

شرح الصَّعِي

على

أقرب المسالك
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الذرير

الشرح الصغير

لمى

أقرب المسالك
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة آى الركات أحمد بن محمد بن أحمد الدزير

وبالهامش

حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكي

أحرقه وبقته وسط شكله وعلاماته ، وشرح أحاديثه وبيهره وترر عليه فالعانون الحدث

الدكتور مصطفى كمال وصفي

المستشار السابق لمجلس النولة ومعضو المجلس الاعلى للشئون الاسلاميه

لجزء الثالث

لمع على نفقة صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

دار المعارف بمصر

بِاللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في البيوع وأحكامها^(١)

تقديم عام للمعاملات

(١) نحدد هنا قبل الدخول في الكلام على المعاملات الشرعية أن نعرض لحظتين أحدهما عن حصص السريعة الإسلامية ونظام المعاملات ومدى صلاحيتها لنظم معاملات العصر ، خاصة بعد أن أصبحت معاملات م تكن معروفة حسب الشرع ، وبعد توثيق الملتزمين عن الإحجام - كأعمال السود وعملات النامس - والسائد عما يدل الآن من محاولات نفس السريعة ليسير العامل بمقتضاها وتعديل القوانين المعاصرة على هذاها

فاما عن الجملة الأولى ، وجم

خصائص الشريعة في نظام المعاملات وصلاحياتها للتطبيق في العصر الحديث

(١) فان من اهم هذه الخصائص هي ما ساه من بعضها بالمقاصد الشرعية السابق بيانها
فهذه السريعة امامه ، والحرص المهين عليها هو بعد ما أمر الله سبحانه ويعلى به
ومع ما بهى عنه ومن اجل ذلك فإن الهدف من التعامل ليس انطلاق الناس الى محسن مصالحهم الخاصة ،
وانما الهدف في اقامة المصالح الشرعية ودرء المقاصد التي تدعى عنها اسريه - فإذا قام فرد بلاحر
ملا فإن مقصوده من ذلك لا يحب ان يكون عرض الربح محسب - كما هو اجل في الاماني التجارية
الخلد - بل يحب ان يكون مقصوده اولاً جلب المصالح لغرب السلع ' طائفاً حطاً لضروراهم
ورعاً لثقتهم وعم ويسراً لخباتهم ومن ضمن هذه المصالح التي نعتها ان نسي لربه صانه له وحفظاً
لاسريه ، فالعقد العام معتم على العقد الخاص في السريعة ، وقصده مع نفعه فرع من قصده
النعم العام وذلك سانه ان تربد الكثير ، استاثق اذا تعارضت مصلحة احده ومصالح المسلمين ،
ومن سانه ان يدرر المصير الاذن في المعاملات ونصحه في المقام الاول ، في نحو الرام الصديق في
المعاملات وحسن اخطائه وحسن الوفاء وما يسودها من الرامات اذنه ، كعدم حوارح ' اعان المحرومة وعدم
سوار الاحارة على حصه ، وعدم حوارها على الثمرات والطاعات ، واعمار اعرص ربة وعبر ذلك
من الواقع التي لا سم نطق الشرعية الا باعلانها وهذا الامر مختلف تماماً عن نصرة في العواين
الخلد وللعواين الفردية نعوم على تحكم المصلحة الخاصة والمناس والمال الانطلاق في
حره الاستعمال « محبره الاراده » منا « العهد سريه الممعدن » المقرر في العواين الملتق
هو في الواقع ضاع بحسب استغلال القوى الضعيف لان مساواه الاقتصادية - بل القانونية - مسجله
من المعاهدن في كبر من العهد والظروف ، واذا رضى الضعيف بسروط القوي لم يكن على ذلك مطع

في اعقاب تمسكاً بحرية الإرادة اما في الإسلام فان الاسراطات المعقدة - كما سرى - معقدة حد كبير وفي اعظم اعصرية يصعب عنه ، نجد ان المصلحة الاقتصادية تتحكم في العامل ، لان الغرض الاقتصادي هو الغرض الاعلى فيها وهذا ان ينص على العامل صفة أخرى ، خاصة في ضوء ملك الدولة لأموال الإنفاق ويقام قانون اقتصادي ينص على العناية بمسائل خاصة كالاحتياط وينظم المشروعات العامة ويحدد هذه العلم عونه عن حو العامل الشرعي ولا يفسر المقابلة سيما في كنه

(ب) أما اثر الشريعة الإسلامية ذات صفة نظامية فهي في الحقيقة نظام معقد للصالح الجماعي كد فرديا ومن اجل ذلك فان حقوق الافراد ومسايلهم إنما هي موجهة ومقيدة ببعض الغرض الجماعي - بنى ذكره - وهو يحسن المقاصد الشرعية وذلك فالواقع ان حرية الإرادة معقدة في الإسلام فلس ليس ان يدعى ان الشريعة ما سألوا او سطرطوا في الشروط ما سألوا و' بذلك الشريعة اوضاع تجعل هذا بل عيب بها - معصلا - اكله الفقهاء بمجهدهم - حتى صبح ما قاله اسنادا السج محمد ابو يفره ان اوضاع "تحتو" الإسلام ومقاصدها معقدة طعناً للشريعة الإسلامية وليس للإرادة حرية فيها إلا ان تطوى تحت نظام عقد من العقود ويرضى احكامه وهذا النظر صحيح ككل الصفة ، لان الواقع انه في نظام جماعي يحدد المقاصد على هذا النحو لا يكون تصرفات الافراد - بل ولا تصرفات ائمة - نصيب - ' قصد بعد النظام الاعلى ويحتمل - وبذلك فالعقود الإسلامية - كما سرى - هي هدف بصفة هي مجرد وسائل لإدخال الفرد تحت احكام سرعه معقد فهي كلها اوضاع لجعل الغرض الإسلامي اعلى وليس المصلحة احادية

(ج) أما الحرية الإسلامية في تعرف العرف بين القانون العام والقانون الخاص ، ولا بين القانون العام والحرى - القانون احسن عموم على هذه المقربات فمفصل بين القانون العام الذي ينظم العلاقة بين الدولة والافراد - القانون احسن الذي ينظم علاقات الافراد فيما بينهم - وهذه العرفه تبنى الى هذه المقربات - العرفه عن الافراد وهو امر وقصه طائفة في القواعد الخدمه - هي القواعد التي تحبس كونه بصفة - بركات - في احد مجموعها كالدوليات المتحدة وغيرها - رأت ان هذا المسر من ساء ان يحس - ساء - بموجب مساواة أمامه ينصير الدولة بقواعد قانونية خاصة وحاكم خاصة وبارات خاصة - وبذلك - ثم هذا النظام على انكار العرفه بين القانون العام والخاص - وكذا فرقى من هذه - ثم حرى - الذي باحد اصلا هذا المسر - انكروا ازدواج قواعد القانون وقالوا ان الدولة - راء - تحسب قواعد واحدة ، وذلك احدثاً باعاده الفقه دوجي Dugui ومن ناحيه اخرى - بنصر الافكار الطائفة السابق ذكرها في مجال القانون الخدمه - والقول بان الجماعات تحت أن تحسب هدف اعلى ينصير علماً - قد اتى إلى بصفة العرفه بين القانون العام والخاص وانكاره ، وساءه بصفة اعقاب ال نصي وفردى فإنه لا فارق اطلاقاً بين القواعد التي تحكم منظمة كالأدارة او مؤسسة راء معصه اخرى كالاسره ، وسلطة المديرها كسلطة الاب هبال فلا معنى لاحتصاص هذا للقانون العام ويسبب لضموا احاص - وهذه الملاحظة الفقه هي التي تجعلنا نفهم صفة اتحاد الشريعة في عدم اتحاد هذه الشريعة - وب بعض الجهال يعجبون اذا راوا الفقه الإسلامي بنفس مثلاً حاله في الولانه الابنونه

أو في الرواج على حكم في السياسة الشرعية وذلك لتشهم الفكر العنصري الآخذ بالتفوق من القانون العام والقانون الخاص وكذلك نالته المعرفة من القانون التجاري والمدني ، فلا محل لها في الشرية لأنها لا تأخذ بمبدأ عرض الربح الذي يسيطر على الحار ويندهم إلى المصاراة ومن ثم فهذا العرض الذي لا وجود له في الشرية لا يعقل من نوع وآخر من المعاملات في الإسلام بل الجميع يصبح لعرض واحد هو عنصر المفاصل الشرعية السابق ذكرها وذلك بهذه التفوق لا محل لها في الإسلام بل يربط المتعاملين جميعاً بدرجة واحدة من الحرص والتيسير والالتزام ، وهي الأهداف العامة المسطرة على الشرية ، والتي تعني بها القانون الحديث نالته الحار أكثر مما يعني به لعرض هذا رقى شديد في التعامل يربط الجميع بدرجة واحدة من الحماية والحرص . فليس نظام العتيس عدنا مقصوراً على الحار كالقانون الحديث وليست الاوزان التجارية مقصورة عليهم بل يرى أن من العتود العادة في الشرية ما يحل مرابا الاوزان التجارية وفوائدها

(د) كذا فان الشرية الإسلامية تأخذ بالطابع المدي الحديث ناعلاء إدارته الظاهرة على الادارة الباطنة - في موازته اصل - كما سراء مفصلاً في موضعه كما أنها تأخذ بمقيار الرجل المتعاد ، في المعاملة فلا يربط المعاملات لا بالرجل المحسن الشديد القوى ، ولا بالرجل المفرط للهمل أو الرجل الفاس بل بالرجل الوسط وهو العدل المسور الحال كما يدل ظاهره وهذا أنصاً بعدم شديد ، يكسده لما يتطورب القوانين على هذا السور

واما عن الحملة الثانية

وهي تقدير ما يبدل الآن من جهود لتقنين الشريعة

فان مؤمر علماء المسلمين كان قد اعد قراراً في اجتماعه الثالث نصه « ناسد المؤتمر السلطات ذات الاحصاص في محفل الدول الإسلامية أن تعمل على تعمية نشرها ونظمتها في كل ما يخالف حكم الإسلام وأن ترد هذه الشريعات والعظم إلى كتاب الله وسنة رسوله مستعمه بكل مستحدث صالح من فكر او حكم لا يعارض احداً من أصول الدين » وفي المؤتمر الرابع صدر قراران « يوصى المؤتمر بجمع الشيوب الإسلامية بآلاف لجه من رجال الفقه الإسلامي والقانون الوصبي لمصطلح بوصف الدراسات ومسروعات القوانين التي تسر على المسئولين في البلاد الإسلامية الاخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في قوانين نلادها كمواثيق المعونات والقانون التجاري والقانون البحري غيرها » وعلى اثر ذلك تشكل لجه لعرض الشرية الإسلامية في مجمع البحري الإسلامية بالازهر الشريف بالقاهرة ، وعطى ان هناك جهوداً مماثلة في لسا وفي الاردن والواقع - الذي نراه - ان اعداد مشروعات قوانين مستعمه من الشرية الإسلامية لواجهة مشاكل العصر بدون ان تكون الشرية مطبقة في الواقع هو أمر صعب وحطرون غير محدد وذلك لان الواقع هو ان العمل بالشرية الإسلامية قد توقف منذ وقت طويل في وقت أسرع في تطورات المدة اسراعاً عظيماً ، وكان الاجتهاد قد وقف فلها عتبات السس فاصبحت القوانين المعروفة بها غير مستوعبة لمشاكل العصر الحديث فاذا اردنا أن نسمي بالقوانين المصرية - كالقانون المدني وعبره -

لنوجدناها غير موقعة إطلاقاً لروح الشرع الإسلامى وذلك للأسباب التى سذكرها - وببعض نطق
عصرها على القوانين الشرعية مسخاً لروح الشرع فلا أدراك ولا تصور إطلاقاً أن تكون المحسن
سنداً على العمل ، بل إن النص ٧ تد أن يكون لاحقاً للعمل فلا يصور بعض ما وقع فيه الاحكام
ونطبق كل هذه الفترة القويلة ولا يمكن ان نرى المحسن وجهات نظره على الصور المحسن وكذلك
من غير المحدث أن يحاول تطبيق الشرع ٥ من لاسرم العادات الاسلاميه وإعنا الطريفة المسجحه
هى أولا إحياء النسب الاسلاميه التى يحرم الشرع عند بعضها ، ثم يعود العمل بالشرع بالنسب
بمعنى ٣ يعينه التفسير سد الاستمرار على حلول تصبح بعضها وطريقه ذلك - كما نرى - أن نص
سبب اللاد الاسلاميه على أن بسند اقوال من السريه الإسلاميه إن نطق أمام محكمه دستوريه فى
سوانس المدعيه ٤ ونطق القواني العامه الموجوده ساربه المعمول لأنه ٥ المدعي احداث هره ٦ نطق
المدعيه من نظام لطم ، ثم نطق سوانس فى انصوص الى نطق ١١ا محالفه الشرع وذلك بماسه
٢ تعرض على القضاء من نطق ٣ ونقوم النظام المذكور على نطق من الصانبات صمان وفائق وذلك بان
٤ من شرع حديد ٥ لا بعد نطق شرعاً وصدر وهما الشرع ، وصان علاجى ونحو اصحاب
٦ نطق فى القانى والقوانى - تقديمها وحديثها حسبما يقدرون - أمام محكمه دستوريه بمحض بإلقاء
القوانى المحالفه للشرع الاسلاميه وذلك يتسرح من معنى معانيه احكام القوانى للشرع الإسلاميه ماده
٧ وحكمه حكمه ٨ نطق سوانس جميع المحصور ونور ماسبات القضاء حولها فصيح العمل ندرجاً
على من السبب فصيح هذا للنسب ونصيح وضع برنامج يرى نوضح حد أقصى لها التطوير كحسب
وعشرين صه مثلاً (وهو قدر نفاذ مده رساله صل الله عليه وسلم) لأنه ما ان صدر احكام ، ٩ الكليات
حتى يتسرح علاج النقص وهذا حصر من المعطى الى ١٠ نطق الى سبب والقوانى المدنيه المعمول بها
١١ فى اللاد اخره مسنده من القانون الفرنسى وهو بدوره موضوع على اساس الطرقات الفرديه
(انترنسيه) التى محالف لشرع ١٢ فى اساس ١٣ هى قوانى تقوم على تحكم المصالح الماديه والفرديه ويسمح
١٤ لاديه لاسمدهن خلاف لشرع الى تقوم على النصيب ويد ناطر الافكار اسرع ١٥ اواخر الدوله
عمره هذه الافكار فاصططت مجموع الاحكام العذله ويرسد الخوان لعدى ناشاها ، وحاول المرجوم
صدى فهمى ناسا وضع مشروع سري القانون المدنى ولكنه كان نظاماً عاماً للقانون المدنى نفسه فلم
١٦ جد ون الامر داهماً للاحد هذا دون ذلك ١٧ وهذا حفا سبه ناطر الافكار بالنسب الوصيه المحالفه
شرع ونسايه ١٨ اصول المعصوه والنصايه والإنسانه الى تقوم عليها الشرع الاسلاميه والنسب ساهها
من قبل ١٩ وما نوضح اوجه الاحكام الشاسه بين القانون المدنى والشرع ان نظره الحق عنهم لست
كعدى ، ولا الملكيه كملكه عددا ولا العمد كالعمد عددا ، هى مصطلحات مسايه لفظاً ولكنها
معدرة فى موضوعها ٢٠ ان القانون المدنى يعتمد على تحكم حره الاراده ويجعل العمد المدنى على الاراده
اخره هو اصوله القانونيه الاولى للعامل ٢١ ونحن عددا الاراده معدة بالمعاهد السريه ، والعقد عددا سبب
٢٢ نطق ٢٣ اوسايل القانونيه لاندراك المعاملات السريه شيء آخر - كما سرى ٢٤ نطق نظره
عند - غير ما فى القانون المدنى ونحن لسنا لندنا نظره عامه للسبب مثلاً ونطرقا فى التطلن والفتح
ونحو محلله عاماً غير ٢٥ القانون المدنى ونطق فالاساس والجوهر والنسب محلله كل الاحكام وهذا

الاعضاء الخاطيء الذي يراه في بعض المؤلفات الحديث نقل أصول القانون المدني الى الشريعة الإسلامية هو خطأ شديد ويصح لاحكام الشريعة

كفاءة الشريعة ومصلحتها لمواجهه العامل الحديث ونحن اذا نظرنا لذلك لوجدنا أن ممرات الشريعة الإسلامية السابق ذكرها تحملها أكثر كفاءة من القوانين الوضعية لمواجهه العامل الحديث وتحقيق أغراضه وأن أهم محك لذلك هو أن يوفق النظام القانوني لشعب العامل واستقراره ويحد أن ثمة حصائص تؤدي الى هذا الاستمرار في النظام الاسلامي وإذا نظرنا الى جمع الشريعة الإسلامية في ابعاد اعمود لوجدناها - اني حاسب لا مظهر من النوايا الطيبة من المعاقدين ومراعاة الهدف الرباني الذي يسيطر على الشريعة كلها - تتخصص وسائله منه معصية تؤدي الى صسط الانس العائدي ويعنى أسباب الفقه والاستمرار والسهولة اللازمة للمعاملات وهذه الوسائل ثلاثة أقسام قسم منها يحل بؤكد العقد عند انشائه ، قسم يتعلق بمعنى أسباب المراجعة عند العقد ، وقسم ثالث يتولى اهلاك العقد وإحلاله بملاحات أخرى نعم النوايا في التعامل وأما القسم الاول المعلق بالانشاء فمعه الممانه الشديده بالضيعة ، وإعلاء الارادة الظاهرة على الارادة الباطنة ، وبموضوعه عبود الرضا ، وعدم وجود بطريقه خاصة بالنسب كما هو الحال في القانون المدني ، والبروي في الاعتماد عن طريق حيازي العقد والشرط ، واشتراط العنصر لهما بعض العقود وأما القسم الثاني المعلق بالنسب فمعه اشتراط بى عرر إلهاله عن محل العقد وكل ما من شأنه أن يؤدي الى المراجعة ، واسقاط وجود الميعود عليه عند العقد ، واسقاط رؤيه المجل أحياناً عند العقد أو الاعراف للمعاقد بختيار الرؤيه واشتراط العدة على تسليم المجل وأما القسم الثالث الخاص بوقوع الانهيار فان ذلك عن طريق الضمانه الخاصه لمترتي فساد العقد وفسحه ، وذلك كله على التوجه والملاحظ في أحكام الشريعة (بحسب أمام مؤرعر علماء المسلمين الخامس عن كفاءة الشريعة في تثبت العامل واستقراره)

وليس في الشريعة الإسلامية باب عام للائتمامات كما هو الشأن في القانون المدني ، وإلما تعرض باب السبع لمعظم هذه المسائل التي تمتز فواعد عامه في العقود ولذلك تعرض باب السبع لبطرقه العامة في العقود والعقد في القانون المدني بمحلف في معناه عه في الشريعة الإسلامية في القانون المدني ليس كل اتفاق عقد ، بل ان العقد هو أحد أنواع الاتفاق ، فهو تخصص عن كونه مجرد التماس اراديين على أمر معين من القانون فان بشرطه انه الاعياد المتبادل في النسب بين الطرفين ، فان يكون نسب الزام أحد الطرفين نسباً للطرف الآخر ، بذلك يوجب عصر العناصر بين المصلحين في العقد كما أنه يشرط في العقد أن يصب على محل يستمد وبسبب بالنسبة مرة واحدة ، اى على محل وبسبب وليس عانه مستمره وهو بذلك يكون نسباً بين الطرفين ولا يكون وصفاً عاماً في مواجهه الكافه . وعلى ذلك ، فان الاتفاق على اداء مظنة معيه لا يعتبر عقداً لان نسب الزام أحد الطرفين ليس نسباً للطرف الآخر ، بل كلاهما يسمى لذات اتمان وليس اعياداً متبادلا لان هذه المظلمات مشا باورادة واحدة أو باى عدد من الارادات وكذلك فان محل العقد هو وضع دائم مستمر وليس وصفاً وفيماً بسعد مرة واحدة ، وهو لا يكون نسباً بين الطرفين inter alios وأما ما يكون عاماً في مواجهه الكافه erga-omnes ومثل هذا الاتفاق يسمى

في التعديب الحديث بالانعام الجماعي *acte collectif* واشتهر من الالمانه *gesamtaht* وكنا فإن الانعام
لنظم من دئم لنس عهداً لائحاد الالمان ، فالمصوب سهدون لإحاج النظم لا صالحهم
الشخصية وهذا الانعام سمي بالانعام الائحاد *acte union* بالالمانه *Veronbarung* وأما
الشرعة الاسلاميه فهي لا تعرف هذا الحصص بل إن العهد دائماً انعام لنظم موحد من قبل هو
انعام أسوي للعهد الشرع ، ولذلك فالرواج عهد والإسلام عهد والله عهد مع أهما نظم دائماً بلزم الخلف
من عهد السلف ١ وفي كل العهد ومح على المعاهد ان سحرنا مقاصد العهد وأن محصنا لأحكامه
مع العهد شديد فيما يحور من الشرور . وقد بنا من قبل أن الشرعه الاسلاميه تفصل في أحكام العهد
بفصل لا يترك فيه حفره لإزاده الطروس أكثر من احبار العهد المناسب وتحدد بعض الشروط كعدد
النس أو الأحره أو المهر ومحدد المعاهد عليه . فالعهد في الإسلام تصرف لنظم ينحل المعاهد في نظم
مريض معين - يعرف بما سميته الآن بالنصرف الشرطي *acte condition* وليس تصرفاً دائماً
subjectif محدد وصعاً فرداً للمعاهدين . ولذلك فإن فكرة العهد المنق - وهو أداء من أدوات النظم
الفردي - تختلف تماماً عن فكره العهد الاسلامي - وهو أداء نظامه من أدوات النظم الموضوعي . ويمكن
العقل ان الأصل في العهد الاسلامي انه التزام من الانسان بحوائفه سبحانه وتعالى فالدني مبادئ اما يصادف
الله سبحانه وتعالى والوفاء بالوفاء اما هو التزم أمام الله تعالى ووفاء بالعهد وفاء لله تعالى ومن نكث فاما
نكث على نفسه . وهذه الفكره محالها تماماً لفكره المدينه التي تقوم على محكم المصلحه الشخصيه
وسرعته اساساً في الدنيا عما حمل حوائثها محلف تماماً في الطامنين . ومن أجل ذلك أيضاً صح
عندنا في الإسلام ان من العهد ما لا يطلب فولا . فكان العهد - كما وصفه البعض - لنس تنصه العهد
ازاد . بل هو في الأصل إيجاب لإرادتين كل واحد منهما من ناحيه ، فيكون الأصل في الالتزام لنس
النواصير بل إراداه المفترقه لكل طرف (السهرري - مصادر الحق) لكن في هذا القول شيء من المبالاه
و بما أثنى يمسا هنا أن نس الصصه النظامه الجماعيه للعهد في الإسلام وانه مختلف تماماً عن الصصه
المفترقه الذاتيه للعهد المنق . وإن الأول معد لإدراك مقاصد شرعه عامه والاخر أداء لإدراك مصلحه
ذاته شخصه لكل من المعاهدين

في البيوع وأحكامها^(١)

باب

هذا أول النصف الثاني من هذا المختصر وقد جرى على طريقة المتأخرين من أهل المذهب في وضعهم الكاح وتوابعه في النصف الأول في الربع الثاني ، والبيع وتوابعه في النصف الثاني وهو مما يعين الاهتمام به ومعرفته أحكامه لعموم الحاجة إليه واللبس به ، إذ لا يحلو المكلف عالماً من بيع أو شراء فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التمس به والبيع والكاح عقدان متعلق بهما هوام العالم وقول من قال يكفى ربع العادات ليس بشيء لأن الله خلق الإنسان محتاجاً إلى العداة مهتقراً للنساء وخلق له ما في الأرض جميعاً ولم يتركه مدعى بصرف كيف شاء باختياره ، فوجب على كل أحد أن يتعلم ما يحتاج إليه ، ثم يجب على كل شخص العمل بما

(١) ليس كل المذاهب على ذلك فمن الاحناف ركن العقد هو صيغته فقط وما عداه شرائط الركن وبعد الجمهور الاركان ثلاثة العاقد المعقود عليه (المحل) والصحة أي ما دل على الرضا وهذه الاركان تحصل عن نظيرها في العاقب الملقى فاركاز العقد في العاقب الملقى هي الارادة والمحل والسب وبذلك نلاحظ أولاً ان ركن الإزادة في العاقب الملقى قد يحل عندنا إلى ركنين هما الطرفان ، والصحة كما تخصص أيضاً بأنه ليس مطلق الإزادة بل هي الإزادة الطاهرة التي لديها الطرفان بالصحة والمعويل على الصحة روى عظم في الاحكام وهو نشه إلى حد كبير ذلك النوع من الصفقات الحارة الحديثة التي يحصل سب الالتزام هو سكه - كالإزاد الحارة مثلا فإن حذف ركن السب cause من شرائط العقد الاسلامي واستبداله بركن الصحة يؤدي إلى هذه المنة الباتة المحذرة التي أشربنا إلى صحتها النظم في ثبت اركان التعامل في الاسلام - الواقع أن المعقود في الإسلام لا يعتمد على السب المعروف في العاقب الملقى وهو التابع الدائق على التعاقد ، فإن السب عندنا أمران أحدهما هو المعقد النوعي العام للعقد ، وهو مقرر في جميع العقود التي نرم من نوع معين ، فالبيع كلها مقصدها واحد هو المقصد العام لهذا النوع من العقد وهو تحصيل ع السب الملقى المعروف ، ثم الباعث الخاص في كل عقد على حده وهذا لا يحد منه في الاصل ، ولا استثناء في بعض العقود التي تتأثر بتوافع المتعاقدين كالمدة وفي الواقع فإن عدول الشرعة عن السب الملقى - وهو عنصر ذاتي داخلي فلي يهدد المتعاملين - هو نعم روى عظم حذاً في الصاعه انى كما هنما إلى صاته التعامل الاسلامي وقويه

• (السَّوْعُ عَقْدٌ مُعَاوَصَةٌ) ولا يكون العقد إلا بين اثنين بإيجاب وقبول وحرع بقيد المعاوضة الهبة والوصية والمعاوضة معاوضة إذ كل من النائع والمستزى عوض صاحبه شيئاً نذل المأخوذ منه

(علتى غير مسافع) حرح الكاح والإحارة وهذا تعريف للبيع

عنه لله من أحكامه ويحتهد في ذلك ويحتذر عن إهماله له فينبول أمر بيعه وشرائه بمسه إن قدر وإلا فعيره بمشاورته . ولا يتكل في ذلك على من لا يعرف لأحكام أو يعرفها وتساهل في العمل بمقتضاها لعللة المساد وعمومه في هذا الرمان وحكمة مشروعيته الوصول إلى ما في يد العبر على وجه الرضا وذلك مقص من عدم المارعة والمقاتلة والسرقة والحياة والحل وعبر ذلك

وهو لعة مصدر باع الشيء أحرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض ، فهو من شيد الأصداد يطلق على البيع والشراء كالتقراء بالظهور والخيص الراني لعة قرش استعمال باع إذا أحرح ، واشترى إذا أدخل ، وهي أفصح واصطلاح عليها العلماء تريباً للهيم وأما تشرى فيستعمل بمعنى باع ، كما في قوله تعالى وَتَشْرُوهُ بَتَمَسٍّ بَتَمَسٍّ^(١) أى باعوه هرق بين تشرى واشترى وأما معناه مرعاً فقد اس عهد السلام معرفة حقيقته ضروريه حتى للصان وقال ابن عرفة م قال ابن عبد السلام نحوه للمأخى ويرد أن المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه بكرة تكرره ولا يلزم منه علم حقيقته « ١٥ من الحرثي »

وقد عرفه المصنف بالمعنى الأعم في قوله « السَّوْعُ عَقْدٌ مُعَاوَصَةٌ » إلح والمراد بالسَّوْعُ حقيقته . ودسها قوله « عقد معاوضة » وأحكامها مسائلها الى بحث فيها عن الصحيح والهاشد والخائر والممنع

وقوله [عقد معاوضة] أى عقد محتو على عيوص من الحاسن قوله [وحرع بقيد المعاوضة الهبة] إلح أى وكل عقد ليس فيه معاوضة كالقرص والعزبه والمراد الهبة ما يشمل الصدقة والهبة من كل مالا يتطرق فيه معاوضة قوله [على غير مباح] أى على دوات غير مباح ، ومراده بالمباح المصية * ما يشمل الانتفاع بدليل قوله « حرح » إلح قوله [حرح الكاح والإحارة] أى بقوله على غير مباح مع دخولها

(١) سورة يوسف آية ٢٠

للمعنى أى عاهد بقوله « حرح الكاح » إلح

بالمعنى الأعم ، أى الشامل للسلم والصرف والمراطة وهمة التواب
• (ورُكِّنَتْهُ) أى أركانها

أولاً فى قوله عقد معاوضة ومراده بالإحارة ما يشمل الكراء وبالكاح
ما يشمل نكاح التمويص فإن فيه معاوضة ولو بعد الدحول

قوله [بالمعنى الأعم] صفة للبيع

قوله [أى التامل للسلم] إلح أى ويشمل أيضاً التولية والشركة والإقالة
والأحد بالتسعة

قوله [والصرف] هو دفع أحد القدين من الذهب أو الفضة فى مقابلة
الأخر

وقوله [والمراطة] هى بيع ذهب بذهب بالميرار ، بأن يصع ذهب هذا
فى كفة والآخر فى كفة حتى يعتدلا ، فأحد كل ذهب صاحبه ومثل الذهب
الفضة

وقوله [وهمة التواب] هى أن يعطيك شيئاً فى نظير أن تعوضه ، فمعنى
همة التواب الهمة فى نظير عوض دينوى ، فإن لم تكن فى نظير عوض دينوى فل
لها صدقة وهمة لعبر تواب

• تسيه اقتصر على تعريف البيع بالمعنى الأعم ولم يذكره بالمعنى الأصح
لأن الأحكام الآتية مدونة لهذا المعنى الأعم فإذا أردت تعريفه بالمعنى الأصح
ردت على ما تقدم (دو مكايسة) أحد عوضه غير ذهب ولا فضة معين غير
العين فيه فيحرج بقولنا [دو مكايسة] همة التواب والتولية والشركة والإقالة
والأحد بالتسعة لأن معنى المكايسة المعاملة ، وهذه لا معاملة فيها وتولوا
أحد عوضه غير ذهب ولا فضة الصرف والمراطة وقولنا معين غير
العين فيه السلم ، لأن غير العين فى السلم هو المُسَلَّم فيه ، ومن شرطه كونه
دنياً فى الدمة والمراد بالمعين ما ليس فى الدمة ، فيشمل العائث المسع بالفضة
ويحواه لا الحاصر فقط ، حتى يرد أن السح قد يكون على العائث بشرطه الآتية
كما يوجد من الأصل والمراد بالعين الثمن وإن لم يكن عيناً
قوله [أى أركانها] مفر المفرد بالجمع لأنه مفرد مصاف والمفرد المصاف

الى سوف عليها حمصه تلاه ، هي في الحمصه حمصه

(عاهد) من تابع وسير

(ومعصود) عليه من من ومن

والنائب صبه أو ما يعوم مقامها مما يدل على الرضا ، والله اسار

عوله

(وما دل على الرضا) من قول أو اساره أو كانه من الخائن أو

احدهما

بل (وإن) كان ما يدل عليه (مُعاطاه) من الخائن ، ولو في غير

انصراف كالسابق الرضى ، بأن يدفع المسرى المنع للنابع ويأخذ المنع أو يدفعه

يعنى بالواحد والمعدد فى ان المعدد هو المراد

قوله [الى سوف عليها حمصه] أى لا يوجد حمصه إلا بها صححه

ار فاسده ، ولذلك اصحح في الصحه للسروط الآتية إن قلت إن النابع يوصف

كونه ناعما بالمسرى يوصف كونه مسرىا والمنع يوصف كونه منعاً والمنع يوصف

كونه منعاً إنما يكون بعد تحقق البيع ، كيف وقد جعلت من أركانه والركن يوجد

فيل تحقق الماهية ، وأحب أن عدها أركاناً ناعداً وصفتها — فأمثل

قوله [وما دل على الرضا] أى عرفاً سواء دل عليه لغة أيضاً أو لا ،

فالاول كعب واسرى وعبره من الاقوال والثانى كالاساره والمعاطاه

قوله [ار أحدهما] راجع للقول والاساره والكناه

قوله [معاطاه] أى وقافاً لأحمد ، وخلافاً للسامى القائل لا بد من

القول من الخائن ظاهراً كان المنع من المخبر أو لا

وقوله [ولو في غير المخبر] رد على ان حمصه في اسراطه القول في غير

المخبر ويحل احراء المعاطاه حسب افادته في العرف ، ولا يلزم إلا بالدفع

من الخائن محور السائل في نحو الخبر بعد احطه وصل دفع التزاهم لا بعده

لترينه والسكوت القائل كحقن الفاضل ولا بد من معرفة المنع إلا الاسمين

كذا يوجد من ال (معج)

له النافع وعكسه

(كاسرئها) أى كما يبعد قول المسرى ابتداء النافع اسرئها^(١)
(ميك نكدا) بالفعل الماصى (أو) قول النافع للمسرى (يعكسها) نكدا
بالماصى أيضاً (وترضى الآخر) أى تأى عما يند على الرضا من قول أو غيره ،
فكأن العبر بالماصى إساء السبع لا من قبل الخبر (وتكاسيها) نكدا من النافع
(أو) قول المسرى للنافع (أسرئها) منك نكدا بالمصارع فهما فرصى
الآخر (أو) قال للمسرى (يعصى) يفعل الأمر (أو) قال النافع للمسرى
(اسرئ مئى) هذه السلعة نكدا (فرصى) الآخر فبعد السبع

• (فان قال) المسمى بالمصارع أو بالأمر مهمما انا (لم أرده) أى
لم أرد بذلك إساء السبع ، وإنما فصلت الاحار أو الطول بالمصارع أو الأمر
(صدق من ههما) أى فى المصارع والأمر فان لم يحلف لرم السبع ،
هذا قول ابن العاصم فى الماونه فاماً لهما على مساله السوى لكن السبع رحمه
الله حرم بان الأمر كالماصى فى الروم بلا من ، وإنما المن فى المصارع فقط ،

قوله [وعكسه] لاجلحه له

قوله [كاسرئها] أى ويحوه كاحديها أو رصبت بها نكدا

أقوله [بالمفعول الماصى] أى وبها السبع به اهافا لا فعل دعوى من
أنى يصعبه الماصى انه لم يرد السبع أو السراء ولو حلف

أقوله [يعنى يفعل الأمر] أى فصعب بها السبع عما بنا خلافاً للسابعة
ووجه ذلك ان العرف دل على رصاه به وإن كان ليس صريحاً فى إيجاب
السبع لاجمال امره به

(١) من من هذا وما يله ما أسرىا اله من الاهام البدن بالصحة وفى بعض المذاهب لا يبعد
العقد بالمعاطا أو المعاطى وفى بعضها أيضاً لا يبعد بالكاتبه— وبها الكاتبه — بل بالفعل إلا عند الضرور
كالأخرى ويرى الاعبات يحلف به من المذاهب فصعب يحمل الاعبات هو أول كلام مبنى من
الطريق والحق الآخر محله هو الكلام الذى يربط عليه أمر العقد كلفه وب فى السبع طو بدا
المسرى هال اسرى لما كان إيجاباً لانه لا يسرى إلا إذا فعل إله النافع تلك لفظة

لان الامر عرفاً يدل على السع باقوى من دلالة المصارح - خلافاً لاس القاسم واعينده بعضهم وهما من ابن القاسم لما على مساله السوق الآتية مطعون فيه

هـ (كان يسوّى) النابع (بها) اى بالسعه ، اى عرضها للسع فى سوقها ، وكذا إذا لم يسوّى بها (فعال) له شخص (يكم) سعيها ٤ (فعال) له (يكنى) عماه ميلا (فعال) احديتها به (فعال) النابع (لم اريدُه) اى السع واما اقصاها اى سوقها لامر ما ، فإنه يصدق بمن وان نكل لرم السع وهذا إذا لم يتم مرسته على اراده السع والا لرم السع قطعاً ولا لعب لكلام النابع

قوله [راعينده بعضهم] مراده هـ (س) وحاصله ان المطلوب فى انعقاد السع ما يدل على الرضا عرفاً وان كان محملاً لتلك لعمه فالمأصى - لما كان دالاً على الرضا من غير احتمال - انعقد السع به من غير نراح ، ولا يعمل رجوعه ولو حلف والامر إما يدل لعمه على طلب الدخ له فهو محمل الرضا هـ وعده ، ولكن العرف دل على رضاه به وحشد فسوى مع المأصى ولا يعمل رجوعه عنه ولو حلف كما سيده السارح المصارح محمل الحال والاسمعال ولم يكن فى العرف دالاً على الرضا فصل الرجوع فيه بالنسب ولذلك قال (س) إن المطلوب فى انعقاد السع ما يال على الرضا ودلاله الامر على الرضا اقوى من دلالة المصارح عليه لان صعبه الامر يال على الرضا عرفاً وان كان فى اصل اللعمه محملاً بخلاف المصارح فانه لا يدل عليها

قوله [وهما من ابن القاسم] السع وجه القاسم انه اذا كان يحلف بح المصارح - ساله السوق فاولى بح الامر لان المصارح ، دلالة على السع والبراء اقوى - دلالة الامر لانه يدل على الحال بخلاف الامر فانه لا يال عليه انفاذا ووجه القطع من القاسم ان العرف علب فى الامر ولم يعلى المصارح كما تقدم لنا انما ذلك

قوله [وهذا اذا لم يتم مرسته] إلج اى كما إذا حصل تماكس وردد منهما - كما اذا قال المسرى اسرى بها وخمسين ، فعال النابع لا فعال له يسر فعال النابع لا فعال له المسرى يكم سعيها ٤ فعال عماه فعال احديتها

• ثم اُخذ بكلم على شروط الركن الأول والثاني هـ

• (وسرط صحبه) عهد (العاهد سمير) فلا يصح من عمر ممر لصعر أو حصون أو إعماء أو سكر ليس بحرام ، وكذا حرام إما إعماء أو على المشهور فلو سقط السج فوله «إلا سكر فردد» لكان أحسن ، لأن مراده بالرد الطرقيان طرقيه أن سبب عدم الصحة على المشهور ، وطريقه أن رسد والناحي علمها إعماء فال أن رسا - كتاب النكاح سكران لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمحصى - جميع أحواله وأقواله ، إلا ما ذهب عنه من الصلاة فلا سقط عنه بخلاف المحصى وسكران معه مدبر بعلة فال أن نافع محذور عنه كل ما فعل من بيع وعيره وفعل بمرمه الحمايات والنهي والطلاق والخاوند ولا يلزمه الإقرار والنفوذ ، وهو

• سبه لا نص في السبع الفصل من الانحاث والعتول ، إلا أن يحرق عن السبع لعينه عرفاً وللنابع إلزام المسترى في المزايدة ولو طال حبس لم يخرجه بعده فوله [عهد العاهد] إنما قدر السارح المصاف الثاني لأن الذي نصف الصحة وعلمها هو العهد لا العاهد

فوله [فلا يصح من عمر ممر] أي خلافا لما في (ر) من صحة العهد من عمر الممر ، إلا أنه غير لازم ، ففعل الممر ربطاً في لزمه وما ذكره المصنف هو ما عليه خليل وابن الخياط وابن سائر وسبب له قول القاضي عند الوهاب في التلخيص وفساد السبع يكون لأمور منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا أو أحدهما ممن لا يصح عهده كالصغير والمحصى وقول ابن تيمية لم يخلف العلماء أن مع الصغير والمحصى باطل لعدم المدبر فوله [فلا سقط عنه] أي إن كان سكره بحرام ، والا فكالمحصى من كل وجه

فوله [وسكران معه مدبر بعلة] أي ولا فرق بين كون سكره بخلاف أو حرام وما حكى عن ابن رسل نحوه للناحي والمأري فوله [وفعل بمرمه الحمايات] الخ هذا مما لم يفته فلا خلاف أنه كالمحصى وهو المنهك كما قال السارح

مذهب مالك وعامة اصحابه وهو اطهر الاقوال وأولاهما بالصواب (هـ)

• (و) سرّوط (لرؤيه) أى السبع (بكسيف) فلا يلزم صبيّاً ممرّاً وإن صحّ ما لم يكن وكلاً عن مكلف ، وإلا لزم لأن السبع فى الخمسة من الموكّل

(وعندم حصر) فلا يلزم المحذور لسمته أو ريقاً إلا نادراً

الملى

(و) عم (أكراه) فلا يلزم المكروه عليه، كما قال (لا إن أحسّر) ، العاقد (عليه) أى على السبع (أو على سبه - حصر أحراراً) أى ليس بحى فصيح ولا يلزم

(ورّد) المسع (عليه) أى على الناج إذا لم يحصه ولا يعوب عليه سبع ولا همة ولا عى ولا إبلاذ (بلا حس) نعومة للمسرى، وهذا خاص بما إذا أحرى على سبه ، كما إذا أحره ظلم على مال فباع سلعه لاسان ليدفع عنها الظلم أو

قوله [فلا يلزم المكروه عليه] أى على المذهب وماله أنه إذا أكره على سب السبع كان البيع لارياً لمصلحةه ، وهو الرق بالمسجون لئلا يساعد الناس عن الشراء فهلك المظلوم وهذا القول لأن كناه ، وقد أحراره المأخرون ، وأقضى به الحمى واليسورى ومال الله أن عرفه ، وجرى به العمل بماس - كذا فى (ن) وهو أيضاً أن من أكره على سب السبع وسأ به إنسان ذراهم ، كان له الرجوع بها عليه بخلاف ما إذا صممه إنسان فدفع المال عنه لعدمه فإنه لا رجوع له عليه ، وإنما يرجع على الظالم وذلك لأن للمكروه أن يقول للدافع أنت ظلمت ومالك لم يذهب إلى ، بخلاف السلف وهذا هو الصواب خلافاً لما فى (ع) من عدم رجوع السلف

قوله [حراً حراماً] أى وأما لو أحرى على السبع حراً خلافاً لكان البيع لارياً ، كحره على سب الدار - لبوسه المسجد أو الطريق أو المصبرة ، أو على سب سلعه لوفاء دين أو لعمه روحه أو ولد أو والدس ، أو لوفاء ما عليه من الخراج السلطان الذى لا ظلم به

أكرمه على أن سعيها لتأخذ الظلم عنها منه أو من المسرى وأما لو أكرمه على سعيها وأخذ ربتها عنها ، فإنها إذا ردت عنه دفع للمسرى ما أحله منه^(١) وبني من شروط اللزوم أن يكون العاقد مالكا^(٢) أو وكلا عنه وإلا فهو صحيح غير لازم

قوله [وأما لو أكرمه على سعيها] إلخ حاصل ما في المصنف أن الإكراه على سعي البيع منه أموال بلاه قبل إنه لازم ، وقبل غير لازم وعليه إذا رد البيع فهل بالنسبة إليه فلا معنى من المصنف على أنه فلا معنى وبني قول رابع لسحب قول أن المصنوع أن كان فعلى المصنف رد المدع بالنسبة وإلا فلا بخرمه ، وأما الإكراه على سعي البيع فهو غير لازم ، ورد البيع إن شاء البايع بالنسبة فولا واحدا ما لم يتم سعيه على صناعته من غير شرط

قوله [وبني من الشروط اللزوم] إلخ وبني شرط آخر في المصنوع عليه ، وهو أنه لا يعلق به حق للمعبر بالدليل ما يأتي من يوقف بيع العبد الخاطئ على مسخوحي الحيانه فيكون شروط اللزوم خمسة ذكر المصنف والبارح أربعة وهذا واحد

(١) العلم بالمعنى غير المشروط ليس هو فالعقد ما يسمى الآن بالنسبة في العاقد فان هذا العقد في الأصله التي صرحها الإمام الصاوي ليست هي الذم التي يعلق عليها وعلى المصنوع ، فان المعنى الأساسي لا يعرف بطريقه التي يوصفها الخلف لأنه قد ورد في موضوعه بغيره ، وإن كان أحيانا يعلق به التوابع التي لا يصفها العقد بالمعنى الأساسي (بعد أنه تعالى في كل الأمور) على وجه المصنوع وفي بعض المذاهب يصدر طريقه التي يوصفها بها ، وذلك كما في المذهب الحنفي والشافعي وفي بعضها الآخر يرد هذه الاستعارات الأدبية كما في المذهب المالكي والحنفلي (كسجوري - مصادر الخ - ٤ ص ١٥ وما بعدها) ، وفي الأجزاء الأولى بعد النسبة إذا كان داخلا في صفة العقد ونسبته المصنوع من الإرادة ولو صفا ولكن لا بعد به إذا لم ينسبه صفة العقد وأما في المذهب المالكي والحنفلي هذا فالأسانيد السجوري رحمه الله (المرجع السابق ص ٧١) أنه لا بعد بالمعنى والشافعي ولو لم يذكر في العقد شرط أن يكون مطلقا للطرف الآخر ، أو كانت الظروف محم طمحه

(٢) الصرف في ملك الغير صحيح في الأصل في الثابتين المطلق إلا إذا ورد نص بطلانه كبيع ملك الغير لأن الأصل علم أن الالتزام إذا صدر بعد عا قبل إلى موعدين ولذلك فإذا لم يمكن التمسك عا لسيح الطرف الآخر موعدا قبل المصنوع في ملك غير وأما في السريه فالأصل في الصرف في ملك الغير أنه باطل لأنه غير معذور السلام وتؤدي إلى المارة

• (وَسِعَ) أى حرم على المكلف (سبع) رفق (مُسْلِم) من إصابته
 المصدر المفعول (و) رفق (صغير) كئاساً أو محسباً (و) رفق (مَحْسُوبٌ)
 كبر لحرهما على الإسلام
 (و) سبع (مصحف) أو حره (و) كتب (حديث لكاfer) كذا أو
 عره والبيع صحيح على المشهور وإن مع ولدا فال
 (وأحسر) الكافر المسرى فلا يصح البيع (على إحراجه عن ملكه
 سبع أو عيسى ناجر) فلا يكتى الموحل (أو هـ) لمسلم

قوله [وسع مصحف] أى ولو كان مراه سادة
 وقوله [وكتب حديث] ملها كتب العلم وظاهره حرمة بيعها لكاfer
 ولو كان الكافر يعظمها ، لأن مجرد تملكه لها إهانه وبيع انصاف مع
 الوراء والاحتيل لم لانها من ذلله هـ إعاده لم على صلاحه وكما بيع مع ما ذكر
 لم بيع الله والصدق ونصى الله والصدقة وعبرون على إحراجها من ملكهم كالدع
 • منه كذلك بيع مع كل شيء علم أن المسرى قصده امرأ لا محور ،
 كبيع حاربه لاهل الفساد أو مملوك ، أو بيع ارض ليعبد كسبه أو حمارة ، أو
 حسنة لمن يبعدها صلحاً ، أو عساً لمن يعصره حمراً ، أو نحاساً لمن يبعده
 نافوساً ، أو آله حرب للحرى ، وكذا كل ما هـ فهو لاهل الحرب وأما مع
 الطعام لم حال ابن بونس محور فى الغدنة وأما لغيرها فلا محور وهل بالبيع
 مطلقاً - كذا (ن) بعله محسب الاصل

قوله [فلا يصح] هذا هو المشهور كما قال المازرى وهو مذهب المذنبه
 ومقابلته انه يصح اذا كان البيع قائماً ، وبسبه مسحون لأكبر اصحاب مالك
 قال ابن رشد والخلاف مفيد عما إذا علم البائع أن المسرى كافر ، اما إذا طى أنه
 مسلم فلا يصح فلا خلاف وعبر على إحراجه من ملكه بالبيع ويحرم

قوله [سبع] إلح أى والذي بولى البيع الامام لا السد الكافر لان هـ
 إهانه للمسلم بخلاف العس واليه والصدقة ، فان السد الكافر يولاه ، وليس بوليه
 لما كونه البيع فى إهانه المسلم ، فان بولى الكافر بعه نصبه الامام وباعه هو كما
 قاله بعضهم

(ولو ليوكّد صغير) وليس له اعصاره منه، فان اعصره أحر على إحراجه أنسا
(وحر) لمسر من الكافر (ردّه عليه نصب) وحده به ثم حر على
إحراجه من ملكه بما مر (كأن أسلم) الرق (عبدّه) أي عند سنده الكافر
فانه حر على إحراجه عن ملكه
(وسأعه الحاكم ان) كان ساء عاساو (بعثت عاه السيد)
كسافه عسره انام وكسوس مع الخوف فان قرب بعث إليه، فان احاب نسيء،
ولا بيع عليه

قوله [ولو لولا صغير] رد «لو» قول ابن ساس إن الله للولد الصغير
لا يكمي في الإخراج، إنما ذكر المصنف الصغير مع أن الكبر والصغر سواء في
الاعصار^(١) منهما، لأن فيه فرض الخلاف وأما الله للكبر فانها يكمي في الإخراج
انعافاً، فلهذه على افاته الاعصار المصروف بخلاف الصغير فانه محجور عليه
قوله [وحر لمسر] اعترض بان الدع هنا من الساطان وبع الساطان
دع براه واحب فرض المساله فيما اذا طرا اسلام العبد مدعه فعلى هذا
لو كان الاسلام مانعاً على السع لم يكن للمسرى رده بالعب خلافاً لما يوهمه
السارح واحب محواب آخر بان محل كون بيع الساطان بيع براه إذا باع على
المجلس وأما في مثل هذا المحل فترد عليه وعلى هذا فكلام السارح ظاهر
قوله [أي عند سنده الكافر] كلامه صادق بان يكون ذلك الكافر
مسيرتاً من مسلم او كان مالكاً اصلها

قوله [واعة الحاكم إن كان سنده عاسا] مضمومه انه لو كان حاصراً
لا يولى الحاكم بيعه مع انه يقدم انه يولى بيعه حتى يح الحاصر، لأن ما به
نحب انه وف الدع مدله ويمكن ان يقال إن ما يقدم دوى الحاكم بيعه حصره
رته ان لم يخرج به مالا واما ما فهم على الحاكم بيعه لا عر بالفصل الذي
ذكره السارح

قوله [كسافه عسره انام] أي مع الامن بتدليل ما بعده
• نسه إن باع الكافر عبده الكافر حار لمسلم أو كافر فاسلم العبد

- ثم ينسب مروط المصود عليه بقوله
- (وسُرُّوطٌ صحبه المصود عليه طهاره) فلا يصح مع نجس ولا مسحوس لا يمكن تطهره كدهن نجس
- (وانعاع به سرعا) فلا يصح مع آله هو
- (وعند من نهى) عن نعه ، لا ككلك صمد
- (وهذره على ساعه) لا طر في الهواء ولا وجس في القلاه
- (وعند من حرم له) فلا يصح مع مجهول الداب ولا الصديق ولا الصفة ،
- فهذه خمسة مروط
- مروح في بيان بعض عبراتها بقوله
- (فلا تُساع كزبل) لبحر حمار لمحاسنه فاولى عذره ودم ولم مسه وحره
- بعضهم يحوار مع الزبل للضرورة

ومن الحمار فإن حصل إسلامه في حمار مسر مسلم أمهل المسرى لانهضاء امد الحمار فان رده لانه حرم على إحراجه عما تقدم وأما إن حصل إسلامه في حمار الكافر فلا عمل بل يستعمل بالرد أو الامضاء ، فان أمضى حرم على إحراجه مما تقدم ، وإن رد حرم الكافر النافع على إحراجه ايضا ، ولو ناع المسلم عنه المسلم لكافر بحمار النافع مع من الامضاء كما لو اسلم العبد ر الحمار وإن كان الحمار للمسرى الكافر استعمل كذا في الاصل

- قوله [طهاره] اى حاصله أو مستحصله كالخمر إذا نجس او نجس
- قوله [كدهن نجس] ادخلت الكاف كل نجس لا فصل التطهر
- قوله [لا ككلك صمد] أى لانه نهى عن نعه في الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن من الكلب ومهر النبي وخلوان الكاهن ،
- قوله [على سلمه] اى على سلم النافع له وعلى سلم المسرى له
- قوله [ولا القدر] أى حمله ومعضلا ، أو معضلا فقط إلا في مع الخراف كما رأى
- قوله [فهذه خمسة مروط] اى في المصود عليه مما أو ممسا وبصم لها
- سادس وهو المرحر في العاقد كما تقدم
- قوله [وحره بعضهم] مراده به (ن) وحاصل ما فيه انه ذكر ابن

(و) لا (جِلْد مَسْمُورٍ وَلَوْ دَبَعَ) لما نعلم أن السبع لا يظهر على
المسهور

(و) لا (حَمِيرٍ وَ) لا (رَسِيٍّ) ويحويه من سائر الادهان (تَسَحْس)
إد لا يمكن مطهره

وأما ما يمكن مطهره - كالنوب - فصحيح ، ونحو السان فإن لم ينس وجب
للمسرى الحار وإن كان الغسل لا يفيد

(و) لا يصح أن يباع (ما لم يَح) من الخوان (السَّائِي) أي نوع
الروح ، يجب لا يترك بذكاه لو كان مباح الأكل لعدم الانعاع به قال
أصح لا بأس ببيع المربص ما لم يزل به أسباب الموت ، وكذا حساس الارض

عرفه فيه ثلاثة احوال المع مطلقا والحوار مطلقا وقال أسهب محواره عند الضرورة
وظاهر المندوبه الكراهه إن لم يكن ضروره وبى الصحة

ويحسن صفه محطوره ورجحوا في الرل الضروره

قال (ن) وهو هنا أن العمل على حوار مع الرل دون العنونه للضروره وهله
في المعار عن ابن لب وهو الذي به العمل عدنا وذكر بعضهم أن هذه الاحوال
حاربه في العاره ايضا (هـ) وقول بعض سراج حليل إن بيع الرل لا يحور بوجه
وأما محور اسقاط الحق فيه للضروره كلام يضارب بعضه لأن صفه السبع ما دل
على الرضا واسقاط الحق من ذلك الفصل شامل

قوله [ولو دبع] أي غير الكميح فان الكميح متى دبع طهر
محور دعه على الراجح في المذهب

قوله [إد لا يمكن مطهره] ما ذكره من عدم صحه بيع الرب المسحس
هو المسهور من المذهب ومثاله ما روى عن مالك حوار معه وكان معي بها ابن
النناد قال ابن رشد المسهور عن مالك المعلوم من مذهبه في المندوبه وعبرها أن بيعه
لا يحور والأظهر في الصان أن بيعه حار لم لا يفسد به إذا من لأن بيعه
لا يفسد ملكه معه ولا يذهب حمله المانع منه قال (ن) وهذا على مذهب من
لا يحور عسله ، وأما على مذهب من يحور عسله فمثله - السبع - لئلا يوب المسحس

كالنود الذي لا ينع به

(و) لا (آله عيسا) (و) لا حاربه (مُعَدِيه) من حب عاوها لعدم
الانفاس السري واما للحمه أو الوطء فحار
(ولا ككلب حسد) أو حراسه للنهي عن نعه وإن كان طاهراً بمعناه
وقيل بخوار نعه

هـ (وحَارَّ هـ) أي نعه للحلد وغيره كاصطاد الفاره
(وسُمِّعَ) أي نعه (للجلد)

(وَكُتِرَ) نعهما (للحسم) لكرهه أكل لحمهما

(و) لا يصح أن يناع (آني) (و) حيوان (ساردي) لعدم الفلده على
سلسله فلذا لو علم محله رصده وكان موقوفا لصاحبه لأحده حار نعه على
الرويه المقلعه أو على الصفه كالعاب لا إن كان عند كسلطان فلا حور لانه
لا يقدّر على برعه منه إلا نعهه

وكذا لو كان - أحده منه حصومه فلا حور نعه إذ كل ما ي خلاصه
حصومه - أي ذراع وربع للحاكم - لم حر نعه لعدم الفاره على سلسله ولو ب
اول سله

(و) لا يناع (معصوب) لانه ننع ما فيه حصومه فلا فله للناع على
سلسله

قوله [الذي لا ينع به] احرر بذلك عن النود الذي به النع فانه حار
مثل دود الحرير والنود الذي يحد لطعم السمك

قوله [وقيل خوار نعه] هذا قول سحون فانه قال انعه واضح منه
ركلام البوصح بعد أن الخلاف في ناع الاتحاد ظلماً كان لصده أو حراسه واما
قول النجه

وانفقوا ان كلاب الماسه حور نعهها ككلب الناده
بعد انفق ولله عليه في برجه حكاية الانفاق في كلب الماسه في الخلاف فيه
ككلب الصده

قوله [كاصطاد الفاره] مثله أحد الرناد منه

(إلا) أن سعه رثه (من عاصيه) فمحور (إن عَرم) العاصب
(عَلَى رَذَّةٍ) لَرثَه وأولى إن رده له بالفعل فإن لم نعلم على رده لَرثَه لم نجر
سعه له لأنه مجهور على سعه منه لأن الكلام في عاصب لا يُقدَّر عليه إلا
نسعه إلا أن المهر لا يسح علم صحة السج وإما بعد علم اللزوم

هـ (وصح سح مَرَهِيٍّ) لعر رَاهِه (وَوُفِّ) امصاوه (على رِصا
المُرْبِهِيْن) فله امصاوه ويحصل دبه وعام الامضاء رساقى مفصل المسألة
في باب الرهن ان شاء الله تعالى

قوله [إن عرم العاصب] مله جهل الحال على المولى عليه ومحل
استراط الحرم إذا كان العاصب غير معذور عليه محب لا ناله الاحكام وإلا حار
سعه للعاصب من غير شرط لأنه كسعه للمودع

• سعه قال في (المح) وإن ملك العاصب - بالسند - كان
ناع م ملك - بالنصف - كأن ورث أو أسرى لا قصد التحلل، فله الرجوع في
ملكه أما إن قصد مجرد التحلل فلا ومن فروع المعام سربك دار ناع الكل
بعد ما م ملك حظ سربكه يرجع فيه وتأخذ نصبه بالسعة (أه)

قوله [وأولى إن رده له بالفعل] أي فالقول بأنه لا بد من ملكه عند رده
سعه أسهر فأكبر ضعيف

قوله [لأن الكلام في عاصب] إلج ولذلك قلنا أنه هو الذي شرط فيه
الحرم بحلاب العاصب المعذور عليه

قوله [وإما بعد علم اللزوم] أي فكان مصفاه أنه لا بعد من محرراب
الصحة بل من محرراب اللزوم فهو من محرراب علم الاكراه
قوله [لعر رَاهِه] صواوه لعر مرهيه فامل

قوله [فله امصاوه ويحصل دبه] إلج حاصله أنه إنما يكون للمرهب د
مع الرهن بأحد أمور ثلاثة أن مع تأمل في الدين ولم يكمل الرهن للمرهب دبه
أو نجر حسن الدين ولم يات برهن معه ال الاول، أو يكون الدين مما لا يعمل
كفرض أو طعام من مع وإلا فلا رد له ويحصل دبه

• (و) صح مع (عبر المالك) للسمع - وهو المسمى بالفصول -
(ولو عكم المسرى) أن النابع لا يملك المباح وهو لارم من جهة محل
من جهة المالك

(ووقف) السبع (على رصاه) ما لم ينع السبع حصره وهو ساك فيكون
لارما من جهة أيضا وصار المصلى كالأكل

(والعلم المسرى إذا لم ينع الم بالعدى) من نابعه بأن طن انه
المالك أو انه ركل عنه او لا علم عنه شيء فان علم المسرى بعدى النابع
فالعلم للمالك ان رد السبع

• (و) صح مع (عبر حان ووقف) الدع اى لمصاوه

قوله [وصح مع عبر المالك] اختلف في العلوم عليه فصل سمعه ،
وفصل محواره ، وفصل سمعه في الحار ومحواره في العرص

قوله [ما لم ينع السبع حصره] اى وكلنا إذا نابعه مع المصلى وسك
عاماً من ح علمه من عبر مانع سمعه من الضام ، ولا ينع محل في مكونه

وقوله [والعلم المسرى] حاصل كلامه أن العلم للمسرى في جميع
صور مع المصلى الا في صورة واحد ، فالعلم فيها للمالك وهي اذا علم المسرى
ان النابع عبر مالك لم يتم منه معنى عنه العداء رحب امتنى المالك مع المصلى
فان المالك يطالب المصلى بالنس ما لم ينع عام فانه مصى وهو ساك سقط حجه ،
هذا ان ينع حصره وإن دح عبرها ما لم ينع هذه الحارة عبره أعوام وظاهر
كلامهم كان المدع عمارا او عرصا

• منه محل كون المالك ينع مع المصلى إن لم ينع المدع ، فان
فان يذهب عنه سقط كد على المصلى الاكر من منه ومنه ولا فرق بين
كون المصلى عاصيا او عبر عاصب - كذا في الاصل وحاصله

قوله [وصح مع عبر حان] الع لم يذكر حكم الافام على دعه مع علم
الحانه ولا من اناسم من ناع عنده بعد علمه بحانه لم يحر إلا ان يحمل الارض
وتقل او الحسن عن الحمى الحوار واستحصه

(على المسحوق^٣) للحبانه (ان لم يندفع له السد^٤) الناح (او المسباع^٥ الارس^٦) أى أرس الحبانه ، فان دفعه له أجدهما فلا كلام للمسحوق

(ولا يرجع المسباع^٧) إذا دفعه للمسحوق ، وكان يريد على المن ، بأن كان المن عشره والارس أكبر (يراد الارس) على السد ، لان من حجه أن يقول للمسباع أت دفع لي عشره فلا يلزمي إلا ما دفعه لي فإن كان الارس فليد المن فاعل رجع به على سيده

(وله) أى للمسرى (رد^٨) أى رد العبد لساده (إن يعيدها) أى الحبانه ولم يعلم المسرى حال البيع بذلك ، لانه عيب (وتقصي^٩ السع^{١٠}) أى بيع الخالف الآى ذكره)

ولا كلام^{١١} (للمسرى) فى العقص وعلمه (فى) بمن حب محربه عند نحو (إن لم يفعل به كذا) كان لم اصبره او احسه (فحجر^{١٢}) ثم ناعه فلان يفعل به ما حلف عليه

(و) اذا قصص (محل^{١٣}) به (ما حار) فعله — كصبره عشره اسواط (والآ) بتجر^{١٤} سريعاً ، كما لو حلف لاصبره مائه سوط (بحر^{١٥} عصفه بالحكم^{١٦}) به من الحكم فان فعل به ما لا يحور فل الحكم عليه يرى وهذا

قوله [على المسحوق للحبانه] أى لعل الحبانه برفه العبد
قوله [إن لم يندفع له السد او المسباع الارس] أى فالحجار اراد للسا
فى دفع الارس وعلمه فان أى حبر المسرى فى دفعه وعلم دفعه فان اتى حبر المسحوق
للحبانه فى رد البيع وأخذ العبد وإمضائه واحد المن
قوله [لم يعلم] أى وأما لو علم به حال السراء فلا رد له لدخوله على ذلك
العب ككل مسر علم العب ودخل عليه

وقوله [لانه عيب] انما كان عيباً لانه لا ومن من عوده لملها
قوله [كان لم اصبره أو احسه] أى فانه رد البيع — كان المحلوف ه
حائراً أم لا — ثم يفصل بعد ذلك كما قال السارح
قوله [فان فعل به الا حرر] الح أى ويعنى عليه بالحكم ان سادته^{١٧} ،
والآ مع عليه لدفع الضرر فعلم أنه محكم رد البيع طلقاً حلف ما محور او بما

فما إذا كانت عنه مطلقه أو مصله بأجل ولم ينقض
(ولا رد) للبع (إن قُدِرَ) في عنه (باحل) كلاصربه في هذا
السهر ثم ناعه (وانقضى) الاحل ، (كالمصير بالله) فلا رد البع وعليه الكفارة
بحر والله لا صربه ، ثم ناعه قبل الصرب (والطلاق) بحر إن لم يصربه
فامرأته طالق ، ثم ناعه قبل الصرب ، فلا رد البع ولا يلزمه الطلاق ولا سحر
عليه - خلافاً لآل دينار وإنما منع منها وبصر له أحل الانلاء - إن ساءت -
كما هو مذهب المذنبه لا مكان أن يرجع عليه ، أو يصربه عند المسرى ويحل
عنه فان قد بأجل وانقضى طلق ، ناعه أو لم ينع

- ثم نه على حوار مع اساءه فاليوم فيها المنع قوله
- (وإذا سح كعصود) أو حجر أو حب ، فلذا ردنا الكاف على
كلامه (عليه ساء) لناعه أو صره ، وعليه التعليق لسانه وحدها قوله : إن

لا يحجر لكن رد الملكة المسمر فيها محور وأما فيما لا محور فمرد الملكة ولا يسمر
قوله [ثم ناعه وانقضى الاحل] إنما لم يرد الدع في هذه لأن عنه قد
اربعه ولم يلزمه عوى ، لأن الاحل انقضى وهو في غير ملكة عمره ما إذا مات
قبل انقضائه الاحل لا ال إنه يلزم من نعه له عوى على الصبد ، وبالعرم
على الصبد يحصل الحب ، لانا نقول بحمل على نعه له اما أو طناً أن المسرى
لا ينع من صربه وإن صربه وهو عند المسرى بعده

قوله [ولا يلزمه الطلاق] أي بمجرد نعه للعبد لا يلزمه الطلاق ولا سحر
عليه حب كانت عنه مطلقه إلا إذا عزم على الصبد

- نعه لو خاف صربه عليه إن لم يصربه ميلاً فكانه ثم صره ، قال
ابن الموارير وقال اسهب لا يبر ونقض على كنانته ويوقع ما يودبه لسنده
من يحرم الكنانة فان عوى بالاداء ثم فيه الحب وصار حراً واحداً كل ما أدى
وإن عجز صربه إن ساء (أه من الحرصى بصرف)

قوله [قد يوم فيها المنع] أي لأنه طلقه عام الفلذة على سلمه
قوله [وعليه الحل] أي يلزم الناع عليه أنه رجعه فان انتهت صاع

عليه

انصب الاصابعه ۛ لقول ابن عبد السلام والعهد الاول لا حاحه إله في هذا الباب
كان سبع العنق بالسن الطلل إلح (إن أمس كسرُهُ) بأن طن علمه وإلا لم يح
لعلم القدره على سلمه (ودمعه) أى العمود من محله (النابع) لانه سه
ما فيه حتى يوفيه فان انكسر حال عصه فصمانه من ناسه وقبل عصه على
المسرى فصمانه منه

قوله [وخلصنا قوله إن انصب الاصابعه] أى فإن السج ذكره
وبصورت انباء الاصابعه - على القول باسقاطه - يكون البناء الذى على نحو
العمود ليس كسر من له أو مبرقاً على السقوط، أو ليكون المسرى أصعب السن
للنابع أو قدر على يعلق عليه فان لم ينف الاصابعه - على كلام السج -
لا محور وألح صحيح فهو شرط في الحوار لا في الصبحه

قوله [لا حاحه إله] أى لانه اما ينهى عن إصابعه المال إذا لم يكن في
نظر منىء اصلاً وفاسه على بع العنق، وبع العنق حار، ونحو في حله
بأن ما صاع لاحد المنايع في العنق سمع به الآخر وفي البناء بعض ولا جمع
به، فهو إصابعه عصه وهو من الفساد المنهى عنه كما في النسيات ونصه قالوا اما
هذا إذا كان يمكن تدعيمه وتعليقه ولو كان البناء الذى عليه لا يمكن رفع العمود
الا بهدمه فكان من الفساد في الارض الذى لا محور (اه ن)

قوله [بأن طن علمه] أى أو ينفق ومفهومه ثلاث صور ينفق الكسر
او طيه او السك فيه جميع في ثلاث ومحور في صورتين فيكون الصبور حسناً
قوله [وإلا لم يحر لعلم القدره على سلمه] أى فلا محور ولا يصبغ،
لان القدره على السلم من شروط الصبحه كما تقدم بخلاف الشرط الاول على
القول به فهو من شروط الحوار فانه لانه لا ينفق الصبحه

قوله [ودمعه] إلح حملته مسأله لسان حكم الداله لا انه معطوف على
الشرط

قوله [وقبل نصبه على المسرى] قال في الخاسه إن كلا من القولين
قد رجع والظاهر منهما الاول ويحل القول في بعض العمود كما علمت واما بعض
البناء الذى حوله على النابع اهماً

(و) حَارِ سَع (هَوَاءٌ فَوْقَ هَوَاءٍ) وأولى هوى ساء ، كأن يقول المسرى لصاحب ارض معنى عسره أخرج من الهواء هوى ما ساء بأرضك ، (إن وُصِفَ السَّاءُ) الأعلى والأسفل تلامس من الحر والجهالة ، وملك الأعلى جميع الهواء الذى هوى ساء الأسفل ، ولكن ليس له أن يرد على ما سطر عليه . (ر) حَار (عَقْدٌ عَلَى عَرِيٍّ حَارٍ حَاطٍ ، وهو) أى العهد المذكور (مَصْنُوعٌ) أى لازم انداء ، فارم رب الحائط أر واره أو المسرى ان هلم ، ويرميه ان وهى (إلا ان تُعَسَّ مَدَّةٌ) كسه أو اكر (فلحاره) أى يكون العهد المذكور لإخاره بعضى بأهضاء المدة (وسه سَحُ نَاهِدَامَه) ويرجع للمحاسبه قبل تمام المدة . (ولا) يصبح أن ساع (مجهول) للمساءن أو أحدهما ، ن من أو ممن

قوله [هوى هواء] إلح أى وأما هواء هوى الارض كأن يقول إنسان لصاحب ارض معنى عسره أخرج من المراع الذى هوى أرضك أبى هه ساء ، فمحور ولا يوقف على وصف الساء إذ الارض لا بأسر بذلك وملك المسرى باطن الارض

قوله [إن رصف الساء] إلح أى بأن رصف داب الساء من العظم والجمه والطول والعصر ونصف ما بنى ه من حجر أو آخر وبأى ها قوله مما بأى وهو مصبوع إلا ان بنى مده فلحاره كما أنه حذف مما بأى قوله ها ان رصف ، فقد حذف من كل نظر ما أسه ي الآخر ، وهى ك منه احباك حامل

قوله [ويرميه إن وهى] أى وأما إن حصل حبل فى موضع الخدع لإصلاحه على المسرى إذ لا حبل فى الحائط

قوله [إلا أن بنى مده] وإن جهل الأمر حمل على السبع كذا فى (ن) قوله [ويصيح نَاهِدَامَه] أى ليلف ما يسوق منه وسأنى فى الإخاره أنها يصيح ليلف ما يسوق منه لا به

قوله [مجهول للمساءن] أى فلا بد من كيد النمن والنمن معلوم

دائماً ، أو صفة ، بل (ولو) على الجهل (بالمفصل) أى مفصل المن أو المنس

وسئل للجهل بمفصل المن بقوله

(كَعْبِدَى رَحْلَس) معلوم لكل واحد منهما عد (يَكْدَا) ثمانية
ملا ، أى أن العدس المعلوم كلاهما ثمانية فهذا حمل بمفصل المن ، إذ
لا نعلم ما يخص كل واحد منه ، فلذا لو سمي المسرى لكل عد ثمانية لكان
وسئل لحمل الصفة بقوله

(وكترطل من ساه) ملا (فسل السَلَح) وأصل قبل الدبح بكدا ،
فلا يصح ، لأنه لا يدرى ما صفة الأحم بعد سلحه وأما بعد السَلَح فحاصر
وسئل لما حمل لثوره ، أو فاره وصفه ، أو فله وصفه وذاته — بحسب
الأحوال — بقوله

للباح والمسرى ، وإلا صدح وحمل أحدهما كحملهما ، سواء علم العلم بحمل
الحامل أو لا ودل بحر الحامل منهما إذا لم يعلم العالم بحمله
بقوله [دائماً أو صفة] فحمل اللذات كان مسرى دائماً لا يدرى ما هي
وحمل الصفة كأن يعلم أنها ساه ملا وحمل صلاهما من العوب

بقوله [لكل واحد منهما عد] مثل ذلك ما لو كان لأحدهما عند والآخر
مسرك منهما أو سركان منهما على العاوب كثلث من أحدهما والثلث من الآخر
ورعايتهما صفة واحدة ولا مفهوم لعدس ولا لرحاين ومفهوم قولنا « على
العاوب » أنه لو كانا مملكتيهما على السواء وسعاهما صفة واحدة لا يصر
الجهل بهما ، لأن المن معلوم المفصل بعد السع

بقوله [فلذا لو سمي المسرى] أى وكذا لو اتفقا أن يحمل لهما العد بلنا
وللآخر بلن من المنس

بقوله [وكترطل من ساه] محل الملح إن كان الملح على الب وأما على الحار
عند الروه فحاصر وحمل كلام المصنف إذا لم يكن المسرى للرتل هو الباع ووقع
السراء عب السع وإلا فمحور كما سأل من حوار استساء الارتال لعلم الباع
بصفة لحم ساه

(و) نحو (سراب كصانع) وعطار

(وَرَدَهُ) المسرى (لصانع) لعلم صحه السبع (ولو حكيمه) من برانه
(وله) اى للمسرى (الأخر) فى نظر بخلصه (إن لم يرد) الآخر
(عكس فيميه الحارح) بأن كان الآخر مدره فأقل فان راد - بان كان
الآخر عسره والخارج حمسه - لم يدع له الا حمسه فان لم يحرح سىء فلا
سىء له ويرجع بالنس الذى دفعه للنابع على كل حال لمعاد السبع وقبل له أخر
منه ولو راد على ما حرح وهو طاهر إطلاق السبح ورجح وما ذكرناه أظهر ،
لانه خلصه لمسه لا للنابع

(بخلاف) براب (عالم ذهب أو قصه) سبغ عبر صممه ،

فبحر

(و) بخلاف (حملة ساه) مثل السلاح) محور فاسا على الخي
الذى لا راد إلا للذبح

قوله [ونحو راب كصانع] انظر هل يلحق به هباب الافران ؟ او
محور سراوها ان وطلب فيها سرىط الخراف ؟ وهو الظاهر
قوله [ولو خلصه من برانه] رد بلو على ما قاله ان اى ريد من انه
لا رد وبهى لسره ريعرم قصه على عرره على فرض حوار سعه
قوله [وما ذكرناه اظهر] اى وبهى طريقه ان يونس فالأخره عنده موطه
بالخلص فادا رادب الآخره على ما خلصه فليس له إلا ما خلصه

قوله [سبغ عبر صممه محور] اى سواء كان الدح حراً أو كلاً
قوله [بخلاف حملة ساه] اى سابع حراً وأما ورناً فصيح لما فيه من
سبغ لحم وعرض ورناً فان الخلد والصفوف عرض كذا علل فى الاصل وهو
بعضى الحوار اذا استثنى العرض وليس كذلك فالاولى ما قال بعضهم من
ان عليه المبع ان الورن بعضى ان المقصود اللحم وهو معب بخلاف الخراف فان
المقصود الذباب بتمامها وبهى مره وعماز الخرمى إنما حار سبغها حراً لانها
تدخل فى صمما المسرى بالغا لان المبع الذباب المرية بتمامها كساه حه بخلاف
ما اذا وقع السبع للساه بتمامها قبل السلاح على الورن فالمقصود حسد ما سأنه الورن

(و) بخلاف (حَيْطُهُ فِي مُسْكٍ عَدَّ نُسِيْهَا) قبل حصده وبعده
 هُماً وَمُسُوساً ، (او) في (يَسِر) بعد اللرس محوور (إن وقع) السج (على
 كَسَلٍ) في الاربع صور ، نحو : معك جمع حب هذا كل إردب نكنا
 أو معك من حبه لإردبا نكنا ، كالصُرة الآتي سانبها ولا محوور حراً إلا أن
 سعه منه وسه محوور في غير الموهوس ، وهو معنى قوله

(و) بخلاف (هَبُّ من تَحْوٍ فَمَحٍ) مما تمكن حرره كالنره وسله
 القام بأرضه محوور (حُراً ، لا) إن كان (مَسُوساً) فلا محوور ، وصل
 الخطه عرها من الخوب

• فالخاصل أن للروع خمسة احوال قام بالارض وعرفام ، وعبر القام إما
 هب ، وإما موهوس ، وإما في سه في الحرس ، وإما خالص بعد اللره ، وهو المسار
 اله بالصرة الآتي سانبها فمع الحب خاصه حار في الجمع إن وقع نكل ،
 وبعده به محوور حراً فما عدا الموهوس ، وكذا سج الصرة حراً وسرط الخراف الآمه

وهو اللحم فربح لسج اللحم المعب المحوول الصفة (هـ)

قوله [محوور إن وقع السج على كسل] أي وسرط ان لا باحر عام
 حصده وجزاه اكر من حصه عسر وما وإلا مع لما منه من السلم في معنى
 هذا إذا كان الناحر منحولاً عليه بالسرط ار العاده وإلا فلا يصير الناحر كما
 يوجد من الموطأ وسراج حليل في باب اله لم وما قبل هنا نقاب ، ريب الربوب ودفق
 الخطه

قوله [نحو معك جمع حب هذا] أي ويقال له خراف على الكسل

قوله [كالد] أي الذي تمره في راسه كالعوجه والاصغر بخلاف اللره
 المسمى بالسائي فانه لا يباع حراً وهكذا كل ما تمره في سافه لا في راسه

قوله [حار في الجمع إن وقع نكل] أي سرطه المقلع

قوله [محوور حراً فما عدا الموهوس] هذا محمل وحاصله ان الهب
 والقام محوور فهما الخراف سرطه والموهوس وما في سه ان رأهما المسرى في
 أرضيهما قبل الخصد حار فهما الخراف انصباً سرطه إن لم يرهما لم يحر
 فلا فرق بين الموهوس وما في سه

(و) بخلاف (رب رسيد تَوَيَّ) فمحور ، نحو بعك رب هذا
الرسيد كل رطل بكنا (وَدَيْقِي حَيْطَه) ويحويها محور ، نحو بعك
دقي هذه الحطة كل صاع بكنا
(ان لم يحسب الخروح) أى خروح الرب أو الدقي عاده فان
احلف بان كان ناره بخرج له رب او دقي، واره لا بخرج لم يحسب السع
لغيره لكن الخروح وعلمه بكرر الرب دون الخوب فلذا قدم السع هذا
السرط عند الرب

(ولم - احمر) عهر الرب او طحن الحب (اكثر من نصف سهر)
والا لرم السلم - مع - وهو مجموع

(و) بخلاف (صاع) من هذه الصيرة بكنا او كُئ صاع من
عُسرَه معه راد مع الخمع لان الخمل وان يعلق بمحمله المسمى اسداء لكن
يعلق بمصله بالكل واعمر (او كُئ دراج من سُمُه ، او كُئ رَطَل من
رب) اي فلا فرق بين المكلا والمكلا والموروثات فمحور (ان اريد
الكُئ) اي سرا الخمع به ذكر (او عُسْ بدر) منه كصاع أو عسره

قوله [فان احلف بان كان ناره] الخ ماله الاحلاف في القل والكره
والصدء والخوده وعمل معه عما احلاف الخروح ما لم يسر على الحمار ولا حار
لو احلف الخروح

قوله [والا لرم السلم في مع] اي لان اهل اهل السلم نصف سهر ،
فلو باخر حصل احر السلم وسرط صحه السلم الموكل بهذا الاحل ان يكون السلم
فيه في الثمنه لا في معن

قوله [واراد مع الخمع] راجع للاده وحاصله ان المسرى اذا قال
للتابع اسرى منك صاعاً من هذه الصيرة او اسرى منك كل صاع من هذه
الصيرة بكنا واراد - الصورة الباده مرا جمعها كان السع حاراً سواء كانت
الصيرة معلومه الصعان ام لا لانها ان كانت معلومه الصعان كانت معلومه الحمله
والتعصيل لان كانت جهونه كانت محوله الحمله معلومه الفصل و جعل الحمله
مقط لا يضر كما علم

أصع نكدا أو دراع أو عسره أدرع أو رطل أو عشرة أرتال (وإلا) بأن أريد بعض غير معنى (فلا) محور وهو معنى قوله «لا منها وأريد النقص» للجهل بحمله المن والمن فلم يصير

• (و) بخلاف مع (حرف) ملت الخم - فارسي معرب - وهو مع ما نكال أو يورد أو بعد حمله فلا كل ولا وزن ولا عدد ، والأصل فيه المنع للجهل ، لكن إحصاءه السارح للضرورة والمصلحة محور سرور مسعه

قوله [بأن أريد بعض غير معنى فلا محور] الحاصل أنه إذا أتى « من » كقوله أسرى من هذه الصبرة كل إردب بدينار ، أو أسرى من هذه السعة كل دراع نكدا ، أو أسرى من هذه السعة كل رطل نكدا ، فإن أريد بها السعة مع وإن أريد بها بأن الحسن - والمقصود أن يقول أملك هذه الصبرة كل إردب نكدا فلا يمنع وأما إن لم يرد بها واحد منهما فطريقتان المنع لسائر السعة منها وهو ما بعده كلام ابن عرفة ، والخوار لا مجال لبناؤها وهذه الطريقة مسادرة من المصنف لأنه قد المنع بإرادة النقص وأقوى الطرفين الأولى كما بعده كلام (س) فلا عن المأكهاى ، فانظره ، وصل الإنسان « من » وإرادة النقص في المنع ، كما إذا قال أسرى منك ما يحتاج له المنع من هذه السعة كل دراع نكدا ، أو أسرى منك ما يكفي حصصاً من هذه السعة كل دراع نكدا ، أو أسرى منك ما يوفيه النار من هذه السعة في أرفاف كل رطل نكدا

• نسيه محور للسحق ان ح نحو الساء ونسي فترا من الارتال أهل من بلها إن نعت قبل الذبح أو السلق فإن نعت بعدهما حار له اشتاء ما ساء وكذا له اشتاء حرم سابع مطلقاً قل أو كر قبل السلق أو بعده ولا محور لمسي الارتال أحد منى بلها ومحور مع الصبرة أو الثمرة حراماً ونسيتي فتر التلب فاعل إن كان المسبي كلاً في الجزء السابع نسيتي ما ساء

قوله [وبخلاف مع حرف] عرفة ابن عرفة بقوله وهو مع ما يمكن علم فتره دون أن يعلم (أه)

• اسار للاول بقوله (ان رُيَ) حال العهد أو منه واسمر على حاله
لوقت العهد ولا يجوز سعه على الصفة ، ولا على رويه منعلمه يمكن فيها العبر
وهذا ما لم يلزم على الرويه صناد المسع ، كلال الحل مطيه بفسلها فحها ، وإلا
حار ويكني حضورها مجلس العهد
• وثاني بقوله (ولم يكسرُ حدًا) أي يكون كثيراً لا حدًا ، فان كان
كثيراً حدًا بحيث يعتبر حرره أو قل حدًا بحيث سهل عليه ، لم يحر حرافاً
خلاف ما قل حدًا من مكل أو مورين فحور
(وحمله) ممّا أي جهلاً فليز كمله أو وره أو عله (وحرراه)
أي حما فله عند إرادة العهد عليه

قوله [أو منه واسمر على حاله] إلح هذا مني على ما احاره ان
رسد من انه لا سطر في الحراف المحصور سواء كان رعيًا عامًا أو صبره طعام
أو عبرهما وإنما سطر في الرويه بالعبر سواء كانت معاربه للعهد أو سانه عليه
وهذا بخلاف رواه ابن القاسم عن مالك من اسراط حضور مع الحراف حين
العهد الا الرزع العام والبار في رعيوس الاسفار فمعهم فهما علم المحصور ان
علمت الرزيه راحار (ح) هذه الطريقه

قوله [ولم يكسر حدًا] إلح حاصله ان ما كـ حدًا مبع به حرافاً
سواء كان مكلًا أو موروناً أو معاداً لعار حرره وما كـ لا حدًا بخور سعه
حرافاً مكلًا كان أو معدوداً أو موروناً لا مكان حرره وأما ما قل حدًا فمع
سعه حرافاً ان كان معدوداً لانه لا سعه له في علمه بالعهد ، وبخور ان كان مكلًا
أو موروناً ولو كان لا سعه في كمله أو وره

قوله [وحمله] أي من الجهة التي وقع العهد عليها ، فكسبه علهأ وهما
مجهلان عله وبعرفان وره لان المسع إذا كان أه جهان — كورن وعله — وحمل
من الجهة التي وقع العهد عليها وح سطره

قوله [وحرراه] أي ولا بد ان يكون كل منهما من أهل الحرر نان
اعاده والا فلا يصح فلو وكلا من محرره وكان من أهل الحرر كمي ، كانا
من أهل الحررام لا فالسطر حرر السع بالفعل من أهل الحرر كان الحرر

(واستَوْبَ اَرْضُهُ) في اعمادهما ، وإلا صد العبد ثم إن ظهر الاسواء
 فظاهر وإلا فالخيار لمن لزمه الضرر
 (وَسَقَى عِنْدَهُ) أي كان ي عليه مسقه ان كان معنوداً كالنص ، وأما
 ما سانه الكل - كالحب - او الورق - كالريون - فلا شرط فيه المسقه
 (وَلَمْ يُعْصِدْ أَفْرَادُهُ) أي آحاده بالجمع فان فصدت كالكسب والعبد لم يحرم
 بعه حرافاً
 (إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مِنْهَا) عادة (كَرْمَان) وبهاح وبصن فمحور

مهما او ممن وكلاه

قوله [ي اعمادهما] مراده بالاعتماد ما سئل الفل
 قوله [فلا شرط فيه المسقه] والفرق ان الكل والمورون مطله المسقه
 لاحصاحهما لآله وبحرير وذلك لا ينال لكل الناس بخلاف العا لسيره لعالم
 الناس

قوله [وَلَمْ يُعْصِدْ أَفْرَادَهُ] أي مان كان العاوب سهما كسراً فان قل
 العاوب حار ، وهو معنى قوله إلا ان يبل عنها فهو مسقى من مفهوم
 ما قبله فان فصدت افراده فلا محور بعه حرافاً ولا بد من عله إلا ان يبل ممن
 تلك الافراد فانه محور بعه حرافاً ولا يصرفصد الافراد فممن من المصنف ان
 ما ساع حرافاً إما ان بعد مسقه او لا وفي كل إما أن يعصدا افراده او لا ،
 وفي كل إما أن يبل عنها او لا في عُد فلا مسقه لم يحرم حرافاً فصدت افراده
 او لا ، قل عنها أو لا وفي عد مسقه فان لم يعصدا افراده حار بعه حرافاً قل
 عنها او لا وإذا فصدت حار إن قل عنها بالنسبة لبعضها مع بعض ويصح إن لم يبل
 فالجمع في خمسة احوال والخوار في ثلاثة

قوله [كرمان] ومنه الطبخ وإن احلقت آحاده كما ي العسه
 والمواربه

• سسه هي من شروط الخراف ان لا يسره مع مكل على ما ساني
 وأما عدم الدحول عله ، فصل إنه شرط لا بد منه وعله فلا محور ان يبيع
 درهماً لطار لعطيك به مسكاً من الارار من عر ور ، ولا لهوال لبيع لك به

فصل من ان السروط الخمسة الاول عامه ، وان السروط الآخر من خاصا
بالملود

(لا إك لم مر) فلا يصح معه حرافا

(وان) كان عبر المرى (ملء طرف) فارح كفه عليها حظه بذرهم
أو فارود عليها رساً ملا بكنا (ولو) كان الطرف مملوءاً فاستراه حرافاً بذرهم
على ان يلاه (ناسا) من ذلك المدح بذرهم (بعد مبرعه) لان الباني عبر
من حال العدد وليس الطرف مكلاً معلوماً (إلا نحو مسكه رسي) ويس
وغيره ماء وحراره مما صار العرف كالمكمل لسلك السبي ، فمحور مرأه مله
فارعاً ولمه ناسا بها مبرعه نازهم وانسله يصح السس الا ان الذي يوضع فيه
الس ويحويه

(ولا ان كسر حدا) يجب لا يمكن حرره عاده فلا يجوز معه حرافا
(أر علمه أحد هما) فلا يجوز حرافا (فان علم الخاهل) بغيره
(من العدد يعلمه) اى يعلم صاحبه بغيره (فسد) انسج ورده ان كان
فانما والا فالصمة (و) ان علم الخاهل يعلم صاحبه (بعده) اى بعد العدد (حُر)
في الرد ولا عفاء

(ار قصدت الأفراد) ولم يعمل بمهما (كيسان) فلا يجوز معها حرافا

فولا حرافاً أرتمسنا ولا ان باني الحراف ومن معه على ان يكون لك لحماً وسره
حرافا فلا بد من الخواص جميع ما علم ان يكون غرضاً عليه قبل طلبك وقبل
لا يصح التحول عليه رضى صاحبه ، واحباره في الحاسه

قوله (لا انا لم ر) اى يصح من العدد ولا قبله ولو كان حاصراً وظاهره
مع بيعه المرى ولو بيع على الحذر للحروح عن الرخصه
قوله [كفه] اح اى حـ كتب الله ار الفاروره عبر معرفه العذر
ر إلا كـ لا مازاً وخرج عن الحراف ، وأما شرط ما في المكمل المجهول
حرفاً حد شرطه لا على انه كـ ،

وله [الس] اح اى يعالجه على العذر
قوله [والا فالصمة] اى انه في شهره العذر

(وبعد) ذهب أو قصه (والعامل) أى والحال ان العامل نثلث العدد (بالعدد) فإن كان العامل بالورن فقط صار لعنم قصه الافراد حسد (ولا) محور (حرفاً) - كان مما أصله ان يكال كالحب أم لا - (مع مكمل) من نوعه أو غيره - كان مما أصله أن يناع حرفاً أو كلا - لخروج أحدهما أو خروجهما معاً عن الاصل

• فهذه أربع صور ، استثنى منها صورته بقوله

(إلا أن يأتيها) معاً (على الاصل) ، كحرف ارض مع مكمل حب (كاردب خطه في عدد واحد ، (محور) (كحرف افس) مطلقاً شاء كل على الاصل أو أحدهما أو لا كقطعه ارض مع قطعه ارض اخرى في عدد واحد بكدا

قوله [فان كان للعامل بالورن فقط حار] أى كات مسكوكه أم لا

وأما بالعدد أو بالورن والعدد يمنع مسكوكه ام لا هذا هو المصمد

قوله [كان مما أصله ان يكال] إلح لما كان الحرر المانع من صحة السع

قد يكون بسبب انصاف معلوم لمجهول لان انصافه إلى نصفين المعلوم

جهل لم يكن ، وكان في ذلك فصل ، سرع المصنف به في هذا المبحث

قوله [كان مما أصله ان يناع حرفاً] أى كالارض

وقوله [ام لا] أى كالحب

قوله [لخروج أحدهما] أى في صورتين رهي حرف حب مع مكمل

منه ويكمل ارض مع حرف ارض

وقوله [او خروجهما معاً] أى في صورته، وهي مكمل ارض مع حرف حب

قوله [فهذه أربع صور] أى ثلاثة منها مجموعها والرابعة المستثناة

قوله [كحرف ارض مع كل حب] أى كقطعه ارض محمولة القدر

سببها مع اربط فتح بانار ملا

قوله [كحرف افس مطلقاً] قدر السارح هما قوله مطلقاً ساره الى

أنه حله من الاول للدلالة على عا

قوله [كقطعه ارض مع قطعه ارض اخرى] إلح مثل على مثل ألف

والسر المرب

أو كقطعه أرض مع صبره فمح أو مع إردب من فمح وكصبره مع أخرى
(ويكتلس مطلقاً) فمحور في عهد واحد ، كانه ذراع من أرض وصلها
من أخرى أو مع إردب فمح أو إردب فمح مع إردب فول نكدا
(وحراف مع عرص) فمحور في صفعة واحدة ، كصبره حب أو قطعه
أرض مع عهد ونحوه مما لا باع حرافاً
• (وحار) السع (على رونه بعض المسمى) من مكمل ومورون كقطن
وتكان بخلاف المقوم فلا يكي رونه بعضه كتوب من أبواب

قوله [ويكتلس مطلقاً] أي حراف عن الاصل أو احدهما أو لا ،
وقول السارح كانه ذراع من أرض إلح ممل على مسيل ألف والسر المرتب اصفاً
قوله [وحراف مع عرص] أي حراف ذلك الحراف عن الاصل أم لا ،
بدليل ممل السارح

قوله [مما لا باع حرافاً] أي ولا كلاكسائر الخوايات
• نسه محور حرافان و صفعة واحدة على كل أو وزن أو عهد إن
احد منهما وصبرهما كصبري فمح اسراهما على الكل كل صاع منهما بدرهم
فلو احلف احس منهما - كما لو اسرى كل صاع من إحداهما بدرهم والاخرى
نصف درهم أو احلف النصفه كصبر وسعر أو الحوده والرداهه - مع ولو احلف
النس لا يضاف الحراف مع على كل أو وزن أو عهد عره ظلفاً مكلا أو
موروناً أو معدرداً من حسه أو من عر حسه فلا محور ان مع صبره كل
صبر منها نكدا على ان مع المسع سلعه كدا من عر نسبه من لها مل منها من حملة
ما اسرى به المكمل لان ما بعض السلعه حب السع مجهول (١) ملخصاً من
(الاصل)

قوله [على رونه بعض المسمى] أي محور العهد مكهناً بذلك في معرفه
الصفعة سواء كان السع سار على الحار ولو حرافاً ، لما مر ان رونه النصف كافه
فه كرويه السع - حلق اخره ملا وسرط و رونه ذلك النصف في الحراف
ان يكر مصل كالمال

قوله [بخلاف المقوم] أي كعقل مملوه من الصماس ، فلا يكي رونه

(و) على رويه (الصوان) تكسر الصاد المهملة وصمها ويحذف الزاد ما يصوب الشيء ككسر الزمان والخور والخور فلا يسقط كسر بعضه ليرى ما يداخله من ذلك الطبع

(و) على رويه (الرياح) صبح الباء وكسر الميم اللغز المكروب فيه صمها ما في العدل من النبات المذمومة ، اى محوران يسرى نباتاً مربوطه في العدل مستمداً فيه على الاوصاف المذكوره في اللغز ، فان وجدت على الصفة لرم ، ولا حُسْرَ المسرى ، ان كانت ادنى صمها ، فان وجدت اهل عدداً وضع عنه من المن بعده فان كرر المعنى أكثر من المصنف لم يلزمه رده السبع فان وجدت اكثر عدداً كان النافع سرى كما معه نسبه الزائد وقبل ما زاد قال ابن الهائم والاول احب إلى

(و) لو قصه المسرى وعاب عليه وادعى انه ادب أو اخص مما هو مكتوب في الرياح (حذف النافع ان ما في العدل مُرافق للمكسّر) حب

بعضه على ظاهر المذهب كما في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات يدل على مساركه المعوم للميل في كنهانه رويه المعنى إذا كان المعوم من صنف واحد (اه) والراجح الأول وحمل عدم الاكتفاء برويه المعنى فيه إن لم يكن في سره إنلاف وإلا اكتمى برويه المعنى

قوله [وضع عنه من المن بعده] اى كما قال في المذنبه

قوله [لم يلزمه رده السبع] اى إن ساء ، ولا معنى الرد وليس هذا من قبل قوله الآتى ولا محور المسك باطل اسحق اكثره لان ذلك في المعنى وما هما في الموصوف وإعطاء اصغر الاعتماد على اللغز لما في حل العدل من الخرج والمسهة على النافع من تلويح نسبه مؤيد ساء ان لم يرصه المسرى ، فاصبت الصمها مقام الرويه وإن كان الشيء حاصراً

قوله [حلف النافع] الخ حاصل ما ذكره المصنف أن المسرى على الريامح إذا ادعى بعد معنى النافع - وعاب عليه أو تلف الرياح - عدم موافقه ما في العدل لما في الريامح وادعى النافع الموافقه ، فإن النافع يخلف ان ما في العدل موافق للمكروب في الرياح وهذا إذا قصه على بعضين النافع فان قصه على أن

أذكر ما ادعاه المسري أي فاعول النافع نفسه ، (وإلا) بأن نكل (حلف)
المُسْترِي وَرَدَّ النع (وحلف أنه ما نال فيه وأن هذا هو المباع نفسه ، فان
نكل كالنافع لزمه

(كَدَّاهِجٌ لِلرَّاهِمِ) كاتب عليه ديناً أو اقرضها لغيره (ادَّعى عليه)
أي ادعى عليه آخضاً (أنها ردته أو باعته) ، فاعول لدفعها ممن أنه
ما دفع إلا حاداً أو كاملاً ، فان نكل حلف آخضها وردّها أو كمل له دفعها
القص وهذا إما فصلاً آخضها على المفاضلة فان فصلاً ليربها أو ليطر فيها
فاعول للفاصل نفسه

(و) حار (سح) تسلمه (على الصفة) لها من غير باعها بل (وإن
من النافع ، إن لم يكن) المبيع (ي مجلس العقد)

المسري مصدق كان الفاعول قول المسري وكذا إذا فصه لعل وبطر ، فانه
أبو الحسن فعلاً عن اللحى ١ هـ (س) ان فلب الفاعله أن الذي حلف
المدعى أنه لا المدعى أوها قد حلف النافع وهو مدع المواهه فلب النافع وإن
ادعى المواهه الا انه - المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه هو من يرجح قوله
محمّد أو اصل الأصل هنا المواهه

قوله [حلف المسري] أي على المخالفة

قوله [انه ما دفع إلا حاداً] بصور لصيغة مطلق عنه وحلف في بعض
العقد على الب وق بعض الورق والعس على نعي العلم ، إلا ان سحن انها لب
من دراهمه فحلف على الب فهما وحل حلف في بعض الورق على الب
مطلقة كمعص الله - واعلمه في الحاشية

قوله [حار ح - سلمه على الصفة] أي على الب أو الحار أو

قوله [بل راء من النافع] رد بالناله على من مع السراء على الروم
على رصف النع هي لموارنه والعمه لا محور ان باع الشيء رصف
ما به أنه ١ رين رصفه إذ يقصد الرأه - الصفة لانفاق السلعة ، وهو خلاف
ما ارضاه ان رصف واللحمي من حوار النع بوصف النافع نعم لا محور العقد فهو

بان كان عائساً عن مجلسه (وإن) كان (بالسكند) فلا سيطر لصحة البيع حضوره
 • (وإلا) يكن عائساً عنه (فلا) يصح بيعه على الصفة ولا (يَدْ مَنْ
 الرويه) له ليسر علم الخصمه (إلا أن يكون في فتحه صرراً) للمنع (أو
 فسأدُّ له) فمحور بيعه على الصفة ، ثم إن وطئه عليها فالبيع لارم وإلا
 فاللمسرى رده

(و) حار البيع (عكسي رويه) ساعده للمنع (إن لم يستسر
 حديثاً عادته) إلى وقت العقد ، وهو يحلف باحلاف الاسماء من فاكهه
 وبنات وحوار وعمار فان كان ساه العبر لم عر على الب
 • (و) حار على الحمار (إن لم يستعد) ما دمع على الصفة او الرويه
 المتعلمه (حديثاً)

فان بعد حديثاً (كحراسان) بالمسرى (من إفرقه) بالمعرب مما بطل
 فيه العبر قبل ادراكه على صفته لم عر (الا عكسي حار بالرويه) أي على

سروط العقد عندهما لا في صحة البيع هي كان الوصف من النافع مع العقد كان
 بطوعاً او سيطر كان المبيع عماراً او غيره كما ارضاه في الخاصه

قوله [بأن كان عائساً عن مجلسه] حاصله ان العايب إذا بيع
 بالصفة عن اللزوم فلا بد في حوار بيعه من كونه عائساً عن مجلس العقد ولما ما بيع
 على الصفة بالحمار او بيع على الحمار فلا وصف أو على رويه متعلمه سا أو حاراً
 فلا سيطر في حوار بيعه عنه بل محور ولو حاصراً في المجلس وإن لم يكن في صفه
 فسأد

قوله [فلا يصح بيعه على الصفة] أي لروما
 قوله [و حار البيع على رويه ساعده] فان حصل ذلك فلما قصه
 المسرى ادعى انه ليس على الصفة التي رآه علداً وادعى النافع انه عليها ، فالقول
 قول النافع فيه ان حصل ملك من اهل المعرفه هل تلك الملك بيع المعرفه
 أم لا ؟

فان قطع اهل المعرفه بيعهم العبر فاعول النافع فلا يبيح ليعبر فاللمسرى
 من وان رحت لإرجا منهما فالقول

حار المسرى عند رونه (محور مطلقاً) سواء سمع على الصفة أو الروه المتعلمه بعد أو لم بعد (إن لم يسمع) أى إن لم يشرط بعد السمع للسمع فإن شرط لم يحل لردده من السلفه والسفه

ولالحاصل ان فى سمع العاتب انسى عشر صوره ، لانه

إما أن يسمع على الصفة ، أو على رونه متعلمه ، أو يتوهمها ، وفي كل إما أن يسمع على السب ، أو على الحار بالرويه ، وفي كل إما أن يكون بعداً جدياً أو لا فان كان على الحار حار مطلقاً ان لم بعد ، وإن كان على السب حار ، إلا فيما سمع يتوهمها - قرب أو بعد للجهل بالسمع - أو كان يسمع عادة أو بعداً جدياً ، وأما إن كان حاصراً مجلس العهد فلا بد من رونه إلا ان يكون فى صفه مسفه أو فساد فباع بالوصف أو على ما فى البرنامج على ما تقدم

قوله [أى إن لم يشرط] إلح لا مفهوم له ، بل سمع العهد ولو بطوعاً لما دأبى له فى باب الحار ، قوله ومع وإن فلا شرط فى كل ما سأخرضه عن منه الحار كواقعه وعاب إلح

قوله [حار مطلقاً] أى فى صب صور ، وهى على الصفة ، أو رونه ، متعلمه ، أو يتوهمها ، وفي كل قرب أو بعد

قوله [وإن كان على السب حار] أى فى صورين ، وهما الصفة ، والرويه المتعلمه ولم بعد جدياً فهما ومفهومة صوريان وهما الصفة ، والرويه المتعلمه مع العهد جدياً

قوله [إلا فيما سمع يتوهمها] إلح سمع صوريان مجموعان أيضاً ، فالمسوع أربع والخانر مان وهذا كله يقطع النظر عن العهد وعنده وأما إن نظر لهما كاتب الصور اربعاً وعشرين علمت من حاصل السارج الانسى عشره الى لس فيها شرط العهد وأما الانسا عشره الى فيها شرط العهد فحاصلها ان السب الى فيها الحار سمع فيها شرط العهد ، وكذا إذا سمع لا على صفه ولا على رونه بالروم قرب أو بعد ، فهان صوريان وبق اربع وهى المسع بالصفة أو الرويه السامعه على الأروم قرب أو بعد ، محور شرط يوجد من المصنف والسارج وسد كرها بعد فليحفظ

• (وصفاته) أى الملع عاصاً على الصفة أو برونه معلنه (من-
المُسرى) أى ينحل في صباه بالعد (إن كان عماراً) ولو سج على
للمداعه وقال في الوصح إن سج النار لمداعه فالصباح من النابع بلا إسكال
(وأدر كسه الصفة صالما)

(ولاً) يكن عماراً أو أدركه الصفة معاً (فمن الساج) الصبح (إلا
لسرطٍ فيها) أى إلا لسرط من المسرى في العمار أنه على النابع أو من النابع
على المسرى في غيره فعمل به

• (وصفه) أى الملع عاصاً، أى الخروح له (على المسرى)

(و) محور (العد فيه بطوعاً) ظلماً - عماراً أو غيره -

(كسرطٍ) أى كما محور العد فيه سرط (إن كان) الملع العاص على
الصفة أو برونه معلنه (عماراً) على الروم ولو بعد لا حداً ، لأن سانه
ألا يسرع اليه العبر ، إلا ان يصفه نابعه فلا محور الملع سرط ومحور بطوعاً
(او) كان عبر عمار ، و (عرب كرم) ونحوه (نوم بان لا أكر لان السان
علم العبر في النوم بعد الرونه او الوصف
والله أعلم

قوله [ولو سج على المداعه] أى الرشح كما افاده (ر) وعمل كيون الصبح
من المسرى اذا لم يحصل مباعه به ومن النابع في أن العد صادف الملع هالكاً
أو مائلاً ، فان حصلت مباعه فالقول للمسرى والصبح على النابع ، ساء على أن
الأصل انشاء الصبح عن المسرى وعراه في الوصح لان الخامس في اللونه (أه
حرمي)

قوله [على المسرى] أى وسرطه على نابعه مع كيون صباه منه نفسه ،
لانه لما سرط عليه الساج الانسان به صار كوكله فاقبى عه الصبح ، فسرت الصبحان
عليه موجب للفساد وإن كان صباه في اسانه من مساعه فحار وهو سج وإحاره ،
كذا في الخامس

قوله [ومحور العد فيه بطوعاً] حاصله ان الملع العاص بالصفة على
الروم محور العد فيه بطوعاً سواء كان عماراً أو غيره وإن كان على الحمار مبيع

العدد مطلقاً عماراً أو غيره . وهل شرط في حوار العدد بطوعاً - إذا بيع على
 النصفه اللزوم - كوني الواصف له غير النافع ؟ لأن وصفه مع من حوار العدد
 ولو بطوعاً ، وهو الذي اربصاه في الحاسه كما نعلم او لا شرط ذلك ؟ وهو
 المألوف من كلام (س) فانه نازع في كوني وصف النافع من حوار العدد
 بطوعاً . وأما العدد شرط فان كان المسح عماراً فمحور سلاسه شرط أن يكون على
 اللزوم والواصف له غير ابعه وان لا بعد حداً . وإن كان غير عمار فمحور
 بأربعه شرط ان يعرف عسه كسومس ، والبيع على اللزوم ، والواصف له غير
 النافع ، وليس فيه حق بوجهه فان يحلف شرط معها مع شرط العدد

فصل في الربا

• (حَرَمَ) كِتَابًا وَنَهَى لِإِحْمَاعًا (في عَسَى وَطَعَامٍ رِبَاً فَصَلْ)

أَي رِبَادَهُ وَلَوْ مَنَاحِرَهُ

(إِنْ أَسْجَدَ الْحَسَنُ) فَهِيَمَا فَلَا يَحُورُ دِرْهَمٌ وَلَا دِينَارٌ نَدَسَارِسَ

وَلَا صَاعٌ فَمَحَّ مِلًّا نَصَاعِي وَلَوْ بَدَأَ سَدَّ

فصل

لَمَّا أُنْهِىَ الْكَلَامُ عَلَى مَا هُوَ مَقْصُودٌ بِالذَّاتِ مِنْ أَرْكَانِ الدِّعِ وَسِرْطَةِ وَمَوَاقِعِ الْعَامَةِ سَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَوَاقِعٍ مَحْصِيَةٍ بِحَسَبِ أَنْوَاعِهِ

وَكُنَانِيَا وَمَا بَعْدَهُ مَقْصُودٌ سَرَعَ الْخَافِضُ فَحَرَّمَ الْكِتَابَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا»^(١) وَاللَّسْبُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَنْ أَقَالَ أَكَلَ الرِّبَا وَمِوْكَلَهُ وَكَانَهُ وَسَاهِدُهُ»^(٢) وَمَا الْإِحْمَاعُ هُوَ لَمَجْعَتِ الْأَمَةِ عَلَى حَرَمِهِ وَصَحَّ رَوِّجُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَنَاخَةِ رَبَا الْفَصْلِ لِمَعْمُومِ الْحَرَمِ

[أَي رِبَادَهُ] أَعْرِضَ أَنَّهُ يَسْمَلُ الرِّبَادَةَ فِي الصَّحِيحِ مَعَ أَنَّ الْحَرَمَ حَاصِلُهُ بِالرِّبَادَةِ فِي الْعَدَدِ أَوْ الْوَرْدِ وَأَحْبَبَ بَانَ قَوْلُهُ الْآخِي عَاطِفًا عَلَى مَا يَحُورُ وَفَضَاءَ فَرَضَ عَسَاوُ وَأَفْصَلُ صَحَّهَ فَصَّرَ لَهُ عَلَى الرِّبَادَةِ فِي الْعَدَدِ أَوْ الْوَرْدِ دُونَ الصَّحِيحِ فَاحْتَمَلَهُ هُنَا أَنْكَالٌ عَلَى مَا بَانَ

قَوْلُهُ [وَلَوْ مَنَاحِرَهُ] أَي بَدَأَ سَدَّ

قَوْلُهُ [إِنْ أَسْجَدَ الْحَسَنُ] إلْحَ أَي لَعَوْلُ الْعَلَامَةِ الْإِحْمَاعُ

(١) سِوَرُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٧٥

(٢) عَنْ ابْنِ مَسْجُودٍ أَنَّ الْأَدِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَكَلَ الرِّبَا وَمِوْكَلَهُ وَسَاهِدَهُ وَكَانَهُ رَوَّى الْحَسَنُ وَصَحَّحَهُ الرَّيْذِيُّ وَلَقَعَ التَّنَاقُضَ مِنْهُ «أَكَلَ الرِّبَا وَمِوْكَلَهُ وَسَاهِدَهُ وَكَانَهُ إِذَا عَلِمُوا فَلَمْ يَلْمِزُوا عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حَازِمِ بْنِ هَاشِمٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَكَلَ الرِّبَا وَمِوْكَلَهُ وَسَاهِدَهُ» هَمْ سَوَاءٌ

(وَالطَّعَامُ رَيْبِيٌّ) الْوَاقِعُ لِلْحَالِ وَالْحَالُ أَنَّ الطَّعَامَ رَيْبِيٌّ وَسَائِيٌّ سَائِ الْرَيْبِ وَالْإِحْسَاسُ ، فَإِذَا احْتَلَفَ الْإِحْسَاسُ أَوْ كَانَ الطَّعَامُ عَرِ رَيْبِيٌّ حَارِبَ الْمَافِصِلَةِ إِنْ كَانَتْ بَدَأَتْ كَدَسَارٍ مَعْتَازٍ مِنْ فَصْلِهِ وَإِذَا بَدَأَتْ مِنْ هَوْلِ مِلَا مَنَاحِرِهِ

• (و) حَرَّمَ هَهُمَا (رَيْبًا نَسَاءً) نَصَحَ الْبَيْتُ أَيْ نَاحِرَ (مُطْلَعًا) أَحَدَ الْإِحْسَاسِ أَوْ احْتَلَفَ كَانَ الطَّعَامُ رَيْبِيًّا أَمْ لَا فَلَا يَحُورُ دَعِ دَسَارٍ فِي مِلَّةٍ أَوْ فِي دِرَاهِمٍ لَوْ كُنَّا وَلَا طَعَامَ رَيْبِيٍّ أَوْ عَرِهِ فِي طَعَامٍ آخَرَ لَوْ كُنَّا كَمَا مَسَّاهُ مَعْصِلُهُ وَبَسِيٍّ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْصِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ

• (مَحُورٌ صَرَفٌ دَهَبٌ بِصَفَةٍ) فَلَبَّ عَنْ صَرَفِ الْوَفِّ أَوْ كَرَبٍ عِنْدَ الرِّضَا بِذَلِكَ (مُسَاحِرَةٌ) أَيْ بَدَأَ بَدَ لِحَالِافِ الْإِحْسَاسِ (لَا) يَحُورُ (دَهَبٌ وَهِيَّةٌ) مِنْ حَارِبٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ الْحَالِ الْآخَرِ وَلَوْ سَاوَا ، كَدَسَارٍ وَدِرْهَمٍ دَسَارٍ وَدِرْهَمٍ (أَوْ أَحَدُهُمَا وَعَرَصٌ) مِنْ حَارِبٍ

رَبَا سَا فِي الْمَدِّ حَرَّمَ وَصَلَهُ طَعَامٌ وَإِنْ حَسَاوَاهَا فَدَ بَعْدًا وَحَصَّنَ رَبَا فَصَلَّ بَعْدَ وَصَلَهُ طَعَامٌ رَبَا إِنْ حَصَّنَ كُلَّ بَوَاحِلَةٍ قَوْلُهُ [نَصَحَ الْبَيْتُ] أَيْ مَهْمُورًا مَعَ الْمَدِّ وَعَلِمَهُ ، وَأَمَّا الرِّبَا فَهُوَ بِالْفَصْرِ لَا عَرِ

قَوْلُهُ [دَعِ دَسَارٍ فِي مِلَّةٍ] مَالٌ لَا سَخَادَ الْإِحْسَاسِ وَقَوْلُهُ [أَوْ فِي دِرَاهِمٍ] مَالٌ لَا حِلَافَةَ قَوْلُهُ [فِي طَعَامٍ آخَرَ] أَيْ رَيْبِيٍّ أَوْ عَرِهِ مِنْ حَسَنِ الْمَذْعُوقِ هُوَ أَوْ مِنْ عَرِ حَسَنِهِ

قَوْلُهُ [وَبَسِيٍّ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْصِ] أَيْ فَلَا يَصْرُفُهُ الْبَاحِرُ مَعَ أَنَّهُ مَحْدَدُ الْإِحْسَاسِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّعَامِ الرَيْبِيِّ وَعَرِهِ بِسُرُوطِهِ الْآتِيَةِ وَقَوْلُهُ [فَلَبَّ عَنْ صَرَفِ الْوَفِّ] أَيْ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مَا تَرَاوَعَا عَلَيْهِ فَتَرِ صَرَفِ الْوَفِّ أَوْ أَعْلَى أَوْ أَكْبَرَ وَالْعَيْنُ حَارِبُ

قَوْلُهُ [لَوْ سَاوَا] مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَحْصُنْ مَسَاوَاهُ الدَّسَارُ لِلدَّسَارِ وَالْدِرْهَمُ لِلدِّرْهَمِ وَإِذَا حَارِبٌ وَيَكُونُ مِنْ فِصْلِ الْمَادَّةِ لَا مِنْ فِصْلِ الْفَرْصِ

كديارو بوب عملهما او درهم وساه (عملهما)

• اعلم ان فاعله المذهب سد الدرايع ، فالفصل الموعوم كالحقن ، فهو الربا كتجفقه فلا محور ان يكون مع احد القدين او مع كل واحد منهما عبر بوعه او سلعه ، لان ذلك يوم القصد إلى العاقل كما قاله ابن ساس إذا رما كان أحد النود اهل فمه من الدسار الآخر ار اكر هان المعاصلة

• (و) لا محور صرف (مؤحر) لما فيه من ربا النساء (ولو) كان التأحر (عليه) كان حول سبهما علو او سل او نار او نحو ذلك

(أو حرّ) التأحر (مع ورفه) في المجلس قبل القصد لعل سد إذا بصارها في مجلس وبخاصة في مجلس آخر فالسهور المنع على الاطلاق وقبل محور فيما قرب (١٨) وأما دخول الصرى حايوبه لخرجه الدراهم او مسمى قدر حايوب او حايوب لمثل الدراهم فعل بالكرهه وقبل بالحوار • (او عقد ووكل) غيره (في القصد) فمع (الا محصره مؤكليه)

قوله [اذا رما كان احد النود] إلح حاصله ان ما صاحب احد القدين من العرض يعتبر من حسن القد المصاحب له فأتى السك في الجامل والمنع في هذه مطلق ولو بحق غامل الدسارين وغامل فمه العرض وأعلم أن مالكا مع الصوريين وابو حنيفة أحارهما وقرى الساعى سبهما فأحار الأولى ومع الباقية ويسمى عما الساعية مسأله درهم ومذ عجزه

قوله [ولو كان التأحر عليه] أي طال أم لا وكره مالك للصراف أن يدخل الدسار بابونه قبل تمام الصرف

قوله [وقبل محور] قرب [أي وهو مذهب القسمة] ، فانه قال فيها محور الماحر القليل مع مرق الا ان احساراً

قوله [إلا محصره مؤكله] أي ولا فرق بين أن يوكل احساراً سرىكه ، وهذا هو الراجح وفي سماع اصبح محور ان يمس إذا كان الوكيل سرىكاً ولو في عيه المؤكل والحاصل ان المسأله ذات افعال اربعة ، هل ان الوكيل على القصد لا يصر مطلقاً كان الوكيل سرىكاً او احساراً ففي محصره مؤكله او عيه ، بله السالك - نائب

(أو عات بعد أحدهما وطال) فلا يصرف في المجلس جميع ويصدق

الصرف

(أو) عات (بعد أحدهما) ممّا عن مجلس العقد ولو لم يطل لانه مطلق الطول
ومعناه كما قال في المتن انه بعد الصرف مع عرك وليس معكماً سىء ، مم
يعرض الدنار من رجل بخاتك وهو يعرض الدراهم من رجل بخاتك فلهب له
الدنار يدفع لك الدراهم فلا حرج فيه ولو لم يحصل طول ولو كانت الدراهم معه
وأعرضت أنت الدنار فإن كان أمراً فربما كحل الصرة ولم يتم ولم يعب له فذلك
حائز (٥١) ومعنى قولنا لا حرج فيه انه حرام ، لانهما دخلتا على الفساد
والعسر ، قاله أبو الحسن

(أو) وقع الصرف (بدن) من الخائن ، كان يكون لك على شخص درهم
وله عليك دينار فمسط الدراهم في الدينار جميع (إن لمحل) الدين من كل
بل (وإن) بأجل (من أحدهما) لأن من عجل الموحل عد مساهما فإذا جاء
الأجل أمضى من نفسه لنفسه فكان المصن انما وقع عند الأجل وعقد الصرف

وقيل يصير مطلقاً وقيل إن كان سريكتاً فلا يصرف ولو قص في عه موكله
وإن كان أحسباً صر ان قص في عه موكله وقيل إن قص حصره موكله
فلا يصرف مطلقاً وإن قص في عه صر مطلقاً وهذا هو الصحيح كما في الخامسة
قوله [جميع ويصدق الصرف] أى على المهور خلافاً لمن قال
بالصحة

قوله [ومعناه كما قال في المتن] إلح مسأله المتن هذه تسمى الصرف
على الدمه كما في (سب) وأما الصرف في الدمه فهي في الدين المقدمه على عقد
الصرف الى أسار لها بقوله أو وقع الصرف ندس من الخائن إلح

قوله [أمضى من نفسه لنفسه] أى قص واحد من نفسه ما أسلمه
فكان الذى له الدنار بأجله ن نفسه إذا حل الأجل والذى له الدراهم بأجلها
من نفسه لنفسه في نظر الدنار الذى تركه لصاحبه وحاصله ان الذى في دمه
الدنار حين مضى عقد عجل الدنار الذى في دمه أسلمه لصاحبه إلى أن باق
الأجل يصرفه بالدراهم الى في دمه فظهر كونه صرفاً محرراً وكلنا نعال في الخاتبة الآخر

قد يعلم ، فلو حلا معاً حار
 (أو) وقع الصرف (لرهن) عند المرهن (أو ودّيعته) عند المودّع بالصح
 (أو) وقع الخلي (مُستأجر أو عارية عاتب) كل من الرهن وما بعده
 عن مجلس الصرف ، فسمع فان حصر في مجلسه حار في الجمع
 (كمصروع) أي كما سمع صرف مصروع من ذهب أو فضة (عُصب)
 وعاب عن مجلس الصرف وأما المسكوك ويحويه مما لا يعرف به كالتبر فمحور صرفه
 ولو عاتباً لعلفه بالثمنه كالتدليس الحال كما سمعه عليه فرباً (إلا أن دأب)
 المصروع أي سلف أو يعلم عند عاقبه (فصمى) نسب ذلك (فمسه)

قوله [فلو حلا معاً حار] لا يقال هذا معاقبه لا صرف ، لأنه يقال
 قد مرر أن المعاقبه إنما يكون في الدين المتحدى الصف فلا يكون في دين من
 نوعين ذهب وقصه ولا يصح نوع كالسلف والمحرر
 قوله [فسمع] أي ولو شرط الصمان على المرهن والمودّع بالصح بمجرد
 العهد ، خلافاً للحمي القائل بالحوار إذا شرط الصمان على المرهن والمودّع وبه عهد
 الرهن أو الوديعه ولو فاقب على هلاكها به لأنه لما دخل على الصمان المرهن
 أو المودّع صار كأنه حاصر في مجلس الصرف وسمع صرف الرهن والوديعه والمستأجر
 والمعار حب كان عاتباً عن مجلس العهد ولو كان المصارف عليه مسكوكاً على
 المسهور خلافاً لمحمد القائل بحوار صرف المرهون المسكوك العاتب عن المجلس
 أما لحصر المباحرة بالقبول أو للإلزام إلى إمكان التعليق بالثمنه فأسه المعصوب
 إذ هو على الصمان أن لم نعم به (٥١)

قوله [كمصروع] الخ حاصله أن المصروع إذا هلك في حال عصبه يلزم
 به الضمة لنحو الضماعة به وقبل هلاكه يحب على العاصب رده به
 فلذلك منع صرف في عصبه لاحتمال أنه هلك ولزمه الضمة وما يذهب في صرفه قد
 يكون أقل من الضمة أو أكثر فهذه إلى القائلين بن العصب وأما غير المصروع
 فمجرد عصبه يرب في ذمه ماله ولا يدخل في صرفه في عصبه احتمال القائل
 قوله [ولا محور بضمينه] معطوف على حمله وحرم في عن إلح
 كانه قال حرم في عن وحرم الصرف ملبساً بضمينه

أى يربط عليه ضمان الصمعة، لانه بالصمعة صانع من المصوبات (مستحور)
الصرف لما لا القيمة كالدس الحال، فإذا قوم بدسار حار أن يمنع عنه دراهم وعكسه
سرط المحلل عند العهد

(كالمسكوك) إذا عصب ولو عاب عليه فهو حور صرط المحلل
• (ولا) محور (تصدى فيه) أى فى الصرف لا فى عنده ولا ورثه ولا
حوزته، بل تحت اليد والورث والعهد وإن كان الدافع لك مسهوراً بالامانة والصدى
إد رما كان ناقصاً عنداً أو ورثاً، أو رافياً، فربح به فبوى إلى الصرف
المحور •

• ثم سه فى مع الصدى فروعاً أربعة فقال
(كمسأدة فى بصد) أى ذهب أو فضة، كان مثل ديناراً عمله أو درهما
عنه

(أو طعام) ولو احلف الحنس، كان مثل صاعاً من فصح عمله أو بول
فلا محور الصدى فيه ولا بد من معرفه العهد وفطر الكلل أو الورث فما
بورث منه

(ورص) لا محور الصدى فيه، من افرص بعداً أو طعاماً أو غيرها
لا محوره أن يصدى الله رص^(١) فما أحله منه لاحمال وجود بعض اوردائه فبعض
عنه أحله لخاصه وي نظر المعروف

قوله [فبوى إلى الصرف المحور] أى حب ربح به ولم يعمره وإن
اسرط عليه علم الرجوع عند العهد لرم أكل اموال الناس بالناطل

قوله [فلا محور الصدى فيه] أى فيما ذكر من العهد والطعام لئلا يوجد
بعض فدخل الفاضل ان سرط علم الرجوع بالنقص أو التآخر إن سرط الرجوع
به بعد الاطلاع عليه وحرمة الصدى فى هذه المسألة هو احد قولين فيها،
والآخر حوار الصدى فيها قال (ن) ولا ربح لاحدهما على الآخر

قوله [ورص] عطوف على مبادله وهو المربع الثانى من المربع
الأربعة

قوله [فبعضى عنه] بالنقص والصاد المحمى أى معاملة وبسائل

(١) يعنى حها أن يكون المبرص

(وَمَسْعٍ لِأَحَدٍ) من طعام أو غيره، لا محور البصديق فيه لخوار وجوده
 معمر لأجل التأخير أو الخلفه فردى لكل أموال الناس بالباطل
 (وَمُسْحَلٍ) من الدين (فَسَلَّ أَحْكَمُ) لا محور فيه البصديق، لأن ما عجل
 قبل أجله مفسد فمحتمل أن يكون ناقصاً معمر للمحجل فيكون مسلماً حر
 هماً

• (و) لا محور (صرف مع تسع) أى اجتماعهما في عهد واحد،
 كأن يسرى يوماً دينار على أن يدفع فيه دينارين وبأخذ صرف دينار ذراهم،
 لبقاء أحكامهما، لخوار الأجل والخيار في البيع دون الصرف وكذا لا محور
 اجتماع البيع أو الصرف مع حُمل أو مسافاه أو شركة أو كساح أو فراض، ولا اجتماع
 أسس منها في عهد وتظمها بعضهم قوله

قوله [لأن ما عجل قبل أجله مفسد] قال الحرسي الذي بهذه كلام
 العرباني في حاشيته على المأونة أن الحكم في التصديق إذا وقع في الموضع المصحح
 على ظاهر المدونة وفي البيع لأجل عدم التصحيح على طاهرها، كما قال عبد الحى إنه
 الأصله بظاهرها رراس مال السلم كالمع لأجل في حرمان الخلاف وأن المصحح قبل
 أجله برد ونفى حتى يأتى الأجل وأما الصرف فبرد وكذا مادله الربوبى كما قال
 ابن بونس، وقال ابن رشد لعدم مسجهم

قوله [ولا محور صرف مع تسع] أى خلافًا لأسهت حب قال محوار
 جمعهم نظراً إلى أن العهد أحصى على أمر كل من ما حارب على انفراد وانكر أن
 يكون مالك حرمه، قال [وأما الذى حرمه الذهب بالذهب مع كل منهما سلعه
 والورق بالورق مع كل منهما سلعه - ابن رشد] وقول أسهت أظهر من جهة النظر
 وإن كان خلاف المشهور

قوله [لبقى أحكامهما] أى وبأى اللوالم بدل على بقاء الملوامات
 قوله [ولا اجتماع أسس منها] حاصله أن الصور العله تسع وأربعون
 من صرف مسعه في مثلها المكرر منها عمن وعسرون والباقي إحدى وعسرون لأنك
 تأخذ كل واحد مع ما بعده مبلغ ذلك العاد فلههم
 قوله [وتظمها بعضهم] المراد به (س) نظمها على هذا الوجه وإلا

عهد معنا انى منها بعده لكون معانيها مما يعرف
 محفل صرف والمساواة مركبة تكاح فراض م سيع محقق
 ولك ان يريد عليهما

فهذه عهد مسبعة قد علمها ونجمها في الزمر «حصن مسي»

• واستسوا من ذلك صورين للصورة أسرار لها بقوله

(الا ان يكونا) (بديار) كأن يسرى سلعة بديار إلا خمسة دراهم فبلغ
 الدنار وبأحد خمسة دراهم مع السلعة

• (او جسميما) أى الصرف والبيع (فه) أى في دينار بأحد من
 الدراهم اقل من صرف دينار ، كان يسرى سلعة أو أكثر بعشرة دنابر ونصف
 دينار فبلغ أحد عشر ديناراً وبأحد صرف نصف دينار

ولا بد من محفل السلعة والصرف في الصورين على الراجح ، لان السلعة صارت
 كالعدو وإله أسرار بقوله

فمعصم تعلمها رجة آخر

قوله [ولك ان يريد عليهما] الطاهر ان الـب الاخير من كلام السارح
 رضى الله عنه

قوله [واستسوا] أى اهل المنصب

قوله [إلا ان يكونا بديار] وهو معنى قول حليل إلا أن يكون الجميع
 ديناراً

قوله [إلا خمسة دراهم] أى ملا والمندار على كون الدراهم والسلعة قدر
 الدنار

قوله [وبأحد صرف نصف دينار] أى فالعشره دنابر وقعت في بيع
 لئس الا ، والخادى عشر بعينه في معاملة بعض السلعة والبعض الآخر في معاملة الصرف
 هذا اصح البيع والصرف في الدنار الخادى عشر

قوله [لان السلعة صارت كالعدو] أى لانها لما صاحبت الدراهم صارت
 كأنها من جملة الدراهم المنصوعة في معاملة الدنار في الصورة الاولى او الدنابر في
 الصورة الثانية خلافاً للصورى حيث انحاز باحتر السلعة وأوجب محفل الصرف

• (وتعجل الخمص) أي النسيء من المسرى والسلعة مع الراجح من النافع وهو عطف على خمصا

• (ولا) محور (إعطائك صايغ الرتبة والآخره) صايق بصورين
الاول أن يأخذ من الصايغ مسكه يوردها دراهم مسكوكة ويدفع له السلعة
لصنوعها له ويدفع له آخره الصايغ
الثاني أن يأخذ منه مصنوعاً أو مسكوكة يورده من حسه ورياده
الآخره

والاولى عسج وإن لم يردده لآخره للآخر
والثاني عسج إن راده الآخر للمعاصله ، وإلا حار شرط المناحره ولو وقع

إبقاء الكل على حكمه الاصل

• منه من فروع المساله من ناع سلعه دينار إلا درهمين فدين
فمحور إن يعجل الخمص الدينار والدرهمان والسلعة أو عجل السلعة عسج واحل
الدينار والدرهمان لاحل واحد ، لأن يعجل السلعة دين النقد دل على أن الصرف
ليس مقصوداً لئلا يراه الدرهمين بخلاف تأجل الخمص أو السلعة فممع لأنه بيع
وصرف بأخر عوضاه أو بعضها وهو السلعة وتأجل بعضها كاحل كلها إلا
تغير حياطينها أو نفع من تأجلها وهي معنه فمحور فإن زاد النسيء عن درهمين
لم بحر المساله إلا يعجل الخمص كما تعلم ومحور أيضاً أن يسرى عسره انواب
ملا كل ثوب دينار إلا درهمين وصرف الدينار عسرون درهماً ووقع السع على
شرط المعاصه بأن كل ما اجمع من الدراهم قدر صرف دينار اسقط له ديناراً
فإن لم يعجل شيء من الدراهم بعد المعاصه — كما في المال لأنه يعطيه بعهه دينار
وسقط العاسرى نظير العسرين درهماً — فالخوار ظاهر لأن فصل بعد المعاصه
درهم أو درهمان حار أن يعجل الخمص أو السلعة وإن فصل أكثر من درهمين
ولم يبلغ ديناراً حار أن يعجل الخمص كلها في الاصل

قوله [للتأخر] أي لما فيها من ربا الساء

قوله [للمعاصله] أي لتحويل ربا الفصل فيها لأن الآخر رباده من

المسرى

السراة بعد مخالفت حساً - كلفه وقصه - امسح الأول للماحر وجازب النابه سرت
الماحره

(كرسو ونحوه) اى كنع إعطاء ريسو ونحوه - كسسم وحطه -
(لمُصبره) أو لم يطلع نحو الحطه (على أن يأخذ قدر ما يخرج منه
نَحْرِيَا) للسك والمانله ، وسواء دفع اخره أم لا وكذا دفعه على أن يحطه
على مئىء عنده ثم يقسمه بعد عصره على حسب ما لكل
(بخلاف كسر) اى بر ونحوه كسبه وسكوك لا يروح في محل
الحاجه وعبرى القسه بالمال ، وعبر عبره بالذهب والفضه (نقطه مسافر)
يعطى (اخره لار) اى لاهل دار (الصرب) السلطانى (لأخذ ريسه)
مسكوكا ، فحور ماحره للصروه على الارض
(وبخلاف) إعطاء (درهم نصف) أى في نظر نصف درهم اى

قوله [وجازب النابه سرت الماحره] اى لاختلاف الجنس وحصول
الماحره ومعلوم انه لا يقال فيه إعطاء ريسه لان عابه ما فيه صرف والصرف يحور
بالقليل والكثير سرت الماحره

قوله [كسسم وحطه] ادخلت الكاف حب الفصل الاخر واما
برر الكتان فحور لانه ليس طعام كما فى الحاسه وسأنى المحصن انه روى
قوله [للسك والمانله] أى حرمه لربا الفصل وللسه فى الطعام وهى
الأحر منه الصبر او الطبخ فان كان ربه من ريس حاضر عنده عاحلا مع لربا
الفصل

قوله [وكذا دفعه] الحج اى واما عصر مسه على حذبه بأخره او بعمرها
فحازر

قوله [يعطه مسافر] اى محتاج واما عبر المحتاج فسمع انها كما ان
عبر المسافر مع كماله لا مفهوم لدار الصرب ، بل لو اعطاه لأحد من الناس
عبر اهل دار الصرب فظاهر الحوار فذكر دار الصرب ليجرد التمهيل لما هو
السأل كما فى الحاسه

قوله [وبخلاف اعطاء درهم نصف] حاصله ان شروط الحوار ثمانية

ما يروح رواج النصف وإن زاد ورباً أو نقص عن النصف (قدون)

(وقلوس أو غيرها) أى عبر العلو من طعام أو غيره محذور (و ينع أو كراء بعد العمل) أى اسماء المصنف (وسكا) أى كان كل من الدرهم والنصف مسكوكاً (ويعمل بهما) معاً ، وإن كان أحدهما أروح في العامل لا إن كانا أو أحدهما عبر مسكوك أو لم يعامل به (وعرف الورن) أى كوني هذا كاملاً وهذا يروح رواج النصف - وإن أكل ورباً أو أنقص كما تقدم - ولا لكان من بيع المصنف بالنصف حراماً ولا سك في معة ، فانه الصنف (وعمل الجمع) أى الدرهم والنصف وما معه لئلا يلزم الدلل الموحى وهذه المداله وما عليها انصبت الخلقه حوارهما ، فهل تحرر الخلقه ما يقع عندنا عصر من صرف الريال بديارهم فمعه عدده - والا لصاق على الناس معاشهم - فاساً على هذه المساله ؟ كان بعضهم يحوره في تعريفه لإد الضرورات سح المخطوبات (وان وخذ) أحدهما (ع ساً) في دراهمه أو دنانيره (ميس هصير أو

كوني المدفوع درهماً والمردود نصفه) ينع أو كراء بعد العمل وسكا وانحدا وعرف الورن ، وعمل الجمع ، وعمل بكل

قوله [كان بعضهم يحوره في تعريفه] قال في حاشيه الاصل فعلا عن مسحه العدوى والسارح أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجاز صرف الريال الواحد بالنصف العدده وكذا نصفه وربعه للضرورة وإن كانت القواعد تقتضي الميع (اه) وبعد اسماعه سحطون باليه في ابدال الريالات بالنصف العدده وهي مسحه

• سسه يلزم رد الرباده الى رادها أحد المتصارفين على اصل الصرف بعد العقد ، بأن لم ياحها صاحبه فعلا له اسرخصت مبي الدمار فردى فزاده سسا فانه إذا رد الصرف لعب برد تلك الرباده سعا له لا رد لعب بها وعمل عدم ردها لعبها مطلقا عنها ام لا اوجها ام لا ؟ وهو ظاهر المثوبه وهو المذهب ، خلافاً لما في الموازنه وفيهم من قولنا بعد العقد انها لو كانت العقد لردت لعبه ولعسها انعاماً

قوله [وإن وخذ أحدهما عسا] إلح حاصله ان اللعب الذي اطلع عليه احد

عش* أو) وجد عبر فسه ولا ذهب (كرصاص) ونحاس ، (فإن كان
 بالحصرية) أى حصره الصنف من عبر معارفه ولا طول (حجّار له الرضا) مما
 وجده مما ذكر وصح الصنف (وله) علم الرضا و (طلب الامام) فى النافض
 عنداً أوورياً (أو السدك) فى العش والرصاص ويحوى، (وحسّر عليه من أناء
 إن لم يُعس) الدنانير والدرهم من الخافض، بأن لم يعا او احدهما ، فان عس
 من الخافض كهذا الدنانير فى هذه الدراهم فلا حرج
 (وإن كان بعد معارفه أو طول) فى المخلص (فان رضى) واحد العس
 (بغير العس) وهو العس ويحوى الرصاص (صح) الصنف لحوار النوع به من
 عبر صرف

للمصارف بعد العمد إما بعض عدد أو وزن او رصاص أو نحاس خالص او
 معسوس بأن كان فسه مخلوطه بنحاس مثلاً فان اطلع على ذلك الآخذ بحصره
 العمد من عبر معارفه ائذان ولا طول ورضى بذلك محاسباً ، صح العمد وكذا إن لم
 مرض ورضى النافع بانداها فان العمد يصح فى الجميع مطلقاً عس الدراهم والدنانير
 ام لا ويحجر على إتمام العمد من أناء مهما إن لم يعس الدراهم والدنانير من الخافض
 فان عس فلا حرج

قوله [وإن كان بعد معارفه أو طول] إلخ حاصله أنه إذا اطلع على
 ما ذكر من بعض الوزن أو العمد أو الرصاص أو النحاس أو المعسوس بعد معارفه
 الائذان وإن لم يحصل طول أو بعد طول وإن لم يحصل معارفه فان رضى آخذ
 للمعسب محاسباً صح الصنف فى الجميع ، إلا فى بعض العمد فليس له الرضا به محاسباً
 على المشهور ولا بد من بعض الصنف فيه سواء قام محله فيه وطلب الدل أو رضى
 محاسباً وألحق اللحنى به بعض الوزن فيما إذا كان العامل بها وربما ، فلذلك قال
 السارح أى بعض العمد أو الوزن وبعد بما إذا كان العامل بها وربما فقط
 او وربما وعداً

قوله [صح الصنف] أى ولا يحوز الراضى على الدل إلا فى المعسوس
 المعس من الخفيس كذا الدنانير بهذه المسره ذراهم فسه طرفتان الاولى إحصاءه
 الدل ولا بعض الصنف لانهما لم يعرفا وفى دمه احدهما للآخر سىء ولم يدل

(وإلا) رخص به (نقص) الصرف وأخذ كل منهما ما حرج من به
(كالنقص) أى نقص العدد أو الوزن فانه نقص بعد الطول مطلقاً
رخصى به واحده أو لم رخص

(وحيث نقص) أى متى قلنا بالنقص وكانت الدنانير متعدده ، فلا يحلو
إما أن يكون فيها أكثر وأصغر ، أو أعلى وأد ، أو مساويه

فان كان فيها أصغر وأكثر (فأصغر دينار) يعلق به النقص دون الجمع
(إلا أن سعاداه النقص) أى يعلق الأصغر ولو يترجم (فالأكثر) هو
الذى نقص دون الأصغر

(فان تساوت) فى الصغر أو الكبر والحدوده والرداءه (فواحد) منها نقص
ما لم رد عليه موجب النقص فآخر

(لا الجمع - ولو لم نسم لكل دينار) منها (عدد) ثاب فاعل بسم
(إلا اذا كان فيها اعلى وأدى) فصيح الجمع على الأرجح وقيل الاعلى
قط وقيل إذا لم يسم لكل دينار عدد نقص الجمع ولو تساوت والزاحج

المعنى مضمناً لو لم يسم على النقص صرف مخرج ، بخلاف غير
المعنى فمعرفة ان وجهه اخذها مسعوله لصاحبه وهى النقص صرف مخرج والظرفه
البانه ان المعنوس المعنى فيه قولان المشهور منهما نقص الصرف وعدم اخاره
النقص

قوله [فانه نقص بعد الطول مطلقاً] والقرب من النقص وعبره حب
فلم إن النقص وحيث نقص الصرف عند الطول مطلقاً وعبره إن رخصى به محناً فلا
نقص ان النقص لم ينقص لا حساً ولا معنى بخلاف غيره فقد نقص حساً
قوله [وحيث نقص] أى حراً او غير حر

قوله [فالأكثر هو الذى نقص] أى ولا نقص الأصغر وقطعه من
الأكثرى نظير ما راد على الأصغر لان الدنانير المصروفة لا يجوز كسرها لهذا
المعنى ، لانه من الفساد فى الارض

قوله [فآخر] أى فمقص الآخر وإن لم يسعق المعنى جميعه ويرد تمامه
من السلم لاجل النقص ولا يكسره كما علمت

ما ذكرناه من أنه في الساري بعض واحد مطلقاً - متى أم لا - وفي الاختلاف بالحدود والإدعاء بعض الجميع
 • (وشرط) صحه (الذكر) أي نكح المصنف المصنف ذكره من مصنفين
 أو نحو رصاص ، حب احمر أو بعض كما تعلم
 • (معجل) لئلا يلزم ربما الساء
 • (ونوعه) فلا يجوز أحد ذهب عن درهم ريف ولا فضه عن ذهب ،
 لأنه ينول إلى أحد ذهب وفضه عن ذهب ولا أحد عرض عنه ، إلا أن يكون سراً
 يجوز اجتماعه في الصرف والسع بأن مجتمعا في دينار
 • ولا فرع من الكلام على ما إذا وجد معاً ، سري في الكلام على
 ما إذا استحق أحد القدين هاهنا
 • (وإن استحق) من أحد المصارفين (عبر مصروع) - سواء كان
 مسكوكاً أم لا - (بعد مفارقه أو طول ولو) كان ما استحق (عبر مس) ^ل
 للصرف - فلا مفهوم لقوله «مع مسك» - (أو) استحق (مصروع مطلقاً)
 حصل طول أو مفارقه أم لا - لأن المصروع يراد لعمه فلا يقوم غيره مقامه -
 (نقص) الصرف فيما استحق ، لا الجميع على ما تعلم
 (والا) بأن استحق عبر للمصروع بالحصه (صح) الصرف (مسلم) الذاهع

قوله [عن ذهب] أي لأن القصة المصاحبه للذهب بعدد ذهبا وثبات
 السلك في عامل الذهب

وقوله [ولا أحد عرض عنه] لسبب القله في منع العرض جهة القابل ،
 وإنما القله في منه اجتماع السع والصرف كما افاده السارح بقوله «الا ان يكون
 سراً» إلخ والخاص بالأن قول المصنف «وسط التلذذ بعجل ونوعه معناه
 مسرط ان يكون من نوع التلذذ منه لا من غيره من عن أو عرض فان كان عاماً
 مع القابل المصروف وان كان عريضاً مع تلذذ والصرف إلا ان كانت فيه العرض
 سراً تحت مجمع مع الدرهم في دينار وإلا فلا مع

قوله [وإن استحق من أحد المصارفين عبر مصروع] حاصله
 المساله أن الصرف إذا وقع بمسكوكين أو بمسكوك ومصروع فاستحق المسكوك والمراد به
 ما قابل المصروع فمثل الدر والمكسور بعد مفارقه احدهما المخلص أو بعد الطول ،
 فان عهد الصرف بعض سواء كان المسحق معاً حال العهد أم لا على السهول
 وإن كان المسحق مصروعاً بعض عهد الصرف كان استحقاقه محصوره العهد أو بعد
 طول معاً أم لا لأن المصروع يراد لعمه وعبره لا يقوم مقامه وإن كان المسحق

له (بمحل التدك) وإلا بعض

(والمسحوق إحصاء الصرف) فيما استحقه (وأحد) من المصروف (مضايكه) ولو في الحالة إلى بعض منها وذلك في المصروع مطلقاً وب غيره بعد المقارفة أو الطول فان استحق ديناراً أحد معاملة درهم من دفعها أولاً ثم يرجع المسحوق من يده على الذي أحدها أولاً (إن لم يُحسّر المُصطَرَفُ) المراد به من استحق من يده ما أحده من صاحبه (بالعدى) فإن أحضره شخص بملك — وكذا إن علم بالعدى — لم يحر له إحصاء الصرف

• (وَحَارَ مُحْكِي بَاحِدِ الْبَعْدِ) بارعه كل من سح الفلتر ومحل
أى حار أن يباع بأحد البعدين ما حُلِّيَ بأحدهما ، وسأى الخلل بهما معاً —
(إن) كان الخلل بأحدهما (نوياً) — فاولى سقاً ومصحفاً (إذا كان يتجرع
منه سقاً بالنسك) بالنار ، (وإلا) يحرر منه سقاً إذا سلك (فكالمعدّم)
محوار به ظاهر بلا شرط

عبر مصروع حصره العهد صبح عهد الصرف سواء كان معساً أم لا إلا أن عبر
المعنى يحرقه على البذل من أراد بعض الصرف لم يرد إتمامه بلع البذل وأما
المعنى فعل إن صحه العهد فيه معنده بما إذا تراصا على البذل في أى لا يحرق
وقبل عبر معنده

قوله [وإلا بعض] أى وإن لم يحصل بمحل وجب بعض الصرف وإبطاله
لما يلزم عنه من النسبة

قوله [والمسحوق إحصاء الصرف] أى وله بعضه وهذا قول ابن القيم ،
وهو المشهور بناء على أن هذا الحار حر إليه الحكم فليس كالحار السرطى
قوله [لم يحرقه إحصاء الصرف] أى لانه كالصرف على الحار السرطى
وهو ممنوع ، وذلك لانه لما أحرق بعضى من صاره كان داخل على علم إتمام الصرف
فهو محور لتمامه وعلم تمامه كالصرف على حار

قوله [إذا كان يحرر منه سقاً] إلح حاصله أنه المسألة أن الخلل بأحد
البعدين إن كان لا يحرر منه سقاً إذا سلك فانه محور سقاً بالعرض وبالعد ،
سواء كان من صف ما حلى به أو من غيره — كان السقاً حالاً أو موحلاً وإن كان

المناع الذي هما به لا بهما معاً

• (و) محور (المادله) في الذهب والفضه (وهي مع الهـ في) ذهباً أو فضه (عليه) أي ذهباً يذهب أو فضه فضه (عنداً) كعصره دنابر عليها بدأ مند (إن سبأوا عنداً وورثاً) ولو كان احدهما أحياناً كما سأل ولا شرط للحوار حسد إلا المناحره وعلم دوران الفصل في الخامس

• (وإلا) سبأوا فيما ذكر فلا محور إلا شرط سبعة أسرار لها بقوله (مسطرّ الحوار) للمادله سبعة (المادله) في الأول فلا محور في الكبر و سبأ الله بقوله (سبأه) فاه لي (لا سبأه) فأكبر، لأن سان اسعاء المعروف إنما يكون في التللي

(والعاد) لا الورن كواحد بواحد أو سه سهه
(وان يكون الزباده) الورن فقط (دون العند)

طلب منه المخل عليه وهو المعتمد أو الورن خلاف ويظهر عمره الخلاف في سبأ على يذهب وفضه مع سبعين دنابراً وكان وزن حليته عشرين ولبصاعها مساوي فلاس وفضه الفصل وحده اربعين لم يحرم به باطنهما على الأول وشار على الثاني وهذا الخلاف حار في قوله قل ان كاتب التلب

قوله [وبحور المادله] إلح لما كان مع القند بعد عمر فضه صرفاً، وبفضه إما مراطله — وهو مع بعد عمله وورثاً كما ماني — وإما مادله، وقد عرفها المصنف كما قال ابن عرفة مع العن عمله عنداً هو له عمله بخرج الصرف وقوله عنداً، بخرج المراطله

قوله [ولا شرط للحوار حسد] أي حسد سبأوا عنداً وورثاً
قوله [لا سبأه] العبره بمفهوم السبأ فالراند عليها بمع
قوله [لا الورن] أي فلا محور المادله في التراهم أو الدنابر المتعامل بها وورثاً كما وقع به كامله بأوقه نافضه

قوله [وان يكون الزباده في الورن] أي بان يكون زباده كل واحد على ما يعانله في الورن لا في العند وحسد فلا بد ان يكون واحداً بواحد لا واحداً بانفس

(وان يكونَ) الزباده (السُدُسُ فأول في كل دينارٍ أو درهمٍ)
 وان يكون (على وجه المعروف) لا المعالَه
 وأن يكون (بلفظ التَّبدلِ) دون السبع
 (والاحودَ حَوْثَرَه أو الاحودَ) مسكَنَه (حال كونه) (انحصَر) وريا
 عن معالَه (ممنوع) لنوران الفصل من الخامس فسق المعروف
 (ولا) يكن الاحود حَوْثَرَه أو مسكَنَه أخص بل كان مساوياً لمعالَه أو ارید
 (حجراً) لانساء علَه المنع
 • (و) بحور (المراطله) وهي (ع س*) من ذهب أو فضه (معمله)
 ذهب نذهب وفضه فضه (وريا) إما (نصحه) في إحدى الكسب والذهب

قوله [السُدُسُ فأول] هذا الشرط ذكره ابن ساس وابن الخياط وابن
 جماعة ولكن قال في الثمات أكثر السوچ لا يذكر في هذا الشرط وقد جاء لفظ
 السُدُس في كلام المدويه وهو محتمل للسبل والشرطه
 قوله [وان يكون على وجه المعروف] احلف ، هل سبَّط السكه للذرام
 او اللدائير وهل سبَّط اثناعدها ؟ فولان المصنف عدم الاسطرط فما تعامل به
 عندنا من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك وبحور المادله في مسكن
 محلفين

قوله [انحصَر ورياً عن معالَه] معال الاول رضى الخوثره ومعال
 الثانى رضى السكه

قوله [ممنوع] حصر عن قوله «والاحود» وإنما أفرد مع أنه حصر عن
 سس لان العطف بأو

قوله [مسمى المعروف] أى المعروف الذى هو سبَّط المادله سبب
 المالمه والحاصل ان الفواعل مسمى مع المادله ولو تضمن الفصل من جهة واحده
 لكن السارح أتاحها حسب سروطها ما لم يخرجها عن المعروف لنوران الفصل
 من الخامس

قوله [لانساء علَه المنع] أى دوران الفصل من الخامس
 قوله [وهي عن من ذهب أو فضه معمله] أى وسواء كانا مسكوكين أم لا

أو العصبه في الأخرى (أو كعصبي) بكسر الكاف، بأن يوضح عن أحدهما في كفه وعن الآخر في الأخرى فساوي بينهما (ولو لم يُؤدّا) قبل ذلك لأن كل واحد أحد ربه عنه، كان معلوماً فلهذا ورباً قبل ذلك أم لا (وإن كان أحد هما) أي المذهب كله (أو بعصبه أحوَد) من الآخر محور (لا) إن كان أحدهما (أدنى واحود) أي بعصبه أدنى من معانله وبعصبه الآخر لحد منه كعصبي ولسن، وبمعانلن معري فالمعري متوسط والمصري أدنى واللسن أعلى، فمبع لل دوران العصب من الخافس

• (و) حار (معصوس) أي سعه (عمله) مراطله "مصادله" أو عدهما

أحدث سكنهما أم لا كان العامل بالورن أو بالعدد
 قوله [أو كعصبي] أو في كلام المصنف لحكاية الخلاف وبدل له قول
 عاصي أحلف في حوار المراطله بالمناهل فعل لا محور المراطله إلا بكفسي
 وقبل محور بالمناهل أيضاً وهو أصوب (أ) والمراد بالمناهل كما قال إلا
 الصلحه انتهى (س)، والصلحه مبع الصاد واللسن وهو أفصح كما -
 القاموس

قوله [فساوي بهما] أي فلا يعبر الزاده في المراطله ولو فليلا كما في
 المواز بخلاف المادله إن لمب إذا كان كل واحد إما بأحد من عده فأي
 عرض في ذلك الفعل؟ أحب نانه يمكن أن يكون العرض باعتبار الرعه في
 الانصاف دون الكفار أو بالعكس أو في غير المسكوك دون المسكوك أو
 بالعكس

قوله [فالمعري متوسط] أي عرض ذلك
 قوله [للدوران العصب من الخافس] أي قرب المعري بعمر حوده - أحد
 المصري نظراً لأحده السن ورت السن بعمر حوده لاجل دفع المصري

• سبه أحلف هل الاحود سكه أو صاعه كالأحود حوسر - سلور
 الفصل بسبهما - أولاً^٩ الأكثر من أهل العلم على عدم اعتبارهما وإنهما لسا
 كالحوده في الجوهر فلا بدور بهما فصل خلافا لما مضى عليه تحليل

قوله [عمله] أي معصوس مثله وظاهره ساوي أم لا وهو صاهران
 ثله السالك - نال

(وبحالف) على المذهب ومحل الخلاف إن مع (لمن لا ينعش به) بل
لمن يكسره ويحمله حلياً أو غيره ، وصحح إن مع لمن يعش به
• (و) حار (فصاء الفرس) إذا كان عسا بل (ولو طعاماً وصرصاً
بأفضل صمته) حل الأجل أم لا ، لأن الفرس لا يدخله « حُط الصمان
ولذلك » كذا ما وجد عن أبي ثوبان أو طعام أو حوان جحد عن دواء ،

وجد وعده كما في (ح) لكن في المواق أنه لا يجوز مع المعصوم عمله إلا إذا علم
أن الداخل فيها سواء

قوله [على المذهب] قد في الباب وأما مع عمله فلا خلاف في حواره
قوله [وصحح إن مع لمن يعش به] أي حرماً وأما لو ملك هل يعش به
أم لا فكره البيع ما مضى ومحل صحته إلا أن يقول يذهب عنه أو يعتذر المسترئ ،
فإن قال فهل ملكه عنه فلا يحل عليه أن يصدق به ، أو يحل عليه التصديق
به ، أو يحل عليه التصديق بالرأى على فرض نفيه لمن لا يعش ؟ أحوالاً اعلمها
ماليها - كذا في الأصل

قوله [وحار فصاء الفرس] إلح حاصل ما في المقام من صورته وذلك
لأن الدنس المترتب في النعمة إما من فرض أو من بيع ، وفي كل إما عساً أو
عرضاً أو طعاماً فهذه سب ، وفي كل إما أن يعصيه عساو في الصدر والصمته ،
أو بأفضل صمه أو فدرأً أو بأقل صمه أو فدرأً ، فهذه ثلاثون ، وفي كل إما أن
يعصيه بعد طول الأجل ، أو قبله فهذه ستون ثلاثون في الفرس ، وثلاثون في
البيع أما إلى في الفرس فهنا عسر حاربه وهي الفصاء عساو فدرأً
وصمه أو بأفضل صمه ، حل الأجل فهما أم لا ، أو بأقل صمه أو فدرأً إن
حل الأجل فهما فهذه سب كان المعصى والمعصى عنه طعاماً ، أو عرضاً ، أو
عسا ، والباقي أسا عسره مجموعته وهي الفصاء نارند فدرأً حل الأجل أولاً أو بأقل
صمه أو فدرأً ولم يحل الأجل ، فهذه أربع سواء كان المعصى والمعصى عنه طعاماً
أو عرضاً أو عسا وأما الثلاثون التي في البيع فسأني حاصلها

قوله [لا يدخله حط الصمان وأرنك] أي لأن الحن في الأجل ن
الفرص لمن عليه الدنس

لأنه حسن قضاء ، وجر الناس أحسبهم قضاء (إن لم يدحلاً عليه) ولا
كان سلفاً حرّ مفعلاً وهو فاسد

(و) حار القضاء (بأهل صفة وفترأ) معاً كصف دينار أو درهم ووصف
إردب أو نوب عن كامل احدى وأولى تأهل صفة فقط أو فترا فقط
(ان حرك الأجل) ولا فلا، (لا) حور القضاء (بارتاً عنداً أو ورتاً)

قوله [وحر الناس أحسبهم قضاء] وهو معنى الحديث الوارد في
الصحيحين «أنه عليه الصلاة والسلام رد في سلف بكر رباعياً ، وقال إن حار
الناس أحسبهم قضاء»^(١) ولا يقال تلك رخصه لا بفاس عليها لأنها تقول أنا
لمسكنا بعموم النص لدى هو قوله «إن حار الناس أحسبهم قضاء»^(٢) والكر من
الاول ما دخل في الخامسة ، ومن المعنى العام ما دخل في الثانية والرابعة من
الاول ما دخل في الساعة

قوله [ان حل الأجل] إنما مع حل الأجل لما فيه من صعب ويحل
قوله [لا حور القضاء نارداً عنداً] أي حب كان العامل بها
أو عنداً وورثاً

قوله [أو ورتاً] أي حب كان العامل بها ورتاً فقط فسمع الزيادة في
الورث ، إلا كرحمة من مران نان يكون واحداً في مران صرى مساراً في مران آخر
والخاص ان العن اذا كان عامل بها عنداً فلا حور قضاء فرضها اريد
عنداً بأنها لانه سلف مراده كما قال السارح وأما إن كان العامل بها ورتاً
كما في مصر فهل يلحق الورث أو العاد خلاف والمعمد الاول وعمله فلا حور
قضاء نصي رتال ار اربعة ارباعه عن كامل ولو احدى الورث على مبداه حور
وأما ان كان العامل بها ورتاً فقط فلا نص زيادة العند حب احدى الورث
انها

(١) حازكم أحسبهم قضاء للنس
أقرب من روى صحيح البخاري عن أبي هريرة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوا
لأولئك وقال الله صلى الله عليه وسلم أعطوا
رواه عنه «ان حازكم أحسبهم قضاء»
قال في الجامع الصغير أخرجه الترمذي والنسائي عن
أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مضافاً
ما بعد الإسماء أصل من سه فقال الرجل
أعطوا فان حار الناس أحسبهم قضاء ، وروى

مطلقاً حل الأجل أم لا للسلف ربادة

(كذوران الفصل^(١) من الخائن) فلا محور، كعسره برئده عن سعه محمدية أو عكسه

(ومن المسع) الكائن في اللحم (من العس كذلك) محرى في فضاءه ما حرى في فضاء العرص، محور باله ساري والأفضل صفة مطلقاً، حل الأجل أم لا، وناقل صفة وفتراً إن حل الأجل، لا إن لم يحل ولا إن دار فصل من الخائن إلا في صورة أسار لها بقوله

(وچار بأكر) مما في اللحم عنداً ووربا وأول صفة، إذ عله مع ذلك في العرص - وهي السلف ربادة - معناه هنا حل الأجل أو لم يحل ومفهوم قوله «من العس» أنه لو كان العس عرصاً أو طعاماً فهو مفصل أسار إليه بقوله

قوله [كعسره برئده] إلح أي فالعرص ساهل في دفع العسره المذكوره - وإن كان فيها ربادة - لرعه في حوده السعه المحمدية التي أحدها، والعرص ربع في احد العسره لربادتها وإن كاد برئده بالنسبه لسعه التي افرصها قوله [من العس كذلك] أي فعه صور عسر وباني في الطعام عسر أيضاً وفي العرص مثلها أما صور العس فبان حازه وهي الفضاء عساو، أو أفضل صفة حل الأجل أم لا وناقل صفة أو وفتراً، إن حل الأجل، وماكر عنداً أو وربا حل الأجل أم لا فهذه عاود وفي صورتان مجموعان وهما مفهوم قوله إن حل الأجل في الصفة أو الفتر ويصم لهما دوران الفصل من الخائن قوله [وناقل صفة وفتراً] ألواو معنى أو وهي ماضيه حلو قوله [معناه هنا] أي في من المسع من العس، ولذلك محور للرجل ان يسرى بعسره ويلدع خمسة عسر حل الأجل أم لا لان الأجل في العس من حق من هي عليه فلا نهمة فيه

قوله [أنه لو كان العس عرصاً أو طعاماً] حاصل الصور التي سعاد بها أنه متى فضاء عساو صفة وفتراً حار، حل الأجل أم لا، أو ياريد صفة أو وفتراً حار، إن حل الأجل وفي كل عرصاً أو طعاماً، واصل صفة أو وفتراً في العرص

(كعب العسر إن حل الأجل) محور قصاه (ناربد صعه وندرا)
لا إن لم حل ، لما فيه من « حط الصيام وأربك »

(و) حار (أفل) صعه وندرا (في العرص) إن حل الأجل أنراه من
الرايد ام لا ، إذ المعاصلة في العرص لا تمتع ،

(كالطعام) محور فيه بعد الأجل القضاء بأفل (ان) حل الأفل في
مقابلة قدره و (أنراه من الرايد) لا إن حل الأجل في مقابلة الكل لما فيه
من المعاصلة في الطعام لا قبل الأجل لما فيه من « صع ويحل » عرصاً
او طعاماً وهذا الفصل كله قد تركه السح

• (ودار الفصل) من الخاص في قضاء العرص وعن المسح (سكه)
من حاب (او صاعه مع حوده) من الحاب الآخر ، أي كل من السكه
او الصاعه قابل الحوده فتدور بها الفصل فلا محور قضاء معال من بر
حد عن مثله مسكوكاً او مصوعاً غير حدد لا العكس واما قضاء المسكوك عن
المصوع يعكسه فذهب ابن الله سم الحار

• (وان بطلان معامله) من دنابر اربزاهم ارفليس برست لسحص على

إن حل الأجل ولا شرط اراهه من الرايد رنافل صعه وندرا في الطعام ان حل
الأجل شرط لإياه من الرايد في اقله الفلتر فهذه ساعسة حاره والمصوع
عماه وهي ما إذا قضاء ناربد صعه او قدر او نافل صعه او قدر أو لم حل
الأجل رب كل عرصاً او طعاماً وهي مفهوم قوله « ان حل الأجل في
الرايه » او في الاقله وسم لما دوران الفصل

قوله [ناربد صعه وندرا] الوار معي اربهي مانعه حلوكا ~ رملها
معالي قوله الآي « حار نافل صعه وندرا »

قوله [لما فيه من حط الصيام وأربك] اعلم ان هذه العبارة ما تدخل في
من المسح ان كان عرصاً او طعاماً لان الحار - الأجل لرب ال - والمعد - ولا ناي
في العرص مطلقاً ولا - من المسح ان كان عسا لان الحار لم عنه ال - ان ساء
عجل اراماه للأجل واما « صع ويحل » فحري - قص العرص من المسح
موا كان العرص او الم حساباً طعاماً عرصاً

عنه من فرض أو سب أو عبر العامل بها بزيادة أو نقص (فالميل) أي
فاليوجب قضاء الليل على من تربى في دمه إن كانت موجودة في بلد المعاملة
(وإن عديمته) في بلد المعاملة - وإن وجبت في غيرها - (فالمسمة)
يوم الحكم أي بعد يوم الحكم بأن يدفع له قيمتها عرصاً أو يعوم العرص
بعض من المجلد

• (وَيُصَدِّقُ - بما يُعَسُّ به الناس) أدباً للعاس فحار للحاكم -
كالمكسب - أن يصدق به على الفقراء ، ولا يحرم عليه ، وحار أن يؤذنه بصرف
ويحويه ولا يحور أده بأحد مال منه كما يقع كثيراً من الظلمة وللحاكم أن يحرقه
من السور

قوله [من فرض أو سب] وصل ذلك ما لو كانت وديعه وبصرف فيها
أو دفعها لمن يعمل فيها فراضاً

قوله [أي فاليوجب قضاء الليل] أي ولو كان ما به يدرهم ثم صار العا
لنبرهم أو بالعكس ، وكذا لو كان الريال حين العقد تسعين ثم صار ثمانه وتسعين
وبالعكس وكذا إذا كان المحبوب ثمانه وعسرون ثم صار ثمانين أو العكس
وهكذا

قوله [فالمسمة] والحكم وهو مباحر عن وم اعتدائها وعن وم
الاستحقاق والظاهر أن ظلمها بمنزلة الحاكم وحسد فعبر الله به وم طائها وظاهره
ولو حصلت بمأطلة من المدس حتى عذبت تلك العاوس وه قال بعضهم
وقال بعضهم هذا معبد بما إذا لم يكن من المدس ظل والا كان لربها الاخط
من احد الله به أو بما آل إليه الأمر من السكة الحديدية الزائدة على القدعة وهذا
هو الاظهر لظلم المدس بمأطلة قال الاحموري كمن عليه طعام امسح ربه من
احده حتى علا فليس لربه إلا قيمته وم امساعه وبس ظلمه

قوله [فحار للحاكم] أي فالصدق حار لا واجب خلافاً لمن يقول
بذلك وما ذكره من الصدق هو المشهور وقيل رأى الله ويحويه من المناصب
ويحرق الساب الزدنه أو يقطع حرفاً ويعطى للمساكين

قوله [ولا يحور أده بأحد مال منه] قال الواسرسبي اما المعونه

والعس يكون في كل مئة حي في الحيوان وقال النبي صلى الله عليه وسلم
« من عسا فلس ما »^(١)

(كَحْكَطٍ) مئة (حسدي) كلن ومن ورب ودين (بردي) من
حسه او عبر حسه (من طعام او غيره) كساف وعل وكتان (و) نحو (كل
ناب نسفا، ونمخ اللحم بعد السلق) لا فله لانه يوم انه سمى
وعلى الصلح به (إن كان فاسما) بد الناع او المسرى ويصح
السع

(والا) يكن فاعماً - ما ذهب عنه او عبر - (فالسع) الذي سع به

والمال بعد نص العلماء على انها لا تحور وهو الرزق سحلتها لم يرل السيوح
بعلونها من الخطا كما في (س)

قوله [من عسا فلس ما] إن حمل على عس الايمان كعمل المناهض
فالخديت على طاهره، وإن كان المراد العس في المعاملة مع اعتماد حرمه فالمعنى
ليس منها ما بها ما وليس من الكاملين - الايمان - ولكن يترك اللفظ على طاهره
نحو ما وقرعها

قوله [فالسع الذي سع به] وهل نا اراد على فرضه من لا يسع
وهل ملكه وقد تعلمت تلك الاقوال

(١) في الجامع الصغير عن أبي هريرة « من عسا فلس ما » صحيح رواه الترمذي
وعن ابن مسعود « من عسا فلس ما والمكر والخفاح في البار » قال ضعف رواه الطبراني في الكبير
وأبو يعقوب في الخلق

فصل في بيان علة ربا النساء وربا الفصيل

وبان أحاس ربا الفصيل وما يتعلق بذلك

- (عله) حرمه (ربا النساء في الطعام) الربوى وعبره (مُحَرَّدُ الطعام) أى كونه طعاماً لآدى
- (لا على وجه الدأوى) أى على غير وجه الدأوى به ، فما بدأوى به من مسهل او عبره محرم فيه النساء أى الأحرار
- (محللُ الفواكه) جمعها كرمان وإحاص (والحصر) ما يوكل احصر كالخار والطح (والشؤل) بالصم كالحرر والمفاس والفصل

فصل

لما انتهى الكلام على انواع الربا في القدر ، ولم يتكلم على كونه بعدا او معللا - مع انه معلل - وهل عله عله النسبه او طاق النسبه ، وسى على ذلك حكم الفلوس النحاس فمحرر على الاول دون الثانى فسرر الآن فى الكلام على عله فى الطعام وعلى مسحد الحس ومحلله لحرمه الفاصل فى الاول دون الثانى وحرمه ربا النساء فهما كما تعلم ذلك فى قوله « وحرم فى عن وطعام ربا فصل إن احسد الحس » إلح

قوله [عله حرمه ربا النساء] إلح المراد بالعله العلامة لا الناعه لانه سسحل ان مع اله ولتى امر من الامور على امر اللهم الا ان راد الناعب الذى معب للمكلف على الامسال

قوله [محرر الطعام] بالصم الطعام أى محرد كرهه طعاما

قوله [والقول] الفرق بين الحصر والقول ان القول ا يقع من اصله كالقفل خلاف الحصر فانه ما ساول مسا بعد سىء كالتامه والملاجه فى بعض البلاد

(وَالْحُكْمَةُ) بالصم (ولو ناسية) ومخرج نحو السلم
(فَسَمِعْتُ بَعْضَهُ) أى سمع (بعضه إلى أحل) ولو ساءوا
• (وَمَحُورُ الْفَاعِلِ) بها هل أو كثر (ولو بالحسن) الواحد كرتل
يرطل (في غير) الطعام (الرئوى) بها إذا كان (بدأ مد)
• (وَعَلَهُ) حرمه (ربما الفصل) أى في الطعام (أصناف وأدجار)
أى مجموع الأمور فالطعام الربوى ما يصاب ببلع أى ما هو من الله
عند الإصطحاب عليه ويخرج إلى الأمد المسعى منه عادة ولا يفسد بالأحرى ،
ولا يسهو كونه محدداً للعس عالياً على المذهب - إن يلجى ولا حد في
الأدجار على المذهب وفي معنى الأصناف مصلحه كصلى كما ساء

قوله [وَالْحُلَّةُ بالصم ولو ناسية] حاصله أنه أحلف في الحلة فصل
طعام ، وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أو دراه وهو قول ابن حبيب
أو الحصرياء طعام بالناسية دواء وهو قول أصح في الموازنة فالحار مارجا
قول ابن القاسم

قوله [ومخرج نحو السلم] أى لأنه يستعمل على سبيل الندارى
قوله [أصناف وأدجار] قال ابن عرفة الطعام ما علب إباحته لأكل
آدمى أو لإصلاحه أو لسره (أه) فحلل فيه الملح والمخلل لا الرصفران وماء
الورد والمصطكي والصبر والرابع إلى لا رب لها والحرف وهو حب الرصاد
وقوله «أر لسره» باحل فيه لأن علب إباحته لسره آدمى ومخرج
الماء لأنه علب إباحته له لسره آدمى لكثرة من يسره من النواص
لا رد على هذا رب الرئوى فإن أصل إباحته لأطعمه لإصلاحه - كما
الحاشية

قوله [إلى الأمد المسعى منه عادة] أى الرئوى أى راد له عده
ولا حد له بل هو كل مئىء حسه سم أنه لا بد أن يحد الأدجار على رجه
العموم فلا لقب إذا كان أدجاره ناسياً رجساً فحرر الفاعل - الحور وأمان
كما هو نص المدونة بمرور المذهب كما في أحاسه في الخدمة الرئوى
وما في معناه خارج بموله «أصناف»

• ثم سرع في عدد الرنوبات وبيان احساسها بقوله

• (كسرٌ وسعيرٌ وسُلبٌ ، وهي) أى الثلاثة (حسٌ) واحد على المذهب
لثبات معصيا فمحرم بيع بعضها بعضا مفاصلا ولو بدأ بند (وعكس) يصح
اللام ، قرب من حلقه الر طعام أهل صعاء النس (ودرهٍ ودحسٍ) بضم
الدال المهملة ويكون الحاء المعجمة حب صغير فوق حب الرسم طعام السودان
(وأزرٍ وهي) أى الاربعه (احاسٌ) أى كل واحد منها حس على حاته
محور الفاصل بينها مباحه ومع الحس منها (واللهطاي) السعه
(وهي احاسٌ) مع الفاصل في الحس الواح ومحور بين الحس
(وسرٍ ورسيٍ ونس) على المشهور (وهي أحاسٌ ودواب الرب) من رنوب

بقوله [حس واحد على المذهب] أى خلافا للسورى وبلغه عند الحمد
الصانع حب فالأ إن الثلاثة المذكوره لحاس محور الفاصل فيما بينها
مباحه

بقوله [وهي أى الاربعه احاس] أى على المشهور في الثلاثه الاخيره ،
وأما العلس فحارج عنها اذا لم يقل احا إنه حس منها وإنما احلفوا هل هو
ملحق بالمع والسعر والسلب او حس بانه فردا ١ وهو المشهور

بقوله [واللهطاي السعه] أى التى هى العلس محس والواو
والخمص تسديد المم مقبوحه ومكسوره مع كسر الحاء فهما والرسم بضم اوله
وبالنه وسكون نانه ، والقول والخلجان والسيله ونسبى بالما والكمره قال الناحي
هى السيله ، وقال السائى فرسه من السله وفي لونها حمرة وسميت بظاني
لأنها تعطى بالمكان أى تمك ٢ ولم يحلف قول مالك في الركاه إنها حس واحد
بضم بعضها لبعض وذلك لان الركاه لا يعبر فيها أساسه العينه ، وإنما عبر فيها
بغارب المعنه وإن احلف لا في السع الا يرى ان الذهب والعصه حس واحد
في الركاه وهما حسان في السع ٣

بقوله [ونس على المشهور] أى فالمشهور في النس أنه رنوب ماء على أن
العله الاصناف والادجار ، وإن لم يكن محمداً للعس عالسا

ومعهم وورطم وحمل احمر (ومنها يرر الكسان) صبح الكاف والحردل على الاربع (وهي احسان*، كربوها) فانها احسان (والعسول) جمع عسل كانت من نحل او عر او فص او غير ذلك احسان محور فيها العاقل، كزطل من عسل نحل برطل من عسل فص اذا كان بدا مد ومع في النوع منها

(بخلاف الحلول والابده فحس) واحد لا محور العاقل فيها والمذهب ان الخل والسد حس، ومن اس رسد السدلا يصح بالمر لغرب ما سهما، ولا بالخل إلا ملائمة، لان الخل والمر طرفان بعد ما سهما محور العاقل سهما والسد واسطه سهما لغربه من كل واحد منهما فلا محور بالمر على كل حال ولا بالخل إلا ملائمة لهذا اطهر ولا يكون سماع محي محالها للمدونه (٨١)

قوله [ومنها يرر الكسان صبح الكاف والحردل] الح اما كان الاربع سهما كربوها ر ر لانه ركل ر سهما عالسا لا على وجه البداوى - هذا الزمان واب خبر بان الطعمه ينظر فيها للعرف، فاحراج الخربى رر الكسان من الرواب بقوله فلا ترد اكل بعض الاططار كالصعد ثرب يرر الكسان لان هذا من غير انعال على حسب زمانه

قوله [كربوها فانها احسان] اى سماع وظل من الرب الطل برطل من السرح او من الرب الحار مناره قوله [او غير ذلك] اى كصل العسل

قوله [فحس واحد لا محور العاقل فيها] اى حب كان اصلها واحداً واما لو اختلف اصل الخل من اصل السد كحل عر رسد ر سب فظاهر عمل السراح انها حسان اعمافاً والابده كلها حس واحد ولر اختلف اصلها حب كانت ر وبه كالحلول

قوله [لان الخل والمر] يعلل لمحدوف مدوره بخلاف الخل مع المر صبح

قوله [فلا محور بالمر على كل حال] اى لانه مع رطب ماس فلا ساق المله فهو له إلا ملائمة لاجع لغربه ولا بالخل

وهل كل واحد منهما حسي على حده وهو أطهر في الطهر لان الذي يراد من
الحل غير ما يراد من السد عادة

(والأحبار) كلها (ولو بعضها من قطسه) كقول وبعضها من فمخ
(حس) واحد محرم الفاصل فيها (إلا) أن يكون الحس (بأثر) فلا يكون
مع غيره حساً ومحور الفاصل فيه مع غيره، لان الأثر ينقله عما ليس فيه أثار
وليراد حس الأثر، فيصلى بالواحد

(وبس) وهو من دحاح أو غيرها (حس) واحد (مستحري
للساواة) ولو أفضى الحري بصبه بسبب أو أكثر كما قال للمارزي
(وبسبب) وحيثاً عند الدع (مستحري) فلا يدخل في
البيع سواء بيع بماله أو غيره وذكره عليه وجوب الاستبراء لصح البيع بقوله
(فانه عرص) لانه إذا لم يسس يلزم في الأول بيع طعام وعرض طعام

قوله [لان الذي يراد من الحل] أى فالذي يراد من الحل الإدام وإصلاح
الطعام والذي يراد من السد سريته والبلد به فسيهما يوق

قوله [ولو بعضها من قطسه] أى على المسهور ، وماله فولان ، هل
هي أصناف ، وهل حبر القطاني صنف وحبر غيرها صنف وهل الأجار
الأسفوفه شرط ان يكون الأجار والأسفوفه اصلها روى

قوله [إلا أن يكون الحس بأثر] أى أو ادهان أو سكر ، فالظاهر
انه اذا كان بأثر محله محب يحلف الطعم فإنه يصير كالخس ومن
الحس بالأثر الطمع بها كالكعك بالسمن يصير لا وضع حبه سوداء على
بعض رصف وأطهر هل ما كان بسكر مع دى الأثر صنف أو صنفان (١٥ هـ من

قوله [وهو من دحاح أو غيرها] وهل يدخل العر من الحسرات ام
لا ، وهو الظاهر بل الظاهر ما ذكره ان عرفه في تعريف الطعام انه ليس
طعام كما ان طاهره ان لحمها كذلك وحرم السح كرم الدس بان لحمها روى
لا بطير (١٥ حرمي)

قوله [ميسر من الطعام] ماله مع عمل مع سمعه يحصل بدونه فيحور

وعرض من الباقى مع طعام الطعام وعرض وهو مجموع
(وسكرٌ وهو) مجموع أصنافه (حسب) واحد فمع رطل من المكرر
أو الباقى برطلين مع غيره
(وَيُطْلَقُ لَسِيرٍ) من بحر أو غيرها (وهو) بأصنافه (حسب)
واحد

(ولم يُطْلَقْ) لَسِيرٍ لَسِيرٍ أو وحش كحلأه ورجم (وهو) من جمعها (حسب)
واحد مع غيره الفاضل والمطروح منه حس (ولو اختلف مرقته) بأن طبع
بامراق عليه بأبرار أم لا ، ولا يخرج ذلك عن كونه حساً
(ودواب الماء) من حوت وغيره صغيره وكثيره (وهي حس)
(كَمَطْلَقِ دَوَابِ الْأَرَبِ) من عم وحر وغيرهما (وإن) كان (وَحْسِيًّا)

إن استوى السمع وإلا فلا فإن مع بدراهم وبحوها حار مطلقاً كذا في الحاشية
قوله [وهو مجموع] أى لأن مصاحبه العرض للطعام كصاحبه للعد
فكما لا يجوز مع عد مع عرض بعد متحد الحس مع عرض كذلك لا يجوز
في الطعام ، لأن العرض المصاحب للعد أو الطعام يعطى حكمهما فربى للفاضل
في متحد الحس
قوله [من بحر أو غيرها] أى من كل غير محرم الأكل ويلمح به
الآدى وقولنا « غير محرم الأكل » سئل مكروه الأكل ، وفي الحاشية له تابع
للحمة فإن قلنا إن اللحم مكروه الأكل من دواب الأربع مع صاحبه حس
كان له مكروه الأكل من دواب الأربع مع صاحبه حساً وانظر ذلك
قوله [وهو بأصنافه حس] أى الآتى سائها وهي الخلب والافط والمخص
والمصروب

قوله [ولو يخرج ذلك عن كونه حساً] وما ساقى من طبع اللحم بابرار
يخرج عن اللىء فالأرار لا سهل إلا عن اللىء
قوله [كَمَطْلَقِ دَوَابِ الْأَرَبِ] أى من مباح الأكل قال في المندوبه
ودواب الأربع الانعام والوحش كلها صنف واحد (١٥) قال ولا بأس بلحم
الانعام بالخلل وسائر الدواب بعداً أو موحلاً لأنه لا يؤكل لحمها رما الفطر والعلب

كهرال ونهر وحسن وجماره يجمع الفاضل فيها والمطوح منها حسن واحد ولو اختلف مرقه

(والخراد) وهو حسن عبر الطير

(وفي حَيْسِيَةِ المطوح من حسن) كلحم طير ولحم نمر في انا واحد أو كل منهما في إناء (بأنرأر) نافله لكل واحتمهما عن أصله (خلاف) فلي يصير بذلك حساً واحداً يجمع فيه الفاضل ، وفلي بل كل على أصله فلا يجمع فان طبخ احدهما فقط بأنرأر او كل منهما فلا أبرار فحسان انعاماً

(والمروق) كاللحم يجمع الفاضل منهما ، فلا يحور رطل لحم رطل مرق و يحور مرق بملة ولحم طبخ وعرق ولحم كهُمَا بمِلْهُمَا مثاقلا في الصور الأربع (والمعظم) المختلط كاللحم الخالص فلا بد من الممانلة بدا بد فهو

والصنع مكروه مع لحم الانعام بها لاختلاف الصحاح في اكلها وهو بعد ان مكروه الأكل من دواب الاربع لس من حسن المباح منها وإلا لم ينع لحم المباح منها بالمكروه مفصيلاً وإنما كرهه الفاضل في ينع لحمها بلحم المباح مراعاة للخلاف لحرمه اكلها وعلمها وفي النحره ما بعد ان الكراهه على الحرمة وعلمه فليهما حسن واحد واطر هل يحرى مثل ذلك في مكروه الاكل من الطير كالوطواط مع مباح الاكل منه ، وهو الظاهر وقد يقال في مكروه الاكل من دواب الماء - ككلب الماء وجربيه على القول بكراهتهما وإن كان ضعفاً - لان المعسد فليهما الخوار (١٥ ملخصاً من الحرمي)

قوله [والخراد] أي فهو ربيوي على المعسد وفلي ، وعبر ربيوي قال حليل وفي ربيويه خلاف

قوله [خلاف] ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا ينع احاهما بالآخر فانه يجمع الفاضل منهما إن فلي إيهما حسن واحد ، ويحور إن فلي إيهما حسن وأما هما مع لحم آخر فان لم يكن مطبوخاً سافل حار نعه بهما او نأخذهما ولو مفصيلاً وإن كان مطبوخاً سافل يحرى فيه الخلاف به وسهما هل بصران حساً واحداً او ينع كل على ما هو عليه

قوله [في الصور الأربع] ونصف خامسه وهي مرق ولحم بلحم

كبرى البر حب لم يوصل عنه فان انفصل وكان لا يوكل حار به باللحم
مفصلاً كالنوى إذا انفصل عن عمره (والجلد كاللحم) صاع ساه مذبوحه
بذلها ورباً او حارباً مباحه ولا ينسق الخلد خلاف الصوف فإنه يستثنى
كفسر نص العام لانه عرض

ولا كان مصلح الطعام الربوي مباحاً به - فاحله ربا انفصل - به عليه بقوله
(ووصلح به) عطف على «بر» أى وكصلح الطعام وهو ما لا يتم الانفصال
بالطعام الا به (كميلح وتصلح وتؤم) نعم المله ونعال قوم بالقاء كما في
القرآن في قوله «وعومها» (وبابل) صبح المجاه وكسرهما وسه بقوله (من
فصل) نعم القامس (وكرر ره) نعم الكاف وااء الموحده وقد صبح الباء وقد
نعت الراى مسا (وكرر ا) صبح الزاء وسكوب الواو وفي لغة كركرنا، وفي اخرى
كسما (وسه ا) صبح اوله (وكمودس) اص راسود (واسسوي) وهي
اى المذكورات (احساس) محور الفاصل بينهما مباحه (وجردل) بالال
المهملة حب احمر صغير كالرسم حرج منه رب حار كالسليم حب
السلم احمر ايضا اصغر من الجرذل حرج منه ايضا رب حار فهو كاجرذل

بقوله [والخلا كاللحم] اى ولو كان مفصلاً اذا لم يكن مذبوحاً وأما
المذبوح فكالصوف

بقوله [ورباً او حارباً] اى كانهم لم يلبسوا لما داخل نطها من
الفصلاات المحمله لهماوبها

بقوله [وهى اى المذكورات احساس] ما ذكره من انها احساس هو
ما استظهره النسخي ونعت السح ابو محمد عن ابن الموار عن ابن القاسم ان السمار
والانسود حس والكمودس حس آخر وهو المصما كذا فوره مسح مسابحا
العلوى

بقوله [بالذال المهملة] اى كما في السربل وورد اعصامها في عمر
القرآن

بقوله [بحرج منه رب حار] اى يسحرج بلاد الصعد كل من
السلم والجرذل وسلبها رب الحس المسقى بالرب الخلو معمر

في كونه ربوباً ومضى السح على أن الخردل ليس ربوي فالسح كملك ويص
 أن الخاحب على أنه ربوي ، فقال بالخطف على الخطه والخردل والقرطم واعتمد
 بعضهم ما لا أن الخاحب فلما مررنا عليه ، والله اعلم بحصه الحال وما قبل إنه
 ربوي انما هي نظر

• (لا هواك) كروان وروح وإخاص (ولو اد حرت بمطير ،
 كسفاح ولور وسدقي) فليس ربويه على الارح وفي الس حلاف اسطهر
 السح انه ربوي

(ودواء) عطف على هواك اي ليس ربوي كخردل وحرمل
 وسائر المعاصر

(وحلته) ناسه او حصراء

(وبلح صبر) بأن ائعد لم يره ليس ربوباً لانه لا يراد للاكل بخلاف
 الرهو فأعلى - من سحر فوط مصر - فربوي انما

قوله [واعتمد بعضهم ما لا أن الخاحب] اي وقد اسطهره السح تحليل
 في توصفه

قوله [وطه] عطف على هواك اي فليس ربويه فلا ينال انها طعام
 كما نعلم

قوله [بأن ائعد لم يره] إلح اي لم يلع حد الزامح ، فكل ما لم يلع
 حد الزامح لا يما طعاما من اصله بدليل قول السارح «لانه لا راد للاكل»

قوله [بخلاف الرهو فأعلى] حاصله ان مرات البلح سح طلع
 فاعرض فبلح صبر - وهو المسمى في عرف مصر بالنسي - فبلح كبير وهو المسمى
 بالرهو فمصر فوط مصر وجمعها فواك وطاب ربوب وكل واحد من هذه إما ان
 يناع عمله او يصير الحمله سح وازرعون صوره المكرر منها إحاى وعسرون صوره
 والباقي ثمان وعسرون وهي سح الطلع عمله وبالسبع عمله وبالعشر عمله
 وبالحسن عمله وبسبع البلح الصبر عمله وبالأربع عمله وبسبع الكبر عمله وبالثلاث
 عمله وبسبع السرماء وبالسبع عمله وبسبع الرطب عمله وبالسبع عمله وبسبع النمر
 فالحار منها سح كل عمله بسوط المماثلة والمماثلة في الأربع الاحره ، وأما في الثلاث

(وءاء) علف أو مالح ليس بربوي بل ولا طعام
(وطارا) أي اللبح الصغير والماء أي حار كل منهما (طعام لاحتل)
(كالادويه) يحور طعام لاحتل لأنها كالعروض

• ثم مرع في بيان ما يكون به الحسن الواحد حسن والّا يكون من
الباقي ما أشار إليه بقوله

• (ولا يسئل طحين) لحب (وعجن) لدقيق (وصلق) لعبر بمرس
من الحبوب (وصق) للحم فلا أربار (وعا ند له) أو لعبره بار أو هواء أو سمسم
عن اصل ، فالدين ليس حساً مفرداً عن أصله فلا يحور فيه الفاصل منه وبين
أصله لأنه مجرد مرقب احراء ، والحق لا يعمل عن الحب ولا الدين وللصلب مع

الاول فالحوار ولو مع الفاصل مع الماخرة ومع الطلع بكل واحد من السب بعده
ومع الاعرض بكل واحد من الخمس بقاء ربع اللبح الصغير بكل من الاربع
بعده ولو مماصلا من عبر باخوة لاختلاف الاحاس والطعمه ومع الزهو بالسر ،
لأنهما كسئ واحد بشرط التماثل أو الماخرة وبقي خمس مموعة رهي مع الرطب
بالزهو أو السر أو السر ومع السر بالزهو أو بالسر وعله المنع فيها مع رطب
باس

قوله [وءاء علف أو مالح] المراد بالعلف ما يسرب ولو عند الضرورة
والمراد بالمالح ما لا يسرب أصلا والعلف حسن والمالح حسن ومحور مع حسن
الحسن الواحد يحسن مماصلا بدأ به وأما لاحتل فإن كان المعجل هو التعلل
مع لما فيه من « سلف حر بها » وأم ان كان هو الكثير فهو المنوبه المنع
أيضا قال الحرسي ولعله مسمى على ان يهيم صمان تحتل برب المنع (انتهى)
وأما بيع المالح بالخلو وعكسه يحور بأي حال لاختلاف الاحاس وعلم كونه
ربويا وطعاما

قوله [فلا يحور فيه الفاصل به وبين أصله] أي فإذا بيع الصبح
بالدين فلا بد من المعاملة ويصير المعاملة في قدر الدين بالحرى ركع العجن
بالدين أو الصبح

عنه حسن فلا يباع مصلوق عمله مفاصلا ولا مماثلا لعلم بحق الممانه إلا
الرمس فان صلغه على الوجه المعلوم بعلمه عن أصله لكبره المعاناه فيه وصبرونه
حلواً بعد المراه، والتعبد عن نافع عن الاصل

(و) لا يعمل (سمن) الذي عن لبن حلب لم يجرح سمنه، بخلاف
ما أخرج منه سمنه فاعل (و) لا يعمل (سمن) لكسمن (ورس) (عن أصل)
بل هما حسن فلا يجوز الفاصل بينهما وبين أصله ولو اجمالا، كقول ربه بطل
سمن منه لعلم بحق الممانه

وأشار للاول - وهو ما يكون به الحسن حسن - بقوله

• (بخلاف حسن) يضح الخاء المعجمة ، فانه نافع عن الحسن والذهب
فاين عن الحب (ويحط) لسد ، فانه نافع عن الاصل السد لا عن السد لان
الحل والسد حسن كما علم

(وطني) لفتح ملا فاعل (وسوي) المراد به ما طحن بعد صلغه فانه
يعمل لاجتماع امرين وإن كان كل واحد بافراده لا يعمل وكذا اذا لب سمن
فانه يعمل عن غير الملون

(و) بخلاف (طبخ غير لحم) كازر (او) طبخ (لحم بأبرار) فانه نافع

قوله [إلا الرمس] والحق به في يلمس الفحل وصلون الفول الخار للكله
الى فيه فمحور مع الفول الماس او الفول الخار بالناس ولو مفاصلا إذا كان
ملحونه

قوله [والتعبد عن نافع] إلح سائر صور ذلك

قوله [لان الحل والسد حسن] حاصله ان السد مع السم حسن واحد
وكذا مع الحل إلا انه يجمع مع السد بالسم مطلقاً لعلم بحق الممانه ومحور
مع السد بالحل مماثلا لا مفاصلا ، اما الحل مع السم فهما حسان محور
الفاصل بينهما مباحه

قوله [و بخلاف طبخ غير لحم] اي فانه متى طبخ بأبرار فعل كما في ابن
سبر خلافاً لما في (ع) من ان طبخ نحو الارز بأبرار لا يعمله فلا فرق بين
لحم وعنه في ان كلا منهما متى طبخ بأبرار انعمل وإلا فلا

(و) بخلاف (مسنة) أى اللحم بالنار نارار (ويصحف بها) أى بالنار
 هائل وإذا كانت هذه الاسماء ناعلة عن أصلها
 • (محور النعاصيل) فيها (بأصلها بدأ ، تد ، حار ممر ولو قدّم)
 أى نعه (سعي) حديد أو قام ، فالصور ثلاثة وهل لا محور قدم محدد لعلم
 بحسب المعاملة

• (و) حار ابن (حلب) من نمر أو غيره عمله
 (و) حار (رطب) نهم الزاء وفتح الطاء المهملة ما يصح ولم يسم ولا يفسر
 (و) حار (لحم مسوي) عمله (و) لحم (مديد) عمله واعلم أن اللحم
 إما يء أو مسوي أو فائد أو مطوح فكل واحد عمله حار كالتى بكل واحد مما
 بعده إن كان نارار ولو مفصلاً لعمله بالنار كما تقدم ، وإلا مُع مع المسوي

قوله [و حار لى حلب] اعلم ان اللى الحلب وما تولد منه سبعة انواع
 حلب ورند ومن وحى واط وخصص ومصروب وكل واحد من السبعة اما ان
 سابع نوعه او نعر نوعه فالصور سبع وأربعون المكرر منها إحدى وعشرون
 والثانى ثمان وعشرون الحار منها سب عشرة صوره وهى سبع كل واحد عمله وسبع
 المحص بالمصروب وسبع كل من المحص أو المصروب بالحلب او بالرند او السم
 او الحى الذى من حلب واما مع المحص او المصروب بالاط هبل بالخوار
 سرت المعاملة وهل بالمع ، واسطهر لان الاقط إما محص او مصروب فهو سبع
 رطب سانس من حسه واحلف ايضا فى مع الحى بالاط والظاهر المبع كذا
 قالوا وظهره كان الحى من حلب او من محص او من مصروب والظاهر ان
 المبع مسلم إذا كان من محص او مصروب لا من حلب لان المصدر سرحا
 محلف فهذه ثلاث صور محلف سرحا ونعى سبع بموه اعافا مع الحلب
 رند او منى او حى او اقط مع رند سمن او حى او اقط وح السمن يحى
 او اقط ويحل مع الحى والاط ن هذه السبع إن كانا من حلب واما إن كانا من
 محص او مصروب حكمهما

قوله [واعلم ان اللحم] الح اسار تلك ال ان صور مع اللحم باللحم
 سب عشرة صوره ، لان اللحم إما يء او حديد او مسوي او مطوح ، وي كل

والعديد مطلقاً، لانه رطب يناس مع المطروح مضافاً فقط

(و) حار لحم (عص) يفتح العين المهملة وكسر القاف وهو ما يعبر
طعمه بطول مكته، عمله

(و) حار (رند) عمله، (و) حار (سمن) عمله (واقط) لن
مسحرج وهل حسن لن المروع الرند عمله (وحس) عمله

(و) حار حب (معلوب) فل عمله عمله لا يبي معلوب ولا إن كبر العلب
وهو ما السان ان لا يسمع منه (ورسود) عمله (ولحم) عمله

• قوله (عملها) كلاً او ورثاً (ملحّره) أي نداء راجع للجمع

• (لا) محور (رطسها) أي الماكورات (انسها) مبالاة ولا مضاف

(ولا) محور (سوى منها) أي الماكورات (ح عرصين) كسب أو ساء
(عمله) فلا محور رين وثوب رين مله او عه عرص انصا للمفاضل المعوي
لاحتمال اختلاف منه العرص المضاف للرني

(و) لا محور (مليول) من حب كفتح رمله) أي معلول مله ن حسن
رني، لا مبالاة ولا مضافاً لعدم معنى المبالاة في الل

(ولا) حور لن (حليب رند او سمن) لعدم الفعل فان أخرج رناه
حور ربما لانيها صاراً حسن

(لا) محور لحم (مسوى بعيد او مطسوح) او فاعل مطسوح
لا مضافاً لا مبالاة لعدم معنى المبالاة، الا ان يكون أحادها ارار وعانله

إما ان يباع عمله أو غيره فلهه صب غيره صورة المكرر منها صب والباقي عسر
وقد ذكر السارح أحكام مسعه منها مسوفاه وسكب عن بانه ها وسد كرها ن
قوله «ولا محور لحم مسوى بعيد» وهو مع المسوى بالعديد او المطروح ومع
العديد بالمطسوح فلا محور تلك الصور الثلاث إن كان النافل في كل او لا نافل
فيها ولا مبالاة فان كان النافل ناحيتها فقط حار ولو مضافاً كذا في الاصل

قوله [إلا ان يكون في أحدها ارار] مراده بالارار الحسن هي اصف
للماء ملح أو يصل او يوم فانه يصل

حائلاً منها فمحور لحصول النمل بالانزاع عما لا أراه فيه كما تقدم
 • (واعسّر الدهن) أى قدره (بحرياً) إذا لم تعلم قدره كئلاً أو ورقاً
 (فى بيع حُريرٍ عمله إن كانا) أى الخمران (من حسن) كصمغ وهذا
 المعدل لا ياتيه على المذهب ولا يصير وزن الخمر

(وإلا) يكونا من حسن واحد، كحجر حج وجره (فالوزن) من الخمرين
 هو المعدل لا الدهن وقولنا «فى بيع» إلخ، وأما فى العرض فالعمره بالعقد المتعارف
 قال ابن سبيل لا بأس أن يسلف الخمران فما بينهم الخمر ويقصوا ماله أى لأن
 المعدل فيه المعروف لا المتابعه

(و) اعتبر الدهن أيضاً (فى) بيع (حُريرٍ بحسطةٍ أو دهنٍ) بحرياً
 فى المسائل

(وحار قَصَحَ بـ فصحى) إن غابلاً ورقاً أو كئلاً على الرابح وقيل
 لا محور إلا بالوزن وقيل لا محور مطلقاً لعدم معنى المتابعة وهو أصحها
 • (وبـ بـ المتابعة الكلى) أى كئلاً (والوزن) أى ورقاً (فما سور) أى
 كالنفس (وبالبحري فى غيرهما ورقاً) لا كئلاً (كأله نص) وحار البحرى فما

قوله [كما تقدم] أى فى غيرهما الثلاثة

قوله [والا يكونا من حسن واحد] أى والموضوع أن أصلهما طعام
 روى فان كانا من صنفين غير رتبين إحداهما روى والآخر غير روى لم يصير
 وزن ولا غيره لحوار المتابعة حياً

قوله [فالعمره بالعقد المتعارف] أى رز راد الوزن على العقد أو نص
 وسعى ما لم يحصل مساحه ، إلا فلا ياتى من الوزن أن أحاط أصلهما أو البحرى
 إن أحاط أصلهما

قوله [فما يكال] أى فى الممار التثنية أسره السرعة أن كان كئلاً
 فكئلاً وإن كان ورقاً فورباً فما ورد عنه أنه يكال - كالصمغ - فلا يصح المتأدله
 فيه إلا الكئال ، وما ورد أنه وزن كئلاً فلا محور المتأدله فيه إلا بالوزن ، وهكذا

وقوله [كالنص] أى فباع بعضه بعض الخمر روى أصح البحرى
 بيع نصه بـ نص أو أكثر

بورن من الربويات لا هما نكال وحاصل العقل عن اس العامم ان كل ما باع وريثاً ولا باع كلاً بما هو ربيى بحور فيه المبادله والقسمه على البحرى، وهو في المذبذبه في السلم الباقى منها

وكل ما باع كلاً - لا وريثاً - مما هو ربيى فلا بحور فيه المبادله ولا القسمه بالبحرى بلا خلاف، وأما عبر الربوى فاحلف في حوار القسمه ما فيه والمبادله على البحرى على ثلاثة أحوال الحوار فيما باع وريثاً لا كلاً، والباقي الحوار مطلقاً، والباقي المبع مطلقاً

• (فان بعدد) البحرى فيما يحور فيه البحرى لكثرته حداً (مُسَمَّح) فلا بحور المبادله والقسمه فيه، وظاهر قولنا «حار البحرى فيما بورن» ولو لم يحسر الورن وهو منهب المذبذبه كما نعلم وقوله السبع سبباً لأن الحاحب بما إذا يحسر الورن وقول الاكثر

• (وقسد) العهد (المسهي) عنه من ح أو غيره والصحيحه في العقود رب آثارها عليها والصاد علمه وفي العاده مواضع العمل دى الوجهين السرعة

قوله [ولا القسمه بالبحرى] الفرق بين ما بورن فبحور فيه البحرى وما نكاحاً لا بحور فيه ان آله الورن قد يغتفر وجودها، بخلاف آله الكحل انه يحسر باى وعاء فذلك مع البحرى فيه

قوله [الحوار فيما باع وريثاً لا كلاً] اى وهو لاس العامم، وقوله «الباقي الحوار مطلقاً»، وهو لاسهب، وقوله «والباقي المبع مطلقاً» اى وهو الذى - كتاب السلم الثالث من المذبذبه

قوله [وقسد المبيع عنه] اى عن معاطفه وهذه قصه كله سامله للعادات والمعاملات وهى العقود سواء كان عهد نكاح او بيع إذا علمت ذلك، فالأولى للسارح حذف قوله العهد

قوله [رب آثارها عليها] أى كحل التلذد بعهد النكاح والصرف بالمبيع بعد عهد السبع

قوله [والصاد علمه] اى علم رب آثارها عليها كما م حل النكاح بالعهد وعلم حوار لصرف في المبيع سبب عناه

قوله [دى الوجهين] اى صاحب الوجه المواضع للسرعه والمخالف له فان

فإنه يهوى عنه ههنا

- (إلا للدليل) يدل على صحته كالجنس وبيع المصراه وتلقى الركبان وما صدق به رد ما لم ينف كما يأتي ثم أحد في شأن ما يهوى عنه قوله
- (كالبصير) قال صلى الله عليه وسلم «من عسا فليس ماء»^(١) ، وقال عليه الصلاة والسلام «الدين المصحة»^(٢)

قلت إن كل فعل له وجهان ، فلا معنى لقولهم دى الوجهين ؟ ولحق بأن هناك أموراً ما لها إلا وجه واحد كاعتماد وحدانية الله فليس لها إلا وجه واحد وهو موافقه السرعة ، وكالأمور المجمع على حرمها فليس لها إلا وجه واحد وهو مخالفة السرعة وأعلم أن لهم فاعله أخرى وهى إذا كان النهى داساً للشيء ، كالدم والحرير ، أو وصفاً له كالحرير للاسكار ، أو خارجاً لازماً له كصوم يوم العمد - لأن صومه يسلم الاعراض عن صباه الله تعالى - فانه يكون مقصداً للصاد ويوجد من هذه القاعدة فساد الصلاة وبطلان سمس أو عروبها ولا دلاله لقول جليل وقطع محرم بوق يهوى على الصبح إذا كان النهى الخارج عنه غير لازم كالصلاة في الارض المصوبة والسفل وبطلان حمله الجمعه وليس التوب الحرير في الصلاة ، فلا يصحى الفساد ألا يرى أن إسعال بعه العبر بلا إذه أو إبلاص ماله أو الاعراض عن سماع الخطبة أو لس الحرير حرام كل منها ؟ وإن لم يكن في صلاة

قوله [إلا للدليل] أى سرعى

قوله [يدل على صحته] أى صحته المنهى عنه وسواء كان الدليل موصلاً بالنهى أو مفصلاً عنه فالمفصل كان يكون النهى والصحة في حر واحد والمفصل يكون النهى في حر والصحة في حر آخر

قوله [كالبصير] مائل للمعنى عنه ولم يدل دليل على صحته ويكون الدليل محصناً لذلك القاعدة

(١) من صا طس ما - سى عرعه في هذا الباب

(٢) قال في الخاتمة الصبر عن ابن عمر «الدين المصحة» صحيح - روا البخارى في الصحيح وجاهه في صحيح البخارى مطلقاً في آخر كتاب الايمان بقوله «الدين المصحة» وبارسوله ولاعه المسلمين وعامهم

هـ (وهو) أي العنس فسبأ

الاولى (إظهار حوده ما ليس محذوف) كفتح اللحم بعد السبع ودى

الباب

والثاني أشار له بقوله (أو حلط متى بعده) كحط اللين بالماء والسمن

بلحي (أو ردىء) من حسه كفتح حد برىء

(وكحوان) أي بعه (مُطْلَعًا) ما فيه سمعه كبره ويراد للسمه ،

أو ما لا طول حانه ، أو ما لا سمعه فيه إلا اللحم أو فلب سمعه (بلحم

حسسه) كفتح ساء بعمره أو طال لحم من صان أر مر أو ابل لما تعلم أن دواب

الأربع حس واحد (ان لم يُطَحَّ) اللحم ولو عبر انرار لعدله بالطح عن

الحبوب، فان طبح حار كما يحور عبر حسه لكن اخري عبر الاولى لان

ما لا طول حانه وما بعده طعام حكما وأما الاولى - وهو ما سمعه كبره

يراد للسمه - محور ولو لاحتل

(أو) حران طلمأ بأصامه الاربعه (نما) أي يحوان من حسه (لا بطول

حانه) كطير للماء (أو) يحوان من حسه (لا سمعه فيه إلا اللحم) كحصى

معر (أو فلب سمعه ، كحصى صان لعدبرها) أي هذه الثلاثه

(لحمًا) هذه نوع محمول بمعلو أو محمول بمحول من حسه وهو مراة ،

وصور هذه سمه لانك اذا أحتل الأكل من الاربعه مع كل من الثلاثه ثلاثه

قوله [كفتح اللحم بعد السبع] أي وأما فله فلا يهي فيه لانه سماح إله

وفيه اصلاح وسمعه

قوله [كحط اللين بالماء] محل الذي ما لم يحلط بالماء لاسحراح ربه

وكحط العصر بالماء لعجل يحلله

قوله [وكحران] أي حتى سماح الأكل راعا ما ناك لان سمع الحبل

ويحومها بالحم السماح حار لعلم المرانه رسوا كان السع هدا أو لاحتل

قوله [وأر عبر انرار] أي كما افاده الايهي وهو المعول عليه لان تعل

اللحم عن الحران يكون نائب نابل بخلاف اللحم عن اللحم فانه لا يكفى فيه

مجرد الطبخ بل لا بد من طمحه نارار

والنابى من الاربعه مع كل من الثلاثه سلالته والبالغ مع مله وما بعده ناسى والرابع مع مله بواحد ، فهذه سبعة مع الاربعه الاولى سلاله عسر . وعلم بفصل سبع اللحم بلحم

• وإذا قارب هذه الثلاثه لحماً

(فلا يحور طعام لاجل) لانه طعام طعام بسبه

(كحيوان) اى كما لا يحور مع أحد هذه الثلاثه بحوان ملها (من عر

حسبها) لاجل كما تعلم . وأما بدأ بد فحور لاجلاف الحس

(وحر ما شرادُ للسهه) لكره سبعة (عمله) لانها لا يفلران طعاماً

بل هما من العروس (وطعام مطلقاً) أى ولو لاجل ، راجع للمسائل (كسفره

سعر) أو عره ملها أو عر سعر أو كسره أو عر ياردت فتح

قوله [سلاله عسر] حاصل ذلك أن المصنف استعمل كلامه على سب

عسره صورته كلها مجموعته وهى سبع الحيوان بأقسامه الاربعه بلحم حسه رابعه

بأقسامه الاربعه بما لا يفلران حانه ، وبه بأقسامه الاربعه بما لا سبعة فيه إلا

اللحم . وبه بأقسامه الاربعه بما فلت سبعة ، فهذه سب عسره صورته المكرر

مها ثلاثه يعنى ثلاث صورته بضم لما سبع اللحم باللحم وسبع حيوان يراد للسهه

مليه ، وهاتان الصورتان الاولى منهما خارجه على الفصل المقدم والثانيه خارجه لاجلاف

قوله [فلا يحور طعام لاجل] اى ولا يوجد فيها كراء ارض رزاعه

ولا يوجد فضاء عن ذراهم أكثر من ارض رزاعه ولا يوجد فضاء عن ثمنها طعام

لحمياً أو عره ، فلا يحور مع سواه لاجاز ذراهم ، ثم يأخذ ثلث الذراهم لحماً أو

طعاماً لالغاء الذراهم المتوسطه بين الحد والمقص ، فكانه من اول الامر باع الساه

باللحم والطعام . وهذا خلاف الحيوان الذى يراد للسهه لكره سبعة ، فانه يحور

سبعه طعام ولو لاجل . ويحور كراء الارض به واحده فضاء عما أكثر من الارض ،

وأخذ الطعام فضاء عن ثمنه لانه ليس طعاماً حصه ولا حكماً

• سبه يحور مع ارض الرزاعه بالطعام لحماً أو عره لان المهي عنه

لما هو كراؤها به

قوله [راجع للمسائل] اى وهما سبعة عمله أو طعام

- (وكان المراد منه ، وهي سور مجهول) ورنه او كله او عنده (معلوم) قدره من حسه كحرف من فتح او غيره يارذب منه (أو مجهول من حسه) ، ويكنى (في الطعام وغيره ، كالعطش والحديد) وغيرهما من الملمات فان احلقت الحس ولو بالنقل حار السور شروط الحرف
- (واسم لـ الطعام) عن حسه (مما ر) كالطبخ بالارار ويرع السور من اللين والخير
- (و) اصل (غيره) اى عبر الطعام عن أصله (بصحة محسره) اى عطشه كالاولى ، لا يهسه كالقوس (محور سور السحاس)

قوله [وكان المراد] من الرن وهو الدفع من فوهم ناه رين إذا معب حلاها ودفع من محلها ومنه الرنايه لدفعهم الكفار في نار جهنم

قوله [او مجهول من حسه] اى كسح عراره مملوه فتحاً بعراره مملوه فتحاً أخرى ولا يعلم قدر ما فيها او سور حصصاً حوتاً عمله لا يدرى قدر ما فيها أو سور صبره من فعل عملها

قوله [ولو بالنقل] اى هذا إذا احلقت بالاصاله كصبره أرر صبره فتح ولو بالنقل بالاصل حس واحد

قوله [محور سور السحاس] حاصله ان مسائل سور السحاس اربع الاولى سور السحاس عبر المصنوع بالمصنوع صعبه فوبه الثاني سور السحاس عبر المصنوع بالقوس المتعامل بها ، والثالث سور السحاس المصنوع بالقوس ، والرابع سور القوس المتعامل بها سلبها ، فالاولى محور سواء كانا حرفين او أحدهما سور بعداً او لاخل وقام السحاس حب لم يمكن ان يعمل في الاخل مثل المصنوع وإلا مع وأما لو قلب الاولى فلا مع والثاني لا محور لعام انقال القوس بصعبها ، ومحل الملح فيها حب حبل عندها علم وزن السحاس ام لا كبر أحدهما كره سعى المراد ام لا او علم عادها وجهل وزن السحاس حب لم ين فصل احد القوس والا حار كما اذا علم عادها ووزن السحاس والثالث محور لانها مصوعان إذ علم عاد القوس ووزن الاولى او جهل الوزن ووجب شروط الحرف وإلا

ويجوز المعلوم قدره أو غير معلومه (بالأولى منه، لا بالمكسوس) لعدم افعال
العلوس عن النحاس لسهولة صنعها بخلاف الاناء، فإن صمعه عظمه الشأن ومحل
المنع حسب جهل عندها، علم وزن النحاس أو جهل، أو علم عندها وجهل وزن
النحاس فإن علم العبد والوزن صار، إذ لا مراعاة حسد وإلى هذا أشار قوله

(إلا أن نعلم عَدَدُهَا) أي العلوس (وَوَرْنُهُ) أي النحاس (محمور)
(كأنه) من نحاس (مكسوس عِلْمًا) أي محمور، وإنما قلنا هذه المسألة
لمناسها لسع الحيوان باللحم لأن علمه المراعاة كما تعلم

• (وجاز) مع المجهول بمعلوم أو المجهول من حسه (إن كَثُرَ أَحَدُهُمَا)
كره منه سقى فيها المكاسه (في غير رِيَّوِي) كعظم وحديد وكالعواكه مما
لا يحرم منه ربا الفصل من الطعام لكن شرط المناخره فيه لا في ربوي

• (وكالعرر) أي كسعه فانه فاسد للهي عنه (وهو ذو الجهل) من
أو مُسَمَّرٍ أو لجل (والحظر، كعذر السلم) كع آق ومك في مانه
وسع ما فيه حصومه

مع كما لو جهل العبد والوزن مما والرائه بخور إن مما لا كان جهل عند كل
وراد احدهما رباذه سقى المراعاة وإلا مع وهذا على أن العلوس غير ربويه
وأما على أنها ربويه فلا بخور إلا إذا مما لا وربا وعدداً فليحفظ هذا التعرير،
فانه رباذه ما في الاصل وحاسه

قوله [ويجوز] أي كالحديد والعصا والحشب والطنس

قوله [بالأولى منه] أي من النحاس إن كان نحاساً، أو من المصدر
إن كان مصدرأ، أو من الحديد إن كان حديداً، أو من الحشب إن كان
حشباً، أو من الطنس إن كان طنساً لكن لا يخرج أوى الطنس عن أصلها
إلا بالخروج على ما يظهر وهذا كله بخلاف ربا العبد وأما هي فلا يخرج عن
أصلها بحال

قوله [لا في ربوي] أي فلا خور العاصل والحسن الواحد ولو كرر
احداً ما كرهه منه لانه ربا على كل حال

قوله [أي كسعه] أي السع الملاصق للعرر، لا أن الرر مع

(وكنسها بيمينها) الى سطر أو الى يمين أهل السوق (أو عما برصاه فلان)
 وكان السبع على رصاه (على اللروم) لاعلى الحار فإنه حابر لان سبع الحار محل
 • (وكنساً بـ) السوء أو ليمينه فـ (السبع، فإنه فاسد للهى عنه
 إذا كان على اللروم ، كما أفاده قوله « هـ لم » فإن كان على الحار حار
 وسبع المائدة ان دعه يوماً عمله أو نلواهم وسده له على أنه يارم بالسوء من غير
 تأمل فيه فالمعامله فيه قد تكون على نائها والملاسه ان دعه السوء ملا على
 اللروم بمجرد له من غير نفس فيه ولا تأمل
 (ركس) كل (ما فيه حُصوه) أى فى سلمه لمصره ، بان
 سوف سلمه له على ماره كـ معصوب أو مسروق ويحو ذلك بحب بد غير
 مالكة الباع له

قوله [على اللروم] اعلم ان المصر التحول على لروم السبع لهما أو
 لاحتها فى مساله سعيها بيمينها أو على رصا فلان ، وأما على رصا احد المساحين
 فالمصر إلزام غير من له الرصا ومن ما ذكره المصنف لو ولاه سلمه لم يعلمه بها
 أو سعيها على الأزام والسكوت كالإلزام بالجمع إلا فى الوليه فصيح وله الحار
 قوله [وكنس السوء أو لمسه] إنما كان سعيها عنه لما ورد ان السوى
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسه والمائدة^(١) فكان الرجلان فى الحاهله ساويان
 السلعه فادا سعيها المسرى أو سدها اليه الباع لرم السبع قال مالك والملاسه
 سراؤه السوء لا يسره ولا يعلم ما فيه أو ساعه لئلا ولا يامله أو ثوباً ما رجا
 لا يسر من حرانه ، والمائدة ان سعه يوبق فسده الله أو يوبه وساه الك
 من غير تأمل فيكما على الأزام قال أبو الحسن قوله « ولا يعلم ما فيه »
 يعنى ويكنى بالنفس ، وقوله « أو ساعه لئلا » أى مفعراً أو مطلقاً ، وقوله
 « من حرانه » بكسر الحيم وحاء من حلد (أه)

قوله [فالمعامله فيه ما تكون على نائها] أى وقد لا تكون فالأولى
 كما اذا سرت على يد النفس واسرطت عليه يد النفس والمائدة كما إذا كان
 الشرط من أحدهما وأما الملاسه فلا تكون على نائها ، بل من جانب واحد وهى
 أن سرت الباع على المسرى لروم المسع بمجرد له — هكذا قالوا

(وَكَسَّعَهُ) ملعه - عماراً كاتب أو عرصاً - (بالضمّة عليه) أي على البائع لما (حَتَّاهُ) أي مله حباه فاعله العرر بعام علم الس (ورجّع) المسمى على البائع (بضمه ما أنفق) المسمى عليه إن كان معوضاً ، أو ملناً حُثِّلَ قدره كما إذا كان في عاله (أو بمسله إن) كان ملناً (و) علم قدره ، بأن دفع له فارقاً معلوماً من طعام أو دراهم فالصور أربع ؛ يرجع بالصفة في ملاكته المعلوم مطلقاً والمثل المحمول العدر والمثل في واحدة (وَرَدَ الْمَتَاعَ) لثامه (إلا أن يرد) عند المسمى (فانصه) ردها للبائع ويصير (يَوْمَ الْفَتَنِ) لا يوم الحكم (وَكَسَّعَ سَعْسَعَةً) فانه فاعله اللهى عنه التحيل بالمتى حال العمد ، ويصر ذلك بقوله (وَمَعُهَا سَاعَةً) لهما أو لاحتلها فان كان على الحبار لهما ما حار (بضمه) لهما اراكر) كالحا عسر (لاحتل) معلوم وأولى محمول

قوله [وَكَسَّعَهُ ملعه] هو من اضافة المصدر الى فاعله وصلته بمفعول والصبر في حيا يرجع للبائع ويصح ان يرجع للمسمى او لاحق ، فالمراد أنه يعني عليه ما د محموله وأما لو اسراها باللفظ منه اومه خار فان مات للبائع قبل تمام الرجوع ما دى من المدة لردده لا لأن دخل على أنه إن مات بكون البائع هو للمسمى فلا محذور

قوله [ورجع المسمى] إلخ احصى هل رجح عما كان سرفاً بالنسبة للبائع ار لا رجح إلا بالمعاد ؟ وبحل الخلاف اذا كان السرف عاماً فان مات لم يرجع به ولا يعوضه وما قبل في ماله إلخ باللفظ عليه حباه بماله في مساله الاحاره ، كما لو احرقها منه بلفظه عليه مله محبوا الى السرف فرجح به ويعوضه إن مات والفرق ان مسمى الذاب علق العله بملك الرقه فذلك لم يرجع مع القواب بالسرف والاحاره لا علك بها عليه لعدم ملكه الرقه فلهذا احره المثل قوله [ويصير يوم الفتن] أي وأما في الاحاره فعليه احره المثل وهي فمه المنايع في أزمانها وفي الفقه عليه فمه ما اصرى زمانه

قوله [وَكَسَّعَ فِي نَعْمَةٍ] المراد بالنسبة العمد و «ن» اما للطرفه او النسبه ، وفي القاموس حذف والعدندر وكسعى حاصل من نعه او فاسس بسبب نعه

• (أو) مع (مِلْعَتَسِرٍ مُّحَدِّدٍ) حصاً كئوب ودانه، أو صفة، كدواء وكساء، والمراد مع أحدهما على الروم بعمره، فهاهنا للجهل بالمتن حال العقد فإن وقع العقد على احصاء المسرى حار (إلا) إذا كان أحلاهما (نَحْوَهُ وَرَدَّاهُ) سقط مع اتفاقهما فيما عداهما كئوب حد وآخر من حسه ردى، فمحور مع أحدهما على الروم بعمره لأن الشأن الدخول على أحد الحد (ولو طعاماً) رتوبا (إن استحد الكليل) كإردى فتح أحدهما أحود محور مع أحدهما نديار على الروم لأن الشأن احصاء الاحود (أو الاحودُ أَكْبَرُ) من الردى محور وهو طاهر وهذا بسببه فصل للمدونه واحاراه غيره واعتمد هنا القول، فعول السح ولا طعام صعب وقولنا (إن استحد الكليل أى والورن فيما يورن) (و) استحد (السنس) كما هو الموصوع، صرح به بريد الانصاح

(إلا أن حصه -هما) أى الطعامين (أو) بصحب (الرديء) مهما (عمره) أى عمر الطعام من عرض أو حيوان، فلا محور

قوله [فإن وقع العقد على احصاء المسرى حار] المناسب على حار المسرى لأن الاحصاء هو الموصوع فحار الاحصاء بجميع الروم أو السكوب وهو المصوع وبإزاء جامع الحار وهو الحار

قوله [فعول السح لا طعام] وجه مع الطعام على ما قال السح أن من حُرِّى من سنس بعد مسعلا لانه قد يحار سنس ثم يسفل منه إلى أكبر منه أو أقل أو أحود وهو عاقل، ولانه ردى إلى مع الطعام قبل مقصده ورد هذا بأن الشأن الدخول على أحدهما فلا يأتى للعاقل انفعال

قوله [إلا أن بصحبهما] إلح عليه المنع فهما ما فى ذلك من مع الطعام قبل مقصده ولأن من حُرِّى من سنس بعد مسعلا فوردى إلى مع طعام وعرض طأ وعرض أو مع طعام وعرض طعام وكل منهما موع للدخول السك فى التماثل وسفل ذلك فى المنع، معه يحله بعمره على الروم لحارها المسرى من محلات ممرات معبات إلا من أع سبانه الممر فله أن يسقى عنداً يحاراه منه بشرط أن يكون المسقى قدر بلب الممر كيلا فأقل ولا ينظر لعقد النحل ولا لصفه

• (وكسج حامل) آدمه أو غيرها من الحيوان (سوط الحمل) إن قصد إسراذه النسي للفرر ، إذ قد يلد حياً وقد لا يلد له لاسماس الحمل وقد يلد ميتاً ، فإن قصد البرى حار

• (واعصير) للبروره (عرر نسر) اجتماعاً كاساس لداره المسعه ، فإنه لا يعلم عمقه ولا عرضه ولا مناهه وكما حاربها مساره من غير معرفه بمصان السهور ، وكحه محسوه ولخاف ، ويرب من سقاء ، ودحول حمام مع اختلاف السرب والاعسال (لم يقصد) بان كان يقصد كسج حامل سوط الحمل لم يحر كما يعلم

(وكال بكالى) من الكلاءه بكسر الكاف أى الحفظ

وإنما حار في هاه المساله ، إما لان المستقى معنى او لان النابع يعلم حد حاظه من ربه فلا يحارم سفل كذا في الاصل

قوله [وكسج حامل] أى فهو فاسد للنهي عنه فان فاب المسج معنى بالنسي لأن مع الحامل سوط الحمل مختلف في صحته ، فان الساهي يقول بالصحة — كذا في الحاسه وظاهره انه معنى بالنسي عند القواب طهر بها حمل او لا ، والنصواب قصره على ما اذا نسي حملها فان نسي عامه معنى القصره كذا في (مع) ، لان الحامل يراد في عنها فليحد ما ريد من النسي ان يحلف الحامل من اكل أموال الناس بالباطل

قوله [فان قصد البرى حار] ظاهره لا فرق بين الحمل الطاهر والحلي ولكن هذا في غير الآدى واما الآدى فان قصد البرى حار — الحمل الطاهر كالحلي في الوحس إذ قد راى منها في ذنب الزايعه فان لم يصرح بما قصد حمل على الإسراذه في الوحس وفي غير الآدى وعلى البرى — الزايعه — كذا — الاصل

قوله [كاسا لداره] أى كالفرر بالنسي لاسماس الدار المسعه وإلا فالاسماس ليس عرراً وكذا مال فيما ما

قوله [وكحه محسوه ولخاف] أى إماما حسو الطراحه فلا بد من نظره ولا يعمر الفرر له لكثرت

قوله [من الكلاءه بكسر الكاف أى الحفظ] استشكل ذلك بان اللبس

وفي الحديث : اللهم كَلِّاهُ كَلِّاهُ الولد ، ، وفي القرآن [قُلْ مَنْ يَكْفُلُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ] ^(١) ، وهو (دَسَّ لَه) سَمِيَ لَمْكَ لَأَنْ كَلَّا مِنْهُمَا يَحْطُ صَاحِبُهُ وَيَرَاهُ . (وَهُوَ أَصَام) بَلَانَهُ .

• الاول (مَسَحُ مَا فِي الدَّمَةِ فِي مُوَحَّرٍ) مَنْ عَرَّ حَسَهُ أَوْ فِي أَكْبَرِ مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ عَصْرُهُ دَرَاهِمُ مَسَحَهَا فِي دِنَارٍ أَوْ نَوْبٍ مَأْخَرٍ فَصَبَّهُ أَوْ فِي أَحَدٍ عَصْرٍ دَرَاهِمًا مَأْخَرٍ فَصَبَّهَا ، وَأَمَّا مَأْخَرُهَا أَوْ مَعَ حَطْلَتِهَا بَعْضُهَا فَجَانِبُ هَذَا إِذَا كَانَ

مَكْلُوهٌ لَا كَالِيَّ وَالْكَالِيَّ إِنَّمَا هُوَ صَاحِبُهُ لِأَنَّهُ الَّذِي يَحْطُ الْمُدْسَ وَأَحْبَبُ بَانَهُ عَجَارٌ فِي إِسَادٍ مَعْنَى الصَّعْلِ لِلْمَلَانَةِ هِيَ الْكَلَاءَةُ أَنْ يَسِدَ لِلْحَصْرِ بَانَ بَعَالٍ كَالِيَّ صَاحِبُهُ فَأَمْسَدَ لِلْدَسِ لِلْمَلَانَةِ إِلَى بَنِ الدَسِ وَصَاحِبُهُ ، أَوْ إِنْ كَالِيًا مَعْنَى مَكْلُوهٌ ، فَهُوَ عَجَارٌ مُرْسَلٌ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْعَاغِلِ وَإِزَادَةِ اسْمِ الْمُفْعُولِ لِعَلَّاهُ الْقُرُومُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الْكَالِيَّ الْمَكْلُوهُ وَعَكْسُهُ

قوله [وفي الحديث] إلح استدلال على أن الكلاءة معناه الحفظ ، ومعنى الخائب اللهم أنا سالك حطامك لأنفسا كحط والذى المولود للمولود مولد بمعنى مولود

قوله [وهو أصام بلانه] أى رعى مسح الدس في الدس ومع الدس بالدس وأما الدس بالدس وبدا المصنف مسح الدس لأنه استدعا لكونه ربما الخاطلة

قوله [وأما ماخرها] أى من عر رباذه وقوله أو مع حططه معناه أى بأن حططه الحصر ويخره بالناس فانه حار ولو كان طعاما من بيع أو كان بعداً من بيع أو من فرض خلافاً لـ (ع) وليس هذا من مسح الدس ، الدس لى هو سلف أو مع حططه ولا ماخر د قول المصنف مسح ما في الدمة لأن حصره المسح الانفعال عما في الدمة إلى عره كما قاله الاحمورى ، ثم ان قول المصنف مسح ما في الدمة أى ولو ا اما فحل فيه ما اذا احتا به في الدس مسام رده إليه سىء موخر من عر حرس الدس أو من حرسه وهو اكبر لان ماخر ح من النبا وعاد النبا بعد لمرأ ، ودخل ايضا ما لرفصاك ذيل سم رددته إليه سلما وهانان الصور بان بعبان عصر لالحل على الناحر برباذه

المسوح به في النمة بل (ولو) كان (مُعَسَّكًا) عَصَاً أو عَرَهُ (بِأَحْرَ قَصْبُهُ)

(كَعْبَائِي) عن مجلس المسح ، لانه لا يدخل في صباه إلا بالمص مع ماء الصبة المعصه حين المسح

(و) كانه (مُؤَصَّعَةً) مسحها بامها المذنب للمسرى قبل رويها النمة في دس عليه له او ان من عله أمة سانبها ان سواصح لا يصح دفعها في دس عليه ، لانها لا تدخل في صبان مسريها إلا بروه الدم

(او) كان المسوح به (مَسَاحُ) سبىء (مُعْتَرٍ) كان مسح ما عليه من الدس في ركوب دانه أو حلقه عند أو سكي دار معه ، وهو مذنب ان الخامس وقال أسهب بالحوار واما عبر المعصه فلا يحور بامها فعلم أنه لا يحور لمن له دس على ناصح ان يقول له اسح لي هذا الكتاب على علك من الدس ، واما لو مسح لك الكتاب او حطمت بالحر معلوم بعد سوط وبعد الفراغ فاصصه بما عليه ، فحاجر

• (و) الثاني (سَعُهُ) أي الدس (بدس) لغير من هو عليه ، (كسح ما) أي دس (على عَرَمِيك دس في دمه) رجل (نالت) واما سعه

قوله [بل ولو كان معصا] رد [ولو] على أسهب وصصه عليه السارح ، ومن المسح في مباح الدات المعصه في علم حوار المسح في تار بأحر خطها أو سلعه فيها حار او روى به عهده نالاب او ما به حتى يوفيه بكل او روى أو عاد قوله [وقال أسهب بالحوار] أي وصصح وقد كان الاحمورى يعمل به مكاتب ل حابوب ساكن فيها بمخلد الكتب فكان اذا ترب له أخره في دمه يساحره بها على بحايد كسه وكان يقول هذا على قول أسهب وصصحته الماحرول رافى به ان رسد قوله [وبعد الفراغ فاصصه بما عليه فحاجر] أي لانه ليس مرج ما في النمة في محر بل هو مفاصصه سرعه

قوله [في دمه رسل نالت] أي فلا يصور بيع الا من نالت من بل من بلانه بل في بلانه او اربعة لانه لا بد فيه من تعلم عماره دمه او دس فالاول بصور في بلانه كس له دس على شخص فصصه من نالت لاجل والناس في اربعة وماله بله السالك - نالت

بحال أو بمعى بأحر قصه أو بمافع معى فلا معى

• (و) الثالث (استداؤه) أى الدس (به) أى بالدس ، (كتأحر) رأس مكال السلم) أكثر من ثلاثة أيام ومعه ان يعافدا على أن سلمه دياراً في معى على أنه لا بأنه رأس السلم إلا بعد ثلاثة أيام أو أكثر ، فانه ممنوع لما فيه من ابتداء دس بدس إذ كل منهما أسهل دمه صاحبه بدس له عليه ، وسأى بفصل المسألة في باب السلم

• ولما بن مع الدس بالدس بأصامه الثلاثة ، سرج في بيان حكم بعه بالبعد

بكر له دس على ريد وحالده له دس على عمرو فسبح حالده دسه الذى على عمرو بدس بكر الذى على ريد وهذه ممسعه ولو كان كل من الدس حالاً لعدم نأى الخواطة هنا فأمل

قوله [أو بمعى بأحر قصه] وسواء كان ذلك المعى عماراً أو غيره فإذا كان لر يد دس على عمرو فانه محور له بعه لبكر بمعى بأحر قصه أو بمافع ذاب المعى ، وإذا علم ان الدس محور بعه بما ذكر ولا محور فسبحه يعلم ان هذا القسم أوسع مما قبله إن قلب الدس لا محور بعه الا اذا كان على حاصر وكان السراء بالما والمعنى الذى بأحر قصه ومافع الذاب المعينه لسب بعداً أحب بان المراد بالبعد ما ليس مصموباً من النعمة ولا سلك ان المعى ومافعه لسب مصموبه في النعمة لان النعمة لا تفعل المعصاة فهي بعد بهذا المعنى وليس المراد بالبعد المخصوص بالفعل فقط

قوله [والتألب استداؤه] أى وهو أحف من مع الدس لحوار الباحر به ثلاثة أيام مع ان هذا لا محور في مع الدس

قوله [الا بعد ثلاثة أيام أو أكثر] التعابه طرف مسع فلا حالده لقوله أو أكثر

قوله [ولما بن مع الدس بالدس] أى الذى هو الكالى بالكالى الساملى للأصام الثلاثة

قوله [في بيان حكم بعه بالبعد] إن حرمه أو حكماً كسعه بمعى بأحر قصه أو بمافع معى

ولا يحلوا من هو عليه من كونه مسلماً أو حراً حاصراً أو عائداً هال
 • (وسرط) صحه (سج الدس) حضور المدس (وذلك يسلم حانه
 (وإفراؤه) نه لا ان لم يهر ولو سب بالنسبه ، لانه من سج ما فيه حصومه
 (وتعجيل المس) (ولا كان سج دس ندس ويعلم معه
 (وكونه) اى المس (من عير حسبه) أى الدس (أو بحسبه) فى
 عير العس

(وانحاً افرا وصه) لا ان كان اهل ، لما فيه من دفع قليل فى كثير
 وهو سلف عممه

(ولس) الدس (دهسا) سج (بعضه وعكسه) لما فيه من الصرف
 المحر ولو قال «ولس عسا عس» لكان أحسن لحرر اللد المحر (ولا
 طعاماً معاوصه) والا لرم سج طعام المعاوصه قبل قصه ، وقد ورد النهى عنه
 (لا دس مس) فلا يصح معه لانه من سج ما فيه حصومه (و) لا دس

قوله [حضور المدس] انما اسقط حضوره لعلم حاله من هراو عى
 إد لا نا من علم ذلك لاختلاف مقدار عوجس الان باختلاف حال المدس ممر
 أو عى والمدح لا يصح ان يكون مجهولا

قوله [وافراؤه] أى ولا نا ان يكون من ماحله الاحكام
 قوله [يعجل المس] اى حصه او حكما كدهه بمافع معى ساجر
 فصها لان فص الاوائل فص للاواخر

قوله [ارحسه] اى فالسرط احا امر من إما كونه من عير حسه او بحسه
 وانحد فلرا وصه

• سسه من اسرى دساً او وثب له وكان برهس أو حمل لم ياحل فيه
 الرهس او الحمل الا سرط دحولما وحضور الحمل وإفراؤه لحماله وان كره
 لمن ملكه ، وهذا بخلاف من ورب دساً رهس او حمل فانه يكون له مانه وإن لم
 سرط ذلك ولأراهى وضعه عند أمس إذا كره وضعه عند الوارب

قوله [ولس الدس دهسا] بهى من السرط الا يكون من المسرى والماس
 عداوه لمحصل ان السرط سعه حانه ، وحصوره ، وإفراؤه ، وكونه من ماحله

(عائِبٍ) ولو قرب عنه (و) لادس (حاصِرٍ لم يُعْرِيه) وإن سب بالنسبه
لما ذكر

• (وكسب مع العُربان) بضم فسكون ، اسم مفرد ، ويقال عربى بضم
العين وفتحها وهو (ان) سبى او بكرى سلعه و (نُعطيه سباً) من السب
(على أنه) أى المسرى (إن كره السج) لركه (للتابع وإن أحبه حاسبه به
أو بركة ، لانه من أكل أموال الناس بالباطل ، وفسح فان قاب مضى بالنسبه
ونسب منها العربى فان أعطاه على أنه إن كره البيع أحده وإن أحبه حسبه من
النسب حار

• (وكفرى أم عافله) مسلمه أو كافره (هبط) لا بهمه ولا أب
ولا أحد (من ولدتها) ولو من ربا (ما لَمْ تَسْعِر) بسند المله وبحور

الاحكام ، والآن يكون من المسرى وسه عداوه ، ويحصل النسب حصصه أو حكماً ،
وكونه بغير حسبه أو محسبه وانحد فلراً وصفه وليس عسا بن ولا طعام معاوصه
قوله [وإن سب بالنسبه] راجع للنسب المب وما بعده أى فلا يصح سب دس
من ذكر وظاهره ولو أمروريه المب وكانت باطنهم الاحكام وقوله لما ذكر أى الذى
هو سراء ما فيه حصومه

قوله [اسم مفرد] أى لاجمع ولا اسم جمع
قوله [بضم العين وفتحها] أى مع فتح الراء كحظرون وسال العين همزه
فى الجمع فله لغات سب عربان وإربان كعربان وعربون وارون بضم الاول فهما
وسكون الثانى وفتح الاول والثانى
قوله [حار] أى ويحرم عليه إن كان لا يعرف عنه كما قال المواق لئلا يردد
بن السلفه والنسبه

قوله [وكفرى أم] أى فهو مبهى عنه لقوله عليه الصلاه والسلام • من
فرو بن أم ولدتها فرو الله به وبس احبه به م العمامه • ، والمراد الام أم السب
لام الرصاع

قوله [أو كافره] أى عر حرته واما لو كانت حرته بان طهر بالام
دون الولد أو بالعكس فانه نوحا من طهره وبناح ولا حرمة فى العربى

عليها مناه وذلك لان أصله يشعر عليه هي فاء الكلمة وسناه هي ناء الافعال
فجار قلت إحداهما من حصن الاخرى ثم ندغم فيها اى منه كونه لم سب اسنانه
بعد سقوط رواضعه (او) ما لم (تَرَص) الام (به) اى فالمعرب، والاحار لانه
من حصنها

(وَفُسِّحَ) النع (إن لم تَجْمَعْهُمَا مَعْلِكِ) لا بمجرد حور بان اى
المسرى للام أو الاس ان سرى الآخر، فان جمعهما صبح فان فاب حوراً على
جمعهما في حور لا يفسح

(وأُحْصِرَا عَلَى جَمْعِيَّيْنِ) اى مَلَكَ (إن كان) المعرب (يعبر
عوضين) كبه أو صدقه لاحدهما او هبهما لسخص سب أو عره على الأرجح
(فل) نكح (الدور) اى جمعها فه (كالمعين) لاحدهما فانه نكح
في الحور فولا واحداً (وحار سبُ نصفهما) معاً لسخص وحراً على جمعهما في
حور واحد (و) حار دح (أُحْدِهِمَا) در الآخر (للعين) وحراً على جمعهما
أصلاً في حور واحد، وقوله «للعين» راجع لثانيه فقط

قوله [والاحار] اى على المسبور وذل انه حتى الولد فعليه مع ولورصب
قوله [فانه نكح في الحور فولا واحداً] اى لسوف السارح للحره
قوله [وحار دح نصفهما] اى لانحداد المالك سواء كان مسرى الحره
اسيراه للعن ام لا تدلسل انه يد الآى فراهه بالنصف الحره من كل اسوى
الحره ان او احلها واما لو سب احدهما مع حره الآخر لسخص قصص المدونه المنع
حلالها لاي الحسن افعال بخواره كما في الخاسه

• سبه بخور لمعاهد حرى نزل النبا بامان وسبه امه وولدها القهره
سبها وبجرم علنا الاسراء منه ولكنه صحح واذا اسرى مسلم الامه وآخر ولدها
وجب عليهما جمعهما في ملك لمسلم ولا برد الملك للكافر وصدق المسبه مع
ولدها في دعواها الامومه فلا يرق سبها ابحد سبها او احلف الا لفرسه على
كذبها ولا يوارب سبها على كل حال لاحمال كذبها ولا يتراب مع الشك، اما هي
فلا يربه قطعاً، واما هو فكنك ان كان لها وارث نائب السب بخور جميع المال، فان لم
يكن لها وارث على الوجه المذكور وربها

• (وكسع وسرط) أى مع سرط (سُتَافِصُ المصنوع) من السبع كأن
سبعها سرط ألا تركها أو لا سبعها أو لا تلبسها ولا تسكها أو لا تسجد لها أم وإذا
(إلا) ان يكون السرط (سجور عيسى) لا كتابها ولا عصفها لاجل ، فإن
ناع سرط سحر العين حار لسوف السارح للحره
(أو) يكون السرط (كصده فيه) ملها الله والحسن، ثم إن ناعه بشرط
العين صح (ولا سجور) المسرى عليه (إن أنهمم الناع) فى سرطه ولم يمد

قوله [وكسع وسرط] اعلم ان السرط الذى يحصل عند السبع إما ان ياتى
المصنوع او يحل بالنس أو ينقصه العقد أو لا ينقصه ولا ينافيه فالمصر الاولان
دون الاخرين فالذى ينافى المصنوع مله بقوله كأن لا تركها أو لا سبعها
إلح ، والذى يحل بالنس بقوله كسع سرط مله والذى ينقصه العقد
كسرط سلم المسح ولم عمل له هنا وإن كاتب احكامه معلومه بما مضى وبما ياتى
فى حار النقصه والاستحقاق والذى لا ينقصه ولا ينافيه افاده بقوله كسرط
رهن وحمل فهذا الاخر إن اسرط عمل به وإلا فلا ، والسرط الذى مله لازم له على
كل حال ، وهذا الفصل لما لك ذهب اوحسنه إلى بحرم الدخ مع السرط مطلقاً
لما ورد « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن دمع وسرط » ، وذهب
بعضهم الى الخوار مطلقاً عملاً بما فى الصحيح « ان جابرًا ناع ناعه لرسول الله
صلى الله عليه وسلم واسرط حلالها وطهرها للمدينه » ، وذهب بعضهم إلى بطلان
السرط مع صحه السبع مطلقاً لحاتب عاصه رضى الله عنها « أمرنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان اسرى بربره وأعصفها وإن اسرط اهلها الولاء فان الولاء
لن اعن » فحار الدخ وظل السرط فاحاط ممالك تلك الاحاديث واسعملها فى
مواضعها وأولها على حسب اجتهاده

قوله [ثم إن ناعه سرط العين] أى وما ألحق به من صنعه او هبه أو بحسن
قوله [ولا سحر المسرى عليه إن أهم] خاصصه ان سرط سحر
العين له وجوه اربعة الدخ فيها صحيح وإما بغير الحكم فى صنعه وقوع
العين من اعتقاره لنقصه وعلم اعتقاره لما وفى الخبر على العين وعلمه و سرط
العقد وعلمه فوجهان لا يحرهما المسرى على العين ولا يحور فهما اسراط العقد ،

بالإلزام وإعانت للعن وعلى المسرى (كالمُحَسَّرِ في العنِ وردَ السع)
بأن ناعه على أن المسرى يحرق من عنقه ورده لناعه فان أسراه على ذلك لم يحرق
المسرى على العن فان لم يعمه كان الناع رد السع وإمصاه

(بخلاف الامية رأه على) شرط (إخمائه) أى العن على المسرى ، فان
مروط عليه الناع ذلك فأسراه على ذلك فانه يحرق على عنقه ، فان أى اعنه الحاكم
عليه (كالعيسى بالسراء) بسسه فى لروم العن لا بعد الحرق لان العن حاصل
نفس السراء ولا يحتاج الى إساء بعد يعنى انه إذا قال « ان أسرته فهو حرق
او معن » وسواء شرط عليه الناع ذلك او فانه من بسسه فانه يعنى عليه نفس
السراء كما لو قال « إن روحها فى طائر »

« (او) بيع وشرط (نحل بالنس) فهو عطف على « ماقص المقصود »
يعنى « نحل بالنس » فان يودى إلى بعض أو رباد هه ، وسيله موله

(كبيع سراط سلف) وصورها اربع ، لان الناع إما أن يمول
للمسرى أن يملك هذا على أن سلفى كذا ، أو يشرط أن أسلفك ، وأما أن
يمول المسرى للناع أسره ملك على أن أسلف او على أن سلفى كذا ، وأما
جميعها من غير شرط فالراجح الحوار وأما نهته بيع وسلف فمبوع كما بان فى
سوق الآجال فالمسائل ثلاثة : بيع بشرط السلف ولو بحرقان العرف وهو
ما أسار له ربيع مع سلف بلا شرط فحار ، وبهجه ع وسلف وهو ما دس معه

بل شرط العهد بسنه ليردده من السلفه والتمسه الاول إن اتهم الناع فى شرطه
العن فان قال أسلفك بشرط أن يعمه ولم يعمه ذلك انحاب ولا حار والثانى
الحجر فان قال أسلفك على أنك تحرق من عنقه ورد السع ووجهان يحرق فلهما ولا
بشرط العهد الاول منهما ان يعمه على شرط أن يعمه لروماً لا يخلط له عنه
فرضى المسرى بذلك فانه يحرق على العن بإساء صمعه فان أى اعنه عنه الحاكم ،
والثانى أن يسره على أنه حرق نفس السراء ولا يحتاج هذا الى إساء عنى ولا حكم
من حاكم ويكون حراً نفس السراء وشرط العهد صحيح فيه انصا

قوله [بأن يودى إلى بعض] أى ان كان المسلف الناع وقوله أو رباده
أى ان كان المسلف المسرى

في نوع الآجال وليس هو بصعيف

(وَصَح) السبع (إن حَدِثَ السَّرْطُ) المناقص للمقصود أو المحل بالنسب
(ولو عاب) المسلف بهما (عليه) أي على السلف عنه يمكن فيها الاندفاع
به قال السبع في الوصيح ظاهر اطلاقاتهم وإطلاق ابن الخليل أنه لا فرق
في الاسقاط بين أن يكون قبل فوات السلعة أو بعد فواتها لكن ذكر المازري
أن ظاهر المتن أنه لا يبرر إسقاطه بعد فواتها بل يدعى المسرف لأن القيمة حينئذ
قد حلت عليه فلا يبرر الاسقاط بعده (١٨) وهو ظاهر إلا أن قوله «لأن
القيمة» إلخ فيه نوع مبالغة لقولنا

قوله [وليس هو بصعيف] أي كان حقه (س) وبعبارة ذلك أن
الصور ثلاث بيع وسلف وسرط ولو عريان العرف وهي التي يكلم عليها
المصنف هنا يعني حلالاً، وبيع وسلف بلا سرط لا صراحة ولا حكماً وهي
التي أجازوها هنا أيضاً وبعبارة ذلك حب تكرار البيع وهي التي يكلم
عليها المصنف هناك يعني في نوع الآجال فما أجازوها عبر ما معه هناك لأن
ما هنا فيه الهمة بالتحويل على سرط بيع وسلف وسأى إن شاء الله تعالى على أن
البيع فيه هو المتن واقع أعلم (١٩)، فإراد السارح بهمة بيع وسلف الهمة
بالتحويل على سرط بيع وسلف لأنهم نفس البيع والسلف كما هو صريح كلام س
قوله [وصح السبع] أي وليس فيه إلا النسب الذي وقع به البيع وهذا مع تمام
المسح فان فات وسأى

قوله [ولو عاب المسلف] أي هنا إذا لم يعب المسلف على العس التي سلمها
بل ولو عاب عليها إلخ وحاصله أنه إذا أراد السلف لزمه والسلعة فاعنه صح العقد ولو
بعد عنه المسلف عنه يمكنه فيها الاندفاع به هذا هو المشهور وقول ابن القيم
ومعانيه المردود عليه بل هو مستحب وإن ذهب أن البيع ينقص مع العس على السلف
ولو اسقط سرط السلف لوجود موجب الرضا بينهما وهو الاندفاع

قوله [لكن ذكر المازري] إلخ كلام المازري هو الوجه في النظر لأننا لو
قلنا بالصحة عند إسقاط السرط بعد الفوات لزم عليه معنى المسح بالنسب وهو
لا يخلو من صبر على أحد المتاعين فلذلك عمنّا في الحاصل ألا في بعد

(وهو) أى فى البيع شرط السلف (إن فات) البيع عند المسرى (الأكثر من التمس) الذى وقع به البيع (والقصة يوم وقصته) من ناعه هذا (إن استلف المسرى) ناعه لانه لما أسلفه أحدها منه نحس (كالمسكافص) أى كالشرط المناقص فانه الاكثر منهما إدا فاب البيع عند المسرى ، لانه بشرطه المناقص يلزم النقص فى التمس فوجب له الاكثر وهذا قد تركه السج

(والا) بأن كان السلف من الناع (فالعكس) أى يلزم المسرى الأقل من التمس والقصة ، لان السان فى سلف الناع الزيادة على قصتها فعمل كل شخص فصله

(وجاز) فى البيع (شرط زهر) وحته لى وأحكي) معلوم (وجاز) لانها لا ساقى المقصود لا يحل بالنس لى حى مما يعود على البيع بمصلحه (وكذا مع الاحيه) جميع حسب وهر ما ن نطق الحرام من الحمل ، فانه فاسد للبهى عنه لما فيه من العور

قوله [إن فات البيع] إلح حاصله انه إذا وقع البيع بشرط السلف وفات السلعة عند المسرى سواء أسقط الشرط ام لا كما هو طرعه المازرى فان كان المسرى استلف الناع فانه يلزمه الاكثر من التمس والقصة وإن كان المستلف هو الناع فعلى المسرى الأقل من التمس والقصة وهذا الفصل الذى ذكره المصنف من باب المتبوه ومما يله لزوم القصة مطلقا كان المستلف الناع ار المسرى قوله [والقصة] أى ان كان المبيع معرا وان كان مباحا فاما فيه المثل فهو عما به ما لو كان فاعما فرد المثل كرد عنه

قوله [شرط زهر] إلح أى مثل ان سعه السلعة سعى موحل على شرط زهر او حمل وهذه الامور المسترطة بقصى بها ح الشرط لا يتلوه

قوله [فانه فاسد للبهى عنه] أى هه ورد للبهى عن المصامى والملاصع وحل الحمله ههس مالك المصامى سعى ما فى بطون الانل من الاحيه والملاصع عما فى ظهورها من الماء الذى يكون به الحس وحل الحمله باحل التمس إلى أن سح الساج أى بلد الاولاد

(و) كسح (ما في ظهوره التحلل) أي ما سكون من منه في رجم الانبي
لسنة الفرر وأراد بالحلل الحس الصادق بالمعنى ، ولو أورد ظهور كان أول
• (وكسح بعد) السروع في (بداء الجمعه) وهو الاذان الثاني الذي
من بدى الخطب على المنبر للهوى عنه لما فيه من الاستعجال به عن السعى لها
(أو بعد ركوب السام) ملعه، للهوى عنه لما فيه من وقوع السجاء من المسرى
(وكان الحس) معج البوق وسكون اللحم أي مع وهو الزيادة في المسح
للعرر والحس هو الذي (مريد) في السلعة على منها لا لاراده سرانها بل
(لغير) صره بالزيادة
(وللمسرى رده) أي المدح حب علم (إن لم دعت ، وإلا فالصمة
أو المسرى) أي هو بالخيار ، فلهذه الأقل منهما
(وحرار) لمن أراد سراء ملعه في المراد (سؤال النقص) من الخاضعين

قوله [بعد السروع في بداء الجمعه] فقدم حكمه في باب الجمعه عند
قوله وبسح مع ربحه بأذان بان فان باب فالصمة حين النقص
قوله [أو بعد ركوب لسام] إلح أي هي الخدب ولا تحط احكام
على خطه احه ولا سوم على سوه
قوله [وكان الحس] أي لما في الموطأ عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن ح الحس
قوله [على عنها] أي الذي شأنها ان يمنع به تلك السلعة وهو الصمة وعلى
هذا فاذا لمعها رناده فممنها فلا حرمه عليه بل قال ابن العربي هو مذنب وول هو
الذي رنا في السلعة لمعنى به غيره ون لم يرد على فممنها، وعلى هذا فالمدار في
الحرمه على رناده من غير قصد سراء سواء زاد على فممنها ام لا قصد عرر غيره
ام لا فاللام في قوله لعزلها عنه لا للعله

قوله [وللمسرى] رده أي وله الهامك لان المدح صحيح
قوله [والا فالصمة] حاصله ان المسرى يحبر في حاله فنام المدح من
الاحارة والرد في حال القنوت يلزمه الأقل من الحس والصمة وعصى فويل مع
الحس صحيح اعسار الله به يوم القعد لا يوم النقص

لسومها (لَتَكُفَّ عَنِ الرِّبَاةِ) فيها لسومها السائل ، قال ابن رشد ولو في
نظر منىء محله لم يكف عن الرباة ، نحو كُفَّ عن الرباة ولك درهم ،
وبعضى له به حسب كُفَّ عنها

(لا) سوال (الجمع) لنكفوا عن الرباة فلا يجوز لما فيه من الضرر على
البائع ومثل الجمع من في حكمهم كسبح السوق ، فان وقع حجر البائع في
الرد والامضاء فان غاب عنه الاكثر من النسي والتمسكه فان امضى فليس لهم
مشاركته على الصواب وليس له ان يلزمهم الشركة وهو ظاهر

• (وكسبح حاصر سلعة عُمُودِيٌّ) للهوى عن ذلك وضوء كان لها من
عنده أم لا ومثل المبع إذا (لم تعرف نسيها) بالخاصرة أو عرفه وبعاوب فان
عرفه وكان لا بعاوب - كما إذا كان يعلم أن عطار الفصل في الخاصرة يندسار فباعه
له الخاصر بالسعر الواقع - فلا ضرر لانه والحاله هذه مجرد وكل عنه وفعل بمع
مطلقاً ولو عرب بمها، وليس بالنس، والمبع مطلقاً

قوله [وبعضى له به] أى ولو لم سبرها الحاصل والمستكمل ابن عازى
ذلك نانه من أكل اموال الناس بالباطل ولا سيما اذا كان رباها لم سبها وقال
الحنوبى لا إسكال لانه عوض على برك وود برك (اه بن) ومجرى مثل ذلك فمن اراد
بروح امراه او سمى في ربه أو وطعه وحمل لعنه ذراهم على الكف فانها يلزمه ،
قوله [فان غاب له الاكثر] إلج اى على حكم العس والخلدعه في البيع
قوله [فليس لهم مشاركته] أى كما اعلمته (بن) خلافاً لما سوى عليه في
الاصل سباً (ع)

قوله [وهو ظاهر] اى لان الضرر في سواهم انما كان على البائع وهو قد رضى
حب امضى البيع واما المسرى فقد سلموا له لما سألهم واسعطوا له حكمهم رضى هو
بالسراء وحده فلا محر واحا أنهم على الشركة محال
قوله [السمى عن ذلك] اى وهو قوله عليه الصلاة والسلام : «دعوا الناس في
عملاتهم يروق الله بعضهم من بعض» ، وقوله عليه الصلاة والسلام (لا بيع خاصر لناد)
قوله [وليس بالنس] اى فالوجه الاول لان غله النهى برك المالك في عمله
وفي هذه الحاله لم يكن عنده عمله

(ولو بائعاً) السلعة (إله) أى إلى الخاصر لبيعها له
 (وفصح) البيع إن لم يفت ولا مضى بالنس (وأدب) النافع وكذا المالك
 (وجار) للخصمى (السراء له) أى للعمودى سلعة من الخصر بالعقد
 لا غيره من السلع المحلولة من عبده لأنه من البيع له
 • (وكسكى السلع) على دون منه امال (أو) تلقى (صاحبيها) المادم
 قبل وصوله البلد أسرى منه ما حصل على الصفة أو ما وصل قبله، فانه مضى عنه
 (كاحداً من) أى من صاحبها المضم (بالمد) قبل وصولها (على الصفة) ،
 ولو طعناً) فسمع قبل إحراجها لسوقها
 (ولا نصح) إن وقع بل ينحل في صمان المسرى بالعقد (ولا هلل
 السوق) مساركه) فيما أسراه للخاره

قوله [ولو بائعاً] رد ولو على الانهري القابل لمحوار البيع في هذه
 الحالة لانها أمانة اضطرت إليها
 • تسه هل ينع مع الخاصر لاهل القرى الصعرة إلخافاً لهم بالنس
 أو محوّر فولان المذهب المحوّر
 قوله [ولا مضى بالنس] هذا هو المعتمد وقيل محوّر ولو بالسلع سواء حصلها
 قوله [وأدب النافع] إلخ أى إن لم يعثر محوّل وهل الأدب مطلقاً اعاده
 أم لا أو إن اعاده فولان
 قوله [بالعقد] إلخ هذا هو المعتمد وقيل محوّر ولو بالسلع سواء حصلها
 عمال أو غيره وفصل (عب) فعال إن حصلها عمال خاسراره له بها ويعبر مال
 لا محوّر أن يسرى له بها لانه مع لسلعه
 قوله [على دون منه امال] وقيل إن النهى إذا كان الملقى على مانه
 فرسح أى ملانه امال فلا محرم إذا كان على أكثر منه ، وقيل إذا كان على مل
 فان كان على أربا فلا محرم والأول أرجحها
 قوله [بل ينحل في صمان المسرى بالعقد] أى ما لم يكن فيه حق بوجه
 ولا فلا ينحل في صمانه إلا بالخص وسبب الملقى عن نفسه فان عاد أدب ولا
 يرفع منه سوى لعلم فساد البيع
 قوله [ولا هلل السوق مساركه] أى إن كان لها سوق وإلا فالعبرة بأهل البلد

(وَحَارَ لِي) مرله أو فربه (على كسبه أُمَالُ الْإِحْدُ) أى الاسراء من السلع المخلونه للند (مُطْلَقًا) للبحاره وعمرها كان لها سوق أم لا (كَمَسَ على أهل) من سه أُمَالُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا سُوقٌ ، وَإِلَّا) بَانَ كَانَ لَهَا سُوقٌ
 سَاعَ فَمَ (فَمَا تَحْسَبُهُ لِقَوِيهِ فَعَط) كَمَا ذَكَرَهُ مَعْصِيَهُمْ مَعْصَا عَلَى السَّح
 • وَلَا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى السَّاعَاتِ الْمُبَيَّ عَنْهُ مَا يَوْجِبُ الصَّيَانَ

فِي الْعَامِدِ عَلَى الْمَسْرَى هَال

• (وَلَا تَسْتَعِيلُ صَيَانَ) مَعَ السَّح (الْعَامِدِ) الْمَسْرَى (مُطْلَقًا) مَعْصَا عَلَى فِصَادِهِ أَوْ مَحْلَقًا فَمَ ، بَعْدَ الْمَسْ أَمْ لَا ، كَانَ الْمَسَّحُ فِي صَحِيحِهِ يَدْخُلُ

وَيُحِلُّ يَحْصُنُ بِهَا مُطْلَقًا كَانَ لَهَا سُوقٌ أَمْ لَا سَهْرَهُ الْعَامِي عَامِص

قَوْلُهُ [وَحَارَ لِي مِرْلَهُ أَوْ فَرَبِهِ] إِنْ لَمْ يَكُنْ حَارًا مِنْ الْمَلْدِ الْمَحْلُوبِ إِلَيْهِ الْحَارِجُ أَوْ مِرْلَهُ حَارًا عَنْهُ مَرَّ بِهِ الْحَارِجُ ، فَمِنْ كَانَ حَارًا لِنَفْسِهِ أُمَالُ أَوْ مِرْلَهُ عَلَى سَهْ أُمَالُ حَارَ لَهُ السَّرَاءُ مُطْلَقًا لِلْحَارِجِ أَوْ لِنَفْسِهِ ، كَانَ لِنَفْسِهِ السَّرَاءُ مُطْلَقًا لِلْحَارِجِ أَوْ لِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى دُونَ سَهْ أُمَالُ فَالْحَارِجُ مَحْرَمٌ عَلَيْهِ السَّرَاءُ مُطْلَقًا لِلْحَارِجِ أَوْ لِنَفْسِهِ كَانَ لِلْسَّحِ سُوقٌ أَمْ لَا ، وَفِي مِرْلَهُ عَلَى دُونَ سَهْ أُمَالُ حَارَ لَهُ الْإِحْدُ لِقَوِيهِ مُطْلَقًا وَلِلْحَارِجِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّحِ سُوقٌ وَهَذَا الْحَاصِلُ الَّذِي قَالَهُ السَّارِحُ رُبَّمَا خَلَّافَ الَّذِي فِي الْمَذْهَبِ

قَوْلُهُ [فِي الْعَامِدِ] أَيْ مِنْ تِلْكَ السَّاعَاتِ الْمُبَيَّ عَنْهَا لِأَنَّ مَعْصِيَهَا فَامِدَ

وَمَعْصِيَهَا عَمَرُ فَامِدَ كَمَا نَعْلَمُ

قَوْلُهُ [وَلَا تَسْعَلُ صَيَانَ مَعَ السَّحِ الْعَامِدِ] إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَسْلُوبَ بِالْمَعْصِيَةِ عِنْدَ إِنْ السَّاعَةِ صَيَانَ لِإِصَالِهِ لَا صَيَانَ الرِّهَانِ الْمَعْصِلُ فَمِنْ سَبَّ مَا يَبْعَثُ عَلَيْهِ وَعَمَرُهُ وَفِي فَمَامَ السَّحِ وَفَمَامَهُ خِلَافًا لِمَحْبُوبِ الْعَامِلِ إِنْ لَا يَنْصَحُ الْمَسْرَى بِالْمَعْصِيَةِ فِي الْعَامِدِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِمَّا يَبْعَثُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْبَغِ عَلَى هَذَا كَسَبُهُ ، لِأَنَّ الْمَسْرَى لَمْ يَنْصَحْهُ إِلَّا لِحَقِّ نَفْسِهِ عَلَى دُونَ مَا يَنْصَحُهُ الْمَالِكُ لَا يَوْجِبُهُ كَالرِّهَانِ وَلَا لِلدَّيْنِ مَعَ مَعْنَى عَمَرُ عَلَى مَالِكِ الْمَالِكِ كَالْعَوَارِي وَلَا يَدْخُلُ عَلَى إِحْتِمَالِ رَدِّهِ كَالْحَارِجِ قَالِ (س) وَلَا يَوْجِبُ الْمَعْصِيَةَ عَلَى الْحَصَاءِ وَحَدَّ الْمَرْءُ حَتَّى كَانَ السَّحِ بَعْدَ تَسْجِيعِهَا ، وَقَوْلُهُ

في ضمان مسيره بالعهد أو بالخص كالملي (إلا يفسخه) من ناعه
(ورد) لناعه وحيث إن لم يصب ولا محور لمسيره الانعاع به ما دام فاعنا
• (ولا عكسه) لناعه بل يعود بها المسرى لانه في ضمانه والعلة بالضمان ،
(ولا رُخوع) للمسرى على الناع (بالعقبة) التي اضعها على المسع فاسداً ،
لان العقبة في طهر العلة ساوينا أو لا

ولا سفل ضمان العائد اليه الحصر بالنسي لانفعال الضمان وأما الملك فاعنا سفل
للمسرى بالعقوبات بعد الخص ومحل انفعال ضمان العائد بالخص إذا كان المسع
العائد مسعفاً به سريعاً وعمل البيع مخرج مراء المنه ويزيل فان ضمانه من ناعه
ولو فسخه المسرى، وأما تحركات الصدد وحل الاصلحه فالعقبة بالالاف للنعى
لا للخص حتى لو يلف سيارى كان ضمانه من الناع

قوله [بالعقد] أى وهو ما ليس به حتى يوجه ويوجه وقوله كالملي مال لما
يدخل في ضمانه بالخص حيث لم ينع الملي حرافاً وإلا دخل بالعقد كما يعلم
وادخل الكاف ما به مواضعه وعنده ثلاث والعاب

قوله [ورد لناعه] إلح أى من غير احصاء للحكم إن كان مجمعا على
فساده وأما إن كان محلفاً ففساده فلا بد من صبح الحاكم أو من يقوم مقامه
قوله [ولا عله لناعه] أى إلا ان مسرى وهما على عسر معن واسعه
عالم بوفقه وسأى ذلك

قوله [بل يعود بها المسرى] أى إلى الحكم برد المسع وقوله لانه في
ضمانه، عله ليعود بالعلة أى لان الخراج بالضمان وعلمه بالفساد وبحجب الرد لا يعنى
الضمان عنه ولو في بيع النسي الموعود بل عله الضمان وله العلة متى فسخه على الراجح
وهو المعروف في مصر بيع المعاد بان مسرط الناع على المسرى أنه متى أى له
بالنسي عاد له المسع، فان وقع ذلك المسرط حتى العقد او واطأ عله فله كان لبيع
فاسداً، ولو اسقط المسرط ليرد النسي بن اصله والنسي، وأما إذا برع المسرى
الناع بذلك بعد العقد بأن قال له متى رددت إلى النسي دفعك لك المسع كان
البيع صحيحا ولا يلزم المسرى الوفاء بذلك الوعد بل يسحب فقط

قوله [ساوينا أولاً] أى كما في المواق واضع عله في (مخ) وهل ما لم يرد

(الا ما لا عليه له) فله الرجوع على النافع بها
 ، (فان فات) المنع فاصداً بند المسرى (معصى المخلصف فله) أى
 فى فساد ولو خارج المنع (بالنسبة) الذى وقع فيه المنع فاصداً
 (وإلا) يكن محلفاً فله ، بل كان معصياً على فساد عده جميع الناس
 (فالقصة) بعبر (وم الله مصر) أى قص المسرى له ان كان معصياً
 (واصل المولى إن) كان مبدأ و (علكم) قدره (ووحد) فى البلد ،
 وإلا فدمه ايضا لكن يوم الحكم عليه بها وهذا فى عبر الحس ، وأما هو
 فرد لاصابه ولو بعد مس كبره ويرجع مسرته على النافع بالنس او بضمه إن
 كان بمرمياً وفات ربرد العلة للمسحفين إن كان النافع عنهم بلا إذن
 منهم

القصة والا فرجع بالمراد

قوله [إلا ما لا عليه له] أى كما إذا سعى رعباً رعباً لم بد صلاحه وحصل
 الرد هل سوه
 قوله [معصى المخلصف فله] إلح هذه فاعده اعليه اذا ما يكون محلفاً فله ومعصى
 بالقصة كالتحرف وب نداء الجمعه
 قوله [وإلا يكن محلفاً فله] إلح إيساره لفاعده اخرى وهى كل فاصد معصى
 على فساد فانه معصى بالقصة وبعبير وم المعصى
 قوله [لكن وم اسكم عليه بها] ولا سطر لوف وجوده اذا بغيررده
 بخلاف العاصف فانه اذا بعار عليه وجود المبل فانه بصر عليه لوف الرجود ويوجد
 منه المبل لا القصة وم المعصاء بالرد
 قوله [رابا هو فرد لاصله] أى ر معصى السع فله بوجه من الرجوه
 قوله [ويرد العا للمسحفين] إلح حاصله ان من اسرى وبها على عبر
 من واسعه عالمياً برفقه فانه بلمره رد العلة لمسحفيها وكذا ان كان موقوعاً على معصى
 وعلم برفقه عليه ولم برص ذلك المعص سعه بحدف ما اذا طهر انه وقف على معصى
 وهو راضى سعه فان المسرى بمرور بالعله ولو علم بالقصة وأما بعبر رضا الرسد
 درن عبره

كما وانه ، فلهذه هذه المعلوم وصل المولى وما ذكرناه من أن اللارم في القواب هو هذه المعلوم وصل المولى هو طريقه اس نونى وان سر وان الخاحب والسبح ولاس رسا واللحمى والمبارى طريقه اخرى وهى أن اللارم في القواب القصة طلعا في المورم والمولى ان المشهور ان المولى لا يلهجه قواب ن نعر سوب ولا ذاب ولا نعل مسعه لان مله يقوم معانه اد اللارم ن هذه الاحوال المل على الراجح ومعانله يعول نراها باحد هذه الاحوال واللارم القصة كالمعوم (ونالوطى) لانه ولو بدأ وحسا اذا كان من نالغ او من صبي اخص نكرأ لانه ن نعر الداب

(ونالطوح عن الد) اى ن سر بها فاسداً (يكسج صحيح) لا فاسد فلا نصع ونع بعض ما لا نضم ولو قل ، كنع الكل كأكرم ما نضم والاباب منه ما مع فقط وادخل الكاف الله والصدنه والخس (وبابى حق) نالغ فاسداً نعر سر به (كرهى) له ن دن (واحداه) لانه نأ كاد وجهه او نعا كراء انام معلوه

قوله [ونالوصء] افهم ان المعلومات لانهب واما الخلوها فان ادعى وطأها صلب عليه او حسا صدنه النابع او كنده فمر ن هذه الصور وان انكر صلب في الوحس صدنه النابع او كنده ون العلنه ان صدنه النابع ولكن اذا ردت سبرا فان كنده فاب

قوله [كاكرم ما نضم] المراد بالاكرم ما راد على النصف قوله [وادخل الكاف الله] الح اى والعن اى حه من وجهه قول [كرهى له ن دن] اى ولم يدر على خلاصه نعر الراس لمو فدر يكن قويا

قوله [واحداه لانه] إلح اى ولم يدر على صمد نراض والا لم يكن عوا وهذا ن رهن واحداه بعد اخص له واما قبل قصه من نابعه قصه خلاف كما اذا ناعه بها صحيحا قبل قصه قبل موب بذلك وقل لا موب واسطهر (ح) القواب وعمل القول ما لم بعضا بما ذكر الافانه والا فلا بعضه انصافا معاملة له بعض قصده ن نعر اعنى

(و) يحصل الغواب (بحر يري أو) حر (عن بأرض) مع سماء
 فاسداً (ويعرض) لسحر فيها (وبناء) الواو بمعنى أو (عظيمى الموده)
 وصلهما التلح والظلم لانهما من بحر الذات ومفهوم «عظمى الموده» انهما
 لو كانا حصص كسحره أو سحرين وبحولهما ، وكحائط حصص لم نصب بهما
 الارض ، وهو كذلك ، فرد الأرض لانبعا والمسرى والباى أو العارس فمه ما ساء
 أو ما عرسته فاعلم على التأسد لانه فعله بوجه سهه
 انظر بمصطل المساله فى الاصل مع ما ساء سراج

• (وإذ يجمع حكم الغواب) - وهو لزوم القصة أو المنى المخلف فيه -
 (إن عباد المسح) فاسداً لأصله بأن رجح للمسرى بما حروجه من ناه ولو
 اضطراً ، كارب ، أو زال ما به من عب أو عمره (إلا ساء السوق) إذا فاب

قوله [عظمى الموده] صفه لعرض وبناء ولا يرجح لبر وعين لان
 سأنهما ذلك ويعلم منه أن نر الماسه لسب مقصه ما لم يحصل فيها عظم موده بالعل
 قوله [وصلهما التلح والظلم] أى وأما الزرع فلا نصب بل برد المسح ،
 ثم إن كان المسح والرد فى إبان الرزاعه فعلى المسرى كراء المثل ولا يطلع رزعه ،
 وإن كان بعد فواته فلا كراء عليه وفار بذلك الزرع لانه عله

قوله [انظر بمصطل المساله فى الاصل] إلح حاصله انه ان احاط البناء والعرض
 بالارض كالسور فان كان عظمى الموده أمانا الارض وإلا فلا ضمان سناً وإن عم
 الارض كلها أو حلها كصفتها عد ان عرفه فانهما ضمان الارض بتمامها عظم
 مودتهما أم لا فان عم المثل أو الربع وصلهما النصف عد أى الحس فاب حجه
 فخطوان لم يعظم مودتها فان عم اقل من الربع فلا نصب سناً منها ولو عظم الموده
 ويعبر كوني الحجه الربع أو اكثر أو اقل بالقصه يوم النقص لا بالمساحه وإذا لم
 يكن العرض أو البناء مقصداً إما لنقص محلها عن الربع أو لعدم عظم الموده فما
 يعبر به العظم فانه يكون للنابع الارض والمسرى فمه عرسته أو ساءه فاعلم على
 التأسد على ما للمارى وان محرر كما ذكره السارج

قوله [إلا ساء السوق] أى لان سعر السوق الذى أوجب الغواب لس من
 سب المسرى فلا ينهم على أنه حصله لثوب السلعه فلذا إذا عاد السوق الاول

نه م رجح لاصله ، فلا يرفع نه حكمه ووجع على المسرى ما وجع

لم بعد بخلاف نحو السع والصدقة والفعل فإنه مبهم على عمله ذلك للعبث فإذا حصل شيء من ذلك حكمنا بالعبث نظراً لطاهر الحال فإذا زال حكمنا برؤاى حكمه نظراً للانبهام ولا يقال إن عبث الداب ليس من مسه لأنه يقال قد حصل منه سحوق أو يربط فى صوته أو عبث ذلك فالعالم كونه من مسه وحمل عبث العالم عنه

قوله [ووجع على المسرى ما وجع] أى فى عبث المولى والعفار وهو الحيوان والعروض وأما المولى والعفار ههنا مر انهما لا ههنا عبث الاسواق

فصل في بيان حكم سور الآحال

• وهو سور المسرى ما أسره لثامه أو لوكله لاجل
وهو سور طاهره الخوار ، لكنه قد يردى إلى ممزوج ، فممنوع ولو لم يقصد فيه
الوصول إلى الممزوج ، سداً للدرعه الى هي من قواعد المنع
والخاص أن ما أدى إلى الواجب واجب ، وما أدى إلى الحرام حرام ولو لم

فصل

قوله [لثامه] معلى سور
وقوله [لاجل] معلى بأسره
قوله [وهو سور طاهره الخوار] وأبعد السامعي ذلك ، فسدده ، وج الآحال
خاتمه في جميع الصور

قوله [سداً للدرعه] الدرعه بالدال المعجده الوسيله إلى السوء
وأصلها عند العرب ما يثمه النافه السارده من الحيوان لم يسط به ثم نقل إلى
السع الخاتمه المنجل به على ما لا يخور ، وكذلك عبر السع على الوجه المذكور ،
فهى من محار المسامه

والدرابع ثلاث ما أجمع على إلغائه كالمع من رزع العس لاجل الخمر ،
وما أجمع على إسماله كالمع من سب الاصنام عند من يعلم أنه سب الله عند ذلك ،
وما اختلف فيه كالنظر للاحسنة والتحدث معها و وج الآحال ومذهب مالك
معها أن عرفه سور الآحال بطلن مضافاً ولهاً الاول ما أحل عنه العس
وما أحل عنه غيرها سلم والثان لعب لتكرر سور عافدى الاول ولو عبر عن
قل انقصانه وقوله لتكرر إلح اخرج به عدم تكرر السع في العهد وتكررها
من عبر عافد الاول (اه حرمى)

قوله [وما أدى إلى الحرام حرام] فالحرام ، كسلف حر سداً أو صمان
معمل أو شرط سور سلف أو صرف موح أو بدل موح أو مسح ما ي موح أو عبر

بعضد الحرام ، كما ان ما ادى الى الحار حار كما ي بعض مماثل هذا الباب ولذا قال

• (نُسَخَ) من الدوع (ما ادى لِمَسْئُوعٍ كَسْرُ قَصْدِهِ) للمسا عى ولو لم بعضد بالفعل

(كسأف عفعه) اى كسع ادى الى ذلك ، كسعه سلعه بعسره لاجل م سرربا بحسه هذا او الى لجل اقل هذا آل الامر الى رجوع السلعه لربها وقد دفع ففلاء داله كسراً

ذلك من علل المبع الآس

قوله [نكر قصده] اى لا اقل قصده فلا عى اصعب الهمه كسعه صهان جعل وبه اسلمى وأسلفك فمال الاول ان سعه بوسى بدار لسهر م سبرى مه عىد الاجل او دونه اءءءما بدار ، فبحور ولا بظر لكوه دفع له بوسى لصصر له اءءءما و و الرب الذى اسبراه مءه بقاء عءه الآخر لصعب بهه ذلك ومعه عىد الناس الى ذلك اما صرىح صهان جعل فلا خلاف فى سعه لان السار عىل الصان والحاء والهمصر لافعل الله ومال الثانى ان سعه بوا بدار بى الى مكرم سبربه مه بدار هذا ارباراً الى سهر بى قال امر الناب الى انه دفع الآن دماراً سلباً للمسرى وبأءء عىد راس المهر بمار بى ، اءءءما عى بدار والثانى سلف مه بءفع له مءافله عىد راس السربا بى فلا عىع اصفاً اصعب الهمه لان الناسى العال لافعلون الى السلف لاناى لافعل ١٠ كءاى الاصل

قوله [ولو لم بعضد بالفعل] فى الموا بى ان رسء انه لا ام على فاعله و [سره ر ب الله حب لم بعضد الامر الم ر ع

قوله [كساف عءه] اءءل الكاف با ب اللل المحرمه

قوله [اى كسع ادى الى ذلك] اى فى الظاهر حارب وءاءار ا بول لانه حرام

قوله [ءمسه عءاً] إلج ومىل ذلك فى البى ما اءا اسبراها ما كر لافعل كما با

- (وَدَسَّ يَدَيْهِ) أى وكسح أى إلى ذلك كما لو باعها بعسره لاحتل واسراها عملها للاحتل ، وسرطا بى المعاصه ، فالسلعه رحت لربها وكل منهما ابتداء فى دمه صاحبه دينا وسان بمصلاه
- (وصرف موحج) أى وكسح أدى لذلك ، كما لو باعها بعسره دنابر لاحتل واسراها بمائه درهم حاله أى ولاحتل أهل أو أكثر
- وأصل صور هذا الباب اساءه صورته منع منها ملانه ومحور الناق وقد أشار لذلك بقوله
- (فمن باع) ساءاً (لاحتل) بم اسراه) هو أو وكله من المسرى أو وكله

- بقوله [واسراها عملها للاحتل] لاميهموم بقوله «عملها» بل لو احتلف الممن كما نأى والمدار فى الحرمة على شرط علم المعاصه سواء كان الممن الثانى مساوياً للاولى أو أهل أو أكثر
- بقوله [وصرف موحج] مله الدل لموحج كما نأى
- بقوله [أو لاحتل أهل أو أكثر] لاميهموم لذلك بل عملها للاحتل نفسه لان حاص صور الصرف مجموعته كما نأى
- بقوله [منع منها ملانه ومحور الناق] أى عند وجود الشروط الآتية وإلا فانه منع أكثر من ذلك
- بقوله [فمن باع ساءاً لاحتل] بصيغت هذه العبارة شروط ، وع الآخال الخمسه وهى ان يكون السعه الاولى لاحتل والمسرى نائياً هو الباع أولاً أو وكله ، والمناع نائياً هو المناع أولاً ، والباع الثانى هو المسرى اولاً أو وكله ، والممن الثانى يصعب الممن الاول ، ويحصل الممن الثانى كله أو بأحدى كله ، بدليل قول الممن الآتى «ولو عجل بعضه امسح» إلج ، فيكون الشروط سه
- بقوله [ساءاً] أى موقوفاً وأما المثل فله مرید أحكام سائى فى قوله «والمثل صه وقدرأ كصه» إلج

بقوله [م اسراه] ليس المقصود من م الراجح بل لافرق بين الراجح وعبره وفاعل «اسراه» هو فاعل «باع» والصمير المقصود عائد على السوء المسرى والمراد اسراه لنفسه ، وأما لو اسراه لغيره كمحجوره مثلاً فهو مكروه شرط

(بحسن منه) الذى ناعه به (من عين أو طعام أو عَرَصٍ) مان للمنى ،
(فاما) ان يسره (بمعداً أو للاحتل) الاول ، (أو اقل) منه (أو اكسر)
منه ، فهذه اربع صور بالنسبة للاحتل الاول وفى كل منها ، اما ان يسره
(على المنى) الاول فلما (أو اقل أو اكتر) فهذه اسما عشرة صوره (بمجمع
منها بلاب وهي) ، أى اللاب

(ما يحتل منه) المنى (الاقل) كان معها بعمره لرجب ثم يسرها
بمانه بعداً أو لدون رجب أو تاكر من العشره لابتد من رجب كسعدان لما فيه
من السلف تسعه ويحور التسعه الباقه

(فمحور سبأوى الاحكام) سواء كان المنى مساوياً للاول أو اقل أو
أكبر (أو) سبأوى (المسكن) سواء اتحد الاحتلان أو احدهما

قوله [بحسن منه] المراد بالحسن الاتحاد معه فى الصفه بدليل ما نأى
من مع البيع بذهب وشرائه بفضه وعكسه فى جميع الصور رصعه يسكن
إلى احتل وحكم ما إذا استراه بعرص مخالف فان لئله أحكاماً تخصها عر
ما هنا

قوله [فهذه اسما عشرة صوره] أى من صرب احوال المنى الثلاثه
فى احوال الاحتل والعد وان سب لب وفى كل من الاثنين عشره اما ان
يكرب العبده الاثنيه فى مجلس العبده الاولى أو لا ، وفى كل ما ان يكوب
السعد و فصلا المسرى الاول ار لا فهذه من واربعة وارب سب قلب
وفى كل اما ان يكون الثمان عساً ار عرصاً ومراهم العرص ا سمل
الحوال رطعا ، فباع الضرر مانه واربعة واربعة

قوله [لما فيه من سلف تسعه] أى المسافى فى الصور الثلاثه الباع
الاول وبالباله الباع الثانى ومحل مع الباله ا لم احتلا على ائنه ولا لا محرم
كما ان

قوله [فمحور سبأوى الاحتل] أى إن لم يسرطاً سى المقاصه فى الاممع
كما نأى

قوله [سواء اتحد الاحتلان] لاحاجه له بها احلى صور سبأوى

(كاحلافيهما) اى الاحلس والتمس بالعله أو الكره (إذا لم يرجع لاسد السايه بالعتاء اكثر) فان رجح لها أكثر مع ، وهي اللاله المنعنه ، وهذا معنى فهم إن ساوى الاحلان أو التماس الحوار وإلا فانظر للبد الساعه بالعتاء فان دعت قليلا عاد إليها كبر مع ، وإلا فلا . وهذا إن عمل التمس الباي كله أو أحله كله . وأما لو بعد بعصه وأحل بعصه فأسار له بقوله

(وأحل بعصه) أى التمس الباي وبعد بعصه (امه مع) ن الصور (ما يحل فيه الاقل بعصه) اى بعض الاقل وسواء فيها يحل على جميع الاكر او بعصه فالصبر أربعة

سأل ما يحل فيه الاقل على كل الاكر ان ربع الساعه بعصره لاجل م سرها منه ثمانه اربعه بعداً واربعه لدون الاحل ، قال امره اى انه دفع ثمانه احد عنها عند الاحل بعصره وسأل ما يحل فيه الاقل على بعض الاكر ان ربعها بعصره لاجل م سرها باى عصر حمسه بعداً والسعه لاجل

الاحلس فهو مكرر فمعنى فرض ما هنا ي ساوى التمس واحلاف الاحلس او كون الباي بعداً

بقوله [كاحلافيهما] إلح اى ونحو ثلاث صور ، وهي كون التمس الباي بأكر بعداً ، او لدون الاحل ، او بأقل ، لا بما من الاحل فمحصل من ساوى الاحلس ثلاث ، ومن ساوى التمس ملها ، ومن احلاف التمس والاحلس سب ، ثلاث مجموعته وثلاث حاره ، نعم لصور اتحاد التمس واتحاد الاحل وأماها واصبح

بقوله [فالصور أربعة] اى فالمسوع أربع من سبع لسقوط صور البعد الثلاث من الاسبى عشره الى بى التاب عليها ، والخار خمس وهي ان يسرى الساعه الى اعها لاجل بعصره مثل التمس الاول ، لكن حمسه منها بعداً ، وحمسه لدون الاحل او للاحل او لانا او سرها اى عشر حمسه بعداً وسع لدون الاحل او للاحل دسه وحاصل هذه الصور السبع ان يقول اذا كان التمس الباي اقل مع مطلقاً كان البعض الموحل احله انعد من

أبعد ، آل الامر الى أن الناح الاو يعجل الأفل وهي العسره عند احلها خمسة
مهاى نظير الخمسه الى بعدها وخمسه يرفع عنها سبعة عند احلها وصلب عليه
انه يعجل الأفل على بعض الاكر . وما ل ١ يعجل فيه بعض الأفل على جميع
الاكر ان دعيها بالعسره الى احل ثم سربها بانه أربعة منها بهذا وأربعة
للأجل نفسه قال الامر الى ا بعد الاجل بضع المفاصه فى أربعة، ويأخذ عن الأربعة
الى بعدها منه وما ل ما عجل فيه بعض الأفل على بعض الاكر أن سربها فى
افرص المذكور بانه ، أربعة بهذا وأربعة لا بعد من الاجل ، فرفع الحال الى أن
المسرى الاو دفع عسره عند احلها منه مهاى نظير الأربعة، والأربعة الأخرى
بأحد عنها أربعة عند احلها

• ولما كان قد تعرض للمع للحارى الاصل والحوار المممع ، نة على ذلك
- منهاى المع - قوله

(كسواى الاحلس) انه سبع (ان سرتا) عند السراء (دس)
المفاصه (وسواء كان المن البان مساوياً للاولى اكر او اقل (للذس
بالآس) اى لاساء الذس بالذس لا كل واحد منهما قد اسفل منه صاحبه
عالمه عليه . ومفهوه انهما لو سرتاها او سكتا حار وهو ما نعلم
(ولدا) اى ولان للسرط المعلق بالمفاصه نائراً مونا او نساء (صح) السع
(ن اكر) من المن الاو (لا بعد) من الاجل الال (ادا سرتا ١٥)

الاجل الاو او مساوياً له او ذره وان كان المن البان قدر الاو حار
ظلماً الاحوال الثلاثة وان كان اكر معب واحده بهى ا اذا كان البعض
حلا لا بعد

وله [ان سرتا] هكدا الساء للفاعل مع ضمير يعود على الناح والمسرى
ولاوى ان ل ان سرت - ناسا للمجهول - كما السرت منها او ن
أحدهما

قوله [صح السع ن اكر] لا مفهوه لقوله (ن اكر) لا بعد إدا ناي
الصور المسموعة كذلك وهي سرتاها نانا ناهل بهذا ار لدرن الاجل كما ن (ح) وسى
عليه ن الدمع

للسلامة من دفع قليل في كبر ، فلو سكتا عن شرطهما بقي الميع على أصله
 • (ويُسَمَّى) الدَّع (بَدْعِيَّةٍ) مَوْحَل (و) سَرَاوِيَا (بَعْضُهُ) وَعَكْسُهُ فِي
 الصُّورِ الْإِنْسَانِي عِشْرَةٌ - يَعْلَمُ لِقَاعُهُ عَلَى الذَّهَبِ أَوْ بَاخِرٍ - هَذَا صَارَتْ أَرْبَعًا
 وَعِشْرِينَ صُورَهُ (لِلصَّرْفِ الْمُؤَخَّرِ) أَيْ يَهْمُهُ ذَلِكَ

(وَلَدَا) أَيْ وَلَاخِلُ أَنْ يَهْمَهُ الصَّرْفُ الْمُؤَخَّرُ بِوَجْهِ الْمَيْعِ لَوْ انْتَبَهَ الْيَهْمُ كَمَا
 (أَوْ عَجَلُ) مِنْ أَحَدِ الْفَرَسَيْنِ (أَكْبَرُ مِنْ وَجْهِ الْمُنَاحِرِ حَدًّا) نَأَى بِلَعِ
 الْكِرَةِ النَّصْفِ فَأَكْبَرُ - كَيْفَ يَوْبُ بِنَسَارٍ أَوْ دِنَارِينَ لِسَهْرٍ ثُمَّ اسْتَرَاهُ سِتِينَ
 دِرْهَمًا بَعْدَ أَنْ صَرَفَ الدِّينَارَ عِشْرَةَ (حَارٍ) لَقِيَ الْيَهْمُ إِذَا الْعَاقِلُ لَا يَعْجَلُ مِنْ
 لِأَحَدٍ مَا يَهْمُهُ عِشْرَةُ أَوْ عِشْرُونَ إِلَّا لِقَاعُ الْمَعْرُوفِ وَكَذَا إِذَا نَاعَهُ بِلَاثِينَ دِرْهَمًا
 لِسَهْرٍ ثُمَّ اسْتَرَاهُ سِتِينَ دِنَارِينَ بَعْدَ أَنْ فَكَرَ

• (و) مَعَ السَّعِّ وَالسَّرَاءِ (سَيْكُ مِنْ إِلَى أَحَدٍ) فَهِيَمَا وَسَاءَ أَهْوَى الْإِحْلَاقِ أَوْ
 أَحْلَفَ - كَيْفَهُ يَعْصِرُهُ بِرَبْدِهِ لِسَهْرٍ ثُمَّ اسْتَرَاهُ بِمُحَمَّدِيهِ لِذَلِكَ السَّهْرِ أَوْ دُونِهِ أَوْ
 أَعْدَمَهُ (لِلدَّيْنِ بِالْأَدْسِ) سَوَاءٌ الْعَدَدُ أَوْ أَحْلَفَ وَلَا يُمْكِنُ هُنَا مَرُوطُ الْمَقَاصِ

قَوْلُهُ [بَقِيَ الْمَيْعُ عَلَى أَصْلِهِ] أَيْ لَوْحِدَ الْعِلْمِ وَهِيَ سَلَفٌ حَرَفٌ نَعْمًا فَط
 الْفَرَقُ بَيْنَ الْإِلَى أَصْلُهَا الْمَيْعُ وَالْإِلَى أَصْلُهَا الْخَوَارِ فَالْإِلَى أَصْلُهَا الْخَوَارِ لَا يَفْسُدُهَا
 إِلَّا سَرَطٌ هِيَ الْمَقَاصِ لَا السَّكُوتُ فَإِنَّ الْيَهْمَ فِيهَا صَبْعُهُ فَإِذَا سَرَطَ فِيهَا عَصَبُ
 الْيَهْمِ وَأَمَّا مَا أَصْلُهَا الْمَيْعُ فَلَا يَحُورُ إِلَّا إِذَا سَرَطَهَا لِأَنَّ الْيَهْمَ فِيهَا قُوَّةٌ فَإِذَا
 سَرَطَهَا بَعْدَ وَالسَّكُوتِ عَلَيْهَا لَا يَبْقَى الْمَيْعُ

قَوْلُهُ [فِي الصُّورِ الْإِنْسَانِيِّ عِشْرَةٌ] حَاصِلُهَا أَنَّهُ إِذَا نَاعَ قِصَّةً لِأَحَدٍ مِنْ
 اسْتِرَاهِ يَذْهَبُ فَلَا يَحُلُو ۱۱ أَنْ يَكُونَ الذَّهَبُ فِيهِ الْقِصَّةُ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ وَفِي كُلِّ
 إِذَا أَنْ يَكُونَ السَّرَاءُ الْبَاقِي بَعْدَ أَنْ لَدُونِ الْإِحْلَاقِ أَوْ لَهُ أَوْ لَا يَدُ مِنْهُ فَهَذِهِ أَيْضًا عِشْرَةُ
 صُورُهُ وَبِلَهَا نَعَالٌ فَإِذَا نَاعَ أَوَّلًا يَذْهَبُ ثُمَّ اسْتَرَى بَعْضُهُ فَالصُّورُ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ
 كُلُّهَا مَجْمُوعُهُ لِيَهْمِ الصَّرْفِ الْمُؤَخَّرِ، وَلَدَا لَوْ انْتَبَهَ الْيَهْمُ حَارَ كَمَا أَمَادَهُ قَوْلُهُ وَلَدَا
 لَوْ عَجَلَ أَكْبَرُ مِنْ وَجْهِ الْمُنَاحِرِ حَارَ

قَوْلُهُ [أَكْبَرُ مِنْ وَجْهِ الْمُنَاحِرِ] الْعَرَةُ بِالْكَرَةِ نَاعِصَارُ صَرَفِ الْمَلِّ لَا نَاعِصَارِ
 الدَّابِّ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَسَاوَاهُ وَالْكَرَةَ نَاعِصَارُ الدَّابِّ إِذَا نَاعَى ۲ الْحَسَنُ الْوَاحِدُ

إد سرطها ساوي الدنس فندراً وضعه، ومفهوم الاحل حوار صور الدنس مطافاً
والحاصل ان صور الاحل كلها مجموعته - وهي ثاني عشره - لان الجنس الثاني
إما أن يكون لمثل أهل الأول أو أهل أو أكبر ، وفي كل إما أن يساويه في القدر
أو أهل أو أكبر ، فهذه تسعة وفي كل منها إما أن يسع بالحد وسري بالدرىء
أو عكسه ، وصور الدنس منه لانه اما مثل الموحل فندراً ، أو أهل ، أو أكبر
وفي كل إما أن يسع بالحد وسري بالادب أو عكسه وكلها حايه لعدم سعل
الجنس ، فمجموع الصور اربع وعشرون ، كصور الصرف الا أن صورته كلها
مجموعه للصرف الموحل كما يعلم

• (وإن اسره عرض مخالف) لما ناعه به في الجنس - كما لو ناعه
بندار أو بوب ثم اسره ساه أو بوب من غير حسن الأول - (حكارب) من
الانبي عشره (لانه الدنس هط) وهو ان يكون العرض المتعدد فسمه فارهمه الساعه

قوله [وكلها حايه لعدم سعل الدنس] الخ فيه نظر بل الخابر
مها انسان ، وهما ما إذا اسرى بأحد أكبر أو مساوياً والاربعة مجموعته وهي
ما إذا اسرى بأدى أكبر ، أو مساوياً ، أو أهل ، أو بأحد أهل ، لانه - وإن
اسمى فيه عماره الدنس - لكن وحده فيه عليه سلف حر فبها فإن قلب إذا كان
المقصود ادب وهو مساو للموحل في القدر كيف يمنع مع انه مقدم حوار فصاء
العرض بالافضل صعه ؟ والحواب أن محل حوارهما فيما يعلم إن لم يكن منحولاً
عليه وإلا فسمعوا بها منحولاً عليه فليأمل

قوله [ان اسره عرض مخالف] المراد بالعرض ما قابل العرض ،
فيسئل الطعام والخمران وقوله مخالف لما ناعه به في الجنس المراد بالجنس
الصنف رعموم قوله مخالف انه لو اسره بموافق له في الصنف كما لو باع
سلعه بوب لسهر ثم اسره بوب من صنفها فالسراء اأ فبدأ أو للوب الاحل
أو للاحل لانه ، وفي كل اما ان يكون فيه البوب الثاني مساويه لسمه الأول أو
أهل أو أكبر ، فهذه اسما عشره صورته تمنع ما عجل فيه الاقل وهو ثلاث صور
كما يعلم أول الباب

التي باع بها أو أفل أو أكثر (وُضِعَتْ لِسَعَةِ) النافه (للدنّ بالناس)
(ولو أسرى) ما ناعه (بأفل) بما ناعه به (للاحقر) نفسه (أو لاعد
منه - ولما بالخوار - (م رضى) المسرى الباء (بالمعجل) أى بمحل الأفل
الذى أسرى به (فالارجح) من القولين (المتع) نظراً لما آل إليه الأمر من أنه
دفع فلان عاد إليه كثيراً وهل بالخوار نظراً إلى حال العدد

، (والميل) من مكمل - كثر أو موزون كسمن ونحاس ، أو معدود
كسمن - المواف لما ناعه لاجل كسره صفة وقد رآكه فيه (أى كسمن
ما ناعه ، من ناع إردف فتح أو فطارس بعصره لسهرم أسرى من المسرى مثله
ههه أسا عصره صوره ، لانه كانه أسرى عن ما ناعه ، فلما بعداً أو لاجل أو
لأفل أو أكثر عمل النعم أو أفل أو أكثر (فمنع) منها الصور الثلاث وهي

قوله [وضعت السعة النافه] أى وهي ما أحل فيه الجنان سواء كان
أحل الباني مساوياً للآل أو أفل أو اعد كات صفة العرض المسرى به قدر
صفه الاول أو أفل أو أكثر

قوله [للدنّ الدنّ] أى لاسداء الأس بالناس ، ولا ساء هما اسراط
المعاصه لاختلاف الدنّ وسرطها اتحادهما حساً وصفه كما تقدم

قوله [فالارجح من القولين المنع] قال ابن وهب وسعى ان يكون
المنع هو الراجح لعله المذكوره وكنك الخلاف إذا أسرى بأكثر للاجل ثم براصا
على الناحر أو أسرى بأكثر بعداً أو لدنّ الاجل ثم رضى بالناحر لاعد ،
فالمدار في المساله على كونه وقع حائراً آل المنع فهل يجوز نظراً لاعد أو منع نظراً
لما آل إليه الار فلولان ويجرى ها ان القولان فمن ناع سلعه بعصره إلى اجل ثم
انلقها على المسرى وكانت ضمنها حين الانلاب ثمانية وعمرها للمسرى حالا ،
فإذا جاء الاجل هل يمكن الناع من أحده من المسرى ، إرادته ان على القسمه
وهو الدرهمان فاحد العصر بنامها أو لا يمكن ، وإعنا باحد النافه التي دفعها وسقط
عن المسرى الدرهمان ؟ والظاهر هما الاول لاعد اليه

قوله [أو فطارس] أى فلا فرق في الميل بين أن يكون ربواً كأردف
فتح أر عبره كمنطارس

(ما عَجَلَ مَهْ الْاَقْل) بان اسراه بمانه هذا او لاجل اُفوب او اسراه ناكر
مما ناع به لابعدا كما تعلم

(وان عاب مسيريه) اى مسرى الملى الاول (به) عنه نمكه
الانواع به (مَسْعِ اصْحَا) صوربان عنه صور الاقل وهو ما اذا اسراه (ناهل)
مما ناع به (لاجله او لابعدا) لان العنه على الملى بعد سلفاً لكونه لا يُعلم
عنه فكانه سلف ورده لربه واعطاه عبد الاجل دوهمس فى فطر سلفه والمانه و
فطر المانه فعلم أنه إذا ناع ملساً وعاب عليه المسرى فاسراه منه مَسْعِ خمس
صور اربع صور الاقل ، وما إذا اسراه ناكر لانه

٥ : (و) اما (ان ناع مَهْ وَمَا) كسوب او صاه او ارض وسرى مثله
(فَمِسْلُهُ كَمَرَه) فمحور الصور كلها

(كَمَسْرَهَا) اى لسلعه الى ناعها بعراً (كثيراً) عند مسره ١ مَهْ م
اسراها ناعها منه محور الصور كلها ركل ما مَهْ م اذا اسرى كل م ناع

(وان اسرى بعض ما ناع) كما لو ناع بوبى بعربى لسهر فاسى
أحاهما بمن (لابعداً) من الاجل الاول (مَطْلَعاً) ملى لمن الاول او اقل
او اكبر (أر ناهل) من المن الاول (دَهْدُ ، او لدون الاجل) مَسْعِ
فى الخمس صور ، لما ي المساوى والاكر من سلف حر ناعاً ، ر ١ ن اقل
هَذَا او لدون الاجل او لابعداً من ناع وسلف واذا اسراه ملى المن او ناكر

قوله [لان العنه على الملى بعد سلفاً] اى والمسلف و جميع الصور
المبوعه المسرى الا انها اسراه ناكر لابعداً فان المسلف المسرى الاول دفع مانه
ملا عن الاجل باحد بعد سهر عسره

قوله [لما ن المساوى والاكر من سلف حر ناعاً] اى والمسلف فهما
هو المسرى الاول ، فالسلعه التى رجعت للناع الاول كأساً لم يخرج من مانه رصار
المن المدفوع لانه ملساً بأحاه عه ناع سهر مثله او اكبر منه فهذا انفع المسرى
الاول بالسلعه التى نعت سده فيها إذا عاد اليه ملى ذراعه أو مها وبالرمانه إن عاد
إليه اكبر

قوله [من ناع وسلف] اما اذا كان السراء هذا او لدون الاجل ،

منه عدداً فهما أو لدون الاحل صار في الصور الاربع كصور الاحل الثلاثة فالحوار في سبع

(وصح أول من سوع الآجال هبط) ولم يلمس لاحله وصح الثاني إن كاتب السلعة فاعه عند بائعها الأول وهو المسرى الثاني ، فان كاتب يده أسار له بقوله

(إلا أن يحوب) البيع (الثاني يدي) المسرى (الثاني) وهو البائع الأول (مفسحان) معاً لسريان الفساد للأول بالبواب وحسد (فلا مطالبة) لأحدهما على الآخر (سعي) لأن المبيع رجع لبائعه فصانه منه وصعق عن المسرى الأول لرجوع السلعة لربها وصعق الممن الثاني عن الثاني لفساد البيع

فلا، البائع الأول يدفع عسره سلماً لا يسرى فإذا جاء الأول رد إليه عشرين عسره في نظر العسره التي أحدها وهي مبيع وعسره عن البوب ، وأما - الأعد فإنه عند حلول الاحل يدفع للبائع عشرين عسره عن البوب وعسره سلماً ، فإذا جاء الاحل الثاني دفع البائع الأول عسره بكل العسره التي أحدها سلماً

بقوله [والحوار في سبع] هي ان يسره عمل الممن فعلاً أو لدون الاحل او بأكثر هذا أو لدون الاحل وعمل او أقل أو أكثر للأجل وحوارها لانفاء عنه المبيع

بقوله [وصح أول] بعد ثبوت لانه بمعنى اسحق فهو ممنوع من الصرف للوصفه وورن الفعل وما ذكره من صحة الاول فقط هو الاصح وحالف ابن الماحسين فقال مفسحان معاً ، وهذا الخلاف عند قيام السامع لدليل ما يأتي

بقوله [إلا أن يحوب] أي يعقوبات الفاسد وظاهره أي معقوب كان ، وهو قول مسحون والذي صححه ابن رشد أنه لا يعقوب هنا إلا العيوب المفسده ويصح ابن رشد في السان وأحلف بما يعقوب به السلعة فعلى إنها يعقوب بماله الاسواق وهو مذهب مسحون والصحيح أنها لا يعقوب إلا بانه وب المفسده إذ ليس هو بيع فاسد ولا ممنوع وإنما صحح لانهما نظراً به إلى اسماحه الربا كذا في (س)

وطاهره مطلقاً ، سواء كانت فيه السلعة في البيع الباقى قدر النسي الاول او اقل
او اكبر ، وهو الذى حكاه اللحنى والمرزى عن ابن القاسم ، وقال ابن ساس
لانه المشهور وهل إنما مسح الاول إن كانت النسيه اقل من النسي الاول فان
كانت مثله او اكبر فلا يمسح الاول وهو قول مسنون ، قال ابن الخياط وهو
الاصح وقال غيره وهو المشهور فلنا قال المسح خلاف

قوله [إن كانت النسيه اقل] اى لاننا لو لم يمسح الاول حسد يلزم دفع
النسيه معجلاً وهى اقل ويأخذ عنها عما الاحل اكبر وهو عن القاسم الذى
معناه منه ابتداء ، بخلاف ما إذا فات وكانت النسيه مساويه للنسي الاول او اكبر
منه ، فانما — اذا مسحنا الباقى ودفعنا النسيه عشرين او اربع عشرين ونصب الاول على
حالتها — فلا يخطئ فيه لاننا ندفع عشرين او اربع عشرين ويأخذ عشرين على كل حال

فصل في بيان حكم بيع العينة ومسائله المتعلقة به

● واصل العينة عونه ، وبيع الواو ساكنه بعد كسره فعليه بقاء
من العود ، كأن النافع أعاد المسرى بحصول مراده قال أبو عمران وهي بيع
ما ليس عندك - إن عرّفه مضمي الروايات أنه أحصى مما ذكر والصواب
أنه البيع المَحَلّ به على دفع عين في أكثر منها (٥١)
والأظهر أنه أعم مما ذكره ، لأن النسي إما أن يساونا ، أو يكون النافي
أكبر ، أو أقل وفي كل إما أن يكونا حالين ، أو موحدتين أو الأول حالاً والثاني

فصل

وجه مناسبه لسوء الآجال وحود التحلل في كل حب يدفع قليلا بأحد
كثيراً

قوله [كان النافع] الح اراد النافع المطلوب منه سلعه وبالمسرى
الطالب لها وحسب قسمه انما اعصار المال ، لانه حين طلب منه السلعه لم يكن
نافعاً بل مطلوب منه فقط وقال بعضهم الاحسن ان مال انما سميت عنه
لإعانه أهلها للمصطر على حصول مطلوبه على وجه التحلل للدفع قليل في
كثير

قوله [أعاد المسرى] أي على حصول مطلوبه

وقوله [بحصول مراده] الباء للعلل وراده هو الرجوع الذي حصل له
من الوسط

قوله [ما ليس عندك] أي حين الطلب لاحتياج الدفع وإلا فهي ريب
البيع يكون عنده

قوله [أحصى ما ذكر] أي لأن قوله دفع ما ليس عندك عام يشمل البيع
بناء وعبر بما مع ان مضمي الروايات التحصيص وهو كونه بناء فذلك قال
والصواب إلح

قوله [والأظهر أنه أعم مما ذكره] أي لأن موضع بيع العينة شامل للاربعه

موجلا ، او عكسه وفي كل اما أن يقول اسرى أو لا يقول في محاصيلها اربع وعسرون صوره ولدا عرفه بقوله

• (السه - وهي سبع من طلبت منه سلعه) للسراء (ولست عيده) أى النابع (لطاليتها) الاسرى معلى سبع (بعد سيرايتها) لسه من آخر (حاصره) معنى خلاف الاولى فاهل السه قوم تصوا أنفسهم لطلب سراء السلع منهم وليس عليهم هدهون إلى الحار لسروها من لسوها للطالب وسواء ناعها لطاليتها من حال او موجلا او بعضه حال وبعضه محل ولدا قال السح ولو بمحل بعضه وامشقى من الحوار قوله

(الا أن يقول) الطالب (اسريها بعصره بعدا و) انا (أحدها) ملك (ابى عسر لاجل) فمع لما فيه من بهمه مبلغ حرهعا ، لانه كانه سابه عسره من السلعه باخذ عنها بعد الاخل ابى عسر ثم ياره يقول اطلب احدها لى واره لا يقول لى ، وإلهما اسار محوله

• (وارمى) السلعه (الطالب) بالعسره هدا (ان قال) للمطلوب منه اسريها (لى) بعصره إلح للمطلوب منه الاقل من جعل مله من الریح (وقسح) السع (البابى) وهو الابى عسر لاجل

وعسرون صوره كما به السارج

قوله [محاصيلها اربع وعسرون] منها السه المبرعه الى سسها المصنف والى ماى عسره لاصع بها

قوله [ولدا عرفه بقوله] اى لاجل العمو السامل لجميع الصور فسارجها مسر لار عمران

قوله [معنى خلاف الاولى] اى لما فيه من النحل على دفع قليل يعود عليه كبر

قوله [لسوها لطالب] اى بها الله ا

قوله [ولدا قال السح] اى فالحلاب اعما هو من المطلوب منه من موجل بعضه وبعضه معجل ، واما معجل الكل او ناحله فهو على حواره قوله [د ح] اى والصح وعلمه من آخر مسفصله

(فان لم نقل لي) - في العرص المذكور - (مضي) الثاني بالابن عسر للاحل
(على الارحاح) من الفول اللدن ذكرهما السح ، ليعد بهمة السلف بمعه
• (ولزمه الاناء عسر للاحل) والفول الثاني الفصح إلا أن يقول
السلعة منه فالحكمه وعطف على الاستثناء فله قوله

(وإلا ان يقول استبرها لي بعصره بعداً وأخذها باسمي عسر
بعداً) فصح (إن سرت الطالب العد على الأمور) بأن قال له استبرها
لي بعصره سرت أن بعدا عني ، وأنا استبرها ملك ناني عسر هاأ ، لانه
حسد قد جعل له درهمين في نظر سلعه ووليه السراء فهو ساف وإحاره
سرت

• (ولزمه) أي لزم السلعة الطالب (بالعهده) ، وله أي للمأمور
في نظر عمله (الأقل من جعل ميله أو الدرهمين مهيماً) أي في
هذه وفي أول مسمى الي فلها وهي قوله استبرها لي بعصره بعداً وأخذها ناني
عسر للاحل

(وحار) العد (بعصره) أي بعصر سرت من الطالب لي بطوعاً (وله
الدرهمان) وهذا بما ردها عليه

قوله [فان لم نقل لي] إلح حاصله انه إذا لم نقل لي والعرض انه امره
سراها بعصره وانهم معه على ان سترها منه ناني عسر للاحل ووقع ذلك ،
فصل يفسح الدج الثاني وهو احد الأمر لها ناني عسر للاحل ، ثم إن كاتب
السلعة فاعه يد الأمر ردت للمأمور معها وإن كاتب ي يد الآر عصب السع
العاسد رد فيه ما يوم الفصح حاله نالعه ما نلعب وهل إن السع الباب مضي
على الأمر ناني عسر للاحل ولا يفسح كاتب السلعة فاعه او فانه وعلى الفول
بالفسح ولزوم الحكمه عند القواب سكل على ما يعدم من ان الخلف في فساد مضي
إذا فاب ناني وهذا من الخلف فيه واحب بان ما يعدم أكرى

قوله [او الدرهمين] الأولى والدرهمين لان الأقل من الا وراي لا يكون
الا بن اسن

(كَيْفَ الْأَمْرِ) فَإِنَّ حَاطَرُ أَنْ قَالَ لَهُ اسْرِهَا لِي بِعَسْرَةٍ عَدَاً - وَبَعْدَهَا
لَهُ - وَأَنَا آخِطُهَا بِأَنْ يَسْرِ عَدَاً وَلَهُ الدَّهْرُ مَانٍ لَانِهَا أُخْرَى (وَأِنْ لَمْ يَسْأَلْ
لِي) فِي هَذَا الْمَرْصِ ، وَهُوَ مَا إِذَا بَعْدَ الْأَمْرِ (كُرْهُ) وَقِيلَ مَحْوَرٌ أَيْضاً وَهُمَا
رَوَايَاتُ عَنِ الْإِمَامِ

مِنْ مَنَ فِي الْكِرَاهَةِ قَوْلُهُ (كَحْدُ) أَيْ كَقَوْلِ بَايَعُ لِمَسْرِ حُدَّ مِي
(يَمَانِيهِ ، مَا) أَيْ سَلَعُهُ (بَيَانِي) فَمِنْهُ لَمَّا قَامَ مِنْ رَأْيِهِ الرَّا وَلَا سَبَا إِذَا
قَالَ لَهُ الْمَسْرِيُّ سَلَعِي مَانَسَ وَارْدَ لَكَ عَنْهَا مَانَهُ هَذَا الْمَأْمُورُ هَذَا رَبّاً لِي
حُدَّ مِي مَانَهُ إِلْحَ

(أَوْ) قَالَ مَحْصَنٌ لِأَخْرَ (اسْرِهَا) وَ (أَنَا) (أُرِيحُكَ) وَلَمْ يَسْأَلْ لَهُ فَنَدَرَ
الرَّيْحَ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ فَإِنَّ عَنِ مَعِ

(وَالَا) عَطَفَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمَعْلُومَةِ (أَنْ) مَحْوَلٌ اسْرِهَا لِي بِعَسْرَةٍ
لَا حِلَّ وَ (وَأَنَا) اسْرِهَا مَلِكُ (بَيَانِي) فَمِنْهُ لَمَّا قَامَ مِنْ السَّلَفِ رَبَّادَهُ لَانَهُ

قَوْلُهُ [كَيْفَ الْأَمْرِ فَإِنَّ حَاطَرُ] أَيْ وَلَوْ كَانَ سَرَطُ اسْرِطُهُ عَلَيْهِ الْمَأْمُورُ
كَأَنَّ (عَب)

قَوْلُهُ [وَهُوَ مَا إِذَا بَعْدَ الْأَمْرِ] صَوَاهُ وَهُوَ مَا إِذَا سَرَطُ الطَّالِبِ الْبَعْدَ
عَلَى الْمَأْمُورِ لِأَنَّ هَذَا مُعَادِلُ قَوْلِهِ ، وَإِلَّا أَنْ يَقُولَ اسْرِهَا لِي بِعَسْرَةٍ عَدَاً إِلْحَ
قَوْلُهُ [كُرْهُ] هَذَا هُوَ الرَّاحِجُ

قَوْلُهُ [كَحْدُ] أَيْ وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ كَرِّ السَّاعِلِ لِلْمَلِكِ مِنْ
أَهْلِ الْعَسَةِ أَوْ عَرِّمَ فَهِيَ سَأَلُهُ عَامَةً

قَوْلُهُ [بَلْ حُدَّ مِي مَانَهُ] أَيْ وَأَمَّا لَوْ أَعْطَى رَبُّ الْمَالِ لِمُرِيدِ السَّلَفِ
مَنْهُ نَالَرَبَا مَانَسَ لِمَسْرِي سَبَا سَلَعُهُ عَلَى مَلِكِ رَبِّ الْمَالِ مِمَّنْ سَعَهَا لَهُ أَنَّهُ لَا حِلَّ فَهُوَ
حَرَامٌ لِامْكْرُوهِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ السَّلَعَةُ كَانَ الْمَصْطَدُّ دَسْرَهَا وَلَوْ عَلَى رَحَةِ
الْوَكَالَةِ صَوْرَهُ إِمَّا هُوَ دَفَعَ قَلِيلٌ لِأَحَدٍ لَهُ أَكْثَرُ

قَوْلُهُ [وَلَمْ يَسْأَلْ لَهُ فَنَدَرَ الرِّيحَ] حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ عَسَرَ لَهُ فَنَدَرَ الرِّيحَ حَرَمَ
وَأَلَّا إِنْ سَمِيَ رَحاً وَلَمْ يَسْأَلْ لَهُ فَنَدَرَ كُرْهُ وَأَمَّا إِنْ أَوْمَأَ مِنْ عَرِّ بَصْرِحَ بَلْفَطُهُ مَحْوَرٌ
وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَبْرًا فَحَارَ

سَلَعَهُ الْيَهُانَةَ الْمَعْرُودَةَ عَلَى أَنْ سَبَرَهَا لَهُ عَصْرَهُ، كَذَا قِيلَ، وَلَا وَجْهَ لَهُ وَذَكَرَ أَنْ رَسَدَ
وَعَصْرَهُ أَنْ وَجْهَ الْمَنْعِ أَنَّ الْأَمْرَ اسْتَأْخَرَ الْمَأْمُورَ عَلَى أَنْ سَبَرَى لَهُ السَّلْعَةَ سَلَعَهُ
الْيَهُانَةَ بِعَدْلٍ لَهُ يَنْبَغُ بِهَا إِلَى الْإِحْلَافِ بِمُتَرَدِّدِهَا، أَيْ وَالْأَمْرُ يَنْبَغُ لَهُ الْعَصْرُ عِنْدَ
الْإِحْلَافِ لِلنَّاسِ الْأَصْلِيِّ (أَه) وَهَذَا يَدْعُو إِلَى مَعْصِيَةِ الْحَرَمَةِ فَأُلِ
« (وَيُلْزَمُ) السَّلْعَةُ الْأَمْرُ (عَا أَمْرًا) وَهُوَ الْعَصْرُ لِاحْتِمَالِهَا (وَلَا تُعْجَلُ) لَهُ
الْإِفْلَافُ (وَهُوَ الْيَهُانَةُ فِي الْمَالِ

(فَإِنْ عُجِّلَ) الْإِفْلَافُ لِلْمَأْمُورِ (رُدَّ) لِلْأَمْرِ

(وَلَهُ) أَيْ لِلْمَأْمُورِ (جَعَلَ مُسَلِّحًا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لِي) وَهَذَا نَائِي
الْقِسْمِ الْبَالِغِ وَهُوَ عَامُّ السَّيِّئَةِ الْأَصْنَافِ الْمَشْهُورَةِ (فَسَحَّ) السَّيِّئَةِ (الْبَاطِلِ) فَرَدَ السَّلْعَةَ
لِلْمَأْمُورِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً، (فَإِنْ قَائِمَتْ فَالْجَمْعُ) عَلَى الْأَمْرِ يَوْمَ مَعْصِيَتِهَا عَلَى
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَأَسَاسُ لَا يَصَحُّ بَلْ مَعْصِيَةُ الْيَهُانَةِ بِعَدْلٍ وَالْمَأْمُورُ الْعَصْرُ لِلْإِحْلَافِ
لِوَجْهِ السَّلْعَةِ

قَوْلُهُ [كَذَا قِيلَ] هَذَا الْقَوْلُ (ب) وَالسَّيِّئَةُ سَالِمٌ

قَوْلُهُ [وَلَا وَجْهَ لَهُ] هَذَا يَعْنِي وَجْهَهُ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ عَمِلَ لَهُ
الْيَهُانَةَ بِطَرَفِ بَوْلِيَةِ السَّرَاءِ وَرَبَادَةِ الدَّرْهَمَيْنِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَمَهُ لِلْإِحْلَافِ
قَوْلُهُ [وَهَذَا يَدْعُو إِلَى مَعْصِيَةِ الْحَرَمَةِ] أَمَّا بَعْدُ مِنْ كَلَامِ الْمَنْ
فَظَاهِرٌ أَنَّ كَوْنَهُ لَا مَعْصِيَةَ الْحَرَمَةِ فَعَرَفَ ظَاهِرُ بَلْ مَعْنَى كَانِ الصُّوَرِ هَكَذَا
كَانَتْ حَرَمَةُ ظَاهِرِهِ لِأَنَّ دَمَهُ الْيَهُانَةَ وَرَجُوعُهَا إِلَيْهِ سَلَفٌ حَرٌّ لَهُ نَعْمًا وَهُوَ بَوْلِيَةُ
الْمَأْمُورِ السَّرَاءِ لَهُ فَمُفْلِحٌ مَعْصِيَةً

قَوْلُهُ [رَدَّ لِلْأَمْرِ] أَيْ لِأَنَّ نَعْمَتَهُ رَأَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

قَوْلُهُ [جَعَلَ مَسْلُوحًا] أَيْ بِطَرَفِ بَوْلِيَةِ السَّرَاءِ

قَوْلُهُ [السَّيِّئَةُ الْأَصْنَافُ الْمَشْهُورَةُ] رَأَدَهُ بِالْمَنْعِ مَا يَسْمَلُ الْكِرَاهَةَ فَإِنَّ الْقِسْمَ
الرَّابِعَ مَكْرُوهٌ

قَوْلُهُ [سَحَّ السَّيِّئَةِ الْبَاطِلِ] أَيْ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ وَأَنَا سَبَرْتُهَا مَلِكٌ بِهَا

قَوْلُهُ [بَلْ مَعْصِيَةُ الْيَهُانَةِ بِعَدْلٍ] أَيْ عِنْدَ الْقَوَابِ فَمَعْنَى الْقَوْلَانِ عَلَى رَدِّهَا إِذَا
لَمْ يَنْبَغِ، وَأَمَّا مَعْلُومٌ عِنْدَ الْقَوَابِ فَعَلِيَ الْأَوَّلُ يَنْبَغُ بِالْقِسْمَةِ عَلَى الْأَمْرِ
بِمَعْصِيَتِهَا وَعَلَى الثَّانِي مَعْصِيَةُ الْيَهُانَةِ نَعْمًا كَمَا أَفَادَهُ السَّارِحُ وَامِلْ

فصل في الحمار وأقسامه وأحكامه

● (الحمار فسيان برؤ وبقيصه) أي حمار برو أي فطر وبأمل
 ن ابرام البيع وعلمه و حمار حصه وهو ما كان موجه وجود حص في البيع
 من عب أو استحقاق

● (والاؤن) أي حمار الثروي (سبع وقف به) أي لرويه (على
 امضاء) ممن له الحمار ن مسر أو ناع أو غيرها (- وقف) ن المسعمل

فصل

لما انتهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يترتب له من صحة وفساد وان
 ن اسبب فساد العرر وكان بيع الحمار مفسى ن ذلك بناء على انه رحمه -
 كما قال ابن عره ا ارزى ن كونه رحمه لانه ا ن العرر وحجر البيع
 خلاف (اد) اسم ذلك بالكلام عليه ، وراده بالحمار حصه

وفوه [وأقسام] مراده بالجمع ا فوق الواحد فانه فسيان فقط رد
 بالاحكام مسا له

هـ له [فسيان] أي وليس لنا قسم الب خلافاً لما سلفه فاهم ا ااروا
 حمار المجلس وسأني الكلام عليه

فوله [أي حمار برو] أي ربحا له حمار برطي وهو الذي يصرف
 له لفظ الحمار ا الاطلاق

فوله [وقف به] الب القطع اعطى كل هما حمار صاحبه
 وفوله (وقف به) أي انا ا حرج به الحمار الحكمي فانه له موهبا
 من أول الار بل عند ظهور العب السابق فاعبر ن حنا الثري ان موجه
 الحمار إما مصاحب للعهد او مقصد عنه الاول الثري والناي البقيصه وهو الحمار
 الحكمي لانه يجب سابق على البع

• (وإنما يكون) أى يوجد وعحصل (سج) من المساجد ولا يكون بالمجلس

(وجار) الحار (ولو) كان (لغير المساجد)

• (والكلام) فى إقصاء السج وتلغى (له) أى لمن جعل له الحار (دون عسره) من المساجد (كأن علق السج على رصاه) أى رصاه العر ، فان الكلام لمن علق الامضاء على رصاه كعبه لك ، أو اسبربه منك نكدا إن رضى فلان

(بحلاف المسوره) ك معنه أو اسبربه نكدا على مسوره فلان (فليس علق) الذبح (عائها) أى على المسوره من المساجد (الاسماد) بالامضاء أو الرد للسج دون من علق المسوره عليه والفرق ان من علق الامر على حار عره ورصاه قد اعرض عن نفسه بالمره ، ومن علق على المسوره لعيره فقد جعل لنفسه ما يحوى نظره، فله ان يسفل منه، هذا هو الراجح من الاقوال المذكوره هنا

قوله [ولا يكون بالمجلس] أى فانه غير معمول به على مشهور المذهب واسطرطه مقصد للسج لانه من المله المحبوه وإن ورد به الخندق ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « السجان بالحار ما لم يعرفا »^(١) وهذا الخندق - وإن كان صحيحاً - لكن عمل اهل المدينه مقدم عليه عند مالك ، لان عملهم التوابر والتوابر بعد القطع بخلاف الخندق ، فانه حر آحاد وهو إنما بعد الطن وتعل اس ويس عن أسب أن الخندق مسوح ، وبعضهم حمل العرق فى الخندق على عرق الاقوال لا على عرق الاندان الذى هو حمل الساجى - وواجهه ابن حسب والسورى وعبد الحميد الصانع

قوله [هذا هو الراجح] حاصله ان من اسبربه ملعه على حار فلان او رصاه أو ناعها على حاره او رصاه هى المساله أقوال أربعة الاول وهو المعتمد أنه لا استعمال له سواء كان ناعاً أو مسرباً فى الحار والرصاه ، والثانى له الاستعمال

(١) السجان بالحار ما لم يعرفا أو حتى يعرفا عن حكم من حرام رضى الله عنه وعن عبد الله بن عمر « السجان بالحار ما لم يعرفا » وورد « كل نفس لا تبع نفسها حتى يعرفا إلا سج الحار » معنى على ذلك كله

• ولا كانت منه الحار يحلف بالحق المدح بها قوله

• (وُسْتَهَاهُ) أى مسهى رضى الحار (فى العَمَّار) وهو الارض وما يصل بها من ماء او سحر (سَهْ رِلَاوِي يَوْمًا ولا يَسْكُنُ) أى لا يحور للمسرى فى هذه الحار أن يسكن الدار المستراه به ان كبرت بلا أخرى ، كانت السكى لاحبارها ام لا ، سرط أم لا وله احبارها عبر السكى
• (وَقَسَدَ السَّعْ إن سرطها) أى السكى فى صلب العبد ، لانه سرط ناس المقصود من لسع ، إذا لا يحور العرف فى المسع إلا إذا دخل فى ملك مسرته

(وحَارَبَ) السكى فى هذه الحار (بأحره مُطْلَقًا) كانت كثره أو بسره لاحبارها أو لعبر احبارها ، سرطها ام لا (كالتَسَر) الذى لا نال له (لا حبارها) ، لا لعبره فان سكن الكثر أو السر لعبر احبارها بلا إذن فهو معبد بلومه الأحره فحصل انه إن سكن بأحره حار مطلقا فى التمان صور

أما أو مسرباً فى الحار والرضا ، وبالتالى له الاسفلال فى الرضا ناعماً أو مسرباً وليس له الاسفلال فى الحار ناعماً أو مسرباً ، والرابع له الاسفلال إن كان ناعماً فى الحار والرضا وإن كان مسرباً ، فليس له الاسفلال فى الحار والرضا كذا فى حليل وسراجه

قوله [محلف] أى عندنا خلافاً لأى حقيقه والساعده العائلى بأن
منه الحار ثلاثة ام فى كل معنى

قوله [ومسهاه] أى أى اذا سرط الحار منه فان مدته لا تكون اكبر من شهر وسه انام فلا ناس انها قد تكون اقل حسب عناه ثم إن طاهر المصباح ان أمد الحار فى العمار المده المذكوره سواء كان الاحبار حال المسع أو ليروى فى التمس وهو طاهر كلام حليل وجمهور اهل المذهب ، وقيل إنه فاصر على الاول وان الثانى ثلاثة ام وهو ما فعله ابن عرفة من البوسى - وكذا يقال فيما ان فى الرضى

قوله [وقسد السع ان سرطها] الفساد فى ثلاث من الصور الممبوعه وهى ما اذا كان الاسكان كثيراً سرط من عبر أخرى كان لاحبار حالها ام لا

سرط وعبره هل أو كبر للاحصار أو عبره وإن سكن بلا آخره مع في الكبر
في صوره الأربع ، وفي السر في صوري علم الاحصار وحر في صوري الاحصار ،
فالمسوع من من عبره صوره وعولنا : « فصد » إلح مما ردها عليه
(و) مسهاه (في الردي عسره) لا اكبر (واسه جلدته) حواراً
(النسیر) لا الكبر فلا محور (كالسكنى) محور السر التي لانال له لاجل
احصاره لا لعبره ، سرط ام لا والسرط مفسد للبح وحر باخره طلفاً ، فبحرى
فه الس عبره صوره التي في السكى وكذا بحرى في لس البوب وركوب الدانه
واسعمالها وكلام السبح بهم خلاف المراد ، لأنه مع السكى وحر الاسخدام
وأطلق فيهما

• (و) مسهاه (في العرُوس) كالسبات (حمسه) من الانام (كالتواب)
التي لس سائبها الركوب أو سائبها ذلك ولم يكن الاحصار له بل لمحو اكلها
ورحصها وعلانها وأما إن كان لخصوص ركوبها فاما في البلد أو خارجها ، وإلى

أو كان سرط وهو سر من عبر آخره لعبر احصار
قوله [من من عبره صوره] حاصلها انه إما ان يسكن كثيراً ،
أو سيراً ، وفي كل إما ان يكون سرط ، أو عبره وفي كل اما لاحصار
حالياً ، ام لا وفي كل من هذه الثمانية إما باحر أو عبره وبفصلها معلومه
من السارح

قوله ٦ وسهاه في الردي عسره [فلو سعت دارها رفق وكل بالخيار
فالظاهر الحار إن فصد به كل فيهما عبر الد الاند فيهما وإن فصد به
احدهما عبر امد المقصود فيهما بالخيار انظر (ن)
قوله [وأطلق فيهما] أي في الداء والبوب أي لم يعرض في استعمالها
لحوار ولا لعلمه

قوله [ال لس سائبها الركوب] أي كالمر والهم ودخل فيا الطر
والاور والنجاح كذا قرر وقال اللسان ان حرى عرف فيا سبي عمل به وإلا
فلا حار فيا فيا يظهر — كذا في حاسه الاصل
قوله [ولم يكن الاحصار له] أي هبط بل كان لمحو اكلها و لمحو

ذلك انما هو قوله

(إلا) اذا اسرط (رُكُوبُهَا بالسندِ قاله ومان) لا اكر
 (و) سوط رُكُوبُهَا خارجة الى السند (التريدان) لا اكر على قول امهت وقول
 ابن القاسم الترید وهل سبهما خلاف - كما هو الظاهر - أو هو ان حمل الترید
 على الذهاب مع الاباب ؟ بأولان هذا ما مسمى عليه السج ، وكلام غيره
 ان النوات لها الثلاثة الاباب رُكُوبُهَا مطلقا سواء كانت براد للركوب أو غيره وإنما
 اليوم وبحوه والترید وبحوه لخصوص حوار الركوب
 • (وضح) الحار حار انما للمسرى او للنابع أو لغيرهما (بعدت) (ب) (ن)
 للبع (إن دعت) (ن) للنابع (وإلا) بعده (فلا) (ن) يصح على الراجح
 (وصيه انه حسد) أي حين وقوعه بعد الب (من المسرى) لانه صار
 ناعما حسا

الاكل والركب معاً لـ ن بعد الركوب لدر سوط كسوطه على لراجح
 قوله [ليريدان] هما سوط وم كامل لا هما على النصف من مسافة المصر
 قوله [وهل سبهما خلاف] أي فالترید عند ابن القاسم دها أو وإلا
 والتریدان عند امهت كذلك او الترید دها أو وله إنا أو والتریدان كذلك
 قوله [حمل التریدان] أي كلام امهت أي فترید دها أو وترید إنا أو ،
 وهو عن قول ابن القاسم الترید ، فاب معناه الترید دها أو ولانا له من ترید إنا أو
 قوله [بعدت] أي وأما الجميع من الب والحار عند واحد فهو
 مجموع كما فعله (ن) عن النوصح لخروج الرخصة عن موردّها لأن الحار مجموع على
 عز واد لا يدرى كل من المسابح ما يحصل له هل الب أو المسابح لعله بانtram
 البعد وبني يحصل فكان مقصده المبع مطلقاً لكن رخص السارح فيه فباحه
 عما اضاده

قوله [فلا يصح على الراجح] أي لانه اذا لم بعده بعد فصح النابع
 ماله ، دمه المسرى في معنى سارح فصح
 قوله [من المسرى] أي ولو حمل الحار له ، ولعلها فعال لنا مبع
 الحار ساعاً مصححاً وصيانه في مدته من المسرى

• (وَسَدَّ) الخار (سُرَط مَدَه تَحْلَه) نريد على مَدَه (أَوْ) مَدَه (مَسْجُولَه) كَانِ انْ عَطَرَ السَّاءُ أَوْ إِلَى مَدَم رَدَ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَمَدَ مَدَمَه (أَوْ) مَسْأَوْره (سَحَص) يَعْنِي لَا يَعْلَم إِلَّا بَعْدَ مَدَه الخار بَكِير، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي الْمَحْذُوهِ، نَصَّ عَلَيْهِ رِيَادَه فِي الْإِنْصَاحِ، وَلِصَرَحِهِمْ بِهِ

وَيَسَدُّ السَّعَ مَا ذَكَرَ (وَلِنْ أَسْمَطُ) السَّرَطُ
(أَوْ) سُرَطُ (لَيْسَ سَوْبُ) أَوْ اسْتِحْلَامُ رَهْوِي (كَثِيرًا، أَوْ رَدًّا
لِحَرَمِهِ) لِلنَّاعِ، لِأَنَّ الصَّيَانَ مِنْهُ وَالْعَلَه لَهُ
• (و) سَدَّ نَعِ الخار إِذَا وَجَعَ (سُرَطُ السَّعَدِ) لِلنَّاسِ لِلرَّدِّ مِنْ السَّاءِ
وَالْمَسْهَةِ، وَإِنْ لَمْ يَسَدَّ بِالْعَمَلِ، تَحْلَافُ الْمَطْوُوعُ بِهِ بَعْدَ الْعَدِّ
• وَلَا يَمَارِكُ هَذَا الْفَرْعُ فِي الْمَسَادِ نَشْرُطُ الْعَدِّ فَرْوَعُ مَسْعَه سَهْهَا بِهِ
هَال

قوله [وَسَدَّ الخار] أَي سَدَّ السَّعَ الْخَوِي عَلَى الْخَارِ وَصِيَانَهُ حَسَدَ
مِنْ بَابِهِ كَمَا فِي نَعِ الْخَارِ الصَّحِيحُ عَلَى الرَّاحِجِ، وَقِيلَ مِنَ الْمَسْرِى إِذَا فَصَّه
حَكَمَ السَّعَ الْفَاسِدَ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ قَدْ نَعِمَ أَنْ أَمَدَ الْخَارِ فِي الْعَمَارِ سَه
وَيَلَاوِي نَوْمًا فَإِذَا نَاعَكَ سُرَطُ مَدَه نَرِيدُ عَلَى ذَلِكَ الْمَدَه رِيَادَه سَه كَأَرْبَعِينَ نَوْمًا
كَانَ السَّعَ بَاطِلًا أَمَا تَمَانِهِ وَيَلَاوِي فَلَا يَصْرُ لِأَنَّ الدَّوْمِينَ مَلْحَمَانِ بَابُ الْخَارِ

قوله [وَالْعَلَه لَهُ] حَاصِلُهُ أَنَّ الْآخِرَه وَالْعَلَه لِلنَّاعِ فِي نَعِ الْخَارِ رَمَاهُ سَوَاءٌ
كَانَ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا وَلَوْ كَانَ الْخَارُ فِي الصَّحِيحِ لِلْمَسْرِى وَامْضَى السَّعَ لِنَفْسِهِ
لِأَنَّ الْمَلِكَ لِلنَّاعِ وَرَمَاهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي صِيَانِ الْمَسْرِى، وَمَا يَعْلَمُ مِنْ أَنَّ الْعَلَهَ لِلْمَسْرِى
فِي السَّعِ الْفَاسِدِ وَالصَّيَانَ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ السَّعَ سَا فَسَعَ الْبَابُ الْفَاسِدَ
سَعَلَ فِيهِ الصَّيَانَ بِالْعَصْرِ فَمَعُورُ الْمَسْرِى بِالْعَلَهِ وَأَمَّا نَعِ الْخَارِ فَالْمَلِكُ فِيهِ لِلنَّاعِ
وَلَا يَسَعِلُ الصَّيَانَ فِيهِ بِالْعَصْرِ كَانَ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا فَلِذَا كَانَتْ الْآخِرَه وَالْعَلَه
فِيهِ لِلنَّاعِ

قوله [وَسَدَّ نَعِ الْخَارِ] الْح أَي وَلَوْ أَسْمَطُ السَّرَطُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْمَعْمَدِ
فَلَيْسَ كَسُرَطِ السَّلَفِ الْمَصَابِحِ السَّعِ

(كعاب) من عر العار (بعد) كالعصره أمام ، وضع ساً على الوصف
سرط البعد فإنه مسند

(و) كسج رهن سرط (عهده اللاب) فان سرط البعد مسند
(ومواضعه) تبع على الب ، فان سرط البعد مسند
(و) كراء (أرضي) للزراعة (لم يؤمن رتتها) سرط البعد مسند ، فإن
أمن رتها حار كالعد بطوعاً
(وحمل) على بحصل مئة كآق سرط البعد مسند (وإحاره)

قوله [من عر العار] إلح أى طو كان المسع عماراً مطلقاً أو عره
وهو قرب العبه كاللانه الانام فلا بعد سرط البعد فيه كما يعلم

قوله [سرط عهده اللاب] أى بلانه انام ترد فيها البعد المسع بكل
حادث من العرب ، وأما اسراط البعد في عهده السه فلا بعد البعد لهله
الصمان فيها لئلا يمرضها فاحمال السلف فيها ضعف بخلاف عهده اللاب فهو
قوى لانه ترد فيها بكل حادث

قوله [ومواضعه] أى وأمه تبع على الب سرط المواضعه لاحمال أن
يظهر حاملاً فيكون سلفاً أو محض فيكون مملاً لا إن اسراط علم المواضعه أو كان
العرف علمها ، كما في باعاب مصر فلا يصر سرط البعد لكن لا يقران على ذلك
بل سرج من المسرى ويحمل حب ند أمن ومعلوم تبع على الب أنها لو تبع
على الحار لاسم البعد فيها مطلقاً ولو بطوعاً كما نأى

قوله [لم يؤمن رها] أى كأراضى السبل العاليه أو الاراضى التى تروى
المطر وإنما كان سرط البعد يفسدها ليردده بن الحسه إن روت والسلفه إن
لم يرو

قوله [كالعد بطوعاً] أى فمحور ولو في عر مامونه

قوله [وحمل على بحصل مئة] انما بعد للردد المذكور

وقوله [سرط البعد بفسده] معهوده ان البعد بطوعاً لا يصر على المعتمد
كما ذكره (بن) وابنه بالمول ، خلافاً لمن قال إن البعد بعد الحمل مطلقاً
ولو بطوعاً

الحراسه رَرَع) فسرط البعد فسد له ااحمال فساد الررع خاصه فكون المعود سلفاً ، وسلامه فكون بما

(و) إجاره (مساحر معس) كريد بعنه او هله النار بعنها فالمراد بالمساحر المعنى اعم من العاقل (مساحر) السروع فما اساحر عليه (بعد) اى اكثر (س نصف سهر) فسرط بعد الاخره بعد الاجاره لاحمال تلف الاخر المعنى فكون سلفاً سلامه فكون بما فالعله ى الجمع الردد بن السلفه والسلفه والعبد بالمعنى بما ردها عليه لما نال فى الاجاره ان عبر المعنى - وهو المصير - بعد فاما السروع ى العمل ار يعجل البعد وقوله : س نصف سهر الصواب لا سهر كما قال

• ثم ذكر اربع مسائل جمع فيها البعد مطلقاً - سروط و بده - ولا يخص الملع بها وصابط ذلك - كما نال - ان كل ما ساحر فصد به اام الحمار جمع

قوله [الحراسه ررع] اى ار لرعى عم بعنه او لحاطه وب معس وما ذكره المصنف من أن سروط البعد فسد لما منى على انه لا يحب عليه خاف الررع بما ألقى به اذا تلف ولكن المعنى انه بانه الخلف او يعطيه الاخره بنامها ولا يصير سروط البعد واما ذكره المصنف حتما للظان

قوله [لاحمال تلف الاخر المعنى] اى وعهد الاجاره يفسح ساف ما ساقى منه حب كان معساً لا ما يسوى به كما نال فى الاجاره

قوله [فالعله ى الخسع الردد] إلح اى وحكمه مع الردد بن السلفه والسلفه ما فده من سلف حر فعداً ، لان النافع للسلف لم يكن فصدته بالسلف على ااحمال حصوله وحه الله بل رضاه به محرراً كونه سلفاً ولولا ذلك ما دفعه هكذا فرر الاساح

قوله [معس فده اما السروع فى العمل] إلح اى لما يلزم عليه من ابتداء الا من نال ذلك ان لم يحصل احد الامر من

قوله [ولا يخص الملع بها] أى لا خصوصه للمسائل الاربع الى ذكرها مع البعد فما سروط ويعبره بل هذا الحكم نال لمسائل اخرى غيرها ، ولذا راد بعضهم عهده اللاب سراء كان البيع سلفاً أو بخار ، لان عهده اللاب إما

العد منه ظهراً ، إذا كان لا يعرف معنه لأن عليه المنع منه فصح ما في اللغة
في موخر ، وما يعرف معنه لا يعرف في اللغة فقال
(وسُحَّ) (وعد) (وإن بلا شرط) - (وكلُّ) ، (أحرُ فصحهُ عن مدّة
الحصار) هذا إشارته للعقل المبدع ذكرها وصل لها ما ذكره السجح للإشارة
إلى أن هذا الحكم لا يحصر فيما ذكره قال
(كمواضعه) (نعت بحار)

(و) (مع) (عاب) (على الحار)
(وكراء) (لشيء كدرا أو داه كراء معنه ما أو غير مضمون بحار فلا
مفهوم لوله (صم) (من اكبرى داه معنه أو غير معنه لركنها أو عمل
عليها حار) (حر بعد الآخره فيه ظهراً بشرط وعده وانما مع (الكراء

يكون بعد انام الحار لا داخل - ١١١ والالم بكر لاسراطها فانه كذا في
حاشية الاصل

قوله [اذا كان لا يعرف معنه] أي وهو المثل مكثراً كان أو موروثاً
أو معدوداً بان جعل ذلك من أمه نواصب أو من العاقب أو آخره الكراء أو رأس
مال السلم ويكون العقد على الحار كما سابق

قوله [فصح ما في اللغة] أي وهو هنا المثل الذي فصحه النافع وصار
في دمه والموخر هو المنع الذي باخر فصحه بعد انام الحار

قوله [كمواضعه نعت بحار] يعني ان من انواع امه بحار على المواضعه
فانه لا يجوز العقد بها في انام الحار ولو بطوعاً حب كان المثل لا يعرف معنه
لانه يردى لسح ما في اللغة في معنى باخر فصحه بانه ان البيع اذا تم بالنصاء
رغم الحار فقد فصح المسرى المثل الذي له في دمه النافع في شيء لاسمحله الآن
وما قبل في سألته المواضعه فقال في باب المسائل الرابع

قوله [وبيع من عاب] ظاهره سوا كان عماراً أو غيره لوجود
العلة

قوله [لم يحر بعد الآخره] (الح) أي ما على اقص الاوائل لس
فصلاً للآخر

العقد مطلقاً وخار في السع بالخيار العقد مطوعاً ، لان اللازم في السع الرد من
السلمه والتمسه وهو إما موثر مع السرط ، واللازم في الكراء مسح ما في التمه في
موحر وهو مسح حتى في الطوع

(وسكنم) بآى في السلم إن شاء الله تعالى انه حور السلم بالخيار لما يحرر ما لم
يعد رأس السلم وإن طوعاً ، هو له

(مخار) راسع للاربعه

• (واصطخ) الخيار ولزم السع او رده

(عما دل على الامضاء او الرد) السع من قول كقول من له الخيار

انصبت لسع او قبله ار رددته ، ويحو ذلك او فعل كما بآى أملته

(ويصصى رسمه) أى الخيار أى مدهه المسرطه أو السرعه وإذا مصب

مده

• (مسكنم السع من هو مده) من باع او مسر كان الخيار لهما
أو لاحدهما ولو كان السع بند من ليس له الخيار

هو له [أنه محور السلم بالخيار لما وحر] أى كما محور بأخبره راس

المال إليه وهو بلاه ام

هو له [واصطخ الخيار] مروع منه في رافع الخيار ، وهو إما فعل او قول

أو غيرها

هو له [وإذا مصب مده] أى وهى الاما التى جعله السارع للخيار

وما الخى به

هو له [من هو مده] أى كان الخيار له او لغيره ، وحاصله انه إذا كان

المسح بند الباع وانصص امد الخيار فانه يلزم رد السع كان الخيار له او للمسرى ولو

كان بند المسرى حتى انصص امد الخيار كان السع لازماً له كان الخيار له او

لغيره ، فلو كان المسح بند الباع وكان الخيار للمسرى وادعى المسرى بعد انصاء

أمد الخيار أنه ابحار لمصاء السع قبل انصاء أمد الخيار ويرد أحده من الباع

فلا يصل دعواه إلا لاسه وكذلك لو كان الخيار للباع والمسح بند بعد انصاء

امد الخيار ادعى انه ابحار لمصاء السع لاحتل إلزام المسرى فلا يصل دعواه إلا لاسه

(وله) أى لم يملكه المسع (الرد في كالعبد) أى اليوم أو اليوم بعد انقضاء مده

(ولا يُقْسَلُ) منه أى ممن له الحار (عده) أى عدد زمن الحار وما ألحق به دعواه (أنه احتسار) أى قبل المسع في انقضاء الحار لاحظه ممن هو يملكه أو يلزمها لمن ليس له (أو) دعواه أنه (رد) السع ليلزمها لدعواه أو لاحتسابه البائع إن كان الحار له (إلا بيمينه) يسهل له بما ادعاه . وإذا علمت ان الحار ينقطع بما دل على الرضا أو الرد من قول أو فعل (فالكفاة والتدبير) لزمس بيع الحار رضا من المسرى ، ورد للسع من البائع لدلالة كل على ما ذكر ، فهذا وما بعده أمثلة للفعل الدال على ذلك « والوار » عني « أو » وأولى من كل منهما الحق ولو لاجل (والبريغ) لأنه أو لعده (والتلدد) لأنه ككذلك

وكذا لو كان المسع يملك المسرى والحار له ، وادعى بعد انقضاء الحار أنه احتار الرد ليلزمه للبائع ، فلا يعمل دعواه إلا بيمينه أو كان الحار البائع والمسع يملك المسرى وادعى بعد انقضاء امد الحار انه احتار الرد لاجل ابتراعه من المسرى ، فلا يعمل دعواه إلا بيمينه وكل هذا ما لم يصادفها ، وإلا فلا حاجة للسع في الجميع قوله [الرد في كالعبد] ظاهره أنه يرد في اليوم واليمين الزائدة على المدة التي حددتها أولا وهو السع والتلدد في العمار والعصره من الزمن والخمسة من عمرهما من سائر العروض والدواب وانظر هل هذا مسلم

قوله [فهذا وما بعده أمثلة للفعل] إن قلب ان الكفاية والتدبير والبريغ والزمن والسع يحصل بالصفة فكيف يكون فعلا ؟ إلا ان حاب بأن المراد بالفعل ما يستعمل الفعل المسمى ويراد بالفعل ما كان به لفظ رصب أو ردوب قوله [والبريغ لأنه أو لعده] لا خلاف - ان بريغ لأنه بعد رضا وأما بريغ العبد فله خلاف ، والمسيور انه رضا خلافاً لاسهب والمراد بالبريغ العبد ولو فاسداً ما لم يكن محمداً على فساد

قوله [والتلدد لأنه] حاصله انه ان فعل خلافاً لأنه موضوعاً لفصل الله - من كسف الفرح والظفر إليه - فهو يدل على فصل التلدد والرضا افر انه فصل الله ام لا ، وأما إن فعل فعلا ليس موضوعاً لفصل التلدد - فكسف الصلبر

(والرهس) لشيء منع بالخيار من باع او مبر ككتك (والسح) له ولو بلا سوق (والسرق) أي إغافه في السوق للبع ولو لم يبع أو لم يكر (والوم) ناز او قصد (وعمد الحد) على المسع بالخيار

او الساق - فان قصه به البلد عد رصاً منه وإن لم يحصل له بالفعل ، وإن انكر ذلك وقال قصبت العلب فلا بعد رصاً ولو حصلت له اللده بها كما مره سراح حليل ومعهوم « امه » أن البلد بالذكر لا بعد رصاً من المسرى ولا رد من النابع

قوله [والرهس] أي على المشهور وهو مذهب المتنونه وظاهره انه بعد رصاً وإن لم يصبه المبر من الرهس وهو ككتك لكن سعي ان يصد ذلك بما إذا كان الرهس قصه من النابع وأما إذا لم يصبه من النابع ورهه فلا بعد ذلك رصاً قوله [ولو لم يبع أو لم يكر] أي على المشهور الذي هو ما هب اس الخامس

قوله [أو قصد] مله الخمانه وحق الراس والاسلام للصبه رلو هبه او المكب كما في الاصل

قوله [وبما الخمانه] حاصله انه اذا حسي النابع من الخيار والخمار له ، فان كان عمداً فهو رد للبع ، وان كان خطأ فالمسرى حار العلب ، إن اثار النابع البع ان شاء عسك ولا شيء له أو رد واحد الن ، هذا اذا لم يحصل في المسع تلف فان تلف اصبح فهما وإن كان الخيار للمسرى ، وبعد النابع الخمانه ولم يلف المسع فالمسرى اد او الامضاء واحد ارس الخمانه وان تلف ضمن الاكر من الن ، وإن اخطا النابع فالمسرى أحده ناصفا ولا شيء له من ارس القص او رده للناع وإن تلف اصبح فهذه ثمان صور في حمانه النابع وإن حسي المسرى - والخمار له - عمداً ولم يلفه فهو رصاً وخطا فله رده وما نقص ، وله العسك ولا شيء له - ان ائله بالخمانه ضمن الن كاتب الخمانه عمداً أو خطأ وان كان الخيار للناع وحسي المسرى عمداً أو خطأ لم يلف المسع فله رد البع واحد ارس الخمانه أو الامضاء واحد الن وإن تلف في العمد أر الخطا ضمن الاكر من الن والسمه فهذه ثمان انصاً فالحمانه سب عشره

(والاحاره) من مسر لا نابع كما نكح عليه الاستثناء الآتي

هذه الأمور كلها كما يكون (من المُسَرِّي) بالحار (رضاً) أي مولا
للمصع لدلائلها عليه (ومن النابع رد) للمصع بالحار
(إلا الاحاره) من النابع ، فانها لا نال على الرد ، لان العله له والعيان منه
ما لم يرد مدنها على منه الحار فعوله « إلا » إلح مستثنى من قوله « ومن النابع
رد

• (و) إذا مات من له الحار أو فليس (ادته ل) الحار (لوارب) له ليس
معه عزم او معه عزم ولم يحط الدين بمال الميت أحداً من فوله

• (و) انعل (لعزم) ان أحاط دسُهُ بمال الميت وحسد (فلا كلام
لوارب) مع العزم المذكور ولو مات المسرى وبعد واره فليس لم إلا أن
أخذوا أو برداً جميعاً وليس لم السعص (والهـ س) إذا أحلوا فاحار السعص
ورد السعص (رد) الصحيح (أي جميع واره المسرى بالحار) (إن رد
بعضهم) فحار المحر على الرد مع من رد لما في السعص من ضرر الشركه فكما
ان من وربوا الحار عه ليس له رد بعض السلعه ويقول بعضها للضرر بالنابع ،
فكذلك هم ليس لبعضهم الضول وبعضهم الرد إذا لم يرض النابع بذلك للضرر
الشركه ، فألقى الوارب بالمسرى في علم حوار السعص وأحذر على الرد بجميع الضرر
في كل وليس للمحرم أحد مات من رد إذا لم يرض النابع ، وهذا للامام في

صوره قد علم بمصلحتها ركنها المصنف ، وهي في حليل ومراحه

قوله [والاحاره من مسر] أي ولو مساوه

قوله [لا نابع] أي فلا بعد إجارته رد إذا كان الحار له لان العله له
على كل حال وسأني بمصلحتها

قوله [والهـ س] إلح قال في جمع الخوامع وهو حمل معلوم على
معلوم لمساوئه له في عله حكمه عند الحامل وإن حصص بالصحيح حذف الاحر ،
فعوله « حمل معلوم » المراد « هنا الوارب وقوله « على معلوم » المراد به
المرورب الذي هو المسرى والعله ضرر الشركه بالحكم الصرف بالاحاره والرد
بسمه السائل - نال

المدنوه والاسحسان عليه أيضاً ان للمحر أحد جميع السلعة فلا يحز على الرد
 إن رد البعض وأصغرنا على القياس لقوله في المدنوه وهذا هو النظر ، ثم قال فيها
 أيضاً واستحسن لمن أحار منهم أن يأخذ ماب من لم يحز
 (وهو) أي القياس (في ورثه التاسع) التي له الحار حب ماب
 (إحارهُ الجميع إن أحار بعضهم) ويحز من رد السع على الإحار مع المحز ،
 عكس ورثه المسرى وهل بعض منهم القياس ولا يحزى منهم الاسحسان ؟ وهو
 قول ابن أبي ريد ، أو يحزى منهم أيضاً ؟ وهو قول بعض القرويين وعليه فالرد
 منهم أحد الجميع والقياس في كل هو المعتمد
 • (والمالك) للبيع بالحار في ربه — سواء كان لأحد المصاعين أو لأحدي —

قوله [والاسحسان] هو معنى يمدح في دهن المحدث بقصر عنه
 عاربه والمراد بالمعنى دليل الحكم الذي استحسسه ووجه اسحسان أحد المحز
 الجميع أن المحز حب أحد الجميع يمدح جميع الثمن للبايع ويرفع ضرر السركه
 بالسبعين

قوله [القياس في كل هو المعتمد] أي فالمعتمد في ورثه المسرى رد
 جميع السلعة للبايع إن رد بعضهم وفي ورثه البايع إصماء الجميع البيع إن أصفى
 بعضهم

• سبهاً الأول سفل الحار الذي كان للمكاتب لسند حب عحر
 في مده الحار وهل الإحصار كان ناعماً أو مسرباً ، فالسند عند عحر المكاتب
 عحره الوارب أو العرم إذا ماب المورب أو من أحاط الدس بماله قبل الإحصار
 • الثاني إذا حز من له الحار وعلم أنه لا يصى أو بعض بعد طول بصر
 البصر إليه بالآخر نظر الحاكم السرى في الإصلاح له من إصماء أو رد وأما لو
 أعفى من له الحار فإنه سطر لإفائه لسطر لمسه ، فان طال إعماؤه بعد مصى
 ربه بما يحصل به الضرر فصح البيع ولا ينظر له حاكم ولا غيره وقال ابنه
 ينظر له (أه) من الأصل

قوله [والمالك للبيع] إلح هذا هو المعتمد ، وعليه فالإصماء وهل
 للبيع من ملك البايع للملك المسرى وهل إن الملك للمسرى فالإصماء يبرر

(للتابع ، والصمان منه ، فالعله وأرس الحسانه) على للمنع بالحار (له) اى للتابع

(مخلاف الوليد والصوف) فهما للمسرى إذا لم له السراء لأهما كحرم من السع
(ولو قصه المسرى) وأدعى صناعه ربح الحار (صمن فيما يعاب
عليه) كالزهر (إلا ليسه) شهد بصناعه فلا يفرط من المسرى فلا يصمن
(وحلف في غيره) أى في غير ما يعاب عليه - كالحوان - حب انهمه
التابع (لقد صناع وما فرط ، إلا أن يظهر كدله) أى المسرى في

ملك المسرى وأصل ملكه حصل بالعد ، وهذا معنى قولهم إن سح الحبار
محل ، اى ان المنع على ملك التابع أو معده اى أنه على ملك المسرى لكن ملكه
له غير نام لاحمال رده . ولذلك كان صمان المنع من التابع على القولين اتفاقاً
فمعه الخلاف اما هي في العله الحاصله في منه الحبار وما ألحق بها ، فهي للتابع
على الاول وللمسرى على الثانى إلا ان كون العله للمسرى على القول الثانى مخالف
لقاعدته « الحراج بالصمان » و « من له العم عليه العم » فان العم هما للمسرى
والعم الذى هو الصمان على التابع اى من حاسبه الاصل

قوله [فالعله وأرس الحمانه] إلح مل العله ما وهب للعد المنع
بالحبار في ربه فانه للتابع الا ان يستثنى المسرى ماله
قوله [والصوف] اى النام أو غيره . واما الثمره الموبره فكما العله لا يكون
للمسرى الا بمرط

قوله [ولو قصه المسرى] اى المسرى على الحبار لو قص النسيء
المسرى سواء كان السع صحيحاً أو فاسداً وما تقدم من افعال صمان القاسد بالصمن
إعما هو من السع نائب

قوله [حلف في غيره] اى مهما او لا بخلاف المردع والسرك لا بخلف
إلا إذا كان ممنا

قوله [إلا ان يظهر كدله] استثناء من معار اى وحلف ولا صمان عليه
إلا ان يظهر كدله فانه يصمن وليس استثناء من قوله وحلف في غيره ، فلو سهدت
به نكده وسهدت أخرى بصدقه فمب سه الكذب على المصمد كذا في الخامسة

دعواه الصَّاع ، كان يقول صاع يوم كذا ، فسُهِدَ السَّه على رُوبه عليه بعد ذلك اليوم ، أو سُهِدَ عليه بأنه أكله أو ابتلعه أو ناعه فإنه نَصَم ، ولا يفعل منه مِمَّنْ وإذا نكل عند بوجه المِمَّنْ عليه عَرَم

• مِمَّنْ ما نَعَرَمه للبائع وهو يحلف بأحلاف الأحوال فقال (الأكثَر) أى نَصَمَ المسرى للبائع إذا ادعى صاع ما نَعَبَ عليه أو ما نَعَبَ إذا طهر كذبه أو نكل الأكثَر (مِمَّنْ السَّه) الذى وقع به السَّع (وَالْمِصْمَة) هذا (إن كان الحِسَارُ للبائع) فى الصور الثلاث

(إلا أن تَحْلِفَ) فى صورته ما نَعَبَ عليه إنه (ما وَرَطَ) فى صباعه فالنص خاصة إن قل عى المصمة ، لانه إذا سارَى المصمة أو كَرَّ عنها لم يَوجِهْ عليه المِمَّنْ إذا لا عَرَمَ لها حسد كما هو ظاهر

(كان كان الحِسَارُ له) أى للمسرى ، فانه نَعَرَمَ المِمَّنْ الذى وقع به السَّع ولو كان الحمار لهما عَلَّتْ نَعَبَ البائع فيما يظهر لأن الملك له

قوله [الأكثَر] معمول لقوله صمم وما نسبها اعراض

قوله [والمصمة] أى ويعبر يوم قص المسرى المسح

قوله [فى الصور الثلاث] الأولى ما إذا كان نَعَبَ عليه وادعى الصَّاع ولم نعم له سهه والبانة ما لا نَعَبَ عليه وأجهه ولم يحلف والبانة ما لا نَعَبَ عليه وطهر كذبه

قوله [إلا أن يحلف] إلح هذه هى الأولى

قوله [فالنص خاصة] حاصله ان المسح إذا كان مما نَعَبَ عليه وادعى المسرى صباعه أو ابتلعه ولم نعم له سهه فإنه يلزمه الأكثَر من المِمَّنْ والمصمة كما مر ، فان كان المِمَّنْ أكثَر أو مساوياً للمصمة عَرَمه ولا كلام وإن كاتب المصمة أكثَر وعَرَمها فلا كلام وإن أراد ان نَعَرَمَ المِمَّنْ الذى هو أهل منها حلف المِمَّنْ والموصوع أن الحمار للبائع

قوله [فانه نَعَرَمَ المِمَّنْ الذى وقع به السَّع] أى لانه بعد راضياً رسواً كان المِمَّنْ أهل من المصمة أو أكثَر ما لم يحلف عند اسبب أنه لم يرد السراء ، وإلا كاتب عليه المصمة إن كاتب أهل

(ولو اسرى) سحق (لحد) سحق (كَتَوَسَّسَ ، وَسَصَّهْمَا)
 من الناع لحِصَارٍ واحدًا منهما وبرد الآخر (فادعى صَاعِهْمَا) معاً (صَمِىَّ
 واحدًا منهما فقط) ، لانه في الآخر أَمْس لا صِيَان عليه فيه (بالَمَسِ) الذي وقع
 به السبع سواء (كَانََ هِمَا بَحَارُهُ يُحَارُّ أَوْ لَا) بأن كان فيه على الب وقيل
 المسألة مفروضة في الاول وأما لو كان هِمَا بَحَارُهُ على الب - لا مَرَكَا هِمَا - ولمره

• سِمَانُ الاول ار غاب الناع على السبع بالحار وادعى التلف والصاع
 - والحار لعمره ، مسر او أحمى - فإنه يعض البس ومعنى صِيَانَهُ رده للمسرى ان
 كان مضيه ، والا فلا مية له - كذا في الاصل

• الثاني اسرنا داس حاراً ادعى كل التلف وقال أهل الموضع انما تلف
 واحده فحكى ابن رشد ولس براءتهما لصديق أحدهما قطعاً ولا يعض الثاني
 بالسبل ، ويصان كل نصف دانه وصوبه عند الحار في يديه كما في (ج)
 وله [ولو اسرى سحق أحد سلعين] لما ابي الكلام على بيع الحار
 سرق في الكلام على الاحصار الخاضع للحار والمفرد عنه فالاسام ثلاثة
 حار فقط ، رد بغيره ، وسبع احصار فقط ، وسبع حار واحصار في الكلام
 الآن هِمَا وفي كل منها ، ان اسرى بوس ملا إما ان يدعى صاعهما معاً
 او صاع احدهما ، او يعضى الماء مع ناعهما ولم يجر ، فهذه سبع صور يعلم
 تفصيلها بما تقدم ومن هنا

وحاصله ان البوس - مع احار فقط كلامهما سبع فصصص صمان الزمان
 ان ادعى صاعهما او صاع احدهما فان نصبت منه الحار ولم يجر لرباً معاً ،
 فهذه ثلاث وفي الاحصار فقط ان ادعى صاعهما ار ادعى صاع احدهما
 او نصبت منه الاحصار ولم يجر لربوه النصف من كل منها فمرة نصف من
 احدهما ونصف منه الآخر فهذه ثلاث ايضاً في بيع الحار الاحصار ان
 ادعى صاعهما معاً صمن واحدًا ناس وإن ادعى صاع واحد فقط صمن
 نصبه وله احصار الثاني وإذا نصبت الماء لم يجر لم يجر مية فهذه ثلاث ايضاً
 فليحفظ تلك الصور السبع

وله [قبل المسألة مفروضة] هذا هو المعدل لما سأل

نصف منه أحدهما ونصف من الآخر

(و) ان ادعى (صنّاع واحد) منهما - ولم يكن له سه بصاعه - (في الحياتر معه) اى مع الاحبار - بأن شرط انه هما يحاراه بالخبار (صنّاع نصفه) لعدم العلم بالصانع ، هل هو المسع بالخبار ، أو الثاني ؟ فاعلمنا الاحمال

(و) أى للمسرى في ادعاء صناع واحد فقط (احبار السافى) ورده لربه ، إن كان من الخبر ناساً وليس له احبار نصفه لما فيه من ضرر الشركه فان قال كتب احرب ما صاع قبل صاعه ، صدق ولزمه عنه ولو قال كتب احرب هذا الثانى ثم صاع الآخر وأنا فيه امن ، لم يصدق ولزمه نصفه

(وفي الاستسار فقط) أى دون حبار ، بأن كان هما يحاراه على لب واحد اى صناع احدهما ولا سه (لزمه) النصف من كل من الثالث والثانى ، وليس له احبار الثانى - كما نص عليه ابن ونس - لانه إنما يكون له الحبار إن وقع البيع على الخبر ولم ينقص ما به وهذا مما رجع القل المتعلم فى صاعهما معاً ونصف النعمم التى ذكرناه فى الاصل فما مر ثم سه فى لزوم النصف من كل قوله

قوله [فاعلمنا الاحمال] اى احمال كون الصانع هو المسع واحمال كونه غيره اى اربكنا حاله وسطى لانه على احمال كون الصانع هو المسع يلزمه كله وعلى احمال كونه غير المسع لا يلزمه شيء لانه ودعه عنده فوسطياً وأحتملنا كل طرفاً

قوله [احبار الثانى] اى على المشهور وهو قول ابن القاسم
قوله [وليس له احبار نصفه] اى خلافاً لاسن الموار القائل فى الماس أن له احبار النصف الثانى لاجتماعه ، وذلك لان المسع يرب واحد فاذا احبار جميع الثانى لزم كون المسع بواً ونصفاً وهو خلاف فرض المسأله واحتمل بان هذا امر حرام لانه الحكم لدفع ضرر الشركه

قوله [لانه إنما يكون له الحبار] الح المناسب الاحبار وهو إظهار فى محل الاصحاح

(كَاصِصًا مُدَيِّهٍ) أى الاحسار (بلا صَّاعٍ) ولم يحصر واحداً منهما ، فإنه يلزمه النصف من كل ، ويكونان سرى كل واحد لم يربصا بأحد كل منهما موتاً وبترك لصاحبه الآخر

• (ولو انصَبَّ) منه الحار والاحسار (فى) اسراء أحدهما على (الحارِ معه) أى مع الاحسار فان اسرى أحدهما على ان يحار ، ثم هو فيما يحاره بالحار فصب الله ولم يحصر (لم يلزمه مئة) من السرى ولا سره فهما ، لان ترك الاحسار حتى نصب منه الحار دليل على إغراضه عن السراء وسواء كان المسع منه او مد الناح إذا لم يقع البيع على معنى يلزمه ولا على لزوم أحدهما فسرهما

• ولا انتهى الكلام على ما اراد من القسم الاول الذى هو حار البروى ، سرع ي مان لقسم الثانى وهو حار لقصة فقال

• (و) القسم (الثانى) وهو حار لقصة فبان ما وجب بعد شرط ، وما وجب لظهور عب في المسع وإلى الاول اسار بقوله

• (ما) أى حار (وحب) أى تب بعد إرام البيع (لعدم) أى لاجل هدم مئة (مَسْرُوطٍ) شرط في العقد (فيه) أى في ذلك المشرط (عَرَصَ) للمسرى كان فيه ماله ، كشرط كونها طباحه فلم يوجد كذلك او لا ماله فيه كاستراط كونها ساء لمس عليه الا طاً بكرةً فوجها بكرةً كما بان في الامثلة إذا وقع الشرط في العقد (ولو حُكِمَاً كعاداه) عليها حال سوغتها

قوله [كان فيه ماله] أى بان اليك برئت عند رجوعه وبطل عند

علمه

قوله [كاستراط كونها ساء] إلح أى وكما لراسرى حاربه بشرط كونها نصرانه فوجها مسلمه فازاد ردحا ، وادعى انه إنما اسرط كونها نصرانه لارادته بروجها من عبده النصرانى ويصدق في قوله سه أو وجه بخلاف دعوى أن عليه عباً في مساله الب فانه يصدق ولو لم نعم له سه ولم يظهر له وجه

أنها طباحه او حاطه فوجد سخلافه ، فسب للمسرى الخيار فله الرد ومثل
للمسروط الذى فيه العرض بقوله

(كَطْلَحَ وَحَطَّاهُ) وبسح وهو حمل وفرامه وطحن وحرب من كل وصف
فيه حتى مالى (يسوءه لمن) عليه انه لا يظا الا كآرام (تحيدها بكرة)
وبصلى فى دعوى المن ، لا إن ابى العرض ، كما لو اسرى عبداً للحمه
واسرط الا يكون كائناً فوجده كائناً ولا إن وجدها بكرة ي عر عن ملى
السرط ، ولا رد

• واسار للممن البائى بقوله

• (او) ما وجب (ليمس) أى لوجود بعض من المبيع - عماراً كان
المبيع او عرصاً أو عبداً فمسلم المن (العاده السله منه) فى ذلك المبيع ،
فله الرد نه إن أطل بالذات او بالنسب الى الصفوف العادى او كان بحاف عافيه
لا إن لم يحل سىء من ذلك كما تأى مان ذلك كله (كسأوه) بعنه لعدم
تمام البصر وكذا إذا كان يصو بالعد المهيله اى لا يصير إلا (وعور)
راوى العمى ، رهنا اذا كان المبيع سائاً ومع بالصفه ار ربه مقدمه أو كان
المسرى أعمى حب كان العور طاهراً والا فلا معه دعوى انه لم ره حاب السبع ،
فان كان حيا كما لو كان المبيع ا المخلقه بطن فيه ان يصير فله الرد ولو كان
حاصرا والمسرى بصيرا (وطهر) بعنه وهو لم يسا على ماص العين من حبه

بقوله [فسب للمسرى الخيار] اى حب لم يكن العاده اللقى من
المسماز ، فان كاتب العاده اللقى فلا بعد بقوله سرطاً

بقوله [وبصلى فى دعوى المن] اى رأى من نعم له منه ولم يظهر
له وجه خلاف لما بعده كلام ابن سبل من انه لاند من سوب ذلك

بقوله [ملى السرط] اى لكونه لا عرص فيه ولا تبع للمسرى نعم
ذكر بعضهم أنه إذا اسرط على عبد المخلقه ان يكون عر كاتب فوجده كائناً
ان له الرد وأن هذا السرط لعرض وهو خلاف اطلاع العد على عورات السند

بقوله [وطهر] المحرك وسيله السعر الباب العين فرد نه وإن
لم ينع البصر

الاف إلى سوادها (وعَرَجَ وَحِصَاءٌ) بحر بحر (واسِحَاصِه) تأمه ولو
 وصفاً لأنها من المرض الذي سأل القوس أن تكرمه (وعَسْرِي) ممتحن وهو
 العمل باليد السري فقط بخلاف الاصط وهو من يعمل بكل من يده وسواء كان
 الأصغر ذكراً أو أنثى (وَسَحَر) عموه الفرج وكلما عموه النفس إذا قوى
 (ورباً) من ذكر أو أنثى أى سب أنه كان ربي عبد النافع (وسرب) يسكر وكلما
 أكل المتب كاهن وحسه (ررعير) لذكر أو أنثى وهو عدم نبات بحر
 العانة لدلاله على المرض إلا لدواء

قوله [وحصاء] بالمد فهو عب وإن راد في من الرمي لانه مفعله بحر
 سرعه كصاء الامه

قوله [بحر بحر] أى فان الحصاء فيها لس عبالان العاده انه لا سعمل
 منها إلا الحصى الظاهر ان المراد حصوى السر لا ما سمل الحاموس لان العاده فيه
 عدم الحصاء وظاهر كلامهم ان الحصاء فى جميع ارباع الحدران بحر السر برد
 به ولو ربناه حساً

قوله [واسحاصه] أى ان سب اسما من عبد النافع احداً فى الموصرحه
 للاستراء حصى سم سمر عليها الدم فلا برد ، لانه لا رد الا ناعب المدم
 وصل الاستحاصه باحر حصه الاستراء عن وف محبها رماً لا باحر الحصى بله عاده
 لانه مطه الرنه وهذا فى مواضع وأما من لا مواضع فلا برد باحر الحصى
 إذا ادعى النافع اها حاصب عده لانه عب سلب عبد المسرى لدحولا
 فى صانه بالعد الا ان سهد العاده عده

قوله [ذكر أو أنثى] أى علما او حسا

قوله [وكلما عموه النفس إذا قوى] أى ولو من ذكر كما فى (ح)
 لادى سده بكلامه وهنا خلاف عب الرويح فلا برد بحر الم لساء الكاح
 على المكابه كما سمل

قوله [ورباً] سمل اللواط فاعلا او مفعولا

قوله [وهو عدم نبات بحر العانه] أى وأما قطع دب الدانه فسمى رباً
 وهو عب أنصاً

ومنه علم باب سعر الخاحب او الخلف (ورباده سين) من ذكر أو أنى
 فى معلم الهم أو موخره (وحدكم ولو بأصل) بأن كان يأخذ أبوه وإن علا ، لأنه
 سرى فى الخروج فحذف عافيه (وحسونه) أى الاصل من أب أو أم (يطسع)
 أى لا دخل لمخلوق فيه فعمل الوساوس والصرع المدب للعمل والعنة
 (لا) إن كان (بمسـ حـ) فلا يرد به الفرع لعلم مرباه له عادة
 والبرص كالخدايم (وسقوط سين من معدم) أى معلم الهم طلقاً ولو من ذكر
 أو وحس (او) من (رابعه) ولو فى غير المعلم (ولاً) يكن رابعه بل وحساً
 أو ذكراً من غير المعلم (فاكثر) من سن يرد به ، لا يواحد فهذا أقوى من
 كلامه (وسبـ هـ) أى بالرائع سقط يرد به (لا يعرها) من ذكر أو وحس
 فلا يرد بالنسب (الا ان كسر) فرد هـ ، وهذا إذا لم يسقط فى العهد وإلا رد به
 ولو لم يكن (وتول يرمى) أى حال النوم (فى وقب يسكر) البول فيه ،
 بان يلع مساً لا يول الانسان فيه عالياً (إن تسب حصولة عما السابـ)

قوله [ومنه علم باب سعر الخاحب او الخلف] إلج أى فهما عب
 ولو كانا لنواء خلافاً لما دونهما السارح

قوله [ورباده سين] أى هو الانسان ، وأما كسر السين من المعلم فهو
 عب فى الرابعة وانظره ي غيرها

قوله [او أم] أى ميلا فالمراد محرم

قوله [فلا يرد به الفرع] أى ولو كان الحيوان الذى يمس حـ
 من أحد الاصول فلا يرد به أحد الخروج ، وأما لو كان الحيوان يمس السبع فعب
 يرد به فولا واحداً كن يطعـ ار من حـ

قوله [وسقوط سين] أى لغير إيعاز ولغير من طعب فى الكبر يحب
 لا يسعرب مسقط أسانه

قوله [وسب] أى ان وجد قبل أوأنه وأما ي سب السين فليس بعب

قوله [وهذا إذا لم يسقط] أى وأما اذا اسقط مـ ففعل به إذا
 مختلف المسروط ، وإن لم يكن العادة السلامه منه فالمدار فى السوط على العرص
 السرى فى جمع مسائل الباب

بإقراره أو نفيه (ولاً) نسب (حلف) النابع أنها لم تل عنه ولم يعلم بأنها نال عنه ، فإن نكل ردت عليه الدواب المسعة ذكراً أو أنثى وهذا (إن سألت) بعد السراء (عند أمي) أبي أو ذكر له روحه أو أم ومصطفى الأمين في يوطا عنه ، فإن لم يكن عند أمي فالقول للنابع نسي وعنه فلا مفهوم لعلمي عند أمي ، إلا أن يحرره عن كونها تحت يد النابع وأدعى المسرى يوطا عنه فالقول للنابع بلا نسي وظاهر أن اختلافهما في قدمه وحديثه يدل على أن الأمين مصطفى فيما قاله لا أنه في وجوده وعلمه كما قبل

(وحسب عبد وعجولاه أنه استهزأ رب تلك) الاظهر من الأولين بأول عبر عبد الحق من أن المراد به النسب بأن نسبه العياى كلاً وحركانه بالنساء وإن نسبه الأمه في ذلك بالرجال ، وقوله « استهزأ » بالنساء إشارة إلى أن عند الاستهزاء إنما يكون في الأمه فقط وهو ظاهر المدركة ووجه في التوضيح بأن الحب في العهد يصعبه عن العمل وسهواً بطله وإنما كثر في الآله لا يجمع جميع الحاصل إلى نراد منها ولا يصفها فإذا استهزأ بذلك كان عساً لأنها ملعونه كما

قوله [ولم يعلم بأنها نال عنه] بصور اليمين النابع فهو يفسر لما قبله لأن نفيه لا يكون إلا على نفي العلم

قوله [كما قبل] القابل له (عب) ونسبه الأصل ، حال يدل قوله إن أقرب إلح على أن اختلافهما في وجوده وعلمه لا في حديثه وعلمه إذ لا محس حسد أن يقال إن أقرب إلح واختلافهما في الحديث والعلم القول لمن سهل العادة له أو رجع بلا نسي وإن لم يقطع لواحد منهما فالنابع نسي (اه) وما قاله هنا بعد نسيه (ن) فحصل أن المسرى إذا ادعى القول ولم يثبت حصوله عند النابع بإقراره أو نفيه فإن حصل عند المسرى أو عند الأمين ثم النابع النسي على نفي العلم ما لم يقطع العادة أو يرجح حديثه والا فلا نسي على النابع وما لم يقطع العادة أو يرجح علمه وإلا فردد على النابع من غير نسي من المسرى وإن كان مجرد دعوى من المسرى فلا نسي على النابع

فالحاصل أن نوحه اليمين على النابع إنما يكون في نفي العلم بعد نسي الحديث وأما في الوجود والعلم فلا نوحه على النابع عن لانه مجرد دعوى من المسرى

في الخديت وجعل في الواضحة عند الاسهار راجعاً لها (١ هـ) فلما اضمحصر في المحصر عليه وبأولها عند الحق بأن المراد بالحب والمحولة الفعل ، بأن يفعل بالعد ويعمل الأمة فعل سرار النساء ورده او عمران بانه لو كان المراد به الفعل لكان عبداً ولو مره واحده ولا يحتاج لعد الاسهار في الامه فظهر من هذا الفعل ان الأرجح أن يحب بالعد عبث طلباً لاسهر به اولاً ، وأن محوله الامه لا يرد به إلا إذا اسهرت به كما مسمى عليه السج ، لان ظاهر المدونه يعلم على صريح غيرها وان الأرجح من التأويلين في عصر الحب التأويل الاول (وكررهم) هو ذاء محارف اللذاه كالفرس (وعسري) لانه (وجرن) بضم ج (وعدم)

هي الخصمه من نظر لحد الدعوى من المسرى فال سارع ، في الوجود والعدم ، ومن نظر لحصول البول عند الامن والمسرى فال سارع في الخديت والتميم وكل صحيح • نفسه من العيوب التي رد بها إذا وجد العبد النالغ عبر محبون والآبى للخالع عبر محبوسه حب كانا مولودين بلاد الاسلام في ملك سلم أو طالب إقامتهما بين المسلمين وفي ملكهم كما أن وجود الحمان والخصاص في المخلوسين عبث حسبه كونه من رفق ان من المسلمين او عار عليه الكمار وهذا اذا كانوا من قوم ليس عادتهم الاحتتان ومن العيوب ان سب الرقيق بعينه ذلك المسع من العيوب مع كونه اسيراه براءه من العيوب كما إذا اسيراه من براءه من عيوب لا يعلمها مع طول اقامه عنده ثم سب على العهد فانه سب للمسرى الرد بذلك لانه يقول لو علمت انك اسيرته بالبراءه لم أسره منك إذ ما اصب به عبداً واحبك عدماً فلا يكون لي الرجوع على نابعك

قوله [وكررهم] أدخلت الكاف الدبر وهو الفرج والطاح والرفس وعرس الدراعين وله الاكل والقور المفرطين وأما كره الاكل فليس عبداً في الحيوان الهسي وهي عبث في الرقيق إن كانت خارجة عن المعاد وقال (ن) وحذت بخط ابن عاري ما نصه هل العمل اليوم ان من أسرى قوماً فاقام عنده سهراً لم يمكن من رده بعبث قدم فانظر هل يصح هذا ام قلت وقد اسمر بهذا العمل هي نظم العمليات

وبعد سهر الدواب بالخصوص بالعبث لا يرد فافهم النصير

حَمْلٍ مُّعْتَادٍ) لِمَلْهَا أَنْ وَجَدَهَا لَا تَطْلُقُ حَمْلَ امْنَالِهَا ، مُسْرَدٌ بِذَلِكَ وَهَاسٌ عَلَى هَذِهِ الصُّوَرِ مَا سَابَقَهَا مِنْ كُلِّ عِبٍّ أَدَّى لِنَفْسٍ فِي النَّسِ أَوْ لِمَنْ أَوْ حَفَّ عَاقِبُهُ وَالسَّحَّ ذَكَرَ هُنَا امْنَالَهُ كَثْرَهُ

(وَلَا رَدَّ يَكْتَى لَمْ يَمُصْ) مَسًّا وَلَا دَانَا (وَلَا) رَدَّ (سُهُمُهُ) لَوْحِنَ (يَكْتَرِفُهُ) وَاحْتِلَامَ وَنَحَبَ (طَهَّرَتْ السَّرَاءُ مِنْهَا) بَأَنْ سَبَّ أَنْ السَّارِقَ عَرَهُ ، أَوْ أَنْ السَّيِّءَ لَمْ يَمُصْ أَصْلًا ، أَوْ أَمَرَ رَبَّ الْمُنَافِقَ بِذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَسَبَّ كَانَ لَهُ الرَّدُّ وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا فِي هِمَّةٍ مَسْهُورًا بِالْعَدَاءِ وَإِلَّا فَلَهُ الرَّدُّ مُطْلَقًا • (وَلَا) رَدَّ (يَمَسًّا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا سَعَتَرُ الْمَسْعِ) مِنْ كَسَرٍ أَوْ نَسَرٍ أَوْ دَبَحٍ (كَسَتُوسَ حَسَبٍ وَفَسَادٍ حَرِيرٍ وَجَوْهٍ) كَلُورٍ وَسَلَقٍ (وَمُرَّ هَمَاءٍ) وَطَحٍ وَوُجُودٍ فَسَادٍ بَاطِلٍ سَاءَ بَعْدَ دَحْجِهَا (إِلَّا لِمَسْرُطٍ) فَعْمَلٌ بِهِ وَبَرْدٌ • (وَلَا فَمَنَّهُ) لِلْمَسْرُطِ عَلَى النَّابِغِ عِنْدَ عِلْمِ الرَّدِّ إِذَا لَمْ يَسْرُطْ ، وَكُنَّا لَا فَمَنَّهُ لِلنَّابِغِ عَلَى الْمَسْرُطِ إِذَا رَدَّهَا بِالسَّرَطِ إِذَا كَسَرَهَا نَ يَطْرُ الْكَسْرَ فَمَا يَطْهَرُ وَفَوَلْنَا « إِلَّا لِمَسْرُطٍ » هُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ السَّحَّ فِي الْوَصْفِ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَحْصَرِ وَالْعَادَةِ كَالْمَسْرُطِ

قوله [بأن وجدتها لا تطلق حمل امناها] أى فالمراد بالحمل ما يحمل على الدانه لا الولد ولا يصح أن يصبر عما إذا اسرط المسرى عند السراء حمل الدانه فوجدتها عر حامل ، لان ذلك مقصد للبح كما علم قوله [لم يمص مسًّا ولا دانًا] أى يمص النمن أو الحمال والخلعه فهو عيب وإلا فلا

قوله [فان لم يسب] أى أن السارق عره ولم يظهر له براءه
قوله [ووجود فساد باطل ساء] ملها سائر الاعام ، وهذا الفساد يسمى في عرف ارباب الاعام بالنس ويسمى الخوان عاسًا •
• نسبه مفهوم قوله « ولا رد عما لا يطلع إلا بعير » انه لو امكن الاطلاع عليه قبل بعيره برد لفساده ، كالنص لانه قد علم قبل كسره وخاصله أنه إن رد النص لفساده بعد كسره فلا يبيء عليه في كسره — دللنا النابغ ام لا — إن كان لا يحور اكله كالمس ، وكنا إن حار أكله كالمروى إن

• (ولا) رد (معصب قبل يدار) ككسر عنه وسلم وصحط مرافه مما
حرب العاده تعلم الالتفات إليه ، ويرول بالأصلاح ولا فمه على الناح في
السير جداً كما ملنا وأما السير لا جداً ، بان يكون ما دون اللب - واللب
كثير - فأشار له هؤلاء /

(ورجح نفسه ماله بال منه) أي من اللعب الليل (هبط) لا رد به
إذا لم يلع اللب (كصدع حيدار) منها (عبر واجهتها) ، إن لم تُحَف
عليها به ، وسواء حَف على الحيدار نفسه أم لا على ظاهر كلام الامهات
(ولا أن كان يواحيها) أو غيرها وحَف على الدار الصموط منه (فكسر)
رد به (كعدم معصب من مسافعيها) كفتح بر يحمل الخلاه أي

دلس نابعه أو لم يلدس ولم يكره المسرى فان كسره فله رده وما نفعه ما لم يعب
سحره فلي وإلا فلا رد ورجح المسرى مما بن فمه سليماً ومعصاً مفهوم على أنه
مصحح عبر معصب ومصحح معصب فاداً قبل فمه مصححاً عبر معصب عسره ومصححاً
معصاً ثمانه ، رجع بسبه ذلك من اليمن وهو الخمس وهذا إذا كسره بحصره
البيع فان كان بعد انام فلا رد له لانه لا يدرى احمدا عبد الناح او المسرى كذا
في الاصل

قوله [فل يدار] لا مفهوم للدار بل سائر العمارات كذلك ، كالفرن
والحمام والطاحون والخان والفرق بين العمار وعبره ان العمار سهل إصلاح عنه
السير ولانه لا يخلو عن عيب فلو رد بالسير لصار الناح مسؤول فله ولانه لا يراد
للمحاره عالياً

قوله [إذا لم يلع اللب] أي محل الرجوع بنفسه اللعب دون رد المبيع
إذا كسر ولم يلع اللب ، وهذا قول ابي بكر بن عبد الرحمن ، وقيل ما نقص عن
الربع ، وقيل ما نقصها عسره إذا كانت قيمها مائه وقيل إنه معبر بالعرف ، وقيل
ما نقص معظم النسخه

قوله [بأن كان يواحيها] أي وإن لم يحَف عليها منه هؤلاء • وحَف
على الدار • وقد في الناي هبط

محل الآثار إلى ماؤها حلوكته ويردها وعور ماها أو لعدم مرخص بها أو كونه ساها
 • (وكل ما) أي عب (بعض الثلب فأكبر من فمها) (فله الرد) به
 (كسومه حارها وكسره بمفها وتصلبها وكسومها) بأن حرب بأن
 كل من سكن فيها بعباب بمفصه (وجيها) أي سكنها الخى هودون
 ساكها

• (وإن ادعى الرقيق) ذكراً أو أنثى (حرره) يعنى سابق أو عبده أو
 ادعى الامة انها مسولده (لم يصدق) فلا سه ، (ولا يحرم) العصف
 المسمى منه من وطء أو استعمال أو بيع (لكنه) أى الادعاء المذكور (عس
 برده) له (إن ادعاه) أي الحرره (فسل) دحوله في (صمنا
 المسرى) له ، بأن كاتب دعواه الحرره من العهد أو المواضع ، فان صدرت
 منه بعد دحوله صمناه فلا برد (م إن ساع) المسرى ذلك الرقيق (سن)
 للمسرى منه وحرماً انه قد ادعى الحرره (ساعاً) سواء ادعاه قبل دحوله في

قوله [أي محل الآثار] أي ن حط سان آثاره الخلاوة
 قوله [أو كونه ساها] أي مواجهاً له أو كان ي دغلها ار كان يعرف
 الحائط بحس حصل منه برد أو راعه عميل اليوم أو الحلوس
 قوله [بعض الثلب فأكبر] أي على الراجح من الأقوال المقده
 قوله [وكره بها] أي وأما أصل اللب اذا لم يكن كثيراً فلا برد
 به كالحمل قال (بن) وأما قول النجده
 والى عب من عبوب النور ويوجب الرد على المسهور
 فقد بعته ولده في سرجه بأنه لا بد من مد الكره وأصلحه بقوله
 وكره للى عب النور يوجب الرد على المانور (أ)
 قوله [وكسومها] أي لما في الخلب السريف : السوم في نلاب
 الدار والذاه والمراه
 قوله [وجها] أي وابناء حبا فالعب طهور الانباء مهم وإلا فالمارل
 لا محل من الخى
 قوله [بن للمسرى منه وحرماً] أي لان هذا مما يكرهه بعض

حياته ولم يرد ، أو بعده ، وكلامنا أَوْفَى مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 • (والتعريضُ الصَّحْلِي) من النافع كالشرط المصريح به ، فردد به المسع
 لأنه حررٌ ، بخلاف الصَّحْلِي كقوله اسر مني هذا الشيء فإنه حدد فوجد محله
 محجى على ما تقدم ، فان وجد به عيباً منعياً فله الرد وإلا فلا
 (كأنطرح يوم عيد عداد) أو جعل بيده علماً وشعره ليوم المسرى
 أنه كاناً ، وكصنع الثوب القديم ليوم أنه جديد ، وكصنع سيف ليوم أنه حدد
 فوجد محله

قوله [والتعريضُ الصَّحْلِي من النافع كالشرط] أي ظهور الحال بعد
 التعريض الصَّحْلِي لانه التعريض الصَّحْلِي
 قوله [كقوله اسر مني] إلح هذا المال فيه سماح فان العرور الصَّحْلِي
 في هذا الوجه أسد من الصَّحْلِي وإنما المناسب عمل العرور الصَّحْلِي بما إذا لم يصاحبه
 عهد كما سألنا في أصله فأمل
 قوله [محجى على ما تقدم] أي من الفصل بين اللعب الظاهر
 والحصى وكقول المسري أعنى أو بصراً ومن العرور الصَّحْلِي أن يقول شخص
 لآخر عامل فلانا ما به بعد له وهو يعلم خلاف ذلك ، فلا يصح ذلك الشخص
 العامل ما عامل به الآخر على المسهور ويحل عدم الصمان ما لم يعمل عامله وأنا
 صامس ، وإلا يصح ما عامله به ومن العرور الصَّحْلِي صبرى عهد ذراهم بغير آخر
 فلا صمان عليه ولو أحرر خلاف ما يعلم ومن ذلك لو أعار شخص الآخر إناء
 محروفاً وهو يعلم به وقال إنه صحيح فلف ما وضع فيه ، فلا صمان على العار
 على المسهور ويحل عدم الصمان بالعرور الصَّحْلِي ما لم يصح له عهد لإحاره ، كصبرى
 عهد ناحره وأحرر أنه حدد مع علمه برداعه ، وكفى أحد آخره على الإناء وأحرر أنه
 سلم مع علمه محرفه فانه الاحجورى ، كذا يوجد من حاسه الاصل

قوله [كأنطرح يوم عيد] إلح أي عهد لإرادته معه فسب للمسرى
 الرد إن فعله النافع أو أمر بفعله فان لم يسب ان النافع فعله ولا أمر العهد بفعله
 فلا رد للمسرى لاحتمال فعل العهد بغير أحد السيد لكرامه بهانه في ملكه
 قوله [انه كاناً] هكذا نسخة الاصل النص والمناصب الرفع لأنه
 خبر ان

(وَصَبْرِيَّةٌ حَتَّانٍ) أى برك حله لعظم صبره فطلى به كبره اللى ولو آدمياً كأنه لربصاع قال المازرى ولو كانت الصبرية فى غير الانعام كالخمر والآدميات فالربصاع معال ، فان زياده لنها يريدون منها لذته ولذتها (وَمُرْدٌ) الحيوان (إن حَلَسَهُ) المسرى (بصاعٍ) أى مع صباع (من عَالِيَةِ الصَّوْبِ) لاهل البلد ، ورد الصباع خاص بالانعام وظاهره استحاد الصباع ولو تكرر حلاتها حب لا يترك على أرضها وغير الانعام يرد بلا صباع كالانعام إذا لم يغلبها كما نأى (وَحَرْمٌ رَدُّ اللَّسَنِ) الذى حله منها بدلاً عن الصباع ولو براصدا على ذلك (كَعَسْرِهِ) أى غير اللى من طعام او عن او غيرها

قوله [من عالى الصوب] أى ولا معنى كونه من حر على المذهب وقيل معنى لوقوعه فى الخلد حب قال «ان شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من بحر»^(١٦) ثم وحمله المشهور على انه كان عالى صوب اهل المدينة ثم إن قوله «من عالى الصوب» شعر بان هناك عالياً وعيره أما إن لم يكن هناك عالٍ بل كان هناك صبيان مسويان او بلاءه مسويه فانه يحرم فى الإخراج من انهاء من الاعلى أو الأدنى او الاوسط ، فانه الساطى وهو ظاهر كلامهم وقال السمع على انه يرى معنى الإخراج من الاوسط

قوله [وحرم رد اللى] أى عاب عليه المسرى ام لا وهذا اذا رد اللى بدون الصباع إماماً لو رد اللى مع الصباع فلا حرمه ، اعلم ان رد المسرى للصباع أمر يعنى امرأته السارح ولم يعمل له معنى ذلك لان المعاملة ان «الإخراج بالصبيان» «والصبيان على المسرى» فمعناه ان يعود باللى ولا يمسى عليه كما قال بعضهم على انه لربكان عوضاً عن اللى فله مع الطعام بالطعام بسبه هذا وقد قال بعض أهل المذهب - كما ثبت - انه لا يوجد تحريم المضراة لسمعته محذوب «الإخراج بالصبيان»^(١٧) انه است منه رآل بعضهم كابن يونس لا تسح لآل

(٢٠١) عن أن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم «من أسرى مصرأ فهو منها بالحر بلائله أيام ان سا أمسكها وإن سا ردها وبها صاعاً من بحر لا سراً» قال السوكاني رواه الجماعة إلا البخارى وفى الحديث روايات منها «لا تصروا الاثال وألهم من ادناها بعد ذلك هو بحر البخرى بعد أن غلبها ان رصبا أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من بحر» معنى غلبه والبحارى وأبو داود «من أسرى فيها مصرأ فاحلها فان رصبا أمسكها وإن سخطها من حلتها صباع من بحر»
له السائل - نال

(بَدَلًا عَنْهُ) أى عن الصاع ، راجع لما قبل «الكاتب» أنصبا ، وذلك لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه ، لأنه برد المصراه أوجب عليه السارح رد الصاع عوضا عن اللبن ، فلا يجوز رد اللبن ولا غيره عوضا عن الصاع وهذا العنبر بعد حرمه رد غير العنبر مع وجود غالب وهو كذلك فلو علب اللبن رد منه صاعا من غير ما حمله من المصراه (لا إن ردها) أى المصراه (بغير) أى بغير غير (عَنْ بِنِ الصَّيْرِ) (أو) به (فَتَلَّ حَلْسُهَا) فلا يرد صاعا بل بردها مجردة عنه

(وإن حُلِبَ) المصراه حمله (بَالِيَّةً) أى نال يوم أو فيما العادة الحلح فيه كالصباح والمساء (فإن) كان (حَصَلَ) للمسرى (الاحْيَار) لها

حطب المصراه أصبح وإنما حاب «الخراج بالنصان» عام والخاص يقتضى به على العام هذا ما حص ما فى (ب)

قوله [بغير عب الصبره] إلح من هذا الفصل ما إذا ردها حبار الروى بعد ان حطبها المربى والبلاد فلا يرد لبن صاعا لما فيه من بيع الطعام بالطعام نفسه ، بل إما ان يرد اللبن بعينه أو مثله إن علم قدره أو قيمته إن جهل قدره ، لأن الملك للبايع وأصله له فإن كان اتفق عليها المسرى حسب العله من أصل البعده كانت اعله لنا او غيره وهذا الحكم قد علم مما تقدم فى حبار الروى

قوله [وإن حطب المصراه حمله ناله] إلح حاصله ان المسرى إذا حطب المصراه أولى مره فلم يسر له امرها حطبها ناله لمصبرها فوجد لها نافعا ، فله ردها انما فلو حطبها فى اليوم الثالث فهو رصا بها ولا رد له ولا حجه عله فى الحطب النانه اذ بها يحبر امرها - كذا لما لك فى الماويه فى المواربه عن مالك له حطبها اليه ويردها بعد حطبته انه لم يرض بها ولم يصرح فى المواربه نانه حصل له الاحبار بالحطب النانه واحلف الاساح هل من الكناس خلاف أو وفاق ؟ فذهب المازرى واللحمى إلى ان سهما خلافا يحمل ما فى المواربه على إطلاقه وذهب ابن ريس إلى الوفاق يحمل المذنبه على ما إذا حصل الاحبار بالنانه والمواربه على ما إذا لم يحصل الاحبار بالنانه واستحسن السارح ما قاله ابن ريس فسمى عله

(بالباءِ مَرَصاً ، مَرَصاً) أى فالحلقة الثالثة بعد حصول الإحصار بالثانية بعد
 رصا منه فليس له حسد ردها (والا) حصل بالثانية إحصار (فله) أى فالمسرى
 الحلقة (الثالثة) فحصل له بها علم خاطئ ولا بعد رصا منه (وحلف المسرى)
 (إن ادعى عليه الرصا) بالحلقة الثالثة - أو بنفس المصراه - بأن ادعى عليه
 النابع أنك علمت أنها مصراه رصبت بها وأبكر المسرى فهما فإن حلف
 فله الرد والا فلا

(ولا ردّ) للمصراه (أو عليم) المسرى بأنها مصراه حتى السراء وإسراها
 عالماً بالمصراه وكذا إن رضى بها علمه بعد السراء
 • (وعلى النافع) لشيء وجوباً (بأن ما علمه) من عب سابعه
 هل أو كره ونوكد النافع حاكماً أو وارثاً أو ركناً
 (و) عليه (مصلحة) أى العبد (أو إرأه) له (أى للمسى) أو
 كان مسرى كالغور ولكي

(ولا سحيلة) أى لا حور نه احتمال العبد أى جعله فى الحسب إحصاء
 على أفراد ولم يعن العور التمام به كهبو معب ولم يعن عن العبد أو
 هو صاب أو باقى لم ين المكان الذى باقى له ولا ما الذى سببه أو يقول
 هو مريض لم - ما هو المريض ويحو ذلك ومن الاحتمال أن تذكر العبد
 الذى هو به وعده مما ليس به بأن يقول هو وإن صرب مع أنه به أحد العبد

وله [لأن كان النافع حاكماً] العبد أى بالمان واحد على كل نافع
 وأما قولهم أن مع الحاكم والوارث مع براءة محله إذا لم يكن عالماً بالعبد إلا كلاً
 مدلساً

قوله [وعليه مصلحة] أى رصفاً أساساً كسفاً حسيه
 قوله [أرأه] أى المصوب راجع للعب راجعاً للمسرى
 وكان الأولى أن يقول أرأه إياه لأن أى المصراه يعاى نسبة المصراه
 نسب هم المثل إلا أن يقال اللام متحمة للمصراه
 قوله [ولم ين المكان] أى لأنه لا بد من رصع ولا رصع در مريض
 وقد يعنى السرفه سبىء دوى سبىء

فقط ، لأن المسرى ربما علم سلامته مما ليس فيه فطن سلامته من الآخر
 • (ولا) بأن أحمل (مُتَدَكِّسٌ) ويرد المبيع بما وجدته فيه قال في المنوبة
 لو كثر في براءته ذكر أسماء المصوب لم يرد إلا من عبث بره إناه وبوجهه عليه ، وإلا
 فله الرد إن شاء (١٥١)

• (ولا يَسْمَعُهُ) أى النافع (الـ رَئِىَ) مما لم يعلم) في صلحه من
 المصوب ، فان ناع صلحه على أنها ليس بها عبث وإن ظهر بها عبث لم يرد عليه
 لم يعمل بهذا السوط ، ولم يسرى الرد بما وجدته فيها من العبث القديم ، ولا يسمعه البراءة
 منه (إلا في الرقصة خاصة) إذا بدرا ناعه من عبث لم يعلمه به فانه يسمعه
 فلا يرد إن ظهر به عبث قديم عند النافع ، بشرط أن الأول ألا يعلم النافع به
 كما يوحد من الأسماء ، فان علم به فلا يسمعه البراءة منه إلا إذا سمع مفصلاً أو

• نسيه إذا أحمل في قوله «سارق» ، فهل يسمعه ذلك في سر السرقة
 دون المتاحس منها أو لا يسمعه مطلقاً لأن نسيه محملاً كلا بيان الأول
 للساطي وهو الممول عليه والناس لبعض معاصره
 قوله [ولا يسمعه] أى النافع البتة أى إن كان النافع عبر حاكم ووارث
 وأما الحاكم والوارث فلا يسترط فيه ذلك ، بل من ناع الحاكم وهو عبر عالم
 بالعبث يسمعه بيع براءته لا يرد عليه بالعبث في الرقصة وعنده ، والوارث له وإن
 كان المسرى مهتماً عالمًا بأن النافع حاكم أو وارب وإلا فصحر إن طنه عبرهما
 وسأى ذلك

وله [إلا في الرقصة خاصة] قال الماررى والناجي لا محور البتة في
 صد العرض ، لانه إذا أسلفه عبداً وبدرا من عبوته دخله سلف حر يسمعه وأما رد
 العرض فلا وجه لميع البراءة به ، إلا إذا وقع الرد قبل الإحلال لهما «صحيح ويصح» ،
 ويعلم مع الصديق من محل قبل أحل (١٥٢ - ١٥٣)
 قوله [الا يعلم النافع به] قال ابن عرفة ولا يرد في بيع البراءة
 بما ظهر من عبث قديم إلا نسيه أن النافع كان عالمًا به ، فان لم يكن له نسيه حلف
 النافع ما كان عالمًا به وإن لم يدع المبيع علمه وفي حلفه على الب في الطاهر
 وعلى نسي العلم في الحمى أو على نسي العلم مطلقاً فولا ابن العطار وابن المحار

أراه إياه كما تعلم ، والشرط الثاني أسار له بقوله

(إن طألت إقامته) أى الرق (عمدة) أى عبد نابعه ، حد بعضهم الطول نصف سنة فأكثر بخلاف ما إذا لم يطل لإقامته عبد مالكة فلا ينفقه الميرى بما لا يعلمه . ويسر به الرد إن وجد به عيباً ، لأن شأن الرق أن يكف عونه فليس لمالكة الميرى إذا لم يطل ربه عنه بخلاف ما إذا طال لأن الطول مما يظهر الخصاص فإذا لم يظهر لسيد عب فيه كان الشأن علمه فنفقه الميرى منه

● (ولا إن زال) عطف على قوله « إن علم » أى ولا رد عب زال عند الميرى قبل الحكم برده سواء زال قبل التمام به أو بعده وقبل الحكم بالرد عند ابن القاسم ، كما لو كان أعرج فزال عرجه أو كان للرق ولد فزالت (إلا أن تُحتمل عوده) أى عند العيب بعد رواه فلا يجمع الرد ، كقول مرسى ووف بنكر وسلس بول وسعال مفرط راسخا صه وحب وخدام حب قال أهل المعرفة يمكن عوده ، فله الرد ولو وقع الشراء حال رواه

(ولا رد (إن أبى) الميرى (سما) أى سبى أى حصل منه سبى (مدك على الرضا) بالنسب بعد الاطلاع عليه من بول أو فعل أو سكوت

وحكى ابن رشد الأساق على التام كذا (س)

قوله [أو بعده وقبل الحكم] أى إن زال من الخصام (قوله إن كان للرق ولد) وبطل ذلك ما لو كان عبه بقطه فزالت

● سنة - روال العيب موت الروحه الماحول بها أو طلاقها أو صبح نكاحها - وهو المبال والاحسن على المذهب - أو رزق بدارب عطف بدارب الطلاق وهو الاظهر ، لأن الموت فاطح للعلمه إلا ببول بموت ولا طلاق ، لأن إعادة الروح لا صبر له على تركه عالماً به . قول مالك وإن الساطى لا يسعى إن يعتك عنه أفعال مجلهاى إليه ويحب بادن السد من عر إن تسلط على سنده بطله وأما لو حصل بعد إدب سنده أو تسلط على السد عب مطلقاً من موت أو طلاق (أه من الأصل) وهذه الأفعال بعضها آلامه

قوله [من قول] أى كصفت

طال بلا عذر . وصل للفعل بقوله

(كَرُكُوبٌ) لداناه (واستعمال دانه) في حرب أو درس أو طحن أو حمل (ولُسْنِي) لوب (وإحارَه) لداناه أو غيرها (ورَهْنِي) لمعب في دين (ولَوُ) حصل منه شيء من ذلك (رَمَسَ الحَصَامِ) مع الناح . وصل ذلك الاسلام للصحة كما هو ظاهر

• (بخلاف ما) أي فعل (لا يَصْصُ) فإنه لا يدل على الرضا (كَسْكَنِي دار) أو حانوت (رَمَسَهُ) أي الحَصَام لا فعله ، فدل على الرضا وصل السكني احشاء العمره وحلب نحو الساء والفراره في المصحف والمطالعه في الكتاب فإنها لا تعص الاصل فلا يدل على الرضا ان وقع رمس الحَصَام

والحاصل ان الاستعمال أو الاستعمال إن حصل قبل الاطلاع على اللعب فلا ينع الرد مطلقاً وإن حصل بعد الاطلاع وصل رمس الحَصَام مع الرد مطلقاً لدلاله على الرضا وإن حصل رمسه ، فان كان يعص الاصل دل على الرضا وإلا فلا كسكني الدار

(وكَسْكُوبُ طال) بعد الاطلاع على اللعب اكتم رمس (بلا عُدْر) من المسرى ، فإنه يدل على الرضا فان كان لعذر كرهه من ناعم أو مسر أو لمصر أو سحر أو خوف من ظلم فلا يدل على الرضا كما إذا لم يظل رمس السكوب (وحلف ان مكك في كالموم) إن لم يرص بالعب ورده وادخلت

قوله [وصل للفعل] أي المعص يدلل ما تأتت حكم المعص الصرف المبري الذي لا يسلطه المحص ، الا في الملك عادة يدلل بمسله بالرمس والاحاره لعمر الدانه كالحلى والدار والاسلام للصحة

قوله [كركوب لدانه] أو استعماله عند ونحو ذلك من كل ما يعص المسح أو قوي في الصرف

قوله [وصل السكني احشاء العمره] إلح محل كون احشاء العمره عبر معص إن لم يكن مبرره وف سراء المدل ، والا كان احساؤها معصيا قطعاً لانها جزء المسح

قوله [وحلف ان مكك في كالموم] حاصله أنه إذا اطلع على اللعب

الكاف يوماً آخر (لا اقل) من اليوم ، فلا عن عليه (لا كمتأفٍ) فسكره
لا يدل على الرضا لعنه بالسعر فهذا محرر بلا عذر
(وله الركوب) والحمل على الدابة لو لم يضطر له على المعبد ، وهو
قول ابن القاسم ورواه عن مالك ويعنده بالاضطرار ضعف ، لان السعر
مطه الاضطرار ولا معنى عنه في ركوبها بعد علمه ثم إن وجب تحالفاً فله الرد
ولا معنى عنه وإن عصب فله الرد وعزم فمه ما يعصها وإساقها واحد أرس
العيب العدم

وسبك ثم طلب الرد ، فان كان سكره لعذر سعر او غيره رد مطلقاً ، طال أو
لا بلا من وإن كان سكره بلا عذر فان رد بعد يوم او نحو أحب لملك مع
المن انه لم رضى وان طلب الرد قبل مضى يوم أحب لملك من غير من
وإن طلب بعد أكثر من يوم فلا يحب ولو مع المن

قوله [وله الركوب والحمل على الدابة] مثل الدابة العبد الآله في
أن استعمال كل في السعر لا بعد رضا خلاف الحصر فان استعمال ما ذكر
فه بعد رضا كان في رضى الخصام او فله كما مر وأما ليس الثوب ووطء الآله فانه
يدل على الرضا اتفاقاً ، كان في الحصر او السعر

قوله [ويعده بالاضطرار ضعف] أى وهو لاس نافع قال إن
المسرى إذا اطلع على العيب وهو سافر لا ركب الدابة ولا يحمل عليها إلا
إذا اضطر لذلك فليسجد على ذلك ركبها او حمل الى الموضع الذى لا عذر له ان
ركبها فه فان ركبها من غير اضطرار عد رضا به والمراد بالاضطرار مطلق الحاجة
كاتب سنده أم لا

• منه إذا اطلع المسرى على العيب ووجد البائع عاصياً أسجد عدلين استحيا
على عدم الرضا ثم رد عليه بعد حضوره ان قرب عنه ار على ركله الخاصر ،
فان عجز عن الرد لعنه وعلم الوكيل وعده علم محله كبعد عنه اعلم العاصي
بعجزه فلم له العاصي ان رجا فليومه - كان لم يعلم موضعه - ثم بعد مضى
رمى اليوم مضى عنه بالرد ان اب المسرى انه لم سر على الرأه من العيب
رحدا السرط مخصوص بالرس وجهه السراء إن لم يخلف عليها ولا بد من سوب

(كَحَاصِرٍ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ مَوْدُهُمَا) فله ركوها من المكان الذى رأى به
العب إلى دمه ، أو كان من دوى الحساب الذى لا يلقى بهم المسمى ولم يجد
عبرها (أو ركبها) (الرد) أى لردّها لنامعها ولم يعثر مودها أو ولو لم يكن من دوى
الحساب وإلا دل على الرضا كما يعلم

• (ولا) رد (إن فاب) المبيع (حسا ، كهلاك أو صناع أو) فاب
(حُكْمًا ، ككسبه وسد يري) وأولى عن ولو لاجل (وحسن وصنّفه) (وهو
فل اطلاعه على العب

(و) إذا لم يكن له الرد في الفواب الحسى أو الحكيمى (بعض) للمسرى
على النابع (الارس) أى ارس العب الذى اطلع عليه بعد الفواب فما اذا حرج
من يده بلا عوض وذلك في عر السبع (فسه وم) المبيع المعب ولو ملبأ (ساليا)
من عبه بعسره ملبأ (وصعاً) بئانه ملبأ ، (ويوجد) للمسرى (من
السمن) الذى وقع به السبع (السنة) أى سنة بعض ما بين الفميس ، فسبه
البانه للعسره في المذكور أربعة أحماس فما نصف فميه مبعاً الخمس فخرج

الباريح بالنسبة كذلك النابع له لو ف معه ، ولا يكفى الخلف على هان ولا نا
من خلفه على علم الرضا العب ولا يكفى فيه السبه إذا لا يعلم إلا ن حبه
كدا في الاصل ، فهذه خمسة شروط قد علمها

قوله [يعثر عليه مودها] سيكون الواو لانه مصدر الفعل اللان المعنى
وهو فاد بمعنى ساق أو سحب وأما سحرك الواو فهو المصااص

قوله [ولا رد إن فاب] أى عند المسرى فل اطلاعه على العب

قوله [كهلاك] أى سواء كان الملاك باحصار المسرى كعبه لاعد
الابع عمدأ أو دمر احصاره ، كعبه خطا أو قبل العر له أو موبه حف أمه

قوله [ككبانه] أى فلو احدث المسرى أرس العب ثم عجر المكاتب
فلا رد للمسرى وإن لم يكن احدث له ارسا ثم عجر كان له رده - كدا في
الخامسة

قوله [وذلك ن عر السبع] المراد بالسبع حروجه بعوض سعا أو هه نواب
أو ألقه إسان ولمنه الصمه فل الاطلاع على العب

المسرى على النابع بحمى النى عاذا كان النى مانه رجع عليه بعمرى ، وأما
لو خرج من نده بعمرى - كما لو ناعه لاحى - فلا يرجع إلا بالنارى وكنا
إذا ناعه لناعه ، وسأى بان ذلك ، وأما إذا لم يخرج من نده بالمره فاسار له بقوله

هـ (يَحْلَافِ) ما لو نعلن بالمحب حتى لعمر مسره ولم يخرج من نده نحو
(إِحْأَرَهْ وَإِعْأَرَهْ وَرَهْ) واستخدام رهن منه معلومه على اطلاعه على الحب
وإلا كان رصاً منه كما نعلم (فَرُوقُفُ لِحْأَلِصِهْ) من الانحاره او ما بعدها ويرد
لناعه بعد خلاصه (إِنْ لَمْ يَسْعَرْ) أى لم يحصل له نعر فى تلك المده ، فان
حصل له نعر جرى على اصنام النعر الآى سانها من اللبل ، والموسط ، الحب
للمقصود ، ومحل إنعافه لخلاصه إن نعلن خلاصه وأما لو سسر الخلاص فلا
إنعاف وإلا كان رصاً وعاره الوصح فإن ناعه رد عن المسع مع نداء الملك
فه نعلن حتى النعر به كما لو آحرها او رهها ثم اطلع فيها على عب وهى مد
المساحر او الرهن فقال ابن القاسم فى المديونه بنى الامر فى الحب موقوفاً حتى
تفكها من الاحاره والرهن (ا هـ) ثم مسه فى الرد إن لم نعر بقوله

هـ (كَعُودَهْ) أى كما لو عاد المحب لمسره بعد ان خرج من ملكه
عمر عالم نعه نبع او غيره (نَعْبِ) أى نعب عب كان هو اهدم او
حلب عبد المسرى قبل نعه (او فُلَسْ) لمسره الثانى (او قَسَادِ) لنعب
(او) عاد له (نَمِيلِكِ مُسْأَنَفِ ، كَسَعِ) بان اسيراه المسرى الأول ممن

قوله [بحمى النى] أى فاقصمه مـ ان يعرف بها نسه النقص فى النى
قوله [ويرد لناعه بعد خلاصه] طاهره ولو لم يسد حتى الاطلاع على
العب انه ما رضى به وهو كذلك

قوله [او حلب عبد المسرى] أى الموصرع ان به لعب الدم
قوله [او ساد لنعب] أى لنعب الثانى
قوله [مملك مسانف] أى كما لو اسرى سلعه من اسان م ناعها لآحر
قبل اطلاعه على لعب الدم م اها عادت للمسرى مملك مسانف ، له ردها
على النابع الاول نالعب الدم وطاهره ولر كان ذلك المسرى الاول
اسيراه ممن اسرى منه عالماً لعب وهو كذلك لان من جهه ان

ناعه له (أو هـ) أو إرب) فله الرد في الجميع إن لم يسر فان يعرفه حكمه الآتي
 • ولا علم أن القواب بالخروج من البلد مع الرد وسعى الرجوع بالاريس إن
 قام المسرى به وكان ذلك مما خرج من يد مسربه فلا عوض ، سرع في شأن ما لو
 خرج من يده بعض هال
 • (ولو ناعه) مسربه (لناعه يمسر السمس) الاول بأن اسراه بعسره
 وناعه لناعه بعسره ، وسواء دلس الناع الاول بأن كم العت أم لا (أو تكرر)
 من السمس الاول (وقد دلس) الواو الحال أي والحال أن ناعه الاول قد دلس
 بكم العت ، كما لو ناعه له ناسي عسر (فلا رجوع) لاحتج بهما على صاحبه
 بأن المسع رد لربه فهما إذا ساوى النمان فالأمر واضح ، وهما إذا اسراه ناعه
 تكرر فهو مدلس فلا رجوع بالرائد ، وليس للمسرى منه أرس لاحد العوض
 منه اكبر مما خرج من يده

يقول اسربه لارده على ناعه وطاره ولو اسراه بعد تعدد السراء ، وهو
 قول ابن القاسم وقال اسهب له ان رد على من اسرى منه وله أن برد على ناعه
 الأول كما قال ابن القاسم ، فان رد على ناعه الاول احد منه الثمن الاول وإن
 رد على ناعه الاخر أحد منه الثمن وغير ذلك الناع إما ان يملك او برد على
 ناعه وهكذا ناعه إلى ان يحصل مملك او رد على الناع الاول
 قوله [أو هـ أو إرب] أسار بهذا إلى انه لا فرق بين ان يعود له
 بمعاوضه او غيرها ومن ما عاد له احساراً او حراً

قوله [ولو ناعه مسربه لناعه] حاصله أن صور معه الناع اساه عسره ،
 لانه إما ان يسعه قبل الثمن الاول او تأفل أو تكرر ، وفي كل إما ان يكون
 مدلساً أم لا ، وفي كل إما ان يسعه قبل الاطلاع على العت أم لا ، أما
 المصنف أحكام صور سب وهي إلى قبل الاطلاع وأما لو ناعه بعد الاطلاع
 فهما سب صور أيضاً لم يعلما المصنف وحاصلها أنه إذا ناعه له بعد الاطلاع
 على العت فالسع لازم لناعه قبل الثمن الاول أو تأفل أو تكرر والمسرى الثاني رده
 عليه بالعت ، لانه لما اطلع المسرى الاول عليه قبل البيع فكانه حطب عنده وسواء
 دلس في سعه الأول أم لا

(وإلا) بأن لم يكن النافع الأول مدلساً (رد) أى كان له رده على المسرى الأول بذلك العب وبأحد منه الأتى عشر (م رد عليه) أى على النافع الأول فأحد منه العشرة ، فمع المعاصه ى عشره نبي للنافع الأول درهمان على المسرى منه

(و) لو ناعه لناعه (ناهل) كما لو ناعه بناعه (كامل) النافع الأول لمسره منه معه النمس ، فمع له درهمين دلس ام لا واما لو ناعه لاحى أى لعبر ناعه فلا رجوع على النافع مطلقاً عمل النمس أو اهل او اكبر ، لانه إن ناعه بعد اطلاعه على العب فهو رصاً منه به وإن ناعه قبل اطلاعه عليه عمل النمس او أكبر ، فواضح وان ناعه ناهل فله حواله الاسواق لا للعب - قاله ابن القاسم وقال ابن الموار الا ان يكون النقص فى النمس من أحل العب ، مثل ان يسعه نالعب طائفاً انه حبب عبه او ناعه وكله طائداً ذلك ، فرجع على ناعه بما حصه من النمس او قيمه قال ابن رصا وابن ويس وعصا بن قول ابن الموار عشر لاس القاسم

قوله [فمع المعاصه] إلح لا يعمل معاصه بعد هذا الصوبر ، لانه إذا كان النافع يرجع فأحد النمس الذى هو اما عشر م اذا اراد المسرى الرد برد له بأحد به عشره فان يعمل المعاصه او رجوع نارده
قوله [دلس ام لا] قال ابن عبد السلام ى يكمله له اذا لم يكن مدلساً بطر لا مكان أن يكون النقص من حواله سوى كما هو حجه ابن القاسم فيما إذا ناعه لاحى ناهل

قوله [وأما ار ناعه لاحى] الرب - السع لاحى وللنافع كما قال أدر على المساوى انه لاصرر على النافع اذا كان اليع له لرجوع سلعه إليه فرد لذلك كله بخلاف ما ار ناع المسرى لاحى فانه لو رجع المسرى على ناعه يكمله النمس لاصرر من حجه ان يعمل النقص إنما هو لحواله السوى لا للعب فلذا لا يكمل له - كذا فى (ن)

قوله [وقال ابن الموار] إلح حاصل المساله ان المسرى اذا ناع ما استراه لاحى والحال انه معب نعمت قدم فلا رجوع له على ناعه بارس العب سواء

• (ولا) رد (على حاكمي و) لا على (وأكرب نس) نعم الماء الموحده
وكسر الحصة المسلحه بالناء للمجهول أى ظهر للمسرى حال السراء أن ناعه
حاكم أو وارب، كان الشان مبهما أو من غيرهما ومعهم أنه إذا لم يعلم بذلك
لكان له الرد وقوله (رغمًا فقط) معمول لرد المغير بعد لا الناهه (سبح
لكندس) على الملب أو العاتب أو المجلس وصل الدنس نعمه الروحه او
الاطفال، قوله «نس» راجع لهما، فهو من الخلف من الاول لدلاله الثاني
على ما هو الراجح وصل الشان مرط في الوارب فقط وصلهما الوصى وسرط
كوي سح من ذكر مانعاً من رد الرصى إذا لم يعلم بالعب ونكحه كما اشار
له بقوله

ناعه حمل الشى الذى اسراه به أو اهل او اكبر وسواء ناعه بعد الاطلاع على العتب
أو قبله وهذا العمم قول ابن القاسم وقال ابن الموار إن ناعه حمل ما اسراه
به أو بأكر فلا رجوع له وإن ناعه بأهل فان كاتب تلك القبله محاوله الاسواق
فكنكك، وإن علم أنها من اجل العتب— كان سعه هو او وكله طائناً أن العتب
حطب عليه— فإنه يرجع على ناعه بالافل مما قصه من الشى او قصه وحمل
ابن رشد وابن بونس وعصاص قول ابن الموار سسراً لقول ابن القاسم فليهمهم

قوله [نس] إنما ساه للمجهول لاجل العمم الذى قاله بعد

قوله [معمول لرد المغير] فيه ركه لا يحى فالمناسب أن يعتبر الواقع
بعد «لا» فعلاً مضارعاً مسبباً للفاعل ويذكر فاعله وهو المسرى وعمل رغباً
معمولاً له، فبصر الساق هكذا ولا يرد مسر على حاكم ولا على وارب
سب رغباً فقط

قوله [وصل الدنس نعمه الروحه] إلح خلافاً للناحي حب قال لا يكون
سح الوارب مانعاً من الرد إلا إذا كان لعصاء دس فقط

قوله [وصل أن سرط في الوارب فقط] هذا ضعيف، ويسمى من
سح الحاكم ما إذا ناع عبداً مسلماً على مالكة الكافر فليس سح براهه كما قلناه
المصنف بقوله «وچار رده عليه نعم» ويعلم السه عليه

(ولم يتعلّمَا بالعصب) وإلا كان للمسرى الرد به كما إذا لم يعلم بأن التابع حاكم أو وارب وقال ابن الموار قال مالك تبع الميراث وسبع السلطان تبع نراعه إلا أن يكون المسرى لم يعلم أنه تبع ميراث أو سلطان فهو محرم من أن يرد أو يحبس وفي المدونه وسبع السلطان الرضى في الدين واللعن وعمره سبع نراعه (اهـ) يعلم من هذا أن المراد بالناس العلم ولو من غيرهما كانه على علم كل منهما ، وإن المسرى إذا لم يعلم كان له الرد وقول السجح «وحرر مسرطه عرهما الأولى أن يقول جهلها لسئل ما إذا لم يعلم سباً فدار الحذر على بى العلم ومجهوم رفقاً فقط ، أنهما لو ناعا عمره من حيوان أو عروص لم يكن تبعهما سبع نراعه ، فالمسرى الرد ولو من أى علم انه حاكم أو وارب على ظاهر كلام المدونه المتعلم الذى مسمى عليه السجح وظاهر كلام ابن الموار الاطلاق ، ثم إن جميع ما تعلم من أن لواحد لعب الرد به بالسروط المتعلم ذكرها محله ما لم يحلف عن المسرى حسب آخر في المسجح

• فان حذب به حسب فلا يحلو ، إما أن يكون متوسطاً أو سبياً أو كثيراً

قوله [وإلا كان للمسرى الرد به] أى لأن الحاكم أو الوارب حسب كل مدلس

قوله [قال ابن الموار] الح كلام ابن الموار هو مأخذ معظم الناس فيما يعلم

وقوله [وفي المدونه] إلح هو مسند القول بأن الناس شرطى الوارب فقط

قوله [فهو محرم من أن يرد أو يحبس] أى وإن كان مطلقاً على بعض

العصب وراس آهـ

قوله [يعلم من هذا] اسم الإشارة عائد على كلام ابن الموار لأن المعنى

لأنهم إلا أنه كما تعلم

قوله [وظاهر كلام ابن الموار الاطلاق] أى سمى الرضى وعمره مذكور

على إطلاعه تبع الحاكم والوارب تبع نراعه ولو في عمر الرضى ولكن هذا الاطلاق

خلاف الراجح فيحصل أن عموم كلام ابن الموار من حسب الناس مسلم ومن حسب

شموله لعمر الرضى عمر مسلم

ولكل حكم اسار لذلك قوله

• (وإن حَدَّثَ بالمتَّعِ) المعب عند المسرى (عَبْتُ مُتَوَسِّطٌ) من المخرج عن المصير والتهليل ومنه قوله
(كَمَحَقٍ) كحلوب عصف لحوان وهو منه المزال (و) حلوب (عَمَى) وعَوَى وعَرَجَ وسَلَلَ) يد أو رجل (ووروج رَقِيصٍ) ذكرًا أو أنثى قبل اطلاعه على لعب القدم (واضيصاص نكير) ولو حسا و«الواو» بمعنى «او» في الجمع ،

(وله) أى للمسرى الواحد لعب قدم بعد حلوب مئة مما ذكر (الْتَمَسْتُكُ) بالمتع (واحد) أرس اللعب (الْعَدِيمُ) (و) له (الرَدُّ) أى رده على النابع (وَدَفْعُ) أرس اللعب (الْحَادِبِ) فالحار له لا للنابع وطريق ذلك النجوم ثلاث مرات

(نُصُومٌ) أولا (صَحْحًا) بعينه ملا (م) نعوم (نُكُلٌ) من العيس يقطع الطر عن الآخر ، نعوم ناسًا نالعب القدم يقطع الطر عن الحادب بنائه

قوله [لحوان] أى عاقل أو غيره

قوله [واضيصاص نكر] بالفاء والفاء ، وما سقى عليه المصنف من أنه من المتوسط هو المعتمد خلافا لما سقى عليه تحليل في عده من المبوب والحاصل أن فيه أهوالا ثلاثة الأولى أنه من المبوب كان النابع مدلساً أم لا وهذا لاس رسد والثاني أنه من المتوسط كان النابع مدلساً أم لا عليه أو وحسا وهو لما لك والثالث إن كان النابع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك وإن كان مدلساً فلما أن برد ولا مراء عليه أو سمسك واحد أرس القدم وهو لاس الكاتب ، وهذا هو اللاحه

قوله [وطريق ذلك النجوم ثلاث مرات] ما ذكره من أن النعوم إذا أراد الرد ثلاث مرات ، وهو ما قاله عباس ، وهو الصواب خلافا لعول الناحي إنه إذا أراد الرد إنما نعوم نعوم عن أحدهما نالعب القدم والآخر نالحداب عند المسرى وأسعر قول المصنف فله التماسك إلح ان المحر على الوجه المذكور قبل النعوم ، وهو ظاهر المبوبه كما في (عب) ، وفي المسطى فعلا عن بعض

ملا ، بعد بعض الخمس ثم هوم نالاً بالحادث قطع الطر عن القدم بناءه
 ملا بعد بعض الخمس أيضاً ، ثم يقال للمسرى إما أن يهايك بالبيع ويرجع
 على النابع بخمس النسي أو يردّه ويترك له خمس النسي وعلى هذا الناح
 - وعلى خبره (إلا أن يمسكه النابع بالحادث) عند المسرى فإن
 قبله (كالعديم) أى يمسكه النابع كالعديم فعلى للمسرى إما أن يردّه بالعديم
 ولا يسيء عليك أو يهايك به ولا يسيء لك ، نظر القدم وصل ذلك إذا دلّس
 النابع كما نال فى قوله (إلا أن يهلك بعب الدليس
 (كالليل) أى كحذو العب الليل الذى لا يور بعضاً فى النسي
 فانه كالعديم فلا حار للمسرى فى الهايك لأخذ أرس القدم أو يردّ وينزع أرس
 الحادث بل إما أن يرد ولا يسيء عليه ، أو يهايك ولا يسيء له وتسل للليل بقوله

الفروى أن الحار بعد العوم والمعروف بالعب القدم بما يقصه العب
 الحادث وصل ذلك لا يجوز لأن المساع يدخل فى امر مجهول لا يعلم مقداره (اهـ)
 ولعل عمر الخلاف يظهر وما إذا التزم سباً هل العوم هل يلزمه أم لا
 قوله [خمس النسي] أى سواء كان قليلاً أو كثيراً فإذا كان النسي عشرين
 أراد الرد ، دفع أربعة أرس الحادث لأن الحادث قد بعض خمس النسيه ، فرد
 أربعة خمس النسي ، فالتسمة مبران للرجوع فى النسي وإن عاكسك احد أربعة أرس
 اللعب القدم

قوله [إلا أن يمسكه النابع] أى من غير أرس

قوله [كما أى] أى يمسكه ذلك

قوله [بل إما أن يرد ولا يسيء عليه] وجه ذلك أن يقال إما كان له
 الهايك واحد القدم لحضاريه نعم أرس الحادث إذا رد فحب سقط عنه حكم
 اللعب الحادث انصب العله ، وإما اعتبر اللعب الليل إذا كان قدما فسب
 للمسرى به الرد بخلاف الليل إذا كان حادياً فانه غير معبر لأن النابع يوقع
 بدليسه ، فلذلك رد عليه القدم مطلقاً ولو قليلاً فى غير العار بخلاف المسرى
 فلا يلزمه أرس فى الليل ، وهذا استحداث والناس السويه بالعاء الليل فهما
 أو اعشاره فيما

(كوعك) سكون المهمله وقد مضى ، الألم الحصف (ورمدي) وجع العين
(وصداع) وجع الراس (وطع طعير) أ رواله يد أو رجل ولو من راسه
(وحصف حصى ، ووطع سب ووطع سعه) قطعاً مصاداً (كصصص) من وسطها وكذا أكر حب لا يعض السن دلس النابح أو لا (أو) فصلها
المسرى (كصصص ، إن دكس) النابح بكم العب حب السبع فان لم ندلس
من المتوسط

• (و) اللعب (المُحْرِجُ عَنِ الْمَصْبُودِ) من ذلك المسح الذي طهر به
عب قدم عند نابه (مريب) نالعب القدم وإذا كان مصباً (فالارس) معنى
المسرى على النابح عند السارح وعلم الرضا
وذلك المحرج عن المصبود (كصططع) لسعه (عبر مُعباد) كجعلها
فلاصاً لمركب أو عتر قصاب^(١) (وكسر صعب) عند المسرى عاقل أو غيره (وهرم)

قوله [ولو من راسه] قال في الاصل والظاهر ان ما راد على الواحد
مبسط في الزاوية فقط (ا) وهذا بخلاف الاصبع فانه من المتوسط مطلقاً ،
ودهاب الاعمله من المتوسط في الزاوية لا في الوحس والظاهر ان ما راد على
الاعمله مبسط في الزاوية والوحس

قوله [او فصلها المسرى كصصص] وا لو فصلها فلوغاً سواء كانت
السعه من حرير او كان او صوف فهو مطلقاً لانه عبر مصاد كما نأى
قوله [والعب المحرج عن المصبود] أى عن العرض المصبود أى العبر
المعرب المنابع المصبوده من المسح

قوله [فالارس معنى] أى مفهوم سالماً ومعياً بالقدم وواحد
المسرى من اثنين السسه وظاهره معنى الارس ولو حلت عند المسرى حابر
لما حلت عنده وما نأى من ان الحادب غير نحو الصبع والظن ان كان متوسطاً
كما قال الأجهوري وقال السح سالم النحاس الاطلاق

قوله [عاقل أو غيره] أما الصعير العاقل فلاه يراد منه الدحول على
النساء فاذا كبر أى بلغ هذا زال المصبود منه وأما عبر العاقل فصعيره يراد للحمه

(١) أمه وحصان ربه اليوم والنوب، وصبت عرقه لانها معنى القري وهي معروفة في السودان

أصعب الهوى بعد السوء به

واستثنى من قوله : فالأرض ، قوله

(إلا أن تهلك) المبع عند المسرى (تعب الدلس) من ناعه ، كما لو دلس محاربه أو صولته أو سرقه محارب أو صال فسل أو سرق فقطع ففان أو لرجع فله ففان منه (أو) تهلك (يسموي رومه) أى فى روم عب الدلس (كونه فى) روم (إنافيه) الذى دلس به (فالس) يرجع به المسرى على ناعه المدلس لأن لم يدلس أو دلس وفان سماوى لا فى رومه بل

ويكره برول ذلك الأمر المقصود منه

قوله [أصعب الهوى] أى السبع والضر وما فى معانيها

قوله [واسثنى من قوله فالأرض] أى وهذه احتضى المسائل السب الى يعرف فيها بن المدلس وعبره وبانها من ناع نوباً وضعه المسرى صعباً لا يصعب مثله ففان سب ذلك فإن كان الناع مدلساً رده ولا أرض عليه للنعص وان عاسك احد أرض العدم وإن كان عبر مدلس فان رد دفع أرض الحادب وإن عاسك احد أرض العدم ، وبانها لو ناع السلعه مسر بها لناعها الأولى ناكبر مما اسيرها به قبل اطلاعه على لعب العدم فان كان الناع مدلساً فلا رجوع له شيء وإن كان عبر مدلس رده ثم رد عليه كما سقى ورابعها من ناع رفقاً وبنا من عب لا تعلمه رومه فان كان كاداً مدلس وإلا فلا فالمدلس لا ينععه البراهه وعبره نفعه كما تعلم انصاً وخامسها لو احد السمسار جعل من الناع على بيع سلعه فاعها وردت عليه نعب قدم محكم حاكم فان كان الناع مدلساً فلا برد السمسار الخجل بل يعود به وإن كان عبر مدلس رده ومعلوم قولنا حكم حاكم انه لو فعلها الناع من نفسه فلا يلزم السمسار رد الخجل وسادسها من اسرى سلعه وفعلها لموضع ثم طهر له بها عب وردها فاحره الفعل دهاماً وإما على الناع إن كان مدلساً وإلا فالفعل معوق رجع عليه بالأرض راه من الاصل بصرف)

قوله [فالممن يرجع به المسرى] أى سواء حدث عبد المسرى عب قبل

هلاكه ام لا

عند المسري فالارض كما تعلم

(والقول للمسري) إذا سارع مع النافع فقال له النافع أنت رأيت
العب حال البيع ، أو أنت رصبت به حين اطلعك عليه وأبكر المسري ذلك
فالحقول له (أنه ما رآه ولا رصبي به ، ولا سمع) عليه أى القول له به فلا
يمن (إلا أن تُحقق) النافع (عليه) أى على المسري (الدعوى) بأن يقول
له أنا أرى لك العب أو أعلمك به ، أو فلان أعلمك به وأنا حاضر ، أو قال
له أنت قد أخبرني بأنك رصبت به بعد اطلاعك عليه أو أخبرني عند تأنيك
رصبت به ، فالحقول له سمين فان حلف رد المبيع على النافع ، وإلا ردب المبيع
على النافع ، فان حلف فلا كلام للمسري وهذا إذا لم يسم النافع من أخبره أو سمّاه
ويعتبر إسهادة لموب ويحويه ، وإلا فله أن يسمه ساهداً ويحلف معه ويرم البيع ولا

• نسه لو باعه المسري قبل اطلاعه على العب وهناك عند المسري الباقى
عقب المدلس رجع المسري الباقى على النافع الاول إن لم يكن رجوعه على ناعه
هو لعلمه او عساه ، فاحد من النافع المدلس جميع الثمن وإن ساروا ما حرج
من يده فواضح ، وإن راد الثمن الاول عما حرج من يده فالزماده للنافع الباقى
هو المسري الاول وإن نصح الماحوذ من المدلس عما حرج من يده فهل النافع
الباقى يكمله المسري منه فسبح به دمه متى حصر أو لا يكمله لانه لما رضى بالنافع
الاول بطل رجوعه على الباقى ، فولان ومفهوم فولان ان لم يمكن رجوعه على ناعه
أنه إن أمكن فلا رجوع له على المدلس وإنما يرجع على ناعه بالارض لانه عبر
مدلس ثم هو يرجع على ناعه المدلس بالاهل من الارض أو ما تكمل الثمن الاول
كذا في الاصل

قوله [ولا يمين عليه] أى ومرد المبيع لناعه

قوله [فالحقول له سمين] جواب الشرط وما سبها بصور لخصم الدعوى

قوله [وإلا ردب الثمن على النافع] أى لا بها دعوى محض

قوله [أو سمّاه ويعدر إسهادة] حاصله ان المخبر إذا سمّاه البائع سأل ،

فان صدق النافع على أنه أخبره ، وكان اهلاً للسهادة ، وقام بها النافع ، حلف
النافع معه وسقط الرد عليه وإن كان مسحوطاً أو لم يسم النافع سهادته حلف

بعد المسرى دعوى عدم الرضا والحاصل أن القول للمسرى بلا من أو ممن
إذا لم يتم الباع منه على دعواه أو ساهداً ويخلف معه
(أو أقر) المسرى (بأنه فكس) أى فس المسع حال البيع ولكنه ما رأى
العب فلا يعمل قوله إلا من

(و) القول (الباع) إذا باع عبداً فأبى عبد المسرى بالعرب فادعى المسرى
أنه عب فدم عبد الباع وأبكر الباع أن يكون فدمماً وادعى (أنه ما أبى
عنده) أصلاً ولا ممن على الباع إلا أن يحق عليه المسرى الدعوى فعليه المنس
وهذا معنى قوله

(كذلك) أى القول للباع كالذى يعلم فى المسرى من ممن وعلمه (لأنه)
اللام للعلم أو بمعنى عبد أى عبد إياه عبد المسرى (بالعرب) من البيع وأبى عبد
العد (إد القول له فى العتب) عليه ليكون القول للباع أى وإنما كان القول له
لأنه لم يأبى عبده بلا من ، لأن المعامدة أن القول للباع عند الشارع فى علم

المسرى أنه ماضى ورد وإنما يجب عليه المنس - وإن كان المحر مسحوطاً -
لأن يصدقه مما يرجح دعوى الباع فى الحمله فإن كتب المحر الباع فالظاهر
أنه لا ممن على المسرى أنه ما رضى بالعب سواء كان المحر عدلاً أو مسحوطاً كما
قاله المسامى ، خلافاً لما ذكره (عب) من المنس (أهـ س)

قوله [والحاصل أن القول للمسرى] الح أى فالقول للمسرى بلا من
إن مجرد دعوى الباع عن مرجح ومن أن أقرب مرجح لم يكن ذلك المرجح
سباده عدل ويقيم الباع بها وإلا كان القول للباع ممن معه
قوله [فلا يعمل قوله إلا من] فإن نكل لره المسع ولا يرد أن
على الباع لأنها همه

قوله [إلا أن يحق عليه المسرى الدعوى] هذا قول الجدى وصححه
فى السائل خلافاً لظاهر المتن من أن المسرى ليس له يخلف الباع سواء
أهمه بانه أبى عبده أو يحق عليه الدعوى أن قال أخرى محر بإياه عليك ،
وهو ظاهر ما لاى الحسن ولكن المعتمد ما قاله اللحنى الذى معنى عليه
السـ >

وجود الحب الخفي عنده كالسرفه والرا والاناى (وقى) علم (مَدَمِه) عند السارح
فه (إلا أن دَسَهْدَ العادهُ للمسرى) علمه قطعاً أو رجحاناً فالقول له
فلا تساء راجع للقدم فقط
• (وحَلَفَ من لم يُطْعِمَ بَصِيْدَه) من نابع أو مسر ، فان طن فلعنه
فالمسرى سمى وإن منك أو طن حنونه فطابع سمى ومعهبه انه إن قطع فعنه
فالقول للمسرى بلا من أو حنونه فطابع بلا من

قوله [كالسرفه والرا] إلح أى فلا مفهوم لمساله الاناى بل هو فرص
مال

• سبه إن أمر نابع بعض الحب وكتم بعضه وهلك المبع ، فاحلف
هل يعرف من أكثر الحب فرجح بالزائد الذى كتمه ؟ كقوله بأنى حمسه عسر
بوما ، وكان نانى عشرين فرجح بعمه حمسه ومن أفله كما إذا أمر بحمسه فى
المالك وكتم عسره فرجح بالجمع ، لانه لما كتم الاكبر كأنه لم يمس سباً ولا فرق
من هلاكه فيما بين أو كتم ولا بين المساوه والارميه ، أو برجح بأرس الزائد
مطلقاً كتم الاقل أو الاكبر ؟ أو يعرف من هلاكه فيما سبه فرجح بأرس الزائد
الذى كتمه فل أو كتر ، أو لاهلك فيما سبه بل هلك فيما كتمه فرجح بجمع
المن ؟ اقول ثلاثة

قوله [فلا تساء راجع للقدم فقط] اعلم انه إنما يكون القول قول النابع
فى حطب الحب من المسكوك فيه إن لم يصاحبه عب قدم نابت ، وإلا فالقول
قول المسرى سمى انه ما حلف عنده وبه احد من القاسم واستحسبه فى التوضيح ،
قال ابن رشد لان المساع قد وجب له الرد بالقدم واحد جميع الثمن والنابع
يريد بعضه من الثمن بقوله حلف عليك فهو مدع - كذا فى (س)

قوله [وحلف من لم يطعم بصلته] فان احلف اهل المعرفة فى فتمه
وحنونه ، عمل بقول الاعرف فان اسبوا فى المعرفة ، عمل بقول الاعقل
فان نكافاً فى العتله سقطا لئلا يهدا ، وإذا سقطا كان كالكسك على ما استظهره
بعضهم والخارى على قول غير ابن القاسم فى الملوته انها تقدم سبه الرد
قوله [إن قطع فعنه] اعلم انه يعمل بسباده السبه بالقدم سواء

، والكلام في العيوب التي سألها الخفاء وأما الطاهره كالعلمي والعرح فلا
صام بها ولا يرجع فيها للعاده ولا غيرها

• ثم سرع في بيان ما لو وجد اللعب المعدم بعض المسع وما فيه من المفصل
بقوله

• (وان اساع منه ومأ) وسأى حكم المثل (مُعَسَّأ) لا موصوفا -
وسأى حكمه - (مُسْعِدًا) - كنوس أو عدى فأكثر باعائها فاعه - (في
صَحْفِهِ) واحده كما لو اسرى عسره ابواب باعائها (فَطَهَّر) له (عَسَّ)
بعضه (اي المساع المقوم) (فله) اي للمساع (رده) أي رد البعض
المعب (يَحْصِيهِ من النسي) ولزمه المسك الثاني وله المسك بالجمع
مجمع النسي فإذا كان المعب بوناً أو أكثر الى حصه ، وكانت فيه كل
بوت عسره ، رجع بعسر النسي في الاول وهو عسره وبحصه في الثاني وهو
عسرون وهكذا

وهذا (إن لم يَكُ) النسي (سِلْعُهُ) بان كان عساً او سلعاً (والا)
بان كان النسي سلعه كعبد أو دار (في فَيْسَهِهَا) يرجع فإذا كان المعب بوناً
من العسره وهو سواي عسره ، رده يرجع بعسر فيه العبد أو النار ولا يرجع

استلوا ، فليعلم ذلك للعاده او للمعايه او لاجار العارفين او لافراز النابع
لهم بذلك

بقوله [ولزمه المسك بالنا] اي عما حصه من النسي وليس للمصري رد
الجمع إلا برضا النابع وليس للنابع ان يقول إما ان برد الجمع ار باحد الجمع
كما قاله ابن ونس

بقوله [فإذا كان المعب] إلخ حاصله انه يرد كل سلعه عمدها على
أبها سلعه ونسب فيه المعب على أنه سلم الى الجمع ويرجع عما يخص المعب
من النسي وبذلك طريقه اخرى للمقوم حاصلها أنه يقوم الابواب كلها سالمه ،
ثم يقوم نادياً بكون المعب ونسب القمه الناده للآلى وبذلك النسب يرجع عما يخص
المعب من النسي

بقوله [ويرجع بعسر فيه العبد] اي على المصنف خلافاً لمن قال يرجع

محرم من السلعة خلافاً لاصهب

• (إلا أن يكون للمعب الاكثر) بأن زاد على النصف (والسالم) من المعب الاقل (نافعاً) عند المسرى لم يصب (فالحصص) و) برده وبأخذ جميع النصف أو بتمامه ، وليس له التماسك بالافل السالم ورد الاكثر المعب ومفهوم « نافعاً » ، أنه لو فات عند المسرى لكان له رد المعب مطلقاً قل او كثر وأخذ حصصه من النصف أو من قسمه السلعة وإن وقعت مما وسه في رد الجميع او التمسك بالجميع أو بتمامه بالنصف السالم بجميع النصف وإن لم يكن أكثر قوله

(كأنه مُردّ وجب) كحصص وعلين وسوارس مما لا يسعى بأحدهما عن الآخر فليس له رد المعب بخصه من النصف إلا أن يراضا بذلك كما يأتي في

بعضه غير العبد ولا سك ان قسمه عشر العبد أقل من عشر قسمه وحاصل هذه المسألة ان النصف إذا كان معروفاً ككتاب او عبد او كتاب أو ثوب وأطلع المسرى على عيب في بعض المبيع هال أصيب يرجع مريكاً في النصف الموقوف مما يقابل المعيب وقال ابن القاسم لا يرجع مريكاً للناقص في النصف لصدر الشركة ، وإنما يرجع بالقيمة وعلى هذا القول اختلف ، هل يضاف إليه يرجع بقسمه قسمه المعيب لقيمة المبيع وقسمه الموقوف الواقع مما ، فإذا كان المبيع ثوباً وقسمه عشرة نسبها للثمانه قسمه الاثواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قسمه الموقوف الواقع مما على ما هو المعتمد ، وعليه مسمى سارحاً وقبل يرجع مما يخص المعيب من قسمه النصف الموقوف فإذا كان المعيب ثوباً رجع بقسمه عشر الموقوف الموقوف مما فأمل

فأفوله [وليس له التماسك بالافل السالم] أي حصصه من النصف ، وأما بجميع النصف ويرد المعيب محالاً فحاضر وإعانة مع التمسك بالعلل السالم لانه كإساءة عقده ممن مجهول إذ لا يعرف ما يوجب الافل إلا بعد تعويم المبيع كله أولاً ثم تعويم كل جزء من الأجزاء

فأفوله [إلا أن يراضا بذلك] أي على الصواب كما قاله (ر) خلافاً لما في الحرسى و(ع) ساعاً للاجتهوري من عدم الحوار ولو يراضا لما يذلك الفساد الذي منع السرعة منه

المسكه (أو) كان اللعب (أماً وكتدّها) فليس له رد اللعب منهما واليأسك بالسلم ولو براصاً على ذلك لما فيه من التعريض من الأم ولولها، فليكن انه لا محور اليأسك بأهل سالم من معدد واحد لعب بأكره إذا لم يبق الأهل عند المسرى والإحار

(و) كما لا محور المسك بالأهل المذكور (لا تحوّر المسك بالأهل إن استحق الأكر) إن كان الملع معوماً معدداً معاً في صفه والباقي لم يبق عند المسرى ، فان فاقه المسك به ويرجع عما يخص ما استحق من السن وجميع التباد المذكورة في اللعب بحري في الاستحقاق على المصعد وإذا مع المسك بالأهل إذا استحق الأكر بعد التصح رد الأهل والرجوع بجميع السن أو يأسك بالعص الباقي بجميع السن فالملع أن يمسك بالعص الباقي ويرجع عما يخص ما استحق من السن كما تعلم في اللعب ثم ذكر مفهوم «معوماً»

قوله [أو كان اللعب أماً ولولها] أي لأن السارح مع من المرفه سبها قبل الأبعاد وهذا ي الخوان العاقل ويحل الملع ما لم يرص الأم بذلك ، وقد نعلم ذلك

قوله [بالأهل المذكور] أي الذي هو اللعب لأن حكم اللعب والاستحقاق واحد

قوله [فالملع أن يمسك] الخ أي لأنه كإساءة عهده ممن مجهول كما تقدم السه عليه في اللعب إن فلب هذا العليل موجود في إذا استحق الأهل أو لعب ورده ويمسك بالأكر محصه من السن ، أحب بانه لما كان الحكم للعالم استصحف العهده برد الأكر أو استحقاقه فكان المسك بالأهل كإساءة عهده ممن مجهول الآن خلاص رد عبر الأكر أو استحقاقه وإحار أن حسب رد الأكر محصه فأنلا

والخاصل أن العهده الأولى انحلت من أصلها حب استحق الأكر أو لعب لأن استحقاق الأكر كاستحقاق الكل وإذا لعب الأكر ورده كان كرد الكل ، فكان يمسك المسرى بالأهل السالم كإساءة عهده ممن مجهول الآن بخلاف رد عبر الأكر أو استحقاقه وإحار أن حسب رد الأكر محصه فأنلا هذه جهالة طارئة كننا في حاسه الأصل

معناً على مثل السر الموصوف بقوله

(بخلاف الموصوف) وهو مفهوم « معن » (والصيل) مفهوم
مفهوم أى فانه يلزمه الممسك بالافل إذا تعبت أو اسحقى الاكثر ، وأولى المساوى
أو الافل كما لو اسبرى عسره أبواب موصوفة أو عسره أرتال أو أوسى من فتح
فاسحقى أكرها أو أظها أو وحده عساً ، فلا يفسد النع بل يرجع عمل الموصوف
أو المثل ، وله أن يماسك بالناق يجمع النع فى الاستحقاق ، وبالسالم والمعب فى
العب وأما إن كان المذبح محدداً - كذا أو عند فاسحقى النع فل أو كثر -
فالمسرى بحر من المماسك والرد

ورع على قوله « ولا يحور الممسك بالافل » إلح قوله

(فان كان درهمان وسلعه) كعمد (مسارى) تلك السلعه (عسره)
سعا (نوب) مالا ، فمن النوب اما عسر (فاستحققت السلعه) المساويه

قوله [بخلاف الموصوف] إلح حاصله ان كلام المصنف هنا فى المقوم
المعنى المتعدد ، وأما المثل والمفهوم والمحدد والموصوف فحكمه معانير لتلك

قوله [كما لو اسبرى عسره أبواب] مثال للموصوف وقوله أو عسره أرتال
أو أوسى مثال للصيل

قوله [يجمع النع] المناسب محضه من النع لان المماسك يجمع النع لاسيما
معها حتى ينع عليه

قوله [فاسحقى النع فل أو كثر] هذا الكلام يحمل وسأنى بفصله
وإيضاحه فى السارح

قوله [فالمسرى بحر من المماسك والرد] أى لدفع ضرر السرکه

قوله [فان كان درهمان وسلعه] إلح اسم كان صمير سان ودرهمان
مسداً وقوله نعا نوب حيره راجع له بحر لكان السانه أو ان كان عبر سانه
و درهمان اسمها و سلعه معطوف على درهمان على كل حال وحيرها
قوله نعا نوب

قوله [فاستحققت السلعه] أى من ند المسرى وهو عطف على نعا الذى
عده السارح

للعصره - وهي حمسه أمداس الصفه ، هه اسحق الاكر - فلا محور المسك
 بالافل الباقي وهما الدرهمان فصح مسح السع رد الدرهم واحد النوب إن كان فاعاً
 ، (و) اما لو (فاب النوب) ولو نحوه سوي (فله) اى لم اسحق منه
 السلعه (فسمه النوب) الذى حرج من بده لعهونه (بكماله) لانها مرم
 مقامه عند مسح السع (ورد) من اسحق منه السلعه (الدرهم) و «رد»
 فعل ماض و حاران يكون مصدراً معطوفاً على فمه وهل اذا فاب النوب
 نعى علم المسح لان فوانه كهوات الافل الباقى فيما إذا اسحق الاكر ، وهو
 اذا فاب لم يمسح كما بعدم وحسد فمسك بالدرهم ويزج فسمه السلعه
 التى اسحق منه ، وكرم به ان عرفه وأذكر على ان الحاح وجود الهول
 بالمسح إذا فاب النوب على ما ذكرنا ، ورد إنكاره بأن ان بوبس قد ذكرها
 (و حار رد احد الماعس) إذا اسبرنا سلعه او اكر فى صفقه فوجدنا

قوله [فمه النوب الذى حرج من بده] اى باحدها من الباع ولا محور
 له ان يمايل بالدرهم فيما يعانلهما من سدس النوب حب يكون سرياً سدسها
 أو سدس فمها وأما مسكه بالدرهم فى معانله النوب بياهما فحار ، وإما أى
 بقوله بكماله الرد على المعادل الآتى بعد وإلا فلا حاجة لقوله بكماله
 لانه علم من قوله فمه النوب

قوله [فرد فعل ماض] اى وللدرهم مفعوله وهو نقد وحب الرد
 قوله [و حار ان يكون مصدراً] اسسكل بان فراعته مصدراً بوجه ان
 اللام للحجر وهو خلاف المراد لان المراد منها الاسحقاى فالاولى
 فراعته فعلا ماضياً

قوله [وهل اذا فاب النوب] الح هذا الهول المده (ر)
 قوله [بان ان بوبس قد ذكرها] قال (س) العذر لان عرفه فى
 انكاره ان ان بوبس لم تذكرها فى كتاب الاسحقاى الذى هو مطلبها وإما ذكرها
 فى أوائل كتاب الحعل والأحاره من ديوانه

قوله [و حار رد احد المساعن] اى عبر السريكن فى المحاره وحاصله
 أنه لو اسبرى سحبان سلعه واحده كعبد لخدمها او سلعاً معدده كل واحد بأحد

بها عبا المتعصب على النابع (دون صاحبه) ولو لم يرص النابع والقول قول من أراد الرد مبهما

(و) بخار مسر من نابع الرد على (أحد النابعين) بنصه دون الآخر . (والعكس) أى على ما رد عتب نابعه (للمسرى) من وف عهد السع وخص المسرى له (للمسرح) أى مسح السع بسب العتب إما تحكم الحاكم أو برضى النابعين بان يرصى النابع بقوله من عر رفع ، وسأى بان ذلك فرساً إن شاء الله تعالى والمراد بالعله ما لا يكون استعواها دليلاً على الرضا وهى الى استعها قبل الاطلاع على العتب مطلقاً نساب عن تحريك كسكى أو إسكان أو لا كلن وصوف ،

نصهما فى صفعه واحده لا على سبل السرکه ثم اطلع على عتب قدم فأراد أحد السرىکن أن يرد نصه على النابع وأى عتبه من الرد ، فالمسهور أن له أن يرد نصه ولو قال النابع لا أهل إلا حمعه ، ساء على بعد العتد بعدد معله وإلى هذا رجح مالك وإحاره ابن القاسم وكان مالك يقول أولاً إنا لهما الرد معا أو التماسك معاً وليس لاحدهما أن يرد دون الآخر والقولان فى المتنونه وقولنا عر السرىکن فى المحاره ، مهبوبه ان السرىکن فى المحاره إذا اسبرنا معاً فى صفعه وأراد احدهما الرد فلصاحبه معه وقبول الجمع كما تأى فى السرکه ، فإن كلا وكل عن الآخر كما يوجد من الاصل وحاسه

قوله [ولو لم يرص النابع] أى ولا المسرى

قوله [على أحد النابعين] إلح حاصله ان النابع إذا بعدد بان ناع شخصان عتداً واحداً أو معدداً كانا مجتذانه للعتبه ميلا لا للمحاره واسبراه مبهما واحد ، فاطلع وه على عتب قدم ، فانه محور له ان يرد على أحد النابعين بنصه دون الآخر وهذا بخلاف سرىكى المحاره لاهما كرحل واحا فالرد على احدهما رد على الآخر كما يوجد من الحاسه

قوله [من وف عهد السع] أى من وف الدحول فى صباه

قوله [نساب عن تحريك] إلح يفسر للاطلاع

قوله [كلن وصوف] مثال لما ساء لا عن تحريك أعم من أن يكون

معسماً أولاً

وقيل لا ينقص المبيع ولو استعملها ربح الخصام
 (لا الوكند) فإنه النابع ولو حملت به عند المسرى ثم اطلع على عبث نأمة
 فردد مع الام (و) لا (التمره الموتره) فإنها ترد مع الاصل النابع حسب رد
 الاصل بحيث ولو حلتها المسرى فإن فابت عنه رد ملها إن علم فترها ونسبها
 إن لم يعلم (و) لا (الصوف السام) وفي السراء ، فإنه يرد للنابع مع رد أصله

قوله [ولو استعملها ربح الخصام] أى ولو طال ربحه ولو لم يطل ولو
 رابده وأما ما استعمله عند الاطلاع وهل الخصام عندل على الرضا مطلقاً إلا ما نشأ
 عن غير محرك ولم يطل ربحه

، والحاصل أن العلة التي تدل على الرضا ، هي الحاصلة عند الاطلاع على
 اللعب ونسب عن محرك مبيع كالركوب والاستخدام سواء في ربح الخصام
 أو فله أو نأب عن محرك غير مبيع كالسكى وكانت هل ربح الخصام
 أو كانت ليست نأبه عن محرك أصلاً هل ربح الخصام وطال فليحط

قوله [لا الولد] أى كان لحيوان عاجل أو غيره ولا سىء على المسرى
 في ولادها إذا ردها إلا أن ينعها الولاده فردد معها ما ينعها - أس يونس - إن
 كان في الولد ما يحرم المبيع حره على قول أس الفاسم وسواء استبرأها حاملاً
 أو حملت عنه ورد المصنف بقوله لا الولد على السورى حسب جعل الولد له

قوله [ولا التمره الموتره] أى وأما غير الموتره حين السراء فعليه يرد بها
 المسرى إذا حصل الرد بعد أن حلتها أو لم يحلها وأرهب وسأى ذلك

قوله [ونسبها إن لم يعلم] هذا إن كان النوب بغير البيع وأما به ولم يعلم
 المكمله فإنه يرد منه أن علم

قوله [فإنه يرد للنابع] فإن فابت رد ربه إن علم وإلا رد العلم محصها
 من التمر ويكون له الصوف في مقابلته بعه التمر ولا يلزمه أن يرد مع العلم من
 الصوف إن نأه أو فسمه إن أنفع به في نفسه كما هل في التمره إن فلب لم يرد
 من التمر والصوف عند انباء علم المكمله والورن ؟ أحب بأنه لو رد الاصول
 محصها من التمر قبل العلم لزم بيع التمره مفرده هل يلو صلاحها وهو لا يحوز إلا سروط
 نأى - وهي مسمه هنا واحد الصمه ليس نأى بخلاف رد العلم محصها من التمر ،

نعت ، وهو داخل في السراء وإن لم يسرطه المسرى بخلاف النمره الموربه فلا
تدخل فيه إلا سرت

ومحل رد الصوف إن لم يحصل بعد حر مثله عند المسرى وإلا فلا خبره مما
حصل

• ثم سبه في كون العله للمسرى إذا رد العت لا للنابع أربع مسائل بقوله
(كسُفَعَةٍ) فان العله فيها للمسرى لا لمن أحد منه السفع بالسمعه
(واسِحْحَمَيَّ) فالعله لمن اسححب من يده مسرباً أو غيره لا لمن اسححبها
(وعَلَسَ) فالعله للمسرى العلس لا للنابعها التي احنها منه بالعلس
(وقَسَادٍ) لسبع فالعله للمسرى لا للنابع الذي رد له بالفساد ومن العله
النمره عبر الموربه وبس السراء ، لكن لا يهور بها المسرى إلا إذا حدث في المسائل
الخمس وإلا فهي له في السمعه والاسححاق إن نسب على اصلها ، وإلا كانت

عليه لا محذور فيه لان الصوف سلعه مسئله محور سزاوه مفرداً عن العم
بقوله [ومحل رد الصوف] أى وأما النمره الموربه فهل كذلك فاما على
الصوف وهو الظاهر أو برد مطلقاً ولو لم يرد أصليها حتى ظهر فيها أخرى وهو ظاهر
المصنف

بقوله [كسُفَعَةٍ] إلح حاصله أن مل الرد بالعت القديم الاحد بالسمعه
والاسححاق والرد بالعلس والفساد في ان المسرى يهور بالعله ولا برد للنابع فمن
أحد منه السفع بالسمعه يهور بالعله ولا برد للآخذ بها وكذلك المسحى منه
يهور بها ولا برد للمسحى ، وكذلك من أحد منه السبع لعلسه وصخره عن عمه
أو لفساد بعه فلا برد للنابع فهما وهذا إذا كانت العله عبر عمره أو عمره عبر
موربه يوم السراء أو يوم الاسححاق وفارب الاصول بالحد

بقوله [لا لمن أحد منه السفع] إلح بالناء للفاعل والضمير في منه
معود على المسرى بامل

بقوله [عبر الموربه] أى لان المانوره حين السراء او حين الاسححاق
لنسب عله ، فبرد للنابع في العلس والفساد مطلقاً ولو أُرهب أو نسب أو حدث
في السمعه والاسححاق باحدما السفع والمسحى مطلقاً

للسبع والمسحوق ولو رهب وفي الصاد والعب إن رهب ، وإلا احبها النابع
فهما كما تأخذها في الفليس مطلقاً ما لم يجد وهذا معنى هو لم هنا رُدت في
السبعه والاستحقاق ما لم يسس وفي السبع العاصد والعب ما لم يره وفي الفليس ما لم يجد
• (ودحكت) السلعه المردوده بالعب (في صَمَانِ السابحِ إن رصبي
بالنقص) من غير حكم حاكم (وإن لم ينقص) بالفعل (أو سبب) اللعب
(عند حاكم) اقرار نابعها أو بالنسبه (وإن لم دحكتكم) فإن هلك بعد ذلك
صيانها مه

• (ولا رد حكت) بل السبع لارم (إن سمى باسم عام) كحجر
او هذا النقص او هذا الشيء مع الجهل خصصه الخاصه ، وهو يعلم شخص المسح ،
كان سبع هذا الحجر يدرهم فاذا هو نافونه ساوى العا ولا فرق في حصول العلق

قوله [ولو رهب] أى ولو صار رطباً

قوله [وهذا معنى قولهم هنا] الخ وإلى هذا اشار ابن عارى قوله

والجد في التمار فيما انما يصطه • عند عمر سسا •

فالباء للفليس ، والحم مع الدال للحداد أى يقرب التمار على النابع في الفليس
بالحداد والعين والفاء للعب والصاد والراى للرهو أى معقوان به والنس
المعجمه للسبعه والنس المهمله للاستحقاق والباء للنس أى معقوان به قال
نصصم

والفانوي بعله • حمه لا يظنونها على الاطلاق

الردى عب وسبع فاسد وسبعه فليس مع استحقاق

فالاولان برهوها فاذا بها والجدى فليس وسس الباق

ما أنهموا فداصاع بح هلاكها وإذا انصب رجحوا بكالاتها

قوله [بالنقص] معطوف برصى لا تلحق بتلبل المتالعه • قوله • وإن
لم ينقص • وظاهر قوله • أن رصبي بالنقص • انه لو راحه على أن اللعب قدس
ولم يرص بعضها انها لا تلحق • صيانها لانه قد يدعى عليه انه يراهه من ذلك اللعب
قوله [وهو يعلم شخص المسح] اشار بهذا الى أن المراد بالعلق في ذات
المسح حمل اسمه الخاص بالعلق الواقع في الاسم الخاص والسميه واقع في الاسم العام

باللعن المذكور من المسامح أو من أحدهما مع علم الآخر ومحلّه إذا كان
 النافع عبر وكل ، وإلا فلو مكّله الرد قطعاً ومفهوم الشرط أنه لو سمّاه بغير
 اسمه كنهه الرحاحه فإذا هي ربحته أو بالعكس لبس الرد قطعاً
 (ولا) رد (تعمير) أى بسبه (ولو خالف العاده) أى فى العلم أو
 الكره ، كأن يسرى ما سارى درهمًا بغيره أو عكسه (إلا أن يتسليم)
 أحد المسامح صاحبه (بأن يحتره محله) كأن يقول المسرى أنا لا أعلم فمه
 هذه السلهه فعنى كما سمع الناس هال النافع هى فى العرف بغيره فإذا هى ناعله ،
 أو يقول النافع أنا لا أعلم فمبها فليسرى كما يسرى من لباس هال هى فى
 عرفهم بغيره ، فإذا هى ناكتر ، فلمنعون الرد على المعتمد بل ناعله وذكر
 المسح فيه الردد معترض بأنه لم يخالف فيه أحد ، وإنما الخلاف فى العن من
 غير استسلام إذا كان المفعول جاهلاً فان كان عارفاً فلا فام له انعاماً فان استسلم

قوله [باللعن المذكور] أى وهو جهل اسمه الخاص
 قوله [مع علم الآخر] أى ما لم يتسلم الجاهل به للعالم وإلا فسب
 للجاهل الرد كما ناعى فى العن
 قوله [ومفهوم الشرط] حاصله أن النافع إذا جهل ذاب المسح فان سمّاه
 باسم عام فلا رد وإن سمّاه باسم خاص فاداهو ليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله
 الرد ، كما لو سمى الحضر بآفويه
 قوله [ولا رد عن] ما لم يكن النافع باللعن أو المسرى به وكللا أو وصفاً ،
 وإلا رد ما صدر مبها من سمع أو سراء فان ناعى وفات المسح رجح الموكل والموصى
 عليه على المسرى بما وقع فيه العن ، فان بغير الرجوع على المسرى رجح على الوكيل
 أو الوصى بذلك ، ولا ينفذ العن سلب أو غيره بل ما تنص عن العنه نصاً ساء
 أو زاد عليها زياده سه وإن لم يكن السلب قال ابن عره وهو الصواب وهو مقصود
 الروايات فى المذنبه (اهـ س)
 قوله [ولو خالف العاده] أى هنا إذا كان العن بما حارب به العاده
 مع معالنه الناس بل ولو كان بما خالف العاده ورد المصنف « بلو » قول ابن القصار
 إنه يجب الرد باللعن إذا كان أكثر من السلب وهو المسمى عن بعض العداديس

الحامل فالرد منى عليه بل حكى ابن رشد عليه الإجماع ، فحكاية المسح
فيه للتردد من السهو اليس

- ثم انقل بكلم على بان حكم الردى عهده اللاب وعهده السبه عهال
- (وله) أى للمسرى رفقاً خاصه ذكرآ او أنى (الرد فى عهده
- اللاب) أى بلبه الانم فقط، والعهده فى الاصل العهد ، وهو الارام

إن راد المسرى المسح على فميه اللب فاكر مسح السبع وكنا ان باع لعصان
اللب من فميه فأعلى إذا كان جاهلا بما صبح وهام قبل محاوره العام ، وهذا
افى الماررى وان عرفه والبرلى ومضى عليه ان عاصم فى النحه حسب فال

ومن بعض فى مسح فاما فسرطه أن لا يحور العام
وان يكون جاهلا بما صبح والعن لللب فإ راد وه
وعند ذا تمسح بالاحكام وليس للعارف من فام اه

لكن رد ابن رشد هذه الاقوال بقوله وهو غير صحيح لقوله عليه الصلاة
والسلام : لا يصح حاصر لاد دعوا الناس فى عهدهم برزى الله بعضهم من بعض^(١)
قوله [ثم انقل بكلم على بان] إلح لما كات العهد على فميه
عامه ، وهى عهده الاسلام من ذك المسح من عب او استحقاق وهى مبول
العهد ، إلا الوكل فلا عهده عليه فى صوريه وإما هى على الموكل ، وهما ان
نصرح بالوكالة او نعلم العاهد معه انه وكل وهذا فى غير المفوض وأما هو فالعهد
عليه لانه احل نفسه محل الناع ركنا المعارض والسريرك المفوض والسريره
وأما الناصى والرصى وهى الملبوه لا عهده عليهما فيما ولنا معه والعهده فى
مال الناصى ، فان هلك مال الانام ثم استحب السلعه فلا سىء على الانام ،
والقسم الناصى عهده الرضى وهى الى سرح فيها المصنف

قوله [وهو الارام] أى الزام العبر سنا كالأرام الحاكم عره سناً

(١) عن حذر أن الناصى صل الله عه وسلم قال : لا يصح حاصر لاد دعوا الناس برزى الله بعضهم
من بعض ، قال أبو بكر بن روا أجماعه إلا البخارى وفى مسند أحمد : دعوا الناس برزى الله بعضهم
من بعض فإذا أصبح الرضى طمصح له : لانس علس أما قوله : لا يصح حاصر لاد قال
لا يكون له سمارا روا أجماعه إلا للبرقى

والالترام وفي العرف يعلى صمان المسع بالباع في زمن معن ، وهي صمان
عهده منه وهي قلته الصمان طوله الزمان - وسأني - وعهده ثلاث أى ثلاثة أمان
وهي بالعكس ، وهما خاصان بالزمن بالسرط او العاده كما تأتي

فهذه الثلاث ترد فيها (بكل) عب (حجاب) في دبه كرتاً وسره او
بدنه كعنى او وضعه كحوى وصرع وإناى (إلا أن نَسَسْنِي عَبَسَ مُعَسَّ)
كإناى أو سره فلا رد به ورد بما عده فان سرط مسوطها فلا رد سىء حذب

وقوله [والالترام] أى الترام السخص لغيره ساء

وقوله [وفي العرف يعلى] إلح أى والسع في تلك المنة لارم لاحارمه ،
لكى إن سلم في منه العهد علم لرويه المسامح وإن اصابه بعض سب حار
المساع كالعبد المذم

وقوله [وهي قلته الصمان] أى لان الرد فيها يعوب ثلاثة فقط

وقوله [وهي بالعكس] أى قلته الزمان كثره الصمان لانه رد فيها بكل
حادث

وقوله [بالسرط او العاده] مله ا حمل السلطان الناس عليها

وقوله [فهذه الثلاث] يعبر الثلاثة الانام يعبر وم الذبح ان سبق بالمحر
وكذا عهده السه وسأني ذلك

وقوله [إلا أن نَسَسْنِي عَبَسَ مُعَسَّ] إلح طاهره كاتب سرطه أو معاده

أو حمل السلطان الناس عليها وحصى سمس الدس اللغاقى الاسماء بالمعاده فقط
أما السع البراءة في المسرطة او المضمول عليها من السلطان فرد معها بالحادث دون
القديم الذى دح بالبراءة منه فالافهام ثلاثة برد القديم والحادث ان لم ينع
البايع براءه من القديم ولا مسقط حكمهما إن جرى بها عرف فان اسرط السع
بها أو حمل السلطان الناس عليه رد بالحادث دون القديم على مقرر السمس ،
لا على ما هو طاهر المصنف وحليل ونعهم من الاحقرى ان كلام
السمس هو المعتمد كما افاده بعض مروجاً - كذا يوجد من الخاصه

• (وعلى النّاس فيها) أى رملها (العهده) على الرمي وبها ما معه
الحرق والرد من الناس

(وله) أى لنامته (الارض) إن حصى عليه حاد رملها (كالمه وهوب)
لرمي رملها فهو النّامع (إلا أن تستبي ماله) عند البيع فإن امتشاه المسمى
كان له ما وهب رملها

(و) رد (في عهده السه) بملأه ادواء خاصه (مخدايم
او رص او حصى) يطبع او من حصى لا يكسر (و)
ومحل العمل بالمهندس (إن شرطاً) عند البيع (او اعتداً) من الناس
او حمل السلطان الناس عليهما هذه طريقه المصريين رعى المشهوره وقال
المندرين بعمل برما ولو لم يحرقهما عاده

قوله [وبها ما معه الحرق والرد] أى لا ' سر عوربه فقط كما هل
قوله [فهو للنّامع] أى على المعروف عليه ' ان احرار الصبا
قوله [الا ان تستبي ماله] أى شرطه والاشياء راجع لله وهوب له
قوله [مخدايم او رص] أى مخلوط حذاء رصص محصى رى سكو كهمما
قولان ، هل انه كالمخمس وهو لاس القاسم وعلى لا يرد به وهو لاس ريف
والاول هو المعاد

قوله [ار حوى] انما احصت عهده السه هذه الادرا التلاه لان
هذه الادواء بعدد اساسها ويظهر منها ما ظهر فى فصل - فصول السه دوب
فصل محسب ما اخرى الله العاده من حصون ذلك الاء - فصل دوب فصل

وقوله [يطبع] المراد به فساد الطبعه كعنه السوداء
وقوله [ار من حصى] أى بان كان ريسوا - ررد به هو رين الكاح
مخلاف الحصى الطبعى فانه رد به فى البيع والكاح

وله [لا يكسر به] اعترض الاجهوى قول حليل لا يكسر به ،
لان الحق انه لا فرق بين الحصى طبعاً او من حصى ار حلت يكسر به رى
الرد بكل رى عهده السه والتلاه فانظره - كلما رى خاصه الاصل

قوله [وقال المندرين بعمل برما] رى الناس فون نال لاس القاسم فى
طبعه السال - نال

ولا يقع بهما شرط

د (وَسَطًا) أى العيان فلا رد عما حذب من العتد وبهما (يكفى)

المؤاينه لا يحكم سهم بها وإن اسرطوها

قوله [ولا يقع بهما شرط] أى ولا حمل من السلطان

قوله [وسطاً يكفى] إلح أى فالاصل نفاء العهدين ولا يسهطهما

إلا العنى وما الحى به ، وإسهطهما من المسرى على النابع إلا فى إحدى وعشرين

مسألة استساها المسطى الاصل بها عدم العده ، وقد ذكرها حبل وهى الرضى

المدفوع صدقاً لأن طريقه المكارمه ، والمخالف به لأن طريقه الماخره ، والمصالح

به فى دم عمد فه فصاخص كان الصلح على إقرار أو إنكار والمسلم فيه كان

سلم دساراً فى عمد ، والمسلم به كان سلم عدداً فى بر ، والفرص كان يصرص رفقاً ،

والمرود فيه ، والمبع العايب عن الصعه لعدم المساحة فى المبع العايب والفرص ،

والمقاطع به المكاتب بأن دفعه المكاتب عما لزمه لسوف السارح للحره ، والمبع

على كفلس لأن دع الحاكم على التراءه ، والمسرى شرط العنى لسوف السارح

للحره وللساهل فى عمه والمأخوذ عن دس على وجه الصلح للساهل فيه بخلاف

المأخوذ على وجه المساحة والمناعه فيه العهد والمرود يعب على نابعه ، فلا

عهده لانايع على الزاد لانه حل للبع لا استناء دع وميله الاقاله والموروث إذا حص

بعض الورثه رفقاً من التركه وكذا ما بيع فى المرات والموهوب للوات أو لغيره ،

والامه الى اسراها روحها للموده الداعيه سها بخلاف العكس لان الماعده حصلت

بفسح الكاح ، والموصى سعه من ريد والموصى سعه ممن أحب الرضى ان ساع

له فأحب شخصاً إذا علم المسرى حال النع بالرضيه بهما ، والموصى سراه

للبنى بأن يهول اسروا سعاداً عند ريد وأعموه عى ، والمكاتب به أى وقع الكناه

عليه استناء بأن قال لعنه كاسك على عا فلان فهو عبر المقاطع به ، والمبع

فاستناء إذا فسح النع ويرد الرضى لناعه فلا عها له فه على المسرى لانه نص

للبيع من اصله ويحل عدم العهد فى هذه الاسماء إن اعتدب ، فان اسرط

عمل بها فى عبر المأخوذ عن دس فان شرطها فيه يسهده للبنى الدس ، فليحظ

هذا للحرير

للمرعى وادخلت الكاف الابلاذ والندر (وبعضا طيهما) عن الباع اى بان
سقط المسمى منه من الصام بهما فلس له الرد بعد ذلك إذا أعنى او اسقط
(رمتَهُمَا) وهو التلايه الابام فى الاولى وليس فى التابه

• (واستادوهما اى العهدى اول السار) وهو طالع الصحر (من) اليوم
(المستقبل لا من يوم العهد)

• ولا أنهى الكلام على ما رده المبع وما لا رده سارع من بان ما سفل
به صباه للمسمى وما لا سفل فقال

• (واند على الصمان) أى صباه المبع من نابعه (الى المسمى نالعهد
الصحيح اللارم) ولو لم يصبه من الباع ، هـى هلك او حصل منه عب بعد
العهد فصباه من مسمى به سواء كن عرسا او عره ربحرر « نالصحح » من العامد
وسانى و اللارم - عهه ك

قوله [واستادوهما اى العهدى اول السار] الح اعلم ان الحماض حسه
عهده لاب وعهده سه وچار وواضعه واستراء فعنده السه بعد
الحلو مما ذكر إلا الاستراء ائخر فانه يتحلل مما لا انصاف سما من المسمى
فادا مصب السه لم بان ما سيرا به فاها لا رده على الباع نعى مما
وجب الرد فى السه رعهده التلاب يكون بعد مسمى ام الحار لا اما
مكون بعد ادراى العهد ويتحلل مع المراضه اما الاستراء ائخر فان حصل فى
عهده التلاب اعبر وان باخر عما فاها لا حى - صمان الباع ال رده بل
بانصاف العهد يتحلل فى صمان اللهى واما ائخر فاحل فى موضعه واما
الاستراء ائخر مع ائخر فكلاستراء مع العباء اما راصد الاستراء ائحد
لا يصرر اجماعها فعلم من هذا ان الراضه فاحل مع عهده التلاب مع
الحار وان الاستراء ائحد يتحلل - كل واحد ما عناه سيرا راضه رسطر محبه
بعد انصاف ما عناه

قوله [على ما رده المبع] اى لما فرع من موحبات الصمان بالحار
المروطى واحكمه وعللط راعى على ائحد الموا - سما والعهده

ويعلم في الخيار ان ضمان المبيع بالخيار النافع ثم انسى ان انهاء الضمان
للمسري بالعقد الصحيح مسائل بقوله
• (إلا فيما) أى منع (فيه حتى يوفيه) لمسربه وهو المثل وبسببه
بقوله

(من مكمل أو دَورٍ أو مَعْدُودٍ ، فعلى النافع) ضمانه (لنَفْسِهِ)
بالكُل أو الورن أو العَد واستلاء المسري عليه

(وَنَسَبِهِ) ضمان النافع له (بِمَعْدَارِهِ) من مكال أو مِران حتى
مَرَعٍ أو أَوَى المسري ، فإذا هلك بدل النافع عند مَرَعِهِ ضمانه على النافع قال
ابن رشد اتفاقاً (ولو دَولاه) أى بولي كاله أو ورثه أو عده (المسري) نابه
عن النافع ، فلو سقط من المِران أو من المكال أو عُصْب لكان ضمانه من
النافع ، بخلاف ما لو كاله النافع أو نابه وبأوله للمسري سقط من المسري ،
أو هلك من المسري لأن قصده قد تم باستلاء سربه عليه وليس ناسياً عن
النافع في هذه الحالة

وأعلم ان الصور هنا أربع الأولى ان يولى النافع أو نابه الورن أو الكل
ثم باخذ المورد المكمل لمرعه في طرف المسري فسقط من نابه أو تلف
ضمانه من النافع لأنه من الميراث ولكن الذي يولى مرعه في الطرف هو المسري
ضمانه من المسري لأنه حينئذ من الميراث أو المكال لمرعه في طرفه فقد بولى
قصده ضمانه منه قال ابن رشد اتفاقاً فيما ، وبأرضه ان عرفه في الأولى

بقوله [ويعلم في الخيار ان ضمان المبيع بالخيار من النافع] أى ما دام بخر
المسري ولم يضمن هذه الخيار وهو نبيه

بقوله [فإذا هلك في بدل النافع عند مَرَعِهِ] وأما إن كان المَرَع من
المسري فالضمان منه وحسب فالمراد بقص المسري له ما سدل سلمه له وبمرعه
في أوعيه لا خصوص المَرَع في أوعيه المقصود انه إذا تلف في حال المَرَع
يكون الضمان من النافع مطلقاً

بقوله [وبأرضه ان عرفه في الأولى] إلح أى قال كونه بأرضه خلاف
محصل قول المازري إنه من ناعه أو مباعه

بوجود الخلاف فيها الباليه ان يولى المسرى الورث أو الكل والعرب فمسط
من يده، فقال مالك وابن العاصم مضمونه من النافع، لان المسرى وكل عن النافع
ولم يقص لنفسه حتى يصل لطفه وقال سحيد من المسرى الرابعه ألا يحصر
طرف المسرى وانما يحمل ذلك في طرف النافع بعد ورثه أو كله له ورثه
في طرفه منه مالا فمسط منه أو تلف نصيبه من المسرى لان مضمونه
بعد الفراغ من ورثه قص لنفسه في طرف النافع، ونحو له نفعه بذلك قبل
وصوله لداره وليس فيه نفع الطعام قبل مضمونه لانه قد وجد النصيب منه هنا
محرر القصة قاله بعض المحققين

(والاخره) أي احره الكل أو الورث أو العا (عليه) أي على النافع إذ
لا يحصل النفع الا به (خلاف الفرض) فعلى المفسرين احره ما ذكر

قوله [وقال سحيد من المسرى] أي لانه قابض لنفسه ولم يحررها
الخلاف في الباليه لان النافع لما يولى نفسه الورث دل على ان قص المسرى منه
قص لنفسه

قوله [الا يحصر طرف المسرى] أي ويرث المسرى حمل المورث أو
المكمل مالا أو المعاد في طرف النافع مزارا أو حلوذا أو اربارا
وقوله [فصيبه من المسرى] أي بمجرد الفراغ من الورث أو الكل أو العا
ولو كان الحامل لما نسب المسرى النافع بطريق الوكالة ولو سمي في فوارعه قبل
رربها فالبارعه على رربها كما يوجد من (الحج)

وقوله [ونحو له نفعه بذلك قبل وصوله لداره] أي لانه قد وجد منه
النصيب جميعه

قوله [باليه بعض المحققين] المراده (ب)

قوله [والاخره عليه] وأظهر و يولى المسرى الكل أو الورث اربعة
نفسه هل له طلب النافع باخره ذلك ام لا يظهر كما قلناه في احسنه ان
له الاخره اذا كان ماله ذلك أو ماله الآخر وكما ان احره ما ذكر على النافع
اخره كل المهر اربعة أو عليه اربعة على المسرى

قوله [خلاف الفرض] أي وماله الاقاله والتولية والمركه فليس على

لان الممرض صبح معروفاً فلا يكلف الاخره ، وكذا على الممرض في رد الممرض
الاخره بلا شبه

• (وإلا) الطلعه (المحبوسه) اى الى حبسها نابعها ولم سلمها للمسرى
(للمسى) اى لاجل قص المس من المسرى (أو) إلا المنع (العائى) على
الصعبه اوروته معلومه (فانه نص) ندخل في صيان المسرى وقوله صيانها على
النابع ونبيل المحبوسه للمس المحبوسه للاسهاد على النبع ، إذ لا فرق بينهما على
النحو وقال ابن القاسم هما كالرهن ، وسهر ، وقوله متى السج ورجح
بعضهم ما ذكرناه والمراد بالعات عبر العمار كما تقدم

• (كالماسد) فان كل مسع نعباً فاسداً من عمار او غيره لا ندخل في
صيان المسرى إلا بالنقص

• (وإلا المواصاة) ، فمرويه الدم) ندخل في صيان المسرى بمجرد
رويه لا بحرجها من الحصه خلافاً لظاهر عبارته

(وإلا النكاح) المباعه بعد ندو صلاحها (فلامس الحاحه) حتى

المطلوبه منه لانها فعل معروف وإنما هى على الطالب على الأرجح

قوله [وقال ابن القاسم هما كالرهن] فعل قول ابن القاسم لا بحس
الاسماء في الصورين لان كونهما كالرهن لا يحرجها عن صيان المسرى إذ
النابع إذا صممه إنما يصبه صيان هذه فقط ، وهذا لا ينافي ان صيان الاصله على
المسرى الا ترى أن الصيان سعى عن النابع بالدمه ؟

قوله [ورجح بعضهم ما ذكرناه] المراد به (ر)

وله [فمرويه الدم] اى فندخلها في صيان المسرى بمجرد رويه سواء
فصبها أم لا وهذا في النبع الصحيح ، وأما في الفاسد فلا ندخل في صيان المسرى
إلا إذا رأيت الدم وصبها لما تقدم ان الفاسد لا يسفل صيانه الا بالنقص

قوله [المباعه] اى نعباً صحيحاً وأما المباعه نعباً فاسداً فان اسربت بعد
طبخها فصبها من المسرى بمجرد العقد ، لانه لما كان متكباً من احدها كان بمنزله
النقص ويلزم بها فقال لنا فاما بصدن بالعقد ، وإن اسربت قبل طبخها
فصبها من النابع حتى يخلوها المسرى — كذا في الاحقورى وبعده (عب) والخرسى

يدخل في صمان المسرى والامن يكون طبها كما ماني والمراد ان صمانها من النافع قبل امنها من الخواص بالنسبة للخواص فقط ، واما العصب ونحوه من المساع بمجرد العهد الصحيح

(وَالْأَعْمَدَةُ السَّلاَبُ فَمَنْهَايَا) يدخل الرقن في صمان المسرى
 • ولا كان مع المسع الذي حصل به صمان المسرى عماها باحلاف المسع به عليه بقوله

(والمعص) الذي يكون به صمان المسرى (و دي السوء به مامد هاء ما كل او عد او رُد منه) اي من ذي الدفة وقد علمت ان الاسماء فرسًا

(و) المعص (في الله مبار) وهو الارض وما اتصل بها من ماء او صخر (بالحمله) به وبين المسرى ويمكسه من المصروف ه ران لم يحل البيع ماعه منه ان لم يكن دار مكاه
 (وي دار الديكسي بالاحلاء) ماعه م ر يكي مجرد احله

وكتب عليه السج احمد السراي لي فيه وهو مع ما سبق من ان التامد لا بد منه في المعص بالعل ولا يكتفى به التمكن فقط - كذا - حاشية الاصل
 قوله [بنام طبها] اي متى تم طبها سواء حلها المسرى بعد ذلك ام لا انسلت من صمان النافع حتى في الخواص
 قوله [ان العصب رخواه] اي كالمبار فلا يضر فعلهما ماء على الراجح من ان يسا محاحه كما في

قوله [ما حله] اي - سلم له المانع ان كان مديح ودم يكن له ممانح كتي مكسه - المصرب وانظر لو مكسه - المصرب مديح من المديح كما ارفح اه ا ر ا ر ا ح ا المديح مع - بل كرت ذلك فصار لا رر صادر كلام

قوله [لا يكتفى بمجرد حله] اي - يتم به مديح رخواه ان وما بعد شرح راعبرس بان ان كسه المصرب لا يندبه ه ه لان البيع صحيح وهو لمحل - صمان المسرى لعماء راعاء وندبه - التامد - كل ما يحاح

(و) المص (في عـرِه) أى عبر العيار من حيوان وعرض يكون (بالعرف) كتسلم الثوب ورواق الدابة أو سوقها أو عرلها من دواب النابع أو انصراف النابع عنها

• (وبكـافُ المسـح) المعنى بيعاً صحيحاً (وبـصمـانُ النابـع) له لكونه فيه حتى يوفيه أو كان عانداً أو عاراً هل أمه الحاجة أو فيه عهد بلاب أو مواضعه (بـسـماوى) أى يأمر من الله تعالى لا يحماه أحد عليه (مُسْطَلٌ) لعهد المسح ، فلا يلزم النابع إلا أن عمله بخلاف ما إذا كان موصوفاً متعلفاً بالنسبة ، كالتسليم ، فإن المسلم إليه إذا أحضر المسلم فيه ملف فلان يقصده المسلم لزم إلا أن عمل ما في ذمته والكلام في المسح المعنى

(وبكـافُ بعـصيه) أى المسح المعنى وبصمان النابع (أو استحصافه) أى المص المعنى (كـمـسـبـه) ، فبسط في الباقي بعد التلف أو الاستحقاق ، فإن كان الصف فأكبر لزم الباقي محصيه من البيع إن تعدد المسح وكان قائماً

لحوز كالوقوف وأهله والرهى فلو أن المصيف بهذا عند ذكره صمان الساعات القاسية لكان أولى وحاصل الخواب أنا لا نسلم أن مان كعبه المص لا يظهر فاندبها إلا في البيع القاسد والوقوف وأهله والرهى بل يظهر في بعض أفراد البيع الصحيح كالعيار إذا بيع مرارعة والغاب إذا بيع على الصفه أو على رونه مائة

• بـسـه لـرـفـال كل من المباعين لصاحبه لا ادفع لك ما سدى حتى ندفع لى ما سدى لدى المسرى ندفع الثمن العقد حراً إذا كان المسح عرصاً أو ملبساً لأنه في بد نابعه كالرهى على الثمن موصوع الكلام في بيع عرض أو ملبس بعد ، وإلا لم يجر واحد على السندى ثم إن كان العقد على نفس ماذله أو صرفاً هل لهما إن تأخر فبصمكما انقص العقد وإن كانا ملبس عبر ما ذكر أو عرضى بركا حتى بصطلحا ، فإن كان محصوره حاكم وكل من سولى ذلك لهما

قوله [مستل] محل الطلاق إن سب التلف بالنسبة أو بصادفاً عليه بتدليل قوله الآتى «وحر مسر إن عب نابع»

قوله [لزم الباقي محصيه من الثمن] أى لزم الممسك بذلك الباقي ورجع محصيه ما تلف لأن نفاء الصف كفاء الحل

فإن أخذ أوفات حر المسرى

(و) إن كان النابى اقل (حرم الممسك بالاولى) وعن الصبح كما
علم

هـ (إلا المولى) فحرم مطلقاً فهما من الصبح واليا مسك بالنابى حصه من
النمى وإن كان المحرم والعبد من رد الجميع واليا مسك بالجميع بالنمى

• ولا من حكم ما إذا تلف المبيع أو بعضه سواى ذكر ما إذا حتى علمه
حان وهو أما النابى ، أو المسرى ، أو غيرها بقوله

• (وحسب مسرى) من فسخ المبيع واليا مسك به فرجع على النابى بمعه

بقوله [فإن أخذ] أى كعد أو داه وسأق ذلك

بقوله [أوفات حر المسرى] المحرم فى التلف والاستحقاق لا يظهر
رأى الواضح فيه الممسك بالعقاب الذى لم يسخى ولم يلف حصه من النمى ورجع
حصه المسخى أو النابى من النمى فاقبل

بقوله [حرم الممسك بالاولى] لأن الممسك به كأنه عتقه من جهول
إد لا يعلم به إلا بعد نفوس المبيع كله أو لا ثم نفوس كل جزء من الأجزاء كما سلم
ومحل حرمة الممسك بالاولى ما لم يلف كما بعد

بقوله [إلا المولى] الح حاصله أن المبيع إذا كان فيه حق بوجه وتلف
حصه سواى وهو فى صلب النابى أو استحق بمعه - كان فى صلب النابى أو لا -
أو يفت بمعه سواى وهو فى صلب النابى فإن كان النابى بعد التلف أو
الاستحقاق والنابى من العتق النصف فأكبر من الممسك بذلك النابى حصه
من النمى وإن كان النابى بعد التلف أو الاستحقاق والنابى من العتق اقل من
النصف فهى التلف والاستحقاق بحر المسرى من فسخ البيع والرجوع بمعه
واليا مسك بذلك النابى القليل حصه من النمى ورجع بمعه ما يلف أو استحق

أما من العتق فبحر من فسخ البيع وأخذ منه الياسك بجميع المبيع سليماً ومعتقاً
بكل النمى ولا يجوز له أن يمسك بذلك النابى فقط حصه من النمى

بقوله [وحسب مسرى] الح حاصله أن النابى إذا أحتى المبيع وبه صباه
وأدعى هلاكه والفرص أن البيع على البى ولم يصدقه المسرى بل ادعى أنه أحياء

المعوم أو ميل الملى (إن عَمَّ سَاعٌ) المبيع أى إحصاءه وإدعى صباغه ، ولا شبه ، ولم يصدقه المسرى وبكل البائع عن المبيع ووجه الحذر أنه لم يمكن أن المبيع مع حوار بقاءه عما بانه ، وهذه الصود منهم من قوله الآتى « والبائع والاحصى بوجع العرم »

(أو عَيْت) بالمعنى المهملة إن فرى بالنساء للعامل ، أى احطب البائع منه عساً رمن صمان البائع - كما هو الموضوع - ناقصه قوله الآتى « كتمعه » وإن فرى بالنساء للمفعول - وهو الأولى - كن الصبر الباب عن العامل عانداً على المبيع والمعى إن حطب به عت سماوى رمن صمان البائع حبر المسرى من الرد والماسك ولا سىء له

(أو استسحى) من مبيع متحد كندار أو عهد أو نوب (ومعص ساعٌ) وإن قبل (محبر المسرى من الماسك بالاق ، ورجع محصه ما استحق من الممن ومن الرد ويرجع مجمع منه وهذا إن كر كالبث فأكر ظلفاً ، انهم أو لا ، كان متحداً للعله أو لا أو اقل من البث ولم ينهم ، كعهد ، ولم يحد للعله فإن قبل الصمه أو اجد للعله قبل الصمه أو لا ، فلا حار بل يلزمه

وان دعواه للملاك لا اصل لها وبكل ذلك البائع عن الممن ، فان المسرى محبر من الصبح عن نفسه لعدم تمكنه من صحن المبيع أو المماسك به وبطال البائع بماله أو فحمه رماً لو كان الع على الحمار علم البائع الممن ولا حار للمسرى وإنما حبر المسرى من البت دول الحمار مع ان صمان السلعة في المسامين من البائع لان العهد في الحمار عبر مريم والسلعة بانه على ملك البائع ولا يحل في كلام المصنف المحبوسه بالممن أو للاستهاد بقاء على انها كالرهن بضمها صان الرهن ، إذ لا يحبر للمسرى فيها وإنما له الصمه بانه ما يلبث نعم يحل على القول الآخر ان البائع بضمها صمان أصاله

قوله [وهو الأولى] أى بل معنى لان الحبر المذكور إنما هو في الساموى على المعتمد وأما في عت البائع عهداً ار حطاً فعرم الارض إن احار المسرى المماسك كما بانى

السك بالباقي حصه من المئ فالصورتان الخارقي حصه منها واحتر
يقوله «بعض سابع» من المئ وقد قدده يقوله «وجرم السك بالاقل
إلا المئ»

د (وانلاف المسرى) لمع معوم او على من صمان النابع (وبعض)
أى كالمص فله المئ

(و) انلاف (النابع والاحصى بوج العرم) على من ابلغ منهما
أى عرم فيه الموم ومثل المئ ولا مثل للمص واحد جمع المئ (كسعه) ،
أى من ذكر من نابع أو أحمى أو مسر فعصب المسرى وه صمان النابع فمض
وعصب الاحصى بوج عرم الارض لم منه الصمان ، وعصب النابع بوج عرم
الارض للمسرى قال فى المدونه ن كتاب الاستحقاق ومن اساع من رجل
طعاماً بعه فعارفه بل ان نكاله فعلى النابع على الطعام فعله ان تأى طعام
مليه لا حمار بالمداخ ن احد دينار و لو هلك الطعام بأر من الله تعالى انقص
السع وليس لابع ان عطى طعاماً بيه لا ذك عليه (هـ) وهما بعد ان عصب
النابع وجب العرم لو خطا كالأحمى لا يلحق الخطا بالسماوى وعنه فمض
فراعه فوئنا المئ او عصب بالنساء للمفعول وعمل على السماوى
وبل اسبح ركك بارقه صوابه بعده لان الانلاف ذكره فيه وعبار
ان الخلف وككك بعده قال ن اصرح ان عصب المدع كدلافه ،
فمضل فيه ن لبح المسرى والاحصى كما سله (هـ) ورب هاه اساله

يقوله [بالصورتان] حصلا ان المئ اما ان نكر ولا
للفقه الا ن كل اما ان سجد لعله ار لا فهذه اربعة ، و كل
اما ان يكون احده مسحق ككرا كالثب ذكر ارفلا فهذه منه ن كرا
ككراً حتر المسرى ن المئ يمكن قسمه او لا جذاً بيه ار لا ، ركنا ان
ن لئلا ركنا اسبح لا يمكن منه ولم سجد لعل و ن ن سجداً لعله
بل السجد ار لا ار بل السجد ره ع سجد اعاء لا حمار للمسرى
ربله ان حصه ن المئ

وله [رانلاف المسرى] الج ن راله رع ن السرا على الب

على ما ذكرنا احسن من برئه

• (وحيار) لمن ملك شيئاً سراً أو عره (السَّعُ) له (وسيل التَّسْوِيعِ) له من مالكة الأول (إلا طعام المعاوضة) فلا يحور بعه قبل فسخه ، وسواء كان الطعام ربوياً أو عر ربوياً وطعام المعاوضة ما استحق في نظر عوض (وَأَوْ) كان العوض عر معمول (كَرَرِي فَاصِ حُسْدِي) فإنه من سب المال في نظر حكمه وحراسه وحرره ، وكذا رزق عالم أو امام أو مودن أو نحوهم في وقف أو سب مال في نظر التدريس أو الامامة أو الادان، لا يحور بعه قبل فسخه من ناظر ويحوره ، لانه في نظر عمله وهو عوض بخلاف ما لو رب سب لسان من سب المال او عره كوقف على وجه الصدقة فمحور بعه قبل فسخه لعدم المعاوضة ، وعمل مع بيع طعام المعاوضة قبل فسخه

[سراء او عره] اى كفه أو صدقه وسواء كان ذلك الشيء

طعاماً أو عره لان الاستثناء معيار العموم

قوله [إلا طعام المعاوضة] اى إلا الطعام الذى حصل بمعاوضه لما ورد في الموطأ والبخارى وسلم عن أنى حرره من الشيء عن ذلك وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اسرى طعاماً فلا بعه حتى يكتاله » (١)

قوله [كررى فاص] اى كطعام جعل للفاسى من سب المال في نظر ذلك

قوله [على وجه الصدقة] حاصله أن من له شيء من الطعام في سب المال في معاقبه فمامه مصلحه من مصالح المسلمين لا يحور له أن بعه قبل فسخه ومن له شيء من الطعام على وجه الصدقة حار له بعه قبل فسخه قال (عب) ويلحق برزق الفاسى طعام حصل صدقاً أو حلقاً فلا يحور بعه قبل فسخه لا ماخوذ عن مسلك عمداً أو خطأ فمحور بعه قبل فسخه (هـ) وكلنا المتلى المسع فاسداً إذا فاب ووجب ماله كما قال (س) مجامع ان المعاوضة ليست احصاء به بل حر إليها الخالي كل خلافاً (لعب) حسب عمله كررى الفاسى

(١) في معاني عن عيان أن الذي صلى الله عليه وسلم قال له « ما عيان اذا ابت فاكل وإذا نبت فكل » رواه أحمد والبخارى عن اساد ، وكان قد اسرى عيراً من بني ضحاح هلك له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وفي الباب لخار وأن حرره ناساد حسن ، وعن أنس وابن عباس بناسدين

(اِنْ أُجِدَّ نَكِيلٌ) اى او وزن او عد (لا) اِنْ لَحِدَ (حُرَّافًا) محوَر سَعِه قِل مَصِه فَمِ اسْرَى صُورَه حُرَّافًا سِرْطَه حَار سَعِه قِل النَص لَدَحِلْهَا فَمِهَا الْمَسْرَى بِالْعَدِ هِىَ مَعْرُوضَه حَكَمًا فَلَسَ - الْخُرَافَ بَوَالِى عَمَلَى نَعِ لَمْ يَحْطِلْهُمَا مَصِ رَحْمَه نَعِ طَعَامَ الْمَاعُوضَه قِل مَصِه ، قِل بَعْدَ رَقِل مَعْقُولَه الْمَعْنَى رَحْمَتُهُ رَحْمَةً اَدَّى لِمَسَادِ هِىَ السَّارِعَ عَنْهُ مَدًا لِلدَّرَبَةِ وَقِل عَرِ دَلَك

وَقَوْلَا (الْاَكْرَصِى لَمْ يَسْمَعْهُ) مَسْمَى مِنَ الْمَعْنَى وَالْمَعْنَى اِنْ الْوَصِى اَوِ الْاَبِ اَوِ السِّدِّ اِذَا اسْرَى لَاحِدَ سَمِعَهُ اَوْ لَاحِدَ وَلَدَهُ اَوْ لَاحِدَ عُنْدِهِ طَعَامًا مِنَ الْآخِرِ كَانِ لَهُ اِنْ رَعِه لَاحِى قِل مَصِه اِنْ حَسَا لِمِ اسْرَاهُ لَهُ ، لَانَ الْوَلِى لَمْ يَكُنْ رَوَى الطَّرْفَ لِمَحْجُورِهِ دَرِ اسْرَاهُ مِنَ احْدِهِمَا لِلْآخِرِ مَرَلَه النَص ، فَاِذَا نَاعَه مِنَ احْيَى

رَه [اِنْ احَا نَكِيلَ] اى اِذَا كَانَ نَاعَه اسْرَاهُ نَكِيلَ رُبَاعَه قِل اِنْ مَصِه سَرَاهُ نَاعَه حُرَّافًا اَوْ عَلَى الْكَلِ

وَرَه [وَحَا سَعِه قِل النَص] اى حُرَّافًا رَعَى الْكَلِ

وَرَه [رَحْمَه نَعِ طَعَامَ الْمَاعُوضَه قِل مَصِه قِل بَعْدَ] الْحِ مَالِ فِ الْوَصِ الْحِ الصَّحْحَ عِنْدَ اَهْلِ الْمَدَنِ اِنْ هَا اِلَى بَعْدَى وَقِل اَنَّهُ مَعْقُولُ الْمَعْنَى لَانَ السَّارِعَ لَهُ عَرَضُ طَهْوَرِهِ فَلَوْ احْرَمَهُ قِل مَصِه لِنَاعِهِ اَهْلُ الْاَمْوَالِ نَعْمَهُمْ لِنَعْمِهِ مِنْ عَرِ طَهْوَرِ خِلَافَ مَا اِذَا مَعِ مِنْ ذَلِكَ فَاِنَّ سَمْعَ نَهْ الْكَلِ وَالْحِمَالِ وَيَطْهَرُ لِلْمَعْرَافِ فَقَطْ - نَهْ فَارِبَ الْمَالِ رَاسًا - رَحْمَتِ الْمَسْعَةِ السِّدِّ (اِذَا)

قَوْلُهُ [الْاَكْرَصِى لَمْ يَسْمَعْهُ] اِنَّمَا كَانَ هَا اِسْتِثْنَى مِنَ الْمَعْنَى اِنْ مَحَلِّ اسْرَاكِ كَوْنِ النَصِّ حَسَا مَا لَمْ يَكُنِ النَّاعِ بَوَالِ الطَّرْفِ وَالْاَحَارَ سَعِه قِل مَصِه حَسَا كَمَا مَالِ السَّارِعِ

قَوْلُهُ [اِنْ اَلَابِ السِّدِّ] اِنَّمَا لَمَّا دَخَلَ عِبَ الْكَافِ

رَقَوْلُهُ [اِذَا اسْرَى لَاحِدَ سَمِعَهُ] الْحِ لَفَ وَيَسْرُ مَرَبَ

وَرَه [دَرِ اسْرَاهُ مِنْ احْدِهِمَا لِلْآخِرِ مَرَلَه النَص] اى الْحَمَى

قَوْلُهُ [فَاِذَا نَاعَه مِنَ احْيَى] مِنْ مَعْنَى الْاَلَامِ رَقَوْلُهُ لِمِ اسْرَاهُ لَهُ الْاَلَامِ

لمن اسراه له فكانه قصه وباعه له بعد قصه حجار بخلاف من عنده
طعام وذبحه لسحق أو اسراه له باده من اسراه من مالكة قبل أن يقصه
المالك فلاحور له بعه بالقص السابق على السراء ، لان ذلك القص السابق على
السراء لم يكن قصاً تاماً ، بل دليل ان رب الطعام لو اراد إزالته من يده وضعه
من الصرف كان له ذلك - ذكره في التوضيح عن ابن عبد السلام وكذا من
عليه طعام من ممل لا يحور له ان يدفع عسا او عرضا لرب الطعام يقول
له اسر طعاماً وكله ثم اقص منه مالكة على من الطعام قال في المتن
لانه بيع طعام قبل قصه ، اى لانه قص من قصه لنفسه حقه قبل ان يقصه
دافع النفس وهاتان المسالان قد فسر بهما قول السج سناً لان الحاجب
ولم يقص من قصه ، اى لا يكتفى في حوار بيع الطعام قبل قصه ان يقص من
قصه لانه قص ضعيف كالعلم ولا بد من قصه قصه من مالكة حتى يحور به ،
وامسوا من ذلك الولي بالنسبة لمجوره فاكتر اذا اسرى لاحدهما من الآخر
طعاماً فحور له ان يبعه قبل قصه له لاحتى كما هام

(وحوار) لمن اسرى طعاماً (افراضه) قبل قصه لسحق (او وفاقه)
عن قرض (عليه لان الافراض والوفاء عن قرض لسا ح فليس فيه نوالى

معنى على أى باعه على المحجور الباقى بعد ان اسراه له من المحجور الآخر من
عبر ان يحلل السعر قص

قوله [فكه قصه] اى لمجوره الباقى بعوله وباعه له أى عليه

قوله [بلا يحور له بعه بالقص السابق على السراء] اى لان شرط حوار

بيع طعام المعاوضة الاقص من قصه لنفسه

قوله [لانه قص من قصه لنفسه حقه] إلح هذا اهلل عائد على

ما يعلم من قوله بخلاف من عاه طعام وذبحه إلى ما بل دليل قوله وهاتان
المسالان إلح

قوله [واستنوا من ذلك] أى من قولهم ان القص من النفس ضعيف

لا يحور

عملى مع لم يحللها فص يحلف وفاته عن دن أصله مع فلا عور لوجود
 عليه المنع

(و) حار (لمسترسر) ر حة) قبل فصبه من افرصه منه، وسواء ناعه لمن
 سلعه منه او لاحق، وهذا محرم «طعام معاوصه» وكلنا قوله

(كصديق) او منه عور معها قبل فصبها من الواهب او المصدق (وار)
 كانت الصدقة (مترسة من دسب المال) او ن وقف لا يظن عمل
 ويحل الخوار اذا لم يكن المصدق او الواهب اسراه ويصدق به أو ومنه قبل فصبه
 والا فلا يسهه حتى يصبه

(و) حار (امال من حبيبه) اي جمع طعام المعاوصه قبل فصبه

قوله [لوجوده عليه المنع] اي وبى الى عملى مع لم يحللها فص
 قوله [يجل الخوار] الح ولتلك قال (ن) وبعد الحرام ما اذا
 لم يكن المصدق اسراه ويصدق به قبل ان يصبه وإلا بالمصادق عليه لاسعه
 حتى يصبه ركلنا فقال طعام الله القرض قال في احكام من ابيع
 طعاماً بكل م افرصه رجلا او ربه له او فساه لرجل عن قرض كان له سلعه فلا يسه
 احد من صار اليه ذلك الطعام حتى يصبه

• منه سور لتسا مع الطعام الذى على المكاتب من المكاتب قبل
 فصبه منه مع او عرض لانه يعتبر من السد وعاه الا بعد ان عرهما وجل
 محل الحرار ان عجل العى للمكاتب ان يسهه جمع اعلى من الحرار بعضها
 رجلا العى على ماء النار - دمه ار الحرار مطلقاً لان الكسبه ليست دناً
 نادياً الى الدمه ولا خاصص بها السد العوا - موت ولا طس رجور بها للمكاتب
 بدى محل لا لاحق وراى

وله [اي جمع طعام المعاوصه] الا الى ان يرب اي جمع المسع من
 طعام المعاوصه وينتلك ما سد كرهى المفهوم بعد واخاضل ان من اسرى
 - محض طعاماً محور له ان يجمع الاقاله من حبيبه قبل فصبه سواء كان ابن عسا
 او عرساً عاب عليه التابع اه لا

من ناعه بان برده لناعه ، لانها هنا حل تبع لاتباع قال ابن عرفة الافاله
ترك المسبح لناعه سميه (ا هـ) فان وقعت باكثر من النسي أو أفل لم يحرم لانها حسد
تبع كما تأتي ومعلوم حسده فيه بمقتضى أساره له بقوله

(وكذا) بحور الافاله قبل فصل الطعام (من تحصيله) دون النسي الآخر
إذا كان النسي الذي وقع به النسي حاصراً لم يعت عليه النابع ، وأولى إذا لم يعتبه او
عاب عليه ، وهو مما يعرف بعنه كالعروض والحيوان وإلا لم يحرم لانه بعد تبعاً
مستقلاً فلهذا تبع الطعام قبل فصله وإله اشار بقوله (إلا إذا كان النسي
لا يُعرف بعنسه وعاب عليه النابع)

• واسار لسرط حوار الافاله من الطعام قبل الفصل بقوله

(إن وقعت) الافاله فيه (بالنسي) عنه سواء كان النسي ملئاً او عرضاً أو
حيواناً ناطقاً او غيره لا تأكل منه ولا تأكل ولا يهره ، وإلا لم يحرم تبع طعام المعاوضة قبل
فصله ، وسواء كان الطعام المساع ملئاً أو لا فبحر بالنسي بعنه (وإن تبعه رُسوفه)

بقوله [لا تبع] أي موبق وإلا لمعت لما فيها من تبع الطعام قبل فصله

بقوله [إلا إذا كان النسي لا يعرف بعنه] أي كان عساً أو طعاماً وأما
معت الافاله مع عسه عليه لان عه سلفاً فالبع ما كان النسي في مقابلته الفصل
الذي لم تبع الافاله فيه والسلف ما كان في مقابلته الفصل الذي وقعت الافاله فيه

والحاصل انه إذا كان ران المال عرضاً يعرف بعنه - عاب عليه الفاضل ام
لا - او كان عساً او طعاماً لا يعرف بعنه ولم يعت عليه الفاضل حارب الافاله في
الفصل وان كان عساً أو طعاماً وفصله وعاب عليه لم يحرم الافاله في الفصل

بقوله [وإلا لم يحرم طعام المعاوضة قبل فصله] أي لانه متى عبر النسي
الاول في الصفة او الفار لا يعال فيها حل تبع ، بل تبع موبق وتبع الطعام
قبل فصله بحور

بقوله [وإن عبر سوبقه] الصبر يعود على النسي فاذا أسلمت داه ملأ في
طعام فانه محرم لك أن تاكل منه قبل فصله وان عبر سوبق تلك الداه راده
أو هض لان المدار على عين المذخور عساً وهو ناي

علاء أو رخص (لا) إن عبر (بَدَنُهُ) تعبت كمرح وعور أو سمن أو هزال

(لا) محور إن وعب (يَمِيلُهُ) أى ميل اسم إذا كان من الملبت من يميل أو ويرد أو يحدود (إِلَّا الْعَسْرُ) خاصه (فله دَقْعٌ مسلطاً) إذا عاب عليها نابع الضمام بعد فصها بل (وإن) كات (حَاصِرُهُ) يله - المجلس لان الصوت لا راد لأعانيها

وإذا كان الطعام الذى وعب به الافاله مسلماً لابد من محمل رد راس المال الذى وقع عماً لئلا يلزم صبح الدس فى الدس ، ولا محور الناحر ولو ماعه ولو برهن أو حصل أو حواله

• (والافاله) - من حب هى - (تَسَحُّ) يسرط فيها ما يسرط به ، وعمها ما معة ، فادا وعب رب ناء الجمعه معب وفسح - إذا حلت بالمعب عتب رب صباه الأسرى ولم يعلم به البيع الا بعد الافاله له الرد به (الا - طعم المعاصره) بل قصه هيى به حل للبع كذا مر

وقوله [لان عبر يله] أى فلا محور الافاله به حسد الا بعد قص الطعام لان الافاله حسد يصير معاً مرفعا

قوله [أو سمن أو هزال] أى فلا فرق بين الامه رلذانه خلافاً لما مبنى عليه تحليل من جعله سمن الذانه وهزالها مفهوماً خلافاً سمن الامه وهزالها فلا يفسا وإنما المقرب لما المعبر نحو العور فان ما مبنى عليه سارحاً هو ما استظهره ابن عرفة فانلا الاظهر ان ما يراد من الرضى للحد كالدانه

قوله [الا العس خاصه] قال الحزنى وهذا ما لم يكر الناح من دوى السهاب فان الدراهم والدنانير سمن و حه

قوله [اما عاب علما] الج حل هذا فى الافاله من اجمع لا من اخص لانه يندم انه يسرط به حد اعنه على ان اذا كان لا يعرف بعنه

وله ٦٦ الصوت لا يراه لاعداً [أى ما لم يكر من - فى اسباب كذا علب

قوله [ففى به حل للبع] أى لملك خاب قبل قص المسى لما من له اسباب - ان

(و) إلا في (السَّعَةِ) فليس معاً ، ولا حل بيع ، بل هي لاعة
 من باع قصبة من عمار ثم أقال المسرى منه فالسعة ناسه للسرى كما وقعت به
 الأقاله وعنده السمع على المسرى ، ولو كانت معاً لخر السمع من أن يأخذ
 بالاول أو الثاني وعنده على من أخذ معه ولو كانت حل بيع لم يكن سعة
 (و) إلا في (المراحة) فهي حبل الدرع ، من باع مراجه ثم تعادل مع
 المسرى فلا محور له أن يبعها مراجه على اليمن الذي وقعت الأقاله به إذا
 وقعت رباذه

• (و) حارب (سولة) أي في الطعام قبل قصبة بان يقول له
 شخص ولي ما اسرى من الطعام بما اسرته فعقل ،
 (وسركه) بأن يقول له اسركي فيما اسرته من الطعام قبل قصبة ،

الباع بالسروط المعلومه

قوله [بل هي لاعة] أي باطله سرعاً كالمعلومه حساً
 قوله [فالسعة ناسه] أي وليس مرنه على كونه الأقاله معاً بل على
 البيع الاول

قوله [لخر السمع] أي لما أتى في السعة من أن المسرى اذا بعدد حبر
 السمع من أن يأخذ بأي بيع إلى آخر ما يأتي
 قوله [لم يكن سعة] أي لم يرحا لرجوع السمع لصاحبه
 قوله [فلا محور له أن يبعها مراجه] إلخ أي كمن اسرى سلعه بعسره
 وباعها بخمسه عشر ثم تعادل فلا يبع مراجه على اليمن الثاني اللهم الا أن يبر
 قوله [حارب درله] الدرله بعسر مسر ما اسراه لعبر ناسه سميه وهي
 في الطعام عبر الحراف رجسه وسرطها كونه اليمن عساً كما يأتي

قوله [وسركه] المراد بالسركه هنا جعل مسر فاراً لعبر ناسه باحصاره
 بما اسراه لقصه عماه من عمه — كذا قال ابن عرفة قوله «ها» احرازاً من
 السركه المبرحم عنها نبات السركه ، والأشاره بقوله «ها» إلى محث الأقاله
 والبوله وقوله «فلترأ اخرج به البول» وقوله «لعبر ناسه» أخرج به الأقاله في
 بعض المواضع وقوله «باحصاره» أخرج به ما إذا اسرى مسلماً ثم اسحق حرواً

مسرکه ، لأن النولة والمسرکه من المعروف كالعرض فموضح فمهما

(و) محل الحوار في السرکه (إن لم تسكن) السرکه (عكس) شرط أن
(تسفد) من سرکه (عسك) النسي الذي اسرب به وإلا كان نسيًا وسفهاً
منه لك وانبي المعروف فهذا طاهر السرکه دون النولة

(و) ان (اسرى عند أهله) أي المولّى والمسرک - بالكسر - والمولّى والمسرک
- بالفتح - قدرًا واحداً وظلوا وورثا وحملوا (فمهما) أي في النولة والمسرکه في
الطعام قبل فسخه خاصة وقوله « فمهما » راجع لشرط الأسواء فقط كما يفهمه العمل

منه فانه يصدق عليه أن المسرى جعل قدرًا لغير نابعه لكن بعد احضاره وقوله « بماله
من النسي » اخرج به ما إذا اسرى مبلغه بدينار ثم جعل لاحتبي منها الربع بنصف
دينار فلا يصدق على ذلك سرکه هنا

قوله [كالعرض] أي فكما خور به العرض بعد سراه قبل فسخه
محور في النولة والمسرکه

قوله [والا كان نسيًا] الخ قال (ع) لا يحى - العليل بالفتح
والسلف محرم في السرکه في غير الطعام فحسد لا خصوصه لطعام المعاصه بذلك
قوله [فهذا طاهر في السرکه دون النولة] أي وأما النولة فلا يصر فيها
هذا الشرط لانه بعد عن نفسه ما ارته خلافًا لما مسمى عليه بعض سراح حثل من
المع في النولة انصافاً معللاً ان النابع الاول قد شرط العقد على المسرى وقد لا يكون
معه بعد فاداً اسرط المسرى ذلك على من رلاه ان بعد اعم عنه ثم رلاه بعد ذلك
كان ذلك مبلغاً ابتداء من حب شرط العقد ونسيًا ابتداء من حب احاطه
في نظر اعم وهذا يكلف بعد كما لا يحى

قوله [إن اسرى عنها] الخ يحى شرط الب وهو ان يكون
النسي عسًا فان كان مكيلاً او موروثاً مع عدا ان انه مم لا يعد اسب
الاحمي ويل اسب احس اذا كان مما لا يخلط فيه الاعراض (ا) لا خور
أن وجهه إما كان راس المال عرضاً لا كمال ولا و - لأن ذلك يؤول الى القسمة
فوقى لعدم اسرا العما من لان النسيه لا ينصط

قوله [راجع لشرط الأسواء] أي لما علمت ان شرط العقد لا يصر في

• (وإن) اسررت سراً فطلب منك إنسان أن سرركه فيه و(أسركه) بأن طلب له أسركتك (حمل) السررك (عبد الاطلاق على النصف) فمضى فإن مد سراً من ثلب أو غيره فالامر ظاهر (وإن سأل سأل سر كسهما ، فله الثلث) عند الاطلاق (وه كذا) أى فإن سألهم رابع فله الربع وهذا فيما إذا استولى الانصاء وسألها أو سألهم معاً فجلس فأتواوا سعى وأما لو سأل كل واحد على حده فاحابه فكان له نصف نصيب من أحابه فل أو كر ، وكذا إذا احتلف الانصاء

(ولو ولسه) أى من طلب منك الوليه (ما اسررت) من سله

الوليه فحصل مما تقدم أن شرط الافاله فى الطعام قبل فصفه اتفاق الممن فدرأ ووقعها فى كل المسع كعصفه شرط الانعت على الممن وهو مما لا يعرف بعنه ووسط الوليه فيه قبل فصفه اسواء العقدس فى قدر الممن وأحله أو حلولة وفى الرهن والحمل وكن الممن عباً ووسط السرکه فيه قبل فصفه ألا شرط المسرك بالكسر على المسرك بالفتح ان بعد عنه وأن يقع عقدهما وأن يكون الممن عباً ، فالأفاق فى قدر الممن شرط فى الثلاثه ، وكن الممن عباً شرط فى الوليه والسرکه فقط ، واسرط عدم النعا عنه شرط فى السرکه فقط

• سسه بدخل فى ضمان المولى والمسرك - بالفتح - فهما جميع السىء المسترى الممن فى الوليه ، وخصه فى السرکه كعبد محرد عهد السرکه وإن لم يصفه ولم يدفع الممن ، وكذلك بدخل فى ضمان المولى والمسرك محرد عهد الوليه والسرکه الطعام الذى كله نا مولى ونامسرك وصلطك وسركته أو ولسه ثم ثلب وإن لم يصفه الممن لفعل المعروف ، فهان المسألان ممسانان ن بيع العات ودى التوفه فامل

فوله [على النصف] أى لانه الحر الذى لا ترجح فيه لاحد

الحاس

فوله [وكذا إذا احتلف الانصاء] أى كما لو كانا سر كين باللب وابلس ، فادا فالاله اسركاك ، كان له نصف اللب ونصف اللس وحسد فكون له النصف وللأول السلس وللأى اللب

(عما استركت) من عن ولم ين له النمن ولا النمن (حار) لانه من المعروف
 (إن لم يلمه) السبع بأن سكب أو جعل له الحار عند رومته السبع وعلمه سمه
 (وله الحسار) إذا رآه وعلم النمن ومهوم «إن لم يلمه» انك لو أرمته
 السبع لم يحرق، وهو كذلك لما فيه من الخطر وسدده الخياله فبعد السبع
 (وإن عليم) حين النولة (بأحد العوصس) النمن أو النمن دون الآخر
 (م عليم بالآخر فكره) السبع وازاد رده (فلذلك له)
 • ولا كانت الانواع الى نطلب فيها المناحره سه، بس ما هو الاصب منها قوله
 • (والاصب) مما نطلب فيه المناحره
 (صرف) لانه لا يعرف فيه المعارفه بالنسب ولا طول بالمجلس
 (فإفاله طعام) من سلم سدى صير هذا المنحب انه لا محور فيه الناحر
 ولا ساعه، إلا أن المعارفه بالنسب لحصيل النمن لا يصير اذا لم يطل وكذا التوكيل على
 النمن من المعارفه

قوله [حار] الح أى والرص انها حصلت بصبغه النولة وأما لو كانت
 تلفظ السبع لصلبت فى صورى الارام والسكوب وصحب - سرى الحار وصاهره
 الحوار سواء كان النمن عسار غيره ان قلب - يعلم ان سرى النولة كوين النمن
 عسار؟ احب بان ما يعلم فى النولة فى طعام انعارفه عمل فسه وما فيه بعد
 النمن ارى غيره مطلقاً فمحور وإن لم يكن النمن
 قوله [عدال له] أى له الحار - انرا - من ناحيه المعروف لم من
 بالكسر بمحرد العد ولا يلزم الملى بالسبح الا بما عده ناهى راسه
 قوله [المعارفه النذب] ان لم يصار - معاً ار - من لى ندرامه
 قوله [ولا طول بالمجلس] أى به العد ريل الا بصرف
 قوله [فإفاله طعام من سلم] اما بعد المرح الافانه المذكوره يكون
 الطعام من سلم لان افاله - الطعام إذا كان من نوع سواء ربح قبل فسه او بعده
 محوره - ناحيه - النمن - سه كما قاله حاسه الاصل سلاعى سربوسج ساجحا
 العارى للعله - نوع الناحر - الافانه من طعام السلم ناديه الى صبح اللدن فى
 اللدن مع نوع الطعام قبل فسه ولا يقال إنها حل مع لاننا نقول هذه الافاله

(هوليسه وسركه هه) أى فى طعام السلم ، فى أسلم فى طعام فولاه لعبره
أو أسركه فيه أصغر لى ولأه أو أسركه بأحر السن بعض اليوم ، وهل بعمر معارفه البلد
هبط كالدنى فله والوسع فيه عما فله ناعسار ان القول بخوار بأحر اليوم أو اليومى فوى
(فاهاله عرصه) اى من سلم ، فى أسلم فى عرصه ثم أهال ناعه
فلا بد من بعجل رد مال الدنى ، والا لزم مسح الدنى فى الدنى ، وقد يحور
البأحر نحو الساعه العروه

(و) ماله (مسح دنى دنى) صريحاً كأن يطاله دنى عليه عن
ملا معطيك فى نظره نو أو عداً وبالعكس ، فلا بد من المعجل كالدنى فله
وقد بعمر نحو الذهب لا ب ووسعه من حب ان الخلاف بخوار اليوم ونحوه فوى
(مسعه نه) اى مع الاذن بالدنى كدع عرصه سلم لعبره ن هو
عليه ، فلا بد منه من بعجل بمه كالدنى فله ووسعه ناعسار ان الخلاف فيه
هوى فلا يحور اليوم ونحوه فى الجمع على ما هو المعتمد

(فاسداوه) اى الدنى بالدنى ، فانه اوسع مما فله حصه ، لخوار بأحر
راس السلم شرط الثلاثه الا ان يعلم ان الاصل حصه الصرب والاوسع حصه
اندا الدنى بالدنى ، وأن ما سهما على ما هو المعتمد ربه واحده والوسع فيها
ناعه ان ما مال المعدا فيها فوى ون فله عالما فى قوله المعبر عند اهل العلم
لى الله صالحاً والله اعلم

لما فارها البأحر عذب معاً لخروصها عن مورد الرخصه

قوله [هوليه وسركه هه] عليه مع البأحر فما ذكر تأديه إلى مع الدنى
الدنى مع بيع الطعام قبل قصه لان المولى والمسرك الكسراغ الطعام الذى فى
دعه المسلم لأنه الثمن الذى لم ياحده من المولى والمسرك السج فيها ولا كان مجموع
علس كان اصلى مما بعده

قوله [والاوسع حصه اندا الدنى] الخ اى لحرار البأحر فيه نلاه
أبام ناعان ووجب المعجل فى الصرب وعدم حوار البأحر
وقوله [وان ما سهما على ما هو المعتمد فى ربه واحده] اى وهو حوار
البأحر للذهب لحو السب

قوله [على ما هو المعتمد] اى فالمعتمد ان الوسعه هه ناعساره الخلاف
وصعه لا اعسار اساع الرمن

فصل في بيان حكم بيع المراجعه وبيان حقيقته

• (المَرَاةجَةُ) وهي سَعٌ ما اسْتَرَى من إصافه المصنوع لمفعوله أي إن حصصها أن سَع نافع سببا اسراء من معلوم (يَسْمَتُهُ) الذي اسراء به (ورسج) أي مع رناده ريج (عَلِيم) لهما فحرج جميع انواع السع من صرف ومادله ومراطله وسلمَ وركه ، وكذا الاحاره والمساواه . (حاسره) حمر لمفعوله المراجعه والمراد بالحوار خلاف الاولى ، ولذا قال السح « والاحب خلافه » والمساومه احب الى اهل العلم من بيع المراتبه وبيع

فصل

لما كان السع ينقسم الى بيع مساومه كبيع المالك بعمله يسرى منه راسمان كما معنى كما سَع للناس ، وراتبه كبيع الدلال والبركات ار على البحار ومراجعه وهو المقصود هنا فذلك تعرض لاحكامه

قوله [حكم بيع المراجعه] بيان انها حاره وقوله ر ان حصصه اي يعرفه

قوله [ورسج] هنا بمعنى ان السع على الوصفه والمساوه لا مال له مراجعه والظاهر ان اطلاق المراجعه علما حصصه عرفه واحبات هذا يعرف للنوع العال والراجعه الكبر الوريع لا يعرف حصصها العال به يصفه ار المساواه وقد عرف ابن عرفه حصصها بها سَع مرتب منه على من سَع بلمعة غير لاره مساواه له فخره غير لاره مساواه له صادق كرت الذي ساراً رت ر ارند او انقص به قال فحرج الاول المسار رلرلرلر رالاسمان ررحرج الثاني الافاله والدرله والسبعه والرلرلرلر على الممول ناهيا مع

قوله [المراجعه] الحوار خلاف الاولى رليس المراد الحرار الكراهه ومراد حليل بمفعوله والاحب خلافه حصصه بيع المساومه فهو من قبل العام الذي ارند به الحصص بتليل قول السارح والمساومه احب إلح

الاستيان والاسبرمال ، وأصعبها عليهم بيع المراجعة لانه يتوقف على أمور كثيرة فلـ
أن تأتي بها النافع على وجهها

• ويحور بيع المراجعة (ولو على عيوض مضمون) أي موصوف هذه
في سلعة وأولى مفهوم معنى من اتاع سلعة بخوان او عرض موصوف أو معنى وبهذه
فيها حار أن يبيعها مراجعة على ما تعد لأعلى فتمه إذا وضعه للمسرى عند اتي القاسم
وبهذه أسهب ، هؤلاء « مضمون » أي موصوف هي على الموهوم ، فأولى إن
كان العوض معينا كهذا البوب وقول السح « مفهوم » صادق بهما والمراد
أنه تعد فيها العرض وليس المراد انه في الدعة إذ ما لم يدر في الخارج لا يصح
مراجعه عليه

قوله [والاسبرمال] عطف مرادف على ما قبله وإنما كانت المساومة احب
لما في المراد منه من السوم على سوم الاح للمضى عنه ولما في الاستيان من الجهل والخطر
وليتوقف المراجعة على أمور كثيرة

قوله [ولو على عوض] صوابه مفهوم كما قال حنبل ، أي هذا إذا كان
عن السلعة المسعرة مراجعة عبأ ل ولو كان على مفهوم وبه رد على أسهب كما سأتق
وله [وبهذه أسهب] أي إذا كان المضمون الموصوف ليس عما المسرى
مراجعة لما فيه من سلم الحال ، لان تحويل النافع على أن المسرى يدفع له المضمون
الموصوف الآن هو عد السلم الحال وهو باطل عندنا واحلف هل ان
القاسم يحور هذه المسألة ؟ يمكن به ربح أسهب خلاف ، أو يجمعها فيكون
مواها ؟ وهل الخلاف بينهما ربح م مضمون ليس عند المسرى ولكن يقدر
على محصله بالائع انفاقا كما يقع على المنع في مفهوم معنى في ملك العبر
لسنة العبر وأما مضمون أر معنى في ملكه فيقع على حواره فالصور
حس ، الأولى مفهوم مضمون ليس عند المسرى ولكن يمار على محصله والباله
ملها لكن لا يمار على محصله والباله معنى في ملك العبر والرابعة مضمون
في ملكه بالخاء معنى في ملكه

قوله [والمراد انه تد بها العوض] يعني أن نافع المراجعة تعد العوض الذي
بيع عليه مراجعه لم يسرى منه

• (وحسب) النافع على المسرى (ان أطلق) في الريح حال النفع من غيره بان ما يريح له وما لا يريح بل وقع على ربح العسره أحد عشر ميلا (رياح، مائة عن فاعله) بالسلعة أى مساهله بالنصر (كصنع وطريق وقصر وحياطه وسيل) لحرير وحبوه وعزل (وكحد) يسكن المم أى ذو الثوب لحسنه (وسطره) أى حمل الثوب في الطراوه للثوب وينتفح حسونه، وكذا عرك الخلد المدبوع للثوب وحمل «حسب» ما ذكر إن كان اسأخر عليه، لا إن كان من عنده فال اس بوس لو كان هو الاى يولى الطور والصنع ويحو ذلك لم يحر أن يحسب فاذا لم يكن له عن دعه حسب أصله فقط دون ريحه إن رادى الشمس

قوله [وحسب النافع على المسرى] إلح حاصله أنه إذا وقع النفع على العسره أحد عشر، فانه يحسب على المسرى عن السلعة وريحه ويحسب عليه أيضاً أخره العمل الذى لا يره عن فاعله وريحتها وأعلم ان قول المصنف «وحسب» إلح في خالسه ما إذا بن النافع حسم ما لم يفصلا، إما اسداء او بعد الاحمال كان يقول فامب على عناه ثم يفصل ولم ين ما يريح له وما لا يريح له ولم يسطر صرب الريح لا على الكل ولا على العص بل قال ابيع على المزاجه العسره احا عسر ميلا وبمى ما اذا سطر ويحه اربع صور لانه اما ان يسطر صرب الريح على الكل او العص و كل إما ان يكون ذلك بعد تفصيل ما تر اسداء او بعد تفصيله بها الاحمال، فعمل بالسطر والصرير الاربع كما في الخامسة

قوله [كصنع] نسخ الضاد متصل لسانه ما بعده وهو مال يعمل الاى لره عن دعه رصيح براهه بالكسر أى الامر على هذا صرح لندبر في الكلام ان كعمل في

قوله [ريحه] أى كسطر وكذا ان ربه وعزل هو نوع آخر عر الصل

قوله [إن كان اسأخر عليه] أى او كان ماد سمل ذلك بسبه

قوله [حسب أصله فقط] أى حسب اخره انعمل الذى رادى الشمس وليس لاره عن فاعله فقط للنافع بل ذلك اخره محرده عن الريح

والله أسرار بقوله

• (و) حسب (أصل ما راد في السمس) دون ربحه ولم يكن له عن فاعه
(كأخره حمل) من مكان لآخر إذا كانت السلع في المكان المعقوله إليه أعلى
من المعقوله منه

(و) آخره (سند وطى) للساب ونحوها أو للاحتمال (اعسد أحره ههنا)
بأن لم يجر العاده بأنه هو الذي يتولى ذلك (وكبراء حسب للسلة ههنا ، وإلا)
بعد احريهما بأن حرب بان الباع هو الذي يتولاهما نفسه ، ولم يكن السب لخصيص
السلعة بل لما ولربها (فلا) بحسب أصل ولا ربح ، كما لو يتولى ما ذكر نفسه
وأما السمسار ، فان اعسد بأن كان المساع مثله لا يسرى إلا بسمسار ههنا
ابو محمد وابن سعد بحسب أصله دون ربحه ، وقال ابن حجر بحسب ربحه ايضاً ،
والمعتمد الأول وإن لم يعد بأن كان شأن المساع يتولى السراء نفسه لم بحسب
ما أحده ولا ربحه قطعاً وسد من خالف

• ومحل حوار المراجعة (إن تس) حال البيع أصل السمس وما يربح له وما لا يربح

بقوله [إذا كانت السلع] إلح أي حسب إن الحدل رادها عملاً ، والموضوع
أنه أسأحر عاه وأما لو حملته نفسه فلا بحسب له آخره وكذا يقال في السد والطي
بقوله [بان لم يجر العاده] إلح حاصله أنه متى كان سانه يعاطيه نفسه
فلا بحسب احريهما ولا ربحه ولو أحر عليه وهذا بخلاف العمل الذي لا يره عن
فاعه فانه متى أحر عليه حسب الآخره وربحها ولو كان سانه يتولى ذلك نفسه
والفرق أن مالا عن له فاعه لا يهرى فوه ماله عن فاعه ، كما قرره الاسحاق

بقوله [وان لم يعد] إلح حاصله ما ذكره في السمسار اذا لم يعد
انه اذا كان ابيع المراجعة من الناس الذين يتولون السراء بانفسهم فانه يلايه افعال ،
فل بحسب آخره سمساره وربحها ، وفيل لا بحسبان ، وفيل بحسب آخره دون
ربحها ويذهب المتنويه للموطا لا بحسب هو ولا ربحه فذلك قال السارح
وسد من خالف

بقوله [ان من حال البيع أصل السمس] حاصله ان المصنف اراد ان يس
الوجه الخمسة الى أفادها عاص بقوله اعلم أن وحوه المراجعة لا يخلو من خمسة اوجه

له والريح وحمل الريح على الجمع أو على ما يريح له هبط أو أطلق (أو) أحمل و(قال) أنبئك (على ریح العسره أحد عشر) ثم قال وهب على عماله (ولم تُسَرَّ ماله الریح من عسره) أي بعد ما ما يحصل به عمله من عن وعمره بدليل ما بعده وبعض الريح على ما يريح له دون عسره على ما يعلم (وريد) إذا قال على ریح العسره أحد عشر (عُسْرُ الاصل) أي المن الذي اسربت به السلعه وكذا عن ماله عن فاعه على ما يعلم فإذا كان الاصل ماله ريد عسره (وي) قوله على (ريح العسره) انا عسر) يراد (حُمُسُهُ) أي خمس الاصل، لان الاس من العسره خمس وهكذا ، (فان أنهم ك فامت على بكدا او فامت بسدّها وطبها بكدا، ولم يُفصل) أي لم يس ما هو أصل منها ولا عن ماله عن فاعه ولا عسره (فله) أي للمسرى (المسح) والرضا عما يراضان عليه ولا عن المسح على ما ظهر بوجهه من كلامهم (إلا ان حط) النابع عن المسرى (الراكد) على اصل ما لزمه (وريحه)

أحدها ان يس جمع ما لزمه أي عسره مما يحب أن لا يحب متصلا وحملها وبسوط صرت الريح على الجمع الثاني ان يسر ذلك انصاً مما يحب وريح عليه وما لا ریح له وما لا يحب حملة وبسوط صرت الريح على ما يحب صرته عليه خاصة الثالث ان يسر المنيه بان يحول لزمه ي الحمل كذا وب الصع كذا والسد والطي كذا وناع على المزاجه العسره احد عشر لم يفصل ما رصح له الريح من عسره الرابع أن سم ذلك كله ربحه حملة فقول فاب على بكدا او عما كذا راع مزاجه للعسره درهم الخامس ان سم فيها النفعه مع سمها فقول فام بسدها وثنا ربحها وصعبها عماله او يسرها فقول سسره مساى موبى لا يسر المنيه (اه)

قوله [فإذا كان الاصل ماله ريد عسره] أي إذا كان ماله وعسرين فالريح انا عسر

قوله [يراد حسه] أي هي المال الذي قاله السارح يراد للمانه عسرون وفي المال الذي طناه اربعة وعسرون

فإن حمله لرم البيع وعمل الحبر إذا كانت السلعة لم تب
 • (وَتَحَسَّمَ الْحَطُّ فِي الْقَوَائِدِ) وما ذكرناه من أن للمسرى الخيار إذا لم
 تب السلعة مبني على أن الانهزام بلا مفصل من باب الكتب ، وهو تأويل
 عند الحق وابن لئان وقول سحون وابن عاصم وقيل إنه من باب العس ، وعليه
 فالحكم أنه سقط عنه ما يجب إسقاطه فاب السلعة أو لم تب ولا ينظر إلى العسمة -
 ذكره في الوصيح عن عاصم ، وهو تأويل أبي عمران والطاهر من المنوية الأولى
 قال فيها وإن ضرب الريح على الحموله ولم يمس ذلك وقد فاب المساع بغير
 سوق أو بلد حسب ذلك ولم يحسب له ربح وإن لم تب رد البيع إلا أن يراضا
 على ما يجوز (١٥) ويحتمل أن كلامها في المساله التي قبل مساله الانهزام التي فيها
 التأويلان فأمل
 • (وَوَحَّتْ) على التابع عند العهد (نَسَسُ ما يَكْرَهُ) المسرى في ذاب
 المسع أو صمعه

قوله [ويحتمل أن كلامها] إلخ كلام غير مفهوم فالأولى إسقاطه
 • منه البيع على الوصيه - حكمه كالباع على المرائحه ، فإذا قال له
 أبيعك على الوصيه العسره أحد عشر محرأ العسره أحد عشر حرأً ونسب ما راد
 على الاصل وهو واحد للاحد عشر يكون حرأً من أحد عشر حرأً فإذا كان
 الثمن مائه جعل مائه وعسره أحرأً وحط مائه عسره ، وإذا قبل وصيه العسره
 خمسة عشر ، جعلت العسره خمسة عشر ونسب الخمسه للخمسه عشر بلب وحط
 عن المسرى بلب الثمن وإذا قبل بوصيه العسره عشرين ، جعلت العسره
 عشرين حرأً ونسب العسره للعشرين نصف وحط عن المسرى نصف الثمن
 وهكذا

قوله [نسس ما يكره] بالنساء للماعل كما قال السارح فاعله صمير
 المسرى ، ولا يصح فواده بالنساء للمعول لأنه يوم أنه إذا لم يكرهه المسرى ويكرهه
 غيره يحس البان ، وليس كذلك كما أفاده في خاصه الاصل وهذه فاعله عامه
 لا يخص بيع المرائحه بخلاف غالب ما يأتي فيخصص بالمرائحه فإن لم ينس ما يكره
 في ذاب للبع أو وصيه كان عدم دانه ناره كنداً وباره عداً كما يأتي مانه

(و) س (ما دعتُه وعقدتُه) أى عقد عليه إن أحلف العقد والعقد،
 عقد بعد على دنابر و بعد عنها دراهم أو عرصاً
 (و) س (الاحل) الذى اسراه إله أو الذى انقضا عليه بعد العقد لأن له
 حصه من انس (رطول رمانه) أى كنه عنده ولو عصاراً ، لأن الناس يربعون
 فى الأى لم يمدم عنها عليهم
 (ر) س (السآؤر عن ريف أر نهض) ن النى أى رضا نابعه
 مما وجاهه فى النى فى ذلك
 (و) س (انها نسبت لمدته) إن كانت الرعه فى البلدته اكبر
 وكذا عكسه ان كانت الرعه فى غيرها اكبر
 (او) انها (من السركه)

قوله [وسن ما نعله وعقدته] فان لم سن ما كان المبع فاما حبر
 المسرى من رده راجعاً لك بما نعله من انس وان فاق عند المسرى لزمه الاقل
 مما عفا عنه النافع بما نعله كما فى (ح) وعلى هذا فليس له حكم العس ولا الكذب
 قوله [وسن الاحل] أى فان تركه ، انه كان عفاً فحبر المسرى من
 الرد والامضاء مما دفعه من النى مع تمام السلعه ، اما مع فواها فليزله الاقل من اعمه
 والنى الذى اسراها به — كذا فى الحرصى وذاك فى السارج نعماً للناس
 ما يعضى انه مل ما نعله رعا عليه فى كونه نيس عفاً ولا كذاً
 قوله [وأو عصاراً] أى سواء بغير المبع فى داء او صوبه او لم بغير
 اصلاً ولكنه طلب الرعه منه خلافاً للحمى حب قال اما حب من
 طول اقامته عليه اذا بغير فى داء او بغير سره والا فلا حب اليه فان مكب عنده
 رماً كذا رباغ مزاجه لم ين كذا سما فحبر المسرى من الرد والتسك مجمع
 النى ان كان فاما — وب لزمه لاقل من انس راسمه
 قوله [عن رعب] أى وهو المعسور الاى حلف دمه او قصه بمحاسن
 او رصاص

قوله [أى رضا نابعه] ان رئيس المزد بالبحار بركه وبرك بدله لأن
 هذا داخل فى الهه

(و) بين (الرُّكُوبُ و) سن (النُّسْ) كُوب أى محب عليه أن سن الاستعمال عنه من ركوب أو غيره

(و) سن (الدَّوْطِيفِ) إن حصل منه يوطف أى يورع النسي على السلع (ولو انقُصَت السلعُ) كأن سري غيره أبواب عانه ويوطف على كل يوم عشره (إلا) ان يكون المنع (من سلكه) معنى فلا محب نان الوريع ، لان آحاده عر مقصوده ، وإنما المقصود وضعها ولذا إذا استحق منه يوم ميلا لرم الرجوع عمله لا يفسمه بخلاف المنع في غير سلك

• واعلم ان النابع عند السان قد يعلط وقد يكتف وقد يصر وقد ذكر أحكامها بموله (فان عكط سقمص) في النسي نان قال للمصري منه مراجه اسبريه بحسن م ادعى العلط ، وقال بل عانه (وصدق) أى صدقه المصري في ذلك (أو نسب) بالنسبه (فلمس رى) الحمار ، إما (الرد) للسلعه (أو دفع) ما نسب بالنسبه أو إحصاره حب صدق (ورجحه) هذا إن لم يبق السلعه عند المصري

قوله [أى محب عليه ان سن الاستعمال] إلح أى إذا كان مضمناً ولا فرق بين الركوب في السفر أو الحضر

قوله [ولو انقص السلع] رد «لو» قول اس ناهع بعدم وجوب السان عند الاتفاق قال فان من عاده الحمار الا حول عنه

قوله [واعلم أن النابع عند السان قد يعلط] إلح قال (من) اعلم ان مسائل المراجحه بلانه أصنام عس وككتف وواسطه فالعس في سب مسائل عدم نان طول الرمان ، وكوبها بلانه او من البركه ، وحر الصوف الذي لم تم ، والنس عند حليل ، ولرب العص والككتف في سب مسائل أيضاً عدم نان محاور الزائف ، والركوب ، والنس عند عر حليل ، وهه اعسب ، وحر الصوف النام ، والعمره المبره والواسطه في سب أيضاً بلانه لا يرجع لعس ولا لككتف وهى عدم نان ما بعده وعنده إذا احبب البعد مع البعد ، وما إذا اهم ، وعدم ان الاجل على كلام اس رسد وبلانه مروده سهواً على خلاف الافاله ، والوطيف ، والولاده (هـ)

قوله [وصدق] إلح مفهومه انه إذا ادعى العلط سقمص ولم يصدقه المصري ولم يصر له سه يكون المنع ماضياً بالعلط ولا يلعب لدعوى النابع العلط

(فان مَاتَ حُرُّ) المسرى (س) دفع النسي (الصحيح وريحه)
 والصحيح ما تبعد البع (ودفع العيصه) اى منه السله (يوم
 نسجه) ما لم ينعى العيصه (عن العلط وريحه)، فان نصب فلا ينعى
 عنهما فحصل أن للمسرى الحار في القواب وعلمه وإن احلف الحجر
 (وإن كذبت) النابع بأن راد في النسي ولو خطأ بان حجر مانه اسراها
 مانه وقد اسراها نابل وأعلم انهم عدوا علم بان محاور الزايف والنعى والركوب
 والنسي وهو يعنى النسي إن اعلمت بان النسي وحده أو رب وحده الصوف
 البام من الكلب وجعلوا علم بان طول الزمان وكونها بلده أو من البركه من النسي،
 واحلوا بها إذا انهم ولم ينعى، فعل من الكلب - وهو الذى درجا عليه -
 وفل من النسي

ومعناه قوله : وإن علف عصى - احل - عزم قوله : وان كذب النابع
 بان رادى النسي : الح

قوله [فان مات] اى لا يحاله سرق لان حواله السوق وان افاد
 السلعه من النسي والكلب لا ينعى عن العلط

قوله [فحصل ان للمسرى الحار] إلخ اعما كان له الحار لان خبره
 معنى ضرر النابع حب بدفع له الصحيح وريحه او بر- عبد النمام وعبد السواب
 بدفع له الصحيح وريحه ار النسيه ان لم ينعى على العلط وريحه مع ان النابع
 عدله ربع شرط حب لم ينعى من امره

قوله [بان رادى اعنى] مله ترك بان محاور الزايف والركوب والنسي
 ربه اعصاب الصوف الناب والتمره المورره

قوله [رجعلوا عدله بان طوب الزان] إلخ اى ونعم لذلك اسلاه حر
 الصوف الذى لم ينعى والنسي رادى النسي

قوله [وهو الذى درجا عليه] الذى درج عليه فما سلم لا رافى حكم
 الكذب الذى ذكره هنا لان ما بعد عن القواب يحسم الخط وهما خبر من دفع
 الصحيح وريحه والنسيه ما لم ينعى على الكلب وريحه فامل

وقد ذكر السج في التاويل ، وجعلوا عدم بيان الاجل وما بعد وعد
واسطه سهما

فإن كذب (آرم المساع) السراء (إن حطته) النابع عنه ، أي حط
الكذب بمعنى المكتوب به (وريجته)

(ولاد) حطه ورجحه (حز) المسرى في الهامك والرد ، (كأن عس)
النابع فإن المسرى سحر في الهامك والرد - اس عرفه والعس أن يوم وحيد
مفعول مقصود وحده في المذبح أو نكح بعد موجد مقصود هذه منه (أ) كأن
نكح طول إقامته عاه أو كتب على السلعة ممّا أكرما اسراها م م د ع على
ما اسرى به ليوم انه علط أو محمل في يد العبد مداداً ليوم أنه نكح ويحو ذلك
وهذا إن كانت السلعة فاعنه

(هناك فاكس) يد المسرى (فقي العس) يلزم المسرى (الافل من)
السرى (الذي وقع به السج والضمه)
(وفي الكذب حز) المسرى (ن الصيحه ورجحه أو الفريه)

قوله [وقد ذكر السج في التاويل] أي وأما (ن) فعده من الواسطه
كما تقدم

قوله [واسطه سهما] قد تقدم عن (ن) ان الوسيط في سب أيضاً

قوله [كأن نكح] هذا وما بعده مبالان للناي

وقوله [أو محمل في يد العبد مداداً] مبال للاول

قوله [الاكل من العس الذي وقع به السج والضمه] أي يوم فصها على
روايه اس العاسم ، وروي اس رناد يوم معها والراجح الاول وعنه فالفرق بين العس
والكذب حب اعترب الضمه فهما دم الضم ، وبين العلط حب اعترب الضمه
فه يوم السج كما مر ان العس والكذب أسه بفساد السج من العلط والضمان في
الفساد بالضم

قوله [وفي الكذب حز المسرى] الح جعل الخمار للناي قال (ع)
وبدل على ان النحر للناي قول المصنف يعني حطاً ما لم يرد على الكذب ورجحه
إد لو كان الخمار للمسرى لم يكن لهذا القصد معنى ، إذ له دفع الضمه ولو كانت

يوم قصه ولا ربح لها (ما لم يرد) القصة (على الكلب ورجه) قال
راغب عليهما لم يلزم الزنا

ولما كان الدليل اعم من العن لان كاتم طويل الزمان راجعاً
لدليل وليس بعاس من حكمة بقوله

(والمأْكُسُ هنا) اي و المُرْجَح (كنه) اي كالدليل و غيره
بحر المصيرى و الرد او التامل ولا معنى له الا ان لمحل عنه عب محرى
ما يعلم و اعرف ولو قال والعب هنا كعبه لكان اعم لانه سئل ما دليل
وما لم دليل و لكن ذكره مع العن بعد المقصود فامل

وايده على الكلب ورجه لانه نافعها احصاه وله دفع الصحيح ورجه الذى هو
اقل من القصة (ا) وما قاله (ع) اضر عليه و المجموع

بقوله [نال وليس بعاس] هذا بعض ما تقدم قاله لى من
بقوله كان يكتم طوبى اقامه عند سائر ما سبق و ارباب من رجع
على ما بعده بان كم الزمان كم صول ك ما نفاه ر ر ا ر ح ر ح ر
العمر التام او ارب بعضا سأل له عس

بقوله [محرى و ما نام العرب] اي م ر ك ر م ر ح ر
ار موصفاً ر عساً للمصدر ر عى ما تقدم و ح م ر ر ر ح ر ر ك ر
العب الحادى عما المسمى به ا ك ر عساً بعد ر ح ر عى ح ر ك ر
ناب و ان كان موصفاً حراً اما ان د ناه اربى احدث ر م سئ
ناحد اسم اقدم ان كان معناه لانه من ان م ر ح ر ا ر اقدم

فصل جامع في المداخله وسبع الهار والعرايا وغيرها

• اسمع على اسماء المداخله وسبع الهار والعرايا والخواج ودخول مياء في العهد على مياء ، قرب المناسه للمراجه على العكس منها ، لما فيه من ربح المسرى ، وقرب من المداخله مع الهار والروع ، لان الشأن نفسه على اصله لم يطره ، فكان المسرى ربح ذلك مع ذكر السحر والروع في الساول وعلمه ، فكان بينهما مناسه واما العرايا والخواج في معلقات الهار وبهذا زال بوجه اس عاصر اد قال لم يحصرني وجه مناسه بعضها لبعض كما لم يظهر لي وجه مناسه الفصل لما قبله (٨١)

• وبدا بيان المداخله بقوله

(يسألون النساء والسحر) اي العهد على كل منهما من سع او ربح وكذا

فصل

بقوله [اسمع على اسماء] بان لقوله جامع
 بقوله [المداخله] إلح بدل من اساء ، وحاصله ان هذا الفصل اسمع على اربعة اسماء المداخله وسبع الهار والعرايا والخواج
 وبقوله [ودخول مياء] مستلذا وبقوله « قرب المناسه » خبره وهو سرور منه في بان وجه مناسه كل من الاربعه لما قبله وقد اوضح المناسه
 بقوله [لما فيه من ربح المسرى] اي في المراجه الربح للناجح
 بقوله [فكان المسرى ربح ذلك] اسم الاساره عائد على الاصل
 بقوله [مع ذكر السحر] إلح معلى بقوله وقرب من المداخله إلح
 بقوله [في الساول وعلمه] لف ويبر قرب ، فان السحر ساول الارض وساوله والروع لا ساول الارض ولا ساوله
 بقوله [ساول النساء والسحر] اي ساولا سرعيا ان لم يحرف عرف محلايه كما سألني بقول لا لسرط او عرف

المنه والصدقه والخس (الارص) اى الى هما بها (وسأولسهما) فى
العقد عليها ، من اسرى ارضاً وهما ماء او سحر لم تذكرها حتى سراء ارضهما
دخلا فى بيع الارص الا لسرط او عرف فعمل به

(و) ساول الارص ادا سعت او رعت (السدر) الذى لم يصب فحلل فى سها
(لا) ساول بيع الارص (الروح) الطاهر عليها بل هو لسانه الا لسرط او
عرف لان ظهوره على الارص انا له ، فكون للمالكه عند علم اسرط والعرف
وما ذكرناه هو الصواب

(ولا) ساول الارص (لغويها) بها ن رحام وعمد وحلى وهى وعبر ذلك
(بل) هو (للمالكه) بلا خلاف (ان علم) بالانبات انه المالك او دلت
المعراى عليه وحلف سواء كان هو النافع او غيره من نافع له او وارث او غيره
(والا) علم مالكة (فلفظه) اذا لم يجد عليه سلامه الخاضعه

قوله [الى هما بها] اى لا اربا والمراد رص السحر بها فله حرمة
الحله وحتوؤها المسمى الحرم هذا هو المسهر وهى ان العقد على الحلى
لا ساول الحرم وهى طوبىه للسح سالم والتاى واما ساول مكان حدره فمعه
قوله [الا لسرط او لعرف] اى فاذا اسرط النافع او الرهن او الرهن او حرم
افراد النساء او السحر عن الارص او البيع او الرهن او حرم فلا ياحل فى العقد
علما وكذلك لو اسرط النافع افراد الارص عن اساء او السحر فلا ياحل
فى العقد عليها

● منه لسر من احد حصصه بعض امكه لا يذكر عدويه
ما املك مثلا هذا من بيعه جميع املاكه عونه كذا - رضى الدار
مثلا - رله عزمه فان ابر لمسمع احدا ولا يكون ذكر احصاء راعه
مخصصاً له لان ذكر الخاص بعد العام ان خصصه رخصه عن بعض افراده
اذا كان مضافاً رها ليس كذلك كما فى حاشيه الاصل

قوله [وما ذكرناه هو الصواب] اى فالصواب ان الارص سائر السدر
اندهوب حسب وقع العقد عليها على برره لا اروع خلافاً لما مبنى عليه حلق

معرفة على حكم القطعة إن طس إفاذه العرف وإلا كان مالا جهل أربابه ، ماله
ب مال المسلم

(أو ريكار) إذا وجا عليه علامة الخافله فتكون لواحده ويحكم
(ولا) ساول (السحر) أى العقد عليه عمراً (مؤبراً) والناير خاص
بالحل (أو) عمراً (مستعدياً) س عبر الحل أى بروره وعمره عن أصله
وجمعه الناير بعل طلع ذكر الحل على عمر الانى ويطلق على انعقاد عمره وعلى
ظهور الزرع من الارض وسواء وقع البيع على السحر فقط أو دخل صفا في
بيع الارض وهذا إذا كان السر ورأى معددا (كله) أو (كه) إذا الحكم
للاكر

(الالسرط) س المسرى يكون له وكذا العرف (كتهال العبد)

قوله [معرفة على حكم القطعة] أى يعرفه واحده منه ويعلمها بوضع
في مال وما مقصي نص (س) خلافاً ل (ع) من أنه بوضع س مال
المال من عبر معرف لان ساء المدورة طول العها م مال جهل أربابه ماله
ب مال ومفهوم قوله « ان علم » الح انه اذا لم يعلم انه حرى عليه ملك
لاحد فانه يكن لا سرى ، وهل للنايع كالمعادن وكس اسرى حياً فوسا
س اظه حوسره وهل س الحوب ان اسرى ورأى كات الجوهره لاسرى وان اسرى
حراماً فهي للنايع

قوله [ولا ساول السحر أى العها عليه عمراً مؤبراً] إلح حاصله ان س
اسرى اصولاً عها موه فا اربب كلها أو اكبرها فان العقد على الاصول لا ساول
بلك الموه وان ارب الصف فلكل حكمه كما ساء فان سارع المسرى والنايع
في عدم الناس على العقد وباحره فالحل للنايع ان الناير كان قبل العقد كما قاله
اس الموار ، وهل العرف قول المسرى ، وهو للماصى اسماعيل

قوله [والناير خاص بالحل] أى الناير المعنى الآى فلا ساء إطلاق
الناير في عبر الحل على ررر جمع الموه عن موضعها وعمرها عن أصلها
و الزرع على روره على وجه الارض بالليل ما ساء

قوله [الالسرط] أى ولا محور سراط بعضه لان سراط البعض فصا

لا يدخل في معناه بل هو لنائه الا لسرط (والحلفه) تكسر الحاء المعجمه وسكون
اللام وبالفاء رهي ما يحلف الرع بعد حده فلا يدخل في مع الاصل
كالرسم والنصب وليس للمصري الا ما وقع عليه الهمز من الاصل الا لسرط
(وان أدر المصنف) ان ما وارده دون النصب الآخر (فلكل) مرعا

لسمع التمره قبل بدو صلاحها بخلاف سرط بعض المراهي فحابر
قوله [بل هو لنائه إلا لسرط] اعلم ان اسراط المال للعقد حابر مطلقاً
كان المال معلوماً او مجهولاً اسطره كله أو بعضه كان الثمن اكره المال أم لا، كان
مال العقد عبثاً او عرصاً أو طعناً كان الثمن من حسه او لاحلال او موحلاً راما
اسطره للمصري فلا خور الا اذا كان المال معلوماً قبل البيع رهل سرط ان
يكف الثمن محالاً حالاً والحسن لا، لان العقد عام الاساط رهل سرط
ان يكون كل المال اسطره بعضه مع سرط (ع) لا بد
ذلك بل خور اسراط بعضه سرطه سرطه سرطه (ع) واما سرطه
مسماً - لان السداد الصحه والراح الصحه (اد لمحه) - حاسه الاصل) ر
فاه السارج من ان ان انما لا يكون للمصري الا لسرط بمخصص العقد
الكامل ان مال واحد كان سرطاً ماله بمعه في الا ان سرطه السرج
عكس ما لا يصح بالمعنى اد مع السرج في السرج له نفس لنائع ولا لسرط
انواعه رما كل من في السرج لا يحاسبه سرطه فان باب احد للمعك بالرق
وله [الا لسرط] اي اعراف

قوله [الا لسرط] في سرط اسراط ربه سرط ان يكون مامو
كله سبي يعرط ربه سرطه ربه سرطه ربه سرطه
سلي الاصل ح لانما لا لسرط ربه سرطه الاصل في احد ان ربه
السوط حده اد لسرطه حده اصحاب اما سرطه سرطه سرطه
رهل حده فانما بعد اسراط الان كذا (ع) رد (ع) فلا هذا سرط
صحيح بل لان من سرطه سرطه سرطه سرطه سرطه سرطه سرطه

اد [ولنصب] اي احراز العزمي ول كلاله حله

وله [ان النصب] اح اد كك النصب عبثاً ان كان

(حكيمته) فالوهر أو المعهد للنابع إلا لمرط وعنه للمناع ، وهل محور للنابع اسراطه ؟ فولان

(و) ساولت (الدار) اى العهد عليها (الناس) فيها (كسب) ورق وسلم مشر ورحى مسميه) بخلاف سرير وسلم لم يسر ورحى عبر منه للنابع إلا لمرطه

ما أترقى بخلاف بعضها وما لم يور - فى بخلاف بعضها وأما إن كان الصف المور مائماً فى كل محله - وكلنا ما لم يور فاحلف به على حبه أقوال هل كله للنابع ، وهل للمناع ، وهل عبر النابع فى سلمه جميع الثمره وفى مسح السبع ، وهل السبع مصروح وقال ابن العطار والذي به العشاء أن السبع لا محور الا برضا احدهما وسلم الجميع للاحد وهو الراجح كما فى الخامسة

قوله [وهل محور للنابع اسراطه] إلح الخوارمى على ان المشتى معنى وهو دل اللحمي والمشهور اسباع اسراط النابع عبر المور لنفسه، وما قاله اللحمي ضعيف • سبه لكل من النابع والمسيرى - اذا كان الاصل لاحدهما والآخر أو مسركاً بينهما - المعنى الى الوهب الذى حرب به العاده عبر الثمره فيه ما لم يعبر الآخر فان صرعى احدهما بالآخر مع من السعى ويعبر اربكاه أحف الصررس

قوله [بخلاف سرير] إلح مثل ذلك الخاتوب الى بخوارها حب لم يكن ساواها حذرهما ولو وقع العهد على دار وهما ما لا ساوله العهد عليها كحيوان أو اربار عبر منه وكان لا يمكن لإحراجه من بابها إلا بهنم، فقال ابن عبد الحكيم لانهضى على المسيرى بهنم ويكسر النابع أرباره ويندح حيوانه ، وطاره كان المسيرى عالماً بذلك حين السراء أم لا وقال أوعمر إن الاسحسان هدمه وسبه النابع إذا كان لا يبنى به بعد البناء عتب بعض الدار، وإلا هل للمناع اعطه منه ماعه فان أتى قبل للنابع اهدم واس وأعط منه العتب، فان أتى نظر الحاكم والذي احاره الاحمورى وهو الاوقى بالمواعد انه إن كان الصرران محلس اربك أحصهما وان ساونا فان اصطلاح المسامعان على معنى فالامر ظاهر وإن لم يصطلحا هل الحاكم باحاده ما تربل ذلك ، وعلى هذا امصرى المجموع ، ومن ذلك لو دخل فرنا نور فى عص سحره ولم يمكن غلبتهما إلا بقطع السحره

(و) ماول (العقدُ يَبات مَهْمِه) يبيع المم اى حطمه ولو لم يكن عليه حال البيع بخلاف بيات ربه الا لسرط
(و) لو اسرط البائع علمها أى علم دحيها في بيع العقد (لما اسرط عند ميهما) ولزم البائع أن يعطيه ما يسره ، وهذا قول اسهب عن مالك ورجحه بعضهم قال وانه مصب الصوى عند السوح - وجمع عصى بن العاصم أن الرجل اذا اسرط ان يبيع حازه عرمانه فله ذلك وصوبه ابن رشد قال وانه مصب النسا بالاندلس فهما فولان مرجحان
(كسرط مالا عَرَصَ فيه ولا مَالَه) فإنه لمعى كما لو سرط ان ان يكون العقد أمساً فوجده كائناً وكون الامه نصرانه فوجدها سلمه الا ان يكون لزوجها لعقد نصرانى

(و) كسرط (عدم عهده الاسلا) وهى ذك المبيع ن عب ار اسحقاق فاذا باع سباعاً على انه لا مَو ما ذكره فالسرط لايح والمصرى الرجوع بمعه ميهما واما عهاه اللاب اوالسف فمحور اسقاطها كما تقدم على الارجح
(ر) كسرط عدم (امواضعه) لاربعه ار امه افر البائع وظنها فلعلى السرط والباع صحيح

ار كسر القربى

قوله [خلاف بيات ربه] اى فهى كما له لاندخل الا السرط
قوله [فهما فولان مرجحان] اى رلان بن العفاء بالسرط على القوي
الباى يسلم الحازه عرمانه بل على المسوى سرها
قوله [الا ان يكون لزوجها] لايح بد بيلم ذلك
قوله [فاذا باع سباعاً] ايح اى كما لو قال المصرى للبائع اسبرى منى هذه السلعه على ابا اذا اسحققت من بلى ار طهر بها عب فام فلا فام لى ملك ار البائع يعول للمصرى ملك ولما لو اسقط ذلك عند الشراء فهى (ح) عن اى الحس اذا اسقط المصرى حقه من القيام بالعب عند العقد وقبل ظهور العب فانه يذمه سواء كان مما يحرم فيه البراءة ام لا كذا بن (ن)
قوله [هل على السرط والباع صحيح] اى ربحكم بالمواضعه لاسها حوافه تعالى

(و) سوط علم (الحاحه) في البار او الزرع ، فلعى ويصح البيع على المعصا

(أو) سوط (إن لم يات باليمن لكنا) نحو لآخر الشهر أو لغيره انام (فلا بيع) سوا فلعى السوط ويصح البيع وعزم المعن الذي اسرى به - فانه في الملبوه

هذه الاسماء صح فيها البيع بعد الوقوع ودخل فيها السوط قال ابن رما السروط المسرطه في الروع على مذهب مالك رحمه الله تعالى اربعة اسما

سوط السوط من اصله وهو ما ادى إلى حبل في سوط من السروط

قوله [وسوط علم الحاحه] قال الاحموري وطاره ولو اسرط هذا السوط فيما عاده أن يحاح ، وفي أي الحاح أنه بعد منه العقد لزيادة العزم وفي حاحه سوطا الامر على (ع) ان اس رسد امصر في الساك والمعد اب على صحه البيع وبطلان السوط لكن علل فمما يقوله لما رة الحاحه ، فمضاه أن البيع إذا كان من عاده ان يحاح فلا يكون الحكم كذلك ، ولذلك قال او الحاح بالفساد في تلك الحاله (ا) وقد مبى في المجموع على هذا الموال حب قال وسد العقد استعاط حاحه ما يحاح على الطاهر وقاما لاني الحاح والا يكن يحاح عاده لعلة السوط (ا)

قوله [او سوط ان لم يات باليمن لكنا] إلح صورها كما قال بعضهم أن يرل الناح بعك نكنا الرب كذا او على ان ناسي اليمن في وب كذا ، فان لم يات به في ذلك الرب فلا بيع سوا مسمر قال في الوصح ذكر ابن لما عن مالك في هذه المساله بلانه اذال صحه الع رطلان السوط وصحها ، وصح البيع والذي امصر عنه الملبوه الال ، ونصها آخر الروع الفاسده ومن اسرى سلعته على انه ان لم بعد منها إلى بلانه انام وصرع آخر إلى غيره انام فلا بيع بينهما فلا يعصى ان نصا على هذا ان رل ذلك حار البيع وبطل السوط وعزم اليمن (ا)

قوله [وهو ما ادى إلى حبل في سوط] اي كسوط عدم الطهارة أو كونه مجهولا

المسرطة في صحة البيع

وقسم بقصد البيع ما دام المسرط متمسكاً بمسرطه كسرط بيع وسلف
 وقسم بخور فيه البيع والمسرط اذا كان السرط حائراً لا يؤدي لفساد ولا حرام
 وقسم بمضى فيه البيع ودخل السرط وهو ما كان السرط فيه حراً إلا انه
 حصف لم يقع عليه حصه من الثمن (١٥)

• ولا قدم أنه لمحل النذر في بيع الارض دون الزرع ويحل البيع عند
 المور دون المور في بيع السحر سريع في الكلام على قسمها بمردن هال
 • (وضيح تباع دهر) يبيع المله والملم من ملح ورماد وبن وسب وإخاص
 وحجج وتاريخ غير ذلك (ورع) كصنع وسعر وهول وكان وحرر وحسن وحفل
 وعبره (ان لا صلاحه) فلو الصلاح سرط في صحة البيع اذا بيع مفرداً عن
 اصله (او مع اصله) سحر او ارض ران لم يند صلاحه لانه صار باعاً
 للاصل في البيع اذا بيع العهد عليه ما (او الحن) السر او الزرع (١٦)

قوله [كسرط بيع وسلف] اي سرط الاسعها او لانها من كل
 سرط باي المقصود من البيع

قوله [قسم مضى فيه البيع] كالمسائل المسألة ١٠ قوله كسرط
 ما لا عرض فيه

قوله [وضوح مر] حاصل ما ذكره انصف ان حذر واحب والقبول
 لا يصح معها الا اذا كان صلاحاً اربع مع اصلها اراحت صلها او بيع
 على الخلد يعرف ان يقع اراحت اربع بذكر ذلك من اناس في خلف سرط من
 هذه الثلاثة مع به على الخلد كما بيع على النسيئة او الاصل

قوله [ان لا صلاحه] لا يهر لانه من الدو يعني الظهور لا من
 البنية وانما عر انصف الصحة لعلم الصحة عند الصحة في المعهود وارع
 الخوار لم يثبت ذلك منه فراحه

قوله [اربع اصله] معروف على السر - راعى انه يكتفى في بيع السر
 بالزرع احد امور الما بالصلاح اربعة مع اصله اراحت او " بيع بأصله
 ار على القطع بمسرطه الآله فواحد من هاه الاربعه كاف

قوله [اراحت السر اربعة] اي اما عكس ذلك كما إذا بيع

اى بالأصل بأن يسرى السحر والارض ثم بعد ذلك يسرى السر أو الرزع ، فمحور
وإن لم يند صلاحهما (أو) سعه قبل يند صلاحه (سرط قطعه) في الحال
او في مده فربما لا يسفل فيها السر أو الرزع من طور لآخر ، فمحور
سرطن أمار لهما بقوله

« (إن نفع) أى إن كان سفع به لو طلع لأكل أو علف أو دواء لا إن
لم نفع لفعد سرط صحه السع (واحيص له) لا كله أو غيره ، (لا) نصح
سع ما ذكر قبل يند صلاحه (على السفيه أو) على (الاطلاق) من غير
بأن طلع ولا سعه

السر أو الرزع أولاً ثم ألحق أصله به فمضوع لفساد السع الاول حب لم يكن
بدا صلاحه ولا يلحق بالثاني لاحره عنه

بقوله [محور سرطن] بنى سرط نائب وهو ان لا يبالوا عليه اى
لم نفع من أهل المثل ذلك بكثره فان عمالا أهل المثل ولو اعساروا العاده مع سعه
قبل يند صلاحه

بقوله [على السفيه او على الاطلاق] اى فلا يصح مطلقاً كان الصمان ن
الباع أو المسرى، اسراه بالنقد أو بالنسيه هذا طاهره وهو المعتمد كما في الخاسه
بملاعص (ح) وقد التحمى والده ورى والمأزى المبع يكون الصمان ن المسرى أو من
الباع والحال أنه بالنقد للرد من السلعه والخمسه ، فان كان الصمان ن الباع والبيع
بالنسيه حار واحار (ن) هذا المعتمد ووافقه في المجموع وقد ذكر المواق
هما فروعاً من اس رسد من مباح عسى ويصه إذا اسرى الثمره على الخد قبل يند الصلاح
ثم اسرى الاصل حار له بماوها بخلاف ما اذا اسراها على النسيه ثم اسرى الاصل
فلاند من مسح السع فيها لان سراهها كان فاسداً فلا يصلحه سراه الاصل ، فان
صار إليه الاصل بمزاد من باع الثمره لم يمسح سراهها ، إذ لا يمكن أن يردّها
على نفسه فإن ورد به من غير باع الثمره وجب المسح فيها ولما اسرى الثمره قبل الانان
على الماء ثم اسرى الاصل فلم يقطن لتلك حتى اذهب ، فالبيع ماص وعلمه
فمه الثمره لانه سراه الاصل كان فاسداً للثمره وفاب بما حصل فيها عنده من الزهرور
فلو اسرى الثمره قبل الانان ثم اسرى الاصل قبل الانان انصباً مسح السع فمهما ، لانه

(وَمُدَّوْه) اى الصلاح (فى حصص) من ذلك النوع ولو بعله (كفاف
 فى) حوار مع الجميع من (حيسه) لا فى عمر حسه ، فلا يباع زمان يندو
 صلاح يلبح أو ين (ان لم يَكُنْ) ما يندو صلاحه (ماكوره) فإن كانت
 ماكوره سوطتها على عمرها زمن طويل لم يحرم بيع الباقى بطلتها (وكفى فيها) فقط
 (لا) يصح بيع (طس نان) من التمار (بطلت) طس (أول) بماله

عمره من اسرى محلا قبل الا ان على ان يبيع المهره للبايع وهو لا يحور فلو اسرى
 الاصل بعد الا انه صحح الباع فى المهره فقط (اهـ) بعله محصى الاصل
 • منه صمان المهره فى البيع القاسد من البايع ما دام فى روض السحر ، فإن
 حدها المسرى رطباً رد قسمها وعمر رده بعنه ان كان اهاً ، وإلا رد ماله ان علم
 وقسمه إن لم يعلم هذا اذا اسرى المهره قبل يندو صلاحها على البعنه راما
 لرا اسراها على الاطلاع وحدها فانه محصى التمس على فاعله الخفاف فه - كذا
 فى (ن)

قوله [ولو بعله] اى ولز فى بعض عراحيها
 قوله [الجميع من حسه] اى فى ذلك الحائط وي محاوره ولو احسب
 اصنافه وهذا خاص بالمار كما يوجد من قوله : ولو بعله رمله فى الرسالة
 فلا يحور مع الزرع يندو صلاح بعنه بل لابد من سن جميع الحب لان حاجه
 الناس لا كل التمار رطبه لاحتل النكه بها اكبر ولا العاقل يبيع طيب التمار
 وليس الخوب كذلك لاها للموب لا للنكه فال - حاسه لاصل هذا
 الكلام يند ان نحو المصاه كالتمار

قوله [سوطتها على عمرها] يفسر لما كوره
 قوله [لا يصح بيع طس نان] حاصله ان السحر اذا كان بطلع
 فى السه بطلت منه ن فلا يحور مع الطس الباقى بعد رحيده وقبل صلاحه
 يندو صلاح الطس الارب هذا هو المشهور وحكى ابن راسد ولا بالحوار بناء
 على ان الطس الباقى مع الادب فى الصلاح وي الموافق سمع عيسى بن الهام
 السحره بطلع من السه طناً بعد بطل فلا يباع الطس الباقى مع الاول
 بل كل بطن رجه

بطون ، كالمر والحمر والسق من ناع الطن الأول لنمو صلاحه ثم طهر الطن
الباقى لم يحرقه إلا إذا بدا صلاحه انصباً ، ولا يعتمد في حوار منه طيب الاول
ثم سرع في بيان ندو الصلاح في البار وغيرها فقال
هـ (وهو) اى ندو الصلاح (الرهو) في الملح باصمراه او احمراره
وبما في حكمها كاللح الحصرارى (وطهور الحلاوه) في عره كالعب والس
وبحومها (والسهسو للصبح) كان عمل اذا قطع الى صلاح كالمر لان سانه
ألا نطبت إلا بعد حده ورمادى في نحو هـ

(و) ندو الصلاح (في دى السور) صبح النون وهو الزهر كالورد
والناسن ولعل دى رانده (باصباحه) اى انصاح اكناه وطهور ورهه منها
(وى السؤل) كالمحل والكراب والحرر (باطعماها) اى بلوعها حا
الاطعام (وى السطح) الاصمر او عره (بكالاصمراى) وصل الاصمراى
في عر الاصمر بهوه للصبح لنحول الحلاوه منه وبلون له وى السماء والحار بلوعهما
حد الاطعام

قوله [لم يحرقه الا اذا بدا صلاحه] اى والفرص ان الطون مسمر
بعضها عن بعض كالس والحمر ، واما لا سمر بطونه فانه محو ان ناع كله
ندو صلاح الطن الاول لان طيب الباقى يلحق طيب الاول عاده كما ا - ا - قوله
(وللمسرى بطون نحو مضاه وناسن)

قوله [الرهو] صبح الراى وسكون الهاء ونصمها وسدند الواو
قوله [كاللح الحصرارى] اى فكى ظهور الحلاوه في الملح الحصرارى
لكونه دائماً احصر

قوله [وبلون له] اى بالخمرة والسواد
قوله [ومضى منه] يعنى أن الحب اذا دج فاعماً مع مسله خرافاً بعد افراكه
رقل منه على السبه او كان العرف ذلك ، فان دجه لا محو اسداء وإن وقع مضى
بعضه بمضاده ، وقولنا فاعماً احمرار بما حر كالمول الاحصر والفريك فان
بعضها خرافاً حار بلا نراع لانه مسفع به

(وَالْحَبُّ مُسِيَّ) المراد به عابه الافراك وبلوغه حدا لا يكثر بعده
عاده (وَمَقِيَّ سَعُهُ) اى الحب فلا يفسح (إِنْ أَمْرَكَ) ولم يسس وإن كان
لا حور اماه (مُسَصِّه) قال فى المديحه اكبره فان ومع وفات فلا ارى ان
يفسح (اد) قال عاصم احلف لى معنى الهواب هما ، هال ابو محمد
انه الفسح وعليه افسرت الماره وميله لى كتاب ابن حبيب وذهب عمر اى
مما ان ال المراه بالفسح رمل بسسه وهذا اذا استراه على ان يركه حتى
يس او كان العرف ذلك والا فالسح حابر والمراد بسسه خرافا مع سسله واما
سعه مجرداً عن سسله هال السس لا يحور رفسح ظلفا ربعد السس حور
ان ريع على الكل كما رها لا خرافا لعدم روه

(وَالْمُسَرَّى طَرْدٌ نَحْوُ عَمَاءِ) فسح المم الطمح والجار واعناه
(و اسعد) سعه طرب بعض بعضها بلا سسم سسى اى بمعنى له ملك وإن
لم يسلها

(رَا حُجُورَ) مها (لاحل) كسر لاجلها باله والكره والصبر
الكر (جلا ف لا سسى) طانه كالمور مع الطر (و سفسس)
ل مع (الاحل) اى مانه ومبره

صافرا ل مع المراه ما صلاحا اماه بعر صه ولا ترم ر
اسسل رالس ان كان السس من حبه ررا السه فسط ان اى كن من

قوله [لم يسس] لى لم يلع عابه الاول
قوله [وفل بسسه] اى فبره راب لم حصه ربهى
اده لا موب اسفس لى موب هاد
سله [رالا سلع حابر] اى رالا ن استراه على الطمح ار الاطلاع
به حسد يركه حتى يسس كتاب سماع حتى وكنا

قوله [رفسح مطلقاً] اى سح خرافاً ركلا على السسه او الاطلاع
قوله [ان ريع على الكل] اى رلم ساجر تمام حصله ودرسه ودره

• ولا كانت العربيه من البار ، وحوروا فيها سحها بالسروط الآنه -
دكرتها بعد ذكر بيع المبره مدساً لسروطها - فقال

• (وَحَارَ لِمَعْرٍ) وهو واهب المبره (وقاسم مقامه) ارب اوبه
أو اسراء للاصول مع عمرها أو لاحدهما فقط (اسراء مبره) فاعل حار
(اعمرها) اى وهبها للمبرى أو من قام المبرى مقامه وهذا تعب أول كانه ،
قال معراه ، وقوله (تَسْسِسُ) تعب نان اى من سادها السس كلج وحو
ولور تعب وى وردى فى عمر معر لاكور تعب وى معر فانه لا سس
فيها إذا ترك ، وحوح و روى لعلم سس لو ترك

• والحاصل أن من وهب مبراً من حائطه لاسان فانه يحور له ان يسره منه

أكبر من نصف مهر

قوله [من المار] اى من صاحب المار فالبار كلى سلق به الحوايح
والعربه وكعبه السح

قوله [وحوروا فيها سحها بحسبها] اى مع ما فيها من ربا الفصل والنساء ،
وذلك لان سراء المبره الرطه محرصها ناساً تدفع عند الحداد فيه ربا النساء معهما
وربا فصل سكا لان الحرص لس قدر المي قطعاً

قوله [وچار لمع] قال التثاى العربيه عن محل أو عمره سس ويدحر
فيها ماليتها ثم يسرها من الموهوب له سمر اس إلى الحداد (اه)

قوله [وهو واهب المبره] تفسير للمعري ويسميه معر ويسمونها عربيه
اصطلاح للمعاه

قوله [نارب] اى للمعري وقوله ار هه اى نان وهبها للمعري له
ويله [أو اسراء للاصول] اى من المعري

قوله [أو من قام المبرى مقامه] اى من وارث أو موهوب له أو مسر
مهرله أو من قام معطوف على المبرى

قوله [سس] إن قلب المصارح يدل على الحال أو الاستعمال
مهر محمل ؟ أحب نان عدوله عن صعبه الماصى للمصارح فربه الاستعمال

بحرصه الحداد بشرط

ان يكون المهر الموهوبه مما يسس ، ويلجر ،
وان يكون المراء (يعرضيها) اى قدرها لا يكثر ولا اقل
(ويوعيه) اى صعبها ، فلا يباع عرس ولا عمر صحباني نه رى
وان يكون الخرص (فى الدمه) اى دمه المسرى فى واهب او قام مقامه
، (لا) محور (على السجل) لان معها على الوجه المذكور رخصه
بمصر فيها على ما ورد ولا فى جانب معنى ، فهذه اربعه شروط
واسار لاربعة مصرعاً بقوله
(ان لفظ الواهب) حتى الاعطاء (بالعرسه) كـ اعربك لا ناله
ولا الصلحه ولا المسحه على المسهور
(ولا ا صلاحها) وانما نص على هذا الشرط - ران كان لا يخصص -
بالعره - لئلا وهم علم اسراطه للرحمه
(و) كان (المسرى) منها (خمسة اوسم قدر) لا اكثر ان كان اكر

بقوله [شروط] اى ثمانية هى شرطان احدهما كون المسرى
هو الواهب ارسى يقوم مقامه وهذا مفهوم من قوله وجار لمع الح والى
كونه محصياً بعره وهو مفهوم من قوله « اسرى مراهعها يسس » فالشروط
عشره

بقوله [وبيعها] اى اما شرط اتحاد الصفه فلا ومحور بيع حد عرصه ردىء
وعكسه خلافاً للحمى

بقوله [فهذه اربعه شروط] اى ثمان هى خمسة والخمسه بقوله
« لا على السجل » لانه معنى قد حطى ، در عدد الحداد « فكون الشروط
احد عشر

بقوله [ركاب المسمى] ما خمسة ارسى [اى ما لم يكن اعزى عراما لواحد
ار متعدد - شرط - رحاط من كل منها خمسة ارسى لكن بشرط ان يكون
بعمود متعدد ان كان المعزى له واحداً مع اختلاف رتبها الا متعدد واحد على
الاحد

(و) كان المسرى (مصدّ المعروف) مع المعري له لكمانه المويه والحراسه (او) قصد (دفع الصرّ) عن نفسه ، حول المعري له في حائط وظلمه على عورانه لا إن قصد بحاره وبحوها ولا إن لم يقصد سراً

• (و) حار (لك سراء سمر أصل) كاس (لجرك في حائطك بحرصه) مع هذه الشروط الممكنه اذ لفظ العربه وكون المسرى هو المعري لاسانها (لمصد المعروف) مك مع صاحب الاصل (هبط) ، لا ان فصلت دفع صرر وأولى عدم قصد سمر وهذا فيما اذا اسراها بحرصها واما لو اسراها عن او عرض لحار مطاعاً شرط ناو الصلاح وهو ن مسمولات ما يقدم من حوار مع المران ندا صلاحه

• (وتطلب) العربه (ماع) لمعربها (فصل) حورها بعد طهور السمره) على اصلها ، بان مات معربها او فلس او مرس او حي وانصل مرضه أو حبسه بمويه ، لانها عطه لا سم الا بالخور كانه العطايا إلا ان الخور

قوله [او قصد دفع الصرر] اى فعله الرخص - إحاى علس على الدل اما دفع الصرر عن المعري - بالكسر - الحاصل له ، حول المعري - المصح - وحروجه واطلاعه على الاغلب الاطلاع عليه اولاً معروفاً والزم بالمعري - المصح - لكمانه المويه والحراسه ويصرع على الثانيه لابل سائل حوار اسراء بعضا كلها ونصبها ككل الحائط إذا أعزى حده وهو حسه اوسى فافل ، وحوار السراء المذكور ولو ناع المعري الاصول للمعري - المصح - ، او لعبره ، كان ذلك هل سراء العربه ار بعده واما على العله الاولى وهى دفع الصرر فلا مانى سمر من ذلك

قوله [لاسانها] اى والمأى ها سعه بنو الصلاح ، وكونه بالحرص ، ومن نوعها ، وعلم اسراط معجل ذلك الحوص ، وان يكون - النعمه ، وان يكون الممر المسرى حسه اوسى فافل وان يكون السراء بقصد المعروف هبط ، وكونها في الحار وكونها مما يسس واعبار هذه الشرط كلها إذا ومع السع محرصها كما هو الموضوع واما اذا وقع عن او عرض فانما شرط بنو الصلاح كما أعاده السارج

ها لا بعد إلا ظهور المر على البحر على الأرجح ، فلا يكتفى الجور لاصطفا
 فل ظهور عمرها فإن حصل الواهب مانع بعد جور أصلها وقبل مرور
 المر بطلب ، وقبل يكتفى وعمرى قبل هذا في هذه المرة وصلها وحسبها
 • (وركانها) أى العربيه (وتقسها) ناسان (على المعرى) بالكسر
 أى معربها وأما عبر السبق من تعلم ربحه وحراسه فعلى المعرى له

(و) لو نصبت العربيه عن الصواب (كملت) من بمار عربها وركاها
 وأما الله والصدقه فركابها على الموهوب له والمصلحة عليه ان حصلها قبل الطلب
 لا بعده فعلى الواهب

• ثم سرع ى ساد حكم الخواص فقال
 (ويوضح حاشية التمار) عن المسى (ولو) كان سادها لا سس او
 طوباً لا سس او سسى (كم ريه سادى) سمل الطيح والخيار والماء بالفرع
 بالبادجول فلس المراد التمار حصص ما سس ربحها ما هو اسعار
 (وان نصبت على الحما) صاحب قبل ما ه - الماء أى بعد فيها

قوله [وركانها] الخ إنما كانت ركانها وسعنا على امرى لأن المعروف
 فى العربيه اسد منه ى ربه العطا

قوله [ناسان على المعرى] أى وان له سبرها رر حصلت العربيه قبل
 الطلب خلاف الله والصدقه كما نأى

قوله [ويوضح حاشية التمار] احاشيه ماحوده من الخوج وهو الخلاك
 واصطلاحاً ما ائلف من معجور عن دفعه عده قاراً من مر او نابت بعد
 دفعه كذا عرفها ان عرفه

قوله [من معجور] ساد لدا

قوله [قدر] معجور لائف واطلوى القدر لائل ان نعم التمار عيرها
 لان اجماران اسرط هـ كرت التائف ملنا لكن المير لاسرط فيها ذلك إنما
 رصبت حاشية اجمار عن المير لما نعى على السبع ى امره من حى النومه

قوله [وان نصبت على الحد] أى هذا اذا نصبت على السبع لائل ان
 سسى طها بل وان نصبت على احد أى القطع وعلم الناحر لانها طها
 بله المال - نال

عاده او يعاها إن حصل مانع منه (أو) كات المره (من عربيه) فاسراها
معربها بحرصها فأصبح موضح

(أو) كات المره (مهرأ) لروحه فأصبح

• ومحل وضعها عن المسرى (ان اصابت) الحائضه (الثلث) فأكبر
من المر لا اقل (وأفردت) المره (بالعراء) دون اصلها (أو) الحق
أصلها (في السراء) بها اي سراء المره (لا عكسه) ، وهو سراء أصلها
أولاً ثم الحب به (او معه) بأن اسراها معاً في عهد ، فلا حائضه فيها
ومعصيه من المسرى (أو اعسر وجهه) ما أصبت من تطوي ونحوها إلى
ما عى و ربه) يعنى اذا احب ، طل بما نطم طويلاً كالمعانى — وقد حنى
نطس مثلاً — او اسرى طسا واحده بما لا يحسن اوله على آخره كالمب ، او
اسرى أصابها كبرى وصحاحى او عر ذلك مما حلف اسواؤه في اول محاه ووسطه
وآخره ، فان بلغ ذلك ثلث المكيله او الورى ، وضع عنه كما نعلم ، ثم نعر منه
ما اصبت بالحائضه من التطوي او ما في حكمها كما ذكرنا ، ونسب إلى منه

قوله [او من عربيه] أى خلافاً لاسب الغائل بأنها لا توضع حائضها ،
لان العربيه منه على المعروف ومحل الخلاف إذا أعراه عمر بخلاف م اسرى عربيه
بحرصها أما لو اسراها بعن او عرض فان الحائضه محط عن المسرى وهو المعرى
— الكسر — انفاً وان أعراه اصفاً من حائطه ثم اسراها منه ثم أصبح عمر الحائط
فلم ين الا مقدار تلك الاوصى فلا فنام المعرى بالحائضه ولا محط عنه انفاً ، فالمسأله
داب صور ثلاث قد علمها

قوله [او كات المره مهرأ لروحه] نص ابن عره وفي لغوها في الكاح
لسانه على المعروف ر وبها لانها عوض فولا العنى عن ان القاسم وعبر واحد عن
ابن الماصون وصوبه ابن بوس والحمي ومحل الخلاف إذا كان المهر مراً وأما
لو كان المهر عبر عمر م عوضه منه مراً فله الحائضه انفاً

• منه لا حائضه في المره المدفوعه حلقاً ولو على المول به وبها في المهر
وبال لصعب الخلع عن الصداق بخوار العرر منه دون الصداق
قوله [اللب فأكبر] أى ولو من كصحنى ورنى ، فلا فرق بين كون

ما بنى سلمنا في ربه وعبارته المقتوبة ، فإن كان المحتاح مما لم يحج قدر ثلث السات
 وضع قدره قبل له « فمعه المحتاح في ربه » قال الأساح معناه ان يصير إلى
 انتهاء الطوبى ، ثم يقال كم يساوى كل نظر من المحتاحه على ان يصير في
 اوطانه ، فاذا قل فمعه المحتاح وم المحتاحه عشره ومعه السلم يوم المحتاحه على ان
 يصير في ربه عشره حط عنه نصف النسي واذا قل فمعه السلم على
 الوجه المذكور عشرون حط عنه الثلث واذا قل حسنه حط عنه السدان
 من النسي ولذا قال

(ولا تَسْمَحِلْ) بالعموم نرم المحتاحه بل يصير إلى انتهاء الطوبى لنسحق
 المقدار الذي نعوم ثم يصير العزم يوم المحتاحه بأن يقال ما فمعه يوم المحتاحه
 على أن يصير في ربه ، فمعه انه ليس المراد انه نعوم كل في ربه قال او الحسن
 لم ياتوا احد عله وإن كان هو الظاهر بها ، وإنما احملوا هل راعى وم السبع
 او يوم المحتاحه وإن وضع المحتاحه انما تكرب اذا اصاب الثلب فاكبر واما
 الرجوع لفمعه المصاف فمعه بها احاجه الثلب فلب ار كُرب

المسح صمأ واحداً او صمى نوعاً ما فاحص واحد بها فابا وضع ان
 ليع ثلث مكله الخمص كما رواه ابن المزارع قال وان العاصم وعد الملك خلافاً
 لاسبق القائل اعصار ثلث الصمه ان بعد الصف

والخاصل انه لا خلاف - اعصار كثير ما اقله المحتاحه من احد الصمص
 ثلث المسح لكن هل المعه ثلث فمعه او ثلث مكله ، خلاف موضوعه
 في صورتين ما اذا كان المسح نوعاً لاخص اوه على آخره كالمناى او كان
 صمى نوعاً اما لو كان المسح نوعاً واحداً حسن اله على آخره فهذا لا خلاف في
 اعصار ثلث مكله - كذا في (ن)

قوله [وإنما احملوا] الخ حاصله ان الاقوال اربعة بل يصير فمعه
 كل في ربه ولا سمحط بالعموم قبل يصير فمعه كل وم السبع على قدر
 وجود الطوبى السامه فيه فان احب نظر مثلاً هل ما فمعه بها يوم السبع
 وما فمعه العالم لو كان وجوداً يوم السبع ، فقال كذا وهل يصير فمعه كل
 يوم المحتاحه وعلى هذا القول هل سمحط بالعموم محب يقال يوم المحتاحه

• (وإن بعست) المرو - كأن أصابها عار أو عمن من عر دعاب عنها - (فكُتِّبَ لَهُ) هو المصروف وضع الحاحه ، لا تلب المكلة فان نصبت بالعب تلب فسيها فأكرر وضع عن المسرى وإلا فلا
• (وهي) أي الحاحه (ما) أي كل شيء (لا تُسَطَّاعُ دفعه) عاده (من) امر (سماوي) كرد وبلح وعمار ومهموم - أي ربح حار - وحراد وفار وبار وبحودك (أو حَسَّ ، وفي الساري خلاف) فل ليس محاحه لانه سَطَّاع دفعه بالحراسه منه ، وهو قول ابن القاسم ، في الموارنه وعله الاكثر وقيل من الحاحه وهو قوله في المدونه وصوبه ابن ريس واسطهر ابن ريد ومحل الخلاف إذا لم تعلم عنه وإلا اسعه المسرى
• وما تعلم من أن محل وضع الحاحه اذا تلب التلب فأكرر إنا هو فما إذا احببت عبر العطس وأما بالعطس فيوضع طلعاً وقد نه عنه قوله (ويُوضَعُ) الحاحه الحاصله (من العطس) طلعاً (وإن وكل)

ما فيه الحاح ، ذلك الوقت ؟ فقال كذا وما فيه السالم لو كان موجوداً ؟ فقال كذا وقيل يستعمل نعوم السالم على الطن والحمص بل بعد انهاء الطن ينظر كم ساوي كل طن من الحاحه على أنها نصف بعد سهر مبالا وهذا القول هو المعتمد (ن) عن ابن الحس أن الاول لم يقل نه أحد ن اهل المذهب وإنما اختلفوا هل يراعى في العرم يوم السبع أو يوم الحاحه ؟ وعلى الثاني هل يستعمل نعوم السالم على الطن والحمص وهل لاستعمل نعومه وهو الاصح

قوله [لا تلب المكلة] إنا لم نمر تلب المكلة لان عنها موجوده لم يذهب ولم يحصل منها نصف من جهة الكل ، قال في الوضوح فان لم يهلك التمار بل نصبت فقط فكعمار نصفها او ربح سقطها فل طنبا ففص عنها هي السان ان ذلك حاحه ينظر لما نصف هل تلب النصف ام لا ، وقال ابن سمان ليس ذلك حاحه وإنما هو عب والمنايع بالخمار بن ان يمسك أو برد (هـ - ن) فيله [من العطس مطلقاً] محل ذلك ما لم يكن العطس من يربط المسرى وإلا فلا يوضع عنه

المخاح ما لم يكن ناهياً لا نال له رسمه في قوله وان قل قوله (كالتفعل) يصح البناء
الموحد كالحسن والكره والسن والهدا والكراب ، ومنه معب الاصل كالحرق
والصل ، قال في المندوبه واما حياجه التعليل والصل والحرر والمحل والكراب
وعبرها موضع قليل ما أجمع منه وكثيره (١٥١) وسواء أجمع يعطس أو عبره
(والرغم من والربحان والفرط) يصح المضاف بحسن منه الرسم في الخلفه
(والقصب) يصح المضاف يسكون الصاد المعجمه ما يرعى من الحسن (وورق
النوب) يسرى لعلف دود الحرر (والمحل ونحوها) أى لما كثر راب كالتلف
والعقاس والوم

(ر) إذا وضع من هذه الأسماء ما دل على كبر (لزم المسرى الثاني)
أى ما يبنى بعد الحاحه (وان قل) وأنى له فتح السع وحله عن رسمه بخلاف
الاسحقان فانه يحترق المثل أن قل كما هو الموضوع وعبر كبره
بكرر الخراج فكان المسرى دخل على ذلك بخلاف الاسحقان
ويسم ان المعنى والمور والريد والناس وجوها كالعصر والمور الأحمر والخلف
ملححه بالمار داعى فيها التلب فأكبر ويلز المسرى البار يذهب بمصحه ان أن
معب الاصل كالسمر داعى فيه التلب

قوله [سواء أجمع يعطس أو عبره] أى فليس القول كالتمار وذلك
لان القول لما كان في اوله فارت لم يصطد قدر ما كان ما
قوله [راعى ان المعنى] الخ الحاصل ان المعنى راعى ان المعنى
المحل والحرر والمور والناسين والعصر والربحان احصى راجعاً حكماً حكماً
المار راعى بها دهان اسم رعى في اسم ان المعنى كسب
ورعى ليلها ركعتا راداً اسهره اسما

قوله [راعى ان المعنى] الخ الحاصل ان المعنى راعى ان المعنى
ان اتمار لا راعى حاشا من دهان التلب ، النوب موضع حاشا
رأى ان المعنى وادان ما له الماره احشوا بالمار والحق معب الاصل
باعدل راجعه اسمى بالمر واحد معب المعنى بالقول

• (وإن انتهى طيسها) أى البار وما الخى بها أن تلعب الخلد الذى اسربت له فوالى المسرى فى حدها حتى احبب (فلا حاسحة) لغواب محل الرحمة ، وأما لو أحبب أمام حدها على المعادة فإنها توضع (كالمصب الحلو) فانه لا حاسحة فيه على مذهب المدونة ، وقال ابن القاسم توضع فيه ، ابن بونس وهو القاس (وباسم الحب) من فمح او غيره إذا تبع نعتاً صحيحاً ، وذلك بعد نسه أو قبله على القطع ، لكن أمام المسرى نسه فاحب ، فلا حاسحة فيه ، وأما لو اسراه قبله على النسه أو الاطلاق فعائد صباه من نابعه محاسنة او غيرها بخلاف ما لو اسراه على القطع فأحب أمام قطعه المعاد فيه الحاسحة

• (وإن احكها) أى الناع والمسرى (فيها) أى فى الحاسحة ، أى فى حصيفها (فعل الساع) أى فالقول له إنها لم تحب على المسرى الاساب وإن بواها عليها

(و) احلها (فى قدر المحتاح) هل هو التلب او اكبر او اقل
(فالمسرى) القول له والله اعلم

قوله [وإن انتهى طيسها] لما ذكر ان شرط وضع الحاسحة ان يصب الثمره قبل انتهاء طيسها ذكر مفهوم ذلك بقوله « وإن انتهى طيسها » إلح وحاصله ان الثمره المسعة اذا اصابها الحاسحة بعد ناهى طيسها فاما لا توضع وسواء نعت بعد نلو الصلاح وناهى طيسها عند المسرى او بعد ناهى طيسها على الخلد فأحر حدها لعبر عذر فاحب والمراد بانتهاء طيسها بلوعها الخلد الذى اسربت له من عمر اورط او رهو

قوله [بخلاف ما لو اسراه على القطع] أى بالسروط البلاء المعلمه

قوله [هول الناع] أى لان الاصل علمها
وله [فالمسرى القول له] أى لانه عارم وهو مصفى فما عره

• نسه بحر العامل والمسافه إذا اصاب الحاسحة الثمره واحب التلب فاكبر ولم يلع التلب وكان الخاح ساعاً من معنى الجمع او تركه فان محل العقد عن نسه ولاسى له فيما نعلم ، فان كان معاً فى جهة لزمه معنى ما عدا الخاح وأما إن

بلغ المخاح النلس فاكر حرراً مطلقاً كان مائناً أو معصاً ، وأما لو اسمح دون النلس
لزمه معنى الجمع مطلقاً ومن ناع عمره واستنى كلاً معلوماً وأحسب تلك العمره
فانه يوصع عن المسرى من ذلك المكمل المستثنى بغير المخاح من العمره بناء على
أن المستثنى مسرى فلو ناع عمره بلاس اربداً خمسه عشر راسثنى عصره أرادف
فاحص بلس البلاس وصع عن المسرى بلس النلس ولب النلس المستثنى

فصل في احلاف المسايعة في الثمن او المثلث

• (إن احلف المُسَاعِدَيْنِ في حِسِّ تَمَسٍّ) كان عاقل المانع معه لك نديار وقال المسري بل يوب (أو) في حِسِّ (مُتَمَسِّ) كـ معك هذا الخمار نديار ، فقال بل العبد نديار ، وأولى إن احلفا فهما معاً ، فاومانه حلو فقط (أو) احلفا في (دو عيه) ، أى الثمن او المثلث كدنانير ودرهم او صبح وسعر أو يوب كان يوب فقط (حلفا) أى حلف كل منهما على إنباب دعواه ورد دعوى صاحبه (وَفُسِّحَ) البع (مُطْلَقاً) أسها أو لم سها او انفرد احدهما بالنسبة كان المانع فائماً أو فاب لكن إن لم ينف ردها بعها (وَرَدَ فِيمَسْهَا في الهواب) وسعر الصمة

فصل

لما جرى ذكر النابع والمسري في هذا الفصل وما قبله من اول السَّوْع إلى هنا كان فائلاً قال له فما الحكم إذا احلفا في حِسِّ الثمن او نوعه أو قدره أو غير ذلك ؟ فبعد لذلك فصلاً

قوله [ان احلف المسايعة] أى لذات او معه

قوله [معه لك نديار] ومثله أكرسه

قوله [كعكك هذا الخمار نديار] ومثله أكرسه لك نديار

قوله [فاومانه حلو فقط] أى فمحور الجمع فصلى موضوع الكلام

بلا ب صور احلاف ، في حِسِّ الثمن فقط ، أو المثلث فقط ، او هما وإن

فلب كان البع دائماً ار معه كانت الصور سا ومثله في احلاف النوع

قوله [وفُسِّحَ البع مطلقاً] دخل بح الاطلاق ثمان صور بصرف في

الاسنى عسره المقلمة وبى أسها او لم سها ، أسه النابع دون المسري ، وعكسه ،

كان المبيع فائماً أو فائماً فحملة الصور مت وسعون ، نال

قوله [ورد فمها في الهواب] أى ولو كان الهواب محوالة سوى وباصا

(تَوَمَّ السَّعِ) لَا وَهَ الْحَكْمَ وَلَا نَوْمَ الْغَوَابِ وَهَذَا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا أَنْ كَانَ مُتَلَاءً رَدِّ مَلِهِ

• (و) إِنْ أَحْلَفَا (بِى فَعْدَرِهِ) أَيْ فَعْدَرِ الْمَسْرِيِّ كَقَوْلِهِ وَقَالَ الْمَسْرِيُّ بَلْ نَسَعَهُ (أَوْ فَعْدَرِ الْمَسْرِيِّ) كَقَوْلِهِ نَكَدَا ، وَقَالَ الْمَسْرِيُّ بَلْ نَوَيْتُ بِهِ (أَوْ) أَحْلَفَا بِي (فَعْدَرِ الْأَحْلَفِ) بَعْدَ إِتْمَانِهِمَا عَلَيْهِ وَسْأَلُ مَا إِذَا أَحْلَفَا بِإِتْمَانِهِمَا أَوْ بِي أَصْلَهُ (أَوْ) بِي (الرَّهْنِ) نَادٍ قَالَ النَّابِغُ رَهْنٌ ، وَقَالَ الْمَسْرِيُّ بَلْ نَلَا رَهْنٌ (أَوْ) بِي (الْحَتْمَلِ) نَادٍ قَالَ النَّابِغُ مُحْتَمَلٌ ، وَطَالَعَهُ الْمَسْرِيُّ (فِي الْفَصَامِ) أَيْ قَامَ السَّلْعَةُ بِي هَذِهِ الْخَمْسِ مَسَائِلَ (حَلَقَةً وَفُتْحًا) السَّعِ

أَذَا سَاوَبَ الصَّعْبَةَ الَّتِي وَأَمَّا لَوْ رَادَّ أَحَدُهُمَا رَجَعَ صَاحِبُ الرِّبَادَةِ بِهَا عَلَى صَاحِبِهِ
• سَعِ مِنَ الْأَحْلَافِ فِي حَسَنِ الَّتِي - كَمَا قَالَ الْمَازَرِيُّ - مَا لَوْ أَنْعَدَ السَّلْمُ أَوْ بَعْدَ الْعَدِّ عَلَى حَلِّ هَذَا أَحَدُهُمَا عَلَى ذِكْرَانِ وَقَالَ الْآخَرُ عَلَى إِبَابِ لِسَانِ الْأَعْرَاضِ لِأَنَّ الْإِبَابَ تَرَادُّ لِلْسَّلْمِ مَحَلَّاتٍ مَا لَوْ كَانَ الْأَحْلَافُ فِي ذِكْرَانِ الْعَالِ وَأَنَا يَا فَاتٍ هَذَا مِنَ الْأَحْلَافِ فِي صَعْبَةِ الَّتِي لِأَنَّ الْعَالِ لَا تَرَادُّ لِلْسَّلْمِ وَإِذَا أَحْلَفَا هَذَا الْقَوْلُ وَلِأَنَّ النَّابِغَ إِذَا أَنْعَدَ ، وَإِلَّا فَالْعَدْلُ لِلْمَسْرِيِّ سَمِيحًا وَمِنْ الْأَحْلَافِ الْحَسَنُ وَالرَّعْيُ مِنَ الْمَخَالِفِ وَالْفُتْحُ مَطْلَقًا الْأَحْلَافُ فِي صَعْبَةِ الْعَدِّ كَمَا نَابِغٌ حَاطَهُ وَقَالَ اسْتَطَرَّ مَحَلَّاتٍ أَحَارَهَا بَعْرَ عَشِيرَتِهَا وَقَالَ النَّابِغُ مَا اسْتَطَرَّ الْأَهْدَى مَحَلَّاتٍ بَعْبَهَا وَبَرَكَ الْمُصْبَحُ الْكَلَامَ عَلَى أَحْلَافِهِمَا أَصْلُ الْعَدِّ أَوْ صُورَتُهُ رَجْعُ الْقَوْلِ لِمَنْ كَرِهَ سَمِيحًا سَوَاءً كَانَ هُوَ النَّابِغُ أَوْ الْمَسْرِيُّ مِنْ هُنَا مَسْأَلَةُ النَّابِغِ هَلْ هِيَ أَمَانَةٌ أَوْ نَبِغٌ أَوْ سَلْبٌ ، الْقَوْلُ لِمَنْ كَرِهَ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدُّ الْإِبَابِ الْمَلِكِ

سَلْبٌ [بِهِ السَّعِ] أَيْ لَدُنْهُ أَرْبَعٌ سَلْطَةُ الْمَسْرِيِّ عَلَى الْمَسْجُودِ وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مُحَمَّدٍ وَقَالَ ابْنُ سَلْبٍ بَعْبُ الصَّعْبَةِ بِهَا صَمَاتُ الْمَسْرِيِّ

قَوْلُهُ [نَادٍ النَّابِغُ تَرَهْنٌ] الْحِجُّ مِثْلُ ذَلِكَ الْأَحْلَافُ بِي فَعْدَرِهِ أَوْ حَسْبِهِ كَمَا فِي مَجْمَعٍ

قَوْلُهُ [بِي هَذِهِ الْخَمْسِ مَسَائِلَ] أَيْ إِلَى هِيَ الْأَحْلَافُ فِي فَعْدَرِ الَّتِي وَقَوْلُهُ الْمَسْرِيُّ وَقَوْلُهُ الْأَحْلَفُ وَالرَّهْنُ مُحْكَمُ الْحَمَلِ

والفصح يكون (مُحكَم) من حاكم (أو ترأص) منهما عليه فان لم يحكم به حاكم ولم يحصل منهما برأص ، حار لاحتدما الرضا عما ادعاه الآخر وم البيع به (طاهراً) عند الناس (وناطقاً) عند الله ، معمولان ا «مسح» وسمى على ذلك أنه محور لم ردت له السلعة بالفصح الصرف فيها تجمع أنواعه ولو بالوطء في الامة هذا هو المهور والصحيح ، وفي طاهراً فقط

• (كسكُولِيهما) فانه يصح طاهراً وناطقاً إن حكم به أو برأصا عليه (وقضي للحالف) منهما على التاكل (وعداً التابع) بالحلف على الأرجح ، فالقول له نسبه فان نكل حلف المسرى وقضى بدعواه ولا يراعى النسبه ولا علمه عند الناس

• (وإن فابت) السلعة بخواله السوق ، فأعلى ، وفي ، فصفاً موب (فالقول للمسرى حين) هذا (إن اسدته) أسه التابع أم لا ، فان حلف قضي له به وإلا حلف التابع كما يحلف ابتداء إن انعد بالنسبه ، فان

قوله [والفصح بكون من حاكم] أي ويعود السلعة لملك التابع حصمه طاماً او مظلوماً راسطاً المحكم في الفصح إذا لم يبرأصا عليه ذلك ان الناسم ، وفي يحصل الفصح بمجرد الحالف كاللعان ولا يوقف على حكم ، وهو قول أصحاب وابن عبد الحكم ويظهر فائدة الخلاف فيما لو رضى احدهما قبل الحكم بامضاء العقد عما قال الآخر فبعد ان الناسم له ذلك لا يعد معانله

قوله [وبنا التابع بالحلف] اعما بنا التابع بالحق في هذه الاحوال لان الاصل امسحاب ملكه والمسرى يدعى إخراجاً بعد مراضى به

قوله [وإن فابت السلعة] أي بنا المسرى او بنا التابع على احد القولين

قوله [والا حلف التابع] إلج حاصل ما ذكره المصنف أن في المسائل

الخمس المذكورة سحالفان وبما سحان عند فام السلعة ، وأما مع فوائها فان

المسرى يصلق بمن إن ادعى الاسبه اسه التابع أم لا ، ويلزم التابع ما قال المسرى

فان انعد التابع بالنسبه كان القول قوله حين ويلزم المسرى ما قاله فان لم نسبه

واحد منهما حلفاً وصح وردت فمه السلعة يوم نسها إن كانت موممه وصلها إن

كانت مله ويكرهها كحلفهما وقضى للحالف على التاكل

نكلا معاً فعلم

• وسنة في قول القائل قول المسمى - ان اسمه وجمته من حب البتة بالمس - قوله
• (كالحاحل في المسمى) بان قال كل منهما لا اعلم قدر المس
الذي وقع به البيع روزه كل كهر ولذا قال

(وان) كان الحاحل (مس وارث) فهذا المسمى او وارثه سمى بم حلف
البائع او وارثه فان حلف كل على نفي العلم ردب السلعة ان كانت فاعه (رعليه)
اي المسمى (اللهمة في اللهوات) وكذا ان نكلا معاً ار احدهما اد كل
مهما يدعى الجهل فالبيع لا يذ به فرد ان كانت فاعه فان ادعى
احدهما العلم والى الجهل حلف ما عى العلم وان لم سمه ان كانت السلعة فاعه
وان اسمه ان فاب فان نكل فصح حكم ردب السلعة في ما بها ومهمها في فوائها
(وحلف) الحالب مهما (على نفي دعرى حصمه وحفص)

قوله [بان قال كل منهما لا اعلم قدر المس] اي فاذا ادعى كل منهما انه
لا يعلم قدر ما وقع به البيع فانه حلف على انه لا يعلم قدره وسبح البيع
ويرد السلعة ان كانت فاعه فان فاب ولو خياله سوى رد قسمها ان كانت مضمومة رملها
ان كانت مله فعلم ان كلا مسما انما يحلف على حصص دعواه فقط ولا يصور
حطه على نفي دعوى حصمه لعول كل منهما لا ادعى واعلم ان نكوحهما كنكاحهما
في الفسخ وكذا نكول احدهما فما يظهر فاذا حلفا او نكلا او احدهما فصح لبيع
وردت السلعة

قوله [وان كان الحاحل ر وارث] اي بان ادعى رارث كل انه لا يعلم
ما وقع به البيع او وارث احدهما

ر حاصل الفقه ان وارث كل اذا ادعى الجهل بالمس ار ادعاه احد البائع
روارث الآخر فاعه باحالفان اي حلف كل بالله الذي لا اله الا هو انه
لا يعلم القدر الذي بيع به البيع فاذا حلفا او نكلا او حلف احدهما دون الآخر
فسح البيع ردب السلعة للبائع ار ارثه ان كانت فاعه فان فاب لر
المسمى قسمها بم البيع ان كانت مضمومة ار ملها ان كانت مله
قوله [وحلف الحالف مس] هذا راجع لعبر مساله الحاحل فان

دعواه ، و يعلم النبي أن يقول النابع ما معها بئانه ، ولقد معها بعسره ،
ويخلف المسري ما اسريها بعسره ولقد اسريها بئانه قال بعضهم ان
نصير على ما فيه حصر كان يقول النابع ما معها إلا بعسره ويقول المسري
ما اسريها إلا بئانه ، أو إنما معها أو إنما اسريها إلح
• (و) إن احلها (في اسبها الأجل) عند انقضاء عله - كأن يدعي
النابع اولي سعيان أن الاجل سر أوله وجب وقد انقضى - ويدعي المسري أن أوله
نصف وجب فلم ينص أو أنه سهران (فالتول لمسكر الانهاء) وأنه لم
ينص (سبيته إن أسسته) قوله عادة الناس في الاجل ، اسه الآخر
أم لا

المجاهل لا يخص عله بالمناصب بقدمه عله

قوله [و يعلم النبي] إلح فلو قدم الانساب على النبي فلا يصير عله
ولا بد من إعدادها ، كما قال ابن القاسم وأعلم ان قول المصنف وعصى دعواه
منى على ضعف ، وهو أن النسي لسب على به الخلف ، وإلا فلا حاجة إلى حله
على يخص دعواه ، افاده البشر القران - كذا في الخامسة
قوله [ولقد معها بعسره] أى لانه لا يلزم من نسي السبع بئانه السبع بعسره
لخوار ان يكون نسعه

قوله [ولقد اسريها بئانه] أى لانه لا يلزم من نسي السراء بعسره أن
يكون بئانه لخوار أن يكون نسعه وهذا المال الذي قاله السارح للاختلاف في العذر
ومعاص عله عره

قوله [قال بعضهم ان نصير على ما فيه حصر] لعل أصل العاره
« و حار أن نصير » إلح ، وقد صرح بلفظ الخوار في الاصل فقال « قال بعض
و حار الحصر » أى فالحصر يقوم مقام النبي او الانساب ومن الحصر لفظ فقط في
القيام مقامهما

قوله [فالتول لمسكر الانهاء] أى سواء كان نابعاً او مسرياً مكرراً
أو مكرراً والفرص عدم السه فإن كان لاحدهما سه عمل بها فإن كان لكل سه
على دعواه عمل بأسعهما نارحاً

(فان لم تُسَيِّها) معا (حَلَمًا) على ما علم
(وُضِعَ) البيع (وَرُدَّ في القِوَابِ المَمْنَعَةِ) واذا لم يرد ردها ، وفيهم
منه أنه إن ائتمر مدعى ماء الأجل بالنسيئة فالقول له نسي

• (و) إن ائتمرها (في أصله) أي الأجل بان قال الناجع فلا أجل بل
بالحلول ، وقال المسري بل لأجل كذا (فأله وَلُ لِمَسْ وافر) قوله
(العرف) في بيع السلع ، قبل اللحم والتمول والانرار وكسر من الساب سادها
الحلول ، وفي مثل العار سأنها الناجع ون ذلك حال الناجع والمسري

(ولا) يوافق فوفما معا العرف أن كان الشأن في تلك السلعة ان ساع باجل
ناره ويعبره اخرى (تَحَالَفًا وَضَحَ في المَمْنَعَةِ) للسلعة (وَصَدَّ في المَسْرِي
نسي) فيكون القول له نسيه (ان فاسب)

• (و) إن ائتمرها (في قَسَصِ النسي) بعد تسليم السلعة بان فان
المسري أفصحت النسي وانكر الناجع (او) ائتمرها في قَصَصِ (السلعة) بان فان
الناجع استصفا وأذكر المسري (فالأصلُ مَعَاوُهُمَا) وعدم الاصل فافيد
لم ادعى علمه منهما نسيه (إلا ليعرف) سيد بخلاف الأصل فافيد لم

قوله [حلفا على ما نعلم] أي فحلف كل على نبي دعوى حصه مع
خصم دعواه ونقصي للخالف على الناكل

قوله [مدعى ماء الأجل] إلح صوابه انشاء الأجل نامل
قوله [فالأصل معاوها] أي سراء كان السارع من الناجع والمسري
او وره كل فاذا ادعى الناجع على وره المسري ان من السلعة التي ناعها
لمورهم لم يعضه وادعى الوره انه حصه من مورهم هل موته فلا يصل دعواهم
لان الأصل ماء النسي عند المسري ما لم نعم فلم يسه بان مورهم اقص ذلك هل
موته وهذا اذا اعترف الوره ان مورهم اسرى تلك السلعة من المدعى واما اذا
انكرت الوره سراء مورهم من ذلك المدعى فلا يصل دعوى ذلك المدعى ان له على
مورهم من سلعة إلا نسيه ونسي فان ادعى المدعى على من نظر به العلم من
الوره انه يعلم بانه كان له حطمه فان حلف بالإعزيمه — كذا في الحاشيه
قوله [إلا ليعرف سها بخلاف الأصل] أي فاذا حري العرف نقص

شهد له العرف ، كالحرار وبيع الارار بعد حرب العاده فهما انه لا يقطع اللحم ولا يعطى الارار إلا بعد فسخه النسي ، فاذا ادعى بعد أن اعطاه اللحم أنه لم يفسخ النسي فالقول للمسري بانه اقصه إياه . وعلوم ان العرف يحلف باحلاف الناس (ومنه) أي من العرف الذي يعمل بمقتضاه (طول الرمس) فاذا مضى زمن بعض العرف بان المسري لا يصبر لميله في احد السلعه او أن النابع لا يصبر لميله في أحد النسي فالقول لخصمه في الاقاص ، والظاهر أنه لا يجد عاين ولا ناكير بل يراعى في ذلك احوال الناس واحوال الرمس (واسهاد المسري بماء النسي) في دمه بان قال اسهدوا ان من السلعه الى اسر بها من فلان في دمي (ففسخ) عرفا (لفسخ النسي) فاذا ادعى بعد ذلك انه لم يفسخه لم يصدق وكان القول للنابع (وله) أي للمسري (يحلف النابع ان ضرب الرمس (س) نرم (الاسهاد ، كالهسره) الانام (لا السهر) ليس له يحلفه بل القول للنابع انه اقصه السلعه بلا نسي

النسي او النسي فالقول لمن وافقه العرف سميه لانه كالساهد قوله [طول الرمس] قال ، الاصل ويدخل في العرف طول الرمس في العرض والحوار والعمار طولاً بعضي العرف بان النابع لا يصبر بالنسي إلى ماله وذلك عامان على قول ابن حبيب رعيرون على ما لاس القاسم ، والاطهر مراعاة احوال الناس والريمان والمكان (اه)

وله [واسهاد المسري بماء النسي] الخ يعني ان المسري إذا أسهد بان من السلعه الى اسراها من فلان باق في دمه فان هذا بعض لخصمه السلعه ، فان ادعى بعد ذلك ان السلعه المسخه بذلك النسي لم يفسخها لم يصدق (وله ان يحلف النابع أنه اقصه بها له إن ادر

قوله [وكان القول للنابع] أي ممن ان قرب كالعسره لا السهر كما قال السارح قوله [كالعسره الانام لا السهر] . قال في الحاشيه وانظر حكم ما من الحممه والسهر والظاهر ان ما قارب كلا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالظاهر أنه ليس له يحلفه (اه)

(ككسهاد السامع بعصه) اى المسمى من المسمى (سم ادعى
عَدَمَهُ) وانه لم يعصه وانما حمل على الاسهاد بعصه بوق به وطى انه لم
يمكر وله بخلف المسمى ان يادر كالعصره لا اكر

(وان ادعى مُسَرَّعاً اسهادَه) على عصه (دفع السامع)
للمامع بان قال اسهاوا على ناس دفعه له والمامع حاضر لم الاسهاد (انه)
معمول لادعى اى ادعى انه (لم يعص السامع) من المامع ،
وادعى المامع لافاضه له ، (فالقول له) اى للمسمى سمه انه لم يعصه
(كالعصره) الامام قدس

(و) القول (لاسامع و) العذر - (كالمسمر - سمسم سمسم) اى
مساله القول للمسمى ومساله القول للمامع هذا قول ان العامم وانه قال بعض
الائمة كان عرفه وعبره يعلم انه ان اسهد انه سمسمه فالقول للمامع مطلقاً
قرب الزمن ان بعد رتبسرى بخلفه ان اكر كالعصره ولعل التراب الاسهاد
على المامع بانه دفع له المسمى سمسمه انه لم يعص السلعه مخافه انه لو طلبها منه
لطالبه بالمسمى ، بخلاف الاسهاد بانه سمسمه بانه ممضى مسمى المسمى كما علمه
وقال اصبح ان الاسهاد بالمسمى دفعها ان المسمى ممضى بعض السلعه
فالقول للمامع مطلقاً وعكس حمل كلام السمع عليه لانه اطلقى قوله (واسهاد
المسمى بالمسمى) الخ ولو لم يذكر بعده الدفع

قوله [رطبى انه لم يمكر] المناسب (لا) بنا (ان)

قوله [وله بخلف المسمى] اى حب لم يعرب المامع بعض بعض
بعد الاسهاد بعصه فان اعرف بعض بعض امين لم خلف له المسمى ولو يادر
لرحيق قوله باعراف المامع بعض بعض بعد الاسهاد - كذا فى الحاشيه

قوله [بانه ممضى مسمى المسمى] صوابه المسمى

قوله [وقال اصبح ان الاسهاد بالمسمى] الخ المعتمد ما قاله ابن العامم

قوله [لانه اطلقى قوله واسهاد المسمى بالمسمى] اى والاطلاق صادق

بان قال اسهلوا اى سمى او امصه له

• (و) إِنْ أَحْلَمَا (فِي السَّبِّ) وَالْحَارِ (فَلَمُنْدَعِه) أَيِ قَالِقُولٍ لِمَدْعَى
السَّبِّ ، لِأَنَّهُ الْعَالِمُ عِنْدَ النَّاسِ (كَمُنْدَعِي الصَّحَّةِ) الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، دُونَ مَدْعَى
الْفَسَادِ السَّبِّ (إِلَّا أَنْ سَجَلَتِ الْفَسَادُ) فِي مَعْنَى — كَالْعَرَفِ وَالسَّلَامِ
وَالْمُسَامَاةِ — فَإِنَّهَا لَكِرَةُ السَّرُوطِ فِيهَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْفَسَادُ ، قَالِقُولٍ لِمَدْعِهِ فِيهَا مَا لَمْ
يَمُتْ بِهِ عَلَى الصَّحَّةِ
• (وَالْمُسْلِمُ لَهُ) ، إِنْ قَاتَلَ رَأْسُ الْمَالِ (وَقَوَانِهِ) — إِنْ كَانَ عَسَا —

قَوْلُهُ [فَلَمُنْدَعِه] أَيِ مَا لَمْ يَمُتْ عَرَفَ عَمَلَهُ ، كَأَنْ حَرَى الْعَرَفَ بِالْحَارِ
هَظْ ، وَإِلَّا قَالِقُولٍ قَوْلُ مَدْعَى الْحَارِ وَأَمَّا إِنْ أُنْعِمَا عَلَى وَقُوعِ السَّبِّ عَلَى الْحَارِ
لَكِنْ ادْعَاهُ كُلِّ مِمَّا لِنَفْسِهِ فَهَلْ يَنْعَاسِحَانِ عِنْدَ أَعْمَاجِهِمَا ، وَقِيلَ يَنْحَالِفَانِ
وَيَكُونُ السَّبُّ نَسَاً وَالْهَوْلَانِ لَأَنَّ الْعَاسِمَ وَالطَّاهِرَ الْأَوَّلُ كَمَا فِي الْحَاسَةِ وَهَذَا مَا لَمْ
يَمُتْ عَرَفَ بِأَنَّ الْحَارَ لَا أَحَدَهُمَا وَالْأَعْلَى بِهِ

قَوْلُهُ [دُونَ مَدْعَى الْفَسَادِ] أَيِ بَيْنَ وَجْهِ الْفَسَادِ أَمْ لَا فَإِنَّ السَّبَّ أَمْ لَا ،
هَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْعَرُوسِ وَأَصْبَحَ عَلَيْهِ (سَبِّ) وَأَعْمَدَهُ بَعْضُهُمْ وَقَالَ أَوْ نَكِرَ
أَنْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ الْقَوْلُ قَوْلُ مَدْعَى الصَّحَّةِ إِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ قَاتِلَةً وَإِلَّا نَحَالِفَا
وَيَنْعَاسِحَا ، وَعَلَيْهِ أَصْبَحَ (عَبِّ) لَكِنْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ طَاهِرَ الْمُصَفِّ وَحُلِيلَ الْإِطْلَاقِ
وَقَدْ أَبْدَتْهُ فِي الْحَاسَةِ

• نَسَهُ هَلِ الْقَوْلُ لِمَدْعَى الصَّحَّةِ إِنْ لَمْ يَغْلِبْ الْفَسَادُ ظُلْمًا ، أَحْلَفَ الْبَيْنَ بَيْنَهُمَا
أَمْ لَا ، أَوْ إِذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ بِالصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ الْبَيْنَ ، كَدَعْوَى
أَحَدِهِمَا وَقُوعُهُ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ الْوَلَدِ وَادْعَى الْآخَرَ وَقُوعُهُ عَلَيْهِمَا مَعًا ، وَكَدَعْوَى الْبَاقِ
أَنَّ السَّبَّ مَنَافَةٍ وَالْمُسْرَى أَنَّهُ يَنْصَبُهُ ، فَكَالْإِحْلَافِ فِي قَدَرِهِ يَنْحَالِفَانِ وَيَنْعَاسِحَانِ عِنْدَ
فَتَامِ السَّلْعَةِ فَإِنْ قَاتَلَ صَدِيقَ الْمُسْرَى إِنْ أَسَّهَ ، أَسَّهَ الْبَاقِ أَمْ لَا ، فَإِنْ أَفْرَدَ الْبَاقِ
السَّهْ صَدِيقَ نَسَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْسَهُ حَلْفًا وَلَزِمَ الْمَنَافَةَ يَوْمَ الْقِيَامِ وَهَذَا طَاهِرُ
حَبِّ كَانَ الْمُسْهَ مَدْعَى الصَّحَّةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَدْعَى الْفَسَادِ فَطَهَّرَ أَنَّهُ لَا عَرَهُ
نَسَهُ يَنْحَالِفَانِ وَيَنْعَاسِحَانِ وَلَزِمَ الْقِيَامَ يَوْمَ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ نَسَ فَاسِدًا ، ذَكَرَهُ
بَعْضُهُمْ — كَذَا فِي الْأَصْلِ

قَوْلُهُ [وَالْمُسْلِمُ لَهُ] [لِح] حَاصِلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قَدْ سَبَّ أَحَدَهُمَا إِذَا بَارَعَا

بالرس الطويل الذى يظن فيه العبر بها والانساع بها وان كان عبر عن
ولو ملبساً بغير صوب أو داب (سده) أى بعد فصبه من المسلم
• (كالمستري) فى بيع العبد (تُسلُّ وولتهُ إن أسسه) سواء أسسه
للمسلم أم لا ، فان لم يسه راغرد المسلم بالسه والقول له

(فان لم تُسبها حاتم) كل واحد على بنى دعوى صاحبه وجمود دعواه
(وقُشِح) عها السلم اذا كان احلافهما فى قدر رأس المال أو فى الاحل
أو الحمل فبد ما تحت رده من قيمه أو ميل اد للموضوع فواب رأس المال بد
للمسلم لانه

(إلا) اذا كان احلافهما رى و ر المسلم فيه دس آتم رسل
من سلويات الناس فى البلد لتلك السلعه وى ا ر فاهل الاسماء فدا
احلما فى قدر رأس المال او حسن السلم فيه او فى الحمل ا ر فى الاحل ، ركم
السبح محمل

(ر) ان احلما (فى موضعه) ان رضى من المسلم فيه (وله ر)

فى حسن الثمن او الممن ا روعهما محالما وبما سحا فى حاله انما رالماب لافى
من العبد والسلم راما اذا بارعاى فاف الثمن او الممن او قدر الاحل او فى الرهن
أو الحمل مع المام بمحالما وبما سحا لافى فى ذلك من اسد والسلم
واما مع القهاب سيعكس السلم ح مع القهاب فى مع السد الذى يصلب المسدى
بمعنى ان اسسه، اسه التابع الا فاف امر اسح بالسه صلر ح فاف
لم يسه واحا بمسا حالما وبما سحا وى السلم اذا فاف رأس المم عمار عه الذى
بصلر ح حبه التابع وهو المسم اليه ان اسسه اسه المسلم له لا راف بمر اسلم
السه فالقوب قوله بصلر ح فاف ح اعلمنا وبما سحا كس اسح ح سرور
المسلم فاف رد للسلم ما تحت رده ح ح ر الماب ر ملكه اذا كس اسح
فى فاف المسلم فيه ا ر سلم الله سلم رسل

قوله [الذى يظن فيه العبر] فى فطرب ا راف الممن حومعه ح ذكر على
العبر حو المما انه مبرل بركه فواب السلعه المخصوصه ح ح المم وعل ان
وراب العبر المم على

لَمُدَّعِي مَوْصِعِ الْعَهْدِ) بَعْنَهُ، (وَالْإِلا) نَدَّعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَوْصِعَ الْعَهْدِ بِلِ
عَبْرِهِ (فَالْبَاقُ) أَيِ الْمُسْلِمِ إِلَهُ الْقَوْلُ لَهُ بَعْنَهُ إِنْ أَسْنَهَ سِوَاهُ أَسْنَهَ الْآخِرُ أَمْ لَا
فَإِنْ ائْتَرَدَ الْمُسْلِمُ بِالسَّوْعِ هُوَلَهُ مَعْنَى

(وَأَيُّ لَمْ تُسَمِّهِ وَاحِدٌ) مِنْهُمَا (حَكَمًا وَفُضِّحَ) عَهْدُ السَّلَامِ وَرَدَ مِثْلُ
رَأْسِ السَّلَامِ أَوْ فَمِهِ، وَهَذَا إِنْ قَاتَ رَأْسَ الْمَالِ بِلَهُ فَإِنْ كَانَ نَافِئًا حَالَهَا
وَبِنَافِئًا مَطْلَعًا (كَتَمَّحِ مَا تُفَسِّصُ) مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ (كَالْمَسْ) مِصْحَ النَّاءِ
الْحَسْبُ وَالْمِ اسمٌ لِلْعَطْرِ الْمَعْلُومِ، بَعْنَى إِذَا اسْلَمَهُ فِي مِثْلٍ وَاعْبَاهُ عَلَى أَنْ
بَعْنَهُ مِثْلُ فِي الْمَسِ أَوْ فِي الْعَرَبِ أَوْ فِي مِصْرَ، وَاطْلَعَا — أَنْ لَمْ يَبْدَاهُ بِلَهُ
مَعْنَى — فَإِنَّهُ يَفْضَحُ لِمُسَادِهِ

(وَحَارَ) إِنْ هَذَا (دَلَّكَ كَدَا) مِنَ ذَلِكَ الْعَطْرِ كَالْمَاهِرَةِ بِمِصْرَ،
وَبِوَيْسَ بِالْعَرَبِ وَبِغَاءَ بِالْمَسِ، وَبَكَهَ بِالْحَجَارِ، وَلَمْ يَهْدَا بِمَكَانٍ مِنَ بِلَهِ الْبِلَدِ
وَإِذَا حَارَ فَلَا مِصْحَ

(وَفُضِّحَ) الرِّوَاءُ (بِئُفِّهِ) إِنْ كَانَ لَهَا سِوَى وَارِعَا فِي بِلَهِ الْمَصِصِ،
(وَالْإِلا) بَكْنَ لِبِلَهِ السَّلْعَةِ سِوَى (وَفُضِّحَ أَيِ مَكَانٍ مِنْهَا) أَيِ مِنْ هَذَا الْبِلَدِ
بَعْنَى الْمُسْلِمِ إِلَهُ مَا عَلَيْهِ

هُوَلَهُ [فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي مَوْصِعِ الْعَهْدِ] أَيِ لَاهِمَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ ذِكْرِ مَوْصِعِ
الْمَصِصِ مَوْصِعَ الْعَهْدِ

هُوَلَهُ [فَالْبَاقُ] أَيِ لَانَهُ عَارِمٌ مَدَّ بَرَحَ حَابِهِ الْعَرَمِ

هُوَلَهُ [حَلَمًا] أَيِ وَبِلَا الْبَاقِ وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَهُ

هُوَلَهُ [وَحَارَ إِنْ هَذَا بِلَدِ كَا] أَيِ لَعْدَمِ الْجَهْلِ

هُوَلَهُ [وَفُضِّحَ الرِّوَاءُ سِوَاهُ] حَاصِلُ كَلَامِ السَّارِحِ أَنَّهُ إِذَا اسْطَرَّ الْمُسْلِمُ

فَمِصِّ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَكَانٌ مَعْنَى كَبْصَرٍ كَانَ حَارًّا، فَإِنْ حَصَلَ سَارِعٌ فِي مَحَلِّ الْمَصِصِ

مِنْ هَذَا الْبِلَدِ فُضِّحَ بِالْمَصِصِ فِي سِوَى بِلَهِ السَّلْعَةِ إِنْ كَانَ لَهَا سِوَى

هُوَلَهُ [بَعْنَى الْمُسْلِمِ إِلَهُ] أَيِ وَبِلَا مِنْ عَهْدِهِ وَبِلَرَمِ الْمَسْرَى هُوَلَهُ فِي

ذَلِكَ الْمَكَانِ إِلَّا لَعَرَفَ حَاصِلَ بِالْمَصِصِ بِمَحَلِّ حَاصِلِ وَالْإِلا عَمِلَ بِهِ

ولمّا نعلم ذكر السلم ناسب ان نعلم ناسه حال

قوله [ولا نعلم ذكر السلم] أى فى قوله والمسلم إليه إن فاب رأس المال
منه إلى آخره

في بيان السلم وسروطه وما يتعلق به

(السلم) أي حصصه (سج) مئة (موصوف) من طعام أو عرض أو حيوان أو غير ذلك مما يوصف وخرج للمعين حصصه ليس سلم (سوجل) خرج عبر الموجل رسأى بأن الأجل (و الدية) أي دمه المستلم إليه، خرج سج موصوف لا ي الدية كسج ما في العدل على ما في الدرر مع إرضاه وكسج موصوف يمكن عبر مجلس العقد (و رخص) يتعلق سج، خرج ما إذا دفع

باب

قال الحرسي هو والسلف واحد - أن كلا منهما اتاب مال - الدية مندرج في الحال ولذا قال القراء سمي مسلماً لتسلم الثمن دون عوض ولأنك سمي مسلماً (اد) ربي يقوله درج عوض أي - الحال فلا يأتى أن عوضه رجل يقوله [و أن السلم] أي حصصه

ورله [وسروطه] أي السعة

وقوله [وما يتعلق به] أي من الأحكام المتعلقة بالصحيح والباسد

قوله [سج موصوف] مروع و يعرفه

قوله [خرج المعين] أي يقوله موصوف

قوله [رسأى أن الأجل] أي يقوله وأن يوجل داخل معلوم كصفت سهر

قوله [أن دمه المستلم إليه] أي الذي هو الباع ربما دفع الثمن يسمى

مسلماً

قوله [سجل ما لا يمنع] أي معتمد فيه على الصفة لتكونه في الدرر

وقوله [أو دة] أي كالكفارة التي يرحل فور العدل

قوله [يمكن عبر مجلس العقد] المراد مع العاقب على الصفة

قوله [بغير حصصه] أي حصصه كهرس - بغير إرضاه، كما إذا كان

مسكاً في حمله فليس سلم سريعاً ، وقد يكون فرضاً وسأى ذلك كله إن شاء الله تعالى وخرج بقوله « موصوف » بيع الاحل ، لانه اسبراه معين من موحل ولو راد بعده « غير مفعه » لكان صريحاً في إخراج الكراء للمصنوع

• ثم إنه سطرط في صححه شروط مفعه ريبه على شروط البيع المعلوم ذكرها

• الاول بعدل رأس المال على بمصل فيه وإليه أشار بقوله (وسرطه حنلول رأس المال) فيه ، فلا يصح التحول فيه على الناحل (وحرر بأحره) بعد العقد (بلاناً) من الانام (ولو) كان الناحل (سطرط) عند العقد سواء كان رأس المال عساً أو عرصاً أو ملبساً (وفستد بأحره عنها) أى عن اللاناه الانام سطرط عند العقد بل

الحسن واحداً واحلف في المفعه كماره الحمر في الاعزاده وسأى الحبل في الخواصى كما سأى

قوله [وقد يكون فرضاً] أى محرى على أحكامه فان لم يلحظه ربا النساء حار قوله [بيع الاحل] أى المعنى الاصاى وهو ما عجل فيه المسس واحل فيه التمس عكس ما هنا

قوله [ولو راد بعده] أى بعد قوله موصوف وقوله [لكان صريحاً] إلح أى ريبه بصير الكراء المصنوع خارجاً صراحه بخلاف عدم ريبه بصير العريف عملاً

قوله [ريبه على شروط البيع] أى فلك الريبه صيرت السلم أحسن من مطلق بيع ، وإما ريبه فيه تلك الشروط لكونه رخصه فستد فيه قوله [على بمصل فيه] أى من التمس وعبرها

قوله [فلا يصح التحول فيه على الناحل] أى فوق بلاناه انام بلليل ما بعده

قوله [ولو كان الناحل سطرط] رد « لو » قول مسحول وعبره من البعداين بمصاد السلم إذا أحر رأس المال بلاناه انام سطرط لظهور قصده الدس مع السطرط ، واحاروه عند الحق وابن الكاتب وابن عبد البر ، ومحل اعذاره بلاناه انام ما لم

(ولو) ناجر (بلا شرطٍ إن كان) رأس المال (عَساً) على ما في المتنوه والذي رجع إليه ابن القاسم أنه لا يفسد ولو ناجر لاجل المسلم فيه حب ناجر بلا شرط ، وهو قول لسبه وابن حبان فان كان عمر عن فلا يفسح ان كان الناجر بلا شرط في العهد ولو لاجل المسلم فيه لكن قد عور الناجح بلا شرط وقد نكره رأى ذلك اسار قوله

هـ (رجاز) ناجر رأس المال (بلا شرطٍ ان كان لا يُعَابُ عليه) فان كان يعرف بعينه (كَحَسَوَانٍ) ويؤب يعرف نصفه ولديه رجاز (لَسْعِيهِ) فلا يخل في النعمه بالنعمه عليه (ولو) ناجر (لاجل السَلَمِ) على الراجح (رَكْبُهُ) الناجر لرأس مال السلم (ان كان يُعَابُ عليه) بأن كان مما لا يعرف بعينه (مسلماً) كان - كقطعان و صوف و بطن وحديد لانه مما يؤن - (او عرصاً) - كتاب لا يعرف بعضها ويحل الكراهه فيما ذكر (ان لم يحصر العَرَصُ) مجلس العهد (او) لم (يُكَلِّ السَّعْدُ) الذي جعل رأس مال في غير طعام ، فان احصر ذلك العرص او كل اطعام لربه بم ركه عند المسلم فلا كراهه في ناجره ولو لاجل السلم وهذا الذي ذكرناه هر محمد الذي به

يكن اجل السلم كموين وذلك فيما اذا شرط قصه نلد آخر والا فصح ان بعض رأس المال في المجلس او القرب منه كما ناي

قوله [على ما في المتنوه] حاصل ما - المقام انه اجر رأس المال عن بلانه ١١ فان كان الناجر بشرط ، فسد السلم انما ان كان الناجر كدراً حدا ، وان كان الناجر بلا شرط فمولان المدنيه للمالك يساد السلم وعنه فساد سواء ذكر الناجر حداً الا والمسهه الفساد مطلقاً كما في نقل (ح) عن ابن سير وكل هذا فيما اذا كان رأس المال عاماً

قوله [وحر رجاز] ان مال بلا شرط [البح] اي راد مع شرط الناجر فلا يجوز اكر من بلانه اام ويسد كالعين قاله في احواله لانه مع معنى ناجر قصه ومع معنى ناجر قصه لا يمنع الا مع الشرط

قواه [وهذا الذي ذكرناه هو المعتمد] اي من كراهه ناجر رأس مال السلم ان كان يعل عليه مسلماً او عرصاً ان لم يحصر العرص او بكل الطعام ، والا فلا

الصدوى ، وفي كلام السمع أولاً وآخرأً نظر من وجوه فراجعها إن سمع
 (و) حار رأس السلم (بمستفحة) مياء (مُعَسَّ) كسكى دار وحلمه
 عند وركوب دانه (مُدَّه مُعَسَّه) كسهر إن سرع فيها قبل أهل السلم
 (ولو انصعب بعد أحليه) بناء على أن فص الاوائل فص للاواخر ، وإنما
 منع المنافع عن دين لانه من مسح الدين في الدين والسلم اناء دين في دين وهو
 أحف من مسحه ، واحترق «عس» على المنفعة المضمونه كقولہ أحملت إلى مكة
 في نظر اردب مسح في دمتك بدمعه بعد سهر ملا

كراهه بل محور

والخاصل ان باحر العرص والحوار — إذا كان راس مال عن الثلاثة الانام —
 إن كان سمرط مع مطلقاً ، وإن كان بلا سمرط فالحوار في الحوار وان ظاهر ، وفي الطعام
 إن كل ، وفي العرص إن احصر مجلس العهد لانفال كل من الدمه للامانه ،
 ولذلك لو هلك يكون في صمان المسرى وإلا كره في الطعام والعرص هذا هو المولى
 عليه ، وقبل بكراهه باحرهما بلا سمرط مطلقاً ولو كل الطعام او احصر العرص
 قوله [كسكى دار] الحج اى كان يقول له اسلمتلك سكى دارى هذه
 أو حلمه على فلان او ركوب داي هذه سهرأً في إردب مسح آخذه
 ملك في سهر كندا

قوله [إن سرع فيها] اشار بها إلى أن منعه المعس — سواء كان حوائناً
 أو عماراً أو عرساً — لمعه العس فلا بد من فصها حدمه او حكماً ، وفصها بمص
 أصلها دى المنعه او السروع في اسماها منه ، فلان من فص أصلها حى
 العهد او هل محاوره أكثر من ثلاثة انام

قوله [بناء على ان فص الاوائل] الحج بل السروع في فصها كاف ،
 ولو فلان إن فص الاوائل ليس فصاً للاواخر ، لان غايه ما فيه استناء دين ليس
 وقد استجوه في السلم ، كندا هل

قوله [ما فعه بعد سهر ملا] محل مع السلم بالمنافع المضمونه ما لم يسرع
 المسلم إليه في اسماها ، وإلا حار كما في الحرصى سماً للمانى قال (س) وهو الطاهر ،
 وإذا كان كذلك فلا فرق بين المنعه والمضمونه ، وقال الاحمورى لا محور بالمنافع

• (و) حار السلم (حُرَافٍ) شروطه محفل رأس مل في مئة مع
 (و) حار السلم (حُرَافٍ) عفاه ثلثا او لاحتلما أو لاحتق (ن)
 السَلَابِ) أى تلافه الأناط فقط ولو كان رأس المال عدداً أو داراً على صهر
 المدونه وهو المعتمد وكان أن يحرق الحار يحلف بالحلاف رأس المال من رضى
 ودار وعبرهما على ما يعلم في باب الحار
 ومحل حوارى التلافه الألام (أو لم تُسَمَّ) رأس المال يؤطوعا وإلا
 فما للرد من السلمة وأجسه

وسرط القيد مقصد رأس لم عفا أو استعصم شرط وحل استداد فليعد طرعا
 أن كان مما يقبله الثمنه بان كان لا يعرف عفاه رأس كس حياثا عفا أو يونا
 يعرف عفاه فلا يسد سنده بمرعاً بعد الرد رأس السلمة والسلمه
 (و) حار (رد راح) وحى رأس أو بعد حل

المضمونه مطلقا أو سرع فما ممسكا بظاهر النبل رافض عنه (ع) رباحا
 واعتمده بعضهم كما قال في الحار

• سلمه لو وقع السلم بوجه من رتب دراسه قبل استه ارجع لمسلم
 إليه على المسلم بوجه المنفعة التي لم يصح لا يصح اعبا أصلاً يسعه عن الأهم
 الزايله فهذه مسماه رأس ولم يلاحظه فصح بثلث ما يسر منه له
 قوله [بسرطه] أن استعصم رأس حل رأس أو حار
 يكون رأس المال حرافا السروط رأس هذا ممسك كاحب حور رأس حرافاً رباح
 في معال به رأاه

وله [محفل رأس مال] رباحا حمله مسماً له فلا يصح رأس من حسبه
 شروطه أن يرى حرافا سرع رباحا
 قوله [وإن أن يحرق] هو صعب قد رده عن رأسه ثم في
 الخطاب

قوله [أن لم يسا رأس المال يؤطوعا] وبذلك حله مسماً مع طرعا
 رأس الحار

قوله [وحار رد راح] الحى حار للسلم قد رد رأس مضمون
 بان يكون الذهب أو انصه محدث منحاس أو صاص أو وجهه السلم به

(و) إذا رد (عُجِّلَ) البدل وجوباً وبغير الناحية ثلاثة أيام إن قام بذلك هل حلول أجل تكبير، فإن قام به بعد الحلول أو قبله باليومين حار الناحية ما ساء (ولاً) يحل المال فيما فيه العجل (فستد ما يُفَعِّلُهُ) أى ما يعاين الزائف (عطل) لا الجمع

وهذا يجب كان رأس المال عساً وقام بحقه في ذلك كما هو ظاهر فإن ساءه المسلم إله من الزائف لم يطل ما قاله
● (و) السرط الثاني من شروط السلم

(أن لا يكونا طعامين) ربوب أو عدهما لما فيه من ربا النساء أو هو مع ربا الفصل كسمن في بر وعكسه (ولا تصدس) كذهب في فضه وعكسه أو ذهب في ذهب أو فضه في فضه
(ولا سساً في أكثر منه) كبوب في بوبس من حبس (أو) في

في رأس المال عساً أو رصاً حالصاً فلا محور له رده على المسلم واحد بدله، بل يفسد معاقلة حب لم يرض به كما قاله أصحاب، وهو المفسد وظاهر المدونة عند أبي عمران أن ذلك مثل المعسوس فمحور للمسلم إله رده على المسلم وأحده بدله، ويجب على المسلم أن يحل له البدل وإلا فسلما يعاقله، وظاهر سارحاً بواقى المدونة قوله [هل حلول أجل] هكذا نسخة الاصل والمناصب اجله

قوله [الا يكونا طعامين] إلح فلا محور أن يقول لآخر أسلمك إردب فصح في إردب فصح أو قول ولا أسلمك دساراً في فار من فضه أو في دسار ما لم يحد القدر والصف ويكون بلفظ العرض أو السلف وإلا حار واعلم أن القلوس الخلد هما كالص فلا محور سلم بعضها في بعض

قوله [لما فيه من ربا النساء] أى عند معاين رأس المال والمسلم ه ه
قوله [أو هو مع ربا الفصل] أى إن حصلت رباده وكان الطعام ربوباً
قوله [ولا تصدس] أى سواء مساوياً رأس المال والمسلم ه ه أو زاد أحدهما على الآخر

[كبوب في بوبس] أى أو كسلم فطار كان في فطارس وإردب

في إردس

(أُحُوْدَ) منه لما فيه من سلف برئانه (كالعكس) وهو سلم مئة ن اقل منه
أو أدنى من حسه لما فيه من صيان محمل

ثم استقى من قوله «ولا سبأ في أكبر» إلج قوله

(إلا أن تختلف المسعة) ن أفراد الحسن الواحد فحصر كالحسن
محور في الأكبر والأحود (كمكافئه العنصر) جمع حمار والقاره سريع
السر محور سلمه (و) المتعدد ن الحمر (الأعراسه) أي الصعقة السر

قوله [أو في أحود منه] أي كثوب رضى في حد ومطار كتان رضى
في أحود

قوله [لما فيه من صيان محمل] أي من همه صيان محمل، فاذا اسلمت
بوين من بوب فكان المسلم إله ضمن بوباً مهماً للاحل واحد البوب الآخر في
نظر صيان، وإنما اعتبروها هنا والعرفها ن «وع الآجال» لأن بعدد العدد هناك
أصعبها

قوله [إلا أن تختلف المسعة] اعلم أن المسألة ذات أحوال أربعة لأن
رأس المال والمسلم فيه أما أن يختلف حساً ومعه عاً لا أسكال في الحوار ،
كسليم العن في الطعام والظعام في الحدوان، وأما أن يتفق معاً ولا أسكال في الميع إلا
أن يسلم العن في ماله فيكون فرضاً وأما أن يتحد الحسن يختلف المسعة وهو المراد
هنا ، وإما أن يتحد المسعة ويختلف الحسن - كالعادل والبراءة من احسن - وبه
هو لأن من مع نظر إلى أن المقصود من الاعيان مباحها ومن اطار نصر إلى
احلاف الحسن وهو الراجح كما نأى ن قول النصف ، ولو سرب التسعة كذا
في (ن)

قوله [أي الصعقة السر] أشار بهذا إلى أن المراد الأعراسه صعقة سر
صواء كات مسويه للأعراب أي سكاك الناسه أركاب عر دك لأحصوص
المسويه للأعراب والألا فمضى أنه لا محور سلم حمار سريع اسه ن معبد
من المصربة صعقة سر سريع كحمر الحماة والدراب رلس كذلك مل هو
حابر على المعمداد المتدار على الاحلاف ن المسعة

(وسائق الحمل) محور سلمه (ق) للمعد من (الحواسي) منها وعكسه
(وحمل) أي عبر (كثير الحمل أو سائق) معد من (عبره)
من الضعاف

واعلم أن المعد لا يسقط ، وقد عبر المأويه بالافراد كما عبر بالجمع ،
وكلام الحمى بعد أنه لا يسقط اختلاف المعد إلا إذا ضعف اختلاف المقعة ،
أما إذا فري اختلاف المقعة ، محور السلم ولو اختلف المعد ، فإنه قال الال
صفتان صف براد للحمل وصف راد للركوب لا للحمل ، وكل صف منهما
صفتان حدد وحاسي ، محور أن سلم ما براد للحمل فما براد للركوب ، محور
حدد أحدهما في حدد الآخر والحد في الردى والردى في الردى ، انق المعد
أو اختلف وأما إذا كان كلهما براد للحمل أو الركوب فلا محور ان سلم الحد
بالردى ولا عكسه وحرار ان سلم حدد في حاسي فاكتر وعكسه (٨١)

قوله [وسائق الحمل] إلح اعلم ان الحل إما أعرابه وهي ما كان
أبوها وأمه من الحل ، وإما أعجميه وهي الردويه وهي ما كان أوما من الحل
وأما من العر والعربية فبيان منها ما كان محدداً للاماحة والخرى وحسبها بكرة
مسعها لعربها وسما ما هو محد للهملة اي للنسي سرعه كالرهوان وحسبها
سرعه مسها وأما الاعجميه فهي حمله للحمل فاره يكون كبره الممله واره
لا يكون كذلك ولا خرى فما الممله نصفها كل من الاعجميه والعربه
إذا علمت ذلك فمحور سلم احد النوعين الاعراض في الآخر الواحد في اس
أو في واحد على مامر ، ومحور سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي
هو الردويه الواحد في اس وعكسه

قوله [أي عبر] إنما فسرته به لشمول الذكر والانثى
قوله [محور حدد أحدهما] إلح أي فالمدار على فوه اختلاف المقعة ،
ولو كان حدد في حدد أو ردى في ردى ، ائحد او معد ، ومن باب أولى ردى في
حدد وعكسه

قوله [للحمل أو الركوب] او مانعه حلو فمحور الجمع
قوله [وحرار أن سلم حدد في حاسي] إلح أي والموضوع ان كلا براد
للحمل أو الركوب واحلاهما إنما هو بالحدوده والرداءه محور اسلام الواحد في

(و) نحو (قُوَّةِ السَّفَرَةِ) ذكرراً أو أنثى على العمل من حرب ودرس وطحس ، فسلم هوبها في صحتها وعكسه (وَكثَرَهُ لَسَى السَّاءِ) أو فله وسلم أحدهما في الآخر لأن المقصود من الساء الال (إلا الضمان) فذكره اللين فها لا يلف له (على الأصح) لأن المقصود منها الصوف لا اللين (وَكَصَّعِيرَتَسِ) من كل حسن محور سلمهما (في كثير) من حسه (وعكسيه) ما عاى التأولين

المعتمد كحدد في حاسين فأكر وحاسين فأكر في حدد ، ولا محور أن سلم واحد في واحد نعلم الحدد أو الرديء لانه سلف حر صمأ — وان نعلم الرديء — وصيان يحمل إن نعلم الحدد كذا في (ن)

قوله [فسلم هوبها في صحتها] أى مححر أن سلم نور هوى على العمل في اسن صعبين لا فوه لهما منه على العمل ومقصى ما نعلم عن اللحنى أنه لا يسطر العدد في سلم العره مى مناسب المانع كما إذا كان أحدهما راد للحرب والآخر براد للى او للندح وأما ان انحلف المانع — كما اذا كان كل براد للحرب وحصل انحلاف بالقوه — فلا بد من الانحلاف العدد

قوله [وكره لى الساء] أى مححر سلم ساء كثره الال ، اسن لى سما كره لى ، ولا مفهوم للساه بل كذلك يقال في الحاموس والعمر

قوله [إلا الضمان] هذا انحلاف ظاهر المدونه وبصها لا محور ان سلم صان العمى معرها ولا العكس إلا ساء عربره الال مرصوفه بالكرم فلا نأس أن سلم في حوامى العمى فظاهرها سمول الضمان ولكن المعتمد ما ساء السارج من أنه لا يسمول الضمان لأن اللين فيها كالمنايع لمسه الصف ولان لىها عالماً اقل من لى المعرج له سمعه سعر المعر فالمقصود — المعر انى كذا ان المعصره من الضمان الصف

قوله [من كل حسن] أى ما علنا صعر الآدى والعم الطر الذى براد للاكل كما نأى على ارجح النار لى أى وهو ظاهر اندربه وقد حملها على اس لاء وان مححر رعره إحصاره الناحى وقال اس الحاحب انه الاصح بارلها ابو محمد على عدم الحوار

(أو صغير في كسره) وعكسه ، محور على ارجح التأويل (إن لم يود
إلى المراسه يطول الزمان) أى الاحتمال المصروف إلى أن يصير فيه الصغير
كبراً أو بلد فيه الكبر صغيراً ، فصير صيماً محملاً في الأول من المسائل ويؤدى
إلى الخهاله في النانه ، وهى مساله العكس في الفرع هو له «إن لم» إلح
راجع لما بعد الكاف

(مخلاف صغير الآدمي والعسم وطس الاكل) كاللحاح والحمام والاور ،
فلا يسلم كبر كل في صغره ولا عكسه ، انحد عدد كل أو احلف لعلم اعصار
الصغير والكبر هـ ها ورأى الناحي ان صغير الآدمي حسن مخالف لكبره
لاحلاف النافع

قوله [ان لم يود إلى المراسه] أى فإن أدى لها مع
وقوله [يطول الزمان] بصور للناذه إلى المراسه ، وهى إشاره إلى أن
المراد هنا بالمراسه الصيما محملاً في الاول والخهاله في الثاني كما أفاده السارح ، وليس
المراد بها معاصها المعدم ، وهى مع محمول محمول أو معلوم من حسه ، وإن كان
يمكن أن يكون هـا من الاول أعى مع محمول محمول نظراً لحمل انفعال المسلم
والمسلم إليه راس المال وبالمسلم هـ

قوله [إلى أن يصير] إلح ، ان لطول الزمان وساه هـ
قوله [أو بلد فيه الكبر صغيراً] هذا على مسئل الفرع وإن لم تكن ساه
الولاده سداً للفرعه

قوله [وصير صيماً محملاً] أى لأن المسلم كانه دل للمسلم إليه اصص
لى هذا لأجل كذا ، فان فاب هـى دمك وان سلم عاد إلى وكانت معصه لك أو
الثاني لك في صيانتك

قوله [في الأول من المسائل] أى في الأول من كل من المسائل فامل
قوله [وهى مساله العكس في الفرع] عكس الاولى كبر في صغير
وعكس النانه كبر في صغير

قوله [ورأى الناحي] إلح قال ابن عبد السلام هو الصحيح على ،
قال ابن عرفة رجا الكبر في الفرع ان فرها بن صغره وكبره بلوع من النكس

(وكحدر طویل عكط في) طع او حنوع (عتره) من الصغار
الرفاق ، فحور وطاره انه لا بد من الوصين فلا يكتي احدهما ، وهو كذلك
حلافاً لان الخاحب (وسيف فاطم) لحوده حوره به محور سلمه (في اكسر
دونه) في المصع الخوده (وكطير علم) صعه مرعه كالصيد فسلم في عتره

بالعمل والبحر ، وهو عدى بلوع خمس عتره سه أو الاحلام

قوله [انه لا بد من الوصين] اي الطول والعطف قال في الخامسة وطاره
المدونه انه لا بد من بعد ما سلم فيه والواحد الرجوح له لكن قد ران المساله ذات
طريقتين ، وهما هل يشرط بعدد المسام فيه اذا سلم بعض أفراد الخمس الخمسة
المنعنه في بعض او لا يشرط العدد ؟ وسلم أن الارجح علمه وقال في الخامسة
أصاً المصعد ان العطف كاف ، وأما الطول وجاه فلا يكتي والعرف يسر قطع
الطويل فالمعنه فيه معارفه خلاف العطف في ردهن فان في سره كله

قوله [حلافاً لان الخاحب] أي وكتي عنده احد الوصين واعده صب
هذه المسأله بان الكسر قد يصعق منه صغار فودى الى سلم الشيء فما يخرج
منه وهو مراده ؟ وأحب بان المراد الحدر الخلق لا المحرر المحرر ، فانه
يسمى حاره لاحدعاً ، فالكسر لا يخرج منه حنوع بل حوانر ، وبان الكلام في
كسر لا يخرج منه الصغر الا بمساده وهو لا يصله العلاء بان المراد بالكسر
ما ليس من ربع الصغر كمثل في صور وهذا الآخر متى على ان الحسب
احساس وهو الزاحج

قوله [دونه في المصع والخوده] ان فلان في الوصين راما ان كان
دونه في احدهما فقط فلا محور لعدم الساعد فان اسوا معاً في المصع الخوده
مع اتفاقاً فما اذا كان اتفاقاً معدداً وحر في المصعد لا الشيء في مله فرص
— رانم بلفظ الفرص ما — لانه ليس فيه رنا فصل لانه به وطاره سارجا
اسراط العدد وفا لعدم أن الارجح علمه

قوله [كالصيد] أي وكوصل الكس واحرر باسرعه في عترها
كعلمه الكلام والصباح فانه لا يربح اختلاف المسه

معدداً (او آدنی) علم صبه مرعه (کتسج) وحاطه وطرر
(وطسج الا) الصبه (السبهه) كالکيهه والحساب والعرل) فلا فعل
عن الحسن (إن لم تلح السهاته) فان يلصها حار (فكالجسس) راجع
لفعله «إلا أن يحلف المصه» إلح ای فإن احلف المصه كما ذکر
فكالجسس محور سلم احدهما فی الآخر (ولو يعارب المصه) سبها
(کرقی) یوب (مقسط و) رقی یوب (کسان) فأولی علطهما أو رقی
أحدهما فی علط الآخر

(ولا عیره ناله کوره والاثویه) فلا سلم ذکر فی أنى ولا عکسه
حتى ن الآدی علی المسهور لكن قال کثر من الماخرن محواره فی الآدی
لاحلاف المصه احلافاً طاهراً، فان الذکر براد للسفر والزرع ولا مراد فی حارح

قوله [معدداً وسعدداً] ای کان من نوعه او من عر نوعه

قوله [فان يلصها] فه صمبران موبان صمبر الصاعل يعود علی الصبه ،
والمفعول يعود علی الهابه

قوله [حار] أى حار سلمها فی عر العه الهابه، سواء کان المسلم فيه
معرفة اصل الصبه ام لا

قوله [ولو يعارب المصه] ای محلاف متحد الحسن فلان من احلاف
المصه كما مر

قوله [فأولی علطهما] وجه الاولونه احلافهما المصه احلافاً موباً
رباده علی احلاف الحسه

قوله [لكن قال کثر من الماخرن] الح قال اللحى فی الصره
العبد عند نالك حسن واحد وإن احلف فانلهم، فالر رى والمورى والصعلى
وعبرهم سواء لا سلم احدهم فی الآخر الا أن الصبه سلمهم وبصرهم احاساً
إذا كانا ناخرن محلي الحاره کرار وعطار، اوصابن محلي الصبه کحار
وحاط ، وسلم الصابع فی الناحر لا احدهما فی واحد براد لمجرد الحدمه ، وسلم
أحدهما فی عدد راد منه الحدمه

السب ، والاثنى براد لما يتعلق بالنسب كالطبخ والعجن والحرق وسجوها ، وهو ظاهر ،
لان اختلاف المصنف بصير الجنس كالجنس في الآدمي وعبره كما تقدم هووله
« ولا عبره » الخ اي مجرد ذكره وانويه (ولا) عبره (بالنفس) اي بغيره
فلا يسلم دخله بغيره في غيرها
• (و) الشرط الثالث

(ان يُوحَلَّ) المسلم فيه (بالاحل معلوم) لا ان لم يوحل او احل
مجهول (كَيْصِفَ سَهْرًا) خمسة عشر يوماً فاكتر لا اقل والامام المعلومه
عند الناس كالمصنوعه ، كما اشار له هووله
(ودار) الاحل (سَحْوِ الحَصَادِ) كالدرار ويزول الخراج والصف
والسواء (واعْسَرَ) من ذلك (الْمُعْظَمُ) لا أوله ولا آخره اي فيه ذلك الفعل

قوله [وهو ظاهر] اي حوار سلم الاثنى في الذكر وعكسه
قوله [فلا يسلم دخله] اي في اسن عبر بغيره
لعدم الاختلاف في المصنف ، واما في واحده عبر بغيره فاجاز لانه فرض
قوله [ان يوحل المسلم فيه] اما اسرط الاحل لاجل السلامه من دع
ما ليس عند الانسان المهي عنه ، بخلاف ما اذا صرحت الاحل فان الغالب يحصل
المسلم فيه في ذلك الاحل فلم يكن من مع الانسان ما ليس عنده اذ كانه اما اع
ما هو عنده عند الاحل واسرط في الاحل أن يكون معلوماً لعلم منه الوقت
الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه والاحل المجهول لا بعد للفرار ، وإنما حد اهل
الاحل بخمسة عشر يوماً لانها مطه اختلاف الاسواق عالياً واختلافها مطه لحصول
المسلم فيه فكانه عنده

قوله [كالمصنوعه] اي من لم عاده بوقت الفحص لا يحاجون لبس الاحل ،
وذلك كازاب المزارع وازاب الالان وازاب النجار فان عاده الاول الفحص
عند حصاد الزرع وعاده من بعدهم الوفاء بدينهم من الزرع ومن حد النجار
قوله [والصف والسواء] اي ولو لم يعرفوا للمعاقدن الاسن الحر أو
الرد لا بالحساب

قوله [واعبر من ذلك المعظم] اي الوقت الذي يحصل فيه عاله وهو
بمنه المال - نال

عاده ولو لم يقع

(وَأَعْتَرَ الْأَسْهَرُ بِالْأَهْلَةِ) ناصبه أو كامله ، فإذا سما ثلاثه أسهر وكانا في أساء سهر ، فالباقي والثالث بالأهله (وَيُسَمَّى الْمُتَكْسِرُ سَلَامًا) يومًا من الرابع ، ولا ينظر لبعض الأول

(و) (إن أحل (إلى ربيع) مالا (حَكَ) الأهل (بأوله ، و) إذا إذا قبل بشرط أن انقضه (فه) أى في ربيع مالا حل الأهل (وسيطه) ولا يقصد السلم (على الأصح) ، وكذا لو قال في سه كذا ، لم يقصد ويحمل على نصف السه كما صرحوا به

واسمى من قوله « وَأَنْ يَحُلَّ إِلَيْهِ » ، قوله

« (إِلَّا إِذَا سَرَطًا وَحَصَةً) أى المسلم (بِإِلَيْهِ) عبر بلد العقد ، (فَتَكْمِي) في الأهل (مَسَاهَةً الدَّوْمَسِ) دهانها (إِنْ سَرَطًا) في العقد (الْحُرُوجِ) إليها لبعضهما (وَدَرَاحًا) بالفعل ناصبهما أو وكلهما (ح س)

وسط الوت لذلك

قوله [ولو لم يقع] أى هذا اذا وجدت الأفعال أعنى الحصاد والنراس في العقد أو لم يوجد فيها

قوله [وأعبر الأسهر بالأهله] أى وكذلك السهر والسهران فيجعل آل في الأسهر للحسن

قوله [حل الأهل بأوله] أى باول جزء منه أى وآخر أول جزء منه أى بآخر الله الأولى ، وعلى هذا انقصر الموا ، وعلى المراد بأوله رونه هلاله وعمره الخلاف يظهر إذا طالب المسلم المسلم إليه وف رونه الهلال وأصبح المسلم إليه من النفع وقال لا أدفع إلا بعد مضى الله الأولى ، فان المسلم إليه يحبر على الدفع على القول الباقي لا على الأول

قوله [على الأصح] أى وهو الذى رخصه ابن رشد في توارل أصبح من كتاب النور ، ورخصه انصبا ابن سهل وعراه لما لك في المستوط والعنه فانلا يكون حلول الأهل في وسط السهر إذا قال في سهر كذا ، وإن وسط السه اذا قال في سه كذا

أى حين العهد (يسر) لا بحر ، (او) بحر (مسر وريح) كالمحذرين ،
 احترازاً من السعر بالريح كالمخلص فلا بحر ، لأنه ربما أدى إلى طبع مساهة اليومين
 في نصف يوم فؤدى إلى السلم الخال ولا بد من جعل رأس المال وقت العهد ،
 فهو أحرم شرط من هذه الشروط فلا بد من صرط الاحل
 • (و) الشرط الرابع

(أن يكون) المسلم فيه (ثلثاً) لا ربعاً (مضمناً)
 أو حاصراً لمعاد يح معنى باخر ففصه

قوله [من هذه الشروط] أى الخمسة وهى ان يكون الثلث انبأى على
 مساهة يومين من بلد العهد وان يسهطى العهد الخرج فوراً وان لم خرجاً بالعمل
 اما بالنسيئة او وكلهما وان يجعل رأس المال فى اعلى اى ربه ان أن يكون
 السعر ربعاً ربع ربح

والخاصل ان السلم لابد ان يوجل داخل معلوم افله نصف سر الا ان اسرط
 ففصه حرد الوصول للبلد عبر بلد العهد فصبح تلك لشرط احصه ولا يشرط
 الداخل نصف شهر

• منه لو حصل عدى عن اخروج ووجى انكسافه انق والاخر
 المسلم إلى ب القاء والفسح - فانه النذر الغراب وانما لو نزل اخرج من عبر
 عاب فسد العهد فان سافر ررضى قبل مضى الزمن فان كان السعر ربعاً أو ربع
 ربح كان مضمناً ربحاً لا يمكن من النقص حتى مضى الزمان وان كان السعر
 ربعاً كان فاسداً

قوله [ب الثلثة] قال القراء الثلثة معنى سرعى مبدى والمكلف
 قابل للالزام والبرم ربطه ان عاصم بقوله

والشرح للثمة وصف فاما على الالزام والالزام
 أى وصف قام النفس به محه قبول الالزام كملك عانى سار وانما خاص
 كذا وقبول الالزام كالملك دونه فلان، كذا فى الاصل
 قوله [لمعاد يح معنى باخر ففصه] اما كان فاسداً لأنه قد هلك قبل
 ففصه فبردد اليمن بن السلعة ان هلك والتمسه ان لم يهلك

• (و) السرط الخامس

(أن يُصطَفَ) المسلم فيه (بَعَادِيَه) الى اخرى بها العرف (مِنْ كَسَلٍ) هما بكال كالحب (أو ورن) هما بورن كالسمن والعلس (أو عَدَدِيَه) هما بعد (كالرمان والنسج ، وقِسْ) ما بعد من رمان ونحوه كقطع أى اعبر عند العهد فاسمه (بَحْطُ) لاختلاف الاعراض بالكر والصعر (أو يَحْمِلُ) الاولى عطفه على «بعاده» لان الحمل يكسر الحاء المهملة وما بعده ليس له قدر معى فى العاده ، أى او يصطع يحمل بان نفاس حل ، وبغال أسلمك هما علا هذا الحمل (أو حُرَّة) بضم الحم وسكون الراء حرمة من القس والاعمار (فى كَمَصِيلٍ) ما يفصل ويحد نحو قول وبرسم وكان

(لا) يصح الصطع (بَعْدَانِ) أو فراط لما فيه من الجهل^(١) (أو) يصطع (بالحدوث) عند علم آله ورن لا عند وجودها (كَمَحْوٍ كَدَا) أى قدر

قوله [أن يصطع المسلم فيه بعاده] أى فلا يصح إذا لم يصطع كجد هذا الدنار مسلماً على فتح ملا ، من عر صطع لغيره أو صطع بعر ما يصطبه كجد هذا الدنار مسلماً على فطار فتح او إردب لحم أو إردب نص او فطار يطح قوله [أى اعبر عند العهد فاسمه بَحْطُ] أى ويوضع ذلك الحيط عند

أمن حتى يتم الاحل ، فاذا حصر الزمان ملا فس كل زمانه بذلك الحيط قوله [بان نفاس حل] أى ويوضع تحب بد امن كما تقدم فى الحيط

• نسه لو صاع الحيط او الحبل الذى اعبر وبأرجا فى قدره ، فان قرب العهد بان لم ينف راس المال محالفا وبفاسحا وإن قاب فالقول قول المسلم إليه إن أسه ، فإن انفرد المسلم بالنسه كان القول قوله ، فان لم ينسه واحد حملا على الوسط فى الحيط والحبل

قوله [لا يصح الصطع بعدان او فراط] أى ولو اسرط كونه بضمه حوده أو رداه لانه مختلف ولا يحاط به فلا يكون السلم فى العقد لى والقول إلا على الاحمال أو الحرم

قوله [عند علم آله ورن] لا مفهوم له ، بل مله علم آله كلى كما فى (ن) وعبره

(١) لى أسلمك فراطاً من القسح أو الرسم لى نواح أرض مساحتها فراط

عسره اړطال او فطر علي احد التاويلي ۱۱ معني الحري (أو نحو هذا)
 اي او تأتي بمعني كغير من لحم او حر او نحو ذلك ويقول اسلمك ۱۱ فطر
 ربه هذا ، علي التأويل انما في معناه قال ابو الحسن عن عاصي ذهب ابن
 أبي ريم عن وعبر وحدا ان معني الحري ان يقول اسلمك ۱۱ لحم او حر يكون
 فطر عسره اړطال وهو ابن ربه ان معناه ان تعرض عليه فدرا وعزل آخذ
 منك فطر هذا كل يوم وسهد علي المال (١٥)
 • (رَسَدَ) اسلم (بمعني سار محمول) كونه هذا الحجر او ملء
 هذا الوعاء

وحاصله انه إذا فعلت آله الورد - وكما تعلم فدرها - راححاً لتسلم
 في اللحم ملا محوّر ان سلم الحار في مائه قطعه ملا كل قطعه لو ربه
 كات رطلا او رطلين ملا ، وكذلك إذا فعلت آله الكل وعلم فدرها راحح
 لتسلم ۱۱ الطعام وعمر المسلم للمسلم اليه اسلمك ديناراً ۱۱ فمع ملء ركس
 ملا كل ركس لو كلف كات اردا ملا آخذه ملك سهر كنا هذا معني
 ضبط السلم الحري علي احد التاويلين والتاويل الثاني هو ان أراد ان ي
 للحار محوّر ان يقطعه لحم ملا يقول له اسلمك ۱۱ مائه قطعه من اللحم
 قطعه لو ربه كات فطر هذا الحار فدرها ۱۱ القطعة والعرض انه لا ورب
 اللحم بما حصوره ما الحجر اصلاً بل اذا حاد الاصل اعني اسلم اليه لتسلم
 مائه قطعه بمائله لذلك الحجر محوّر ان يكون ان يورد والا فسد ومن ذلك لو ان
 لصاحب المصحح حقه لا يعلم فدرها ويقول له اسلمك ديناراً ۱۱ فمع لم كل
 هذه المنة لكان ما مره ان ربه آخذه ۱۱ لم كنا ولا يك ۱۱ عند حصوره
 بل يحري المائله كلما مره ان ربه الا فسد لا جعل فله بل الرب لان اي
 ربه والتاويل ۱۱ - ربه

قوله [وسد السلم بمعار محوّر] اي اذا بعدد علي كونه بكل به
 أو وزن به بالعمل لا الحري محوّر عند عدم الآله كما يعلم
 • منه محور السلم به اس ذراع رجل معني كاسلمك ديناراً ۱۱ بوب طوله
 ثلاثين ذراعاً ثلاثاً وثلاثين ذراعاً ، فان لم يعب الرجل فبني مائة اصبع عن ابن

• (و) السوط السادس

• (أَنْ تُسَمِّنَ الْأَوْصَافُ) بِسَمَاءٍ مَاضِيَةً (إِلَى دَحْلٍ لَيْفُهَا الْأَعْرَاصُ) فِي الْمُسْلِمِ مِنْ (عَادَةٍ) فِي بِلَادِ السُّلَمِ (مِنْ تَرَعٍ) كَمُصْحٍ وَسَعَرٍ وَفُولٍ وَبُحُو ذَلِكَ (وَصِيفٍ) كَرَبْرِي وَرَوِي وَحَسِي ، وَنُحْبٍ وَغَرَابٍ ، وَصَبَانٍ وَسَعَرٍ ، وَكَانَ يَطْلُ وَحَرِيرٌ وَصُوفٌ (وَجَوْدَةٌ وَرَدَّاءَةٌ وَسَهْمَانٌ)

(و) أَنْ يَسْ (الْقَوْنُ فِي الْأَدْيِ وَالنَّوْبِ وَالْعَسَلِ) لِاحْتِلَافِ الْأَعْرَاصِ مِنْ كَحَارِهِ بَصَاءٍ أَوْ سَوْدَاءٍ أَوْ عَدِ كُنْكَالِكْ ، كَوْبِ أُنْصِ أَوْ أَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ بَعْدَ مَا نَ صَبَّغَهُ ، أَوْ عَسَلَ كُنْكَالِكْ

(و) يَسْ (مَكَانُ الْحَوْبِ) إِنْ أَحْسَحَ كَكُونِهِ مِنْ رَكَةٍ أَوْ عَدِيرٍ أَوْ مَحَرٍّ (و) مَكَانُ (السَّهَرِ) كَكُونِهِ مِنَ الطُّورِ أَوْ مِنَ السَّامِ أَوْ مِنَ مَصَرٍ وَمَكْنَا (وَنَاحِيَتَهُمَا) إِنْ أَحْسَحَ لِلذَّكَ كَالْحَيَةِ السُّرْمَةِ أَوْ الْعَرِيَةِ أَوْ الْعَطِ الْعَلَانِ (و) يَسْ (الْعَدِيرُ) فِي الْحَمِصِ

(و) يَسْ (فِي الْحَبِّ وَالْأَنْ) مَظْلَعًا عَاقِلًا أَوْ عَدِيرًا (السُّ) الْمُسْلِمُ لَهُ أَلَانُ الصَّعَرِ وَالْكَبَرِ (وَالدَّكُورَةُ وَالْأَنْوَةُ وَالْعَدِيرُ) الْمُسْلِمُ لِلطُّورِ وَالْمَصَرِ وَالنُّوسُطِ سَهْمَانِ

(وَقِي السُّرَّةِ) أَيْ الصَّمْعِ (السَّمَرَاءُ وَالْمَحْمُولَةُ)

العامس يحملان على ذراع وسط لإصبع وهذا مجرد استحسان والعامس المسح فان حذف عنه الذراع المعين أحد فطره وحمل له عدل إن اعما ، وإلا أحد كل منهما فمائه عدله فان مات أو عاب ولم يوجد فمائه وسارعا في فطره جرى فيه ما تقدم في عنه الخط والحبل

قوله [إلى محلف بها الاعراض] أي وإن لم محلف بها القصة، فانه لا يلزم من اختلاف الاعراض اختلاف الصم

قوله [وان يس اللون في الآدي] أي فاللون وعده إما يحتاج له انه اذا كاتب الاعراض محلف باحلافه كالنبات والعسل وبعض الحيوان كالآدي والحبل

قوله [كالحية السرمه] أي ككون الهر منبأ أو ألواحداً أو برلساً

قوله [السمرء] وهي الحمراء والمحمولة هي البصاء

إن احلقت الاعراض بهما (والجدةُ والمِلَّةُ وصَدُّهُمَا) التمدد والصمود
(وفي السور الرِّمَّةُ والطُّولُ والمَرَصُ وصَدُّهُمَا) الحن والمصر وقلة
المرص

(وَيْدَ الرَّسَبِ الْمُعْصَرِ مِنْهُ) کر مود او سلح او حب فعل او کمال
 او سیم (وَبَاحِثُهُ) کجری او ساری

(وَيُؤْتِي السَّحَابَ شَيْئًا مِمَّا يَخْتَارُ) هذا بيان نوعه من مزار صناد أو غيرها (الس والسم) والولد كقوله (يُؤْتِي السَّحَابَ شَيْئًا مِمَّا يَخْتَارُ) من هزال أو أوبه (وَكُونَهُ رَاعِيًا) أي الحواشي الذي به ذلك اللحم (أَرْمَعُوهَا) حب اصبح للكل (أَرْمَعُوهَا) من حب أو رَمَعَهُ (وَيَحْمِلُ ذَلِكَ إِذَا احْتَلَبَ الْأَعْرَاضَ)

(و) تسبیح کل میء اُسلم فہ من لولو و مرحوں اور حاح (او معبدیں)
کعبہ و ریاض و کھل (او) میء (مطسرح) ن لحم او عرہ او مسوح

قوله [إن أحملت الأعراض هما] أى ذلك الناء والافلاح
النان واعتبر على المصنف بأنه ان اربا السمراء والمحمول مطلق سمراء
ومحمول ، كان ذكر النوع معاً لا به' نودى من البر و ان اردت هما
سمراء على وجه خاص أى سديده الحمرة ومحمول على وجه خاص أى سادة الـ اص
كانت الحرة والرداء معاً لهما داخلان - الحرة والرداء - فحصل
أن ذكر النوع والحرة والرداء معاً عن ذكر السمراء راجعاً - هكذا
يعصم بامله

قوله [المعصرمه] اعبرص بان السموع - معصه عصر - لا فكان حبه
ان تعبر المعصور منه - كذا حب ابن عاري و كلا حالي واحد بعصه
بورود اعصر ا اعى و ربه تعالى (رادى من المعصه) " قال هـ
الريح لاها بعصر السحاب

قرآن [من لوار] واحد لوو جمع علی آو ر جمع عو نور
مهمرب رعد مهمرب رعد اول و ر مکسر

فوله [اوروح] سلب الی اوروح
فواه [ارمیء مطروح] دلا مطروح المسلم ان يكون راءاً فامه

أو مضاع من حلي ، أو اواقي أو غير ذلك (ما تحصره) أي بصطه
(وسمعه) أي نعمه في الدين حتى سقى الجفاله به ولو أسلمه في شيء
وسرط الجوده أو الرذاعه وأطلق صبح

(وحمل في الحد) على العال منه في البلد

(و) حمل في (الردى) على العال (أي الكثر منه في البلد) (ولا)
يعلب شيء (فالوسط) من الحد أو من الردى يعني به

• (و) السرط الدافع

(أن سوجد) المسلم فيه (عينا حثوله عالاً) ولا يصرفه
فل حلول الاحل مع وجوده عنه

• ثم من بعض محررات بعض السروط هو له

بعضها لا يفسد بالآخر ، بل يجوز أن يكون مسهلماً لانهاء له لفساده بالآخر
كالمنطوح سواء كان لحمياً أو غيره ، وماله ان يقول حد هذا الدمار مسلماً
على حروف عمر وأخذه منك في يوم كذا ولا فرق بين المنطوح الفعل حين
العد - كالحرقان المسكه والمرباب الى لا يفسد بالآخر - او كان يطبخ عن
الاحل

قوله [اي الكثر] كما فسرنا فرحين معنى العال وقيل معنى العال
أي في اطلاق لفظ الحد عليه كما فسر به الناجي

قوله [ان يوجد المسلم فيه عند حاوله عالاً] أي بان يكون مقدوراً على
سليمه وب حلول الاحل لئلا يكون اليأس ناره سلباً وباره بما []

قوله [ولا يصرفه من حلول الاحل] أي فلا يسرط وجوده في جميع
الاحل ، بل السرط وحده أي القدره على محصله عند حلول الاحل ، ولو انقطع
في أساء الاحل ، بل ولو انقطع في الاحل بنامه ما عدا وب النص ، خلافاً
لأن جميعه المسرط وجوده في جميع الاحل

قوله [ثم من بعض محررات بعض السروط] هكذا نسخة المؤلف يذكر
« بعض » أولاً وثانياً ، ومعاها انه لم يسوف محررات النص الذي تعرض له من
ملك السروط

(فلا يصح) السلم (فيما لا يمكن وضعه كتراب معدن)
لما علمت انه شرط بان وضعه الى يحلف بها الاعراض فما لا يمكن وضعه
مجهوله حكمه

(رلا) يصح سلم في (حُرَاف) لما علمت انه شرط ان يكون في اللبنة
وسرط صحبه مع الحراف رويه وبرويه كان حساً

(و) لا يصح سلم في (ارض وادير) وجانوب وجان وحمام ، لانها سان
عجلها ووصفها صارت معنه لا في اللبنة

(و) لا يصح في (تادير الوحدري) لعلم وجوده في الغالب عند الاحل
فلزم عليه بيع ما ليس عنده وما لا قدره لك على سلمه

« (وان انقطع ما) اي مسلم فيه (له امان) أي وف معن بصر

قوله [كرات عدد] هذا وما عنده امله لما يصح فيه السلم و ن صح
فه اصل البيع لاحصاء السلم رباده تلك السرط فلا يلزم من عدم صحة السلم
فه عدم صحة البيع من اصله

قوله [بان وضعه] المناسب وضعه لاخل ما بعده

قوله [اي مسلم فيه امان] اي من سلم الخدمي ان كان عبر محصور
في قرية ارب ربه مأمونه واما ان انقطع عمر احاط المعين الذي اسلم في كل
معلوم منه ارب عمر القرية عمر المأمونه الذي اسلم في كل معلوم منها ، فانه يرجع
المسلم بحصه ما بقي له من السلم عاجلاً انعاماً ولاخوفاً الناحية لانه فتح دين في
دين وله احداً له ولو ضعافاً رهل يرجع على حسب اللبنة ، فسطر له منه كل
مما قصص ربما لم يصر ربه رخص المعين على ذلك فاذا اسلم ما به دينار ما به
وسق من تمر احاط المعين بمقص من ذلك خمس وسماً وانقطع ، فاما كان
فحده الماحد ، فحده اذاني خمس فحده البان الماحد للب فرجع ثلث المعين -
فل اركه - وعلمه الاكثر ارجع على حسب المكاه ، فرجع نسبه ما بقي
مها من عمر يقوم فرجع نصف الثمن في المال ، باوئلان

• نسبه حسب بقر ان المسلم فيه لابد أن يكون ديناً في اللبنة ، وبقر
الحائط المعين ليس في اللبنة فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الخصمي والعقد

فه كعص الأعار (حُرُّ المُدْرِي في المصحح) وأخذ رأس ماله
(و) في (السَّامِ) لعائل ، حتى يظهر المسلم فيه في وجهه (إن لم يَأْبِ
الله ائيلُ) ويظهر للمسلم فيه ، فان أُنِيَ (فلا مسح) ويعين أحد المسلم فيه
ويحل الحجر إذا لم يكن الناحر حتى انقطع سبب المسرى ، وإلا وجب
الانقاء لعائل لانه قد ظلم النافع حسب شرط في أحد وجهه ، فمحرمه زيادة ظلم
له ، ذكره ابن عبد السلام

• (وإن قَسَصَ) المسرى (السَّعَصَ) من المالم فيه وانقطع (وحيث)
عليه (التَّاحِرُ) لعائل ولا يحرم له (إلا ان يرضى) أي المسرى والنافع
(بالمُحَاسَنَةِ) فان كان المسرى قصص النصف ملا رد النافع له نصف رأس
السلم محصور ، سواء كان رأس المال مضموناً أو ملبساً كما صرح به المسح فعلم
أن محل حجر المسرى معده ود نلانه إلا يصير حتى ياتي العام للعائل ،
وإلا بقصص النصف ، والا يكون الناحر حتى انقطع سببه
• (وحيار قبل) حلول (الاحل قولاً) أي للمسلم • (هـ هـ هـ)

المعلق به ، إنما هو مع حرمه فيحرى على حكمه ، غير أنه ياره يقع العقد على
سببه سليماً وياره يقع عليه مجرداً عن السببه المذكوره ، ولكل منهما شروط معان
في معظمها وهذه احلى المواضع التي فرقوا فيها بين الالفاظ ، وسرط في سراء
بمر الحائط — إن سمي سليماً — لإرهاوه وسعه الحائط وكفه قصه موالاً أو مرفقاً ،
وكون عقد السلم مع المالك له وسرور المسلم في الاحد ويعبر ناحر السروع
لنصف سهر واحده سراً أو رطاً لا عمراً فلا حور وإن سمي سماً اسرط به تلك
الشروط ماعدا كفه قصه — هذا ملخص ما في الاصل

قوله [سواء كان رأس المال مضموناً أو ملبساً] أي خلافاً لسحبون فانه يعم
الحاسه في المضمون لعدم الامن من الخطأ في القوم

قوله [وحيار قبل حلول الاحل] الخ هذا سرور في حكم اقصاء السلم
حرمه من هو عليه فيها الامر ناحر للاحر حسب نصاء قبل الاحل أو المحل لان
الاحل في المسلم حتى لكل منهما ما لم يكن المسلم به بعداً ، وإلا احبر المسلم على
قوله قبل الاحل إن ظلمه المسلم انه لان الاحل حتى لم يله الدس وأما في العرض

الى وقع العقد (عقد) لا أريد ولا انقص لما فيه من حط الصيان وأربكك ،
أو صاع ويعجل (كسَلَّ المَحَلَّ) أى شرط العصر فيه ، أو مكان العقد
إذا لم يشرط مكان غيره فمحمور قوله ن عبر ذلك المكان (أى محلّ) الأجل ،
لا إن لم يخل ، عرصاً أو طعاماً ، هذا ما هب ان اسام وقال محبوب محور
مطلقاً حل ام لا فهما فمحصل السح لم رافى راحاً فهما وظاهر حب بعضهم
للمع مطلقاً

• (ولم يَدْفَع) النابع للمسرى (كرأه) لخملة لخل النص د د دفعه
من الراده عنه حط الصيان وأربكك الكراء

• (ولم) للمسرى المدرك كما يلزم نابع الدفع (تعدّهما) أى بعد
الأجل والمحل

(وحرّار) تعلّما (أحوذ) مما د الله دفعاً ودلاً لانه حسن قضاء

فمحور المفروض على قوله فل احله كان المفروض عباً أو غيره

قوله [لما فيه من حط الصيان وأربكك] راسخ لقوله د لا أريد

وقوله [أو صاع ويعجل] راسخ لقوله أو انقص

قوله [وظاهر حب بعضهم الميع مطلقاً] اعلم ان د عرص الطعام
قولن احدثهما لاس القاسم راصع الحوار شرط الحلول فهما وادى لسحب
الحوار بل محله وان لم يحصل فهما - ان عوفه بهذا أحسن وإذ لا افس
هذا حاصل ما راعه رافى ن قال الميع وانما استرط الحلول لان من عجل
ما فى الله عه مسلماً رد اراد الانواع باسقاط التبر عن منه دى الأجل
وهو سلف حرجاً وبه انصاً اد كان طعناً مع احد بل قصه ان اسحله
عوض عن الطعام أى لم يحط به الآء وانما حط على - حل

قوله [لما د دفعه ن رده] ان ان السداد مبره الآء

قوله [ان بعد الأجل راحى] المرد بعد الأجل سحر ربحه المحل
وصوله ربحاً رافى سرك المسلم للمسلم به عدم الاله حده فان اناه
بعضه لم يلزمه قوله حب كذا المال مسرر - التبر عنى ن عوفه
ما نصه رافى دى دى حل على نص عهه ربح امداعه حتى ينص

(وَأَدَّتِي) صفة كذلك ، لأنه حسن انصاء وهو من باب المعروف

(لَا أَفْلَ) كَلَا أَوْ وَرَبًّا أَوْ عِنْدَآ طَعَامًا كَانَ أَوْ صَدَأَ (إِلَّا أَنْ) يَعْلُ
الْأَفْلَ وَ (تُسْرِيهِ مِنْ الرَّأْيِدِ) مَحْذُورٌ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ لَا مَكَاسَهُ وَأَمَّا الْعَرُوصُ
كَالْأَسَابِ مَحْذُورٌ بِقَوْلِ الْأَفْلِ مُطْلَقًا ، أَرَاهُ أَمْ لَا ، وَكُنَّا لِلْمَلِي إِذَا لَمْ يَكُنْ طَعَامًا
وَلَا هَذَا كَالْحَدِيدِ وَالْحَطَايِ

• (و) حَارَ الْفَصَاءِ (يَعْتَرِ حَيْسِيهِ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ (وَأِنْ قَسَلَ
الْأَحْلَ) سَرُوطٌ بِلَاغُهُ أَفَادَهَا بِقَوْلِهِ (إِنْ عَجَلَتْ) الْمُدْعُوعُ مِنْ عَرِّ حَيْسِهِ ،
وَلَا لَرْمٍ فَصَحَّ الدِّسُّ فِي الْأَسِ (وَكَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ عَرِّ طَعَامٍ) لِسُلَامٍ
بِشَعِّ الطَّعَامِ قُلُ فِصَصِهِ

، (وَصَحَّ سَلَّمَ رَأْسَ الْمَالِ فِيهِ) أَيِ فِي الْمُدْعُوعِ عَرِّ الْحَسَنِ ،
كَمَا لَوْ أَسْلَمَهُ بَرِيًّا فِي عَدِّ هَضْبِي عَنْهُ بَعْرًا ، فَانْهَ بَصَحَّ سَلَّمَ الْبَرِّ فِي الْعَرِّ

حَمِيصُهُ وَالْمُدْسُ مَوْسِرٌ — هَذَا أَيْ رَسَدَ وَرَوَاهُ مُحَمَّدٌ مَعَ أَسِ أَيْ رَسَدَ عَنْ أَسِ الْعَامِ ،
وَلَعَلَّ الْقَوْلَ أَنَّ الْقَرِصَ أَنَّهُ الْمَعْرُوفُ وَالْمَسَاحَةُ — كَذَا فِي حَاسِهِ الْأَصْلُ وَحَدَّثَنَا
بِوَحْوِثِ الْقَوْلِ بَعْدَهُمَا فَإِنَّ لَمْ يَحْدِ الْمُسْلِمُ يَنْفَعُ لَهُ دَفْعُ الْوَكْلِ فَإِنَّ لَمْ يَحْدِ وَكَذَا دَفْعُ
لِلْعَاصِي لِأَنَّهُ وَكَلَّ الْعَابِ

قَوْلُهُ [وَبَرِيهِ مِنَ الرَّائِدِ] طَاهِرُ الْمَرَايِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَفْلَ مِنَ الطَّعَامِ
بِالْفَصَّةِ حَارَ أَرَاهُ مِنَ الرَّائِدِ أَمْ لَا وَالْفَصِيلُ إِذَا فَصَّاهُ بَعَرُ الْفَصَّةِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ
كَمَا أَفَادَهُ وَكُنَّا فِي الْحَاسَةِ

• نَسَهُ لَا مَحْذُورٌ فِي السَّلْمِ فَصَاءٌ دَوَّى عَنْ فَمَحٍ وَلَا عَكْسَهُ نَاءٌ عَلَى أَنْ
الطَّحْنَ نَافِلٌ — وَإِنْ كَانَ صَعْدًا — فَصَارَا كَالْحَسَنِ هِيَ أَحَدُ أَحَدِهِمَا عَنْ
الْآخَرِ بِشَعِّ الطَّعَامِ قُلُ فِصَصِهِ ، فَهَذَا الْقَوْلُ مَسْهُورٌ مَعْنَى عَلَى صَعْفٍ
قَوْلُهُ [وَحَارَ الْفَصَاءُ بَعَرُ حَيْسِهِ] لِمَا أَمْسَى الْكَلَامُ عَلَيَّ بِصَاءِ السَّلْمِ حَيْسِهِ
مَسْرُوعٌ فِي بَابِ فَصَائِهِ بَعَرُ حَيْسِهِ

قَوْلُهُ [سَرُوطٌ بِلَاغُهُ] أَعْلَمُ أَنَّ السَّرُوطَ الْبِلَاغَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ
مَعْرُورَةً ، سَوَاءٌ هَضْبِي قُلُ الْأَحْلَ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا فِي (س)

• م ذكر محرر السرط الآخر بقوله (لا) يصح قضاء (تَغَيَّبَ) عن عبد مالا (وَرَأَى الْمَالَ) عن المسلم فيه كالعبد (وَرَى وَعَكْسُهُ) أى يورى ورأس المال ذهب ، لأنه سول إلى مسلم ذهب في نفسه وعكسه وهو صرف محرر

(ولا) يصح القضاء (طَعَامٍ) بثمنه عن يوب مسلم فيه (وَرَأَى الْمَالَ) فيه (طَعَامٌ) والا لزم بيع طعام طعام نفسه ، ومضى كذا المسلم فيه طعاماً فلا محذور قضاء غيره عنه طعاماً كان أو غيره لمسا فيه من بيع الطعام هل

صحة

ولظهور هذا تركاه لثبته من السرط الباقى سهوله ، ولا حاجة الى ذكر السرط الاى ذكره السج بقوله «وبينه بالمسلم فيه مباحه» ، ولا محذور هوله ولا لحم محض ، لان الكلام في قضاء المسلم فيه بغير حسه وإذا قضا عن حيوان لحمياً من غير حسه حار كمكسه ولو كان من حسه حرماً عن للمرضوع . (ولا تكرم) المسلم إليه (دفعته) أى المسلم فيه للمسلم

قوله [م ذكر محرر السرط الآخر] أى وقد مل له بمالين الارل قوله لا يذهب الح والباى قوله ولا بطعام الح قوله [ومضى كان المسلم فيه طعاماً] إلح سروعى محرر السرط الباقى وقوله [ولظهور هذا تركاه] اسم الاساره يعود على محرر السرط الباقى قوله [ولا حاجة الى ذكر السرط الذى ذكره السج] إلح حاصله أن حنبلا صرح بسرط آخر بقوله «وبينه بالمسلم فيه مباحه وذكرى محرره قضاء اللحم بالخوان ، وعكسه واستسكه سراحه بان الكلام فى القضاء بغير الحس وبيع اللحم بالخوان من غير حسه حار ، فلا يصح أن يكون محرراً لهذا السرط واحتجوا بأنه ليس المراد بالحس ما يقدم فى الرواب وإنما المراد به ما محذور سلمه فى غيره كغيرى عم ومع ذلك عهد سوبم حوار أحد لحم أحدهما عن نفس الآخر لاختلاف الحس هنا ، فمن المبع للمبى الخاص عن بيع اللحم بالخوان ، وسارحاً هما لم يذهب الى هذا الخواب وسلم الاسكال وواجهه فى المجموع فامل

أب الذي يسطعه بنفسك أو يصبغه زيد نفسه ، أو يصبغه من هذا الخلد
نفسه ، أو من هذا العزل أو من هذا الحب نفسه ، لانه حبس صار معصاً لا في
الذمة وسرط صحه السلم كون المسلم فيه ذنباً في الذمة

• (وإن استرى المتعولُ منه) كان يسرى منه الخلد أو العزل
أو الحب ويحو ذلك (واستأجره) سأل عمله بعد ذلك (حمار إن سارع)
العامل في العمل فيما دون نصف شهر عن العامل أم لا (كسراً تحو نور)
بالإساءة الفوقه إزاء سبه الطيب ، يعنى ان من وجد صناعاً سريع في
نور أو طيب أو سف أو نحو ذلك فاستراه منه حراماً ممن معلوم (لسكمل)
أى على أن يكمله له حار ويحل في ضمان المسرى بالهد ، وإنما يضمنه المسرى
ضمان الصاع ، فان استراه على الورق لم يدخل في ضمانه إلا بالقص وعمل الحوار
إن سرق ناعه في التكمل على ما تعلم ، وهذا

(بخلاف) سراه (رِب لسكمل) فانه لا يحور لان المعدن -
- كالحمار والخلد - إن حرق على خلاف الضمة المسرطة أو المعادة

عمر وإن بعده لانه لا يندرى أسلم ذلك الرجل أم لا فذلك عرر (اه) وعلى هذا
درج ابن رشد وفي المذنبه في موضع آخر ما يصفى الحوار إذا عن العامل
فقط لعولم من استأجر من سى له داراً على ان الحص والآخر من عبد الآخر
حار ، وهو قول ابن بسر وحسب فلم يفساده بعين العامل أو الممول من
باب أولي بعضهما معاً ، وعلة الفساد في بعين العامل دوران الثمن بين السله والتمه ،
وفي بعين الممول ان السلم لا يكون في سىء نفسه بل في الذمة كما أفاده السارح

قوله [وإن استرى الممول منه] إلح الفرق بين هذه والتي قبلها أن
الهد فيما قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل الممول منه في ملك
المسرى ، وهذه وقع الهد فيما على الممول منه بعد ان ملكه ثم استأجره بالسرط
في الهد على عمله فذلك كان الهد صحيحاً بسرطه عن العامل أم لا

قوله [وإنما يضمنه المسرى] إلح صوابه الناح

يمكن إعادته بخلاف النوب (الا ان مكسّر العزل) و حمه (عنده)
 أى العامل فانه محور سراء النوب لكمل ، لانه لو حرح على خلاف الصمه
 المسرطه عمل من ذلك العزل بدله على الصمه

قوله [مخلاف النوب] الحاصل أن في كل من النور والنوب ثلاثة أحوال
 يقعان في الميع إذا اسرى حملة ما عند النابع من العزل والنحاس رافق معه على
 أن يصعه له يوماً أو نوراً ، ويقعان في الحوار إذا كان عند النابع حملة من
 النحاس أو العزل عبر ما اسرى ناي على ملكه محب إذا لم ناب ما اسراه على
 الصمه المطلوبه بعمل له بدله من النحاس او العزل الذي و ملكه ، ومخلفان في
 حاله وهو الميع في النوب إذا لم يكن عند النابع عزل يكفى يوماً كاملاً اذا لم ناب
 الميع على الصمه المطلوبه الحوار و النور لانه يمكن كسره واعادته ويكمله
 بما عده

داب

في بيان العرص وأحكامه

وهو المسمى في العرف بالسلف

• (العرص) [بفتح الهمزة] أي حصته السريعة (اعطاء مسمول) من ملى أو حيوان أو عرص (في) نظر (عوص مسمائل) حصه وندراً للمعطى بالصح كأن ذلك العوص (ي الذمه) أي ذمه المعطى له (لبيع المعطى) بالصح أي المعطى له (معط) لا ينع المعطى بالكسر ولا هما معاً وإلا كان من الرأى المخج على بحره

داب

لما كان العرص سبها بالسلم لما فهمنا من دفع معطى في سره دله به
قوله [بفتح الهمزة] وقيل بكسرها وهو له القطع سمي فرضاً لأنه
قطعه من مال العرص والعرص أيضاً الذم يقال فرض الشيء عن الشيء
أي بركه ربه قوله تعالى «وإذ أعرب عرصهم داب السبل
رسرعاً» هو كما قال المصنف اعطاء مسمول الخ
قوله [اعطاء مسمول] هذا يعرف له المعنى المتعدي راد بعرصه
بالمعنى الاسمي هو مسمول معطى الخ وخرج حواه مسمول ماسي
منه ولا يقطع نار فليس بعرص وقوله «من ملى حيوان» ان للمسمول ربه
في نظر عوص «أخرج دفعه» وصدقه وعاربه وقوله مسمائل «أخرج انبع رسله
والصرف والاحارة والسرقة» العوص فيها محال ذمه ي الذمه المتردده
أن يكون موحلاً في الذمه أخرج به المادله المشبه كافع دسار ريب منه
حالاً وقوله «لا ينع المعطى - الكسر - لا سيما أي ولا ينع حتى من
جهة العرص فالكل سلف وسد ردا كما في السرح

وجرح السبع والسلم والاعاره والاختاره والسرکه والهيه والصيده

• (وهو مسدوف) لأنه من المعاون على الر والمعروف

(واما مرفص) نعم حرف المضارعه ومع الزاء منى للمفعول واما محور
أن مرفص (ما) أى منى أو النسيء الذى (يسلم) أى يصبح السلم (فه)
من حيوان وعرض وملى ، لا ما لا سلم فه كذار وأرض وحايوب وحان وحمام وبرا
معدن وصابع وجهر نفس بندر وحوده وحراف

• (لا حاربه) محل للمفترص (فلا محور فرضها لما فه من إعاره
المفروض ، بخلاف ما لا حل له كعنه وخاله أو كان المفرض امرأه فمحور

قوله [وجرح السبع والسلم] إلح قد علمت وجه حروجه

قوله [وهو منسوب] أى الاصل فه التلب وقد مرفص له ما يوجه ،
كالمفروض لمحلص مسهلک ، او نكرهه كالمفروض ممن له فى ماله سه او محرمه
كحاربه محل للمفروض ولا يكون ماحراً

قوله [واما مرفص] إلح أسار المصنف إلى فاعده كله طرده معكسه
فانله وكل ما يصبح أن سلم فه يصبح أن مرفص إلا حاربه محل للمفروض
وبعض ما يصبح ان مرفص يصبح ان سلم ه ، فعكسها بالعكس المسوى
صحيح واما عكسها عكساً لغوياً وهو كل ما لا يصبح أن سلم فه لا يصبح أن
مرفص ، فلا يصبح على المسهور ، لان حلد المسه المدوع وحلد الاصبحة لا يصبح
السلم فهما ويصبح فرضهما

قوله [للمفروض] أى لطالب المفروض والآخذ له

قوله [لما فه من إعاره المفروض] أى من احمال إعاره المفروض إذا رد
عنه ، لانه محور فى المفروض رد العين المفرضه ومحور رد ملها كما نانى ولما
العليل أحار ابن عبد الحكم فرضها إذا اضطر أن رد ملها لاعسا ، لكن المسهور
مع فرض الحاربه الى محل للمفروض مطلقاً كما هو ظاهر المصنف سواء افرصها
للوطء أو للخدمة شرط رد عسا او ملها سداً للدرعه

قوله [او كان المفروض امراه] ملها الضى الذى لا يأتى منه الاستماع
والسح الفاعى ، وكذلك محور له فرض الحاربه الى لاسهى لصعر فى منه الصعر

(وَرُدُّ) وَجُوبًا إِنْ اِفْرَصَهَا لِمَنْ يَحُلُّ (إِلَّا أَنْ تَقُوتَ) عَدَهُ (يَوْطِئُ) أَوْ عَسَيْتَ) عَلَيْهَا (طُنَّ وَطَوَّهَا فِيهَا، أَوْ بَعَثَرُ دَابٍ) أَوْ حَوَالَهُ سَوِي (فَالْقَيْمَةُ) تَلَرَمُ الْمَعْرِضُ (لَا الْمَيْلُ) وَلَا يَحُورُ الرَّاصِي عَلَى رِجْلَيْهَا أَوْ عَابَ عَلَيْهَا عَمَهُ يَطْلُ بِهَا الْوَطَاءُ وَحَارَ أَنْ قَابَ حَوَالَهُ سَوِي وَنَحْوَهُ

• (وَحَرْمُ هَدَيْتُهُ) أَيُّ هَدِيَةِ الْمَعْرِضِ لِمَنْ اِفْرَصَهُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى سَلَفٍ بَرَادِهِ (كَرْبِ الرَّاصِي وَعَامِلِيهِ) حَرَمٌ عَلَى كُلِّ مِثْمَا أَنْ يَهْلِي لِلْآخِرِ هَدِيَهُ • (و) حَرَمُ هَدِيَةِ (الْمَعَارِي) أَيُّ الْإِهْدَاءِ لَهُ (يَدِي أَحْمَاهُ) أَيُّ مَنْ حَبَّ حَرَمَهُ حَبَّ مُوَصَّلٍ بِالْهَدِيَةِ لَهُ إِلَى أَمْرٍ مَمْنُوعٍ أَوْ إِلَى أَمْرٍ حَبَّ عَلَى دِي الْحَافِ دَعَمَهُ عَنِ الْمَهْدِيِّ بِلَا مَعَبٍ وَلَا حَرَكَةٍ وَأَمَّا كَرْبُهُ مُوَصَّلٌ بِذَلِكَ أَنَّ أَنْ يَنْدَبَ بِهِ فِي نَصَاءٍ مُصَالِحَةٍ إِلَى حَوْطَالَمٍ أَوْ سَفَرٍ لِمَكَانٍ فَحُجُورُ كَالْهَدِيَةِ لَهُ لَا لِلْحَافِ

قوله [إِلَّا أَنْ تَقُوتَ عَدَهُ يَوْطِئُ] أَيُّ وَإِلَى تَابِثٍ لَا يَكُونُ بِهِ أَفْوَاجًا وَلَا عَدَاً (عَبَ) لِأَنَّ لَرَمَ فِيهَا بِمَحْرُودِ الْوَدْعِ أَوْ الْعَمَةِ عَلَيْهَا أَرْحَبُ أَهْمًا حَمَلَتْ وَهِيَ فِي مَلَكَةٍ فَيَكُونُ بِهِ أَفْوَاجًا وَقَدْ صَرَّحَ أَنَّ عَرَفَهُ بَنَاهُ لِأَحَدٍ خَلْفَهُ
قوله [طُنَّ وَطَوَّهَا فِيهَا] مَبْنُومٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَطْلُ رِجْلَيْهَا سَهَا لَا حَرَبَ بِذَلِكَ الْعَمَةِ رَهْوَ الْمَسْهُورِ فَالْعَمَةُ فِيهَا بِلَانِهِ أَهْوَالٌ قَلِيلٌ قَوِيٌّ مُطْلَقًا وَقِيلَ 'سَبَّ قَوِيًّا مُطْلَقًا' وَقِيلَ أَنَّ طُنَّ قَوِيٌّ قَوِيٌّ رَافِعًا

قوله [وَحَارَ أَنْ قَابَ حَوَالَهُ سَوِي رِجْلِهِ] هُوَ نَعْرِ الدُّبِّ وَلَيْسَ فِي الْأَمْعَاءِ حَسَدٌ نَسَمٌ لِلْعَامِدِ لِأَنَّ دَا بِهَا عَوَضَ عَمَّا لَزِمَهُ مِنَ الْخَمَةِ وَلَا يَحْدُرُونَ ذَلِكَ
قوله [حَرَمُ هَدِيَتِهِ] الْحَرَمُ قَابَ أَحْرَمِيٌّ فِي كَثَرَةٍ لَيْسَ الْمُرَادُ بَنَاهُ فِي حَقِّهَا فَقَطْ بَلْ كُلُّ مَحْصُلٍ بِهِ الْإِنْسَانُ كَرَّكَرَتْ دَابَهُ الْمَعْرِضُ رَافِعًا كُلِّ رَسْمٍ عَلَى طَرِيقِ الْأَكْرَامِ رَسْمٌ قَهْرِيٌّ وَالْقَطْلُ خَدَارُهُ (أَهْ) رَالَتْهُ أَعْيُنُهُ فِي الْحَافَةِ حَوَارِ السَّرْبِ الرَّصْلُ رَافِعًا كُلِّ رَسْمٍ لَا حَرَبَ لَا حَرَبَ فِيهِ
قوله [كَرْبِ أَحْرَمِيٍّ] أَحْرَمٌ أَحْرَمٌ سَبَّ أَحْرَمٌ رَافِعًا لَيْسَ بِذَلِكَ اسْتِدْمَامُهُ عَمَهُ رَحْمَةً هَاهُنَا يَحْمِلُ رَبُّ شَأْنٍ وَيُوعِدُ سَعْلُ الْمَاءِ قَلِيلٌ سَعْلُ الْمَاءِ وَلَا حَرَبَ لِأَنَّ لَرَبِّ الْمَاءِ أَحَدَهُ مِمَّا سَبَّ أَحْرَمِيٌّ رَافِعًا لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَاءِ وَهِيَ وَأَمَّا عَدُ سَعْلِ الْمَاءِ فَلَا مَعْنَى مِنْ رَبِّ الْمَاءِ مَعَامِلُهُ دَا بَعْدَ نَصُوصِ الْمَاءِ

ولما هي لمحة أو اكتساب حاه ، وفي المعار سل بعضهم عن رجل حسبه
السامان أو غيره ظلمًا فذل مالا لمن مكلم في خلاصه محاه أو غيره ، هل
محور أم لا ؟ فأجاب نعم محور ، صرح به جماعة منهم القاضي حسن وبعله
عن الصالح (اه)

(إلا أن دَعَدَمَ) لمن أهدي لمن ذكر هدته (مسلها أو دَحْدُتَ)
لمن ذكر (مُوجِبَ) يعصى الإهداء له عادة ، كتحريح أو موت أحد عبده أو
مهر ونحو ذلك فمحور

(و) كما يحرم الهدء محرم (سَعَةُ مُسَاءَدَةٍ) لذلك لا لاجل وجه الله
أو لاجل أمر امضى ذلك

قوله [وفي المعار سل بعضهم] أى وجه انصافاً أبو عبد الله القورى عن عن
الحاه ؟ فأجاب بما نصه احتلف علماءنا في حكم عن الحاه فمن قائل بالحرم
باطلاق، ومن قائل بالكراهه باطلاق، ومن مفصل فيه، وأنه إن كان ذو الحاه صحاح
الى نفسه وبعب وسعر وأحد مثل آخر مثله فذلك حار وإلا حرم ، وفي المعار
أيضاً سل أبو عبد الله العدوي عن محرم الناس في المواضع المحففة وبأحد
مهم على ذلك ، فأجاب ان ذلك حار بسروط ان يكون له حاه قوي يحب
لا محاسر عليه عادة ، وان يكون سره معهم مقصد يحورهم فقط لا الحاجة له ،
وان يسلح معهم على آخره معلومه او يسلح على المسامحه بحسب رضى عما يدفعونه له ،
قال في المجموع وأحاره السافعه ، يعنى الاحد على الحاه ، والحمد لله على خلاف
العلماء ولو حارب معربه لجماعه وهنر احلهم على الذبح عن نفسه ،
لكن حصه يلحق غيره ، فهل له ذلك أو نكره أو محرم ؟ أهوال وعمل بما
ناحاه المكاس من المركب أو القافله ملائوره على الجميع لاهم يحواه

قوله [لمن ذكر] أى الذى هو المفرض ورب الفرائض وعامله والقاضى
ودو الحاه

قوله [به مسامحه] أى يعنى وأما يعنى عن فعل محور ، وهل
نكره ، واسطهر الاول

• (وَقَسَدَ) العرض (إِنْ حَرَّ نَقَعًا) للمعرض (كعسي) أى ذاب -
 دعماً وبضه أو عرهما - (كَرِهْتَ إِفَامَتَهَا) عنده لامرئ الأمور أما لعل
 حملها في سر أو خوف سوسها أو قلمها أو عنيها أو بعز ذاتها بإفامتها عنده ،
 فسلمها لأحد بلغا في لحد آخر أو حديداً أو سالماً ، فحرم وبرد على صاحبه
 ما لم يغب فالعنه كما هو معنى الفساد

(الْأَلَصْرُورَةُ) محوَر (كَعُمُومِ الدَّوْفِ) على المال في الطرق محوَر
 ان سلفه لم يعلم انه سلم معه، وكذا إن قام دليل على بيع المهرض هبط، كما حازه أو
 كن بيع المسوون الآن احط للسلف لعلاه ورجس الحديد في إسنه محوَر
 • (وَمَلَّكَ) العرض أى ملكه للمعرض (بالعهد) وان لم يهبه الله من
 كاله والصدقه

• (وَلَا يَسْرَمُ) المعرض (رَدَّةً) لربه

قوله [ان حر نقعاً] أى ولو قليلاً قال في المجموع ومن ذلك فرع
 مالك وهو ان يقول سخص لرب الدس احر الدس رانا اعطيك ما يحاحه
 لان الناحر سلف نعم ان قال له احره وانا افصه عنه حار
 وانه [إما لعل حملها - سر] إلح يوبع لما قبله
 قوله [كما هو معنى الفساد] أى لما بقده له في فرض الامه الى غل
 للمعرض ان في فواها الفصه لان العرض المنق على فساد كالباع المنق على فساد
 • منه من العرض الفساد فرض ساه مسلوحه لأحد عها كل يوم رطلين
 ميلاً، ودفع قدر معين من دوى او فصح لحذر لأحد منه كل يوم قدر معيناً من الحمر
 قوله [محور ان سلفه] بل يحل لان حفظ المال واجب أى وجه
 بسر حفظه به

قوله [أى ملكه المعرض بالعهد] أى وبصر ما لا من امواله يعصى له به
 قوله [كاله والصدقه] أى وكل معروف فانه ملك للعهد ولكن لا يتم
 ذلك إلا القصد والحضارة على ما ساق فان حصل مانع للمصداق او الواهب
 او فاعل المعروف بعز العرض قبل الحوَر يصل خلاف العرض لانه لا يوقف
 على الحوَر فلو حصل للمعرض مانع قبل الحوَر لم ينظر كما بقده (ن) خلافاً

(إلا سَرَط) عند الهد لوف معلوم (او عَادَه) فعمل بهما ، فان لم سَرَطاً مَسّاً ولا عاده كان كالعاربه المسمى فيها سَرَط الاحل أو العاده ، فسق

لوف الذى يصحى النظر العرس عليه

• (كأحدِه) سسَه في علم اللزوم أى كما لا يلزم ربه أن يأخذَه (بعسر

محلّه) لما فيه من الكلفه عليه (إلا العسّ) أى الذهب أو الفضة فليزمه

أحدها لخصها ويلحق بها الخواهر الخمسه وهذا إذا لم يكن خوف ولا كبر

حمل فلا يلزم الاحد

• (ورد) العرس على العرس (مسله) فدرأ وصفه (او) رد (عسّه

إن لَم سَم سَمَر) في دانه عليه ولا يصح بعد بعد السوق، فإن بعد بعد رده

(وچار أفصل) أى رد افضل مما افرصه صبه ، لانه حسّ قضاء ،

إذا كان بلا سَرَط ، وإلا مع الافضل والعاده كالسَرَط وسعى رده

• (و) جار في العرس (اسراط رهن وحمل) أى صامس للنوى بذلك

لما في كلام التتاني من ان العرس كعده لا يتم إلا بالخور

قوله [إلا سَرَط] إلج حاصله ان المعرص إذا فقص العرس وكان له

أجل مصروب أو معاد لا يلزمه رده إلا إذا اقصى الاحل فان لم يكن احل لا يلزم

المعرص رده إلا إذا انفع به عاده اماله

قوله [وچار افصل] أى ل هو الاولى والاحس لانه حس قضاء كما

قال السارح وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلف نكراً ورد عنه

رباعاً^(١)

(١) سبق ترجمته وفيه عن أبي هرير قال : « كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم من

من الاكل صا بمصا ، فقال أطعموا سله فلم يعلوا إلا ساقها ، فقال أطعموا

أوسع أوفاد الله صلى الله عليه وسلم : ان حركم أحسكم صا ، معنى عليه ومن حار

قال أنت النبي صلى الله عليه وسلم وكان عليه دين مصا وادى ، معنى عليه وفي صحيح البخارى

أن الرجل أعطى على النبي ، فهم به أصحابه فقال دعو فان لصاحب الحق معالا ولكن روى عن

أبي : « وسئل الرجل ما تعرض أحبا المال يهتدى اليه؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

إذا أقرض أحدكم مرساً فاهتدى إلى أو حمله على اللهانه فلا تركها ولا يعله الا أن يكون حرى به وبه

صل ذلك روا ابن ماجه وصلى الله عليه وسلم قال إذا أقرض فلا تأخذ منه وروا البخارى في تاريخه

فصل في المعاصيه

• الْمُعَاصِيَةُ أَيُّ حَصِيصَتِهَا (مُسَارَكَةُ مَدَسَسٍ) الْمَارَكَةُ بِمَاعِلِهِ مَعَهَا الْبَرْكُ مِنَ الْخَالِصِ (يُسْتَمَايَلِسُ) أَيُّ مَدَسَسٍ يَدَسَسُ مِيَالَيْنِ فَنَرَأُ وَصْفَهُ كَعُسْرِهِ عَمَلُهُ وَعُسْرُهُ مَحْمَلُهُ أَوْ عِبَرِ مِيَالَيْنِ كَمَا بَأَى خَالِ كَرِيحًا (عَكْسَهُمَا) أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ مِلُّ مَا عَلَى صَاحِبِهِ لَهُ (كُلُّ) أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَرْكٌ (مَا) أَيُّ الدَّسِ الَّذِي (لَهُ) عَلَى صَاحِبِهِ (فِيهَا) أَيُّ فِي نَظَرِ الدَّسِ الَّذِي (عَلَيْهِ) لَصَاحِبِهِ وَهَذَا انْصِبَاحٌ لِلْمَارَكَةِ

فَمِنْ إِنْ الدَّسِ إِمَّا أَنْ يَكُونَا عَسَا أَوْ طَعَامًا أَوْ عَرَصًا وَيُكُلُّ أَمَّا أَنْ يَكُونَا مِنْ سَعٍ أَوْ فَرْصٍ أَوْ أَحَدُهُمَا مِنْ سَعٍ وَالْأُخَرُ مِنْ فَرْصٍ فَهَذِهِ سَعٌ صَوْرٌ وَيُكُلُّ مِنْهَا أَمَّا أَنْ يَكُونَا خَالِصًا أَوْ مَوْحَلًا أَوْ أَحَدُهُمَا خَالِصًا وَالْأُخَرُ مَوْحَلًا سَعٌ وَعُسْرٌ صَوْرُهُ وَيُكُلُّ أَمَّا أَنْ يَتَفَعَّلَ فِي الْوَجْعِ وَالضَّعْفِ وَالْمَدَرِ أَوْ يَحْتَلِمَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ فِي السَّعَةِ وَالْعُسْرِ خَالِصَةٌ رَدُّ صَوْنًا لَهَا وَلِحُكْمِهَا عَوْلُهُ

فصل

أَمَّا ذِكْرُ الْمُعَاصِيَةِ عَمَّا لَفَرَّصَ لِاسْمِهَا عَلَى دَسٍّ أَمْرٌ وَعُسْرُهُ رَاضِلٌ بِمَاصِيَةٍ مُعَاصِيَتُهُ قَادِعٌ وَهِيَ مَاعِلُهُ مِنَ الْخَالِصِ لَا كَلَا بِمَاصِيَةٍ صَاحِبُهُ أَيُّ نَسَبٍ حَصِيصَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ الْمَاصِيَّ اسْمُ عَادِ الْحَقِّ

قَوْلُهُ [أَرَعَرِ مِيَالَيْنِ كَمَا إِي] أَيُّ قَوْلُهُ أَوْ دَوْعًا أَوْ حَلَا فَمِنْ مُنْصَبٍ أَوْ مِيَالَيْنِ أَوْ التَّعَرِّيفُ سَعٌ مِنْهُ أَوْ عُسْرُهُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِهِ عَرَجٌ فَهَذِهِ عَمُّ الْمَارَكِ وَلَمْ يَلْتَمِصْ لَهُ لَدِ الْمُصَنِّفِ

قَوْلُهُ [أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ مِلُّ مَا عَلَى صَاحِبِهِ] هَذَا انْصِبَ لَدِ الْمَلْسَةِ لِلْمَرْكِ مِنْ كُلِّ حَاسِبٍ فَلَا يَصِيرُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا رَادِدًا سَعِي

قَوْلُهُ [عَمَّا وَعَمَّا صَوْرٌ] وَنَظِمٌ ذَلِكَ سَلَسِي السَّحْبِ مُحَمَّدٌ وَهَذَا

• (ويجوز) المقاصه والمراد بالخوار الادن فصلى بالوجوب ، فإنها قد
 تحت أى تحت المقاصه بها كما إذا كانا ميانين وحل الاحل أو طلبها
 أحدهما (في دى العن مطلقاً) كانا من بيع أو من فرض أو أحدهما
 من بيع والآخر من فرض (إن استحدأ فدرأ وصيغته) كالتمال المعلوم وسواء
 (حكلاً) معاً (أو) حل (أحدُهُما) والآخر موحل (أو لا) فإن كانا موحلتين معاً
 (أو أحدهما مطلقاً وصيغته) أى حوده ورداه كحمله وبريده
 (أو) أحدهما (دوعاً) كتب وصيغته (إن حكلاً) معاً فمحور إذ هي في
 اختلاف الصيغه مادلّه ، وفي اختلاف النوع صرف ، ولا تأخر فيها عند حلولها
 فإن كانا موحلتين أو أحدهما لم يخر للآخر كما نأى في قوله ، وإلا فلا ، فانه
 راجع لمحل أيضاً
 (أو) أحدهما (فدرأ) كعسره محمله وأكثر منها ملها أو أقل (وهما)

دين المقاصه لعن نعيم	ولطعام ولعرض قد علم
وكلها من فرض أو بيع ورد	أو من كلها فدى بيع بعد
في كلها محصل الاما في	حسن وفتر صغه فليصفي
أو كلها علف في ادد	أربع حالات بيع فاصبر
مخرج صب مع بلاس نعيم	بصرف في احوال آخال يوم
حلاماً أو واحد أو لا معاً	حملها حتى كما هل اسمعا
مكمل بعدان عازي احصرا	أحكامها في جدول فليطرا

قوله [فصلى بالوجوب] اعرضه (ن) ان هذا يعنى حرمه العلول
 عنها في صور الوجوب ولو تراصاً على ذلك ، وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا
 المقصود بها لطلبها وحسنه فالمراد بالخوار في كلام المصنف المسوى الطرفين ،
 وهذا لا ينافي المقصود بها لطلبها في بعض الاحوال
 قوله [إن استحدأ فدرأ وصيغته] حاصل ما ذكره المصنف أن دين العن إن
 استحدأ في الفتر والصيغه منه بيع صور كلها حايه وإن أحلهما في الصيغه أو
 النوع ، فهي كل بيع أيضاً الحاي من كل ثلاث والممنوع من كل صب
 قوله [أو أحلهما فدرأ] إلح مطوفه صوره واحده حايه من صور بيع

معاً (من سبع وحلاً) معاً فمحور على المعتمد
 (ولا فلا) راجع لجميع ما تعلم كما تعلم ومما في هذه وألا تكونا
 من مع بأن كانا من فرض أو أحدهما معاً الخاصه سواء حل الاحلان أو أحدهما ام
 لم يحل فلهذا سبب صور نسبي منها واحده وهي ما إذا حل الاحلان وكان
 أحدهما من سبع والآخر من فرض وكان الفرض هو الآخر فمحور لانه قضاء عن
 دس مع اكثر به ولا ضرر به بخلاف العكس وكذا سبع إذا كانا من مع
 ولم يحل لانه من حط الصيام واربتك ، او سبع ويعجل فما لي
 ويستثنى من قوله (ولا فلا) بالنسبة لاختلاف الصية فقط بانه صور وهي
 ما إذا حل الاحل فقط سواء كانا من مع او فرض او ميمما ، لان القضاء نافصل
 محور ذكره بعضهم وبمنه قولنا في الفرض يحل نافصل لا سره
 (والظاهر انما من فرض كذلك) فمحور في الاستدلال انهما
 صبه وتندراً حلاً او أحدهما ام لا او أحدهما صبه كبراء بمحموله اربعاً كجميع
 وقول ان حلاً معاً والا فلا كان احله فإرا

فالباقي ثمان منها سبع مجموعها وواحدة حائره وهي ما اذا حل الاحلان وكان
 أحدهما من مع والآخر من فرض وكان الفرض هو الآخر كما افاده السارح
 قوله [وكذا سبع اذا كانا من مع ولم يحل] أي معاً بان احلا معاً
 او حل أحدهما فهناك صورتان تمام السبع المجموعه
 قوله [فانه من حط الصيام واربتك] أي اذا كان المعجل أكثر
 وقوله [واصبح يعجل] أي اذا كان المعجل قبل الاحل الاقل
 قوله [ويستثنى] قوله (ولا فلا) أي من عمره المنع من المصوم
 قوله [بانه صور] هكذا نسخة لموسى والمناسبات استقامت أثناء
 قوله [وهي ما اذا حل الاحل فقط] أي ان احلنا بالحدود والزيادة
 ركان الرديء موحلاً والاحود حلاً فالحضاء به حران يمكن مسرطاً
 قوله [والطعامان من فرض كذلك] افاد السارح في هذه العبارة اني عسره
 صوره ثلاث في اتحاد القدر والصية وثلاث في اختلاف الصية وثلاث
 في اختلاف النوع وثلاث في اختلاف المندر اما السلاب الأولى فمحذره

• (وَصِيغَةً) أى الطعامان أى المقاصه فهما إذا كان معاً (من تسعٍ مُطْلَقاً) انما او احلها صبه او نوعاً حلاً أو أحدهما أم لا لما فيه من بيع طعام للمقاصه هل صبه ، ويراد إذا لم يحل بيع طعام بطعام نفسه (كأن أحلها من تسعٍ وَرَصٍ) فبيع المقاصه فهما (إن أحلها صبه) وأولى نوعاً (أو قدرأ أو) انما و (لَمْ تَحَلَّ ، وإلا) بان حلاً معاً وانما كارتب صمراء ومله (حارث) وهو طاهر

(وَيَحْتَوُرُ فى العرضِ) السائل للحد وان كنوب ووب أو حمار أو عند ورس (مُطْلَقاً) من بيع أو فرض أو محلف حلاً أو أحدهما أم لا (إن انسحدا نوعاً وَصِيغَةً واحسبها) فى انصبه او النوع (وحلاً) معاً (أو) لم يحل

ويحور من اللاب النابه واحده والاخرى كذلك واللاب الاحره مجموع، ومقصى ما يقدم حوار الأفصل صبه إن حل ولو كان الآخر موحلا

قوله [من بيع مطلقاً] أى فى الاسى عشره صوره

قوله [انما] إلح بان للاطلاع وكان عليه ان يرد ار قدرأ بعد قوله

أو نوعاً لكمل الصور الاسا عشره وعله المنع ما قال السارح

قوله [كان احلها من بيع وفرض] ونحو اسه عشره صوره كلها مجموع

إلا صوره واحده وهى ما إذا انما صبه وقدرأ وحلاً معاً

قوله [السائل للحد وان] أى فالمراد بالعرض ما قابل العن والطعام فسملى

الحيوان

قوله [مطلقاً من بيع] إلح محه سبع صور افادها السارح

قوله [أو احلها فى الصبه او النوع وحلاً] إلح منطوقه سبع صور

حاربه وهى أن يقول العرضان ، إما من بيع أو فرض أو محلف ، وفى كل

إما أن يحلها فى الصبه او النوع ، فهذه سبع مع حلول الاحل حمهه أو حكماً

بان انفس الاحلان ، ومعهمه أنه إذا احلها قدرأ المنع كانا من بيع أو فرض أو

محلف حلاً أو أحلا او حل احدهما ، فهذه سبع ، نعم لما ما إذا احلها صبه

او نوعاً وحل أحدهما دون الآخر او احلا باحل محلف ، وفى كل [أما من بيع

ار فرض أو محلف ، فهذه ساه عشره صوره فحمله المصنوع فى صور العرض

و (انْعَمًا احْلًا) لا إن احلف أحلفهما هذا كله اذا كان الدمان عس او طعاما او عرضا ، فان احلفا كعس و دمه وعرض او طعام في أخرى ، او عرض في دمه وطعام في أخرى ، والصور الثلاب إما من بيع ار عرض او محلفين ، وهذه السعة تصرف في أحوال الاحل الثلاب سبع وعشرين كلها حاتره وهي في الحصه من باب البيع لا المقاصد الا اذا كان احد الدمان طعاما من بيع فليزم عنه بيع الطعام قبل حصه فلا يحور والله تعالى أعلم

إحدى وعشرون وقد تم صور المقاصد الى تمامت في السارح أول الباب قوله [فان احلفا كعس في دمه] الح سروح منه و صور أخرى ع الى ههنا فيكون حمله صدر المقاصد مانه وحسه وبلاي ح ر

باب

في الرهن واحكامه

• (الرهن) معنى (معه ول) اي من الاموال كانت عينا او عرساً او حيواناً او عماراً او غيرها كمنعه على ما ساقى (احد) من مالكة المراد يوجد منه وليس المراد الاخذ بالفعل لان منعه بالفعل ليس شرطاً في انعاده ولا في صحته ولا لروحه بل يبعد ويلزم بالصفة ثم طلب المرهن احده

باب

لما كان الرهن ينسب عن الدين من فرض ماره ومن ع اخرى وايى الكلام على الدين وما يتعلق بهما من مقاصد عقد الكلام على ما ينسب عينا من رهن ونحوه، والرهن لغة القروم والخس وكل ملزم قال تعالى اكل نفس بما كتبه ربها (١) اي عجزه والراهن ذابحه والمرين الكسر آخذه ويقال مرهن بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق ايضا على الراهن لانه يطلب منه واصطلاحاً ما قاله المصنف وقد عرّفه بالمعنى الاسمي ساء على الاستعمال الكسر ساء لان عرّفه وأما السج حبل فقد عرّفه بالمعنى المصدرى بقوله الرهن بدل من له البيع ما ساع الحج والمعنى المصدرى هو الذى يعبر به الاركان كما ساء السج عله و السج والمراد بالرهن حصصه ويعرّفه والمراد باحكامه مسائله المتعلمه

قوله [او عرهما] هكنا في سجه الاصل صمير الشبه والمناسبت عرها لان المقصود اربعة اسماء لا اثنان

قوله [كمنعه] اي كرهى النار احبسه على ما ناب

قوله [احد] اي حصل المعافاة على ان يوجد بدل من قرب السارج والبراد الحج

قوله [ولا في صحته ولا لروحه] عطفه على انعه ده من عصف لمسب على السب

قوله [بل يبعد ويلزم] اي وينصح لانه لم يـ الانعاده اصححو للروم

إد لا يم إلا نه (تَوَقُّفًا) أى الموقوف (فى دس لا رم) من سح أو فرض
أو فيه معلق (أو) دس (صاير إلى التروم) كأخذ رهن من صانع أو مسعر
حقوقاً من ادعاء صناع ، فكأن الرهن فى الصنعة وسأنى فى قوله «وعلى ما نلزم» إلح
واعلم أنه كما نطق الرهن على الشيء المنقول نطق أيضاً على العهد ، وعنه
عرفه بعضهم بقوله عهد لارم لا نفل الملك ، فعهد به النون فى الحقوق (أ١)
وهو الذى سحر به الأركان ، هوذا

• (وركه) أى أركانه - ناعصار إطلاقه على العهد فكأن فيه استخدام -

وهى أربعة

(عاهد) من رهن وريهن

(وَرَهُونٌ) وهو المال المنقول

قوله [إد لا يم إلا نه] لأنه لو طرأ له مانع قبل أحله لكان اسمه العراء
قوله [توقفاً به] أخرج بهذا العهد الوقف والمصروع عند صناعه وقضى
الحق عليه عند حتى عليه

قوله [أو دس صاير إلى التروم] أى ولذا صح فى الجعل ولم يصح فى
كفائه من أحمى كما نال

قوله [فكأن الرهن فى الصنعة] أى ويكون له حصه حتى يسوق حصه
مه أو من مباحه

قوله [لا نفل الملك] أى بل الرهن أى على مالك الرهن ولذلك كان
عليه له وقفه عا

قوله [فكأن فيه استخدام] أى لكونه ذكر الرهن أولاً بالمعنى الاسمى
الذى هو الشيء المنقول وأعاد عليه الصنعة المعنى المصدرى الذى هو العهد اللارم
قوله [وهى أربعة] أى إجمالاً ، وأما بقوله لا حصه لأن العاهد محم

مسان

قوله [عاهد] هو وما عطف عليه خبر عن قوله وركه

وقوله [وهى أربعة] حملة معرصة من المسند والخبر فصيدها د أن عله
الأركان

(وَرَهْنٌ هـ) اى ره وهو اللبس المذكور
 (وَصِيغَةُ كَالسَّحِ) طاهره انه نكح ما يدل على الرضا وقال ابن القاسم
 لا بد منها من اللفظ الصريح
 • (ولو) كان المهر ملبسا (يعبر كائن وبه ره يم سد صلاحها)
 فانه يصح رهنه لخوار برك اثره من اصله ففىء سوبى ه حر من علمه
 والمتراد عرر نصف فان اسد فلا يصح رهنه كحين كما ساءى

قوله [اى ره] جعل الباء على الطرفه ويصح جعل الباء مسه
 قوله [وقال ابن القاسم لا بد منها من اللفظ الصريح] ان عره
 الخلاف من ابن القاسم وانسب هل سبه الرهن للصريح به ام لا ؟ ولو دفع
 رجل ان آخر سعه ولم رد على قوله امسكها حتى أدفع لك نصف كد رهنا عند
 اسب لا ان القاسم (اه) اى عند ان القاسم لا يحصى المهرين بالرهن بل يكون
 اسوه العراء ولو حاره وسائى ذلك
 قوله [ملبسا يعرر] اى لانه حمل وجوده وبه الرهن ويندمه رعى
 فرض وجوده وحمل ان يعصى والانص
 قوله [وعره لم سد صلاحها] ملها الاربع بل حرر رهن ما ذكر
 ولو لم وحا كما عراه ابن عره لطاهر الزا اب وحب فلم حوارك وحصل عند
 الرهن عليه انصر ار صلاحه لساع ر اللبس وخصص مريته مع العراء
 فى المهر والفسل حب حصلا قبل بدو الصلاح فاذا صلح الرهن مع فان
 وى رد للعراء ما احده فى المحاصه والابى الرهن ناسه قدر محاصا للعراء د
 بى له من ديه بعد احصه صه ما احاه من الفى لا اجمع كذا لو كان عليه
 بليمانه دينار لثلاثه اسر ورهن لاحد من ماله سد صلاحه فليس ار ماب فوجد عند
 الراهن مانه وحمير ديناراً فان البلاء محاصون فسا فاحد كل حصص نصف
 ديه واما دخل المهر معهم لآب ديه معلق اليه لانه لا يعنى اثره واره
 لا يمكن سعه آلان واذا حل به سد الصلاح مع واحص المهرين فالفى فان
 كان اثنى رر لحصص التى كان احدهم ركدا ما راد على المهر ان سعب
 ناكه سعى انه لا يسحبها وان سب ناعل كححص احصى بها فليز محاصا

م إن حار المرهن الآتي ونحوه قبل المانع م الرهن واحص منه ، وإلا كان اسمه العراء
(أو) كان (كسأته مكاتب) فصيح رهنها (وحدته مُدَّتَر) مثله
المعنى لأجل وولد أم الولد فصيح رهنها (واسوقى) الدس (مهما) أى من
الكنانة والخدمه (فلان رُق) المكاتب بأن عحر

بالخمسين النافه له من دسه ، فليس له من المائة والخمسين إلا ثلاثون وعن العره
يجمع له ثمانون ويرد لصاحبه عشرين لكل عسره من الخمسين فصير لكل
مهما سوق كذا فى الاصل

قول [م إن حار المرهن الآتي ونحوه] إلح أى وأما لو اتى بعد الخاره
فى الحرسي و(عب) نسوى العراء منه وهو آتى ورده (س) بأنه متى حر
لا سطل حتى المرهن منه إلا رجوعه لسدنه مع علم المرهن وسكونه
قوله [فصيح رهنها] أى بناء على صحه رهن المكاتب

قوله [وولد أم الولد] المراد به الولد الذى يخلد من الخاره من ربا
أو رواج بعد أن ولدت من سلتها

قوله [أى من الكنانه والخدمه] أى من محوم الكنانه فى المكاتب وعن
الخدمه فى المدبر والمعين لأجل وولد أم الولد إذا لم يدع له الراهن دسه

قوله [فان رُق المكاتب] حاصله أنه اذا رهن السيد خدمه المدبر فاب السيد
وعليه دس سائق على التدبر أو لاحتى ورقى التدبر أو حره منه ، فان المرهن
سوق دسه من عن ذلك الحره الذى رُق ، كما انه إذا عحر المكاتب اسوق
من رهنه وأما رهن رهنه المدبر لسباع فى حياه السيد فلا يجوز حب باحر الدس من
التدبر ، بخلاف دس نعم او على أن ساع بعد موت سنده فصيح رهنه واحلف
إذا رهن رهنه المدبر لسباع فى حياه السيد فى دس ماحر ، هل سطل الرهن من
اصله أو سطل لخدمه ؟ فولان الراجح الاول كظهور حسن دار رهن
رهنها على انها ملك لراهنها وبس حسبها عليه ، فهل سطل الراهن لخدمها لان
المفعه كحره ها ؟ وظاهر كلامهم أنه الراجح ، أو سطل الرهن ولا يعود لخدمها ؟
وأما إن ظهرت حساً على عر الراهن أو انسل الحى لعبره بموت أو انصاء مده
مع سرطها له الواقع فلا سطل الرهن لخدمها قطعاً هذا ملخص ما فى الاصل

• (وَجَارَ) لِلرَّاهِنِ (رَهْنٌ مُفَصَّلِيهِ) أى الجزء الباقي من المصاع في دين آخر (بِرِصَا) المرهين (الاول) لا يعر رصاه (وَجَارَهُ) الاول (لَهُ) أى الثاني فيكون امساً به

(و) لندا (لا تَصْمَتُهُ) إن صاع منه أى ادعى صاع الرهن بلا سه ولا شرط ، وهو بما يعاب عليه فانه لا ينص إلا ما يحصيه

(فإن حُكِلَ أَحَدُهُمَا) أى الدينس (أولاً) قبل الآخر (فسم) الرهن واعطى لمن حل دسه مائة لسوق منه إذا لم يوفه الدينس دسه (إن أمكن) فسمه (بلا صَرَرَ ، وإلا) يمكن أو عكس بصر (مع) الرهن حصه

قوله [برصا المرهين الاول] ويلزم من رصاه علمه فلاند من علمه ورصاه وهذا إذا رهن الفصلة لعن المرهين الاول ، أما لو رها له فلاند ان يكون أصل الدين الثاني مساوياً للاول لا أقل ولا أكثر ، وإلا مع ، لانه اذا كان أصل الثاني ابعد من الاصل الاول باع الرهن عند انقضاء أصل الاول وبعضى الدينان فيجعل الدين الثاني قبل أحله وهو سلف ، وإن كان أصل الثاني اقرب من الاصل الاول باع الرهن عند انقضاء أصل الثاني وبعضى الدينان فيجعل الدين الاول قبل أحله وهو سلف فان كان الدين الاول من مع لزم احتياج بيع وسلف ، وإن كان من فرض لزم أسلفى واسلفك ، فيحصل أن الفصلة إما أن يرهن للاول أو لعنه ، فان رهنت للاول فلاند من ساوى الدينس أحلا ، وإن رهنت لعنه حار مطلقاً ، ساوى الاحلان ام لا ، بشرط علم الحائر لها ورصاه سواء كان هو المرهين الاول أو أمين عره وإعنا امسوط رصا الحائر كان هو المرهين أو عره لاجل أن يصير حائراً للثاني

قوله [فانه لا ينص إلا ما يحصيه] أى كحاله قبل الرهنه

قوله [فان حل احدهما] إلح لم تعرض لحكم ما إذا ساوى الدينان في الاصل لوضوحه

قوله [واعطى لمن حل دسه مائة] أى ويندفع لصاحب الدين الذى لم يحل قدر ما يوفيه بقى رهناً عده

(وهضياً) أي الدمان معاً

(و) حار زهر (أم دُب) زهر (وكلد هيا) الصعبر معها (وعكسه)
إد ليس في الزهر اسفال لك (وحار هُما) في المذال (المُر هين) لعلم
حوار القرى

(و) حار زهر مبيء (مُساحِر) لمن اساحره

(و) زهر حابط (مباي) للعامل (وحوار هُما الاول كدي) عن
حواريان للزهر وكذا حور زهرهما عند عرهما ان حل الزهر مع العمل
أماً أو يحمله معاً يحب امن ويعمل الزهر بده مع الاحرار امساً به

قوله [وقصا] وصفه القصاء ان يعضي الدن الاري كله اولا لعدم الحى
ثم ما يعى للما

قوله [وحار زهر ا] دون زهر ولدها [اي ولا يلزم من الزهر معها دن
ولدها فان احسب للنعف مع ولدها وان لم يكن داخل الزهره لكن مثل
في المجموع للزهر القاصد بقوله وليس الاولا زهما مع امه فانظره معها - فاء اسح
قوله [وحار هيا المذال الزهر] وكفى الحور هيا لكونه في ذلك
واحد زهر الزاهر

قوله [وحار زهر مبيء مساحر] الخ اي ودا اساحره - رامر را
سدا ملا حار اربها اذا بداس من ربه دنا ان ربه تلك اما ان هل انقصه
ملده الاحاره

قوله [زهر حابط مبيء] الخ حار زهر ا - لكونه في حبه
سبه ملا فاذا ان ربه مبيء حار زهر ا - هبه حاب الحطى مبيء مبيء
حتى يسوي دبه

قوله [عند هيا] اي عن المسح زهر ا - لكونه في
الحافه بداس من عرهم ارا - زهر الدار ارا حبه لك العه

قوله [ارحلاله] اي المرز انما لي

قوله [رحل الزهر] الخ معطوف على قوله ان حبل فهو رجع
لعموم المرز على سبل القلب والسر يسوس ا - يوس عن المرز مبيء

(و) حار رهن (مبطل) من مكل أو موروث أو معلود (ولو عتساً) مسكوكه ، وحل الخوار إن طسح عتسه طعناً محكماً - سداً للثريه لئلا يقصد به السلف مع سمسه رهنًا ، والسلف مع الدس لا يحور - وهذا إن وضع صاحب الرهن (أو) لم طع عليه و (كأن رحت أمين) لانماء العله المعلمه

(و) حار رهن (دس) على إسان (ولو) كان (على المرتين) له ،

حاطه ثم رهنه فليحل الرهن مع المساق رجلا أو مغللاه على يد عدل ، فال مالك وجعله يد المساق أو أحر له بطل رهنه (اه) لان يد المساق والاحر يمرله يد الرهن في الحمله ولو كانت ملها من كل وجه لما كفى الامن معهما - فامل

قوله [من طع عليه] أى لو عد عن وإنما يولع على عد العين لان العين يسارع الاندى إليها أكثر فسيوم لروم الطع عليها دون غيرها والحاصل ان المولى عد العين منه خلاف بن ابن القاسم واسهب ، فابن القاسم في المدونه يقول وجوب الطع ، واسهب يقول بطله ، وافعا على ان العين لا يحور رهنها الا الطع عليها - هذه طريقه الماررى وابن الخاحف وأما ابن بونس والياحي وابن ساس فلم يدكروا عن اسهب إلا استصحاب الطع على العين ، إذ لافرق صده بن الامن وعمرها بن عدم اسباط الطع ومذهب المدونه الذى هو المشهور أن جميع المدايات لا ترهن إلا مطوعاً عليها فانه (ح)

قوله [سداً للثريه] عله لمحذوف أى وإنما اسبط الطع عليه سداً للرج

وقوله وللا يقصد إلح عله للمعلول مع عله

قوله [والسلف مع الدس لا يحور] أى سواء كان السلف مسرطاً في عهد المدانته أو مطوعاً به بعلمه لانه إن كان مسرطاً كان نعاً وسلماً إن كان الدس من دس وأسلفي وأسلفك ان كان من فرص وإن كان السلف مطوعاً به فهدبه مدان رطاهر كلام المصنف والاصل أن الطع شرط لخوار الرهن ، وعله فاداً لم يطع عله لا يحور رهنه ابتداء ولكنه يصح ويكون الرهن أحر به قبل الطع إن حصل مانع وهو المعصا

كان يسلع أو يسرى المسلم سلعه ، المسلم إليه ومحل المسلم فيه زهرا في ذلك الدن
 • (و) حار زهر النبيء (المسح حار الزهر) ان لاحظ له او لزهره
 ي دس عليه فان وهى التسعر دسه رجح الزهر لصاحبه المعبر
 (و) إمام زهر وبع الزهر في الدن (رجح صاحبه) المعبر على التسعر
 (بشميه) يوم اسعاره ، وفي زهر زهره
 (و) رجح (بشميه) الذي يبع به (ب) يبع (ب) ان ار لموع
 الخلاف ، فطلب المدونه عليها كما قال السج
 (وصين) المسعر اى يعلى به انما يركب ما يعاب سده كعبه
 او قارب على صاعه فلا يعرف سبه (ب) زهره - سر ما اياه قد
 كان اسعوره لزهره في دس عن قربه في عرض ارطعه زهر - احد
 وحده (دس) لم يري دانه عن الزهر (د) حار - ما (دس) (و)
 يلزم المسعر ظاهرا (او كنت مما لا يحاب علمه اراه له)

قوله [كان يسلع] قال لما اكاك اند على زهر زهرا ما قبل
 الماله ان يسرى زيد سلعه من عمرو يبع لاخل ولزيد دس على بكر دس
 لعمرو فطلب الدن الذي لي على بكر زهرا حب ، كسقي ناهل من
 وراه [وولي زهره] يظهر فائدة الخلاف فيما اذا كان زهره زهرا
 وم الاسعاره وكاتب القمه و الزهر اريد زهر من السه و الاسعاره
 قوله [طلب المدونه عليها] اى زهره الماره على كل من
 فرواها يحى من عمر زهره ورواها غيره يبع الزهر المسعر ناهل من
 سلعه زهرا احصاه اذ ادعى احصاه على الف الف زهرا احصاه زهر
 فصر على

قوله [ان يبعه الضمان] ان اب للمعر بضمه فمه زهره يبع
 لبعده زهره احده من الزهر ينطق العاره - كذا هو (ع) زهره يسلع
 ساء وا حيرى واس عسر الصواب ما اوده (ح) الزهر زهره ان صم
 العاء يعال حب اذا هلك الزهر بضمه عملا افراده يعالى كان يبع
 ساءه ان على هلاكه - لا - زهره - ما دس

• (و) حار رهن (میں مکاتب) فی دین علیہ

(و) عند (مأذون) له فی البحارہ ، لان الرهن من تعلقات البحارہ
وللمکاتب تحرر نفسه وماله ولو لم يأتد لها السد خلاف الصبان فلا محور لها
إلا يأتد لانه ليس من تعلقات البحارہ ، وربما أدى لمحور الاول
(و) حار رهن (میں ولیّ مَحْجُور) کاتب او وصی او غیرهما من مال
المحور فی دین علی المحجور بذاته الولی له (لمصلحته) من طعامه وکسوته
ویجو ذلك من الامور الصرور ٤

• (لا) محور (میں کأخذ وصی) أدخلت الکاف التوکيل والصمن ،

باحده ربه ویطل العاربه، مل ما نای فی العصب فی فیلیم وضمن العاصب
بالاسلاء ، وهو المأخوذ من سارحا والظاهر ان یضمنه العصب هنا یتكون يوم
الارها لانه وف العدی

قوله [و حار رهن من مكاتب] أى فله ان يره ان يذاب او اسرى الدین
ويره لسنه فی محوم الکانه کما نای عن المدویه والموارنه خلافاً لان الخاحب
قوله [لانه ليس من تعلقات البحارہ] هنا راجع للمادون له فی البحارہ
وقوله [وللمکاتب احرر نفسه وماله] راجع للمکاتب فهو لف وسر
مسوس وهذا العلیل حر من العلیل محمول الاسعاع به فی النفس علی
المضمون والمحافظة علیه خوفاً من هروبه، فإن (ن) اعرضه اهما لم يلزمهما حلته
سدهما وحسد فهما لا تسعاعان عن مصالح السد بل عن مصالح انفسهما
واحتب بان الاولی فی العرق من الرهن والصبان أن الرهن معاوضه والصبان برع وهما
مادون لهما فی المعاوضات دون الترعاب ، فحواف (ن) هو عن ما علل به
سارحا

قوله [او غیرهما] ای کتقدم القاصی

قوله [لمصلحه] ای يعود علی المحجور ، والظاهر ان الولی محمول علی
الطر والمصلحه فی رهن مال المحجور ولو عماراً ولا یكلفه الحاكم ، ان السب
مخلاف السع لعمار المحجور ، فانه لا یحمل علی الطر والمصلحه حی سها عند
الحاکم

- لانه لا يجوز لاحدهما تصرف رهن أو بيع أو غيره الا بآذن الآخر
- (وَلَيْزِمَ) الرهن بمعنى العهد (بالتَّوَلَّى) أى الصَّعْدَ فَلْيَرْهِنَ مِثْلَهُ الرّاهن ويصحب له به
- (وَلَا يَسِيمُ) الرهن (إِلَّا بِالْمَصْرِ) فإنه يكون أسوة اعرماء رعاها حصص به المربهن عنهم ومن عهدهم كره الجهر
- (وَالْعَلَّةُ) أى على الرهن ن كراه وعهده (لِلرّاهن) لا رهن
- (وَلَا يَكُونُ) أى العلة (المردية) لَهْ) أى لاراهن (أدنه) لئلا يحول بد الراهن ن الرهن بوله فصفا فطل ولحقح لأدنه طعنا للمدعي ن المسفل لئلا يدعى عليه الراهن انه اكترى ما سواى عنه محبة وحو دال
- (وَيَطْلُ) الرهن بمعنى العهد

- قوله [الا يادد الآخر] أى حب لم يحل لكل الاستلال بالآخر
- قوله [القول] احلف هل يصر الرهن بسط صرح به فلو دفع رجل الى آخر سلعة ولم يرد على قوله امسكها حتى ابيع بك حلف هل يكون رهناً بمجرد هذا اللفظ اولاد من الصريح الرهنه فقال استب يكون رهناً ودون ان العام لا يكون رهناً الا الصريح
- قوله [ولا يتم الرهن الا بالصبر] أى قبل المانع وما استبرأ من مانع فلا يصدق كما ناي
- قوله [يكون الجهر] ما يصر رعاها ان الرهن اذا استبد حار المربهن الرهن قبل الرب فان ائتمن حصص به ن به لا يباح ن موب الجهر
- قوله [لاراهن] أى رهن مريضها للمربهن ان عيب بيع لا يرض كما ناي
- قوله [سعة للماء] معقول لاحتله على لوبه احيح
- (وَيَطْلُ الرهن) أى طهره ولو استبط الشرب والغرب من بسط المافض فانه يصح اذا بسط لشرب ان حصص الرهن وبعه إذا احتاج اه كل ممناً ما حود حراً من حصصه الرهن إلا ان المافض لهما مافض للصفه راد شرب عدم الصبر ن استيع سلا فهو مافض لما

(سَرَطٍ) حَمَهُ (مَنَافٍ) لما نَصَبَهُ الْعَدْلُ ، إِذِ الْفَاعِلُهُ أَنْ كُلَّ عَهْدٍ سَرَطٌ
فَهُ سَرَطٌ مَنَافٍ لَمَّا نَصَبَهُ مُعْصِدٌ لَهُ (كَانَ) أَيْ سَرَطٌ أَنْ (لَا يَنْصَبُهُ) مِنْ
رَاهِهِ (أَوْ) سَرَطٌ أَنْ (لَا يَنْصَبُهُ) عَيْدَ الْإِحْوَالِ

(و) نَظَلَ (مَجْعَلُهُ) أَيْ الرِّهْنُ (يُ) بَعِثَ أَوْ فَرَضَ (فَاسِدٍ) طَلِ
لَرُومِهِ أَوْ لَمْ يَطْلُ فَمُحْتَدِهِ رَهْ وَيَعْنِي مَسْحَ الْفَاسِدِ (إِلَّا أَنْ يَنْصُوبَ) الْفَاسِدُ مَعْرُوبٌ
(مَعْنَى) أَيْ مُصَحِّحٌ جَعَلَ ذَلِكَ الرِّهْنَ فِي (عِيَاصِهِ) مِنْ فَمِهِ أَوْ مِلٍّ أَوْ عَمٍّ ،
كَمُخْلَفٍ فِي نَعُوبٍ بِالنَّهْضِ وَفِي بَرْدِ الرِّهْنِ لِمُسَادَةِ مُطْلَقاً وَلَوْ مَعَ الْفَوَابِ رِيكُونِ
أَسْوَأَ الْعَرَاءِ لِيُوقِعَهُ فَاسِداً وَهُوَ طَاهِرٌ إِطْلَاقَ كَلَامِ السَّحِّ

يَعْرِى عَلَى السَّحِّ لَا لِمَنْ حَصَمَهُ وَإِنَّمَا قَالَ «عَمَى الْعَدْلُ» لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْصِفُ
بِالْطَّلَانِ لَا الْمَالُ الْمُدْفُوعَ لِلنَّهْضِ وَجَعَلَ الطَّلَانُ مَا لَمْ يَكُنْ مَسْرُطاً فِي دَسٍّ مَحْصَحٍ
أَوْ فَاسِدٍ فَابِ وَالْأَفْلَاطَانُ كَمَا نَهَى الْإِحْوَالُ فِي نَظْمِهِ الْآلِ

قَوْلُهُ [سَرَطٌ حَمَهُ] أَيْ حَسَنَ الْعَهْدَ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ السَّرَطُ الْمُنَاقِ
بَعْدَ الْعَهْدِ لَا يَحْصِرُ بَلْ حُوْلَاعٌ وَالرَّهْنُ مَحْصَحٌ

قَوْلُهُ [لَمَّا نَصَبَهُ الْعَدْلُ] أَيْ مِنَ الْأَحْكَامِ فَعَدْلُ الرِّهْنِ يَنْصَبُ أَنَّهُ نَاعٍ
إِذَا لَمْ يَرُفَ الرَّاهِنُ النَّهْضَ وَأَنَّهُ يَنْصَبُ عِنْدَ الْمَرْبِ أَوْ عِنْدَ أَمْسٍ ، فَإِنَّ سَرَطَ خِلَافٍ
ذَلِكَ كَانَ مَنَافِعاً وَرَافِعاً لِلْحَمَةِ

قَوْلُهُ [يُ حَ أَرَفَضَ فَاسِدٌ] مَالُ الْفَاسِدِ مِنَ السَّحِّ السَّحُّ الْوَاقِعُ وَفِي
نَهْضِ حَمِهِ أَوْ لِأَحْلٍ مَحْصُولٍ ، وَالْفَرَضُ الْفَاسِدُ كَمَحْصَحٍ عَمٍّ فِي حَمٍّ

قَوْلُهُ [أَوْ لَمْ يَطْلُ] أَيْ سِوَاءَ اسْرَطَ أَوْ لَا فَلَا مَقْصِدَ لِقَوْلِ حُطِّلِ بِاسْرَاطِهِ
فِي دَسٍّ فَاسِدٍ طَلِ فِي الْأَرُومِ

قَوْلُهُ [كَمُخْلَفٍ فِي] الْحِ مَالٌ لِلَّذِي يَنْصُوبُ بِالنَّهْضِ

قَوْلُهُ [لِمُسَادَةِ] أَيْ نَاعِصَارٌ مَا صَاحَبَهُ مِنَ السَّحِّ وَالْفَرَضُ الْفَاسِدُ
وَالْأَفْلَاطَانُ لِمَنْ يَفَاسِدُ

قَوْلُهُ [وَهُوَ طَاهِرٌ إِطْلَاقَ كَلَامِ السَّحِّ] أَيْ لِأَنَّ السَّحَّ لَمْ يَعْدِ الطَّلَانُ
نَعُوبٌ وَلَا يَعْدُهُ وَبُودِدَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى قَوْلُ الْمُخْمُوعِ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي فَاسِدٍ نَعْلٍ
لِنَعُوسِ الْفَاسِدِ وَلَوْ عَرِ سَرَطٌ حَمَّ يَصِحُّ نَعْسُ الرِّهْنِ ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ (عَج)

(و) يظل عمله (في قرص جند) ابرصه من انسان له علة دس
فله وجعل ذلك الزهر فيه (مع دس قدم) من قرص أو سح ، اى عمله
فيهما معاً ، لانه سلف حرمته وهو يورثه في الهدم بالزهر فرد لونه وسماه
بلا زهر

(و) اذا حصل مانع للزهر قبل زده به (احصيه به) اى بالزهر
القدس (الجند) دون الهدم اى فيكون للزهر اى به في الجند هذه
وخاصيه بالهدم ، وهذا هو المراد قول اسحق «وضح في الجند» ، فراه
بالصحة الاحصاء لا الصحة المعاملة للفساد فادفع قول الخطاب كلام
المصنف نص في صحة الزهر ولم أفت على ذلك لغيره (٥١)

وقاسد الزهر فيما صح اعرص لفساد فاب فاعله اذا اسرطا
وان يكن صح لا انه هوادد عهده ظلفاً ان فاب فاعسطا (٥٢)
• منه من حتى حط حانه حملها لعاقله رص ان ائده باده بافراده
فاعطى بارها ثم علم ان حسمها لا يرمه حيث انه من لره الذبه رب علم عا
الزهر وروح رده من حصص العاقله او عمله ر حصص هذه وأما لو علم
لرود الذبه للعاقله رزهر فانه يكاد في جميع الذه

وله [يظل عمله في قرص جند] الخ سيم ان عمل فساد الزهر
إذا كان المذنب معسراً ، اركان القدس بالنسبة موحداً حتى حا الزهر اما لو كان
حالاً ارحل احد صح ذلك ان كان الحرمة منب مفداً على الخلاص منه
رب القدس لما كان قادراً على احد ذنبه كـ دحره كانه سلف ركداً كان
الحرمة سديماً كـ اهن به وبه يكن عليه محف د حسد كاملي (٥٣ - ٥٤)
ومفهومه قول المسبب ر قرص انه كـ مع جند لصح في اسح
الحانا رلنسم - كد - (عب) بعد الاسم (ح) فـ (س) وهو صر
هذه صحح ر التامم لحرمه كـ الموافق وكذا واحسن - كتاب التامس
قال ان دس جمع بل دس العرص ر الفساد (٥٥)

فوله [عداد الصحة لاصحص] اى عداله ورج لا انه يصح اياه
بل يورثه

• (و) نطل الرهن (بِمَتَاعٍ) أى يحصل مانع (كَمَتَوْبِ الرَّاهِنِ
أَوْ مَتَاعِهِ) أو حوذه أو مرصه المتصل بموته (فَسَلَّ حَوْرَهُ) متعلق بحصول
للمتبرهنا إذا شرط المُرْهِنُ في طلبه بل (وَلَوْ حَتَدَ فِيهِ) حصول المانع قبل
حورهِ ، بخلاف الهبة والصدقة فان الحدَّ في حورهما بعد لانها حرما عن ملكه
بالعمل والرهن لم يحرح عنه

• (و) نطل (نَادِيهِ) أى إحد المُرْهِنِ للرَّاهِنِ (في وطء) لخاربه مرهونه
(أَوْ) في (سَكَنِى) لآل مرهونه (أو) في (إِحَارِهِ) لذات مرهونه والطلاق
(وَلَوْ لَمْ يَجْعَلِ) الرَّاهِنُ ما ذكر في الوطء وما بعده فهو اعم من قوله
«ولو لم سكن» وعدم ان المانع للرَّاهِنِ وإن المُرْهِنُ ، ولاها للرَّاهِنِ اذنه وعنايه
المدنيه لو اذن المُرْهِنُ للرَّاهِنِ أن يسكن أو يكرى عند حرج الدار من الرهن

قوله [أو فلسه] أى ولو بالمعنى الاعم وهو قيام العرءاء وبعه من الصرف
في ماله لا بمجرد إحاطة الدين فلا نطل الرهن به من غير قيام العرءاء
قوله [أو مرصه] أى والخور في حاله المرض والحيون لا يبيع
قوله [ونطل ناديه] الحج أى بطلاقاً غير نام ولا سم إلا القواب كما نأى
في قوله «إن فاب» وأعلم أن الادن في الوطء وما بعده قبل إنه مطلق للخور
فقط - وهو الذى مسمى عليه سارحاً - وول للرهن من اصله وعلى الاول للمرهن بعد
الادن وقبل المانع رد الرهن لحوره العضاء على الرَّاهِنِ وعلى الثانى ليس له رده
لطلاقه ، وسواء كان الرَّاهِنُ المادون له في الوطء العا أو غير الحج لحوالان بده
في أنه الرهن وإن كان وطء غير البائع ليس معتبراً في غير هذا المحل
قوله [أو في سكنى] أى أو اسكان العر

قوله [أو في إحارته لذات مرهونه] أى كانت تلك الذات عماراً أو حواناً
أو عروصاً

قوله [ولو لم يعمل] رد «لو» على اسبب التعادل بانه لا نطل الرهن
بمجرد الادن فيما ذكر بل حتى نطا أو سكن أو يواجر بالفعل
قوله [وإن المرهن سولاها للرَّاهِنِ] أى ان كان يمكن ذلك سريعاً وأما نحو
الاسمباع بالخاربه فهذا لا يكون للرَّاهِنِ ولا للمرهن ما دام مرهونه

وإن لم يسكن أو تكري ، مع الأند في الوطاء إذا لم يظا فيه خلاف فعل لا يظا
إلا إذا وظى بالفعل لا إن لم يظا ، والمضارع على الدار الظلال ولو لم يظا
والمضارع رحمه الله أعبر على نصها فقال : ولو لم يسكن ، فلا اعتراض عليه وبه
الظلال ، (إن مات) الرهن (به نحو عسى) أو كانه أو عو لأجل (أو) نحو
(سعى) كنه وصافه وحسن فان لم يمت للمرهن أحده انصاعه ولأن
يؤنس عن الموارنة أن الرهن رها فمصههم آخره للرهن عند حرج الرهن
قال أن القاسم والمصه ثم إن وأم المرهن رده مصى له الملك (أ) وهو
ظاهر إذا لم يحصل موت عما ذكر وإذا كان له الرجوع رده فيما إذا آخره له
فأول إذا أدل له في ذلك راجد حصل أنه أن وبه حتى الظلال وكذا إن
حصل للرهن مانع قبل رده للمرهن وإن استأفله أحده من راحته وبمضى
له الملك (أو) أن المرهن راحته (سعى) للرهن (وسلبه) راحته
فمطل رضى ليس رضى فان أدل له رده رده رده رده رده رده رده رده
مطل انصاع على الرجوع إلا أن رده رده رده رده رده رده رده رده رده

قوله [نعم الاذن الرطء] اج هذا الامس - لا محال - بله
لك ان الخلاف والكل محكي عن امس

قوله [والسبح رحمه الله اقصاه على عباده] - يعان - السبح لم يسمه
بعضا في السكبي والكراء كما بعد السبعه عا

قولہ [وَمِنْ الظَّالِمِينَ رُوحَ الرِّيحِ] الخ ای کہ اِرحی موسرا والا
 فلا یعوب کما ناں وھذا راجع لہو ریح اذہ و ریح
 قولہ [بِمَا ذُكِرَ] ای العبرۃ

قوله [وكانا حاصل المراض مع] ح من الجمع المضاف إلى
والفاس والجبل والمرص المفضل حرمه

فولہ [ی ج ہڑ] ای اندر جس عیدہ میں کال سے قبل صلیب اُٹھ
او مٹوئے

وحاصل ما له السرح انه اذا ارد ان يري 'ا' معه ر ع ارض المنصوص
عنده يسدده به من غل 'ا' في صار الدل بلا ر ع مع 'محل' لا واما لو

فالقول له سمس ، وبكوك المسم رهماً للاحل أو بأن الرهن بذله برهن كالاول وإن لم يسم الرهن فله الرهن الممسك به

• (و) بطل (باعاره) له لراهه (مطاعة) أى لم يشرط فيها الرد قبل الاحل ولم يحر العرف بذلك ولم يحد برهن أو عمل بمحض فله (والأ) بطلت بل وجب معمله بعد ما ذكر (فله) أى للرهن (أحدته) من الرهن وبمضى له به

• (كان عداد) الرهن (لرأيه احساراً) من الرهن لإتباع ويحويه ، ولو باحاره ، فله أحده ولو قبل هذه الاحاره إن ادعى أنه جهل أن يحاره بطله واسمه وحلف (إلا أن يمسو) عد راهه (يعسى) ن راهه (أو تدبر) أو حسس

أذن في دعه ولم يسلمه له وباعه الرهن فإنه بطل على الراجح إلا أن يدعى أنه إنما أذن له في البيع لحسنه بالتم فبطل منه سمس وبكوك المسم رهماً للاحل أو بأن له برهن بذله ، فإن لم يسم الرهن ن هذه الحالة فله الرهن الممسك به قوله [برهن كالاول] أى في نفسه وإن لم يكن من حسه

قوله [وبطل باعاره] أى لأن ذلك بذل على إسقاط حقه من الرهن قوله [بعد ما ذكر] أى إلى هي اسراط الرد وحرمان العرف به وبمضى بها بالرهن أو العمل بالمضى فله

قوله [كأن عاد الرهن لراهه احساراً] أى بغير عاره لعدم الكلام عليها قوله [إن ادعى أنه جهل أن الاحاره بطله] لا مفهوم لدعوى جهل الاحاره ، فالمناسب أن يقول إن ادعى أنه جهل أن الرد احساراً بطله كان الرد باحاره أو غيرها فإن قلت الاحاره للرهن مسكله لأن الملك والمصلحة له ؟ وبحاب بانه يرضى في رهن شرط للرهن بمصلحة نفسه في بيع وحب كان له ذلك كان له إحارته فإذا آخره للمالك كاتب إحارته بطله للرهن إلا أن يدعى الجهل وبسبه ويحلف عليه كما قال السارح

قوله [أو تدبر] فيه أن التدبر ليس مانعاً من ابتداء الرهن فكيف بطله ؟ وأحب بانه قد انصم له ما هو مطلق للرهن في الحمله وهو دفعه للرهن

أو فسّامِ العُرماءِ) على الرّاهن ، فمطل وليس له أحده ويكوي الرهين اسوة
الغرماء فيه ويعجل الدّين في العي وما فعله على نهج ما تقدم في الادن بالوطء
أو السكوى

(و) إن عاد لراهنه (عصاً) عن الرهين (فكّاهُ أحدهُ مُطْلَعاً) فاب
أو لم يعب ويحصى به عن اعرماء

• (وإن وطئ) الرّاهن امه للرّهونه (بلا ادب) من الرهين (فولّدُهُ)
مها (حرّاً) لأنها لم يسفل عن ملكه (رَعَجَل) الرّاهن (الملىء الدّين)
للرهين (أو ميسّها) أي الاصل من الرّاهن بلّيه (والآ) يكن ملئاً
بل معصراً (مست) الامه للرّهونه للاجل (فسّاع له) أي للدّين ان وصعب
رأيا احب الوصع وساع بعضها ان رعى وخذ من سري النقص

قوله [على بح ما تقدم] المناسب ان يقول وما تقدم على نهج ما هنا
لان هذه الاحكام لم تقدم للسارح

قوله [فله احده مطلقاً] أي إذا احده وخلص من الرهنة فأنقضت اده
لمزم الرّاهن ما فعله من عي أو يندبر أرّحس أو نحو ذلك في حوسه ركنا
أن له احده له علم احده ويعجل الدّين

قوله [فاب أو لم يعب] انصر كيف يكوي له احده حد فانه
يكالصى مع ما سأتى من أن الرّاهن المومر اذا اصق المرهون أو كانه منه حصى ،
فال (عب) وقد نرب يحمل احد الرّاهن من الرهين عصاً على فصول الاطل
الرّهنة فعمل به من قصده بخلاف عي العند رهو عند الرهين فانه لم يحصل منه
ما يوجب الحمل على الاطل الرّهنة حتى يعامل بعض قصده (ن)
والانصراب ما قاله (ح) من عند ما هنا أي ان العاصب هنا حمل على ما اذا
كان معسراً وأما لو كان مومراً فلا يوجد منه الرّاهن بل معنى ما فعله
ويعجل الدّين

قوله [أي الاصل من الامر من] أي فاب كاتب القصة الى عجلها وطول
حد الاصل ناي الدّين وان كان الدّين اقل عجله ورب دمه
قوله [ورخذ من سري النقص] أي فان رعى بعض الدّين ولم يوجد

وهذه أحد المسائل التي نافع فيها أم الولد، الباتة أمه المعلنس الموقوفه للزعماء
مطوها المعلنس الباتة أمه المركه مطوها أحد المركن نلا إذن السرك
الآخر الرابعه حازبه من أحاط الدس بماله ومات فوطها انه الوارب
الحامسه امه الفراض طرها العامل السادسة حازبه وطها سندها العالم بحازها
مع الاعصار والولد حر في الجمع

من ستره نعب كلها

قوله [وهذه أحد المسائل] هكذا نسخه المؤلف والمناصب وهذه إحدى
قوله [فوطها انه الوارب] أي والحال أن الأم لم تمسها وإلا فباع الولد
انصباً، لأنه رأياً محض نامل
قوله [السادسة حازبه وطها سندها] هكذا قال السارح وبرك ناصباً
ودكر ناعه والولد حر في الجمع ونعم ما برك له الناص العالم بحازها مع
الاعصار في الكل وفي (ن) قال ابن حازي وقد أحاد بعض الأدكاء من
لصانه إذ نطم الطائر المذكوره في الوصبح في هذا المجل فعال

نافع عبد الك أم الولد	للدن في ست سائل بعد
وهي إن أحل حال علمه	نماف الوطاء وحال علمها
معلنس موقوفه للعرا	وراهن مرهونه لزعما
او ابن بندان إماء المركه	أو السرك امه للمركه
أو عامل الفراض مما حركه	او سند حانه مسهلـكه
في هذه انه يحمل الامه	حرولا نبرأ عنها ملامه
والعكس جاء في محل فرد	وهو حمل حره بعد
في العبد نعبى ماله من معمه	وما نرى السد حتى اعفه
والام حره ومالك السد	محل ما في نطها من ولد

وصوره قوله في العبد « نعبى » إلح ان العبد اذا وطى حازبه فحملت
وأعفها ولم نعلم السد نعبه لها حتى أعفه، فان عى العبد امه ماص ويكون
حره والولد الذي في نطها رهى لانه للسد، وبوله والولد الذي في نطها رهى، حملة
نعبهم على ما إذا وصعب الولد قبل عى السد العا الذي اعفها، وأما لو كان في نطها

● (والقولُ عندَ تَارِعُهَا لَطَالِبُ حُرِّهِ) أي لمن طلب منهما حوره
(عند أمين) لأن الراعي قد نكره وضعه عما المرهون والمرهون قد نكره وضعه
عنده خوف الضمان إذا تلف أو غير ذلك

(و) لو اتفقا على وضعه عند أمين واحلها (في نفسه تَطَرُّ الحاكم)
في الإصلاح منهما فعلمه (وإن سلمته) الأمين أحدهما (بلا إذن) من
الآخر فاسلمه (لِلرَّاهِي صَمِيح) للمرهون (الدين أو الضميمة) أي فحه
الزمن أي الأقل منهما

● (و) إن سلمه (لِلْمَرْسِي) وتلف عنده (صميمها) أي الضميمة للرَّاهِي
أي بطل بها ضمانها فان كاتب فسد الدين سقط الدين ردى الأمين

حين العن فانه سبع امه (أ) رخصا في الضابط المعتمد وهو حمل الامه
محر كما في (ج) المسححة وهي حامل رالامه العاه وامه المكاتب اذا مات فصاروه
بالكفانه له رالا فانه سبع امه في الكفانه (أ) وقول الناصب العكس حء
في محل فرد الخ لا مضمون له فقد نرى - امه حامل هذا ساء رسي
حملها ثم إن الموهوب له اعتمها فصار حره حرمه رهن نكوب احمل ماً على
ملك الواهب

قوله [لطالب حوره] أي رسوا حرب مدده صعه عند المرهون
لا خلافاً لقول اللحى اذا كاتب أعدده سلمه للمرهن - كذا يحوب من رسي
لانه كالسرط رالافان لطالب الا - رجل هذا احزاب اد دحلا على
السكوب راما لو اسع المرهون عند العبد - قصه فلا يرمه قصه ريو كات
العاده رصه عنده اساء - كذا ()

قوله [فساء] من سرا - الصلاحه ح حكم
قوله [سلمه ااهل] هكذا صحه خوف رصواه فان سيد
بفصل بها احباب

قوله [صم نام بر اا] في معنى الضمان حب اذا تلف
بصم فسمه ارميه ليس براد انه بضمه بعل يوكان زافاً عانه هذا
برد فعله

وإن رادب على الدين ضمن الرقادة للراهن ورجع بها على المرهن ، إلا أن يعوم
 منه بصناعه فلا يقرض . قال أبو الحسن لا فرق هنا بين ما يعاب عليه وما
 لا يعاب عليه لأن الأمان والمرهن معدنان

• (وجازَ حورٌ مكنايبَ الراهنِ ولحمه) وكذا ولده الرشد المعروف عنه
 كما قال سحيون ، ولا يكون حورهم كحور الراهن مطلقاً للرهن ، لأن المكاتب
 أحرر نفسه وماله واللاح والأبن الكثير المعروف لا يحول بد الراهن على أموالهم (لا)
 حور (مصححوره) لصهر أو سعه أو روحه أو ربي فلا يحور والمكاتب
 لا أحمر عليه للسند

قوله [وإن رادب على الدين] إلح سكب عما إذا كانت القصة اهل
 من الدين والحكم أن يحط عن الراهن من الدين بما رقبته الرهن ولا عزم على
 الأمان في هذه الحالة ، ثم إن عمل بضم الأمان الرقادة إذا سلم الرهن للمرهن
 بعد الإحلال ، أو قبله ولم يطلع الراهن على ذلك حتى حل الإحلال ، وأما أن علم به قبل
 الإحلال فإن للراهن أن يعزم القصة أهمها سواء لاهما معدنان عليه هذا أحده وهذا
 ينعته ويذهب تلك القصة على يد أمين غيرها للإحلال ، ولأراهن أن ياتي برهن كالأول
 وباحد القصة

قوله [إلا أن يعوم منه] إلح الحق أن الأمان يرم تلك الرقادة ويرجع
 بها على المرهن كان الرهن مما يعاب عليه أم لا فابت منه على هلاكه بدون يقرض
 أم لا ، وذلك لأن الأمان معد الدفع للمرهن والمرهن معد باحده - كذا في حاشية
 الأصل سعباً (س) والخامسة ويؤيد هذا القول السارح بعد ذلك قال
 أبو الحسن ، إلح

قوله [المعزل] المراد به ما ليس بح الحجر لى هو مستقل بالصرف
 ولو كان مشاركاً لانه في الأموال

قوله [أورن] سئل المدر ولو مرض السند ، والمضى لإحلال ولو قرب
 الإحلال ، وسئل المادون له في البحارة

قوله [كان يعاقبه] صورها أن يقول سحس لآخر حد هذا الشيء
 عليك رهناً على ما أمتره ملك أو على ما يعرضه ملك فلان أو على من ما سعه

(و) حار (ارتھاء) فصل الدس) من فرض ار سج کاذ معافہ علی دفع زہی الآن لمعرض مہ ی عد کذا ار بسر ی مہ سلعہ ویکون الزہی و ذلك الدس ، فإذا غص الزہی الآن وحصل الدس ی المسفل لزم الزہی ولا حجاج لبعضی آخر وإن لم یغصہ لزمہ دفعہ بعد الدس

(و) حار الأديان وسلمه (عاشى ما سلم) موحى من الآخر (يعمل) أى سبب عمل بعمله الآخر له نسبه أو ذاته ملا كأ دحره على حاطه أو نحاوہ باب أو سح یوب أو حراسه أو حطمه مصره ملا على ان لمع للآخر رهساً فی نظر ما سلم الموحى من الآخر وكذا حور للآخر اذا دفع المسأحر له الآخر قبل العمل وحاف ان يعطى الآخر فه ان لمع رهساً للمسأحر على بعد لو لم يعمل كان الرهن رهساً فيما دفعه له (ار) سبب (حماه) باب حد عمل من رب الآتى ملا رهساً على الآخر أى سبب له حد العمل بعد ان الرهن من یکنى دس لاره أو آیل للرو

(ار) علی ما ملک (س) فمہ (ک) سعیر سعیر مع رفیع سعیر
ی فمہ علی بعد لڑ رہا لی ادھی الصبح کد صبح لکھنر مصوع
رہا ی فمہ علی بعد ادعاہ صبح

(لا) محور من (ر) نظار (بحجم کد) (س) - - (جسی
ای عبر الکتاب بلده عما اسده ان من فوج بحمل رجه لا

وَأُرْطِلَانِ رَاهِي عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ صَحِيحٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَدِينَةِ مَكَّةَ هِيَ
أَنْ يَكُونَ النَّاسُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
فِي الْمَسْجِدِ فَارَافَ حَصِيلَ كَرَاهِي حَذَرَهُ

فويله [١ - نه مبله] - حله ١١

قوله [اِحْرَ] كسر الـ مع

قوله [ر. ق. ر.] ر. ق. ر. ر. ق. ر. ر. ق. ر.

مه داب التي المعز ولا حرج كما

من التابع ارا المعبر من اسمع ربه على ان سحب هو و عت د

المسألة العارضة أي له بعد من دأب ربه فلا يصح له مسحه عملاً

الحمل بها لعلم لرومها للعقد وعلم المولودها للروم ، فلا يصح فيها رهن من أحس
وأما من المكاتب فصح كما في المدونه والموازيه خلافاً لأن الخابط

• (واندَرَح) في الرهن (صَوَّفَ) على العم المرهونه يوم رهنها سماعاً لها
لا إن لم يتم

(و) اندرج في رهن حيوان حامل (حَسَنٌ) في طلبها وفي الرهن وأولى إن
حملت به بعد

(و) اندرج في رهن المحل (فَرَحَ) (مَحَلٌ) بالخاء المصححه وهو المسمى
بالفعل بالغاء الله وجهه وليس المهملة

- (لا) اندرج عمره في (مَرَّه) على رهن السحر المرهونه (ولو طاب) في
يوم الرهن ولم يحلها ابن القاسم كالصوف النام

(و) لا اندرج (سَمَنٌ) في رهن كالحاج ل هو لره (و) لا
(مَالٌ عَسَدٍ) في رهنه ل هو لره (و) لا (عَلَا) كاحره دار او حيوان

قوله [وأما من المكاتب فصح] وعلمه إذا عي على المكاتب سيء ولم
باب به بيع الرهن فيما عي من محرم الكناه

قوله [لا إن لم يتم] أي فلا اندرج في عينا الرهن ولا رهن احاه بعد
تمامه وذلك أن عبر النام بمخرجه العله وهي لا اندرج

قوله [حسن] أي لانه كالحجر بها فندحوله بها كالحجر - ابن الموار
ولو شرط الراهن عام فدحوله لم يخر لانه شرط مخصص لمقتضى العقد لكونه بمخره
الحجر من أمه

قوله [وأولى إن حملت به] وجه الاولونه انه بعد الرهن يكون حراً
مها وفيه على بها الرهن بخلافه فل بعد يومه انه ذاب مسفله

قوله [بالخاء المصححه] وعصم صبطه الخاء المهملة
وقوله [هو المسمى بالفعل] أي ويسمى بالودي

قوله [لا اندرج عمره في عمره على رهن السحر] هكذا نسخة المؤلف ،
والمناصب حذف لعط عمره الى زادها المارج ، لان الكلام يتم بدونها

قوله [ولم يحلها ابن القاسم كالصوف النام] أي حسب طاب والعرق

وكسمن وليس وصل نحل الخاء المهملة (الاسرط) ي جمع ما تعلم فعمل
ويكون المذكورات معاً اصلها

• (وحار) المرهون (سرط متعده) - الزهر كسكى او ركوب او حد
سرطس اسار لهما بقوله (ع - ب) رهن او عمل للحررح من الجهالة و
الاحاره (سبع) اى و دس مع (مقط) لا و فرض فلا حور لانه و
السبع مع واحاره وهو حار وى العرض سلف حر بقعا وهو لا حور ركدا سبع
الطوع بالمعنه و العرض والسبع مطلقا عتب اه لا فعلم انها - العرض سبع و
الصور الاربع وهى السرط والطوع عتب ام لا وى السبع و التلات رجور
و الرابعه وهى ما اذا وقعت سرط و العهد وعتب وما سمى ه التالى و مصر
جميعها - حتى لم يقدر احد ن اهل العلم على فهمه - ان مثل الرجل لآخر دراهم

سها وى الصوف اها نك لرداد طسا هى عله لاره والصوف لا فاده و
بقاه بعد عامه بل و بقاه تلف له بهذا القرب ذكره ابن بونس هو مصوص
المره الناسه

قوله [مع واحاره] اى لان السبعه المسعه بعضها و مباله يسمى من
المن وبعضها و مباله المسعه والاك مع والتالى احاره ومحصله ان تلك
المسعه لم يصع على الازهر بل ربع حدها - من السلعه الى اسرار
قوله [وكذا سبع الطوع] الخ اى لا ا هديه مد - فذلك سبع
و السبع والعرض وهو ان لمصوبه الموصوع

قوله [فعلم انها] الخ حصله ا مسعه الزهر اى ان يكون مها معه اسرط
معه وى كل اما ان سرطها المرهون ا مصوع ا الازهر عله - كل -
يكون الزهر و عهد مع ا فرض فاحد المرهون ها و من العرض موصوع -
صوره الاربع وهى معه ا لا سرطه ا مطوع ها وى السبع - تلات
اذا كان مطوعاً ها معه ا لا ا سرطه وى رخور - احده هى
ما اذا اسرطت وكاتب معه

قوله [حتى لم يقدر احد] المذاهب حتى لا يقدر

ثم يأخذ منه أرض رزاعه أو حائطاً رهناً على أن يزرع الأرض أو يأخذ عمر الحائط ما دام الرهن في دمه أخطأ ، ثم رادوا في الضلال إلى أنه إذا رد أخذ الرهن ما في دمه لأخذ أرضه أو حائطه يوقف مطلقاً في القبول ، فإنه يسكنه إلى أمرائها لينصرفوا الناطل وبأرضه بضاحوة على دفعه ، فإنه ليسمى على ذلك السه أو السبي أو الأكر ، فإنا لله وإنا إليه راجعون !

• (و) حار شرط المنفعة للمعه رهن أو عمل (على أن نحسن من الآس مطلقاً) أي في رهن أو فرض ، وكذا إذا وقع بعد العقد ، لأنه ن

قوله [على أن يزرع الأرض] إلح مسألة رهن الأرض والحائط هي المسألة بين الناس بالعارضة ، وهي مجموع مطلقاً ولو شرط المنفعة في مده معناه لاها في فرض لا تبع ، ولا تبعه أن يقول وهيك المنفعة ما دام ذراعك على لاها حمله ناطله عندنا وهي من الرها صحت على وأصبح اليد على الطن في نظر ذراعهم الإفلاخ عنه ويركه لصاحبه والاستمرار عليه محرم ولكن إذا وقع وزرع الأرض يكون الرهن له وعليه آخره مثل الأرض لصاحبها فمما خصه بها من أصل الدين الذي عليه ، فإن كان يدفع الخراج للمسلم وكان قدر آخره الأرض لا يلزمه آخره لربها كما قررره الأصاح

قوله [إلى أنه إذا رد] إلح أي أراد الرد

قوله [المعه رهن أو عمل] إلح مفهومه أن عبر المعه لا محور وعله المنع ن صور الفرض اجتماع السلف واللاحاق وفي صور السع اجتماع السع واللاحاق المحو له الاصل

قوله [على أن يحسن من الدين مطلقاً] إلح هذا الإطلاق فاسد كما يستمد من حاسه الاصل ، لأن الحوار مخصوص بما إذا استرطت سع وصبت وكانت هي بالدين أو بشرط يعجل ما بقي ، وأما إن كان الباقي يدفع له فله سبباً موحلاً فمبوع فصح ما في الدين في وجر وإن كان يترك للرهن حار ، إلا إذا كان استرط الرهن في صلب العقد فلا محور للفرر إذا لا تعلم ما بقي ، وأما الصور السع فالمنع فيها مطلقاً أحدث مجازاً كما يعلم أول محسن من الدين كما هنا قوله [وكذا إذا وقع بعد العقد] إلح فيه نظر فإنهم ذكروا أنها محرم

البيع والاحارة وليس فيه هذين مديان خلاف الطوع بها بعد العقد نعم ى
العرض فيه سلف وإحارة

• (ولا يُفصلُ مِيةً) أى من المربعين (بعد) حصول (المتاع) للراهن ، كقول أو علس مع حوزة للرهن أنه (جار) الرهن (مساءً) أى قبل المانع وبإرضاء العزماء ، وقالوا إنما حوزة بعده فلا يفتنه دعواه (ولو شهد له الأمين) الحار له لأنها شهادة على فعل نفسه (الا سيَّته) شهد له (على

على مباحة المديان فان كان فيها مسامحة حرم وإلا فهو لان بالحرمة والكراهة
قوله [علاف الطوع بها بعد العقد] معناه البيع بها من عه أن حسب من الدين فلا يافض ما فله

قوله [نعم ى العرض] الح استدراك على الحوار الذى افاده الاطلاق لما علمت من أنه خلاف الصواب والماسح حذف قوله «فه» لما فيه من التركة ثم هذا كله فى احد المربعين المشعة الى هى نسب من حسن الدين وانما لو شرط المربعين احد العله الى هى من حسن الدين من دسه فان لم يحل لتلك أحلا حار فى العرض ومع فى البيع لان العرض محور فيه الجهل الاحل ذوب البيع وإن أحل ذلك باحل معلوم فان دخلا على أنه ان يعنى ى الدين بعد الاحل بوجه الراهن من عبته او من عن الرهن حار ذلك فى البيع والعرض وان دخلا على أن العاقل من الدين يعطيه به سماً موحلا مع ذلك ى البيع والعرض وإن دخلا على ان العاقل من الدين يترك للمدين حار ى العرض ذوب البيع - كما ى حاشية الاصل
قوله [لأنها شهادة على فعل نفسه] أى الذى هو الحوزة والشهادة على فعل النفس لا يصح لأجل دعوى ويستفاد من البطلان المذكور أن - ده اعنى - ورن ما فيه فلا نكدا لا يسل لأجل شهادة على فعل النفس خلاف ما - شهد أن فلاناً فصح ما ربه فانه جعل شهادته ونسبدها معاً وانصهر بطلان لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كئو حسب كن بطلان بعضها لنفسه ك - وجعل بطلان شهادة العاقل إذا شهد بالورب ما لم يكن مقاماً من صرف الاستدراك أو ناسه كالعاصى كما عضر والا على شهادته كما استظهره الاحقرى يظهر ان نابع المعام من العاصى مثله

الحجور) فله أى على معامه ان الراهن سلم له الرهن قبل حصول المانع (أو) شهد له (على الحجور) أى على كونه حازه قبل المانع ولو لم يشهد بالحجور (على الاوجه) من التأويل ، لان شهادتها بالحجور فله مع سبب الدس بعد الخط بأن الراهن سلمه له ، واحتمال احتمال الرهن عليه بعد والتاويل الثانى أنه لا بد من الشهاده على الحجور والمص من الراهن وقال المصنف وفيها دليلهما واحتمال الناحى الاول ، ولكن طاهرهما الثانى ، وبه قال جماعة منهم ابن رشد ونصها فى كتاب الله ولا يصح بالحجارة الا معامه السه محوره فى حسن او رهن او هبة أو صدقة ولو أمر المعطى بنصحه ان المعطى قد حار ومضى وسهد عليه بآفاره حتى يعان السه الحجور (١٨) وقال بعض المحققين يكفى الحجور فى الله ولا يكفى فى الرهن ، لان الرهن لم يجرى عن ملكه بخلاف الله

• (و) لو باع الراهن الرهن (بمضى رهنه) وإن كان لا يحجر (و) لم يفسخه (أى قبل ان يفسخه المرهن منه) (إن شرط مرهنه) فى طلبه حتى باعه راحته وبقي دسه بالرهى لم يربطه

(ولا) يربط بل حد فى طلبه فباعه قبل فسخه (فهو يفسخ) به (ويكون السهم) أى عنه (رهناً) فى الدس فاب الرهن عند مسره اولاً ، (أو لا) يفسخ بل يرد ويكون رهناً فى الدس ، وهذا اذا لم يفسخ فان فاب بعد

قوله [والمص من الراهن] عطف بمصر على الحجور

قوله [حتى يعان السه الحجور] هما حذف من اصل النص سقط من المؤلف ، فان كلام المذنبه وسهد عليه بآفاره به ثم مات لم يفسخ بذلك ان أنكر الورثه حتى يعان السه الحجور (١٨) كما فى (س) وهذا المحدث سيعم العاره ووجه كون هذا النص فيه الدليل لكل منهما ان قوله حتى يعان السه الحجور ، يحمل جميعه الحجور بان يعان السه ان ذلك السه الموهوب أو المصدق ، او المرهون فى حوز السخص المعطى الفسخ قبل المانع ويحمل أن المراد بالحجور الحجور أى السلم كما هو الماسد من المعامه

قوله [وهذا إذا لم يفسخ] بعد هذه العاره فى نسخة المؤلف فان بدأ

الحج وصوابه فان فاب بعد مسره

مستبره كان عنه رهبا ، (قولان) الاول لاني اي رند والمال لاني الفصار
ولاني رند ، نال ره انه ليس للرهن رد مع الرهن وانما له مسح مع سلعة
لانه لما ناعها على رهن بعه فلما هوبه معه كان احق سلعة ان كانت فاحه آر فمها
ان فاب ، قال وهذا كله ان دفع السلعة للمسرى اي الراهن او السلب به وإلا
فهو احق سلعة او سلعة فرط - الرهن او لم فرط

(او) اي وصي بعه أيضا ان ناعه (عده) اي عدل بعه للرهن
(ان ناعه) يحسب الدين فأكبر رهو (اي رالدين) (عس) مطلق
من مع او فرض (او) نال (عرض من فرض) رطل الدين - الصور
البلاد (والا) مع بل الدين بل نال منه في الصور البلاد ان ناعه عمله
فأكبر والدين عرض من مع (مله) اي للرهن (الرد) ليع اهرن - الصور
الاربع ،

قوله [الاول لاني اي رند] الح اعلم ان عمل الخلاف - اراهن
الرهن المعين المسترط في عهد البيع او الفرض رالحال ان الراهن الناع سيم اهرن المبيع
للمسرى ، فان لم سلعه له كان للرهن معه من السليم لو انه يره بذه لال
العقد ومع على عيه فان خالف الراهن سلعه للس - كك للفر مسح
العقد الاصل المسترط فيه الرهن واما ان كك ع مع ع اراهن فلان
بفضه المهرن فله بن ايضا مع اراهن - سلعه مسح حتى به بذه
واما لو كان الرهن مطوعا به نال العا اعه اراهن سل - بمعه اهرن فانه
معي بعه رهل يكون به رسا ار كوك اراهن سطل اهرن من اجله ، خلاف
مخرج على الخلاف - مع انه فل فصار مدغم او هوب له - مصي البيع
ويكون المي للمعطي الكسرا رمعي مسح كك -

قوله [وهذا كله ان دفع اسد ٢ ان ناعه و به ليع

وقوله [او السلب] - مسا الفرض

قوله [ارالدين عرض] اده بعه و فابل ع سطل بعه

قوله [والصور البلاد] ان عي - كك مبن سطل بمصفا من

مع ار فرض او عرضا - فرض

قوله [والصور الاربع] اي هي م اذ كك - سطل بعه

إن لم يكمل له في الثلاثة الأولى منه دية ولا يلزمه في الرابعة قبول العرض قبل أحله ولو ربح بما فيه الوفاء ، لأن الأجل فيه من جهة خلاف العرض من فرص فإن الأجل فيه من حق المهرض فقط

(وإن أحرار المرهون بيع الرهن بغيره قبل) دية من عنه (مطلوما) في الصور الأربع فإن وفى ، وإلا أسعه بالناق

(وبيع عند من وطء أمه المرهونة معه) وأولى بالمنع لو رهن وحدها ، بخلاف غير المرهونة فمحورله وطؤها وكذا روجه رهنت أولا

أو عرصاً من فرص أو من بيع

قوله [إن لم يكمل] أى وأما لو كمل له فحكمه حكم ما إذا اعه بمثل الدس في معنى البيع

قوله [ولا يلزمه في الرابعة] إلح يعنى بالرابعة كون الدس عرصاً من بيع

قوله [لأن الأجل فيه من جهة] عله للمبى الذى هو عدم اللزوم

قوله [بخلاف العرض من فرص] أى وبخلاف العن مطلقاً كما بعدم

ذلك في باب العرض

قوله [من حق المهرض فقط] أى ومن حق ما كانت عاه العن

ولو من بيع

قوله [فإن وفى] أى كما في الصورة الرابعة

وقوله [وإلا أسعه بالناق] أى كما في الصور الثلاث

قوله [وبيع عند من وطء أمه] حاصله أن السد إذا رهن أمه عنده

وحدها أو رهنها معاً ، فإن العبد منع من وطئها كان مادوناً له في المحارة أم لا ،

لأن رهنها وحدها أو معه يسه الانسراع من السد لما لأن المرهن مهتما معرض للبيع ،

وحسب ربح العبد دون ماله أو الأمانة دون مالها حرم وطؤها إناها ولكنه إن بعلى

ووطئ فلا يحد لانه يسه الانسراع وليس انسراعاً حصصاً ، لأن المسهور أنه إذا

افسكها السد من الرهن لا يمنع وطء العا لها للملك السابق على الرهن ولو كان

انسراعاً حصصاً لا يضر لمملكه بان

قوله [وكذا روجه] إلح أى ولو كانت مملوكة للسد لأن الرهن لا ينط

(وحد مُرْسِيَّ وَطِيَّ) أمه مرهوبه عنه (بلا إد) من راهبا -
 الوطء اد لاسه له فيها (والا) بأن اد له راهبا ووطها (فلا) عد نظراً
 لعول عطاء محوار اعاره الفروح فهو سبه ندرا الحد قال و المديوه لو اسبرى
 المرهن هذه الامه وولدها لم يعى الولد عنه لانه لم سب سبه له وهذا اذا لم
 بأذن له الزهر و الوطء اد لو اد له فه كات به ا ولد ولدا قال
 (وَمُسَبِّحٌ) الموطوءه نادن (عليه) اى على المرهن اواهى (بلا ولد
 حملت ام لا) لان حملها اتعد على الحره الاب فلا سمه له وباراه الواهى
 فسمها الزهرى وها ملكها واما الموطوءه بلا ادن فهو بواها لانه رضى
 وهو عنها لاجل علم ما نفعها الوطء والحمل ويرجع لربها مع ولدها

المكاح وليس للسد اسراع الروح من عده كما لو اعها السد فلا يكون البيع
 والزهر مانعا من وطء الروح

قوله [اد لاسه له فيها] اى لان وطاه ربا محض فحد ولو ادعى
 الحبل ولو أبت ولد يكون ربا مع امه
 قوله [محوار اعاره الفروح] اى عطاء - احداه ليس - يقول
 محوار اعاره فروح الاماء لاجل ان كان كذا - اجمع - هـ - على
 خلافه فراعى لدر الحد

قوله [لانه لم سب سبه له] يكتبه لو كان ابوه ابى حر على الواطى
 فكاحها لحرل حليله ما ربح اصدنه وقصوله وان حصب من ماء
 قوله [اد لو أد له فه كات به ا رد] محل هذا اذا كات به
 مروحته ولا حد ولا نصرة له لا

قوله [لان حملها اتعد على الحر] اولاده ربا - محل نعامه
 على الحره ان كان الاب حر الا ولا يكتب الزهر حرّاً من امه
 قوله [فلا سمه له] و فلا من ربح و الزهر

قوله [يرجع ربا مع امه] و فسمه مع ربه فيعرف منه وهذا
 ووطها وولدت وكان وطء حصه سيرة في يده وان كات فسمه سيرة حر
 النقص به وان كات فسمه ان يرجع على رضى - - - فسمه فلا

• (وللامن) الذى وضع الرهن تحت يده (سَعَهُ) أى الرهن فى الدس
(إن أدن له) فى سعه أى أدن له الراهن منه (ولو فى العمد) أى عمد
الرهن ، وسواء أدن له فى سعه قبل الإحلال أو بعده لأنه وكل من ربه حشد ما لم
يعمل إن لم آت بالدس وبكفا ، فان قال ذلك لم يحر له البيع
(كالمُرْسَه) محور له بيع الرهن ان أدن له (بَعْدَهُ) أى بعد العمد
الصاوى بعد الإحلال ، لا فى حال العمد ومحل الحوار لهما (إن لم يسل)
الراهن لواحد منهما (إن لم آت بالدس ، وإلا) بأن قال ما ذكر لواحد
مهما أو أدن للمرهين فى صلب العمد — قال أو لم يعمل — لم يحر البيع فى الصور
الخمس ، وأولى إن لم يأت أصلا إلا بإذن الحاكم وهو معنى قوله

يرجع المرهين سلك الرماذه

قوله [وللامن] إلح أى وسواء كان الرهن فى دس بيع أو فرض
٣٣٢ قوله [ولو فى العمد] أى ولو فى صلب العمد ، وهذا بخلاف المرهين
فلا يحور له البيع إلا إذا كان الادن بعده ، لان الامن وكل يحصى بخلاف المرهين
فانه ربما سوهم أن الادن الواقع فى العمد كالاكراه لضروريه فيما عليه من الحق
فادبه كلا إذن فامل
قوله [وسواء أدن له فى سعه قبل الإحلال] إلح كلام ركك كما لا يخفى ،
ولما سب أن محله دخول على المأله بأن يقول هذا إذا ادن بعد العمد فى الإحلال
أو بعده ولو فى العمد — فامل
قوله [لم يحر له البيع] أى ولا بد من إذن الحاكم لما صحاح اليه من
اسباب العسه او العسر أو المظلل كما بان
قوله [إن أدن له بعده] أى وأما إن ادن الراهن للمرهين فى حال العمد
فمصح استثناء لأنها وكاله اضطرار

قوله [لم يحر البيع فى الصور الخمس] أى وهى الادن للامن فى العمد
او بعده مع العمد فهما والادن للمرهين فى العمد فدام لا بعده وقد وحاصل
الفقه ان الراهن إما أن يأتى ببيع الرهن للامن او للمرهين فى نفس العمد أو بعده ،
وفى كل إيمان أن يطلو او بعد ، فالصور ثمان فان وقع منه الادن للامن

(مبادئ الحاكِم) لسبب عهده العسر أو المظلل أو العسه الراهر (وإلا)
سأئذن الحاكِم وناع الامن أو المرهين بلا رفع الحاكِم (مضى) نعه من الامن
أو المرهين وان لم يمر اسداء (و ناع الحاكِم) الرهن (إن امسح) رنه من
نعه بعد الاحل ومن وفاء الدين فما إذا لم يادد، وكذا سيع الحاكِم ادعاب الراهر
أو مات إلا أنه في العسه لا بد من عمن الاسطهار
(وان قال) الامن للمرهين (بعصها) اى الداب المرهويه (عانه) ملا
(وسلمهنا لك فانكر المرتهين صمن الامن) فلا يصدق و السلام
إلا سه وامانه لا يسرى على مسلم المي

في العقد أو بعده وأطلق حار له البيع بلا إدد، وان قد فلاند من الرقي وان
رفع منه الادد للمرهن بعد العقد وأطلق حار له البيع بلا إدد ران قد فلاند من
الرفع وإن اد له في حالة العقد فلاند من الرقي قد او اطلق

قوله [مضى نعه] اى في الصور الخمسه

قوله [وان لم يمر اسداء] محل الميع ادله نكس الميع دفها ولم عمن مسده
والاحار قطعاً كذا في الاصل

• نسه لسبب للامن الذي امن على حور ارهن و نعه اعص بالمرهن عند
مقره ارمونه لان الحق في ذلك للمرهن رهنا لم يوصى الا بامنه لا امانه غيره
رميل الامن القاصي فليس في الانصاف القضاء وكذا التوكيل بمر موصى
رمي القاصي بخلاف الخليه الوصى راجح اما الصلاه والله من صرف
السلطان وباطر الوقف فلكل واحد الاستحلاف على مقصده ولذا د نالده
الذي جعل له الواجب الانصاف رالا فهو كالموصى كذا (ع)

قوله [لا بد من اسطهار] (ح) عمن يرد سبي
حرق به العمل او الدعي لا يحكم للمرهن سيع ارهن راعب ار دح حتى نسب
عنده الا رملك ارهن به رعلنه مع ذلك انه هب ديه رافصه رلا حور
به وانه بان عسه ان حور قدومه

وله [فلا يصح من سيم] (ح) عمن يرد سبي راصل البيع وقد
مصلد انه كان - - - رالدصوع انه مدد - - - العقد او حور

• (وَرَجَحَ مَرْتَبَتَهُ) عَلَى الرَّاهِنِ (بِمَعْنَاهُ) الَّتِي انْعَمَى عَلَيْهَا عَلَى الرَّهْنِ (فِي الدَّمَةِ) أَيْ دَمَهُ الرَّاهِنِ (وَلَوْ لَمْ يَدَأْ دَنَ لَهَ) فِي الْإِنْعَافِ • (وَأَسَى) الرَّهْنِ (رَهْناً فِيهَا) أَيْ فِي الْمَقْعَةِ (بِخِلَافِ الصَّالَةِ) يَعْنِي عَلَيْهَا مِنْ وَجْهٍ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِي ذَاتِ الصَّالَةِ وَيَكُونُ مَعْلُماً عَلَى الْعَرْمَاءِ بِالْمَقْعَةِ عَلَيْهَا (إِلَّا أَنْ تُصَرِّحَ) الرَّاهِنُ (أَنَّهُ) أَيْ الرَّهْنُ (رَهْنٌ بِهَا) أَيْ بِالْمَقْعَةِ أَيْ فِيهَا نَأْنِ قَالَ الرَّاهِنُ لِلْمَرْبُوعِ انْعَمَى عَلَيْهِ وَهُوَ رَهْنٌ فِي الْمَقْعَةِ عَلَيْهِ أَوْ عَمَّا أَصْعَبَ (أَوْ يَكُونُ) انْعَمَى عَلَيْهِ (عَلَى أَنْ تَتَهَمَّسَكَ فِيهِ) أَيْ فِي الرَّهْنِ فَإِنَّهُ يَكُونُ رَهْناً فِيهَا وَيَعْلَمُ فِيهِ عَلَى الْعَرْمَاءِ بِمَعْنَاهُ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ

قوله [وَرَجَحَ مَرْتَبَتَهُ عَلَى الرَّاهِنِ بِمَعْنَاهُ] أَيْ الَّتِي سَاهَا الْوُجُوبُ عَلَى الْمَالِكِ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَمْلُوكُ رَهْناً، يَنْتَلِزِلُ أَنْ مَنْ أَصْعَبَ عَلَى سِحْرٍ حَتَّى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَنْدَأُ بِالْمَقْعَةِ وَلَا يَكُونُ فِي الدَّمَةِ، قَالَ (ر) وَهَذَا الْجَمْلُ صَوَابٌ وَيُجِزُّ مِنَ التَّعْرِيبِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْعَمَارَ كَانَ لِسِحْرِ لَا كَالْخِيَوَانِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِبْرَ وَاحِدَةٍ، وَقِيلَ إِنَّ الْعَمَارَ كَالْخِيَوَانِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَهُوَ عَالِمٌ بِإِعْقَابِهِ لِلْإِصْلَاحِ فَكَانَ أَمْرُهُ بِالْمَقْعَةِ مَرَجِحاً فِي دَمِهِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هَاوَسَ الْأَسْحَارُ

قوله [وَلَوْ لَمْ يَدَأْ لَهُ فِي الْإِنْعَافِ] رَدُّ «لَوْ» قَوْلِ أَصْحَابِ إِنْ مَعْنَاهُ عَلَى الرَّهْنِ إِذَا لَمْ يَدَأْ لَهُ فِيهَا يَكُونُ فِي الرَّهْنِ مِنْهَا فِي مَعْنَاهُ

قوله [وَيَكُونُ مَعْلُماً عَلَى الْعَرْمَاءِ] إلخ فإن رَأَدَ الْمَقْعَةَ عَلَى مَعْنَاهُ الصَّالَةِ فَلَا يَرْجِعُ سَلَكُ الرِّبَادَةِ عَلَى رَهْمِهَا وَصَاعَتِ عَلَيْهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّالَةِ وَالرَّهْنِ أَنَّ الصَّالَةَ لَا يَعْرِفُ صَاحِبُهَا حَتَّى الْإِنْعَافِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الرَّهْنِ فَإِنَّ صَاحِبَهُ مَعْرُوفٌ حَتَّى الْإِنْعَافِ عَلَيْهِ فَلَوْ سَاءَ طَلَبُهُ بِالْمَقْعَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّ أَمْسَعَ أَوْعَابَ رَجَعَ لِلْحَاكِمِ

قوله [إِلَّا أَنْ تُصَرِّحَ] الْخَاصِلُ أَنَّ أَحْوَالَ الْإِنْعَافِ عَلَى الرَّهْنِ ثَلَاثُ الْأَوَّلَى أَنَّ يَقُولُ الرَّاهِنُ لِلْمَرْبُوعِ انْعَمَى عَلَى الرَّهْنِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَقْعَةُ فِي الدَّمَةِ فَطَعْنَا الثَّانِيَةَ أَنَّ يَقُولُ انْعَمَى عَلَيْهِ وَهُوَ رَهْنٌ فِي الْمَقْعَةِ فَالرَّهْنُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ رَهْنٌ فِي الْمَقْعَةِ أَيْ عَمَّا نَالَهُ أَنَّ يَقُولُ انْعَمَى عَلَى أَنْ تَعْمَلْكَ فِي الرَّهْنِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ نَأْوِيْلَانِ، وَمِنْهَا عِنْدَ حُلُلٍ أَمَّا إِذَا قَالَ انْعَمَى وَتَعْمَلْكَ فِي الرَّهْنِ فَهَلْ يَكُونُ رَهْناً فِيهَا لِأَنَّهُ مِنَ الصَّرِيحِ، وَقِيلَ لَا يَكُونُ رَهْناً فِيهَا وَعَلَيْهِ لَوْ رَجَعَ الرَّهْنُ بِمَعْنَاهُ عِبْرَ

فوق [لاکڑی سے لے کر] عرب سے لے کر اسی کے جنوب
 افریقہ اور عرب کے ساحل کے آس پاس کے علاقوں تک ہے۔ یہ
 کیلکول ہے کہ حدود وہ علاقے ہیں جہاں اس کی آبادی

(ولا تُحسِرُ الراهن على الالتماس) على السحر والزرع مطلقا (ولو استرط) الزهن (في) صلب (العمد) للذن فاولى إذا كان بطوعا عنه ، وببول على علم الخبر اذا بطوع به ، واما إذا استرط في العمد حُسِرَ وللعمد الاول ، لكنه ان اتى ما أُنْهَى بها على الذن على ما تعلم

• ثم سرع تكلم على صيان الزهن وعده فعال

• (وصين) الزهن (مُرْهِنٌ) ان كان) الزهن (نَسَدِهْهُ) وهو مِمَّا نُعَاتُ عَمَلُهُ) أى يمكن إحضاره عادة ، كالخلى والمات والسلاح والكتب ، لا ان كان سدا من او كان مما لا يعاب عليه كالحوان وادعى صياحه او يلقه (ولم

الزرع ونحوه إنما يحصل عن إلتصاف بدأ به على ذن الزهن فان اتى نادى الزاهن أو يكون عليه فالتعدي دمه الزاهن كذا في الاصل

قوله [واما إذا استرط في العمد حبر] استشكل حبره بان السحس لا حبر على إصلاح سبه واحتب ناته إنما حبر لعل حتى المربى به

قوله [وصين الزهن مرهين] أى ضمن مثله إن كان مسلما وضمنه ان كان عموما إن ادعى يلقه او صياحه او رده وهل يعبر القسمه وم التلف أو الصباع او وم الارتهاق ، فolan ، ووقع بعضهم من القول بان الاول فيما إذا طهر عنه يوم ادعى التلف والثاني فيما إذا لم يظهر عنه من يوم قصه حتى صباع قوله [لا إن كان سدا من] أى وإلا كان الصيان من الزاهن

قوله [أو كان مما لا يعاب عليه] اعلم ان ميل الزهن في التعرفه من ما يعاب عليه وبالايعاب عليه باب العوارى وصيان الصباع والسبع بخار ونفقه المحصول اذا دفع للخاص والصدوق إذا دفع للمراه وحصل فسخ او طلاق قبل الدخول وما سد الورنه إذا طرد ذن او وارث آخر والمسرى من عاصب ولم يعلم بعصيه والسلبه المحصوه للنسب او للامهاد — كذا في حاشيه الاصل

قوله [كالحوان] أى والعمار ، ومن ذلك السبه الواضه في المربى ، فإذا ادعى صباع مالا يعاب عليه او يلقه او رده فانه يصدق ولا صيان عليه ما لم يكن قصه سبه مقصوده للنسب ، وإلا فلا يصدق كما في (ح) يلقه محسب الاصل

نَسَمَ عَلَى هَلَاكِهِ نَسَةً) لَا إِنْ قَامَ ، فَمَرْطُ صَيَانِهِ ثَلَاثَ كَوْنِهِ نَسَهُ
وَكَانَ مِمَّا يَبْعَثُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَمُ عَلَى هَلَاكِهِ نَسَهُ بِصَاحِبِهِ نَسَرَ مَرْطُ مَصْنَعِهِ الْمَرْبِي
(وَلَوْ اسْتَرْطَ الدَّرَكَةُ) مِنَ الصَّيَانِ ، وَلَا نَسَعَهُ مَرْطُهَا (يَ عَسَى) رَمَى
(مُسْطَوِّعٌ بِهِ) وَهُوَ الْمَرْطُ فِي الْعَدَدِ (أَوْ عَلِيمٌ أَحْيَاءُ مُحَلَّةٌ)
وَادْعَى أَحْرَافَهُ أَوْ مَرَفَهُ مَحَلَّهُ ، وَادْعَى أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ حِمْلِهِ الْمَنَاحَ مَصْنَعٌ وَلَا نَسَعَهُ
ذَلِكَ (إِلَّا سَمَاءٌ بِحَصْبِهِ) لَمْ يَحْرَقْ

(وَإِلَّا) بَلْ كَانَ نَسَهُ أَمْسٍ أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يَبْعَثُ عَلَيْهِ أَوْ قَامَ عَلَى صَاحِبِهِ
نَسَهُ أَوْ كَانَ مَطْوُوعًا بِهِ بَعْدَ الْعَدَدِ وَاسْتَرْطَ عَدَمُ الصَّيَانِ - عَلَى مَا يَالِ الْخَصِي
وَالْمَارِي - أَوْ عَلِمَ أَحْرَافَ مَحَلِّهِ رَبِّي الْخَصِي لَا حَرْبَ مَعَ ظُهُورِ أَمْرِ أَحْرَبِ
(فَلَا صَيَانٌ) عَلَى الرِّبِيِّ لِأَنَّ صَيَانَهُ صَيَانُ بَهْمِهِ وَفَدَّ رَأْيَ فَلَا صَيَانٌ (رَأَى)
اسْتَرْطَ بِهِ (أَيْ الصَّيَانِ) (إِلَّا أَنْ يَكُنْ بِهِ نَسَهُ) الْبَالِغُ بَعْدَ

قوله [لَا نَسَعَهُ مَرْطُهَا] أَيْ بَلْ هُوَ مِمَّا يَحْرَقُ الْبَهْمَ

قوله [أَوْ عَلِمَ أَحْرَافَ مَحَلِّهِ] إلخ هذا داخل في خبر الماتلغة على الصَّيَانِ
لأَحْيَالِ كَدْنِهِ خَلَامًا لِمَسْئِلَةِ النَّاحِي الْفَائِلِ إِذَا عَلِمَ أَحْرَافَ مَحَلِّ الرِّبِيِّ الْمُنَادِ
وَصَبَحَهُ فِيهِ وَادْعَى الْمَرْبِي أَنَّهُ كَانَ بِهِ فَلَا صَيَانٌ عَلَيْهِ إِمَّا لَوْ نَسَبَ أَنَّهُ كَانَ بِهِ وَهُوَ
نَسَا لِنَسَجَةِ الْعَدِيِّ

قوله [إِلَّا سَمَاءٌ بِحَصْبِهِ لَمْ يَحْرَبْ] عَلِمَ أَنَّ الرِّبِيَّ إِذَا كَانَ مَحْبُودًا كَمَيَّ
الْإِنْسَانِ نَحْصَ مِنْهُ مَحْرُوفًا وَإِنْ كَانَ مَعْدُودًا فَلَا يَدُ مِنْ لَأْسَانٍ نَحْصَرَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُ
مَحْرُوفًا

قوله [نَسَى الْخَصِي لَا حَرْبَ] يَرْتَمِي عَلَى فَوْرِ النَّاحِي

قوله [فَلَا صَيَانٌ لَوْ اسْتَرْطَ بِهِ] كَرَّرَهُ لِقَوْلِهِ فَلَا صَيَانٌ لِأَجْلِ الْمَنَاحَةِ
وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّرْكِيبَ رَكْعَةً لَا يَحْتَمِي

قوله [إِلَّا أَنْ يَكُنْ بِهِ] أَيْ إِلَّا أَنْ يَكُنْ مِنْ لَأْسَانٍ عَلَيْهِ مِنْ أَمْسٍ وَمَرْبِي
وَالْمُرَادُ بِالنَّسَةِ الْعَدَبُ - إِمَّا أَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْعَدَبُ فَلَا يَحْرَبُ وَيَكُنْ عَلَيْهِ أَمَّا صَرَخًا
كَدَعْوَاهُ أَيْ مَاتَ يَوْمَ السَّبْتِ مَلَا فَهَالُوا رَأْسَهَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَأَمَّا صَيَانُ
كَمَوْلٍ حَرَرَانِهِ الْمَصْبُوحِ فِي السَّمَرِ لَمْ يَعْلَمْ بِتِلْكَ وَمَعْنَاهُ « يَكُنْ بِهِ » أَنَّهُ
يَلْطَفُ إِلَيْهِ - نَالِ

وامرأى ، كما لو ادعى موت الدانه أو العدم الرهن فعال حبرانه أو دفعه في السر
لم يعلم بذلك ، أو قال مات أو صاع يوم كذا ، هال السه رأساه عليه
بعد ذلك اليوم (وحلف) المرهن (مُطْلَماً) في صيانته وعدم صيانته أى للرهن
بحلله إنه (لقد صاع أو دلف بلا دمر يط) به (و) أنه (لم) يعلم
مَرَصَعُهُ (لاشكال أنه مرط أو لم مرط ، ولكنه يعلم موضعه

(وإن ادعى رده) لونه وانكر ربه (لم دُمِّل) منه وخصم (واسمه ر
الصَّمان) عليه (إن قصص الدس أو وهب) له حتى سلمه لره ولا يكون

أو صدقه العدول ، كقولهم إن هذا الرجل كان معه دانه ومات ولكن لا ندرى
هل هي دانه الرهن أو غيرها فانه لا نضمن ، وأولى إذا قالوا إنها دانه الرهن لكن
في الأولى لا بد من حلله إنها هي دون الدانه

قوله [في صيانته وعدم صيانته] أى في الصور الى نضمن فيها والصور الى
لا نضمن فيها ، صحت فلما الصيان فلا بد من حلله سواء كان بهما أم لا ، فان حلف
عزم القصة أو المثل وإن نكل حسن فان طال حسه دس وعزم القصة أو المثل فامر
الحلف مع نضمنه محافه ان يكون أحياه وأما في الصور الى لا صيان فيها فحلله
أولوى ، إلا انه فيما لا يعاب عليه يحلف محافه ان يكون أحياه فان نكل حسن
فان طال حسه دس ولا عزم عليه فيها وما ذكره السارح من حلف المرهن في
المسائل الى لا صيان عليه فيها أحد احوال بلانه حلله مطلقاً مهماً أو لا ، عدم
حلله مطلقاً بالها يحلف المهم دون غيره وحلله في المسائل الى لا صيان
عليه فيها مبروص في غير ما نسب لعه السه والا فلا عين لعدم التهمة

قوله [واسم الصيان عليه إن قصص الدس] إلح يعنى ان الرهن إذا كان
مما نضمن بأن كان مما يعاب عليه فان صيانته من المرهن ولو قصص دسه من الراهن أو
وهه له لان الاصل نفاء ما كان على ما كان إلى ان سلمه لره ولا يكون ذلك الرهن
عند المرهن بعد براه دمه الراهن كالوديعه وقول المصنف «أو وهب» أى هبه براء
بها المدس الذى هو الراهن بان وهب الدس له لانه إذا وهب الدس بغير المدس صار من
عنده الرهن أى على الرهن لا مرهياً ، وحسد فلا نضمن قال (ح) وإذا وهب
المرهن الدس للراهن ثم تلف الرهن قصصه ومعه كان للمرهن انطال الهه إذا

عد وفاء الدين كالوديعه لانه لم يخلص على وجه الأمانه بل على وجه الموت به
(إلا أن محصيره) المرهين لربه (او تدعوهُ لأخذه فعلا) ربه للمرهين
(دعه عسلا) ثم ادعى صباغه فلا حصن لانه صار بعد الداعه من
الدين وبعد احصائه لربه ارطله لأخذه محصن امانه ولا يدى الثانيه من قوله
دعه عندك او ما من معناه وإلا حصن وأما إحصاءه فلا محاح لذلك

• (واو مضي) الزاهن (محض الدين او اسقط) حصه بهه
او صدهه أو اطلاق قبل البناء (ووجه الزهني فيما هي) من الدين ليس
للزاهن احد شيء به (الا ان سعادته هي) وحتي بعضهم ما عله

حلف انه انا وهو الدين لأجل ان يرى دمه من الزهني ويلزم الزاهن عر الدين
وسماصان فان فصل عند اخذهما للآخر شيء دفعه له - فانه اسب - قال سبع
مساحما العلوي - ما فانه اسب اصل عرح عله كل ما فعل لعرض فيه ثم
قوله [ولانا في الناده] اي هي قوله ار لدعوه لأخذه

وقوله [وأما إحصاءه] اي هي اسأله الا لى

قوله [وجميع الزهني فيما هي] اي لا كل جزء منه زهني مكن من
الدين ولانه قد تحول عله الاسوار فليس الزاهن احد شيء منه ركة ان جميع
الزهني فيما هي من الان لو اسحق محض الزهني محمدا ومعناه كان شيء زهني
في جميع الدين عكس سائه المذهب فان كان الزهني في جميع قسمه وهي
صفت الزاهن زهنا والا مع جميعه كعده من ساد كات اي لا قسم -
طلب احد السريرك السبع فان اسحق كله في قسمه وان كان معناه
المرهين من سبع السبع رامضه فسي الان لزهني كعده النفس اءه هي لا
هي الدين بلا زهني وان كان عهين بعد قصه ح على حده على ا حح
لا بصور اسحقه في قصه

قوله [الا ان سعادته هي] اي انه هي سعادته هي سعادته هي
بكر فكل من مضي ديه مكن من حصه به مكن من حصه سبل سبل
المسارح بقوله ان كان بعضهم لا سيم

فله أحد ما به من الرهن إن كان بمقسم ، (أو) بعدد (المُرهَن) ، فكل من أخذ منه رد من الرهن المعدد ، كسب ، أو المخذ المقسم ما عليه منه قال في المدونة من رهن داراً من رجلين صنفه بعض أحدهما حقه أحد حصصه من الدار .
 • (والقول) عما سارع المراهين - كان يقول رب السلعة للمرهين هي عندك أمانة أو عارية وديك بلا رهن ، وقال الآخر بل هي رهن ، وقد يدعى المرهين بى الرهن ورب السلعة يدعى الرهسه كما إذا كاتب مما يعاب عليه وصاعبه منه يدعى ربها أنها رهن لصبيته القصة أو المثل - (ليماً عبي تسمى الرهسه) منهما ليمسكه بالأصل ومن ادعى الرهسه بعد است وصفاً زانداً فعليه الدان
 • (وأو أحدهما في مضمون ، فقال الراهن) هو (عنى دس الرهن) ، وقال المرهين هو عى عره (حدهما) أى يحلف كل منهما على طوى دعواه ونفى دعوى صاحبه (ووزع) الله رهن على الدنس مما كالمخاصه (كان سكتلا) فإنه وزع عليهما مدرهما ، وصفى لالحالف على التاكل ، وبدأ الراهن (كالحمة اله) منه فى الوزع ما حلفهما ، فإذا كان لرجل دنان أحدهما يحمل والباقى يعر حمل مصباه أحدهما فادعى رب الدنس انه عن الذى بلا حمل وادعى المدنس انه عن الذى يحمل ، أو يكون على رجل دنان

قوله [أو بعدد المرهين] أى كما لو رهن ربه عمراً وبكراً رهناً وبى أحدهما حقه كان له أحد حصصه من الرهن إذا كان بمقسم ، وإلا كاتب ذلك لخصه أمانة عند المرهين الباقى أو يحلف الرهن كله بحب دامن ولا يمكن الراهن منه لئلا يظلم حور رهن الباقى وبما بعدد الراهن والمرهين رجلان رهنا داراً لهما من رجلين بعضى أحدهما حصصه من الدنس كان له أحد حصصه من الرهن
 قوله [المدعى بى الرهسه] أى يضمن لما عليه ان الدية على المدعى والمدين على من انكر ، فمدعى بى الرهسه هو المذكر لمسكه بالأصل فعلة الدنس ومدعى الرهسه هو المدعى لمسكه بخلاف الأصل فعليه الدية
 قوله [ووزع المضمون على الدنس معاً] طاهره حل الدنان أو حل أحدهما أو لم يحلا أحدهما أو أحلف ، وهو كذلك ويفصل اللحى

أحدهما أصلي والآخرو حمل به عن غيره ، وصح أحدهما م ادعى أنه دين
الحماله وادعى الآخر أنه دين الأصالة ، فانه يورع في الصوريين بعد حلتهما
(ر) لو أحلها (في قسمه) رهن (داليف) عند المرهين (تَوَاصِيَهُ ،
م موم) هذا ان انعما على وصفه

(فان احسبهما) في وصفه (فانه ولو للمرهنين) نسبه لانه عارم (فان
سجاهلا) أى ادعى كل منهما حمل حصصه نسبه (فالرهن نسبه)
من الدين ، لا يرجع أحدهما على صاحبه نسيء (وهو) أى الرهن بالنظر
لنسبه (كالمساهد) للرهن أو للمرهن اذا أحلها (في قدر الدين) من
شهد له حلف معه وكان القول له

(لا العكس) أى ليس الدين كالمساهد في قدر الرهن بل القول للمرهن
اذا تلف الرهن وأحلها في وصفه ولو ادعى صفه دين قدر الدين لانه عار والمعارف

قوله [فانه يورع في الصوريين بعد حلتهما] موضح المسئس انهما
ان انعما في حصول الدين ولكن أحلها في بطنه هل هو دين الأصالة أو الحماله
واما لو أحلها في الدين عند الفصل فان المصور يورع عنهما في حلف
كما أفاده مسح مسامحا العلوى

قوله [ولا يرجع أحدهما على صاحبه نسيء] ينص هل لانه من أحدهما
— كتجاهل المسامحين — أو لا ؟ فان المسح سأل الله رى لم رفته نص
والظاهر انه مله كما قال مسح مسامحا العلوى مفهوم قوله في حلاله
لو جعله أحدهما وعلمه الآخر حلف الله له على ما ادعى في كل واحد من
قوله [في قدر الدين] أى الذى رهن فيه في قدره من حده
عنه ولا يوجب الانعما رده فاكر فان (ح) رنوء كرا لى كنه
اقر به وادعى ان الرهن في قدره فإذ قال اقرى ان اذهب فيه قدر
وقال المرهن ديناران صدق من مسبه الرهن منه في كذب قسمه قدر
صدق الرهن او دينارين صدق المرهن

قوله [أى ليس الدين كالمساهد في قدر الرهن] في وسوء كبر الرهن
فانما أو فاسقا فاذا دفع له مدين وبورع ان كلتهما رهن أو حدهم وسعه

مصلحة ، وكذا إذا لم يدع هلاكه وأنى رهن دين قدر الدين وقال الراهن بل
رهنى عر هذا وضمه بساوى الدين ، هذا هو المشهور

وسمى سهادة الراهن (إلى قسميه) أى الرهن فلا يهد بالراهن عليها
ويعدر القسم يوم الحكم إن كان قائماً كما ساقى (مما لم يصب) أى منه كونه
لم يصب (فى صممان الراهن) بأن كان قائماً لم يصب أصلاً ، أو فاق فى صمان
المريهن ، بأن كان بما عاب عليه ولم يعم على هلاكه سه فلو فاق فى صمان الراهن
بأن عاب على هلاكه سه أو كان بما عاب عليه أو تلف سد آمن لم يكن ساهداً
على قدر الدين

وإذا كان الرهن كالمساهد فلا يحلو إما أن يهد للراهن أو للمريهن أو لا يهد
لواحد منهما (فان يهد للمريهن) كان لمعى أن الدين عسرون ، وقال
الراهن بل عسره ، وضمه الرهن عشرون فأكبر (حلف أن دسه) عسرون
(واحده) فى دسه لسويه حسد ساهد ومضى (إن لم يسهه الراهن)

فالعول للمريهن ولا يكون الدين ساهداً فى قدر الرهن

قوله [هذا هو المشهور] أى وهو قول أسب ، ورواه عيسى عن ابن القاسم
وبه قال ابن حبيب وعلة العاصى والمدونة انه موطن عليه ولم يوافق منه أسباد
قوله [ما لم يصب] إلح ما مضاهه طرفه معموله لما فهم من قوله
كالمساهد أى والرهن يهد فى قدر الدين ما عام فوائه فى صمان رايه إلح
قوله [ان كان قائماً] أى مطلقاً بما عاب عليه أولاً والحاصل أن الصور
حس يكون الرهن ساهداً على قدر الدين أى من صمانها ، ولا يكون ساهداً على
قدره فى ثلاث

قوله [أو فاق فى صمان المريهن] وأما كان ساهداً إذا فاق فى صمان
المريهن ولم يكن ساهداً إذا فاق فى صمان الراهن ، لانه إذا فاق فى صمان المريهن
يضمن قسمه وهى نعم مقامه وإذا فاق فى صمان الراهن لم يضمن قسمه فلم يحد
ما نعم مقامه فهو كدين عليه لا رهن فالقول قوله فيه لانه عارم

قوله [حلف أن دسه عسرون واحده] إلح قال (س) فرع انظر
إذا قام ساهد واحد بقدر الدين ، هل يضمن للرهن وسقط التمس على المريهن

من يد مرهقه (عما حلف عليه) المرهق من العسر من فان اسكه بالعسر احد
 رهنه (و) ان سهد (للاهن نأ كات فسمه) عسره كدعوى الراهن
 (فكذلك) اي حلف معه ان الدن عسره وأحد (وعسرا ما اور) (و)
 للمرهن وهو العسره من المال ان نكل الراهن حلف المرهن واحده لم يملكه
 الراهن كما تعلم (ولا) سها لواحد منهما نأ كات اهل من دعوى المرهن
 واكثر من دعوى الراهن كان يكون فسمه في المال خمسة عسر (حلفها) اي
 حلف كل سها على طين دعواه ورد دعوى صاحبه و بدأ المهن (واحد
 المرهق) في ديه (ان لم يجرم الراهن فسمه) ثم من وهي الخمه
 عسر فان اسكه ما احده فان نكلا معا فكحلفها
 (واعسر) فسمه (يوم الحكم) لا رهن رلا فسمه هذا
 (ان سعي) أي اذا كان ناهالم لف

اولاد من النمن مع الساهد^۲ نكل بعضم عن المسطى انه لا يصح له رانه لا
 من النمن لان الرهن ليس ساهدا حصصا رهو طام (ه)
 قوله [وان سهد للراهن] الظاهر أن فرع (ن) سهد رهنه
 قوله [حلف المرهن واحده] الخ الصواب احد^۱ دعاه به العسر
 كما افاده في الاصل
 قوله [وبدا المرهن] اي لان الرهن كسهد سعه رهنه
 لا بدا الحلف الامن نوى خاتمه رهنه الرهن سربه من دعوى رهنه
 دعوى خاتمه
 قوله [واحد المرهن في ديه] فله حله من سحر من ديه
 على الراهن رهنه وهي خمسة عسر لا نكل الذي انك كدع
 قوله [فان اسكه ما احده] هذا من مرهنه رهنه
 اذا اراد الراهن ان يسكه فلا يسكه الا ما ورهنه وحب عسره رهنه العسر
 الاول هو المعتمد
 قوله [فان نكلا معا] الخ فان كن احدهم وحلف الآخر سحلف
 ما ادعاه

(وإلا) بأن تلف (يومَ الأريهاتِ على الأرجح) عند الناحي واسطهره
 ابن عند السلام ، وهو نفس الموطأ وهل يوم فمعه المربعين وهل يوم
 التلف ، أهوال دلالة ذكرها السج بلا ربح م إن الكلام في اعتبار الفمه
 لئلا يكون كالمساهد لا لمصم ، وأما اعتبارها لمصم ، يوم المصم ان لم ير عدله
 وإلا فن أحر رونه عدله ، والله اعلم

قوله [يوم الأريهات] أى يوم عهد الرهن ولا منك أن يوم المصم قد
 ساجر عن يوم الأريهات
 قوله [وهل يوم فمعه المربعين] أى لان الفمه كالمساهد يصعب حظه وموت
 فربح لحظه فمعه سهادته يوم وضعها
 قوله [وهل يوم التلف] أى لان عنه كاتب ساهله وب التلف

باب

في الفليس وأحكامه

- والفليس تسعمل عدلهم في العدل والفليس اعم واحسن
 - واعلم ان لمن احاط الدين بماله ثلاثة احوال
 - الاولى قبل الفليس وهي معه وعدم حوار الصرف - ماله
 - فما لا يلزمه مما لم يجر العادة بفعله في هذه وصنفه وعنى رما اسمه ذلك كحلته
 - والفرار بدين لمن مهم عليه وحور معه وسراوه كما نه عليه ان يرد
-

باب

لما اى الكلام على معنى الرهن - وكان منه الحجر احسن على اى امر ربه
 الصرف في الرهن الا بادن المرهين - سيع في الكلاء على احجر اعد وهو حوط
 الدين والفليس وهو كما قال ان يرد عد المال والفليس جمع الرهن من
 ماله لعمرانه والفليس المحكوم عليه بحكم الفليس وهو سوي من سبب اى
 هي احد القود - عناصر اى انه صار صاحب فليس بعد ان كان - سبب
 وقصه تم استعمال - كل من عد المال بدار فليس الحيل جمع شمره املاه
 فهو مفليس

- المراد بقوله [في الفليس] اى عدنه وحققه ر حكاية مسائله بطلعه
- قوله [تسعمل عدلهم العدل] اى - عدلهم ب حقائقه
- قوله [والفليس اعم واحسن] فلاحه هذه الغرم عنه سوي
- بدرت عليه حلق المال والاخص طعه الفليس
- قوله [مما لم يجر العادة بفعله] اى رده ب حوزة عدده ككسبه سبب
- وصحبه ونفعه انه را به برف و اجمع فلا منع
- قوله [وحور معه وسراوه] اى - محامه
- وقوله [ومنه حتى - السع ولسرا] اى بوجه محامه

الحالة الثانية فليس عام وهو تمام العزماء عليه ولم يحجبه ومنه حتى من البيع والسراء والاحد والعطاء ، نص عليه ان رسد ويحل إفرازه لمن لا ينهم عليه إذا كان في مجلس واحد أو فرساً بخصه من بعض

الحالة الثالثة فليس خاص وهو حلق ماله لغيره

وإلى الأحوال الثلاثة أسرار موله

● (الفليس إحاطة الدس بمال المدين) فجميعه منه وما في معابها لا البيع والسراء والصرف اللارم ما لم يتم عليه العزماء (والفليس الأعظم وتمام دس حل) أحله أو كان حالاً أصاله (عليه مدين) له (لنس له) أي للمدين من المال (ما يحى ٤) أى بالدين بان كان ما معه اهل من الدين، وكذا إذا كان مساوياً له على ما يقدره الفعل وأما لو كان معه أكبر من الدين فليس له منه مما ساء ، إلا ان يرفع عما ببعض ماله عن الدين

[والاحد والعطاء] كناه عن منه من جميع الصراف

قوله [ويصل إفرازه لمن لا ينهم عليه] كالاستسا ما قبله الذى هو عموم البيع

قوله [وإلى الأحوال الثلاثة] إلج لكن سميته في الحالة الاولى مفلساً باعتبار الهو والصلاحه لا بالفعل

قوله [إحاطة الدين بمال المدين] أى ان راد الدين على مال المدين أو ساواه

قوله [دس حل] إلج مفهومه أن صاحب الدين الموحل لا يمنع العزم من البيع ، وهو موافق لما في السان فعلا عن مدحه السهورى ، وكلام ابن عرفة يقدره

قوله [إلا ان سارع عما ببعض ماله عن الدين] أى كما إذا كان مملك ماله وعليه حقوق فلا يجوز له البيع بسن

• قوله 'مسعته' أي مع ر لحاظ الدين ماله (من سرعه) به
 وصله وحسن وإحداً وحاله وكذا لا يجوز له ذلك فيما سبه ود الله تعالى
 ومن البرع قرصه فمع به وقوله ومن سرعه لا مفهوم له بل لم يسمعه
 من سبه وسرانه وأخذه وعطائه لأن المجلس الأعم مانع من ذلك كما نص عليه
 رسد كما بعد - خلافاً بظاهر ابن عرفة - بخلاف مجرد الإحاطة فلا يـ
 منع المعاوضات بالنفع والبراء هذا هو القل
 (ر) سبه (من إعطاء كل ما سبه) - المال (نقص)
 البراء دون بعض (أو) إعطاء (بعضه) أي بعض ما سبه (فصل) حدث
 (الأجل) وكذا بعده إن كان الباقى لا يصلح للمعاوضة
 (ر) سبه من (إقراره له سهم عليه) - ولد رجوه رجوه مثل
 وصديق ملاطف رد إقراره بذلك بخلاف إسمهم عليه وأنه حر

قوله [من سرعه] معطى مع
 قوله [وحاله] أي صيان لأهلها من داحه الصدقة
 قوله [ومن البرع قرصه] أي ولو به عدم خلافاً له - أصل
 بالعدم
 قوله [فلا يمنع المعاوضات بالنفع والبراء] أي به محناه
 قوله [من إعطاء كل ما سبه من المال لبعض] دون مع عصى جميع
 ما سبه لبعض العرما كان له رد اجمع على الظاهر لا يعنى لبعض
 الذى يسوق إعطائه له من اب فلم يصفه اد جمع خلافاً له "فصل"
 كلها ولا يرى إعطاء الكل - كذا الأعصا قبل الأجل أرعبه
 قوله [فيل حال الأجل] أي لأن من عجل م حل عد مسبه
 انه منع من السلف
 قوله [بخلاف غير المهية عليه منه خبر] الأرجح به لا يرى من مسبه
 ومن إحاط الدين ماله من اب اذار كل من لاسه عليه ما مضى له كذا
 العرما ناسا الأقرار لا لاسه كما اب فذا كل من سبه عبه لا مضى
 كان د العرما ناساً بالأقرار أو السه

(و) من (دَرَوْجِهٍ أَكْثَرِ مِنْ) رَوْجِه (وَاحِدَةٍ) وَأَمَّا الْوَاحِدَةُ فَلَا يَمِيعُ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ نِسَانِهِ وَأَصْدَقُهَا صِدَاقُ مِلْهَاهُ ، فَلَوْ كَانَ مَرْجُوحًا فَمِيعُ مِنْ إِحْدَاتٍ أُخْرَى

(و) مَعَهُ مِنْ (حِجَّه الصَّرُورَةِ) لِأَن مَالَهُ الْآنَ لِلْعَرْمَاءِ فَحِجُّ الطَّوْعِ أَطْلَى بِالْمِيعِ

(و) مِيعُ مِنْ (مَسَرٍّ) لِنَحَارِهِ أَوْ عَمَرِهَا إِنْ حَلَّ دَنَهُ أَوْ كَانَ يَحُلُّ بَعْسَهُ وَهَذَا يَحْرَى حَتَّى فِي عَمَرٍ نَ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ حَتَّى لَمْ يُوَكَّلْ مِنْ بَوَى عَنْهُ دَنَهُ
• (لَا رَهْنٍ) فِي دِينِ اسْتِحْدَانِهِ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ وَهُوَ صَحِيحٌ فَلَا يَمِيعُ مَعَهُ ، وَأَمَّا الْمَرِيضُ فَمِيعُ مِنَ الرَّهْنِ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ الْحَطَّابُ ، خِلَافُ الْمَرِيضِ عَنِ الْمَدِينِ فَحُجُورٌ قَطْعًا إِنْ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي مَعَامِلَانِهِ
(و) لَا يَمِيعُ مِنْ (تَمَقُّتِهِ عَيْنٍ وَأَصْحَابَتِهِ بِالْمَعْرُوفِ) فَهَهُمَا دُونِ

٣١ قوله [وَأَصْدَقُهَا صِدَاقُ مِلْهَاهُ] فَإِنْ أَصْدَقُهَا أَكْثَرُ فَعَرْمَاءُ الرَّائِدِ يَرْجَحُونَ عَلَيْهَا وَكَانَ ذَلِكَ الرَّائِدُ دَنًا لَهَا عَاهُ

قوله [فَمِيعُ مِنْ إِحْدَاتٍ أُخْرَى] أَيْ إِنْ كَانَتْ أَلَى فِي عَصْمَتِهِ بَعْدَهُ
قوله [فَحِجُّ الطَّوْعِ أَوَّلُ الْمِيعِ] هُوَ رَدٌّ عَلَى مَنْ رَسَدَ حَتَّى يَرُدَّ فِي بَرَوْجِهِ أَرْبَعًا وَفِي حِجِّهِ الطَّوْعِ

قوله [وَمِيعُ مِنْ مَسَرٍّ لِنَحَارِهِ] أَيْ حَتَّى كَانَ مُوسِرًا ، فَسُرُوطُ مَعَهُ بِلَانِهِ حُلُولُ الدِّينِ بَعْسَهُ ، وَإِسَارَةُ نَهْ وَلَمْ يُوَكَّلْ فِي قَضَائِهِ

قوله [لَا رَهْنٍ فِي دِينٍ] أَيْ لَا يَمِيعُ مِنْ دَفْعِ رَهْنٍ بِسُرُوطٍ مَعَهُ
إِنْ كَانَ الْمَرْهُونُ بَعْضُ مَالِهِ ، فِي مَعَامِلِهِ حَدَثَ ، اسْتَرْطَفَهَا الرَّهْنُ ، لَمْ يَلِمْهُمْ عَلَيْهِ ، وَالرَّهْنُ صَحِيحٌ ، وَأَصَابَ وَجْهَ الرَّهْنِ نَالًا بَرَهْنٌ كَثِيرًا فِي قَلِيلٍ — أَفَادَهُ الْأَصْلُ سَعًا (حَتَّى) قَالَ (بِ) لَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ السُّرُوطِ وَظَاهِرُ الْمَذْنُونِ وَأَنْ عَرَفَهُ وَالْوَصِيحُ وَعَرَهُمْ أَنَّ الْحَوَارِ مَطْلُوقٌ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَمِيعُ سَارِحًا عَلَى تِلْكَ السُّرُوطِ

قوله [عَمَرُ الْمَدِينِ] أَيْ عَمَرٌ مِنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ

قوله [فِي مَعَامِلَانِهِ] أَيْ وَلَا فِي بَرَعَانِهِ مِنَ التَّلَبِّ

السرف ، فسمع منه وهذا ظاهر ممن انحط الدين به ذر هام الغراء
عليه فان قاموا عليهم معه حتى من السبع والسرء كما فهم عن ابن رشد او انه
مضى على مقابل ما لان رشد من انهم ليس لهم معه من السبع والسرء اى وما
حرب به العاده ، وهو ظاهر كلام السج وابن عرفة

• (وله) اى للعرم احد او بعد (رغمه) اى رفع من انحط الدين
نماله (للحكيم) وحكم) بعد انساب انحطه الا ان ماله مع ما نال من السرف
(يصلح ماله لرؤيته ، حصر) لما من (او عاب) ولا وقف الحكم على
حصوله فمسمونه بالمخاصه (و) هذا (هو) الفليس (الاحص)

واستكمل اسمه الاول بالاعم وهذا بالاحص ، ناد حقه الاعم ما نسل
الاحص ورياده ، والاحص ما اندرج تحت الاعم كالاسان واحصاء وليس
الامر هنا كذلك لان حسن الاعم دام الغراء على المدح وحسن لاحص حكم
الحاكم المذكورهما مساواة واحب ناد الاعمه والاحصه عسر لاحكم

قوله [وهذا ظاهر] الح اسم الاساره عائد على نصرانه اى لايع مع
كان معاوضه كسعه وسرانه ورهه او بعد معاوضه كتروجه واحده ونهه عند
واصحه

قوله [او انه مضى] اشار جواب ناد عن المصنف
قوله [وهو ظاهر كلام السج وابن عرفة] اى رهما صريحا طرئه
ان رشد ان لم معه ، طرئه ان عرفة والسج حئل ليس هم الميع مما حرب به
العاده محذور الالفاء بكل

قوله [مع ما نال من السرف] اى الارعه الى اولها حل من
قوله [حصر ار عاب] رد هذا النعم على عهده اسدائل بعد جوزه
لان فيه هلك حرمه المداب وإدلاله و حصر ار عاب ان يحل احب من حاب
كونه حاصراً او عاباً مثل اصرب رداً ذهب احسن اى صرته على
كل حال والمراد هنا فليس على كل حال

قوله [ناد حقه الاعم] الح نصره ولاسك
قوله [لان حسن الاعم] الح حقه الاعم وحقه الاحص

لا ناعصار الصدق ، ولا شك أن الباقى منع من كل ما معه الاول لا العكس
 ومحل حكم الحاكم بما ذكر (إن حرك الأنا) الذى هو عليه بعد سوبه
 كلاً أو بعضاً ، فلا نفلس ن لم محل عليه . إلا أن محل نفلس العاين
 إن يعتد عنه كسهر أو توسط كسهر انام ، ولم علم ملاوه ، والا لم
 نفلس وكشف عن حاله إن قرب لان حكمه كالحاصر
 وأسار للسرط الباقى بعوله
 (وطا له) أى طلب نفلسه (الدهص) ن ارباب الدين ، فاولى

قوله [لا ناعصار الصدق] أى لا ناعصار المفهوم لسان المفهوم
 قوله [من كل ما معه الأول] أى ورياده
 قوله [لا العكس] أى فإن الاول منع الدرعاب ولا يسمل سابر
 الصراف ولا محل به الموحد ولا نعال هذا الحب لاريد لان حسبها واحد ،
 لان الاعم هو دام العرماء والاحص هو دام العرماء مع الحكم ملحق ماله
 فالخس فى كل واحد وإما سهر الباقى الفصل الذى هو قولنا مع الحكم
 ملحق ماله لانا نقول هم لم محملوا دام العرماء فى الاحص حرراً من العريف
 لى سرطاً للحاكم فلم يكن من الماهية - بامل
 قوله [إن حل الأنا الذى هو عليه] أى وسواء كان ذلك الحال كله
 لطالب نفلسه او بعضه له وبعضه لغيره هذا هو الصواب خلافاً لما يقصده
 كلام بعضهم من ان الماين لا نفلس إلا إذا كان دس الطالب لنفلسه الحال راندا
 على ما مله
 قوله [ولم تعلم ملاوه] سرط فى المتوسطه واما فى البعده نفلس وإن علم
 ملاوه

قوله [وكشف عن حاله] إلج أى فالعاب بلباب وهذه طريقه ابن
 ريبند واما طريقه اللحى فالعنه عبده على قسمين بعده وقرينه فالعنه كالبلايه
 الانام حكمه فيها كالحاصر فكيف إله وكشف عن حاله ، والبعده نفلس فيها
 إذا لم يعلم ملاوه أى حين سهره سواء كانت العسره الانام او السهر (اه) من الخاسه

الكل (ولو ادعى) بملسه (عشره) أى غير الطالب له ، فإنه بملس لحن
 الطالب فان لم يطله واحد منهم فلا بملس
 واسار للسرط الثالث قوله

• (وراد) الدس الخال (على ماله) الذى يده لا ان كان ماله اكثر منه
 ولا إن ساوى على المذهب ، (او) لم رد الخال على ما يده ان كان اقل لكن
 (بمضى) من ماله (ما لا يعنى بالموجمل) من الدس الذى عليه بملس على
 المذهب ولو كان عليه ما كان ماله حاله وماه موخله وبعه ما به وحسب وحسب
 النافه لا فى بالموجمل بملس وما مضى مما اذا كان الدس لا حتى يحركه
 وفاء الموجمل ولا بعامله الناس عليه وإلا لم بملس وما اذا لم يات بحمل رآه بملس
 على الراجح فلا يحل عليه الموجمل
 راسار للسرط الرابع قوله

(والله) منع اضره وسدا المصلحة أى حل بحدود الخال به منع
 ما عله فان دفع لم جمع ما يده ولم منهم احدى فى ما بملس بملس خاص

قوله [فانه بملس لحن الطالب] قال مات اذا اراد اخذ من اعرمه
 بملس العرم وحسه وقال بعضهم ندعه ليعنى حسه لم ارد حسه
 قوله [فلا بملس] أى ليس له ان بملس بملس به رفع الامر بحاكم
 وبسب عدم نفسه بملسه احاكم من غير طلب العرمه دث
 قوله [ولا إن ساوى] أى هذا لا ان له منع به عوب عما امساره
 كما مر ولكن بملس البلى ان مساره الدس ماله كرهه لدس على ما به فسقى
 ما بملس ان الحاكم يحكم بملس خلع ماله به حاله المساواه اخصاً
 قوله [بملس على المذهب] روى لا بملس به حله لا ان بملس
 الموجله لا بملس بها والاول للحمى الذى يسارى

قوله [وفده بعضه] المراد البعض المحرر وصفه كذا به عرفه ان
 هذا المذهب هو المذهب وحصل ان بملسه على ان كان لا حتى يحركه
 الفصله وفا الموجمل الخ

قوله [م بملس المعنى اخص] ان ليس هو حكم حكمه خلع ماله

• ولا كان يرب على هذا الحجر أمور حمسه معه من الصرف المالى ، وحلول الموكل عليه ، و دى ما معه من العروس بحصره ، وحسه ، ورجوع الاسان فى عن سبه ، اسار لها بعله

• (فَمُبِيعٌ مِّنْ نَّبَـشٍ مَّآلٍ) كنع وبراء وكراء واكرء والمصد ما يقدم عن ابن رشد ان الصرف المالى يبيع منه حتى فى الاعم كبرعانه ، (إلا) أن بصرف سىء (فى ديمه) لعر أرباب الدس على ان يوفه ن مال نظراً له لا بما سله كان سلف سساً فى دمه ، او سرى او بكرى فلا يبيع وسه ن عدم الميع بوله

(كحلج) لروحه فمحور ، لانه قد باحد منها مالا او محط عنه دس مهرها أو عرها وأما المراه الفلسه فلس لها الخلع لروحها لإلا فى ديمها ن سىء طرا لها عر ما فلس فيه كما سله بوله إلا فى دمه (وطلاى) لروحه

لان الحاكم لا يحكم إلا على الآتى وأما المعنى الاعم وهو قيام العرءاء فهو حاصل بوله [ولا كان يرب على هذا الحجر امور] إلح اسم كان صبر السان والحمله حرها وامور فاعل يرب

بوله [معه من الصرف المالى] اى يعوض او يعره بوله [وحلول الموكل عليه] اى وأما الموكل له فلا محل إلا فى بعض الصور كما ساقى

بوله [كان سلف سساً فى دمه] إلح اسله للصرف فى الدمه بوله [فلا يبيع] اى فلا يبيع من ذلك وإن تحصل سىء فى بصرف دمه ودينهم باق عليه فلهم معه ما بى بعد وفاء الدس التى فى الدمه حتى يوفهم دينهم بوله [أو عرها] معطوف على مهر مسلط عليه دس كان يكون لاحبا ملا عاه دس فمحطه عنه فى نظر الخلع ولو قال او عره ويكون المعنى أو محط عنه دس مهرها او دس عره لكان او صح

بوله [وأما المراه الفلسه] إلح هذا مرب على محذوف بعدره ما يقدم لك من حوار المخالعه معروض فى فلس الرجل المخالغ والامراه إلح بوله [فلس لها الخلع] أى لانه بصرف مالى وهى ممنوعه منه

لان لما الخاصصه مبرها طلى ام لا (وصصاص) وحب له على حان فله ذلك
ولا يلزمه العو على مال (وعصى) عن فصاص لامل فله بخلط الخطا او ما فله
مال (وعصى ام ولد) فلا منع منه (ويصصها مائلها وإن كثر) إذ
لا يلزم ناسرا مال رعه ، وقول السج : إن فل ، صف
• (وحد نه) أى بالفلس الاحص (والمرب ما أحل) ن الدس

قوله [لأن لما الخاصصه مبرها] أى لخلول المرحل وإن لم يطل وأبصا
عصف عنه أمر الله

قوله [ولا يلزمه العو على مال] أى لان الواجب فله على مذهب ابن
القاسم إما العصاص او العو محافا وليس للمحى عليه أو عاطفه إلزام الحاف بالذبه
نعم لم الراصى عليها ، وأما على مذهب امب الفافل إذ المحى عليه عه
من الذبه والقود والقو محافا فصصاه أن لعمراء معه من العصاص ويلزمونه احد
الذبه ، إلا أن يقال فاعله المذهب نصى حوار فصاصه حتى عه امب
لعلهم لس للعمراء حمر المفلس على انرا مال رعه - كذا فى احرصى والخاصه
مل العصاص فى الفس حراح العمد الى لس فها سىء مقدر وإلا فلهه معه فله
قوله [أو ما فله مال] أى كحراحاب العمد أى انى فها سىء مقدر
كاحراحاب الاربعه الآنه ن باب الدعاء إن شاء الله تعالى

قوله [وعصى أم ولده] أى الى اسولدها قبل الفلس وما اتى اولدها
بعد الحجر عليه فانه برد عصفها لاسها باع دود ولدها

• فائدة لا يصل منه انه احل امه قبل الحجر الا ان يسود فله من
من الحمران أو يسجد به النساء كذا فى الخاصه

قوله [وحد نه] هذا هو الثانى من الامور الخمسه

قوله [و المرب] سسى من المرب من قبل مذبه ون ذبه اموحد لا محى
لحملة على الاستعمال

قوله [ما أحل من الدس] أى الذى عليه بدليل قوله بعد وأما الدس
الذى له

(إلا لشرط) يعلم الخلل بهما ، فعمل بالشرط فهما ونص على العمل بالشرط في الموب ابن الهندي وأما الدنس الذي له فلا يحل فعله ولا موبه (وإن فام له) أي للفيلس (سأهد بدس) له على محض فطلب منه أن يحلف معه لنسحق دبه (فكحل) عن النمس مع ساهده (حكلف كل) من العراء مع ذلك الساهد (كتهو) أي كحلف المدعي الفيلس ، فحلف كل واحد أن ما شهد به الساهد حي (وأحد) كل من حلف (حيصه) هبط من ذلك الدنس (ولو تكحل عره) أي عر الخالف فلا يأخذ الخالف إلا قدر نصه مع حلفه على الجمع على المشهور ، فان حلفوا كلهم فاستمروا الحي على قدر نصه كل من الدنس ، وإن نكلوا كلهم فلا موب لهم منه ، ومن حلف

فوله [وأما الدنس الذي له فلا محل] إلح انظر لو شرط أن الدنس الذي محل موبه أو فلسه ، هل يعمل بشرطه أم لا ؟ قال الحرصى الطاهر الأول حب كان الشرط عبر واقع في صلب عقد البيع ، فان وقع في صلب عقد البيع فالطاهر صاد البيع لانه آل أمره إلى البيع باحل محمول

• سبه دخل في عموم فوله «حل به وبالموب ما احل» دس الكراء لدار أو دانه أو عند حب كان الكراء وحده وإن لم يسوف صاحبه المنفعة ، فحل بفلس المكبرى أو موبه والمكبرى أحد عن سبه في الفيلس لا الموب ، فان كان الفيلس لم يسوف سباً من المنفعة فلا موب للمكبرى ورد الاخره إن كان فصها ، وإن ترك عن سبه للفيلس خاصص بأخره حالاً ، وإن استوفى بعض المنفعة خاصص بها كما خاصص في الموب وتأخذ مانه بالخصاص حالاً وغير في صبح ما يعي في الفيلس فان أمناه للفيلس رد مانه من الاخره إن كان فصها وخاصص به ، وإلا خاصص بالجمع هنا ما يستفاد من كلام سارج المنوبه وهو المشهور (اه من الأصل)

فوله [حلف كل] أي إذا كان كل من العراء عبر محمول حله وأما لو كان منهم ما هو محمول عليه فحل يحلف المحمول عليه أو وصه ، وفيل لا عن على واحد منهما ، وفيل يجر لزمده ، هي ذلك بلانه أفعال للاندلسي كذا في (من)

أحد حصصه فقط أى مائة الحصص من ذلك الدين لا جميع حصصه كما هو قول
ابن عبد الحكم المقابل المشهور ومن نكل فلا مئة له وقوله ولو نكل إلح
مألفه في قوله واحد حصصه

(وقيل إقراره) أى الفليس ولو دل على الأعم كما يعلم عن ابن رشد
(لغير منسهم عليه) لا لمهم عليه كإباح وروحه (بالمجلس) الذى
فليس فيه أو قام عليه العزماء فيه (أو دونه) بالعرف لا بعد الطول فلا يعمل
(ويستدونه) الذى حكم به أو قام العزماء عليه به (إقراره) منه به
(لا) إن سب عليه (بسته) فلا يعمل إقراره لغير المنهم عليه ولو أقر بفليس
كما هو الموضع والمراد أن إقراره لا يعمل بالنسبة لمدان الذى فليس فيه
(وهو) أى ما أقر به ولم يعمل إقراره به لكون ما فليس فيه سب منه أو سب

قوله [لا جميع حصصه] المناسب لا جميع دينه

قوله [كما هو قول ابن الحكيم] صوابه ابن عبد الحكيم

قوله [ومن نكل فلا مئة له] فلو سب نكل من العزماء بعد
الدين فإن كان نكاحاً حلف المطلوب فلا يمكن إقراره كقول من حصصه في
تمكنه فولان ، المعتمد على إتيان ما نكح في آخره داب
قوله [كإباح وروحه] أى لم يظهر منه ربه عدوه ولا فهم مما
لا بهم عليه

قوله [الذى حكم به] أى وهو المناس إحصى أى حكمه جميع المال
لاحقه وقوله أو قام العزماء أى ربه لمدن أعم

قوله [لا إن سب عليه] أى إباح أى أن يذهب إليه من سب
العزماء الدين فأما عليه مئى كإباح أى فلا عمل وإقراره به عم به
معاملة لمن أقر له كما أن يوضح رسله حتى يتردد كسب وب
بأنه عليه بإقراره أى ربه وإقراره بعض مدوح ربه مدح من سب
ولذلك في الموازنة هو نائب ابن أدله منسب كسب يعلم حكمه به رجليه
به ومن المقر حلف المقر له ودخل في حصص مع من له به (د) محصاً
من (ن)

إقراره وأقر لعبر المهيم عليه بعد طول من المجلس (في ديمه) بحاصص المرله
به في مال بطراً له عبر ما فلس فيه صوله « وهو في ديمه » راجح لمهوم قوله
« بالمجلس أو مره » ولعله « ولا سه »

(و) هل مه (تَعْدِيَةُ) اى المجلس (الفراض) الذى يحب نده
لعبره (والودعه) بأن يعزل هذا المال فراض يحب ندى أو ودعه لعلان
وهذه في الوصح بإقراره في المجلس أو مره وهل لا بعد ذلك
(إن قامت سَهَّةٌ بأصله) أى بأصل ما ذكر الفراض أو الودعه ،
أن عهدت بأن عله فراضاً أو ودعه لعلان ومهوم بعنه أنه إن لم يعن
أن قال لعلان عدى فراض أو ودعه لعلان ، لم يعزل إقراره كما إذا عن ولم
مع سه بأصله والكلام في إقراره بذلك ، وأما لو سا نالسه قرب الفراض
والودعه بحاصص بهما في الموت والفلس وسواء كان المجلس صحيحاً أو مريضاً
مع إن أقر مريض عبر مجلس بهما هل إقراره ولو لم مع سه بأصلهما حب أقر
لمن لا ينهم عله

« (و) هل (هولُ صايح) فلس في بعض ما نده لاربانة كهذا يوب

قوله [وأقر لعبر المهيم عليه بعد طول من المجلس] اى او لمهم عله
وإن كان مره

قوله [إن قامت سه بأصله] اى عند ان القاسم ، خلافاً لاصح حب
قال يعزل بعض الفراض والودعه ولو لم سهد سه بأصلهما واحاره اللحى
قوله [أى بأصل ما ذكر] جواب عن سوال ورد على المن بأن المعلم
أشأن ، فكيف أعاد الصبر مبرداً ؟

قوله [بحاصص بهما] أى إن لم يوحدنا باعاصهما ، وإلا اخدهما في الموت
والمجلس

قوله [ولو لم مع سه بأصلهما] اى لأن الححر على المريض عبر
المجلس أصعب من الححر على المجلس لأن المريض له أن يسرى ما يحاحه بخلاف
المجلس

قوله [وهل قول صايح] إلح اعلم أن المجلس إذا كان صاعاً وعس

فلان أو عرل فلان نفس من المعرلة (مطلقاً) نسبه وعبر عنه بالمجلس وعبره لان
السان أن ما نسبه أمسه الناس وعلم الاسهاد عليه عبد الرزق ، ولا يعلم به الامه
فسعد أن عبر به لعبره

● (وباع) الحاكم أو ناسه (ماليه) من عمار أو عروس أو ملاب
(محصريه) لانه اطلع لحجه (بالاستعفاء) أى مع الاستعفاء
في النفس وعلم وجود من يرد (و) مع (الحصار) للحاكم (لانا) من الام
لطلب الرزاده والاستعفاء في النفس في كل سلعه إلا ما نسبه الآخر
كما نأى ، (ولو كُنّا اصحاب لما) أى لمراحصها والمطالعه فيها ولم يحل كاله

المصروع أو كان عبر صانع وعس الفراض أو الوديعه فالماله ذات افول أرعه
الأول فالك في العسه علم قول بعسه مطلقاً حسه أن يحص صيده الباقى
يعمل بعسه الفراض والوديعه ان قامت به اصلهما وعمل بعسه المصروع مصنفاً
وهو لاس القاسم ، والنال يعمل بعسه الفراض والوديعه المصروع مطلقاً وهو
لاصع ، والرابع يعمل بعس المجلس الفراض والوديعه والمصروع ذا ك سلى
أصل النفع أو على الافرار عمل المجلس نسبه

قوله [وباع الحاكم] أى وحيثاً ان خالف حسه أو حسه ولا
فلا تحب وهذا هو النال من الاور الخمسه

قوله [محصريه] أى والمسح أن يكون البيع محصره بنفس لانه اصع
لحجه وقال حليل في الوصح لاسعد وحيه وماله الذى بيع بسمل النفس
الذى له على الغير كما نص عليه ابن رشد الا ان سوا اعراء على لاسه حتى
نصص وقيل لاسها لا باع على حالها

قوله [في كل سلعه] أى سواء كانت عرصاً وحيه ر عدره وهذا
مخلاف حار الروى فانه مخلف باختلاف السلع كما مر والظاهر ان حكم
البيع بخار الروى وعله فيكون حار الحكم عده لانا لا يحص حار حكم
سلع المجلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره ككث (هـ) يحص من حسه
(الاصل)

قوله [ولو كُنّا] رد لو على من قال ان المكت لا باع أصلاً

الصباغ لان سأن العلم أن يحفظ بالعلب (أو باب حُصمه به) وعنده (إن كُثِرَتْ
 فيمنسها) بخلاف ما إذا لم يكر ، وبخلاف باب حصه الى لا يد له منها
 (وأوجير) عليه (رفيق لا تُسَاعُ عليه) كدتر قبل الدس ومعنى لاجل
 وولد أم ولده من عمره ، وأما ما ساع عليه ه ساع (إلا أم وكندِه) فلا يجر لانه
 لس له فيها إلا بسر الختمه كالاسماع فأولى المكاتب لانه لس فيه حله ،
 مع ساع كانه
 (لا آله صميه) الى لا يد منها فلا ساع بخلاف ما لا يحاج إليها

واعلم أن الخلاف في الكتب السريه كالفقه والمفسر والحدب وآله ذلك ، أما
 غير هذا فلا خلاف في وجوب بعضها

قوله [لأن سأن العلم أن يحفظ بالعلب] قال مسح مسامحا العلوى
 إن الحفظ قد ذهب الآن فلذا احرأها بعضهم على آله الصباغ
 قوله [إن كرت فيها] محتمل إن كانت فيها كثره في نفسها أو كرتها
 منها بالنظر لصاحبها وإذا ذهب فسرى له دوبا ، كما أن دار سكاه إن كان فيها
 فصل ساع وسرى له دار سكاه

قوله [كدتر] إلج اللحى ساع حله المعنى لاجل وإن طال الاحل
 كعسر سن وساع من حله المدر السه والسس ، وإنما قد السارح بقوله
 ه قبل الدس ، لان المدر بعده ساع رفبه لظلال المدر لقول الاحهورى

ويظلل المدر دس سعا إن سد حا وإلا مطلقا
 قوله [إلا أم ولده] أى الى أولدها قبل الحجر عليه ، وأما من أولدها
 بعد الحجر عليه فانها ساع قال في المقتضات ولو ادعى في أمه أنه سقط
 لم يصدق إلا أن يعوم منه من الساء أو يكون قد فسأ ذلك قبل ادعائه ، وأما لو
 كان لما ولد فام هو له مصول أنه منه

قوله [الى لا يد منها] أى بأن كان محاضاً لها وهي قبله الصميه ، ويردد فيها
 عند الحميد الصباغ فقال هل هي كساب الخمعه لا ساع إلا إذا كرت فيها
 وسرى له دوبا ، أو ساع مطلقاً قبل فيها أو كرت

- (ولا تُلزمُ) المجلس (سكسب) لوفاء ما بقى عليه من الدين ولو كان قادراً عليه ، لان الدين إنما يعلى بدينه فلا يطلب به الا عند السار
- (و) لا (تسلف و) لا (استسعاء) أى احد بالنسبة لطلب الرزاقه فيما تأخذ بها لانه من ناحجه الكسب
- (و) لا (عموي) عن فصاص وجب (لدينه) أى لاجلها وله العموي عاناً بخلاف ما فيه من غير فلا يعو عاناً ، كالخطا لأن فيه ما لا يمرر
- (و) لا (انراخ مال رقيقه) لوقى به دينه وخاله بوجه فان بوجه عليهم أخته ، والمراد بالرقى الذى ليس له نفع وهذا قيل ان ردد عن محمد وقال غيره يلزم بانراخه
- (و) لا انراخ (ما وهسه لولده) الصبر او الكبر قبل اصابه الدين وأما ما وهسه بعهده فهو كالترع لم يرد وأخذه
- (وعُجِّلَ سحُ ما حيف) ناحيه (فساده) كالتفويكه (اربعته) عن حاله الى هو بها ، او كساده لو باخر
- (و) كذا يعجل بيع (الحسوان بالنظر) لانه قد يمر مع الاحساح إلى موته

قوله [ولا يلزم المجلس سكسب] أى ولو عمله الغير على انكسب وشرطوا عليه ذلك اذا فلس فلا يعمل بذلك الشرط وسواء كان مدعياً او دحراً خلافاً لما في (ح) فعلا عن الحمى من حيره على الكسب اذا كان صانعاً يصره عليه الكسب عن عهد الدين كذا في (ن)

قوله [لانه من ناحجه الكسب] أى ولان فيه اداء منك واستجدته وهو لا يلزمه لانها معامله أخرى ولو مات المجلس عن سبعة فهو موريه لا يعرء كما في الحرص

• منه في سماع ابن القاسم من حسن حساً وصره ان ممحس منه السع فلعمرانه السع عليه قال في المفدمات ولو كان المجلس امراه فلس يعمد ان حبس معجل مهرها قبل الدخول ولا يعمد باام سره لانه يلزمه ان يحجره بزوج ولا يجوز لها أن تعصى منه دنها الا انسيء السر وبن في القدره لسمار ونحوه

• (وَأَسْتَوِي بِعَصَايَه) لَطَلَتْ رِيَادَهُ الْمَسْ (كَالسَّهَرَاتِ) وَكَذَا عَرُوضَهُ
كَالْيَابِ وَالْحَدِيدِ وَالْمَعَادِ
• (وَقُسْمٌ) مَا يَحْصُلُ ، إِذَا لَمْ يَعْ (بَيْسَهُ الدُّثُونِ) بِنَا عَلَيْهِ أَيْ نَسَهُ
كُلَّ دِينٍ مَجْمُوعٍ مَا عَلَيْهِ أَيْ الدُّثُونِ وَنَاحِدُ كُلِّ عَرْمٍ بِمِثْلِ النِّسَةِ ، فَإِذَا كَانَ
لِعَرْمٍ عَصْرُونَ وَآخَرُ بِلَايُونَ وَآخَرُ حَمْسُونَ مَجْمُوعٌ مَا عَلَيْهِ مَا نَهَ ، نَسَهُ الْعَصْرِينَ
لَهَا الْخَمْسِينَ فَأَحَدُ رِبَا حَمْسٍ مَا يَحْصُلُ ، وَنَسَهُ الْبِلَايِينَ حَمْسَ وَعِشْرَ وَنَسَهُ
الْخَمْسِينَ النِّصْفَ ، فَإِذَا كَانَ مَالُ الْمَجْلِسِ عَصْرِينَ أَحَدُ صَاحِبِ الْعَصْرِينَ حَمْسَهَا
أَرْبَعَهُ وَأَحَدُ صَاحِبِ الْبِلَايِينَ سِتَّةَ وَأَحَدُ صَاحِبِ الْخَمْسِينَ عَشْرَهُ وَيُجَوَّرُ نَسَهُ
لِلدُّثُونِ أَيْ مَجْمُوعِ الدُّثُونِ ، فِي الْمَالِ مَجْمُوعِ الدُّثُونِ مَا نَهَ وَنَسَهُ مَالَهُ لَهَا الْحُمْسُ
فَكُلُّ أَحَدٍ حَمْسَ دِينِهِ فَصَاحِبُ الْعَصْرِينَ حَمْسَ دِينِهِ أَرْبَعَهُ وَهَكَذَا وَالْمَعْنَى وَاحِدُ
• (وَلَا يَكْلَفُونَ) أَيْ لَا يَكْلَفُهُمُ الْحَاكِمُ (أَنْ لَا عَرْمٍ) عَلَى الْمَجْلِسِ
الْمَسْ (عَرْمُهُمْ ، بِحِلَافِ الْوَرْدِ) فَإِنَّهُمْ يَكْلَفُونَ أَنَّهُ لَا وَارِبَ عَرْمِهِمْ لِأَنَّ
السَّأَلَ مَعْرُوفَهُمْ وَحَصْرَهُمْ بِحِلَافِ الْعَرْمَاءِ

وَأَمَّا مَا نَبَّاهُ بِهِ بَعْدَ دُخُولِ رُوحِهَا فَإِنَّ مَهْرَهَا يَجُودُ فِيهِ كَمَا فِي رَوَايَةِ يَحْيَى عَنْ أَبِي
الْحَاسِمِ ، وَأَمَّا مَوْجَرَةُ الصَّدَاقِ فَبَقِيَ لِلْعَرْمَاءِ مَعَهُ فِي ذَنبِهِمْ أَمْ لَا ؟ الطَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ
لَمْ يَلِمْ لَهُ أَنَّهُ لَا يَلِمْهَا أَنَّ سَجَرَ الرُّوحِ (أَهْ) نَ
قَوْلُهُ [كَالسَّهَرَاتِ] أَيْ نَمَّ نَاعَ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْخَارِ لِلْحَاكِمِ بِلَا نَهْ أُنَامَ وَهَذَا
الْإِسْمَاءُ وَاحِدٌ ، فَإِنَّ نَاعَ الْحَاكِمِ مِنْ عَرْمِ اسْمَاءِ حَسَرِ الْمَجْلِسِ فِي إِمْصَاءِ الدَّخْلِ وَرَدَهُ
وَلَا يَصِحُّ الْحَاكِمُ الرِّيَادَةُ الَّتِي فِي مِلْعِ الْمَجْلِسِ حَتَّى نَاعَ بَعْدَ الْإِسْمَاءِ لِأَنَّ الرِّيَادَةَ
عَرْمٌ مَحْصَرٌ وَالذَّمُّ لَا يَلِمْ إِلَّا بِأَمْرِ يَحْيَى كَذَا فِي الْخَاسَةِ
قَوْلُهُ [بِحِلَافِ الْوَرْدِ] أَيْ فَإِنَّ الْحَاكِمَ لَا يَنْعَمُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَكْلَفَهُمْ نَسَهُ
سَهْدَ مَحْصَرِهِمْ وَمَوْتَ مَوْرِهِمْ وَرَسْمَهُمْ مِنَ الْمَسْ ذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ مَعْلُومٌ بِالْخَارِ
وَأَهْلُ الْبَلَدِ فَلَا كَلْفَ فِي الْإِسَاءِ عَلَيْهِمْ
قَوْلُهُ [بِحِلَافِ الْعَرْمَاءِ] أَيْ لِأَنَّ الدِّينَ يَقْصِدُ إِحْيَاءَهُ عَالِيًا ، فَأَيُّابُ حَصْرِ
الْعَرْمَاءِ مَعْسَرٌ ، ثُمَّ إِنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ سَهَادَةُ النِّسَةِ السَّاهِدَةَ لِلْوَرْدِ عَلَى نَبِيِّ الْعِلْمِ لَا عَلَى
الْمَقْطَعِ ، فَلَوْ قَالَ لَا وَارِبَ لَهُ عَرْمٌ هَذَا قَطْعًا يَطْلُبُ سَهَادَتَهُ كَمَا فِي حَاسَةِ الْأَصْلِ

(واستثنى به) أى بالنعم على العراء (إن عرف بالدين فى الموب فقط)
 لاحتمال طرور عزم والنعمه قد حرب بالموب بخلاف العلى فلا يسأل لعدم حراها
 (و) إذا اضمسوا ما حصل مع العلى (اصكك حجره فلا) اصباح فى فكه
 إلى (حكم) من الحاكم ، ولم يخلعه أنه لم يحف عنهم ما عنده
 وإن نكل فلا يملك حجره

• وإذا املكك حجره (فحجره علسه أصفاً) كما حجر عليه أولاً (إلى)
 حدث له مال بعد الحجر الأول ، كتراب وده رصده ورضه ودينه وعبر
 ذلك ، لأن الحجر الاول كان فى مال محصور وملك حجره مصرف فما حدث
 إلى أن حجر عليه

• (و) لو بدان بعد ذلك وحجر عليه بالحجر الأصح او الأعم (لا بد حل)
 فما حجر عليه نادى (أول) مما حجر لم سافاً (مع آخر) بكسر النجمة أى
 مع الدين حجر لاحتهم نادى (ن) مال من (دين) حدث عن ربه (حرف)
 مال حدث عن أصل معامله ، (بحول رب وحسابه) ربه واسجد وقف

قوله [واستثنى به] أى وحراً وحاصله ان الملب اذا كن معه ما
 بالدين فان الحاكم لا يعجل فسم ما له من العراء بل يسأل به - أ عذر ما رآه
 لاحتمال طرور عزم آخر فجميع العراء

قوله [لعدم حراها] أى حراب - معه حصه وان حرب حكمه ونبتك
 عجل ما كان فيها موجلا من الدين فله الملبس - لما كان فيه - ذا طر
 عزم يعلى حبه بدمه لم يحج للاسساء و اعلى بخلاف الملب و دمه
 والم بالموب فلو طرأ عزم لم يحد من يعلى حبه بدمه ولا اضمس و كره
 عزم آخر لاعلم به بخلاف الملب

قوله [أنه لم يحف عنهم ما] انج حبت منى بعد عل مل و دمه
 والصبر فى أنه ، للحال واللبا والمعنى به يعوب - حصه حبه من محب
 لم يكن على مال خاف عليه

قوله [ان حدث له مال] معومه انه اذا لم يملك مل لا يحجر عنه
 وإن طال الزمان وبه العمل وقيل يحدد عليه بعد كل سنة شهر

أو وطئه وركار مدخل فيه الأول والآخ

(وكذا إن مكسبهم) من ماله من غير دفعهم له إلى الحاكم وهو مجلس
أهم (معاو) مائة (واستسنة) عند آتس عهرهم فلا مدخل الأول مع
الآخر إلا إذا تحدد له مال فلا أصل معامله كارب مدخل

(وقوم ما) أي الدس الذي (حالف الصد) مما على المجلس بأن كان
الدس الذي عليه عرض أو ملى حالا أو موحلا ، لأنه محل نيلسه (يوم المسميه)
لما المجلس

(وإسرى لرتبه) أي لرب الدس الخالف للعد (منه) أي من حسن
دنه وصفيه (يما) أي بالقيء الذي (دخضه) في الخصائص من
مال المجلس ، كأن يكون مال المجلس مائة وعطه لخص مائة وعطه لآخر عرض
فمنه يوم القسم مائة ، فأحد رب المائة خمس ، وسرى بالخمس الأخرى

قوله [مدخل فيه الأول والآخ] يصح فراعهما بالافراد أي الفريق
الأول والفريق الآخر وبالجمع أي أرباب الدس الأول وأرباب الدس الآخر

قوله [إلا إذا تحدد له مال فلا أصل معامله] ميل ذلك مالمو فصل
بعد المجلس عن دس الآخرين فصله فمخاصص فيها الأولون كما لو كات السلع
عند المجلس وقت المجلس فمما أول من الدس لكسادها ثم بعد المجلس حصل
فيها رواج وصارت أكثر من الدس

قوله [بأن كان الدس الذي عليه عرض أو ملى] هكذا نسخة المؤلف
برجع «عرض» على أن كان مائة و«عرض» بذلك من الدس وقوله «أو ملى»
مقطوف عليه

قوله [وسرى بالخمس الأخرى] أي التي حصص من له العرض في
الخصائص ، فإن وقت نصف دسه فالامر ظاهر ، وإن وقت دسه كله لحصول
رجص في العرض فإن به وصار لا معنى له فل المجلس ، وإن وقت دون مائة
في الخصائص لحصول علو في العروض بمرور له ما بقى في دمه المجلس وهذا معنى
قول خليل «ومضى إن رجص أو علا» ، فمضى مضمه أنه لا يرجع على
المرء إن حصل علاء في العروض ولا يرجعون عليه إن حصل رجص — فمامل

لرب العرش عرساً من حسن عرسه وصعده

(وَحَارَ) لرب القدس المخالف للبعد (أحد السَّيِّئَاتِ) كالحسنة النافعة
(إلا لمَّا سَمِعَ) كأن يكون المخالف طعام معاوضه فلا يحور لربه أحد السَّيِّئَاتِ لَمَّا
فه من بيع الطعام قبل فسخه
• (وَحَاصِبُ الرُّوحَةِ) يصدافها) ولو موحلاً لخلوله بفلس روحها

قوله [وَحَارَ لرب القدس] إلح أي عند الراعي وأما عند المساحه فقد
سقى أنه سقى له صفة طعمه أو مل عرسه مما ناله في الحصص
قوله [إلا لمَّا سَمِعَ] هذا مسمى على أن الفلس لا يرفع اليهمه وقيل إنه
يرفعها فمحور في الفلس ما لا يحور في الانقضاء - أس عرسه وهما روايان كنا في
(س) وحاصله أنه محور القضاء بعد حسن ماله إن حار سعه قبل فسخه
والمسلم فيه مباحره وإن سلم فيه رأس المال فلو كان رأس المال عرساً كعد
أسلمه في عرس كنوس، فحصل له في الحصص فيه يوم حار له أحد تلك
الفسخ لانه آل أمره إلى أنه دفع له عداى عرسه وبوب ولا مانع في ذلك بخلاف
ما لو كان المسلم فيه حيواناً ما كور اللحم وبانه في الحصص لحم من حسه وعكسه
فسمع لما فيه من بيع اللحم بالحيوان، وبخلاف ما لو كان رأس المال ذهباً وبانه
في الحصص فيه أو العكس فلا يحور أحد ما ناله لأنه في أي بيع وصرف
مباحر وكما إذا كان ماله طعاماً من بيع فلا يحور أحد عرسه لما فيه من
بيع الطعام قبل فسخه كما قال السارح

قوله [وَحَاصِبُ الرُّوحَةِ يصدافها] إلح فلو حاصب يصدافها ثم صنفها روح
فل الدحول رذب ما راد على تقدير المحاصيه نصف الصداق لا محصص فيما ربه
على الصواب ملاً لو كان لرحل على محصص مائتين وحاصب أربعه معهما
فانه الصداق ومال الفلس مانه رحسوب نسبه من الدوب النصب واحد كل واحد
نصف دينه وهو محسوب فإذا قدر بعد الطلاق محصه خمس نصيب الصداق
كان لها في الحصص ثلاثون ليس ان محسوب الدين مائتين ومحسوب فيه ومائ
الفلس ثلاثه أحماسها ويرد عرس للعدد الآخر ليكمل بكل واحد منهما
سبون وهي ثلاثه أحماس دينه ولا دحول لها معهما فيما ربه كما هو ظاهر - كذا في

ولو قبل الباء (وَيْمًا أُنْعِمَتْ عَلَيْهِ تَقْسُهَا) قبل عسره لا في عسره لا يعلم
في النعمه أنها سقطت بالمرس

(كالتوب) أي كما يخصص بصدقاتها وما أنعمت على نفسها في موه

(بجلائف تقصيرها على الولد) فلا يخصص بها ، لأنها من الموات

وإذا لم يخصص بها (في النعمه) أي فيكون في دمه روحها يرجع به عند المرس
(إلا لمرته تَرَع) معها على الولد فسقط وكذا لا يخصص بنفسها على
أنونه الممرس

• (وإن طهر) على المجلس أو الميت (دس) لعزم بعد قسم ماله
(أو استحق متع) من سلعه - (وإن) سعت لاحتى أو لأخذ العراء
(فقبل فلتسه - رجعت) العزم الطاري أو من استجبت من يده السلعه (على
كل) من العراء (بما تحبته) في الخصاص ولا تأخذ ملأ عن معلوم

(ن) والخامسة

قوله [وما أنعمت على نفسها قبل عسره] أي سواء كان ما أنعمه من
عدها أو سلعه حكمها حكم أم لا

قوله [مخلاف نفسها على الولد] إلح حاصله أن الروح إذا أنعمت على
ولد المجلس في حال سره ، فإنها لا تخصص بها ولكنها ترجع على الأب في المسفل
إذا طرأ له مال إن لم يكن مبرعه وهذا ما لم يحكم بها حاكم ، وإلا خاصت بها
سواء كانت سلعه أو من عليها فالخاصه بها يحصل بامرس انعامها على
الولد في حال سره الأب ، وحكم الحاكم بها

قوله [وكذا لا تخصص بنفسها على أنونه] إلح أي إلا بسروط
ثلاثة أن يحكم بها ، وأن يسلف تلك النعمه ، وأن يكون إتمامها عليها حال
سره وهذا الفصل لاصبح وأما رواه ابن القاسم عن مالك فإنها لا تخصص^{١٢}
بنعمه الابن والاولاد مطلقاً كما في (ن) وعلمه امصر في المجموع بل سعت
النعمه إن لم يكن مبرعه وهو مسمى سارحا

قوله [ولا تأخذ ملأ عن معلوم] حاصله أن المجلس أو الميت إذا اضم
العراء ماله ثم طرأ عليهم عزم أو سحقت استجبت السلعه من يده ، والحال

ولا حاصراً عن عائ ، لانهم افسموا ما كان يسجعه إلا ان المسحور من يده
 ان اسرى قبل الغلس فظاهر ، وبعد رجح يجمع العن الذي خرج من يده
 (كثاوب او مؤقن له) طرا (على ميلة) فرجع الطاري على كل من
 الوربه او الموصى لم عما يخصه

• (وان اسهر متب ندين أو علم به الوارب واهيص) العرمه
 الحاصر من (رجح عنه) أي رجح الطاري عنه ما سب له لغيره
 واستعماله، كما لو فص لنفسه (سم رجح هو على العرم) الذي فص منه
 (وله) أي الطاري (الرجوع) على العرم ابتداء من غير

انهم لم يعلموا بذلك العرم ولم يكن الملب مسهوراً بالدين فانه رجح على كل
 واحد من العرماء بالخصه الى يونه لو كان حاصراً ولا يحدد احد عن احد
 ولو كان مال الغلس عسره وعله لئلا يكل واحد عسره احدهم عاب لم يكن معهم
 علم به افسم الحاصر ان ماله فاحد كل واحد مباحه سم قدم العاب فانه رجح
 على كل واحد مباحا واحد وليس وقولنا لم يكن معهم علم به احراز مما لو كان
 عالماً به فانه يأخذ الملى عن المعلم والحاصر عن اعاب واحي عن الملب كم
 سألنا وقولنا ولم يكن الملب مسهوراً بالدين احرازاً مما لو كان مسهور بالدين
 فساى ان العرم الطاري يحدد الملى عن المعلم والحاصر عن اعاب وهو عرم
 الطاري محرز به عما لو حصر انسان فسمه بركه مت وبه يدع سم من عر
 مانع منعه سم ادعى بعد ذلك ندين فلا يسمع دعواه حب حصل اسم رجح
 فإن بقي بعد القسم ما بقي يديه لم يسقط اذا جلب انه ما تركه حقه كم سار يثبت
 ان عاصم في الصحه بقوله

وحاصر القسم موقوف له عسره ندين لم يكن منه
 لا يسمع التماس بعد ان بقي القسم من يديه اعاب
 بعض من ذلك حيا ملكه بعد القسم به بركه

قوله [عما يخصه] أي فقط ولا يباحا ملكه عن معلمه ولا حصاراً عن
 عاب ولا حصاراً عن مت ما لم يكن الملب مسيراً يدين وعلم لوارب الطاري
 واهيص العرماء - كما افاده المصنف بقوله - ان اسهر مت رجح

(وإن طاراً) عزم (على واربٍ قسم) الركة ، (رجع عنه ، وأخذ
مئلياً عن مُعَدِّمٍ) وبس عن حي وحاصر عن غائب (مكلم نُجَاجٍ)
دين الطاري (ما قسم) من الركة لنفسه فان حاور - كما لو كان الدين
عشره وهو مضمّن غائبه لم يوجد منه إلا ما مضى

• (وبرك له) عطف على قوله «ودع ماله» ، أى وبرك للمجلس
(هُونُهُ وَالصَّغَةُ الْوَاحِدَةُ عَلَيْهِ لَكَرَّوْحِهِ) أَصْلَبُ الْكَافُ الْوَلَدُ
والوالدين المعسرين ورفعه الذى لا يساع كأم ولد ومدر (إلى طسٍ تُسْرِهِ) أى
إلى وبس يعطى حصول السر له عادة

(و) برك له (كيسوتهم) أى كسوته وكسوه ن يلزمه دفعه (كُلُّ
دَمَسًا مُعَسَّادًا) له من قميص وعمامة وفلسه أو حمار للمراه واللعب - صح
البدال والمجلس المهملس ما قال باب الركة

قوله [وبس عن حي] صوابه طلب العارة

قوله [ما لم يحاور دين الطاري] إلح هذا الرجوع على الوارب باب
مى قسم الركة لنفسه وإن لم يكن عالماً بالعرم قصد العلم إنما هو إذا فرمها على
العرماء فعوله وإن طاراً عزم على وارب قسم الركة ، لا فرق بين كون العرم
معلوماً له أو لا ، اسهر المبت بالنس أو لا

قوله [لم يوجد منه إلا ما مضى] أى بخلاف العصاب واللصوص ، فان المفلور
عليه يوجد منه جميع الحق ، وبخلاف ما إذا مضى العرماء فانه يرجع عليه جميع
ما أمضى

قوله [عطف على قوله وبس ماله] صوابه وباع ماله بالنساء للمعاقل ،
لانه الذى يقدم فى المجلس

قوله [هونه] أى من حسن الطعام

قوله [الواحه عليه] أى بطريق الاضالة لا بالانرام لسقوطها بالمجلس
قوله [إلى طسٍ تسره] معلق بقوله «هونه» لانه ، وإن كان حامداً فهو

فى معنى المسوق أى ما يصاب به لطن تسره وليس معلماً بترك لانه يصير المعنى ترك له
مركباً مسمراً لطن تسره وهذا غير صحيح لأن الترك فى لخطه فلا يسم

قوله [وبالنس المهملس] أى وأما بالنس المعجمة فهو اسم للصحره

(بخلاف مسعوق الدمة بالطلسم) كالكاكاس وقاطع الطريق وبعض
الامراء (هـ) أى فترك له ما (تسد الرمتى) أى ما يحيط الحياه فقط
(و) ما (تسد الصورة) فقط ، لأن الناس لم يعاملوه على مثل الفلس

لا عبر ، والناس المهمله يطلو على الصعراء وعلى ما يلبسه السحس ويكنمه و
حواجه والحاصل أنه لا يترك له ولا لى يلزمه نعمه إلا ما يوازي العوده ونفى الحر
والبرد ويحور به الصلاه

قوله [بخلاف مسعوق الدمة] اعلم أن من أكثر ماله حلال وأقله حرام
المسند حوار معاملته ومذاقته والاكل من ماله كما قال ابن القاسم حلالاً لأصعب
وأما من أكثر ماله حرام فذهب ابن القاسم كراهه معاملته ومذاقته والاكل من ماله
حلالاً لأصعب العاقل بحرمه ذلك أيضاً وأما من كان كل ماله حرام - وهو المسعوق
الدمة - فممنع معاملته ومذاقته وجمع من التصرف المالى وعده - حلالاً لمن قال
إنه مثل من أحاط الدين بماله فممنع من التمتع به فقط وماله - إذا لم يمكن رده
لأربابه - محصوه فى منافع المسلمين العامة وأحلت إذا برع منه لتصرف فى
مصالح المسلمين هل يترك له منه مئيه أو لا ؟ والمسند أنه يترك له ما يسد رمقه
ويسر عورته (اهـ) من تقرير نسخ مساعدا العلوى)

• منه لو ورث الفلس أياه أو من يعو عليه سبع فى الدين ولا يعو
عليه بنفس الملك إن أسعفه الدين وإلا سبع منه بغيره وعو الذى إن وجد من
يسرى العصر وإلا سبع جمعه ومالك نأى التمس لا أن ذهب له فلا مانع
عليه بل يعو عليه بمجرد الله أن علم وأهله أنه يعو عليه لأنه إنما وهبه لأهل
الفلس فلو لم يعلم أنه يعو عليه - ولو علم بالعقابه كالأوه - فنه سبع فى
الدين ولا يعو (اهـ) من الاصل

قوله [على مثل الفلس] : على : رائده فالمناصب حذمها وأمعى
لأن الناس لم يعاملوا مسعوق الدم مثل معاملته الفلس وتحمل أبى ليس رائده
بل محرورها محدوف بعد رة على مئيه وقوله (مثل الفلس) أى مثل السئيه
الذى عاملوا عليه الفلس

• (وحشير) الفلاس (لسبب عُسْرِهِ ، إن جهل حاله) لا إن علم عسره (إلا أن يتأني بحصيل) بمال أو بوجه حتى يسب عسره فلا يحسن (وعزيم) الحمل (إن لم يتأني به) أي بالفلاس المجهول الحال (إلا أن يسبب) الحمل (عُسْرُهُ) فإن أسبه فلا يعزم لانه إنما صممه لسبب عسره (أو طهر ملاءه) عطف على وجه حاله ، أي يحسن إن كان طاهر الملاء بالماء أي التي بين الناس (إن يعالسن) أي ادعى الفلاس أي

قوله [وحشير الفلاس] مراده به المذنبان بدليل قوله « إن جهل حاله » كان مفلساً بالمعنى الاحصاء أم لا كما هو الظاهر ، لان من حمله هذا القسم - كما تأتي - طاهر الملاء ومعلومه وهما لانه لسان بالمعنى الاحصاء وهذا هو الرابع من الأمور الخمسة وسأني في السارح النسب على الخامس

قوله [إن جهل حاله] أي هل هو ملي أو معدوم لان الناس محمولون على الملاء وهذا مما قدمه العال على الاصل وهو المقرر لان الانسان بولده ههنا لا ملك له

قوله [لا إن علم عسره] أي فلا يحسن لقوله تعالى (وإن كان ذو عسرة - فسطره إلى مسرره)^(١)

قوله [إلا أن تأتي بحصيل] عند المجهول حاله

قوله [مال أو بوجه] مال في النوصح لم ين في المتنونه هل الحمل بالوجه أو بالمال ؟ والصواب أن يكون بالوجه ، وأولى بالمال ولا معنى ان يكون بالمال ، قاله أبو عمران وجمهور الفقهاء من الثوريين والاندلسيين
قوله [أو طهر ملاءه] المراد بظاهر الملاء من ينطق به ذلك نسب لسه الفاجر من الساب وركونه لحشد اللوات وكبره الخدم من غير أن يعلم حصمه حاله

قوله [إن كان طاهر الملاء بالماء] أي وأما بالعصر مهموراً فهو الجماعة ، وبلا همر فالارض المسعة - كنا في الخامسة

العلم وانه لا قدره على واه ما عليه إن لم يسأل الصبر بمحمل حتى نسب عسره
(فإن وعد) عزمه (بالقبضه وذاك) آخر سحر السومس ، أحب
لذلك ولا يحسن (إن أعطى حملاً بالمآل) ، وقال ابن القاسم أو حملاً
بالوجه فانه يكتفى

(وإلا) بأنى بمحمل أو انى بمحمل بالوجه على قول صحيح لم يحسن (محسن)
• (كمن علم الملاء) بالمد فانه يحسن ويصرف حتى يردى ما عليه الم
باب بمحمل عارم كان المولى عن ابن رشد

(وأجل) المدس المعلوم للملاء ، وكذا ظاهر للملاء ان يعد بالوجه وطلب
الناحر (لسمع عزمه إن أعطى حملاً) أى بالمال والا محسن
وليس للحاكم به بخلاف المجلس لأن المجلس لا يصر على يده ومع من
الصرف فى ماله

• (وله) أى لرب الدن (بحلله على عديم الناصر) سنده من ذهب
أو فضة إذا أهمته بذلك ولم يعلم به (وإن عليم به) أى بالناصر وأسمع من ذهبه

قوله [إن لم يسأل الصبر بمحمل] أى المال أو بالوجه على خلاف
الآتى من ابن القاسم وصحيح

قوله [وقال ابن القاسم] إلح على الخلف ليعطى فكلاً من الذهب والبر
المكسد وكلام صحيح فى المكد

قوله [ما لم ياب بمحمل عارم] أى ولا يحسن بمحمل وجهه هذا المحمل
ولا يعمل منه بمحمل أى بالوجه

قوله [وليس للحاكم به] أى مع ماله

قوله [ومع من الصرف] أى الزمة حاكم برك صرف فيه منه

لمعى الصرف

قوله [يحلله على عدم الناصر] وفى التسميات أحب هل يحب

على عدم إعطاء الناصر إذا لم يكن معروفاً به فصل حنف روى لا وفى
إن كان من الحار حلف والا فلا والخلاف روى هذا معنى على خلاف روى

الجهة (اه)

(حُيِّرَ عَلَيْكَ دَعِيهِ وَلَوْ بِالصَّبْرِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى) وَسُحِرَ حَتَّى يُلْفَعَ

مَا عَلَيْهِ

• (فَإِنْ أُنْسِيَ) الْمَدِينُ الْمَجْهُولُ الْحَالُ أَوْ ظَاهِرُ الْمَلَاءِ (عَسِرُهُ سَهَادَةُ سَهَةٍ) سَهَا (أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ وَلَا بَاطِنٌ) سَهَادَتُهَا عَلَى بَيِّ الْعِلْمِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْهَدَ عَلَى الْبَيْتِ (وَحُكِّفَ كَذَلِكَ) بَانَ مَخْلَفٌ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ إِلَّا حَقٌّ ، إِنْ حَصَلَ أَنَّ لَهُ مَالًا فِي الْوَاقِعِ وَلَا يَعْلَمُ بِهِ وَالْمَنْهَبُ عَنْ أَنْ يَسْهَدَ أَنَّهُ مَخْلَفٌ عَلَى الْبَيْتِ بَانَ يَهْوَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ مَالٌ إِلَّا حَقٌّ (أَنْطَرِ الْمَسْرُورَ) فَلَا يَسْجُنُ وَلَا يَطَالِبُ قَبْلَهَا وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ سَكْبُ وَلَا اسْتِمَاعٌ وَلَا سُرْعَ مَالٍ رَفَعِي لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ (وَرُحِّبَتْ سَهَةُ الْمَلَاءِ) أَيْ السَّهَادَةُ بِهِ عَلَى دَعِيهِ الْعِلْمُ إِنْ دَبَّ السَّبُّ ، بَانَ قَالِبٌ لَهُ مَالٌ قَدْ أَحْصَاهُ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْسَ عَلَى أَحَدٍ الْهَوْلَ

قوله [وَلَوْ بِالصَّبْرِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى] قَالَ إِنَّ رَسْدَ وَلَوْ أَدَّى إِلَى إِبْلَافٍ

بَعْدَهُ لَكِنْ لَا يَصْدُقُ الْحَاكِمُ إِبْلَافَهُ فَإِنْ قَصَدَهُ أَفْضَلَ مِنْهُ

قوله [أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ] الْإِضْاحُ بِمَا يَعْلَمُ لِلْمُفَاعِلِ وَيَنْصَبُ مَا لَا

قوله [وَالْمَنْهَبُ عَنْ أَنْ يَسْهَدَ أَنَّهُ مَخْلَفٌ عَلَى الْبَيْتِ] أَيْ وَيَعْلَمُ أَفْضَلَ

أَنْ عَرَفَهُ وَرَجَحَ أَنَّ مَسْلُومَ أَنْ يَخْلَفَ عَلَى بَيِّ الْعِلْمِ وَمَنْعَى عَلَيْهِ حُلُّلَ بَاحْتِمَالِ أَنَّهُ

يَكُونُ لَهُ مَالٌ لَا يَعْلَمُهُ بَكَارِبٍ أَوْ وَصْفِهِ فَحَصَلَ أَنَّ فِي النِّسْبِ هَوْلٌ وَأَمَّا السَّهَادَةُ

فَهِيَ عَلَى بَيِّ الْعِلْمِ عَلَى كُلِّ

قوله [وَرُحِّبَتْ دَعِيَةُ الْمَلَاءِ] إِنْ لَحِقَ بَعِيٌّ أَنَّ الْمَدِينُ إِذَا سَهَدَ عَلَيْهِ قَوْمٌ بِالْمَلَاءِ

وَيَسْهَدُ لَهُ قَوْمٌ بِالْعِلْمِ فَإِنَّ سَهَةَ الْمَلَاءِ بَعْدَ دَعِيَةِ سَبِّ الْمَلَاءِ بَانَ عَسِيٌّ مَا هُوَ لِيءٌ

بَسْمَةٍ سَوَاءٌ دَبَّ دَعِيَةُ الْعِلْمِ السَّبُّ أَمْ لَا

قوله [وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْسَ عَلَى أَحَدٍ الْهَوْلَ] قَالَ بَعْضُهُمُ الَّذِي بِهِ الْعَمَلُ بَعْدَ

سَهَةِ الْمَلَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْسَ مِنْهُ ، وَالْقَاعِلَةُ بَعْدَ مَا بِهِ الْعَمَلُ فَإِنْ دَبَّ سَهَادَةُ بِهِ الْمَلَاءِ

مُسْتَصْحَبَةٌ — لِأَنَّ الْعَالِيَةَ الْمَلَاءَ وَدَعِيَةَ الْعِلْمِ نَافِلَةٌ وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عَلَى الْمُسْتَصْحَبَةِ وَأَحْبَبُ

بَانَ الْبَاقِلَةُ هُنَا سَهَدَتْ بِالْبَيِّ ، وَدَعِيَةُ الْمَلَاءِ مِنْهُ وَالْمَسْبُوقُ مَقَامٌ عَلَى الْبَاقِ فَالْقَاعِلَةُ

الْأَوَّلَى الَّتِي هِيَ بَعْدَ الْبَاقِلَةِ عَلَى الْمُسْتَصْحَبَةِ مَعْدَةٌ تَمَّا إِذَا لَمْ يَسْهَدَ الْبَاقِلَةُ بِالْبَيِّ

وَالْمُسْتَصْحَبَةُ بِالْأَنَابَةِ كَمَا فَرَرَهُ مَسَاحِمَا الْعُلُوِّ

• (وأُحرِحَ المَهْجُولُ) الحال من الحس (إن طَالَ حَسَنُهُ بِالْأَحْسِيَّاتِ) من الحاكم يجب بعل على الظن أنه لو كان عنده مال ما صبر على الحس هذه المدة ، وهو يحلف بأحلاف الأسخاص والدس وله ذكره وأما طهر الملاء فلا يحرح إلا نسبه بعلته على ما تعلم ومعلوم الملاء بخله في السحر حتى يهرم ما عليه أو ابى يحمل عارم كما تعلم

(وَحُسِبَ النِّسَاءُ عَدَ) امرأه (أُمْسِيهِ) أو) امرأه (داب امس) من الرجال من روح أو اب أو اس ولا بد ان يكون هي امه احد (وحسب الحد) أي حاز حسبه اولد انه (و) حس (الولد لاد) و دس او عبره (لا العكس) اي لا يحس والد لولده

(كالمس) فلولد ان خلف ولده في حق لا العكس (لا) المس

قوله [وأُحرِحَ المَهْجُولُ الحال] إلح أي بعد حلقه انه لا مال له طهر

ولا باطن وإن وحد مالا لفحص العراء جههم كما ما به سراح حلق

قوله [أو باقى حمل عارم] أي او سبده له به بذهب اليه

قوله [عند امرأه أمسه] اي محب لا يحس على النساء منها رأيا الامر-

الباع والحقى المسكل محس كل وحده ار عند محرم وعبر اليه لا يحس

قوله [امرأه داب امس] إنما قدر السارح امرأه لئلا يسهل له اصلا به ما

أنصاً مع عدم الافراد فقوله أو داب امس عطف على ذلك اعترف

[قوله] [لا العكس] اي فالولد - اأر امه - لا يحس لولده - أبه - بضع

الحس والمراد الاب والام سراً لارضاعاً وأما رضاعاً فمحس لئلا يسهل من ارضع

قال مالك وإن لم يحس الولدان فلا أطلم الولد فما محب من الاب - بعلهم

ما بعل بالملأ من الصرب وعبره كالفرع لأن اب ليس هو بولد من حق ابه

بعالى ردعاً ورجراً وصنانه لأموال الناس ولا يباح ان الصرب سد من الحس

فمضى كونهما لا يحسان أهما لا يصران إنما يصر الحس لمواضع من

الصرب - قاله في الخامسة

قوله [في حق لا العكس] اي ليس لولد ان يحلف لئلا يسهل منه

ولا يصرى للولد بخله ولله إذا سح الولد وكذلك ليس له حله إذا دفعه لأن

(المُسْتَعْلَى ٤) من الولد على والده ، كان يدعى على انه بنى فأبكر ولم يحلف الابن
لرد دعوى والده فردب على الاب فحلف الاب لأب واحد معه (أو) العلى (المعلّى
بها حتى عبره) أى عبر الولد ، كدعوى الاب صباع صديق ابيه بلا مرتبط
معه ، وحالته روحها وظله محاربا ، فحلف الاب أنه صباع منه بلا مرتبط حتى
الروح وكذا يحلف الاب إذا ادعى قبل منه من دحيلها انه اعارها مائة من
حجارها كما يعلم

• (ولاشحرح) المسحوق فى حتى سرقى أى لا يحاب ولا يقضى بحرقه
(لعاده فرب) له (كأنه) وانه وروحه ولو فرب (ولا حصة) وعد ، و
لا يحرح لأجل (عندو) معه من الحسن لأن العبد من الحسن السديد (إلا

الحد أميد من العلى هذا هو قول مالك فى المذبذب وروى عن ابن العاصم انه يقضى
للولد بحلف والده فى حتى يدعه عليه ويحله ويكون بذلك عاقاً ولا يدرمه بحلف ،
وهو بعد ، فان العقوب من الكفار ولا سعى ان يمكن احد من ذلك وعلى هذا
القول الصحيح متى حلف فى باب الحدود حب قال وله حد ابيه وقضى

قوله [كان يدعى على انه بنى] أى وأما لو ادعى الولد على ابيه بنى
وأقام ساهداً ولم يحلف الولد معه فردب العلى على الاب ، فهل يحلف الاب لرد
سباده الشاهد؟ وهو ما قاله (ع) قال (ن) وهو عبر صواب ، فقد صرح ابن رشد بان
مذهب المذنبه أن الاب لا يحلف فى سبىء مما يدعه الولد عليه ونصه وقال مطرف
وابن الماحصول وابن عبد الحكم وسحقون إنه لا يقضى بحلفه أباه ولا يمكن من
ذلك إن دعا إليه وهو اطهر الاقوال لقول الله عز وجل (ولا تسهرهما وقيل
لتهما) (١) الآية ، ولما جاء انه « ما رآه والده من سبى النظر إليهما أو إلى
أحدهما » (٢) ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يمن للولد على والده »
وسبيل لصحة قوله صلى الله عليه وسلم « أب وبالك لا ذلك » (٣) وأما إن

(١) سورة الاسراء آية ٢٣

(٢) ما رآنا من سبى إليه الطرف بالصب قال فى الخلع الصغير روا الطبرانى فى الاوسط
وابن مردويه عن عاصم ، وهو صنف

(٣) أب وبالك لا ذلك عن حابر عن عبد الله بن مسعود عن ابيه عن مسعود
فى الطبرانى صنف

لِحَدَوَيْ بَلَعِيهِ (بعل أو أسر) فكان آخرُ مخرج له فحصل منه

ثم مخرج ٥ بان الحكم الخامس من أحكام المحر فقال

• (وللعريم) رب الدس (أخذ عسر ماله) الذي ناعه المفلس قبل
فلسه عرصاً أو ملباً أو حوائناً (المتحور) من حار ، ولا يقال أثار فهو
محار (عنه) أى عن العرم (فى الفلوس) حسب سنة أو إقرار من المفلس
قبل فلسه (لا) فى (المذهب) فليس له أخذ عن ماله إن وجدته لخرب دمه
المست بل يكون فى يده أسوة العرماء (ولو) كان عن ماله (مسكوكاً) فله
أخذه فى الفلوس عند ابن القاسم حسب عرفه بطبعه عليه ويحوزه ويحل لأخذ عنه ماله (ا)

ادعى الوالد عليه دعوى فكل من الفلوس وردها عليه أو كان له شاهد على حقه عليه
فلا اختلاف فى أنه لا يقضى له عليه فى الوحيين إلا بعد سنة (اه) باحصار

قوله [وللعريم] إلح أى وله إيقاعه للمفلس بمحاصر مع العرماء
سنة وإذا أراد أخذه فلا محاج لحكم إذا لم يارعه العرماء

قوله [من حار] أى فهو ملانى كمال فاسم المفعول منه محور كقول
وأصله محور استغلت الضمة على الواو فعمل إلى الساكن عليها

قوله [ولا يقال أثار] أى فكون رباعاً كآثار فهو محار فاسم المفعول
منه محار وأصله محور بضم الميم وسكون الحاء وفتح الواو تلب فتحه ثور أى
الساكن عليها فعمل الواو ألها لحركتها بحسب الأصل راضح ما قبله الآ
كما لا يخفى

قوله [قبل فلسه] أى وأما إقراره بعد الفلوس فاحلف به على أربعة
أقوال الأصول مع من صاحب السلطة وينبذ من وعلمه مطلقاً وحسب عدده
أهم لا يعلمون أنها سلعة ، والرابع أن كان على الأصل سنة قبل فوبه - بعد -
وإلا لم يعل

قوله [لخرب دمه المست] أى بخلاف الفلوس فإن التهمة موجودة والحكمة
ودس العرماء معلق بها

قوله [ويحوزه] أى كسبه لأرب الفاضل لها حتى حصل الفلوس ورد له
على أنه حسب قال لا يرجع فى ذراعه المسكوكه بل بمحاصر بها لأن الموجود

لم يقدِّه العُرْماءُ) يذبح عنه للحرَم (ولو بمالِهِمْ) فأولى مال المفلِس، فإن
قدَّه فليس له أحده (ولم يستَقِيل) عن أصله نافع، كأن سئل الحب
(يكطِّح حيطه) ملا، وأدحك الكافُ النذر والمصلحة والعين والخبر
وبحوا، فليس له أحده بعد النقل (وتسحق رُبْد) أى جعله سماً (وتقصِّل
سمه) يوقاً (ودبح) لحيوان (وتسحق رطاب) أى جعله عراً (وحكط)
لشيء (يعرّ مسل) يحكط عمل سمن أو رب أو فمح حمد بعض، وأما حطه
فعله فعبر موق (وعسل الحمة) نانا) ملا

(بخلاف، عيسها سواي) أى بلا فعل فاعل فاه أحدها والخصائص
وحرره من أحدها والخصائص سى ضرره (أو) حصل العبد (من المسرى)
المفلس، (فاه أحدها) أى سلعه ولو قال أحده كان أوصح (ولا أرس له)
إن أحدها في نظير القب عادت السلعه لمسئها أم لا
(كالأحى) أى كما لو عها أحى أى عبر المسرى (وعاد
لمسئها الأولى) فاه أحدها ولا أرس له ولو كان المسرى أحد أرساً قبل عودها

الأحاديث من وجا سلعه أو ماعه والعدد لا يطل على ذلك وجهه ابن القاسم
فاس التمس على المس

قوله [يكطِّح حيطه] مسل للمسى، وإنما كان الطمس نافلاً هنا - مع
أنه يعدم في الربوات أنه عبر نافع على المشهور - لأن النقل هنا عن العين وهو
يكون نادى سىء والنقل فيما يعدم عن الحس ولا يكون إلا أقوى سىء، فلا يلازم
من الناس

قوله [ودبح لحيوان] أى ولا يحور الراسى على أحده بعد الذبح لما فيه
من القضاء عن الحيوان يلجم من حسه وكذا أحد السمن عبر الربد وكذا الراسى
على التمر نك الرطب والذبح نك الذبح فصح جمع ما ذكر لما فيه من القضاء
على من الطعام طعاماً من حسه وهو لا يحور بخلاف الراسى على أحد الثوب
نك السعة والذات نك الحسة فحائر

قوله [ولو قال أحده كان أوصح] ومثل ذلك يقال في قوله بخلاف
عسها ولمسها وبعضها ولكنه أتى في هذه المواضع نظراً لذات السىء
قوله [ولو كان المسرى أحد أرساً] استشكل بأنه لا يذبح أرس حرح

(ولاً) نجد لمسها (مسسه ومحصها) أى فله أحدها مسه بمصها
بتلك العت من المس التى ناعها به كما لو ناعها بعمره ونوم أحدها معه مساوى
تمامه وإما أن نأخذها ونحاصص العراء ناس أو نركها ونحاصص جمع
المس

(وله) أى للرم (رد بعض مخرى مسن) ن المسس ول المسس
وأخذ من سلعه وله تركها والمخاصه بما فى له

(و) له إن ناع مبتعداً من السلع أو ملنا كالأرب فمخ وباب بعضه عند
المسس والعص ناي (أخذ المسن) الباى (وحاصص بالفت) أى ما
سوته من الدس مفصلاً عن العم وإن شاء ترك ما وجد وحاصص جمع اسن أو
بالباى منه إن كان مسن بعضاً لكن لا بد من رد ماب اعاب كما لو أع عند
بصر من وفص منها عمره وخرج من يد المسرى أحدها مع أو عمره من فلس
وإراد الحرم أحد العمد الباى فلس له أحده حتى رد من عمره المفوضه حده
حب مساوياً وحدها لأن العمره المفوضه مفوضه عاه^١

(و) له (أحدها مع ولد حديث) لها عند المسس سواء كتب الإم
عاقله أم لا اسراها المسس حامله أم لا وله المخاصه بجمع من إلا أن لم يكن

إلا بعد البرء على من وجدته فلا يصور الأرض وإذا عاد لمسها وقد خاب له
بصوري الخراجات الأربعه فان فيها ما مرره السارع سواء ترب على مسر ام
لا والفرق بين حانه المسرى والاخى حب جعلهم الخار الباى وحانه المسترى عد
المسح لمسها أم لا وأما فى الاخى والخار له على الوجه المذكور إذا عد المسح
لمسه فقط أن حانه المسرى حاصله على ما ي ملكه فاسف بعد حسب
الساوى بخلاف حانه الاخى

قوله [رد بعض من] أى سواء أخذ المسح أو بعدد وحده أنه لو ع
سلعه أو سلعين بعمره مثلاً ففصص منها خمسة من فلس المسرى فمخد المسح معه
فاعماً فهو محرر إما أن نحاصص بالخمسه الباقه وأما أن رد احده أى مسه
ونأخذ سلعه

قوله [مفصلاً عن العم] أى هم السلع

فمن بعضه وجه أخذ الولد فيما أسراها الفيلس غير كامل أن الواحد بعض للبع
(أو) أحدها مع أحد (صوفٍ دمَّ حين البيعِ أو) مع أحد (عمره أدرب)
فأولى لو طاب حين البيع حر الصوف أو العمر أم لا على قول ابن العاصم
(ولاً) ثم الصوف ولا أدرب العمر (فللمفلس) أى فهما المفلس
(كالمفلس) فإنها للمفلس من مهن وليس وأخره عمل ، وهذا إن حر الصوف
أو العمر فإن كانا أحسن على أصلهما أحدهما النافع ورجح المفلس عليه بالنفع
على الأصول

• (والصانع) كحاط ونجار إذا عمل ما يملكه فليس رب الثوب مثلاً أو ما
(أحسن - ولو لم يرب ما يملكه) حتى يسوق منه أخرجه لأنه يجب يده
كالرهن وإن فليس عمل عمله فهو بالخيار، إما أن رده الصانع ويصح الإحارة ،
وإما أن يعمل ويخاصص

(ولاً) لكن يجب يده - بأن رده لربه قبل فلسه - أو كان لا بخار كالسقاء

قوله [فيما أسراها] إلح ما واقعته على أم أى فى الام الى أسراها المفلس
وأسراها صله ما

قوله [نقص للبع] أى فكأنها ولده فى ملك النافع

قوله [على قول ابن العاصم] أى فى المتبوع ولا يهب فى المتبوع أيضاً
أن الصوف إذا حره المسرى عليه ليس للنافع حساً فمحر النافع من أحد العم
محروره يجمع المهن أو يتركها ويخاصص العراء يجمعها

قوله [أى فهما للمفلس] قال (ن) ولا إحلاف فى هذا

قوله [أحسن ولو لم يرب ما يملكه] المتألمة هنا لنفع يربم أن هذه المسألة
مفصلة بالفيلس كالتى قبلها لا ترد على خلاف المذهب إذ ليس فى هذه المسألة خلاف

قوله [فهو بالخيار] الصيرر عائد على الصانع فهو له وإما أن يرد
الصانع الأولى حذف لفظ الصانع لانهامه خلاف المراد

قوله [وإما أن يعمل ويخاصص] محل ذلك إن أبحار العمل والخصائص
من نفسه فإن أمره العراء بالعمل فالأخره كلها لازمه لم

قوله [كالسقاء] أى والنجار فإن صنعتهما فى بيت رب السقاء

أو كان يصنع الشيء عند ربه وبكره عنده - (فلا يكون أحق به ، بل نعم المحاسبه وهذا إذا لم يصعب لصنعه شيئاً ، فإن أضاف كصاع يصنع البوب يصعبه ورفاع يرفع الغراء أو غيرها رفاع من عنده فإنه يشارك نفسه ما راده من عنده ، وأما صنعه عمله فيكون بها أسوء الغراء في الفلس وأما في الموب فمحاسبين بهما معاً لخواب الذمه وقوله «والصانع أحق» إلخ طاهره ولو حاكها بها سجه وهو المعتمد ، خلافاً لامتسائه المسح له

وسه بقوله (ولا فلا) قوله (كأحر رعي) نعم أو غيرها (وبحore) كحارس ررع أو أمعه بفلس رها فلا يكون الأحر أحق بها بل محاسب الغراء بماله من الكراء (والمكبرى) لذاته أو غيرها بفلس أو عوب رها أحق (بالصنعه) من الغراء حتى يسوق من مباحها ما يعله من الكراء فصعب في الفلس أو الموب أو لا ، لتمام بعضها مقام بعضها (كعشرها) أي عبر المعينه يكون المكبرى أحق بها في الموب والفلس (إن فُصبت) هل سلس رها أو ربه (وَأَوْدَرَب) الدواب تحت المكبرى بأن أي له رها كل من يدل أي عليها ، فإن المكبرى يكون أحق نالني نحه وذكر عكس هذه المسأله بقوله

قوله [بل نعم المحاسبه] أي في الموب والفلس

قوله [وهذا إذا لم يصعب لصنعه شيئاً] إلخ شرط في قوله فلا يكون أحق به

قوله [يصعبه] هو بالكسر بمعنى الشيء الذي يصعبه لا التفتح الذي هو الفعل لأنه ليس مراداً هنا

قوله [نفسه ما راده] أي بان يقوم ابتزاده هل دحول الصنعه فيه

قوله [خلافاً لامتسائه المسح له] أي بقوله إلا المسح فكأنريد لانه موب صعب ، والمعتمد أنه ليس مثله بل كعمل اليد

قوله [وإن فُصبت] أي لأن بعضها يمرله العبيد ها

قوله [وذكر عكس هذه المسأله] أي فالمسأله السامعه فلس رب الذنه

وهذه فلس المكبرى

(وَرَّثَهَا) أى الدانه (أُحَىُّ بِالْمَحْمُولِ) عليها من أسفه المكبرى إذا
فليس أو مات المكبرى حتى يسوق آخره دانه منه (إلا إذا وَصَّه) أى
المحمول (رُثُهُ) المكبرى ، ثم فليس (وطال) الرمن عرفاً بعد الفحص ، فلا يكون
رب الدانه أسق بالمحمول عليها بل يكون أسفه العراء وظاهر كلام السجح طال
الرمن بعد الفحص أم لا وأربصاء بعضهم أيضاً
هـ (وَالْمُذْ - رَى) أحيى (سَلَعَهُ) أسراها سراء فاسداً ولم يصب (فُسِّحَ
بِصَحْفِهَا) أى فسحه الحاكم (لَمَسَهُ أَذِيَهُ) أى ألح ، وفليس أو مات ناعماً
فهل الفسح أى يكون المسرى أحيى ملك السلعه من العراء له رقى منها الفس
الذى أفضه لناعها ول فليس أو موبه إذا لم يجد الفس عما الناع فان وجاه عليه
وعرفه بعنه كان أحيى به ، كما أسار له محوله

قوله [ورثها أى الدانه] ميل الدانه اليه

قوله [حتى يسوق آخره دانه] أى إذا أخذ آخره دانه من المحمول عليها
وأخره اليه من المحمول عليها في الموب والفليس ، فان مبي فصل من المحمول كان
الباقى لأمرءاء وليس المراد أنه باخذ المحمول ظلفاً ولو كانت فحمه أكبر من
الآخره

قوله [والمسرى أحيى سلعه] إلح حاصله ان من اسرى سلعه سراء
فاسداً بعد دفعه اليه أو أخذها عن دس في دانه وكان السراء فاسداً ، ثم فليس
الناع قبل فسح البيع وهل الاطلاع فان المسرى يكون أحيى بالسلعه إذا لم يحد
الفس عما الناع في الموب والفليس إلى أن يسرق منه وهذا هو المهور من أفعال
بلانه والباقي لا يكون أحيى بها وهو أسره العراء في الموب والفليس لانه أخذها
عن مبي لم يم ، والثالث إن كان أسراها بالبعد ، فهو أحيى بها من العراء
وإن كان أخذها عن دس فلا يكون أحيى بها - الأول لسحبون والباقي لان الموار
والثالث لان الماحسرين ، ومثلها إذا لم يطلع على الفساد الا بعد الفليس أو الموب
وأما لو اطلع عليه قبل فهو أحيى بها ناعماً ومثلها أيضاً إذا كانت السلعه فاعه
ويتبر رجوع المسرى اسمه وأما إذا كان فاعاً وعرف بعنه عن أحد ولا علمه
له بالسلعه وهذا اليه إذا ناعاً إذا أسراها بالبعد لا بالنس ومثلها أيضاً إذا

(و) أحق (سميتها إن وَحَدَهُ) عما النافع فان فاب كان أحق بالسلعة إن لم ينف ، فان فاب أنصا دخلت في صلبان المسرى بالنفس أو بالنفسمه وخصائص براندها على النفس إن رادب عليه

كانت السلعة وقت الفلس أو الموب ، مد المسرى ، وأما لو ردت للنافع وفلس بعد ذلك فهو أسوه العرماء هذا هو الذي بعده كلام ابن رشد ومضى عليه (سب) وهو المعتمد كذا قررره سبحانه العبدوى

قوله [فان فاب كان أحق بالسلعة إن لم ينف] الحاصل انه ياره يكون أحق اسمه مطلقاً وذلك فيما إذا كان موجوداً لم ينف وياره بالنفسمه على المعتمد وذلك إذا كانت فاعمه عند المسرى ويعتبر الرجوع سمها وياره يكون أسوه العرماء في راند النفس ، وذلك فيما اذا فاب ويعتبر الرجوع سمها ومصب بالنفسمه وكان النفس رانداً عليها

قوله [وخصائص راندها على النفس ان رادب عليه] هكذا نسخة المؤلف وصوابه وخصائص برانده على النفسه إن راد عليها فمدير

باب

في بيان أخطاء الححر وأحكامه

- (مَسَّتُ الححر) أي أساءه سمه
 - حمسه عامه وإنسان خاصان عما راد على اللب
 - وأسار للحمسه العامه بقوله
 - (وَأَسَى) بالمعنى الأعم أو الأخص ، وقد نعلم الكلام عليه في الباب قبله مسروق
 - (وَحُسْنُ) بصرع أو أسلاء وسواس
 - (وصيا)
 - و (سند ر) لمال
-

باب

لما أمي الكلام على ما أراد من مسائل الفيلس اعلمه بالكلاء على هذه اسباب الححر ، وهو لهه يقال للصح والحرام ولعدم النوب ، ولب أوله و اجمع وسرعاً - قال ابن عرفة صفه حكمه بوجع مع موصوفها من تعود بصرفه في الزائد على فوبه او برعه بماله ، قال و به دخل ححر المرص وال رجه (ه')

قوله [وقد نعلم الكلام عليه] أي وإنما ذكره هنا جمعاً للنظير

قوله [بصرع] أي وهو الذي يلبسه الحن

قوله [أو أسلاء وسواس] أي وهو الذي يحل اليه وسوء كابر كل مهما دائماً أو مقطعاً والقد نعلم بالصرع أو الوسواس محرر - كان نطلع أي عليه السوداء فإن صاحبه لا يروى منه عادة فلا يدخل في كلاء ، ينصف لآب الححر وه لا عامه له

قوله [وسند لمال] وهو ححر السمه لان السند هو يحكم احسن اسصرف في المال

(ورق) وأسار بقوله

(وَرَصَ) متصل بموت (وبكناجٌ بروحه) أى فالروح يحجر عليها فما راد على القلب وليس لما حجر على روحها ولذا هذه بقوله « بروحه »، أى أنه مسبب للحجر على الروح فقط ، إذا علمت ذلك

• (فالمحجور) مما ذكر محجور عليه والحجر لانه أو وصيه - إن كان - وحسب قبل بلوغه وإلا فللحاكم إن وحده مسلطاً ، وإلا فجماعه المسلمين وعند الحجر عليه (للامانة) من حيويه ثم إن أفان رسداً أفك حجرة فلا حكم وإن أفان صساً أو سسباً حجر عليه لاحتلها

(والوصى) محجور عليه لم ذكر (لنُلوغه رسيداً) ، فان بلغ سسباً

قوله [وأسار بقوله ومرض] إلح في الكلام حذف والأصل وأسار للانس الخاص بقوله ومرض إلح

قوله [متصل بموت] إنما قد نلتك مع ان كل من مرض مرضاً محوفاً يحجر عليه ، لان عمره الحجر لا يتم إلا بالموت

قوله [أى أنه مسب] إلح أى أن الروح مسب للحجر على روحه الحرة الرسدة الصحيحة في راند القلب لا عبره كما نأى

قوله [مما ذكر] أى الصرع أو الوسواس

قوله [وإلا فللحاكم] أى وإلا نكن أب ولا وصى - حتى قبل البلوغ أم لا أو حتى بعد البلوغ والرسد - فللحاكم وإن كان الأب أو الوصى موجوداً

وقوله [إن وحده مسلطاً] محجور عن حكام الحور ، فلا يعبر وجودهم بل جماعه المسلمين بغير مقامهم

قوله [أفك حجرة فلا حكم] خلاصه انه لا يحاج لك مطلقاً حب وال حيويه وهو رسد كان حيويه طارياً بعد البلوغ والرسد أم لا

قوله [حجر عليه لاحتلها] أى لاحتل السفه أو الصفا

قوله [محجور عليه لم ذكر] أى الأب والوصى والحاكم وجماعه المسلمين

على الرصد

حجر عليه السعة (ق) الرلد (دي الاب) ولا يحاح لك حجره (و) إلى
(مك الوصى و) مك (المُعَام) عليه ن القاصى والحاصل أن القصى إذا
رسد لخطأه لا يحاح إلى مك الحجر عنه من أنه بخلاف المقدم والوصى
محاح ، أن مرل للعدل أسهوا أى فككب الحجر عن فلان واطلف له
الصرف لما قام عدلى من رسده وحس صهره وصهره عد القك لارم لا مرد ولا
محاح لادن الحاكم فى القك

• (وريد) على اللوع والرمد وفك الرصى والمقدم (ق) الانسى دخول
روح بها) بالفعل (وسهاده العُدُول بحمطها ماها) وأما اصبح
الاسهاد لان شأن النساء الاسراف ، فدار الرمد عددا على صون المال فقص دوى
صون الدين

قوله [ولا يحاح لك حجره] حاصله أنه متى تلغ عاقل رسدا
والب ولا به الاب عنه بمجرد ذلك من غير احباح الى فك ومع القك و الرصى
والحاكم ومعلمه وهنا من حب ندر نفسه وصانه مهجه وبصرفه فلا منع
من الذهاب حب نساء إلا ان يخاف عليه الفساد لحماه ملا والا كان لاده
أو وصه بل والناس أجمعين معه

قوله [وريد على اللوع] أى يراد فى خروج الابى الكرم من حجر
الاولاء اللانه - الأب والوصى والمقدم - سرطان دخول الروح بها وسهاده العدل
على صلاح حالها وعلى هذا فدا اب لاسك الحجر عنها الا امورا عنه
نلوعها ، وحس بصرفها وسهاده العدل بذلك ، ودخل الروح بها وام داب
الوصى والمقدم فلا يسك الحجر عنها الا بامور حسه ، هذه الامور وهك الرصى
أو المدم فان لم يحكا الحجر بها كان بصرفها مردياً ولو عسب ار دخل بها
لروح وطالب امامها عنه

قوله [فدار الرمد عددا] أى وأما السهاده فالرمد عددهم بصلاحتهم
معاً ، ففى كانت مسره فى دسا ففى عر رساله عددهم وبصرفه مردود ر كد
مصلحه لنداها

- (وَلَوْ لَيْتَ) أَبْ أَوْ عَرِهَ (رَدَّ بِصَرْفٍ) سَعَهُ أَوْ صَحَّى (مُسْتَرَّ بِمُعَاوَصَةٍ) بَلَا إِدْنَ وَلَهُ ، كَسَحَ وَبَرَأَ وَهِيَ بَوَابٌ
- (وَالْإِلَا) يَكُنْ بِمُعَاوَصَةٍ كَهَيْهِ وَصَلَتْهُ وَصَحَّى (تَعَسَّى) عَلَى الْوَلِيِّ رَدَهُ (كَتْمَهِرَائِي) مِنَ الْمُخْجُورِ (بَدَسِي) فِي دَعَا (أَوْ إِسْلَافِي) لِمَالٍ مَعْنَى رَدِّ الْإِقْرَارِ بِنَدْلِكَ ، فَإِنْ سَبَّ عَلَيْهِ بِالسَّبِّ حَرَى عَلَى مَا سَأَلْنِي
- (وَلَهُ) أَيِ الْمَهْرِ رَدَّ بِصَرْفٍ نَفْسَهُ قَبْلَ رِسْدِهِ (إِنْ رَسِدَتْ) حَسَبَ

قَوْلُهُ [وَلَوْ لَيْتَ] إِنْ لَمْ يَحْصُلْ أَنْ الْمَهْرَ وَالسَّبَّ إِذَا بَصُرَ فِي مَالِهَا بِمُعَاوَصَةٍ مَالَهُ بَعْدَ إِدْنٍ وَلِهَا ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْمُعَاوَصَةُ عَلَى وَجْهِ السَّدَادِ ، فَإِنْ لَوَّلَهُمَا الْخِطَابُ مِنَ الْإِحَارَةِ وَالرَّدِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمَارِ وَعَرِهِ قَالَ فِي الدَّانِ إِذَا نَاعَ السَّمَّ دُونَ إِدْنٍ وَصَصَهُ أَوْ صَعَرَ بِنَدْنٍ إِدْنٍ أَسَى مِنْ عَمَارِهِ أَوْ أَصُولِهِ بَوَجْهِ السَّدَادِ فِي هَعَمِهِ إِلَى لَا يَدَّ لَهُ مِنْهَا وَكَانَ لَا مَسِيءَ لَهُ عَمَرُ الَّذِي نَاعَ أَوْ كَانَ لَهُ عَرِهِ وَلَكِنْ ذَلِكَ الْمَسْحُ أَحَى مَا نَاعَ مِنْ أَصُولِهِ أَحْلَفَ بِهِ عَلَى بِلَاغِهِ أَقْوَالُ أَخَذَهَا أَنْ السَّعَ يَرُدُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا سَعَ يَسِيءُ مِنْ الْيَمَنِ لِأَنَّ الْمَسْرِي سَلَطَهُ عَلَى إِسْلَافِهِ الْبَاقِي يَرُدُّ السَّعَ إِنْ رَأَى الْوَلِيَّ الْمُصْلِحَةَ مِنْهُ وَلَا يَنْطَلِ الْيَمَنُ عَنِ السَّمِّ وَيُوحَدُ مِنْ مَالِهِ الَّذِي صَوَّرَهُ بِتِلْكَ الْيَمَنِ فَإِنْ دَهَبَ ذَلِكَ الْمَالُ الْمُصْبُونُ وَتَحَدَّدَ عَرِهِ فَلَا سَعَ بِالْيَمَنِ الْبَاقِي أَنْ السَّعَ يَحْصِي وَلَا يَرُدُّ وَالْمُعْتَمِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَوْسَطُهَا ، وَلِذَا إِحْبَارُهُ مَارْحَمًا وَأَمَّا إِنْ نَاعَ مَافِلٍ مِنَ الْيَمَنِ أَوْ لَعَرُ بِمُصْلِحَتِهِ فَإِنَّ السَّعَ يَرُدُّ فَوَلًا وَاحِدًا وَلَا يَنْطَلِ الْيَمَنُ عَنِ السَّمِّ لِأَدْخَالِهِ إِيَّاهُ فِيهَا لَا يَدَّ لَهُ مِنْهُ (أَعْلَى مُلْحَصًا) فَقَوْلُ الْمُصَيِّفِ وَلَوْ لَيْتَ بِصَرْفٍ أَيْ وَلَهُ الْإِحَارَةُ فَالْإِلَامُ لِلْحَبْرِ إِذَا اسْتَوَتْ الْمُصْلِحَةُ فَإِنْ بَعَثَتْ فِي أَحَدِهِمَا بَعَثَ وَيَصْبَحُ حَقُّ الْإِلَامِ لِلْإِحْبَاصِ وَالْمَعْنَى وَلَوْ لَيْتَ لَا لَعَرَهُ رَدَّ بِصَرْفٍ مَمْرٌ وَهَذَا لِإِسَائِي أَنْ الرَّدَّ مَعْنَى إِذَا كَانَتْ الْمُصْلِحَةُ مِنْهُ وَكَذَا الْإِحَارَةُ إِنْ كَانَتْ لِلْمُصْلِحَةِ فِيهَا

قَوْلُهُ [حَرَى عَلَى مَا سَأَلْنِي] أَيِ فِي قَوْلِهِ وَصَحَّى مَا أَصَدَّ فِي الدَّعَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ [رَدَّ بِصَرْفٍ نَفْسَهُ] أَيِ سَوَاءَ كَانَ بَصُرَهُ عَمَّا يَحْجُورُ لِلْوَلِيِّ رَدَّهُ كَالْمُعَاوَصَةِ أَوْ نَاعَ حَسَبَ عَلَيْهِ رَدَّهُ كَالْعَمَى وَالْهَيْهِ وَأَمَّا وَارَبُ الْمُخْجُورِ فَهَلْ سَمِعَ لَهُ مَا كَانَ لَوْرِهِ مِنْ رَدِّ الْبَصْرِ أَمْ لَا؟ فَوَلَانِ مَرَضَحَانِ كَمَا فِي (بَسِي) وَإِذَا حَصَلَ رَدُّ لِلْبَصْرِ

بركه وله لعلم علمه بصرفه أو لشيء أو للاعراض عن ذلك لعبر مصلحه او لم يكن له ولي (وكتو حسبت بعد رُسده) أي بلوچه ورسداً وهذا أحسن من قوله « بعد بلوچه » كما لو حلف حال صجره أنه إن فعل كذا فزوجته طالق أو عند صجر فعله بعد رسده فله رده فلا يلزمه طلاق ولا عسر وله إمساؤه (ار وضع) بصرفه حال صباه (صوكاً) ، فله رده بعد رسده وإمساؤه حسب بركه وله

• (إلا كدرهمي لنفسه) أي لصروده عسبه فلا يحجر عليه نه ولا يرد فعله فيه إلا إلا أحسن الصرف فيه ومثله السقه كما تأتي في نسبه هـ

• (وصمن) الضمي ولو عر عمر (ما أفسد) من مال غيره (لدمه) موجد فيه ما أفسده من ماله الخاضع كان وإلا أصبح بها رجمه الـ وحيد مال (إن لم يؤمن) الضمي على ما أنفقه (والا) مان أس عليه (فلا) صمان عليه ، لأن من أسه قد سلطه على إنفائه فان كان الذي أسه هـ رب المال فقد

فالعله الخاضعه فيها من بصرفه ورده المسرى كان الرد منه ار من الولي ان لم يعلم المسرى انه مولى عليه وهذا في المهر وأما غيره فردد العله مطلقاً علم المسرى او لم يعلم لطلان هـ - كذا في الاصل

قوله [ولو حسب بعد رسده] هذا هو المسموع خلافاً لأن كناه اعدا إذا حسب بعد بلوچه لزمه ما حلف به من صلحه أو عسر وليس له رده

قوله [وهذا أحسن من قوله بعد بلوچه] انما كان أحسن لانه محل اختلاف واما حسبه بعد البلوغ وقبل الرسد فكحسه قبل البلوغ داهـ

قوله [أو وضع بصرفه] الح هو حر الماله

قوله [حسب بركه وله] أي عه عالم بصرفه إماما له علمه به وبركه مع

كونه صواباً فلا رد له

قوله [ولو عر عمر] قال ابن عرفة إلا ان سسر فلا يصح عليه لاه

كالعجما كذا في الاصل

قوله [قد سلطه على إنفائه] أي وهو محجور عليه ولو ضمن محجور

لطلب فأنه المحجر

صاع هذراً وإن كان غيره على الموصى الصيان لعرضه وكسراً ما منع أن الانسان قد يرسل مع وصي شيئاً ليوصله إلى أهل محل فقصص من الصبي أو تلف ، فلا صيان على الصبي ، وإنما الصيان على من أرسله به فان كان المرسل رب المال فله

(إلا أن يُصَوَّن) الصبي يصم حرف المضارعة وفتح الصاد المهملة وسدس الواو بالكسر (يه) أى بما أسن عليه (مأله) قصص الامل مما صَوَّنَهُ به وما أنله فإذا أكل مما أسن عليه بما سواى غيره أو اكسى بما سواها حتى حصص من ماله ما سواها أو أكل أو أكر ، فانه يحرم من ماله المرحود الذى صوبه الامل مما أنعه على نفسه وما صوب به ، فإذا صوب بالعمرة حصصه عسر عرم العمرة ، وإذا صوب بها عماله عرم النجاسة ، وهذا معنى قوله

(فالأول) يحرمه (في ماله) الذى صوبه (إن كان) له مال وقت الانلاف (و يى) لو لم يحكم ، وإلا فلا عزم عليه ولو استعاد ما لا بعد الانلاف فعلم انه لا يعلق الصيان بعمه بل المال الذى أصابته عما أنعه والمسهور من المحبون والصبي غير المجر إذا أنلها ما لا او حصل منهما حيا به ولو على نفس أنهما بصمان المال و دميها والدنه على عافلهما إن تلفت اللب وإلا فعليهما فى مالهما حب وحده لعلهما بالدنه هو لهما « وضمن فى الدنه » سئل الصبي المجر وعمره على المجدد قال حصص المحقق وعلمه فالدنه ناسه للحميع فلا يسقط فيها المجر فصلا عن التكليف (٥١) وخلاف المسهور قولان لا سىء عليهما مطلقا كالعجماء فعلها هار ، وهل لا سىء عليهما فى إنلافهما المال ، وأما الدنه فعلى العافله إن تلفت اللب

قوله [على الموصى] بكسر الميم اسم فاعل

قوله [والمسهور فى المحبون] إلح أى لقول ابن عبد السلام ، والقول الاول أظهر يعنى به هذا القول لان الصيان من باب حظاظ الوصي الذى لا يسقط فيه التكليف بل ولا المجر

قوله [إن تلفت اللب] أى قدر تلف الدنه الكامله فأكبر

- (وصحب وصيته) أى المهر (إذا لم يحلظ) فيها ود
حظ بان يافض فيها أو أوصى به من لم يصح
- (والستة كذلك) أى مثل أصبى المهرى جمع ما يندى من قوله
«ولول رد تصرف عمر» إلى هنا

واسمى من ذلك استثناء مفعلة - لأن عاله لا يدخل فى احكام الصبي - قوله
(إلا طلاقه) فانه يلزمه خلاف الصبي فلا يلزمه ولول ردده وه هو ان رد
كما يعلم (و) إلا (استلحاق بسبب) بان يقول هذا ولدى (وبسته) أى
السبب بلعان فلازم له ليس لولده رده (و) إلا (عسى منه رادده) فلا
له وسعها ما لها ولو كثر على الأرجح وهاء اللان لا تصور فى الصبي
(و) إلا (فصاحبا) سبب عليه فالدية يلزمه وبعض منه خلاف أصبى
فالدية على ما يعلم كالحصول (ر) إلا (عسوا) عن قصص سبب له سبب حد عند

قوله [وصحب وصيته] أى حصل فى حال صحته أو مرضه
قوله [بان يافض فيها] حاصله انه متى لم يافض فيها لم يكن معه -
كانت صحته سواء كان للمهر أو لم يكن كان الموصى به صالحاً أرفاضاً - بعض
كان يقول أوصيت لزيد بدينار أوصيت له بدينارين كاتب عدده كان
كان الموصى له فقراً وكلنا لو أوصى بمعهضة كانصه لاهل المعاضى حمد أو
بغير كسبه

قوله [لأن عاله لا يدخل] الح مراده «الحب الاستحقاق» وهو
المسؤوله وفى جعل هذا عالاً نظر بل العال هو الاسكا أى يومه دحوب صبي
فيها ، ودى الطلاق والمصاص والعوراء قرار فامل
قوله [فانه يلزمه] أى بام السبه البالغ الطلاق لا سرى ومه سبب
وهو موحود

قوله [كما يعلم] أى فى قوله «انه ان رده ربحه بعد رماه»
قوله [وهذه اللان لا تصور فى الصبي] أى استحب ربه وسب
المسؤله لا مسخاله برب الولاده له فى هذه احواله واما اعلان مخرج منه سرعاً
قوله [خلاف الصبي] أى فلا تصرف منه لعدم تكلفه

أوعلى وله فإنه يلزمه ولا يرد وأما الخطأ والعمد الذى يحسن فيه المال كالحاجة
فليس له العمود لانه من المال بخلاف الصبي فليس له عمود مطلقاً
(و) إلا (إفرازاً بمضمونه) أى موحى بمضمونه كأن يقول أنا حسب على ريد
أو قلعه فليزله الحد

• (يخلاف المتحسّن) ن الحسب فلا يلزمه شيء ن ذلك كالصبي
والديه إن بلغت الأب فأكثر على عاقليهما وإلا فعليهما كالمال كما يعلم
• (ويصرف الذكّر) السعة المحقق السعة (فصل التحسين) عليه - بأن
كان مهملاً لا يلى له - (مباح) أى لا يرد ولو تصرف بعد عوص
كمن ، لأن على الرد الحجر عليه وهو معهود وهذا هو قول مالك وكبراء أصحابه ،
وقال ابن القاسم لا يحصى ، فليس ، يلى عليه ن حاكم أو معلم الرد وله إن

قوله [كالحاجة] أدخل الكاف باب الخراجات الأربعة

قوله [فليس له عمود مطلقاً] أى فى مال أو غيره

قوله [ويصرف الذكّر] أى البالغ بدليل قوله بخلاف الصبي ، فحمله
سروط تصرف السعة أربعة المذكورة ، والبلوغ ، ونقص السعة ، وكونه قبل الحجر
قوله [قبل الحجر عليه] أى سواء كان سعيه أصلياً عبر طارى أو طراً
بعد بلوغه رسداً فالخلاف المذكور حار فى المسائل كما قال ابن رشد ويصح
كلام ابن رشد فى الاستسعة وأما السهم الذى لم يوص أبوه لأحد ولا أقام السلطان
عليه ولياً ولا ناطراً ، فى ذلك أربعة أحوال أحدها أن أفعاله كلها بعد بلوغه
حاربه نافذة رسداً ، كان أو سعيها معلماً بالسعة أو عبر معلل ، انصل
سعيه من حصر بلوغه أو سعيه بعد حصول الرسد به من عبر بفصل فى شيء
من ذلك وهو قول مالك وكبراء أصحابه ، ثم قال الرابع أن ينظر لحاله يوم سعيه
واسعاه وما حصى به فى ماله فإن كان رسداً فى أحواله حارب أفعاله كلها وإن
كان سعيها لم يحرمها شيء من عبر بفصل من أن ينصل سعيه أو لا ينصل وهو قول
ابن القاسم وبعض حشمتهم أن أفعاله حاربه لم يرد منها شيء إذا جهل حاله
ولم يعلم رسد ولا سعة - وانظر منه الأقوال فى (ج) (أهـ) من حاشية الأصل

قوله [وقال ابن القاسم لا يحصى] أى لأن العلل السعة وهو موحود

رسد والمعمد الأول

• (يُحْلَفُ) بصرف (النَّصِي) فانه عبر ماضٍ وله رده ان رسد كما علم

(و) بخلاف (الأنسى) المهمله بصرفها مردود ولو بروح (الا ان يتحلل بها رَوْحٌ وتطول) مكنتها معه (كسج) من النسخ فأكثر وبصرف بعد ذلك فمضى ولا مرد

• (وتعدّه) أى وبصرفه بعد الحجر عليه (ردّودٌ) ولو حش بصرفه ما لم يحصل التلك عنه من وصى أو حاكم أو معلم عند مالك وحل اصحابه لوجوده على الحجر عليه وقال ابن القمام اذا رسد بصرفه ماضٍ قبل التلك ذن العله مجرد السعه وقد زال رسله فما تعلم أنه لا بد من التلك في عر دى الاب متى على قول الامام

• (والولي) أوصاله على المحجور من صحر أو سعه لم نظراً على السعه

قوله [فانه عبر ماضٍ] أى انما

قوله [بصرفها مردود ولو بروح] أى حسب علم منبها فإن علم رسلها معى (ن) مضى انما وقال فى الاصل أعمال المهمله مردوده حتى مضى د عام بعد التحول (اه)

قوله [إلا أن يتحلل بها روح وتطول] إلح هذا مخالف لتعصيل (ن) ومخالف لما مضى على فى الاصل، وانظر فى ذلك فتعصيل من مجموع كلامه (ن) والاصل أن المهمله معلومه الرسد بصرفها ماضٍ بروح أم لا وأما عبر معلومه الرسد بصرفها مردود حتى يتحلل بها الروح ومعنى عام وأما سبب التلى ذكرها المصنف فهو قول صعب فى ذاب الاب المحجور عليها فانه بعد ان مجرد التحول وسباده العلول كاف فى ذلك

قوله [أى وبصرفه بعد الحجر] إلح ، ان لما انبى على الخلاف استعلم

من مالك وابن القمام

قوله [مضى على قول الامام] أى لتكون العله عليه الحجر

قوله [لم نظراً على السعه] نسخة المؤلف نالغ بعد الرأ ولا وجه لما

بعد رسده أو محمول كذلك (الابُ) الرضا لا الخلد ولا الاح والعم إلا بانصاء من
 الاب (وله السَّعُ) مال ولده المحجور عليه (مُطْلَقاً) ربيعاً أو غيره وصره
 معمول على المصلحة فلا ينعى حال وإن لم يكن السب
 (م) بطله (وصيتهُ) وصي وصيه (وإن تَعَدَّ ولا تَعُ) الوصي
 (المَمَّار) الذي لمحجوره أى لا يحزر له نفعه (إلا لَسَبٍ) يعصى نفعه
 بما بأتى (ودَّ) بأن شهد العاقل أنه إنما ناعه لكننا
 (وليس له) أى للوصي (هـ) السواب من مال محجوره ، لأن هـ
 السواب إذا غاب بعد الموهوب لم يلزمه إلا الله به ، والوصي كالحاكم ، فليس له
 البيع بالنفعه إلا لضرورة بخلاف الاب

قوله [بعد رسده] إلح أى وأما من طرأ عليه السعة بعد رسده فوله الحاكم
 وقوله أو محمول كذلك أى حكمه حكم السعة إن طرأ عليه المحمول بعد الرسد فوله
 الحاكم وإلا فالاب أو وصيه وساقى ذلك
 قوله [الاب الرسد] أى وأما السعة فلا كلام له ولا لوله إلا إذا كان
 للولى مقاماً على الاولاد كما هو عام على أنفسهم
 قوله [والعم] معطوف على الاح سلط عليه لا
 قوله [وإن لم يسس السب] أى سب من الامساك الآده أو غيرها
 وهذا لا يأتى أنه لابد من وجود سب حامل له على الدخ إذ لا يعمل للاب أن بيع
 يكون سب أصلاً
 قوله [بأن شهد العلول] أى فالمراد سبانه إنسانه بالسب لامجرد ذكره
 بالإنسان وإن لم يعرف إلا من قوله
 والخاصل أن الأسماء اختلفوا فيما إذا ناع الوصي عماراً لسم ، هل يعصى
 الوصى فى السب الذى يذكره ولا يلزمه إقامه السب عليه أو لا يعصى ويلزمه إقامه
 السب عليه ؟ فولان ابحار سارحاً الثانى بخلاف الاب إذا ناع عمار ولده الذى
 فى حجره ، فانه لا يكلف إصاب السب الذى ناع لاحتله بل فعله معمول على النظر
 ولو ناع مباع ولده من نفسه عند كسر من أهل العلم
 قوله [إلا لضروره] إنما مع الوصى من هـ السواب لغير ضروره لانهما

• (فالحاكم) بينهما (عند فمدهما) أى الاب ووصه (اولمى
 طراً عليه الحصون أو السعة بما رُسده) ولا يكون الرسد إلا بعد اللوح
 • (وتنح) الحاكم من مال المحصور ما دعب إليه الضرورة كالقعة ووفاء
 الدس ويوجهما (يسوب) أى بعد سوب (نُسبه) عنده (واهماله)
 أى حلوه عن وصى أو معلم (وملكه) أى التمس ومله السعة واحسود (لما سمع) أى
 لما مراد به (و) سوب (أنه الأولى) بالسمع من غيره (والسوب) بالسمع
 بإظهاره للسمع والمناذاه عليه لحصول الرعه فيه (وعلم إلهام) أى وجود (رأسه)
 على التمس الذى أعطى فيه (و) سوب (السداد) التمس (المعطى) فيه وأن
 يكون التمس عباً حالاً لا عرصاً ولا موحلاً (و) تحب (الصريح) اسماء
 السهود (فى وبه) السبع وإلا نص حكمه

لا يقضى فيها بالضمه الا بعد القواب كما أفاده السارح ومثل القواب ع ر بن
 الرد وإعطاء الضمة والضمة التى يقضى بها إنما بعد وه القواب ومن الخار ان
 نقص فمه يوم القواب عن فمه يوم الله وهذا صرر التمس فلذا لم يحرلوصى هه
 القواب بخلاف السبع فانه بالبعد ينحل فى صياح المسى فاذا حصل نقص بعد
 ذلك فلا صرر على التمس (أهـ بن)

قوله [ولا يكون الرسد إلا بعد اللوح] أى لأن الرسد لوح رجس

نصرف

قوله [وباع الحاكم] أفاد السح فى هذا المقام أن تبع الحاكم يكون سرود
 عسره دعاء الضرورة لوفاء دس ويوجه سوب سمه وإهماله يملكه لما مراد به وسب
 أنه الأولى بالسمع والسوب بالسمع وعدم إلقاء رأسه على أى مدى أعطى فيه وأسداد وأمن
 وكونه عباً حالاً لا عرصاً ولا موحلاً

قوله [ومله السعة والمحمود] أى فلا سمع لهما احاكم الا سب اسرود

العسره

قوله [وعلم إلقاء] الح هو بالقاء لا بالعين المعجمة

قوله [فى وبه السبع] بان يكسب فى السجل سب على سبائه

فلان وفلان سمه إلى آخر السروط

• (لا خاصين) فليس له تصرف بيع ويحويه (كحد وأجر) وبيع وأم
ليس لهم ذلك ، وبعضهم يعلمهم

(وعمل بإمضاء) التصرف (السيرة) من الخاص ويحويه ، وهو الذي
يوقف عليه ضروره المعاش من أكل أو كسوه ، فلا بعض ما ناعه ولا بيع به
المصرف ، والظاهر أنه يحلف باحلاف العرف فلا يجد بعثه دنابر أو أكبر ،
قال ابن هلال فعلى ما جرى به العمل لا ينع إلا بسروط وهي معرفه الخصامه
وصغر المخصون والخاصه الموجه للبع وساره المسع وأنه أحق ما داغ ، ومعرفه السداد
في السن فمسند بهذه الشروط منه معصوه سريعاً ، وهذا المعنى مستوفى في كتب
المؤمنين (اه) ، قال في الوصيح إذا اقيم على المساع فيما ناعه الكافل فعليه
أن نسب هذه السروط وأنه أتى السن عليه وأدخله في مصالحه فإذا أحصل سوط
منها فالمخصون إذا كثر الحار في رد البيع وإمضاءه واستحسن كسر من المأخرين
من أن العرف الحار في الناس - كأهل النواصي والأرباب وغيرهم - بموجب

قوله [لا خاصين] أي كافل مراده بالخاص الكافل الذي يكفل السن
ذكرأ كان أو أتى مرماً كان أو أحسأ

قوله [لا ينع] أي متى المخصون

قوله [وهي معرفه الخصامه] أي معرفه أنه كافل له وإن لم يكن خاصاً
سريعاً

قوله [ومعرفه السداد] إلح ويراد أن يكون المهر حالاً

قوله [فعليه أن نسب] إلح الصغر عائد على الكافل بذل ما ناعه

قوله [وأنه أتى السن عليه] هذا سوط نامي

قوله [وأدخله في مصالحه] سوط ناسع فحمله السروط سعه السوط

الذي رديناه

قوله [واستحسن كسر من المأخرين] أي فعمل به كالنص ، بل نعل

ابن عارى رواه عن مالك أن الكافل عمر له الوصي يدون هذا العرف وذكر أبو محمد

صالح أن هذه الروايه حمله لاهل النواصي لانهم يملكون الانصاء

قوله [من أن العرف] إلح من سانه دان للاستحسان على حد فاحسوا

الواحد منهم ولا يوصى على أولاده اعتماداً على أح أو أحد أو عم هم يعرف بالسبعة عليهم ، نزل منزله الصريح بإنصافه عليهم وله البيع في الغنل والكثير سره السبعة فصص ولا نقص وليس للولد بعد كره كلام ، وهي مسألة ناهه كره الوقوع ولا سيما في هذه الأرمه

• (والسبعة) الذي هو أحد أسباب الحجر هو (السدير) أي صرف المال في غير ما يراد له مرةً ومرةً قوله

(بصرف المال في معصية كحتم وقمار) نعم الصاف اصله المعالي في الشيء ، والمراد به اللب بالدرهم كلف الصطريح والطاب ويحرمها على أن من علب صاحبه فله من المعلوم كذا وهو محرم إجماعاً (أو) يعرفه (ي معامته) من بيع أو شراء (يعتس فاحس) خارج عن العادة (بلا مصطنحه) ترب عليه بان يكون مانه ذلك من غير ماله (أو) صرفه (ي سته واب) نسانه (على خلاف عاده مسلمه) وما كله ومسر به وطرحه بمركبه ونحو ذلك (أو ابتلاقه هذراً) كأن يطرحه على الأرض أردهم - حر او مريض كما يقع لكثير من السماء بطرحه الاطعمه والاسره فيما ذكر ولا يصح ب • (وبصرف الولي) على المحجور وحرماً (بالمصلحة) اعاده على

الرجس من الأوبان

قوله [سروطه السابعة] أي وهي السروط التي ذكرت في الحاكم
قوله [ولا سيما في هذه الأرمه] أي التي علم فيها أحكام السرب
قوله [والمراد به اللب بالدرهم] أي اللب الذي يسب عنه صاع ١ - درهم
قوله [كلف الصطريح] نسخة انولف الصاد ولطاء راء المهملا
ويون وحجم والمسيور بن المولى أنه بالنسب المعجمة بدل الصاد وراي و مرج
الماوي على الخامع الصحر أنه بالنسب والسر ولم يذكره بالصاد وهذا هو السحق
قوله [على ان من علب صاحبه] اصواب لمن علب صاحبه
قوله [وهو محرم إجماعاً] أي لانه المسرائلن دل انه ده (سما احمر
والمسر والاصناف والارلام رجس من عمل السطاب) (١) الآه

محجوره حالا أو مالا (فلته، ررك، سفعته) أى أحد سيعص المحجوره
بالسعه إذا اعتصب المصلحة ذلك (و) برك (فصاص) وجب للمحجور على
حان بالظر والمصلحة (مسقطان) وليس للمحجور إن عمل أو بلغ تمام
بذلك، بخلاف ما لو وقع ذلك على غير وجه النظر فله الصام بحقه بعد روال
المحجور عنه

(ولا يعمرو) الولي عن عمد أو خطأ (مجاناً) فلا أحد مال لما ١٥ من
علم المصلحة، وله الصام إذا بلغ الصبي سعه
• (ولا يبيع) الولي من وصي أو حاكم (عقار، م) أى لا يحجور له
سعه لأن العقار يوم علمه من التلف فعلم عمره عليه ومثل السع السعه فالعمر
محجور أعم من سم
(إلا لحاحته، م) أى ظاهره كسعه سوف معاسهم عاها أو وهاء

قوله [وبرك فصاص وجب للمحجور] أى حـب كان المحجور صغيراً،
وأما السعه التالى فمطر لنفسه فى الفصاص كما تقدم له من أن من حملة ما يخالف
فه السعه الصغير الفصاص والعفو

قوله [بالظر والمصلحة] كرهه إسناده إلى انه راجع للمسألة الباهة أيضاً
قوله [مسقطان] جواب شرط معتبر أى وإذا حصل برك ما ذكر من
السمع والفصاص بالظر مسقطان

قوله [ولا يعمرو الولي] إلح حاصله أنه لا يحجور للولي ان يعمو عن الحانه
العمد الى فيها مال أو الخطأ مجاناً فمراد السارح بقوله « من عمد، أى وه
مال لما تقدم له من حوار برك الفصاص

قوله [وله الصام] هذا دليل جواب إذا والصبر عائد على الصبي
وهو وإن كان مأخراً لمطأفهو معلوم ربه

قوله [فالعمر محجور أعم من سم] بورك على صاهه المصنف
قوله [إلا لحاحه سه] شروع فى الاساب الى باع عقار المحجور
عليه لاحتها وعدا ابى عسر وقد نظمها الدر النمامى كما فى (س) فقال
إذا دع ربع لسم فسعه لاساء محصها الا كي ففهمه

دين سوف على سعة (أو عطله) بأن ساع ناريد من همه كثيرا كالتب فأكبر
 (أو لحوف عليه من طالم، أليكو به موطعا) أي عليه بوطيف
 طلماً أو حكرًا، ساع لسرى له مالا بوطيف عليه (أو) لكونه (حصه)
 مع سرك ساع لسرى له كاملاً للسلامه من ضرر السركه (أو حلت عليه)
 وأبلى إذا لم يكن له عليه ساع لسدل له ما به عليه كنه (أو) كب (س)
 دمس أو حيران سؤم (أو) كان (س) محل حوف (ساع لسد له عبر
 في مكان عبر ما ذكر (أر) كان سرك ساع (لارد سركه سعت)
 لنصه (ولا مال له) أي للتم سرك به مناب السرك ساع حصه له
 مع السرك إذا كان لا يقسم والا قسم (أو لحصه استعالي العهده) عه
 قصر مفرداً فعل منه ساع (أو) لحصه (الحجرات عليه) ولا س
 له (أي للمحجور عليه بغيره (أرله مال والبيع أو) السعير
 (سلسل) أي ساع في جميع ما علم ويسدل (له خلاه) إلا أن بيع
 لحاحه النعه أو اللس أو بيع سركه فلا يلزم استدال
 • (وحجر على روى) أي حجر عليه سده أي به حجر منه
 سراً (مطلقاً) ذكرًا أو أنثى في سبه رانه فل أر ك

فصاء وانهاى ردوى سارك	الى البيع فيما لا يسيل لسه
وبعوض كل ار سعار محرب	وحوف برزفه او حوف سيمه
وبذل الكثير الحل في من له	رحه بيع فيه او بعمل عمد
وبرك حوار الكهر أو حوف عطله	مخاطب على فعل الثواب ركه (س)
قوله [أو حكرًا]	النصب معطوف على صلماً فهو سوع نص
قوله [مالا بوطيف عليه]	أي مالا حكر عليه اصلاً اقل حكر
قوله [أو كان من دمس]	على استدال ما كـ سـ سـ كـ
مسكناً له وأما عقاره الذي للحجر أو الحكر	فك أنه من المده ا ح ه
قوله [ولا مال له]	أي ازاله ما وتبع ازل كد والي فيما س
قوله [أي له الحجر عليه سـا]	أي حجر نصب كالحجر على سده

فصرفانه مردوده وان لم فعل السد حجب عليه

معاوضه أو غيرها ولو كان حاصلاً صائغاً ، فيأ أو غيره ، كدبر إلا المكاتب فإنه أحرر نفسه وماله

(إلا نادى) له (في محاره) فمهره ماض ولو صبيها فابها إذن مكاتبه ، حكماً في التصرف والمأدب من أدب له سنده أن دحر في مال نفسه والريح له أولسده أو في مال السد والريح للعبد وأما حمل الريح للسد فهو وكل حصه (ولو في دوع) خاص كالر (فكوكيل منه وصي) أي في سار الأنواع مما أدب له فيه وما لم يأدب له فيه وإن كان لا يحور له أن دحى النوع الذي أدب له فيه لكنه إن بعده مضي ولا ينقص لانه أهله للناس ولا يدرون في أي الأنواع أهله

(وله) أي للعبد المأدب (أن تصح) عن بعض العراء له بعض دس بالمعروف (ويوحى) من علمه دس إلى أحل لأن ذلك من شأن المحاره (و) له أن (تصيف) صبيها أو حماعه وليس له كما في المدونه ان يعرسيها

قوله [معاوضه أو غيرها] الظاهر انه معطوف بمحذوف بعده فله حقه من التصرف كان معاوضه أو غيرها

قوله [إلا نادى له في محاره] أي إلا أن يكون ملبساً في الادب له في محاره وإلا فلا حرج عليه

قوله [والمأدب] إلح أشار بهذا إلى أن صور المأدب أربعة ثلاثة يكون فيها كالوكيل والرابعة يكون وكلا حصه

قوله [لكنه إن بعده مضي] أي وهل يحور ابتداء أو مضي ، خلاف والمعتمد الأول خلافاً لما مضى عليه السارح

قوله [أي للعبد المأدب] أي بالنسبة للثلاثة الأول

قوله [بالمعروف] معطوف بصح أشار به إلى أن محل حوار الوصيه من الدس إذا كان ما يصعه قبله وإلا منع والعله بالعرف

قوله [إلى أحل] أي ما لم يحد وإلا منع والعلم بالعرف أيضاً كما ذكره اللحنى ولم يعلوا بأحر الدس للاستتلاف سلفاً حر منعه لعدم محض النفع

قوله [وليس له كما في المدونه أن يعرسيها] قال ابن عرفة وفيها لا يعر

(إِنْ اسْتَأْذَنَ جَمْعٌ مَا ذَكَرَ) أَي قَطْعُهُ اسْتِثْلَامًا لِلْحَارَةِ (وَبَعْضُهُ) عِدَا
 (بِرِصَا سِدِّهِ) وَالْوَلَاءُ لِلسِّدِّ لِأَنَّهُ الْمَعْنَى جَمْعُهُ وَالْمَادُونُ وَكَلَهُ فِيهِ
 (و) لَهُ (أَحَدٌ فِرَاصٍ) مِنْ عَمْرِهِ وَرِغْمِهِ فِيهِ كَحِرَاحِهِ لَا يَعْصِي بِهِ دَسَّهُ
 وَلَا سَعَهُ إِنْ عَصَى (وَدَقَعَهُ) أَي الْغَرَضُ لِعَامِلٍ
 (و) لَهُ (بَصْرَفٌ) وَكَيْفِيَّةٌ وَهَبَ لَهُ أَوْ صَدَقَهُ أَوْ رَوْضَهُ اعْطَى لَهُ
 بِالْمَعَاوَضَةِ كَهَبَةِ الْوَابِ (لَا يَسْرِعُ) بِهَا فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ
 (وَلَعِبَرِ مَادُونٍ) فِي الْحَارَةِ (وَهَوْلٌ) لَهُ أَوْ صَدَقَهُ (بَلَا أَدْنَى) مِنْ سِدِّهِ
 فَاقُولُ الْمَادُونِ وَمَنْ لَهُ الْفُضُولُ لَهُ الرَّدُّ (لَا يَصْرِفُ) فِيهَا إِنْ قِيلَ لِأَنَّهُ عَمْرٌ مَادُونٍ
 مَصْرُفُهُ عَمْرٌ نَادِدٌ

(وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْمَادُونِ فِي مِثْلِ الْمَاءِ عَلَيْهِ هَكَذَا لَوْ أَهْطَلَ سِدَّهُ
 بَصْرَفُهُ وَرَدَّهُ لِلْحَجَرِ وَلَوْ لَمْ يَمْ عَلَيْهِ عَرِمٌ (كَالْحَجَرِ) وَكَوْنُ الْحَكِيمِ يَبِينُ أَمْرَهُ

سَيَأْ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ ادْنِ سِدِّهِ الْفَصْلُ عَنِ مُحَمَّدٍ لَا أَسْ أَنْ بَعْدَ دَانِهِ لِلْمَكَانِ
 الْعَرَبِ (أه)

قَوْلُهُ [إِنْ اسْتَأْذَنَ] قَالَ (س) وَلَهُ أَنْ يَعْصِيَ وَلَوْ بَعْدَ مُتَّخِلٍ
 وَلَوْ قُلُ الْمَالِ إِذَا عَلِمَ أَنْ سِدَّهُ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمَدُونَةِ (أه) قَالَ (ع) أَنْ
 عَلِمَ كَرَاهَهُ السِّدُّ لِلذَّكَاءِ مَعَهُ وَكُلُّ مَنْ أَكَلَ مِنْهَا سَيَأْ صَمْنَهُ لِلسِّدِّ
 قَوْلُهُ [وَبَعْضُهُ عِدَا بِرِصَا سِدِّهِ] حَبَّ كَانِ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَهَذَا الْحَكِيمُ
 لَا يَعْصِي الْمَادُونِ لَهُ بَلْ عَلَيْهِ كَذَلِكَ

قَوْلُهُ [لِأَنَّهُ الْمَعْنَى جَمْعُهُ] أَي لِأَنَّ الرُّوسَ لَا يَحْرَرُ عَمْرَهُ مَا دَسَّهُ رَفْعًا
 قَوْلُهُ [وَمَنْ لَهُ الْفُضُولُ لَهُ الرَّدُّ] أَي لَهُ الرَّدُّ مِنْ عَمْرٍ يَوْفَى عَلَى دَسِّهِ مِنْ
 سِدِّهِ فَإِذَا رَدَّهَا فَلَيْسَ لِلسِّدِّ أَنْ يَحْرَرَهُ عَلَى فُضُولِهِ وَإِذَا فَلَّهِ فَلَيْسَ بِسِدِّهِ عَلَيْهِ عَمْرٌ
 رَدَّهَا فَعَدِمَ حَرَّ الْعَدِّ عَلَى فُضُولِهِ هُوَ الْمُعْتَمِدُ رَاغِبًا حَرَّ صَعْفٍ
 قَوْلُهُ [وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ] الْحَجَرُ قَالَ فَمَا يَسْ إِنْ حَجَرَ عَلَى مَنْ بِهِ عَمْرُهُ
 وَلِأَنَّهُ فَلَا يَحْرَرُ عَلَيْهِ إِلَّا عَدُّ السُّلْطَانِ مَرْفُوعُهُ السُّلْطَانُ لِنَاسٍ وَيَسْمَعُ بِهِ وَنَحْلُهُ
 وَيَسْهَدُ عَلَى ذَلِكَ فَمَنْ أَعْمَى أَوْ أَسَاحَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُرَدُّدٌ رَكْنُكَ أَعْدَدَ
 الْمَادُونِ لَهُ فِي الْحَارَةِ وَلَا سَعَى لِسِدِّهِ أَنْ يَحْرَرَهُ عَلَيْهِ إِلَّا عَدُّ السُّلْطَانِ مَرْفُوعُهُ لِنَاسٍ

وسمع مبلغه لا العرماء ولا السد وتعمل إقراره بالخلع أو بغيره لمن لا بهم عليه،
وتمنع من الصرف المالي بعد القلع وسر ذلك مما مر وليس للسد إسقاط دين عليه
كما علم من قوله إلا نادر في بحاره إلخ بخلاف غير المأذون عليه إسقاط ما عليه عنه

(وأحد) ما عليه من الدين (مما) أى من المال الذى (سده) مما له فيه
الصرف (وإن) كان ما يده (مست ولده) إلى استراها من مال البحارة
أو ربحه وأما ولدها فهو للسد فلا يباع في دونه فلو استراها من كسبه الخارج

وبامر به فطاف به حتى يعلم ذلك (أه) وأعادوا انصاً أن الصبي مثل البالغ
من حر أو رعى في أنه لا يملكه إلا الحاكم ولو مع وجود (أه) أه ملخصاً من
الخامسة

قوله [لا العرماء ولا السد] أى إن كان هناك عرماء فلا يبيع ماله
إلا الحاكم وأما إن لم يكن هناك عرماء فالأمر للسد بعد حكم الحاكم عليه
بالحصر

قوله [كما علم من قوله] إلخ لم يعلم صريحاً ، وإنما علم صريحاً من
الآدم ، فالآدم يضمن عام الإسقاط وعلمه يضمن حوار الإسقاط بامل
قوله [بخلاف غير المأذون] أى فإنه لا يملك ولا يبيع إقراره بدين ، لأن
له إسقاطه عنه كما قال السارح فإذا أسقطه سده فلا يبيع به ولو عني

قوله [واحد ما عليه من الدين] أى سواء قلنس أم لا
قوله [وإن كان ما يده مسؤوله] أى يباع لأنها له ولا حصر فيها ،
وإلا كانت أسرف من سدها وكذا له دعيها لغير دين عاه لكن آذن السد
مراعاة للقول بأنها قد تكون أم ولد إن عني فإن ناعها بغير إذن السد مضى دعيها
ومثل مسؤوله في البيع للدين من ١٠٥ من أقراره ممن عني على الخرفان لم يكن عاه
دين محط لم يبع أحد منهم إلا نادر سده كما في المدونة

قوله [من مال البحارة] ماله مراوها عن هه أو صيده أو وصيه

قوله [أو ربحه] ربح مال البحارة

عن مال البحارة هي للسند كليلها فلا تناع في دمه (او كان) ما سده (هسته)
ويحوها) كصنعه ووصفه فوق منها دمه

(لا) يوجد (عليه) ألى استعاده ر خطر عمل او حطمه (و) لا (أرس)
حرجه (ولا) رقتته) فما عليه من الدن لان ذلك للسند
• ولا فرع مما يعلق بالاسباب الخمسة العامة شرح في معلق بالنسب
الخاص، وهما المرض ظاهرا وبالكاح بالنسبة بروحه

• (و) حجر (عكس مرض) ذكرأ أو انى سمها ار رسدا إذ مرض
(مرضاً بساً الموب عه عباده ون لم حليب) الموب عه واحجر لموارب
وصل للمرض الذى بساً عه عباده بقوله (كسل) بكسر الكاف مرض
يسجل البدن فكأن الروح يسجل معه سبباً (وهو ليسج) بضم الميم يسجل
الواو مرض معوى بصر معه حروح العاده والريح ومعين بكسر الميم وضع

قوله [فلا تناع في دمه] أى لانه ليس مالاً بل للسند للاعبان
على عهده عليه ان عى ولو كان مالاً له لسعه ر عو واسب على ارفو فلو
باعه بصر اذن السند رده وإذا علمت أن ما في بعض سنده فلا تناع في دمه
إلا بعد وضعها حسد ولدها ويقوم كل واحد بمراده قبل لبع سعه كل واحد
ما دعه ملكه (اه بن ملخصاً)

قوله [الخمسة العامة] أى وبى الفلوس والصب ر خوب

قوله [المرض مطلقاً] أى في الذكر والأنثى رسدا كما سنده
السارح بعد

قوله [وان لم يعلب الموب عه] أى بل اندر على ان يكون ر
سهرأ لا عجب فيه

قوله [بكسر الكاف] صوابه بكسر السين كما في الأصل

قوله [يسجل البدن] أى وهو المسمى في عرف عصر مرض عصه

قوله [مرض معوى] الح كذا في القاموس ردى ذكر د د ح

أه ربح غلط محسن في المني

العن المهملة نسه للمعنى بكسر الميم (وحمى قويه) حاره سطور العاده في الحراره مع المتداومه (وحامل سب) اى حمل بلغ منه أشهر ودخل في الساع ولو يوم (ومحسوس لقتل) بأن سب عليه نسه أو إقرار ، لا لمجرد الدعوى قبل السوب فلا يحجر عليه (أو) محسوس (له قطع) من يد أو رجل سب عليه الموح (حيف الموت منه) أى من ذلك القطع (وحاصرُ صف الفصال) وإن لم يصب محرج

(لا) حجر مرض حيف (دحو رمد) وصمداع وحمى حصفه ومرض يد أو رجل (وحرب) من كل ما لا يسأ عنه الموت عاده (وملحج) (بحر) مالح أو حلو (ولو حصل) له فة (الهول) ساء ربح أو غيرها

قوله [نسه للمعنى بكسر الميم] أى واحده الامعاء الى هى المصارين ويسب لها لخلوله فيها

قوله [وحمى قويه حاره] وهى الحمى المطفئه بكسر الاء وسميها أهل مصر بالنوسه

قوله [ولو يوم] اى طو نرعب بعد السه وهل تمام اليوم الذى هو من الساع كان نرعبها ماصاً ونكى في العلم ناحولها في السع وعلمه إجارها بذلك ولا يسأل النساء

قوله [حيف الموت ٤] فة أنه مئ حيف بالقطع موبه برك القطع لوب لا يخاف عليه فة الموت وأحب بأنه يمرض في المعطوع لاجترانه فانه لا يحور أن يقطع ولو = ف موبه لان الفعل أحد حدوده

قوله [وحاصر صف الفصال] احرر بصف الفصال عن حصر صف البطاره بكسر الباء ويحصر الطاء وصف الرد فانه لا يحجر عا ه وصف البطاره هم الدس بطرون المعلوم من المسلمين المجاهدين لىصروه، وصف الرد هم الدس بردون من فر من المسلمين أو بردون اسلحه إله

قوله [وملحج] بكسر الحيم الاولى مسدد اسم فاعل

قوله [ولو حصل له فة الهول] كان في مركب أولاً بان كان علما محس العوم وأما من لا يحسه فانه محجرد عا ه إذا كان يعر سفسه

ولا يكون كحاصر صف الفصال (في سَرَاعٍ) معلق بحجر ، المندرج قبل على
مرضى أى يحجر على المريض في بَرع كهفه وصلفه وحسن ووصفه (زاد)
البرع (على بلسه) أى بلب ماله لاقى الثلث فدون وصل له بقوله (كسكاح)
اى كأن روح المريض عما زاد على اللب وعدم انه يفسح قبل الماء ولا سىء لها ،
وبعد لها الأهل من المسمى وصدى المل أو اللب إن مات

(وُجِّلِع) كان بحاليع المرضه روحها أكبر من بلسها ، فإن صحب
مضى ، وإن مات من مرضها فلوارب رد ما زاد على اللب
(لا سَدَاوِيه) من مرضه فلا حجر عليه . ولو زاد وأولى موته وموته
من بلمه بفسه

(ر) لا يحجر عليه من (مَءَاوِيه مَالِيَه) كسبح وسراء وفرض
وفراض وسافاه وإحاره (وَوْعَف بَرَعُهُ) من هه وصلفه وحسن ولو بلب
اللب حتى يظهر حاله من موت أو حياه (لِي مَامُونِي) ، وهو - أى
المأمون - (العَمَار) اى الارض وما اتصل بها من سحر وباء فلا وقف بل

بقوله [وعدم انه يفسح] إلح كلامه يوم أن يكاح المريض لا يفسح
إلا إن زاد المهر على اللب وليس كذلك ، بل يكاح المريض أو المرضه مرضاً محوفاً
بفسح مطلقاً ولو كان التكاح بغيره لأن فيه ادخال وارب كما تقدم وإنما مل
به المصنف هنا من حيث رد الزائد عن اللب في المهر عند التحول كما أفاده السارح
بقوله « وبعد لها الأهل » إلح

بقوله [ووقف بَرَعُهُ] إلح حاصله ان المريض مرضاً محوفاً إذا بَرع في
مرضه سىء من ماله بأن أضى أو بصلق أو وقف ، فان ذلك يوقف لموته ، كثيراً
كان أو قليلاً وبعد موته يقوم ويخرج كله من بلسه ان وسعه . إلا خرج ما وسعه
اللب فقط . وقدم الأهم فالأهم كما بأتى في البصا ا فان صح ولم يمت مصى جميع
ببرعانه ، هذا إذا كان ماله الباقي بعد البرع غير مأمون كالخولان والعروض وأما
لو كان الباقي مأموناً وهو الارض وما اتصل بها من باء أو سحر فان ما فعله من
عنى أو صلفه لا يوقف وبعد ما حمله اللب عاجلاً ووقف منه ما زاد فان صح
بعد الجميع وإن مات لم يخص غير ما تعد

بلسه السالى - نائب

سحر الآن للمبرع له كما تأتي

وبرع على قوله « ووقف برعه » إلى آخر قوله
(فإن مات) المريض الذي وقف برعه عبر المأمول (فمن السُّب) مما
وحد يوم السعد هل أو كبر ،

(وإلا) عك نان صح (مصقى الدمع) أى جمع ما برع ، وليس
له رجوع فما راد على اللب (ويحذر في اله أمون) للمبرع له (السُّب)
منه ، ووقف ما راد عليه

(فإن) مات المريض فليس للمبرع له سوى ما أحله وإن (صح) من
مرضه (فالتأني) أى وأحد التأني الذي وقف له

• وأسار للتأني من الآخر - وهو المنع للسعة - موله

• (و) حجر على (روحه) حره رسله (لروحها) فط (ولو عسدا)
وأما الأمه أو السعفه ، فالحجر عليهما تطلق لنحوهما في الجملة الأولى (في)
برع (راند عكسها) ولو عكس حلفه رحب فله رده ولا يعنى منه
سعى (ولو) كان برعها الراند حاصل (بكفاله) أى ضمان لعبر روحها ،
فله رده لأن صمسه فليس له رده (وهو) أى برع بالرابا (مآص) حتى

قوله [من الآخر] أى وهما السبان الخاصان

قوله [لروحها فط] أى لآلتها ولا لوصفها لأن العرص أنها رساه

قوله [فالحجر عليهما مطلق] أى للسعد والربى

قوله [في برع] أحرره عن الواحات كقفه أوتها فلا يحجر عليها
فها وكما لو برع باثلب فاعل ولو فصدف ذلك صرر الروح عند ان العام ،
حلافا لما روى عن مالك من رد اسالب إذا فصدف صرر الروح وأحاره ان حسب
وعمل الحجر عليها في برعها راند اللب إن كان البرع لعبر روحها وأما له فلها
أن سب له جميع ما لها وليس لأحد معها من ذلك كما في صب - فله عكس الأصل

قوله [ولا يعنى منه سعى] أى ولا يلزمها في نظر الحب سعى وكما
حلف على ملك العبر

قوله [لا إن صمسه فليس له رده] أى لأنه لا يحجر على نفسه لسمه

رُد) أى حتى برد الروح حمسه أو ما شاء منه ، وول مردود حتى محره
وعلى المشهور (فمضى إن لم يعلم الروح) (نه حتى نأكت) منه أو
مات أحدهما

• (كعند) نزع يعنى أو غيره ولم يعلم سنده حتى (عنى) العند
فمضى برعه إذا لم يسس سنده ماله حتى العنى

• (ومضى) نزع سىء أو ناع مسكاً ولم يعلم عرعه الذى أحاط دسه
بذلك م (وهى) دسه الذى لعرعه ، فبرعه ماض وليس للعزم ولا لعنه بعد واه

وهذا غير صمان الوجه والطلب وأما هما فله معها مطلقاً كان الصمان له أو لاجتى
لانه يودى إلى الخروج والروح يصير بذلك وقد نحس

قوله [أى حتى برد الروح حمسه] إن قلب قد مر ان الروح لس
له رد القلب فمضاه انه لا برد لا الزائد ؟ راحب انها لما درست بالزائد حملت
على ان فصلها إصرار الروح فعولت به من فصلها وظاهر قوله «حتى برد
الروح حمسه» أن له ذلك ولو بعد مده طوليه ، وهو كذلك كما مره سجع
مسانحا العدوى ومحل الرد بعد المده الطويله ما منع منه إضاه واعلم أن رد الروح
رد إضاف على المعتمد وهو مذهب المذنبه ورد إضال عبد أسهب وأراد العزماء
رد إضاف ورد بانهاى الرولى لإضال محوره سداً أو سره رداً لإضال اداقاً قال
اس عارى

انظر صبح العا والسمه رد لاه ومن بله
واوهى فعل العزم وأحلف فى الروح والقاصى كمدل عرف
أى القاصى حكم من ناب عنه فان رد على المدس فاست كرد العزماء ولى
المحور فاطال كالرولى والسد فافهم

قوله [فمضى إن لم يعلم الروح] إلح قصد هذه العباره ، ان حكم
برع الروحه راد القلب وبرع العند مطلقاً وبرع المدس ولم يحصل ان الجميع رد
ولا إضاره ، فهذا غير ما افاده اس عارى فى النظم ، لان ذلك مما إذا حصل رد
بالفعل وأما ما هما إذا لم يحصل رد ولا علمه كما علمت

قوله [كعند نزع] إلح سسه فى المعنى لا بعد كونه بلأ أو غيره

الدين كلام

• (وله) أي للروح (ردّ الجميع) أي جميع ما يربع به (إن
تسرع) روحه (تريد) على القلب، لا إن يربع باللب فدون أي وله
رد ما زاد فقط أو يحصيه وله إحصاء الجميع وهذا في غير عن عمد يريد على القلب
فليس له إلا رد الجميع أو إحصاءه دون محصيه، إذ لو حار له رد البعض لغوم عليها
الباقى ويصعب عليها، فرده البعض يودي إلى علمه، وأما الوارب فليس له إلا رد
ما زاد أو يحصيه لا الجميع ولا رد شيء من القلب

(و) إذا يربع باللب ولم (تسرع) لها تسرع (تلك) القلب،
إلا أن تسعد (الز بعد السرع) (كصيف سنة) فاكتر، عليها السرع
من اللبس الناقص، كان البعد صبره ما لا يرأسه لم يعلم فيه يربع
(وإلا) بعد فليس لها وحيد (وآه الرد) إن يربع، والله أعلم

قوله [يودي إلى علمه] أي وما أدى سويته إلى رفعه استي لان واه الدور
الحكمي وهو باطل

قوله [وأما الوارب فليس له إلا رد ما زاد] إلح الفرق بين المراه والمرص
ان المراه قادره على إساء ما يظله الروح بعد منه بخلاف المرص

• حاشية علامات اللوع خمس ثلاث مسرکه واسان محصان الانبي
فالمسرکه باب العانه، او لموع الس عدى عسره سه، وإن في حق الله تعالى
كالصوم على الارحج وصلو في إياه وعلمه إن لم يرب في سانه، والحصان أي
الانزال مطلقاً في يوم او نقطه والمحصان بالانبي الحصان والحمل

في أحكام الصلح وأقسامه

- ول أن عرفه الصلح انفعال عن حق أو دعوى بمحض إرفع ذراع أو حرف رمية ، (اه) وهو على ثلاثة أقسام : مع ، وإحارة ، وهه لان المصالح ، إن كان دائماً مع ، وإن كان بمحضه فإحارة ، وإن كان بمحض المدعى هه هه وهذه الأقسام الثلاثة بحرى في الصلح عن إقرار وعلى الأقرار وعلى السكوت
 - وإلى ذلك أشار بقوله
 - (الصلح حائز عن إقرار ، وإنكار ، وسكوت ، إن لم يودّ
-

لما أبى الكلام على ما أراد من اسباب الحجر سريع في الكلام على معنى من مسائل الصلح ، لانه قطع المنازعة ، فهو نوع من أنواع الدخ وهو من حب دانه مطلوب

قوله [وأقسامه] أى الثلاثة الآتية

قوله [قال أن عرفه الصلح] إلح بمحضه (ر) بقوله لانسلم أن الصلح هو الانفعال بل هو المعاوضة والانفعال معلول له كالانفعال في البيع فانه معلول له ومصرع عليه وينحل في قوله « انفعال عن حق الصلح عن الأقرار » وقوله « أو دعوى » ينحل فيه صلح الإنكار وقوله « بمحض » معلول بانفعال محرج به الانفعال بمحض عوص ، فلا يقال له صلح وقوله « إرفع ذراع أو حرف وقوعه » راجع لكل من الطرفين اللذين هما قوله انفعال عن حق أو دعوى المسار لهما بصلح الأقرار والإنكار فان قلت السكوت إذا وقع الصلح فيه خارج من التعريف قلت فالواجب حكمه حكم الأقرار - فامل

قوله [وهو] أى الصلح من حب هو

قوله [عن إقرار] المناسب على إقرار

إلى حرّام (فإن أدى إليه حرم روى الترمذى وحسنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الصلح حائر بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً»^(١))

(وهو) أى الصلح - (على ر المدعى به - دسح) للمدعى به (إن لم يكن) الصلح بمعنى المصالح به (مستحبة) فمستوط فيه شروط البيع وانقضاء موافقه من كونه ظاهراً معلوماً مستمعاً به مقدوراً على تسليمه ليس طعام معاوضه إلى غير ذلك مما تقدم ، كما لو ادعى عليه عرض أو حيوان أو بدنانير أو دراهم فامر المادعى عليه أو أنكر أو سكّ ثم صالح سبيء مخالف للمدعى به فعلاً ، فمستوط في المأخوذ ما تقدم ،

وقوله [وعلى الإفراج] الصواب وعلى الإنكار أما حرياتها في الإفراج فظاهر ، وأما في الإنكار فالنظر للمدعى به والمصالح ، به وأما في السكوت فإلانة راجع لأحدهما أى الإفراج والإنكار ، لأن المدعى عليه في الواقع إما معر أو مكر ، وإن كان يعامل على المعتمد معاملة المهر

قوله [حرم حلالاً أو أحل حراماً] مبال الأولى كما لو شرط عليه في عقد الصلح أن يعطه حاربه ميلاً ولا يطأها أو لانهما ، ومبال الثانية مالمو طالته بدس له مبرعاً فاصطلح معه على صرف موحى أو على ما فيه فسح دس في دس أو على بيع طعام قبل قبضه المراد سخطل الحرام إهالك حرره وإجراؤه محررى الحلال هذا هو الذى يظهر

قوله [دس] أى لذات المدعى به إن كان المعوض عنه دانياً سواء كان المدعى به مدماً أم لا

قوله [فمستوط في المأخوذ ما تقدم] أى الذى هو مستوط الدس

(١) عن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الصلح حائر بين المسلمين ، إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» رواه أبو داود وابن ماجة والترمذى وزاد : «المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح وقد أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان ويكلموا في سند ، وقد يوصى الترمذى في صحيحه وقيل منه ذلك لكن طرفة بعد رواه أبو داود وألحاهم من طريق أبي هريرة وعمر وأبى وعائشه وكذا أخرجه الداريمى وأحمد من حديث سليمان بن بلال وابن أبى سبه عن عطاء مرسلاً واللهى موقوفاً على عمر

والألارم مسح الدين في الدين ، أو الصرف المجر ، ولا دفع الطعام قبل دفعه ، وأن يسلم في الشرط المناقص ، كشرط ألا يلبسه أو لا يركبه أو لا يسكن فيه ويحوز ذلك

• (ولإلا) - بأن كان المصالح به منعه - (فاحارته) للمصالح به ، وهو القسم الثاني فيشرط فيها شروطها ، فان كان المدعى به معصياً - كهدا العبد - حار الصلح عنه في الأحوال الثلاثة مما منع معصيه أو خصومه لعدم مسح الدين في الدين ، وان كان غير معص بل خصمياً في المنة - كالدنيا أو يوفى وصفاً - لم يحار الصلح عنه مما منع معصيه ولا خصمونه لما فيه من مسح الدين في الدين

• (و) الصلح (عكس معصيه) أي بعض المدعى به (معصيه) للنقص المدرك (ولبراء) من المدعى في ذلك الدعي ، وهذا هو القسم الثالث

قوله [والألارم مسح الدين في الدين] أي كما لو صالحه على الداء الذي يذبحها يسكني دار أو حلقه عند ميلا
قوله [أو الصرف المجر] أي كما لو صالحه عما يذبحه عليه من الدنانير التي في ذممه بقصه وحله

قوله [ولا دفع الطعام قبل دفعه] أي كما لو دفع له في نظير طعام من سلمه مديناً بخالف الطعام ، وهذا عين قوله وليس طعام معاوضه ، فلا حاجة لذكره

قوله [وشرط فيها] أي في المنع

قوله [مما منع به] أي مما منع داء معصيه

قوله [ولا خصمونه] أي الداء المسوق منها خصمونه

قوله [لما فيه من مسح الدين في الدين] أي لأن الأمانة وان لم يعل

المعص - فانها يعل ما منع ، وبعض الأوائل ليس فصلاً للأواخر كما هو قول ابن القاسم

قوله [ولبراء من المدعى] أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالهذه معصيه

محتاج فيها للقول من المدعى عليه قبل يوفى الراهب الذي هو المدعى بل المراد بها البراء وحيد ، فلا شرط في قول ولا يحدد حاره على المعصم فإذا أربأ ريداً مما عليه صح وإن لم يعل ، خلافاً لما في الحرمي من أن البراء يحتاج لقول

في الاحوال الثلاثة

• إذا علمت ذلك

• (هـ) محورُ الصلح (عَنِ دِينِ بِنَا) أى سعى (سَاعُهُ) ذلك الدن أى بما يصح بهه ، كدعواه عرضاً او حوائناً أو طعاماً من فرض فصلحه بدينار أو دراهم او مينا ، أو عرض او طعام مخالف للصلح عنه بعداً لا موحلاً ولا مباح كسكى دار أو ركوب داه لفسح الدن في الدن فعوله « عن دين » أى مطلقاً ، عساً كان الدن او غيره والمصلح به كذلك ، إلا أنه لا بد أن يكون مخالفاً للمصلح عنه حتى يسمى صالحاً (و) حار الصلح (عَنْ دَهَبٍ وَرَقٍ وَعَكْسُهُ) ان حلاً أى المصلح عنه وبه (وَعَدْلُ) المصلح به ، وإلا لزم الصرف المجر

وإن لم يصح لحاره والمه مخاح لهما معاً (اه) من مبرر سرح مساحا العلوى قوله [في الاحوال الثلاثة] أى محرى في الاحوال الثلاثة الى ملى الافرار والانكار والسكوب كالسمن فله

قوله [أى بما يصح به به] مراده السع المعاوضة وإما يصح المعاوضة عن الدن اذا انصف اوجه الفساد من فسح الدن في الاس والساء وبيع الطعام هل فسه والصرف المجر وصح ويعجل وعرف المدعى فارا بمصلحهه ، فان كان مجهولاً لم يجر وهذا شرط في كل صلح كان بها او لحاره ، ولذا اسرط في المدونه في صلح الروحه عن اربها معرفها لجميع التركة لكن إذا اكن معرفه ذلك فان يعتبر حار على معنى التحلل إذ هو عانه المقدور كما فعله (ح) عن اى الحسن - كذا في حاشيه الاصل

قوله [لفسح الدن في الدن] راجع لقوله « لا موحلاً » إلح قوله [إن حلاً] إلح مفهوم كلام المصنف علم اسرط التحلول والتعدل في صلحه عن دهب عمله وعن ورق عمله كصلحهه عن مانه بمحس وإما سراط كون الصلح عن افرار او سكوب وإلا كان فيه سلف حر مفعه من حب إن من أجل ما عجل عا مسلماً وانصف المدعى اسقاط التمس عنه على يعتبر لو ردت عليه من الماعى عليه

قوله [وعجل المصلح به] لم يسراط بعجل المصلح عنه لانه محصل الحاصل

(و) حار الصلح (عن عَرَصٍ) معن ادعاه على صلحه فأقر أو أنكر (أو) عن (طه آم - عَصْرِ الْمُعَاوَصَةِ) كذلك أى معن أو عن ملى ولو موحلا ، وكأنه أطلق العرص على ما سمل الملمات عبر الطعام ، كالفطن والحديد ويحويهما مما يورن أو نكال (تَعَسٍ) ذهب أو فضه أو هما

(أو عَرَصٍ) لمخالف لما صولح عنه كأن نصالح عن عبد سوب أو بحمار وعكسه ولو موحلا (أو طه ام - مُخَالَفٍ) الطعام الذى صولح عنه ، كان نصالح عن إردب فتح يقول ، وأما المائل فمر دو وفاء للذن (بعداً) أى حالا ، وأما حمل هذا على المعن - كأن يدعى عليه بهذا العدد أو السوب أو هذا الطعام بعنه - لئلا يكرر مع قوله «محور عن دن بما دأع» وقوله «بعداً» ، خاص بقوله «أو طعام مخالف» لئلا لرم النسبه في الطعام وأما عبر الطعام بطعام محور بما أو موحلا إذ لا محذور في ذلك وأحذر بقوله «عبر المعاوصه» من طعام المعاوصه ، فلا محور الصلح عنه حال لما فيه من مع الطعام هل فضه وسه في الحوار سأل «وعلى بعنه هه وإراء» بقوله

(كعادته ديار) أى كما محور الصلح ثمانه دينار (و درهم) مثلاً

قوله [فافر أو أنكر] أى أو منك

قوله [أو عن ملى] معطوف على قوله «أو عن طعام عبر المعاوصه» ولأنه

من قبل المعن هه

قوله [على ما سمل الملمات] أى من كل ما محور به هل فضه

قوله [معن] متعلق بقوله عن عرص أو طعام عبر المعاوصه أو عن ملى

محور الصلح عن الجميع معن حالا أو وحلا لأن عانه ما فيه مع معن سمل لاحتل

قوله [ار عرص] معطوف على عن أى محكم العرص المخالف حكم المعن

قوله [ولو موحلا] قد علمت انه راجع للعرص والمعن معاً

قوله [أو طعام مخالف] معطوف على عرص أى محور الصلح بطعام

مخالف لكن بشرط العدله كما افاده المصنف

قوله [وأما عبر الطعام بطعام] أى وأما الصلح على عبر الطعام كثوب

وحوان بطعام إلح

قوله [مسأله وعلى بعنه] إلح أى مال مسأله إلح

(عن مِائَتَةِ سَهْمٍ) أى عن مائه دينار ومائه درهم ، لأن المدعى رك من حقه سبعة وسبعين درهماً ، وسواء جعل المصالح هـ أو أدل إن كان عن اقرار فان كان عن إنكار حار إن جعل لا إن أحل إذ لا محور لى ظاهر الحكم كما نأى
(و) حار الصلح يسمى (علمى الاصدقاء من دين) يوجب على المدعى عليه المكسر ، ولو علم راءه نفسه

• (لا) محور الصلح (بِنَهْيِهِ بَعْدَ) عن عمره مؤخراته (لما فيه من صبح ومحل (و) لا (عكسه) لما فيه من حط الصمان وأراك (ولا يدرهم عن دوائره مؤخراته (و) لا (عكسه)

قوله [على ظاهر الحكم] أى لأن الصلح على ذلك الوجه يردى لسلف من المدعى حرله نعماً وذلك أن المائه دينار والدرهم الماحود من صلحاً مرحلاً وباحلها من السلف منه ، لأن المدعى به حال وقد انبع هو سقرط الحق عنه بما ر رد الحق عليه إن نكل المدعى عليه

قوله [ولو علم راءه نفسه] رد بذلك على ابن همام فى قوله إن علم براءه نفسه وحبب الحق ولا محور له أن مصالح لاره أ و ر بها أن وه إدلال نفسه وفا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أدل نفسه أدله الله » وبها أن وه إعطاء المال ، وبها أن وه إعراء للعر ، وبها أن وه إعطاء ما لا عمل ورد بان برك الحق وبرك الخصام عر لا إدلال وحسد هذا المال وه أس إعصاه له لانه لمصلحة وأما الطعام عر الحرام فلا سئل على المظلوم وه (إحق السئل على الذين يظلمون الناس)^(١) الآه (اه فاه - س) وجواره فيما دل المالمه إنما هو اعصار ظاهر الحال لما نأى فى قوله ولا عمل لظالم

قوله [لما فيه من صبح ومحل] هذا المال سأل لكون الدين الذى فى الدين من عن أوعره لأن صبح ومحل لمحل الجمع وأما قوله « ولا عكسه » ظهر فيما إذا كان الدين عر عن وعر طعام وعروض من فرض ، لأن الاحل فيها من حق من هى عليه ، فان طلب دفعها فى أى وقت له ذلك ، وليس وه حط صمان عه إنما يظهر فى الطعام والعروض من فرض وليس مظلماً عه سلف حر نعماً وأل

وذكر عليه الملع في المسائل الاربع على سبيل ألف والسر المرتب بقوله
 (لِصَّحِّ وَتَهْجَلْ) في الاولى (وَحُطَّ الصَّمَانُ وَأُرِيدُكَ) في عكسها
 ومخور اربع وأرندك بتدبر المسدأ أى وأنا ، ونصه بأن مصمره بعد واو المعه
 (والصرف المَوْحَر) في الآخرى

(ولا) مخور الصلح (على وأحر ما أنكر) المدعى عليه ، كأن يدعى
 عليه بصره حاله ، فأنكرها المدعى عليه ثم صلحه على أن يجره بها أو بعضها
 إلى شهر مثلا فإنه لا مخور على ظاهر الحكم لما فيه من سلف بمعه فالسلف
 الناحر والمعه سقوط الممن المعلقه على المدعى من المدعى عليه المكر على
 بتدبر ردها أو سقوط الحق من أصله إن حلف وهذا هو قول الامام وإله
 أسار بقوله

(على الارواح) وبما فيه قول ابن القاسم وأصبح بالحوار

قوله [وذكر عليه الملع] إلح حب كان المن داكراً لها على طريق
 ألف والسر المرتب فلا حاجة لذكر السارح بعضها لأنه غير ضرورى
 قوله [ومخور اربع وأرندك] إلح أى على حد ادرك عدلنا ونكرتك لان
 الفعل المضارع إذا وقع بعد واو المعه الزامه بعد واحد من الامور الى جمعها
 بعضهم بقوله

مروانه وادع وسل واعرض لخصم من وارج كذلك التمس قد كمالا
 فانه مخور دفعه بتدبر المسدأ ونصه بأن مصمره بعد واو المعه

قوله [في الآخرى] أى وهما الا راهم عن الدنانير الموحلة والعكس
 قوله [فانه لا مخور على ظاهر الحكم] أى وأما في باطن الأمر
 فان كان الصادق المنكر فالماخوذ منه حرام وإلا فحلل

قوله [وبما فيه قول ابن القاسم] حاصله أنه سترط في الصلح على
 السكوت والانكار. ويدخل فيه الامضاء من الممن ببلاده شروط عبد الامام. وهو
 المذهب أن مخور على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه ، وعلى ظاهر حكم
 السريع بأن لا يكون هناك شبهة فساد راعى ابن القاسم السرطى الاول فقط
 وأصبح أمراً واحداً وهو ألا ينعى دعواهما على فساد مال المسوق للبلاده ان يدعى

• (ولا) محور الصلح (بمجهول) حساً أو فداً أو صفه ، لانه مع وإحاره أو إبراء فلا بد من بعض ما يصلح به
وهذا داخل فيما نصصه قوله «مع» إلخ وقد علمت مما ذكرنا أن مواضع

عليه بغيره حاله فانكر او سكب ثم يصلح عنها بمانه معمله أو بعرض حال ،
ومال ما محور على دعواهما وسمح على طاهر الحكم أن يدعى عليه عناه درهم
حاله فصالحه على أن يوحه بها إلى أسهر او على حسن موخره سهرأ ، فالصلح
صحح على دعوى كل لان المدعى أخر صاحبه أو أسقط عنه العنص واخره لسهر
والمدعى عليه أصلى من العنص بما الرم أدائه عند الاحل ، ولا محور على طاهر
الحكم لانه سلف بمعه ، والسلف بالاجر والمعه سعوط العنص المعمله على المدعى
عند الانكار بمقدر نكول المدعى عليه أو حطه وسقط جميع الحق المدعى به ،
فهذا مجموع عند الامام خارج عن القاسم وأصبح ومال ما سمح على دعواهما أن
يدعى عليه بديارهم وطعام من مع ، ويرى بالطعام وسكر الدراهم وبصالحه على طعام
موجله أكثر من طعامه أو يعرف بالدراهم وبصالحه بديارهم موحله أو بديارهم أكثر
من دراهمه ، حكى ابن رشد الاتفاق على صاده وسمح لما فيه من السلف براده
والصرف الموحر ومال ما سمح على دعوى المدعى وحده ان يدعى عليه بغيره
ديارهم فسكرها ثم بصالحه على ما درهم إلى أجل ، فهذا سمح على دعوى
المدعى وحده للصرف الموحر ، ومحور على إنكار المدعى عليه لانه إنما يصلح على
الامضاء من العنص الواحه عليه ، وهو سمح عند مالك وابن القاسم وأحاره أصبح
إد لم بعض دعواهما على صداد ومال ما سمح على دعوى المدعى عليه وحده
أن يدعى بغيره ارادت فمحا من فرض ، وقال الآخر إنما لك على خمسة من
سلم وأراد أن يصلح على دراهم ونحوها معمله ، فهذا خارج على دعوى المدعى ، لان
طعام الفرض محور مع هل قصه وسمح على دعوى المدعى عليه لعدم حوار مع
طعام السلم هل قصه ، فهذا سمح عند مالك وابن القاسم (اه من الاصل بخروقه)
ولكن الحق أن السروط الثلاثة إنما هي بغيره في الصلح على الانكار فقط وأما على
السكوب فالسروط منه حواره على دعوى المدعى كما رخصه في مع ، وفي حاسه الاصل
قوله [وهذا داخل فيما نصصه قوله مع] أى في قوله وهو على غير

الصلح سمعه ، جمعها في قوله

موانع الصلح جهلٌ حُطَّ صبحٌ ونَسَا بأحرَّ صرفٍ وسلفٌ مَمَعَه
نَسَحَ الطعامَ بلا مَصْرٍ ، وَحَمَلَتْهَا مَسَحَ عَمَلُكَ بِهَا نَحَطِي بِهِ مَعْرَه
• (ولا دَحِيلٌ) الصلح (للظالم) في الواقع وقولنا «الصلح حائره» إنما
هو بالنسبه لظاهر الحال فالمكر إن كان صادقاً في إنكاره ، فما اُخذ منه حرام ،
وإلا فحلل ، وورع على قوله «ولا عمل للظالم» قوله

(فَلَا أَمْرَ) الظالم منهما (بَعْدَهُ) أي بعد الصلح فالمطلوم يصفه
لأنه كالمطلوب عنه (أو سَهَدَ له) أي للمطلوم منهما (بَعْدَهُ) لم

المدعى به نَح

قوله [جمعها في قوله موانع الصلح] إلح هذان الدمان من السط

قوله [جهل] أي بالمصالح به أو بالمصالح عنه

قوله [حط] أي حُطَّ الصمان وأرسلك

وقوله [صبح] أي ويصحل

قوله [ونسا] أي رنساء

قوله [بأحر صرف] أي صرف موهج

قوله [وسلف مَمَعَه] أي سلف حرهما

قوله [نَسَحَ الطعام بلا مَصْرٍ] أي دَع طعام المعاوضه قبل فقصه

قوله [مَحَطِي مَعْرَه] أي يظهر مَعْرَه تلك الموانع

قوله [ولا عمل الصلح] أي بمعنى المصالح به سواء كان مأخوذاً أو مبروكاً

وظاهر أن الصلح لا عمل للظالم ، ولو حكم له حاكم يرى حله للظالم ، وهو المرافى
لقول حنبل في النصاء «ورفع الخلاف لا أحل حراماً»

قوله [فلو أمر الظالم منهما] أي بالحق وحاصله أن الظالم إذا أمر

بظلم دعواه الصلح — كما إذا أمر المدعى عليه أن ما ادعى عليه به حق أو أمر

المدعى بظلم دعواه — كان للمطلوم وهو المدعى في الأولى والمدعى عليه في الثانية

بعض ذلك الصلح

قوله [أو سَهَدَ له] إلح هنا قصد بأن نعوم له على الحق ساهلنان ، فان

بصلحتها) حال الصلح - وإن كاتب حاصره بالمد - فله بعضه ، إن حلف
 انه لم يعلم بها ، وإلا فلا وأولى إن امر أو شهد عليه تعليمه بها (أو) تعليمها ولكن
 (تعدت جداً) - لا إن كاتب فرد أو بعده لا حداً - كعسره أمام في الامن
 (واسهد) عند الصلح (انه) اذا حصرت به العدة (بقوم بها) ، فله
 العمام بها إذا حصر إذا أعلن ذلك عند الحاكم بل (أو) لم يعلم ، أو
 صالح و (وحد وبه) بعده (أي بعد الصلح فيها قدر الدس الذي أنكره
 المدعى عليه (أو) كان المدعى عليه (بشر) بالحق الذي عليه (مسرأه ط)
 وبكر بين الناس في الظاهر (فأسهد) به (على ذلك) أي على أنه
 بمرسراً وبكر علانه فله إذا صالحه بمر بعده في العلانية فاسهدوا على
 أي لا ارضى ان امر بذلك الصلح (م صالح) فامر علانه (فله بعضه)
 راجع للجميع كما تعلم الاساره إليه ويسمى هذه السنة به الاسرعاء ، ولا بد
 من بعدتها على الصلح وإقرار المنكر بعده كما أمرنا له في التمر

• ثم ذكر مسائل لا بعض الصلح فهما بقوله

(لا) بعض الصلح (إن علم) المدعى (ر) به (الساهده له بحقه
 وصالح المدعى عليه المنكر (ولم يسهد) حال صالحه أنه موم بها إذا حصر

قام له شاهد واحد وأراد ان يحلف معه لم بعض له بذلك ، فإله الاخوان وان عند الحكيم
 وأصبح وبه ابن ناحي في شرح الرساله (اه-س)

قوله [أو صالح ووجد وبه بعده] أي فحكم الوبعة حكم السنة التي له
 العمام بها والعرض أن الوبعة إما تحط المدعى عليه أو فيها حم فاص به وإن مات
 سبورها أو بوقف سباده السهود عليها

قوله [ولانا من بعدتها على الصلح] أي لعول ابن عرفة ووسط الاسرعاء
 بعده فحط بوسط وبه ووسطه أنصاً إنكار المطلوب ورجوعه بعد الصلح إلى الافراز
 وإلا لم بعد - كذا في الاصل - وحل بوقف الرجوع في الصلح على به الاسرعاء
 المذكورة إن وقع من المدعى إبراء عام - كما في المجموع والخمسة ، وإلا فإقرار المدعى
 عليه بالحق بوجوب بعض الصلح وإن لم يكن هناك به اسرعاء وهي ، أول

للسائل

إذا كانت بعينه حدًّا ، وأما القرينة أو العلة مرسطاً طس له بعينه أسند أو لم يسند لانه لما علمها وبركها ولم يسند في العدة كون سقطاً اعنى به
(أو قال) المدعى (عندي ودمه) بالخى (فه لى) أى دل (له)
المدعى عليه (اسبباً) وحدحك الذى (ودعى صداعاً) به (وصاليج)
ولا يرمى الصلح بعد ذلك اذا وحدها ، لان للماعى عليه هنا ليس بمكر ، وأما
طلب الزممه لئحها أو لكبت عليها وهاء الخى فصلحه على اسط - به ، فلا
فهام له بعد ذلك ، بخلاف الاوى فانه مكر لئحى ن أصله والمدعى إنما صالبح
لعلم وجود صكه

• (و) خار صلح بعض الزممه (عن إرب) حصه (كروحه) مات
روحها فاصحح الربع أو الس (من عرص وورى وذهب) فصالح
الآن ملا (لدهب) فقط أو ورى فقط أو عرص شرط حضور ما صالح

قوله [لانه لما علمها] إلح هذا يعلى للعلة وأما القرينة والموسطه
فلمحله الصلح

قوله [لان الماعى عليه هنا ليس بمكر] مريع فى الفرق بين هذه وبين
قوله سابقاً أو وحد ودمه هذه

قوله [لئحها] صوانه لئحها بالزاو والفعل مضرب ان يصبره مد لام
العدل

قوله [كروحه] إلح حاصله ان الملب إذا ترك دينار ودرهم وعروصاً
وعقاراً ، فانه محور لانه ملا ان يصالح الروحه أو عدها ن الزممه على ما عصبها
من الركة فان أحتب دهاً من الركة فدر موربها من ذهب الكه فاندل أو احدث
دراهم من الركة فدر موربها من دراهم الركة فالى ، والخال ان االى الذهب حاصر
فى الصورة الاولى وبار الدراهم حاصر فى الصورة الاذه أو كان الذهب ردى
دساراً فقط عن حصها فلب الدراهم والدينار أو كرت أو راد عن دينار وطلب
الدراهم أو فلب العروص الى حصها فحب بجميع الربع والصرف فى دينار ،
فهذا كله حابر كما أعاده السارح

قوله [فصالح الاس] المناسب فصالحها الاس ولكن لما كانت المصالحه

منه كما في المدونة (قدّر موريها) نون مجلس (منه) أي من الذهب أو من الورق ، كصلحها بعشرة دينار والذهب ثمانون عند الفرع الوارث أو أربعون عند علمه والذهب خاصر ، فان حصر بعضه والبعض عاب لم يحز (فاهل) بما يحصها لخوار ترك بعض الحق (أو أريد بد آري) فقط (مطالماً) قلب الدراهم أو العروش أو كرت لاجتماع الصرف والبيع في دينار فقط وهو حابر وذلك لانها لو صلحت باحد عشر فيما ذكر بعشرة بها في نظر ما يحصها من الذهب والحادى عشر في نظر ما يحصها من الدراهم والعروش فقد اجمع الصرف والبيع في دينار (أو أكثر) من دينار (ان قلب الدراهم أو قلب العروش باعشار بعضها (التي يحصها) راجع لكل (عن صرف دينار) واولى إن فلا معاً فان كرا معاً مع لانه يؤدي إلى اجتماع مع صرف وأكثر من دينار واما صلحها بالعروش فمحور مطلقه اكانه در^(١) ما يحصها به أو أقل أو أكثر

معامله من الخافض صحيح إمسادهما لأحد الصلح أولدافعه وكذا يقال في جميع ما نأى قوله [والذهب ثمانون عند الفرع الوارث] أي لان لها حسنة ثماناً وهو عشرة وقوله أو أربعون عند علمه أي لان لها الربع وهو عشرة قوله [فان حصر بعضه والبعض عاب لم يحز] إنما شرطوا النوع الذي أحلت منه الحضور لخمسة لانه لو كان بعضه عاباً لزم النقد بشرط في العاب نعم إن أحلت حصصها من الخاصر فقط حاز لاسقاط العاب (اهـ - ن) قوله [لاجتماع الصرف والبيع في دينار] يعلم من هذا أنه ليس المراد بقله الدراهم ان يكون خطها مساهاً بل المراد ان باحد من هاتين مع العروش ديناراً تحت مجموع البيع والصرف فيه قوله [إن قلب الدراهم أو قلب العروش] حصل من كلامه أن الصور الخاطئة أربع أن يقل الدراهم إلى سورها عن صرف الدينار ، أو يقل قسمه العروش إلى سورها عن صرفه ، أو يقل معاً ، أو باحد عن الدراهم والعروش ديناراً فقط ولو كرا

قوله [محور مطلقاً] أي بشرط حضوره كله

(١) أي ملا أو مساوياً

(لا) محور الصلح (من عسره) أى الزكة كأن مصالحها الواجب مال من عده (مطاماً) كان للمصالح به ذهباً أو فضة أو عرضاً هل أو كثر كانت الزكة حصره أو عاقبه ، (إلا) أن مصالح (معرضي) من غيرها بسروط (إن عُرِفَ حَتْمُهَا) أى الزكة لهما معاً - لتكون الصلح على معلوم - (وَحَصْرَ) الجميع حصره في العس ولو حكماً في العرض فإن كان قرب العده تحت محور العده فه سروط فيكون في حكم الحاصر (وأمر المدس) بالنسب إلى على للمب - إن كان مدس - (وَحَصْرَ) عهد الصلح وكان ممن ناحته الاحكام ولا بد من هذه سروط حوار مع المدس

قوله [لا محور الصلح من غيرها] أى لما فيه من الفاصل بين العس، العس المنفوعة صلحاً والعس المصالح عنها ، لأنها ناعب حظها من العس والعرض بأحد العس، فبه بيع ذهب وفضة وعرض بذهب أو فضة - والمعاذ أن العرض إذا كان صاحباً للعس أعطى حكمه

قوله [لتكون الصلح على معلوم] أى لأنها ناعبه لنصبها ذلك وهو مسر له، فلا بد من علمهما له

قوله [وحصر الجميع] على هذا السروط السلامه من العده في العاقب سروط، وفيه أنه لا سروط، هما فكأنهم جعلوا عهد الصلح على العجل سوطاً في العس

قوله [فإن كان قرب العده] أى كومن مع الامن في غير العمار ، وأما هو فلا يصح سروط العده ما لم يعد حداً

قوله [ولا بد من هذه سروط حوار مع المدس] حاصل السروط أنه لا محور مع المدس إلا إذا كان العس بعداً وكان المدس حاصراً في البلد ، وإن لم يحصر مجلس الرج ، خلافاً للسارح في قوله - وحصر عهد الصلح وأمر بالنسب وكانت ناحته الاحكام وبيع بعر حسه أو بحسه وكان ساراً لا انصن ، وإلا كان سلفاً بزيادة ولا اريد والا كان به حظ الصبان وأربك ، وليس عاماً مع وليس من المسرى والمدس عداوه ، والا يكون مع دعه قبل فسخه كقطعام للماوصه ، فالسروط ناعبه قد علمها

(وإلا الصلح) عَنِ دَرَاهِمٍ وَعَرَصٍ تُرِكَاً يَلْهَبُ عِيْدَهُ (لا من
 للركه كما هو الموضوع ، فلو طعه ما ضر ، فمحور
 (كَسَحٍ وَصَرَفٍ) أى كحوار بيع وصرف ، فان كان ما حصها من
 الدرهم فإلا - أقل من صرف دينار - حار ، وإلا فلا وكلتا إن صالحت عن
 ذهب وعرض يورق

(و) حار الصلح (عن) دم (العمد) نفساً أو حرجاً (ما قل) من
 المال (وكسّر) لان العمد لا دمه له أصاله
 (ولندي دس) محط على الحائى (مَسَعُهُ) أى مع الحائى (منه)
 أى من الصلح مال ، لما فيه من إيلاف ماله الذى يسحقه رب النفس فى دمه
 • (وإن صالحَ أحدُكم - فأكبر - من قتلَ أهما ميلاً - مئزر

قوله [وإلا الصلح عن دراهم وعرض] إلح يعنى ان الركه ، إذا لم يكن فيها
 إلا دراهم وعروض ووصلت الروح عما حصها ذهب من غير الركه فذلك حار
 كحوار اجماع البيع والصرف وكذلك الحكم إذا لم يكن فى الركه دراهم بل
 ذهباً وعروضاً وصالحها لمزاهم

قوله [وحار الصلح عن دم العمد] ظاهره حوار الصلح عليه ولو قل
 سوب الدم وهو كذلك كما فى حاشيه الأصل

قوله [لما فيه من إيلاف ماله] أى ولم يعامله العرماء طعه ، لانه يعنى
 نفسه من القتل أو القطع فصاحباً وهم لم يعاملوه على إيلاف ما لم يصرن نفسه ،
 وليس هذا كروحه وإيلاد امه ، لان العرماء عاملوه على ذلك كما عاملوه على الاتفاق
 على روحه وأولاده الصغار

• فرع لو وقع الصلح على ان يرمل المال من بلد الاولاء ، فقال ان
 التماس الصلح مسعص ولصاحب الدم أن يعوم بالعصا ولو ارمل الحائى ،
 وقال المعمره محور ومحكم على القاتل ألا ساكهم انداً كما شرطوه ، وهذا هو
 المسهور المعمول به واستحسسه سعدون وعلمه فان لم يرمل القاتل أو عاد وكان الدم
 مائاً كان لم الفردي العمد والدنه فى الخطأ - وإن لم يكن سب - كان لوربه المفضل
 العود للحصام ولا يكون الصلح فاطعاً لحصامهم

الدينه أو أقل أو أكثر (فلاآخر الذحولُ مَعَهُ) فيما صالح به حراً، فأخذ ما يورثه ولو صالح بغير (وسقط العملُ) عن العاقل وله عدم الذحول معه فله نصيبه من دينه عمد ولا دخول للمصالح معه ، وله العموم محاباً فلامنعه له مع المصالح

(كدعواه) - سسه في سقوط العمل - أى كدعوى أحد الولين (الصالح فأبكر) الخائى ، فانه سقط العمل وكذا المال الذى سماه الولى إن حلف الخائى فان بكل حلف الولى وأخذ المال وإن صالح (وارب)

قوله [فلاآخر الذحول معه] وجب رضى بالذحول معه فلا يبرح واحد منهما على الخائى سىء وسواء صالح عن نصيبه سقط أو عن جميع المم قوله [وسقط العمل عن العاقل] أى بمجرد صلح الأول سقط الخصاص قوله [ولا دخول للمصالح معه] أى لو أخذ الباقى نصيبه من دينه عمد فلا دخول للأول معه لرصاه بالصالح

قوله [وله العموم محاباً] أى للباقى العموم محاباً وليس له الخصاص لما علمت أنه سقط بصلح الأول فال حليل «وسقط إن عما رحل كالباقى» والحاصل أن الآخر غير أولاً في العموم وعلمه ، فان عما فلا دخول له مع المصالح ولا سىء له أصلاً ، وإن لم يعف فحجر ، إما أن يتحل مع المصالح فيما صالح به ولا رجوع لواحد منهما على الخائى على المصعد ، أو لا يتحل وله نصيبه من دينه عمد أو بصلحه بأقل أو أكثر

قوله [وكذا المال الذى سماه الولى] إلح إما سقط العمل والمال لان دعواه أسبأ أمر من إقراره على نفسه أنه لا ينقص منه، وانه يسحق ما لا على الخائى ووجد عما أمر به على نفسه ولم يعمل بدعواه على الخائى رأما غيره من الأولاء إذا لم يوافق على دعوى الصلح فلهم نصيبهم من دينه عمد أو الصلح بما قل أو كثر ، ولا تسل إلى العمل بحال لان الحدود يدرأ السها

قوله [وإن صالح وارب] إلح حاصله ان أحد الوارثين - سواء كانا ولدن أو احوس أو عمن أو غير ذلك - إذا ادعى عمال على شخص محالط لموربه في محاره أو وديعه فامر بذلك أو أنكر وصالحه عليه فان للوارث الآخر أن

وارب من الورثة - كأحد ولدس مدياً لادهما على دن ثابت عليه - بل
(وإن عس إنكاراً) من المدعى عليه (فليأحر الدخول) معه فيما صالح
به ، وله عدم الدخول والمطالبة بمجمع ما به ، والصلح بما قل أو كثر
(كحي) نسبه في الدخول (لستريكنس) على شخص (في كسب)
أى (ودعه أولاً) فكل من حص سباً فليصاحبه الدخول معه وه (إلا ان
تسحب من أحدهما) أى يسافر شخصه المدين - إذا كان بلد آخر -
(ويعتبر) الشخص (لته) أى لستريكة الذى لم شخص (في الخرج)
معه (أو التوكل) أن يمول له عند حاكم أو دمه إلى داهب لعلان فخرج
معى أو وكلنى أو وكل عبرى على حص ما عليه لك ، (مستع) من الخرج
والتوكل ، فلا يدخل معه فيما حصه ، لأن امساعه مرسه على رصاه ناساع دمه
عرمه

يدخل مع صاحبه فيما صالح به عن نصه وله ألا يدخل ويطلب حصه كلها
في حاله الامرار وله تركها له وله المصالحه اقل منها وأما في حاله الانكار ؛
فاما ان يكرن له دمه أم لا ، فإن كان له دمه اقامها واحده او تركه أو صالح
بما براه صوا ، وان لم يكن له به فليس على عرمة إلا ان
قوله [وارب وارب من الورثة] هكنا نسحه المؤلف تكرار وارب مرس
واحده بالمداد الاحمر والبنادى الاسود والصواب إسقاط البادى

قوله [من الورثة] لاحاحه له

قوله [والصلح] معطوف على المطالبة ، فهو مرتب على عدم الاحول
قوله [لستريكنس] أى حتى مسرك بهما فهو صوع الكلام في الحق المسرك ،
وأما إن كان لكل منهما حق وكان الحصان لى شخص واحد لاسراك بهما
هذان

قوله [إلا أن شخص أحدهما] إلح الحق كما قال الاحهورى ان
المدار على الاعذار وإن لم يكن سفر بان كان المدس حاصراً بلاهها ونحوه
قول أى الحسن فصل في المدونه في العاق وسك عن الحاصر وهو مله في
الاعذار (اه من)

(أو تَكُونُ) الحى الذى لهما مكوناً (تَكُنَّاسِ) أى كل واحد منهما كتب حقه الذى يحقه فى وده على حده ، فما قصه أحدهما لا يدخل معه الآخر فيه لانه حسد صار كدس مسطرس
(وإن صَالَحَ) أحد السريكن فى مانه ملا على مدس (عَلَى عَصَرَةٍ من حَمْسِيَةٍ) الى يحقه من المانه (فَلَاخَرُ رَكَعُهَا) أى العشره المصالح وأساع عزمه حمسه (أو لحد حمسه منها) أى من العشره (ودرجع) على العزم (يَحْتَمِسِيهِ وَأَرْحِيهِ وَ) رجع (الْآخَرُ) على العزم (يَحْتَمِسِيهِ) لانه لما صالح بعشره لم يتم له منها إلا حمسه
(وَلَا رُحُوعَ) لأحد السريكن سىء مما قصه سريكه (إن احسار ما على العزم) وسلم للعاص ما قصه بصلح اولا (وإن عديم) العزم أو ما دله من المال ، لانه لما احار ما على العزم ، فكأنه دسم صاحبه

قوله [لانه حسد صار كدس] أى فعدد الكتاب يرقى ما كان مجدا كما أن اتحاد الكتاب يصير المعد مجداً كما قال فى المجموع وإن اسركا فى حق فلاحدهما التحول فيما قص الآخر إن كان اصله لهما أو جميعهما كتاب ولو لم يكن أصله لهما على أرجح الاولين فى الاصل (٨١)
قوله [من حمسه] إن قلب مضمي الفواعل حذف اليون للإصافه ؟ وأحب بانه مسمى على طريقه من بعينه لإعراب حسن و سب اليون للبع يوم أنه سبه حسن من أول الامر ، وإن كان هذا اليوم يرول بقوله بعد « ورجع حمسه وأربعين » فأمل
قوله [فَلَاخَرُ رَكَعُهَا] إلح محل محيره ما لم يكن أعذر له وف الحروح وإلا فلا تحول له فى العشره وإعنا بطاله حمسه
قوله [وَلَا رُحُوعَ] لأحد السريكن هذا شامل لكل سريك فى هذه المساله أو غيرها

• سبه إن هل جماعة رجلا أو قطعوا بنا ملا ، حار صلح كل منهم على اصراده والقو عنه محاماً أو المصاص للجمع أو عمو عن بعض والمصاص عن الباى أو صلحه ، ومن ذلك لو صالح مقطوع عمداً ثم برى ومات ، فالولى رد

الصلح والعقل بمساهمته أنه مات من ذلك الخرج ، لأن الصلح إنما كان عن قطع
 فكيف العيب أنه نفس ، وكذا لو صلح مقطوع خطأ ثم نرى ومات
 فان للورثه رد الصلح ونقسمون وأحلون الله من العاقله ، ويرجع الخائن المصلح
 عما دفع من ماله ، ويكون في العقل كواحد منهم ، ولم الرضا بالصلح الاول في
 المسائل

في الحواله وأحكامها

- (الحوالَة) عرفاً - وهي مأخوذة من الحول يقال حول الشيء من مكانه مثله من إلى مكان آخر، وحول وجهه لقمته (صرف دس) أي مثله وطرحه (عن دمه المتدس بمله) أي بدن مماثل للمطروح و رأوصفه ، كعصره بمحمد في ملها (إلى) دمه (أخرى بسرأ يهنا) أي سسها أي الحواله الى هي الصرف المذكور - ولو دل به كان أوصح - الله (الأول) كان يكون لربد عصره على عمرو ولعمرو عصره على خالد فوجه عمرو ربدأ بالعصره الى له عليه على خالد و رأ عمرو مما عليه لربد
- (وركسها) أي اركانها حمسه
- (مُحِلٌّ) وهو من عليه الدن
- (وَمُحَالٌّ) وهو من له الدن

- أي في تعريفها
- وقوله [وأحكامها] أي مسائلها
- لما أسمى الكلام على مسائل الصلح ، وكانت الحواله سسبه به ، لانها محوئل من معنى لشيء آخر ، كما أن الصلح كذلك اسمها به ، وهي تصح الحاء
- قوله [عرفاً] مرسل بكلام المن الآتي ، وكان حقه ان يذكره بلصغه
- واما قوله [وهي مأخوذة] إلح دان للمعنى اللغوي والاكثر أنها رخصه مسماه من دح الدن بالدن كما قاله عاص
- قوله [بمله] معلى بصرف والباء بمعنى «في» وكنا قوله إلى دمه اخرى
- قوله [ولو قال به كان أوصح] أي وإنما اب الصبر نظراً للمعنى لان الصرف المذكور حواله

- (وَمُحَالٌ عَلَيْهِ) وهو من عليه دن بمال للمدن الاول
 (و) محال (هـ) وهو الدن المحال
 (وصيهه ندل) سلى المحول والاندل ، ولو اساره أو كانه
 • (وصحها) اى سرت صحها
 • (رصة الاولس) المحل والمحال (مقط) دون المحال عليه وإما سرت
 حضوره وإفراره على الأرجح
 • (وسوب دس) للمحل على المحال عليه ، وإلا كانت حماله إن رصى

- قوله [مماثل للمدن الاول] هكذا نسخة المؤلف والمناسبات للمدن الاول
 قوله [ندل على المحول] أى فلا سرت أن يكون فيها لفظ الخوالة
 وما اسقى منها خلافاً لمثل يقول بذلك
 قوله [ولو اساره أو كانه] طاهره أنها يكفى الاساره أو الكانه ولو
 من عبر الاحرس ، وهو الماحود من كلام ابن عرفة ، وقال بعضهم لانكصان
 إلا من الاحرس
 قوله [وإما سرت حضوره] إلح قال فى حاشية الاصل ولا سرت
 رصاه على المسهور بل هى صحته رصى ام لا ، إلا إذا كان به من المحال
 عداوه سانه على رص الخوالة فلا يصح على المسهور ، وهو قول مالك فان حلت
 للعناوه عند الخوالة مع المحال من اقصاء الدن من المحال عليه ووكل الحاكم
 من يقصه منه لئلا يبالغ فى إندائه
 والخاصل أن القهاء من الاندلس احلفوا هل سرت فى صحة الخوالة
 حضوره وإفراره أو لا سرت ذلك؟ رجع كل من القولين ، وإن كان الاول ارجح كما
 قال السارج ، لانه مبنى على أن الخوالة من قبل بيع الدن فسرت فيها سروطه
 عانه الامر انه رخص فيها حوار بعه دن آخر وأما القول الثانى فمبنى على أنها
 أصل مسبق نفسه فلا يملك بها ممتلك بيع الدن من اسراط الحضور والافرار
 قوله [وسوب دس] قال ابن عاسر المراد سوب الدن وجوده
 لاحصوص السوب العرق بعه أو إفرار ، فكفى فى السوب بصدى المحال
 قوله [وإلا كانت حماله] أى محملا منه على سبل البيع ، فلذلك اسرت

المحال عليه لا حواله وإن وقع بلفظ الحواله وخرج بموّه

(لأريم) دن على صبي أو سمعه أرومى بعد إذن وليّ أو سيد ، وكذا
من سلعه سمعه بالخمار قبل لرويه ، فلا يصح الحواله عليهم وقد يدل إن الدن
هما لم يثبت من أصله ، رول إنه إحرار عن حواله الاحصى على المكاتب
(على السالك) أى المحال عليه ، وكذا يثبت دن للمحال على المحل
(فان عليم) المحل (بعدمه) أى عدم الدن على المحال عليه (وسرط)
المحل (الرأه) من الدن الذى عليه (صح) ورى ، فلا رجوع له عليه
ولو مات المحل عليه أو فليس (وهى) حسد (حماله) سرط منها رضا
أال عليه فإن لم يثبت الرأه فله الرجوع عند موته أو فليس فان لم يرض

رضاه وسأنى ذلك

قوله [فلا يصح الحواله عليهم] أى لعدم لروم ذلك الدن ، لان لولى
الصبر والسعه وسد الرضى طرح الدن عنهم

قوله [وقد يقال] إلح قال (ن) هذا خارج سرط يوثب الدن
لانه لا دن هنا قال محصى الأصل وقه أن الدن من حيث هو ثابت فى الطر
لولى الصبر والسعه — إن رأها صرفاه فيما لها عى عه — رده ، وإلا أصبا بغير
ما صوبنا به ما لهما ، فصحب يوثب الدن فى الحمله قبل من مئىء لكنه عبر
مخروم بل روه فلا يصح الحواله إداك وأما العبد فثبت ديه طاهر ، وإما سقطه
إسقاط السد بذليل أنه لو عى قبل الإسقاط لزمه (اه)

قوله [وقيل انه إحرار] أى قوله «لأريم» وإما كان حواله الاحصى على
المكاتب من محرواب الدن اللام لان المكاتب إذا عجز عه لاسع به والأظهر
أن قوله لأريم محرج لدن الصبي والسعه والعبد وليس المسع على الخمار ولكانه المكاتب

قوله [وهى حسد حماله] أى وحسب كتاب حماله فهل للمحال عليه
الرجوع بما دفعه للمحال ، او لا رجوع له على المحل ، قال فى الخامسة
الذى سعى انه إن مات فريسه على برع المحال عليه فلا رجوع له بما دفعه وإلا
كان له الرجوع

قوله [فان لم يثبت الرأه] إلح هذا محرر قوله «وسرط المحل الرأه» ،
وقوله [فان لم يرض] إلح هذا محرر السرط الذى راده السارح بقوله

المحال عليه فهل له الرجوع عند شرط التראה ؟ قال بعضهم الظاهر أنه لا رجوع له لأنه حين أَرَأَ عَرَعَهُ سقطت عليه به ثم إن رضى المحال عليه لزمه ، وإلا فلا ؛ وهو ظاهر على قول ابن الحاشم إنه لا رجوع عند شرط التראה أى ولو مات أو فليس وأما على قول غيره إن له الرجوع إذا مات المحال عليه أو فليس فظهر الرجوع عند علم الرضا ، والراجح قول ابن الحاشم

• (و) شرط صحتها

(حُلُولُ) الدنس (المُحَالِّ به فقط) لا حلل الدنس المحال عليه

(ويستأوى الدنس) المحال به وطئه (فدراً وصية) فلا يصح حواله بعسره على أكثر منها ولا أهل ولا بعسره محمدية على عسره بربذنه ولا عكسه فليس المراد بالتساوى أن يكون ما على المحال مثل ما على المحال عليه فدراً رضى له لأنه يجوز أن يحل بعسره على عسره ن عسره ن على عرعه وإن يحل حمسه من عسره عليه على حمسه على عرعه

(وأن لا يَكُونَا) أى الدنسان (طه ١ - ن - ح) لئلا لزم بيع الطعام قبل قصه ، فان كان أحدهما ن بيع والآخر ن فرض حار إذا حل المحال به عند الأصحاب ، إلا ابن الحاشم فليست شرطاً لهما ما وقال ابن رشد بيع مطلقاً لوجود العلة وأحب أن قضاء الفرض بقطع البيع حار كما هو

• سبوط فيها رضا المحال عليه •

قوله [وأما على قول غيره] أى وهو رواه أسهب عن مالك

قوله [حلل الدنس المحال به] أى فان كان غير حال ، فلا يجوز

إلا أن يكون المحال عليه حالاً وإلا فمحور كما نقله المزاة عن ابن رشد قال (ر)

فان أحرحت عن محل الرخصة بعدم حلول الدنس المحال به فاحرها على الفوائد ، فإن أدت لمسوع معب وإلا فلا والحاصل أن الشرط في حواها إما حلول الدنس المحال به أو المحال عليه أو هما لعدم وجود ما يعضى الميع ، وأما إذا كانا معاً غير حائل فالميع ليس الدنس بالدنس مع الآخر وفيه اللحل الموحى إن كانا دهن أو ورعى

قوله [لوجود العلة] أى وهي بيع طعام المعارضه قبل قصه

• إذا علمت صحة الحواله سرطها الخمسه المعلومه
 • (مَسْتَحْوَلٌ) بمجرد علمها (حَقُّهُ) أى الحال (عَلَى الْمُحَالِ
 عَمَلُهُ ، وَلَا رَجُوعَ) له على المحل (وإن أَعْدَمَ) المحال عليه (أَوْ مَاتَ أَوْ
 حَتَمَدَ) الحق الذى عليه بعد الحواله (إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ بِذَلِكَ الْمُحَالُ
 مَقْطَعٌ) دون الال عليه الرجوع عليه لانه قد عره

(و) لو ادعى المحل علم المحل حين الحواله وأذكر المحل العلم (حَكَمَ)
 المحل (عَلَى نَفْسِهِ) أى بى العلم (إِنْ طُنَّ بِهِ الْعِلْمُ) ويرى إن كان مثله
 بطل به العلم ، فان لم يخلف رجع عليه فَإِنْ لَمْ يَنْطُرْ بِهِ الْعِلْمُ فَلَا عَمَلُ عَلَيْهِ وَلَوْ أَبْهَمَ
 المحل

(والله وَلَوْ لَمْ يُحَلِّ) من (إن ادعى) المحل (عليه دعى الدس)

قوله [سرطها الخمسه] أى حب جعل سبب الدس ولزومه واحداً ،
 وإلا فيكون ما صرح به المصنف سه ، ويراد عليها سرط ، وهو حصول المحال
 عليه ، وإفرازه الذى صرح به السارح أولاً فيكون سهه

قوله [ولا رجوع على المحل] إلح أن عرّفه بمعصية المعبره
 إن سرط المحال على المحل أنه إن فليس المحال عليه رجع فله سرطه ، وعمله الناحي
 قال ابن رشد هذا صحيح لا اعلم فيه خلافاً (اه) ابن عرّفه) وقه نظر لأن سرطه
 هنا مباهض لعدم الحواله وأصل المذهب في السرط المباهض لعدم أن يفسده
 تأمل (اه س)

قوله [لانه قد عره] استبعد من كلام السارح ان المحال إذا علم بافلاس
 المحال عليه — علم بذلك المحل ايضاً أو لا — فانه لا رجوع له على المحل للعلم بذلك ،
 فان سلك المحال في افلاس المحال مع علم المحل بذلك في ابن عرّفه والوصح ان
 للمحال الرجوع على المحل

قوله [والقول للمحل نفس] إلح حاصله أنه اذا سارح المحل والمحال
 بعد وب المحال عليه أو عرّفه عنه اعطاع فعال المحال أحلّى على غير دس
 فأنا أرجع عليك بدني ، وقال المحل ل أحلك على دس لى في دمه المحال
 عليه ، فالعمل قول المحل نفس وقد يرى من الدس

عن الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ) بَانَ قَالَ لَهُ فَدَلَّحْنِي عَلَى مَنْ لَا دِينَ لَكَ عَلَيْهِ
فَلَنْ حَلْفَ بَرٍّ وَلَا رُجُوعَ عَلَيْهِ وَهَذَا إِذَا بَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ أَوْ عَابَ عَلَيْهِ انْقِطَاعُ
(أَوْ) فِي دَعْوَاهُ (الْوَكَّالَةَ) بَانَ قَالَ مَا أَطْلُكَ وَإِنَّمَا وَكَلْتُكَ أَنْ تَقْضَى مَا عَلَيْهِ
بِطَرَبِ الْوَكَّالَةِ ، وَقَالَ الْمُحَالُ لِي أَطْلُكَ عَلَيْهِ نَمَا لِي عَلَيْكَ فَالْعَرْلُ لِلْمَحَلِّ بِهِ
(أَوْ) فِي دَعْوَاهُ (السَّلَفِ) بَانَ قَالَ أَطْلُكَ عَلَيْهِ لِأَخِي بِهِ سَلَفًا فِي دَمِكَ
لَا حَوَالَةَ عَن دِينٍ وَبَارِعَهُ الْمُحَالُ فَالْعَرْلُ لِلْمَحَلِّ بِسَمِهِ ، هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي
السَّلَفِ وَنَعَّاسٍ عَلَيْهِ الْوَكَّالَةُ ، وَرَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ الْعَرْلُ قَوْلُ
الْمُحَالِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْخَالِبِ وَمَعْنَى عَلَيْهِ السَّحْ ، وَاقْلَبْ أَعْلَمَ

قَوْلُهُ [الْوَكَّالَةَ] مَعْطُوفٌ عَلَى «بَانَ الدِّينُ» مُسَلِّطٌ عَلَيْهِ ادْعَى ، فَالْمُنَاسِبُ
أَنْ يَقُولَ أَوْ ادْعَى عَلَيْهِ الْوَكَّالَةَ إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ حَلَّ مَعْنَى
قَوْلُهُ [أَوْ فِي دَعْوَاهُ السَّلَفِ] إلْحَ اعْلَمْ أَنَّ ابْنَ الْخَالِبِ قَالَ وَلَا يَهْلُ قَوْلُ
فِي دَعْوَى وَكَالَهُ أَوْ سَلَفَ عَلَى الْإِصْحَاحِ ، قَالَ فِي التَّوْصِيحِ أَرَادَ بِالْإِصْحَاحِ قَوْلُ ابْنِ
الْمَاحْسُونِ فِي الْمَسْوَطِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَكَّالَةِ وَمَا خَرَّجَهُ اللَّحْمِيُّ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ السَّلَفِ ،
وَعَبَّرَ الْإِصْحَاحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْعَصَةِ فِي السَّلَفِ وَمَا خَرَّجَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَكَّالَةِ ،
فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا قَوْلٌ مُصَوِّصٌ وَمُخَرَّجٌ عَلَيْهِ قَوْلٌ آخَرٌ فِي الْآخَرِ (١١٠)
قَوْلُهُ [وَرَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ] الْمُرَادُ بِهِ (س)

باب

في الصيام وأحكامه وشروطه

● (الصَّيْمَانُ) أي جمعه عرفاً ، وسمى جماله وكماله (النَّامُ مُكَلَّفٌ) لا صبي ومكره ومحبوب ولو أنى (عَشرَ سَنةٍ) فلا يصح من سبعة

باب

لما كان الصيام والحواله مساهلين لما سبها من جماله الذي أعظم به
قوله [في الصيام] أي تعريفه والمراد بأحكامه مسأله من حبه مصححها
وفاسدها وانتراد الصيام وبعده وانضمامه إلى صيام دمه ووجه وظل وما يعلو
بذلك

قوله [وشروطه] أي التي يصح بها ويلزم
قوله [عرفاً] أي وأما له فهو الخط كما قاله السومري في حظه
وأصبح وامسب في حوار الله الذي لا يرام ولا يصام ولا يساح في دمه وصيامه الذي
لا يحجر صيام عده (هـ)

قوله [وسمى جماله وكماله] أي ورعاه فالعالي (وأنا به رَعمٌ) (١)
أي كصل وصيام وسمى أدكده أنصاً من الادن بالفتح والجرنك وهو الاعلام
لان الكمل يعلم ان الحق فله أو ان الادانه بمعنى الاعجاب ، لانه اوجب الحق على
نفسه وسمى فاله أنصاً

قوله [الترام مكلف] من إصافه المصدر لماعله كما سألني
قوله [لاصي] إلح أي فالواقع من الصبي والمخير والسمه فاسد محب
رده وأنس للولي إجاره

قوله [ولو أنى] ماله في مكلف ولا فرق بين كونه المكلف مسلماً
أو كافراً

ويصح من روى يادد سله كما تأتي (دساً) معمول «الرام» المصان لماعله
كاساً (عكس عيره) ، وهذا صمان المال

• وأما صمان الوجه والطلب فعوله

(أو طلبه) أي المكلف المذكور (من عكسه) الدن (ليمن
هو) أي الدن (له) سواء كان الطلب على وجه الانسان به لرب الدن ، أو
مجرداً عن ذلك ؛ فمثل العريف أنواعه الثلاثة • «أو» به للسويع ، وهول السح
«سحل» إلح هو مصدر مصان لمفعوله ، مراده به فعل النفس ، بمعنى أن
السح من فعل نفسه بالحق أي أثرها إياه فهو مساو للالرام ، فان مع اعراض
ان عرفه — وسعه عليه الحماحه — بأن السحل لازم له لا نفسه ، لان الصمان

قوله [من روى] أي بالغ وأما الصي فهو خارج فعوله مكلف

قوله [يادد سله] أي ويلزم فان لم يادد صح من غير لزوم كاساً

قوله [المصان لماعله] أي الذي هو مكلف

قوله [وهذا صمان المال] أي هذا العريف خاص بصمان المال

قوله [أو طلبه] معطوف على «دساً» وساق الكلام هكذا الرام مكلف

عن نفسه دساً على غيره أو الرام المكلف مطالبه مسحاً عليه الدن لمن الدن له ما ل

قوله [على وجه الانسان به] أي وهو صمان الوجه

وقوله [أو مجرداً عن ذلك] أي وهو صمان الطلب لانه نفس لا غير

قوله [«أو» به للسويع] أي لا للسك فاندفع ما قال إن «أو»

لا يدخل الحدود أي التي للسك كما علمت ، فاندفع ما قال كف مجمع

خاص بلان في تعريف واحد وهو لا يمكن ؟

قوله [فعل النفس] أي الذي هو الالرام

قوله [فاندفع اعراض ان عرفه] أي على العرف الذي ذكره خليل ،

لان اصله في كتاب ابن الحاجب مع به العاصي عند الوجاه

قوله [بأن السحل] إلح هذا تصوير للاعراض

قوله [لازم له] الصبر عائد عن الصمان فعوله بعد «لان الصمان»

إظهار في محل الاعمار ، والمعنى انه حاصل نفس الصمان لا نفس الصمان

مكسب أى فهو فعل النفس والسعل ليس بمكسب كالمك في البيع فإنه لا يرم
 البيع لا نفسه فالحمد لا يسئل شيئاً من العصيان ، أى لأنه كالعرف بالمناس
 ووجه الدفع أنه فهم أن المراد بالسعل استحصال اللبنة - ولا يسئل - بل المراد به
 إلزام اللبنة بالخى لأنه يقال سئل عنه ، بكتنا فاستعط ، نعم البحر بالالزام
 أوضح

(بما يدل على) أى على الإلزام المذكور من صفة لفظه كأنما
 صام أو صامه على أو غيرها كإساره معرجه أو كناه
 • فأركنه خمسة صام ، ومضمون له ، ومضمون به ، وصحة ،
 والمضمون به هو اللبس

(وسرط اللبس لرؤيته) للمضمون في الحال بل (وآو) يلزم
 المضمون (في السأل) أى المسئل (كحعل) فإنه قد يدل للزوم ، كما
 لو دل شخص لآخر إن أتب لي بعدى الآن ملا فلك دينار فصيح صيان

قوله [أى لأنه كالعرف بالناس] أى عبر الجملة بل بالنسب عنها
 قوله [ووجه الدفع] إلح الصواب أن يقول ووجه الاعراض ودفعه ،
 لأنه ذكر في هذه العبارة وجه الاعراض ووجه دفعه بأمل
 قوله [بل المراد به] إلح أى كما أحاط بذلك ابن عاصر
 قوله [فأركانه خمسة] أى وقد احتب من العريف ، فان قوله «الزام»
 مكلف ، هو الصام وقوله «دنيا» هو المضمون به وقوله «من عليه» هو
 المضمون وقوله «بل هو له» هو المضمون له وقوله «بما يدل عليه» هو الصفة
 قوله [صام] وسأى يقول «ولم أهل البرع»
 وقوله [ومضمون] هو من عليه اللبس الملام أو الآبل إلى الزوم الذى
 يمكن استغاره من صامه

وقوله [ومضمون له] أى وهو من له اللبس المذكور
 وقوله [وصحة] هى ما يدل على الإلزام
 قوله [والمضمون به هو اللبس] أى اللزم أو الآبل إلى الزوم الذى يمكن
 استغاره من صامه وصرح به دون أى الأركان بوطه لكلام المنى

العامل ، فان أتى المخاطب بالعقد لرم الصائم الذمير إن لم ينهه رب العقد للعامل
وكذا داس فلاناً وأنا أصمه ، أو إن سلك عليه دن فانا صان
(لا كيتاه)^(١) فلا يصح صيامها لأنها ليست لازمة للمكاتب ولا آتله
لرؤم ، لأنه إذا عجر رجح رفقاً وكذا لو داس صمير أو سعه أو رمى عير
مأدبون بغير إذن الولي أو السيد فلا يصح صيامه لما ذكر ولا يلزم الصائم شيء
(إلا سوطاً يتعجل العبد) للمكاتب بغير إن أسفه فانا صان
لما عليه من الكفاية ، فأسمه ولمرم الصائم ما عليه لأنه آت للروم
• (وآرم) الصائم (أهل السيرة) وهو الحر الرشد كما أخذ من
العرف ، فلا يلزم سقمها ولا صمها ولا محموداً ولا مكروهاً ودخل صائم المرص
والروح في التلب كما نأى

قوله [وكذا داس فلاناً وأنا أصمه] أى وأما إذا قال داس فلاناً أومع
له أو عامله فإنه بعه مأمون ، ولم يقل فانا صام له ، فلا يلزم ذلك العامل شيء ،
ولو ظهر أن العامل يعلم أنه عير بعه وأنه عير مأمون لأنه عرور فولى
قوله [أو إن سلك عليه دن فانا صان] أى فانه يلزم الصائم فيها
تسببه أو إقرار

قوله [لأنه إذا عجر رجح رفقاً] أى والصائم يبرئ من مرله المصموم
وما يلزم الاصل لا يلزم الترفع بالاولى

قوله [فلا يصح صيامه] أى دس الصمير والسعه والرمي

وقوله [لما ذكر] أى وهو أنه ليس لازماً ولا آتاً للروم

قوله [إلا سوطاً يتعجل العبد] مثل ذلك ما إذا كاتب الكفاية محملاً
واحدًا وقال الصائم هو على إن عجر ، وإنما صح الصائم في هذه الصورة وإن
كان لحرم عير لرم الحرة

قوله [لأنه آت للروم] أى بسبب تعجل العبد مع سوط المال ، فانه في

هذه الصورة يلزم دمه العقد بعد العبد كما سأل في انه

قوله [فلا يلزم سقمها] إلح أى ولا يصح عير ذكر

(١) كانه أى مكانه العقد على أن يمنع وصي

• (كدي ري) يلرمه الصمان (إن أدن له سده) منه ولم يكن مكاناً ولا مأدونةً له في المحارة بل (ولو) كان مكاناً أو مأدونةً فلا بد من إندن سده (ولاً) بأذن السد (صح) صمان الرمي (عطف) ولا يلرمه ، فللسد إسقاطه عنه فان أسقطه عنه لم يسح (وأصح) الروي (هـ) أى بالصمان يلرمه دفع المال (إن عسى) صمن اذن سده أولاً (ا) لم يسقطه السد عنه في الثاني ، فان أسقط قبل الصمن سقط وأما فيما إذا اذن له فليس له إسقاطه وعطف على «دي ري» قوله

• (وروحه ويرى) صمان (سلب) أى يندر بلب ما لهما يلرمهما فان زاد على السلب لم يلرمهما بل يوقف على إحصاء الوارث أو الروح • (وجار صمان الصمان) ولو سلب يلرمه ما يلرم الصمان الاصلى (و) جار (داس فلانا) زانا صان

• (ولرم) الصمان (وما دى) أنه داهه (إن كان) ما سب (مما يحمل) مسئلة لا إن لم يسب ولا ان عامله سب لا يحمل به مثله

قوله [ولم يكن مكاناً] إلح الحملة حاله وهي بوطه للمالعه وتلام المن
قوله [فللسد إسقاطه عنه] أى ولو كان صماناً لنفس السد ، ثم ان مراد المصنف المكاتب والمادون غير المحجور عاينها بذلل سدھما من ادل البرع
قوله [بل يوقف على إحصاء الوارث أو الروح] محل الوقف المسه للروحه ما لم يكن صماناً لروحها في راند السلب وإلا فلا يوقف على إحصاءه قال الناجي لها الكماله لروحها مجمع مالها ، أى وليس له الرد كما تقدم وفي المتن انه ان ادعب أنه اكرهها في كمالها عليها السه

قوله [ولو سلسل] أى ولا استحالته في ذلك لانه سلسل في المسلسل والجمال إذا كان في الماضي

قوله [ويلرمه ما يلرم الصمان الاصلى] المراد يلرمه في الحملة لاحمال أن يكون الاول المال والثاني الوجه فمحل موافقه للصمان الاصلى من كل وجه إن اسوى معه في كفه الصمان

قوله [فيما سب] أى نالسه لا نافرار المندس

على أرجح الأولين

(وله) أى لى قال «عامل فلاناً وأنا صائم» (الرجوع) عن الصيام (والى المعتاد) لا يعنها (بـحلاف) قوله المدعى على رجل (احليف) إن لك عليه حق (وأنا أصمته) فليس له رجوع ولو قبل حلفه ، لأنه التام كانه ول إن حلف صمته لم يباح له رجوع فيها . (و) حارصاً (به) ريدن المصنوع فلا يسقط إيدنه (كاديه عنه) من إصافه المصار لمعموله أى كما يحور لانساق أن

قوله [على أرجح الأولين] أى وهو الذى قاله ابن وبنس وإن رسد والمادرى

قوله [الرجوع عن الصيام] أى سواء قد بان قال دانه او عامله مانه ، أو أطلق اسما فى الآخر وعلى الزاحق فى الاول واحلف إذا رجع الصائم ولم يعلم المصنوع له برجوعه حتى عامله ، هل يلزم الصائم - وهو ظاهر المذنبه - أو لا يلزمه ؟ فولان الاظهر الاول ، وحسد فلا فى عدم اللزوم من علم المصنوع له بالرجوع كما فى الخامسة

قوله [إن لك عليه حق] هكذا رفع حق فى نسخة المؤلف وجهها الصب لانه اسم إن

قوله [ولو قبل حلفه] أى لانه بالبراه صام كانه حتى واحلف لئلا يبره مره المدعى عليه وإذا عزم الصائم واستمر الماعى على إنكاره ولم يسم عليه بالحق سم حلفه الصائم فان حلف فلا رجوع للصائم حتى ، وإن نكل عزم له ما احله من المدعى

قوله [مريدن المصنوع] هذا هو نص المذنبه وغيرها وذهب المظنى قائلا بعض العلماء يسقط نكران اده ولذا حارب عده المومنين ر رصا المدين بأن نكوا محمل فلان عن فلان رصاه او أمره كذا وكذا

قوله [كادانه عنه] إلح أساره لقول المذنبه من ادى عن رجل دساً بعر امره حار إن فعله وفقاً بالمطلوب ، وإن اراد الضرر بظله وإعانه لعناوه سهما مع من ذلك ، وكذا إن استرى دساً عليه لم يحر اليع ورد إن علم (أ - س) قوله [لمعموله] أى الذى هو الدنس

يؤدى ما على مدين (رفعاً) به (لا عتاً) أى صرراً ، أى لاجل صبر المدين
 فلا محور (مُردّ) ما أذاه عنه عساً وليس للمردى طائله على المدين لى محب
 معه عن مطالبه فهوراً عنه (كسرأه) أى الدن أى كما سمع سراء دن
 من ربه عساً بالمدين ، ويرد فان فاب النمن مد نانه رد مله أو فمه ، فان
 يعتبر الرد بمحب رب الدن أو عسه بولى الحاكم فص الدن ن المدين بالمعروف
 وذهبه للمسرى عساً ومعه من السلط عليه

قوله [رفعاً به] أى وحب أدى رفعاً به لرم رب الدن قوله ، ولا كلام
 له ولا للمدين إذا كان الطالب له أحدهما ، فان امسعا معاً لم يلزم رب الدن الفول فيما
 يظهر كما فى (ع)

قوله [ويرد] أى رد السراء عساً إن علم نانه بأن المسرى قصد العيب ،
 فلا بد من علمهما لنحوهما على الفساد ، فان لم يعلم رب الدن بذلك فلا رد
 ولا فساد لا مح لعتره بالجهل وعله أن يوكل من يعاطى الدن من المدين ، وقيل
 الرد مطلقاً علم النابع بمحب المسرى ارباً ، وهو مضمي سارحاً ولكن رجح
 الاصل المفصل

قوله [رد مله] إلح أى برد مله إن كان ملساً وقسمه إن كان معوماً
 قوله [محب رب الدن] أى سواء كان عبر نابع للدن كما فى المسانه
 الاولى او نابعاً له كما فى النانه

• نسه ان ادعى مدع على عات بدن فقصمه انسان فيما ادعى به ثم
 حصر العات وانكر فلا يلزم الصام سىء وميل ذلك لو قال شخص المدع
 على منكبر إن لم آت بك به لعد فأنا صام ولم يأت به لانه وعد وهو لا يقصى به وهذا
 ما لم نسب حقه نسه فى المسالى والالرم الصام إن لم يأت به ويحل يلزم الصام
 إن نسب إقرار المدعى عليه ؟ ما ويلان فى المساله النانه واما الاولى فافتراره لا وحب
 على الصام سىء وقال (س) الخلاف فى المسالى ومحل التأويل ان أقر بعد
 الصمان وهو معسر وإلا لزمه الحماله قطعاً وكذلك لا يلزم الحق ن قال المدع عليه
 أحلنى النوم فان لم أوفك عدأ فالدنى ندعه على حق ، ولم وفه وإنما لم يجعل إقراراً
 لان قوله فالدنى ندعه حتى انطل كونه إقراراً

• ولا فرع من أركان الصيام وسروطة ، من ما يرجع به الصيام إذا عزم هال
 • (وَرَجَحَ) الصيام على المدس (يَمَآ أَدِيم) عنه (ولو مَقْرُوماً)
 لانه كالمسلف يرجع بمثل ما أدى حتى في المعلوم لا يعمه حب كد من حسن
 الدس (إِنْ تَبَّ الدَّفْعُ) منه لرب الدس منه أو لإقرار رب الدس
 (وحوار له) أى للصيام (الصَّلَحُ) أى صلح رب الدس (يما حوار
 الصَدِّينِ) أن يصالح به رب الدس فما حار للكرم أن يذعه عوضاً عما عليه من

قوله [ولا فرع من أركان الصيام] أى الخمسة التى تعلقت في التعريف
 وقوله [وسروطة] أى الى أحلت من قوله وسرط الدس لروعه ومن قوله
 ولزم أهل السرع
 قوله [على المدس] مراده المصنوع ولو صرح به كان أولى لسبل صام
 الصيام

قوله [حب كان من حسن الدس] أى كما لو كان الدس حسه
 أبواب فأداه الصيام أو أفرج عملها لانه بها ، وأما إن كان من غير
 حسه فانه رجع بالافل من الدس وقسمه المعلوم ، كما لو كان الدس حسه محاب
 ودفع الصيام حسه أبواب فانه رجع بالافل من الدس وقسمه الاواب ورد المصنف
 « لو على من قال بحر إذا دفع الصيام موقوماً من حسن الدس من دفع
 مثل المعلوم أو قسمه ومحل الخلاف إذا لم يكن الصيام اسرى ذلك المعلوم وإلا رجع
 منه اما قال من رسا ما لم يحاب وإلا لم يرجع الرناده

قوله [أو إقرار رب الدس] أى لا نافرار المصنوع وفي السائل ولو دفع
 الصيام لطلب محصره المصنوع دون سه وأنكر الطالب لم يرجع الصيام بسىء
 لعرضه بعام الاسهاد

قوله [الصلح] إلح اعلم ان في مصالحه الصيام رب الدس خلافاً ، وهل
 بالمتع مطلقاً ، وهل الخوار مطلقاً ، وهل بالمتع إذا وقع الصلح بمثل محالف
 لحسن الدس ، فان كان معوم بمائل لحسن الدس أو محالف حار والمصنف
 مسمى على التول بالخوار مطلقاً سواء صالح بمثل أو معوم ، ولكن بسبب مسائلان
 من كلامه وسد كرها السارح

الذي حار للصائم دفعه له ، وما لا ، فمحور الصلح بعد الاحل عن دنائره
 حمله بأذى منها وعكسه وناول ، لا اول الاحل وكذا الطعام والعروض من سلم ،
 إلا الصلح عن دنائره حاله بديارهم وعكسه أو صالح بعد الاحل عن طعام سلم
 بأذى أو أحوذ ، فمحور للمدن لا للصائم لما فيه من تأخير الصرف ومع طعام
 المعاوضة قبل فصره

(ورجح) الصائم إذا صالح رب الدين على المدن (بالاول منه)
 أى من الدين (ومن دفعه ما صالح به) حيث كان معوماً عن عن ، كما
 لو صالح سرب أو عد عن دنائره أو ذراهم ، فإن صالح عنها على رجح بالاول
 من الدين أو من المولى ، فإن صالح بأحوذ أو أذى حيث حار رجح بالادنى

قوله [فمحور الصلح بعد الاحل] إلج سروع في بيان ما محور للمدن
 وبما س عليه الصائم إلا فيما يستشبه بعد بقوله إلا الصلح إلج

قوله [لا قبل الاحل] أى فان في المصلحة قبل الاحل بأذى أو أهل صبح
 ودحل ، وبأحوذ أو أكثر مطلقاً حرماً

قوله [فمحور للمدن لا للصائم] إنما حار بعد الاحل لرب الدين فقط
 لأنه صرف ما في الدمه السبه للاولى وحسن قضاء أو اقصاء بالنسبه للدينه
 وهذا المعنى لا يتأتى للصائم

قوله [لما فيه من تأخير الصرف] راجع لقوله إلا الصلح عن دنائره
 وقوله [ومع طعام المعاوضة قبل فصره] راجع لقوله « أو صلحاً بعد
 الاحل عن طعام سلم » إلج ووجه تأخير الصرف انه يدفع الدراهم لرب الدين
 ويطلب الدنانير من المصنوعين بعد ذلك وعكسه هذا هو الصرف المجرى بعينه
 ووجه بيع الطعام قبل فصره ان رب الدين يرك طعامه الذي على المدن في نظير
 طعام مخالف ناحته من الصائم قبل أن يعرض طعامه الذي على المدن وهذا مع
 الطعام قبل فصره

قوله [على المدن] معلق بقوله « رجح »

قوله [كما لو صالح سرب] راجع للمعوم وقوله وعن دنائره راجع للصائم
 قوله [حيث حار] أى كما إذا صالح الصائم دنائره حمله بعد الاحل
 عن الادنى وعكسه

قوله [رجح بالادنى] أى سواء كان هو الذي حرح من منه أو الذي

ولو صالح نافع من الدس رجع به وماكر رجع بالدس ولو صالح معوم
عن معوم عبر حسه رجع بالافل من الدس أو فمه ما صالح به كما في المن
ماء على الفل بخوار ذلك ، وظهر من كلامهم أنه الراجح وكذا قولنا
« فان صالح عنها نمل » إلخ ، فانه متى على الفل بالخوار وهو ما في الكماله من
المنويه كما ذكره ان عرقه

(ولا طمالت) الصمان أى ليس لرب الدس طمالتة (إن دسر
الاحد) لرب الدس (من مبالء الدس) فان كان مومراً عبر مئله
ولا طالم ، وهذا هو الذى رجع إليه مالك بعد قوله رب الدس عبر في طلب أنهما

صالح عنه ولا محور الرجوع بالاحود ولا بالاكبر ولو كان ذلك الاحود أو الاكبر
خرج من يده ، لانه إن لم يكن خرج من يده فهو سلف خرجوا ، وإن كان خرج
من يده فلا يلزم المصمون إلا ميل دسه ، وإثر باده عليها ظم ، فالصمان مبرع بها
لرب الدس فلا يظلم المذبان بها قال

قوله [ولو صالح معوم] إلخ هذا مفهوم قوله حسب كان معوماً عن عن
وحاصله أنه لو صالحه معوم عن معوم عبر حسه فانه يرجع بالافل من الدس أى
من فمه ، لان القرض ان الدس معوم ومن فمه ما صالح به فقوله « كما في
المن » يعنى به فمه ، أى فان عاره المن في قوله « ورجع بالافل منه ومن فمه
ما صالح به » مماثلة للصالح معوم عن عن وعن معوم

قوله [رجع الافل من الدس أو فمه ما صالح به] فان قل ما وجه
الفرق بين المعوم والملي ؟ قل إن المعوم — لما كان يرجع فيه إلى الفمه وهي من حسن
الدس — والحمل يعرف فمه سلعه ، فقد دخل عن الفمه إن كانت اقل من الدس
وإن كانت اكبر فقد دخل على احد الدس وهي الراده ، بخلاف الملي لانه من عبر
حسن الدس فلا يعرف فيه الافل من الاكبر لان الافل والاكبر لاند من استراكمهما
في الحسن والصفه فكانت الجهالة في الملي أقوى ، فذلك يعنى له الرجوع بالافل
من الدس أو مل الملي فامل

قوله [بعد قوله رب الدس عبر] إلخ قال (من) والقول المرجوع
عنه هو الذى جرى به العمل بعامس — وهو الانسب — يكون الصمان سعل دمه

ماء (وَأَوْ) كَانَ الْمَدِين (عَائِشاً) حَتَّى كَانَ الدِّين مَائاً وَمَا الْمَدِين حَاصِراً
يُمْكِنُ الْإِحْدَ مِنْهُ بِلَا مَعْنَى

(إِلَّا أَنْ تَسْرِطَ) رَبِّ الدِّينِ عِنْدَ الصِّمَانِ (أَحَدُ أَدَهَمَاتِ مَاءٍ أَوْ)
تَسْرِطَ (بَعْدَ مَعْنَى) فِي الْإِحْدِ عَنِ الْمَدِينِ (أَوْ صَمْنٍ) الصِّمَانِ الْمَدِينِ (فِي
الْحَالَاتِ السَّبْ) الْحَيَاةَ ، وَالْمَوْتَ ، وَالْحَبْصَ ، وَالْعَيْنَةَ ، وَالسَّرَّ ، وَالْعُسْرَ ،
فَلَهُ مَطَالِقُهُ وَلَوْ تَسْرِطَ الْإِحْدِ نَ مَا لَ الْعَرَمِ

(الْمَقُولُ لَهُ) أَيْ لِلصِّمَانِ (فِي مَلَايِهِ) أَيْ مَلَاءَ الْمَدِينِ عِنْدَ السَّارِعِ
فِي مَلَايِهِ وَعَيْنُهُ ، فَلَا مَطَالِقَ لَرَبِّ الدِّينِ عَلَى الصِّمَانِ ، لِأَنَّ الْعَرْلَ قَوْلُهُ فِي مَلَاءِ
الْمَصْبُورِ ، وَلَا عَلَى رَبِّ الدِّينِ لِأَنَّهُ مَرَّ بَعْدَهُ وَالَّذِي قَالَهُ مَسْحُوقٌ وَاسْطَهْرَهُ اس
رَسَدَ أَنَّ الْعَرْلَ لِلطَّلَابِ فَلَهُ مَطَالِقُ الْحَمَلِ مَا لَمْ يَسْبِ لَاءَ الْعَرَمِ وَيَسْرِ الْإِحْدِ
مِنْهُ وَلِ الْمَطْلُ وَبِهِ الْعَمَلُ ، أَيْ فَكُونَ هُوَ الرَّاحِجُ وَإِنْ اسْتَطَهَرَ الْمَصْبُورُ
النَّوْصِجَ أَنَّ الْعَرْلَ لِلْحَمَلِ

• (وَلَهُ) أَيْ لِلصِّمَانِ (طَلَبُ الْمَسْحُوقِ) الَّذِي هُوَ رَبُّ الْحَقِ

أُخْرَى بِالْحَقِ

قَوْلُهُ [فَلَهُ مَطَالِقُهُ وَلَوْ تَسْرِطَ الْإِحْدِ] إِنْجَ مَا ذَكَرَهُ السَّارِعُ هُوَ الْمَعْمَدُ وَهُوَ
مَا فِي وَبَاسِ أَيْ الْعَامِ الْخَبْرِيُّ وَعِزُّهُ ، خِلَافاً لِأَنَّ الْحَاجِبَ مِنْ أَنَّ الصِّمَانِ لَا يَطْلُبُ
إِذَا حَصَرَ الْعَرَمَ مَلَأً مَطْلَقاً

قَوْلُهُ [وَلَا عَلَى رَبِّ الدِّينِ] الصُّوَابُ أَنَّ الْعَرْلَ وَلَا عَلَى الْمَدِينِ لِأَنَّ رَبَّ الدِّينِ
مَعْرُوعُهُ

قَوْلُهُ [قَالَ الْمَطْلُ وَبِهِ الْعَمَلُ] قَالَ (س) وَبِهِ وَإِذَا طَلَبَ صَاحِبُ
الدِّينِ الْحَمَلِ بَدَنَهُ وَالْعَرَمَ حَاصِراً فَهَذَا لَهُ الْحَمَلُ سَائِكٌ بَعْرُوكَ هُوَ لِيءُ
بَدَنِكَ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْأَسَنِ الْعَرَمُ مَعْدَمٌ وَمَا أَحَدٌ لَهُ مَالًا ، فَالَّذِي عَلَيْهِ
الْعَمَلُ — وَقَالَهُ مَسْحُوقٌ الْعَيْنَةُ — أَنَّ الْحَمَلِ بَعْرُومَ إِلَّا أَنَّ سَبَّ تَسْرِطَ الْعَرَمِ وَمَلَاءَهُ
وَبَرَأَ وَحَلَفَ لَهُ صَاحِبُ الْحَقِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَعْرُوفَهُ بَسْرَهُ عَلَى إِنْكَارِ مَعْرُوفِهِ
بَدَنِكَ وَعَرَمَ الْحَمَلِ وَلَهُ رَدُّ الدِّينِ عَلَى الْحَمَلِ ، فَإِنْ رَدَّهَا حَلَفَ الْحَمَلُ وَيَرَى (أه)
قَوْلُهُ [طَلَبَ الْمَسْحُوقِ] أَيْ لَهُ الْإِرَامَةُ بِأَنَّ الْعَرْلَ لَهُ مَا ذَكَرَ

(بتحليله) من ربه الصيام ، فان مرل له إذا حل الاحل ولو عموت المدن
 إما أن طلب حلك من مدينتك او سقط عني الصيام
 • (و) له ايضا كما هو من الماونه (طلب العزم) أى المدن
 (بالدفع) أى دفع الدن لربه (عند) حلول (الاحل) لافله ، وهذا
 راجع للمساكن ، إذ حل حلول الاحل لا طاله له على واحد منهما
 (لا) أى ليس له طاله العزم (بمسلم المال إليه) لوصله إلى ربه ،
 وليس على العزم دفعه له (وصفه) الصيام (إن افصاه) من العزم لوصله لربه
 — سواء طاله منه اودفعه له العزم بلاطلب — لكن على وجه البراء منه ، ولو تلف
 منه بعد بمرط او فاق على هلاكه منه ، لانه بعد نفسه بعد إذن ربه
 وحب نفسه على وجه الافصاء بعد إذن ربه كان لربه عزمان طلب أهما ساء
 (لا) إن (ارسله) المدن (به) إلى رب الدن فصاع به فلا صيام
 حب لم يمرط ، لانه صار أمسا بالارسال وحل الارسال لو دفعه له على وجه
 التوكيل عنه في توصله لربه او هو إرسال حكما فلا صيام على الصيام ولو سارعا ،
 فقال العزم نفسه في اوصاء ، وول الصيام لرساله او ركلا ، فالتعلل
 للعزم وكذا لو استهم الامر ، كما لو مات الدان او عاب فصيام الصيام
 في صور ثلاث ،

قوله [من ربه الصيام] بالراء والياء والقاف والياء الودعه وإصافها
 للصيام دانه

قوله [لكن على وجه البراء منه] أى لا على وجه الارسال الآنى
 قوله [ولو تلف به بعد بمرط] أى فيما لا يعاب عليه
 وقوله [او فاق على هلاكه منه] أى فيما يعاب ، فليس كصيام الرهان
 بل هو كصيام البعدى

قوله [فلا صيام حب لم يمرط] كان مما يعاب عليه أولا
 قوله [فلا صيام على الصيام] أى حب لم يمرط
 قوله [فصيام الصيام في صور ثلاث] أى يكون الصيام عزم العزم
 في الصور الثلاث ومعلوم أن عزم العزم عزم ، فلو لم يكن الصيام عزم الاصل ، وله

فالصوم خمسة هؤلاء [إن افصاه] أى حصه أو حكماً فمكمل الثلاثة
وهو [ولا أرسله به] أى ولو حكماً فمكمل الصوريين
• (وَمُحْمَلٌ) الدس (به وبه) أى الصائم قبل الأكل من تركه إن كان
له تركه (وَرَجَعَ وَكَارِيَهُ) أى وارب الصائم على العزم (تَعَدُّ الْإِحْلَ أَوْ)
بعد (مَوْبِ الْعَزْمِ) على تركه (إِنْ تَرَكَه) أى إن ترك ما وجد منه الدس
وإلا سقط

• ثم سرع في مطالبات الصيام فهل
• (وَطَلِ) الصيام (إِنْ فَسَدَ مُحْمَلٌ بِهِ) أى الدس المصنوع
كثراهم بدنانير لاجل وعكسه فلا يلزم الصائم حساً سىء

أن نعزم الصائم دانه عن المدس كما صرح ، بذلك الركراكى في شرح مسكلات
المدنويه ونعهم من الوصيح أن رب الحق إذا رجع على الأصل فلا يصلح الرجوع
على الكفيل

فوله [فالصوم خمسة] أى لانه إما أن يكون على وجه الافصاء ،
أو الارسال ، أو الوكالة عن رب الدس ، أو سرع المدس والصائم في أنه على
وجه الافصاء أو الارسال ، أو بموجب المدس ، أو الصائم ويعرى القصص عن
المراسد انه على الافصاء أو الارسال أو الوكالة وقد علمت أحكامها من السارح
• منه ان كان الصائم وكلا لرب الدس في القصص وبلغ منه يرى كل
من الصائم والعزم إن قام به بسبب على دفع العزم

فوله [أى الصائم] مفهومه لو مات المدس فإن الحق يحل أنصاً من
تركة فان لم يترك شيئاً فلا طلب على الصائم حتى يحل الإحلال إذا لم يلزم من حلول
الدس على المدس حلوله على الكفيل لقاء دمه — كلها في الأصل
فوله [وإلا سقط] أى والا بان مات للعزم وهو معسر سقط ما عليه

وصاع على ورثه الصائم

فوله [كأهم بدنانير] الخ أى وكسب سلعة بمن موحل لاجل محمول
أو كان الخ وفي نداء الجمعة وكصيان حُمْلٍ حُمْلٍ لَدَى حَاهِ عَلَى مَحْلَصِ
سِءٍ بِحَاحِ

فوله [فلا يلزم الصائم حسد سىء] طاهره ولو مات المسع ولم يسرى

• (أو فسدت) الجماله نفسها سريعاً ، بأن أحل منها صرط أو حصل مانع فسطل ؛ بمعنى انه لا يرب عليها حكمها من عزم او غيره فلا يلزم اتحاد المعلق والمعلق عليه ، ومثل ذلك يقره

• (كمحصل) للصيام من رب الدنس او من المدين أو من أحق وعله المنع أن العزم إن أدى الدنس لربه كان الحفل باطلا ، فهو من اكل اموال الناس بالباطل وإن اداه الحفل لربه لم يرجع به على العزم كن من السلف برأيه ، ففسد الجماله

التيهه أو التي ولكن اسطره في الحاشيه أن الصيام في اللهجه أو التي قوله [فلا يلزم اتحاد المعلق] إلح حاصله ان قوله « أو فسدت » عطف على قوله « فسدت » ، وحل المعنى وبطل الصيام إن فسدت الجماله وبمعلوم أن الفساد هو البطلان والصيام هو الجماله ، ولزم اتحاد الصرط والحرام وهو باق وحاصل الخواب ان المراد بالبطلان المعنى اللغوي وهو عدم الاعداد بالنسبة محب لا يرب عليه حكم وبالفساد الفساد الشرعي ، وهو عدم استيفاء الصرط فمحل المعنى وإذا كانت الجماله فاسده سريعاً غير مسبوقة للصرط كانت غير معتد بها

قوله [كمحصل] إنما فسدت بالحفل للصيام لقره في الحديث « بانه لا يكون إلا لله الحفل والصيام والحاجه » والحاصل ان الصرط سبع ، لان الحفل إما للصيام من المدين ، أو من رب الدنس ، أو من أحق وإما للمدين من الصيام ، أو من رب الدنس ، أو من أحق فمبعض حب كان للصيام في الثلاث ومحور فيما عاها إلا أنه إذا كان من أحق أو من الصيام للمدين فلا يهد الحرار لحول الدنس ، بخلاف ما إذا كان من رب الدنس للمدين فصرط حلل أحل الناس ، وإلا أدى لصبح وبمحصل لان معنى المدين كالصيام بقره بعدل الحق - كلها يوحد في الحاشيه

قوله [كان الحفل اطلا] أي لعدم تمامه ومما كان من رب الدنس او من المدين أو أحق

وقوله [وإن اداه] أي الدنس

وقوله [لم يرجع به] أي الدنس

وقوله [كان من السلف برأيه] أي كان دفعه الدنس واحده سلفاً

ومرد الحمل لره . ثم إن كان الحمل ن رب الدن الححمل سقطت الحمالة والبيع صحيح ، لأن المسرى لا عرض له فيما فعل النابع مع الححمل ، كما لو كان الحمل من المذنب أو من أحيى مع علم رب الدن . فان لم يعلم بالحمالة لارمه ورد الحمل وإن كان الحمل ن رب الدن أو من أحيى للمذنب على أن بأنه صمان فانه حارر معلّم أن محل الطلاق إذا كان الحمل ن أحيى للصمان ، اذا علم رب الدن ، وإلا رد ولرب الحمالة

• وبالع على طلاق الصمان بالحمل بموله

(وان) كان الحمل الواصل للصمان (صته ان مضمونه) أى للصمان ،

ولرباده هي الحمل الذى أحده

قوله [سقطت الحمالة] أى لصناد الحمل

قوله [كما لو كان الحمل من المذنب] نسبه في سقوط الحمالة مع

صحة البيع والمراد بالمذنب المسرى ورب الدن النابع

قوله [فان لم يعلم بالحمالة لارمه] أى مع صحة الدع أنصاً

قوله [وإن كان الحمل من رب الدن] إلح هذا هو مفهوم قوله

للصمان

قوله [إذا كان الحمل من أحيى] أى او من المذنب

قوله [إذا علم رب الدن] هذا هو محل الطلاق وحاصل ما في السارح

أن الحمل إذا كان للصمان فانه برد فوراً واحداً ، و يبرى الخوابى سوب الحمالة

وسقطها مع لزوم الدع على كل حال ، فان كان الحمل من النابع كاتب الحمالة

ساقطه لانها بعوض ولم يصح والدع صحيح ، لأن المسرى لا عرض له فيما فعل النابع

مع الححمل . وإن كان الحمل من المسرى او من أحيى والنابع عبر علم به بالحمالة

لارمه كالع . وإن علم النابع سقطت الحمالة والدع صحيح — هكذا قال السارح

ولكن المبرر عن ان التمام ان النابع بالخيار في سلعه وقال محمد الحمالة

لارمه وإن علم النابع إذا لم يكن الحق في ذلك سب ، وهذا محصل ما في (ن)

بعلا عن ابن عاصم

كان بدا ن رجلان دسا من رجل أو ن رجلين و بعض كل منهما صاحبه فيما عله
لرب الدين إذا دخل على ذلك بالسرط

وليسى من مع ذلك قوله

(إلا أن نسـ رآـ سـ) معاً ، كمد على وجه المركبة بينهما من معلوم
وبعض كل منهما صاحبه فيما عله محور

(أو بسليماً) من محض ما لا (فى مـ) معن (، سـ) وعض
كل الآخر فيما حصه محور (أو مـ رص) مسا من طعام أو عن أو عرس ،
وبعض كل صاحبه فيما عله ، محور (لـ) أى عمل السلف ، الصالح
بذلك -- وما عملوا إلا لأهم الحوار ن السـ -- سرط أن بعض كل صاحبه مدبر
ما صممه الآخر ، حتى لو كان على أحدهما اللب والآخر اللسان حار إن ضمن
دى اللب نصف ما على صاحبه من اللسان وإلا مع

• (وإن تعدد حملاء) لخص (واسم نـ رط) عليهم (حمـ) الـ
بعضهم عن بعض أشع كـ) مهم (نحصه ومط) دون حصه
صاحبه فاداً كانوا ثلاثة صموا إسماً فى ثلاث وعبروا الواحد به ، ضمن كل
واحد منهم غيره ولا رخذ بعضهم عن بعض بان قالوا نصمه ، أو صمناه

قوله [وبعض كل منهما صاحبه فيما عله] ل ذلك ما لو ضمن كل
لصاحبه رجلاً آخر فيما له أو أحدهما ضمن صاحبه فيما عله والآخر ضمن له الغير
فما له ، فالصور الثلاث كلها مجموع

قوله [محور للعمل] جواب عن سؤال قال عله المم مرصوده وهو
السلف الذى حر دعاً

قوله [إن ضمن دى اللب] هكذا نسخه المراف الصواب (دو)
بالواو لأنه فاعل ضمن

قوله [وإلا مع] أى رجع لاصله من المم لانه خلاف عمل السلف
قوله [وإن تعدد حملاء] أى عر عرماً أما لو تعدد الحملاء العرماً

هـانى

قوله [دون حصه صاحبه] مفرد مضاف فهو صادق الصاحب الواحد والمعدد

علما وكذا إن تعدد عزماء ولم يشرط (إلا أن يقول) رب الحق لم (أنكم
سبب أحدت يحمي ، فله أحد جميع الحق من ساء) منهم
ولو كانوا حصوا أملاء

(ورجح الدافع) الحق (على كل) منهم (يما حصه) فقط
(إن كانوا عزماء) لرب الحق أصاله ، كأن اسروا منه سلحه وخص كل
صاحبه ، بأن ولم ما ذكر

(ولا) يكرهوا عزماء بل كانوا حملاء على مدن (وعلى الحرم) أي
مرجع الدافع بما أدى لرب الدين على الحرم ، ولا مرجع على أحد من اصحابه ؛
لان الموضوع انه لم يشرط حماله بعضهم عن بعض
(ك ر م) في الحمله ، بأن خص كل منهم الحرم بافراده واحداً بعد

قوله [وكذا إن تعدد عزماء ولم يشرط] أي ان كانوا عزماء فقط ؛
كما إذا اسرى بلاله سلحه على كل بلد منها

قوله [إلا ان يقول رب الحق] هذه المساله الى تعدد فيها الحملاء من
عرب رب صورها اربع اولها تعددهم ولم يشرط حماله بعضهم عن بعض ولا أحد
اهم ساء محه ، فلا يوجد كل إلا حصه نالها اسرط حماله بعضهم
بعض ولم يقل أنكم سبب أحدت يحمي ، فوجد من وجد جميع الحق إن عاب
الاي او اعدم او مات نالها اسرط حماله بعضهم عن بعض ، وقال مع ذلك
أنكم سبب أحدت يحمي ، فله أحد اي واحد منهم جميع الحق ولو كان عره حاصراً
ملياً وللعارم في هاتين الصورتين الرجوع على اصحابه او على الحرم رابعها
تعدد الحملاء ولم يشرط حماله بعضهم عن بعض ، وقال أنكم سبب أحدت يحمي ،
فوجد اي واحد بجميع الحق ولو كان عره حاصراً ملباً ، وليس للعارم الرجوع
على أحد من اصحابه بل على الحرم وهذه الاربع حملاء عر عزماء وملها في
الحملات العزماء وسأني السارح بصرح بمحصل ذلك

قوله [كربهم في الحمله] نسبه فيها إذا كانوا حملاء عر عزماء ولم
يشرط حماله بعضهم عن بعض وقال لم أنكم سبب أحدت يحمي كما في السارح
فل

ولحد ، أو قال كل منهم صيامه على ، أو أنا صامس له ، فرب الحق أحد
 جهة من ساء منهم ولو كان الخ مع حاضرين املاء ، علم أحدهم بحمالة الآخر ام
 لا ورجع الدافع على العزم بحسب الحق الذى دفعه عنه ، وليس له رجوع على
 أحد من الحملاء كما هو ظاهر

• (فان سرت ذلك) أى حمالة بعضهم عن بعض - وهذا مرسوم قوله
 « ولم يسطر » إلخ - (أحد كل) من الحملاء (نه) أى بحسب الحق ، سواء
 قال أنكم سب إلخ ، أو لا إلا أنه إن قال ، أحد كلاً ولو حضر الباقى ملأ
 (ورجع) الدافع على من دفعه ن اصحابه (نه ر ما ادى عن نفسه
 (يكل) معلق رجوع ، أى رجوع بحسب (ما على اله لى) بحسب المم
 وكسر الفاف (ثم سواه) فما سلى غيره ممن لم يلقه إذا كان الحق عليهم ، بأن
 كانوا عزماء ، كئلاسه اسروا سلمه سليمان وسرط النافع حمالة بعضهم عن بعض
 فإذا لى أحدهم أحد منه جمع الحق ثم إذا لى الآخر واحداً من صاحبه أحد منه
 ما عليه وهى مانه ، ثم تساويه فى المانه الباقى بان أحد منه اصباحه س ، ثم إذا
 لى أحدهما الباقى أحد به حمس ل (واو كان الحق على ع رهم)
 بان كانوا حملاء عن عزم ، (كـ لـ ه حملاء) لسماء (عن عزم اسرط
 و با حمالة بعضهم عن بعض (لى رب الحق) أحدهم أحد منه الجمع

قوله [كما هو ظاهر] أى لكرهه لم يكن بعضهم حملاً عن بعض

قوله [إلا أنه إن قال] أى أنكم سب احبب بحسب

وقوله [أحد كلاً] أى أى واحد ، بخلاف ما إذا اسرط حمالة بعضهم عن

بعض ولم يعل أنكم سب إلخ فانه بأحد جمع الحق من وحده إن عدم غيره أو مات
 كما تقدم

قوله [يفتح المم وكسر الفاف] أى ام مفعل من اللان وأصله ملهوى

كمرى ومضى ، اجمع الراء والباء وسبب إحداهما السكرن فلب الراء
 وأدغم الاء فى الاء ولبب الصمه كسره

قوله [ثم إذا لى أحاهما الباقى أحد منه حمس] أى فكل باحد منه

حمس فبصر الواحد منه مانه هى الى علاه بالاصالة

أى اللبانه (فان لعمري) العارم (أَحَدَهُمَا أَحَدُهُ) يعبر ما أدى عن نفسه
وهى مانه وأخذه (سمانه) وهى ما على الملقى (مُمَّ) ساواه فى المانه الناله الى
على عبر الملقى ، فاحده (يَحْمِسُ) فرق المانه ، فهكوى كل منهما قد عرم
مانه وحمس فادا ألقى أحدهما النال أخذه يحمس بم كل منهم رجع على
العرم مانه وقوله « ولو كن » إلح أى ماء على ناول الاكر وقد علمت من
حسم ما يعلم أن بعدد الحملاء فيه مانه صور ، لانه إما ان يسرط حملاه
بعضهم عن بعض أو لا ، وبى كل إما ان يعزل انكم سب احبب محي أو لا
وفى كل من الاربعه

إما أن يكونوا حملاء أو عرماء فان لم يسرط لم يأخذ كلا الا محصيه ، إذا لم يعزل
أنكم إلح فان دل ذلك أحد كلاً محسم الحق وإن اسرط فكللك سواء ،

قوله [أى ماء على ناول الاكر] أى واما على ناول الاقل فمماحه
فى اللبانه على كل مانه وحمس ، لانه يعزل له إذا أدب لبانه أب حمل معي
بها فاحد منه مانه وحمس ، فادا ألقى أحدهم النال فاسمه فيما دفعه وهو المانه
والحمسون وأخذ منه خمسة وسبعين فرجع الامر فى المبدأ إلى نوافى القولى ،
ولما عجلما فى المسئى ويظهر ايضاً فانه القولى فيما إذا عرم الاول مانه فافل لعدم
وجود غيرها عنده ، فعلى قول الاكر لا رجوع له على من لعمري سبى إد لا رجوع
له بما محصيه ، وعلى قول الاقل فمماحه فيما عرم ولو عرم الاول مانه وعسرس
لعدم وجود غيرها فعلى قول الاكر تأخذ من الملقى عشره ، وعلى معانله تأخذ
ممن كذا يوحد من الاصل

قوله [مانه صور] المناسب ثمان صور

قوله [إما ان يكونوا] إلح هما اسقاط ان عد إما لدليل نصب الفعل

قوله [حملاء] أى فقط

قوله [او عرماء] أى مع قطع الطر عن كونهم حملاء اولاً

قوله [فان لم يسرط لم يأخذ كلا] إلح راجع لعموله اولاً وطاهره لا فرق
بين كونهم حملاء وعرماء أو حملاء فقط فرجب لصورين فان قال ذلك أحد
كلاً محسم الحق أى كانوا حملاء فقط او حملاء وعرماء فهان صوربان
قوله [وإن اسرط فكللك] راجع لاول الاقسام وسحبها صور أربع

قال أنكم سب أحلف بحى أو لا ، إلا أنه إذا قال فله أحد الجمع ولو كان
الباقى حاصراً ملئاً وإذا لم يقل بأحد جميع الحق إلا عند تعسر الأحاد من
الباقى بموت أو غيره والراجع قد علم مما تقدم وهذه الهاء غير مسألة الترتيب

كالأربع المقادير

قوله [لم بأحد جميع الحق] أى ممن وحده لم بأحد حصته

قوله [بموت أو غيره] أى وهو العدم والعينه

• منه من ذلك مسألة المنوية - التى أوردتها بعضهم بالالف - وهى أن منه
أشخاص استروا سلعة سميانه درهم من شخص على كل واحد منهم أنه بالإصالة
والاى بالحالة وقد جمع بعضهم كلمة التراجع فيها على وجه سهيل سأوله على المسئى
فقال إذا لم يرب إلا من الأول أحد منه سميانه منه أصالة وحسيانه حمالة عن
أصحابه الخمسة ، فإذا لم يرب إلا من فاداً لم يرب إلا من أصالة وماتس حمالة عن
أصحابه الأربعة عن كل واحد من فاداً لم يرب إلا من أصالة وماتس حمالة عن
أصالة وخمسة وسبعين حمالة عن أصحابه الثلاثة عن كل واحد خمسة وعشرون وعزم
أصلاً للثاني خمس أصالة وسبعة وبناتس ونصفاً حمالة عن أصحابه الثلاثة عن كل واحد
أنا عشر ونصف ، فإذا لم يرب إلا من الأول والثاني والثالث والرابع عزم للثاني خمسة وعشرين أصالة
وخمسة وعشرين حمالة عن صاحبه عن كل واحد أنا عشر ونصف وعزم
أصلاً للثاني سبعة وبناتس ونصفاً أصالة وخمسة وعشرين حمالة عن صاحبه عن
كل واحد أنا عشر ونصف ، وعزم أيضاً للثالث سبعة وبناتس ونصفاً أصالة وبناتس عشر
ونصفاً حمالة عن صاحبه عن كل واحد منه وربع ، فإذا لم يرب إلا من الأول والثاني
والثالث والرابع الخامس عزم للثاني أصلاً خمس أصالة وسبعة وربعاً حمالة
عن صاحبه وعزم للثاني أيضاً خمسة وعشرين أصالة وسبعة وبناتس أمان حمالة عن
صاحبه وعزم أيضاً للثالث أماناً وبناتس وربعاً أصالة وسبعة وبناتس أمان ونصف
عن حمالة عن صاحبه وعزم للثاني أيضاً أماناً وبناتس وربعاً أصالة وبناتس وسبعة
أمان وربع ممن حمالة على صاحبه ، فإذا لم يرب إلا من الأول والثاني والثالث والرابع والخامس
السادس عزم للثاني سبعة وربعاً أصالة وعزم لا من خمسة عشر وخمسة أمان أصالة
وعزم للثالث ثلاثة وعشرين وبناتس أماناً ونصف عن أصالة وعزم للرابع سبعة وعشرين

- ثم سرع في بيان القسم الثاني من الصمان ، وهو صمان الوجه ههنا
- (وصمانُ الوجه) هو (السرَّامُ الاسَّادُ بالعَترِمْ عِندَ) حلول (الاحلِ وتَرى) من الصمان (تَسْلِيْمِهِ) أى المصمون (لَهُ) أى لرب الحق (وإن) كان المصمون (عَدَمًا) ، لانه لم يصم إلا وجهه (أو) كان المصمون (يَسِيْحِي) أى ههنا بأن يقول له عرمت في هذا السحن صانك به (أو) سلمه له (تَحْرِى التَّكْدِ) أى عبر بلد رب الحق أو عبر البلد الذى وقع به العامل والصمان (إن كَانَ بِهِ) أى عبر البلد (حَاكِمِ) يعنى بالحق
- (و) يرى الصمان (تَسْلِيْمِهِ) أى المصمون نفسه لرب الحق (إن امره) الصمان (بِهِ) أى بالسلم بأن قال ادفع لرب الحق وسلمه

قوله [وهو صمان الوجه] المراد بالوجه الداب وهو محار مرسل من إطلاق اسم العصى وإزاده الكل ولا يلزم هذا الصمان إلا أهل الرع كصمان المال

قوله [وبرى الصمان] هكذا سححه الولف ولعل من مفاطده والاصل من الصمان

قوله [أو كان المصمون سحن] في حرر المالمعه ويحل البراءه نالك ما لم يسطر رب الدين على الصمان سلم المصمون بمجلس الحكيم وإلا فلا بد من ذلك وبراءه تسلمه له في السحن يحصل سواء كان مسجوناً بحى أو باطل لا مكان أن يحاكمه رب الدين عند القاضي الذى حسمه فان مع هذا الطالب به ومن الوصول إليه بحرى ذلك محترى موبه وهو سقط الكماله وبه العمل قال في دطم العباد

وصمان مصمونه فله حصرا بموضع إحراحه بعدرا
نكبه ما لم يصم الاحصار له بمحل السرح فملك المبرله
(اهـ - بـ)

قوله [إن كان ا] إلح المراد إن كان ذلك اللا الذى احصر ههنا نكبه خلاص الحق ههنا سواء كان محاكم او حماعه المسلمين

قوله [إن امره الصمان به] أى لانه إذا امره به وسلم نفسه كان كوكحل الصمان في السلم

صمك فعل ، فان لم تأمره به لم يدرأ (وَحَلَّ الْحَقُّ) في حدم ما تعلم
(ولإلا) بأن فُعِدَ مَيَّءَ بما يعام (أعيرِمَ) الصائم الحق لربه (تَعَدَّ بِلُومٍ
حَقَّ) من الحاكم بالظر لعل الصائم أن تأتي به وحل اللوم (إن) كان المصوم
حاصراً أو (وَرُبَّ عَسَةٍ كَالْتَوَمَسِ) لا اكبر ، فان عدت عنه
كاللذنه فأكره حرم مكانه

(و) إذا حكم عليه بالعدم بعد اللوم أو بلا لوم في بعد العنة فأحصر
المصوم (لا تَسْقَعُهُ إِحْصَارُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ) به عليه (لا) يعزم (إن أسب
عنه) أي عسره عند حلول الإحل (في عَسِيهِ) أي المصوم وأما
الحاصر فلا بد من سلمه لرب الحق إذا لا بد في موت عسره من عس من سهل
له إليه بالعلم بخلاف العات فكفي مجرد السبه (أو) است (ءونه) ولو حكم
الحاكم بالصيام ، لأنه حكم من خطوه والمراد بالعدم بعد موته هل الحكم
عليه فان سب موته بعد الحكم عزم

• (وَلِلرَّوْحِ رَدُّهُ) أي صمان الوجه عن روحه اذا صميت ، ولو كان دن

قوله [فان لم تأمره به لم يدرأ] إلح عمل عدم رآه اذا سلمه نفسه من
عزم أمر من الصائم ما لم يعل الصائم أصم لك وجهه بشرط أنك اذا فلترب
علاه أو جاء بمسه سقط الصيام عني ، فان قال ذلك عمل بشرطه

قوله [وحل الحق] شرط بان أي فلا يدرأ بما ذكر الا اذا كان وف
السلام حل الحق على المصوم ، وسواء حل على الصائم ام لا كما لو احره رب
الحق وحلف انه لم يقصد بذلك باحر عزمه ، فانه الاكهورى فلا عن بعض
مسرحه

قوله [أعزم الصائم] أي على المسهور ، خلافاً لاس عند الحكم القابل
لأنه لا يلزم صائم الوجه إحصاره فان لم يحصره لا عزم

قوله [بعد لوم] إلح هذا في صائم الوجه ، وأما صائم المال فهل
يلوم إذا عات الأصل أو أعظم أو يعزم من عزم لوم فولان لاس القاسم المعتمد البان
قوله [والمراد سب العدم بعد موته هل الحكم عليه] صواب العبارة أن
يعزل والمراد سب عامه أو موته هل الحكم عليه إلح ، فان هذا البركت فاسد

المضنون أقل من بلها لانه نزل عند محسن أو مخرج للمضنونه أو لطلب المضنون وفي ذلك معره ، وهذا إن صحت بعد إذن روحها ، وإلا فلس له رده ومثل صيان الوجه صيان الطلب

- ثم سرع في بيان القسم الثالث ، وهو صيان الطلب قبل
- (وصيه ان الطالب البرام طمأنة) والعنصر عليه إن نعمت بديل رب الحق عليه و(وان لستم باب به) لرب الحق ، ولذا صح صيان الوجه في غير المال من الخمر كالفصاص والعاربر والحارود ، بخلاف صيان الوجه^(١)
- وأسار إلى صعبه اشغفه له ، وانها إما صريح لفظه وإما ببيان الوجه مع شرط بى صيان للمال موله

(ك) انا حبه لي طمأنة (أو على طلبه أو لا أصغر الا طلبه (أو اسرط دعى المال) كان مزل اصن وحربه شرط عدم عزم المال إن لم أحده (أو) ول (لا أصغر إلا وحربه) أى دون عزم المال فصيان طلب

- (و) إذا صممه كذلك (طأنة) مولى عكة (عاده (إن عاب عند حطرل الاحل عن اللأ وارب (وعلم موضعه) وأما الخاصر

وقوله فان تب مونه أى أو عده ، والمعنى ان إناب العدم أو الرب لا مع الصا من الا إذا بن ان حصرهما كان قبل الحكم عليه العزم - فمال قوله [ولنا صح صيان الوجه] إلح الصواب صيان الطلب

قوله [كالفصاص] حاصله أن صيان الطلب - إن كان المضنون م مال وفطر الصا من فى الادان المضنون أو مونه - فانه يرم ما عليه ن المال وإن كان الصمان فى فصا من أو مخرج أو حا أو مبرر رب على المضنون وفطر الصا من فى الادان م أو مونه ، فانه يعاف فقط على المذهب وبما له إن لم باب بالمضنون فى الفصا من أو المخرج لرمه الله

قوله [وعلم موضعه] إلح أى لما فى النوصح والمراى فعلا عن ان العام أن معلوم الموضع إن كان مثل الحمل فعلى على الخروح إلا فى ذلك الموضع كلف بذلك ، وإن صعب عن ذلك لم يكن عله ان مخرج

(١) كما فى الاحل وكان المقام يعنى المعانر

فطله في البلد وما فاربه إذا جهل موضعه ومجهوم «وعلم» إلح أنه إن عاب ولم يعلم موضعه أنه لا يكلف بالنسب عنه، وهو كذلك فإن ادعى أنه لم يحده صدق (وحلف ما قصر) في طله ولم يعلم موضعه

• (ولا عزم) عليه (إلا إذا عرط) في الطلب حتى لم يحكم رب الحق منه فإنه يعزم، كان طله في المكان الذي طن أنه لا يكون له ولد ما يحس أنه ، وأولى إن هربه أو علم موضعه ولم يدل رب الحق عليه (رحم) الصمان (في مطلق) قول الصمان (أنا حمله أو رعم أو كتمل وصيه) ك أنا صامس ، أو على صباه ، أو أنا د ل ، أو عدى وإلى وطى (على) صمان (الهال ، على الأصح) عدا من ريس وان رسد وعبرها وماله يحمل على الرجة والمراد بالمطلق ما حلا عن القصد سىء من لفظ أو هربه

قوله [وحلف ما قصر] المدعى إذا حرح لطله ثم قدم ورعم أنه لم يحده يرى وكان القول قوله إذا نصب منه يذهب فيها للموضع الذي هو «و رجم» وعانه ما عله أن يحلف أنه ما قصر في طله ولا دلس ولا يعرف له مسفرا وهذا قول ابن العام في العسه ، وهو مل قوله في الآخر على باع الكتاب - كذا (ن) قوله [كان طله] إلح مال للعرط

قوله [رحم الصمان في طلق] إلح حاصله أنه إذا ذكر لقصاً من هذه الأنماط وفيما الوجه أن المال أ الطالب أو فامب هربه سلى واحد انصرف الصمان له ولا كلام وان فإن اردب الرجة اه «هه» لان كتمان ابن الخاحب وإن ادعى أنه لم يرد سناً فاحلف هل يحمل على المال أو الرجة ابحار ابن ريس وان رسد أنه يحمل على المال ، وهل الماررى أنه حمل على الرجة ، والمعمد الاول ، ولذا اعصر عله السارح ويدل له قوله عله الصلاة والسلام «الحمل عارم والرعم عارم»^(١)

قوله [وماله] إلح هو ما للماررى

(١) وحدنا في كور الخافى في حذب حر الخلاص ، السابى قوله «الرعم عارم» حد لى بل المولى هكذا عرعرح

● سمه إن احلما بان قال الصمام شرطت الزحمة أو أردته، وقال الطالب بل المال ، كان الفحل قول الصمام ، من ، لأن الطالب مدعى سماره دمه الاصل براءها وأما لو احلما في وقوع المصمرن فيه حالاً أو وحلا فالقول قول مدعى الحلول ولو كان هو الطالب ائماناً ، محلات احلايهما في حلل المرحل ، فالقول قول مدعى علمه

باب

في بيان الشركة وأحكامها وأقسامها

وهي بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الراء وكسر الهمزة وفتح فسكون
لهم الأجلط وصرعاً ، ما أسرار له قوله
• (الشركة) عقد ماليكي مائة () ومالكي مائة مالك ، وقوله
(فاكثر) أي أكثر من مالك كلاله (سلي الدجيري) معطوف بعد (فمما)
أي في المال (معاً) أي مع أنفسهما أي كل منهما باخر في المال مع صاحبه
ولو كان كل واحد في مكان معزل عن الآخر ، لأن ما يحصل من ربح أو خسر

باب

لما أسى الكلام على ما أراد من مسائل الصمان سرع في الكلام على الشركة
لأنها يسلم الصمان في غالب أقسامها ، والمراد بالشركة يعرفها
قوله [وأحكامها] أي مسائلها المتعلقة بها
وقوله [وأقسامها] أي أسسها ، وهي المعاوضة ، والعمان ، والخر ،
والعمل ، والدعم ، والمصارفة - وهي الفراض - وذكرها مرتين هكذا
قوله [وهي بكسر الهمزة] إلخ هذه اللغة الأولى أفصحها
قوله [مئة مالك] أي فاصل مالكي مالكن مالان خلف البرز
للإصافه واللام للتحقق
قوله [أي أكثر من مالك] صوابه أكثر من مالكن أي وأكثر من مال
إلخ قوله كلاله أي كلاله مالكن لأموال بلاده
قوله [أي كل منهما باخر في المال] إلخ أي فصب المعه على
الخر أي فهما متحدثان في الخر في المال ولو كان كل واحد في مكان معزل
عن الآخر كما قال السارح ، وليس المراد خصوص المعه في المكان
قوله [لأن ما يحصل من ربح] إلخ يعطى للمعين المانع عنه بقوله

يكون بينهما وخرج بذلك الوكالة والعراض من الحائض ، إذ كل واحد منهما يصرف فيما يناله للآخر استقلالاً ، والشركة وقع فيها العهد على أن كل واحد يصرف فيما يناله وله وإصلاحه معاً

وهذا إشارته إلى النوع الأول من الشركة ، وهو شركة الحر

• وأشار إلى النوع الثاني وهو شركة الأندك بموله

• (أو) عهد (على عمل) كحاطه أو حكاكه (تستعملها ، والربح) في الرعي (تستعملها) على حسب ما لكل أو عمله (عما يدل عرفها) فلا يشرط صفة مخصوصه بل المدار على ما يحصل به الأذن والرضا من الحائض وهذا التعريف قصد به تعريف الشركة المملوكة من الناس في الحال ، لا شركة الحر كالأرب والعصمة وشركة المساعين سبباً دهما

« ولو كان كل واحد » إلح

قوله [وخرج بذلك الوكالة والعراض] أي بقوله معاً

قوله [من الحائض] عائد على كل من الوكالة والعراض ، وأما من حاط به حرجاً بقوله على الحر فبها

قوله [وهو شركة الحر] أي في الأموال

قوله [على عمل] معطوف على « الحر » مسلط عليه « عهد » مع ملاحظته بخبره فاعل العهد الأول عن وصفه بالملكه للعالمين بان يراد به سحضان فاكير ، وبصير المعنى هكذا أو عهد سحضان فاكير على عمل إلح

قوله [عما يدل عرفاً] حاصله أنها يلزم بكل ما دل عرفاً سواء كان قولاً صحت أو فعلاً صحت وأولى إذا أحصا

قوله [لا شركة الحر كالأرب] إلح أي شركة الأرب والعصمة وشركة المساعين سبباً لا يقال لها شركة عرفاً ، وإن كانت شركة لغة وشركة الحر الخارجة عن شركة الحر الآتية — التي هي أحد الأقسام الستة ، فإنها مملوكة في الشركة العرفية كما نأى

قوله [سبباً دهما] أي حصل لهما من غير بحر

• (وارمب يه) أى عما بذل عليها من صبعة لقطه أو غيرها لقطه
ك ساركى ، فرضى الآخر سكرت أو إساره أو كسانه فليس لاحدهما المفاضله
فل الخلط إلا برضاها معا على المهور المعول عليه
• فأركانها ثلاثة

• العاقدان ، والمعرد عليه - وهو المال - والصبعة

م من الشروط المتعلقة بها حال

• (ويصحسها) أن يصح (من اهل التصرف) وهو الحر البالغ الرشد
الذى يصح منه التوكيل والتوكل ، فلا يصح من عبد إلا بإذن سيده أو كان مأدوماً

قوله [وارمب نه] لرومها عما بذل عليها ، فانه ان يونس وعاص وهو
مذهب ابن القاسم ومذهب غيره انها لا يلزم إلا مخلط المائتين انصم لتلك صبعة أم
لا ثم إن ظاهر قوله [وارمب نه] إلح ولو كانت شركه روع وهو أحد قولين والآخر
لا يلزم إلا العمل المخصوص الذى هو الشر ويخبره كما نأى الاول لسحقه والثانى
لأن القاسم

قوله [فأركانها ثلاثة] أى إجمالاً ، وأما تفصيلاً فحسمه إسان في العاقد
واسان في المعهود عليه والصبعة

قوله [وهو الحر] إلح المراد الحر حسمه أو حكماً لتدخل المأدون له
في التجارة ، فان شركه صححجه ولو سارك بعد إذن سيده كما افاده السارح

قوله [الذى يصح منه التوكيل والتوكل] أى إعمالاً يصح ممن كان
مباهلاً لان توكل غيره وتوكل لغيره ، لان العاقدان للشركه كل واحد منهما وكل
عن صاحبه وتوكل لصاحبه ، فمن حارله ان توكل وتوكل حارله ان سارك ومن
لا فلا

قوله [فلا يصح من عبد] إلح فلو اسرك عبد غير مأدون له مع حر م
حسر المال أو تلف رجع سيد العبد على الحر برأس المال إن اسفل الحر بالعمل ،
لا إن عملاً معاً فلا رجوع للسيد على الحر وان عمل العبد وحده فلا ضمان
عليه للحر ، إلا ان يعر العبد الحر بحره فيكون خساره مال الحر حانه في دفعه العبد
الذى عمل ، فان كانا عتدس فلا ضمان على كل واحد منهما سواء عملاً معاً أو أحدهما

من قبل في المحارة قال في الوصح وكذا غيره من المحجور عليهم
(بدهس) معلق بصحبها أي أخرج هذا دهماً والآخر دهماً ولو
احلف السكة (أو ورهس) بأن أخرج هذا ورهماً والآخر ورهماً مثله (إن
انهما) أي اللذان أو الورون (صرفاً) وبالعقد، لا إن احلفا فيه
كبريدته ومحمد بن محلي الصرف (وورينا) لا إن احلفا فيه كصغار من حاب
وكبار من الآخر (وحده أو رداءه) لا نحو بريدته وبما به ولو اتفق الصرف
فيهما ولو نال الربح لصاحب الكار أو الخدمه عند صرفها لانه رجع
للعوم في العس والعس لا يعوم ولا يصح سر رسمك ولو سارت حرده السر
سكه المسرك للعله الملعنه

ولخلاص أن الشركة في الله بشرط فيها الاتفاق في الامور الثلاثة لتركها
من الدع والركاله فان احلفا في واحد منها فسد الشركا وعده في احادف

وسعى ان يكون الحكم كذلك إذا اسرك صبي مع الخ او مع صبي او اسرك
صفيه مع مثله او مع رسد، إلا أنه لا تجزى في الصغر والسفه كوپا حبانه في
رهبه وهو ظاهر انظر (ع) بعله عسي الاصل

قوله [وكذا غيره من المحجور عليهم] نسبه في حكم العقد
قوله [ولو احلف السكه] أي فلا يصح كون احد الدهس سكه
محمد بنه والآخر بريدته مع فرض اتفاقهما في الحرده

قوله [وبالعقد] أي فلا يصح الاختلاف في الصرف بعد العقد
قوله [مخلف الصرف] أي متى احلف صرفهما مع ولو اخذا وربا وحده
قوله [كصغار من حاب وكبار من الآخر] أي وفول عاد الصغار
معدد الكار مع إلقاء الزرن وأما لو كان العامل بالورن وفولت أربعون من
الصغار بورن عشرين من الكار لخار وهذا هو الذي سندر عله بقوله ولكن
قد يقال في إله قال في المجموع لا صغار وكبار إلا انوسع الصرف الزرن فال
قوله [ولو من الربح] الخ هكذا نسحه المؤلف، والمناسب ولو جعل من
الربح إله

قوله [في الامور الثلاثة] أي الى هي الاتحاد في الزرن والصرف والحيوده والرداه

صروحا معاوب إن دحلا على إلعاء الرائد ، والرجوع للعموم في البعد إن دحلا على اصباره وألقه في احتلاف الورن سح هـ بعد مفاصلا ، وفي احتلافهما بالحدود والرداءه دحولما على المعاوب في السركة إن عملا على الورن لا انصمه ، وإن دحلا على انصمه هـ صروفا البعد للهـمه ، وذلك يندى إلى سح البعد معر معاره السرى الذى هو الورن لكن هـ مال لو أخرج أحدهما عسرون ديناراً كامله او عسرون دينارا كنكك وأخرج الثانى أربعين نصفها والصرف مـحد - بأن كن صرف الدينار عسره دراهم وصرف النصف كنكك والورن والحدود أو الرداءه محدان لم يظهر للمع وجه

• (و) بصح (سبحاً) أى بالذهب والفضه معاً (مِسْجُماً) أى السرىكن - بأن أخرج أحدهما دينار ودرهم كسره دينار وعسره دراهم وأخرج الثانى مثله - فصح ويعر مساواه ذهب كل وقصه للذهب وقصه الآخر في الامور الثلاثة المعتمه

(و) بصح (عس) من حاب (وعصر) من الآخر (و) رَصَصَ من كل حاب عرض (مُطْلَمَا) انهما حسباً أو احلفا ، كمد وجمار أو يوب ودخل فيه طعام من حبه وعرض من أخرى

قوله [المعاوب] أى وبأى أنها هـد شرط المعاوب

قوله [والرجوع للعموم] إلح أى لاسهم هـد صروفا البعد للشمه وذلك يندى إلى سح البعد معر معاره السرى الذى هو الورن في سعه عسره

قوله [سح هـد بعد] أى من نوعه وهو لا يحدور

قوله [دحولما على المعاوب في السركة] أى وهو هـد

قوله [لم يظهر للشم وجه] هـد علمت هـه ذلك

قوله [في الامور الثلاثة المعتمه] أى اتحاد الصرف والورن والحدود والرداءه

قوله [ودخل فيه طعام من حبه] أى فالمراد بالعرض ما قال العس فشم للظعام

(واعتبر كل^٢) من العرض أو العرض مع العس (بالرحمة يوم العمد)
كالشركة في العس مع العرض بالعس وجه العرض ، فإن كانت وجهه قدر العس
فالشركة بالنصف وإن كانت قدرها مرس فالثلث والثلاثين ، وفي العرض وجهه
كل فإن ساءوا بالنصف وإن ساءوا فحسب كل (إن صحب) الشركة فإن
سلبت - كما لو وقع على الفاصل في الريح أو العمل - فلا تقوم ورأس مال
كل ما دح به عرضه إن سح وعرف العس ، لأن العرض في العاسله لم يزل على
ملكه وإن سح ولم يعرف عن كل احد وجهه كل وفي السح وهذا معنى قوله
(وإلا) بأن سلبت (وَيَوْمَ السَّح) أي فبعد وجهه يوم السح حصل

- قوله [واعتبر كل من العرض] أي وفي المسألة الباقية
وقوله [أو العرض مع العس] أي وفي المسألة الأولى
قوله [في العس مع العرض] وجهه للشركة وقوله [و بالعس حبر الشركة]
وقوله [وجه العرض] معطوف على العس والمعنى أننا ننظر للعس مع وجهه
العرض كما وصحه بالمرح بعد
قوله [إن صحب الشركة] قد في اعتبار السمة يوم العهد بالنسبة للعرض
مع العس أو العرض
قوله [كما لو وقع على الفاصل في الريح] كما لو ساءوا في المال
وسرط لاحدهما بلما الريح
وقوله [أو العدل] أي كما ساءوا في المال والريح جعل على احدهما
بلما العمل
قوله [ما دح به عرضه] ما قاله السارح معروض في العرض فخط
وأما الصورة الأولى - وهي عن من حاب وعرض من آخر - فقال فيها إذا
سلبت إن اطلع على ذلك قبل التصرف في العرض والعس كان لهذا عنه ولهذا
عرضه ، وإن تصرف في العس بالعرض سعى آخر ، فإن علم بالكل فهو له ،
وإن جهل ، نظر لسمه العرض يوم السح ، واحد من هذا العرض لصاحب العرض
بغيرها ولبل التواهم يوم السح ، واحد له بغيرها وبغض الريح أو الحسب عليهما
على حسب كل ، فمائل

حط أو لا ، لأنه رف الفوات وهذا ظاهر فيما إذا بيع فان لم ينع أحد كل عرصه
 وفيما إذا لم يعلم من ما ينع به فإن علم أحد من عرصه المعلوم
 (كالطعام) فإنها فاسده كما يأتي ويعدر فيها التمه يوم البيع إن
 ينع (قبل الحط) ولم يعلم من الذي ينع به ، فان ينع بعد الحط اعبر
 التمه فيها يوم الحط ، لأنه رف الفوات ويعدر الربح على التمه وكذا الحسر
 • (لا) يصح السركة (يدهب) من حاب (وورق) من الحاب
 الآخر ولو حصل كل منهما ما أخرج له صاحبه لاحتجاج السركة والصرف ، فان

قوله [وفيما إذا لم يعلم] إلخ المناسب بقدمه على قوله : فإن لم ينع ، إلخ
 بأن يقول وهذا ظاهر فيما إذا ينع ولم يعلم من ما ينع به فان لم ينع إلخ
 قوله [كالطعام] نسبه في القاموس لأعبر فإنها في الطعامين فاسده
 على كل حال لقوله الآتي ولا يصح طعامين ، إلخ
 قوله [اعبر التمه فيها يوم الحط] قال الناصر القاني الفرق بين
 حط الطعام وحط العرص أن حط العرص لا يقسم لتمر كل واحد منهما ،
 بخلاف حط الطعام فيقسم لتمر أحدهما من الآخر فهو عمره ينع العرص
 في النوات (انتهى) وانظر إذا لم يعلم يوم البيع في فاسد العرص والطعام حسب
 لم يحصل حط أو حصل يوم الحط ما الحكم ؟ قال (سب) والظاهر أنه يعدر
 يوم الفسخ كما هو قاعدة البيع الفاسد - وانظر إذا لم يعلم يوم الفسخ
 قوله [لاحتجاج السركة والصرف] فالسركة - من جهة - ينع كل منهما بعض
 مال الآخر يقطع النظر عن كون أحد المالكين دهماً والآخر قصه ، والصرف
 - من جهة - ينع أحدهما مال الآخر منطور فيه لخصوص كون أحد المالكين
 دهماً والآخر قصه ، قال الأمر إلى أن ينع الذهب بالقصه هو السركة
 والصرف لكهما بمثلان بالاعتبار كما علمت قال ابن عبد السلام
 احتجاجة في المدونة على المنع بهذا التعليل عمر من ، لأن العمود المصنوعه
 للسركة إنما ينع من صحتها إن كانت تلك العمود خارجة عن السركة ، فان كانت
 عن خارجة عنها لم يكن مانعاً وأحب بأن هذا في العمود المتعارف للصرف ، وأما هو
 فهي انصم للسركة انصم معها ، وإن كان عن خارج عنها لقصه وسنده (اهـ)

عملاً فلكل رأس ماله الذي أخرجته ونقص الربح لكل عشرة دينار دينار ملاً ،
ولكل عشرة دراهم درهم

(ولا يصح بطلان الشراكة) أحلفا حسناً أو بصفه لـ (وإن اتفقا) فليأخذ
وصفه ، خلافهما لأن العاسم في حواري المقتضى وعالوه ربع الطعام فلـ وصفه لأن كل
واحد منهما باع نصف طعامه بنصف طعام الآخر ولم يحصل وصف لواء بد كل
واحد على ما باع فإذا باعاً لأحسب كان كل منهما باعاً لطعام المعاضيه فلـ
وصفه من باع

• ولا يتم أن الشركة يلزم بالتعدد ، فليس لأحدهما المفاضله دون الآخر
فلـ الخصوص ، بئس أن الصمان إذا تلف أحد المالين أو بصفه لا يحصل إلا
بخطئهما ولو حكما بقوله

(وما تلف) من مال الشركة (ولا يخلط) الخمي - (وتو)
الخلط (الحكمي) - (ومن ربه) دون صاحبه ، أي لا رفع الصمان منه
على الخلط الخمي ، بل على عا هـ بصفه أو حكماً والخمي أن يكون كل
مال في صفه على حده وبعلاً في حواري واحد كصندوق أو حرايه حب أحدهما أو
أحسب (إن كان) مال الشركة (حلاً) كمن

ملخصاً من - س)

قوله [لواء بد كل واحد على ما اع] أي لأن كل واحد صار شركاً
فيما قصه من صاحبه وفيما دفعه له ، فبد كل حاليه ي مال كل ، ولو حار كل
بالخصوص حصه الآخر فلا بعد ذلك لحواري قصاً لنفسه ، بل كل فاقص
لنفسه وليس شركه

قوله [ولو الخلط الحكمي] هذا قول ابن العاسم ورد الميسف دلو
على وإن غيره في المذنبه لا يكون الخلط إلا خلط المالين حسناً

قوله [منه] أي من رب البائع ، والمعنى أن رب البائع يسمر الصمان
عليه وحده لا دام لم يحصل خلط حصص ولا حكمي ، فان حصل الخمي أو الحكمي
كان الصمان عليهما وفي عماره المن والسارح بعد لا يحسب

قوله [على الخلط] أي على عده فالكلام على حذف مضاف

(ولا) بأن حصل التلف بعد الخلط ولو حكماً أو كان المال عرضاً
(فتمسكهما) الصيان معاً ، ولا يحصى رب المال فالعرض لا يسلط فيه
الخلط كما عند اللحنى ، المدونه ، ثم إذا تلف مئىء قبل الخلط - ولما صيان من
ربه فقط - فالسركه لم يصح لما علمت انها لازمه بالعقد

(و) يكون (ما اسرى بالسالم - فتمسكهما) على ما دحلا عليه من
مبايعه أو غيرها (وعلى رب المئىء) يصح اللام أى المال بالتلف (تمسك
بخصه) أى عن ما خصه من السركه نصفاً أو اقل أو أكثر

(الا أن - رى) رب السالم ماله السالم (بعد علمه) بالتلف أى
تلف مال صاحبه (فلمنه) الرج (وتمسك) الخسر إلا ان يحار من تلف
ماله التحول معه ، فله التحول ، إلا ان يدعى المسرى الاحد لقسمه فلا تحول
له معه فحل كونه بهما لرواً إذا لم يعلم بالتلف وهذا على ما دل عند الحن و ابن
نويس ، وبأولها ابن رشد ، على أن رب السالم ان اسرى هل علمه بالتلف كان
الحار من ادخال صاحبه معه أو حصه به وان اسرى بعد علمه بالتلف
احصن به وكان له الرج وعلمه الخسر والناول الاول اطهر للرويا بالعقا وكان
ابن رشد باولها على ما هه من أن السركه من العقد الحاديه لا اللازمه فليكل بهما
ن يملك عن نفسه ما لم يحصل عمل ، فأل رول السج و هل ، الخ لا وحد
على ظاهره فانه خلاف الفعل وقوله وردد ، حصه باوئلان كما سمع سراحه
ه (ولا يصر اصراداً لحدتهما) أى السركى (سقى) من مال

قوله [ه ههما] فانه بالغاء لما فيهما من العموم ، لأن المسئدا اذا كان عاماً
فانه محور افترانه الغاء

قوله [أى عن ما خصه] أى فاذا اسرى بالسالم سلعه عامه فعلى الذى
بائع ماله نصف المائىء حسب كتاب السركه على المبايعه

قوله [لا يرد على ظاهره] الخ حاصله أن حطلا قال وهل إلا ان
يعلم بالتلف فانه وعلمه ؟ أو مطلقاً إلا ان يدعى الاحد له ؟ يرد فكللامه بهم
خلاف المراد من الناول وقد علمت المراد بهذا

قوله [ولا يصر اصراداً لحدتهما] أى خلافاً لى حصه والسامعى فى

الشركة سحر وه (لَيْتَقِيهِ) أى لى حله فى مكان آخر فى البلد أو فى بلد آخر ، على أن ما حصل من ربح فى كل فهو سهما على ما دحلا عليه

• (م) الشركة فسان شركة معاوضة وسركة عمان

ويرب على كل سهما أحكام فأسار إلى الاول بقوله

(إن أطلقته) أى أطلق كل واحد (الصرف) ، وإن) كان الاطلاق

(سرع) أى فى نوع خاص - كالروى لصاحبه بالسبع والسراء والاخا والطاء

دون يوقف على إذن الآخر (عساوَصه) أى مبيع سركة معاوضة ، لان كل

واحد فوض لصاحبه الصرف

إلا أنه إذا لم يعد نوع يسمى معاوضة عامه ، وإذا حصص نوع

سميت معاوضات خاصه أى نوع الذى أطلق الصرف وه

• (ولته) أى لاحد المتعاضض (السرع) فى مال الشركة بغير إذن

سركة سيء كنهه وخطأه لبعض من بالمعروف (إن انه ألف به) أى

بالمرع فلوب الاس للبخاره (أو حلف) المبرع • (كاعاره آله) كحل

وذلو وإناء (ودفع كسره) لمصر

(و) له ان (يصبح) ن مال الشركة ، بان يعطى إسانا مالا به لسرى

له نصاعه ن لمدكا

فسادها مطلقاً ساونا فى عمل الشركة اولا

قوله [م الشركة فسان] أى المشهورة المعهودة بن الناس وإلا ففام

أها سه اصام

قوله [إن أطلقا] اعلم ان إطلاق الصرف إما بالنص عليه أو بالعرفه ،

واما لو قال استركنا فقط ، وليس هنا عرفه - ولانه بلد عمان ولا معاوضة - احاج

كل لمراحه صاحبه وكاتب عماناً

قوله [عماوَصه] أى سسمى بالملك، وهى بيع الواو من معاوض الرحلان

فى الخاب إذا مرعا وه

قوله [أر حلف المبرع به] أى وإن لم يكن للاستلاف

(وَهُهُ أَرَصَ) بَانَ بَعَطَى مَالاً لَعَبَهُ فَرَاصاً حَبَّ اسْعَ الْمَالِ وَلَا مَعَ
 (وَتَوَدَّعَ) وَدَعَهُ مِنْهُ (لَعَبْتِ) أَفْصَى الْإِذَاعَ (وَلَا) كَبَّرَ الْإِذَاعَ
 لَعَبَرُ (مَعْنَى) إِنْ صَابَعَ الْوَدَعَهُ
 (و) لَهُ أَنْ (تُسَارِكَ فِي) مَيْءٍ (مَعْنَى) أَحْسَبَا حَبَّ لَا يَحُولُ بِهِ فِي
 مَالِ السَّرِكَةِ

(و) أَنْ (بِمَعْنَى الْمَعْنَى) إِذَا بَاعَهُ هُوَ أَوْ سَرِكُهُ مِمَّ رَدَّ بِالْعَبِّ
 (وَلَا أَيْ الْآخَرُ) (و) لَهُ أَنْ (تُقَرَّرَ بِدَوْنِ) عَلَيْهِ نَ مَالِ السَّرِكَةِ
 (لَيْسَ لَا نُسَبِّحُ عَلَيْهِ) ، وَلَيْسَ سَرِكُهُ الْآخَرُ ، لَا لِيْ سَهْمَ عَلَيْهِ ،
 كَنْ وَرُوحَهُ وَصَدَقَ مَلَأَطَفَ فَلَا يَلْزَمُ صَاحِبَهُ

قوله [بَانَ بَعَطَى مَالاً لَعَبَهُ فَرَاصاً] أى تجرد من الرخ سركة
 قوله [حَبَّ اسْعَ الْمَالِ] رَاسِعَ لِمَا هِ الْإِذَاعَ وَالْفَرَاصَ
 قوله [وَهُهُ أَنْ تَسَارِكَ فِي مَيْءٍ مَعْنَى] طَاهِرُهُ كَاتِبُ السَّرِكَةِ فِي ذَلِكَ
 الْمَعْنَى مَقَاوِصَهُ أَوْ عَدَهَا ، وَهُوَ كَمَثَلِكُ كَمَا قَالَه (ر)
 قوله [نَ مَالِ السَّرِكَةِ] مَعْنَى سَحُولٍ وَهُوَ عَلَى حَذَفٍ مُصَافٍ أَيْ
 فِي بَانِ مَالِ السَّرِكَةِ

قوله [وَأَنْ يَفْعَلَ الْمَعْنَى] إلْحَ أَيْ لَانَ كَلَاماً مِنْ وَكَلَى الْمَقَاوِصَ كَوَكَلِ
 عَنْ صَاحِبِهِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِحْدَ وَالْعَطَاءِ ، فَرَدَّ عَلَى حَاصِرٍ لَمْ يَبُولَ ، أَنْ حَذَفَ
 عَنْهُ سَرِكُهُ أَنْ كَانَ عَلَى سَهْمِهِ عَشْرَ أُمِّ مَعَ الْأَمْنِ أَوْ يَوْمَ مَعَ الْحَرْفِ ،
 وَإِلَّا انْطَرَقَ لَرَدِّ عَلَيْهِ لِحَرَارِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حِجَّةٌ ، وَلَا يَحْتَمِي مَا فِي كَلَامِ السَّارِحِ
 مِنَ الْإِحْصَالِ ، وَفَدَّ عَلَيْهِ بِمَعْنَى مَامِلٍ

قوله [وَهُهُ أَنْ يَفْعَلَ يَفْعَلَ] أَيْ فِي سَحَالِ الْمَقَاوِصَ قَبْلَ الْعَرَقِ وَفِي مَوْبِ
 سَرِكِهِ ، وَأَمَا أَنْ أَمَرَ يَفْعَلَ أَوْ مَوْبٍ فَهُوَ سَاهِدٌ فِي عَرِّ نَصْبِهِ

قوله [فَلَا يَلْزَمُ صَاحِبَهُ] أَيْ وَأَمَا هُوَ فَوَجَدَ فِي دَمِهِ مَعْنَى يَفْعَلَ
 أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ أَنْ هَذِهِ السِّلْعَةُ لَيْسَتْ مِنْ بَيْعِ الْحَاجَرَةِ ، بَلْ وَدَعَهُ لَعَلَّانَ فَإِنَّهُ يَصْلُقُ
 بِالْأَوَّلَى مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْبَدَنِ ، وَهَذَا وَاصِحٌ إِذَا مَهْلِكُ بِهِ نَاصِلُ الْوَدَعَةِ وَإِلَّا كَانَ
 نَصْبُهُ لِلْوَدَعَةِ كَأَفْرَارِهِ بِهَا ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ يَكُونُ سَاهِداً سَوَاءً حَصَلَ بَعْرُ أَوْ
 مَوْبٌ أَوَّلَا

(و) له أن (دفع) سلعة من مال الشركة (بذره) أي شئ لاجل

معلوم

• (لا) يجوز له (السراية) أي بالدين لانه إذا أسرى دين في دمه
للشركة من غير إذن شركته ، لم تكن لصاحبه شيء ن ربحها ولا عليه شيء ن
خسارها ، لانهما من شركة الام وهي لا يجوز ، لئلا ياكل شركته ربح ما لم
يضمن او يعزم ما ليس عليه ، لان ضمان الدين ن المسرى وحده فان أدن له
في سلعة معه حار ، لانه صار بالدين له وكلاعه فيها بخصه ، فكانا عملة
رجل اسرنا سلعة دمه ما ن فانه حار قطعاً ثم إن اسيرت الناع ضمان كل
عن صاحبه حار له احد المن من ايها شاء ، وإن لم يسير لم يلزم كل واحد
منهما إلا ما بخصه ، وقد علم هذا فعلم ان محل الميع إذا أسرى أحد الشريكين
دين في دمه بلا إذن صاحبه وأصله للحمى ، لكنه قد الميع بما إذا طال
الاجل لا إن كان كالدين وللانه لانه ن ضرورات البيع والشراء ، وإذا منع
لظول الاجل فصاحبه له الخسار في القبول والرد ، فان رد اسع المسرى خاصة بالنس
وخساره في البصره ولا يسرى من محل فان فعل - وكان يعر إذن شركته -

قوله [دين] إلح فان اع بالدين وفلس المسرى ، او مات بعد
ما صاع المن عليهما معاً لا على الناع وحده ، لانه فعل ابتداء ما يسوع له
قوله [لانهما من شركة النعم] هكنا في نسخة المؤلف ، والمناس
• لانهما ، وهي عاره الاصل

قوله [لئلا ياكل شركته] إلح هذا راجع للاولى الى هي الربح
وقوله [أو يعزم ما ليس عليه] إلح راجع للاده الى هي الخسار
قوله [وقد علم هذا] اي في باب الضمان
قوله [وأصله للحمى] إلح قصد بهذه العارة الورك على المن ، حب
مضى على كلام الحمى ولم يذكر بعده
قوله [وإذا منع لظول الاجل] اي اذا علم محرمه علوم الشريك على
الشراء الا ان مع طول الاجل فصاحبه له الخسار
قوله [وعباره] اي الحمى لان البصره له

فالسركة بالخيار بين الرد والقبول فيكون الممنوع على السركة خاصة ، ثم هل
 وبحور لأحد السركين أن يسرى ما لا يكون عنه معه على العقد بعد التمسك
 والبلالة ، وهذا مما لا بد منه ، ثم الذي معنى عليه أن الخاحب أنه محذور له
 البيع والسراء بالنفس أى نظراً لأن المعاوضة إذن بالسراء طلعا وإن لم يصرح
 بالادن عند السراء ، وهو قول ابن رشد وظاهر المتن في قولها وما اشاع أحد
 المتأخرين من بيع صحيح أو فاسد لرم الآخر وبيع النافع بالنفس أو العمة في
 قول القاسد انهما (١٨) ، وهو شامل للسراء بالعقد والنفس ، وإنما ظهر البطلان
 بسركة الدم في سركة العمان لا المعاوضة

وأصل سركة الدم الممنوعة عند مالك وأصحابه أن يبيع إنسان مملوكاً أن
 كل من أسرى مبيهاً سلعة يذن بكون الآخر سركاً له فيها

وحاصل ما ذكره السارح أن أحد سركي المعاوضة إذا أسرى بالنفس ، فاما
 أن يكون نادن سركه أولاً ، وفي كل إما أن يكون السلعة معه أو لا ، فان
 كان بعد إذن سركه فالبيع وبيعها له وحسبها عا ، إن لم يكن الاصل
 فربما كالتمسك ولم يحصل من السركة الآخر إحصاره بعد ، وإن كان ناده حياً ان
 كانت السلعة معه والامع ، وهذا خلاف ما معنى عليه أن الخاحب وابن
 ساس ، وإحصاره ابن عرفة من حوار سراء أحد السركين بالنفس إذ لا بد
 للناس من ذلك ، وحديث فلا فرق بين البيع بالنفس والسراء به في سركة المعاوضة ،
 وإنما سركة الدم الممنوعة مخصوصة بسركة العمان وأصلها عند مالك وأصحابه أن
 يبيع إنسان على أن كل من أسرى مبيهاً سلعة يذن بكون الآخر سركاً له فيها ،
 وقد أفاد (ن) أن هذا الآخر هو الحق

قوله [وأصل سركة] إلخ إنما فسدت لأنها من اب محمل على وأحميل
 عليك ، وهو صيغ محمل رأسلي وأسلمك وهو سلف حر ممتعة

• منه لا يحوز لسركة المعاوضة كناه لعقد البحارة ، ولا على على مال
 يمحله من العقد ولو أكبر من دمه لأن له إحصاه منه محناً ، وأما من
 احصى فان كان قدر الدمه فأكبر حار كدمه ، ولا يحوز له انصاً إذن لعقد
 من عند السركة ببحارة لما فيه من رفع الحجر عنه

• (واستند) أي اسعمل (أحدُ فراضٍ) من أحد الشريكين
أي أحد مال من أحد ليعمل به فراضاً بالريح الذي جعله له رب المال وأحده
بائن شركه ، لأن مال الفراض خارج عن الشركة ويحور إن أدت له شركه
أو كان العمل به لا يسع له عن العمل في الشركة

(و) استند (مُسَجَّرٌ ودبعه) عنده (بالريح والحُسْر) دون شركه
(إلا أن يعلم مَريكتُهُ بَعْدَهُ فِي الْوَدِيْعَةِ) ورصى الملك، فالريح
لهما والحسر عليهما

• (والعملُ) بما في مال الشركة بحيث أن يكون بهما مبدل المال ،
(والرَّحُ والحُسْرُ) يكون بهما (مبدل المال) ماضيه وعمرها وصحب
الشركة إن احتل على ذلك أو سكتا وبعضى عليهما الملك

(وَسَتَدَ سَطَطِ الْمَتَاوُبِ) في ذلك عند العقد ويسمح إن أطلع
على ذلك قبل العمل، فإن أطلع عليه عنده نص الرِّيح على المال (ورَّح
كُلُّ) مَبْنًى على صاحبه (مَبْنًى) نسب (لَهُ) الآخر من آخر عمل

قوله [أي أحد مال] وهو إشارة إلى أن المراد الفراض المال
وقوله [ليعمل به فراضاً] أي محرراً لأن الفراض يطلق على المال الماحود
ويطلق على المحرره
قوله [أو كان العمل به لا يسع له] أي محصور ولو عبر إذن
شركه

قوله [عنده] لا مفهوم له ، بل لا فرق بين كونها عنده أو عند شركه
أو عندهما كما هو ظاهر المدونة ، ونصها وإن أودع رجل أحدهما ودبعه فعمل
فيها بعدئذ فريح ، فإن علم شركه بالعداء ورصى النجاة فلهما الرِّيح والصَّيَان
عليهما ، وإن لم يعلم فالريح للمعدى والصَّيَان عليه خاصة فظاهرها أن رصا
الشريك بطل مرله عمله معه سواء علم بالعدوى في الدبحة إلى عندهما أو عند
أحدهما كان هو المحرر أو غيره ، وذكر بعضهم أنه إن رصى الشريك وعمل
معه كان له آخر مثله فيما إذا أعانته وعطه الصَّيَان ، وإن رصى ولم يعمل فلا شيء
له ولا صَّيَان عليه (أهـ سـ)

أو ربح) ، فإذا كان لاحدهما ثلث المال كعسره وللآخر الثمان كعسرين ودخلا على الماصفة في العمل والربح ، فصاحب الثلث ربح على صاحب الثلث سدس الربح وربح صاحب الثلث على صاحب الثلث سدس الربح آخره عمله فان مرطاً السواي في الربح فقط وكان العمل بعد المائتين ربح صاحب الثلث على صاحب الثلث سدس الربح ولا رجوع لصاحب الثلث شيء وإن مرطاً السواي في العمل فقط ربح صاحب الثلث سدس الربح آخر عمله ولا رجوع لصاحب الثلث شيء وهكذا

• (ولته) أي لآحد السركس (الـ رُغ) لصاحبه شيء من الربح أو العمل بعد العهد على الصحة ، فإذا عهدا على أن لصاحب ثلث المال الثلث من الربح وعمله ثلث العمل فالعهد صحيح ، وله أن يعمل بعد ذلك النصف أو أكثر ، ولصاحب الثلث أن يسرع له شيء من ربحه لأنه من باب المعروف والصلة

(و) له (الـ هـ) لصاحبه والسلف نان سلف صاحبه مساً (بعد العهد) الواقع صحيحاً لآحده
• (والـ رُل) في ناره ما في الثلف أو الخسر (لـ دعى السلف والـ حـ ر) لأنه آمن ومخلف إن أهم ،

قوله [بعد العهد] أي ولو كان آره ، والحوار متى على أن اللاحق للعهد ليس كالزاعف بها

قوله [لآحده] ما ذكره السارح من مع الربح والـ هـ والسلف حال العهد هو ما في (سـ) والآي في (عـ) أنه سلم في غير السلف ، أما السلف فمع قبل العهد مطلقاً ، وأما حـه فمعصل من كون السلف ذا بصيرة بالسلف والسرء فمع لأنه سلف حر نعماً ، والآصـور وهو قول ابن السام ، وقد رجع عنه مالك وقال بالبيع مطلقاً

قوله [لـ دعى الثلف] إلح الثلف ما سـا لآ عن محرتك بل نامر جاري أو لص ، وأما الخسر فهو ما سـا عن محرتك

قوله [ومخلف إن أهم] أي أهمه صاحبه وإن كان في ذاته غير مهم

وهذا إن لم يظهر كدنه وإلا عزم

(أو أخذ لا يبيِّن) من طعام أو شراب أو كسوة أى أن أحد السريكين إذا أسرى سبأً ن ذلك ناسبه وادعى أنه أسراه لنفسه أو لعاله وادعى الآخر أنه أسراه للسرکه ، فالقول لمن ادعى أنه أسراه لنفسه إذا كان لانباه لا إن كان عبر لانب أو كان عروصاً أو عماراً أو حيواناً فالقول لمن ادعى أنه للسرکه (و) القول (لمدعى النصف) عند بارعهما فيه وفي غيره لأنه الأصل إن حلفا ، وكذا إن نكلا ، ومضى للحالف على التاكل ، هذا قول أسهب وقال أن العاسم إن ادعى أحدهما النصف والآخر الثلث أعطى مدعى النصف الثلث ومدعى الثلث النصف وقسم الثلث بينهما

(و) القول للمدعى (الأسير) فيه (أى فى مال) (أدب أحدهما)

قوله [وهذا إن لم يظهر كدنه] أى بالنسبة أو القرائن كدعواه الثلث وهو فى رفعه لا يحصى عليهم ذلك ولم يعلم أنه أحد منهم ، وكدعواه الحساره فى سلعه مرعوب فيها سعرها مشهور

قوله [أو كان عروصاً] أى من عر حرس ما مكسى لها ما رافله قوله [والقول للمدعى النصف] إلح هذا كله إذا وقع البارع بين أسس ، وإلا قسم المال على عدد الرموس كما قال أن عارى

قوله [والقول للمدعى الأسير] حاصله أن السرکه إذا اعتقد دهماً ثم ادعى أحدهما على مبيء رآه لى بركه أنه للسرکه ، وادعى الآخر الإحصاء فالقول قول من ادعى السرکه إذا شهد الله بنصفهما بنصف المعاوضين ، إلا أن شهد به المدعى الإحصاء أنه ورثه أو وهب له فإنه محض به ولا يكون للسرکه ، لأن الأصل علم حروح الاملاك عن له أربابها ، وسواء قال الله أن ذلك مباحر أو قال لا علم لنا ، وأما لو قال تعلم بعينه فهو للسرکه وراد فى الخاصه رابعه وهى ما إذا لم يحصل من الله قول أصلا رناده على قولها ، ورب أو وهب ، وحكمه أنه لما عى الإحصاء فحصل أنها مبي قال تعلم بعينه فهو للسرکه ، إلا أن منحرحه ، وى قال تعلم ناحره أو لا علم لنا ، أو مكب ، فهو للمدعى الإحصاء ، إلا أن يخطوه

دون مدعه لنفسه (إلا لِنَسْهِ) شهد الحابر (بِكْتَارَتِهِ) وأنه مأخر عن الشركة ، بل (وإن قال (١) لَا نَعْلَمُ بِمَأْخَرِهِ عَسِيًّا) أى عن الشركة فيكون الحابر الذى ادعاه لنفسه ، فإن قال يعلم علمه عليها فهو منهما إلا أن شهد أحراجه عنها

• (وَأَلْحَسَ بَعَثَهُمَا) على أنفسهما (وَكَيْسُوهُمَا) فلا بحسان عند النصوص أو المفاوضة (وإن) كانا (بئس) أى كان كل واحد منهما بئس عبر الذى به الآخر (مُحْسِلَتَى السَّعْرِ) ولو احتلفا بما سطر أن يساونا أو يشاربا في النعمه وأن يساونا في المال بأن كانت الشركة على النصف فإن لم يساونا فكل واحد على قار ماله

(كَعَسَالِيهِمَا) أى كما يلحق النعمه والكسوه على عاملهما (إن دَهِارَتَا) حالاً ونعمه (والا) يشاربا (حسباً) ما انعمه كل واحد ورجع ذو العدل على دى الكثر بما حصه

(كانه رادٍ أَحَدَهُمَا بِنِهَا) أى بالنعمه على نفسه أو الحال فانه بحسب ، وما دلل أن ن انعمد بالنعمه على نفسه لا بحسب فنه نظر

- ثم أشار إلى القسم الثانى ن فسمى الشركة بموله
- (وإن سَرَطَا) بسمى الاستعداد) بالنصرف ، بل كل واحد ، ووقع نصرته على إذن الآخر (فَعِيَانٌ) أى ففى شركة عمان

قوله [وأن يساونا في المال] الخ أى كما لا ن عند السلام حسب قال محل إلغاء النعمه على أنفسهما أن يساوى المالان ، فإن لم يساوا وكانت الشركة ابتداءً حسب نفعه كل منهما عليه ، وقال الاحפורى يلحق مطلقاً يشاربا الانواع أولاً يساوى المالان أولاً قال ن الحاسه وهو الاوجه

قوله [إن يشاربا] أى في الس والعدد

قوله [وإذا يشاربا] أى أن احتلفا عدداً أو مئاً

قوله [فه نظر] أى لأن العمل بمخالفه

قوله [بل كل واحد] الخ ، أن لحقه به نى الاستعداد

قوله [أى ففى شركة عمان] أى سسمى بذلك

(١) فإن قال أى نفسه

فان تصرف أحدهما بلا إذن فللأخر رده وضمن إن صباع ما تصرف منه ،
 مأخوذ من عيان الدانہ کان کل واحد أحد بعبان صاحبه فان اسرط بى
 الاستدلال من أحدهما فقط فهل صححه - ويكون مطلقه من جهة دون جهة -
 او فاسده ، لان السرکه بتصرفها على ما ورد ، واسطره بمصهم
 (و) لو قال إنسان لآخر (اسرط) كذا (لى ولك) والتمس دسما
 (هو كآله انصا) أى فى وكآله فقط بالنسبة لبرئى السراء كما أنها بالنسبة للداب
 السلعة المسراء سرکه

وإذا كان وكلا فى السراء كان له طلبه بالتمس الذى اذاه عنه لئامها (فلمس)
 له (حسبها) عليه فى بطر التمس سواء مال له واعدعى ، او لم يعل
 (إلا ان دسول له) اسرط لى ولك (واحسبها) عاك حتى أوفك
 التمس (فك الرمس) فله حسبها حتى يوفيه التمس ويكون احق بها فى فلس أو
 موت حب حسبها وعله صماها صمان الرهان

قوله [مأخوذ من عيان الدانہ] أى ما يعاد به

قوله [أحد بعبان صاحبه] أى فلا يطلعه بتصرف حب ساء

• دسمة بخور لدى طر ذكر ودى طره ان سفا على السرکه فى المراح
 الحاصلة دسما ماصفه لافى التمس ، ويضعه كل على ربه إلا ان سرف أحدهما
 بها ، ومحل حرار الاسراك المذكور إن كان من الطر الذى يسرك فى الحصن
 الذكر مع الانبى كحمار لادحاح واور ، ولا عبر طر كحمر وحل وروى
 كذا فى الاصل

قوله [هو كآله انصا] أى كما أنها سرکه ، هوول السارح عد فقط ،
 الارلى حلهما لئامها خلاف المراد ، أو وجرها بعد قوله لبرئى السراء ويكون
 معاها حسد انه وكل فى السراء فقط لافى الدح

قوله [اى فى وكآله فقط] فابده كزن المامور وكلا فى سراء التمس
 للآمر ان يطالب ذلك المامور استداء بالتمس من جهة الباع ، وهذا لا ساقى ان كلا
 بعد ما عله

قوله [وعله صماها صمان الرهان] أى اذا ادعى بلفها ، فان كاتب

(وَحَارَ) اسرلى ولك (وانعد عتّى) ما حصى من النمل لانه من المعروف ، اد هو سلف له ووكله عنه فى السراء ، ومحل الخوار (إن لم يتقبل وأتأ اسعُها عسك) اى أنبى معها عك ، وإلامع لانه سلف حر معها فان وقع كاتب السلعه بينهما ولا يتولى النبع فان بولاه كان له حبل مله (و) حار اسرلى ولك وانا (أنعد عسك) لانه معروف (إلا

لِحجره المُسدرى) بالسراء فلا محور لما فيه من السلف بمعه (وأحبر) السارى لسلعه (عاسها) اى على السركه اى مشاركه العبرمه هما اسراء (إن اسررى سسسا سرؤه) المعد له ولو لم يكن السارى من اهله واسراء للحاره فى البلد (لا) إن اسراء (ليكسقر) ه وإن لحاره (أرفسه) أو إفرأه صدف أو عرس أو إهداء وصدى فى ذلك دسه (وعسره) أى

مما يعاب عليه صممها إلا أن يعوم به عما ادعاه من التلف أو الصاع ، وإن كاتب مما لا يعاب عليه فالقول قوله ، ومن إلا ان يظهر كذبه كما مر فى الرهن ، لكن قوله فكالرهن مسكل لان فيه بسبه الشيء نفسه وأحب أن المراد بسبه هذا الفرع بالرهن المصرح فيه بلفظ الرهنه فلا ينابى ان هذا من حريات الرهن وأحب أيضاً بان هذا مبنى على ان الرهن بشرطه المصرح بلفظ الرهنه وهذا لم يصرح فيه وحسب فالسبه ظاهر

قوله [لانه سلف حر معاً] أى حب كان المأمور هو الملسف أو أحسباً من ناحيه كصديقه

قوله [الا لحجره المسرى السراء] أى لكون المسرى حراً او داسجاه
قوله [واحبر السارى] إلج هو اسم فاعل من سرى ، وأما المسرى فهو اسم فاعل اسرى ، لان الفعل يقال فيه سرى واسرى ، وهذا مبروع فى سركه الحبر الى قصى فيها عمر رضى الله عنه ، وقال بها مالك واصحابه ، وسرطها سه بلاءه فى الشيء المسرى وهو ان بسبه سرهه ، وإن يكون مراده للحاره ، وإن يكون الحاره به فى البلاء وبلاءه فى المترك - الفصح - وهى ان يكون حاصراً فى السرقة وبف السراء ، وإن يكون من محار تلك السلعه الى حب محصره ، والا تكلم وقد أفادها المؤلف مسأ وسرجاً

المسرى من نافي البحار (بحاصير) بالمسرى لعهد السراء (لم يتكلم) عرائله
(من سحارهما) أى السلعة المسراة ، احترازاً بما لو كان عادياً حين
السرا أو تكلم برأيه أو ليس من سحارها بأن لم يكن باحراً أصلاً أو كان من
بحار غيرها ، فلا حرج . وهام أن السراء سويها مرط في الحرج

(لا) إن اسراها (سب) اتفاقاً (أو روى) على المعتمد

• ثم انقل تكلم على الرع التالى من نوعى الشركة الداخلة تحت العرف
المعتمد فقال

• (وحيار) الشركة (بالعمل) أى وه او المعنى فى المال الحاصل
سب العمل كالحياطة والخياكة والمخارعة ، بسروط
أشار لأولها مرله

• (إن اتحد) العمل كحاطن لا كحاط وبحار (او بتلارم)
عملهما بأن كان أحدهما سبج والتالى رر او بدور ، او أحدهما بصوع
والتالى سبج له ، أو أحدهما محوص للطلب الأول والتالى عمك عله وبخاف ،

قوله [سروط في الحرج] اعلم ان محل الحرج - اذا وجب هذه السروط -
ما لم يكن المسرى للحاصرين من البحار انه لا يشارك احدا منهم ، وس ساء ان
يريد فعله ، وإلا فليس لهم حرجه فيها السروط براد على السهوى وحديث
سروط الحرج لم يجره ولو طال الارحج حيث كان لا يسرى ادا كما استظهره
بعضهم ، وقد فصل فيه كالسبعة فلا حرج بها السهوى ، واصغر قول المذهب
وأحر عليها إلح ان المسرى لا يجر الحاصرين على مشاركتهم له وهو كذلك عند
عدم تكلمهم ، واما إن حضر والسوم وقالوا له اسركما فاحكامهم معهم او سبك
فاهم يحرون على ساركنه إن طلب ، كما أنه حرج على ساركنهم ان طلبوا
قوله [الداخل تحت العرف] أى فى قوله او على عمل الحج

قوله [وحيار الشركة بالعمل] أى ويسمى شركة ان كان أسماً ، وهذا
أحد أقسام الشركة التى يهدف لها فى التجول ، لانه يقدم شركة الاموال ويحيا
اسمهم اربعة المعايير ، والعمان ، والامم ، والحرج وبنى حاس وهو المصاربه
الى هى التراض

قوله [ويحذف] هكذا الحكم أى يهدف بالمعنى

فالمراد باللزام توقف أحد العملين على الآخر
واسار لسانها بموله

(و) إن (أُحْدَ كُلِّ سَهْمًا) من الربح (يَمْتَدُّ حِمْلُهُ) أي
دخلا على ذلك ولا يضر الربح بعد العهد وصعدت إن مرطا المعاود ولا يضر
مرط السواى إن عارفا في العمل كما يأتي فردا
ولسانها بموله

(و) إن (حَصَلَ) المعاود سهما (وإن تَكَادَسَ) محب دخول يد
كل سهما على ما يد صاحبه، كحاطين في حاتون بأحد كل منهما ما يد صاحبه
ولسانها بموله

(و) إن (اسْتَرْكَتْ) الآلهة إلى بها العمل، كالفأس والعمود
والمنطوقه والحصان والمذوال وغير ذلك، إما (بِمِلْكٍ) أو (إِحَارَةٍ) لهما
من عيهما، أو كان أحدهما مملك الآلهة وأسأحر صاحبه منه نصفها، فإن
كانت الآلهة من أحدهما دون الآخر لم يحرر وأما لو أخرج كل منهما آله
تساوى آله الآخر فإن اكبرى كل منهما أو اسرى نصف آله صاحبه نصف

قوله [مملك أو إحارة] إلح اعلم أن صور الخلاف ثلاثة الأولى إحراج
كل واحد آله مساوية لآله الآخر ولم يسأحر كل واحد نصف آله صاحبه
والثانية إحراج أحدهما الآله كلها من عبده وأخر نصفها لصاحبه والثالثة
إحراج كل آله مساوية لآله الآخر وانحاز كل منهما نصف آله نصف آله
فالمعتمد في الصورة الأولى عدم الحوار، وفي الآخرين الحوار، وفي ثلاث صور
صاحبه، معنى على حوارها كون الآله ملوكة لهما معاً سواء أو ارب، أو اكبرها
معاً، أو أخرج كل آله وباع نصف آله نصف آله صاحبه فقوله مملك أو إحارة
هاتان الصورتان معنى على حوارهما

قوله [أو كان أحدهما مملك الآله] إلح هذه الصورة من محل الخلاف
والمعتمد حوارها كما افصر عنه السارح
قوله [لم يحرر] أي اهماً إن يكن من الآخر استأحر لنصفها

آله الآخر حار ، لانه صدق عاه الاسراك فيها ، وإن لم يحصل شيء من ذلك
في الحوار والمبع فإلا الأول لسحب والثاني طاهر المندوبه لكن قال
عناص إن وقع مصي
وسئل للشركه في العمل بقوله
(كقط من اسركا في الدواء)

• (وأعصر المفاوئ السر) في العمل مع كوكب الريح ميمما بالسونه ، ككوكب
عمل أحدهما أقل من النصف فلا وعمل الآخر أكثر منه فلا أو كان عمل
أحدهما أكثر من الثلث فلا وعمل الآخر أقل من الثلث فلا وهذا على
الثلث والثلث

• (وليرم كلاً) من شركاء العمل (ما قبله صاحبه) و (لره) صمائه
أي صمان ما قبله صاحبه فلا إده ، لأنهما صارا كالرجل الواحد ، فهي صناع شيء
من أحدهما صماء معاً

(وان امدّهما) ما قبله أو أحدهما حال الاحتياج فهو في صمائها
وهذا إذا قبله في حضور صاحبه أو عساه القربى كالمريض أو حال مرضه القرب
القدس بلعان ، فان قبله في عساه أو مرضه الطويل فانه لا يلزم صاحبه صمائه
ولا العمل معه كما قاله اللحى وإلى ذلك أشار بقوله

(و) إذا مرض أحدهما أو غاب (العي) مريض كالدومس
وعساه صمائه أي النوب ، فما قبله الخاصر الصحيح شاركه في الغاب أو
المريض ولزم ما قبله وهذا وصمه إن تلف

قوله [حار] أي في صور الكراء على الراشح وفي صورته السراء
أشافاً

قوله [اسركا في الدواء] أي على الفصل السابق وفقاً وحلقاً ، ولا يقال
حب اسراكا في الدواء كات شركه اموال لا أمدان ، وليس الكلام فيها لانا
بقول ، الدواء باع عبر مقصود والمقصود ، إنما هو التعاون على صمائه الطب
قوله [وأعصر المفاوئ السر] راجع لشركه العمل من حب هي كما تقدم
النسب عليه في قوله ولا يصير شرط السوازي إن هارما في العمل

(لا ان كبر) من المرض أو العنه عن كالومس فلا يلحق عمله بل محص
 بأخره عمله ، وانظر تمام الكلام في المس وسراج

قوله [فلا يلحق عمله بل محص بأخره عمله] أى والصمان عله لأن
 المربوع أنه قله وصاحبه عاب أو مريض ، وأما لو حلت المرض أو العنه
 بعد القول ، فافاد حكمه الأصل بقوله « رجع بأخره مل عمله على صاحبه » وإلا
 فالأخره الأصلية ، بهما والصمان عليهما ، ماله لو عاهدا صحباً على حاطه بوب
 بعسره فعاب أحدهما أو مريض كثيراً فحاطه الآخر والعسره بهما ، ثم يقال مامل
 أخره من حاطه ؟ فإذا قل أربعة ، رجع على صاحبه أسى مصموم خمسة ، فحاصله
 أنه محص بأربعة من العسره ثم يسميان السه ، وهذا طاهر في هذا ويحوى ، وأما في
 مل العمل ماومه كساعس ومحارس وحافرس فظاهر أنه محص بمجمع أخره عمله
 انتهى

قوله [وانظر تمام الكلام في المس وسراج] من ذلك لو كبر مده
 المرض أو السفر هل يلحق بها الأومان ؟ وهو ما قاله حصانوس أو لا يلحق
 بها شيء ؟ وهو ما نسبه أبو الحسن الصغير للحمى ومن ذلك لو مات
 أحد الحافرس في الركاز أو المعلن لم يسحق وأربه بعه العمل وه بل يقطعه الامام
 لمن ساء ، وبعضهم قد عدم استحقاق الوارب عما إذا لم يند الـ بل يعمل المورب
 وإلا استحقه الوارب والراجح عدم الـ ، ومن ذلك الهى عن سركه الرجوه وهى
 بيع وجه مال شخص حامل محرء من رجحه ، وهى فاسده للجهل بالآخره وللعرر
 بالبدليس فعلى هذا يكون حمله أهسام السركه سعه

فصل في بيان أشياء يقضى بها عند السارح

من شركاء وعمرهم

• (نُصِيَ عَلَى شَرِيكَهِمَا) أَي فِي مَيَّة (لَا تَسْقِمْ) مِنَ الشَّرْكَاءِ ؛ كَحِمَامٍ وَوَرْنٍ وَخَانُوبٍ ، وَبَرَحٍ وَطَلْحُونٍ حَصَلَ لَهُ حُلٌّ وَأَرَادَ النِّصَّ أَنْ يَمُرَّ أَوَّلُ الْآخِرِ (أَنْ يَمُتَّ) الْآخِي مَعَ مَنْ أَرَادَ الْعَمْرَ (أَوْ يَمُتَّ) لَمْ يَمُرَّ مَعَهُ

فصل

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَعَ الشَّرْكَاءِ وَعُمُرُهُمْ عِنْدَ مَا فَصَّلْنَا وَجَالَفَ أَصْلَهُ قَوْلُهُ [وَعُمُرُهُمْ] وَصَلَ لِعَمْرِ الشَّرْكَاءِ هَذَا مَعَهُ قَوْلُهُ وَكُنْتُ سَعْلًا إِنْ وَهِيَ ، وَمَا بَعْدَ

قَوْلُهُ [نُصِيَ عَلَى شَرِيكَهِ] إِنْ جَاءَ بِمَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْعِمَارُ الَّذِي لَا يَسْقِمُ بَعْضُهُ مِلْكًا وَبَعْضُهُ وَفَقَ وَأَيُّ الْمُرُوفِ عَلَيْهِ أَوْ الْبَاطِرُ مِنَ الْعَمْرِ بَعْدَ أَمْرِ الْحَاكِمِ لَهُ ، فَإِنَّهُ يُنْصَى عَلَيْهِ بِالدَّخْلِ عَلَى الْمُعْتَدِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا بَاعَ وَيَعْمُرُ طَالِبُ الْعِمَارَةِ وَسَرَقَ مَا صَرَفَهُ عَلَى الرُّفْعِ مِنْ عَلَيْهِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ ضَاعَ مِنْهُ بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لِاحْتِمَالِهِ حَبْثَ لَمْ يَحْجِجْ لَهُ كَذَا فِي (عَب) وَكَتَبَ الْفَرَاوِي بِطَرَفِ الْمُعْتَدِ أَنَّهُ بَاعَ الْكُلَّ وَلَوْ كَانَ مِنَ النِّصِّ يَكْفِي فِي الْعِمَارَةِ دَعْوًا لِنُصْرُوهِ بِكِبَرِ الشَّرْكَاءِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الْمُرَاضِي (أَه) نَعَمْ مَحَلُّ الدَّخْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَفِّ رَيْحٌ يَمُرُّ مِنْهُ وَلَمْ يُوْجَدْ مِنْ سَأَحَرِهِ مَسٌّ فَنَقَعَ الْآخِرَةَ مَعْقِلَةً لِعَمْرِهَا وَإِلَّا فَلَا بَاعَ (الْبَيْتُ مِنْ حَاسَةِ الْأَصْلِ)

قَوْلُهُ [أَنْ يَمُرَّ] «أَنْ» وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ فِي تَابِلٍ مُصْطَلَحٍ بِمَحْرُورٍ بِحَرْفٍ حَرٍّ بِحَرْفٍ مُعْلَنٍ «نُصِيَ» ، وَبَابُ الْأَعْلَةِ قَوْلُهُ «عَلَى شَرِيكَهِ» وَبَحَلُ الْمَعْنَى يُنْصَى عَلَى شَرِيكَهِ بِالْعَمْرِ أَوْ بِالْبَيْتِ

قَوْلُهُ [لَمْ يَمُرَّ مَعَهُ] أَيِ لِمَنْ أَحْرَجَ بَعْرَهُ فَإِنْ أُنِيَ الْمَسْرِيُّ مِنَ الْعَمْرِ نُصِيَ عَلَيْهِ عَمَلُ مَا نُصِيَ بِهِ عَلَى الْأَوَّلِ وَهَكَذَا

فإن ناعه لعبر السربك فلا سمعه فيه للسربك كما ناني إن شاء الله تعالى والمراد
بمعنى عليه بالسبع إن امتنع من العمر فامره الحاكم أولاً بالعمر فلا حكم ،
فإن امتنع قال له إن لم يعمر حكماً عليك بالسبع فإن امتنع على الامتناع
بحكم عليه بالسبع

ولو كانت حصصه يريد منها على العمر وهل يحكم عليه سبع قدر
ما يحصل به العمر ، لأن البيع الحزري إنما يحل للصورة فمصر على قدرها
ورد بأن دفع ضرر ذكره السركاء إنما يكون مع الكل وهل إن كان عساً
حزبه بالعمر وإلا حازه على البيع

• والكلام في غير العود والآثار ، فإن الآي من العمر لما لا يعنى عليه بالسبع
بل يقال لصاحبه عمر ولك جميع الماء ما لم يدفع لك الآي ما حصصه من البعق ،
فإن لم يدفع فالماء للمعمر ولو راد على ما انص - كذا في المواقى وهل بل له من
الماء قدر ما انص

قوله [كما ناني إن شاء الله تعالى] أي في أمها

قوله [والمراد بمعنى عليه السبع] جواب عما يقال ظاهر المصنف أن
الحاكم يقول للسربك المبيع من العمر من أول الأمر حكمت عليك بأن
يعمر أو تبع ، وليس كذلك ، إذ الحكم إنما يكون بمعنى وهو إذا قال له حكمت
عليك أن يعمر أو تبع لم يكن المحكوم به معاً ، بل الحاكم بأمره أولاً بالعمر
إلى آخر ما قاله السارج

قوله [ولو كانت حصصه يريد منها على العمر] هذا هو المعنى ،
ولو كان في الوقف كما للمراوى دهما لصورة بكثير السركاء

قوله [حازه بالعمر] أي حكم عليه به فخص حرم معنى حكمه بالمال

قوله [لا يعنى عليه بالسبع] إلخ أي سواء كان على العود والآثار ربع
أو سحر أم لا

قوله [كذا في المواقى] أي يعلا من ابن القاسم وقال ابن نافع محل
حز السربك إن كان على الأرض أو ربع أو سحر أو غير ذلك ، وقد صححه
ابن رشد ورجح ما قاله ابن القاسم ،

• (كَتَدِي سَعْلِي) عله اه لعبره فانه يقصى عله (إِنْ وَهَى) أن يعمر أو يسع لمن يعمر لدفع ضرر الاعلى ، ولو كان الاسفل رهاً حيث لا ربح له يعمر منه ولم يمكن منه حازه يسمى يعمره ، ولكن لا داعى للرفع إلا للمعمر

(وَعَلَى) أى على دى السفل (السعلية) أى على الاعلى بالخيار والمسمار حتى يفرغ من إصلاحه ، لأن العلوى منزله الداء ، والبناء على دى الاسفل هذا هو المنصب ، وهل العلوى على رب العلو ، فلو سقط الأعلى فهدم الاسفل أحرى رب الاسفل على البناء أو الدح لمن دى أى رب العلو علوه

(و) عله أيضاً (السعف) السائر لسفله ، إذ الاسفل لا يسمى داء إلا بالسعف ، ولذا كان يقصى له به عما السارح
(و) عله أيضاً (كَسَسُ المرحاض) الذى لمن داه رب العلو سطرانه

قوله [ولكن لا يساع من الرفع إلا ما ر العمر] أى في هذه المسألة لأن عله دفع بكثر الشركاء منه ها

والخاصل انه اسمى من عدم حوار مع الرفع خمس مسألى هذه والى فعلها ، وسع العمار الرفع لترسعه المسجد والطريق والمقبرة إذا كانت الحاجة داءه لترسيع ما ذكر

قوله [فلو سقط الأعلى فهدم الاسفل] إلح أى ولا ضمان على صاحب الأعلى إلا لاسطر الانذار عند حاكم يقصى منه يمكن منها من الإصلاح ، وكذلك العكس كما إذا وهى الاسفل وحذف بانهلماه اهدام الاعلى ، فان صاحب الاسفل لا يقصى هدم الاعلى إلا بملك السروط

قوله [وعله أيضاً السعف] أى كما فعله أ و الحسن عن ابن محمد صالح

قوله [الذى يلقى داه رب العلو] إلح أى سواء كان داه أعلى أو اسفل
قوله [إلا لعرف بهم] أى وهذا قول ابن القاسم وأسهب وهو المسهور من المنصب

(إلا لعُرفٍ) سهم من أنه عليهما أو على الحمامم فعمل به . وفل الكس
على الجمع بقدر الحمامم واسطهر . ولو مات ذاته سرق أو دت عدرتها
فهل إحراقها على رب الدار لروال ملك ربتها عها أو على ربتها لأن له أحد
جلدها ليدسه ولحمها لكلايه ؟ اسطهر الثاني

(لا مسلمٍ) يرى عليه رب العلو ، فليس على دى الاسفل لى على دى
الاعلى كالللاط الذى فوق سقف الاسفل

• (و) هضى (بالداسه) عند السارح فيها (للاركب، لا) لعاند (مُسهكى
بليحامٍ) ولا لسان (إلا لدرسته أو عُرفٍ) فعمل الملك ، كما مع فى
مصر كبراً من دواب المكاري وبحرها

• (وإن أدام أحداهم) أى أحد السركاء دت فيه رضى لطحن فيها

قوله [وفل الكس على الجمع] أى وهو قول أصح ، واحلف فى
كس كسف الدار المكراه ، فهل على ربتها، وول على المكري، وكل هذا ما لم
يحر العرف سىء وإلا عمل به . وعرف مصر انه على رب الار ، وأما طس المطر
الذى يزل فى الاسواق ويصر بالمارس فلا تح على أرباب الخواص كسه لانه
ليس من فعلهم ما لم يجمعه أرباب الخواص او اهل الدوت فى وسط السرق واصر
بالمارة ، فانه تح عليهم كسه . وهل على المكري لالخواص والدوت أو على الملاك ؟
قال البرزلى . وعلى انه يحرخ على كس مرحاض الدار المكراه

قوله [اسطهر الثاني] أى اسطهره ابن ناحى وعره ، كذا فى (س)

قوله [كالللاط] أى وأما ما بوضع تح الللاط من ترات او طس أو

حسن فعلى صاحب الاسفل حكم السقف

قوله [من دواب المكاري] أى فان فى مصر رب الخمار يسوقه أو يفرده

فادا سارح مع الراك ولا سه لواحد هضى للسان أو العاند

قوله [وإن أدام أحدهم] إلح صورها ببلانه مسركون فى بيت فيه رضى
معه للكرء ، ثم انها حرب واحصاح للإصلاح فافادها أحدهم بما أن أدا من
الإصلاح ومن الادن له فيه وفل أن هضى عليهم بالعمارة أو البيع ، فالمشهور
أن العله الخاصله لم بالسويه بعد ان يسرق منها ما أنفعه عليها فى عمارتها إلا ان
علمه السالف - ناب

بالكراء ، وقد يعطل (ربحي) أي عمرها أطعم (إذا أساء) أي شركائه من معمرها معه - هل حكم حاكم عليهما بالبيع أو العمر - (فالعلة) الحاصلة من تلك الربحي بعد معمرها (أنهم) أي للثلاثة (يتعد أن يتسوى العمر مساً) أي من عليهما (ما أتت) على عمارتها (وإلا) بأنها بل أدناه في العماره أو عمر وهما ساكنان ، (فبقي) أي فالرجوع عليهما في (الدماء) لا في العلة الحاصلة بها

يعطونه القعه ، وإلا فساوهم من أول الامر ، ومقابل المشهور ما روى عن ابن القاسم أن العلة كلها لمن عمر وعلة لشركائه كراء المثل على تقدير أن لو أكرت لمن يعمر واستشكل الأول فإن أساء ما أسفهم العلة فيه صرر علة لانه دفع حمله واحد مرفاً وأحب بانه هو الذي أدخل نفسه في ذلك إذ لو ساء لرفعهما للحاكم وحدهما على الإصلاح أو البيع من يصلح

قوله [أو عمر وهما ساكنان] اعلم أن مروج هذه المسألة سبعه

الأول ما إذا أساء بهما في العماره واداً واستمر على الميع إلى تمام العماره ، والحكم أنه يرجع بما عمر في العماره والثاني أن سادتهما وسكنا ناداً حال العماره والثالث عكسه وهو أن سادتهما واداً م سكنا عمارتهما للعماره ، والحكم في هذين الرجوع في العلة كالأول والراجح أن عمر قبل علم اصحانه ولم يظلموا على العماره إلا بعد تمامها ، سواء رضوا بما فعل أو لا والحكم في هذه انه يرجع بما أسفهم في دمهم له بانه عنهم بما لاند به لهم والخامس أن يعمر بادمهم ولم يحصل منهم ما يناق الادن حتى تمت العماره والسادس أن يسكنوا حتى العماره عالين بها سواء أساءهم أم ، وحكهما كالتالي فلهما والسابع أن نادترا له في العماره ثم بمعناه بعد ذلك ، فإن كان الميع هل سراء الموك التي يعمر بهام عمر فانه يرجع في العلة وإن كان بعد سراء الموك يرجع عليهم في دمهم ولا عبره بمعهم له

• نفسه بعضي بالادن في دخول حاره في دمه لأصلاح خنار من جهة ونحوه ، كمرر حسه أو أحد بوب سقط أو دانه دخلت وبعضي انصباً نفسه الخنار إن طلبت وضعه القسمه عند ابن القاسم أن نعم طولاً من المسوق إلى المغرب

• (و) قصي (يهدم بناء في طريق) عمر وها الناس (ولتو لثم
 نصير) بالمارس ، إذ لاجي له في ذلك مع كثر البناء المذكور سانه الضرر
 وقد كثر ذلك في مصر ، فكل من بني او جدد له سا يرحف سانه أو يحاويه
 سكه المسلمين حتى صارب الطرق صفة مصر بالنامن كما هو مساهد
 (و) قصي (يحللوس راعيه ناهيه دور لسع حف) لا إن كثر
 لما فيه من الضرر وأحرر بقوله « لسع » ن حلوسهم للحدث ويحوه فانهم
 يعامون
 (و) قصي (للساين) من الباعه للامه إن نارهه فيه عره ولو اسهر به
 ذلك العره

ملا ، فاذا كان طوله عشرين ذراعاً من المسرق إلى المغرب في عرض ستر ن ملا
 أحد كل واحد عشره اذرع الفرعه ، ولا يقسم عرصاً بان واحد كل واحد مهمما
 صراً من الجانب الذي به نظر العسرين ذراعاً ان نسو نصفه كما رأى عسي
 ان ديار ، فان ذلك فساد إن كان الفرعه واما بالبراصي « محور طولاً او عرصاً
 إذا نراصوا على أن كل واحد واحد نصفه من جهة ونصفه على الحار أيضاً ناعاده
 حناره السائر لعره إن هدمه صراً إلا لاصلاح أو هدم نفسه فلا يقصى على
 صاحبه بإعادته ، ويقال للحار اسر على نفسك ان سب

قوله [وقصى يهدم بناء في طريق] أي ناعده اولاً ما لم يكن أصلها
 ملكاً له ، بان كانت داراً له وأهلكت وصارت طرفاً فله البناء ولا يهدم ،
 وهذه بعضهم مما إذا لم يطل الزمان حتى يطل اعراضه عنها فليس له فيها كلام
 قوله [ناعه ناهه دور] حاصله انه يقصى محلوس الباعه ناهه الدور
 شروط اربعة ان حفر الحائس ولا صر المارة لاسباع الطريق وان يكون
 الطريق ناعده ، وان يكون حلوسهم للبع و اعه اصله نعه نصح الاء جمع ابع
 كحاكه وحائك صاعه وصابع ، تحرك الاء ونصح ما قبلها لست الفاء ، ونصاء المسحد
 كقصاء الدور ، والراجح حوار كراء الامه سواء كانت ثوب او حوائص ،
 فمحور لصاحب الدور والجانب احد الاخره من الباعه الذين محلسون كثيراً
 في بناء داره او حانوته

(كَمَسْحِدٍ) فانه بعضى الناس يمكنه (إِلَّا أَنْ يَمْسَحَهُ) فِي الْخُلُوسِ
(عَبْرُهُ) أَيْ عِبْرَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ لِتَعْلِيمِ عِلْمٍ أَوْ إِفْرَافٍ أَوْ هَوًى فَإِنَّهُ
بَعْضُهُ لَهْ بِهِ وَقِيلَ لَا بَعْضُهُ بَلْ بَامْرٍ عِبْرَهُ بِالْعِلْمِ مِنْهُ لَهُ عِبْرٌ لِلرَّامِ
• (و) فَصَى عَلَى حَارٍ (مَسَدٌ كَوَهُ) مَسَحَ الْكَافَ وَصَمَّهَا أَيْ طَافَهُ
(حَدَّثَ بَتَّ) وَاسْرُوبَ عَلَى الْحَارِ وَأَمَّا الْقَدَمَةُ فَلَا بَعْضُهُ سَدَّهَا وَبَعَالٌ لِلْحَارِ
اسْرُوبَ عَلَى بَعْضِكَ إِنْ سَبَّ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ عَالِيَةً لَا يُمْكِنُ الْبَطْلُوعُ عَلَى الْحَارِ مِنْهَا
إِلَّا بِصُعُودٍ عَلَى سُلَمٍ

قوله [كَمَسْحِدٍ] الظاهر ان المراد به المكان المعد للطاعة المباح لسلم
عرفه وبني ورد له ، وحكمها حكم المسجد في الفصل فان قلت ما الفرق بين
المسجد والسوق ؟ قلت فلم في المسجد بعضى به للناس ما لم يعتده غيره وفي
السوق بعضى به للناس ولو اسهر به غيره ، مع أن كلاً مباح ولكل مسلم به حتى ؟
قلت الفرق أن المسجد وما به معناه مباح مربع به سماح العلوى به به سافس
المسافسون ، فذلك هو الفضاء به للناس مما م اعاده للعر ، والسوق سولن كان
ساحاً للخلوس به — فاعلم ١٤٤ هو عند الضرورات فلا سافس به العلاء ولثالث ورد
• إن حذر القاع المساحا وسرها الاسواق • (١)

قوله [فانه بعضى للناس] وانظر هل يكفى السوق بالقرن به اولاً
أن يكون نداه والسوق المرس محجر ، لا يجوز ذكر (ح) به خلافاً
قوله [إلا ان يعاده] اى لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال
« إذا قام أحاكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به » (٢)
قوله [وقيل لبعضى] المعتمد الفضاء للمسهر
قوله [وكذا إن كانت عالیه] بل العلو ما إذا كان يراعى منها المزارع
والخجوانات ، فمثل السا إن كان يطلع بها على الحرم او ما في معناه

(١) « حذر القاع المساحا وسرها الاسواق » حرجه في الخاف الصبر عن ابن عمر رواه
دوا الطبراني في الكبير والخافى في مسنده وقال صحيح
(٢) « إذا قام الرجل من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به » قال في الخاف الصبر عن أبي هريرة
رواه أحمد في حديثه والبخاري في الا ب ومسلم وأبو داود وابن أحمد رواه أحمد عن وهب بن خديجة
وقال صحيح

والمفعول عن ان القاسم ، وانه القساء أن ن حلت عليه صرر من فتح
 كره أو غيرها وسكت غير من بلا غير فلا معال له بعد ذلك
 (و) إذا قصي سدها (لا تكفي سد حلقها) مع ماها على ما هي
 عليه ، لانه ذريعه في المسقط لادعاء قدمها وازاده فتحها بل لا بد من
 سدها من أصلها وإزاله ما يدل عليها من عنه أو حسه وجوهها
 • (و) قصي (بمعنى دحان كحمام) ورن وطلع وقص (و) مع
 (رايحة كريمة) كدبع (وراحة مدبح ومسط والمزاد الحادب
 من ذلك لا القدم
 (و) مع (مضرب حذار) حذب كدق وطاحون وير وعرس سحر
 (و) مع إحذاب (إصطبل) لما فيه ن صرر راحة الرل بالحذار
 وصور الدواب

قوله [لا تكفي سد حلقها] المناسب بعدد الفاء في جوابه إذا ،
 قوله [مع دحان كحمام] أي مع إحذاب دى دحان بصرر
 الحيران بسه

وقوله [ومع راحة] أي وقص مع إحذاب دى راحة كريمة
 قوله [كدبع] أي مدبحة والمذبح المحل المدبحة للمسط
 هو الاناء الذي بسط فيه السقط لإزاله ما فيه من الاقدار ، ومثل المسقط
 المصلى وهو الاناء الذي يطبخ فيه السقط ومع السحس من بعض الحصر
 ويحويها على باب داره إذا اصر العمار بالماره ، ولا حجه له أنه إنما فعله على
 باب داره ، فانه ان حب

قوله [ومع مصر بخدار] أي وأما إذا كان الصوب فقط ولا نصر بالخدار
 فلا مع كما ناني

قوله [ومع إحذاب إصطبل] اعرض بان هذا مسعى عنه لانه إذا
 كان لمع الراحة فهو داخل في قوله « وراحة كريمة » ، وإن كان للصبر الخدار هو
 داخل فيما فعله ، وان كان للادى بالصوب فهو لا يقص مع الاحذاب كما ناني
 في قوله ولا صوب كد ويحوي وأحب بان العله في مع إحذابه الراحة وصرر

(و) مع (حائوب) فسألته كتاب ولو سبكه (عذب) على الأصوب،
لان الحائوب أمد صرراً ن مع الباب للأمره الخلون به ، ومثل المع فيما ذكر
(إلى حدت) لا إن كات قدعه

(و) نصي (مقطع) ما أصبر من (عصان) (محره) بحدار) لحاره
(مطما) حذب أو كذب قدعه وأما السحره نفسها ول أن رشد فلا
سمل لعلها إذا كات قدعه ، أي لان الكلام ر اعصابها المسره على حذار
الحر ول مقطع ولو كات قدعه وهو المصمد أو لا نصي مقطعه إلا إذا حذب
وهو قول أن الماحرن

• (لا) نصي مع ماء (مأدع صوب) وسبكه وريح (إلا لا بدّر)
أي حرس ، ول الأندر طاحون الريح إذا حذب ما مع الريح عنها ومعى بمع
(و) لا نصي مع (عُثُوب) على ماء حاره إلا أن يكون دماً ما حار
مسلم ومع

(ومع) الحار إذا علا سانه (من الصبر) كالطلع على حاره بالانراف
ن العلو الذي ماء

(ولا) نصي مع (صوب كذآ) وهو دق الصمان احصيه
(وحدوه) كحداد وحاد وصانع لجه ذلك ، ولذا قال بعضهم هذا ما لم

الحذار ، لكن المصنف أراد النصص على عن المسائل

قوله [ولو سبكه عذب] أي خلافاً لأن عارى من الله يد بالسكه
عبر البافده

قوله [لا نصي مع ماء مانع] إلح هذا هو المهور ، ومقابله ما رواه
أن دسار عن ابن نافع انه مع من مانع الضوء والشمس والريح

قوله [إلا أن يكون دماً] وأحلف هل مع من مساوانه للمسلم أولاً ؟
• سبه كما لا مع السحب المسلم من علو سانه على ماء حاره لا مع من
إحداث ما بعض العله انما كاحذاب من قرب من أو حمام قرب حمام
أو طاحون قرب طاحون كما في (ح)

قوله [ولذا قال بعضهم] أي وهو المواق فانه قال ومثل علم المع ما لم سبه

سند وندم وإلا مع

(و) لا من إحداب (نَابَ بَيْسِكِهِ قَعَدَتْ) ولو لم يكن السكه واسعه على المعمد ، وسواء نكس عن نَابَ حاره أو لم نكس ، لان سَأَنَ النافذه علم فتح أبواب ، وبها فلا ضرر في إحداب نَابَ فماله نَابَ حاره

(كنه رها) أى عبر النافذه (إِنْ نُكِّتَ) أى مُوعِدَ عن نَابَ حاره أى لم يكن مغاللا له بحيث لو فتح لم يسرف منه شئ ما في دار حاره وإلا مع (و) لا يمنع من إحداب (رَوَسِي) وهو الخياح الذى مخرج به حجه السكه في علو الحائط ليوصله العلو

(و) لا يمنع من إحداب (سَاطِ) سقف في السكه (لِيَسَّ لَهُ الْحَاسِنَانِ) أى يس فماله منه والسكه سَحَا (وَأَوْعَرَ) السكه (النَّافِذَةُ) على المعمد ، فلا يسرف الإحداب على إحد منه أهل الدفان وسوى السح على المفصل من النافذه وعبرها سَعَا لجماعه من أهل المذهب ورجح أصحابا ومحل حوار الروس والسائط ما لم يصر بالمارة في النافذه وعبرها ، فان رُفِعَا رفعا نَسَا عن رعوس الناس والأل المحمله ، وإلا سعا ولذا قال (إلا لصرير بالمارة)

(و) لا يمنع من (صُعُودٍ مَحْلَةٍ) لأخذ عمرها أو تعليمها (وَأُبْدَرَ) الرأى عليها وجوباً ، وعلى نَدَسَا (طَلُوعُهُ) عليها ليمر الحار (مَحْلَاتُ الْمَسَارَةِ) الى سرف من صعد عليها للادان على الحار ، فإنه يمنع (ولو) كات المساره (مَدَمَتَّ) لان الادان يكرر محلاف المحله

وندم وإلا مع من ذلك

قوله [ولا يمنع من إحداب روس] إلح حاصله ان المعمد في الروس والسائط حوار إحداهما مطلقاً كات السكه نافذه او عبر نافذه ، ولا يحاج لادن حسب رفع عن رعوس الركبان رفعا دأ ولم يصر بصوه المارة

قوله [سَعَا لجماعه] قال ابن عارى المفصل من النافذه وعبرها لأنى عمران ، وعلقه عن المسطى ، وعلقه امصر ابن الخياح وعلقه ابن عبد السلام وابن هارون

في الصدود عليها نادر

• (ويُذَيَّب) الحار (بمكين حار) له (من صَرَبٍ حَشَبٍ فِي حَيْدَارٍ) لأنه من المعروف وبكارم الاخلاق
(و) نبت للاسنان (إرفاق) لغيره من حار أو حار أو أحسب وبأكد
في الحرب والحار له تعالى • وبأواليد من إحصاءاً وَيَدِي الْعُرْبِي

قوله [غلغاف المارة] محل مع الصدود عليها ما لم يحل لها سائر من كل
جهة مع من الاطلاع على الحيران، وما لم يكن الصاعد أهمي كما عندنا عصر
قوله [بمكين حار له من عررحسب] أي لما في الرطاب لا يسمع أحدكم حاره
أن يمرحسه في حذاره رواه ابن وهب وحسه بالافراد ورواه بعضهم بصحة
الجمع، حمل مالك ذلك على النبت وحمله السامعي وأحمد على الزحوب وأحلف
هل الحار المسجود عررحسب في حائطه، وبه أفى ابن عاب فعلا له عن السوح،
أو ليس له ذلك؟ وبه قال ابن ناجي

قوله [وبأواليد إحصاءاً] أي وأحسوا بأواليد إحصاءاً وإعما قرن
بر الزالدين معادته ووجده لماكد حهما على الولد عن أبي هريرة قال • جاء
رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من أحسن الناس محس
صحاى؟ قال أملك قال من؟ قال أملك من؟ قال أملك،
من أولئك ثم أدناك فادناك^(١)، وفي رواه عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول • رعم أنه رعم أنه هل من نار رسول الله؟ قال من أدرك ولده عنه
الكر أو أحدهما لم ينحل الحة^(٢)

قوله [وبنى العري] أي وأحسوا إلى دوى العري وبهم دوو رحمه من
هل اده أو أمه، عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) • أملك م أملك م أولئك م الاقرب فالاقرب • قال في الخالص الصبر روا
الحاكم في مستدرکه وأبو داود والترمذي وأحمد في مسند عن معمر بن خديج وروا ابن ماجة عن
أبي هريرة وقال صحيح حسن

(٢) • رعم أنه م رعم أنه م رعم أنه من أدرك أموه عند الكثر أحدهما أو كليهما م لم ينحل
الحة • قال في الخالص الصبر أروا مسلم وأحمد بن حنبل في مسند عن أبي هريرة، وقال صحيح

وَالسَّامِيُّ وَالْمَسَاكِينِ وَالْحَارِثِيُّ الْغُرِّيَّ وَالْحَارِثِيَّ الْحَسْبِيَّ

قوله « من سره ان يسقط له في رزقه ويسأله في أمره فليصل رحمه » ، ومعنى يسأله في أمره بوجره له في أحله

قوله [والسامى والمساكين] أى وأحسوا إلى من ذكر وإعنا أمر بالاحسان إليهم لأن السم مخصوص بسوء من العجر الصغر وعدم الفقه والمساكين هو الذى ركنه ذل الفاقة والقرم مسكين لذلك وفي الحديث « أنا وكافل السم في الجنة هكذا ، وأما بالसानه والوسطى فخرج بهما ساء »^(١) ، وعن أبى هريرة قال قال رسول الله عليه وسلم « السامى على الارملة والمساكين كالجاهد في سبيل الله » ، وأحسه قال « وكالعام الذى لا يمر وكالصائم الذى لا يفطر »^(٢)

قوله [والحارثى الغرى] أى وأحسوا إلى الحارث الذى قرب حوارته منكم ، وقيل الحارث ذو الغرى هو الغرب

قوله [والحارث الحسب] أى الذى بعد حوارته عك ، او هو الاحصى الذى ليس بك ومنه قرأه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما زال جبريل يوصى بالحارث حتى طيب أنه سيورثه »^(٣) وعن عائشة قالت « طيب ما رسول الله إن لي حارسين فإلى أحدهما أهلتى » قال إلى أقربهما نأماً لك^(٤) ، وعن أبى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر إذا طحبت مرفاً فأكر ماءه وبعاهد حيرانك » وفي رواه قال « أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم قال إذا طحبت مرفاً فأكر ماءه ثم انظر إلى أهل بيت من حيرانك

(١) « أنا وكافل السم في الجنة هكذا » عن سهل بن سعد صحيح ، رواه البخاري وأحمد في مسند وأبو داود والترمذي

(٢) « السامى على الارملة والمساكين كالجاهد في سبيل الله أركمهم اللل الصم البهيم عن أبى هريرة - رواه البخاري وأحمد في مسند والترمذي والسان وابن ماجه

(٣) « ما زال جبريل يوصى بالحارث حتى طيب أنه سيورثه أوسوره » عن أبى عمر بن السحن وأحمد في مسند وابن داود والترمذي وعن عائشة عبد أحمد والسنن وابن داود والترمذي وابن ماجه والسان وهو صحيح من هذه الوجوه وعن عائشة أنها التبت في السن وهو حسن من هذا الوجه (٤) أقرهما نأماً عن عائشة في صحيح البخاري

وَالصَّاحِبِ بِالْحَسَبِ وَادْرِ السَّرِيلِ وَمَا مَلَكَكَ أَرْمَأُكُمْ^(١) (عنه) لشرب أو غيره

فأصهم منها محروب^(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ناساء المومسات لا يحمرن بخاره لحارها ولو فرس ساء^(٣) » معناه ولو أن يهلى لها الشيء الحمر الذي هو كطلف الساء

قوله [وَالصَّاحِبِ بِالْحَسَبِ] قال ابن عباس هو الزود في السر ، وول هو المراه يكون معك إلى حبك ، وقيل هو الذي يصحبك رجاء تصعب قال رسول صلى الله عليه وسلم « حبر الأصحاب عند الله حرم لصاحبه ، وحبر الخيران عند الله حرم لحاره^(٤) »

قوله [وَادْرِ السَّرِيلِ] يعنى المسافر المختار بك الذى قد انقطع به ، وقال الاكثرون المراد ناس السبل الصنف عمر بك فبكرمه ومحسن إليه قال صلى الله عليه وسلم « من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليكرم صمعه حاربه فدم قالوا وما حاربه ما رسول الله قال يومئذ وليله والله انه يلايه أياما فإكان وراء ذلك فهو صمعه عليه^(٥) » زاد في روايه « ولا تحل لرجل ان نعم عند أحد حتى يومه ، قالوا ما رسول الله ، كيف يومئذ قال نعم عليه ولا مئى له بغيره به^(٦) » (اه) وول معنى الحاربه الزاد الذى يعطه له بعد الصلاه ، أى ومضى الصنف يلايه أيام ثم يعطه ما يحور به من مهل إلى مهل

قوله [وَمَا مَلَكَكَ أَرْمَأُكُمْ] يعنى الممالك ، والاحسان إلهم الاكلهم

(١) سورة النسا آه ٣٦

(٢) عن أنى حرر قال « كان إلى صلى الله عليه وسلم يقول ناسا المملكات لا يحمرن حار لحارها ولو فرس سا » وروى في صحيح البخارى - كتاب الادب

(٣) عن ابن عمر رضى الله عنهما « حبر الأصحاب عند الله حرم بصمعه وحبر الخيران عند الله حرم لحاره » قال في الجامع الصغير روا أحمد في مسند والبربرى والحاكم في مستدرک وقال حسن يقول ولعل ورود في مستدرک الحاكم صحيح له

(٤) روى الإمام البخارى رضى الله عنه في صحيحه - كتاب الادب - عن أنى سرح النبوى قال « سمعت أذنابى وأبصر عساي حسن تكلم إلى صلى الله عليه وسلم فقال من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليكرم حار ، ومن كان يومئذ بالله واليوم الآخر فليكرم صمعه حاربه ، قال وما حاربه ما رسول الله قال يومئذ وليله ، والله انه يلايه أياما فإكان وراء ذلك فهو صمعه عليه

(وَسَاعِدُونَ) كِلَابَهُ وَأَمْسَ وَكُنْ

(و) نَدَبَ (إِعَانَهُ فِي مُتَيْمٍ) كَوَيْفَ وَعَرْنَ وَسَعَرَ

(و) نَدَبَ (فَسَحَّ نَابٍ لَمُرُورٍ) فِي دَارٍ لَهَا نَابَانِ وَأَرَادَ الْحَارَ أَنْ يَمُرَّ فِي

الدَّارِ بِدَحْوَلِهِ مِنْ نَابٍ لَمْ يَحْرَحْ نَ الْآخِرَ لِحَاكِهِ ، وَلَا صَرَرَ عَلَى رَبِّ الدَّارِ

مَا لَا يَطْعَمُونَ ، وَلَا يُؤَدِّهِمْ بِالْكَلَامِ الْحَسَنِ ، وَأَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الطَّعَامِ وَالْكَسْوَةِ بِغَيْرِ
الْكِبَانَةِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ كَانَ آخِرُ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « ائْتُوا اللَّهَ فَمَا مَلَكَ أَمَانِكُمْ » (١) وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضاً « هُمْ إِحْوَانُكُمْ
وَحَوْلُكُمْ حَقَّ اللَّهُ نَحْبُ أُنْدُكُمْ مِنْ كَانَ أَحْوَهُ نَحْبَ بَيْتِهِ فَاطْعَمَهُ بِمَا تَأْكُلُ وَبَلَسَهُ
بِمَا يَلْبَسُ وَلَا تَكْلُمُوهُمْ مَا يُعْلِمُهُمْ فَإِنْ كَلَّمْتُمُوهُمْ فَأَعْيُوهُمْ » (٢) (أَهْ مُلْحَصاً مِنَ الْحَارِثِ)
قَوْلُهُ [وَنَدَبَ إِعَانَهُ] أَيْ لَا يَ مُسْلِمٌ لَهَا فِي الْحَدِيثِ « اللَّهُ فِي عَرْشِ الْعَمَدِ
مَا دَامَ الْعَمَدُ فِي عَوْنِ أَحَدٍ »

قَوْلُهُ [وَلَا صَرَرَ عَلَى رَبِّ الدَّارِ] الْحَمْلَةُ حَالَهُ أَيْ قَصَبَ بِمَكْنَاهِ مِنَ
الْمُرُورِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ صَرَرٌ وَإِلَّا فَلَا يَوْمَرُ بِذَلِكَ

(١) « ائْتُوا اللَّهَ فَمَا مَلَكَ أَمَانِكُمْ » قَالَ فِي الْمُلْتَمَعِ الْعَصْرُ رَوَى الْحَارِثِيُّ فِي الْأَدَبِ عَنْ
عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) « هُمْ إِحْوَانُكُمْ » الْحَدِيثُ هَذَا مَعْرُومٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الثَّقَلِيِّ أَوَّلُهُ « إِحْوَانُكُمْ حَوْلُكُمْ »
وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ الْحَارِثِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَكْبَرِ مِنْ مَوْضِعٍ وَالْحَقُّ هُمْ الْخَلِصَةُ الْغَرِيْبَةُ

فصل في المزارعة وأحكامها

• (المزارعة الشركة في الزرع) ، وعال الشركة في الحث
وبه عبر المحمي

• وعندها عبر لارم دل النذر وبحوه

• (وأيضا بالنذر وبحويه) ، والنذر إلقاء الحب على الأرض
ليس ويمل النذر وضع الزرع بالأرض مما لا نذر لحبه ، كالنصل والعصب
وهذا هو المراد «بحوه» ، وليس المراد بالنذر قلب الأرض وحريها ، فانهم
صرحوا أن الزاح أنها لا يلزم بالعمل دل النذر ولو كان له نال والسح رحمه
الله أطلق النذر على ما نعم وضع السل وبحوه بالأرض لا حصص الحب

فصل

لما كانت شركة المزارعة فيما من الشركة باسم ان بعضها لها ، وإما أفرادها
بدرجته لم يرد أحكام وسروط بعضها وإلا فصحا ان يلزم في الشركة

قوله [المزارعة] إلج ما حوده من الزرع وهو ما نسه الأرض لقوله تعالى
(أَفَرَأَيْتُمْ مَا كَفَرُونَ أَلَيْسَ فِي زُرْعَتِهِمْ أُمٌّ وَحَسُ الرَّاغِبُونَ) (١) وصعبه
المعاملة ساعها ان يكون من اسس فعل كل مهما بصاحبه مل ما فعله الآخر به
مل المضاربه ، وبصور هذا في بعض الصور ، وهو إذا كان العمل من كل والنذر
عليها واطردت في الثاني

قوله [وعندها عبر لارم دل النذر] أي بخلاف شركة الاموال فانها
يلزم بالصعبه على المعتمد كما مر ، وهذا مذهب اس القاسم
قوله [وضع السل] أي كسل النصل والخس والارز ، وقوله وبحوه
أي كعمل العصب والسحر

وقيل إن غلب الأرض بوجوب الأروم ، وقيل إنها يلزم بالعقد كسرهما المال والراجح ما ذكرناه
 • (فليكنل) من السريكين أو السركاء (فمسحوبها مسلة) أى النذر ،
 علو نذر النقص فالفعل عن أن العام في المدونة أنه إن نذر النقص لزم العقد
 فيما نذر ولكل المسح فيما نذر وظاهره قل ما نذر أو كثر ، فالسطر الواضح
 هما قصور لوجوب النقص فعوله «عله» أى ولو حصل كثير عمل قال
 أن رسد وكذلك إن كانا قد قلنا الأرض ولم رعاها بعد لم يلزم الآتى مهما
 أن برعها معه (أه)

واعلم أنهما إن ساونا في الأرض والعمل والآله والبربعة حارب ابعافاً
 وإن احصى أحدهما بالنذر والآخر بالأرض صدد ابعافاً لاسيماها على كراء
 الأرض بما مخرج منها وما عدا هذا الوجهين محلف فيه وصاى بان الراجح
 هذا هو الفعل ، فعول من قال إنه ولي بالمع ظلماً أى ولو حدث السروط
 الآتية فيه نظر ، إلا أن يحمل كلامه على ما عدا صورته النسارى المتقدمة

فوله [وقيل إنها يلزم العقد] هذا قول ابن الماحسون وسحبون ، وإنما وقع
 هذا الاختلاف في المزارعة لا ما سركه عمل وإخاره ، فمن غلب العمل قال صر
 لأرمه العقد وسوط فما الكافو والاعتدال إلا أن سطوع احدهما براده بعد
 العقد ، ومن غلب الإخاره قال هي لأرمه العقد وإخاره فما التصاقل وعلم
 الكافو ، وقيل إنها يلزم العقد إذا انصم له وهو الذى أعاده فعوله وقيل
 إن غلب الأرض بوجوب الأروم فحملة الأفعال ثلاثة

فوله [فالسطر الواقع هنا] أى من الإجهورى

فوله [حارب ابعافاً] أى كما في البوصح وبراءه ابعاف أهل المذهب ،
 فان أبا حنيفة يقول بمعها مطلقاً وإن حاله صاحاه

فوله [لاسيماها على كراء الأرض بما مخرج - أ] أى الأعلى قول

الدواوى والأصلى ويحيى بن يحيى بخوار كراء بما مخرج منها

فوله [فعول من قال] إلح الضائل المع مطلقاً (عب)

فوله [إلا أن يحمل كلامه] إلح أى أو يحمل على قول أبى حنيفة كما بعدم

- ثم أشار لشروط صحيحها بقوله
- (وَصَحِّتِ) المزارعة بشروط ثلاثة
- أولها قوله (إِنْ مَسْكِيماً) أى الشريكان (مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَتَمْنُوعٍ) أى بأجر ممنوع كراؤها به ، وهو الطعام ولو لم ينسب الأرض كمسك ، وما ينسب ولو عبر طعام كمسك وكان ، إلا الحب كما تأتى فى الأحار ، ولا كان هذا الشرط لا يخص المزارعة بل هو عام فيها وفى غيرها فسر به سبب خاص بها بقوله (بأن لا يمتثلها بذر) كلاً أو بعضاً من عر ربها ، فلو فاتها بذر كان يكون البذر من أحدهما والأرض للآخر فثبت كما ساء
- والى قوله

(وَدَحَلًا عَلَى أَنْ الرِّيحَ) مِمَّا (يَسْبِقُ بِهِ الْمُتَحَرِّجُ) صحح الزاء
 أى ما أخرجته كل ميمها ، كأن يكون كراء الأرض مانه وكراء العمل من مر
 أو غيره سوى البذر مانه ودحلا على أن الريح ماضيه ، أو أخرج أحدهما
 ما سواى خمس وأخرج الآخر ما سواى مانه ودحلا على أن لصاحب المانه
 من الريح الثلث ولصاحب الخمس الثلث ، وهكذا ، فان دحلا فى الأول على
 الثلث والثانى والثالث على الماضيه فثبت
 (وَدَحَلُ الرِّيحِ) من أحدهما للآخر نال باده ن على أو ربح (بعد
 اللزوم) أى بعد لزوم الشركة بالبذر بعد العقد الصحيح
 • والسرط الثالث قوله

قوله [من كراء الأرض ممنوع] أى فان لم يسلما مع ، وقال
 السافيه محل منع كراء الأرض مما أخرج بها إذا استرطا الاحد من عين ما يخرج
 من حصص تلك النعمه صر عاً ولم يكفرا الحس وفى فسحه

قوله [كمسك] أى المحل

قوله [كمسك وكان] أى وحلفاء وحسب ، وأما النوص الفارسي والعود
 العافى والصليل واللب والكرب ونحوها من المعادن فمحور كراؤها بها لانها
 ملحقه بالحب كما فى ماوى الاحپورى و(سب)

قوله [بعد اللزوم] أى وأما قبله ففسد ، ولو صرحوا بانه يرفع

(وَيَمَّا نَكَلَ السَّدْرَانِ) مِمَّا إِنْ أَحْرَحَهُمَا مِنْ عَلَهُمَا ، كَمَا لَوْ كَانَتِ
الْأَرْضُ سَهْمًا وَأَحْرَحَ كُلَّ مِمَّا مَنَاهُ فِي النَّدْرِ فَلَا يَدُ مِنْ تَمَانُلَهُمَا (بَوَعًا)
كَمَصِّحٍ أَوْ مَعْرِ أَوْ فَرَلٍ (لَا) إِنْ أَحْلَقَا (كَمَصِّحٍ) مِنْ أَحَدُهُمَا (وَبَوَعٍ)
أَوْ فَرَلٍ مِنَ الْآخَرِ وَمِنْ التَّامِلِ إِنْ أَحْرَحَ كُلَّ مِمَّا مَنَاهُ فَوَلَا مَلَا وَمَنَاهُ
فَمَحَا ، بَانَ أَحْرَحًا مَعًا أَرَبَتْ فَرَلٍ بَرَرَعَ عَلَى حَبِهِ وَارَبَتْ فَمَحَ رَرَعَ - حَبِهِ
أُخْرَى فَلِإِنَّ صَحِيحَ فَإِنْ أَحْرَحَ أَحَدُهُمَا مِنَ النَّدْرِ عَمَّا أَحْرَحَهُ الْآخَرُ فَسَلَبَ
وَلِكُلِّ مَا أُنْشِئَ بَدْرُهُ ، وَبِرَاحِجَانِ فِي الْإِكْرَاءِ ، وَالسَّحِ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا السَّرَطَ ،
فَلَعَلَّهُ بَرَى أَنَّهُ لَا سَرَطَ وَصَحَّحَ السَّرَكَةَ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلٌ ، إِلَّا أَنَّهُ بَرَدَهُ إِنْ
السَّحِ اسْرَطَ حَلَطَ النَّدْرِ وَلَوْ حَكَمًا وَلَا مَائِ حَلَطَ فِي النَّوْعِ ، فَالظَّاهِرُ
أَنَّهُ أَكْبَرُ يَذْكُرُ الْحَلَطَ عَنْ تَمَانُلِهِمَا ثُمَّ إِنْ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَإِنَّ الْقَاسِمَ أَنَّهُ
لَا سَرَطَ حَلَطَ النَّدْرِ حَمَمَهُ وَلَا حَكَمًا لَ إِنْ أَحْرَحَ كُلَّ مِمَّا بَدْرُهُ
وَبَدْرُهُ فِي حَبِهِ فَالسَّرَكَةُ صَحِيحَةٌ وَهُوَ الرَّاحِجُ الَّذِي بِهِ النَّوْءُ ، وَلَيْسَ لِأَنْ
الْقَاسِمَ فَرَلٍ نَاسِرَاطُهُ حَلَامًا لَمَّا فِي بَعْضِ السَّرَاحِ وَأَمَّا الْفَرُولُ لَسَحُونِ ،
وَقَوْلُهُ اسْرَاطُهُ صَعَفٌ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ فَكَانَ عَلَى السَّحِ رَكَةً وَلَا يَمُ بَعْرِعُهُ
بَعُولُهُ فَإِنْ لَمْ يَبْدُرْ أَحَدُهُمَا وَعَلِمَ إِنْ عَلَى لَسَحَ مَالِكٍ وَإِنْ
الْقَاسِمَ ، فَعَلِمَ إِنْ السَّرَطُ بَلَانَهُ فَقَطَ وَبَعْضُهُمْ أَقْصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطَ

هـ مِمَّ مِلَّ - لَمَّا اسْرَطَ السَّرَطُ - مَحْمَمُهُ مَسَالٍ فَعَالٍ

(كَانَ مَسَاوَاتًا) أَوْ مَسَاوَا إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ (يُخْمَعُ) بَانَ يَكُونُ

قوله [أَنْ السَّحِ اسْرَطَ حَلَطَ النَّدْرِ وَلَوْ حَكَمًا] إِي وَهُوَ أَحَدُ فَرَلٍ
مَحْبُونٍ فَال (ر) هَذَا السَّرَطُ لَسَحُونِ وَمَسَالٍ ذَلِكَ

قوله [فَعَلِمَ أَنَّ السَّرَطَ بَلَانَهُ] إِي وَهِيَ سَلَامُهُمَا نَ كِرَاءِ الْأَرْضِ
مَمْمُوعٌ ، وَالسَّوَاوِي فِي الرِّيحِ بَانَ أَحَدُ كُلِّ وَاحِدٍ فَمَرَّمَا أَحْرَحَ وَمَتَالِ النَّدْرِ

قوله [وَبَعْضُهُمْ أَقْصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَطَ] إِي وَهُوَ الَّذِي أَقْصَرَ عَلَيْهِ إِنْ
سَاسَ وَأَبُو الْحَسَنِ كَمَا قَالَ (ن)

قوله [مَحْمَمُهُ مَسَالٍ] الْمُنَاسِبُ حَذْفُ الْبَاءِ

قوله [كَانَ مَسَاوَا أَوْ مَسَاوَا] إِي دَخَلُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ بَانَ مِنْ

الارض سبهما والعمل سبهما والآله كذلك بكرأه أو ملك سبهما أو ن أحدهما
فهذه مما لا خلاف في حوارها كما تقدم
(أو فادل الددر) من أحدهما عمل من الآخر والارض سبهما (أو)
قابل (الارض) من أحدهما عمل من الآخر والددر سبهما
(أو هـ) أى قابل الددر والارض معاً من أحدهما (عَمَلٌ) من
الآخر

فهذه الثلاثة حادثة انصباً كلالول لانه لم يعال الارض ددر فيها ولا ند
من بعه السروط بان يندخل على أن الريح سبهما على حسب ما اخرج كل ،
وان يماثل الددران - المسألة الثالثة ، وهى ما إذا قابل الارض عمل وكان الددر
سبهما وتقدم ان السرع برئاده عمل أو ربح بعد لروها معمر هـ
«عمل» راجع للثلاثة سأل فله

(أو) كان (لاحد هـ) الحَصْعُ الارض والدار والآله ن حيوان
وعره (إلا عمل الآ) دمعط) ن حرب وسفه وحصا ودرس ، وهى حادثة
بشرط راند على انعام اسار له هـ
(إن عَمَلًا يُلْعَط السَّرَكَة) على ان للعالم حرة ن الخمس أو

الريح سار ما اخرج والا فلا يحور كما ر للتحول على العاوب في الرج
قوله [أو من احده] أى ملك ن أحاهما وكراء ن الآخر
قوله [عمل من الآخر] المراد ه الحرب ، وما في معاه كبرى الارض
لا السمي والحصاد والاراس ، لانه محمول فى سوط عاه فسات السركة والعرف
كالسوط ، وليس للعالم عاه سوط هذا الراند إلا اخره عمله واما لو يطلع
راند عن الحرب وما في معاه ما العهد فذلك حابر ، وما ذكرناه ن عام
حزار اسراط الحصاد والدراس وما عهما هو قول سحيون ، وصححه ان الحاحب
والنوبسى ، وعن ابن القاسم المراد بالعمل الحرب والحصاد والدراس وحوار اسراطها
على العامل كما يوجد من (ن)

قوله [راجع للثلاثة مسائل] المناسب حذف الباء

قوله [وحصا ودرس] هذا مرور على قول ابن القاسم المعام

عده - وسمى مسأله الخامس - (لا) إن عهد نلطف (الاحاره) لأها
إحاره بأحر مجهول وهى فاسده (أو أطلها) أى لم نعدنا نلطف مركه ولا إحاره
(هـ عسده) أصباً لحمل الاطلاق على الاحاره عند ان العاصم ، وحمله مسحون
على الشركه فأحارها

وشرح بالساد - وإن علم من الذى (١) - لاجل ان سه فيه قوله

(كاله آء أرض لها نال) من احدهما (وسأونا في عسرها) من
بدر وعمل وآله ، فمسند لعدم الساوى مع إلغاء الارض ، فان دفع لربها نصف
كرانها حار لعدم التفاوت فان كانت الارض لا نال لها حار كما في المدونه لان
مالا نال له كالعدم

(أو لاحد هما أرض ولو رخصه) لا نال لها (وعمل) من
الآخر البدر ، ففاسده لمعاله حزم من الارض بدر بخلاف مساله المدونه السامه
فان فيها الساوى في الحسم ، فالارض الرخصه كالعدم وبها الارض والعمل
من حبه والبدر من أخرى فقد قابل بعض الارض بعض البدر وان رخصه

قوله [لا إن عهدنا نلطف الاحاره] مروع في ذكر المسائل الفاسده

قوله [أو أطلها] أى أو عهد بالاطلاق فهو عطف على الاحاره باعتبار

المعنى فلا يقال إن فيه عطف الفعل على الاسم عبر المساله للفعل

قوله [على الاحاره] أى وهى إحاره محرمه مجهول البدر

قوله [وإن علم من الذى] أى في قوله لا الاحاره أو أطلها

قوله [أو لاحد هما أرض ولو رخصه] هذه رابعه المسائل الفاسده ، وهى
ما إذا أخرج احدهما الارض وبعض البدر ، والآخر العمل وبعض البدر ، وباحد
العامل من الريح أمقص من سه بدره ، وهى ما إذا كان كل من البدر والارض
لكل منهما والعمل من أحدهما ومعها للتفاوت وما إذا ساونا في الحسم وأسلف
أحدهما البدر فجميع للسلف بمجمعه

قوله [لمعاله حزم من الأرض بدر] المناسب فلب العاره بان يقول

حزم من البدر بارض

قوله [فقد قابل بعض الارض] المناسب حذف بعض

(١) الذى في قوله « ولا الاحاره »

وقال سبحانه بالخوار في الرخصة وضوب ابن موسى الاول وهو قول ابن علقم
 حتى قوله على الأصح على الأرجح

• (م إن فسدت) المزارعة لعقد شرط أو وجود مانع ، كما لو تلفط
 بالاحارة أو أظفعا في مساله الخماس أو كلاب بعدها ، فاما ان مع العمل متهما
 أو بمعد به أحدهما ،

فان وقع متهما (وعَمَلًا مَعًا) وكان الدر لأحدهما والآخر الارض
 (فَسَسِيحًا) الررع (وَدَرَادَا عَدْرَهُ) فعلى صاحب الدر نصف كراه
 أرض صاحبه وعلى صاحب الارض لرب الدر نصف مكله الررع

(والا) عملاً معاً لى امرد أحاهما العمل ، وله مع عمله إما الارض وإما
 الدر - وعلى كل حال فهي فاسده - (فَلَا لى) الررع وحده (إن كان
 له) مع عمله (أرض أو بدر أو حص كل) متهما بأن كاتب الارض متهما
 أو الدر أو هما والعمل في كل من أحدهما وعله الفساد المتأوب

(وعليه) أى العامل الذى حكم له حصة الررع (سَلْ الدر)
 إذا كان له مع عمله الارض وكان الدر ن صاحبه أو بعض الارض ، كما لو
 كاتب الارض دهما وأخرج صاحبه النار فقد فالى حص الدر بعض
 الارض فالررع للعامل وعله مل الدر لصاحبه

(أو) عليه (الأخره) أى أخره الارض أو العر الممرد به الآخر إن
 كان له مع عمله بدر وكاتب الارض أو ع العر لصاحبه

قوله [أو وجود مانع] عطف لازم على ملوم وقوله كما لو تلفط الاحارة
 إلح مال لهما

قوله [نصف مكله الررع] صوابه الدر

قوله [قد فالى بعض الدر بعض الارض فالررع للعامل] هنا
 المربع راجع لما إذا كاتب الارض كلها من عند العامل والدر كله من عند
 عره ولم يفرع على ما إذا كاتب الارض دهما وهو انه يقال قد فالى الدر للعمل
 وإنما صلب المتأوب

و «أو» في قولنا «أو أحره» لمع الخلو فمحور الجمع كما لو كان كل من الارض والندر ، متهما والعمل على استعملهما معاً ليعاين للزراعة للعالم ، وعمله لصاحبه أحره أرضه ومل ندره

والارض الخراجه - كارض مهر - مراعى فيها أحره المثل بعد إخراج مال الدينار

ومعهم قولنا «إن كان له» إلح انه اذا لم يكن للعامل ندر ولا أرض بل كان له عمل به فقط كما في مساله الحماى إذا عهدها بلفظ الاحاره أو أطاعا - فلا يكون له مسمى من الزرع ، وإنما يكون له أحره عمله فقط والزرع لرب الارض والندر فرجع الامر إلى ما هو المعتمد من الأقوال السه ؛ وهو قول ابن القاسم وإحاره ان الموار ان الزرع في القاسده لمن اجمع له مسان في اصول بلانه الندر والارض والعمل

(ولو كانوا) أى الشركه (بلا) فأكبر ، (فالزرع لِمَن) له (مسان) منها ، (عدد) من له المسان (أو انه رد) فان انهد فطهروا ان بعدد كن مبرحا أو مهم وأسطى لمن انهد مسمى مل ندره ان كن ما انهد به ندر أو أحره إن كن غير لمر

(ولو انهد كل) مهم (مسمى) ولحد من الاصول الثلاثة (فَتَسْمِي) الزرع أبنائاً كما لو كان لكل مهم مسان (اه) مذهب ان القاسم

القول الثانى أن الزرع لصاحب الندر ، وعمله لأصحابه أحر ما أحرجه

الثالث لان حسب أن الشركه إن عتد للمهره - أى كراه الارض بما

قوله [وأو في قولنا أو أحره] المناسب أو الآخره

قوله [فرجع الامر إلى ما هو المعتمد] إلح لا يظهر مواضع لقول ابن التاسم في جميع الصور ، بل نحاله فيما إذا لم يحدد صاحب العمل مسان فان مسمى ما يندم يكون الزرع لصاحب العمل ، ومسمى المسوب لاس التاسم يكون لمن اجمع له المسان مطلقاً كما هو صريح المصنف بعد

قوله [لمن له مسان منها] أى من الاصول الثلاثة

محرج منها - فالزرع لزب التدر وإن هلت لعربها كان سهم على ما شرطوا
وبعادلوها مما أخرجوه

الرابع أن الزرع لصاحب عمل التدر ولو انعد به وعنه لأصحابه ما أخرجوه
من تدر أو أرض

الخامس لمن أجمع له مسان من أربعة أسماء، أرض وتدر وعمل تد
وتدر

السادس لمن له مسان من ثلاثة أسماء، أرض وتدر وعمل
وكلام السح مع إجماله فاصر وسعى حله عما لأن العاسم، والله أعلم
بالصواب

قوله [فالزرع لزب التدر] أى كان معه غيره أولاً
قوله [على ما شرطوا] أى أجمع لكل واحد مسان أولاً
قوله [ولو انعد به] أى هذا إذا صحب عمل التدر من آخر من تدر أو تدر
أو أرض بل ولو انعد به

قوله [لمن أجمع له مسان من أربعة أسماء] أى فإذا كانوا ثلاثة مثلاً
وأجمع لكل واحد منهم مسان من هذه الأربعة فافهم يسركون
قوله [السادس لمن له مسان] وقد نظم ابن عارى تلك الأقوال
بعوله

الزرع للعامل أو للبادر في فاسد أو لتوى المحار
ومن له حرفان من إحدى الكلم عاب وعاب ناعب نامس فهم
والمراد بالمحارهما الذى يعطى أرضه عما محرج منها وإلا عس للعمل، والألفاظ
للأرض، والباء للزبر، والباء للبران فعوله « عاب » إشارته للقول الأول،
« وعاب » للقول السادس، و« ناعب » للقول الخامس

قوله [وسعى حله عما لأن العاسم] قد علمت أن حمله على كلام
ابن العاسم بعد لأن كلام مصعباً نظير كلام حليل

باب

في الوكالة وأحكامها

• (الوكالَةُ) نصح الواو وكسرها وهي لغة الحفظ والكمال والصيان والمعنص

يقال وكلت أمري لفلان فوصه الله وسرعاً ما أسار له بقوله
«بانه» الح
• أركانها أربعة

موكل ، ووكيل ، وموكل فيه ، وصحة ، يعلم من قوله
• (بانه) وهي تسليم مائة ومائة

• (في حق) من الحقيق الماله أو غيرها كما سألني سألني إن شاء الله تعالى ،
كانه قال بانه صحح لعمري في حق ، وهذا إشارته إلى الموكل فيه ، وسألني الصيغة في

باب

لما كان بين الوكالة والسركة مناسبة من جهة أن فيها وكالة اسمها بها

قوله [موكل] أي وهو صاحب الحق

وقوله [ووكيل] فعل بمعنى فاعل أي موكل ، أو بمعنى مفعول

وقوله [وموكل فيه] أي وهو الحق الذي يملك السان

قوله [يعلم] أي تلك الأركان

قوله [مسأ ومائة] أي موكلاً ووكلاً

قوله [من الحقيق الماله أو غيرها] أي كالعقار والمال على كونه يملك له

قوله [كانه قال بانه صحح] أي قد أنه مصدر من حذف فاعله

على حذف (أو إطعمهم في يوم ذي مسعة) مسأاً^(١) وحده هاتين لفول
بعضهم

(١) سورة التلا آيات ١٤ ، ١٥

قوله « بما يدل »

(عسر مسروطه) ملك النباه (سويه) أى الباب حرج به
الوصه (ولا إمارة) عطف على «عبر» كانه قال وعبر إمارة ، حرج به
بانه السلطان أمراً أو فاصلاً أو بانه العاصى فاصلاً فى بعض عمله ،
فلا يسمى وكاله عرفاً

وسئل للحق بقوله

(كعهده) لكباح أو مع أو إحازه أو عبر ذلك محذور بوكيل الغير فيه
(ووسيح) لعهد مما ذكر اذا حار كعهد مرارعه قبل البدر أو بلى سبعة أو سد
النكاح أو مع وسئل الطلاق والافالة والخلع (وأداء) لئن (أو قضاء) له

عبد النباه مصلح ويصح ومفرغ نفاس حذف الفاعل

قوله [أى الباب] صوابه أى دى الحق

قوله [حرج به الوصه] أى لانه لا يقال فيها عرفاً وكاله ولذا فرفوا من
غلان وكل ووصى

قوله [حرج به بانه السلطان أمراً] أى وهى انه العاملة

وقوله [أو بانه العاصى فاصلاً] أى وهى النباه الخاصة

قوله [كعهده لكباح] لكن ان كان الموكل الروح حار ولو صلباً
أو امراً ، واما إن كان الموكل الروح مسرط فيه سروط البرى كما تقدم فى
النكاح

قوله [لكباح أو مع] راجع لولى الله أو الله

قوله [وسئل الطلاق] أى يباح الطلاق فى المصح بانه على أن المراد
بالمصح مطلق الخلق ، وى (مس) انه داخل فى الله فى كل حال
محذور التوكيل على الطلاق ، وان كاتب المراه وف عهد التوكيل خاصاً فان أوفعه
التوكيل حاله الخص حرى على حكم المطلق فيه

قوله [وأداء لئن] أى بان توكيل من عليه اللئن شخصاً بوجه
لأرنامه

وقوله [أو قضاء له] المناسب أو قضاء له بان توكيل شخصاً بمصحه

(وعُمُرَتِه) لمن له ذلك من أمر أو مند أو روح ، وصلت العارر والحديد
 ومحور التوكيل فيها (وحواله) ومحور أن توكل من محل عرعه على مدس له
 (وإسراء) من حق (ولان حيلته) أى الحق (الذلات) التوكيل والتوكيل
 ومن عليه الحق ، كأن توكل إنساناً في إبرائه دمه من عليه حق من مال أو غيره
 والاراء منه وهي محور بالمجهول (وحج) بأن توكل من يحج عنه عبر
 المبرصه أو من ينسب له من يحج عنه وكذا الله والصدقه والرفق وقص
 حتى وكل ما يصل اليه

• (لا في) ما لا يصلها من الاعمال البدنيه نحو (نمى) فلا يصح
 توكل من يحلف عنه (وصلاه) فلا يصح توكل من يصلى عنه فرصا او فعلا ،

من هو عليه ونفاء النضاء على ما هو عليه يكون عن الاداء ويكون عبر مفيد
 مساً

قوله [وصلت العارر] أى فالامام أن توكل من يأسر ذلك ناه عنه
 قوله [وحواله] راد ان ساس وان الخاحب التوكيل في الجماله ،
 ومفسر ذلك ان هرون بأن ركله على أن يكمل لفلان بما على فلان ، وقد كان
 البرم لرب الدس الذي على فلان أن ناهه يكمل عنه
 قوله [وهي محور بالمجهول] أى صلنا خلافاً للساده الساعده
 قوله [وحج] أى فصح اليه انه وان كان مكروهاً لفعل حلال في باب
 صحيح ، ومع اسنائه صحيح في فرض وإلا كره
 قوله [وقص حق] أى دناً أو أمانه فهو أهم من قوله فيما يعلم ،
 أو قضاء له

قوله [وكل ما يصل اليه] أى ياء على سواى اليه والوكالة
 قوله [فلا يصح توكل من يحلف عنه] اعلم ان الفعل الذى طله
 السارخ في الشخص بلانه اسام الاول ما كان مستملاً على مصلحه مطور
 فيها لخصوص الماعل ، وهذا لا يحصل مصلحه الا الماسره ، ومع اليه قطعاً ،
 وذلك كالتمس والتحول في الاسلام والصلاه والصيام ووطء الروحه ونحو ذلك ، فان
 مصلحه التمس الدلاله على صديق المدعى وذلك عبر حاصل يحلف عنه ، ولذلك يقال

مخلاف يوكل غيره في الامامة محل يوم فيه الناس أو يحط عنه محور
(و) لا في (محصية ، كطهارة) فلا يوكل من يظهر عنه روحه
ولا يلزمه شيء ، وكنا سائر المعاصي فمن أمر غيره أن يسرق له حبراً أو يعزل
نصباً بغير حق أو يعصب أو يسرق ويحرق ذلك فلا يقال له ناه ، ويقال له
أمر ومن قال لغيره اعمل لي ما يحور ، كـ اسرق لي مالي الذي بيد فلان

ليس في السبه أن يخلف أحد ويسحق غيره ، ومصلحة التحول في الاسلام إحلال
الله ويعظمه وإظهار العبودية له ، وإما يحصل من جهة الفاعل وكذا الصلاة والصيام
ومصلحة الوطاء الاعفاف ، وتحصيل ولد نسب إله وذلك لا يحصل بفعل غيره
الثاني ما كان مستملاً على مصلحة منطور فيها لذات الفعل من حب هو ،
وهذا لا يتوقف حصول مصلحة على الماسرة وحسد فصيح فيه السانه قطعاً وذلك
كرد العوازي والودايم والمعصوبات وقضاء الدين وقرين الركاء وغيرها فان مصلحة
هذه الاسماء إنصال الحق لاهلها بنفسه أو بغيره ، فذلك برأ من كات عليه
بالوفاء وان لم يسر الثالث ما كان مستملاً على مصلحة منطور فيها لحبه الفعل
ولحبه الفاعل وهو متردد بهما

أخلف العلماء في هذا باهما بلحق؟ وذلك كالحج فانه عادة معها إنفاق
مال ، فذلك ومن وافقه راوا أن مصلحة نادت النفس ويهدنها ويعظم سعادتها الله
في تلك النفاق وإظهار الانصاف اليه ، وهذا أمر مطلوب من كل قادر فاداً فعله
إنسان عنه فابت المصلحة التي طلبها السارع منه ، وراوا ان إنفاق المال فيه أمر
عارض بتدليل أن المكى يحج بلا مال فقد ألحقه بالصمم الاول لان هذه المصالح
لا يحصل بفعل الغير عنه ، ولذا كان لا يسقط القرض عن حج عنه ، وإما له
آخر النعمه والدعاء ، والسامعي وغيره رأوا ان المصلحة في القرية المائلة التي لا تسكن
عها عائلاً فالحقه بالصمم الثاني (اه ملخصاً من س)

قوله [في الامامة] اعلم ان الادان والامامة وقراءة القرآن والعلم بمكان
مختصين محور فيها السانه حب لم يسقط الوافق عدم السانه فيها ، فان شرط
الوافق علمها وحصلت ناه لم تكن المعلوم للاصل لركه ولا للثابت لعدم بقرره
في الوطعة اصابه ، وإن لم يسقط الوافق عدم السانه فالمعلوم لصاحب الوطعة

أو اعصه لي منه ، أو اعل لي من قبل أي نائب سرعاً ، سمي نائبه ووكاله
ويسمى النائب عن الوكالة في ذى أمره نَسَبَ غيره في إماره أو عصاه - كننا

ذكره بعضهم

• (ولا يَحْجُورُ أَكْثَرُ مِمَّنْ) يوكل (وَاحِدٌ فِي حُصُونِهِ) لما فيه من
كبره الرابع (إِلَّا بِرِضَا الْحَصَمِ) فمحور الأكر كما محور الواحد مطلقاً
إلا لعداوه من الوكيل والحصم لما فيه من الإصرار (كَأَن فَاعِدَهُ) أي فاعده
حصمه عند الحاكم (مَلَانَا) أي ثلاث محاليس ولوى يوم واحد فليس له أن
يوكل أحداً بحاصم عنه حصمه ، لأن سأن اللانة محاليس انعقاد المقالات بهما
وطهور الحق ، فالوكيل حسد يوجب تحديد المارعة وكبر السر (إِلَّا لِعُدُوِّ)
من مرض أو سحر فله حسد الوكيل ون العذر حلقه أن لا يحاصمه لكونه
ألد الخصام ، لا إن حلف لعير موجب

• (يَا تَدُلُّ عُرْفًا) معلو موله • نائبه وحق • وهذا هو الركن
الرابع من أركانها

والدال عرماً أعم من أن يكون لفظاً أو غيره ككناه أو أساره ول بعضهم

المقرر فيها وهو مع النائب على ما نراضا عليه من دليل أو كثير كتاب الاستسائه
لصروره أو لا كما قاله المبين وأحاره (ن) والاحجورى

قوله [ويسمى النائب عن الوكالة] إلح اعلم أنه احلف فعل إن
النائب مساويه للوكالة وهو لاس رسد وعاص ، فكل ما صحب فيه النائب يصح
فيه الوكالة وهل النائب أعم فليس كل ما صحب فيه النائب يصح فيه الوكالة
كالأمره كما قال السارج

قوله [فليس له أن وكل أحداً] أي الا رضاه

قوله [لأن سأن اللانة محاليس انعقاد المقالات] طاهره حوار الوكيل
في أهل منها وهو مصفى كلام المسطى لكن فان في الملتفات المربان كالللاب
على المهور في المذهب كننا في (ن)

قوله [لا إن حلف لعير موجب] أي فلا يكون عذراً سح له الوكيل بل
معين أن محاصم نفسه ومحب في نفسه إلا أن يرضى حصمه يوكله

أو عاده كصرف الروح لروحه في مالها وهي عائله ساكه أو صرف لاحتبه كذلك فإنه محمول على الوكيل وحصى فعله والفعل قوله حتى سب المبع للمصرف من رب المال ولا بد من قول الوكيل

(لا بُدَّ حَرْدٍ وَكَلْسُكَ) أو أُنْبِ وَكَلِي ، فإنه لا بُدَّ ، ويكون وكاله باطله وهو قول ابن سيرٍ وقال ابن تومس بعد وبعم وعلى قول ابن سير درج السح

ولذا قال (بل حتى بُدَّ وص) للوكيل بان يعزل الموكل وكله وكاله معوضه أو في جميع أموري أو في كل شيء وهو ذلك

(أو بُدَّ) له (يهـ ص) أو (يرهبه) في شيء خاص ككساح أو بيع أو شراء لخاص أو عام

• (وله) أي الوكيل (في) يوكله على (السع) طلبتُ السمن (من المسرى) (ومضيه) منه لأنه من بوايع البيع الذي وكله عليه

قوله [أو صرف لاحتبه كذلك] أي كما قال ابن ناحي في ريع بن أح وأحب ، وكان الإح يقول كراهه وفضه سس مطالوله وادعى أنه كان يدفع لاحتبه ما يحصها في الكراء ، فان القول قوله لأنه وكل العاده

قوله [ويكون وكاله باطله] أي في كل ما أهم منه الموكل عليه بخلاف أن وصى فيها صححه وبعم كل شيء

قوله [وقال ابن تومس بعد وبعم] أو ووافقه ابن رشد في الملاحظات قال وهو قولهم في الوكالة إن مصرف طالب وإن طالب مصرف ، فعلى القول الأول فإن ابن ساس سها وبن الرصة بوجهين أحدهما العاده قال لاها نصص عند اطلاق لفظ الرصة المصرف في كل الاسماء ولا نصصه في الوكالة ويرجع إلى القبط وهو محمول الثاني ان الموكل منها للصرف فلا بد ان ينفي لنفسه سها فصغر لغيره ما امنى والرصى لا مصرف له بعد المرب فلا يصغر لغيره (اهـ بن)

قوله [وله أي للوكيل] إلح «اللام» بمعنى «على» لقول حنبل في الوصح لو سلم الوكيل المبيع ولم يقص الثمن ضمنه (اهـ) وهذا حيث لا عرف بعدم طلبه وإلا لم يلزمه بل ليس له حسد فضه ، ولا بدأ المسرى يدفع الثمن إليه قال

(و) له (ي) بوكله على (السكرام) فمض (المسبح) من ناعه وسلمه لموكله

(و) له (ردّه) أى المسبح (مضّ) طهره (إن لم تبحه) موكله (فان عه بأن قال له اسرلى هذه السلعة أو سلمه فلان العلاءه ، فلا رد للوكل مع طهرهما وهذا فى غير الوكل المخصوص وإلا فله الرد ولو عى له

• (وطولت) الوكل (بالسن) لسلعه اسراها لموكله (وبالسن) الذى ناعه لموكله على سعه (إلا أن يصرح) الوكل (بالرأه) ، ذلك ، أن مولى ولا أبول دفع المس لك ، او لا أبول دفع المس فلا طالب وإما طالب بالمس أو المس لموكله

وسه فى مفهوم (إلا أن ك) حتمسى أى كموله لناع يعى (فلان لسنه) كذا ناعه ، فلا طالب بالمس ، (بحلاف) يعى (لاسترى له ميسك) كذا فطالب الرسل إلا أن يعرف المرسل بأنه أرسله فليس أهمما ساء ، كما فى الخطاب عن الوصح والفرق بين هذه والى عليها أنه فى هذه أسد البراء لنفسه وفيما عليها أسد لغيره ، ولذا لو قال له عى ، كان الطلب على الرسول

المسطى ناعا عى اى عمران ولو كانت العاده عند الناس فى الرناع أن وكل النع لايخص المن فان المسرى لا يرا بالنع للوكل الذى ناع ، وإما يحمل هذا على العاده الخارجيه بهم (اه ب)

قوله [فمض المسبح] أى عليه أيضاً فمض المسبح حب محب عليه دفع المن وهو الذى لم يصرح بالراءه من المن كما نأى

قوله [وله رده] قد علمت ان اللام بمعنى على اى محب على الوكل ان برد المعب إذا كان لا يعلم بالمعب حال مرابه ولم يكن ظاهرا لغير المامل وإلا فلا رد له ، ويكون لا رماً للوكل إن لم يقبله الموكل

قوله [وسه فى مفهوم إلا] هكنا نسحه المواضع وصواب العاره وسه فى مفهوم إلا أن يصرح بالراءه كعنى إلح

(و) طوّل الوكيل (بالتعهد) من عبث فيها ناعه لمؤكله أو استحاق
(مما لم يعلم المسترّ) بأنه وكيل ، وإلا فالطلب على المؤكل
(إلا المفوض) فالطلب عليه ولو علم المسترّ أنه وكيل
• (وقبل) الوكيل (المصلحة) وجوباً أى يحسن عليه أن يفعل ما فيه
المصلحة لمؤكله (مستحسن) عليه في الوكيل المطلق في بيع أو شراء (تعدّد
السلوك) من ذهب أو فضة

(و) شراء (لا يبي) بمؤكله وإلا لم يلزم المؤكل (وتنه) الميل
(وإلا) لم يلزم المؤكل و (حسّر) في المصول والرد إلا أن يكون شيئاً سراً
مع العائن به من الناس فلا كلام للمؤكل
• (كصرف ذهب) دفعه المؤكل للوكيل لتسلمه له في طعام أو غيره
أو سرى له به شيئاً مضمّره (بمضيه) وأسلمها أو أسرى بها وصحّر المؤكل من
المصول والرد في غير السلم طالعياً ، وفي السلم إن مضيه الوكيل لا إن لم يصبه فحين

قوله [وطوّل الوكيل بالتعهد] أى فإذا باع الوكيل سلعه وطهر بها عبث
أو حصل فيها استحاق رجع المسترّ على الوكيل
قوله [ما لم يعلم المسترّ بأنه وكيل] أى كالسماز وما لم يخلف الوكيل
أنه كان وكيلًا في البيع فقط

قوله [إلا المفوض فالطلب عليه] أى فالمسترّ الرجوع عليه أو على مؤكله
مضبر له عرفان بيع أيهما شاء كالسرك المفوض

قوله [في الوكيل المطلق] المراد باطلافه علمه ذكر نوع الثمن أو حسبه علمه
قوله [بعد البلد] أى الذي وقع به البيع أو الشراء سواء وقع الوكيل فيه أو
في غيره

قوله [وبى المثل] أى فإذا وكله على بيع سلعه فلا بد من معها من مبلها
لا بافل ، وإذا وكله على شراء سلعه فلا بد من شرائها من مبلها لأن أكثر ، وعمل
بعض من المثل إذا كان الوكيل على البيع أو الشراء مطلقاً لم يسم له عملاً فان ساءه من
قوله [وجهر في المصول والرد] محل الخيار إذا كانت المخالفة لا تراعى فيها ،
إما لو أنكر الوكيل المخالفة فهل يكون المصول هو الوكيل وهو الذي حرم به بعضهم

وليس له الاحارة لما فيه من مسح الدس في الدس وسع الطعام هل قصه إن كان طعاماً وقبل الحجر إعمالاً هو بعد النص في السلم وعمره لا يذهب لخرمان العله المذكوره ، فأمله

(إلا أن يكون السان) هو الصرف أو كان نظراً فلا حار للموكل قال في المذنبه إن دفع إليه دنابر سلمها في طعام فلم سلمها حتى صرفها بنراهم فان كان هو السان في تلك السلعه أو كان نظراً فذلك حار ، وإلا كان معتمداً وضمن الدنابر ولزمه الطعام (١٥) لكنه لا خصوصه للسلم ولا للطعام كما صرحوا به

(ومعاً التمهيد من روى) عطف على « صرف » وسرى صبح الزاه اسم معمول أى وكحالته الركل مركله في سري (عس) الركل بأن دل له اسر لى هذا الشيء فاسرى عمره، أو قال له اسر لى حماراً فاسرى يوماً (أو) محالته (سوى) عن (أو) ومسا (عن) حار الموكل من الصول والرد لان خصوصه معسر

قوله [لما فيه من مسح الدس في الدس] أى لانه مجرد محالته للوكل رب التمس في دمه دناباً وقد مسح ذلك في موحر وهو المسلم فيه

قوله [وسع الطعام هل قصه] إلح إعمالاً ذلك لان الطعام لزم الوكل بمجرد سرائه بالنراهم محالته لعدم الموكل ، فاذا رضى الموكل بذلك فكان الوكل ماعه الطعام هل قصه من المسلم إليه

قوله [وقبل الحجر] إلح معامل الاطلاق المعتمد وقوله [لا بعده] صوابه لا قبله

قوله [إلا أن يكون السان] أى عاده الناس سراء تلك السلعه الموكل على سرائها بالنراهم أو سلم النراهم بها

وقوله [أو كان نظراً] أى أو كان صرف الدنابر بالنراهم فيه مصلحه للموكل كما لو كاتب الدنابر بعض في الورق فسلط عليها النابع مثلاً

قوله [صبح الزاه] ويصح كسرهما أيضاً كما إذا قال له لا سح هذه السلعه إلا من فلان فلا سح لعمره فان ناع لعمره حار الموكل

(أو سَاعَ) الوكيل (بأفكَلَّ مما سَمَّى) له الموكل ولو سراً فمحسر (أو
اسرى) موكله بأكثر مما سمى له أو من عن المثل كثيراً ، فمحسر لا سيرا لأن سائر
السراء الزائدة للحصول المطلوب ، ولذا استثنى السراء بقوله
(إلا) زائدة (كذباً ليس) في اسمه (أو عس) ديناراً فليرم ولا
حمار ، فالسراء نصف العسر كواحد في عسرين وثلثه في عشرين وأعبر بعضهم
بعد الكثرة في السراء والبيع معاً فلا حمار في المخالفة بالسراء حتى في السراء ،
وما ذكرناه هو المعتمد
• (و) حسب خالف الوكيل في شيء مما ذكر وبسبب الموكل الحمار (لرمة)
أي الوكيل (ما اسرى إن رده مُوكَّلُهُ) وليس للوكيل رد البيع على ناعه
إلا أن يعلم الناع بأنه وكل قد خالف موكله شيء مما يعلم أو يكون له الحمار ولم
يعص أنام الحمار ، وسواء كان الحمار الناع أم لا كما يعلم ، في الحمار
ولا وجه للنظر فيه وفي الأصل هنا مسائل حسنة فراجعها

قوله [لأن سائر السراء الزائدة] غلظ للفرق بين البيع والسراء
قوله [حتى في السراء] هكنا نسخة المؤلف والصواب حتى في البيع
لأن السراء بعسر فيه الزائدة السيرة انفاقاً
قوله [وما ذكرناه هو المعتمد] أي من اعتبار الأسير خاص بالسراء
لا بالناع
قوله [وحسب خالف الوكيل] إلخ يحمل أنها شرطه فالفعل في محل
حرم والحرم هنا بلقي ما قيل ، ويحمل أن يكون طرف زمان معموله للرم وهو
الأحس
قوله [وسواء كان الحمار الناع أم لا] إلخ أي فإن كان الحمار
لهما واحار أحدهما الرد فقد يقدم في باب الحمار أن الحق لمن احار الرد مهما كان
الناع أو المسرى ، ولا يلزم إلا برصاهما
قوله [وفي الأصل هنا مسائل حسنة فراجعها] من ذلك ما لو اسرى
الوكيل معاً مع علمه به فليرمه إن لم يرص به الموكل أو بفعل اللعب وهو فرصة ،
كذاته مقطوعة ديب لعن دى هسه وهي رخصه ، أو زاد الوكيل في الحق الذي

• (وَمُسَخَّ تَوَكَّلْتُ كَافِرِي) ، وهو أعم من الذي (في سَخَّ) لمسلم (أو سراء) له (أو مباحص) لدي ويحويه كعله وقع

سماه له والرم للث الرئاده فلمم الموكل انصاً ، كذلك يلزم الموكل لو راد التوكيل في بيع سلعه عما سماه له أو نقص في اسراء سلعه عما سماه له أو أعطاه دراهم يسرى بها فاسرى في النثم وبعدها أو عكسه إلا ان يكون للأمر عرص في بعض التبراهم بالنسه للاولى ، أو في عدله بالنسه للثاده فله الخيار ، وكذلك لا يكون له الخيار إن أمره ان يسرى ساه بتدبير فاسرى به اسس على الصمه أو احداها في عهد واحد إن اى الباع من بيع احداها مفرده وإلا حر الموكل في رد احداها إن كان كل على الصمه ، أو في رد التى لسب على الصمه ، ومن ذلك لو وكله على أن يسلم لك سىء عهد السام واحد من المسلم إله حملاً أو رهاً من غير أن تأمره به فلا حار لك إن أخذ الرهى أو الحمل بعد العهد ، ويكرن الرهى صمانه هل عليه ك به ورضاك واحلف إذا أمره بالبغ بالنذهب فباع بفضه وعكسه هل بسب للموكل الخيار أولاً ؟ قولان إذا كان بعد البلد والسلعه ما باع سهما واسرب فبم النذهب والتبراهم ، وإلا حر قولاً واحداً ولو حلف الشخص على سىء أنه لا يفعله فركل على فعله ، كما إذا حلف لا يسرى عند فلان أو لا يصره عده أو لاسعه ملا ، فامرعه بفعل ذلك ، فانه محب ، إلا ان سوى انه لا يفعله بنفسه هذا إذا حلف بانه أو بعض غير معنى ، وأما ان كان بطلاق أو بعض معنى ورفع للمناصى فلا فعل منه به وبيع عليه الطلاق ويلزمه الفس (انه ملخص ما أحال عليه)

قوله [توكيل كافر] من اصابه المصدر للمفعوله والتاعل محذوف منه فيما نرى بقوله لمسلم فانه معلق بتوكيل

قوله [في بيع لمسلم] اى وأما توكيل الكافر لكافر فان كان على استحلاص دين له من مسلم مع لأنه ربما اعطى عليه وسى عليه ، وان كان على عرد ذلك فلا منع فان قلت ان العله خاربه حتى في الاصل قلت نعم لكن التوكيل فيه بسط كافر من بخلاف عدله فانه لا سبط فيه إلا لصاحب الحق

قوله [كعله وقع] فان للصح

أو حراج على مسلم ، لأنه لا سحري الحلال ولا يعرف شرط المعهود عليه ن عن
ومن وطاهره ولو رضى من مفاصى منه الحى ، وهو كذلك لحن الله تعالى
وربما أعلط على من مفاصى منه الحى وكس محمّل الله ليلى كافر ن على
للمومنين سبيلاً (١)

(و) مع بوكيل (عَدُوٌّ عَلَى عَدُوٍّ) ولو عدوّاً فى الدن كيهدى
على نصرانى وعكسه لما فيه ن الصب ورباده السر ، إلا أنه يجوز بوكيل مسلم
على دى بخلاف العكس

• (و) مع لوكل وكُل على مع سىء (مِرَاوُ لِنَفْسِهِ) ما وكل على
سعه ويوسف على إجاره موكله ولو سعى له النس لأحبال الرعه فيه يأكر إلا أن
سعى به الرعاب

(و) سراوه ما وكل على سعه (لِمَحْجُورِهِ) من صعب أو سعه أو روى

قوله [أو حراج] من ذلك ما اجمع عليه الملمرون فى فطر مصر من
بوله الكسه على الحراج من أهل اللمه فانه صلال

قوله [على مسلم] مفهومة أنه لو وكله على مفاصى من كافر فانه يجوز
لان العله لا مانى لها فان قلت إن لم باب عله الاعلاط فيه أن الكافر لاسحري
الحلال فكان مقصاه المنع من احل ملك العله وقصره مع بوكيل الكافر فى الامور
الغلبه التى هى البيع والشراء ، والمفاصى بعد حوار بوكله فى غيرها كقبول نكاح
ودفع منه وإبراء ووقف وهو كذلك قال والد (ع) سعى إذا وقع البيع أو
الشراء أو المفاصى المبروع على وجه الصحه أن يكون ماصياً

قوله [ولو عدواى الدن] أى عداوه سبها احناف الدن

قوله [إلا أن سبى به الرعاب] حاصله أن المنع مقدّم بما إذا لم
يكن سراوه بعد ماهى الرعاب ، وبما إذا لم يادن له ربه فى البيع لنفسه سواء كان
الادن حقيقاً أو حكماً كما لو اسراه لنفسه محصره ربه ، وبما دل فى سرانه لنفسه
بغال فى سرانه لمحجوره

قوله [لمحجوره] أى بخلاف روجه وولده الرسد وروحه المادون له فلا

لانه مثل السراء لنفسه (ولو سَمِيَ السَّوْن) للوكيل لما عديم وقوله «ولو» إلح
راجع لها

(و) مع للوكيل (ووكيله) في معنى وكيل فيه لان الموكل لم يرص إلا
بأمانه (إلا أن لا يلقى به) أي بالوكيل بولي ما وكل عليه فان يكون ن
دوى الحسب ووكيل على مسحور ومحور بوكيله (او كسرت) ما وكل عليه ،
وكل ن بعنه على حصله لا استعلا لا خلاف الاول وهذا ن عبر المقصود ،
واما المقصود فلا مع ان وكل على المسهور وعلى حوار الوكيل فما إذا كان
الوكيل ذو وجاهه لا يلقى به السع أو السراء لما وكل فيه إن علم الموكل بذلك وكان
الوكيل مسهوراً بذلك ويحمل المكل على علمه بذلك فلا يصدق إن ادعى عدم
العلم وأما إذا لم يعلم بذلك ولم يسهر الوكيل به فليس له الوكيل وهو صان للمال
ويحمل المكل على عدم العلم ان ادعاه وحب حار للوكيل «ركل فوئل» (فلا
سعرل) الركل (الساي سعرل الاول) ولا عمره أي إذا عزل الاصل ركله

مع سراوه له لاستعلائهم بالصرف لانفسهم إن لم يحاب لهم فان حابي مع وبهي
السع وعزم الركل ما حابي به والعمره بالمحاه وف السع

قوله [ومع للوكيل بوكيله] إلح احلف إذا وكل الركل وكلا من عبر
إذن الاصل وبصرف الوكيل الثاني سع او سراء على طبق ما امر به الوكيل الاول ،
فهل محور للاصل أمصاوه ؟ لاها لم يقع الحالاه فيما امر به الاصل ، وإنما وقع
في البعنى ، لوكل ، أو لا محور له الرضا ، لانه بعدنى الاول صار المي دماً في
دمه ، فلا يفسحه فيما يصرف به الوكيل الثاني ، لانه مسح دس في دس ما لم يحل
الاحل ؟ باويلان في حذل

قوله [فيما إذا كان الوكيل ذو وجاهه] هكذا نسخة الاصل بالواو
والمماس دا بالالف لانه حر كان

قوله [إن علم الموكل بذلك] أي أنه ذو وجاهه أي كان عالماً بها وف
بوكيله

قوله [وهو صامن للمال] أي فان وكل في هذه الحالة وحصل في المال
بلغ صممه لبعده

فلا يعزل وكيل الوكيل ويعزل كل منهما بموت الاصيل، وله عزل كل منهما والوكيل عزل وكله

• (و) مع (رِصَاكَ) أي الموكَّل (بِهِ مُحَالَمَتِهِ) أي الوكيل (وَيْ سَلَمَ) أمره به، بأن أمره أن يُسلم لك في عرض أو طعام عساه له فأسلم في غيره فلا محذور لك أن يرضى بذلك السلم (إِنْ دَفَعْتَ لَهُ السَّيِّئَ) أي رأس المال تُسلمه فيما عساه له فخالف وأسلمه في غيره، لانه لما بعدي ضمن السمن في دمه فصار دسّاً عليه فان رصب هذ فصح الدس فيما باخر فصه، وهو فصح دس في دس ويراد في الطعام سمه قبل فصه، لانه بعدنه صار الطعام للوكيل وقد ناعه للموكَّل قبل فصه بالدس الذي صار في دمه

(إِلَّا أَنْ سَلَمَ) أي الموكَّل بعدنه (تَعَدَّ قَسَصِهِ) من المسلم إليه محذور لك الرضا بأخذه لعدم الدس بالدس وعلم مع الطعام قبل فصه (أو) علم (بعد) حلول الاحل محذور الرضا (في عسر الطه ام) إذا كتب نصبه فلا باخر لعدم الدس بالدس وأما في الطعام فلا محذور له قبل فصه، وكذا في غير الطعام إذا كان فصه باخر ومهموم «ان دفع له السمن» انك إذا لم تدعه له وأمره أن يُسلم لك في شيء مع خالف واسلم في غيره محذور لك الرضا عما فعل وتدفع له السمن، لانه لم يح لك عليه شيء فمسخه في شيء

قوله [فأسلم في غيره] أي فحصل من الوكيل محالمة في حسن المسلم منه وبماله ما لو حصل من الوكيل محالمة في رأس المال إذا أمره أن يدفع رأس المال عباً فدفعها عرساً، والعلل مع الرضا ههما واحده

قوله [لانه بعدنه صار الطعام للوكيل] أي الطعام المسلم منه صار لارماً للوكيل

قوله [إلا أن يعلم] إلح أي إلا ان يكون عليك ما حصل إلا بعد فصه
قوله [ومهموم ان دفع له السمن] إلح أي فحصل ان عمل مع الرضا بالخالف إن دفع الاصيل للوكيل السمن وعلم الاصيل بعدي الوكيل قبل المصن وهل حلول الاحل له

قوله [لانه لم يح لك عليه شيء] هذا ظاهر في غير الطعام، وأما

لا يجعله الآن ومحور لك ان لا يرضى

(أو في بيعه) عطف على «محالته» أى «بيع رضاك في بيع ما وكلته على بيعه بعداً» وكان العرف بعدها «سواء سميت له البيع أم لا» (بدس) ان باعه بدين (إن «أنت») السلعة عند المسرى مما يعقب به البيع القاسم من حواله سرق فأعلى ، لأنه لما عدت وباعها بالدين لزمه ما سميت له إن سميت له بمساً والقيمة إن لم يسم له ، فإذا رصبت بعهده فقد مسح ما وجب لك عليه حالا في مبدأ لا يجعله الآن ، وهو مسح ما في القيمة في محور فان لم يصب السلعة حار الرضا - لأنه كاستدعاء بيع - وحار رد البيع وأخذ السلعة - وجعل المبيع فيما إذا فاق إن باعها بأكبر مما سمى له أو من القيمة فيما إذا لم يسم لما فيه من مسح قليل في كثير ، فان باعها بمثل السمية أو القيمة فاقبل حار الرضا

(و) اذا بيع الرضا بغير السلعة (بيع الدس) الذى على المسرى وحسب اما أن يرقى عنه بالسمة أو القيمة أولاً (فان وهى سمية بالسمة أو القيمة) فيما إذا لم يسم له شيئاً بان ساوى او راد فالامر ظاهر واحده الموكل (ولاً) ردف - بان يهضم البيع عن ذلك - (اعرم) الوكيل (السمام) (فان سأل) الوكيل اى طلب من الموكل (العزم) اى عزم السمة او

الطعام فلا محور له الرضا به لوجوده على اخرى وهى بيع الطعام قبل فحده قوله [اى بيع رضاك في بيع ما وكلته] البيع حاصله ألك اذا وكلته على بيع سلعة بعد فباعها بدين فانه يبيع الرضا به سواء كان ذلك البيع المرحل عساً أو عرساً أو طعاماً والمبيع معد يكون البيع الموكل أكبر مما يباه له ان اع بحسن المسمى ، او يكونه من غير حسن المسمى ، والحال ان المبيع قد فاق فلو باع بحسن المسمى فكان اقل او مساوياً لما يباه حار الرضا بالدين ، وكلنا ان كان المبيع قائماً وباع بغير حسن المسمى او بحسنه بأكبر فمحور له الرضا بذلك الدين وبمعنى لاحله

قوله [مع الدين الذى على المسرى] اى الذى هو الوكيل قوله [بان ساوى او راد] اى ان ساوى السمة او القيمة او راد عليهما ، وإنما أخذ الموكل الرضا به لان الوكيل معد ولا يربح له

عزم الصمة لمركله الآن ولا باع الدن ، (و) سأله (الصبر) للاحل
(لتصيصه) أى الدن من المسرى (ويستدفع الرايد) على الصمة أو
الصمة - (إن كان) هناك راند عليهما (أحب) الركل لذلك ولا صرر (إن
كانت صمة) الآن - لودع (فديها) أى قدر الصمة أو الصمة (مأفل) ؛
إد لس للوكل فى ذلك نفع لى فعل معروفًا مع المركل

(فان كانت صمة الآن أكر لم عمر الصبر ولا بد من بيع الدن ، لان
المركل قد فصح ما راد على الصمة أو الصمة فيما فى ، كما لو امره أن يسعها غيره
بعدا أو الصمة كذلك فاسبا الوكل حمسه عسر إلى احل ، ووجه الدن الآن لو دح
اما عسر ، فادا رضى بالصبر إلى الاحل فكانه فصح دمارى فى حمسه إلى الاحل ،
وقولنا : وإد لس للوكل فى ذلك نفع ، طاهر فيما اذا كتب وجه الدن قدر
الصمة أو الصمة لا اقل ، فان كتب أهل فالنفع للركل حاصل لانه لو كان وجه
الدن الآن لو بيع بمائه فى المال المقدم كان فيه سلف من الوكل حر نفعاً له
ومانه ان الوكل يلزمه الصمة عسره وهى اكر من وجهه الآن فاد باع الدن بمائه
مائه عزم تمام الصمة فعطى الصمة الآن لمصها عند الاحل ، فكانه سلف
مركله اسن ، فادا جاء الاحل احد عنها عسره ، مائه منها

قوله [أحب الركل] أى احبته المركل حبراعله

قوله [أو الصمة كذلك] أى بان امره ان يسعها ولم بعد ، والصمة من

الناس عسره

قوله [فكانه فصح دمارى فى حمسه] أى ان الموكل برك الآن الدمارى

الرائد من صمة الدن لو بيع الآن للركل فلم يعمره تمام الابنى عسر للاحل أن باحد
حمسه عند الاحل وهذا من فصح الاس من الاس

قوله [فكانه سلف موكله اسن] المناسب ان يقول عسره قال فى

الحامسة حاصله ان اسبى يقول : إذا كانت الصمة اقل من الصمة وسال

عزم الصمة والصبر لمصها فانه لا محذور لانه سلف من الوكل ، أى أن الوكل

أسلف تلك العسره للموكل باحد نفعاً من المسفل من الدن ، وانفع باسقاط

الترهين عنه ، والدن كان يعمرهما على تقدير لو بيع الدن بمائه فكان يعزم

في نظير وجهه الدين الآن ولا مان في نظير الالسن السلف وجهه بيع له إذا لو بيع
الدين الآن بمانه لعزم الزكل اسن تمام السمة ولا رجوع له بها ولنا مع اسب
ما إذا كتب وجهه أقل ولم يراع ذلك اسن القاسم وأحازه كما ذكرنا ، لان البيع
لا يكون إلا رضاهما ، فلا يحق السلف ، فالبيع لا يلزم الوكل ل إذا سأل
الصبر وعزم السمة احب وأحر له الموكل ولا يحق له سلف الا إذا لزمه
البيع فندبر

• (وان أمرته) أي أمرت الوكل أن ، مهما أي السلعة فعلاً (فاسلمت بها
في طعام ، وعسى العزم) على الوكل حالاً أي عزم السمة أو العمة
إذا لم يسم له سمّاً (ان فتاب) السلعة ، وإلا فلربها ردها وله الامضاء كما
علم (واسرى بالطعام) المسلم منه لاجله (ولا باع قبله لما فيه من
بيع الطعام قبل اكله (وبيع) الطعام بعد فصفه ، فان بيع نظير السمة او السمة
فواضح (و) إن بيع بأقل (عزم) الوكل (الامضاء) وقد كان دفعه ، فالمعنى
لا رجوع له بما عزم اولاً بالرائد عما نقص من عمن الطعام ، (والزيادة) ان بيع
بأريد من السمة أو العمة (لأن) انها الموكل لا للوكيل المعلى إذا لا ربح
لاحد في مال غيره

اسن كمال العشرة الى هي السمة فهي راده حابه من اجل السلف وحاصل
الرد أنا لا نسلم أن ملك العشرة سلف اعما هو معروف صفه إلا انك حر بأن
كلام اسب هو الظاهر (ام ملحصاً)

قوله [في نظير وجهه الدين الآن] المناسب أن يقول فيما معنى

قوله [في نظير الالسن السلف] أي باقي العشرة

قوله [فلا يحق السلف] أي السلف لاجل البيع ، وأما اصل السلف

فهو معنى

قوله [ولا يحق سلف] أي بحر له فعلاً

قوله [فندبر] امر بالندبر لندبه الخال

قوله [قبل اكله] أي المسلم امراً مجموعاً وهو دفعه قبل فصفه

قوله [فالمعنى لا رجوع له] هو معنى قول غيره اسمر على عزمه

قوله [إذا لا ربح لاحد في مال غيره] أي وفولم إن من علمه العزم له

• (وَصَمِيحَ) الوكيل ولو مفوضاً (إن أفحص) دسّاً على موكله أو أفحص مسلماً وكله على نفعه لمسره (ولم يُسْهِد) على الإفحص حب أنكره الإفحص أو مات أو عاب بعداً أي لم نعم له به عليه وإن لم يفصلها ، وسواء حرب العادة بالاسهاد أو بعدمه على المذهب (أو أنكرَ) الوكيل (المفحص) لما وكله على فحسه (فَسْهِدَ) بالنساء للمفعول أي مات (عليه) به (به) أي بأنه فحص (فَسْهِدَ) له نَسَبَهُ دَلَمَهُ (أي المفوض ، فإنه يفحص ولا يفحصه به التلف فلا يفرط لانه اكذبها بانكاره الفحص (كالكيد بآن) بكر ما عليه من الدس فسيد السبه به عليه فهمم به بأنه دفعه لربه ففحص ، ولا يفحصه به بالدفع لانه اكذبها بانكاره ، بخلاف ما لو قال

العم مفروض في مال يعلو بدمه ، فان ما هنا لم يعلى بدمه إلا خصوص الفحص لا جميع المال

قوله [وصمى الوكيل] إلح على الصمان إن لم يكن الدفع محصره الموكل فإن كان محصره فلا صمان على الوكيل بعد الاسهاد ، ومقصده ما أفحص على الموكل لفرطه بعدم الاسهاد بخلاف الصامس يمنع الدس محصره المضمون حب أنكر رب الدس الفحص فان مقصده ما دفع على الصامس ولا رجوع له به على المضمون ، والفرق بين المسائل حب جعل الدافع في الاولى عبر مفرط ، وبين الثانية مفرطاً مع ان الدفع من كل محصره من عليه الدس ان ما بدمه الوكيل مال الموكل ، فكان على رب المال ان يسهد بخلاف الصامس فان ما يدفع من مال نفسه فعليه الاسهاد فهو مفرط بعدمه

قوله [على المذهب] وقبل لاصمان عليه اذا حرب العادة بعدم الاسهاد ، وعلى المذهب فسبى هذا من فاعده العمل بالعرف ، أما لو اسرط الوكيل على الموكل عدم الاسهاد فلا عزم عليه حرمًا

قوله [بكر ما عليه من الدس] المناسب بكر المعاملة ، بان يقول لسن بسى وبسك معاملته ، وأما لو قال لادس لك على ، فهو مل لا حق لك على ، من عبر فارق

قوله [لانه أكذبها بانكاره] قد علمت أنه لا يظهر بكذبه لها إلا بانكار

لاحق لك على فأقم عليه منه نه فأقام منه بالبيع فسمعه كما تأتي في القضاء
 • (وَصَدَّقَ) الوكيل بسمه (وَيَدْعُو السَّلَفَ) لما وكل عليه لأنه
 أمس (و) في دعوى (الدَّعِي) لئس أو من أو دفع ما وكل عليه لموكله
 (وَلِرْمَكَ) أيها الموكل إذا وكلته على شراء سلعة فاستراها لك (عُرْمُ السَّمْسِ)
 ولو مراراً إن ادعى بلفه بلا شرط (إِلَى أَنْ يَصِلَ) السمس (ليرنه) تابع
 السلعة (إِلَّا أَنْ تَدْفَعَهُ لَهُ) أي للوكيل (أولاً) قبل الشراء ، فانه
 إذا صاع لم يلزم الموكل دفعه بانه ، سواء تلف قبل فحص السلعة أو بعده ،
 ويلزم السلعة الوكيل بالتمس الذي استراها نه إذا أتى الموكل من دفعه نادياً ، ما لم
 يكن التمس معصاً وأمره أن يسرى بعه فعل وتلف التمس أو استحق فمصحح البيع

أصل المعاملة لا يسعى الدنس عن دمه

قوله [وَصَدَّقَ الْوَكِيلَ بِسَمِهِ] إلح يعني أن الوكيل عر الموصى إذا وكل
 على فحص حتى يقال فقصه ولف منى ، فانه يراً لموكله من ذلك لانه ، أمس وأما الترم
 الذي عليه الدنس فانه لا را من الدنس الا اذا اقام دمه بسببه له انه دفع الدنس إلى
 الوكيل المذكور ، ولا يسمعه شهادة الوكيل لانها شهادة على فعل نفسه ، وإذا
 عرم الترم فانه يرجع على الركيل إلا أن يحصى بلفه من عر شرط منه ووقلنا
 عر الموصى ، أما لو كان موصياً - ومله الوصى اذا أقر كل مهما بانه فحص الحى
 لموكله اولسمة وتلف منه - فانه نرا من ذلك ، وكذلك الترم ، ولا يحتاج إلى إقامه
 به لان الموصى والوصى جعل لكل مهما الاقرار

قوله [وَيَدْعُو الدَّعِي] أي إلا أن يكون القمص بسمه بوى ، فان كان
 كذلك فلا يصلب الا بها كالودعه

قوله [إِلَّا أَنْ تَدْفَعَهُ لَهُ] إنما صحن الموكل عند علم دفع التمس قبل
 الشراء لان الوكيل إنما استرى على دمه الموكل فالتس دمه حتى يصل للتابع ،
 ومفهوم قوله « إن لم تدفعه » عدم عُرْم الموكل إن دفع التمس للوكيل قبل الشراء وتلف
 بعده ، وظاهره سواء تلف قبل فحص السلعة أو بعده قال (عب) وهذا حب لم
 بأمره بالشراء في التمه ثم بعده وإلا لزم الموكل إلا ان يصل لربه هي المفهوم بتصل
 قوله [وَمَصْحَحَ الْبَيْعَ] أي لأنه يحمله استحقاق التمس المعنى

• (وَلَا تَجِدَ الْوَكِيلَ) عَلَى بَيْعِ أَوْسَرَاءٍ أَوْ قِصَصِ مَالٍ أَوْ دَفْعِهِ (الاستداد) مبدأً موثقاً أى الاستدلال (إِلَّا لَسَرَطٍ) مِنَ الْمُوَكَّلِ يَعْلَمُ الْاِسْتِدَادَ فَإِنْ سَرَطَ عَلَيْهِ فَلَا اِسْتِدَادَ وَيَسْطُو بِهِ الصَّهْبَانِ وَلَا يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ اِسْتِدَادَهُ وَعَمِلَ حِوَارِ الْاِسْتِدَادِ

(إِنْ رُتِّبَا) بَانَ وَكَلَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ، سِوَاهُ عِلْمٍ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أَمْ لَا ، فَإِنْ وَكَلَهُمَا مَعًا فَلَا اِسْتِدَادَ لَانَهُمَا صَارَا كَالْوَاحِدِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ لِهَذَا ذَلِكَ وَإِذَا كَانَ لِهَذَا الْاِسْتِدَادِ

(فَإِنْ بَاعَ كُلُّهُ) مِمَّنْهُ السَّلْعَةُ الَّتِي وَكَلَّ عَلَى سَعْيِهِ (فَالأَوَّلُ) هُوَ الَّذِي عَصَى سَعْيَهُ إِنْ عِلْمٌ (وَإِنْ عَصَى) اِذَا الْمُوَكَّلُ (وَبَاعَ) وَكَتَبَ (وَكَلَّ الْوَكِيلَ) هُوَ الَّذِي بَعْدَ بَيْعِ الْأَوَّلِ إِنْ عِلْمٌ، مَا لَمْ يَمْنَحْهُ الْبَائِي بِلَا عِلْمٍ بَيْعٍ مِنَ الْأَوَّلِ (وَإِنْ حُفِّلَ) الرَّمْسُ اِسْتَرْكَمًا ، وَكَذَا إِذَا بَاعَ فِي رِمْسٍ وَاحِدٍ لَامَكَانِ السَّرَكَةِ هِيَ بِخِلَافِ الْبِكَاحِ ، فَعَوْلُهُ «فَكَالْوَلِيِّ» أَيْ ذَاتِ الْوَلِيِّ الْبِكَاحُ أَيْ فِي الْحِمْلَةِ ، وَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَسَائِلِ هَلْ كَمَا أَنَّ عَوْلَهُ «فَالأَوَّلُ» هُوَ فِي الْبَائِيَةِ أَبْصَافًا ، أَيْ قَدْ حَلَفَ مِنَ الْبَائِيَةِ لِلدَّلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَدُكَ وَالْأَصْلُ فَإِنْ بَاعَ كُلَّ

عَوْلُهُ [مبدأً موثقاً] أَيْ وَجْهَهُ الْخَارِجَ وَالْمَحْرُورَ هَلْ

عَوْلُهُ [فَإِنْ وَكَلَهُمَا مَعًا فَلَا اِسْتِدَادَ] الْحَاصِلُ أَنَّهُمَا إِنْ وَكَلَا مَرْسِينَ فَلَا هُمَا الْاِسْتِدَادَ إِلَّا لَسَرَطٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ يَعْلَمُهُ ، وَإِنْ وَكَلَا مَعًا فَامِنْ أَحَدُهُمَا الْاِسْتِدَادَ إِلَّا لَسَرَطٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ

عَوْلُهُ [فَالأَوَّلُ] مبدأً حَرَجَ عَلَيْهِ فَنَبَرَهُ السَّارِحَ عَوْلُهُ هُوَ الَّذِي عَصَى

بَعْدَ الْحَجِّ

عَوْلُهُ [مَا لَمْ يَمْنَحْهُ الْبَائِي بِلَا عِلْمٍ] أَيْ وَإِلَّا عَصَى بِهِ لِبَائِي

عَوْلُهُ [بِخِلَافِ الْبِكَاحِ] أَيْ فَإِنْ الْوَكِيلُ إِذَا عَمِلَ عَلَيْهَا فِي وَفٍّ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْبِكَاحَ يَمْتَحِنُ لَعَدَمِ قَوْلِ الْبِكَاحِ لِسَرَكَةِ

عَوْلُهُ [أَيْ فِي الْحِمْلَةِ] أَيْ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّهُ عِنْدَ اِتِّحَادِ الرِّمْسِ أَوْ حِمْلِهِ سَرَكَانِ هُمَا وَيَمْتَحِنُ فِي الْبِكَاحِ لِكُونَ الْبِكَاحِ لَا يَمْتَحِنُ لِسَرَكَةِ

عَوْلُهُ [وَهُوَ رَاجِعٌ] إلْحَ أَيْ عَوْلُهُ فَكَالْوَلِيِّ وَهُوَ الْخِلَافُ مِنَ الْأَوَّلِ

أو بيع وباع، فالأول كذبات الولي وقوله « اسركا » أى مالم يعضه أحدهما • (وَلَيْكَ) أنها الموكل - إن وكله على أن يسلم لك فى مئة (فَتَصْ) سَلَمَتِهِ) أى الوكل (لَيْكَ) حراً على المسلم إليه وبأى نفعه لك (إِنْ دَسَّ يَسْمَهُ) أن يسلم لك ولو ساهد وعين ، فان لم يسلم يلزمه النفع لك ولو أمر الوكل بأن يسلم لك ، لأحبال كذبه لأمر أمضى ذلك

• (وَالَهُ وَلُ لَيْكَ إِنْ) بصرف فى مالك سبع أو غيره وادعى الادن فى ذلك (وَحَاقَسَهُ) فى الادن) له فى ذلك (يَلَا تَمْنَى) عليك لأن الاصل علم الادن وهذا ظاهر فى غير المفوض (أو) وأهله فى الادن وحالته (فى صفة) بأن قلب أدبك فى ربه ، وقال الوكل فى سعة ، أو بصادفا على السبع وبصافى حسنى أو حلولة (إِنْ حَلَمْتُ ، وَإِلَا) تخلف (حَلَفَ) الوكل وكان القول له وأسس من ذلك قوله

(إِلَا إِنْ) ينفع له مما لسرى لك به سلعة و (سَرَى بِالْمَعْنَى)

للدلالة الباقى عليه

قوله [فالأول كذبات الولي] أى فحاج هذه الجملة على كل من السرطى ، وهذا خلاف ما فى الحرمي والمجموع من محض ذات الرلى بالناسه على ما أحاره الحرمي والمجموع من المسائل ان المكل صعب نصره فى ماله سوكل غيره عاه ، ولزك لأن مساوان فى الصرف ، فاعبر عهد الساقى منهما مطلقاً - انظر (ع)

قوله [ولو أمر المكل] إلح صواب العبارة ولو أمر المسلم إليه بأن يسلم راجع لانهامه على صريح دمه ، وهذا أحد قولين ، والآخر إقراره لانه قادر على دفع التهمة بالدفع للحاكم ، وأما إقرار الوكل فلا شك أنه معنى عن السه لأن المكلف الواحد بإقراره وان لم يكن صادفاً فمامل

قوله [وهذا ظاهر فى غير المفوض] أى وأما المفوض فعصرانه ما صبه إلا الطلاق واليكاح نكوه ومع دار سكناء وعنده القام بأموره له أم العرف ، على أن تلك الأمور لا يسلخ بح عموم الوكالة وإنما جعلها الوكل بادن خاص بها قوله [إلا أن ينفع له عملاً] إلح صورها وكله على شراء سلعة ودفع

سلعه كعبد ، وحالته وعلف أمرك لسرى به تعبراً ملاً (وَادْعَى) الوكيل
(أَنْ الْمُسْتَسْرَى) بالنس كالعبد في المال (هُوَ الْأَمْرُ بِهِ وَأَسَـةً) في دعواه
(وَحَلْفٌ ، فَالْعَوْلُ لَهُ) و (إِلَّا) بأن لم يسه في دعواه أو أسه ولم يحلف
(حَدَّثَ) وكان القول لك وعزم لك النس فان نكلت كان القول له
وفي الاصل مسائل كثيرة هنا فليراجع فيه

له النس فاسرى به سلعه ورعبت أنك أمره سراء غيرها فالقول للوكيل مع عهده ،
فإذا حلف لرب السلعه الموكل وسواء كان النس المنعوع ناهياً مد النابع أولاً
بما يعاب عليه أو لا خلافاً له مد الحريمي و (ع) يكون النس مما يعاب عليه
قوله [فإن نكلت كان القول له] أي للوكيل فصار قول الوكيل في نكاح
فيها إذا أسه وحلف ، أو لم يسه ونكلت ، أو أسه ونكل ونكلت

قوله [وفي الاصل مسائل كثيرة هنا] فيها لو قال الوكيل أمرني
ببيع السلعه بعشرة وقد بعها بها وعلف ما موكل بل بأكثر ، وفات المبيع مد المسرى
بحرب ومعه ، فان القول قول الوكيل إن أسهت العشرة مما وحلف ، وإلا فالقول قول الموكل
بسمه ويرد المبيع إن لم ينف بروال عهده ومها لو وكله على سراء خارجه من بلد
كذا فعت بها إليك فوطب منك أو من عرك نسلك ، ثم قدم الوكيل باخرى
وهال هذه لك والأولى ودعته ، فان لم ينس لك حين ينف الأولى وحلف على طبق
دعواه أحدها وأعطاك الثانية ، وإن ينس أحدها فلا ينس وطب أم لا كان لم ينس ولم
يوطأ إلا أن يعوب في جمع المسائل نكولك أو ندينر أو عصى إلا أنه أسهدها الوكيل
عند السراء أو الارسال أنها له فاحدها الوكيل ولو أصعبها الموكل أو اسولدها
ولزمك ما موكل الاخرى فيما إذا لم ينس وحلف واحدها وما إذا فابت سه وأحدها ،
ومها لو أمره أن يسرى لك خارجه فعت بها إليك ووطب عندك ، ثم قدم
وهال لك أحدها فانه وحسن فان لم ينف حرب في أحدها عما قال الوكيل
إن حلف وردعا ، ولا مئىء عليك في وطبها وإن لم يحلف فليس له إلا المانه ،
وإن فابت نكولك أو ندينر فليس له إلا المانه ، ولو أقام سه على ما قال ليعرطه
بعدم إعلامه حتى فابت ، ومها لو ردت دراهمك التي دفعها للوكيل لسلّمها لك
في مئىء سب عت فيها كلها أو بعضها ، فان عرفها وكنكك لزمك نكاحا

• (واعتزل) الوكيل مفوضاً أولاً (عمّوب مؤكّله أو تَعَرَّيه إن حكيم) الوكيل الملوب أو العزل فليس له التصرف بعد العلم بما ذكر ، وإلا كان صائباً وما تصرف فيه قبل العلم فهو ماض على المذهب وكنتا نعزل عن المفوض تمام ما وكل فيه ، والله أعلم

فإذا اهتمب الأكل فلك علمه وهل الروم للموكل إن فرض ما وقع فيه الوكالة أو الروم إن لم يخصصه ؟ بأوبلان في غير المفوض وأما هو وعمل قوله على موكله مطلقاً ، وأما إن لم يعرفها الوكيل فلا يحلو إما أن يعلمها أولاً ، فإن علمها خلف تاموكل أنك لم تعرفها من دراهمك وما أعطيه إلا حاداً في علمك وتلزم الوكيل لصوله إياها ، وإن لم يعلمها الوكيل فانه خلف الموكل أنه ما دفع إلا حاداً في علمه ويريد الوكيل ولا يعلمها من دراهم موكله ويرى كل مهما

قوله [عمّوب مؤكّله] أى وكنتا بفلسه الاحص لانفعال الحق للعرماء
قوله [فهو ماض على المذهب] أى من البوابلن ، والثاني يقول
لا يصح

• حاشاه هل عند الوكالة عبر لازم مطلقاً - وقع باخره أو جعل أولاً - إدهى من العقود الخاتره كالعصاء ؟ أو إن وقع باخره - كنوكله على عمل معن باخره معلومه أو جعل - نان بوكله على نقاصى دسه ولم يعن له قدره أو عيه ، ولكن لم يعن من هو عليه فحكمهما هى الاحاره يلزمهما العهد ، وفي الجماله لم يلزم الخاعل هبط بالسروع ؟ تردد في ذلك اهل المذهب ثم حبت لم يلزم ان ادعى الوكيل أن ما اسبراه لنفسه قبل قوله ، والله أعلم

باب

في الإفراز

- وهو الاعتراف بما يوجب حصة على فائله بشرطه
 - (بِوَاحِدٍ مُكْلَفٍ) لاصبي ومحور ومكره (عَسْرُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ)
- أى في المعاملات ، لاسمه حجر عليه ، وكذا سكران في المعاملات فإنه محجور عليه فيها ودخل في كلامه الرضى المأدب له في الحارة والمكاتب والسمه المهمل على قول مالك والروحه والسكران والرضى عبر المادبى عبر المال (و) عبر
-

باب

اعلم ان الإفراز حر كما لاس عرفه ولا يوجب من انحائه حكماً على المقر أنه كعب بل هو حر كالذعرى والسهادة والفرق بين التلايه ان الاحار ان كان حكمه مفصوفاً على فائله فهو الإفراز وان لم يقصر على فائله فاما أن يكون للمحرر فيه نفع وهو الذعرى أولاً يكون فيه نفع وهو السهادة ، ولما كان إفراز الوكيل يلزم الموكل إن كان مفصفاً او جعل له الإفراز ، ناسب ذكر الإفراز عنه

قوله [بشرطه] مفرد مصاف وبعم لان المراد السروط الآتية في قوله [مكلف] عبر محجور وبهم [الح]

قوله [ومكره] أى لانه عبر مكلف حاله الاكراه

قوله [حجر عليه] هذا اللفظ له مفهوم اعسار قول مالك ، واما اعسار قول ابن القاسم فالسمه المهمل والمحجور سواءى عديم المواحدة بالإفراز في المعاملات

قوله [والروحه] أى فصيح إفرازها في عبر المال بين المال لغير مهم عليه وان راد على ثلثها بين ثلثها ان اهتم بفعل السارحى عبر المال راجع للسكران والرضى فقط

(مُسهم) حرج المرمض فيما بهم عليه كانه البار وروحه الى عمل الها
والصحيح المفلس بالنسبة لما فليس فيه إلا بما محدد له في المسعمل (بإقراره)
معلق بواحد

(لاهل) أى للعامل للامرار له ولو ناعصار المال أو الحال كحمل
وكسجد وحسن نمر على نفسه مال له بصرف في إصلاحه وبقاء عنه كأن يقول
ناظر على مسجد أو حسن نمر في دمي ميلا للمسجد أو للحسن كذا
وحرج عبر الأهل كالدانه والحجر (لم تُكَدَّه) صه (أهل) أى لاهل
عبر مكذب للمعر في إقراره بأن قال للمعر ليس لي عليك شيء ، وكذا إذا
قال لا علم لي وأسمى المكذب فلا بواحد بقراره وإنما عبر المكذب

قوله [حرج المرمض فيما بهم عليه] أى ذكر أو أنبي ، روحه أو غيرها ،
وأما إقراره للمرهم عليه فصحيح ولو ياريد من التلب
قوله [والصحيح المفلس] أى فلا يعمل إقراره لأحد حب كان الدين
الذي فليس فيه نائماً بالنسبة لانه بهم على صناع مال العراء
قوله [إلا بما محدد له في المسعمل] أى لعلى الامرار بنمته
قوله [كحمل] مالم لا يعمل الملك ناعصار المال كما إذا قال إن لهذا
الحمل على الشيء الفلاني من مبرأ أو ميلا ، فالحمل فالي الملك ذلك اعصار
المال

وقوله [وكسجد وحسن] مالم للعامل في المال ، لان المسجد فابل
الملك المعمر به ناعصار ما يتعلق به من الاصلاح والحسن فابل الملك المعمر به من
حب أحد المسحفين له

قوله [كالدانه والحجر] أى فلا بواحد بقراره لهما ، بل هو باطل إلا أن
يكون إقراره للمحرر من أجل وضعه في كسبل أو للدانه من حب علفها في جهاد ،
وحسن بوجه للحسن

قوله [وأسمى المكذب] أى وأما إن رجع المعمر له إلى بصدق المعمر فصحيح
الامرار ويلزم ، مالم بوجه المعمر ، فان رجع المعمر في الأولى عتب بصدق المعمر له فهل
يلزم إقراره أو نطل ؟ قولان ، وأما انكار المعمر عتب بصدق المعمر له في الثانية

من نالغ رسد

• م سرع و أمله من بواحد افرازه حال
(كرمي) ذكر أو أنثى أفر (بقتر مكال) كحرج أو قل بما فيه الفصاخص
وكنا السرفه بالنسبه للمقطع فقط دون المال
• (ومريض) أفر (لملاطف ، او) أفر (بقرب) أي لعرب
(لثم برب ، كحمال ، او) أفر (لمجهول بحالته) هل هو عرب او ملاطف
او لا ، فصيح إفرازه لم ذكر (إن وربه ولد) ذكر أو أنثى
(أو) أفر (لاسعد) كعم (مع) وحيد (أفر) كولد أو اب او اح
فلرم الافراز ، واما الافراز لاحتى عبر ملاطف فصيح مطلقاً ، كافراز الصحيح
(او) أفر مريض (لروحته عليم نعضه لهما) فواحد به وإن

فالافراز صحيح ولا عبره بانكار للمر بعد ذلك انما

قوله [من نالغ رسد] اي وأما الصبي والنسبه فلا يعبر بكديسما ما لم
يرسدا ويسمرا على الكذب
قوله [أفر يعر مال] اي وأما افرازه بالمال فاطل لانه محجور عليه
بالنسبه للمال

قوله [دون المال] اي المرسوم فلا يلزمه فيه ان تلف ولا يوجد منه
ان كان فاعما ما لم يسجد لصاحب الحق به

قوله [ومريض أفر للملاطف] حاصله ان المريض اذا أفر إما ان يعر
لوارب عرب أو بعد ، او لعرب عبر وارب اصلا او لصديق ملاطف او لمجهول
حاله لا يدري هل هو عرب او ملاطف أو أحمى او يعر لاحتى عبر صديق ،
فان أفر لوارب عرب مع وجود الاعد او المساوى كان ذلك الافراز اطلا ، وإن
أفر لوارب بعد كان صحيحاً ان كان هناك ارب أفر به ، سواء كان ذلك الأفر
حائرا للمال أم لا وإن أفر لعرب عبر وارب كالحال او لصديق ملاطف
او لمجهول حاله صح الافراز إن كان لتلك الممر ولد او ولد ولد وإلا فلا ، وإن أفر
لاحتى عبر صديق كان الافراز لازماً كان له ولد أم لا

قوله [أو أفر مريض لروحته] من فروع إفراز الروح ان يسجد أن

لم يره ولد أو امردت بالصغير على المصعد ، ومنه روجه مريضه أقرب لمن علم
بعضها له ، وأما الصحيح فصيح مطلقاً (أو حُطِّلَ) بعضه لها فلم يعلم
(وَوَرِيَّةُ اس) منها أو من غيرها امرد الابن أو بعدد فصيح إفراره لها (إلا
أن سميرد) من حبل حاله معها (بالصغير) من أولاده ذكر أو أنثى ، فإن
امردت به فلا يصح إفراره لها لقوة الهمة وسواء كان هناك ولد كبير منها أو من
غيرها ام لا

(و) في إفرار المريض لمن جهل حاله معها (مَعَ سَكَبٍ) كبار له منها
أو من غيرها أو صغار من غير (وعَصَبَةٍ) كَأَب وَأُخ (فولان) بالصحة ،
نظراً إلى أنها أتت من السب وعلمها نظراً إلى أنها أقرب من العاصب والموصوع
إنها لم يفرد بصغير ، والا منع قطعاً ، ومنه في القولين

(كافرارهِ) أى المريض (لَعْنًا) أى لولد عاق (مع) وجود ولد
(نار) فيه فولان ، هل يصح للعاق نظراً لعمومه ، فكانه أئد من أحبه النار ، أو
لا نظراً لمساوئه لآخه في الولد

(أو) إفراره (لَوَارِبٍ) له كاحب (مَعَ) وجود وارث (امردت) من المهر
له كأم (وابعدت) منه ، كعم ، فهل يصح للآخ ملا نظراً لأنها أئد من
الأم أو لا يصح نظراً لبعده العم ، فولان
(لا) يصح افرار (للمساوي) مع وجود مساوئه ، كولدس أو اخوين

جميع ما يحب ندها ملك لها ، فان كان مريضاً جرى على ما ذكره المصنف
من التفصيل ، وإن كان صحيحاً كان إفراره لارماً على منهج ابن القاسم وعبره
من المصريين من غير تفصيل ، وللوارث علمها إن ادعى محدد متىء كما في (ح)
كننا في حاشية الاصل

فرله [وسواء كان هناك ولد كبير منها أو من غيرها] أى كما اعتمدته
الأماني

فرله [أو صغار من غير] هكذا نسخة المؤلف فيكون السون عوضاً
عن المصاف إليه

فرله [نظراً إلى أنها] أى الروحه المجهول حاله معها

أو عن فأولى أقرب مع أئند لظهور النهمه

• ثم سارع في بيان صيغه الدالة عليه

وهي أحد أركانها الأربعه

معر ، ومقرله ، ربه ، وصيغه

فقال (بعكسي) كذا أو قال له إنسان عليك لي كذا فقال على

(وبدعي) له كذا (وعندي ، وأحلب منك) كذا (واعطيتني

كذا ، أو) قال لمن قال اعطني حتى يحرق (أصبر على به) دار

إفرا (ار) قال لمن ادعى عليه شيء اب (ربه سهي ، أو سهه)

لي فأعزار رعله إتب الله ار السع ، قال لم يسب حلب انه ما دعه لا ربه

له واسبحه وبل لأحلب الله (ار) قال لمن طأه شيء (وسهه

قوله [معر] أي وهو الذي علمه بهاء ، الواحد المكلف الحج

وقوله [ومقرله] هو الذي علمه بقوله ، لاهل ، الحج ، المعز به المال

أو غيره كالخا اب

قوله [يعلي كذا] الاء للنصوير ، كذا كناه عن العدد وهو

كناه عن قوله له على الف أو ي دمي الف أو له عدي الف ار احاب

ملك الفأ

قوله [أصبر على به] أي وأما لو قال أخرى سهه وأنا أمر فلا بعد

إفرا

قوله [وول لأحلف ن الحد] هذا الخلاف سبي على الخلاف ن

الهدس ، هل يوجه ن دعوى المعروف أم لا ؟ رسوا كان الشيء الذي ادعى

به الله في يد الممرام لا ؟ وهناك قول ثالث وهو يوجه الممر على المدعى ان

كان المدعى حاراً والأفلا ، ويحل كون دعوى الله أو السع إفرا أو الشيء

ان لم يحصل الحارة المعبره سريعاً فإن مصب منه الحارة المعبره ، قال المدعى عليه

إنه اعني أو وهه لي ، فانه يصيب ن ذلك نفسه ولا يكون هذا إفرا بالملك

في (ح) ن آخر السدادات مانصبه قال ابن رشد إذا حار الرجل مال غيره

في رجهه منه يكون الحارة فما حاصله وادعاه ملكاً لنفسه — ناساع أو هه أو

قوله السالك — نال

لَكَ) إمرار وعله بان الوفاء (أو) قال له (لَسْتُ بِى) على الوفاء
(مَسْرُورٌ) فإنه من اصر على به (أو) قال (تَعَمُّمٌ ، أو تَكْتَى أو
أَحْتَل) بفتح الميم والحيم ويكون اللام بمعنى نعم (حَوَاتًا) في اللام
(أَلَسْتُ بِى عَمْدَكَ كَدًا) ، وكذا كل ما دل بوضع أو عرف أو فرسه طاهره
• (لا) نسب إمرار (أَفِرُّ) بضم الميم أى بقوله للمدعى أفر ،
لانه وعد (أو) بقوله (على وعلى فلان) لانه بهكم أو اسمهم (أو) بقوله (من
أى صَرَبْتُ بِأَحَدُهُمَا ؟ ما أَمْعَدَكَ مَهْمًا) لانه طاهر في الهكم ،
فلو خفف ما أعتك منها فلا يكون إمراراً أنصاً لكنه مخلف أنه لم يرد الإمرار -
فاله ابن عبد السلام

(أو) على إمراره على شرط كقوله (له على الف إن استحلها)
فليس بإمرار

صنعه - كان القول قوله في ذلك نسبه قال (ح) عنه وسواء ادعى ضروره
ذلك ملكاً من غير المدعى أو ادعى أنه صار له ملكاً من المدعى ، اما في
البيع فلا اعلم في ذلك خلافاً ، واما في الهبة والصدقه فمخلاف (اه بن)
قوله [وكذا كل ما دل بوضع] أى من أى أحرف الخواب كحرواؤه
وقوله [أو عرف] كقول المدعى عليه حاصراو على راسي أو حدم
عنى أو وصل حبلك
قوله [أو فرسه طاهره] أى كقوله في الخواب حراك الله عا في صرك
عليا حراً ، وما في معناه

قوله [لانه وعد] أى بالإقرار وكذا إذا قال لا أفرها ، فليس إقراراً ولا
وعداً به وأما إذا قال له لى عليك ماله ، فسك فحكى (ح) الخلاف في كون
السكوت إقراراً أو ليس بإقرار وان الاظهاره ليس بإقرار ، وذكر انصاً ان بما ليس بإقرار
إذا قال له لى عليك عسره ، فقال وانا الآخر لى عليك عسره ، وهو مسعر
إلا أن يقال معناه وانا اكتب عليك بان لى عليك عسره كما كذب على عمل ذلك

قوله [لانه بهكم أو اسمهم] أى لا يخلو من واحد منهما

قوله [لكه مخلف] أى لانه غير طاهر في الهكم

(أو) إن (أعاري كذا) فلا يلزمه شيء
 (أو) قال له على ألف (إن حلف) فحلف فلا يلزمه لأن له أن
 يقول طيب انه لا يحلف باطلا وهذا إذا كان (في عسر دعوى) عند حاكم
 أو محكم وإلا لزمه
 (أو) قال له على كذا (إن شهيد فلان) فلا يكون إقراراً لكنه إن
 شهد وكان عدلاً عمل بهاديه فلا بد من أن أو بمن (أو) له على كذا (إن
 ساء) فلان فلا يلزمه شيء
 (أو) قال (استربتُ منه حَمَراً بألف) فلا يلزمه لأنه لم يعر شيء
 يلزمه في دمه

(أو) استربت منه (ع بدأ) بكذا (لم اقصه) منه لم يلزمه شيء ،
 لأن السراء لا ربح عماره اللذه الا بالمص ، واستسكه السح و الوصح
 بان مجرد العهد الصحيح ربح الضمان على المسرى راحب يحمله على عد
 عاب يع على الضمه اى فلا يلحل و ضمان المسرى الا بالعص ووه بعد ،
 لان عبارتهم مطلقة راحاب بعض بانه لما كان المسرى

قوله [لان له ان يقول طيب انه لا يحلف] ويقال مل هذا العطل في
 الاستحلال والعاريه

قوله [وهذا اذا كان في عر دعوى] المراد بالدعوى المطالبه ، ومن ذلك
 لو قال له على كذا إن حكم بها فلان لرحل سماء فحكم بها عليه فابها يلزمه
 بخلاف ماله قد تمسسه ريد فساء فلا يلزمه كما قال السارح
 قوله [لكنه ان سدد] ان دلى اذا كان عدلاً فبهاديه مقبوله سواء
 امر بذلك ام لا لما فائده الاقرار المذكور ؟ فالجواب انه افاد تسليمه لبهاديه
 فلا يحتاج فيه لاعذار ، وما يقال سعى ان يكون له الاعار لانه يقول طيب
 أنه لا يهد

قوله [بان مجرد العهد الصحيح] اى اللزم الذى ليس لى فيه حتى يوفيه

قوله [لان عبارتهم] إلح عليه للعهد

قوله [وراحاب بعض] المراد به (ح) كما قال (س)

بحر على سلم النعم أولاً عند السارح فمن بدا بالنسلم اقصى ان يعمل قوله
في علم النعم، لانه يقول حتى النابع أن يمنع من سلم النسم لي حتى بعض
النعم منى ، وأما لو قال له على ، أو في دمي كذا من من عند ولم اقصه
فإنه يلزمه الافرار ولو قال له على الف من من حمر مما لا يصح معه ،
وقال المدعى بل من من عند ميلا فلزمه الافرار ايضاً لانه قد أقر بعمارة دمه ،
وبعد قوله من حمر لمعاً لا سمعه

(او) قال لم ادعى عليه فانه اقر له بكاء للاحظه منه (أقررت به)
لك (واحصى أو) وانا (مُ رسمٌ) ولرسم نوع من الحيون فلا يلزمه شيء
(ان علمت به المُ) اي الرسم (له) وعلى المدعى ان يات انه اقر له
بعد البلوغ او حال عمله

(او اقر) لم يطلب منه سوا اعاره او سراء (اعند أراً) فانه لا يبي او
روحي او ليلان لسطح من اعطاه للطالب إذا كان مثله معتد له ككونه دا

قوله [بحر على سلم النعم او لا] إلح اي حب كان النعم عباً والنعم
عرصاً كما هو الموضع

قوله [وأما لو قال له على او في دمي كذا من من عند] إلح الفرق بين
هذه وسأله النعم ان هذا افرار عراً بسب بصرحه بقوله على او في دمي بخلاف
قوله اسربت عراً لم اقصه فانه لم يصرح بشيء من دمه ، لان قوله اسربت
لا يقتضي قصاً بخلاف على وفي دمي فانه مقتضى للنعم

قوله [وبعد قوله من حمر ندماً] اي كما بعد قوله من من عند ولم اقصه
ندماً لاسمعه

قوله [اقررت به لك وانا حصى] إلح اي حب قال ذلك سقماً ولم يكنه
النعم ، ومثله ، لو قال اقررت بكذا قبل ان احل ، لانه خارج مخرج
الاسهراء فلو قال اقررت ولم أدراك به ا او العا ، فلا يلزمه شيء أيضاً
حب لم يسب بلوغة حين الافرار ، لان الاصل علم البلوغ بخلاف لو قال
لا ادري أكس عاقلاً ام لا ، فلزمه لان الاصل العمل

قوله [إذا كان مثله معتدله] هذا المعتد للسبح أحمد الرافعي ، واعبر به

وجاهه أو صاحب ولاه وإلا لزمه

(أو) أمر (مُكْرَماً) كما لو قال أفرصى فلان ماله حراً الله حراً وقصصه له (أو دماً) كما لو قال أفرصى فلان كذا ثم صاحى حتى قصصه لأحراه الله حراً

• (وَقِيلَ) عند السارح في الحلول والباحل (أَحَلُّ مِلْه) وهو الذي لا يسم منه المباع عادة لحربائها في ماله (في تَسْعٍ) وقاب منه السلعة ، والا محالفاً وبغاسحا كما تقدم ولا ينظر لسه فان انهم المباع فالقول للبايع بسمه • (لا) في (مَرَصٍ) بل القول منه للمعرض انه على الحلول بسمه ، حصل فوب أو لأحب لاسرط ولا عرف ، وإلا عمل به وذلك لأن الاصل في

(ر) بان الذي في السباع الاطلاق ، فهي امر اعتباراً فلا باعده المعرلة إلا بسمه كان السالى بمن يعتبر له ام لا ، ولا يوقف ذلك على سبب الاعتبار فلا يلزمه وإن لم يدعه بان مات كما بعده نقل الموا (اد ن) قال الاحمورى وقد يقول الرجل للسلطان هذه الامه وليت مئ وهذا العبد مدر لئلا باحدهما فلا يلزمه ولا ساءه به وماله ما يقوله الانسان حماه كان يقول صاحب بسمه او فرس ، عما لإرادته دى سوكه احدها انها لفلان ررريد مسحفاً محمى ما نسب اليه ، فانه لا يكون امراً له

قوله [احل ماله] حاصله انه اذا ادعى عليه مال حال من مع فاحاب بالاعتراف رانه موحل فان كاب العرف والعاده حربه الباحل له كان القول قول المعر بسم ، وان كانت العاده عدم الباحل اصلاً كان القول قول المعر له بسم وان لم يكن عرف بسمه فان ادعى المعر احلا فرباً بسمه ان سباع السلعه له كان القول قول المعرله بسم وان ادعى احلا بعداً لاسمه الباحل له عادة كان القول قول المعرله بسم هذا اذا قابت السلعه فان كانت فاعه محالفاً وبغاسحا ولا ينظر لسه ولا لعدمه ، راما الرص فالقول للمعر له بسمه حسب لم يكن سرط الباحل ولا عادة ومصب ما به يمكن الانقاع به

قوله [فان اهم المباع] اى بان ادعى احلا لاسمه

قوله [لي القول منه للمعرض] اى رلو ادعى المعرض منه احلا فرباً

الفرص الخليل أى بعد هذه الانقاع به فلا بد منها والحاصل أن من أقر مال
في دمه وأدعى تأخذه فإنه يعمل قوله إن كان من بيع وأسه في دعوى الأهل
سميه وإلا سبه — أو كان من فرص — فالقول للمعر له سبه ، هذا نص
المدونة ولا الثبات لقول ابن عرفة وغيره إنه لا فرق بين البيع والفرص في أن القول
لرب المال فإنه عمله عما في المدونة

• (و) وسئل (تفسير الألف في) قوله له على (الف ودرهم) بأى مئة
ذكره والمندعي مخلعه على ما فسر به ألف إن انهمه أو حاله ولا يكون
الدرهم معاً^(١) لكون الألف من الدراهم وقوله (الف ودرهم) أى متكلاً فهما
(و) قبل تفسير (السب) و) تفسير (كذا) في قوله له على مئة ،
أو له على كذا (رخص لته) أى للتفسير إن اوسع منه
• (لا) يعمل تفسيره (مخدع أو مات في) قوله (من هديه الدار)
مئة أو حتى أو كذا (أو) له من هذه (الأرض) مئة أو حتى ، « من »
(ك مبي) أى كما لا يعمل تفسيره بالخدع أو الباطل إذا قال له في هذه
الدار ، أو في هذه الأرض مئة (على الأصح) عند السح ، إذ لا فرق
بين « من » و « في » ، وهو قول سحنون فلا بد من التفسير بمئة منها كرمها أو
عقارها منها وقال ابن عبد الحكم يعمل تفسيره بالخدع والباطل « في » دون
« من » لأن « من » للتخصيص « في » للطرفة

قوله [فلا بد منها] أى لا بد من من مئة مئة من الانقاع بالفرص به
قوله [على ما فسر به ألف] هكذا بالسكر والربع في نسخة المؤلف على
مسئل حكاه لفظ المصنف ، والأصح التعبير على ما فسر به الألف
قوله [ولا يكون الدرهم ملاً معاً] أى عطف الدرهم على الألف لئلا
أن يفسر الألف بمئة أو دينار ملاً
قوله [وسحن له] أى ولا يخرج منه حتى يبر ، فإن مات ولم يبر قبل
قول المعر له إن أسبه وطلف كما هو الظاهر
قوله [وهو قول سحنون] معانله قول ابن عبد الحكم الآتى

(١) في نسخة ملاً معاً

• (ولرم في مال) أي قوله له عني أو في دمي مال (يَصَابُ)
أي نصاب ركاه من مال المهر من ذهب أو ورق أو عجم أو نمر أو إبل وفل وفل
بفسره كالسبي ولو بغيرهم أو أقل

(و) لرمه في (يَصْعِ أو دراهيم) أي في قوله له في دمي بصع ، أو
له على دراهم (ثَلَاثَةً) ولرمه في قوله بصعه عشرين لانه عسر (و) في قوله
له عني (دراهم كَثِيرَةً) لرمه أربعه لانها أول مادي الكره بعد مطلق
الجمع (أو) قال (لا كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً) لرمه (ارْبَعَةً) لرمه - قوله

قوله [ولرم في مال] أي وسواء قال عظم أم لا وهذا هو الواجب من احوال
ذكرها ابن الخياط بقوله وله على مال فل نصاب وفل ربع دينار او ثلثه
دراهم وفل بفسره وال عظم فل كذلك ، وفل ما زاد على النصاب فل فل
الذنه (اهـ)

قوله [من مال المهر] أي ولا ينظر لمال المهر له عند التحالف وإن
كان المهر من اهل الذنب لرمه نصاب من الذنب ، ان كان من اهل الفصه
لرمه نصاب منها ، وإن كان من اهل المائمه لرمه نصاب منها ، وإن كان من اهل
الحب لرمه نصاب منه ، ولو كان من اهل الكل لرمه اقل الانصاء منه لأن
الأصل براءة الذمه فلا يلزم بمسكوكه ، ولذا لو قال له على نصاب لرمه
نصاب السرقه لانه المحقق إلا أن جرى العرف بنصاب الزكاه والا لرمه
قوله [ولرمه في بصع] إلخ إنما لرمه الثلاثه في البصع لان البصع اقله ثلاثه
وأكره بعه فليرمه المحقق

قوله [بعد مطلق الجمع] أي لان الصحيح مساواه جمع الكره لقله
في المبدأ وللمنه لا يلزم الا محقق والمحقق من الجمع ثلاثه وانصاً على اقرار مدتهما
على القول به حسب كان لكل صعبه والا استعمل أحدهما في الآخر
قوله [أو قال لا كثره ولا قليله] إنما لرمه الأربعه في هذا لحمل الكره
المعنه على ثانی مراتبها وهو الخمسه ، وحمل القله المعنه على أول مراتبها وإلا لرم
الساقص لانه يصير ناهياً لها بقوله لا كثره ومسياً لها بقوله ولا قليله

له على (درهم) الدرهم (المُعارَفُ) سهم ولو محاسناً كما في عرف مصر (ولاً) يكن سهم درهم معارف (فالسرعى) أى يلزمه الدرهم السريع ، لكنه إما يظهر إذا كان لهم معرفه بالسريع ، وإلا فالواحد ما عسر به المهر مع مسه (وَقِيلَ عَسَهُ وَتَعَصُهُ إِنْ وَصَلْ) ذلك ما فراره بأن قال له على درهم محسوس أو ناقص فان سكب تم قال ذلك لم يعمل ولزمه درهم خالص كامل ولا يصر الفصل سعال أو عطاس بخلاف سلام أو رده

(و) لزمه (الالف في) قوله له على ألف (من تَمَسَّ حَمِيرٍ) لأن قوله من عن حمير ، من باب رفع الواقع فبعد تلمعاً فلا يصر بخلاف اسر ب منه حميراً فالف كما تعلم (ويجوه) أى الحمير من كل مالا يصح بيعه لحامسه أو غيره (أو) قال له على ألف من عن (عبد) ولم اوجهه أن دركر في ذلك بان قال المدعى في الاولى بل من عن موب ، أو قال في الباء بل فقصه

(كَتَدَعَوَى ابْنَهَا) أى الالف الذى عليه (من رأياً) وقال المدعى بل من بيع أو فرض (واقام) المهر (نَسَهُ) شهد له (بانه) أى المهر له (رَأَاهُ نَالِبٌ) فليزله ولا يفعه به لاحتمال انه انابه في غير ما أقر به (ولاً) ان يقيمها على اقرار المدعى (وهو المهر له) انه لم يُعَامِلِهِ إلا بالرَبَا ، فَرَأَسُ الْمَالِ (يلزمه لا ما راد عليه) (والامسياء هُتَا) أى في الافراز (كعسره) فبعد ، فاذا قال له

قوله [كما في عرف مصر] أى فان المعارف ، بعض القرى ومن كثر من القوام انه القلس من النحاس
قوله [ولأى يكن سهم درهم معارف فالسريع] إما أحر السريع لأن العرب لا ولي مقدم في باب التمس وباب الافراز
قوله [وقيل عسه وتعصه] أى يعمل قوله محسوس وناقص سواء جمعهما أو انصرف على احدهما فلا يلزمه درهم كامل أو خالص^٧ ويعمل بفسره في فليز الفصل أو العس
قوله [كعسره] أى من الابواب التى يصر فيها الامسياء كالعس والطلاق

ألف إلا مانه لرمه سعمانه وادا قال على عسره إلا مانه لرمه اسان (وصح)
 ها الاستشاء المعوى نحو قوله (له الدار والنسب لي او) له (الحمام
 وقصه لي إن وصل) ذلك لإقراره ، لا إن لم يصله كما يعلم

• (وإن أسهت في ذكر) نعم الدال المعجمه الوبعه (عانه ، وى
 أخرى مانه) وحاصله ان المدعى ان يوبى ، كل فيها مانه وأسهد بهما
 (فالمساكين) لان الادكار اموال عند ابن القاسم وأصبح وما مسمى عليه
 السح صعب ، بخلاف الافرار المخرى عن الكناه قال واحد على النصى ،
 كما إذا امر عند حماه بان عليه لعلان مانه ثم أمر عند آخرين بان لعلان عليه

سقطه وهو ان يصل المشتى المشتى منه الا لعارص وان سطق به ولو مرراً
 في عر هذا الباب واما ما قلنا ان سمع ، غيره لانه حق لمخلوق لا بد أن يعهد
 الاستشاء والا يكون مسعراً ولا مساوياً فاستشاء الاكر والمساوى باطل
 وعور اساء الاكر من المشتى منه ، وانما افله هو له على عسره الا سمعه
 حلقاً لعند الملك وادا بعدد الاستشاء فكل واحد خرج بما فله فادا قال له
 على عسره الا اربعة إلا اسى الا واحداً فالواحد مسمى من الاسى مسمى مسما واحد
 مشتى من الاربعه مسمى ما بلانه مشتاه من العسره مسمى مسعه مسمى المقر بها
 قوله [نحو قوله له الدار والنسب لي] أى فهو راجع خدم الدار له
 إلا النسب ، فان تعدد ، وبها ولم يعنى امر بعينه وقيل منه

قوله [وحاصله ان المدعى] إلج المناسب ان يقول معنى ان المدعى إلج
 لان سان الحاصل ان يكون عند سمع الكلام لا ي اساء الحل

قوله [لان الادكار اموال عند ابن القاسم] إلج حاصل المعتمد عند
 السحن ان المقر اذا كتب الويضى او امر نكسها واسند على ما فهمنا ولم ين
 النسب او منه فمما وكان محققاً فالمعتمد انه يلزمه ما ي الويضى ، سواء ائخذ
 المقر او احلف ، واما الافرار المخرى عن الكناه ار المصاحف لكناه المقر له
 إذا بعدد فان كان المقر به اولاً رياناً معند المقر لرمه احد الافرارى ، وإن كان
 محلف المقر لرمه الاكر منها على المعتمد

مانه، فانه فقط، وهذا إذا لم يذكر احلاف السب واعضا فترا وصمعه ولا فالتان ،
 نحو له على مانه من بيع ، ثم قال له على مانه من فرض أو قال مانه
 محمله ، ثم مانه برئيه

• (وإن أنرا) إسان (سَحَصًا) بما له وله ، (أو) أنرا (من) كُلُّ
 حَقٍّ له عليه (أو أنرا) وأطلق ، (تَرَى مُطْلَقًا) بما في النعمه وعبرها
 معلومًا أو مجهولًا

(حَسَى مِنَ السَّرْوَةِ) من (حَدِّ الدَّفِ) إن كان سرق منه
 شيئًا أو فدهه ولم يلع الإمام وأما قطع الدفلا برأيه لانحق لله ، وحسد
 (فلا تُفْلِدْ دَعْوَاهُ) عليه (سَيِّئًا ، وإن) كان حَصًّا مكروبًا (بَصِكَ ،
 أي وسعه) (إلا دَسَّه) سهد (أنه) أي الحق المدعى به (بعد الراء)

قوله [وإلا فالتان] أي بان احلف السب أو احلف الفدر أو الصمه

قوله [عوله على مانه من بيع] مال لاحلاف السب

وقوله [أو قال مانه محمله] مال لاحلاف الصمه ولم عمل لاحلاف

الفدر وهو ظاهر كما اذا قال مانه ، وفي مجلس آخر قال مانه ، فانه يلزمه الاكر

قوله [رى مطلقاً] أي حب كات الراده بواحد من تلك الصم

البلاد ، وأما غيرها فساى

قوله [ولم يلع الإمام] أي فان يلعه فلا يصح إبرائه ولاند من إقامه

الحد إلا أن يريد السر على نفسه فاذا أراد ذلك كان له إبرائه ولو يلع الإمام

• سمه طاهر البصوص أن الراده يلع حتى في الآخرة فلا واحد العبد عند الله

مخ حظه وأبراه صاحبه منه ، وهو أحد قولن ذكرهما القرطبي في شرح مسلم ، والقول

الآخر لا يسطع عنه مطالبه الله في الآخرة مخ حصه ولا محور للوصى

أن يرى الناس من مخ المحجور الراده العامه ، وإنما يرى عه في المعصبات وكذلك

المحجور يبرر رسده ، ولا يرى وصيه إلا من المعصبات ولا يلع الراده العامه حتى

يطول رسده كسبه اسهر فاكر وكذلك لا يرى العاصي الباطر في الاحاسن والمنازاة

العامه وإنما يبره من المعصبات وإبرائه عمومًا جهل من المعصاة

فله الضام حسد نه

• (وإن أَرَاهُ بما مَنَعَهُ ، نَرَى من الأمانَةِ) الى عليه كاليوميه
والغراض (لا) من (الدَّيْس) الذي في دمه
(و) إن أَرَأ (يَمَّا في دِيَمِيهِ فَالْعَكْسُ) اي مَرَأ من الدس لا الامانه ،
لان الامانه ليس في الدمه

وان أَرَاهُ بما عليه يرى منهما عد المارزي ومن الامانه فقط عد ابن رشد
وهذا ظاهر إذا كان عليه دس وعنده أمانه ، وأما إذا لم يكن عليه إلا اجتماعهما
يرى منه

• (وَعُمِلَ بِالْعُرْفِ وَقُوهِ الصَّرَائِي) فاذا كان العرف مساواه «مع»
«على» و «عندي» ، يرى مطلقاً كما لو قامت الصرائي على شيء من
بخصوص أو اطلاق فانه يعمل بها ، والله أعلم

فصل في الاستلحاق وأحكامه

• (الاستلحاقُ) في العرف (إقرار دكتري) لا أنى فلا استلحاق لأم (مكتفٍ) ولو معها حرج المحرم والمكره كالصبي (أنه) أن لمجهول نسبه) ولو كدسه أمه لسوف السارق للحي السب
لا لمعطوع نسبه كولد الربا المعلوم أنه من ربي ، ولا لمعلوم نسبه وعهد من ادعى أنه أبوه حد العتق ، إلا أن يقر بالربا ، فحد الربا أنصاً وإذا أقر أن مجهول النسب أمه لحى به الولد
(إن لم يكدسه عُقل لصغيره) أى مدعى الابن (أو عاذه)

فصل

أصح الاستلحاق بالاقرار بالمال لسهبه به وإن حاله في بعض الصور
قوله [في الاستلحاق] أى في معرفته ، والمراد بأحكامه مساواة
قوله [فلا استلحاق لام] أى أباها لأن الاستلحاق من حصائص الادب
دنه ولذلك لا يصح الاستلحاق من الحد على المسهور وقال أصهب مسلحى
الحد وأوله ابن رشد على ما إذا قال أبو هذا ولتى ، لا إن قال هذا
ابن ولتى ، فلا يصح
قوله [لمجهول نسبه] نسبي منه الله ط فانه لا يصح استلحاقه إلا نسبه
أو بوجه كما نأى في القطة
قوله [ولو كدسه أمه] أى لا شرط أن يعلم بعدم ملك أم هذا الولد
أو نكاحها لهذا المسلح على المسهور ، وقال سحنون شرط ذلك أن عند السلام
وهو قول لاس العامم ووجه الاول اهم اكفوا في هذا الباب بالامكان فقط
لسوف السارق للحي السب ما لم يتم دليل على كذب المهر
قوله [لصغيره] أى لو كان صغير السن والمسلحى بالفتح كبراً فان
ذلك محله العمل لما فيه من عدم المعلول على علمه

كاسلحانه من ولد بلد بعله حدّا يعلم أنه لم يلحقها أو سرع
 (فلو كان) مجهول النسب المسلحون - بالفتح - (رقاً ، أو مولى) أى
 حصباً (لمؤكدية) أى لشخص كلب الآب المسلح له (لم يُصدق)
 مدعى أبوه ، لأنه بهم على برعه من مالكة أو الحائر لولائه ، قال ابن القاسم
 في المأونة من اسلحان صبيان ملك سره فلا يلحق به إذا كذبه الحائر (أه)
 وظاهره أنه لا يلحق به أصلاً لا ظاهراً ولا باطناً وبال فيها انصباً من باع
 صديقاً مسلحاً به حق به وبشخص السبع العلى وفان موضع نائبها
 من اتباع ابنه فوياب عنه فسلحته التابع أنه يلحق به وبشخص السبع ان لم يقع
 عنى ، ولا معنى العلى لولاءه للباع (أه) فكلامه يحذف بعضه بعضاً

قوله [يعلم انه لم يخالها] فان سلك في دخوله معنى ابن بنيس أنه
 كذلك وبمعنى الدرادعى معه اسلحانه ، ومن المسلح عاده اسلحان من
 علم انه لم يبع منه نكاح ولا سر أصلاً فان العاده على أن يكون له ولد لان كون
 الولد إنما يكون من ذكر وانى عادى لا على ولداً من غيره تعالى (اننى يكون
 له ولد ولم يكن له صاحبه) (١) ان هذه حجة عروبه لا عمله
 قوله [فلو كان مجهول النسب] إلخ مفرع على قوله أو سرع وانما كانت
 الرقة والمولدة مانعاً مبرعاً لأنه بهم على برعه من مالكة أو مولدة كما بعله
 السارح

قوله [لأنه بهم على برعه] إلخ اعرض مانه لا يلزم من اللحق برعه
 من الرقة اد قد يبرح الحر الأمه وبولها ، فالولد لاحق بانه ورث لشد
 اه ، ولذا قال ابن ربه الظاهر من جهة النظر قول امسب اللحق بل وقع ماله
 لابن القاسم من صاع عسقى ، فكان ابن القاسم في قوله المسور وهو عدم اللحق - رأى
 أن السد قد يلحقه مصره في المستقبل لو سب اللحق اد قد يعنى هذا العبد
 وموت عن مال فسد عهده نسه على سنده ، فملك المصره فل تعلم اللحق
 (أه - س)

قوله [وظاهره] إلخ لكن هذا الظاهر غير مسلم لما رأى

الثلاثة مواضع ، فهم السح - رحمه الله - أن الأول يحمل على ما إذا لم يكن باع
الولد ولا الأم وقوله لا يلحق به ، أى فى ظاهر الحال حتى يبرعه من المالك
المكذب له ، فعلى لا يلحق به أنه لا يصدق فى اسلحاه حتى يبرعه من
مالكه أو يصفه بعض البيع أو العنى

(لكنهُ يُلْحَقُ بِهِ) بَاطِلٌ ، (مُحَرَّمٌ قَرَعُ كُلِّ) مَهْمَا (عَلَى
الْآخَرِ) عملاً بآثاره

(وَإِنْ مَلَكَهُ) مُسْلِحَتُهُ سَرَّاءَ أَوْ عَرَهُ (عَسَى) أَلَسَ عَلَيْهِ (وَوَارَبَا)

بوارب السب

(فإِنْ صَدَقَهُ) المالك أو من اعطاه بعض البيع والعنى وم الاسلحان ،
وهذا مفهوم قول ابن القاسم إذا كذبه الخاسر وهو ظاهر وأما قوله الثانى من
باع صساً إلح ، فهو صريح فى أنه باعه فكيف عبر الأول فلا يافقه ، وإليه
أسار بقوله ومنها انصأ إلح واسرنا له بقولنا

(أَوْ عَلِمَ) عطف على « صدقه » أى وإن علم (نَعَدُّهُ مُلْكَهُ لَهُ)
أى ملك المسلح بالكر للمسلح بالبيع ، كان باعه وحده أو مع أمه لحن
به ، صدقه المالك أو كذبه ، و (نَعِصُ الْح) ورد العنى للمسرى - وكلنا
العنى على الراجح - كما نال على بقوله وإن اعطاه ، عملاً بقول ابن القاسم
الثانى ، فإن ابن رشد رحمه وصعب الباقى فى العنى وكان الأولى أنه رد ، « أو »
مثل « إن » حرماً على فاعله فى الرد « ولو » ، « فلو » ، « بعض البيع » ، أى

قوله [حتى يبرعه من ماله] معرّع على معنى الصدق والمعنى أنه
لا يصدق فى اسلحاه بصدقاً يوجب برعه من ماله إلح

قوله [وهذا مفهوم قول ابن القاسم] أى موافق لمفهوم قول ابن القاسم ،
وإلا هى الخصمه هو مفهوم قول ابن القاسم فلو كان رها أو مولى لمكذبه إلح

قوله [عطف على صدقه] أى والعطف بمعنى المعارضة فلذلك كان
بعض فى هذه البيع والعنى صدقه المالك أو كذبه

قوله [وصعب الباقى فى العنى] إما حصص العنى بالضعف لانه موضع
الخلاف ، وأما بعض البيع بمعنى عليه فى الثانى والثالث

العنى ، وهو جواب «إن» فهو راجع للمسائل واسلمم النقص الاسلحاق
 • (و) إذا لحى الولد ونقص السع أو العنى (رحم) المسرى على النافع المسلحق
 (سَمَقِيَه) عليه منه اقامه عنده (كالتس) أى كما يرجع عليه بالنس
 ومحل الرجوع بالنقص (إن لم يكن له حِدْمَةٌ) فإن اسلحقه فلا
 رجوع بالنقص لأنها صارت فى نظر الخدمه ولا رجوع للنافع إن رادب الخدمه
 على النقص ، ويلحق الولد المذكور ونقص السع فرد السع ويرجع مسريه
 بالنقص إن لم يكن له خدمه (ولو آت) أى الولد أى اسلحقه بعد موته
 (وورثه) أموه المسلحق له بعد موته (إن ورثه ولو وكذا) أى فله
 منه السمس ، إن كان الولد ذكراً ، وله النصف إن كان أنثى فقط ، فإن لم
 يكن له ولد فلا يرثه لأنه مهم على انه إنما اسلحقه لأحد ماله ما لم يكن المال
 فللا لا مال له فانه يرثه ايضا فعوله «ان ورثه ولد» أى او فل المال
 ومسلح الاسلحاق بعد الموت الاسلحاق بى مرضه ، والا فالارب باب

فعوله [فهو راجع للمسائل] أى جواب عنها وهما إذا صدقه سلمه
 فى عدم علم بعدم ملكه له او علم بعدم ملكه له صدقه او كذبه
 فعوله [فلا رجوع بالنقص] أى قلب همه الخدمه على النقص او لا
 فعوله [ولا رجوع للنافع إن رادب الخدمه] أى على الراجح ومقابل الرجوع
 بالنقص مطلقاً عنده مطلقاً

فعوله [ولو مات الولد] ماله فى مخلوف قدره السارح قبل ذلك فعوله
 « ويلحق الولد المذكور» إلح
 وفعوله [وورثه او] مرب على فعوله ولو ماب والمعنى ان له
 الاسلحاق ولو بعد الموت وحب فلم باسلحقه بعد الموت فاره المسلحق يرثه
 إن ورثه ولد او كان المال فللا ، وما دل فى الاسلحاق بعد الموت بمسال
 الاسلحاق بى المرض كما بعده السارح
 فعوله [والا فالارب باب] أى والا بان كان الاسلحاق بى حياه المسلحق
 بالنقص ، ونقصه

في كل حال

• (وان ساع أمه) حاملا (فواكدت) عد المسرى (فاسلحه مته) ماته (لحق) الولد له مطلقاً ، كدبه المسرى أولاً ، أعفه أه لا انهم النابع فيها ممحه اولاً كما تعلم وري الكلام في أمه ، أسارله بقوله (ولا تُصدقُ فيها) أي ن الام فلا يقص السبع فيها (إن انهم) النابع منها (محمته او وحامه) أي عطمه وحمال (او عديم سن) عد نامها — بان كان عاتماً — فمهم على انه بعد ان قص ممها وصره اراد ان يرجع في الامه وولدها يدعوى الاسلحان ولا يرد السن لعلمه فلا يصح في فيها (و) إذا لم يصح في فيها اذا انهم سعى مما ذكر (لا تُرد السن) أي لا يارمه رده للمسرى ، وقيل برده لاعتباره بأنها أم ولد وان لم يصدق ، ومضى عليه السح لكنه ضعف

(كان) ناسها بلا ولد و (ادعى اسيلادها سناي) أي بولد سانب على السبع ، فلا يصدق ولا يقص السبع لانه مهم على رده ، وقيل يصدق فرد السبع إذا لم بهم سحر ممحه ، وهما قولان ذكرهما السح • (وان اسلحان) انسان (عسر ولد) بان اسلحان أحاً او عماً او اباً بان فلان احي ، او ، ابي ، او عمي ، او ابن عمي ، ويسميه هذا

وقوله [في كل حال] أي كان له ولد أم لا ، كان المال فلان أو كثيراً

قوله [كما تعلم] أي من يرجح ابن رصد

قوله [وان يصح] صوابه وإن لم يصدق

قوله [وقيل يصدق] هذا هو الراجح كما في المجموع والاصل ،

وعلى القول بصدقه فرد السن إن ردت له حرمه أو حكماً بان مات أو اعفها المسرى كما يصنع الفعل (أه حرمي)

قوله [وهما قولان] أي في المدونه

قوله [بان فلان احي] هكذا نسخة المرفع بغير يوين ، والمناصب بونه

بالصت لكونه اسماً لان ولا وجه لبعه من الصرف

اسلحافاً عمار - لانه مجرد إقرار لما علمت - (لم يتبره) أي لم يبره المهر به
 المسلحون بالكسر (إن كان هناك) (وارب) (المهر) كاح أو اب أو عم معلوم
 (ولاً) يكن له وارب (ورب) ، وإن لم يتطّل الأقرار) قال وحده
 المحار بما إذا لم يطل الأقرار ، أي حص الحلاف الذي ذكره بما إذا لم يطل
 أما إن طال فلا حلاف في الأرب والراحح الأرب عند علم الوارب

قوله [لما علمت] أي من أن الاسلحاف محصور الولد
 قوله [إن كان هناك وارب] أي حابر لجميع المال وإنما لم يبره المهر به
 في هذه الحالة لأن المهر بهم على خروج الأرب لغير من كان رب ولا يمكن
 على ما أعمار الوارب يوم الموت لا يوم الأقرار ، لأن السحق قد يبره يوم
 فعمل عامه بالاحباط

قوله [ولاً يكن له وارب] أي حابر كالأح والامعه ان لم يكن ب
 أصلاً أو وارب غير حابر كأصحاب المروض

قوله [ورب ران لم يطل الأقرار] أي يبره جميع المال إن لم يكن هذا
 وارب أو الثاني إن كان هناك دوفرص وهذا هو الراحح بناء على أن ب مال
 ليس كالوارب المهر الذي يمر جميع المال ربما لي الراحح متى على
 كالوارب الحابر جميع المال فعليه لاساق ارب المهره لأن ب المال وارب حابر
 دائماً ويحرى هذا الفصل ب ارب المسلح الكسر ب المسلح بالفتح حب
 صدقه على اسلحافه لأن كلاً مما حد من صاحبه فلو كذبه فلا ارب ب
 سكب فهل هو كالصديق أو رب المسلح المصح فقط على فصل المصنف بـ

قوله [أما إن طال] الج الطويل معبر السن
 • نسبه نسبي - محل الخلاف ما إذا افرس حصي معقه بان قال أحسن
 فلان فانه كالأقرار السوء يبره المهره من غير حلاف حب لم يكن ا ب
 حابر ، لانه اقرار على نسبه فقط ، لأن المعروف يورث غيره فلا رب هو فهو دحل
 في قول المصنف «بواحا المكلف بأقراره» خلاف الأقرار بخوالاخره فهو ازار
 على العبر أيضاً لأن كلا سما رب الآخر والأقرار على الله ب المعنى
 دعوى

• (وإن أفرَّ عدلان) مات ابوهما ميلاً (سألي دَتَّ السَّبَّ) الثالث (وإلا) يكونا عدلين بل محروحين ، أو كان عدل واحد ، لم نسب نسب (وَرَبَّ) المهر به (من حصه المغير ما تَقَصَّصَهُ الافرار) من حصه المهر ، كان عدلا ام لا ، ولا يمن والمفصل الذى ذكره السج صعب (فَلَمَّا بَرَكَ سَحْصَحْ أَمَّا وَأَحَا فَأَفْرَبَ) الام (ناح) بان للمب وانكره الاح (فله) اى للمهر به (مِيهًا السَّدْسُ) لحجها بهما من التلب إلى السلس ، فلو بعدد الاح التلب السب فلا سب للمهر به إذا لا بعض الام عن السلس

قوله [سألي] اى بالنسبه لهما وإلا فقد يكون راءاً أو حامساً
قوله [سب السب] اى واحد من البركه كواحد منهم ومحرم عليه نكاح أم التلب واسه إن كان المهر به امياً أو أحاً للمب
قوله [لم نسب نسب] أى وحب لم نسب نسب فلا محرم على المهر به على اح للمب أو ابن بروج سبه أو امه ، وإنما لم نسب السب فى هذه الحاله لاجتماع أهل العلم أنه لانسب السب عبر العنول ، ولو كانوا حائرين للمبراب كما لاس بونس ، وقال المازرى سوب السب بافرار عبر العنول إذا كانوا دكوراً وحاراً المبراب كله والمعمد الاول

قوله [والمفصل الذى ذكره السج] أى حب فال وعدل يحلف معه و رب ولا نسب والا حصه المهر كالمال
قوله [فلو برك سحصح امأ وأحأ] من ذلك ايضاً ما اذا كان التلب حلف بلاثه اولاد افر اسان منهم عبر عدلين بأح آخر وانكره الثالث فانه نعم على الانكار وعلى الافرار ، فسأله الافرار أربعة ، ومسطحهما اساً عسر لسانهما ، فافسها على الانكار محص كل واحد أربعة وعلى الافرار محص كل واحد ثلاثه ، فالذى نعمه لإفرار كل واحد من المهرين واحد فعطى الاسان للمهر ه
قوله [فلا سب للمهر به] أى فمولم للمهر به ما نعمه الافرار إن كان الافرار معصاً

• تنمّه إن فال رجل أحد اولاد الامه الثلاثه ولدى ومات ولم نعمه ، صو

الأصغر كله على كل حال لأنه ان كان ولده قطاهر ، وإن كان ولد غيره فهو ولد ام ولد عمت عموت سندها بمعنى معها ، ويلب الاوسط لأنه حر بتدريس وهما كونه المهر به او الاكثر ورفق بتدريس واحد وهو كون المهر به الأصغر ، ويلب الأكثر لأنه حر بتدريس واحد وهو كونه المهر به ورفق بتدريس وهما كون المهر به الاوسط او الأصغر وان اعرّف أمهاتهم فواحد بمعنى العرعه ولا ارب لواحد مسم اعرّف أمهاتهم ام لا

• مسأله ١١ أفر شخص عند مريه نان فلانه حاريه ولدت منه فلانه ولما انسان أنصاً من غيره وبسببها الوريه ولا به فلم تعلموا اسمها الذي سماها فلم فان افر بذلك الوريه مع اسم اسمها فهي احرار ولحق ما اب نسب بقسم من ولا نسب لواحده مهن ، والا نعر الوريه بذلك لم يعني مسم مبيء لان الساده حسد كالعلم واما اذا لم يسم النسب اسمها فهي حرة ولما المراتب انكرت الوريه او اعترف

• مسأله أخرى لمر اسلحق رجل رلدأ ولحق به سرعاً ثم انكره ثم مات الولد بعد الانكار فلا يبره او المنكر ووقف ماله فان مات الاب فلوربه لان انكاره لا يقطع عنهم وصى به دينه ان مات وعله دين وإن قام عرماوه عليه وهو حي اخلوه بدينهم ، واما لو مات الاب اولاً فان الولد يبره ولا ينصر إنكار أنه ، ويلب هذه المسأله ان ورث اباه ولا عكس ليس الاب مانع ، ويقال انصاً مال يبره الوارب لا يملكه موربه ، ويقال انصاً مال يوقف لوارب الوارب دون الوارب ويقال انصاً مال يعصى منه دين الشخص ولا اخله هو

في الودعة وأحكامها

● (الْوَدْعَةُ) ما حوِّد من الودع بفتح الواو بمعنى الترك ، وفعله بمعنى معوله ، وحفظها عرفاً (مالاً) من اسحط ولله أو روحه غيره فلا يسمى وديعه عرفاً (مركباً) اسم معول أى مركب له غيره (على حفظه)

باب

حكمها كما قال (س) عن ابن عرفة من حبسها للعامل والمال مباحه وقد تعرض وحوها كحاف فبذلها الموح هلاكه او فقره ان لم ودعها مع رجود فابل ما يضر على حفظها ربحها كمودع من عصبه ولا يعا رالعامل على حجلها ليردها ان رها ار للفقراء ان كان المودع مسعور الدمه ولذا ذكر عاص لمداركة عن بعض السواح ان من قبل رديع من مسعور دمه ثم ردها إليه صمها للفقراء ، ثم قال ويلها حب محبي ما وحباً درن محقه وكراهيا حب محبي ما عزمها دون عفه (ا)

قوله [بمعنى الترك] أى ومنه قوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى) (١) أى ما ترك عادة احسانه لالوحي التلك لال المسركن ادعوا ذلك اأحر عنه الوحي

قوله [وفعله بمعنى معوله] المناسب المربع بالماء
قوله [ربحها عرفاً] أى إما له فهو الا انه يطلق على الاسانه
احبط ذلك مع حق الله ربح الآدى

وله [أى وكل ربه عه على حفظه] أى فالانواع نوع خاص من التوكل لانه وكل على خصوص حفظ المال وإذا علمت أن الانواع توكل خاص يعلم ان كل من حار له ا وكل وهو البائع العاقل الرشد حار له أن يودع

أى مجرد حفظه ، فحرج المراض والانباع والمواضعه والوكاله
• ولا كاتب الوديعه أمانه ، وكل أمانه لا ينصبها الأمن الا إذا فرط من

يصبح بوكله فيها ، أسار لذلك قوله

(نُصِصُ نَصْرِيضَ رَسَدٍ ، لا) نصريض (صَيِّ و) لا (سَمِيهِ) وكذا
عد لم يادن له سده لعلم صحه وكالهم كما يعلم من اسودع واحدا منهم
فهو المفرط بى ماله الا أن فى العبد بفصلا سذكر قريبا (وإن أدن أهلُهُ)
أى بلى الصبي والسعه فلا صيان ، إلا فيما صوّنه ماله وهو ملء كما يعلم

وأسار للفصل فى العبد بقوله

(وَنَصِيصَتُهَا) العبد (عَسْرُ المَادُونِ) إذا قلها عبر إندن سده وفوط
(فِي دَمِيهِ إِنْ عَسَى) لا ان لم يعنى (إِلَّا أَنْ تُسْعَطَهَا) أى سقط
صجانها (عَسَى سَدُّهُ وَطَهُ) أى قبل العنى فلا صيان عليه

ومن حار له ان بوكل حار له أن قبل الوديعه

بقوله [فحرج المراض] أى لانه موكل على حفظه والحرمة والانباع ،
لانه موكل على حفظه والنصرف به بما أمره المالك ، وحروج الامه الى نواصع لانه
ليس المقصود منها حفظ ذاب الامه من حبس هى ، بل المحافظه عليها لاجل
رويه النعم

بقوله [والوكاله] أى مطلقاً على نكاح أو طلاق أو امضاء دين او محاصمه

لانه ليس بوكلا على مجرد حفظ مال

بقوله [من يصح بوكله] أى وهو النالغ العاقل الرشد

بقوله [سذكر قريبا] أى فى قوله ونصبها العبد عبر المادون إلح

بقوله [إلا فيما صوّنه ماله] أى نصص قدر المال الذى صوّنه كما لو

كان مصرف من ماله كل يوم عشره فانفع تلك الوديعه فى يوم من الانام ،

فانه لا يوجد من ماله إلا مقدار عشره ولو كاتب الوديعه ماله

بقوله [عبر المادون] أى وعبر المكاتب

بقوله [الا أن تسعطها] أى لان للسند إسقاط الحقوق المائله الى تعطف

بالعبد عبر المادون قبل عفه ونصير لا نعه عليه بعد ذلك

وأما المأدون له في البخارة فصحبها في دمه عاحلا في ماله لا مال الأسد، ولا يوفى الصبان على عمله وكذا الصبي إذا نصبه وله للبخارة فهو لم لا صبان على صبي موط وإن أدن له وله أي ما لم نصبه للبخارة والمعاملات من الناس

• م من وجه القربط بقوله

(فَصَصَصَ) الوديع (سَقُوطٌ مَنَى عَنَسَهَا مَنَى) أي من بد المودع ولو خطأ لأن الخطأ كالعمد في الأموال وردنا عليه لفظ منه لسان مراده إذ هو عمل القربط (لا) يصح (إن انكسرت) الوديع منه (في فعل) يسلها المحذوح (إليه) من مكان إلى آخر فإذا لم يحج إلى الفعل فعلها ، أو احسب فعلها فعل غير فعلها صم ان انكسرت وفعل فعلها ما يرى الناس أنه ليس به موط فربادنا عليه والمحذوح إليه لا بد منها

قوله [وأما المأدون له في البخارة] أي وماله المكاتب

قوله [أي ما لم نصبه للبخارة] أي كالصبان الخاسر في الدكاكين
نصير فصحبهم كصبان الخمر الرسد لأن نلهم بمبرله بد أولاهم
قوله [ولو خطأ] أي هذه اذا كان السقوط عمداً بل ولو كان خطأ
كن أدن له في قلب مَنَى سقط من يده فكسر عره فلا يصح الساقط لانه
مأدون له فيه رخصت الأسفل بحانه عليه خطأ والعمد والخطأ في أوال الناس
سواء كما أفاده السارح ، وي (ح) لا يجوز للمودع إنلاف الوديع ولو أدن له رها
في إنلافها فان انلفها صمها لوجب حفظ المال كن قال لرحل أصلي أو ولدي

وه [صم ب انكسرت] أي في الصور إنلاف

والحاصل ان الصور أربع، لاصبان في صورة المصنف وهي ما اذا أصبح للفعل
وفعلها فعل فعلها فانكسرت والصابان فيما عداها وهو ما اذا لم يحج لفعل وفعلها
فانكسرت كأن فعل فعلها لا أو احسب لفعل وفعلها غير فعل فعلها فانكسرت
قوله [يفعل فعلها ما يرى الناس] الح أي وهو مختلف باختلاف الاسماء
فصم الاسماء سانه ان يحمل على حمل ، ونصها على حمار ، ونصها على الرحال ،
ونصها بناسه المني سرعه ونصها على مهل

• (و) نصص (يَحْكُطُهَا) اى الوديعه نعبرها إذا نعبر سمرها عما حطط

فـ

(إلا كَفَمَسَح) وهول من سائر الحبوب (بمِثْلِهِ) نوعاً وضعه ، فإن حطط سمرها بمحموله صم ، وكذا حدد برديء او بى بعل ودخل عب الكاف دنابر عملها ، أو دراهم عملها ، لانها لا يراد لعبها (أو دَرَاهِمَ دَنَابَرٍ) لسر السمر فلا نصص اذا حططها (للالحرار أو الرمي) راجع للصورين فان لم يكن الحطط للصون ولا للارتقاء صم ، لاحتمال عدم نلها أو صناعها لو كانت على حده ، و علم ذلك نعراس الأحوال التى نصصى المبرط وعلمه وكون الصد راجع للمسائل ظاهر فالاعراض على السح بأن الصد إنما ذكره في الاولى دون الثاني مما لا يلبس إليه

قوله [اذا نعبر سمرها] اى كما لو كانت الوديعه سمياً وحططها بدهن أو رب فصص وإن لم يحصل فيها بلف
قوله [فان حطط سمرها بمحموله] الخ مال لما احلف صعبه وإنما صص لنعبر السمر بعد ذلك ، وكذلك حطط محلى النوع كصمخ بارر
قوله [ودخل عب الكاف] اى الى قول المصنف ولا كصمخ اى فلا صمان في ذلك أيضاً لا ياراد لعبها كما أفاده السارح
قوله [وكون الصد راجع للمسائل] اى مساله حطط الحبوب عملها وإلا راهم بالدنابر والمناسب نصص لانه حر الكون
قوله [فالاعراض على السح] اصل الاعراض لاس عارى فانلا هذا الصا للاولى خاصه ، لانه الذى في المدونه ، وأما الثاني فلا صمان فيها ولو فعل ذلك لعبر الاحرار ورد عليه أن اما عمران وأما الحسن فله الثاني أيضاً بذلك كذا في (ع) ورد عليه (ن) بأن نصصهما إنما وقع لمساله حطط الدراهم عملها والدنابر عملها وهو بما أدخله الكاف في الاولى ، واما حطط الدنابر الدراهم فلم يقع من أحد نصصهما بذلك (هـ) فعلم من هذا ان كلام ان عارى لا عار عليه من رجوع الصد للصورة الاولى ، وأما الثاني فلا صمان فيها مطلقاً فعلة للاحرار
اولاً

(م ا سلف بمحضه) بعد الخلط (فسي كُما) على حسب الانصاء من النصف أو الثلث أو غيرهما ، فإذا صبح انسان من ارضه لاحتضنها واحد وثلاثي بلانه فالانسان الباقان لصاحب البلانه منهما واحد ونصف ولصاحب الواحد نصف وهكذا

(إلا أن يسمّر) النصف من السالم - كما في خلط الدنانير والدرهم -
فما تلف فعلى ربه حاصه

• (و) نصمي (باصماعة بهما) بلا اذن من ربهما ، فلتف أو نصب حسب ذلك ، كتركيب الدنانير واستخدام العبد وليس الرب واحلف فيما إذا هلك في استعماله بأمر من الله تعالى فقال سحوي نصمي لانه كالعاصب وقال ابن القاسم لا نصمي بناء على أن العالب فيما يعطى بماله السلامة ، كما لو أرسل العبد أو ركب الدنانير لحجو السرق فمات من الله

قوله [على حسب الانصاء] هذا هو المعتمد ومقابلته ان ما تلف يكون على حسب الدعاوى

قوله [على ربه حاصه] قال في الخامسة يوجد من هذا أن المركب إذا ربيعت طعام لجماعه عبر شركاء وأحد الظالم منهم سناً فان كان الطعام مخلوطاً بعصه على بعض قصصه ما أخذ من الجميع ينقسم على حسب أموالهم ، وأما اذا كان عبر مخلوط فما أخذ مصصه من ربه وأما ' جعله الظالم على المركب بنامها فمورع على جميع ما فيها كان هناك احتلاط أولاً كالحصول على المعاملة

قوله [ونصمي انصاعه بها] أي على وجه العاربه وأما على وجه السلف فساوي

قوله [وقال ابن القاسم لا نصمي] قال (ع) اذا انصاع الوديعة انصاعاً لا يعطى به عادة فلتف بسياري أو غيره فلا ضمان فان تساوى الامران - العيب وعدمه فالأظهر كما به ذه أول كلام ابن داحي الضمان ولو بسياري ، وكذا ان جهل الحال للاحتياط قال في حاشية الاصل والخاص ان الضمور مما اذا ركبها لمخل يعطى ماله عالياً أو امسوى الامران وبلغت صمى كان التلف بسياري ارضعاه ، وان ركبها فيما يدرهه العطب فلا ضمان عطف بسياري أو

• (أو سَقَرَه) بها أى إذا سافر فأخذ الوديعه معه فصاعب أو تلفت فإنه
يضمن (إن وَحَدَ أَمْسًا) بتركها عنه لانه حسد صار معرطاً بأخذها معه
فان لم يوجد أَمْسًا بتركها عنه — فان لم يجد أَمْسًا أصلاً ، أو وجد ولم يرص
بأخذها عنه — فلا ضمان عنه إذا سافر بها فليفت لانه امر من عنه
(إلا أن تُرَدَّ) بعد الانعاع بها أو بعد سفره بها (مسأله) لموضع
إنداعها ثم تلف أو صاعب بعد ذلك فلا يربط فلا يضمن (والقول له) أى
لمن انبع بها أو سافر بها عند وجود أمس (في ردّها مسأله) محل إنداعها
إذا حاله رها في ذلك وهذا (إن أَرَّ بالفعّل) أى بأنه انبع بها أو سافر
(لا إن) أنكر ذلك و (سَهَدَ عَمَلَهُ) به ، فادعى رجوعها سالمه لمحل
إنداعها فلا يصل قوله ويضمن
• (وحرّم) على المودع بالبيع (سلفُ مضموم) أودع عنه كتاب

بعره من غير بعده كما قال ابن القاسم خلافاً لسحبون إذا علمت ذلك فكلام
السارح في عاه الاحمال

قوله [فان لم يوجد أَمْسًا] هكذا نسخه المؤلف ، وحى العارضة ساء الفعل
للمجهول ورفع امساً على انه نائب فاعل ، وسله يقال في قوله • فان لم يوجد امساً
أو محذوف الواو ونسب الفعل للفاعل ونسب امساً على نصبه لان وجد كوعده يقال
في مضارعه محذ كعاً فاعمل

قوله [عند وجود أمس] أى لا يسمع من قولها
قوله [في ردّها مسأله] أى يجب كان القول له إذا ردب سالمه بعد انعاعه
بها فله رها آخرها إن كان مله باحد ذلك وإلا فلا ، هذا هو الحق خلافاً لما ذكره
(ح) في أول العصب من إطلاق لروم الاخره كلها في الخاصه
قوله [فادعى رجوعها سالمه] مفهومه لو مهدت له دمه على الرجوع
سالمه انه يصل ولا ضمان عنه

قوله [سلف مضموم] حاصل ذلك ان الوديعه إما من المفومات او الملبات
وفي كل اما ان يكون المودع بالبيع ملباً او معلماً فالصور اربع ، فان كانت من
المفومات حرم سلفها بعر إذا رها مطلقاً كان المودع المسلف لها ملباً أو معلماً ،

وحيوان يعبر إحد ربه ، لأن المعومات يراد لاعانها وسواء كان المسلف مسلماً أو معتمداً

(و) حرم سلف (مُعْتَدِم) أى معسر ولو لميل لانه مطبه علم الوفاء

والسأن عديم رضا ربها بذلك

• (وَكُرْهُ) للميل (النَّعْدُ والمُتْلَى) من عطف العام على الخاص أى سلفهما ، لأن الملى مطبه الوفاء مع كونه ميل المثل كعنه ، إذ المثلات لا يراد لاعانها وعمل الكراهه إذا لم يكن سبى القصاص ولا ظالماً ولا حرم

• (كالمحاره) بالوجهه ، فانها محرم ان كان معوماً أو مسلماً والناحر معتمداً ، وإلا كرهه فالسسه نام على الصواب

(والرَّيْحُ) الحاصل من المحاره (له) أى المودع بالبيع ورد على ربها

ميل الملى وصفه المقوم

وان كاتب من المذاب حرم انصفاً ان كان معتمداً وكرهه ان كان مسلماً ومحل الكراهه حب لم يبع له ربها ذلك او نفعه ان سهل الحال وإلا انسح في الاول ومع في الثانى ومعه لها إما بالمسأل او العراض

قوله [ما اذا لم يكن سبى القصاص] المناسب حذف اما واداء ، والمعنى أنه إذا كان يعلم من نفسه سوء القصاص فانه يحرم عليه ولا يبيع له بكراهه ذلك بل بالحرمة والظالم المسعوق الدم كذلك لانه لو رد لنا حراماً ففاده بالظالم المسعوق الدم والمناسبت للسارح نصت ظالم لانه معطوف على حره يكن

قوله [والناحر معتمداً] مدد في الملى

قوله [والاكره] أى والا بأن كان المال مسلماً والناحر مسلماً عبر سبى القصاص

ولا مسعوق الا دم

قوله [فالسسه نام على الصواب] ومعانيه أن السسه في الكراهه فقط

في جميع المسائل

قوله [والريخ الحاصل] أى جد البيع كاتب المحاره حراماً أو مكروهه

قوله [وصفه المقوم] أى حب فاب فان كان فاعماً فربه محرم من

احده ورد البيع وامضاه واحد ما يبع به وأما في القواب فليس له إلا القسمة ولو

• (وَيَرَى) مسلف الودعه وكذا باخر فيها فلا إذن (إن رَدَّ الْمُثْلِي لِحِلِّهِ) الذي أحده منه سواء كان المثل بعداً أو غيره ، وسواء كان السلف له مكروهاً - كالمثلي - أو محرماً كالمعلم ، فإن تلف بعد رده فلا ضمان عليه بخلاف المعلوم فلا يراى بذلك ، لأنه يصرفه فيه وقوانه لزمه فمسه لربه (وَصُدِّقَ) المسلف (في رَدِّهِ) لحله إذا لم يعم له سه (إن حَلَفَ) فالقول له بمسه أنه رده

(إلا) أن يكون سلفها سلفاً حارماً بأن سلفها (يُؤَدِّن) ن ربه (أو يَقُولُ) له ربه (إن احتجبت فتحد) فأحد ، (وتردّها) أى فلا يراى إلا بردها (لربّها) ولا يبره ردها لحلها ، لأنها بالادن انقلب من الامانه إلى اللبس في النسي

(كالمقصور) فانه إذا سلفه فلا يراى إلا برده لربه كما يعلم
• (و) إذا أحد العيص منها يادى أو فلا إذن (صَمَسَ الْمَأْخُودَ وَمَقَطَ) على المصطل المعلوم ، وما لم ياحده لم يصمسه ، رد لانه ما أحده ام لا
(و) يصم (مَقَطَ) عليها (نُبِي عِصَه) بأن قال له ربه لا تفعل

أندله معرض آخر مماثلاً له كما هو معاد كلام الاساح خلافاً لما في الحرابي
قوله [بخلاف المعلوم فلا يراى بذلك] أى سواء سلفه ملىء او غيره ،
فإذا سلف المعلوم شخص فلا يراى منه إلا بالاسهاد على الرد لربه ولا تكفى السهاده على الرد لحل الودعه

قوله [فالقول له بمسه] أى ولا يراى ان يدعى أنه رد عنه أو صمعه ،
فان بكل عن النسي عزم

قوله [كما يعلم] أى من أنه بمجرد بصرفه وقوانه لزمه فمسه لربه
قوله [على المصطل المالم] أى فان كان مكروهاً وردّه فلا ضمان عليه
إلا أحده ولا لما ياحده وإن كان حارماً بأن سلفه بالادن يعلى العيص الذي أحده
بأنسه فلا يراى إلا بسلّمه لربه وإن كان حراماً فلا يراى إلا بسلّمه لربه إن كان
معوهاً ، وإن كان ملبساً صلبى بمسه أنه رده عنه أو صمعه

قوله [ويصم بفعل] يصح العاف بمعنى الفعل كما يصمعه مرجح السارح

عليها الصلوات ملا ، لكونه خاف عليها من نص لان شأن النص أن يعصد ما فعل
عليه ، ففعل عليها مفرقت بخلاف ما لو تلف سيارى أو حرق فلا مفرقت
فلا نصين لانها لم تلف من الجهة التى خاف منها
(و) نصين (توصيع) لها (فى تحاسن ، فى أمره) بوصفها (بمحار
مفرقت)

فإن لم يامر نسيء لم نصين حب وصفها بمحل يوم عاده كما لا نصين اذا
تلف بعد مفرقة

(لا ان راد قُلاً) على هل أمره به فلا نصين ، الا إذا كان فيه اعراض
لنص (او امر بربطها) بكم داخلها بذكره او حسبه (فلا صيان إن
عصبت أو سقط لان الد احرر منهما) الا ان يكون شأن السارق أو العاصب
فصد الحب

• (و) نصين (سداً) (توصيعاً) (ادعاء) (فأولى عبر لان عمله

لا بالنص معنى الآله ان صبح انصاً من جهة الله

فوله [خلاف المؤلف سيارى ار حرق] أى والموصوع انه خالف فعل
عليها بضمه فوله فى عهده لوفى علياً من غير معنى صاحبها لا صيان
ار برك الفعل مع عاهة فى وعلم الامر لا صيان وذكر ان راسد انه او جعلها
فى منه من غير فعل ليه اهل علم حادثة فاه نصين لمخالصه العرف
فوله [فاحاداً] بده [أى فلا صان سده مالم يكن المودع فصد إحصاءها
عن عن العاصب

وفوله [ار حبه] فاحره كان احب صاوه او حبه وهو مقصود كلام
براه ، واستظهر الحسد نصره على الارل انه نصين وصعداى حبه اذا كان
حسه ولو جعلها بضمه فوله امره جعلها بضمه لم نصين نصين فى العكس
وكذا لو امره الوصف فجعلها بضمه او كنه كما فى (ن)
فوله [لان الد احرر منها] فكذلك سجد المؤلف وصوابه لان الد
او الحب احرر منه فمال

فوله [سداً توصيعاً ادعاء] أى وأولى فى عبره ، كما لو حمل مالا

نوعاً من المرتبط

(و) يصح (بدخول حَتَام) بها ، أو دخول سوق بها فصاع
(و) يصح (بخروجها بها) بَطْنُهَا له فكَيْفَ (راجع لجمع
ما قبله ، وإعنا صحت فيما إذا خرج بها بطن أنها له ، لأنه من الخطأ وهو كالعمد
في المال

• (لا) يصح (إن نَسَمَهَا) مربوطه (ي كُتِبَ) فصاعب إن أمره
بوضعها فيه
(أو سَرَطَ عليه الصَّيَان) فيما لا صيان فيه ، بأن كان مما لا يعاب عليه ،

لاسان يسرى له به بصاعه من ولد آخر حتى اى لموضع بول لـ دل ملا فوصعه
الارض ثم قام وسده فصاع ولا تارى غل وصعه ، فانه يصح لأن سبانه حمانه
ويربط كما أفى به ابن رشد خلافاً لـسوى الناحى بعدم الصَّيَان في هذه المساله
قوله [بدخول حمام بها] أى أو دخوله المصاه لرفع حذب اصغر أو اكبر ،
وعمل الصَّيَان حب كان ممكن وضعها في محله ، أو عند أمس ولو كان المودع
عرباً في البلد لغدريه على سؤاله فيها عن امس يجعلها عنده حتى يقضى حاجته
واعلم أن قوله لما وهو ذاهب للسوق كقوله لما وهو ريد الحمام ، فادا فلها
وصاعب في السوق أو الحمام صمها إن كان بمكعوصعها عند أمس ، وعمل الصَّيَان
أصبأ ما لم يعلم رها ان المودع ذاهب للسوق أو الحمام عند الاعطاء ، فان علم
بتلك فلا صيان إذا صاعب في الحمام أو السوق واسأ على ما إذا اودعه وهو عالم
بعوده ميرله كذا قرر مسيح مسامحا العلوى قال (ع) والظاهر أنه إذا دخل
الحمام بها لعدم من يودعها عنده فانه يومر بوضعها عند رس الحمام ، فان
لم يودعها عنده وصاعب صمها كما هو عرف مصر
قوله [مربوطه] اى وأما لو كانت عبر مربوطه وسبها فصاعب فانه
بصمها لانه ليس بمحرر حسد

قوله [بأن كان مما لا يعاب عليه] إلح خروج عن الموضوع والصواب
أن يقول بان صاعب يعبر بمرتبط لأن الصَّيَان هما ناح للمرتبط لا لما يعاب
عليه إلى آخر ما قال ، فان ما قاله مخصوص بالرهان والعماري مامل

أو قامت على هلاكه سه ، فلا يعمل بالسرط ولا صيان
 • (و) نصص (بلند اعينها) لغير روحه وأمه اعيندا) للوضع عليهما ،
 فاذا اعيندا فلا صيان عليه ، وألحق بهما الخادم المعاد للانداع والملوك والاس كندا
 مع التحرر وطول الزمان وغيرهما شامل للروحه والامه عبر معادين ، وللاب والام
 وغيرهما مطلقاً ولو اراد سقراً مع إمكان الرد

• (إلا لغير حدث) بعد الانداع للمودع بالفتح ، كهلم الدار وطرو
 حار سوء أو ظلم و (كـ مـ) أرادته (رعد ر عى الرد) لربها لعنه أو
 صبحه ، محور الانداع لغير الروحه إلا اله المعادين ولا صيان ان تلعب
 واحمر بقوله « حدث » عما لا كان حاصل قبل الانداع وعلم ربما نه فلس له
 انداعها والا صبح فان لم يعلم ربما بالغير فلس للمودع فويلها فإن فعلها وصاحب
 صبح مطلقاً أو دعها اولا

(ولا يصدق) المردع - بالفتح - (فى العذر) ان اودعها وصاحب وادعى
 انه إنما اودعها لغير (الا ر سه) سب له (بالغير) اى يعلمهم نه لا بقوله
 اسعدوا اى اودعها لغير من غيرها نه
 (وعلمه اسرعها) وجوباً (ان) زال العذر المسوع لانداعها أو

قوله [وغيرهما شامل] الح رجوع لمطوب المن
 والحاصل ان المسعاد من المن لا يارج ان الصيان لا سعى عنه إلا اذا وضعها
 عند روحه أو امه أو خادم ارملوك أو ابن اعيند هؤلاء الخمسة لتلك مع التحرر
 وطول الزمان ، فان لم يعد هؤلاء الخمسة او رصعها عند غيرهم من أب أو أم ،
 او وصف الروح عند روحها او عند احاب فانه نصص اعيند من ذكر للوضع
 ام لا ، الا لغير حدث كسفر وعمر عن الردها ا هو المعول عليه
 قوله [وغيرهما مطلقاً] أى اعيندا لا

قوله [من غيرها نه] نه حذف مضاف بقدره من غير علمها نه ،
 والمعنى من غير علمها العذر فالصبر نه يعود على العذر
 قوله [ان زال العذر] الح حاصل كلام المصنف أن المودع بالفتح
 إذا اودع لعوره حدث او طرو سقربح عليه اسرعها اذا ربح من سفره

(نوى الاناب) أى الرجوع من سفره عند إرادته ثم رجع فإن لم يسرحها ضمن
فإن لم يوافق الاناب بأن نوى الافاقه أو لم يؤمنها ، ثم رجع لم يثبت عليه اسرحاها
ولا ضمان عليه

• (و) تضمن (بإرسالها) لربها (بلا إذن) منه فصاعب أو تلف من
الرسول ، وكذا لو ذهب هو بها لربها بلا إذن فصاعب منه

أو ركب العورة ويحل ويحب ذلك عند رجوعه من السفر إن كان قد نوى الاناب منه
فإن لم يكن نوى الاناب عند سفره ثبت له إرجاعها فقط إذا رجع ، والقول
له أنه لم يوافق فلا تضمن إذا لم يرحها وملك إلا أن يعلب الاناب من ذلك
السفر وإلا لم يعل

قوله [فإن لم يسرحها ضمن] فلو طلبها المودع بالفتح ممن هي عنده
وامنع من دفعها له فمضى المصاعب لمعها ، له فإن حصل مازع وبه الاب وعلمها
فالظاهر أنه ينظر الى سفره فإن كان العالب منه الاناب فالقول قول المودع الاول
مقصي له بأحدها ، وإن كان العالب فيها عام أو اسوى الامران كان القول
قول المودع الثاني فلا يقضى على الاول بأحدها ، وحسد فلا تضمنها في تلك الحالة
وصارب معطيه الثاني

قوله [تضمن إرسالها] سبى من كلاه ن أودع مع ودينه
وصلها للما فعرض له افاقه طويله في الطريق كالتسه فله ان يعها مع عره
ولا ضمان عليه اذا تلف ، لان معها في حاله واحب وتضمنها إن حبسها ،
وأما إن كانت الافاقه التي عرضت له قصيره كالإمام فالواحد إبقاها معه ،
فإن يعها ضمنها إن تلف ، فإن كانت الافاقه متوسطه كالمهرج حر في إرسالها
ولبقاها ولا ضمان عليه في كل حال ، هذا ما اربصاه ان رسد كما في (ج) كذا في
(ب)

قوله [وكذا لو ذهب هو بها لربها] مثل دفعها بها في الضمان وصى
رب المال بعت المال للوويه أو سافر هو به السم من عر إدهم ، فانه تضمن إذا
صاع كما نص عليه في الوضوح والمفوه ، خلافا لما في كبر الحري من عدم
الضمان وكذا القاصي بعت المال لمسححه من وره أو عرهم بعت إدينه عند

(كان ادعى الادن ولم يُسبِه) فخص والعول قول ربه إنه لم يأت
 (إن حلفَ ربه ما أدب) فإن نكل، حلف المودع أنه إنما أرسلها
 له لكونه أدن له، فإن نكل خص وهذا معنى قوله (ولا) حلف ربه
 (حلفَ) المودع بالصح (وبرى) (ولا) حلف بل نكل كما نكل ربه
 (عزم) (ولا ترحم) المودع بالصح (على) الرسول (الصايص) لما منه
 (إن خص الادن) له من ربه وأدعى علمه عاداً منه

• (و) خص (بمحدثها) من المودع عند طلبها بأن قال لربه لم
 يودعي شيئاً ثم اعرف وأقام عليه ربه أنه بالانداع (ثم أقام) المودع
 بالصح (بأنه على الرد) أي ردها لربه (أو) على (الانلاف) لما تلا
 شرط، وإما خص لأنه اكذبها إلا محله فاسماً على ما تقدم في النص وقيل
 لا يضمن لأنه امن وقد ذكر السخ الخلاف، فهما قولان مشهوران وقيل الوديعه -
 الخلاف الانصاح للعراض وقولنا أو الانلاف ورواه عنه وقد نص عليه
 في التوضيح وأن الخلاف حار فهما معاً نعم هناك قول ثالث بالنسب وهو
 قول به في النصاع دون الرد ولكنه ضعف إلا أن الذي - المواق ان المشهور

ان القاسم خلافاً لقول اصبح يعلم صباه وان مسمى عليه غير واحد كذا -
 (ع)

قوله [ان خص الادن] هذا السرط لا يعبر مفهومه الا اذا كان الرسول
 من عند المدع الكسر تامل

قوله [ثم أقام المودع الصح] أي - بعد حذف المفعول
 قوله [نعم هناك قول ثالث] فإن (-) وقد جمع في التوضيح به
 الرد - البت وحكي سبها الخلاف وصح وقد حكى صاحب الذان في اب
 الصلح ان رد - اب القراض فمن انكر امانه - ثم ادعى صاعها
 او ردها لما قال عليه الله بلانه احوال الاول لما لم من صباع - القاسم نسل سله
 فيما والى اب احصا لا يصل قوله فهما والى لان القاسم يصل قوله في الصباع
 دون الرد - ان عمه المشهور انه إذا امانه به على صاعها - ردها فان ملك
 الله سمعه بعد اد - (اه) على المشهور الآخر حري المصنف يعني جليلا في باب الوكالة

قوله عليه صباعها أو ردها بعد إقراره [وقال بعضهم المسمد الصبان وحمل
قوله عليه لأنه يحتملها صار كالعالم فصم إذا تلف ولو سبوا وبعل
دعواه الرد كما يعلم

● (وأحدث الوديعه (میں دَرَكْتِه) حب سب أن عليه وديعه (إذا لم
يوجد) معها (ولم يوص بها) قبل موته لاحتمال أنه سلفها
(إلا لم يستره أعوام) محض من يوم الاندفاع فلا يوجد من تركه إذا
لم يوجد ولم يوص بها ويحمل على أنه ردها لربها (إن لم يكن) اودع
(دستہ دوش) أي سبه مقصوده للتوبيخ ، فان اودع سبه مقصوده
للتوبيخ أحلت من تركه مطلقاً ولو راد الرمس على العسره سن
(وأحدثها) ردها (بكيكاته) أي سب كاته (انها) ، إن دست

قوله [وقال بعضهم المسمد الصبان] أي وهو الذي اعلمه في الخامسة
أنصاً وأصغر عليه في المجموع

قوله [وأحدث الوديعه من تركه] إلح قبل الوديعه من يصلق على اسه
الصبر سب أو عرها وأزاهها للسهود وجارها للولد محب ناه م مات ولم يوجد
في تركه فقصي له بمسما من التركة ومعنى الاحداثه بأحد عوضها من فمه أو ممل
ومحاصص صاحبها بذلك مع الغراء

قوله [ولم يوص بها] معهوده انه لو وصي بها لم يصحبها ، فان
كانت ناهه أخذها ردها ، وإن تلف فلا صبان وصل إصباته لو قال
هي موصع كذا ولم يوجد ، فلا يصح كما قال أسب ، ويحمل على الصباع ، لانه
بقوله هي موصع كذا كانه إقرار ناهه لم يسلفها وهو مصلق لكونه أساً
قوله [لاحتمال أنه سلفها] أي وهو الأقرب ، وأما احتمال صباعها فهو
بعد إذ لو صاعب لتحدث بصاعها قبل موته

قوله [إن لم يكن اودع دسه توبن] ملها السبه الساهده بها بعد
حجده لها

قوله [على العسره سن] المناسب إسقاط الاء

قوله [وأحدثها ردها بكتاته] يعنى إن من مات وعنده وديعه مكروب عليها

أنها) أى الكناه (حطه) أى المالك (أوحط المتب) (و) يوجد (من بركة الرسول) إذا لم يوجد بعضها (إذا لم يصح) الرسول بأن مات قبل وصوله (لستند المرسل إليه) لأجل أنه سلفها ، فان مات بعد وصوله فلا يصح أى لا يوجد من بركة لأجل أنه دفعها لربها بعد الوصول إليه ويصل الوديعه الدس والعراض والانصاع

وحاصل المسأله ان الرسول - إن كان رسول رب المال - فالذاع برا محدد الذبح إليه ويصير الكلام من رب المال وورثه رسوله ، فان مات الرسول قبل الوصول لأحدهما من بركته وإن مات بعده فلا رجوع له وإن كان الرسول رسول من غيره المال فلا يرا الا بوصوله لربه نفسه أو إقراره منه ، وإن مات قبل الوصول رجح مرسله من بركته وإن مات بعده فلا رجوع وهي مصبه تترك عن إرساله ان ادعى رب المال علم الذبح له ولا سه

• (وَصَدَقَ) المودع - بالصح - (و) دعوى (الساقب والصاع كالرد) أى كما يصلى في دعواه انه ردها لربها لانه اسامه عليها والامس يصدق

هذه وديعه فلان من فلان فان صاحبها بأجلها بشرط أن نسب بالنسبه ان الكناه يحط صاحب الوديعه او يحط الملب ولو رحت احص ما كتب عليها كان القصد من مال الملب ان علم انه يصرف في الردعه - وإلا لم يصح ويصل الكناه بالنسبه بل هي الى لا يمازىه لأجل انه رآها سابقاً

قوله [ويصل الوديعه الدس] الخ أى اب الفصل المذكور من الوديعه بحرى عنه فيما ذكر

قوله [ان كان رسول رب المال] كان المال فراضاً او وديعه ان انصاعاً

قوله [فلا رجوع له] أى لحمله على انصاعها لربها

قوله [او إقراره منه] أى من رب المال

قوله [وهي مصبه تترك عن إرساله] او لكونه يعزم المال مره ناسه

قوله [من دعوى التلف والصاع] أى وكذا من دعوى عدم العلم بالتلف

و الصاع

(إِلَّا لِنَسِهِ يَتَوَقَّ) راجع لما بعد الكاف أى ان ادعى الرد صديق إلا أن يودعها ربها عليه نسبه فمصد بها الوين بان مقصد بها ان لا يعمل دعواه الرد إلا نسبه به ، فلا يعمل ان ادعى الرد حسد إلا نسبه ، وسرط علم المودع بذلك فلا يكتفى عبر المقصوده ولا مقصود لشيء آخر عبر الوين ، فمصد دعوى الرد (وحسبك المهم) دون غيره في دعوى التلف أو الصباغ أنها تلف او صباغ وما فرط (ولو سرط) المهم عند احدها (بعضها) أى بنى المنس عنه ، فانه لا ينفذ ومخلف ، فان نكل عزم بمحرد نكوله ولا يبرحه المنس على ربها لانها دعوى اتيام

(كمنس حصص عليه الدعوى) نسبه في المنس أى أن رب الردية إذا حصص الدعوى على المودع بأن علم انه فرط او أنها لم تلف وادعى المودع الرد او التلف او عدم السرط فلربها محله وإن لم يكن مهيماً

قوله [إلا لنسه يوتق] قال في حاشية الاصل الطاهر أن مثل النسبه المذكوره احا ورفه على المودع الصبح محطه كما ينع الآن

ورك [وسرط علم المودع بذلك] أى طلب اليه

قوله [ولا مقصود لشيء آخر] أى كما لو اسبدها حقاً من موب المودع - بالصبح - لاحتدها من بركه او يقول المودع - الصبح - احاف ان يدعى أنها سلف ، فاسبدها بها وديعه فانه في تلك المسائل يصدق في دعوى الرد كما إذا برح المودع - الصبح - بالاسباد على نفسه بالعص كما قال عبد الملك ، وقال ابن ررب رأس رس لا نرا الاسباد ، لانه ألزم نفسه حكم الاسباد

قوله [وحطف المهم] قل هو من سار إليه بالناسهل في الردية وقيل

هو من لس من اهل الصلاح

قوله [في دعوى التلف او الصباغ] وكذا في دعوى عدم العلم بالتلف او الصباغ ، واما دعوى الرد فمط او في قوله لا أدري هل تلف أو رددتها فانه مخلف كان مهيماً أم لا حتى علم الدعوى أم لا

قوله [ولو سرط المهم] إلح أى لان هذا السرط يعوى المهم

(فإن) حلف برى طاهراً وإن (بكل حلف رها) وأعرمه لأن عن النحوي
رد (لا) يصدق في الرد (على الوارب) أى وارث رها إذا ادعى أنه ردها
عليه إلا نسبه (ولا) يصدق (وارث) للمودع ناله ح (في الرد على مالك)
أى مالكتها التى هو المودع نالكسر (أو) في الرد (على وآرته) أى وارث
مالكتها إلا نسبه

والخاصل أن صاحب الد المودعة إذا ادعى الرد على صاحب الد الذى
اسمه صدق ولا صحاب وإن الوارب إذا ادعى الرد على رها أو على وارثه ارادعى
صاحب الد المودعة الرد على وارث رها فلا يصدق وبعض

، (ولا) يصدق (رسولاً) الدفع لسكر) أى لمن أرسل إليه المال إذا
انكر (إلا نسبه) قال فيها ومن يصب معه ثمان ليدفعه لرجل صلته أو صلته
أرسلها أو عن من أو سماع لك به صلته ، فقال قد دفعه إليه ، أكدته
الرجل لم يرا الرسول إلا نسبه (١٥)

(إلا أن شرط الرسول) على من دفع له المال (عدمها) أى عدم
النسبه عند الدفع فسقعه

قوله [حلف رها وأعرمه] أى فإن لم حلف رها صدق الادع

قوله [ولا يصدق وارث] أى وأما دعوى ورثه المودع - الفصح -
على ورثه المودع أو على المودع أن مورثهم ردها قبل موته فلا صحاب عليه و هاتين
الصورين هكذا ' ادعى المودع - الفصح - على ورثه المودع - نالكسر - أنه ردها
لمورثهم قبل موته وقد تضمنت تلك الصور الخاصل الذى ذكره السارح

قوله [ولا يصدق رسول] أى حاصله أن المودع فلا إذا أرسل المودعة
مع رسوله إلى رانائه فأكبر رها ووصلها إليه إلا أنه يصدق عليه نصيباً من
الرسول فإن الرسول يضمنها لغيره لعدم الاسهاد

قوله [لم يراً] هكذا نسخة المؤلف بالبعد الزا ومقتضى الحرام
حذفها إلا أن يقال أن الألف للاسراع^(١)

قوله [فسقعه] أى فعمل بشرطه من جهة عدم نصيبه وما أمرسل

(١) نسخة مكتبة على كسبه لم يرا - لا - سكن الخبر - فى حروف صحيح
(اد نصيبه - در حروف)

• (و) نصى (بدوله) ربيها (صاعَتَ وَتَلَّ أَنْ تَكْفَيَ ،
تَعَدَّ امْتِنَاعِهِ مِنْ دَفْعِهَا) له ولو لعذر كاستعاله بأمر لان مكوبه عن
سان بلها دليل على علمه إلا أن يدعى أنه إما علم باللف بعد أن لعه فصول
نص

(وكتبا) نصى إن قال دَلَّيْتُ (بعده) أى بعد أن لعنى (إن)
مَسَحَ (دفعها له) (بَلَا عُدْرٍ) نائب ، فان امسح من دفعها لعذر عام به وبس ،
لم نصى

• (لا) نصى (إن) وقال لا أدري مَى دَلَّيْتُ (أى قبل أن بلغاى
أو بعده ، كان هناك عذر من الدفع أم لا ويحلف الملمهم
• (وَلَيْتَهُ) أى للمودع - بالفتح - (أخره) محتلها (أى الذى يوضع
فه إن كان ماله يؤخذ أخره

(لا) أخره (حِطَّيْهَا) لان حطها من قبل الحاه ، لا أخره له كالعرض
والضمان (الا لِمِطْرٍ) فمحتمل به لانه ليس من الحاه حصه وإما هو بسفه
فى الحمله

• (وله) أى للمودع - بالفتح - (الاحدُ منها) أى من الوديعه بعذر حه
(إن طَلَمَهُ) ربيها (بمسلها) من مرفه أو حانه أو غصب لعوله تعالى

فإنه باق على صباه المرسل إليه

قوله [بلا عذر اب] صادق ان يكون له عذر ولم يسب

قوله [لا نصى إن قال لا ادري] الحج اى لحمله على أنها بلغت قبل اللقاء
ولم يعلم به إلا بعده

قوله [لانه ليس من الحاه حصه] اى كما قال ابن عبد السلام، فالاولى
ان يقال اما مع أحد الآخره على الحفظ لان عادته الناس اهم لا ناحون
لحفظ الودائع اخره

والخاصل انه لا فرق بين اخره المثل واخره الحفظ والحكم على المعتمد، بل
يعال فهما ان شرط الاحد أو كان العرف عمل به وإلا فلا

قوله [بمسلها] معلى بظلمه والثا مسه بعدها مصاف محذوف اى باحد

« من أعدى عليكم فاعدوا عليه عمل ما أعدى عليكم » (١) وعمل حوار
الأحد عمل حبه (ان امس) الآحد (الردله) بالنسبة إلى الحانه (و) امس
(المقنونة) على نفسه وإلا لم يحرك لا من الأعراض والحوارج واجب (على
الأرحح) من العولس ، والثاني لا محور الأحد لموله صلى الله عليه وسلم
أد الأمانة لمن اسلمك ولا تحس من حالك (٢)

(وَالسَّارِكُ) لِلْأَحَدِ مِنْهَا (أَسْلَمُ) أَيُّ مِنَ الْوَدِيعَةِ عَلَى رَحْمَةِ الْعَسِّ وَالْعَسِّ
وَاللهُ أَعْلَمُ

ملها في الصدر والحسن والصحة ان امكن ذلك والا فالعبرة بالصحة ل
قوله [وأمن الضمير على نفسه] أى من صرب او حس او قطع او ميل
كما فعله أهل الخور

قوله [أد الامانة لمي اسمك] إلحاح أحباب ابن رشد موبداً للقول الاول
 بان معنى : ولا يحس : إلحاحى لا واحد يريد من حركتك ممكن حائماً اما من
 احد جهة فلس عاب

قوله [واللعل] (أحد ما أسلم) أي لأنني الواحد ربهم والحمد لله
 ودع ما يربك إلى ما ربك،^(٣)

• **تمه** ان مارع الودعه سحسان فعال المودع - السح - هي لاحدكما رسه
سحب نسما ان حلقا او بكلا وهى للحالف على الباكل وان اودع سحس -
وعاب المودع الكسر وبمارعا سحس يكون عده سحلب سد الاعل والصلل عليه
ان فرط فان ساوما فى العناله سحس بما ان سلب القسم والا فالفرعه

(۱) سورہ ۱۹

(۲) وحی و الجمع سمعہ سے ان ہر مصلی اللہ علیہ وسلم کی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سے
 «اد الایمان ای من سمع و یعنی من حالہ» و الایمان حجازی و الترویج ، و ابو داؤد و ابویہ
 و صحیحہ الحاکم و مسند و یعنی اس فی القیام مذاہبی و ان یکن و روا ابو داؤد و مرسلہ

(٣) «دع ما نك د ملا نرنگ» - صحیح روا أحمد فی مسند عن انس و السابق عن الحسن ابن علی ، و القطرانی عن واصله فی مسند و الخطیب فی الماریع عن ابن عمر

في الإِغَارَةِ وإِحْكَامِهَا

● (الِإِغَارَةُ) أي حَسَمُهَا عَرَفًا وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ السَّعَاطِيرِ بِمَعْنَى
الْبُدَالِ أَوْ مِنَ الْعُرُوفِ بِمَعْنَى الْإِصَابَةِ بِالْعُرُوفِ نَهَالُ إِعْرَافَهُ كَلَامًا بِمَعْنَى
إِصَابَتِهِ وَعَرَضَ لَهُ أَوْ بِمَعْنَى الْخُلُوفِ نَهَالُ عَرَاغُهُ بِمَعْنَى حَلَا وَانْكَرَ عَلَى مَنْ
فِيهَا مِنْ الْعَارِ

بَاب

لَمَّا كَانَ مِنَ الْعَارِ بِالدُّعَاءِ مَنَاسِهِ، مِنْ حَيْثُ أَنَّ كَلَامَ بَابٍ فَاعِلُهُ لِأَنَّ الْمَوْدَعِ
- بِالْفَتْحِ - بَابٌ عَلَى الْخَطِّ الْمَعْرِفَةِ - بِالْكَسْرِ - بَابٌ عَلَى الْفِعْلِ لِأَنَّ كَلَامَ
فَعْلٍ مَعْرُوفًا وَهُوَ صَدَقَهُ أَعْمَلَهَا

قَوْلُهُ [وَهِيَ مَأْخُودَةٌ] أَيُّ الْعَارِ - لَا بِالْمَعْنَى الْأُولَى - بَلْ بِالْمَعْنَى الثَّانِيَةِ
هِيَ كَلَامُ السَّارِحِ اسْتِخْدَامُ

قَوْلُهُ [مِنْ السَّعَاطِيرِ] أَيْ هِيَ وَأَوَّلُهُ فَاصِلٌ عَارِهُ عَوْرَتِهِ بِصَحَابِ
عَمْفٍ نَائِلٍ وَبَسْمَلٍ مَحْرُوكٍ الْوَاوِ وَالْفَتْحِ مَا قَبْلَهَا قَبْلُ الْوَاوِ
قَوْلُهُ [أَوْ مِنَ الْعُرُوفِ] أَيُّ كَمَا قَالَ السَّاعِرُ

وَأَيُّ لِعُرُوفٍ لَدُكْرَالِ هَرِهْ كَمَا اسْمُ الْعَصْفُورِ بِاللَّهِ السَّطَرِ
فَاصِلُهَا عَارُورُهُ وَرَنٌ فَاعِلُهُ قَبْلُ الْوَاوِ لِسَانُهُ أَوْ لَطَرُهَا وَالنَّاءُ فِي هِ
الْإِصْفَالِ فَاحْمَمْتُ الْوَاوِ وَالنَّاءُ سَبَبُ إِحْدَاثِهَا سَكَبْتُ قَبْلُ الْوَاوِ أَوْ وَادَعَمْتُ
أَلِ النَّاءِ هَذَا الْمُسْتَدَدُ وَاصِلٌ أَعْمَمُهُ عَوْرَتُهُ - عَلَيْهِ أُنْدَلُ الْوَاوِ بَاءٌ لَطَرُهَا

قَوْلُهُ [وَأَنكَرَ عَلَى مَنْ قَالَ] أَيْ الْعَارِ أَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ لِأَنَّ فَعْلَهَا أَمْرٌ
بِلُغَتِهِ وَالْمُسْتَعْرِفُ أَنْ كَانَ مُحَاحًا فَلَسَّ عَلَيْهِ عَارٌ وَالْعَارُ - اسْتَفْهِحَ سَرْعًا وَهَذِهِ
لَسْتُ كَذَلِكَ لِأَنَّ لَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَرِ لَكَاتَ أَمْرُهُ وَقِيلَ الْقَوْمُ بِمَعْرُوفٍ
مَعَ أَهْلِهَا فَالْوَاوُ مَعَارُوفٌ أَيْ عَرِ بِمَعْنَى عَصَا رَاصِلُهَا عَلَيْهِ عَوْرَتُهُ عَلَى وَرَنٍ فَعْلُهُ

(تَمْلِيكَ مُتَمَعَةٍ) حرج البيع لأنه تملك داب ، وكذا الهبة والصدقة
 والمعرض (مُتَوَسِّتٌ) برى أو فعل نصاً أو عرفاً
 (مَلَا عَوْصٌ) حرج الاشارة والحسن المطلق وأما الموهب بناء على
 المشهور من أنه محور في الحسن الموهب ، فهو وارد عليه إلا أن يقال المراد موهبه
 أصالة ، فالأصل في العارية الموهب ، فلذا حمل فصلاً بها ، والأصل في الحسن
 النكاح ولذا اختلف فيه إذا وف هل يصح ؟ والراجح الصحة
 • (وهى مَسْدُوسَةٌ) أى الأصل فيها التلب لانها من التعاون على الخير
 والمعروف

محرك الواو واصبح ما قبلها قلب الفاء
 قوله [حرج البيع لانه تملك داب] إلح أى وحرج انصباً تملك الانفاع
 لان ملك المفعلة أعم من ملك الانفاع ، كأن يوقف مائاً على طلبه العلم يسكنونه
 همه تملك انفاع وليس فيه تملك مفعلة ، لان الانفاع يكون بنفسه فقط
 وليس له أن يواخره ولا أن يعبره لغيره ، والمفعلة اعم من الانفاع لان له فيها
 الانفاع بنفسه أو بغيره كان بغيره أو بواخره
 قوله [حرج الاشارة] أى بقوله لا عوص
 وقوله [والحسن المطلق] أى بقوله «موهبه» ، هى كلامه لف وبسر مسون
 قوله [إلا ان يقال المراد] إلح أى او يقال انه خارج تملك
 المفعلة ، فان الحسن فيه تملك انفاع لا مفعلة قال في الحاشية فان قلب
 إذا حسن ، وماً على طلبه العلم لاجل ان سمعوا ناحيتها فهل هو من تملك المفعلة
 أو الانفاع ؟ قلب الظاهر انه من تملك الانفاع فحسب راد بالانفاع
 ما يملك الانفاع بالذوق او ناحيتها (٨١)
 قوله [وهى مملوكة] أى ان وقع من مالك الذوات والمفعلة ، أو من مالك
 المفعلة إن جعل ذلك له قال (سب) وقد تعرض وحوها كعنى عنها لمن
 يحسب بعدها هلاكه وحرمتها ككوبها بغيره على معصيه ، وكراهها ككوبها بغيره
 على مكروه ، وبإباحة لعنى عنها وفيه نظر لاحتمال كراهها في حقه قال مسأى

(وَالْعَارِيَّةُ) سَمِندُ النَّاءِ هِيَ السَّيِّءُ (الْمُجَارُ) أَيِ الْمَلِكِ مَعَهُ
 • (وَرُكْسُهَا) أَيِ ارْكَائِهَا أَرْبَعَةٌ مَعَرٌ، وَسَعَرٌ، وَسَعَارٌ، وَمَا ذَلَّ عَلَيْهَا
 مِنْ لُغَطٍ أَوْ عَرَبٍ
 • فَلَاوِلُ (مُعَبَّرٌ وَهَوَ مَالِكُ الْمَسْعَةِ) وَلَوْ لَمْ يَمْلِكِ الثَّانِي (بِلاَحْتَجَرِي)
 عَلَيْهِ، حَرَجَ الصَّبِيَّ وَالسَّعَةَ وَالرَّحَى وَلَوْ مَادُونًا لَهُ فِي الْحَارَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى لَهُ فِي
 الصَّرْفِ بِالْعَرَبِ خَاصَّةً نَعَمَ بِمُحَوَّرٍ لَهُ إِعَارَهُ مَا هَلَّ عَرَفًا إِنْ أَسَافَ (١) نَهَ
 الْحَارَةَ، لِأَنَّهُ مِنْ بَوَائِعِهَا عَلَى مَا سَأَى، وَحَرَجَ أَصْبًا مَسَّ حَجَرَ عَلَيْهِ الْمَالِكُ صَرِيحًا
 أَوْ صَمًّا كَمَا لَوْ قَامَ فَرَسُهُ عَلَى ذَلِكَ، مَحْوُ قَوْلُهُ لَوْلَا أَحْوَنُكَ مَا أَعْرَبْتَ إِذَا هُ،
 وَحَرَجَ الْمُصَوِّلِي فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِسَيِّءٍ، (وَإِنْ) كَانَ مَالِكًا لَهَا (بَاعَارَهُ)
 وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ كَمَا يَعْلَمُ فَصَحَّحَ إِعَارَتَهُ وَإِنْ كَانَ لَا سَعَى لَهُ ذَلِكَ (أَوْ إِحَارَتَهُ)
 فَصَحَّحَ إِعَارَتَهُ لَهَا فِي مِلٍّ مَا اسْتَخَرَهَا لَهُ رُكُوسًا أَوْ حِمْلًا أَوْ عَرَبًا

أحمد ١١ ولَوْ قَالَ وَيَبَاحُ نَعْيُ عِبَادِ الْخَالِ، وَلَكِنْ يَجُودُ الْإِصْحَاحُ إِنَّمَا نَابَأَ
 لَا نَعْيَ الْبَطَرِ

قَوْلُهُ [وَالْعَارِيَّةُ سَمِندُ النَّاءِ] لِأَنَّ بَاعَهَا لِلْسَّعَةِ لِأَحَدِ الْمَعَانِي الْمَعْلُومَةِ
 قَوْلُهُ [أَيِ ارْكَائِهَا] إِذَا قَالَ ذَلِكَ إِسَارَهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْرِضٍ مَصَافٍ فَعَمَ
 قَوْلُهُ [وَلَوْ لَمْ يَمْلِكِ الثَّانِي] أَيِ وَالثَّانِي وَعَلِمَهُ سَيِّءٌ آخَرَ كَمَا سَبَّوْصَحَهُ
 السَّارِحُ عِنْدَ قَوْلِ الْمَسِّ وَإِنْ بَاعَارَهُ
 قَوْلُهُ [حَرَجَ الصَّبِيَّ وَالسَّعَةَ] أَيِ وَكُنَّا خَرَجَ الْمَرِيضُ إِذَا أَعَارَ عَارِيَّةَ
 فَمِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى
 قَوْلُهُ [عَلَى مَا سَأَى] الْمُنَاسَبَ عَلَى مَا يَنْبَغُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يَنْبَغُ
 فِي الْحَجَرِ

قَوْلُهُ [مَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْمَالِكُ] أَيِ وَبَسَمِيَ الْحَجَرَ الْحَقْلِي
 قَوْلُهُ [لَوْلَا أَحْوَنُكَ] نَعَمَ الْهَمَزُ وَخَاءُ وَسَمِندُ الرَّوِّ مَعْرُوحَةٌ
 قَوْلُهُ [وَإِنْ كَانَ لَا سَعَى لَهُ] أَيِ يَكْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ وَلَا أَنْبَاحَ
 لَهُ بَانَ سَكَبَ

• (و) الثانی (مسعرٌ وهو من تاهل) أى إن كان أهلاً (للتبرع عليه) ملك المسعر (لا مسلمٌ) ولو عبداً لكافر (أو مصحفٌ) أو كتب أحداث (للكافر) إذ الكافر ليس أهلاً لأن سارع عليه بذلك وكذا آله الجهاد إذا كان حرباً

• (و) الثالث (مسعارٌ وهو ذو مسعة أو آية) من عرض أو حيوان أو عمار سمع به (مع بقاء عيشه) لرد لربه بعد الانعاع به لإطعام أو سراج لوكل أو سرب فان به ذهاب عيشه بذلك (لا) بغير حاربه (للاسماع بها) من وطء أو غيره لعلم إباحه ذلك أو حلتها لغير محرم لانه يوصل إلى ذلك ولا بغير رضى لمن يعنى عليه

قوله [لا مسلم] أى لما فيه من الأدلال
قوله [أو مصحف أو كتب أحداث] أى وكذلك الأولى يستعملها أهل الفسوق كحجر ، والنواب ترك لانداء المسلمين ويحذر ذلك من كل ما اسلم أمرأ مجموعاً

قوله [لإطعام أو سراج] محذر قوله مع بقاء عيشه
قوله [لا بغير حاربه] أى لا يجوز إعاره حاربه للوطء ، فان وقع كتاب باطله ومحذر على إحراجها ، فان وطئها بالفعل قبل إحراجها فلا محذور للسهو ويعوم على الرأى حراً عليه

قوله [أو حلتها لغير محرم] صحيح فيكون أى فلا محذور أنصاً ، ومحذر المسعر على إحراجها من تحت يده باحاره

قوله [ولا بغير رضى لمن يعنى عليه] أى لحلتها من يعنى عليه ، سواء كان الرضى ذكراً أو أنثى ، وإنما مع إعارته لذلك لأن ملك المسعره ساع ملك الذئاب ، وهو لا يملك الذئاب ، وهذا في غير الإعاره للرصاع ، وأما له محذور الإعاره والإحاره

والحاصل أن الرصاع يسوى فيه الإعاره والإحاره في الحرار لا فرق بين حره وأمه وأما الحله في غير الرصاع فممنوع الإعاره والإحاره فيها لا فرق بين حر

(وَالْعَسَى) أى القصد من دنائير أو ذواهم (وَالطَّعَامُ) والشراب إن
وعدت وأعطيت للغير وإن لمعط العاربه (مَرَضٌ) لا عاربه لأن حصصه العاربه
ما ردت عنها لربها بعد الانقاع بها ، وإن الانقاع بما ذكر دهايت العين حصصه
ولو فاقب سه بهلا كه

• (و) الرابع (ما يَدُلُّ عَلَيْهَا) من صعه لمعطه كاعريك او غيرها
كإساره وماوله بما يدل على الرضا

(وَحَارَ) أن يقول (أَعَسَى نُعْلَمُكَ) ملا ى هذا اليوم أو السب
(لَا عَيْتُكَ) فى عد ملا يعلاى او دانى (وهى) حسد (احاره) لا اعاره لانها
منافع بمنافع وسواء اخذ نوع المعارفه او احلف ، كسواء وحصاد ، وسواء
اخذ الرمن فيها او احلف فسرط فيها عن الرمن أو العمل كالاحاره
• (وَصَحْنٌ) المسعر (أَسْعَى عَلَيْهِ) كالحلى والياب مما ساهه الحماه

وروى فلا محور للولد اسخدام والده او والده ى عبر الرضا كذا هو مأخوذ
من كلام ابن عرفة كذا (س)

قوله [مما يدل على الرضا] أى فكل ما يدل على مملكت المسعه بعد عوض
كاف لكن لا يلزم العاربه بما يدل عليها الا اذا ثبت بعمل او احل كدناى
للمصنف او لم بعد رحر العاده داسىء رالام لرم

قوله [فسرط فيها بعد الرضا] أى فبحو لسخن ان بعد لآخر
اعنى يعلاى اليوم ملا على ان اعلى يعلاى ملا عا ً وكونه ك حاره لاعاره
احار ذلك ابن السامه رآه من الرضى سرت ان يكون ما يقع به العيون معلوماً
نسبهم وأن ديت العدم من رمن العمل فلو انه اسىء بعلامك او جورك عداً
على ان اعلى يعلاى او يورى بعد سهر رصبت ملا لم حر خلاف مالوكا
الناحر رصفت سهر قابل محور واحا مع ى اريد من سهر لانه بعد ى منافع
معنه ناخر رصفا رذلك عبر حبر ولا يدل ان هذه العله وجوده فيما اذا كان
ب العله والعمل اهل من ذلك لاسا سوب اعمر ذلك للضرورة وان كانت العله
موجوده كما وجد من الحرسى واحسسه

قوله [رصحن المسعه ما يعاب عليه] أى فالعاربه كالرمن ى السصل

إن ادعى صباغه إلا لسه على صباغه فلا شبه ، بخلاف ما لا يعاب عليه كالخنوان
والعهار (ولو سَرَطَ نفسه) أى بنى الصبان عن نفسه (على الأرجح) وقيل
إن سَرَطَ منه أفاده فلا صبان عليه وأُसार السح لها بالرد
(لا عبره) أى لا يصح عن ما يعاب عليه كالخنوان (ولو سَرَطَهُ)
عليه المعبر ٥

• (والقول لهُ) أى للمسعر (فى السلف أو الصباغ) فيما لا يعاب
عليه ، فمصدق ولا صبان عليه (إلا لغيره كنديه) كأن يقول تلف أو
صباغ يوم كنا ، فمقول السه رأياه معه بعد ذلك اليوم ، أو يقول الرفه
الذى معه فى المسعر ما سمعنا ذلك ولا رأياه (وحتى ما سَرَطَ) إن ادعى عليه
أنه إما حصل التلف أو الصباغ أو الصب الذى دام به بغيره ، سواء كان

قوله [إلا لسه على صباغه] أى لأن صبان العوارى صبان همه يسمى
بإقامه السه على المسهور ، خلافاً لأصهب حب قال إن صبان العوارى صبان عداء
لا يسمى بإقامه السه

قوله [وأُसार السح لها بالرد] أى فهو يردد فى الفعل ، فقد عرا فى العسه
الاول لاس العاصم وأصهب ، وعرا الماررى واللحمى الثانى لاس العاصم أيضاً ، وعلى
كلا القولين لا يفسد عهد العاربه بهذا السوط ، وذلك إن سَرَطَ بنى الصبان فيما يعاب
عليه بفسد العهد ويكون للمعبر آخره ما اعاره

قوله [ولو سَرَطَ عليه المعبر] رد وهو على مطرف كما فى المواق حب
قال إذا سَرَطَ المعبر الصبان لأمر حافه من طريق محوفه أو سحر أو لصوب
أو نحو ذلك ، فالسوط لازم إن هلك بالامر الذى حافه ، وسَرَطَ الصبان من أحله
والمعتمد أنه لا صبان ولا عبره سَرَطَ ولو لأمر حافه كما فى الخاصه ، وحب لم
يصح الخنوان ضمن لحافه ومزجه بخلاف باب العهد فانه لا يصحبها لانه
حائراً عليه كما فى الوصيح عن اللحمى ، وفى (س) عن ابن بوس إذا أرسل
المسعر العاربه من اللوات مع عبده أو أخره فخطب أو صلب فلا صبان عليه
لأن الناس هكذا يفعلون وإن لم يعلم صباغها أو تلفها إلا من قول لرسول
قوله [وخطب ما سَرَطَ] أى وبنا وأحد منه انه يحب عليه بعهد العاربه ،

نما يعاب عليه ام لا ، كسوس وقرص اُرسنه أو فار أو نلل أو دهن أو حر أو نحو ذلك بالمسعر كقوت وكتاب

(و) القول له (في ردّ مآلّم تصمّس) لربه وهو ما لا يعاب عليه كالخوان (إلاّ لاسنه مفعوده) أسهدها للمعر عند الاعاره لحوف ادعاء المسعر الرد ، فحسد لا يفعل قوله بردها إلاّ لسه سهد له بردها لربها

• (وفعل) المسعر أى حار له أن يفعل الفعل (المادون) له فيه (و) أن يفعل (ميسله) كان اسعارها لركبها لمكان كذا مركبها إله من هو ميله ، أو لحمل عليها أردب قول فحمل عليها اردب فمصح ، وأما النعاب بها في مساهة أخرى مل ما اسعارها لما فلا محور ، وبصم إن عطبت كالأحاره على قول ابن القاسم وهو الأرجح

(لا اصر) مما اسعارها له ، فلا محور ثم ناره محمل عليها ما يعطى عمله وناره ما لم يعطى به

• وفي كل إما ان يعطى وإما أن يعب واما أن سلم

وكننا نح على المرحس والمودع بعهد ما في اماناتهم مما يخاف عليه ترك العهد ، لان هذا من باب صيانة المال وإن لم يفعل ذلك عند مبرطاً وضمن كما في الخاصه قوله [أى حار له] انما قال ذلك ولم يفعل طلب منه فعل المادون فيه وميله لان المادون فيه وميله لا يطلب بفعله ، انما هو حق مباح له ان شاء فعله وإن شاء تركه

قوله [فلا محور] الحاصل أن المعتمد ان المراد بالمل الذي يباح للمسعر فعله المل في المحمول لا في المساهة فانه ممنوع فعله هنا كالأحاره على المعتمد لما في كل منهما من فسح المباح في ملها وهو فسح دس - دس قوله [لا اصر] مما اسعارها له أى ولو كان ذلك الاصرار أقل في الورق او المساهة

قوله [ثم ناره محمل عليها] الخ اعلم ان الصور سب لانه ان راد ما يعطى به ، فانه يعطى وناره يعب ، وناره سلم وان راد مالا يعطى به ، فكذلك وقد تكمل بمفصل احكامها السارح

(إِنْ رَادَ مَا نَعَطْتَ بِهِ وَعَطَيْتَ لَهُ) أَيْ لَرَبِّهَا (فِي مَسْئَلَةٍ) وَفِي
الرَّادَةِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهُ وَفِي الْمَعْنَى (أَوْ كِرَاوُهُ) أَيْ كِرَاءُ الرَّادِ فَعَطَ ، وَحَرَبَهُ
بِشَيْءٍ صَرَرَهُ

(وَالْإِلَّا) بَانَ رَادَ مَا لَا نَعَطُ بِهِ وَعَطَيْتَ أَوْ نَعَيْتَ أَوْ سَلِمْتَ ، أَوْ مَا نَعَطُ
بِهِ وَسَلِمْتَ (فَالْكِرَاءُ) أَيْ كِرَاءُ الرَّادِ فَعَطَ فِي الْأَرْبَعِ صُورٍ وَبِشَيْءٍ السَّادِسَةِ
وَبِشَيْءٍ مَا إِذَا رَادَ مَا نَعَطُ بِهِ فَنَعَيْتَ أَسَارَ لِحُكْمِهَا يَقُولُهُ (عَا وَنَعَيْتَ) فَمَا إِذَا
رَادَ عَلَيْهَا مَا نَعَطُ بِهِ (فَالْأَكْثَرُ مِنَ الْكِرَاءِ) لِلرَّادِ (وَفِيهِ الْعَسْبُ)
أَيْ أَرْضُهُ يَلْزِمُ الْمُسْعَرُ

وَالْكَلَامُ فِي رِيَادَةِ الْحِمْلِ ، وَأَمَّا الْمَسَافَةُ فَكَالْإِحَارَةِ ، فَإِنْ عَطَيْتَ صَمًّا
فَمِنْهَا ، وَإِنْ سَلِمْتَ فَكِرَاءُ الرَّادِ ، وَإِنْ نَعَيْتَ فَالْأَكْثَرُ نَ كِرَاءُ الرَّادِ وَأَرْسُ
الْعَبِّ

قَوْلُهُ [أَيْ كِرَاءُ الرَّادِ فَعَطَ] وَمَعْرُفُهُ ذَلِكَ أَنْ يُعَالَ كَمْ سَوَاوِي كِرَاوِهَا
فَمَا أَسْعَارُهَا لَهُ ؟ فَإِذَا قِيلَ عُسْرُهُ ، قِيلَ وَكَمْ سَوَاوِي كِرَاوِهَا فَمَا حِمْلُ عَلَيْهَا ؟
قِيلَ حِمْلُهُ عُسْرٌ ، دَفَعَ إِلَيْهِ الْخَمِيسَةَ الرَّادِيَةَ عَلَى كِرَاءِ مَا أَسْعَرَتْ لَهُ
قَوْلُهُ [وَالْكَلَامُ فِي رِيَادَةِ الْحِمْلِ] الْفَرْقُ بَيْنَ رِيَادَةِ الْحِمْلِ الْمَسَافَةِ أَنْ
رِيَادَةُ الْمَسَافَةِ مَحْصُوعٌ بَعْدَ مَسْعَاةٍ مُبْغِضَةٍ ، بخلاف رِيَادَةِ الْحِمْلِ فَإِنَّهُ مُصَابِحٌ
لِلْمَادُونِ فِيهِ

قَوْلُهُ [وَأَمَّا الْمَسَافَةُ فَكَالْإِحَارَةُ] الْحِجَابُ حِمْلُهَا فِي مُبْغِضِ أَحْكَامِهَا وَفِي
أَوْصَحَ بَعْضُ مَا أَحْمَلَهُ فِيهَا سَوَاوِي ، فَإِنْ قِيلَ هِيَ فَإِنْ عَطَيْتَ صَمًّا وَمِنْهَا
ظَاهِرُهُ بَعْضُ الْقَعْمَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ يَحْتَرِفُ فِي أَحَدِ كِرَاءِ الرَّادِ كَمَا بَانَ
وَقَوْلُهُ [وَأِنْ سَلِمْتَ فَكِرَاءُ الرَّادِ] ظَاهِرُهُ كَانَتْ نَعَطُ عَلَيْهِ أَمْ لَا مَعَ أَنَّهُ
سَوَاوِي أَنَّهُ مَحْصُوعٌ السَّرِّ ، وَأَمَّا الْأَكْثَرُ فَكَالْعَطِ

وَقَوْلُهُ [وَإِنْ نَعَيْتَ فَالْأَكْثَرُ] الْحِجَابُ بَعْضُ عَلَيْهِ هِيَ وَلَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهِ فَمَا إِنْ
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَاحِذَ مِنْ هِيَ وَمِنْ هُنَاكَ أَنَّهُ إِنْ نَعَيْتَ الْمَسَافَةَ الْمُسْعَرَةَ أَوْ الْمُسَاحِرَ
بِسَرٍّ وَسَلِمْتَ فَالْكِرَاءُ ، وَأَمَّا إِنْ عَطَيْتَ أَوْ نَعَيْتَ بَكْرٍ مُطْلَقاً عَطَيْتَ أَوْ سَلِمْتَ
حَرِّ فِي الْكِرَاءِ وَفِي الْقَعْمَةِ ، وَإِنْ نَعَيْتَ بِالْمَعْنَى الْكَبِيرِ أَوْ السَّرِّ فَالْأَكْثَرُ مِنْ

• (ولرمت) الاسعاره (المفسدهُ بضم الميم) كطحن لردب او حمله لكننا أو ركوب له (أو أحل) كأرضه أمام أو أهل أو أكر (لأنه يصاحبه) أي العمل أو الاحل ، فليس لربها أحدها فله ، سواء كان المسعر ارضاً لرأعه أو سكنى أو لوضع مئى بها أو كان حواناً لركوب أو حمل أو عبر ذلك أو كان عرصاً

(ولاً) يكن بعد عمل أو احل بل اطلع (فلأ) يلزم ، ولربها أحدها مئى ساء ولا يلزم فلر ما مراد لبله عادة على المعنى ، وما مئى عليه السح صعب • (ولان رعم) محص (أه مُرسَل) بأن قال أرسلنى فلان (لأسعاره

كسراء الزائد وأرض اللعب ، فالكراء في صورته واحده ، والحر من العمة والكراء في ثلاث والاكبر من أرض اللعب والكراء في صورته ، ولو اضمح على تلك الفاصل ها وبركها مما ساقى لكان أحسن

• منه لو يعنى المسعر للركوب نفسه وادف معه شخصاً آخر فحكمه في الفصل حكم زياده الحمل ثم إن علم الردف بالمعنى كان لصاحب اللبانه عرمان سيع أيهما ساء حسب كان الردف رسداً ، وإن لم يعلم بالمعنى فلا سيع الردف الا ان أعلم المردف وكان الردف رسداً

قوله [ولرب الاسعاره المفسده] إلح اس عرفه اللحنى ان احل العاربه برمس أو انصاء أحل لرب اله ، وإن لم يوحد ك اعرك هذه الارض أو هذه اللبانه أو الدار ، أو هذا العبد أو الثوب ، هي همه ردها ولو يعرف فصها ولروم فلر ما يعار لاله وبالنبا ان اعاره لسكن او عرس ار مئى فالبا ولأ فالاول الاول لاس القاسم فما مع اسهب والباى لعرهما والبال لاس القاسم في النمطه (اه)

قوله [على المعنى] أي الذى هو قول اس القاسم مع اسهب قوله [وما مئى عليه السح صعب] أى حسب قال والا فالمعاد ، فقد مئى على قول عر اس القاسم واسهب واحب عه بان محل قوله والا فالمعاد فيما اعبر للباء أو العرس فان المعبر يلزمه المعاد اذا لم ينفع للمسعر ما أنفعه والا فله الرجوع ان دفع له ما انقى من من الاعان ، وبه المدويه انصاً إن دفع له السالك - باب

تَحْوِ حُلِّي (مَكِّمَ لَهُ فَصْلِي وَدَفْعَ لَهُ مَا طَلَبَ فَأُخَذَ) (وَصَلَفَ) أَيْ ادْعَى
أَنَّهُ بَلَفَ مِنْهُ (صَمِيحَةُ الْمُرْسَلِ) لَهُ (إِنْ صَدَقَتْ) فِي إِسْرَالِهِ
(وَالَا) بَصْلُهُ (حَلَفَ) أَنَّهُ مَا أُرْسِلَ (وَبَرَى وَصَمَّ الرَّسُولُ)
وَلَا يَخْلَفُ (إِلَّا لِنَسْأَةٍ) سَهْدَ لَهُ أَنَّهُ أُرْسِلَ فَلَانَ فَالضَّيَّانَ حَسَدَ عَلَى مَنْ
أُرْسِلَ ، وَلَا عَرَهُ مَعَهُ الَّذِي حَلَفَ

(وَأَنْ اعْتَرَفَ) الرَّسُولُ (بِالنَّعْدِ) وَأَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْ أَحَدٌ (صَمَّ
إِنْ كَانَ رَسْدًا) لَا صَمًّا وَلَا سَهْمًا إِذَا صَيَّانَ عَلَيْهِمَا (أَوْ) كَانَ (عَسْدًا)

لَهُ قِسْمٌ مَا أَتَقَرُّ ، وَهَلْ مَا فِي الْمَوْضِعِ خِلَافَ أَوْفَاقٍ يَحْمِلُ دَفْعَ الْقِسْمِ إِنْ لَمْ يَسِرْ
الْكَلْفُ بَأَنَّ كَاتِبَ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ عِنْدَ طَوْلِ رَمِ السَّاءِ أَوْ الرَّمْسِ ، أَوْ إِنْ كَانَ اسْتِرَافَ
الْأَعْيَانِ بَعَثَ كَرِي؟ بَأَوْفَاقٍ أَرْبَعَةٍ وَاحِدَةً بِالْخِلَافِ ، وَبِلَانِهِ بِالْوَفَاقِ

قَوْلُهُ [فَصْلِي] هَكَذَا سَجَّحَ الْمَوْلَفُ مِنْ عَرِ صَمِّهِ فَيَكُونُ مَسْأَةً لِلْمَعْمُولِ
قَوْلُهُ [صَمِيحَةُ الْمُرْسَلِ لَهُ] أَيْ حَسَبَ لَمْ يَمُ دَمَهُ عَلَى بَلْفِهِ بَعَثَ بَعْرَ بَعْرَ بَعْرَ
وَالَا فَلَا صَيَّانَ عَلَى أَحَدٍ

قَوْلُهُ [وَلَا يَخْلَفُ] أَيْ لَا يُؤْمَرُ يَخْلَفُ مَعَ الصَّيَّانِ خِلَافًا لِلْحَرَمِيِّ الْغَائِلِ
إِنَّهُ يَخْلَفُ وَلَا يَصْصُ وَيَحْمِلُ صَيَّانَ الرَّسُولِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَبْغَى عَلَيْهِ كَمَا هُوَ الْمَرْصُوعُ
وَالَا فَلَا صَيَّانَ إِلَّا إِذَا اعْرَفَ بِالْعَلْنِ
قَوْلُهُ [فَلَانَ] الْأَوَّلَى حَلَفَهُ

قَوْلُهُ [وَلَا عَرَهُ مَعَهُ الَّذِي حَلَفَ] هَذَا الْكَلَامُ خَالَ مِنَ الْحَرِيرِ
عَلَى مَعْصِي الدَّعَاوِي ، فَإِنَّ مَعْصَاهَا كَمَا أُنِيَ فِي السَّهَادَاتِ أَنَّهُ سَأَلَ الْمُرْسَلُ فَإِنْ
أَنْكَرَ الْإِسْرَالَ هَلْ لِلرَّسُولِ أَلَاكَ دَمَهُ ؟ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ ، أَفَامَهَا وَعَمِلَ مَعْصَاهَا
وَبَعَثَ الْمُرْسَلُ مِنْ عَرِ عَنْ مَخْلَفِهَا الْمُرْسَلُ ، وَإِنْ عَمَرَ الرَّسُولُ عَنْ السَّهْدِ حَلَفَ
الْمُرْسَلُ وَبَرَى وَرَمَّ الرَّسُولُ ، فَإِنْ ادْعَى الرَّسُولُ بِهِ بَعْدَ حَلْفِ الْمُرْسَلِ فَلَا يَصِلُ مِنْهُ
إِلَّا ادْعَوِي السَّهْدَانَ أَوْ الْعَدَا أَوْ مَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَحْتَمِلُ فِي بَابِ الصَّلَاحِ هَذَا مَأْمَلُ

قَوْلُهُ [صَمَّ إِنْ كَانَ رَسْدًا] أَيْ كَانَ مِمَّا يَبْغَى عَلَيْهِ أَوَّلًا
قَوْلُهُ [إِذَا صَيَّانَ عَلَيْهِمَا] أَيْ وَبَصَّحَ الْمَالُ عَلَى الْمَعْرِ لِمَرْبُطِهِ
قَوْلُهُ [أَوْ عَسْدًا] أَيْ وَاعْرَفَ بِالْعَلْنِ وَهُوَ عِنْدَ فَلَا يَكُونُ حَتَاهُ فِي رَمْسِهِ

أى رفقاً فى دمه فلا يباع لذلك بل يبع به (إن عَسَى مَالِمُ تُسَمِّطُهُ) عه
 (السُّدُّ) فعل عهه والا سعط ولا يبع بعده
 • (وَمُونُهُ أَحَدُهُمَا) أى العاره من محل ربها ان كان محتاج لمونه
 (و) مونه (رَدَّهَا عَلَى الْمُسْعِرِ)
 (وَالْعَلْفُ) وهى عه المسعر (عَلَى رَتَّهَا) لا على المسعر وفعل على
 المسعر والقولان ذكرهما السح بلا ترجيح

مل فى دمه

قوله [وفعل على المسعر] أى لان ربها فعل معروفاً فلا بد أن يسدد
 عليه والمصطلح القول أن علمها على ربها بخلاف العه المحدم فان مونه على محله
 بالفتح كما فى الحاسه ، وقول المصنف والعلف هو يضح اللام ما يظف به وأما
 بالسكون وهو يعدم الطعام للدانه فهو على المسعر قولاً واحداً
 • نه ه إن ادعى الآخذ العاره وادعى المالك الكراء فالقول للمالك من فى
 الكراء وفى الآخره ان ادعى آخره سه را لا رد لآخره اسل ، فان نكل فالقول
 للمسعر من ، فان نكل عزم بكوله ومحل كد القول للمالك ما لم يكن مله
 نائب من احد آخره على مل ذلك السى والا فالقول للمسعر من ، فان نكل
 فالمالك من فان نكل فالأظهر لاسمى له وكلتلك يكون القول للمالك اذا
 سارعاً فى راند المسافه قبل السرعة هه فان كان السارع بعد سفر رد فالقول
 للمسعر فى سى الصيان والكراء وهذا ان اسه وحلف را الا فلهمير فامل

باب

في بيان العصب وأحكامه

• (العَصَبُ أَحَدٌ مَالٍ فَهَرَأَ بِحَدَثٍ لَا حَرَائَةَ) أصل هذا التعريف لأن الحائض رحمه الله

قوله «أحد مال» حسن سئل العصب وعصره ، وهو من إصافه المصنوع لمفعوله والتفاعل محذوف أي أحد أدى مالا ، والمصادر من المال الذاب ، فحرح به العنق وهو الاستلاء على المنفعة فقط كسكنى دار وركوب دابة من استلاء على ذاب الدار أو الدابة

وقوله «فهرا» حرح به الأحد احتسارا كعاربه

هو لغة أحد الشيء ظلماً قال الجوهري أحد الشيء ظلماً عصه منه وعله سواء والأعصاب ملة (أ) فعنى العصب لغة أعم منه سرعاً

قوله [أي أحد أدى] ملة الحى أن سئل بصورة الأدنى وفعل مبل ما بفعل ، وإنما حصص الأدنى لكونه السان ، والأفهم مالنا وعلم ما علينا قوله [والمصادر من المال الذاب] أي ولذلك قال ابن عرفة في تعريفه أحد مال غير منفعه الح

قوله [فحرح به العنق] الح أي فله أحكام حصصه وساقى في قوله «المعنى عاصب المنفعة» إلح

قوله [من استلاء على ذاب الدار] الح أي ولم يكن فاصداً ملك الذاب والا كان عصاً للذاب من يملكه لوجه الاستلاء على المنفعة

قوله [فحرح به الأحد احتساراً] أي كان الماحود مال نفسه أو مال الماحود منه بدليل الحمل ، فإن قوله «كعاربه» شامل لأحد المسعر من المعر ، ولأحد المعر من المسعر

وسلف وجهه ، والنس من المدس والوديعه ونحوها من عنده بالاحسان
 وقوله « بعداً » أخرج به أحد اذكره فهاً حب أنكر أولاً من هي عنده
 أو من عاصب ونحوه ، وخرج به السرفه والاحلاس فان السارق حال الأحد لم
 يكن معه فهاً

ونصب الخزانة ، فاحرجها بقوله « فلا خزانة »
 وأعرصه ابن عبد السلام بان فيه تركها ، وهو يوقع معرفه الخلد على معرفه

وقوله [وسلف وجهه] مالا لا أحد المال من ر ه
 وقوله [والنس من المدس والوديعه] إلح مالا لا أحد مال نفسه
 وقوله [ونحوها] أى كاحد الرهن من المرهن بعد خلاص ما عله
 وقوله [احدا ما ذكر] أى من عاربه ، ودين ، ووديعه ، ورهن
 وقوله [أو من عاصب] أى أن قدر على العاصب وأحد من عنده
 وقوله [ونحوه] أى كالمعدى على المعنه
 وقوله [وخرج به السرفه] إلح المناسب بقدمه على قوله بعداً لان هذا من
 محمله محرمات الآحد فهاً
 وقوله [والاحلاس] المجلس هو الذى نأى حصه ويذهب جهره ،
 وخرج الخائن أيضاً وهو الذى نأى جهره ويذهب جهره ، وأما السارق فهو
 الذى نأى حصه ويذهب حصه

وقوله [فان السارق حال الاحد] أى وميله المجلس والخائن
 وقوله [لم يكن معه فهاً] أى وإن كان معه بعد
 وقوله [ونصب الخزانة] أى ولا كاتب هذه الورد سمل الخزانة وسطى
 عليها أخرجها لانها أحد المال على وجه سملر معه العوب وأحكامها مخالفه لاحكام
 العصب من حب الخمله ، لان المخازبات سمل أو يصل أو يقطع من خلاف أو ينى
 من الارض ولا كذا العاصب

وقوله [بأن فيه تركها] هكذا نسخة المؤلف وصوابه تركها ، كما هو
 أصل النص في (س)

جميعه أخرى لبس بأخص ولا أعم ، اى فلا يعرف الانسان ملا بأنه حيوان
غير فرس ولو قال بدله فلا خوف قبل ، لسلم من الركب ونجات بان هذا
يعرف رسمى فكون منه ما شعر ، منسج الخلود عن غيره ،

والمراد بالاحد الاستلاء عليه ولو لم يأخذه بالفعل ، من اسبيل على مال
محصى بأن مع ربه منه ولو لم يلقه من موضعه فهو عاصب

وجرمه معلومه من اللبس بالضرورة ولكن لم يرد منه حد مخصوص

● (رأى) عاصب (منسج) ولو صبا ما راه الحاكم لحق الله

ولو عا عا المعصوب منه - نصرت او صحت او هما او مع نى ، فإن العاصب
قد يكون مسهرا بذلك ، دو نعى وطمان وقد لا يكون كذلك ، وقد يكره كثيراً
وقد يكون صعباً ، فالحاكم له الطرى ذلك ، وهل ان الصبي المصر لا يورد
لخلفه^(١) ، وقع العلم عن ثلاث ، فذكر منه الصبي حتى يحلم و رد بان تأديه

قوله [لبس بأخص ولا أعم] اى بل مناه

قوله [ناه حيوان غير فرس] اى فهذا الله يف من حصص مناسب

وهو مع علم

قوله [لسلم من الركب] اى ويخرج الخزانة بهذا السند وكذا لو قال

على وجه لا يغير معه الدب

قوله [ونجات ان هذا يعرف رسمى] اى لا حد حصصى والد كى

معب دحرلهى الخلود لاى الرسم

قوله [ولكن لم يرد منه محصوص] أن واعا وه الادب بما اه احكم

كما افاده المصنف

قوله [ولو عا عا المعصوب منه] اى خلافا للمطلّى حد ول

لا يورد اذا عا عا المعصوب منه

قوله [رطه ان] مرادف لما قبله

قوله [فذكر منه الصبي حتى يحلم] اى واعين حتى يه والنام

حتى يسقط

لاصلاح حاله كما يوجب للعلم وكما يوجب الدنايه ، لذلك فإن العصى إذا قصد
المحلق في القرآن او غيره عمداً ولم يمثل بمحرد النهى فلا سك أنه يوجب
لاصلاح حاله ، فكذلك إذا عصب

• (كُدْعِه) أى كما يوجب من ادعى العصب أو السره او محوهما
(على صالح) مسهور بذلك لاسار إليه بهذا ، وفي الواو اى إنما يوجب المدعى
على غير المهم بالسره إذا كان على وجه المساعه أماغلى وجه الظلامه فلا
وأما مسور الحال فلا ادب على المدعى عليه وهل يخلف ليرا من العرم او لا من
عليه ؟ قولان ، وأما من سار إليه بذلك ولم يسهر به فلا ادب على المدعى عليه
وخلف ليرا ، فإن نكل خلف المدعى واستحق ، فإن اسهر بالعناء بن الناس
فانه يخلف ويهدد ويصرب وسحق ، فان اسمر على حنوده برك وإن اعرف
بعد التهديد ، فهل يوجد بفراره او لا ؟ في ذلك ثلاثة احوال . هل يوجد بفراره
مطلقاً ، وهل إن عن الشيء المدعى به احد بفراره وإلا فلا ، والثالث هو
المعتمد وقول ابن القاسم في المدويه انه لا يوجد بفراره ولو عن الشيء لانه
مكروه

• (وصمن) العاصب الممر (بالاسلاء) على الشيء الذى عصبه

قوله [فان اسهر بالعناء بن الناس] قد ظهر لك أن الاصنام أربعة ،
لان المدعى عليه بالعصب اما صالح ، أو مسور حال ، أو فاسق سار إليه بالعصب
ولم يسهر به ، أو مسهور العصب افاد السارح أحكامها سعا (ن)
قوله [فانه يخلف ويهدد ويصرب] إلح محصل كلام السارح سعا (ن)
أن الخلف والتهديد والصرب والسحق معنى عليه والأحوال ائما هي في الواحده
بالافرار وعلمها قال (ن) وقول ابن عاصم

وإن نكر دعوى على من بهم فمالك بالسحق والصرب حكم
لا بعد سعا من ذلك يعنى من تلك الأحوال ، وإنما بعد الصرب وما معه
مهور كلام محصل

قوله [بالاسلاء] أى يعلى به الصمان بمحرد الحلوله سه وبن مالكة ،
وأما الصمان بالفعل فلا سحق إلا إذا حصل معرب

أى مجردة ، ولو بلغ سبإى أو حباه غيره عليه ، عماراً أو غيره (ولو مات) حيف أنه (أو قيل فيصاحبا) إن حى بعد العصب فعل عدا ملة ، وأما لو حى على ملة فعلة فعل العصب فاقص منه بعده ، فلا صيان على العاصب كما بعده الفعل ، وهو ظاهر ، (أو) قل (لعداء) منه محب لا يمكن التخلص منه إلا بفعله ، فصمه العاصب

(كحاجيدٍ ودِّيعه) عله من ربها ثم أمر بها أو فام عليه بها سه م هلك ولو سبإى ، فإنه يصمها لربها لأنه محجدها صار عاصباً ، (وآكل) من طعام معصوب (عليم) بأنه معصوب فإنه يصم لربه ما أكله ولربه الرجوع عليه ابتداء لأنه تعلمه بالعصب صار عاصباً (كثيرة) أى كما يصم الآكل عبر العالم بالعصب

(و) قد (اعدتم المسعدى) أو لم تغار على نصمه للظلمه ، فان كان العاصب ملماً غلوراً عليه بنى بعرعه ،

قوله [عماراً ار غيره] هذا هو المذهب خلافاً لاس الحاح من ان عر العمار لا يغرر به الصيان بمجرد الاسلاء بل حى بفعل

قوله [فعله] المناسب حذفه

قوله [كما بعده الفعل] أى عن التوارد يقرر به ان فوجن كلام ابن الحاح اذا علمت هذا وروى (عب) سناً للاجهورى والسبح احمد الروافى فيه لاروجه له فقول السارج وهو ظاهر ، نور علم

قوله [لانه محجدها صار عاصباً] أى حكمه حكم العاصب والصيان

قوله [آكل] المد اسم فاعل معطوف على حاحد

قوله [لانه بعمله] هكذا نسخة المثلث بقديم المم على الام والصواب

قديم الام على المم

قوله [صار عاصباً] أى حكماً من حب الصيان

قوله [أى كما يصم الآكل عبر الدم العصب] أى حب كان ملماً

إلحال انه قد عام المعنى الح

قوله [فان كان العاصب ملماً] الح محرر قوله اعلم او لم يغفر

فإن أعسر كما أعسر العاصب اسع أولهما ساراً ، ومن أحد منه لا يرجع على صاحبه ، وكلاماً أم من كلامه وأما من عصب حيواناً فليجعه ، فهل الذئب موح للضمان لأنه معرب ؟ وهو الذي ذبح عليه المصنف ورجح ، وعليه طريقها نعرمة الصفة أو أحدها مذبوحه دون أرس ما نصيها الذئب ، هذا هو المصنف من المذهب ، ونص ابن القاسم وفي المتن أن من عصب فمخاً قطعته فهو معرب وعليه مثل الذئب ، ومن أكل من مبيء بعد فوته فلا عزم عليه ، وهل يجوز بعد القواب الأكل منه ؟ الراجح في المذهب الحرار ، ولنا أقوى بعض المحققين بخوار السراء من لحم الأعمام المعصوبة إذا ناعها العاصب للحرارين فليجوها لأنه يندمجها تربب الصفة في دمه العاصب ، والله اعلم

على نصيبه

قوله [فإن أعسر] أي الآكل ، وهو محرم ما يقدم من نصيب الآكل حب كان ملكاً والعاصب معلوم

قوله [ومن أحد منه لا يرجع على صاحبه] أما إن كان الواحد من العاصب فظاهر أنه لا يرجع على الآكل لأنه الماسر للعصب ، وأما إن كان الواحد من الآكل فحب أكل الجميع أحد منه الجميع وإن أكل البعض فمقدر أكله قوله [أم من كلامه] أي لأن كلام حلال حليل ، فانه قال أو أكل بلا علم

قوله [وأما من عصب حيواناً] محرم قوله «واكل من طعام معصوب علم» فان مرصوع ما يقدم طعام أكله العاصب ومن معه مبيء إلى كان عليها عذره

قوله [أو أحدها مذبوحه] إلح وجوبه متى صرره

قوله [وفي المتن أن من عصب فمخاً] إلح هذا نص ما قلناه أولاً أن الطعام المنقسم أكل الحية إلى كان عليها عذ صاحبه

قوله [فلا عزم عليه] أي لكون الحرام لا يعلق بنفس

قوله [الراجح في المذهب الخوار] أي كما رجحه ابن تاجي نعماً لصاحب المعار ، ولو علم الآكل أن العاصب لا يندمج الصفة لأن دفع العوص

(وَحَافِرٍ يَسِرُ) بالخرف عطف على حاحد ودينه (مَعْدَنًا) نان حمرها في طريق الناس أو في ملك غيره فلا إذن أو في ملكه بقصد الضرر ، فردى فيها معنى ، فإنه ينضم وإلى ملكه فلا قصد ضرر أو في المذاب كذلك فهل

(وَمُكْرِهٍ) تكسر الزاء اسم فاعل (عَسَرَهُ عَلَى السَّافِ) فإنه ينضم ، وكذا من أعزى طاماً على تلف معنى أو أحده من ربه فإنه ينضم

• (وقد تم التماس) على المسبب عدد الامكان ، فعلم المكروه ، فالصحيح في الصواب على الكره بالكسر ، وعلهم الظالم على من دله او اعراه على التلف ونحوه وعلهم المردى ب الير على الحافر لها

(وفاج حرر علی حہ وان) طرا او عره (او عره) ای عر حیوان
کعل من الماعاب ار من احامدات رلف او صاع مه سىء (ار) مع
حرراً کمد ا ناب علی (رعى) فدا او علی علہ (حرف ا اہ) فاه

وواجب مسفل واعلمه في الحائض ولكن قال في الاصل من ابتاع فقد اسبراً
لذنبه وعرضه أي لكونه من السباع في الخلد ومن اسي السباع فقد اسبراً
لذنبه وعرضه ومن وقع في السباع وقع في الحرام الخلد^(١)

قوله [وہ دی فاسائیء فابہ بصر] ای ولولہ بکں المقصود ناخبر

قوله [وكذا من اعزى طائفاً] الحج طاهره الصلوات وان قصدت ذلك دفع

الصرر عن نفسه لانه لا محور له نعم نفسه بصرر عنه

سولہ [رستم المردی و البر علی الخافر ہا] ای الا ان بحرہا لم یس و رواہ

فما عده فدان احافر والمردى والنصاصر علسا والاسان امكاي رمضان عه

قوله [حرف الله] مبهمة انه لو فتح ود عذ ود لمكاله وبي

لم يصب - ولو سرع ربه مع الناصح فادعى ربه انه ايا فنده لحقه انافه ، وقال الناصح ايا فنده لكالكه - ولم سم فربه على صلب واحد سبما - فالظاهر ان قد حر القول قول سنده لان هذا الامر لا يعلم الا من جهة معهود : عهده

أَنَّهُ لَوْ فَهِمَ وَدَلَّ لَإِنِّي فَدَّاهُ بِعَبْرَةِ رَجُوعِهِ فَإِنَّهُ بَصِيصٌ دِينُهُ عَمِدٌ

• ومنه قال السبي ما يصبه من النحره عن المزاربه اذا طلب له أعلى

(۱) من خطب نهران و السر الخلال من والحرام من معو عليه روا البخاري وعمر بن الخطاب

نصص منه لونه

(إلا تصاحبه ربه) له حب الصبح وعلمه فلا صياح على المباح (إن أمكنه) أي أمكن ربه (حفظته) (لا) أن لم يمكنه (كقطر) فتح عليه أو سائل كماء وعسل نصص ، إذ لا يمكن عود ما ذكر عادة (ودال نص ونحوه) كطالم وعاصب ومكاس على مال فاحله أو ألقه ، فانه نصص ونصص الماسر فالأولى مقدم هنا على قوله « ونصص الماسر »

● (مثل المسلي) معمول لمصوبه « نصص » (ولو بعلاء) فادا

باب داري فان بها دواني ، قال فعلت ولم يفعل معي لأترك حب ذهب اللوات لم نصص ، لانه لا يحب عليه امتثال امرك ، وكذلك نصص الطائر ، ولو أنه هو الذي أدخل اللوات أو الطائر النصص وبركهما مفرح وقد قلب له أعلمهما ، نصص إلا أن يكون ناساً ، لأن ماسره لذلك نصره أمانه يحب حفظه ، ولو قلب له صب الحاحه من هذا الاناء ، قال فعلت ولم يفعل ، نصص مانعاً فصحب لا نصص ، إلا أن نصص هو المانع لما فعلت ، ولو قلب « احرس بناتي حتى أفهم من اليوم ، أو أرحم من الحاحه ، فركها فصرف نصص لفرطه في الامانه ، ولو قلب عليه يوم فهره لم نصص ، وكذلك لو رأى أحداً باحد يوبه عصاً فانه لا نصص إن كان يحافه وهو مصلوق في ذلك لأن الأصل براءه دمه وكذلك مصلوق في فهر اليوم له ، ولو قال لك ان اصب ربك ؟ فعلت انظر هذه الخمر ان كانت صحبه فصبت فيها ونسى النظر إليها وهي مكسورة نصص لانك لم تأذن له إلا في الصب في الصحبه ، ولو قلب له حد هذا القدر حدد هذه الدانه ، فاحد القدر ولم يفعل حتى هرب الدانه ، لم نصص لانك لم تمنع إليه الدانه ، ولو دفع اليه الدانه نصص ، وكذا لو دفع إليه الدانه والعلف فترك علماها صبها ولو دفع إليه العلف وحده فركها بلا علف حتى مات جوعاً وعطشاً لم نصص ولو قلب نصص هنا على المساكن ، فمصلوق نه وقال اسهلوا اني نصصف نه عن نفسي أو عن رجل آخر فلا شيء عليه عند أمته والصنفه عك لانه كالآله لا نصص نه ، ولو قلب سد حوصي وصب فيه راوده ، فصبا هل السد ، نصص ، لانك لم تأذن له في الصب إلا بعد السد ، والصب فيه عبر مادون فيه (اه صب)

قوله [معمول لعله نصص] أي نصص بالاسلاء المثل إذا صب أو تلف

عصه وهو ساوى غيره وحس العصص كان ساوى حمسه أو عكسه أحد عمله ولا ينظر للسعر الرابع (و) لو اضطلع المثل كما كفه وعصيته في إناها ثم اعلمت (عصر) وجوبا ونقصى عليه به (لوجوده) في العامل (و) عصر (لستلته) أى لللد الذى عصه به فوجهه مله فيها إذا لم يكن المعصوب مع العاصب بل (ولو صححته العاصب) فان كان الشيء المعصوب مع العاصب في غير بلد العصب لان مله لللد آخر فهو يوجب رد المثل لآعنه (وكه أحد الس) أى عن المثل من العاصب في هذا البلد (إن عجل) دفع العصى وإلا منع لما فيه من مسح دس في دس ، وليس له أحد عن مسه حب وحده معه لانه قد فات بعله ، فليس له إلا مله في بلا العصب اذا لم يرص العاصب ببعده له ورد «لو» قول اسهب فان ربه يحرق واحده من العصر لللد العصب إذا وحده معه ، وظاهر ما لاس القامم ان بعله لللد معوب ولو لم يكن فيه كلفه فان كان مساً حصباً كالعى قال الحرصى واعلم ان هـا أمرس الاول ان العلى - الملى فوب وإن لم يكن فيه كلفه ، راماى المعوم فانما يكون هوياً اذا احاح لكبر حمل كما نأى ، وعلى هذا فالمعصوب عالى للمع سعا فاسدأ ، إذ المسع سعا فاسدأ اما فوب بعل فيه كلفه سواء كان ملها أو معوما الثانى ان فوب الملى يوجب عرم مله ، وفوب المعوم لا يوجب عرم فمه

ممله، وملها بملها إذا سب أو تلف أحراراً عما لو كان الملى المعصوب موحوداً بلد العصب وأراد ربه أحده وأراد العاصب اعطاء مله فله ربه أحده لانه أحق بعن مسه ، وان كاتب المليات لا يراد لاعابها لكن انفقوا على المليات بعن بالنسبه لمن كان ماله حراماً، ففى يمكن من عن مسه أحده وجوباً

قوله [لان بعله لللد آخر فوب] أى وإن لم يكن فيه كلفه كما نأى

قوله [إذا لم يرص العاصب] أى فلا يكون إلا براضيهما

قوله [ان بعله لللد] أى آخر

قوله [واعلم أن هـا أمرس] إلج الفرق بين المعوم والملى أن الملى لما كان مله معوم معامه اكتفى به نادى معوت ، بخلاف المعوم يراد لعنه فلا يوجب إلا بعل فيه كلفه

بل بوجع الحجر (انتهى) وإذا أوجع فوب الملى عُرْم الملى ، فليس لرب المعصوب أن يلزم العاصب رد مال صاحبه في غير بلد العصب إلى بلدته كما صرح به المصنف بقوله « ولا رده » فهو معلوم بما قبله التاماً وليس تكرار كما قبل

• (و) له (الملع منه) أى مع العاصب من المعصوب أى من الصرف فيه سبع أو غيره إذا وجدته معه بلد آخر وإن كان ليس له أحده لقوانه (للسوق) عليه للملع أى له منه من الصرف فيه لأجل أن يكون منه (بكثرته) بأحده منه وأدخلت الكاف الحمل ، حسبه أن يصح حتى ربه وبه المعلوم حسب لصاح لكثر حمل ولم يأخذه بل أجاز أحد قسمه وإذا معه للسوق فصرفه فيه مردود ويوجد منه أنه لا يجوز بل وبه له قوله ولا الصرف فيه يأكل أو غيره حتى يعطى لصاحبه الملى أو القسمة وبه يوجد مع الأكل من معصوب فاب ، ولزم العاصب قسمه أو ماله حسب علم أنه لا يرد القسمة أو الملى لربه ، قال بعضهم بل وبه علم أنه يردّها حتى يرد بالعدل وبه حرم بعضهم ، ومقصي ما لا من القاسم والمثوبة الحوار ورجح وقد قلناه عليه فالورع بركة

قوله [بل بوجع الحجر] أى من أن يأخذ قسمه أو يضمنه المعصوب -
كلنا في الحاشية

قوله [وله الملع منه] أى إن الحاكم يحب عليه إذا وقع له الحادث أن يمع العاصب من الصرف في الملى سبع أو غيره حتى يكون منه برهن أو حمل

قوله [يأكل أو غيره] أى كسبه أو هبه

قوله [الحوار ورجح] أى كما لا بأس بأحى سماً لصاحب المعار ، لأن دفع القسمة واجب مسبق ، وأعيد هذا أيضاً في الحاشية ، خلافاً لقوى الناصر والفراف وصاحب المنحل من الملع إذا علم أن العاصب لا يلعق قسمه لكن محل قول ابن القاسم ما لم يكن ذلك العاصب مسعراً للدم وجميع ما دله أصلها أموال الناس ، وإلا فلا يجوز الأكل من طعامه ولا قبول هداياه باجماع ابن القاسم وغيره كما يعلم لنا ذلك في الحجر بعلا عن أهل المذهب

قوله [فالورع بركة] أى لانه من السهات والورع برك السهات خوف الورع في الحرمان

• ثم استعمل بكلم على ما يعرب المعصوب فعال
(وفات) الملى وكذا المقوم (سَعَسْرُ دانه) عند العاصب بهزال أو
عرج أو عور ونحوها ، فأولى دهاب عنه عوب أو أكل أو سرب أو صباغ ولو
سماوى كما علم

(ويقله) لئلا ولولم يكره كلفه إن كان ملأ ومع الكلفة إن كان معوما
(ودخل صعبه) أى فى المعصوب (كُسْمَرَة) أى قطعه
من ذهب أو فضة ونحاس أو حديد (صعب) حلا أو آتبه (وطيئ لُس) نسم
اللام وسدده الموحده بالكسر أى جعل لُسًا يكسر الموحده وأولى البناء به
(ومسح) ملا (طُحس) ودفع عن وعن حر ، فانه فوات هما مطلقه
فى ال ويات فلم يحلوه باعلا ، فمعا الناصل سهما كما تقدم احاطا للربا ،
وهما احاطوا للعاصب فلم يصعوا كلفه فعله عليه وهو - وإن ظلم - لا يُظلم
وفان اسم انه لا يفعل هما كالربويات الظام احى بالحمل عليه (وجب
نُدْر) ربح المراد نمواً ربحه وبى حصل فوات لئس لربه أحده ان كان
ملسا ، بل يربح احد مثله الا برضا العاصب وان كان موقفاً حر ربه من

قوله [ونحوها] أى كالطحن فى المذاب وسد ذكر الاله ذلك بعد

قوله [ودخل صعبه] عطف خاص النسبه لقوله نعر دانه

قوله [حلاً أو آتبه] أى أر صرب سواهم

قوله [وفات أسهب] الح كلامه وان كن وجهاً عن معول عليه

والمعول عليه الأول

قوله [وجب سرب] النار الماء الحب على الارض فى حصل وان لم يعطه

طس الارض كن معوماً

قوله [الا برضا العاصب] أى ان امكن ذلك ، واما مل ندر الحب

فلانى به ذلك

قوله [وان معوماً] حذف كان مع اسمها وانى حرها وهو خارج لقول

اس مائك

ومحذوفها ومعون الحسر وبعد إن ولو كثيراً ذا اسهر

احده او أحد القسمه يوم العصب كما تعلم (وتسمى أفرح) بعد عصبه ،
 طرته مثل النصف لا الفراح (إلا) إن عصب (ما) أى طرا (أرض) عند
 العاصب ثم أفرح (ان حصص) الطر المعصوب نص منه فالطر وفراجه لربها
 وأولى إن عصب الطر ونصه (وعصير يحمر) بعد عصبه طرته مثل العصير
 لهوانه بالحمر (وإن تحلل) العصير عند العاصب (حتر) ربه في أحده
 حلا أو مثل عصيره إن علم قدره ، وإلا قسمه لأن الملى الخراف نصن بالقسمه
 إذا فاب فالعره إذا فاب بالصاعه والطن إذا لم يحويهما — إذا لم تعلم قدرهما —
 فإنه يرجع للقسمه ، ولا يرجع للمل إلا إذا علم القدر ورباً وكلاً أو عنداً والطن
 مما يعلم قدره بالكل نحو هـ

• (ويسمى المقوم) عطف على «مل الملى» أى ونص منه المقوم
 من عرض أو حواك (و) منه (ما الخي) أى المقوم من المليات إذا
 فاب عند العاصب (كعمل وحكي وآيته) من معدن ، فإنها إذا فاب بسج

قوله [ونص أفرح بعد عصبه] يعنى أن من عصب نصاً فحصبه
 دحاحه وأفرح فعله مثل النص لربه والفراح للعاصب لهوان النص مخروح
 الفراح منه

قوله [فالطر وفراجه لربها] أى فلا بعد افراح نصه معوناً لبعده للطر
 والطر لم نص

قوله [وأولى إن عصب الطر ونصه] أى وأفرح ذلك النص عنه
 حسب حصص الطر له فالام والفراح لربه وكذا إذا عصب من مخصص دحاحه
 ونصاً لنس منها وحصصه معها، فإن الام والفراح لربها وعلاه أخره المل للعاصب ،
 فان كانا لمخصص طرط النص مله ويرجع الدحاحه لربها ويلزم للعاصب كراء
 ملها في حصصها والفراح للعاصب

• فرج لو مات حواك حامل فاحرج رجل ما في بطنه من الحمل وعامس
 فالولد لرب الحواك وعله أخره علاج المخرج كما في (عب)

قوله [وإن تحلل العصير] إلح أى ابتداء أو بعد محمره

قوله [حتر ربه] أى سواء كان مسلماً أو دمساً

ويجوه أو يكسر أو صاعه أخرى وأول إن صاعب داتها فانه لا يأخذ منها بل يأخذ
 منها يوم عصها (وإن) كان للعصوب (حِلْدَة) سَسِه لم يُدَبِّعْ) وأول
 إن دبَّع (أو) كان (كَلْبًا) دَوْبًا فِه) ، ولا يلزم من علم حوار مع
 ما ذكر علم أخذ الصم بل معنى فيها الصم فاسماً على العره في الحبس ، إن كان
 لا يحور مع الحبس ، وأما الكلب عبر المادون فيه فلا صم له وصل العاصب من
 انلها أو عشا رلو خطا فانه يحبس والعمد والخطا في اموال الناس سواء
 • (وَحُسْرَتُهُ) أى رب الشيء المعصوب إذا كان ارضياً (إن ، تَى)
 العاصب عليها (أو عرس) فِه سحرًا وسأنى الزرع في الصل بعده فالخار
 لربه لا للعاصب (ر احده) أى احدهما عصب به من الارض وما فيها

قوله [بل يأخذ منها يوم عصها] أى لان الملى اذا دخله صمعه
 لرب فِه الصم فمعلم الملى ما حصره ككل أو وزن أو عد ولم يغاوب افراده بعد
 عما إذا يكن لم أصله ملباً ودخله صمعه فان كان كذلك فهو معوم
 قوله [وإن كان المعصوب حلد منه] رد بالمبالغة على قول المسروط
 إنه لا شيء عليه فِه وإن دبَّع لا لا يحور سعة كدأى (ن)
 قوله [مادوباً فِه] أى إعادة ككل الصم أو المصه ار الخراء
 وقويه على اربانه بعل وما في معناه فله فِه ، ولو كان قبل العصب له نسب
 عدانه عليه ولو لم يغتر على دفعه عه إلا بالصل لظلمه بعصه ، فهو المسلف له على
 بعصه ، والظالم احسن بالحمل عاه
 قوله [واساً على العره] أى على القضاء احد العره وهى عسر ديه
 الام ار عداو رلله مساونه

قوله [وان كان لا يحور مع الحبس] إظهارى محل الاصهار
 قوله [من انلها اوعا] أى هذه المذكورات المعنفة لكن والانلاف
 يلزم اللهجه بنامها ان كـب عموماً والملى ان كان ملباً من العصب يلزم الارض بان ينظر
 ما بين فمه سلماً ومعاً رلزمه ما سما

قوله [ار عرس فِه] المناسب فيها

قوله [فالخار لربه لا للعاصب] أى خلافاً لاس النصار حب قال
 بلمه البال - ناب

من بناء أو عرس (ودفع) أى مع دفع (فمنه نُقصه) بضم النون أى منقصه
 أى منه منقصاً إن كان له منه بعد النقص لا مالا منه له كبراب وحص وروقه
 بأحمر أو أحصر (بحد منه وط) أى إسقاط آخره (كلفه) لم يَسَوَّها (العاصب
 نفسه أو حلقه ، أى إن كان شأنه لا يتولى ذلك مع بسوئه الأرض كما كانت ،
 فقال ما سواي بقص هذا البناء أو السحر لو قص؟ فإذا قل عسره ، قل
 وما آخره من يتولى الخلق وسوئه الأرض؟ فإذا قل أربعه ، عزم للعاصب منه ،
 فإذا كان العاصب شأنه أن يتولى ذلك نفسه أو حلقه عزم له المالك جميع العسره
 (وأمره بسوئه أربعه) مقابل قوله «أجله» أى حذر من أجله ح
 دفع إلح ومن أمره بسوئه أربعه بعد أن نهلم ما بناه أو بعل ماعرسة (أو
 حتى) عطف على «بنى» أى وحذر منه إن حتى على المعصوب (أحمسى)
 أى عبر العاصب من أن يسع العاصب أو الخاني

(فان ادبح) ربه (العاصب نفسه يوم العصب ، ربح) العاصب
 (على الخاني نفسه يوم الحيازة قلب) عن فميه يوم العصب (أو

الحار للعاصب

قوله [أى مع دفع منه نفسه] أى ولو كان المعصوب أنصافاً وبهاها
 العاصب فى أرضه فللمعصوب منه هلمها وله إنساؤها وأحد قسمها ، وكذا إذا
 عصب يوماً وحمله بظانه فله به أجله وإنساؤه وبضمه الصمه

قوله [كبراب وحص وروقه] إلح أى واحتلها المعصوب منه بلامىء ،
 فان أزالها العاصب عزم قسمها فاعه للمعصوب منه لأنه تملكها بخلاف هلم
 المسعر بناءه أو فلع عزمه بعد انقضاء المدة وقبل الحكم به للمعر فلائىء عله
 كما مر ، والمروق أن المسعر مادون له بخلاف العاصب كذا فى (ع)

قوله [إن حتى على المعصوب أحمسى] أى سواء كان المعصوب مما يحور
 دمه أو لا كحمله منه لم يذبح أو كلب مادون منه

قوله [يوم العصب] أى لأنه وقف صباه العاصب

قوله [يوم الحيازة] أى لأنه وقف صباه الخاني

كُتِبَتْ عَلَيْهَا) والرائد يكون له

(وإن استَحَ الحَيَّانِي) فالصمة يوم الحنائه (واحد أول) من صمته يوم العصب - كما لو كانت صمته يوم الحنائه عشرة ويوم العصب خمسة عشرة - فاحد من الحائى العشرة لأنها إلى ثلثه (رجع بالرائد) وهو الصمة في المال (على العاصب)

• (وله) أي يربيه (هدم بناء) بناء العاصب (عليه) أي على المعصوب، إذا كان عموداً أو حصة أو جزءاً ساجداً عن صمته بما هلك ما عد له بركة وأحد صمته فهذا - عبر الأرض فحمله سائلاً للأرض - كما في بعض السراج - عبر صحيح، لأن عاصب الأرض إذا نبى أو عرس فيها فبنائه وذكره السراج فيها بعد هذا

• (و) له (عليه) معصوب (مسح محال) إذا استعمله اعصاب أو اكراه، سواء كان عدداً أو داه أو أرضاً أو غير ذلك على المسهور فإذا لم

قوله [الرائد يحجب له] أي للعاصب، وأما قولهم السجور لا يرجع في مال غيره محله غيره أن لم يكن يعلق به

قوله [رجع الرائد] أي فقط لأن العشرة التي احتلها من الخصال كانت من حق العاصب فإن الأمر - أن العاصب عادم بلحمته عشر التي هي الصمة يوم العصب

قوله [إما حي أو عرس] الصمة يعود على العاصب المعصوب من العصب على حيا (استأجر) أو وارث (للمهرى) ^(١)

قوله [فبنائه] أي حكمه وللمعزل محرف أي بعد فده - سواء رجح ربه إذا نبى أو عرس الح

قوله [وله عليه مسبوب] المسبور به د على المعصوب به

قوله [على المسهور] قال في الوصح وهذا ما صرح به الثاوري وسره صاحب المعنى ابن الحاجب روى ابن عبد السلام هو الصحيح سند ابن العرى وعنه من المتأخرين وقال ابن عاصر هو المسهور

سعمله فلا شيء عليه ولو قُرب على ربه استعماله ، إلا إذا سَأ من غير استعمال
كل شيء وصوف وغيره قال في المدونة وما أمر عبد العاصب من حَل أو سحر
أو ناسل - مثل الخوان أو حر الصوف أو حلب اللبن - فإنه يرد ذلك كله
مع ما عصب وما أكله رد المِل فيما له من الصممه فيما لا يقضى به المِل ، فإن
مات الأمهات ونعت الأولاد وما حر وما حَلَب ، حر ربهما إن شاء أحد فمعه
الأمهات ولا شيء له فيما بقي من ولد وصوف ولبن ولا من يمه إن بيع ، وإن شاء
أحد الولد إن كان ، أو من مانع من صوف ولبن ويحويه وما أكل العاصب أو ابتاع
به من ذلك فعليه المِل فيما له من الصممه فيما يعوم ، ولا شيء عليه في الأمهات
ألا يرى أن من عصب أمه فباعها فولدت عبد المساع ثم مات ، فليس لربها
أن يأخذ أولادها ومعه الأم من العاصب ، وإنما له أحد اللبن من العاصب أو
الصممه يوم العصب أو يأخذ الولد من المساع ولا شيء عليه ولا على العاصب في

قوله [إلا إذا سَأ من غير استعمال] مستثنى من قوله « وإذا لم يسعمله
فلا شيء عليه »

قوله [فإنه يرد ذلك كله مع ما عصب] كل من يرد « وعصب » شيء
للمفعول أو للفاعل وكذلك قوله « أو حر أو حلب »

قوله [فما لا يقضى به المِل] أي وهي المِلات المحبولة وسائر المقومات

قوله [وما حر وما حلب] الساء للفاعل أو للمفعول

قوله [من ولد وصوف ولبن] راجع للأولاد والحر والحلب على سبيل اللفظ
ولبن والنسر المرب

قوله [وإن شاء أحد الولد] أي وما معه من صوف ولبن وقوله من صوف
ولبن أي وولده ، هي الكلام احصاك

قوله [وما أكل العاصب أو ابتاع] إلخ ليس هذا تكراراً مع ما تقدم
لان ما تقدم من حكم ما سَأ من غير تحريك مع علم فوات الأمهات وما هنا
بيان لحكمه مع فوات الأمهات

قوله [وإنما له أحد اللبن أو الصممه] أي غير دهما وقوله يوم العصب
طرف للصممه

قوله [ولا شيء عليه] أي على المساع

عصه الام ، م مرجع المساع على العاصب بالنس (اد) فله المحصى فهنا هو المعتمد والمعول عليه لا ما فله العصى ها عن الكائن

(و) له (عَصِدٌ عَصِدٌ) صاده بعد عَصِه (و) صَد (حَكَرَح) من كَلَب أَرَطَر ، والعاصب أخره عمله وله برك الصد وأخذ احريهما من العاصب • (بجِلَافِ آلِه ، كسبكه) أو سرك عصبهما واصطاد بهما ، فلمس له أحد الصد وإذا لم يكن الصد ، (فالكراء) أى أخره الآله بأخذها من العاصب

(كأَرْضٍ تُسَبِّب) أى كالأرض عصب أرضاً وبناها أى بنى فيها بناء وسكنها أو اكراها ، فطربها كراوها على العاصب براحاً لا مسه ، فان لم يسكن ولم يكرها فلا سىء لربها اد عرد البناء لا يوجب كراء

قوله [م مرجع المساع] أى حب ابحار المعصوب منه احد الولد

قوله [فله المحصى] مراده به (ر) كاهو مص (س)

قوله [لا ما فله العصى] مراده به (ع)

قوله [والعاصب أخره عمله] ظاهر بالنس للكلب والظير واما بالنس

للعبد فلا يظهر ان له أخره

قوله [بجِلَافِ آلِه كسبكه] الفرق بين عصب آلِه الصد وعصب العبد

والخارج انه لما كان للعبد والخارج باسر الصد بنفسه كان المصيد لربه ، وأما الآله من مسكه يترك فلما كان الماسر للصيد بها العاصب جعل المصيد له

قوله [وإذا لم يكن الصيد] أى له قد حذف خبره

قوله [براحاً لا مسه] أى واما كراء البناء فهو للعاصب وقد بالنس

لما مضى قبل العذر عليه راما النس لوف البناء على العاصب فعنده الكلام عليه قوله رجح ربه ان بنى أو عرس الحج

قوله [لا رجح كراء] أى فلا بعد استعمالاً موحاً للاحره خلافاً

لناصر الثاني

• نسه بعضي للمعصوب منه بكرام الارض براحاً إذا نسب واستعمل سواء كان البناء إنساء أو برميا فعمل النار الحرته بصلحتها العاصب فمعوم الاصل

• (وما أُنْعَى) العاصب على المعصوب ، كعلف الذئب وموتة العبد وكسوته
وسقى الارض وعلاجها وحده محر ونحو ذلك مما لا بد للمعصوب به (فَمَعَى
العله) أى يكون فى نظر العله الى اسفلها العاصب من يد المعصوب ، لأنه
وإن ظلم لا يعظم ، فإن ساوياً فواضح ، وإن رادب القفه على العله فلا رجوع
للعاصب بالرائد كما أنه اذا كان لاعله للمعصوب فلا رجوع له بالقفه لظلمه
وإن رادب العله على القفه فلزمه الرجوع بالرائد

• (وله) أى لرب المعصوب (تَصَمُّهُ) أى يصيب العاصب فمسه (إن
وَحَدَّه) أى وحد العاصب (فى عسر مَحَلّه) أى عر عل العصب ،
بأن وحده ب بلد آخر (بعبره) أى عبر المعصوب ولا يلزمه الصبر إلى أن

هل الساء أو الاصلاح مما يواجر به لمن يصلحه فلم العاصب والرائد له ، كترك
تَحْرِج صاحب لاصلاح عصبه شخص فربه وأصلحوا بعمله ، فسطر فما كان يواجر
به لمن يصلحه فعرمه العاصب والرائد له بأن يقال كم ساوى أخره بخراً لمن يعمره
وسعله ، فما هل لزم العاصب ، فإذا أحد المالك المركب فصى له باحد مالا عن له
فامه لو انصبل كالمقطعه ، وأما ماله عن فامه فان كان سماً بها او هو نفس
السامر حر رها بن ان يعطه فمسه مقوصاً وبس ان يامره مقطعه ، وإن كان عبر
مسمر — كالصواري والمخادف والخيال — حبر العاصب بن اخذها وبركها واحد
فمسا ، إلا ان يكون بموضع لا عى ولا يمكن سمرها لخل أمه إلا بها فحبر رب
المركب بن دفعه فمسه بموضعه كيف كان او سلمه للعاصب (اه من الاصل)

قوله [لأنه وإن ظلم لا يعظم] أى كما هو مذهب ابن العام بن المنذبه
وحاصله أنه يرفع بالافل مما انص والعله ، فان كانت القفه أهل من العله
عزم راند العله للمالك ، وان كانت القفه أكثر فلا رجوع له بالرائد القفه ،
وإن ساوياً فلا يلزم اخذها للآخر مسمى قال (بن) محل كون العاصب له ما انص
إذا كان ما أنفعه أنس للمعصوب منه بد ، كطعام العبد وكسوته وعلف الذئب
والرعى وسقى الارض إن كان المالك يساخر له لو كان فى يده ، وأما إن كان يولاه
نفسه أو بمن عنده من العبد فلا مسمى عله كما قاله أصبح وعله ابن عرفة
عن الحمى

(أو حصاه) العاصب أى حصى العبد المصوب (فلم ينقص) عن
 نفسه فإنه بأخذه وليس له إلزام العاصب نفسه ، بخلاف ما لو نقص ، فأما أن يأخذه
 مع أرس بنفسه أو يأخذ نفسه
 (أو ينقص سؤفها) فلس يهواى ويحسن عليه أخذه
 (أو سافر بها) أى بالذات المعصومة (ورحقت) من السر
 (يحدثها) من غير نقص في ذاتها ، فلس له ينقص نفسه بل ينقص عليه
 أخذها ، لأن مجرد السر ليس يهواى
 (أو أعاده) العاصب (مصروعاً) بعد كسره (لحالته) الأولى
 فلا ضمان ، ويحسن أخذه (أو كسره) ولم يعلنه فلا يهوى
 (و) إذا أخذه (نقص) العاصب (النقص) أى أرس بنفسه ،
 هذا قول ابن القاسم الأول ، ثم رجع عنه وقال انه مذهب فله يهرمه نفسه ومضى
 عليه السمع ورجع الأول
 (و) إن أعاده (لغير حالته) الأولى (فالنقص) لغواه حسد
 (كسرت دابة) عند العاصب فانه يهوى ، بخلاف يهرم السوق كما
 مر (ولو قتل) العبر (وإن تسماوى) ككسر يهد الخماره أو هزال دابة
 فأعلى (و) حسد (له) أخذه وأرس بنفسه (ويكره) وأخذ نفسه يوم
 العصب
 د (لا) ينقص العاصب (إن) عصب طعاماً أو سراً (واكله ربه)

قوله [فلم ينقص] أى تل مى على ما هو عليه أو أراد عنه خلافاً لأن
 رسد حب جعل الزباده مثل النفس فحذر ربه كما قال السارح
 قوله [أو أعاد العاصب مصروعاً] إلح حاصله أن المصروع إذا كسره
 العاصب وأعاده لحاله فلا يهوى على ربه انعاماً ، فان قصره وأعاده على غير حاله
 الأولى فاب انعاماً ، وأما إن قصره ولم يعلنه أصلاً فهل يهوى على ربه أو لا يهوى ؟
 فولان لأن القاسم ، فالقواء هو ما رجع إليه ، وعدم القواء هو ما رجع عنه ، ولكنه
 هو المصعد

قوله [واكله ربه] أى هل ان يهوى عند العاصب بطنه ملاً ، وإلا فمجرد

أو سره (مُطْلَعًا) صباه أولا يادد العاصب أولا

• (وَمَلِكُهُ) العاصب أى ملك المصوب (إن أسراه) من ربه (أَوْ وَرَثَهُ) عه (أو عريم) له (مَمْسَةً لِكَلْبٍ) أو صاعق م وحده (أو نقص) فى دانه والمراد إن حكم عليه بالعزم ولو لم نعزم بالفعل (والقول لَهْ) أى للعاصب لأنه عازم (فى) دعوى بانه وبع

الغواص موحى للغواص على العاصب ، ولو اكله ربه صباه ، وإن اكله ربه بعد الغواص بعد إحد العاصب ضمن كل منهما للآخر القصة ، فالعاصب يضمن قومه وقت الأسلاء عليه ، وره يضمن قومه للعاصب وقت الاكل

قوله [نادم العاصب أولاً] في اكله قبل القواب لا ضمان على العاصب ، ولو اكرمه العاصب على اكله فلا مفهوم لقول حنبل صباه لانه باع امر ائلافه والمناسر معدم على المسب في الضمان إذا ضعف السب ، وما ذكره المصنف من عدم ضمان العاصب اذا اكله ربه معدم بما اذا كان الطعام مناسباً لحال مالكه ، كما لو هاه للاكل لا للبيع وإلا ضمنه العاصب لربه وسقط عن العاصب من ضمنه ما سابه اكله كما إذا كان الطعام ساوي غيره درهم وبكى مالكة من الطعام الثلاثي به ما ساوي نصف درهم ، فان العاصب يعزم له سبعة دراهم وبضماً ، قال والحاشية رسي ان يكون هذا الصد اذا اكله كرهاً او غير علم ، أما ان اكله صاعاً عالمًا بانه ملكه فلا ضمان على العاصب

قوله [ملكه العاصب] إلح أي رلو عاب انصوب بلد آخر إذ لا يسط حصوره البلد وهذا صريح وضعف الدليل به بسط في محله مع المعصوب لعاصبه رده رة وهو احد سمي ال دد قبل حبل ارباب السوع وهما ارباب رة منه رة رول أمب لا يحور مع المعصوب لعاصبه إذا كان عاماً ذاب المعصوب ذاب نالعه علما رصار الراج على العاصب اعما هو الصمة لا ذاب المعصوب

قوله [ويعه] أى فاما عصب حربه رادعى هلاكها واحلف و صفاها
من كوتها بصد او سرا فالقول فون العاصب بضمه إن أى عما منه والافعل
لسدحا ان افرء بالسه ، فان محاملا الصفة فان المحصوب يعلم من أدنى الحسن ،

وقد ربه وحسيه سميه (إذا حاله ربه (إن أسه) في دعواه، أسه ربه أم لا
(والآ) سمه (فلرته) القول (به) أى سمه
(فان طهر كدبه) أى كالبالعصبى دعواه مادكر (فلرته الرجوع)
عليه عما أحياه

• (والمُسْتَرَى مِيه) أى من العاصب (ووارثه ومَوْهُوْهُ)
أى العاصب (ان عَمِيْمُوا) بالعصب (كَمْوُ) أى كالعاصب ، محرى منهم

وعزم العاصب فسمه على ذلك يوم العصب ، وإذا محاملا القدر أمرهما الحاكم بالصلح ،
فان لم يصلحا تركا حتى يصلحا

قوله [وفتره] أى من كل أو وزن أو عدد ، فالثاني ربما يدخل في
محالهما في القدر مسالان

الاولى عاصب صره ثم يلحقها في الحر ملاء ولا يندرى ما فيها ، فالقول قول
العاصب سميه عبد مالك ، اس ناحى وعله القوى لامكان معرفه ما فيه يعلم
سائق أو محسبها ، وقال مطرف وإن كانه واسب القول لربها ان ادعى ما سمه
وكان ماله يملكه لانه يدعى محمداً والآخر يدعى محمداً ، وهذا ما لم يع
العاصب عليها قبل ذلك وإلا فالقول قوله سمه من غير خلاف

والمساله ١٢ انه قول عبد الملك في قوم اعاروا سلى رجل رجل والناس بطرون ،
فهو ما فيه وسببت الناس بالاعاره والهب لا اعان المعصوب فلا يعطى المسبب
منه سميه وإن ادعى ما سمه إلا سمه ، وقال ان العام القول قول المعار عليه
مع سمه إن أسه وكان ماله يملك ذلك

قوله [فلرته القول] الاوضح بعدم المسبب على الحر وكلامه صادق
بصوريين أن سمه المعصوب منه ، أو لا سمه واحداً متهما

قوله [فلرته الرجوع عليه] أى فإن كذب في الضمه أو القدر رجح
عليه بزايد ما أحياه والبيع صحيح وإن كذب في دعوى التلف أو الضاع بعض
البيع من أصله ورجح في غير سمه

قوله [إن علموا بالعصب] قال (ع) المصير علم المسرى من العاصب
وعلم الناس في موهوب العاصب كما لاقى عمران ، وذكره الثاني ، فسح وإن كان

ما جرى في العاصب من صيان الملي عمله والمقوم بضمه وبصموا العله والماوى ،
 لانهم عصباء يعلمهم العصب وسع ربه أنهما ساء
 (والا) يعلموا (فالعلة للمُسَرَّى) لانه صاحب سبه لعلم العلم والعلة
 لدى السه للحكم به لربه كما رأى، ولا حج ربه بها على العاصب لانه لم يعمل
 • (ولا تصمن السماوى) أى لا تكرب عرما ناديا للماء محب
 سب أنهما ساء ، بل الصيان فبه على العاصب أى صيان فمبه يوم العصب
 وإن كان المسرى بضم لاءه العاصب النى الذى اسراه به
 (جلا ف عثره) أى عثر السماوى ما حتى عله عمداً او خطأ فإنه
 بضم انباءى العما وعلى احد التأويلين الخطا والتانى أنه لاصيان

خلاف ظاهر قول المصنف فإن ظاهره علم الموهوب له لا علم الناس، والقرى من
 المسرى والموهوب له أن المسرى له سبه المعاصه مبرى حاشه
 قوله [وبصموا العله] منصوب حذف اليرى خطب على صيان، من قوله
 «من صيان الملي» من ب عطف الفعل على اسم حائض فبصب الفعل ب ضممه
 جرراً على حذف الساهر

وبس عاده وبقر على أحب ان من ليس السعرب
 قوله [لدى السه] هكذا نسخة المؤلف اجمع والمندس اسبه لافراد
 قوله [لم يعمل] أى و نص لا بضم اعله إلا إذا حصلت له
 بحركه أو بغير حركه

قوله [ولا بضم السماوى] أى اذا كان مما يعاب عله بسب التلف
 بسه او كـ مما لا يعاب عله أو بصير كده ، وأما اذا لم بسب التلف بسه
 بالارل أو بصير كده بالثانى فبه عره الممهدة لآخر ربه
 فراء [ان كان المسرى بضم لاءه العصب النى] إما كان بضم
 النى للناب لان المسرى فاسداً بضم بالدهص

قوله [أى عثر السماوى] ومجمل عود الصمير على المسرى كما ساقى

قوله [فاه بضم] أى المسرى لعلم العالم

قوله [وعلى احد التأويلين الخطا] إما فل بضمه فى الخطا لان العمد

علمه فيه كالمساي

(لكن) عند علم العلم إذا عزم في غير المساي (تبدأ بالعاصب) عند وجوده موصراً أو بركته إن مات (إن تعدد) الرجوع على العاصب (الموهوب) له العزم العالم بالعصب، يرجع علمه على عمل المولى وفيه المضمون ويعبر عنه يوم الحماة وأما العاصب فهو العصب كما تعلم

• (ولا رجوع لعازم) من عاصب أو موهوب (على غيره) ممن لم يعرف منهما فإذا عزم العاصب فلا رجوع له على الموهوب، وإذا عزم الموهوب عند بعد العاصب فلا رجوع له على العاصب وأما المسرى فللمالك أن يرجع علمه ولو عبر علم بالعصب عند وجود العاصب موصراً مقدوراً علمه، وإن انعه رجوع على العاصب بالنسبة التي كان دفعه له، ثم إذا عزم المسرى للمالك النسبة أو الصفة يوم حياها - وكان ذلك أهل من فيه يوم عصه - رجوع بالرايد على العاصب إن سرر وإلا صاع علمه وأما وارث العاصب فلا يأتي فيه بنية بالعاصب، إذ لا عاصب مع الوارث فعلم أن قوله «لكن تبدأ بالعاصب» خاص بمسألة الموهوب دون المسرى والوارث، كأنه قال «سواء عبر المساي

والخطأ في أموال الناس سواء

قوله [لكن عند علم العلم] أي علم الموهوب له بتدليل بغيره علمه وسأني لإصاحبه في الشرح

وقوله [في غير المساي] أي العبد والخطأ على الأولين

قوله [أو بركته] معطوف على «وجوده»، والمعنى تبدأ بالاحد من

العاصب إن كان حياً موصراً أو بركته إن كان موصراً

قوله [أو موهوب] أي إذا عزم في حال بعد الرجوع على العاصب

قوله [وأما المسرى] إلح هذا مفهوم قوله «لكن تبدأ بالعاصب» إلح،

فإن موصوعه في الموهوب له والمعنى أن المسرى من العاصب إذا حيا على النسبة

المعصوب محمداً أو خطأ فللمالك أن يرجع، علمه إلى آخر ما قال السارح

قوله [رجع] أي المالك

قوله [فعلم أن قوله لكن تبدأ] إلح هذا الحاصل لما تعلم

فانه يصممه كل من المسرى من العاصب أو من واريه أو موهوبه ، إلا ان العاصب
يعدم على الموهوب في الصيانه بخلاف المسرى منه فإنه يحترق في الرجوع عنه أو على
العاصب ولا ينال في واريه بل يندب عاصب لمويه ولا في تركه ، لان الفرص أن
الوارث استولى عليها ومنها المعصوب ويحمل أن صمير «عنه» في قوله

«خلاف عنه» يعود على المسرى أي فاعله للمسرى ، بخلاف غير
المسرى من وارب وموهوب فإنه لا عنه له عند عدم العلم بالعصب أما الوارب
فقال - المدرسه - لو مات العاصب وترك هذه الاسماء ميراثاً فاستعملها ولده كانت
هذه الاسماء وعليها للمسحق وقال في التوضيح لا عنه للوارث عند عدم العلم
انعاماً (٥٨) وسواء استمع لنفسه أو اكزى لعنه وأما موهوب لعاصب فلا عنه
له اذا بعت الرجوع بها على العاصب فإنه يرجع عنه بها وإذا رجع عنه بها
فلا رجوع له بها على العاصب راما لو بسر الرجوع بها على العاصب احتل
منه ولا رجوع به بها على الموهوب رها معنى قوله «لكن هذا بالعاصب»
إلح ، فقولنا «بخلاف عنه» إلح من الكلام المحذوف

حاصل المسأل ان المسرى من العاصب وار وموهوبه ، إذ علمه بالعصب
فصواب حتى قسم جميع ما حذى فيه حتى لو رافق به في بلبه إلح

قوله [ويحمل ان صمير عنه] إلح هذا هو الاحسن فكأن الأولى
الانقصار عنه في الحل مع الحاصل الآتي وذلك جمع ما ينقسم فان ما ينقسم
فيه يصيد تكرار لا يحتمل

قوله [ولا عنه له] إلح الاوضح - العنه ان يقول وأما موهوب العاصب
٦٨ فهو فاعله ذا بعد الرجوع على العصب إلى آخر ما قال
قوله [ولا رجوع له بها على العاصب] أي هي هذه الخالة تعود الموهوب
له فاعله

قوله [من الكلام المحذوف] أي يحمل لنفسه على حد سواء على حد قول الشاعر
حظي عمرو فساء لب عنه سواء
والحال ان عمرأ كان اعور لكن قد علمت ان الأولى والاحتمال الثاني
قوله [وواريه وموهوبه] بالنصب عطف على المسرى

ويعصموا السباى وعمره وإن لم يعلموا فلا يعصموا السباى وعصموا عمره يوم
الحماة ، هذا بالنسبة للمعصوم وإذا قلنا يصمانهم فى المسرى بحسب المسحوق
من الرجوع على العاصب أو عليه ، كما لو علم بالعاصب فإن رجع على المسرى
رجع المسرى على العاصب على ما تقدم وبالموهوب يعلم الرجوع على العاصب ،
ولا يرجع على الموهوب إلا إذا بعثر الرجوع على العاصب وفى الوارث لا يعمل
بعدم العاصب وأما بالنسبة للعلة فالمسرى عمر العالم بحسب بها فلا رجوع
للمالك بها عليه ولا على العاصب كما تقدم وأما الوارث فليس له عليه وأما
الموهوب فلا عليه له إن بعثر الرجوع بها على العاصب ، وإلا احتب من العاصب
ومن عمرها ميمها فلا رجوع له على الآخر وأعلم أن محل الرجوع بالعلة على
عاصب أو موهوب أو وارث حسب كاتب السطحة فاعلمه ، فإن ربحها إذا أحدها
فله أحد عليها معها وأما إن فات وأراد بها يصمى من ذكر فمينا فلا عليه

قوله [ويعصموا السباى] معطوف على ملحول حتى فهو مصوب بأن
مصبره لعظمه على الاسم الخالص
قوله [فلا يعصموا السباى] الحمله فى محل حرم جواب الشرط وحذف
القول بخصاً

قوله [فإن رجع على المسرى] أى بالهجه أو التمس
قوله [على ما تقدم] أى فى قوله فإن أسعه رجع على العاصب بالتمس
الذى كان دفعه له

قوله [وأما النسبة للعلة] مقال قوله هما بالنسبة للمعصوم
قوله [فلا رجوع للمالك بها عليه] أى لانه ذو شبه
وهوله [ولا على العاصب] أى لكونه لم يأسر الاخذ
قوله [فاحس له عليه] أى له امة مقام العاصب من كل وجه
قوله [فلا رجوع له على الآخر] أى كما تقدم ، والفرق بين عليه المسرى
من العاصب عمر العالم وعلة الموهوب للحر العالم أن الموهوب حرج من يد العاصب
بغير عوض ، فكأنه لم يحرج من يده فصعب شبه الموهوب له
قوله [وأعلم] إلح دخول على قوله ولا يجمع بين فمه وعلة

لربها بل للعاصب أو وازبه أو موهونه
 (ولا تجمع) المالك (س) أحد (فمته وعلمه) بل إما أن يأخذ
 الفمته ولا علم له — وليس له أحد الفمته إلا إذا فابت — وأما أن يأخذها مع علمها
 إن استعملت لغير مسر بلا علم لا يقول على قول من قال جمع سهمها
 هذا حكم العاصب وهو من استولى على دابة منىء بعد ما سبه بملكها بلا
 معاقلة وماله السار والمخارب والهراب المذكور

• وأما المعنى فله أحكام خمسة

• (والمُسْعِدَى عاصب المسفحة) لائتاب (أو الخافى على تعص)
 أى حره الداب ، كان يحى على بلها أو رجلا أو عنها (أو) على (كُلْ
 بلا نه تم ملك) بدانها ، كأن خرفها أو يسلمها أو يكسرها أو حسنها ومنه
 معنى المكبرى أو المسفحة المسافه بلا اب ودونها فى طريق غير المادوب فيها
 قال ابن عرفة النعاى هو انصرف — منىء يعبر دابته دون قصد ملكه

قوله [ولا تجمع المالك من أحد فمته وعلمه] أى على دل ابن القاسم
 فى المتنونه

قوله [وليس له أحد الفمته إلا إذا فابت] فب كات فوائها بد العصب بعصب
 الفمته علمه لا غير ، لا لم لم موهونه ولا المسرى به منىء وكونا عالمين ، وإن
 فابت بد غيره حوب على ما سلمه فى

قوله [حذا حكم لأصبت] اسم الاساره عائد على ما سلم من اول
 الباب ان هنا

قوله [را المعنى] عده العصب لما سما من المسفه من جهة اب و
 كل بصرفاً من النىء يعبر اد به راسب ان يقول سريع فب فب

قوله [ار على كل لا ه فب] أى فحده العلى الا يكون معه
 تملك سواء حتى على الكى ار العصب

قوله [ار المسعر المسفه] أى المسفه راما كان معنى المسافه
 بعداً على السافه لا المقصود بالعلنى الركوب والاستعمال الذى هو المعنى
 ولذات نابعه لا مقصوده بالعلنى

• (ولا تَصْمِنُ) المَعْنَى (السَّهْوِيُّ) بخلاف العاصب (بَل) يَصْمِنُ (عَكَبَةُ الْمَسْمُومَةِ) إِلَى أَفَانِهَا عَلَى رَهْ (وَلَوْ لَمْ تَسْتَحْمِلْ) فَأَوَّلُ إِنْ اسْمَعِلْ ، نَأْنِ رَكَبَ أَوْ سَكَنَ أَوْ حَوَّ ذَكَ ، بخلاف العاصب فإنه إما يَصْمِنُ عَلَيْهِ مَا اسْمَعِلَ بِالْفِعْلِ

• (إِلَّا الْخَرُّ) إِذَا بَعَثَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَصْمِنُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا اسْمَعِلَهُ ، لَا إِنْ حَسَهُ حَتَّى يَأْتِيَ مِنْ مَخَارِجِهِ أَوْ حَلَمَهُ أَوْ صَبَحَهُ فَلَا مَبْنِيءَ فِيهِ

(و) (إِلَّا التَّصْحِجُ) إِذَا بَعَثَ عَلَيْهِ (وَيْه) أَيْ فَمَا لاسْمَعَالِ بِالْفِعْلِ يَصْمِنُ فِي وَطْءِ الْخَرِّ مَهْرَ مَلِكِيٍّ وَرَ الْإِمَامَةِ مَا يَعْصِيهَا الْوَطْءُ لَا إِنْ لَمْ يَطْأْ وَحَسَهَا عَنْ عَمَلٍ أَوْ بَرُوحٍ بِهَا أَوْ حَمَلَهَا مِنْ رُوحِهَا أَوْ سَلَمَهَا فَلَا مَبْنِيءَ عَلَيْهِ (كَالْعَصَبِ) لَا يَصْمِنُ فِيهِ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا اسْمَعِلَ

• (وَإِنْ تَعَدَّى الْمَسَافَةَ) الْمَأْدُونَةُ (مُسْمَعِرٌ أَوْ مُسْمَأَحَرٌ) لِدَانِهِ (بَسِيرٌ ، فَالْكَبِيرُ) عَلَيْهِ لِدَانُكَ الرَّائِدُ وَلَا حَبَارَ لِرَبِّهَا (إِنْ سَلِمَتْ

قَوْلُهُ [بِخِلَافِ الْعَاصِبِ] إِنْ لَمْ يَحِمْ أَنْ يَلْعَنَ وَالْعَصَبُ يَهْرَاقُ فِي أُمُورٍ مِنْهَا أَنَّ الْقَسَادَ السَّرَّ مِنْ الْعَاصِبِ يَوْجِبُ لِرَبِّهِ أَحَدَ وَجْهٍ الْمَعْصُوبِ إِنْ سَاءَ وَالْقَسَادَ السَّرَّ مِنْ الْمَعْنَى لَيْسَ لِرَبِّهِ إِلَّا أَحَدٌ أَرَسَ الْقَصَصَ الْخَاصِلَ فِيهِ ، وَمِنْهَا أَنَّ الْمَعْنَى لَا يَصْمِنُ السَّهْوِيُّ وَالْعَاصِبُ يَصْمِنُ ، وَمِنْهَا أَنَّ الْمَعْنَى يَصْمِنُ عَلَيْهِ مَا اسْمَعِلَ وَمَا عَمِلَ بِخِلَافِ الْعَاصِبِ فَإِنَّمَا يَصْمِنُ عَلَيْهِ مَا اسْمَعِلَ كَمَا مَرَّ ، وَاسْتَطَهَرَ فِي الْخَاصَةِ أَنَّ وَجْهَ الْأَرْبَابِ أَقْرَبُ لِلْعَعْنَى مِنَ الْعَصَبِ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْصِلُونَ بَيْنَ الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ ، لَكِنْ الْمَأْخُودِ مِنَ الْمُجْمُوعِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَعْنَى عَلَى الْمَنْعَةِ إِلَى لَا يَصْمِنُ فِيهِ الْذَاتُ بِالسَّهْوِيِّ ، بَلْ يَصْمِنُ وَلَا عَلَيْهِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ ، وَعَمِلَ فَرَطُ الْمَعْنَى وَجْهَ صِيَانِ الْعِلْمِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْرِفْ إِذَا كَانَ الْعَعْنَى عَلَى حُضُوصِ الْمَنْعَةِ ، يَمُوتُ الْعَصَبُ السَّرَّ وَهَ الْأَرْضَ لَا الْقِسْمَةَ كَمَا فِي الْعَصَبِ فَاحْطَر (أه)

قَوْلُهُ [فَلَا مَبْنِيءَ فِيهِ] أَيْ عَلَى الْمَعْمَدِ

• تَبَيَّنَ مِنْ بَاقِ حُرَا وَيَعْنِي رُجُوعَهُ لِرَبِّهِ دِينَهُ لَاهِلَهُ دِينَهُ عَمْدَهُ ، وَسِوَاهُ يَحْفَى مِنْهُ أَمْ لَا قَالَ (ح) وَبَصُرْتُ أَلْفَ سَوَاطِلٍ وَنَحَسْتُ مِنْهُ فَإِنْ رَجَعَ الْخَرُّ رَجَعَ لِدَانُهُ لِدَانَهُ

والا) سلم ان عطب أو بعلى بكسر مطلقاً (حُرِّبَ فِيهِ) أى و أحد
كراء الزائد (وقى) أحد (مستيه) أى السوء المسعر أو المساحر
(ومستيه) أى وب على المسافه فالكراء فى صورته واحده والمحرر
بلايه اذا بعلى و المسافه

ومستيه فى الخبار صورته واحده اذا بعلى برماده الحمل بموله
(كبرماده حمل عطب به) أى السأ العطب به (رعطب)
بالمحمل فمحرر من أحد كراء الزائد ومحميا وقه (والا) فأ سلمت او زاد
عليها مالا يعط به عطب الا (فالكراء) أى كراء الزائد و البلايه
هـ ثم من أن المعنى بعض من السلعه و الساد الكبر - ان شاء ما لكها -
دون السر فانه بعض من بعضها فقط بموله

(وان آت) المعنى ر منه (المصنوع) من السوء الذى بعلى عليه
عمداً او خطأ (كمطعم دى داهى دى مستيه) أى مستيه وولار كبر

قوله [فالكراء و صورته واحده] هى ما اذا كانت الزاده - هـ و صلب
ولا فرق بين العلى و العاربه والاسحار لكن فى العاربه كراء الا فصح
فى الاخاره كراء الزائد مع الاصل

قوله [والمحرر بلاه] هى ما اذا عصب السوء اراد كراء
عطب ام لا ويد برك صورته بعد السوء عسما رجم اما بعلى و العلى
السر او الكبر يمد له ان كبر من كراء ارنا وارس العرب

قوله [كبر ده حمل يعط] هذا المصطل الذى ذكره اسرح صريته
لان ريس راا صريته ان عا حى فاسته به حمل به احمل كراءه
المسافه رضى عليه و اصل ولعل عا - هـ

هـ [و البلايه] هى سلايه فيما ياردم عصبه اررد مالا يعط
به عطب لا وينحل بح ريه لا صوره اخرى هى العرب فكوب
الصور اربعا كراء به له بمصل سبب العا - هـ ركب عن صريته سادس
وهى اما راء يعط به يعصب ريد له ان كبر من كراء الزائد ارس
العرب

وخاص «وداه» مصاف لدى مروه والمراد أن يكون لدى المصاب ، وإن لم يكن ربه في ذلك الوقت داهيه ، فقطع ديهها نصيب للمقصود منها ، إذ بعد قطعه لا تركها دو هيه ، بخلاف ، قطع ديه غيرها مما لا تركها دو هيه أو مما لا ترك كهره أو قطع بعصه أو نص سهره فإنه لا نص المقصود ، فيكون من السهر الذي فيه أرس العصب (أو) قطع (أدنها)

(أو) قطع (طَلَسَآه) مثل اللام ما يلي على الراس والكثف
(و) قطع (آس سَاهٍ وَيَسَّرَ هو المقصود) منها كما هو شأن نهر مصر فإن المقصود منها اللين

(وطلع عسى ع ل أو سابه) معا (أو رحله) فإنه نص المقصود حسب لربه الحمار

(فَكَأْ أَحَدَهُ وَيَعَصُهُ) يصح رفعه على تعدد المصاف أي وأحد أرس بعصه ، وبعصه على أنه معمول معه أي مع أحد أرس بعصه

قوله [مما لا تركها دو هيه] أي ولو كان عند دى هيه فالعبره بذات الداه

قوله [أو قطع بعصه] أي تحب لا رول حمالها به وإلا فهو كقطع الكل
قوله [أو قطع ادنها] أي ادن داه دى هيه
قوله [كما هو شأن نهر مصر] أي الذي يسمى لخصوص اللين وإن أريد منه شيء آخر كان حاصله غير مقصود

قوله [وطلع عسى عند] صم الملع معنى الإزالة فمطلق ما بعده على معموله بغير

علفها ساه وياه ياردا *

قوله [على تعدد المصاف] مراده المصاف الخمس لأن المخلوف مصافان فترهما السارج وهما أحد وأرس، وأصل الكلام أنه أحد واحد أرس بعصه حذف المصاف الأول وأهم المصاف الثاني مقامه ثم حذف المصاف الثاني، وأهم المصاف إليه مقامه فارتفع أربعاه — نامل

قوله [على أنه معمول معه] أي وعلى كل حال لا بد من تعدد المصاف

(أو قسّمته) بالرفع أى أحدهم، ويصح الجر بالعطف على الصير المضاف إليه على فله أى بحر من أحده مع أرس نصفه وتركه للمعنى وأحد قسمه يوم المعنى

(وان لم يُقسّم) أى المقصود من (قسّمه) فقط أى من أحد ما نصفه وليس له ركة للمعنى واحد قسمه

(كسب عتيد أو عسبه) وأولى أصح أو عرج ونحو ذلك (ورقاً) المعنى (السوّط مطلقاً) فى العمد والخطأ أفتاب المقصود منه حب أراد ربه أحده ونصفه أم لم يمه ، ثم نظر إلى أرس النص بعد رفوه

الذى هو أرس

قوله [أو قسمه بالرفع] أى بالعطف على أحده

قوله [على فله] أى لفلان مال

وعود حاصلى لدى عطف على صير حصص لارماً قد جلا
وليس على لارماً ا- قد أى فى العظم والنير اصحح مسأ
كقوله تعالى (وايقوا الله الذى يسألكون به والارحام) ^(١) فى فراه
الخر وقول بعض العرب ما فيها عده فرسه عر فرس عطفاً على الصير
المخصوص به ، وقول الشاعر

فالو فاحب سبهونا وسبنا فادهب ما نك والا ام من عجب

بحر الانام عصفاً على الكاف المحرورة بالياء

قوله [وليس به تركه للمعنى] أى حراً وأما تراصهما فحائر

قوله [ام به] ما ذكره من رفو البوب مطلقاً هو قول عبد الحق ،
واعرضه ان وسن بانه خلاف ظاهر كلامهم ا- صدر كلامهم نصي
أن احبانه اذا كاتب به لا لم احب رفو بل ارس النص منه

قوله [ثم نص الى ارس النص بعد رفوه] أى واحده ربه مع احده البوب
والحاصل ان من يعنى على بوب شخص فافسده فساداً كذا أو سراً
واراد ربه احد مع ارس النص فانه يلزمه ان يرفوه وله ركة على قسمه ثم ناحده
صاحبه بعد الرفو واحدا ارس النص ان حصل نص بعد هذا ما قاله السارح

(وعكسه) أى الخائى على الحر والعد خطأ - وليس فيه مال مهر
 سرعاً - أو عمدًا لا فصاص فيه ولا مال (أحره الطيب) وهذا أحد قولين ،
 والثانى لا يلزمه أحره
 وأما ما فيه مهر سرعاً كالجناحه فلا يلزمه أحره
 ولا كان الاستحقاق من آثار العصب ذكره بعده بقوله

سواءً لأن عد الحن، وهو خلاف ما تقدم من ابن دوس من أن الرقوق خاص
 بالكسر

قوله [لا فصاص فيه ولا مال] أى إما لانه أو لعدم المساواة أو الممانه
 في العصب

قوله [أحره الطيب] أى وجهه الدواء، ثم إن يرى على عرس فلا يلزمه
 سىء إلا الأدب في العمد وإن يرى على سىء عرم العصب وهذا القول هو الراجح

قوله [والثانى لا يلزمه أحره] أى ولا وجهه الأواء ثم ينظر بعد التره
 فإن يرى على سىء عرم العصب، وإن يرى على عرس فلا سىء عليه عبر الأدب
 في العمد

قوله [فلا يلزمه أحره] أى إماماً ، فإن كان فيه الفصاص فإما يلزمه
 الفصاص ولا يلزمه سىء راند على ذلك

فصل في الاستحقاق

- وهو رفعُ ملكٍ سيءٍ سبب ملكٍ فله أو حره
 - وحكمه الوجوب أن يوافق أسامه في الحر أو عمره إن رتب على علم الصام نه عبده ، كالوطء الحرام ، وإلا حار
 - وسه فام الله على عبي السوء المسحق أنه ملك للمدعي لا يعلو
 - حروجه ولا حروح سيء مه عن ملكه الى الآن ونمعه عدم فام المدعي بلا
-

فصل

هو لمة اصافه السيء لمن يصلح له وله وه حتى كاستحقاق هذا من الوفاء
ملا وصف التفرار العلم

قوله [سبب ملك] اخرج به رفع الملك بالمدعي حالا
وقوله [فله] اخرج به رفع الملك سبب ملك بعده كما في الله والصدقه
والبيع والارث

قوله [أو حره] أي أو رفع ملك محرره فعمره عطف على ملك من قوله
سبب ملك الح وراذ ان عرفه في التعرف بعد عرض قال اخرى وقوله بعد
عوض اخرج به ما رجا في المعام بعد مه ار فسمه فانه لا يوجد الا اسمه فلولا
راده هذا القيد لكأن الحد غير مطرد

قوله [وحكمه الوجوب] أي كما قال ابن عرفة
قوله [ان يوافق أسامه] مراده اسباب احسن المصادق واحد بتدليل
قوله فيما سأل وسه و الله

قوله [رسمه فام الله] أي وأما سر وطه ففلا نه الارل السباهه على عه
إن امكن والا فحرره ولا في الاعذار في سلك للحابر فاذا ادعى مدعياً أحله
فه محب ما يراه بالدلب من الاستبراء

قوله [ونمعه عدم فام المدعي] إلخ أي أحد امر من مكوث أو فعل ،

عبر منه أمد الحمار أو اسبراه من خاربه من عمره شهلهما سرّاً قبل السراء
بأن إنما فصلت سراه طاهراً خوف أن يسه على بوجه لو ادعت به عليه
• وبدأ عسأله الررع لكروه ووعها والمفصل فيها فعال

(إن ررعَ مُسَعَّدٌ) مصب الارض أو مفعها (الارض) الى
اسولى عليها (مَقْدِرَ عِلَّته) معد أن ررع (فإن لَمْ تَسْفَعِ بالررع)
بأن لم يلع حد الانماع به - سواء برر على الارض أم لم يبر - (أحد
ملاستى) في معاله البدر والعمل ، وإن ساء أمره بعله

(وإلا) بأن يلع حد الانماع به ولو لرعى (فله) أى للمسحق
(فله) أى أمر به بعله وسو به أرضه ، فالحار للمسحق (إن لَمْ تَقُتْ
وفى ما تُرادُ) الارض (لته) ١٤ سانه ان بررع فيها عالماً ، لا خصوص
الررع الذى ررعه الملعلى خاصه

وقل إيمان ما ررعه خاصه

(ولته) أى للمسحق (أحدُهُ) الررع (بميسيه مقلوعاً) بعد
إسقاط كله لم يولها العاصب فحاصله انه إذا لم يفت وفى الابان فالحار

فالسكوت أسار له الخارج بقوله عدم فام المدعى ، والفعل أسار له بقوله
أو اسبراه من خاربه إلح

قوله [وإن ساء أمره بعله] أى فالحار له لا للاررع ، ولا محور أن
سعا على إيمانه فى الارض بكراه ، لانه يودى لبع الررع قبل يلو صلاحه
قوله [فالحار للمسحق] حجه الباجر بعد قوله وله أحده بعمه مقلوعاً
إن لم يفت وفى ما يراد الارض له أى وفى ررع يراد الارض له ، وهذا شرط
فى قوله أحد بلاستى ، وفى قوله فله فله

قوله [الذى ررعه الملعلى خاصه] أى كصمخ ملا

قوله [بميسيه مقلوعاً] قال (عب) وكما له أحده بعمه له إيمانه
لزارعه وأحد كراء السه منه فى الفرص المذكور وهو يلع الررع حد الانماع
به ، ولم يفت وفى ما يراد له الارض دون القسم الاول ، وهو ما إذا لم يلع الررع
حد الانماع به فليس له إيمانه وأحد كراها منه ، والفرق أن فى الاول يلع

للمسحوق ١١٠ أن يأمره بقلعه أو يذبح له فحمه مقلوعاً على ظاهر الملبوسه واحاراه اللحمي

(ولا) بأن قاب وق ما راد له (مكراه مسبه) يلزم المعنى وليس لربها كلام والزرع للعاصب هذا هو الراجح وهل للمسحوق قلعه أيضاً وأحد ارضه كما إذا لم يغب وق الأمان واحاراه ابن يونس وهل الزرع لرب الارض فله احله ولو طاب حصه واحاراه عبر واحد ، فكل من الأموال رجع ورجح السح الارل سحاً للحمي
• وسه و وجوب الكراه ونسبه الزرع ارضه قوله

(كأن استحب) الارض التي رزق (من ذي شبهه) كوارب أو مسر أو مكر من عبر عاصب أو من عاصب ولم يعلموا بالعاصب (أو) من (مجهول) لم يعلم هل هو مدار لا اذ الاصل علم العداء فاستحبها ربها (سبل وارب الاب) فليس للمسحوق الاكراه تلك السه وليس له قلع الزرع لان الزارع عبر معقد قاب قاب لابد فليس للمسحوق على الزارع شيء لانه قد اسرى معقه ولعله ليس لسبه او اعطى للحكم كما بأن

(من حرت) الارض دراسه ولم يزرع وسحب رب (أحدها

الزرع هل يدر صلاحه لآ صاحب الارض لما مكه السرع من احله بالاسم فابعاه لزارعه بكراه كان ذلك الكراه عوضاً عنه فهو ح له هل يدر صلاحه قوله [راحاره اللحمي] قال ابن رشد هر صاه المدنه و كراه الارض

وله [فليس للمسحوق على الزرع شيء] اي عارب العاصب لما سبق قوله بخلاف وارب عاصب مطلقاً فعلم الزارع ان اول الخلل بالنسب لعدم قلع الزرع زرع كراه مسه لا نسبه للعد فهو دوسه بالنظر لاول درب الذي كره حاسه

قوله [و حرب الارض ذو السبه] اي واعطى لبلبل ماني

المُسْحَقُ) لها (ودَقَعَ ، لخاربها دى السبه أو المجهول (كِرَاء الحرب)
 وأما المعنى فلا يلزم ربا مئىء لحرب ولا غيره
 (وإن أكرأها) دو السبه لغيره (سبب) المراد ما فوق الواحد فاسحبها
 مالكها بعد الاحاره (فله آ لك الفصح) أى مسح الاحاره (مَعْدَ الحَرْبِ)
 فأولى منه وله الامضاء (وويل) لآه ، إن احار الفصح بعد الحرب وقبل الررع
 (ادَقَعَ) للمكرى (أحرته) أى أحره الحرب (إن لم دَرَعَ ، فان
 ائى) من دفع الاحره (فمل للمكترى) الذى حربها (ادفع) للمسحق
 (كِرَاء سبته) واررعها (وإلا) يدفع له كراء سبه (أسلمها) له (بلا
 مئىء) بأجله منه ، وبل ذلك فيما لو اكرأها دو الله سبه سقط أو اسحب
 بعد حرب دى السبه منه

• (وإن ررع) المكبرى (دَعَّانَ الكِرَاء) عليه للمالك ولا حار له للعواب
 بالررع هذا (إن دَمَى الانسان) فان فاب الانان فلس للمالك كلام فى
 الكراء ، لان دا السبه أو المجهول يعور بأخره تلك السبه
 (وإن) أى للمالك (الامضاء) أى إمضاء الاحاره للمكرى من
 دى السبه (فى المئىء كرى) من السب (إن عَرَفَا) أى المسحق
 والمكبرى (السبته) أى سبه ما يوب الباقى من الاحره ليكون الاحاره سبىء
 معلوم ، كما لو كان لكل سبه دينار

قوله [ودفع لخاربها دى السبه] أى فان ائى من الدفع فل لئى السبه
 الخارب لما ادفع له كراء سبه واررعها ، فان لم يدفع له كراء سبه لزمه ان سلمها
 بعر مئىء وساقى فى السارح ما بعد ذلك بقوله أو اسحب بعد حرب دى
 السبه منه ، وما قل فى دى السبه يقال فى المجهول
 قوله [أو اسحب بعد حرب دى السبه] أى أو المجهول كما تقدم
 السبه عليه

قوله [يعور بأخره تلك السبه] أى الى يسحبها مالك الارض ، وأما
 الخراج السلطانى الذى يلزم مالك الارض فالظاهر انه يلزم صاحب السبه لئىرله
 مرله المالك تأمل

(والا) بأن لم يعلم السهم - ما كانت الآخرة محلل لاختلاف الأرض
بالقوة والصعق في المسئل ، ولم يوجد من يعرف العقل - (المسئل)
في المسئل معن للجهل بالآخرة

(ولا حِيارَ للمُكسِرِ) اذا امضى المسح ، بل يلزمه العهد
ومل أرض الرعاة غيرها من عمار أو حواف اذا اسحق فالحجار للمسح
على الوجه السابق ولا حيار للمكسر

• (رأسمعد) المسحي أى يعصى له فاعتماد ما يلى المسفل ي ارض
الزراعة وغيرها من دار اربانه سطرطنى اسار للارل بولوه

(إن أضاف المكري السهرا أو المحمول جمع الكراه من المكري وحسب ولزمه أن يرد آخره ما يقي للمسحوق فيل فاحدها من المكري ثم هو يرجع على من اكراه (أو شرطه) المكري أو حرقه به عرف وأن لم يسعد بالعلل وأما للناس سوله

قوله [ولم يوجد من يعرف العبدل] اما لو وجد فلا فصح كما لو كان
اكثرى الارض ثلاث سنين ديارا ياب اهل المعرفة كزارها و ليسه
الاوى سارى اربع سن لعنه الارض رب السبل له من حسنى
قوله [على الوجه السابق] اى له الامضاء ب المسجل ب عرفا النسبه
والا فلا

قوله [رأسد المسحوق] ان حب امضى الاحاره بما حى من اده
بعد الاستحسان فانه يعصى له احد اخره ذلك ان احدا
قوله [جميع الكرا] اما اسد اسعق فانه يعصى فانه
فان كاتب ما عساه فليكن و كسب مسما فليكن و كسب
عن يعصى سم كسب ما على حب المكن ركذا سم سم - اسد سم
بعضه ان كان العرف سم بعضه

فولہ [حی] ای لہ ماسیملہ

قوله [ولم يجد] ان المسحوق

مواہ [معہو] ای امکی

(وَأَمْسَ هُوَ) أى المسحوق أى كان مأموناً في نفسه ودينه ، بأن لا يكون عليه دين محط ولا يحصى منه العرار أو المظل أو الظلم حقيقاً من طرو استحقاق آخر صحت الرجوع عليه ، إلا أن تأتي بحمل معه ، فإن لم يكن مأموناً ولا حمل له فلس له أن سعد بل يوضع ما يرى من الآخرة تحت يده آمن حتى يلقى الله ، وذكر هذا الشرط في المصنف ، ويؤيد فيه ابن تومس - انظر الحزمي وغيره (وَالْعَكْسُ) أى عليه ما استحق من آخرة أو استعمال أو ليس أو صوب أو موه (لِدَى السَّهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ) حاله (الْحَكْمُ) أى لوف الحكم بالاستحقاق ، فلس للمسحوق قبل الاستحقاق من «مها» وأما العاصب أو المعنى فلا عليه له كما نعلم

• م مثل لدى السهة بقوله

(كَتَوَيْتُ عَدْرَ عَاصِبٍ ، وَمَوْهُوبٍ ، وَمُسْتَرْ وَلَوْ مِثْلُ) أى من العاصب (إِنْ لَمْ تَعْلَمْ) أى للموهوب والمسترى بأن الواهب أو النافع له

قوله [وَأَمْسَ هُوَ] إنما أورد المصنف لمخالفه فاعل الفعل المعطوف لأن فاعل المعطوف عليه المكرب وفاعل المعطوف المسحوق

قوله [وَلَا حِمْلَ] لا ياديه الحس وحمل اسمها وجرها محذوف

هـ موهوب

قوله [ويؤيد فيه ابن تومس] أى بقوله لعل هذا الشرط الثاني في دار مخاف عليها المقدم ، وأما ان كاتب صححه فانه سعد ولا يحجه للمكربى من خوف فلس لأنه أحق بالنار من جميع العرماء

قوله [وَالْعَكْسُ] مثلاً ولدى السهة صفة له ، وقوله للحكم حرة

قوله [أَوْ الْمَجْهُولِ] حاله [فَصَدَّه] أن المجهول حاله ليس ذا سهة لأن

المعطف بمعنى المعاندة وهو ما تحرر لبعض السوح كلها في الخاصة

قوله [أَيُّ لَوْفِ الْحَكْمِ] «اللام» للعانة بمعنى إلى ، والمعنى ان العلة تكون

لدى السهة والمجهول حاله من يوم وضع يده إلى يوم الحكم به لذلك المسحوق ، وكان الصانع ان يكون القصة على صاحب السهة لكن ساقى في اب القضاء ان القصة تكون على المعنى له كما هو ملحق المصنف وهو خلاف القصاص ، لأن القصاص

عاصِب (بخلاف وارِب عاصِب مطلقاً) علم بان موربه عاصِب أو لم يعلم ، فلا علم له كما تعلم في العصب فليس ينشئ سببه فإن علم الموهوب أو المسمى بان الواهب أو النابع عاصِب معاصيان كما تعلم كالوارِب إن علم فإن لم يعلم فله حكم العاصِب من أنه لا علم له

(و) بخلاف (مَوْهُوبه) أى موهوب العاصِب ولم يعلم فلا علم له (إن عَدِم العاصِب) فإن وجد موهوباً معدوماً علمه فله العلم والرجوع حسد على العاصِب كما تعلم في العصب

(ومحمى أرضاً طسها مَرَاناً) فس أنها مملوكة فلا علم له ، بل لمسحها - ذكره ابن يونس ولم يحل فيه خلافاً ، ولذا قال ابو الحسن العلم لا يكون لكل دى سبه

(و) بخلاف (وارِب طَرَا عَلى دُوس)

أن من له العلم علمه العزم

قوله [علم بان موربه عاصِب أو لم يعلم] أى كان العاصِب موهوباً أو موهوباً فإذا مات العاصِب عن سلعه معصونه استعملها موربه احدھا المسحق واحد علمها أيضاً مه

قوله [معاصيان] أى حكماً

قوله [كالوارِب] أى وارِب كل من الموهوب له والمسمى

قوله [فان لم يعلم] أى من ذكر من الموهوب له والمسمى والوارِب لاحدهما هذا هو المدد من العار

وقوله [فله حكم العصب] الخ صوابه فله العلم أى حكم الحكم

قوله [ومحمى أرضاً طسها مَرَاناً] الخ انظر هل من روع أرضاً طسها ملكه فس خلافه حكمه حكم من احداً أرضاً مَرَاناً أو حكم صاحب السبه القويه

قوله [بل لمسحها] ان مسح الارض بالملكه ومحمى فله حكم قوله أول الباب ان روع معد فقدر علمه الخ

فلا عله للوارث المطرو عله بل بأحد منه رب الناس الموروث وعله أى أن
الوارث إذا ورب عماراً كنار ملاً— واسعته سكي أو كراه ثم طراً عله من له
دين على الميت ، فإن الوارث يرد الموروث وعله رب الناس إذا كان الناس سبوعها ،
وليس له إلا ما فصل عن الناس وما هلك من ذلك سمارى لا صمان عليهم مه
(أو) طراً عله (وارث) ملة ، فإن الأول لا سعل نالعه ، فالاح الطارى

قوله [فلا عله للوارث المطرو عله] أى بل بأحدها رب الناس إذا كان
الناس سبوعها ، وظاهره ولو كانت ناسه عن محر الوارث أو محر الوصى للوارث ، وهو
كنكك فإذا مات شخص ورك بليمانه دينار ورك أساماً ومحر وصهم في العذر
المذكور حتى صار صباه فطراً على الميت دين قدرها أو أكثر ، فلاحصات الناس
أخذها عند ابن القاسم ، خلافاً للمحررى العامل إن رب الناس الطارى إنما يأخذ
العله من الوارث إذا كانت عر ناسه عن محر كة أو محر كة وصه ، وهولنا
واحر وصهم في العذر المذكور أى للأسام ، وأما إن احر لنفسه فالظاهر أن ربح
المال له لأنه مسلم ، ولا نعال قد كسف العبد ان المال للعرم ، لاسا يقول
الوصى المحر لنفسه أولى من عصب مالا واحر مه فان ربحه له ، وأما لو طراً
العرم قد إعاد الولي الحركة على الاسام وهو عر عالم بالعرم فليس على الولي
ولا على الاسام ، لانه أنقى وجه حابر كما في المدونه بخلاف إعاد الولي
الكنار بصهم فاهم بصمون للعرم الطارى بلا خلاف

وورر في الخاسه في هذا المثل ما حصله لو عمل أولاد رجل في ماله في حال
حياته معه أو وحدهم ونا من عملهم عله كانت تلك العله للاب ، وليس للأولاد
إلا آخره عملهم بلعها لم بعد محاسنهم بصهم ورواجهم إن روحهم ، فان لم
يف أحرهم بذلك ربح عليهم بالباي إن لم يكن يربح لم بما ذكر ، وهذا ما لم
يكن الأولاد سوا لانهم أولاً أن ما حصل من العله لم أو بهم وسه ، وإلا عمل
بما دخلوا عله وورر أيضاً انه إذا احر بعض الورثه في البركه فما حصل من
العله فهو بركه وله آخره عمله إن لم ين أو لا أنه سحر لنفسه فان ين كانت
العله له والחסاره عله وليس للورثه إلا العذر الذي بركه مورثهم

قوله [أو طراً عله وارث] أسعر قوله طراً عله وارث أنه لو طراً مسحق

نعام الاح الاول فيما ترك الميت من عمار أر عره وفيما استعله

(إلا أن تستمع) المطرو عليه عما نرك المبت (يُتَقَسِّمُ) من غير كراه ، كأن يسكن الدار ويرك الدابة ويرجع الأرض فلا يرجع عليه الطاري شرط أن لا يكون عالمًا بالطاري ، وإن نكح ن نصه ما يمكنه وأقصر على فتر نصه في السكى ، فإن زاد عزم فامل وأن لا يكون الطاري صحب المطرو عليه ، وأن يموت الابن فما له إسان فطرو وأرب على غيره قبل الابن لا ينع فام الطاري في ملك النسبه

وقف علی مسیحی آخر اسعله او سکه رهو ری آنه مفرد نه لم مرجع علیه
بالله ولا السکی وجو کنکاک رواه ابن التمام عن مالک واما ان اسعله وهو
عالم بالطاری رحم علیه عما یخص به العلم

قوله [الا ان سمع المطر وعلقه] مروع - مرط - عدم - حرج الطارى
بالعله وهي منه بوحه من المير والملاح

سره [وان نكرت - بضمه ما مكته] - لاصل الحديث د لاء
والصواب ا قاله السارح هـ

قوله [فامل] اما ار لـ لان فوارسه على فارعه السكى
مسكل ما قاله - ساله السك ك الآله و السه اى ذكاه - س اعله
بالطاري لا يصح حب اصغر على صه

قولہ [رہنمویہ الامارۃ فیما لہ الا ان] کی تفسیر میں فراموشی کے ساتھ
 ہاں کا انکار اور اولیٰ سے پہلے علامہ کا اسباق میں سہ سے لے کر
 ملاحظہ

[illegible]

• (وإن تَنَى) دو السبه (أو عرس) فاسحق (هل للعَالِكِ) التي
اسحق الارض (ادفع منه فاعماً) مفرداً عن الارض لان ربه ساء يوحسبه،
(فان أتى فِيلَ السَّيِّ ادفع) لمسحق الارض (فيمته الارض) براحاً
(وإن أتى) أهلاً (فستريكان بالقيمة) هذا بضمه أرضه براحاً وهذا
بضمه ساءه أو عرسه فاعماً (يوم الحكم) لا يوم العرس أو الساء ،

قوله [وإن تَنَى دو السبه أو عرس] أو مانعه حلو محور الجمع ، والمراد
بنى السبه المسرى أو المكبرى من العاصب أو الموهوب له منه أو المسعر
ولم يعلم واحد منهم بالعصب وقوله (بنى أو عرس) فرض مساله إذ لو صرف مالا
على بفصل عرس أو حاطبه أو عثر بضمه فالحكم كذلك كما في الحاسه ،
واحرر بنى السبه عما لو بنى أحد الشركاء أو عرس بعر إذن سريكة ،
فما لا بد منه بريح به وإلا فلا يلزم بقلعه ، بل إن افسموا ووقع في قسم عره دفع
له منه مفوضاً ، وإن أنفوا الشركه على حالها فلهم ان ياروه بأخذه أو يدفعوا
له منه مفوضاً

قوله [ادفع منه فاعماً] أى ولو من ساء المملوك ، لأنه وضعه بوجه سبه
كلنا في الحرص ، ورده (بن) ان ان عرفه فله بما إذا لم يكن من ساء المملوك
وحرى للسرف ، فإن كان ذلك فالمفوض أن منه منه مفوضاً لان ساهم الاسراف
والعالي ، وأصح لذلك سماع القريش

قوله [يوم الحكم] أى بالشركه وكفه القوم أن يقال ما منه الساء
فاعماً على أنه في أرض العرس ؟ فقال كلنا ، وما منه الارض مفردة عن العرس
أو الساء التي فيها ؟ فقال كلنا ، فيكونا سر كمن بضمه ما لكل ، ولو دل للمسحق
أعطه منه فاعماً فقال ليس عندى ما اعطيه الآن ، ولكن يسكن ويسمع حتى
يرضى الله ما أؤدى منه منه الساء أو العرس ، لم عر ذلك ولو رضى المسحق منه ،
لأنه سلف حر فعاً ، وكلنا لا محور أن يراضا على أن المسحق منه يسوق
ما وجب له من منه الساء أو العرس من كراء الشيء المسحق لفسح الدس في الدس
عد ابن القاسم ، وأحاره أسهب ساء على أن فص الاوائل كمن الأواحر

(إلا المستحقة بحسن) على معن أو عزم (فالمقص) نعم النوى
أى المقص معن لربه بان قال له انقص مائة أو عرسك وحده ودع الارض
لمن وقف عليه إلا أن يكون فى مقامه منعه للوف ورأى الناظر ابتاعه فله
دفع منه مقوصاً من ربع الوقف ان كان له ربع فان لم يكن له ربع ودفعه
من عهده مبرعاً لحق بالوقف وليس له ان يملكه ، كما لو بنى هو أو غيره بإدنه
فلا يكون ملكاً له ولا لغيره بل هو ملحق بالوقف على ما نصوا عليه

واعلم أن الواقع الآن بمصر ان الطائر سبب اوقاف المساجد أو غيرها
والمسرى مهم عالم عارف بان هذا وقف على مسجد العورى أو الاسرف أو
غيرهما أو على بنى فلان ثم يحارب لجهة الوقف دراهم قليلة يسمونها حكرأ
ويسمونها اسم الله تعالى على تلك الاوقاف حلوا وانما عا سابع وسبرى وبورب ،
وبعضهم يرفع ذلك الحكر بوجه الناظر عى نحو حامكه أو وطنه ويطلق
الوقف من اصله ثم سبب حوار لم للمالكة وصدر منه مصر حكومى يصح
ذلك معمدن على حوار ذلك عبد المالكة وحاسا المالكة ان يقولوا بذلك
كف ؟ ولعلهم هو المبني على سد الذرائع رابط الحبل ، ولهم موى
وبع من الناصر المعلن 'سب من هذا النسل فانصرها - المطول

قوله [إلا المستحقة بحسن فالمقص] ما مر فيما اذا لم يسحق الارض
بحسن والمعنى ان من بنى أو عزم - الارض يجب سبه ثم استحب بحسن
فليس للناس أو العارن الا نصه - لا حرر له ان يدفع منه الثمن لأنه
يؤدى الى بيع الحسن وليس لنا احد من - يطالبه يدفع منه البناء أو العزم فاما
فيعر انقص نعم سبب وصده ساء كان احد على معن - عزمها خلافاً
لما ذكره ا - احاسب عى بعض الاصحاب

قوله [- طرها - اصحاب] حصلها له - - - - - احم الا أن يعطل
الوقف بالذه لم يكن هذا ربع له بقية لم يكن احد - - - - - سبه وقد اناصر
لمن بنى - - - - - مدله بنى - - - - - يدفعه حبه - - - - - ا - لا يعسد اجزاء الوقف
على ان ياتيه أو عزمه بكون له ملكاً ويضع عليه حكرأ معاً ما - - - - - الارض
المرفوعة لم يسحقه من مسحا أو آدمى ليعلى حد حر ان ساء الله تعالى وسمى

والرسالة التي ألقها العرفاني في حوار ذلك لا توافق فواعد المذهب
 • (وليس استحقاقاً) بالملك (أمّ ولد) من أولادها بسببه ، كان
 استراها من عاصب ولا علم فأولادها فاستحق مالكها (فيسمونها وسميتها ولديها)
 منه (يوم الحكم) بالاستحقاق ، لا يوم الوطء ولا يوم السراء والولد حر
 بسبب ناهي اذا كان مسداً الواطي حراً ، هذا هو المسموع الذي رجع إليه
 مالك ، وكان أولاً يقول لربها احدها إن شاء مع فمه الولد يوم الحكم ، ثم
 رجع عنه أنصتاً ، إلا أنه يلزم منها فقط يوم الوطء وبه أقوى لما استحق أم
 ولده إبراهيم ، وهل أم ولده محمد

• (و) له (الأكل مسها) أي من فمه يوم فسله (ومن الدية في)
 الفصل (الخطأ) ولو لم ياحدها الأب من عاقلة القائل له (أو) الأهل منها أو

النساء والعريس حسد خلواً ملك وبناع وبور (أهـ ن الاصل) ولذلك قال
 الاحموري وملك الخلو من قبل لك المنفعة لا ن قبل لك الانفاع ،
 وحسد فلما لك الخلو دعه وإحاره ومنه وإحاره وبور عنه وبخاصص منه
 عزماءه ، حكاها (ن) عن حملة من أهل المذهب وهو أم لما ملكه دافع الدراهم
 من المنفعة التي وهبها ما له الدراهم ، ولذا مال آخره الزدك كذا وأخره الخلو كذا
 قوله [والرسالة إلى القها] الحج نوح في العبر كاه قال إن كان
 اسنادهم قوي الباصر فهي ليست ن هذا الفصل ، وإن كان اسنادهم الرساله
 المذكوره فهي لا توافق فواعد المذهب

قوله [اذا كان مسداً الواطي حراً] مهره لو كان زوجاً لأحد وبهي
 على ربه لأنه ليس حراً من أهـ

قوله [مع فمه الولد يوم الحكم] أي وبهر فمه بدون ماله كما أن الا
 يعوم بدون مالها لأن مالها استحقها كما في الاحموري

قوله [وبه أقوى] عبر عنه أن رسد موله وبه حكم عليه في استحقاق
 أم ولده (أهـ) قال (ن) وبه دليل على أن وأقوى في كلام غيره في المفعول ، وأن
 غيره أماء ن هذا ، لا أنه أقوى به لنفسه والله أعلم وفي كلام القها كاهي ما نصص أنه
 هو الذي أقوى بذلك لنفسه (أهـ)

(عَمَّا صَالِحَ نَه) أَنُوهُ الْفَاعِل (وَي) الْعَمَل (الْعَمَدِ) إِنْ صَالِحٌ فَعَلَرِ الدَّيْنِ أَوْ
أَقْلَ أَوْ أَكْثَرُ ، إِلَّا أَنْ يَصَالِحَ بِأَقْلٍ مِنْهُمَا ، فَلَهُ أَحَدُهُ وَالرَّجُوعُ عَلَى الْخَائِي بِالْأَقْلِ مِنْ
بَاقِي الْعَمَةِ أَوْ الدَّيْنِ ، فَإِنْ أَفْضَلَ الْآبَ فَلَا مَبْدَأَ لِلْمَسْحِيِّ
(لَا إِنْ عَمَّ) الْآبَ عَنِ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَدِ ، فَلَا مَبْدَأَ عَلَيْهِ لِلْمَسْحِيِّ ،
وَلِلْمَسْحِيِّ الرَّجُوعُ عَلَى الْفَاعِلِ بِالْأَقْلِ مِنْ مِمِّهِ الْوَلَدِ وَالْدَّيْنِ
(وَلَا مَبْدَأَ لِلْمَسْحِيِّ مَحْرُوبَةً) لَا صِدَاقَ وَلَا عَلَيْهِ أَيْ أَوْ مِنْ أَسْرَى
أُمِّهِ أَوْ عِلْدًا قُوطِطَهَا أَوْ اسْتَحْلَمَهَا أَوْ اسْتَحْلَمَ الْعَمَدَ فَاسْتَحْلَمَ حَرْبَهَا فَلَا صِدَاقَ
فِي وَطْئِهَا وَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ أَوْ يَسْتَعْمَلَ الْعَمَدَ
• (وَأَنْ اسْمُحَى بَعْضٌ) مِنْ مَعْنَى أَسْرَى فِي صَبَبِهِ وَاحِدَهُ كَانَ سَرَى
عَسْرَهُ أَبْوَابُ عَمَانِهِ فَاسْمُحَى مِنْهَا وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ (فَكَالْمَعْب) فَإِنْ كَانَ مَسْحُوحٌ

قَوْلُهُ [أَوْ مِمَّا صَالِحَ] الْمُنَاسِبُ الرَّأْيُ فَإِذَا كَانَتِ الْعَمَةُ يَوْمَ الْعَمَلِ
مَائِثِينَ وَوُجِعَ الصَّلَاحُ عَسَمَانَهُ أَحَدُ الْمَسْحِيِّ الْعَمَةُ مَائِثِينَ لَا يَمْلِكُ أَقْلٌ مِمَّا صَالِحَ نَه ،
وَأِنْ وَجِعَ الصَّلَاحُ عَمَائِثِينَ فَدَرِ الْعَمَةُ أَحَدُهُمَا الْمَسْحُوحُ ، فَإِنْ صَالِحَ عَمَانَهُ بَعْدَ
أَنْ يَأْخُذَهَا الْمَسْحُوحُ لَا الْعَمَةُ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَإِذَا أَحَدُ الْمَسْحُوحِ بِلُكِّ
الْمَانَةِ مِنَ الْآبِ رَجَعَ ذَلِكَ الْمَسْحُوحُ عَلَى الْخَائِي أَهْبَاءً مَانَةً إِنْ الْعَمَةُ إِنْ كَانَتْ
الْعَمَةُ مَائِثِينَ كَمَا قَرِئَ

قَوْلُهُ [لَا صِدَاقَ وَلَا عَلَيْهِ] أَيْ لِمَا مِنْهُ إِنْ الْعَمَلُ لَكُنِيَ أَنْسَبَهُ وَأَسْرَى
دُوسِهِ وَهَذَا مُخْلَافٌ مَسْحُوحٌ مَدْعَى حَرْبِهِ اسْتَعْمَلَهُ إِسَانٌ فَلَمْ يَسْمَحْهُ بَرَقِ
الرَّجُوعِ عَلَى مَنْ اسْتَعْمَلَهُ أَحَدَهُ اسْتَعْمَلَهُ إِلَّا اللَّيْلَ كَسَمَى الدَّيْنِ وَسَرَّاهُ مَبْدَأَ
بَاقِيهِ فَلَا رَجُوعَ لَهُ نَه

قَوْلُهُ [وَأَنْ اسْمُحَى بَعْضٌ] الْحَقُّ هَذِهِ الْمَسَاءُ يَتَلَمَّحُ فِي أَبْ حَادِرٍ
مُقْصَلُهُ ، وَأَمَّا ذِكْرُهَا هَا هُنَا لِمَا هِيَ مَعْلُومَةٌ

قَوْلُهُ [فَكَالْمَعْب] حَاصِلُ اسْمُحَى بَعْضٌ مِنْهُ لَمْ يَلَا
يَكُونُ سَائِعًا أَوْ مَعْبًا فَإِنْ كَانَ سَائِعًا مَا لَا يَسْمَعُ - وَلَيْسَ مِنْ رِبَاعِ الْعَمَلِ
الْمَسْرُوحِ - أَمَّا رَجُوعُ بَعْضِهِ اسْمُحَى مِنْ أَمْرِ وَيَدُهُ لَصَرَرٍ مَرْدَهُ مَسَاءَ
مَسْحُوحِ الْأَقْلِ أَوْ الْكَثَرِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَسْمَعُ أَوْ كَانَ مَحْلًا لِعَمَلِهِ حَبْرٌ فِي
بَلَدِهِ أَسَالٍ - أَلِ

وجه الصفة بعض بعض السبع لما تعلم أنه لا محور السمك بالافل إذا اسحق الأكثر أو ظهر معصاً ، وإن كان عبر وجه الصفة حار السمك بالاف يعرف ذلك بالعموم لا باليمن الذي وقع به السبع

• (و) من اسرى مساً فاسحق من يده (رجع) المسرى (المُسْحَقُ مَيْهٌ) ذلك الشيء (بالسَمِ) الذي حرج من يده (عَلَى تَابِعِيهِ ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ صِيحَهُ مِلْكِيهِ) أى ملك التابع لما اسحق منه وأن ملهى الاسحق هو الظالم فلا رجوع له على التابع ، وصارت المصداقه منه

اسحقاق اللب وحب السمك فيما دونه ، وإن اسحق حره معصاً ، فإن كان معصاً كالعروض والحدوان رجع حصه العصب المسحق بالصفة لا بالصفة ، وإن اسحق وجه الصفة بعض رد الباقي ، ولا محور السمك بالافل وإن كان مسلماً ، فان اسحق الافل رجع حصه من اليمن ، وإن اسحق الاكثر حره في السمك والرجوع حصه من اليمن في الرد وكذلك بحر في السمك والرد في حره مانع مما لا نعم إن كاتب حصه من اليمن معلومه (اهـ)

قوله [حار السمك بالاف] مضمي الحاصل المتعلم وجوب السمك

بالاف

قوله [اليمن الذي حرج من يده] أى فان كان عصباً معصاً رجع به أو فمه ان فاب وأما عبر المعص فليس فيه إلا الرجوع بالمل واستثنى من الرجوع في عن منه الكاح والخلع وصلح العمد عن إقرار أو إنكار ، والمقاطع به عن عمد والمنفوع عن مكاتب والمصالح به عن عمرى ، فمن أصدق امرأه عبداً واسحق من يدها رجع في فمه العمد لا في الصبح ، ومن خالف امرأه على عمد فاسحق من يده رجع عليها بعمه العمد لا في العصبه ، ومن صالح على دم عمد بعد على إقرار أو إنكار فاسحق العمد رجع على الدم به منه ، وإذا فاطم العمد سنه بان أعفه على عمد فاسحق العمد من يد السيد فانه يرجع بعمه لا في الحره هذا إذا فاطمه على عمد في عبر ملكه ، وأما مقاطعه على عمد في ملكه فاسحق فان السيد لا يرجع بعمه والعص ماص لا يرد ، لانه كمال انتزعه من عمله ثم أعفه وكذا المكاتب إذا فاطم سنه على عمد فاسحق العمد

من يد السد يحميه العمد لا بالخرقة ولا فرق بين كون العمد في ملك المكاتب أو في ملك غيره ، لأن المكاتب أحرر نفسه وماله وكذلك من أعمر داره لشخص هذه معلومه ثم ان رب الدار صالح المعمر على عمد دفعه رب الدار اليه في نظر معيها ثم استحق ذلك العمد من يد المعمر - بالصبح - فانه يرجع بمعه العمد على صاحب الدار ولا يرجع بالمنافع الى حرج من يده وهذه المسائل السبع اخرى في السبعة وبالدرد بالعب كالاسمعي فيكون الصور الحارة فيها احدى وعشرين ، فانه من صرت سبع في ثلاث وهي الاسمعي والاحد بالسعة والدرد بالعب

● حاتم ان اسهر عذ مخربه وصار له املك وحضره الرفاه واوصى برصانه ثم بعد ذلك الوصي فداء سنده بعد ذلك واسجحه لم يضمن وصي صرف المالك فيما أمر بصرفه فيه ولا حاج حج عنه من بركته كما ارضى ، وبأخذ السد ما كان باقاً من بركته لم ينع وما ينع وهو قائم يد المسرى لم ينع باليمن الذي اسيراه به المسرى وكذلك من مهد مونه وعطرب به بان رانه صريعاً في المعركة فلبس مونه فصرف ورثه ورثه في بركته وبروح روحه ثم فلم حيا فانه حد ما وجد من ماله ، وبأخذ ما ينع باليمن ان كان قائماً يد السدى لم ينع وأما ان لم يعرف العمد الخربة لم ينع الدار الذي فالتصرف في اماله كصرفت المسرى من العاصب وأخذ ربه ما وجدته فاب وم ينع ربه له ، ووجه ولو دخل بها غيره والله اعلم

باب

في السعفة وأحكامها

- وهي مسهة بالاسحق ، فلذا اعنه بها فعال
- (السعفة) تكون الماء ، قال عاص أصلها من السفع صيد الوبر ، لان السفع يصم حصه مركبه الى حصه قصير حصص فتكون سعفاً بعد أن كان وبراً ، والسفع ، هو الخاغل الوبر سعفاً (استحقاقاً) مركباً (من اصابه المصار لماعله وخرج «سرك» استحقاق غيره مساً كنس أو وبه او معه يوقف ارماعه وتوذلك بالسعفة هي استحقاق السرك

باب

- اي حصصاً ، وقوله «أحكامها» او مسائلها الى سب فيها ولا سب فيها
- قوله [فلذا اعنه بها] اي جعلها عنه ريال له
- قوله [أصلها من السفع] الخ هنا هو المعنى المسمى واصلاً جاً وقوله المصنف
- قوله [والسفع] اي المحدث من السع لا من اساعه الى هي سور الخ له فاسب مردها
- قوله [سرك] أو حر سرح لا سرح عنه فلا سعفة احكام على الآخر لانه حرار رلا ه معه عنه من ريجو ان ريد است ا السعفة فان قلب كل من اخر - كتب راجع ع اعنه - ساع سب سبهما محلب اذ اخره ساع - كل حر من لكن من رلا كتب سرح لان الادرع ان كتاب حصه فاما نك ساعه و و و و كل حصه ا الادرع لا ايل سا (اذ من حصه اصل) رر - استحقاق اعني مدي وهو الطلب من - ان الاستحقاق اعنه الذي ه مع منك سي سب ملك فله او حره لا يصح هنا

أحد أو لم بأحد ويطلى على نفس الواحد بالفعل والظاهر ما ذكرنا (أحد
 ما عارض به ستركه من عصار سمي أو فيه يبيعه) قوله
 «أحد» مفعول المصدر وإضافته لـ «ما» من إضافه المصدر للمفعول ، وجرح
 ، «ما عارض به» الله والصلوة والوصية بعض ، فلا سمعه فيها وقوله
 «من عصار» بأن لـ «ما» ، وجرح به عر العار من الحيوان والعروض ، فلا
 سمعه فيه سمي أى الذى وقع به السع كما هو العالب وقوله «أو فسمه»
 لإدخال بعض الصور الى لم يع المعارضة فيها سم كالخلع والكاح كما نأى
 فالمراد بالمعارضة ما سمل الماله وعمرها وقوله «نصحه» أراد بها ما يدل على
 الواحد

قوله [والاظهر^١ ما ذكرنا] أى لأن ماهه الاستحقاق إنما هى طلب
 السرك أحد مع ستركه وعدمه والاحد والترك عارضان لها ، والعارض سىء
 عر ذلك السىء المعروض كذا وجهه فى الاصل
 قوله [مفعول المصدر] أى الذى هو استحقاق
 قوله [من اضافته المصدر] أى الذى هو أحد عصار مفعولا لاستحقاق
 وعاملاً فى ما

قوله [من الحيوان] أى فلا سمعه فى الحيوانات استغلاً ، فلانماى مانأى
 من ان السعة يكرن فى الحيوان دعاً للحايط وما فى معاه
 قوله [كما هو العالب] أى فالعالب أن السمع باحد السمص بالنس
 الذى اسبرى به ومن عر العالب باحده بالنسمة كالخلع والكاح ونأى الصور
 السع

قوله [سم] أى مسمول لأن السمع والعصه وما معها عر مسمول
 فلا يقال له من عرفا
 قوله [كالخلع والكاح] أدخلت الكاف أى الصور السع الى عدم لنا
 النسمة عليها فى الاستحقاق

قوله [أراد بها ما يدل على الواحد] أى لفظاً او عره

(لُحْسَسَ) في مثل ما حسس فيه الاول ، لا إن لم يقصد الحس حس له
 الاحد كما أن المحس عليه ليس له أحد بها ولو لحس كما رأى
 (والولي) بالسعة والولي بالحر ، عطفاً على «السرك» أي له الاحد
 بالسعة (لمحجوره) السعة او الصبي او المحبون إذا ناع سريكة المحجور
 (والسلطان) له احد بالسعة (أب المال) فإذا مات أحد السريكين
 ولا وارب له فأحد السلطان يقسمه لست المال ثم ناع السرك ، فالسلطان الاحد
 بالسعة لست المال وكذا لو مات إنسان عن ست مالا فاحد الست مائة
 فالسلطان الاحد من الميرى لست المال
 (لا مُحَسَّسَ عليه) وليس له أحد بالسعة (أو داطر) على وقف
 ليس له احد بها (ولو لُحْسَسَ) بها فما حسس الاول، لانه ليس له أصل بأحد
 به ، وهل إن اراد الاحد للجهة بالاول فله ذلك
 (إلا ان يكون له) أي لم يذكر من محس عليه او ناظر (المرجع)
 أي مرجع الوقف ، أي رجوعه ، كمن حسس على جماعة منه معلومه ثم بعد ذلك
 يكون لفلان ملكاً ، فله حسد الاحد بها وكذا إن جعل المحس له الاحد لحس
 في مثل الاول فله ذلك لانه جعله وكلاهما في ذلك

قوله [في مثل ما حسس فيه الاول] الطاهر أنه لا مفهوم لمثل بل المنادى على
 مطلق محس كما يوجد في المجموع
 قوله [فالسلطان الاحد بالسعة] قال سحون في المرتد يعمل وقد وجب
 له سعة ان للسلطان أن ياحدها إن شاء لست المال
 قوله [أو ناظر على وقف] أي كندار موقوف يصرفها على جهة وله ناظر ،
 فإذا ناع السرك يقسمه ليس للناظر أحد السعة ولو لمحس إلا ان يجعل
 له الزايف الاحد لحس ، وإلا كان له ذلك كما قال السارح
 قوله [وقل إن أراد] إلج العاقل له المواقى عن ابن رشد
 قوله [كمن حسس على جماعة] أي ماله حاشم
 وقوله [ثم بعد ذلك] أي بعد انقراض الجماعة أو انقضاء المدة
 المذكورة

(و) لا (حار) فلا سعة له (وإن ملكت نظرفاً) أي طريقاً إلى النار إلى سعة ، فإن كانت الطريق الموصلة إلى دار كل واحد فباع أحد الحارين داره فلا سعة فيها للآخر

• (عن طراً) أي محدد معلوم بالاحد أي للسري الذي لم يعاوض الاحد من طراً (مِلْكُهُ) على من اراد الاحد فلو ملكا العقار معاً سراً أو نحوه فلا سعة لاحدهما على الآخر (اللام) سعة الملكة احذر نه عن طراً ملكة بمعاوضه لكن ملك عبر لارم كسح الحار فلا سعة فيه الا بعد مضيه ، وكح محجور بلا ادن فلا سعة فيه إلا بعد امضاء اليه (احساراً) فلا سعة في ملك طراً بلا احسار كالارب (مُعَاوَصِه) ولو عبر ماله

قوله [ولا حار] أي حلاًماً لا في سعة

قوله [عن طراً] هذا هو الركن الثاني وهو المسى

قوله [كسح الحار] اعرض فإن المصنف ان الملك في ركن الحار النافع ، وحسد فلم يحدد ملك للمسري حين الحار فهو حار بعلة من طاً وليس حارحاً بقوله اللارم واجب ان اخراجه بقوله اللارم ماء على احول الضعيف من أن الميع ركن الحار على ملك المسري فصدق انه حدد ملكه الا ان ذلك الملك عبر لارم

قوله [فلا سعة فيه الا بعد مضيه] أي وبسبب السعة لمسى الحار من باع سخص داره ملا بمضيه نصفاً حاراً أولاً ثم النصف الثاني لم شخص آخر فامضى مع الحار الاول من له احار فالسعة في الحار ملته على اسرى سناً لان الامضاء حتى ملكه وبم السراء فالسعة له على سبب ركنها مسرر متى على ضعف من أن مع الحار بعد راً على انه محل الذي هو المسور فالسعة لمسى الب لكنه ضعف

قوله [ركع محجور] مل به سراء وراى الى مال فيه قد يحدد ملكه لكن ذلك الملك لارم فلا سعة فيه حتى يحرقه

قوله [كالارب] أي فاما كانت دار من سريكن ومات احدهما عن ورث اح حصه ما فليس لسريكه ان احد من ورث السعة

كنكاح وحلق ، وهذا يعنى عن قوله احساراً ، ولا يعنى عن هذا قوله فى التعريف
وما عاوض به ، لان هذا من التعريف على التعريف ، فكأنه كالشرح له ليرى
عليه ما سذكره

• (لعمارة) وهو الارض وما اتصل بها من ماء وسبحر فلا سعة فى غيره إلا
بمعاً كما تسمى (وكتو) كان العمارة (مُساغلاً) ان اع العمارة بماء وله صور
مها ان يكون لسحب حصه من دار مثلاً ولاخر حصه من أخرى ، فاعل
كل منهما الآخر ، فليس لك كل ان تأخذ بالسعة من فاعل سربك وبخرجان
معاً من الدارين

(أو) كان العمارة (سَحَرًا أو ماء) مملوكاً (نارص حُسَسَ) على الباع
وسربك أو غيره ، كما لو امسك المصلحة إحارة ارض بحسه منى فى
فيها المساحر أو عرس نادن ناظرها على أن ذلك له ، فادا كان المساحر معدداً
وباع أحام فللاخر السعة (إن انقسمَ) العمارة أى أن يمل حوار الاحد
بالسعة فيما ينقسم من العمارة على المهور ، فان لم يقبل القسمة أو قبلها بمساق ،
كالحمام والفرن فلا سعة فيه (وقضى بها) أى بالسعة أى وقع القضاء
بها من بعض القضاء (فى غيره) أى فى غير الاقسام ، وهو حمام ، ففاس

قوله [كنكاح وحلق] أى و اى المسائل السبع الآتية

قوله [فكأنه كالشرح له] أى لان التعريف صابط لإحتمالى

قوله [العمارة] هذا هو الركن الثالث

قوله [وله صور] مراده الجمع ما هو الزايد ، فانه ذكر صوره لس
فيها سربك ثالث وبعده صوره وحى ان يكون ريد مساركاً عمراً فى سب
وبكرأ فى سب آخر فبادل عمراً فى حصه الى به وسب بكر فذكر أن واحد
بالسعة من عمرو

قوله [فللاخر السعة] أى لما تقدم لنا من أن الخلوأ مملوكه لاهلها

وبخور بها والسعة بها

قوله [أى فى غير ما لا ينقسم] هكذا نسخ المولى والصواب اسقاط لا

قوله [وهو حمام] أى فى حمام كان من أحمد من سجد القصة وسربك

عليه غيره كبرن ودار صغره وسطه وعيها وهو قول مالك في المدونة والاول رواه
 ابن القاسم عنه فيها انصافاً وهو المشهور فما نعمم فيه السبعة قولاً واحداً ، وما لا
 نعمم فيه قولان مشهورهما علم السبعة فيه ، فمن قال عليه السبعة دفع ضرر
 للسرقة ، احازها مطلقاً اذ ضرر السرقة حاصل فيما نعمم وفيما لا نعمم
 ومن قال عليها دفع ضرر القسمة معها فيما لا نعمم لعدم سرهما فيه فلا
 يحتاج فيه لها اذا ارادها المسرى حتى يلزم ضرر السرقة بها وتأخذ السبع
 • (عمل النعم) الذي احده به المسرى حب كان ملأ (ولو) كان
 للنعم الذي اسرى به النعم (دنيا يامه نيعه ارفمته) ان كان
 معوماً كعمد وبغير القسمة (رم السبع) لا ر الاخذ ناسعه (اوصفته
 للنعم) ما اذا كتب المعانسة نسيء عزمينوب (نحو فكبح)
 جعل المهر فيه ذلك النعم (وخلع) خالف ررحها به

له فيه ، فاع احمد الله حصه وه عما بن اسحق رحمه سرىكه لعدوى حماعه
 بقرطه ملدين سعد راحصر القماء سارهم وقواها على قول ابن القاسم ،
 فلعن السرقة الا الماصر لان انه بدل به ربى حكيم على ما
 يعبر قول مالك ورسن الامه لعدوى بدل له احكمه له بدل وحده انما
 وسالم عن قول مالك فماداك ذلك والسبعة فحكمه

قوله [لعمد سرى] اي نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

قوله [ايه لاس] اي لا نعمم

(وَصَلَحَ عَمْدٌ) عَلَى نَهْجِ أَوْ طَرَفِ الْوَاحِدِ فِيهِ الْعُودُ، وَإِذَا صَالَحَ الْخَائِي سَمِعَ
 فَالسَّعَةِ بِمَعْنَى نَوْمِ الصَّلَاحِ، بِخِلَافِ الْخَطَا فَإِنَّ السَّعَةَ فِيهِ مَالَتُهُ مِنْ إِبْلِ أَوْ عَرَهَا سَمِعَ
 كَالسَّحْمِ عَلَى الْعَاقِلَةِ (و) أَحْتَالِ السَّعِصِ (عَا مَحْصُفُهُ) مِنَ السَّحْمِ (إِنْ صَاحَبَتْ)
 فِي السَّحْمِ (عَسْرَةً) فِي صِفَتِهِ، كَأَنْ سَمِعَ السَّرِيكَ السَّعِصِ وَعَدَّأَ بَصَرَهُ فَعُومَ
 السَّعِصِ مَعْرَدًا ثُمَّ نَظَرَ لَمَعَهُ مَعَ صَاحِبِهِ كَالْعَدِّ فَإِذَا كَاتَبَ فِيهِ مَعْرَدًا
 النِّصْفَ أَحَدَهُ نِصْفَ السَّحْمِ قُلْ أَوْ أَكْبَرَ، وَإِنْ كَاتَبَ الْبَلْبَ أَحَدَهُ بَلْبُهُ وَهَكَذَا،
 وَقُلْ فَعُومَ كُلِّ مَهْمَا عَلَى إِمْرَأَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ لَمَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ

• (وَأَرَمَ الْمُسْتَرِي) لَهَا (الْبَايَ) وَهُوَ مَا صَاحَبَ السَّعِصِ فِي السَّرَاهِ
 كَالْعَدِّ (وَلَنْ هَلْ) أَيْ وَلَوْ كَاتَبَ فِيهِ أَهْلٌ مِنْ فِيهِ السَّعِصِ وَاعْرِضْ
 أَنَّ الْإِحْدَ بِالسَّعَةِ مِنَ الْإِسْحَاقِ، وَلَا يَخُورُ فِيمَا اسْتَحَقَّ أَكْبَرَهُ وَأُظْهِرَ مَعْنَى
 الْمُسْكِ بِالْبَايَ فِي الْإِفْلَاقِ وَأَحْبَبَ أَنَّهُ هِيَ إِذَا بَايَ الْبَايَ عَا يَتَوَبَّعُ بَعْدَ أَنْ
 عَرَفَ مَا يَتَوَبَّعُ مِنَ السَّحْمِ، فَلَمْ يَلْزَمْ الْمُسْكُ بِمَجْهُولِ بِخِلَافِ الْإِسْحَاقِ

وَأَمَّا لَوْ دَعَاهَا فِي نِكَاحِ الْمَوْتِيِّ بَعْدَ النُّحُولِ فَإِنَّ السَّعِمَ بَايَ ذَلِكَ السَّعِصِ
 مَهْرُ الْمَلِكِ لَا نَعْمَةَ السَّعِصِ

قَوْلُهُ [وَصَلَحَ سَمْدٌ] أَيْ عَنْ إِرَارٍ أَوْ إِنْكَارٍ

قَوْلُهُ [مِنْ إِبْلِ] أَيْ إِذَا كَاتَبَ عَاقِلُهُ الْخَائِي أَهْلَ إِبْلِ

وَقَوْلُهُ [أَوْ عَرَهَا] أَيْ إِذَا كَاتَبَ عَاقِلُهُ أَهْلَ دَهْ وَهَكَذَا

قَوْلُهُ [سَمِعَ كَالسَّحْمِ عَلَى الْعَاقِلَةِ] أَيْ سَمِعَ عَلَى السَّعِصِ فِي نِلَابِ
 مَعْنَى كَمَا سَمِعَ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَوْ أَحْدَثَ مَهَا

• مَعْنَى ادْخَلَ الْمُنْصِفَ فِي مَخْرَجِ النِّكَاحِ فِي الْمَسَائِلِ السَّعَةِ الْمُنْعَمَةِ فِي الْبَابِ
 الْبَاسِ وَهِيَ الْمَخَاطِعُ نَهْ عَنْ عَدِّ، وَالْمُدْعَوُ مِنْ مَكَاتِبِ، وَالْمُصَالِحُ نَهْ عَنْ عَمَرِي،
 فَهَذِهِ نِلَابُ، وَالْمُخَوِّدُ مِنَ الْمُنْصِفِ أَرْبَعٌ، لِأَنَّ الصَّلَاحَ أَمَّا عَنْ إِرَارٍ أَوْ إِنْكَارٍ
 كَمَا يَنْفَعُ السَّعَةَ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ [وَقُلْ فَعُومَ كُلِّ مَهْمَا عَلَى إِمْرَأَتِهِ] هَذَا الْقَوْلُ لِلتَّائِي وَهُوَ صَحِيفٌ
 وَلَكِنْ قَالَ فِي الْأَصْلِ الرَّجُلُ مَعَ التَّائِي - هُنْدَرَهُ

والسمع فان السمك بالباقي وقع قبل القوم والسمك فله انتهاء بغير سمع محمول،
إد لا يعلم إلا بعد القوم

• وأجله (بالحيه) أي أجل السم أي بأجله بالسم المحمل بأجله
(إن أستر السمع أي إن كان مومراً يوم الأحد ولا ينظر لساوه في
المسفل (أو) لم يور و (صبيته مكيه) ، وإلا يكن مومراً ولا صبه
ملى (عجل السمع) أي بعجله للباع وإلا فلا سمعه له فانه اللحمي
(إلا أن يتساوياً عذماً) أي في العلم بسمع السم أي في القصر
والخاخره ، فله الأحد بالسم لأجله ولا يلزمه الاثبات بخاص ملء اد لا فرق سه
ومن المسرى حسد فان كان السمع اسد علماً لزمه الاثبات بخاص وإلا
سقط سمعه

• (و) أجله (برهيه وصاميه) الباء معي مع أي اذا اسره المسرى
بسم الله ودفع لثامه رهناً أو صبه أحد فالسمع لا بأجله الا بره كره
المسرى أو صامياً كصاميه وإلا فلا سمعه له (واخره د لال و) اخره (كاتب)
لوقعه (ومكس) يوقف السمع عليه من ظالم على اصهر يقول
• (أو لسمرة) عطف على قوله «لغاره» أي ان أحد السرى

قوله [أي بأجله بالسم المحمل بأجله] أي لو كان الأحد بالسمعه
بعد انقضاء الاجل ، لان الاجل له حصه من الزمن كما في (عب)

قوله [ولا ينظر لساوه في المسفل] أي لا يكتفى بسمه يوم حلول
الاجل بمرور حاكمه أو معلوم وطاعه في المسفل اذا كان يوم الأحد معاً^٢
مراعاة لحق المسرى لانه يحصل للسمع بعدم الاكفاء بذلك في محذور وسه
لترك الأحد بالسمعه وكما لا يراعى بسمه في المسفل لا يراعى خوف صروعه
فل حلول الاجل ، فالعده الخاله للراعه

قوله [والا فلا سمعه له] أي فسقط الحاكم سمعه

قوله [على اظهر القولين] أي هذا حزب العاده ان من اسرى عازرا
ينزع مكساً للحاكم أو لسبح الخاخره فالاصهر السمع يلزمه ذلك كما هو المعنى
به الآن

في عمر على أصوله إذا باع نفسه لاحي فللمريك الآخر أن ياحده بالسعة من المسرى إلخافاً للمره وما يعلها بالعار (ماتم تَسَسَ) المره وسهى طها؛ فإن نسب بعد العد ، وكذا إن اسراها الاحي ناسه فلا سعة فيها

واعلم أن مسألة السعة في النمار وما عطف عليها إحدى مسائل الاسحسان الأربع الى قال فيها مالك إنه لم يسم اسحسه وما علب أن أحداً قاله قبل ، الثانية السعة في الباء بارس محسه أو معاره وقد يعلب الثالثة العصاص ساهد وعن في المخرج الرابع في الاعله من الانهام خمس من الابل نظهم بعضهم بقوله

وقال مالك بالاحسار في سعة الأنفاس والمار

والمخرج مل المال في الاحكام والخمس في اعله الانهام

وقوله مل المال اي نسب بالساهد والميس كالمال

والحاصل ان الأربع مسائل اسان منها في السعة ، واسان في الحناه

(وميساه) من نطج اصغر أو احصر أو حار ونحوها ، فيها السعة إذا باع احد السريكن (وباد يحنان) ينج المعحه وكسرها (وقرع) وبامته ونحوها) مما له أصل عني عمره واصله باي كالف والفعل الاحصر الذي

قوله [نظهم بعضهم] أي الذي هو (ح) ، وأورده خامسه ذكرها في المتنونه وهي هلك المراه ولها ولد سم لا وصى له فاوصت عله لم يجر ذلك إلا إن كان المال سراً نحو السس ديناراً فلا يجر من الرضى ، اسحسه مالك وليس بماس ، وقد علها ان باحي حصاً في سرح الرماله فذكر هذه ولتلك راد (ح) على المس

وقى وصى الام بالنسر منها ولا ولى للصبر

فان قلب كيف يكون مستحبات الامام معصومه على هذه المسائل مع أن الاسحسان في مسائل اللهه أكثر من اللهاس؟ كما قال المظلي ، وقال مالك إنه سعه اعبار اعلم ؟ واجب نانه إنما حص الامام بهذه المسائل مع انه وقع منه غيرها لا يعزاه بها

نورع لساع احصر (ولو) سعب (مصدرة) عن اصلها وانظر تمام المساله في الاصل

(لا روع) كمنع وكذا قول روع لحصد وروى فلا سمعه ده
(و) لا (سَمَل) لما روع من اصله كفعل وحرر ونصل ولفاس وملوحه
(وكنو روع) الروع او الفل (مع ارضه) فلا سمعه ده وإما في الارض
فقط لما سونها من المني

• (ولا) سمعنا (عَرَصَهُ) وهي ساحه كذا ار الي من سوبها أو على حبه من سوبها سمي في عرف العامة بالحوس

قوله [ولو نعت مفردة عن أصلها] سئل هذه أسئلة ثلاث صور
الأولى إذا أع الأصل دين الموهبة مع أع أحدهما نصه فيها التامه أن يكون
الأصل نادوا وأباع أحدهما نصه من الموهبة التامه أن سرياً بما أسمره ربيع
أحدهما نصه فيها، ورد «ولو على أصح عند الملك العامل لاسمعه فيها مطلقاً،
وعلى أصح العامل لاسمعه فيها إذا لم يكن الأصل خماً

قوله [واظهر عام المسألة في الأصل] حصله ان امره بوجوب التسعة
 مالم ينس بعد العقد وقبل الاحد التسعة الاول تسعة و' وكذا اذا رفع
 العقد عليها وهي ناسه كما في المذهب و' وانما لحد التبرك اصل وعليها
 عمره قد ارب او ارب قبل الدع واسطها المسمى تسعة لم حد التسعة باسمه
 حتى نسب - ولما يشرط التسعة حيد و' راجع الاصل بالتسعة - حط
 عن التسعة ما يرب العمره من اعي وانما الاصول يك و عمره
 ارب احب بالتسعة مع الاصول مع تسعة و لا و

السمع الاصول ثامن لا تسعه من م - ن - د - ر - و - ا حله
الى ثور السبع فما بعده رجعا - ا - ل - ع - ل - و من سمي علاج ، و هو د - ب
فيه الكلف على الازار

قوله [ولو سمع] ردوا على من قال بوجه السبعة سائر وجهه بعبارة

قوله [ولا تسعوا] عرصه [سعد عرصه] اعرصا بها

ای نفسحهم

(و) لا في (متر) أى طريق وهو المعروف بالخمار الذى يوصل منه إلى ساحه الدار (مقسم) بن السركس أو السركاء (مَسُوعُهُمَا) من السوب ونسب الساحة أو الممر مسركاً بينهما فإذا باع أحدهما حصه منهما مع ما حصل له من السوب ، أو باعها مفردة فلا سمعه فيها للآخر ، لأنها لما كانت بائنه لما لا سمعه فيه — وهو السوب المقسمه — كان لا سمعه فيها وقيل إن باعها وحدها وحسب السعة

(و) لا في (حيوان، إلا) حيواناً (في كحائط) أى سنان وأدخلت الكاف المعصرة والخمسه فإذا كانت الحائط مسركه وبها حيوان كفر أو أدى سهمها فباع أحدهما بنسبه من الحائط فبالآخر الآخر بالسعة في الحائط والحيوان وذكر الكاف لإدخال ما ذكر من القناس الخلى ، فلا وجه لوقوف ابن عارى فيه واعتراضه على المصنف

(و) لا سمعه في (دَسَحٍ فَاسِدٍ) لانه محل ،

قوله [وقيل إن باعها وحدها] إلخ أى كما نقله المراق عن اللحي
قوله [إلا حيواناً في كحائط] أى سمع به فيه وأما الذى لا سمع
به فيه فلا سمعه فيه

قوله [في الحائط والحيوان] أى فإذا وقع السراء في الحائط بما فيه هلاك
بشيء من الله ثم أراد السرك أن ياحد بالسعة الرم بجميع الثمن ولا يسقط لما
هلك شيء كلها في (عب)

قوله [فلا وجه لوقوف ابن عارى] اعلم أن يوقف ابن عارى في الكاف
بطراً إلى أن المعصرة والخمسه بما لا يقسم في السعة على المسهور لا يكون فيه
ومن رد عليه كسارحنا نظر إلى القول الآخر قال (سب) أدخلت الكاف
الرجى والمعصرة والخمسه على القول السعه فما لا يقبل القسم ، وأما سلب القول الآخر
فالكاف استقصائه وقال سبى أحمد نانا أدخل بالكاف أرض الررع وبها
إن كان بها دابة وحيوان محاح إياه للعمل فعلى قول سبى أحمد نانا يظهر رد
السارح على ابن عارى فأمل

قوله [ولا سمعه في دس فاسد] أى لا ينداهه سرعاً فالسقص لم يسئل

(إلا أن سَعُوتَ) فسب السعة بالسعة والمعنى المفعول على فسادِه والسرور المحال فيه
(و) لا في (كراء) من أكرى نفسه مهتما فليس للآخر احد
بالسعة وهل فيه السعة سرطس ان يكون بما يقسم، وأن يسكن السمع نفسه
• (وسقط) السعة (بشأن عهده) في سبب المليك) فقال كل
مهما أنا ملكي سابق على ملك الآخر فالسعة لي ، فلا سعة لأحدهما على
الآخر عند علم السه الشهادة لأحدهما وحلها معاً أو بكلا (إلا ان سَحِلَف
أَحَدُهُمَا فَسَقَطَ) على دعواه وسكل الآخر فالقول للحالف وله السعة
(أو فاسم) السمع المسرى فسقط سعة وكذا إن طلب السعة لم
يقسم بالهمل فسقط سعة على ما رجحه بعضهم
(أو اسرى) اسحق السمع من المسرى فسقط سعة

عن ملك نابعه ولو احد السمع من المسرى بالسعة وعلم الساعد بعد ذلك فسح
مع السعة لان المني على الساعد فاسد
قوله [إلا ان يعوب] النواب هنا عبر حواله الاسوي كعبر الناب
بالهمل ، وكالسع من عبر علم السمع لان حواله الاسوي لا سب الرابع
قوله [فتب السعة السعة] إلج محل ذلك اذا كان النواب عبر مع
صحيح فان حصل من المسرى سراء فاسد ار مع صحيح فان لم يسع ان واحد
المسرى بالنسب سواء كان السع الاول معفاً على فسادِه او محلفاً فيه وسواء رحد
عند المسرى الارل ميب قبل السع الصحيح ا لا
قوله [ولا في كراء] أي لان السعة لا تكون الا عند انفعال ملك للمداب
محصل في الكراء -

قوله [عند علم السه الا ساءه] هكذا سمعته المادف مصدر وهو صه
السع على حذف مضاف او به الشهادة بمعنى الساعد على حاما قبل و رند ع -
قوله [على ما رجحه بعضهم] اي كما هو لا ان السع احد يرى -
واقعه من المومنين

قوله [أو اسرى] اي ولو كان سراء د جهلا منه حكم السعة فلا بعدر
بالهمل كما في (ح) فان طلب ان السمع المسرى لم يقسم منه ملكه بالسرا

(أو سَاقُوم) الشَّعِيعُ الْمَسْرِيُّ ، فسقط ولو لم يسر بالفعل ، لأن مساومه
دليل على إعراضه عن الآخذ بالسعة

(أو اسدَاحَر) السَّعِيعُ الْحَصَةُ مِنَ الْمَسْرِيِّ

(أو بَاعَ حِصَّةً) فسقط سععه ، لأنها سربت لنوع الضرر وقد انبغى
الصبر بالسع

(أو سَكَّتَ) السَّعِيعُ بِلَا مَانِعٍ مَعَ عِلْمِهِ (يَهْدِمُ أو يَسَاءُ) مِنَ الْمَسْرِيِّ

كما يملكه بالسعة وما معنى سقوطها ؟ أحب أن فائدة إذا أحلف اليمين
التي أخذ به المسري والتي أخذ به السعيع كما لو كان الناع ناع السعيع ناعه
ثم استراه من له السعة من المسري ناعه وحسن فليس له أن يرجع على ناعه
ويأخذ منه ناعه التي هي عن السعة ويظهر أيضاً فيما إذا استري من له السعة
من المسري بعد حسن اليمين الأول فليس له أن يرجع عليه ويعزم له من حسن
اليمين الأول

قوله [أو ساوم] أى ما لم يرد بالمساومة الرء بالافل من عن السعة
والأفلا سقط بها السعة وحلف كما في النوصح كذا في (س)

قوله [أو باع حصه] أى وبصر للمسري الأول السعة على المسري
الثاني ، ثم إن طاهر المصنف سقوطها ، ح حصه ولو صدق ورد المسع على السعيع
وليس كذلك ، بل الطاهر أن له السعة إذا ردت عليه حصه في الدخ القاسد
كما له ذلك إذا باع حصه الحار ورت له ثم المراد بقوله «أو باع حصه» أى
كلها ، فإن باع بعضها لم يسقط واحلف هل له سععه يعتبر ما بقي وهو — المأخوذ
من المنوبة — أو له الكامل ؟ وإحاره الحمي ، والمصنف الأول ومحل هذا الخلاف
إذا بعده الشركاء كتلانه شركاء في دار لكل دار واحد ناعاً أحلهم نصه ،
ثم باع الباقي النصف من نصه فاحلف هل يسع هذا الثاني فيما ناعه الأول
يعتبر ما باع وما بقي له أو يعتبر ما بقي له فقط ؟ وأما لو لم يكن معه شرك
آخر فله الكامل من غير خلاف وطاهر المصنف أيضاً سقوط السعة سع حصه
ولو عبر عالم سع شركه وهو طاهر المنوبة ، ومحل محل السقوط إذا باع عالمًا
سع شركه فإن أع عبر عالم سع شركه فلا يسقط سععه حال بعضهم وهو أظهر

(ولو للإصلاح) لان سكوت دليل على إغراضه عن أحدها
 (أو) مكث بلا مانع (سنة) كاملة بعد العقد (لا اول) من السنة
 (أو) حصر العقد و (كسب سباده) في الوبعة (على الأرجح)
 مما درج عليه السح (كأن عليم) سح سريكة (فعباب) بعد علمه فسقط
 سمعه ان مضى به لا أهل (إلا أن ينطق الاوثة) أي الرجوع من
 سفره (فسلها) أي قبل السنة (فحيي) أي حصل أمر عافه فهرأ عنه ،
 فإنه بقي على سمعه ولو طال الرمن ، إن سهل به بعثه أو فامث القرية
 على ذلك

واعلم أنه ان بعد الرمن - كسبه اسهر - فلا يمكن من الاحد بالسمعه ،
 إلا إذا حلف أنه ما اسقط سمعه وأنه للآن بان عليها هذا اذا لم يكسب سباده
 في وبه السح فإن كسها فبعد عشره انام بعد كسبه فلا يمكن من الاحد
 بالسمعه إلا نفس ، ذكره ابن رشد ، وحمل عليه المنوية بقوله الخطاب قال
 ويوجد منه انه إذا علم وعاب وطال حلف بالاولى وهذا معنى قبل السح وحلف

قوله [ولو للإصلاح] أي فليس كسأله الخاره فانه لا يجب التماس
 على مالكة اذا مكث دون منبها الا المذم والباء لعدم إصلاح
 قوله [ار مكث بلا مانع سنة] أي والموضوع ان الآخذ بها بالغ عاقل
 رسد او ولي سنة أو صغر ، وأما الصبي والسنة المهمل فلا يسقط سمعه متى
 من ذلك

قوله [كامله] أي بل وسهرس بال - الاصل والمقول عليه - وهو مذهب
 المنوية - انها لا تسقط الا بمضي سنة وما فارها كسهر بعدها مطلقاً ولو كسب
 سباده في الوبعة

قوله [وكسب سباده في الوبعة] أي كما هو مذهب المنوية
 قوله [فانه بقي على سمعه] أي وحسب له سنة بعد الحصر والعلم
 قوله [انه اذا علم وعاب وطال حلف] الحج قال في الاصل فلا حلف
 المسافر الا ان راد على سهرس بعد السنة راده سنة سواء كسب سباده قبل
 سفره أولاً ، فان علم بعدها سهر او سهرس او اكثر بانام فليله احد بلائس (اه) -

إن بعد

• (وَصِدْقُ) السمع الحاصر من البيع سواء عاب بعد ذلك أم لا (إن) أنكرَ العلم (بالبيع، قال، في الوصح لو أنكر السمع العلم وهو حاصر، فعل أبو الحسن عن ابن القاسم وأسهب أنه يصدق ولو طال لأن الأصل علم العلم والحاصل أنه لا يسمع سمعته إلا بعد عام من عمله فإن قام بعد مده طوبى له وأدعى علم العلم يصدق سمعه

• (لَا إِنْ عَابَ فَعَلَّ عِيَايَهُ) بالبيع (أو لم يعلم) وهو حاصر فلا يسمع سمعته وله الضام بها أبدأ حتى يعلم من سمعه و يعلم أو يعلم، الحاصر فله سه بعد علمه كما يعلم والانسب بأحر قوله وصدق إن أنكر العلم عن قوله أو لم يعلم

(أو اسقط) السمع سمعه (لَكَيْدٍ فِي السَّمْعِ) برأيه بأن فعل اسرى بغيره، فاسقط، فس سمعه، فله الواحد بالسمعه ولو طال الزمن (وَحَاكَيْفَ) أنه إنما أسقط للكذب فإن نكل فلا سمعه له (أو) اسقط لكذب في السمع (المسعر) بأن فعل له ناع بضمه فأسقط فس أنه ناع الكل فله الضام سمعه (أو في المسرى) بأن فعل له فلان الصالح أو فربك، فاسقط، فس

قوله [حتى يقدم من سمعه ويعلم] أي وسكت عاماً بعد العلم لغير علمه
قوله [فله سه بعد علمه] أي فالخاصر محسب له سه بعد العلم واللغات
محسب له سه بعد العلم والعلم
قوله [والانسب بأحر قوله وصدق] إلح أي ويكون قوله وصدق إن
أنكر العلم فبدأ بالجمع
قوله [بأن فعل] نبي الفعل للمجهول إشاره إلى أنه لا فرق بين كون
المانع له المسرى أو غيره

قوله [بأن فعل له ناع بضمه] أي وأما لو أحر أن سركه ناع الكل
فاسقط م علم أنه ناع النصف فأراد الواحد، وقال إنما سلمت لعلم فلتري على أحد
الجمع، فقال أسهب سقط السمعه وليس للسرك الواحد في تلك الصورة

حلافه فله الصام

(أو) لكتف في (انه راده) فليس انه معتد

(أو أسقط وصي) على سم السمع للسم (أو) أسقط (أو) سمعه

انه الفاصر (بلا نظري) مهما ، وبذلك فلا سقط وله أو للعاصر ، إذا
بلغ ، الصام بها فإن أسقط النظر سقط وحلأعله عند الجهل بخلاف الحاكم
فلا يحمل عليه عنه

• (وطول) السمع أي للمسرى ان يطأله (بالاحد) بالسمعه أو
الترك (بعد استيرائه) السمع (لاسلته) فليس له طله بالاحد إذا لم
يحب له استحقاقه ، ولو طأله قبل السراء فأسقط (فلا لمرمه) الاسقاط
(وَأَوْ عَكَسَ) الاسقاط على السراء فان قال ان اسررت فقد أسقط سمعي
فله الصام بها ، لانه أسقط سببا قبل وجوبه

(واستعمل) السمع أي للمسرى ان يستعمله بالاحد أو الترك بعد
السراء (إن قصده) السمع (سرويا) بالاحد وعلمه ولا يميل لملك نابوهه
عند حاكم وبمحلله فان قال احرزني حتى ابروي فلا يجر فان احب بسمي

قوله [فليس أنه معتد] وكذا الكتف في المعتد فليس الاعراد ان كان

له في المعتد عرض

قوله [بلا نظر مهما] هذا هو الزاحج بمأله انها سقطت بالاسقاط الاب
وطول وصي ولو بلا نظر فان او الحسن وبه قال او عمران وبسب الخلاف هل
السمعه استحقاق او عمره السراء فعلى الاب لا يصير اسقاطهما ان كان عبر
نظر وعلى الباى يصير اد لا يلزم الوصي والاب الاحصاء ان يحجورا بسبه

قوله [فلا يحمل عليه عنه] ان لكده اسعائه لا طغر فيه

قوله [وطول السمع] أي عند حاكم

وقوله [بالاحد بالسمعه أو الترك] أي فان احب بواحد مهما فهاجر والا

أسقط الحاكم سمعه

قوله [فل وجوبه] أي هل يوجب ويحتمل

قوله [نابوهه عند حاكم] هكذا سحج المؤلف ولعلها بل بوجهه إلح

ولا أسقطها الحاكم وسقط

(أو) قصد (نظراً في) السعة (المُتَرَى) مباح الزاد بالمساهلة لعلم
حقيقته، فلا محاب لأحرج حتى يذهب إليه فسطره بل بوصف له بالخصر لصحة البيع،
ويقال له إما أن يأخذ أو يسقط فإن أحاب مبيء، وإلا أسقطها الحاكم
• (إلا لُسْعِدِه) أي محل السعة عن محل السمع فما إذا طلب النظر
فيه بعداً قليلاً لا صرر في الذهاب إليه (كَسَّاعِه) أو ل) فإنه محاب لذلك،
لا إن كانت المسافة أكثر من ذلك فلا محاب إلى الذهاب إليه، فعلم أن قولهم
له السعة ولو بعد عام محله إذا لم يوفقه عند حاكم وبه محله ولم يسقط حقه إذا
طالبه عند غيره

• (وَمَيَّي) أي السعة بعض (على حسب الانبساط) عند بعدد
الشركاء، لا على الرووس، فإذا كانوا ثلاثة - لأحتمل النصف ولثلاث الثلث
ولثلاث السدس - وإذا ناع صاحب النصف فلهي الثلث منه بثلاث وهو ثلث
الجمع وللهي السدس ثلثه وهو سدس الجمع فصير معه ثلث جميع الدار وبع
دى الثلث بثلاثها، وإذا ناع صاحب الثلث فحق على أربعة سهام فلهي النصف
بثلاثة منها وللهي السدس سهم وإذا ناع صاحب السدس فحق على خمسة أسهم

أو سقطت اليد، والاصل بان يوفقه

قوله [كساعه] أي فلكه وهي خمس عشره درجه

قوله [إذا لم يوفقه عند حاكم] أي ومحكم الحاكم بالسقاط سعة

وقوله [لم يسقط حقه] معطوف على قوله لم يوفقه عند حاكم والمعنى

أنه يظل سماعه يأخذ امرس إما بالسقاط الحاكم لها أو بسهاذه إليه عليه
بالاسقاط إن لم يكن حاكم

قوله [فصير معه ثلث جميع الدار] إلح أي انصافاً لما حوذا بالسعة للاصل

قوله [فلهي النصف بثلاثة منها] أي نصم لنصفه نصير له أربعة

أسداس الجمع ونصف سلته

وقوله [وللهي السدس سهم] أي نصم لسلته فصير له سدس الجمع

ونصف سلته

لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان وسواء فيما بينهم وما لا ينقسم على القول به ، خلافاً لمن فرق وهو الحمي وإذا كاتب على الانصاء وناع أحد الشركاء لواحد منهم كما لو ناع صاحب النصف لصاحب الثلث (مُسْرَك المُتَسَرِّي حِصْصُهُ) سهم من ثلاثة هما ثلثا الجميع واحد صاحب الثلث سهمان هو ثلثا الجميع (وَمِلْكَةُ) أى السهم ، أى ملك النصف المانع بأحد أمور ثلاثة

- (مُحْكَم) من حاكم به بعد ثوب البيع عنده
(أَوْ دَفْعَ تَمَسٍّ) أو منه للسهم لمسه

قوله [لصاحب النصف ثلاثة] أى سهم لصفيه فصرف له ثلاثة أسداس الجميع ، وثلاثة أثمان الثلث وقوله [ولصاحب الثلث اثنان] أى سهمان لثله فصرف له ثلثا الجميع وحسب الثلث

قوله [خلافاً لمن فرق] أى حب قال إنها على الانصاء فيما يسل القسمة وعلى الرووس فيما لا يسلها ، والمعنى الانصاء وم فام السهم لا يوم سراء الاحي خلافاً للحمي أيضاً

• منه السهم بعض^(١) وقوف أحده المسمى - ولو مطلقاً - كونه وصده ومن الذى يأخذه المسرى من السهم للموهوب له أو المصدق عليه ان علم مسمى ان له شيئاً ، لانه حشد دخل على هه التمس فان لم يعلم وتسمى للمسمى لا للزهره له - هكذا فى الاصل

قوله [كما لو ائح صاحب النصف] أى ان المان استبدد وقوله [ثلاثة اجمع] أى سهم لما عده فصفه له ثلث اجمع وقوله [هو ثلث اجمع] أى سهم لثله الاصل فصرف له ثلث اجمع وقوله [وَمِلْكَةُ أى السهم] الخ صان انه لا كنه فائدة من هذا الأمر بل المنادى على قوله احدث مع معرفة التمس كما نال من السارح
قوله [أو منه] أى كما فى المسائل السبع اسمه رب اسع لخاصة إذا مضى بالصفة

(١) هكذا فى الاصل وان كان بعض العرب يسمونه

(أو إسهاد بالاحد) سمعه ولو في عنه المسرى فإذا لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لم يدخل السمع في ملك السمع فلا يعرف له فيه نوحه من وجوه الملك

• (ولزمه) الاحد (إن قال أحب) بالمأصلي لا بالمصارع ولا باسم الماعل (وعرف السمع) الواو للحال أى في حال معرفه السمع - لا إن لم يعرفه - فلا يلزمه الاحد، وإن كان صحيحاً، وقبل بل فاسد لان الاحد بالسمعه اسلمه سمع فلا بد من علم السمع ولا لزم السمع مجهول فرد وله الاحد بعد ذلك، والحاصل أنه إن عرف السمع وقال أحب ، أو ما في معناه، لزمه الاحد وسواء حكم له الحاكم به بعد الرفع له أو دفع السمع أو سهدخله بذلك فالمندار على إسداء الاحد بعد معرفه السمع فلا كسر فائدة في قولنا «ملكه» إلج وأصله لا ين ساس سمعه فيه ان الخاطب والسبح ولزم المسرى سلمه السمع (إن سلم) له الاحد ، بأن قال - بعد قول السمع أحب ، وأنا قد سلمت لك ذلك فسمعه بالسمع المعجل فان وقى ، وإلا (فَسُيَّع) السمع أو عره (السَّع) أى لاجل وفاته (فان لم يُسلم) بأن امسح أو سكك بعد قوله أحب ،

قوله [أو إسهاد بالاحد] أى وأما الاسهاد بأنه باق على سمعه فلا ملكه بذلك سواء أسهد بذلك حبه أو جهره ، فلو أسهد انه باق على سمعه ثم سكك حتى حاور الامد المسقط حتى الحاصر ثم قام بطلبها فلا سمعه ذلك وسقط سمعه

قوله [ولو في عنه المسرى] أى عند ان عرفه، خلافاً لاس عند السلام حب قد يكون الاسهاد محصره المسرى ولا يعرف ذلك لعره قال بعضهم ولعل هذا الخلاف مخرج على الخلاف في ان السمعه سرء أو استحقاق، فكلام ان عرفه على الثاني، وكلام ان عند السلام على الاول

قوله [فلا يعرف له فيه نوحه] أى ولو باع السمع السمع ملاً كان سمعه باطلا

قوله [أو عره] أى مما هو أولى بالسبح
قوله [بان امسح أو سكك] أى المسرى
وقوله [بعد قوله أحب] أى السمع

(فإن عجل) السبع (السمن) أحده مهرأعه (وإلا) يعمله (أسقطتها)
 أى السبعة (الحآكم) ولا تناع السبع وهذا إما يكون فى السمن
 الحلال لا الموحل ، وحاصله أنه إذا عجل السمن فلا كلام للمسرى
 واحد منه حرراً وإن لم يسلم ، وإن لم يعمله فإن سلم أحل للوفاء بالجهاد
 الحاكم ولا يعص للسبعة سم بيع من ماله ما يوق به السمن ولو السبع ، والاولى
 بعدم ما هو الاولى بالبيع وإن لم يسلم ولم يعجل أحل بالاجهاد فإن مضى الاحل
 ولم يأت به فله الفداء على طلب السمن فباع له مال السبع للوفاء ، وله ان
 يسقط أحده بالسبعة

(وإن قال) السبع (انا آحاً) بالمصارح أو باسم الماعل (أحل)
 ثلاثاً أى ثلاثة أيام (للسعد) أى لاحتضاره ، فان أى به فيها (وإلا)
 سقطت سبعة ولا قام له بها بعد ذلك

قوله [لا الموحل] أى بالمطالة والاسقاط لا يكونان فى الموحل بل يسلم
 له السبع ويحمل للاحل إن كان ملبساً أو صممه ملىء

قوله [واحد] أى السبع

وقوله [منه] أى المسرى

قوله [وإن قال السبع انا آحد] أى والحال ان المسرى سلم له الاحد
 وأما إن سكب المسرى أو أى ، فان عجل السبع السمن أحده المسرى حرراً وإلا
 انقلب سبعة حالاً فهما ورجع السبع للمسرى

• منه ان اختلف الصفعة وبعثت الحصص المسراة فى اماكن محلها
 واحد المسرى ، كان يكون لثلاثة مركبة مع رابع - هذا فى سائر وهذا فى دار وهذا
 فى دار أخرى - فباع الثلاثة انصافهم لآخرى صفعة واحدة وازاد الرابع الاحد
 السبعة لم يسحق بل اما أن ياحد الجميع أو يترك الجميع إذا امتنع المسرى
 من ذلك كعدد المسرى على الاصح والمساله محلها من اتحاد الصفعة كما اذا وقع
 السراة لجماعه فى صفعة واحدة وعمر لكل ما يخصه بعدد البايع أو ياحد فلس
 للسبع الا احدى الجميع أو يترك الجميع الا ان يرضى من يريد الاحد منه وهذا
 مذهب ابن القاسم فى الملوحة وكما اذا اسقط بعض السعفاء حصة من الاحد

• (وَقَدْ تَمَّ) فِي الْإِحْدِ بِالسَّعَةِ (الْإِحْصَاءُ) فِي السَّرَكَةِ عَلَى عَرِهِ
(وَهُوَ الْمُسَارَكُ فِي السَّهْمِ) أَيْ الْعَرَضُ كَالْبَيْتِ بِالسَّعَةِ لِلْأَحْوَةِ لِأَمْ
وَالْبَيْتِ بِالسَّعَةِ لِلْإِحْصَاءِ (وَلَا كَأَحَبِّ لَابٍ مَعَ سَقِيمَةٍ) لِأَنَّهُمَا مَرِيكَانِ
فِي الْبَيْتِ وَإِنْ كَانَتِ السَّعَةُ لَهَا الصَّفْ ، إِذْ هُوَ لَيْسَ بِعَرَضٍ مُسْتَقِلٍّ عَنِ
الْإِحْصَاءِ فَإِذَا بَاعَ إِحْدَى الْإِحْصَاءِ بَعْضُهَا فَالسَّعَةُ لِلْآخَرِ دُونَ عَرِهَا مِنْ
السَّرَكَةِ الْوَارِثِ أَوْ عَرِ الْوَارِثِ وَدُخِلَ فِي الْكَافِ بَيْتُ اسٍ مَعَ بَيْتِ فَأُولَى
السَّوَى كَأَحَبِّ سَقِيمَةٍ أَوْ لَابٍ أَوْ سِيٍّ أَوْ سِيٍّ أَوْ سِيٍّ وَهُوَ مَا قِيلَ لِلْمَالَةِ

• (وَدُخِلَ) الْإِحْصَاءُ (عَلَى الْإِعْتَمِ) وَهُوَ عَرِ الْمُسَارَكِ فِي السَّهْمِ ، فَسَمِلَ
الْعَامِلَ وَعَرِهِ فَإِذَا بَاعَ عَرِ بَيْتٍ فَأَكْرَمَ أَحْوَجَ أَوْ عَرِ بَيْتٍ أَحَدَ الْإِحْصَاءِ ،
فَإِنْ بَاعَ بَاطِلٌ فِي السَّعَةِ وَلَا يَحْصِي بِالْإِحْصَاءِ أَوْ الْعَمِ الَّذِي لَمْ يَسْعَ وَكَذَا إِذَا بَاعَ

أَوْ عَابَ فَعَالٍ ثَانِيٍّ إِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الْجَمِيعَ أَوْ يَبْرُكَ الْجَمِيعَ وَلَيْسَ لَهُ أَحَدٌ حَمَهُ
فَعَطَّ إِلَّا بَرَصًا مَسْرِيًّا ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ الْمَسْرِيُّ الْبَعْضَ وَابَى السَّعِيْعَ فَالْعَوَلُ
لِلْسَّعِيْعِ فَعَلِمَ أَنَّ الْعَوَلُ لَمْ يَأْخُذْ عِنْدَهُ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ حَارَ وَعَمِلَ بِهِ ، وَإِذَا قِيلَ يَأْخُذُ
الْجَمِيعَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَابِ وَحَصَرَ الْعَابُ فَلَهُ حَصِيْهِ عَلَى تَعْدِيْرِ لَوْ كَانَ حَاصِرًا
مَعَ الْآخِذِ فَعَطَّ لَا حَصِيْهِ عَلَى تَعْدِيْرِ حَصُوْرِ الْجَمِيعِ فَلَا يَنْظُرُ لِنَصَبِ مَنْ يَمِي
عَانِيًا ، فَإِنْ حَصَرَ نَالِبٌ أَحَدَ مَبْهُمَا عَلَى تَعْدِيْرِ أَنَّ السَّعَةَ لِلْبَابِ وَيَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ
الْعَابِ الرَّابِعِ ، فَإِذَا قَدِمَ أَحَدُ مَبْهُمَا عَلَى تَعْدِيْرِ أَنَّ السَّعَةَ لِارْبَعٍ وَهَكَذَا (أهـ) مِنْ
الْأَصْلِ

قوله [على عره] أي كان ذلك العر صاحب ميمه اولا
قوله [وهو المسارك في السهم] لا مفهوم له بل قد يكون احصى بالسعه
لغيره من المالك كما في مال النوصيح الآتي فامل
قوله [وإن كاحب لاب] أي خلافا لاسب
قوله [وعره] أي وهو الموصى لم والاحاب
قوله [وكذا إذا مات] إلخ مال آخر فصد به دان دخول الاحص
على الاعم ، وعدم دخول الاعم على الاحص

عن مات مات إحداهما عن أولاد ، فإذا باع إحدى النسي دخل مع
الأخرى أولاد المسألة وإذا باع واحد من أولاد المسألة لم يدخل في حصته وأحده من
الحالات ، لأن الأعم لا يدخل مع الأصغر وإنما كان أصحاب التوراة
أخص لأنهم أقرب للميت الثاني قال في التوضيح لو حصلت شركته بتوراه عن
وآله فكان أهل التوراة السلي الأولى - نص عليه في المتن كما إذا ورث ثلاثة
من داراً ثم مات أحدهم عن أولاد فإنه إذا باع أحد الأولاد كان إخوانه أول من
الاعتماد (أه) أي ولو باع الاعتماد للدخل أولاد أحدهم معهم ولا يخصص به الاعتماد
(كروايب) ذي سهم أو عاصب فإنه يدخل (على موصى قسم) بغير
باع أحدهم ، فلا يخصص بالسبعة بقية الموصى لهم بل يدخل معهم الوارث وعمومه
أن الموصى لهم لا يدخلون مع الوارث إذا باع أحد الورثة وهو هو من النام
لأنهم كاعم مع أحدهم

(م) فلم (الوارث مطلقاً) كان ذا فرض أو عاصب أو سبي حتى كلاله
شركاء في عمار مات أحدهم عن ورثة فباع أحد الورثة مدته فإن الوارث بقوله
على الأحيى فإذا كان البايع مشاركاً بغيره في سهمه من شركته على سببه وإلا
كان الورثة فيه سواء

(م الاحسبي) أن أسقط الوارث حصة في شركته من شركته
أحدهما عن رويين وحيث رخص وإذا عبي رويين رويين
أحصى الأخرى بالسبعة فإن أسقط حصة

قوله [عن مات] أي ثلاث دليل ما بعده

وقوله [عن أولاد] أي ابن وكنة

قوله [أو عاصب] هكذا آخر الأصهر سبعة حصصاً على ما روي

مخوفاً لكل

قوله [والأولاد الورثة] أي من شركته إحداهما من رخص

قوله [أحصى الأخرى] أي الزوجه الأخرى من شركته

الأخرى المسألة الثانية

وقوله [فإن أسقط حصة] أي من شركته يعود على من شركته من حصة

فالسبعة للآحين أو الروحين والعين دون الموصي لهم والآحين فان أسقطوا
 حهم فالموصي لهم دون الآحين فإن أسقطوا فالآحين فالمراتب أربعة على الراح ،
 وفل خمسة ، المارك في السهم فلوا المرص فالعاصب فالموصي له فالآحين -
 وعنه فلو أسقط إحدى الروحين حها انقل الحق للآحين فإن أسقطا
 فلعين فإن أسقطا فالموصي له فإن أسقط فالآحين

• (و) لو بعد السبع (أحد) السبع (بئى تسع) ساء منها ،
 (وعهدته) أى ترك السبع من عب أو اسحقا طراً (على من أحد)
 السبع (دسعه) فكك الوبعة عنه ، ورجع عنه عند ظهور عب أو
 اسحقا وقد كلامه بقوله

(إلا إذا حصرت السبع (عالمًا بالسبع) الثانى أو الثالث إن حصر عالما
 (فالآحين) باحد لا يعرفه ، لان حضوره عالماً سقط سمعه من الاول (وقد فتح
 السبع لمن أحد) السبع (من دعه) السبع وإن احد سمع غيره (ولو)

الروحين أو الآحين

وبقوله [فالسبعة للآحين] إلح مفرع على ما قبله على سبل الف
 والسر المرب ، والمعنى انه إذا أسقط إحدى الروحين حها فالسبعة للآحين
 مع العين ، وإن أسقط إحدى الآحين حها فالسبعة للروحين مع العين
 وبقوله [دون الموصي لهم والآحين] أى فالسبعة لمن ذكر عبر الموصي
 لهم والآحين فلا سمعه للموصي لهم والآحين مع وجود من ذكر

قوله [فالمراتب اربعة] المناسب أربع أى وهى ذو السهم ، والوارث كان
 ذا فرض أو عاصياً والموصي لهم والآحين ، أى وأن كلا منهم يلحق على من بعده
 دون العكس ، وقد نصوا على أن وارث كل يرث ميرله وكذا الميرى من كل مهما
 يرث ميرله السابق

بقوله [فكك الوبعة عنه] نقرأ بالمصدر مفرع على قوله « وعهدته » ،
 أى فكك في وسعه السراء اسرى فلان من فلان السبع الكائن من محل كنا ،
 ومن لوازم السراء منه صباه للس إذا اسحق أو طهر به عب

قوله [إلا إذا حصر السبع عالماً] حاصله أن محل كون السبع باحد ناى

كان ما أحد به (أقل) ممّا ، ولو باعه الأول بعشرة والثاني بحمسة عشر فإذا
أحد بالاول دفع له عشرة (م ترحج) من أحد منه (بالرأيد له) وهو الخمسة
(على تبايعه) يقول له دفع لك من السبع خمسة عشر أحطب من
السبع عشرة فرد لي الخمسة (كما ترد) من أحد السبع منه (مأ راد)
على ما عزمه (إن كان) الممن الذي دفع له (أكثر) ١٢ أسرى به كعكس
المال المعلوم ، كما لو باعه الأول بحمسة عشر وباعه الثاني بعشرة وأحد السبع
بالمسح الأول ، فانه يدفع الثاني لكونه أحد من يده خمسة عشر باحد منها لبعه
عشره التي دفعها لبايعه ويرد له ما راد وهو الخمسة فان أحد السبع ي هذا المال
بالمسح الثاني دفع له العشره الى أسرى بها وهو صاهر كما لو سارى العناد وعلى
كل حال يدفع السبع الممن الذي دفع له من أحد السبع من يده فل أو كبر ولو
أحد سبع عشره كما يعلم

هـ (وتعص ما بعده) أي ما بعد السبع الذي دفع به وتعص بعينه
براجع الايمان وبسب ما قبله اعقب الايمان أو احطب فإن احا بالآخر بسب
الباعث كلها ولا تراجع ران أحد بالاول بعص جميع ما يعله ران أحد
بالوسط بسب ما قبله وتعص ما يعله فان احب الايمان فالأمر ظاهر ران حسب
وجه الرجوع ما ذكرنا والله اعلم

سواء اذا تعددت الباعث اذا لم يعلم بعددها أو علم وهو عت ام اذا
علم بها وكان حاصرا فاما بوجد بالآخر لا ب سكونه مع علمه بعدد سبع لئلا
على رضاه سرکه ما عدا الآخر

قوله [كما لو ساروا العناد] أي أو الاغاد

قوله [وبسب ما قبله] أي من الباعث ابحاره السبع له وهذا خلاف
الاستحقاق اذا تداول الشيء المسح الامال فب اسحقوا احر بع
صح ما يعله من الباعث وبسب ما قبله رانق ان اسحقوا اذا احر بع
أحد منه وسلم الشيء المسح فحقى ااسى على ما ابحار اام السبع د
اعبر ، ما وعول عله أحد بسب السبع لبعه فبص ما يعله صه

• (والعَلَّةُ فِلسَتُهَا) أى قبل السمع أى الاحد بها (للمُسْتَرَى)

لأن الصمان منه والعله بالصمان

• (وَنَحْمُ عَمْدُ كِرَايَةٍ) أى المسرى أى كرائه السمع قبل الأحد بالسمع فليس للسمع مسحه (على الأرحح) من البردد وعليه (فالكِرَاءُ له) أى للمسرى بعد الأحد بالسمع لا للسمع ، وهذا ظاهر فيما إذا كان وجهه أو بهدء المكري الكراء وظاهره ولو طالب الله كعمره أعوام وبه وقع العبوى لأنها كعب طرا وفل إن كات الله فله كالكس والسبس ، لما فى الطوبله من الضرر ومقابل الأرحح له مسحه مطلقاً ، فان أمضاء السمع فالاحره فى المسفل له قال بعضهم والخلاف فيما إذا علم ان له سمعاً وإلا فصح له قطعاً • (ولا يصحسُ) المسرى (دَمَصَه) أى نقص السمع إذا طراً عليه بعد السر بلاسب منه بل سبواى ، أو سبب منه لمصلحه ، كهلم لمصلحه من عبر ماء ، بلبل ما سائى وسواء علم ان له سمعاً أم لا ، فإن هلم

قوله [والعله فلها] إلح أى فعله السمع الذى استعملها المسرى قبل الأحد بالسمع يعور بها ولو، علم أن له سمعاً كما بانى وانه نأحد بالسمع لانه محور لعدم أحده فهو ذو سبه

قوله [ونحم عمد كرائه] أى ساء على أن الأحد بالسمع مع ومن المعلوم أن من اسرى داراً مكراه فلا يفسح كراوها والاحره لناعها ولا نقصها المسرى إلا بعد مضي الكراء على ما أماده السارح

قوله [ومقابل الأرحح له مسحه] إلح أى ساء على ان الأحد بالسمع استحسان ، ومن المعلوم أن من اسحق داراً فوجدتها مكراه كان له أحدها ونقص الكراء ، وبرجح المكري بأخره على المكري ، وله إمضاء الكراء ويكنى الاحره له قوله [قال بعضهم والخلاف] إلح قال (س) هذا إذا علم المساع أن له سمعاً وإلا فلا يفسح إلا فى الوجهه الطوبله ، وأما فيما سعار كالكس ونحوها فذلك ناهد لانه فعل ما كان له جارياً

قوله [كهلم لمصلحه] أى نان هلم لسي أو لاجل بوسعه

قوله [بلبل ما سائى] المناسب حله لان هذه العبارة لا يقال إلا إذا

لا لمصلحة صمن فان هلم وبى فله صمه على السمع فاعلم يعلم بعله قال فى المنوية فان بى قبل للسمع حله يجمع المن وضعه ما عرفت بها أسهت ويصير يوم الضام وله صمه النص الاول مخصوصاً يوم السراء ، فقال كم صمه العرصه بلا بناء ، وكم صمه النص ؟ م نعم المن على ذلك فإن وقع منه النص - نصبه أو بله - فهو الذى يحسب به للسمع على المسرى وخط عنه من الثمن ويعرم ما بى مع صمه البناء فاعلم (١٥) وانظر الاخويه عن السؤال الوارد هنا فى كلام المصنف

كان الآى فى المن

قوله [لا لمصلحة] أى بل عاً

قوله [صمن] أى فحط عن السمع من المن سبه ما نصبه صمه النص بالعلم عن صمه سليماً سواء علم ان له سماعاً أم لا ولا يال كيف نصبه مع انه لم يصرف الاى ملكه ، لانه - لما احدث السمع سفعه - آل الامر الى أنه يصرف عن ملكه

قوله [وله صمه النص] أى للسمع

قوله [فقال كم صمه العرصه بلا بناء] فقال حسون ملا

وقوله [وكم صمه النص] أى فقال حسون أيضاً

قوله [فهو الذى يحسب به للسمع] الخ فلر كان امنى ن انمال مانه رصمه البناء فاعلم حسون ملا فانه يدفع صمه البناء فاعلم وهو حسون وحسب ابنى سوب العرصه ، وسقط عنه ما حص النص من امنى وهو حسون لا يطالب بها السمع ليكون المسرى حمله فى البت ملا نصبه السمع عازماً مانه وسره

قوله [وانظر الاخويه عن السؤال] الخ أى عن سواء بناءه بعض

الاسباح لمحمد بن الموارحب كان يقرأ - جامع عمرو - اعاصى فان له السائل كيف يمكن احداث بناء - سماع مع سب السعه واحكم صمه البناء فاعلم ، لان السمع اما ان يكون حاصراً س كماً عاناً فقد اسقط سفعه او عاناً ولما معدى سانه فليس له إلا صمه بناءه مخصوصاً فى الاخويه أ الامر محمول على ان السمع كان عاناً والفقار لسركانه فاعلم احدهم حصه لخص احى وبرك

(وإن أحسبته) أي السمع والمسرى (في السمس) التي اشترى به
السمع هناك المسرى بعمره وقال السمع بمانه (فالتقول للمُسْرَى
بسم إن أسه) أسه السمع أم لا (ولا) سمه ، بأن ادعى ما الشأن أن
لا يكون عمداً لذلك السمع (فالسمع) القول ، أي إن أسه بدليل قوله
(وإن لم تُسْهَ) معاً (حطاً) أي حاف كل على معصى دعواه ورد
دعوى صاحبه (وَرَدَ) الس (إلى) الصم (الْوَسْطِ) من الناس (كأن
تكللاً معاً) وتكولها كحلتهما ومعنى للحالف على التاكل قال ابن رشد
وإن أي بما لا سمه لأن صاحبه قد أمكه بكونه من دعواه ، وقال غيره أعدل
الأحوال معقول السمع كسان الس

الحاصرون الأحد بالسمع وظلوا المعاصم مع المسرى ، فهاشم وكل العات العبر
الموصى به أو المعاصي بعد الاستعفاء وصرح الاجل ، وذلك لا يسقط سمعه العات ،
فهلم المسرى وبني م فلم العات فله الأحد بالسمع وينفع سمه بام المسرى
فاعماً ، لانه غير معد ومما أن يترك السمع سمعه لاحار من أخره بكرة
المن ، فلما هلم المسرى وبني من الكلف في المن فانه يسمر على سمعه وينفع
للمسرى سمه الباء فاعماً والموصوع ان المحر بكرة المن عبر المسرى وإلا سمه الباء
معوضاً قال الحرسي وسعى أن يكون الكلف في المسرى - بالصح - أو الكسر أو
انفراد كالكلف في المن ومما ان المسرى اسرى النار كلها فهلم وبني م
اسحق شخص بضمها مثلاً واحد النصف الآخر بالسمع فانه ينفع للمسرى سمه
بانه فاعماً

قوله [ورد المن إلى الصم الوسط] أي وهي سمه السمع يوم السع
● فاعلمه إن اسحق المن المعنى من التابع او رد نعمت بعد الأحد بالسمع
رجع التابع على المسرى بضمه سمعه لا بضمه المن المسحق أو المردود بالتعب ،
ولو كان المن المعنى مثلاً ، إلا بعد المسكوك مثله وإن وقع السع بغير من رجع
مثله ولو معوضاً لا بضمه السمع وعلى كل لا سمع ما من السمع والمسرى وإن
وقع الاستحقاق أو الرد بالتعب في المن المعنى هل الأحد بالسمع بطلب
لسمع السع

ولما كانت السمه من بطنات السرکه كالسمه ناسب أن يذكرها معها
هال

قوله [ناسب أن يذكرها] أي السمه

وقوله [عنها] أي السمه

ومعنى هذا الدخول أنه لما كان كل من السمه والسمه ناسباً للسرکه ذكرهما
مترابطين بعنهما

باب

في القسمة وأقسامها وأحكامها

- (الْقِسْمَةُ) أى حصصها عرفاً (بِعَيْنٍ) أى غير (نَصَبٍ) كل مَرْبُكٍ من الشركاء - كثروا أو قلوا (فِي مُسَاعٍ) عمار أو غيره (وَكَلَّوْا) كان العين المذكور (بِاحْتِصَانٍ تَصَرُّفٍ) فيما عني له مع بقاء الشركة في الذاب ، كأن يحصن كل بلانه من الثواب المشتركة أو يحبه من الدار مع كونها سهم ، فإنه من القسمة السريعة ولذا قال
- (وَهِيَ) أى القسمة أقسام (بِلَانَةٍ)

باب

أى حصصها ، وبها بقوله القسمة بمعنى نصب كل شرك الح ، وقوله [وأقسامها] أى اللان وبها بقوله وهي ثلاثة الخ والمراد بأحكامها مسألها

قوله [أى حصصها عرفاً] أى وأما لغة حال الجوهري وقسمه المال وبماها وأقسامها بهما معنى واحد، والاسم القسمة مبنية وانما كرت في قوله تعالى (فَكَارِهُهُمْ مِنْهُ) بعد قوله (وإذا حصر القسمة) لانها في المراتب والمال فالذكر باعتبار معلها او الضمير يرجع للقسمة لا معنى المقدم بل معنى المصروف وقال في المغرب القسم - المصح - قسم القسام المال من الشركاء فرفه سهم وعن أنصاهم ، ومنه القسم من النساء والقسم - بالكسر - النصب

قوله [فِي مُسَاعٍ] معلول بمعنى والمعنى من مشترك مساع أى بكل واحد حرة مساعى جميع أجزاء الشيء المطلوب فصرف ذلك أجزء معاً اما ان جهة ان كان عماراً أو ان ذاب ان كان غيره ، أو ان كان كات القسمة مبنية قوله [ولذا قال] أى ولأجل ان التعريف شامل للمعنى بالاحتصاص المنصرف مع بقاء الذاب قسمها ثلاثة أقسام بقوله وهي الح

• الأول (مُهاناه) أى قسمه مهاناه ، لان كل واحد هأ لصاحبه ما سفع به ويقال بهاو باء محبة قبل المهره ، و به عبر المصنف ويقال أيضاً بهاو بون قبل المهره ويحمله كلامه من المهاناه ، لان كل واحد هأ لصاحبه بما دفعه له للانساع به ، وهذا القسم هو ما بعد الماتلعه كما سه بقوله (وهي) أى قسمه المهاناه (احصياص كُئل سَرك عَس سَركيه) فى سىء محدد - كعند أو دار - أو معدد - كعند أو دارين - (ءءءءءء) سىء (مُحدد) كعند سهما سخطمه ائدهما سهرأ والباى سهرأ مثلاً ، أو دار سكهها ائدهما مده والباى ملها (او ءءءءءء) كدارين او عئدس بأحد واحد سهما دارأ أو عئدأ والباى بأحد الآخر ، أو دار وعئد سهما بأحد ائدهما القدار سكهها وبأحد الباى العئد سخطمه (فى رَمَس) معلوم فبعس الرمس شرط اذ به عرف قبل الانساع ، وإلا فسلط انفاقاً فى المحدد وعلى طريقه ان عرفه فى المعدد ، ويظهر ن كلام بعضهم برجحها وطريقه ان الحاجب وان عند السلام انه لا شرط بعسه فى المعدد ، وعليها فان عَس فلارمه ،

قوله [مهاناه] أى وهى الاعداد بكسر المهره والفتح، يقال هما السىء لصاحبه اعده وجهه له

قوله [وبه عبر المصنف] أى حائل

قوله [بون] أى مصبومه، ومحور قلب المهره بعدها باء وحشد قلب صبه النون كسره، ويقال أيضاً الباء ، لان كل واحد وهب لصاحبه الاسماع محبة فى ذلك السىء منه معلومه ، ومحور قلب المهره باء بعد الباء الموحده كما قلب بعد النون، ويقال فيها ما قبل فى النون فمحصل أن حملة البصو رمان مهاناه بالباء التحبة ومهاناه بالنون ، ومهاناه الباء الموحده، وبهاو الباء مع المهره ، وبهاو النون المصبومه مع المهره او المكسوره مع الباء ، وبهاو بالباء الموحده المصبومه مع المهره او المكسوره مع الباء فامل

قوله [ويحمله كلامه] أى كلام حليل لان الرمز واحد

قوله [وعليها فان عن فلارمه] أى فالعس شرط فى لرومها فمحصل مما قال السارح أنه إن عن الرمس صحب ولرمب فى المصنوم المحد

وإلا فكل الفصحى ماء وهل سوط الحاد الرمن كسهر وسهر أولا •
هولان

• ثم سرح فى املة ذلك مع بان ما سوط فيها ن عدم طول الرمن فى الحوان
هوله

(كجدمه عسبد ورکوب دانه) فى رمن معن بونا ار جمعه بل
(وكنو كسهر) لا اكر ، لان الحوان سرح له العبر بخلاف الحمار
(وسكنى دار) سكرها كل ماء معه (وررج أرض) مامونه سكرها
برزعهما كل مده معه (ولو ميسر) كثره بخلاف عبر المامونه فلا محور
فسمها مماناه ، لانها كالاخاره تمنع فما العبر فعلم أن سوطها معن الرمن
وانعاء العبر ولذا لم يحر طرب الرمن فى الحوان وعوه كالنوب ، ولم يحر فى أرض
الزراعه الأمر للمامونه وهى من العود اللازمه فليس لاخلدهما فسحها اذا برصا
على سىء وهب صححه الا برصاهما او رصاه ان كانوا جماعه وان ذلك
أسار هوله

(ولرمن) هوله (كالاخاره) اى فى معن الرمن وان رده وسوطه
انصاً أن يكون فى رده كركوب وسكنى كما علم ن برصها
(لا) فى (عاه) اى كراه كأن أحد كل مسمك كراه لئانه اراداره •

والمعند وان لم معن فسدت فى المتحد اسافاً فى المتعد خلاص فان
الحاحف هول بصحا وان كات ع لارمه ران عره هول ساهد

هوله [لان الحوان سرح له العبر] اى ولان املة الى تمنع اعصص معن
هنا كالملة فى الاخاره فكما لا محور اخاره عد من على اب سس اكر من
سهر لا محورى المماناه ان سسمله اكر من سهر

هوله [برزعهما] هكدا سكره امولف الشبه انساب اهرد بصره

هوله [اى فى معن الرمن والرو] اى فى معن الرمن والرو عد معن الرمن

هوله [لاى عله] معطوف على محذوف هذه السارح هذه برصها

انصاً أن يكون فى معن الخ رستنى من هوله لان عله الرمن فحر ر حصل
فصل من وسال ذلك

معنه (وإن نَوَمًا) لكل واحد ، فلا محور للعرر ، إذ محمل ألا نكرى في ذلك الرمن أو نعل كراوها فيه

• (و) القسم الثاني (مُرَاَصَاةٌ) بأن يراصبا على أن كل واحد يأخذ شيئاً مما هو مشترك بينهم برضى به بلا فرعه وقوله (فَمَكَالَسَمْعِ) أسار به إلى أن من رضى بسىء منه ملك ذاته وليس له رده الا يراصبهما كالأفاله ، ولا رد فيها بالعين إلا إذا أدخلها مفعولاً وقد سماح فيها الا سماح في البيع كما يوجد مما بنى (اَلْمَحْدَّ الْحَيْسُ) كتاب او عهد (أو احْدَاكُف) كثوب وعهد كما يظهر بالا مله

(فَتَحَوَّرُ) فيها (صُوفٌ) أى الرضا بأخذ صوف (على طَهِيرٍ) أى طهر العم في نظر مئى آخر بأخذ صاحبه صوفاً أو غيره (إن حُرَّ) الصوب أى إن دخلوا على حره (بَقَرَبٍ كَيْصِيفٍ سَهِيرٍ) فأقل ، وإلامع لما فيه من معنى بأخر قصه فتكون من السلم في معنى وهو مجموع

(و) حار (اِحد اُحدهما) أى السريكن كواريس (عِرْصًا) حاصراً ، كثوب وعهد (وَاَحْرَدَ دَسًا) على ملس سبع به المدس إن كان حاصراً مفعلاً به

قوله [إلا إذا أدخلها مفعولاً] أى فان أدخلها مفعولاً رد فيها بالعين إلتخافاً لها الفرعه مالم يطل الرمان وإلا فلا رد

قوله [وقد سماح فيها ما لا سماح في الدح] أى ولذلك سمها بالبيع ولم يطلن عليها بعباً حصه

وقوله [كما يوجد مما بنى] أى في مسائل الباب الى ذكرها حليل وسراجيه وإن لم يصرح بها سارحاً ، كحوار قسم القصر اِاحد اِاحدهما ليه والآخر ليه بالراصى مهما فلو كانت بعباً حصه لما حار ذلك وأنصب محور فيها قسمه ما أصله أن ساع مكللا كصيره فمع مع ما أصله أن ساع خرافاً ككندان من أرض مع خروج كل مهما عن أصله ، ومحور قسم ما راد عليه على الملب على أحد العولس ولم يحسروا ، به

قوله [إن كان حاصراً] إلح أى إلى آخر شروط بيع الدس ، وهى كما قاله المصنف فيما ملعم وسرط مع الدس حضور المدس ، وإقراره ، وبمحمل النى ، وكوبه

أحد الأحكام وهو معنى قوله « إن حار سعة أي الشمس ، لا إن لم يحرق » (و) حار (أحده قطيبه) كقول (والآخر) ممحاً أو سعيماً إذا كان يداً ، وإلا مع لما فيه من ربا السعة ولا يحرق ذلك في الفرعة لأنها لا تجمع فيها من صغر كما تأتي وكذا إلى فلها وأما أحد كل ديار على عزم فلا يحرق في المراضاة ولا في الفرعة لما فيه من بيع دين بدين ، وأما المساء الأولى فمحور في الفرعة ولو بأحر الحر أكثر من نصف شهر ياء على أنها غير حي إذا قابل الصوف صوباً إليه إذ لابد منها من اتحاد الصف

• (و) حار (حيارته) أي حار أحدهما أو حارهما معاً كالخيار في السبع المعلوم ذكره في باب الخيار من المتن المذكورة هناك ، وهي تختلف باختلاف المسع من عمار وعيره وما بعد رضا وغير ذلك كما تقدم فقوله (كالسبع) راجع للثلاث مسائل فيه قصد الصود المذكورة في كل فقوله وأحر دساً أي أن حار سعة كالسبع وقوله « قطيبه » الخ أي أن كان ماحره كالسبع ، وقوله « حاره » أي أن وجد شرطه المعلوم كالسبع على أن قوله أولاً فكذلك بعدد ما عند التأمل إلا أنه لما كان السان أنه قد يعمل به أي به زياده للتصحيح

من غير حسه أو تحسه واتخذ قدراً رصعه وليس دهاً بسعه وعكسه ولا طعاه معاوضة (اه)

قوله [وكذا إلى فلها] أي هي أحد أحدهما عرصاً والآخر سباً
قوله [أي حار أحدهما أو حارهما] أحد التعميم من أحده حار
الصبر والصبر عائد على الأخذ بالتأخر
قوله [من عمار وعيره] أي ويملكها في العمار سباً ولا يرب
نوماً وفي الرق عيره وفي العروض حسه كالثواب لا ركوب واستدراك
وحارجه فالربدان

قوله [وما بعد رضا] أي لمول لمصنف فيما بينه راضع مد دل على
الامضاء أو الرد وعصى ربه فلما أصبح من هر سبه وه ارد في كعب
ولا يعمل منه بعده انه احار او رد الا سبه فانكبه وانسبر ربه وجو سبه واه
والسبع والسوق والوسم وبعد الحانه والا حاره من لمسرى رضا من اساع رد

والخيار المذكور كما محوري المراضاة محوري الفرعة أيضاً
(و) حار (أحد كُتْلُ) من السريكن (أحد مُردّ وحسن)

كحيف ويعمل لما في الرضا من السامع

• (و) القسم الثالث (فرعة) أي قسمه فرعه ، وهي المقصودة من هذا الباب ، لأن المهاتاة في المنافع كالأحارة وقسمه المراضاة في الدواب كالبيع ، ولكل من الأحارة والبيع باب حصصه وقسمه الفرعة يمر حتى في مساع من العركاء ، لا بيع ، فلذا يرد فيها بالعين ولا يرد فيها من مفهوم ويحصر عليها من أياها ولا يكون إلا فيما مماثل أو محاسن ولا محور فيها الجمع من خط أسس

(مُسْتَرَدُّ) فيها (كل نوع أو صيد) لقسم على حده من عمار أو حيوان أو عرص ، أحصل القسمة في ذاته أولاً قال ابن رشد لا يجمع في القسمة بالسهم ، التدور مع الخواطر ، ولا مع الأرضين ، ولا الخواطر مع الأرض ، بل يقسم كل شيء من ذلك على حده ، كما أشار له بقوله

(كَدُّورٍ وَأَفْرِحِيهِ) يرد كل منهما على حده لقسم والافرحه جميع فراح بالبيع ويحذف الرأه أرض الراعي

الا الاحارة (أ)

قوله [محوري الفرعة انصاً] أي بخلاف المسائل قبلها

قوله [كحيف ويعمل] أي واحد أحدهما فردة حيف والآخر الفردة الأخرى

والعمل كذلك ، وأدخلت الكاف المضارعين والفرطين ، بخلاف قسم الام العاقلة من ولدها قبل الامار فلا محور البرصى على ذلك لا في البيع ولا في القسمة

قوله [فلذا يرد فيها بالعين] أي ولو كانت ، ما لم يرد فيها بالعين ، لأن العين لا يرد به

قوله [من مفهوم] بكسر الواو اسم فاعل وهو المعنى للانصاء

قوله [ويحصر عليها من أياها] أي ولو كانت سباعاً فلا يحصر عليها من أياها ،

لأن البيع لا يرد به من رضا المتابعين

قوله [بالسهم] المراد به الفرعة

قوله [يُرد كل منهما] أي من التدور والافرحه

• (فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْ) فَمَسَحَ كَمَحَلَةٍ وَعَدَّ وَدَارَ صَعَبَ وَحَمَامَ ، (سَمِعَ) وَفَسَمَ مَسَمَ

(وَيُفَسِّمُ الْعَمَارُ وَالْمُفَسِّمُ بِالْفِصْمَةِ) لَا بِالْمَسَاحَةِ وَلَا بِالْعَدِّ ، فَهَذَا يَكُونُ عَدًّا أَوْ عَدَّ أَوْ نَوْبَ فَمَسَمَ عَسَمَ وَفَسَمَ الْآخَرُ مَا نَحْنُ لِحُودِهِ وَارْعَهُ فَهَذَا مُعَادِلٌ مَسَمَ أَوْ اكْتَرَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرْضًا أَوْ عَمْرًا مَسْمُومَهُ حُودَهُ أَوْ رَدَّاهُ وَارْعَهُ فَلَا مَحَاجَ لِمَقُومٍ بَلْ يَفَسِّمُ بِالْمَسَاحَةِ أَوْ الْعَدِّ - وَأَمَّا الْمَلَى - كَالدِّرَاهِمِ وَالْدَنَابِيرِ وَالْحُبُوبِ وَالْفُطُلِ وَالْحَدِيدِ - فَإِنَّهَا يَفَسِّمُ بِالْعَدِّ أَوْ الْكُلِّ أَوْ الْوَرْدِ وَلَا مَحَاجَ لِعَرْعِهِ وَفَلْ يَحُورُ فَمَسَمَ بِالْعَرْعَةِ أَيْضًا وَلَا رَحَةَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَحُولِيَ

(وَكَمَتْنِي فَمَاتِمٌ) وَاحِدٌ ، لِأَنَّ طَرَفَهُ الْإِحَارَ كَالْعَائِفِ وَلَطِيبَ وَلِطِيبِي (بِخِلَافِ الْمَوْتِ) لِلْمَلَبَاتِ فَلَا يَدُ مِنَ الْعَدِّ لِأَنَّهُ يَرْتَبِعُ عَلَى هَوْنِهِ قَطْعَ أَوْ عَرْمٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمَقُومُ لِلطَّلَعِ الْمَسْمُومَةِ بِالْعَرْعَةِ فَإِنَّ الْمَقُومَ فِيهَا هُوَ الْعَاسِمُ وَيَكْنَى بِهِ الْوَاحِدُ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا ذَكَرَهُ أَحْقَابُ وَالْحَرَمِيُّ وَمَا قُلْ -

قَوْلُهُ [وَيَفَسِّمُ الْعَمَارُ وَالْمَقُومُ بِالْفِصْمَةِ] أَيْ وَيَسْرِطُ خَمِيعَ الدُّورِ مَعَ بَعْضِهَا أَوْ الْإِفْرَاجَ مَعَ بَعْضِهَا سِرْطَانُ سَنَاءِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا وَسَطَفَ الْمَقُومُ ، عَلَى هَذَا الْعَمَارُ ، مِنْ عَطَفَ الْعَامَ عَلَى الْخَاصِّ

قَوْلُهُ [وَرَعَهُ] أَيْ عَظَمَهَا بِالْوَاوِ لِأَنَّهَا خَامِعُ الْحُدُودِ وَالرَّدَّاهُ ، بِخِلَافِ الرَّدَّاهُ فَلَا يَخَامِعُ الْحُدُودَ فَلِلذَلِكَ عَظَمَهَا نَاوُ

قَوْلُهُ [فَإِنَّهَا يَفَسِّمُ بِالْعَدِّ أَوْ الْكُلِّ وَالْوَرْدِ] رَاجِعٌ لِمَعْنَاهُ كَالدِّرَاهِمِ وَالْدَنَابِيرِ وَالْحُبُوبِ وَالْفُطُلِ وَالْحَدِيدِ ، عَلَى مَسَلِّ الْفِصْمَةِ وَالسَّرِ الْمَرْتَبِ

قَوْلُهُ [رَفَعَ حُورَ فَمَسَمَ الْعَرْعَةَ] فَإِنَّهُ 'نَ عَرَفَهُ

قَوْلُهُ [وَلَا رَحَةَ لَهُ] أَيْ لِأَنَّهُ لَا يَدُ ، مِنْ مَقُومٍ إِلَى مَقُومٍ مَسَفَ هَذَا

وَقَوْلُهُ [إِلَّا أَنْ يَحُولِيَ] أَيْ بِخِلَافِ الرَّحَةِ - أَصَابَهُ فَمَحَلَةُ الْعَرْمِ

قَوْلُهُ [وَكُنِيَ فَاغَمٌ] الْمُرَادُ الْكِنَاءُ ، أَوْ الْإِحْرَاءُ وَأَسْعَرَ كَلَامَهُ أَنْ الْأَسَى

أَوَّلِي ، وَهُوَ صَرَحَ أَنَّ الْخَاصَّ وَلَا يَسْرِطُ فَهَذَا عَامٌّ بَلْ يَحْرِي وَيُوَعِدُ أَوْ كَافِرًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقَامًا مِنَ الْعَاصِي فَلَا يَدُ مِنْهُ مِنَ الْعَدَالَةِ

بل الذى يملكه كلامهم - أنه لابد من تعدد المعلوم فى القسم بخلاف القسم فكفى الواحد وأن المعلوم غير القسم بعد حداً ، فأمل
(وأحره) أى القسم (بالمعدّة) أى عند الورثة من طلب القسم أو إناه ،
لأن نعت القسم فى الحره السركته فى الكبر ، وكلنا كاتب الوصيه
(وكمه) أحد الأحر من قسم لهم لأنه ليس من مكارم الاخلاق ولا شأن
الناس (ومسح) الاحد (إن رزق عكسه) أى على القسم (فى نسب
المالك)

قوله [بل الذى يملكه كلامهم] إلح مفعول القول

وقوله [بعد] خبر المبدأ الذى هو ما

والحاصل أن المقول عليه ان المعلوم لا يسطرط فيه التعدد إلا إذا كان يرتب
على مفعوله حد كسره ، أو عزم كقوم المسروق وأرض الخبائه والمعصوب وإعما
اسطرط فيه التعدد لانه كالمساهد على القسم ، وأما القسم والمعلوم للقسم فهو نائب عن
الحاكم فاكفى فيه بالواحد على المقول عليه ، كما يوجد من الحاسه
قوله [أى عند الورثة] المناسب السركاء المقصوم لهم والمراد عند الرووس
لا عدد الانصاء

قوله [وكلنا كاتب الوصيه] أى احره الكاتب وميله المعلوم يكون على عند

رعوس المقصوم لهم

قوله [وكتر احد الآخر] إلح فى (من) بعد الكراهه من كان معاماً

من طرف العاصى للقسمه ، أما من اساحره السركاء على القسم لهم فلا كراهه
فى أحده الآخر

قوله [ومع الاحد إن رزق عليه] إلح ميله إذا كان ناحد مطلقاً قسم

أو لم قسم كالسعى فى زمانا بالقسم ، ولا فرق بين كون المال لاسام أو لكار ،
كان له احر من سب المال على القسم أولاً فمحصل ان الصورمان ، لانه إن كان
ناحده مطلقاً فالع فى اربع وهى كان القسم لكار ، أو لصغار ، كان له احر من
سب المال ، أم لا وإن كان الاحد مطلقاً بالقسم مع إن كان له احر من سب
المال ، كان القسم لكار ، أو لصغار وإن لم يكن له احر كره كان القسم لكار ،

• (وأفرد) في الفرعة وجوياً (سحر كُـلِّ صِيفٍ) لنقسم على حله ، فإذا كان في الحائط سحر نحل وبناح ورياح وجرح ، فكل صنف مفرد على حله ، ونقسم (إن احتمل) أي أمكن افراده ونسبه بأن يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل أو أكثر سمع به ، وإلا صم لغيره للصبروه ولا ناع لأنه أصغر في الحوائط (إلا إذا احتمل طلب) الأنواع في الحائط - كخطه وبنائها سحره زمان فسحره بناح وهكذا - فلا مفرد للصبروه بل نقسم ما فيه بالنسبة وجمع لكل واحد من الشركاء حظه في مكان بالفرعة ولا يصح حسده ما يحصل له من أصناف السحريين صاحبه

(و) إلا (أرضاً مفروقة) أي ساعد (سحرها) من نوع أو أنواع (مُحْتَمِلٌ) في القسم فيها من سحرها بالنسبة ولا نقسم الأرض على حله والأسرار على حله ، وإلا أمكن أن يكون سحره في أرض صاحبه وبالعكس وهو ضرر ، فهذا الاسم الثاني مطور إخراجاً من قوله آتياً مفرد كل فرع ، إلح والمقصود في هذا قسم الأرض وأما السحر فهو مع أنه منقسم فيها

أولها عار فالبح في ساء ، والكراهة في أسير وقد علمت أن محل الكراهة منه بقية الشركاء

قوله [وأفرد في الفرعة وجوياً] أحرر عن قسمه براضاه وفي حوزة الجمع بين تلك الأصناف

قوله [واحد كامل] أي مفرد لكل واحد حصه كاملاً من جميع الأنواع

قوله [ولا ناع] أي إلا براضا الشركاء

قوله [ولا يصح حسده] أي لا يسحق - قسمه الفرعة - من الاحتلاص لأنه ضرره

قوله [وإلا أمكن] إلح أي وإلا - قسمه الفرعة السحر حصه وخص وحدها أمكن إلح أي ويمكن علمه - به محصوره هي ضرر - من

قوله [مطوراً إخراجاً] أي ملاحظ إخراجاً بمعنى أن قوته في عدم وفردتها كل نوع أو صنف - أن آخر - بعد - سرحها - أن يمكن أصرفه سحر

والمقصود من قوله « وأفرد سحر كل صنف » قسمه السحر لأنها حائط والأرض
مع له

• ثم منه في مطلق الجمع قوله

(كالدُّور) أى فانه محور جمعها في قسمه الفرعه فادامات عن دارس
أو أكثر في امكنه فلا ينعن قسم كل دار على حدها وإن أمكن ، بل محور
ان يحل هذه الدار في معاملة الأخرى بالقسمة ، ثم فرع شرطان افادتهما بقوله

(إن بمارتا ، كتميل) أو ملن ، ونحبت يكون الملل أو الملان
حائعا لا يمكنهما حتى يصبح قسم بعضها لبعض في القسمة فإن ساعدت لم يحر
جمعها ، بل ينعن قسم كل دار على حدها لأن شأن الساعد يودى إلى اختلاف
الأغراض ، لأن أكثر من الملن يودى إلى كونه في بلد أو بلد كثره إحداهما
في الوسط والأخرى في طرفها وهذا مانع من الجمع لما تعلم

(وسياوب) الدور منه و (رعه) لا إن احلما في ذلك فلا محور الجمع

مفرد ، وإلا فلا مفرد السحر عن الأرض في القسمة ، بل قسم الأرض مع السحر
والعول على قسمه الأرض والسحر تابع لما

قوله [لأنها حائط] أى لأن الفرص انها حائط في المسألة الأولى بخلاف
قوله أو أرضاً مفرد سحرها فإن المسموم أرض فيها سحر مفرد

قوله [إن بمارتا كتميل] ذكر هذا الشرط في الوصح في الدور والافرحه ،
وقاله ابن فرحون وأعرصه (ر) بان المتنونه لم يحل الملل حداً للغرب إلا في
الأرضين والحوايط ، وأما الدور فعالب فيها وإن كان من الدور مساهة النومن
والنوم لم يجمع (اهـ)

قوله [ورعه] المراد بالرعه في كلام المصنف رعه الشركاء ولا يلزم
من تساوى الدور في القسمة اتفاق الشركاء في الرعه فيها فاحد الأمرين لا يعنى
عن الآخر ، وهولم إن القسمة تابعة للرعه ، المراد رعه أهل المعرفة بالنوم ، فلا يرد
أنه يلزم من اتحاد القسمة اتحاد الرعه

وبني شرط ثالث وهو ان يسما ولو بالوصف رفعاً للمجهول
 • (والافرحه) أى أراضي الزراعة من الامتد (والخرويط) (١)
 الملتد (كذلك) أى محور جمعها من الفرع ناصبه إن نصب ومارب كالمثل
 وسابو فمه ورعه ويراد في الحوايط ان يكون من نوع واحد كما بعد
 (والسرى) بالحر عطف على دور أى وكالتر فانه محور جمعه في الفرع
 ومحور رفعه على الافرحه والحر مخدوف أى كذلك محور جمعه والاول اولى
 الترانسج ما ليس من فطن او كتان أو صوف أو حرير أو حر ، محصاً
 أو غير محط ولذا بالغ على ذلك قوله (ولو كصوف وحرير ومحط

قوله [ولو بالوصف] على كتابه النص به إذا لم بعد المعنى عن ذلك
 الأما كن محب يوم بعد داتها او سوفها اذا ذهب إليها
 قوله [الملتد] أى ما ذكر من الافرحه واحوايط
 قوله [أى محور جمعها من الفرع] أى لجمع الافرحه وحدها واحوايط
 وحدها ، هى وحدت الشروط المذكورة محور جمعها ولو كانت بعد - فهو منسوب
 معروفه من رطوبه الارض ، كالذى تروى بارض النيل بمصر - وسعد وهو - ما سقى
 ماء بحرى على وجهها كالعين بالانبار وانظر وانما حار جمعها لانه كهم
 في حرة الزكاه وهو العسر راما ما سقى بالآلات فلا جمع مع واحد منه كدناى
 لاحتلاعه في حرة الزكاه

قوله [على دور] الاثر على الدور لانه لم يسم
 قوله [على الافرحه] معن محذوف ان عصاً على الافرحه سى اء
 مبداً لتدل قول السارح راحر مخدوف
 قوله [والاول اى] رجه اى رجه - عصه على الافرحه ريم سده
 بالسروط المعلمه بسب ان اصل - السه ان يكون - حرف عصه على
 (النور) فان العطف بعد السرى على اصل حكم
 قوله [او حر] هو ما كان حر راحمه و رصوه رساً
 وقوله [او ع محط] أى كلاحمه واسلاد

عَشرِه) وإنما حار جمعه لأنه كالصنف الواحد ؛ لأن المقصود منهما اللبس
والتركة لا بعذر سريعاً ، وسواء أحتمل كل القسمه على حده أم لا (بَعْدَ
مَعْيُومٍ كُلِّ) على حده ، ولأن لم يحر الجمع
(لا) جمع أرض (داب آله) لسمها كسانه وسلف ودلو (مع
عمرها) كارض سقى بلا آله ، (كسعل) أو سح أو نل أو مطر لا خلاف
ركاه ما يحرق منها مكاناً كالوعس
• (وَمُسَّحٍ مَّا فِيهِ مَسَادٌ) أى قسمه فرعه أو مراصاه لما فيه من
إصاغة المال بعرض (كسافونه) وحرر أعلى وأسفل لرجى وفلسفه لا يسمع
به إذا قسم ، بل يباح ويضم عنه
(و) مع (ررع) أى قسمه بأرضه قبل يلدو صلاحه بالحرص أى البحرى
إن لم يخلط على حده (وسمى) بالملطه أى قسمه على رموس البحر سواء

قوله [والتركة لا بعذر] أى الاحلاف فى الرى لا بعذر

قوله [ولأن لم يحر الجمع] أى لما فيه من الخفاه

قوله [وسلف] مراده به السادف ونحوه كالغلاطه

قوله [أى قسمه فرعه] إلح معمول مطلق لعمل مخلوف بقدره أى قسمه

قسمه فرعه إلح ، فهو مصدر من لوعه على حد سيرت سردي ورد

قوله [كسافونه] إلح أى وأما نحو الحص والمصراعى مما لا فساد

فى قسمه ، وإنما سوف منه إحداهما على الأخرى وبطره كالخحر الأعلى والأسفل

فمحور مراصاه لا فرعه

قوله [وحرر أعلى] إلح أى كسره بان واحد كل منها قطعه

قوله [إن لم يخلط على حده] أى بان دحلا على السه أو مسكنا ، لأن

قسمه من السع وهو مسح دعه مفرداً بالبحرى قبل يلدو صلاحه على السعه فإن

دحلا على حده عاجلا حار ، سواء مع أصله أو مفرداً إن أدّر لا إن لم يور

فلا يحور قسمها لا وحدها ولا مع عمرها ، لأن قسمها وحدها فيه استساء مالم يور

والمسهور منه ، وقسمها مع عمرها فيه طعام وعرض طعام عرض ، وحمل النمر

الذى لم يور طعاماً لأنه يقول إله ابن سلعون ، وإن كان فى الارض ررع مسكن

كان عمر رجل - وهو الملح الصعر - أو عمر غيره على الصحيح خلافاً لمن
قصده على الأول (مُسْمِرِدًا) كل منهما عن أصله وهو الأرض في الررع والسحر
في السر

(أو مَعَ أَصْلِهِ) منهما ، فهو مجموع مطلقاً إلا إذا دخل على حله عاجلاً
قال في المتن : قال مالك إذا رُب قوم سحرًا أو دخلوا وبهما عمر فلا يسمي الثمار
مع الأصل ، قال ابن القاسم ، وإن كان الثمار طلعاً أو ملحاً إلا أن يحدها مكانه
وقال في المعنى : أو اسمها الررع الاحصر فنادس على البحرى أو اسمها الثمره
فل طسها فلذلك لهما إن دخلا على حد ذلك مكانهما ولا يحور ذلك على
السحر لهما أو لاحدهما (أهـ) لما في قسمه بعدد من بيع طعام بطعام محرماً
على السهم وهو لا يحور - وأولى إن هذا صلاحها لانه ربوى والسك في التماثل
كسحق العاقل فلا يسمي إلا كلا أو رناً أو باع قسمه

وفي الأصول ثمره عمر ما يورده فلا يحور القسم في الأرض والأصول محال حتى يوتر
التمر ، ويظهر الررع ، لان ذلك مما لا يحور استشاؤه حكى ذلك سحوب في امره
قال ابن أبي ريس وهو من صحيح والررع على منله (أهـ ن)
قوله [وقال في المعنى] يسمي المم وبالعن المهملة المكسورة بعدها ناء
اسم كتاب لاني إسحق وأما المعنى بالعن المعجمة بعدها يود فهو اسم كتاب
في لغة الساطي

قوله [أو اسمها الثمر فل طسها] أي ولا قرب من كوتها ثمره محل أو صرماً
قوله [من بيع طعام بطعام] أي باعها ما يورث إليه لانه يحور البيع
لا يسمى طعاماً ومقصود هذه العلة ان مثل الرسم - مما ليس بطعام محور - قسمه
محرماً على السهم وانظر المعنى

قوله [وهو لا يحور] أي لما فيه من ربا الفصل والسهم
قوله [والسك في التماثل] إلح هذا هو ربا الفصل فبيع عند يلو
الصلاح ولو دخلا على الحد

قوله [فلا يسمي إلا كلا أو رناً] أي ولا يحور قسمه بالبحرى في أرضه
إلا إذا من الفصل من أحد الخاس كما اذا ترك فنادس في بظر فدان والررع

ولما في صممه مع أصله من بيع طعام وعرض بطعام وعرض ، وهو مجموع ، إلا إذا
دخل على الحد كما تقدم خلافاً للسارح مما ذكرناه هنا هو المقول عليه
(أو) صممه (مقياً) بعد حصاده (أو رزعا) وهو على أرضه بعصبه وبخوما
جميع للسك في المال

(أو) صم (فيه ترأخج) صمغ في الفرعه كما لو كان بهما سنان ،
أو عذبان أحدهما يساوي عشره والثاني يساوي عشرين ودخلا بالفرعه على أن
من وضع في صممه ما يساوي عشرين برد لصاحبه حمسه ، إذا لا يدري كل منهما
هل يرجع أو يرجع عليه ؟ وهو من الجهالة والغرر وأما في المراضاه فمحور ،
وظاهره هل ماله الراجح أو كبر ورجح وقال السح إلا أن نعل ، أي
ماله الراجح قال بعضهم كعصف العسر فلول محور
(أو لس) بالرفع عطف على « ما فيه صاده » أي ومع لن أي صم

واحد لا يعاوب به محور في جميع الرينات

قوله [ولما في صممه مع أصله] معطوف على قوله « لما في صممه مفردا »
هو موضوعه فيما لم يبد صلاحه بتليل قوله « إلا إذا دخل على الحد » إلح
قوله [من بيع طعام وعرض] إلح الطعام هو العمر والعرض هو الاصول ،
وإما مع لأن العرض المصاحف للطعام حكمه حكم الطعام فحصلت الجهالة
في الطرفين والسك في المال كحق العاقل

قوله [صمغ] أي وأما قسم بها بعصبه بمعاره السرحي وهو الكحل
وإما أصح هنا قسم الرزع مقاً أو على أرضه وجار دعه مقاً أو في أرضه بسروط
الخراف لكثره الخطر هنا ، إذا عبر في كل من الطرفين سروط الخراف لو هل
محواره بخلاف السح فانها إما عبر في طرف السح فقط

قوله [وظاهره] الصمغ عائد على كلام المصنف

قوله [وقال السح إلا أن نعل] إلح ما قاله حنبل بيع فيه اللحمي وهو
صعب وإن سلمه ابن عبد السلام وأما القول بالبيع مطلقاً فهو الراجح كما
أفاده السارح ، وقال ابن عرفة طاهر الروايات مع التعديل في قسم الفرعه
بالعين مطلقاً (أه)

لن (في صُرُوعٍ) للعلم أو العرف أو غيرهما -- فرعه أو مرأصاه لما فيه من
المخاطره والعرف ومعه ان يكون سهما سائبان أو أكبر فأحد كل واحد منهما
سواء لأكل لسانها مع بقاء المركبة في الذاب (إلا لفصل بـس) أي ظاهر
من اللسان بأن يكون إحداهما غلب وظل والآخرى رطلا أو بأحد أحدهما
سبب والثاني واحد والثلاثة معاربه في قدر اللسان فحور ، لانهما حسد حرجا
من باب المعاليه إلى ساحه المعروف

• (ولا يُجمَعُ) في قسمه الفرعه أي لا يحور الجمع (من عاصيت)

قوله [ان يكون سهما سائبان] أي مثلا في الحصه لا فرق بين انفاق
دواب اللسان أو احلافيهما كغير رعم ، والحكم ما قاله السارح
قوله [فأحد كل واحد منهما سواء] مثل ذلك البسمه الواحدة باحده
كل واحد يوما

• سبه مما جمع أنصاف قسم المركب اذا ملا بلا محرج لاحدهما سواء كان
فرعه أو غيرها ، لان هذا ليس من قسم المسلمين وعمل الميع اذا لم يكن لصاحب
الحصه الذي ليس له في المخرج شيء ما يمكن ان جعل له فيه محرج ربي
المخرج المرحاض والمطبخ ، ومعتب الحصه ان سكنا عنه وكان يسيرك الاستماع
المخرج الذي في نصب صاحبه وليس له معه وكذلك لا خور قسم محرج
الماء بالفرعه لانه قد يعوى الحرجى في محل دون آخر سبب ربح او علو من
وحصن آخر فلا يصل لكل دى حرجه على الكم راسه ربه
فحارج ان يجعل القاء المسعه فائس ار اكبر واما قسمه العرف فحق حرجه
من النصب فممنوع مطلقاً فرعه مرأصاه ما فيه من النصب والضرر راسه عنه
الساحه قسم الماء بالقلد وهو الآله الى ما يصل بها الى عهد كن سبب حصه
كالزمنه والساعه والخمره الى عظامه ويصف عماً لطناً من استميا به يرسل ماء -
ملا الى أرض احد الشركاء فاذا فرغ - اخره ار رمل ارض
أرسل الى أرض الشرك الآخر مقدار ذلك وهكذا

قوله [أي لا يحور الجمع من عاصيت] أي ولو رصوا

أو أكثر وهرد عاصب أو أكثر (إلا مع دى قرص) كروحه وأحوس
أو أح لام أو احب لات وعمس (فما هم) أى للعصبه (الجمع أولاً)
أى استاء برصاهم ثم يرفع سهم وين صاحب القرص ثم إن ساءوا قسموا فما
سهم (كدوى سهم) أى مع عزمهم فإنهم يجمعون أولاً وإن أنى أطعم
الجمع فى هذه وإلى بعدها ، فإذا مات عن أخوه لام وعصبه أو روحاب وعصبه أو
عن الجمع فإن أهل كل دى سهم يجمعون أولاً ولا غيره ممن أراد من الروحاب
أو من الاخوه للام علمه ، فإذا طلب احداهن ان يسم نفسه استاء على حله
لم تحب لذلك ، ثم إذا قسم كل سهم على حله كالربع أو النصف أو الثلث

قوله [كروحه وأحوس] أى ويجعل الاصنام فيها اربعة على نصيب
الروحه

قوله [وعمس] راجع إما للاح أو الاحب للاب فذلك عطفه بالواو
واصنام العيس مع الاح للام سه ومع الاح للاب اسان

قوله [وإن أنى أطعم الجمع] هذا هو الذى حكى عليه ابن رشد
الانفاق والفرق بين دوى السهم والعصبه — حب فلم إن العصبه مع اصحاب القرص
لا يجمعون الا برصاهم ، ودوى السهم يجمعون وإن أنى النصف — ان اصحاب السهم
يمرله الواحد لان القرص لا يغير خلاف العصبه فان يصيبهم بدور مع
رءوسهم

قوله [وإلى بعدها] أى وهى قوله او وربه مع شرك

قوله [او عن الجمع] أى عن الاخوه للام والروحاب والعصبه

قوله [فان أهل كل دى سهم يجمعون أولاً] إلح فالمساله الاولى يحل
من بلابه اصنام ، والباقي إن كانت العصبه عن سن يحل أربعة أصنام ، وإن
كانت من محل عامه ، والمساله الباليه يحل من ابى عسر لان الثلث يريد على
الربع نصف سدس ، وأقل ما يوجد فيه هذا الكسر محصفاً انا عسر ، ولا يصور
عصبه من مع الاخوه للام — فإما

قوله [لم تحب لذلك] أى إلا برصا الجمع

فلا يصح ما في التفسير في بعد حب أمي

(أَوْ وَرَثَتِهِ مَعَ سَرِيكِ) فإذا مات أحد الميراثين في عمار عي ورثه
فالورثه مجتمعين في التسمه ابتداء فقسم الدار نصفين نصفها للسرك ونصفها
لهم ، ثم إن ساعوا بعد ذلك قسموا فيما بينهم ولا حاب أحدهم نصف نفسه على
حده ابتداء إلا إذا رضى الجميع

(و) إذا طلب أحد الشركاء من ورثه أو غيره المصصة راسخ العصب
(أحسب لها المستمع) مهم (ان اصبغ كل) مهم عما يوه رالام
محر وهذا في غير المسرى - للحاره والام ثم قسم لما فيه من نقص النحر
فما ناب كلا وهو خلاف ما دخلا عليه
• ثم سرع في ساد صفة الفرعة بقوله

(وکیب) العامم (السرکماء) ای اسماعیم و وری صغر عیالده

فوله [حب امکی] ای قسمه بلا ضرر

قوله [ولا عاب احلهم لفسم نفسه] الخ صاهره + كذا كله
عصبه، فعوله واولا برصاهم، مخصوص بما اذا كان معهم درسه اما مع السرب
الاحشي فحكم الوريه مطلقاً حكم دوى السم كما يوحد من السارج واولا رآحرأ
قوله [إن اسبع كل] اى ان اسبع كل واحد من الشركاء - الطالب لها
وعره - بما سواه من القسمه انما عاً ماماً كالاسباح قبل السم و ملحه ومجحه
ومرط داه وعبر ذلك قال فى الخامسة فبحر لها الآتى رلوكاب حصه بعض
فيه ها القسمه ولا يخالف هذا ما تقدم و حر احدهما بالغ ان حصه
الآخر لان ما هنا حظه لم يخرج عن ملكه مع كـ سبع به اسماأ عسأ
للاول وبما ان خرج عن ملكه الكلاه انظر الاحجورى اسى

قوله [والا لم نعم] ای لم یعمه علی القسم س ۱۰

فوله [وكتب القاسم السركا] الخ حاصل ذلك ان القاسم بعث المصور
من دار او غيرها بالقيمة المدعونه على قدر ما اقله ح واركت لاحد
نصف دار والاخر ثلثه والاخر سدسها فحصل سه احرار ساربعه كتب اسما
السركاء من ثلاث اوران كل اسم له رقه وحصل ر كسمع ثم يرى ماخذة على

بعد تعديل المسموم بالقصة في المعلوم والنجوى فيما سحرى فيه (وَأَهَّ) ما كنه
 أى تلف كل وورقه منها (في كَتَبَ جمع) أو طس أو عجن (مَّ رَمَى) كل
 واحد على قسم من اسمه على قسم أحده (أو كَتَبَ المسموم) بوضعه
 بأن يكتب الحد العرقى والسرقي والأوسط في أوراق (لِكُلِّ) أى لكل واحد
 من السركاء ، فالى حرج فيها جهة أحدها وهذا طاهر إذا استوفى الانصاء
 أو احلف وكاتب الاصنام عرساً فأحد صاحب الاكر الباى كروجه وأح
 لام وعاصب فان كاتب داراً أو حائطاً فان ذلك يودى للاحلاط وعلم الصبط
 وأحب بان من طهر اسمه في جهة احد ما يكمل حجه مما تله فامل
 • (وليم) ما حرج بها ، فليس لاحد منهم بعضها وكلنا يلزم في قسمه ماضى

طرف قسم معنى من طرق المسموم ثم يكمل لصاحبها مما تلى ما رسم عليه إن رأى
 له شيء ، ثم يرى الاخرى على اول ما تلى مما تلى حصه الاول ثم يكمل له مما تلى
 ما وقع عليه ، ثم يعين الباى للثالث ، فكل واحد واحد جميع نصبه مصلداً
 بعضه بعض ، وبن أن يرى الورقه الاخره عبر عماح إليه في ثم يصب من هى
 له للحصول اليه روى ما فيها ، فكما بها إنما هى لاحتمال ان يقع اولاً إذ لا يعلم
 انها الاخره إلا بعد فامل

قوله [والنجوى فيما سحرى فيه] أى كقصته الروح الاخره فنادس
 أو الفره قبل طسها بالآخرى فيما إن دخل على الحد كما تقدم
 قوله [من اسمه على قسم] هكذا سحره المؤلف وصاره الاصل من
 « حرج اسمه » فلعلها سقطت من قلمه ها

قوله [الحد العرقى] أى الجهة العرده ويرد المخاورة للمحل المخصوص
 فكيف قبل الجهة العرده المخاورة لملل وهكذا

قوله [أى لكل واحد من السركاء] أى يعطى صاحب الصنف في المال
 الذى فلهما سائناً ثلاثاً أوراقاً ولصاحب الثاب ورميان ولصاحب السدر واحد
 قوله [وأحب] إلج قال (ن) خاصه انه إذا كتب السركا
 في أوراق بعدد ما أن يرى أسماءهم الي كتبها على احرار المسموم ، او نعو
 معام روى أسماء السركاء على الاحرار كانه الاحرار معه في أوراق منه ملا

ه كل ، من أراد الفصح لم يترك منه

(وَمُسَمَّع) فلا يصح (اسيراء ما يحرق) فالفرع من الأقسام هل فيها ، بأن يقول معنى ما يحرق لك نكتة أو يقول التابع للمسرى أسر ما يحرق لي نكتة ، للحاله وان كانت الأقسام مساوية فيه وساحه وهذا إن وقع البيع على الب فان وقع على الحمار حار لان مع الحمار محل

• (وَيُطَيَّرُ فِي دَعْوَى حَوْرٍ) في القسم (او عَطَلُ) من القسم فيها (فإن يباحس) فان طهر مادكر طهوراً ساء (أو س) مادكر سبه (يُصَيَّبُ) القسم وردت للصواب

(وإلا) يباحس أو لم سب فان لم يصح الحال من غير ثوب (حلف المسكير) لهما ، فان حلف انه لم يحصل فيها حور او عطل فلا يصح فإن

واحد لورقه من الاسماء ورقه من الاخرى وكل لصاحبه مما يلي ان يبي له شيء كالعمل الاول ، سواء بلا عرى ولا إعادة قسم (أ)

قوله [فان وقع على الحمار حار] أي على ما اربصاه لسان حلالاً للاجهوري حب عثم في الميع واما لو اسرى حصه مائة على ان يعاقب بعه الشركاء - فان ذلك حار ووجه حواره انه لما كان الشركاء حوراً على القسم عند طلب المسرى له لم يكن اسراطه للقسم مافصلاً للمصطفى انما واضعاً لاتباع في هذه المساله فادرك على السلم بخلاف اسراء الخارج ، وذلك لان المسرى لما دخل على السوء صار المسع معلوماً له ويعتبروا على تسليمه من حب السوء خلاف مساله المصنف ، فان المسرى فيها داخل على سراء معين واعتبر غير حاصل وادخل كذا يوجد من حاسب الاصل

قوله [ان طهر ما ذكر] أي العطل او الحور اما اود اصغر لان العطف (او)

قوله [يصب القسم] أي فان فات الاملاك ساء عرس رجع للقسم ويصمونها فان فات بعضه قسم مدلم سب مع سبه موب وصاحبه نص القسم سب ما ذكر ولو كان سراً وهو قول عاصم واسب وقبل معنى عن السر كالدينار في العدد الكثير وهو من ان يترك ك (ن)

بكل أعدت وهذا ما لم يطل الرمن كالعام أو منه بل على الرضا عما وقع
كان طاهراً لأحياه به ، وإلا فلا كلام للمدعى والمراد بالخور ما كان عن عمد ،
والعلط ما كان عن خطأ

• (كالمراضاه) أى كما سطر في دعوى الخور والعلط على الوجه المعلوم
(إن أدخلا) فيها (مَعْرُومًا) يعوم لهما السلع أو الحصص لأنها حسنة
صانعت الفرعة فان يعاجس أو بب الخور أو العلط يعصب وإلا حلف
المبكر فان بكل يعصب بخلاف ما إذا وقع المراضاه سهما بلا يعوم ويعتدل
فلا سطر في ذلك وهي لازمه ولو يعاجس الخور أو العلط لأنها محصن مع
لا ترد فيها بالعين كما علم

(وأجبر على السع ن اياه) ن السركاء (فيما لا ينقسم
میں عتبار) كحانوب وبب صعب (وغيره) من عرض كمد وسف أى
مخر الآتى على مع السع بياحه مع مرند السع

(إن تقصت حصته سريكة) أى سربا الآتى وهو من أراد السع ،

قوله [كالعالم] أى كما حدثه ابن سهل

قوله [او منه بل] إلح حدثا بعضهم بصف العام ، فلو في كلام

السارح لحكاه الخلاف

قوله [وإلا فلا كلام للماعى] أى فلا يعص القسمة دعوى مدعه

ولو قام بالعرب

قوله [كالمراضاه] نسبه عربان لان الخور الباب السه بعض

هسمه الفرعة كان كنه أو سبرا على المعتمد ، وأما المراضاه فلا يعص ، إلا إذا

كان كبيرا

قوله [كما بعدم] أى أول الباب في قوله « ولا رد فيها العين »

قوله [فيما لا ينقسم] أى وأما ما ينقسم فالساكن أنه لا يحصل فيه بعض إذا

مع مفرداً لان المسرى ربعه هه ليمكنه من قسمه بعد السراء فلا يحسن في منه ،

وأما ما لا ينقسم فلا ربع هه المسرى لما اجمعه ن الصرر لعلم خبر سريكة

على القسمة فكان يحسن في منه كما يوجد من السارح

كانه قال ان نصيب حصه مرند البيع لو باعها (معهده) عن حصه سريكه لان السأى في السلمه الى تساوى مائه لو بيع نصفها لم يبع بمحسب على ما قل فإن لم يبيع لو يبع معهده لم يجر له الآتى على البيع لعلم المصير كما لا يخبر فيما نعم أو لا المبلى لأن البول لم يراد التسميه

(ولا يلزم) الآتى (المقص) فان قال الآتى يبع ما يملكك - هذا الخائب وإن يبيع عن سهم حمله على ما نصر فانه لا يجر على البيع معه لعلمه ان يصر (ولم يملك) حصه مرند البيع (معهده) بان ملكاه معاً يلزم او سراه او غيرها فان ملكها معهده وزاد معها وان صاحبه من البيع معه لم يجر على البيع معه (ولم يملك السكك) اى المجموع معجداً (للعلة) اى الكراه ما كان يسميه اسره للاسراع و غير عله ولو للجاره على المصعد فإن اسرى للعلة (كره عليه وجاوب) لعله رحام وكون ومحمسه و كان لم يجر الآتى على البيع مع من اسره فيحصل ان ما لا يسم - ادا كان سرکه وطلب بعض السرکه وبيع - حصل وان النص - فان الآتى يجر على البيع مع من طلبه بسروط اربعة ذكر انصاف منها ثلاثة

ولم يذكر سروط ما اذا التزم الآتى النص وهو المحمي ولم يصرح عنه انصاف ولا ان عرفه لان ظاهر المآثره رعبها خلافه الا ان وجهه صاهر وراد غاص حامسا وهو الا يكره سري للجاره فان سريها فلا ح الآتى على البيع ووده ان عرفه

(وقسم عن المحذور) لصعرا ر سهم ارجون (رله)

قوله [لم يجر على البيع معه] اى لكونه ادخله ملكه معهده
قوله [ولو للجاره على المصعد] اى خلافاً لما نصر كما سري
قوله [ذكر المصنف] اى حليل اى مضمناً عند ذكر الاربعه
قوله [الا ان وجهه طاهر] اى وهو عد المصير
قوله [قسم عن المحذور] الح اى قسمه وعه اى مرصه
قوله [وله] فان لم يكر له في فالحاكم فان لم يكر حاكم سري
فجماعه المسلمين من اهل بلده

(و) نعم (عن العات وكله) إن كان له وكل (أو العاصي) إن لم يكن له وكل

(لا) نعم عه (الأب) إذا لم يكن وكلا عه

(و) لا (ذو الشرطه) من الامراء

(ولا كآخ) وعم إذا (كف صغيراً بلا وصاه) من أسه (محيلٍ مُسْقِطٍ) الصغير فإنه نعم عه ما دام محجوراً في كفه

قوله [نعم عن العات] أى عه بعده، فان كان قرب العصبه اسطر قال في الحاشيه والظاهر كما في غير هذا الموضع انها بلائه أنام مع الامن وقال الاحمورى نعم العاصي ولو وكل عن العات ولو قرب العصبه قال في الحاشيه والظاهر ما قاله الاحمورى ، فلذلك أطلق سارحاً

قوله [لا نعم عه الاب] أى لسن للاب ان نعم عن ولده الذكر الرسد ولو عاشاً ومثله الام

قوله [ولا ذو الشرطه] بالصم يورث عرقه سموا بذلك لان لم شرطاً في رهم ولنسبهم عنهم عن عههم

قوله [إذا كف صغيراً] أى يكفل بالصغير وصاه

قوله [بلا وصاه] أى حصه أو حكماً فإن العاده إذا حرب بان كبر الاخوه أو ألقم نعم مقام الاب عمل بذلك واعطى حكم الوصى وإن لم يوصه الاب، كما بعدم في باب الحجر

باب

في القراض وأحكامه

وماسه لما قبله أن فيه قسم الربح بين العامل ورب المال ويوع مركه
 قبل القسم
 وهو يكسر العاف مأخوذ من الفرص وهو القطع ، لأن رب المال قطع
 العامل قطعه من ماله بصرفها قطعه من الربح وتسمى بمصاربه أنصبا
 وعرفه بقوله
 • (العيراض) الصحيح عرفاً

باب

قوله [ويوع مركه] عطف على قسم
 قوله [من الفرص] أى نصح العاف
 قوله [وهو القطع] وقيل مأخوذ من الفرص وهو ما عارى عنه الرجل من
 حر أو سر لأن الفرص فصل لكل واحد منهما إلى مفعله الآخر فهو مفارصه من الخاس
 قوله [وتسمى بمصاربه أنصبا] أى عند أهل العراق أحداً من قوله تعالى
 (وَأَحْرُوقَ تَصْرِ بُدَىٰ فِي الْأَرْضِ) ^(١) الآية وذلك أن الرجل في الحاجة كان
 يدفع إلى الرجل ماله على الخروج به إلى الشام وغيرها فباع الماع على هذا السرط ،
 ولا خلاف في حواره بين المسلمين ، وكان في الحاجة فافره المصطفى عليه الصلاة
 والسلام في الاسلام ، لأن الضرورة دعت اليه لحاجة الناس إلى الصرف في أموالهم ،
 وليس كل أحد يعذر على السبه نفسه وهو مستثنى للضرورة من الإحارة المحبولة
 قوله [الصحيح] دفع به ما يوعم أن هذا العريف سئل الصحيح
 والقاسد ، لأن شأن المعارف أن تكون للمأهات صحبها وفاسلها فافاد أن هذا
 العريف لخصوص الصحيح
 قوله [عرفاً] أى وأما له فقد تقدم في قوله مأخوذ من الفرص الخ

(دفع مَالِك) من إصافه المصنر لفاعله
 (مَالاً) مفعوله (مِنَ بَعْدِ) ذهب أو قصبه، حرج به العرض (مَصْرُوبٍ)
 أى مسكوكه، وحرج البز والمغار منهما
 (مُسْلِمٍ) من المالك، لا بدس عليه أو محال به على أحد (مَعْلُومٍ) فترا
 وضعه لا مجهول، (لِيس) معلو (دفع) أى دفعه لعال (تَسْحِيرُ
 بِهِ) والحرى الصرف بالبيع والسراء لحصل ربح
 (مُحَرَّرٍ) أى فى نظر حره سابع (مَعْلُومٍ) كربع أو نصف
 لا مجهول (مِنَ رَسْمِهِ) أى من ربح ذلك المال المدفوع، لامن ربح
 غيره، ولا بفكر مخصوص، كعمره دنابر ن ربحه (وَلِ) ذلك الحره كعمر
 (أو كَسَّر) كصيف أو اكتر،
 (يَصِيعُهُ) داله على ذلك، ولو ن احدهما ويرضى الآخر ولا سطر
 المصط كالتبع والاحاره ولذا عمر اس الخاف فى بعره باحاره حب فال

قوله [حرج به العرض] أى ومنه القلوس الخلد فلا يكون رأس مال
 قوله [مصرف] كان عليه ان نرنا معامل به لحرى المصروب الذى
 لا تعامل به لانه عمره عبر المصروب كما افاده روى لكن قال (ح)
 لم ار من صرح به فذلك سارحا برك رباذه هذا القصد
 قوله [لا ناس عليه] أى على العامل بان يقول له انحرى الدس الذى
 عليك والربح سى و سبك، وكذلك لا يصح فى الرهن أو الوديعه الى عند العامل
 مالم يقص الدس لرب المال وسلمه للعالم أو يحصره وسهد عليه كماناى
 قوله [أو محال به] أى كما اذا قال له اعص الدس الذى لى على فلان
 وانحره، فزاده الخواله التوكل فى قص الدس الذى له على العر، والا فالخواله
 المصطلح على الا يصح هما لان المال ناحده المحال لنفسه ملكاً
 قوله [معلوم فترا وضعه] أى فسترط علم راس المال، لان الجهل به بوى
 الجهل بالربح و محور بالبعد الموصوف عما تعلم ولو كان معسوماً
 قوله [كعمره دنابر] أى إلا ان نسبها لعمره من الربح ككك عمره
 ان كان الربح مانه محور، لانه عمره العسر

إحاراه على المحرور مال محرور من ربحه، وغير المسح بقوله «يؤكل على محرور»
بعد التح «أساره إلى أنه ليس من العقود الثلاثة بمجرد العقد بل لكل المسح قبل
العمل كما سأل أن شاء الله تعالى «وقولنا دفع» قد سئل لذلك مع إخراج
الدين ابتداء وإن كان لا يحرج الدين صريحاً إلا بقوله «مسلم»
• ثم ذكر محرور بعض العقود المذكورة

فذكر محرور «بعد» بقوله

(لا تعرضي) كعقد أو يوفى وكلما ملى غير بعد طعاماً كان أرعره
فلا يحور أن يكون رأس مال فرائض ولو سداد لا يوجد فيها العقد كالسود
ولا يحور اعتبار قيمته رأس مال فإن قال له «و» وأجل عنه رأس مال فسأل
النهي عنه

وذكر محرور «مصرف» بقوله

(ولا تبري) ولا تفرقه ولا تسكه منهما فلا يصح أن يكون رأس مال
فرائض (إلا أن يستعمل به) أي بالنذر ونحوه (نقط) ولم يوجد عندهم
مسكوك يعامل به (نقطه) أي في بلد الفرائض فإنه محرور حسد
يكون رأس مال ومفهوم «نقط» أنه إن وجد مسكوك يعامل به عندهم أيضاً

قوله [قد سئل لذلك] أي لما ذكر من عدم اشتراط الحفظ المبرور
حسب غير دفع

قوله [مع إخراج الدين] أي بلفظ دفع

قوله [العقد المذكور] أي ربحي فإن بعد مصرف مسلم معلوم
لمن سحر به محرور معلوم من ربحه نصحه

قوله [لا تعرض] هذا محرور إلى السود

قوله [طعاماً كان أرعره] نعم إن الملى غير العقد وعدم أن من
ما ضبطه كل أو ورن أو عند

قوله [ولو سداد لا يحا فيها] أي لا الفرائض ربحه مصرفه على
ما ورد كما نافي

قوله [سأل النهي عنه] أي في قوله أن ركله على خلاص من التح

لم يحرم النذر ونحوه لوجود الأصل
(كَمُكْرَمٍ) أى الخلد الحاس لا يجوز أن يكون فرائضاً ولو يعول بها
ولو في المحضرات ، لأن الفرائض رخصه ينصرف فيها على ما ورد ونسب ما علاه
على الأصل من المبح
وذكر محرر « مسلم » بقوله

(ولا يدعى (و) لا (نذر)) لا (وديعة) عبد العامل أو غيره
كأمن فلا يجوز أن يكون واحداً من هذه الثلاثة فرائضاً ، أما الدنس فإلانه بهم
على أنه أحقر لربننه فله ، وأما الرهن والوديعة فقال ابن القاسم لأني أخاف
أن يكون أنعمها فصارب عليه دنياً (انتهى) وكلامنا في المصروب ، فمحتمل أن
يكون أصح ما علاه من رهن مسكوك أو وديعه ثم بوطاً على البحر برناده ،
وهذا ظاهرهما إذا كانت بحب بد العامل ، وأما لو كانت بحب بد آمن فعمل
عنه المبح انقاع رب المال الرهن أو الوديعة لخصصهما من الأمن ولا سلك أنهما
عنه صعبه فعول السح ولو سده ، صوابه قلب المبالغة — كما قال ابن عارى —
بأن يقول ولو بد غيره ، وأعرصهم على ابن عارى ١٤ لوجه له ، فندر

قوله [ولو يعول بها] طاهره ولو لم يوجد غيرها

قوله [ينصرف فيها على ما ورد] في (ن) قال بعضهم والطاهر في نحو
هذا الحوار ، لأن الدراهم والدينار أسب مقصوده لئلاها حتى يمنع غيرها حب
اعرد العامل به ، بل هي مقصوده من حب السمة

قوله [على أنه أحقر] أى مسكوك ر

قوله [أن يكون أنعمها] الصبر يعود على العن المرهونه أو المودعة

قوله [الرهن أو الوديعة] يدل من المال

قوله [وأعرصهم على ابن عارى] إلح أى فقد اعرض سراج حبل على
ابن عارى حب اعرض على حبل في المبالغة الوجه الذى قاله سارجا ، فوجهها
كلام حبل بان انقاع رب المال سخلص العامل الرهن أو الوديعة امر محض ،
وأما احتمال انقاع العن إن كانت بحب بد العامل فامر موهوم فالمبالغة عليه
مصححه ، وكلام ابن عارى محامل ، فوجه سارجا كلام ابن عارى عما علمت

• (و) لوضع العراض نفس على العامل ، بأن قال ربه اجعل ما عليك من الدنس فراضاً على أن الريح ساء كلها (استمر) الدنس (دسناً) على العامل نصه لربه ويحصى العامل بالريح وعله الحسر ولا عره عما وقع منهما (إلا أن يُفسر) الدنس بأن نصه ربه من الدنس ثم برده على أنه عراض ولو بالعرب (أو تُحصّر) لربه

(وتُسَيِّدُ عَلَيْهِ) يعطى أو عدل وأمرأى على أن هذا المثال الذى أحصر هو ما على من دس لفلان ، ثم يدفعه له ربه فراضاً فمحور وكلنا الرهن والوديعه إذا فصا أو أحصرا مع الاسهاد فانه محور دفعهما فراضا بالعاض الحلى على الدنس فإن لم فصا ولم حصرا وقال ربهما له اسحر عما عليك من رهن أو وديعه على أن الريح ساء كلها فراضاً فالريح ترهما وعله الحسر وللعامل أحر ملة وما مري الوديعه من أن المودع ياتضح إذا اسحوى الوديعه فالريح له والحساره عله ، فذلك فيما إذا اسحرفها بعد ادب ربهما ربما ادب

قوله [ولا عره عما وقع منهما] أى لا يعر عند العرض - معلوم
سرعاً كالمعلوم حساً

قوله [إلا أن نصص الدنس] أى لو بعد اسهاد

قوله [أن هذا المثال الذى أحصر] أى مع علم اسهد سحر حسد
محرج بهذا الاحصار من النعمه الى الامانه

قوله [العاض احلى على الدنس] أى لا المص ار احصر -
كاف في الدنس مع أنه في النعمه ، فكمانه ما ذكره في نفس النعمه ان سحره من
أحروى

قوله [فالريح لر ما] الخ ان قلب ما الفرق - حنه -
المص والره والوديعه ، حب جعلم الريح راخسر بعد على -
الباقي ؟ قلب ان الدنس لم يعل عرذمه العدر من عله الصبا له يوم ، خلاف
الره والوديعه ، فان الاصل فهما علم الصبا لم هما لده مل
قوله [وما مري الوديعه] أى فلا مري ما ساد ما - صرب - حب

اسحرفها بعد إند ربهما فحكمها حكم النجاه في الدنس

له على طريق الفراض وهذا إذا كان اللبس عليه والرهن أو الودعه بحال
 فإن كان على غيره والرهن أو الودعه بيد أمين ، فأسار له بقوله
 ، (وإن وكله) أي وكل العامل (على حلاص دين) ثم يعمل
 به فراضاً ، وكذا على حلاص رهن أو ودعه عند أمين (أو) على (ربح
 عرص عيده) أو دفعه (أو) على نعه (بعد سيرايه ، أو) وكله على
 (صرف) فإن دفع له دهماً لنصفه بقضه أو عكسه (ثم) (ممل) في من
 العرص أو ما صرفه فراضاً فاضد
 • وإذا كان فراضاً فاضداً

(فله) أي للعامل (آخر ممل في توليه) ما ذكر من المحلص
 أو السع أو الصرف في دمه رب المال ، ربح العامل أو لم يربح وكذا في البر
 والفلوس كما ذكره بعضهم
 (و) له (فراض ممل في ربحه) أي ربح المال فإن ربح
 أعطى منه فراض ممل وإن لم يربح فلا شيء له لا في دمه ربه ومثل هذه المسائل

قوله [أو على بيع عرص عيده] أي عبد العامل ، وقوله أو دفعه له أي
 دفع رب المال العروص للعامل موكلاً له على نعه ، وقوله أو على نعه بعد سراه
 أي أمره بسراه عروص ثم وكله على نعه وسحر في منها
 قوله [من المحلص] راجع لقوله على حلاص دين وقوله أو السع
 راجع لقوله • أو على بيع عرص عيده • الخ
 وقوله [أو الصرف] راجع لقوله • أو صرف • فهو لف ويسر مرب
 قوله [وكلنا في البر والفلوس] أي أحرمله في صرف البر أن دفع له برا
 وأمره أن يدلّه بمسكوك وقوله • والفلوس • أي له أحرمله في إبدال الفلوس بدين
 مسكوك

قوله [لا في دمه ربه] صوابه حذف لا أو نربا بعد قوله لا في دمه
 ربه ولا في المال هدر

قوله [ومثل هذه المسائل] أي من حب سوب أحره الممل في توليه
 السرا وفراض ممل في الربح الحاصل في النجارة بها ذلك ، وقوله المسائل أي السع

مالو دفع له إلا على أن يسرى به سلمه فلان ثم يعمل فيها فرائضاً

• ثم منه مما جمع ، وفيه - إن وقع - فرائض المثل قوله

(كللك ميرك) أى كما لا يخور ، وإن وقع فيه فرائض المثل ما اذا

انسى علم الحر للعامل بأن قال له اعمل فيه ولكى الريح ميرك (ولا عاده)

الواو واو الحال أى والحال أنه لا عاده نسهم بعن قدر اخره فان كان هم

عاده نعين إطلاق السر على النصف ملاً عمل عليها وأما لو قال وريح

ميرك سنا ، أو سرکه فهو ظاهر في أن له النصف لانه بعد السوى عروفا

بخلاف لك ميرك فان المصادر منه لك حره

(أو مُسْهِم) بالحر تبع لمعار مجرور بالكاف أى وكفرائض مهم

بان قال اعمل فيه فرائضاً وأطلق فانه فاسد وفيه بعد العمل فرائض المثل

في الريح وكذا اذا انهم الحره كان قال ولكى حره من ربحه أو منى من ربحه

اذا لم يكن لهم عاده بعن المراد بما ذكر كسر

(أو) فرائض (أحل) فيه العمل ابتداء أو انتهاء كاعمل فيه سه

الآن أو اذا جاء الوف العلى فاعمل فيه ففاسد لما فيه من الحجر الملى

لنسه الفرائض وفيه - ان عمل - فرائض المثل

(أو) فرائض (صُص) للعامل بهم الصاد رُسُدا المم أى سره فيه على

المقدمه في المن والشرح ويصم لما هذه فكون عسراً وأما فليست تلك العسر

لاحلال بعض الشرط منها فامل

قوله [كللك ميرك] اما كان فيه فرائض المثل فان هذا لم يصح حمل

النصف والافل والاكره فكون مجهولاً كما سيوضحه السارح في آخر الثماره

قوله [أحل فيه العمل ابتداء] أى بخلاف ما لرفاه اعلم فيه انصف

أرى موسم العبد ويخود ذلك بما فيه من من فانه فاسد ربه احره المثل راب سنده

الحجر في هذا دون ما قاله المصنف لأن كلما اسند الحجة فهو ابتداء

وحسب يرى الصاد خرج عن الفرائض المزه

قوله [صص للعامل] أى شرط عليه رب المال الصفاء راما لو يقطع

العامل بالصفاً هي صحة ذلك الفرائض رعلمها خلاف راما ان دفع رب المال للعامل

العامل ضمان رأس المال إذا أُلغى أو صاع فلا يهرط فاسد ولا يعمل بالسرط ،
وهو فراض المثل في الريح إن عمل

(أو) فراض قال فيه للعامل (استر) السلع (بندس) في دماك
ثم انعد أي اسرط عليه ذلك (هــ) خالف العامل واسرى بعد ، فيه فراض
المثل ، لأن السرط فاسد ، وقد بعد مال رب المال حالاً ، فالسلع لرب المال وللعامل
فراض مثله في الريح ، فعولنا «خالف» قد لا بد منه ردناه عليه فان لم يخالف
بأن اسرى بندس كما سرط فيه ، فالريح له والخسارة عليه ، لأن السن صار
فرصاً في دمه وكنا لو سرط عليه أن يسرى بعد فاسرى بندس وأما لو سرط
عليه السراء بعد فاسرى به كما سرط فالخوار ظاهر

فالعصور أربع

(أو) سرط عليه (ماد ميل* ووجوده) أي ما يوجد ناره ويعلم أخرى ،
فماسد وجه — إن عمل — فراض المثل في الريح وسواء خالف واسرى غيره أو
اسراره قال المواق وبعض المتنونه قال مالك لا يسعى أن يفرض رجلاً على أن
لا يسرى إلا الر إلا أن يكون موجوداً في السماء والصف ، فمحور ثم لا يعلوه
إلى غيره — الناحي فان كان يعتبر لعله لم يجر وإن رل مسح (انتهى) أي
فإن فاب بالعمل فيه فراض المثل ، فعلم أن ما يوجد دائماً — إلا أنه قليل وجوده —
فصحيح ولا صبر في اسراطه

• ثم سبباً ما فيه فراض المثل قوله

(كلحسباً فيه) أي العامل ورب المال (في) قدر (الرياح) بعد

المال واسرط عليه أن يانه بضامن بضمنه فيما يتعلق بعده فلا يفسد بذلك لأن هذا
السرط حاصر ، وأما إن سرط عليه أن يانه بضامن بضمنه مطلقاً ، عدنى في التلف
أم لا فسد الفراض ولو كان الضمان بالوجه ولا يلزم ، كما أقي به الاحجوري
قوله [فالعصور أربع] أي فالعصور الأولى فيها فراض المثل والخسارة
على العامل لعدته يمنع المال بعد مع ربه ، والبادء والثالثه الريح للعامل والخسر
عليه وليس لرب المال إلا رأس ماله ، والرابعة الفراض صحيح والرياح على مادخله
قوله [إلا الر] بالناء والرأي المعجمة الضمان

العمل (وادعيا) اى ادعى كل منهما (مالا يُسبىه) العاده، كان يقول رب المال حط لك سلس الربح وبعول العامل اللبس وكانت عاده الناس اللب او الصنف فبردان إلى فراض الملل، فإن اورد احدهما بالسه فالقول له

• (فان أسسهما) معاً (فَقَوْلُ الْعَامِلِ) اى القول له ليرجح حاضه بالعمل واما احلافهما قبل العمل فساى أن القول لربه مطلقاً

• (ويى فاسيد عسره) أى غير ما تعلم ذكره من المسائل (أحر ميسليه فى الدمه) اى دمه رب المال ربح العامل ارم ربح بخلاف المسائل المثلثه فان فيها فراض الملل و الربح فان م عصيل ربح فلا ميه للعامل وبعرفان انصاف من جهة اخرى وهى ان ما فيه فراض الملل يفسح من العمل ويهرب بالعمل بما فيه احره الملل يفسح من اطلع عليه ليه احره ما عمل

قوله [اى ادعى كل منهما لا تسه] اى حراً لا تسه ان يكون حر

فراض

قوله [فالقول له] قال و احاسه طاه عباراً به بنوب من و ذلك

قوله [فساى ان القول لربه مطلقاً] اى اسه اه لا ايه عند محض

قبل العمل

قوله [اى عه ما تعلم ذكره من المسائل] اى السع رصم ه سب

العسر الى بعدم التسه عليها من حب فراض الملل و الربح و رب كد ه حر الملل فى الوله

قوله [وبعرفان انصافاً من جهة اخرى] اى و نه و د انصافاً من جهة ه

وهى انه احى من العماء اذا ربح له فراض الملل اسوسه اذا حب له احره من على طاهر المدره بالمواره بالم يكن الساد منه اى عمل بند كد ه و عده من محط فانه حسد يكون احى نه من العماء لانه صانع وهل احسبه نه فيما يقدر الصعه فقط او نه فيما يعامل عمل الفراض، بولان يعامل طاه اندره انه احى نه انصافاً باحره الملل اذا كان المال ما د حتى يسور احره مله كذا و احسبه

هـ ثم ذكر املة فاسده عبر ما تعلم مما للعامل فيه اخره ملة بقوله
 (كاسيراطٍ بَدِه) أى يترك المال مع العامل في البيع والشراء والاحد
 والمطاء مما يتعلق بالفراض ، ففاسد لما فيه من الحبحر ، وللعامل اخره ملة
 (أو) اسراط (مُسَاوَرِيَه) أى مساوره رب المال في البيع والشراء ،
 ففاسد لما فيه من الحبحر وهو اخره المثل
 (أو) اسراط (اميين علسه) أى على العامل أو اسراط (كمحياطه)
 لسان النحاره (أو حرر) لخلودها من كل عمل في سلعها على العامل
 (أو) اسراط (بعضين محل) للنحر لا يعااه لغيره (أو) اسراط بعض
 (رمس) له لا يباحر في غيره (أو) بعض (محصن للسر) منه يحب
 لا يسرى سراً من غيره أو البيع له يحب لا يبع سلعته لغيره ففاسد الفراض في
 ذلك كله للحبحر المخالف لسه الفراض وانظر بقية المسائل في ذلك في الاصل

قوله [اياه فاسده عبر ما تعلم] وصابط ذلك ان كل مساله حرج
 عن حصصه الفراض من اصلها فيها اخره المثل وأما ان سلعها الفراض لكن
 احل بها شرط فيها فراض المثل
 قوله [أو اسراط امن عليه] اي بخلاف اسراط رب المال عمل علام
 عبر عن اي رقب على العامل نصيب للعلام من الربح او يبيع سلعاً فحاجر ،
 وأما إن كان النصيب للسند أو كان العلامة رقباً ففاسد وهو اخره المثل
 قوله [من كل عمل] ، ان للمحول الكاف والمعنى من كل عمل غير لازم
 للعامل والا فلا يضر اسراط كالسر والظلي الخ من
 قوله [على العامل] متعلق بـ «اسراط» وليس معلوماً محذوف ، صفة لعمل
 لانه فاسد
 قوله [أو اسراط بعض محل] اي كقوله لا سحر الا في حصص الثلث
 الفلاس ، اما لو قال له احررني الفطر الغلاتي ولا يخرج منه فلا يضر
 قوله [لا سحر] هكذا نسخة المؤلف نال بعد الحزم ثم راء بعدها ،
 والصواب حذف الالف
 قوله [وانظر بقية المسائل في ذلك في الاصل] فيها أن شرط عليه

• (وعلمته) أى العامل ما حوت العادة به (كاسس والطى)
 لسان ونحوها (الحمص) لا الكثر من علم حر العادة ،
 (و) علمه (الأحر) من ماله (أب اسأحر) على لكت لا على رب
 المال ولا من الرمح

(وان اسیری) انسان سیدھے لقمہ میں معلوم فلم بعد علی قافہ (ھماں)
لعمره انا (اسیرت) ساعہ نکلا (فاعطی) النمل لامله رنھا ورھا
سما ماصفہ ملا قافہ له (فسرص) فاسد لافراض فحب رده ربه
مورا لانه لم رفع علی رجه عرب فان صا دی السلعة فارح للعالم رجه
والحسم علیہ

(بحلاف ما اذا لم يحضر) رب المال يسهل لي في كم عدد ان يسهلها
ادفع لي عشرة ملا على وجه المراض واربح سائر الكذا (وسحب) ركب

مساركة غيره في مال الفراض ار خلط عامه ار ما و صد عدد نصيبه
الفراض اي موصلة او بعضه مع غيره لسري به ما سحر بعمله
مال الفراض حب جعل عليه الزرع
واما لو شرط عليه ان ينفقه في الزرع من عا ان جعله صدقة مع
عليه ان لا يسري الى ولدكذا فيها حب سائر بسبب ان اي ركنه بحسب
العقد فيها فاسد لخروجها عن حصة الفراض
قوله [كالسحر والظن] راجع الى ان حب سائر بحسب
ان اسأله عليه من ماله

قوله [الكسر مما لا يحل اعداءه] قد مر في نسخة و
عمله نسخة رادعي انه عمله ليرج باخره فهي لا حو - حو - حو -
المال دون بل عمله نوعاً ملك صلب الثمن من من احد احد -
قوله [راي اسرى انسان سلمه] الخ حو - حو - حو - حو -
من المن والسرح في هذا المحل خمس - حو - حو - حو - حو -
معلوم ثم ان غيره فمحذو بها وطلب منه من على رجه - حو - حو -
والرجع للعامل والخسر عليه الناسة ان - حو - حو - حو - حو -

فراضاً على ما دخل عليه (كادفع لي) كنا على وجه الفراض (معد
وحدت رخصاً استبره) به والريح بنا على كنا ، فحور (إن لم
يسمى السلعة أو النافع) فإن سمي السلعة أو النافع لم يمر ، وكان فراضاً
فاستأد ويطهر - كما قل - أنه إن عني النافع فهي كسأله أسر من فلان
له أجرة بولي السراء أو فراض المل ، وإن عني السلعة فله أجرة المل
(وجعل) بالحر أي وكجعل (الريح) كله (لاحد هيماً) فحور
(أو عسرهماً) فحور ،

• (وصيته) العامل أي ينضم مال الفراض لربه لو تلف أو صاع
بلا يربط (في) اسباط (الريح) (ه) • أي للعامل ، بأن قال له ربما عمل
فيه والريح لك ، لأنه حسد صار فراضاً وانضم من الأمانة إلى التمه لكن شرطين
أفادهما بقوله

سراها فحور يكون فراضاً على ما دخل عليه البالة أن يذهب قبل سراها ،
فعول ادفع لي معد وحتب رخصاً والريح بنا فحور أيضاً ويكون فراضاً على
ما دخل عليه الزامه أن سمي السلعة فقط كقوله وحتب بعداً نكدا فادفع لي
بمه والريح بنا فهذه فاسدة ، وهما للعامل أجرة المل الخامسة أن سمي النافع
أن يقول وحتب فلاناً سح مراً فاعطى بمه فراضاً فهي فاسدة أيضاً وهما فراض
المل في الريح وأجرة بولي السراء قوله [لأنه لم يقع على وجه معروف] على لقوله
• يجب رده فوراً • ولا يعمل فيه بعباده الفرض لأن بقاءه كالرأ

قوله [له أجرة بولي السراء أو فراض المل] أي فيكون من حمله المسائل
العسر المضممة

قوله [فله أجرة المل] أي وينضم للمسائل التي فيها أجرة المل
قوله [لأنه حسد صار فراضاً] أي وإطلاق الفراض عليه محار لما علمت
أن حصة الفراض دفع مالك مالا من بعد مصروف مسلم معلوم لمن سحر به حره
معلوم من ربحه فلأر كبر نصسه ، وحكم ذلك الريح حكم الله من حاره
الموهوب له فهي له إن كان معصاً ، وأما إن كان غير معص كالفقراء وجب من غير
فصاء ، فإن اسبط المسحود معص فقال ابن ناحي أنه يجب من غير فصاء كالفقراء ،

(ان لم يسميه) أى الصمان عن نفسه ان لم يسمه عنه رب المال فان
 معناه بان قال ولا صمان على او قال له ربه ولا صمان عليك لم يصح
 لانه رماه معروف (ولم يسم فراضاً) بان قال اعمل فيه والربح لك
 فان سمي فراضاً بان قال له اعمل فيه فراضاً والربح لك لم يصح ويؤسره
 عليه الصمان، فلعلى السرط لكنه ان سرطه يكون فراضاً فاسداً يصح على العمل
 ، (وحلطه) أى مال المراض فحور (واب) حلطه العامل (سب)
 اذا لم سرط عليه ربه الخلط وإلا لم يحر ويصدق عليه الحرة المثل كما قلناه اسبح
 وحلطه بمال غيره او بماله (وهو الصواب ان حذف) العامل (سب)
 احاً هيماً) أى المالى (رخصاً) فتح ان كان المالى لغيره كان احدهم
 له وجه لحد الأمرين اما الخلط ان يقدّم المراض ربع ما يملكه من فله
 فحصر مال المراض ضمن وقيل معنى الصواب الباب فلا يصح له فله ما

وقال ابن رجب بعضه به كالمعروف له المعنى ربح استرجع رب المال بعمله بصل
 بموجب ربه او فله من المماصلة لان المال كله فله فكان ربحه منصوص
 راما ان استرط لربه فهل بصل بموجب العامل ياحظه ربه ليعا حو ب ما
 او لا، بل بعضه به لرب المال ما على ان العامل احدهم ربحه فكان رب احد
 حائز له ؟ قولان (اه) ملخصاً من حاشية الاصل

قوله [يكون فراضاً فاسداً] أى يخل بكون اربح لم يعمل عملاً مبروراً
 او به فراض المثل لكونه فراضاً فاسداً فأنظره كذا (سب)
 قوله [اذا لم يسرط عليه ربه احتقد] أى ما را سرط عليه ربه
 الخلط والحكم انه يلمر به ذلك، فاذا حذف رخصه كان ربحه محسباً
 العامل

قوله [فتح ان كان المالى لغيره] أى كما لا يخفى

قوله [او يقدّم المراض] أى الذى هو مراض

قوله [ضمن] أى على معنى الوضوء

قوله [وقيل معنى الصواب الباب] هو لبعض ما لا يخفى

قوله [فلا يصح] أى لكونه لم يخالط ربحاً

فحصل للفراض رخص واصل الرخص في البيع العلاء في السراء
 • (وسمّره) أي العامل بمال الفراض ، فمحور (إن لم يمحور
 عليه) رب المال (فصل سحليه) أي المال بأن لم يمحور عليه أصلاً أو
 حجر بعد سعله ، فإن حجر عليه قبل سعله ولو بعد الجحد ، لم يحر فان خالف
 وسافر ضمن بخلاف ماله خالف وسافر بعد سعله إذ ليس لربه منه من السعر
 بعده

(واسراطيه) أي رب المال على العامل (الاريل وأديتاً) نص له
 عليه (او) لا (حسي) بالمال (آلأ) خوفاً من محو نص (او) لا يزل
 (سحري او) لا (تساع) به (سيله) عنها له لعرض فمحور
 • (وصمين ان خالف) في جميع ما ذكر وتلف المال او بعضه

قوله [العلاء في السراء] أي طرو العلاء في السلع الى ما عمل الفراض
 فيها

قوله [او حجر بعد سعله] أي كلاً او بعضاً
 قوله [بعده] أي بعد سعل المال سواء كان المال فلالاً او كثيراً
 كان السعر قريباً او بعيداً ، كان العامل سانه السعر أم لا
 قوله [الاريل وأديتاً] أي محلاً محصفاً سانه مخاف منه
 قوله [لعرض] أي لعله رخصها عادة سلا

قوله [فمحور] مرتبط بقوله «واسراطه» إلح وقد رهندا لعل ان هذه
 الاسماء محرورة معطوفة على منحول الكاف قوله «كادع لي» المسه الحوار فله
 قوله [في جميع ما ذكر] أي في معنى من جميع ما ذكر

قوله [وتلف المال او بعضه] أي رخص المخالفة وأما لو محراً وأصح الهى
 وسلم ، ثم حصل تلف بعد ذلك من غير الامر الذي خالف به فلا ضمان ، وكذا
 لو خالف اضطراباً ان معنى في الوادي الذي يهي عنه او سافر الليل او في البحر
 اضطراباً لعدم المارجه فلا ضمان ولو حصل تلف - كما - الحاسه وإذا سارع
 العامل ورب المال في ان التلف وقع رخص المخالفة او بما صلت العامل في دعواه
 كما في (ح) عن اللحى

(كَسَانٌ عَمِيلٌ) نَالِمَالٌ (مُوصَّحٌ حُورٌ لَهُ) اِىُّ لِّلْعَامِلِ بَانَ كَانَ لَا حَرَمَ لَهُ فِيهِ وَلَا حَاجَ فَإِنَّهُ نَصِمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُورًا لَعَبْرَهُ كَمَا أَنَّهُ لَا صِهَانَ عَلَيْهِ فَمَا لَا حُورَ عَلَيْهِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ حُورًا لَعَبْرَهُ

(أَوْ) عَمِلَ نَالِمَالٌ (عَدَّ عَلَيْهِ يَمُوبٌ رَمَةً) فَإِنَّهُ نَصِمٌ إِنْ كَانَ عَسًا، لِأَنَّهُ صَارَ لَعَبْرَهُ لَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ لَعَبْرَهُ وَلَا إِنْ كَانَ عَرَصًا فَهَاجَهُ عَدَّ عَلَيْهِ فَلَا نَصِمَ حَسَرَهُ، إِنْ لَسَ الْوَرِثَةُ أَنْ يَمُوتَ مِنْ النِّصْفِ فِيهِ رَحَاهُ الصِّهَانُ عَدَّ الْعَالِمُ مَوْتَهُ سِوَاهُ كَانَ الْعَامِلُ حَاضِرًا بَلَدَ الْمَالِ أَوْ عَاصِمًا بِهِ فَرَسًا أَوْ بَعْدًا وَهُوَ الرَّاحِجُ رَقِلٌ مَحَلُّ الصِّهَانِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا

(أَوْ سَارِلٌ) الْعَامِلُ فِي مَالِ الْفَرَاغِ عِبْرَهُ - وَلَوْ عَا لَا آخِرَ - بَدَلُ الْفَرَاغِ بَعْدَ إِذْ رُبَّ الْمَالِ فَإِنَّهُ نَصِمٌ لِأَنَّهُ مِمَّا يَسَامِي عِبْرَهُ فِيهِ

(أَوْ سَاعٌ) سَلَمُهُ مِنْ سِلْعِ الْفَرَاغِ أَوْ أَكْرَ (بَدَلَسَ) بِأَدَبٍ هَاءُ نَصِمٌ

(أَوْ فَرَاغِي) اِىُّ دَفَعَهُ أَوْ بَعْضَهُ فَرَاغًا لِآخِرِ

(بَلَا إِذِنْ) مِنْ رَمَةٍ فَإِنَّهُ نَصِمٌ

فَقَوْلُهُ «بَلَا إِذِنْ» رَاحِجٌ لِلرَّامَةِ فَإِنَّهُ لَا إِنْ لَا إِنْ مِنْ الْوَرِثَةِ

قَوْلُهُ [فَإِنَّهُ نَصِمٌ] اِىُّ لَطَفَهُ الْعَدْلُ بِهِ حَتَّى كَانَتْ الْيُطْبُ بِلَا حُورٍ

لَا مِنْ أَمْرِ مَيَّاسٍ

قَوْلُهُ [وَهَلْ مَحَلُّ الصِّهَانِ] الْحَقُّ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ سِرِّهِ بَلَا

بَلَدَ الْمَالِ فَإِنَّهُ مَحْرُوكُهُ لَوْ عَلِمَ مَوْتَهُ بَطْلًا إِنْ كَانَ سَدَّ عَنْ سِلْعٍ مِنْ رَعْدِهِ

(بَلَا) بَعْلًا عَنْ إِيَّائِهِ رَاحِجٌ رَاحِجٌ عَرَفَهُ وَعَدَّهُ

قَوْلُهُ [لَا إِنْ رَمَةٍ لَمْ يَسَا] عَدَّهُ فِيهِ [فَإِنَّهُ عَرَفَهُ حَتَّى] حَتَّى

الصِّهَانُ إِذَا عَابَ بِهِ يَكُونُ الْعَامِلُ الَّذِي سَارَكَهُ بَلَا إِنْ سَارَكَهُ مِنْ لَدُنْ حَصِيلِ

حَسَرٍ أَوْ بَلَدٍ يَسَا كَمَا أَنَّ الرِّبَالَ حَصِيلٌ بَلَا عَدَّهُ مِنْ رَعْدِهِ

عَلَى إِيَّائِهِ لَمْ يَنْصِمِ إِذَا بَلَدَ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَسَا عَدَّهُ حَتَّى

قَوْلُهُ [بَدَلَسَ] اِىُّ نَسَبَهُ وَنَسَبَهُ لَمْ يَسَا عَدَّهُ مِنْ رَعْدِهِ حَتَّى حَصِيلِ

فَقَوْلُهُمَا وَإِنْ حَصِيلُ حَسَرٍ فَعَلَى الْإِمَامِ رَحِمَهُ

قَوْلُهُ [رَاحِجٌ لَمْ يَسَا] اِىُّ هِيَ قَوْلُهُ رَعْدُهُ مِنْ رَعْدِهِ

• (وَالرَّيْحُ) فِي الْآخِرَةِ (١) (سَهْمًا) أَي مِثْلُ رِبِّ الْمَالِ وَالْعَامِلُ الْبَائِي
الَّذِي حَرَكَ الْمَالَ (وَلَا رَيْحَ لِلأَوَّلِ) لِعَدَمِهِ مَا قَعَهُ لِلْبَائِي بِلَا إِدْنٍ مِنْ رِبِّهِ
(وَعَلَمَهُ) أَي عَلَى الْعَامِلِ الْأَوَّلِ (الرَّسَادَةُ) لِلْبَائِي (أَنْ رَكَدَ) لَهُ
فِي الرِّيحِ عَلَى مَا جَعَلَهُ لَهُ رَبُّ الْمَالِ ، كَمَا لَوْ جَعَلَ لَهُ الثَّلَبُ فِي الرِّيحِ ، فَهَارِصٌ
آخِرٌ بِالنِّصْفِ ، فَالرَّيْحُ مِنْ رِبِّهِ وَالْعَامِلُ الْبَائِي عَلَى الثَّلَبِ وَالثَّلَبُ وَعَلَى الْعَامِلِ الْأَوَّلِ
لِلْبَائِي تَمَامُ النِّصْفِ فَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ عَلَى أَهْلِ — كَالرَّيْحِ فِي الْمَالِ — فَالرَّائِدُ لِرَبِّ
الْمَالِ

وَأَمَّا مَا قِيلَ مِنْهُ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ بِلَا إِدْنٍ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ خَالَفَ

قَوْلُهُ [وَلَا رَيْحَ لِلأَوَّلِ] إِنْجَاحٌ ، حَاصِلُهُ أَنَّ عَامِلَ الْفُرَاصِ إِذَا دَفَعَ الْمَالَ لِعَامِلٍ
آخَرَ فُرَاصًا يَعْرِى إِدْنُ رَبِّ الْمَالِ فَإِنْ حَصَلَ بَلْفٌ أَوْ خَسِرَ فَالضَّيَّانُ مِنَ الْعَامِلِ
الْأَوَّلِ ، وَإِنْ حَصَلَ رَيْحٌ فَلَا مِثْلَ لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ مِثْلِهِ وَإِنَّمَا الرِّيحُ لِلْعَامِلِ الْبَائِي
وَرِبِّ الْمَالِ ، ثُمَّ إِنْ دَخَلَ الْعَامِلُ الْبَائِي مَعَ الْأَوَّلِ عَلَى شَيْءٍ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ مَعَ
رَبِّ الْمَالِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ عَلَى أَكْثَرِ مِمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ يَعْرِى
لِلْبَائِي الرِّبَادَةَ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ عَلَى أَهْلِ فَالرَّائِدُ لِرَبِّ الْمَالِ لَا لِلْعَامِلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ لَمْ
يَحْصِلْ لِلْعَامِلِ الْبَائِي رَيْحٌ فَلَا مِثْلَ لَهُ وَلَا لِرَبِّ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْبَائِي شَيْءٌ ، كَمَا هُوَ
الْمَعْنَى أَنَّ الْعَامِلَ لَا مِثْلَ لَهُ إِذَا لَمْ يَرْجَحِ الْمَالَ

• نَسَبُهُ كُلُّ مَنْ أَحْدَثَ إِلَّا لِنَسَبِهِ لِرِبِّهِ يَعْرِى فُرَاصٌ كَوَكُيْلٍ عَلَى بَيْعِ مِثْلِهِ
وَمِصْبَعٍ مَعَهُ فَرِيحٌ مِثْلُهُ فَلَا رَيْحَ لَهُ ، بَلْ لِرَبِّ الْمَالِ ، كَانَ وَكُيْلُهُ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ بَعَثَهُ
فَبَاعَهَا أَكْثَرَ فَالرَّائِدُ لِرَبِّهَا لَا لِلْوَكُيْلِ ، وَكَانَ يَبِيعُ مَعَهُ عِشْرَةَ لِسَبْرِيٍّ لَهُ مِثْلُهَا عِنْدَهُ
أَوْ طَعَامًا مِنْ مِثْلِهَا فَاسْتَرَاهُ بِمِثْلِهِ فَالْمُحَاصِلُ مِنَ الثَّمَنِ لِرَبِّ الْمَالِ لَا لِلْسَبْرِيِّ ،
وَأَمَّا لَوْ بَاعَهَا بَعَثَهُ كَمَا أَمَرَهُ وَاجْتَرَى فِي الْعِشْرَةِ حَتَّى حَصَلَ مِثْلُهَا رَيْحٌ ، أَوْ إِنْ الْمِصْبَعُ
مَعَهُ لِسَبْرِيٍّ الْعِشْرَةَ سِلْعَةٍ عَرَى مَا أَمَرَهُ بِبَيْعِهَا فَرِيحٌ مِثْلُهَا فَالرَّيْحُ لِلْوَكُيْلِ مِثْلُهَا ،
كَالْمُدَّعِ سَحَرٌ فِي الْوَدْبَعِ وَالْعَاصِبِ وَالْوَصَى وَالسَّارِقِ إِذَا حَرَكُوا الْمَالَ الرِّيحَ لَمْ
يُخْسِرْ عَلَيْهِمْ

- (وإن سباه) أى نهى رب المال العامل (عن العمل) ماله (فعله) أى قبل العمل ، وأغل العقد حسد فخالف رطل (فعله) الربح وحده (وعلمه) الحسر ، وليس لرب المال عليه إلا رأس ماله
- (وإن حسى كُله) من رب المال أو العامل على شيء من ماله الفراض (أو حتى) (أحسنى) على شيء منه فأنفقه (أو أحد) منه (سباً) قبل العمل أو بعده (فأداه) بعد الخيانة أو الأحد هو (رأس المال) فالربح له خاصه (ولا يحسره) أى المال الأصلي قبل الخيانة أو الأحد منه (ربح) من الباقي ، فليس ذكر كالحسر بحر فالربح لأن الخيانة أو الأحد إن كان رب المال ، فقد رضى بأن الباقي هو رأس ماله وإن كان العامل أسع به في دمه كالأحسنى ولا ربح لما في الدية
- (وعلى الخائن) مهم (مباحي) فإن كان رب المال فاداه فظاهر

- قوله [وإن سباه] إلح صورها أعطى شخص العامل مالا لعمل فيه فراضاً ، ثم قبل أن يعمل به قال له يا فلان لا تعمل فحسد سبخل عهد ففرض ونصر المال كالوديعه ، فاداعمل بعد ذلك كان الربح للمدعي رطله
- قوله [وليس لرب المال عليه إلا رأس ماله] صاهره رطل أو امرئ يعمل به أسرى للفراض بعد ما سباه وهو ما أحازه في التوضيح رطل أو حسب إذا أمر أنه أسرى بعد ما سباه للفراض فالربح هما لالداهه لرب المال حصه من الربح فلهذه الوفاء به
- قوله [قبل الخيانة أو الأحد] حصه فلان الأصلي كانه رطل أو رطل بالربح المال الأصلي الكاس قبل حصول الخيانة أو قبل حصول الأحد منه
- قوله [لأن الخائن أو الأحد] عليه للشي
- قوله [فقد رضى بأن الباقي] إلح أى ربح عما لفراض فم حصه لأن الفراض محل قبل العمل
- قوله [كالأحسنى] أى أسع به في دمه أصلاً
- قوله [ولا ربح لما في الدية] أى أحد الربح عنه رطله

وإن كان غيره فعله ما يلزمه سرعاً من أرض أو هبة أو مل وما وقع لها لبعض السراح لا يعول عليه

• (ولا يسرى) العامل أى لا يحور له أن يسرى مسلماً للفرائض (سبيته) أى بأحر أى بدس في دمه ربه (وإن أدن ربه) له في ذلك وأما سراوه لنفسه فحار إذا لم يسعه عن الفرائض

(ولا) يسرى للفرائض (ما كسر من مال الفرائض) ولو بعد من عمله

(فان اسرى) سلعه بدس للفرائض أو ما كسر من ماله (فالربح) له أى للعامل ، أى ربح تلك السلعة ولا شيء منه لرب المال كما ان الخسر عليه كما لو اسرى ما من نفسه ثم إذا اسرى تلك السلعة لنفسه أو للفرض بدس في دمه

قوله [وما وقع لها لبعض السراح] إلح أى فلا فرق بين أن يكون الحياه هل العمل أو بعده في كونه الباقي رأس المال ولا يحور ذلك بالربح وسع الآخذ بما أحله والخالي عما حصى عليه كما قاله (ر) خلافاً لفصل الخريص حيث قال إن كاتب فله يكون الباقي رأس المال وما بعده فرائض المال على أصله ، لأن الربح محره وميله في (ع) قال (ر) هو خطأ فالحس ففراد السراح بعض السراح الخريص و (ع)

قوله [أى لا يحور له أن يسرى مسلماً] إلح انما مع ذلك لا كل رب المال ربح ما لم يصيب وما سبى البقي عليه الصلواة والسلام عنه ، ثم ان الميع بعدد بما إذا كان العامل غير مدر وأما المدر فله السراء للفرائض بالان كما في سماع ابن القمام ابن عرفة لأن عروض المدر كالغن في الزكاة وحب ان بها ذلك يكون ما سربه بالبدس يعى به مال الفرائض وإلا لم يحور (اهـ)

قوله [وإن أدن ربه] أى محلاف بعه الدس فانه مع ما لم اذن له رب المال وإلا حار ولا يقال ان إنلاف المال لا يحور ، لأن التلف بها عر محقق على ان إنلاف المال المبيع ومعه في محراو نار ميلا محب لا يسعه به أصلاً

قوله [ولا يسرى للفرائض أكثر] أى لانه سلف حر تبعاً اذا عدلوا كل ربح ما لم يصيب إذا لم بعد

مفردة عن سلع الغراس وناعها كذلك فجميع ربحها له وحسرها عليه ولا يصير
فمنها

(و) إن استوى في حمله سلع البحار (ساركه همتيه) أى فمه
الموحد ولو عباً ، فهو العين تعرض بم العرض من ثم نظر لما يخصه من
الربح ، فإذا كان مال الغراس ماله فاستوى سلعه ثمان ماله هى مال الغراس
والأخرى موحد فهو ربحه تعرض بم العرض بعد فإذا كان فمه خمس
كان سربكاً بالثلث فخص ربحه وحسره بما بقى على حكم العرض وهذا
الموحد وأما لو استوى بعد فالسركة بعاده وأخص ربحه بـ اسره لعم
ويصلى وإن اسره للغراس حسرت المال بـ دفع الماله الباقى فمك جميع
المال له وعلم النفع فالسركة على النصف

● (وخير) بالناء للموحد (حسره) أى المال فالبائع أى ا
حصل بـ المال حسرت كما لو كان ماله استوى بـ ما ساهه فمها إن بـ

قوله [إن اسره للغراس] مقابل قوله ا ا اسره لعم ، لا قرب بـ كى
بـ ان يكون السراحم او موحد هو له وحسرت للمال لا قرب فم بـ حـ
والموحد وصور تلك المساله أربع عند الخلط ومثلها عند جد حب حب
وقصد بها نفسه ساركه العند إن كان الزباده جاء النسيه بـ كـ اربـ
موحد راب قصد بها الغراس حسرت الغراس بـ لا لرا بـ كـ ا د بـ كـ ب
حاله فعلى حلفها وإن كان موحد فعلى احتلها وبصر ا"ل كـ بـ صـ
او بركها للعامل فساركه على ما بعد وبـ لـ خلصت لك اربـ كـ بـ ربحه
للعامل وحسرها عليه ظاهراً ، هذا يحصل المى والسراخ و هذا حب
قوله [بـ دفع الماله ماله] أى عادها حـ ا موحله حب بـ كـ بـ
صاحباً لتلك الماله و دمه بـ حـ ا حـ دفعها كـ بـ حـ من ()

قوله [حسره] احسرها بـ سـ حـ حـ حـ كـ
والثلف مالا ساعى بحرك كما وصحه بـ اسـ لـ اصـ رـ كـ
الصحيح او التماس الذى فيه فراض التل بـ الذى بـ حـ حـ
وه حـ كـ فى الحاسه

استرى بها مساً ناعه ثمانه وعشرين ، فإنه بحر بالريح وما زاد بعد الحد
فسيهما على ما شرطه ، فالعسرون المال هي التي يكون سيهما ولو ناعه ثمانه
فقط فلا ربح سيهما ولو حلا على عدم البحر بالريح لم يعمل به والشرط ملغى
(و) حر أنصبا (مائة ألف) من الفراض وألحق به ما لحقه لص أو
عسار - (وإن) وقع التلف (قبل العمل) بالمال أي قبل تحريكه -
(بالرياح) معلى ، « حر » ومعنى حره بالريح أنه يكمل منه ما نقصه
بالخسر أو التلف ثم إن زاد مائة قسم سيهما كما تقدم (بالآم بتفصيل)
المال من العامل ، فإنه مقصده ربه ناقصاً عن أصله ثم رده له فلا بحر بالريح
لأنه حسد صار فراضاً موبعاً ومعلوم أن البحر إنما يكون إذا في مائة من أصل
المال ، فلو تلف خمسة فاق له ربه بثلاثة فلا بحر للأول بربح الباقي

(وليربه حاكمه) أي حلف التالف كلا أو بعضاً ، إلا أنه إذا تلف
الكل فأحله فربح في الباقي فلا بحر كما قلنا وإذا تلف البعض فأحله فبحر
الباقي بما سواه من الربح ، لأنما يوجب الحلف قال القحطى من صاعب له
خمسون من مائة صحابها رب المال ثم ناع ثمانه وخمسين وكان فراضاً بالنصف
أن يكون للعامل اثنا عشر ونصف ، لأن نصف السابعة على الفراض الأول ورأس

قوله [لم يعمل به] هذا هو ظاهر ما للمالك وابن القيم ، وحكى بهرام
معانله عن جمع ، فقالوا عمل البحر مالم يشرط خلافه وإلا عمل بذلك الشرط قال
بهرام وأحاره غير واحد ، وهو الأقرب ، لأن الأصل أعمال الشروط بحر « المومنون
عند شروطهم » مالم يعارضه نص - كذا في الحاشية فلا عن (عب)

قوله [يساوى] أي وأما ما تلف صحابه فلا بحر بالريح لما مر أنه
يسع به الحاق ، سواء كان أحداً أو العامل كاتب الحاشية قبل العمل أو بعده
قوله [وألحق به ما أحده لص أو عسار] قال (عب) حكم أحد اللص
والعسار حكم السباوي ولو علما وفقد على الانصاف متهما بعله بحسب الأصل

قوله [لأنما يوجب الحلف] أي حلقاً لما في (عب)

قوله [على الفراض الأول] معلى محذوف حر إن أي مقصود وكذلك

قوله ونقصها على الفراض الباقي

ماله ماله ولا شيء للعامل فيه وبضعها على الفراض الثاني ورأس ماله حمس
وله نصف ربحها ولا يحبر الأول بالثاني (انتهى) أى عما سوب الثاني من الربح
وبعدهم أن الحماة وما أحدره او غيره لا يحبر بربح

• (وأبغى) العامل (مه) أى من مال الفراض أى يحور له الانهار
على نفسه من مال الفراض وبغى له بذلك بسروط اربعة

اسار لاوطا ونانها بقوله

(ان سافتر) به

(للسحارة) أى سريع فى السفر لئلا يسه المال ولو دون مساهة المقصر
من طعام وسراة وركوب ومسكن وما يتعلق بذلك من حمام وعسل يوب على وجه
المعروف كما تأتى حتى يرحل لوطه ، ومعهم السوط انه لا يسه له بالخصر

قوله [وبعدهم ان الحماة] إلح أى فى قوله « راب حتى كل اراحتى او احد
مساً فالناب رأس المال لا يحبره ربح » إلح

• سبه لا يحبر رب المال على الخلف مطلقاً تلف كل اثبات بعينه قبل
العمل او بعده وإذا اراد الخلف منه بمصل فاب ماغ حمسه م بر
العامل بقوله ، وأما إن تلف بعينه فبقوله ان تلف اسعص بعد العمل ، فله
لان لكل منهما العسح وحب كان لا يذم رب المال اخلف بصرى اعد على مسعه
لفراض فله لثاني لثانها سباً واما المال قد صبح رأى ربه من خصف
لرب السله العامل فان لم يكن له مال سب ربحه به وحبره عليه - كما وجد
من الاصل

• مسأله ان بعدد العامل ان احدث اسار او اكد فلا فراضاً ربحاً فيه
الربح على حسب العمل كسركاء الانثان فاحد كل واحد منه حدر عمه
ولا يحور ان يساووا فى العمل مع احلافهم فى الربح وعكسه

قوله [وبغى له بذلك] أى عند المارعه

قوله [من طعام] إلح من معنى و معلو ناسو

قوله [ومعهم السوط] أى الذى هو قوله ان سافر

قال اللحي مالم يسع له عن الوجه الى ثياب بها وإلا فله الاضاق

ولنا بها بقوله (مأ لم تـ نـ نـ روحه) في اللأ الذي سافر له للمحارة
فان بي بها سقطت ثيابه منه لا إن لم يس ولو دعي للتحول وهذا السوط في
الخصمه سوط - استمرار الثيابه

ولرباعها بقوله (واحتسب كل المال) الاضاق منه فان يكون كثيرا عرفاً
فلا ثيابه في السر كالار من والخمسين ديناراً خصوصاً في زمن العلاء
وإذا حار له الثيابه على نفسه اثنى (دهاناً وإتانياً بالمعروف) وحار ان
يكون قوله « بالمعروف » سوطاً، وبه يكون السوط خمسة والمراد بالمعروف
١ مناسب حاله

(لا لاهل وكسحج) من الضرب كعرو ورباط وصله رحم والمراد

بقوله [عن الوجه الى ثياب منها] أي كما لو كانت له صعيه يعني منها
حفظها لاحتل عمل القراض، فان هذا قد مضى - كما قال أبو الحسن - خلافاً للثاني
العامل مالم اضاره

بقوله [مالم يس روحه] أي سقط لاسرته قال النوسي ان يروح في ثا
لم يسقط ثيابه حتى يخلط بحسده بصر نا ه بقاء ابن عوفه والا عوى للتحول لسب
منه ن إسقاط الثيابه خلافاً (لعب) - كذا ي (ن)

بقوله [سقطت ثيابه] أي وبانيها ما اللحي

بقوله [فلا ثيابه في السر] فلو كان في العامل مالا ن سيران لرحلن
وبحاملان باحياهما الثيابه ولا يحملانها عند الاضراق روى اللحي ان له الثيابه
والفماس سقطها لحجه كل منهما انه دفع الاثب فيه الثيابه (اه) قال ابن عوفه
ولا اعرف هذه الروايه لغيره ولم اخطها في الوادر، وهو خلاف أصل المتن فمع
حتى على رحلن كل واحد منهما لا يبيع بلب الثيابه - وفي مجموعهما ما يسلعه -
ان ذلك في ماله لا على العاقلة (اه ن)

بقوله [وحار ان يكون قوله بالمعروف سوطاً] أي مسعلاً وفي الخصمه
هو أمر لا بد منه حمل سوطاً مسعلاً أولاً

بالاهل الروح لا الاغارب إلا ان يكون قصد سفره لهم صله الرحم فلا يفع له وهو داخل عب الكاف في قولنا «وكصح» أي لا ان سافر لروحه بلد ولا ان سافر لغيره كصح وهذا محذور السرط الذي أي قولنا «للتجارة» وإنما لم يكن له الاتصاف في هذا لانه لله تعالى وما كان لله لا يسرك معه غيره وفهم من قوله «ما لم ين بروحه» ومن قوله «لا لاهل» انه لو سافر للتجارة بروحه ان له النفع اي على نفسه فعطى سفره دهاناً واناياً وأما ان اقامه معها في بلد التجارة فهل له النفع بناء على ان دوامه معها ليس كالابتداء ا لا يمر له ما لو بي بها - هذا البلد بناء على ان الدوام كالابتداء - يظهر كلامهم الاول ثم ان كل من سافر لغيره لا يفع له روحه بل لا يقر به به بخلاف من سافر لروحه فله النفع - روحه انما ليس به اهل وقولنا «وانفق منه» فيه اساره الى ان النفع يكون في مال العراصي لا في دمه رب الماد حتى لو صاع المال لم يكن له على ربه شيء وهو معنى قول السج في الماد

قوله [لا الاغارب] اي فالاغارب غير اروحه - ام واب روحهم - كان فاصداً بلنسبهم للتجارة لا للصلة فله الانسان من الماد بخلاف روحه الخبيث والعرو وبني قصد ما ذكر فلا ينفع ولو فاصداً معه التجارة قوله [وما كان لله لا يسرك معه غيره] اي سواء كان دافعاً او مدفعاً فلا يفع له على كل حال لكن هذا المبر لا يصح بالنسبة لغيره لانه ليس مخلوق لله

قوله [ام لا يمر له ما لو في ها] الخ اي فيكون مثله - في روح في انشاء السفر فلا يفع له كما تمام قوله [وظاهر كلامهم الاول] اي ان الدوام ليس كالابتداء فيه الاتصاف على نفسه

قوله [ليس به اهل] اي روحه قوله [ولا كذلك الرجوع من عند الاهل] اي فلا يفع له في لانه حتى مخلوق فال الحرمى فيوجد من هذا التعليل ان من سافر لاهل ومركبه

فلا إهدال، ثم إذا أُنْعِيَ العامل على نفسه من غيره فله الرجوع عما أُنْعِيَ في المال وسأقَى الإسهارة إلى ذلك

(واسمُ حَمدَم) العامل أي أحد له حادماً بخدمته بأجره من المال (إن أَهْل) للاحتكام أي كان أهلاً لذلك بالسروط المتقدمة، وهي إن سافر لخدمة المال ولم ين بزوجته وأحمال المال الاتفاق منه

(وَأَكْسَى) منه زيادة على النعمه (إن طَالَ) زمن سفره ولو لم يكن بعداً والطول بالعرف وهو ما يمتنع به ما عليه من السات أي مع السروط السابقة، فالطول سوط راند عليها

• (وَوُورِع) ما ينفقه (إن حَرَج) العامل (لِصَاحِبِهِ) أخرى غير الأهل والغيره مع الخروج للتجارة بالفرائض فإذا كان ما ينفقه على نفسه من عمل الفرائض

لكونها بطريقه وقصاه - الحبح أيضاً - فإن له النعمه بعد فراقه من السك وبوجهه لبلد التجارة (أه)

قوله [فلا إهدال] أي في كلاماً ولا في كلام السح

قوله [وسأقَى الإسهارة إلى ذلك] أي في قوله «أو قال أُنْعِيَ من غيره»

قوله [السروط المتقدمة] ما ذكره من اعتبار السروط المتقدمة في الاستحاطام مع أنه السح أحمد الرفاعي وهو الظاهر، كما قال (ن) المثل قول ابن عسا السلام الخدمه احص من النعمه وكل ما كان سوطاً في الأعم فهو سوط في الإحصاء، خلافاً (لعب)

قوله [إن طال زمن سفره] أي في الطريق أو طالب إقامته في البلد الذي سافر إليه قال ابن عرفة وفي كون الصاعه كالفرائض في النعمه والكسوه وسعوطهما فيها نالها الكراهه لبيع ابن القاسم قال الأحمى العاده اليوم لا نفقه ولا كسوه فيها بل أما إن جعل مكافئه فلا نفقه له أو أخرى معلومه لاسمى له غيرها (أه ن)

قوله [عليها] أي السروط السابقة

قوله [فإذا كان ما ينفقه على نفسه] إلخ حاصله أن السارح ذكر طريقين في الورع الأول أن ما ينفقه يورع على ما سانه أن ينفق في الفرائض وعلى ما سانه أن ينفق في الحاجة، وهذا في المواربه ومصححه ابن عرفة والعمري

مانه وما نسبه و دهبه للحاجه مانه فانه مانه روع على الفراض والحاجه
 ماصبه ولو كان ما نسبه في الفراض مانه وفي الحاجه خمس فانه مانه
 وربع على البك والبكس وعلى سطر ١ من مال الفراض وما نسبه في احاجه
 ووروع ما اتفق على قدرها هذا اذا اخط الفراض قبل اكتره وبروده للحاجه بل
 (رلو) احده (عد بروده واكسوايه لها) أي للحاجه - كما -
 المذنبه - قال فيها ان حرج في حاجه لمسه فاعطاه رجل فراضاً عنه ان يعرض
 النعمه على مبلغ فمده بمعه مبلغ الفراض (أه) ولا يعول على قول اللحي من
 احد فراضاً وكان خارجاً لحاجه معروف المذهب لا يسمي له كمن حرج ان أمه
 (أه) ولعل الفرق على ما فيها ان في كل من الفراض والحاجه قصد يحصل
 عرض فيه فربه بخلاف الادل

• (وليكل) من رب المال والاعمال (مسحه دال) اسرع -
 (العامل) أي سراء السلع بالمال (ولر ه) فقط المسح (ب رود) العامل

والناسه ان الدورع يكون على ما ساهه ان يعق - الحاجه - مبلغ مال اعرض
 وها ما في العسه ويحوي في المذنبه لكن طرفه ابن عبد السلام يوضح - كد
 في (ب)

قوله [معرفة المذهب] أي إرضاء ابن عرفة قوله معروف المذهب
 خلاف نصها

قوله [خلاف الادل] هذا الفرق ينصق ان المراد الادل في كلامه حتى
 الاقارب الذين قصد صلحهم لا الروح لا السرهما لا سمي فربه ما ساهه في احد
 الساني - فامل

قوله [مسحه] أي مسح عند الفراض - المراد بالمسح ارك - ا حوج -
 وليس المراد جميعه المسح لان المسح فرع الفساد وهو غير فاسد

قوله [عمل السروع - العمل] أي فعل السرور به تدليل - عده

قوله [ولر ه فقط] اما كان لر ه فقط درب العالي عند البررد لان البرد
 من مال الفراض النسبه للعامل عمل فلهذه ما ه

سعه السالك - الب

من مال الفرائض (ولم يُطعن) أى يسرع في السعر وليس للعامل حشد
 صبح بل الكلام لرب المال ، إلا أن يلزم له العامل عُرْمَ ما استرى به الزاد
 فإن برود العامل من ماله فله المسح لا لرب المال ، إلا أن يدفع له أعزّه في
 الزاد

(وإلا) فإن عمل في الحصر أو طعن في السعر (فلم يَصُوصْه) أى المال
 بيع السلع ، ولا كلام لواحد منهما في مسحه
 • (وإن استَصَحَّ أحدُهُمَا) أى طلب بصوصه بيع سلعه لظهور
 المال وطلب الآخر الصبر لعرض كرماده ربح (مَطَرًا حَاكِمًا) فما هو الاصلح
 فإن اتفعا على بصوصه حار كما لو اتفعا على مسحه العروس بالقيمة
 • (والله أَمِيلُ آمِينَ ، فَاذْكُرْ لَهُ) في (دَعْوَى) (وَلَمَّعِي) أى المال (و)

قوله [ولم يطعن] هو بالطاء المحجمة المسألة جهاه السروع في السعر
 كما قال السارح ، قال الساعر

أفان قوم سلمى أم يروا طعنا إن بطعوا فحسب عس من طعنا
 قوله [إلا أن يلزم له] إلح حاصله أن برود العامل من مال الفرائض
 عنه من حل العقد ألم يدفع لرب المال عوضه ولا ينع رب المال به وبروده من مال
 مسحه له حل العقد ، ويبيع رب المال به مالم يدفع له عوضه هذا نصه السارح
 معاً للتوضيح وأن عرفة كما في (س) خلافاً لما في (ع)

قوله [فلم يَصُوصْه] أى بمعنى المال حب ما العامل لبصوصه أى حلوصه
 بيع السلع

قوله [فما هو الاصلح] أى من محتل أو ناحز فمحكم به ، فإن لم يكن
 له حاكم فجماعه المسلمين ويكفى مهم أسان واسطهر في الخاسه كفايه
 ولحد عارف برصانه

• مسه ان مات العامل قبل البصوص فلو اره الامن ان يكماه على حكم ما كان
 موره ، فان لم يكن امناً أى نامس كالاول فان لم يات مسلمه لربه هلزاً من عر
 ربح ولا أخره كما اعاده الاصل

قوله [فالقول له في دعوى بلمه] وكذا القول له في انه لم يعمل بمال

دعوى (حُسْرَه وِرْدَه) لربه سمى و الكلى ملزم بهم على كذبه هربه او سه
(إِنْ فَسَّخَهُ بِلَا نَسْأَةٍ يُوثِقُ) هذا شرط و دعوى رده فقط اى ادعى
رده لربه فالقول للعامل سمى ان لم يكن قصه سه مقصوده للربوب به خوف
دعوى الرد بان قصه بلا سه اصلا او سه لم يعقد بها الربوب فان قصه سه
قصد رب المال بها الربوب خوفا من دعواه الرد فلا عمل قوله إلا سه شهد به
(أو هال) العامل هو (ميراث و) قال (ربه) هو (خصامه)
عملك لسرى لى نه ساهه كذا (باح مغلوم و عكسه) فالتب عمل
مهما «والوار» معنى «او»

(او فأن) العامل (انصب) على نصي و اسد (من عسره) فى
الرجوع نه و المال فالقول للعمل ورجع ما ادعى ربح اء د ج كان
تمككه الانصاف منه ام لا سمى حب اسه

الغراض إلى الآن كما استظهره (ج) كذا و (ن) رما ذكر انصب و - سمى
للعامل - التلب والخسر عرى - الغراض الصحيح القصد

قوله [و من] هذا هو الراجح رمل مرم د احب حرسى حوى
فى امان الله وسأ اقول ثلاثة فل سوجه مطلبا - حوى م - سمى لا سمى
وسل سوجه ان كان مهماً عند الناس رالا فلا - كد - حوى

قوله [هربه] اى بان سبل حوى د تلب سبع حوى حب و مرم
كذا الحاره الثلاثة هما لولا لا عم حواه حارى - تلب السبع

قوله [و دعوى رده] محل كوى اسد و دعوى رده مرم مرم
عند م اذا ادعى العامل رد راس المال رجميع ارج حب كد و د ج و
دعى راس المال فقط حوى حوى رجميع حوى مرم حوى مرم
لم يعمل على صاهر المذنبه رسل حوى طحسى - مرم و مرم و مرم - سمى -
اسه - حوى راس المال من الريح - سمى - اسى - حوى مرم -
جميع الريح د فلا عمل و سأل ثمره

قوله [فالقول للعامل مهم] و د كد مرمه مرم عمل مرم
لرؤم الغراض وان يكون منه عمل - اسد و مرم و مرم و صأ راس رده

(و) القول له (في حرمة الربح) بأن ادعى الصفقة وادعى ربه اللب
 مثلاً فالقول له نعم (إن أمسه) ، أمسه ربه أم لا (والمآل) أي والحال
 أن المال الذي لمعه - ولو ذلك الحرة خاصة - (سأه أو ودعه) عند أحبي
 بل (وإن عمد ربه) سب إبداعه عليه سبه أو إقراره ، فإن انكر ولا سبه
 فسمى أن يكون القول لرب المال وهذا السرطان مرجعاً لمسألة الانعاق أيضاً
 (و) القول (ليربه) أي المال (إن انكر) في دعوى حرمة الربح
 (بالسبه) ويقام بهذا إذا لم يسبها معاً ففرض المثل (أو قال) رب
 المال إنه (عرض) أي سلف عليك (في) ادعاء (غراض) أو (ودعه) (و)
 من الآخر فالقول لربه نعم ، لأن الأصل تصديق المالك في كونه خروج
 ماله من يده

(أو) سارعا (في حرمة) من الربح (فعل الصعل) الذي يحصل به اللزوم
 فالقول لربه بلا نعم لأن له صحة عن نفسه (مطلقاً) أم لا
 (و) القول (لما عيى الصلحة) مهما أي قول من ادعى ما ينص
 صفة العقد إذ هو الأصل وظاهره ولو عاب الفساد - وهل إن
 عاب الفساد فالقول لم ادعى الفساد فإذا قال أحدهما كان رأس المال عرضاً ،
 أو شرطاً ما فعل وحده وقال الآخر بل كان هذا أو ما كبر وحده ،

حرمة الربح على أحده الصاعه وإنما فعل قول العامل في هاتين المسألتين لأن
 الاختلاف بينهما من رب المال ترجع للاختلاف في حرمة الربح ، وسأى أنه فعل
 فيه قول العامل إذا كان أحدهما بعد العمل
 فوله [والقول له في حرمة الربح] أي إن كان السارع بعد العمل لا فله
 كما نأى

فوله [لأن الأصل تصديق المالك] أي ولأن العامل يدعي عدم صيان
 ما وضع عليه يده والأصل في وضع اليد على مال الغير الصيانة
 والحاصل أن القول قول من ادعى الغرض مهما
 فوله [وظاهره ولو عاب الفساد] أي لأن هذا الباب ليس من الأبواب
 التي تعلب فيها الفساد وهذا هو المعول عليه

فالمعول له دون الآخر وهكذا في جميع ما تعلم من الشروط

• (ومن مات وفيه له) أي جهة وعنده (فراص) أو رده (أرضاءه) فإن وجد في بركته عنه وبسبب أحد عنه و (أحد من بركته) المثل أو القصة (إن لم يجد) عنه لأحكام أخرى ولعله سرعه فإن ادعى وأرثه أن الميت قد رده أو تلف شيئا من أرضه فله العون فُسِّلَ قوله وقال أبو علي هذا خطأ ومجرد قول الواجب ذكره لا محل له من ظاهر القول

(وجسَّ يوصيه) ما أقرره وقال هذا فراص فلا وسعه (وقدَّم) إذا أوصى به (على المرمية) أي على ديونهم الدية (بصح) والمرص) ما فرار عنه قوله أي أوصيه بالمرص مطلقا لا يرفعه

الثانية ذكره السج - الموصح

قوله [أي جميع ما تعلم من الشروط] أي في عي حرمه - مسبوقة للشرط وادعى الآخر إحلال بعض الشرط كمن قد سبي الصبيح إلا لسه من الآخر على دعواه

قوله [ومن مات] أي أراشراهم وصعب عاهه

قوله [فلقوله] أي لانه بر من ماله موريه وحل أحد ب عي - موريه ردها وأما إذا ادعى الثواب أن لا رده فلا محل سائبا بسبب - رده

قوله [باب أقرره] أي عنه قوله ردهه وصرفه - ردهه

قوله [وقدَّم إذا أوصى به] أي هذا إذا رخصه ب - رخصه الميت الذي عنه عر مجلس كان أحد - أوصيه المرص وب - صبه أم لا وأما أن كان مطلقا سئل به رده أو رخصه ب - رخصه حتى رخصه الصبيح أو المرص وإن لم يتم أصله لا يعمل به كمن صحه - رخصه

أما أن رخصه له صبه ب - رخصه إلى عي - رخصه حتى رخصه محملا ولم يرضه فله - رخصه أحد - رخصه مع - رخصه الأجهوري لو أقر العامل بكذا أحد أحد - رخصه من نحو

• (وليس لعامل) أي محرم عليه (هـ) لعبر نواب ولو لامتلاف إن كثر (أو دونه) لسلعه من مال الفرائض ، فإن عطفها لعبره عمل ما أسرى إذا لم يحجب رخصتها ، وإلا حار ولا بأس أن تأتي بطعام غيره للأكل ما لم يقصد الفصل على غيره بزيادة لها مال ، وإلا منع ويحل رب الفرائض فإن لم يسأله كافاه وفي هذا القدر كافاه ، والله أعلم

ذلك فمالم مال الفرائض إن كان إقراره قبل المفاضلة لا يعتد به في حربه ما عليه فقط وسئل الأجهوري عن عامل فرائض أرسل سلعة لانه فاحاها رب المال به بسند أن إناه احتارها من مبيع الفرائض ، وأمر العامل فحاه منه كتاب إن مال الفرائض عنده ، وإن السلع من غيره ، فاحاها رب العامل بصافي لكونه أسياً ولا ينظر للبهمة وإقرار إناه لا يلزمه ، لأن إقرار الإنسان لا يسرى على غيره (هـ) من خاصه الأصل)

قوله [إن كثر] أي وأما هـ الغلط - كاح لضمه لسائل ويحوها - فحار كما يحورها نواب لأنها دج والعرق بين السريك وعامل الفرائض - حب حار للأول هـ الكثير لامتلاف كما تقدم في إناه دون الثاني - إن العامل رخصه أنه أسحر ، والقول بأنه سريك مروج ، وحسد فالسريك أقوى من العامل قوله [مالم يقصد الفصل على غيره] طاهره إياها لو كانت الزيادة لها داله ، ولم يقصد بها الفصل الخوار ، وليس كذلك بل المذاعل راده لا يسمح بها القوس عادة

قوله [كافاه] أي يعوضه على قدر ما أكله راده على حقه

باب في المسافة

باب

هي مساه من اصول اربعة كل واحد منها مال على اسع
الاول الاحاره المجهول لان صنف امره ملاحظه
الثاني كراء الارض ما يخرج منها فيما اذا جعل ناعا بل ح من مدني و
عليه

الثالث مع امره هل بدر صلاحه بل هل وجوبه
الرابع العر لا العامل لا بدري سلم بمداه لا على مد مد
لا بدري كيف يكون مقدارها

وبعضهم زاد بيع الطعام الطعا سبه د كب اعمل غير صدم مد
والاشراء لانه احدث عن ذلك الطعا طعما بعد مد مد مد مد
المنافع والثمار كلاهما غير مخصص فكيف مساه من اصول مد
والاصل فما معامله التي صلى الله عليه وسلم هو حه مد مد مد
الى ذلك ولعلها معاملة إما من التي يكون لها وجه رجوع الى مد مد
الله ، او ملاحظ العمد - وهو مد مد - فكيف من المد مد مد مد مد مد
على المد مد - بالكسر - وهو العمد وهو لا يكون الا من مد الا مد مد مد
بعضي ان كل ربحا من العامل المالك مد مد مد مد مد مد مد مد
ومعها

واركانها اربعة

الاول مد مد وهو الاسعار مد مد لاصول مد مد مد مد مد مد

سماها

• (المُسَافَهَةُ) عرفاً - وهي ما حوِّده من سبي المهره - لانه معظمها

(عقد) من رب الحائط أو الزرع مع غيره،

(على الصَّامِ مَبْرُوءَةٌ) أي حطمه (سحر أو دَسَاب) يَسْأَهُ

أو غيرها كما تأتي بانه ، أي على الترام حاميه من سبي وسفه وتعلم وغير ذلك
١٤ تأتي

(محرمة من عليه) لا يَكِيلُهُ ولا يحرم من عله غيره هذا هو

الاصل فلا تأتي فيها^(١) لا بأس بالمسافه على أن كل المهره للعامل

(نصفه مَدَّاتٌ أو) لفظ (عَامِلٌ) عند سحون وقال ابن القاسم

لا سعد إلا سافب (مقط) أي لا تلفظ إجاره أو مركه أو بيع فلا سعدا

بذلك ، أي من البادي مهما ويكني من الباي أن يقول هل أو رصب

ويحو ذلك

الباني الحزم المسرط للعامل من المهره

للباني العمل

الرابع ما سعد به وهو الصبغه

قوله [لانه معظمها] أي معظم عملها واصل معهما

قوله [على الهام] الح اخرج به العفا على حفظ المال والحر

قوله [أو ساف] أي أي ساف كان سافاً أو معلا

قوله [هذا هو الاصل] أي العالف عمودها أن يكون هكنا وللعاريف

سبه على العالف

قوله [لا سعدا إلا سافب] أي لفظ من ملك الماده رجميع الالفاظ

الجارحه عنها لا سعدا سوى منها عده

قوله [أي لا تلفظ إجاره] إلح ظاهره أن الإجاره كالالفاظ التي بها

معنى على عدم الاعتماد بها عند السحون وليس كذلك بل هو محل الخلاف ، كلفظ ،

عامل قال (ن) ولفظ ابن رشد والمسافه اصل في نفسها لا سعد إلا تلفظ

المسافه على ملحق ابن القاسم ، فلو قال رجل أساحرك على عمل حائطي هذا

نصف عمره لم يحرم على نفسه كما لا يحور الإجاره عما لفظ المسافه ، بخلاف

• (وهي لازمة) أى من العقود اللازمة فليس لاحدهما مسحها بعد العقد دون الآخر ما لم يراضا عليه - هذا هو المذهب (بمسححي) العامل (بالتسليم فيها) أى المسافاة (بالظهور) أى ظهورها على السحر أو البرقع فيكون سريكتاً بحره من حبه لا قبله ولا بالحداد ولا بالطلب وإذا وقع العقد وهي نازرة اسحقه من حين العما ، فإذا طرأ دس على رب الحائط فلا يورى فيه حرمه العامل لأنه سريكت له به

• (وسرط) صحته (المعقود عليه) من سحر أو ربح

قول سحوق فانه محرها ومحلها إحصاء وكلام ابن التمام اصح (اد احصاء) قوله [اى من العقود اللازمة] اى عند جمهور الفقهاء خلافاً لآى حسمه فانه مسحها ، وأما صاحباه بعد واقعها الجمهور

قوله [فليس لاحدهما مسحها بعد العقد] اى قبل العمل فليس كالفراض بل كالأحارة كما فى (س) بقلا عن الأبرى

قوله [مسحوق العامل البار بها اى المسافاة الظهور] الخ عنه - هما وسرحها عبر طاهره المعنى لان هذا الكلام وهم المسحوق - مسح - لآى - ب - السنان بعد العقد وقبل ظهور البار وأنه لو قام أصحابه على صحته باحتوته ويتردون العامل بعرضه ، وهذا ما نرى لروى بالعقد رجاء استقصاء وب الاصل - قال فى سرح حبل ولم يمسح المسافاة فليس ربه اى حاص طارى على عملها وإذا لم يمسح العلى الطارى مع الخط على انه من روكب المسافاة سبب كما نابع للبار على ايا سباحه رلوب كسبب - ب - منه كالكراه لا يمسح بموت المتكاتبين راما له باحب - ب - عن سبب كسبب للرماء مسحها (اد) وماله فى الحرص

قوله [ولا الحداد ولا بالطلب] هذا عن روى - ب - د استحق - جمهور فلا يؤم بوجهه على الحداد بالطلب

قوله [المعقود عليه] اى الاصل المعقود عليه فليدفع منه نحوه - سحر

أو ربح

(ألا مُجْلِفٌ) بضم الميم من أحلف ، فإن كان يحلف كالمرور
فما يحلف قبل قطع الطريق الأول ولا يسهى ، وكالعمل وكالعتصم - سيكون الصناد
المعجزة - والفرط - بضم الفاء - والريحان والكراش ، فلا يصح فيه مسافاة إلا سماعاً
لغيرها

(ولا ردو صلاحه) أى والا يكون هذا صلاحه أى صلاح عمر ذلك
السحر فإن ما ا صلاحه وهو فى كل شيء محسبه لم يصح مسافاته لا سماعاً
واسمعانه إلا سماعاً

(وكرون السحر) أى المساق عليه (دا س ر) أى وسر فى عام
المسافاة ، لا إن كان لا يمر له كالليل ، أو لم يبلغ حد الأعمار كالودى ،
فلا يصح المسافاة عليه إلا سماعاً

قوله [كالمرور] مبال للسحر الذى يحلف والكاف فيه استعصانه
وقوله وكالعمل إلح عمل للريح

قوله [فلا يصح فيه] أى فيما يحلف من هذه المذكورات
قوله [إلا سماعاً لغيرها] أى وإذا دخل سماعاً كان لهما ولا يجوز إسناده
للعامل ولا لرب الخياط ، لأنه رباحه إما على رب الخياط أو على العامل سأل سماعه
سمعه ، والفرق بينهما وبين الدأص ورود السه فى الناص

قوله [والا سوا صلاحه] أى خلافاً لسحب فانه أجاز المسافاة
بما بدو الصلاح على حكم الإجازة بما على منعه من انعقاد الإجازة بلفظ
المسافاة وإنما صعب على المذهب المشهور - الذى هو مذهب ابن القاسم - لأن فيه
سمعه لرب الخياط وهو سقوط الخاتمة عنه ، لأن الثمرة إذا احتجبت فى المسافاة
لم يكن له بالخاتمة سوى ركان له الحار من التماذى أو الخروح بخلاف الإجازة ، فان
للأحرار ترجع فيها إذا احتجبت الثمرة بإجازة ماله فيما عمل - (اهـ) ملحقاً من (س)

قوله [وهو فى كل شيء محسبه] ، أى هى اللع باحمراره أو اصفراره
وفى غيره يظهر الحلاوة فيه وبسلة اللع الحصرارى

قوله [دا س ر] أى سانه الأعمار
قوله [أو لم يبلغ حد الأعمار] المعنى أو كان دا عمر ولم يبلغ حد الأعمار

• ثم ذكر محرر السروط الثلاثة بقوله

(لا) يصح مسافاه (كمصحب) يصح القاف ويكنون انصاف المحصنه
نسب معلوم ، (و) لا (مُرط) هم القاف (و) لا (حور) لانها تحلف
ولا تسهي لأجل معلوم ، لان الذي لم سه منه ناله من سقى العامل فكانه مرط
رباده عليه

(ولا ما حل تسعه) يندو صلاحه

(و) لا ما لا يمر ، إما لكونه لا يمر أصلاً كالانل والطرهه وإما لكونه
لم يلع حد الانمار ٤٤ يمر لصعره (نحو ودي) يصح الواو وكسر الدال المهملة
صغار النحل (إلا سها) لعمره ٤٤ يصح فيه المسافاه وهذا راجع حتى
ما فيه كما امرنا له في السرح

• (وسرط الخثره) المساو نه أمران

(سبوعه) و عمر الحائط ، فلا يصح سحر معن ولا نكل

لان السارح ادخل تحت قوله ذا عمر مرطس محرر الاول مما لا يكون سه
الانمار كالانل ، ومحرر الثاني قوله ولم يلع حد الانمار كالودي اى لم يلع حد الانمار
في عامه

قوله [محرر السروط الثلاثة] بل الاربعه كما علمت وكما بان في السرح

قوله [نسب معلوم] أى نسبه الرسم

قوله [ولا مرط] هو نوع من المرعى ومثل النصب والحرف الرسم

القول من ملحجه ونحوها

قوله [مما يمر] اى مانه يمر

وقوله [لصعره] معلوم بقوله لم يلع حد الانمار

قوله [لجمع ما فيه] أى محررات السروط الاربعه

قوله [سحر معن] اى كقولك سافلك على اعلم به ١ حد حد

عمر هذه النحله او هذه النحلات

قوله [ولا نكل] ان عن غيره سواء كان نسبه يلعه ر لعمده

(وَعِلْمُهُ) كَرِيعٌ أَوْ بَلْبٌ أَوْ أَفْلٌ أَوْ أَكْبَرُ
(وَلَا) يَكُنْ مَسَافَةً وَلَمْ يَعْلَمْ كَمَا لَوْ قَالَ وَلَكِنْ الْمَرْحُومُ أَوْ بَعْضُ
(فَسَدَتْ) الْمَسَافَةُ ، وَسَهٌ فِي الْمَسَافَةِ قَوْلُهُ

• (كَسَّرَ طِ بَعْضُ) بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ إِجْرَاحُ (مِمَّا فِي) الْخَطَائِطِ
مِنْ (سُجُودَاتٍ) كَسَّرَ وَإِنْ لَمْ يَمُحَّ الْحَالُ إِلَيْهَا وَسَمِلَ قَوْلُهُ «مَحْرُومٌ»
الْعَدَدُ وَالْأَحْزَاءُ وَالْآلَةُ الْمَوْجُودَةُ يَوْمَ الْعَدَدِ فَإِنْ سَرَطَ ذَلِكَ فَسَدَتْ لِأَنَّهُ بَصِيرٌ
كَرَّ بَادَهُ سَرَطُهَا عَلَى الْعَامِلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَجْرَحَهَا قَبْلَ عَمَلِهَا وَلَوْ فَسَدَ
الْمَسَافَةُ فَلَا بَصِيرَ

(أَوْ) سَرَطَ (بِحَدِيدٍ) لَسِيءٌ فِي الْخَطِطِ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا وَفِي الْعَدَدِ
عَلَى الْعَامِلِ أَوْ رَبِّ الْخَطِطِ مِمَّا يَعْلَمُ فَسَدَ

(أَوْ) سَرَطَ (رَبَّادَةً مَتًى) لِأَحَدِهِمَا مَحْصُصٌ بِهِ عَنْ صَاحِبِهِ
أَيْ خَارِجٌ عَنِ الْخَطِطِ ، كَأَنْ يَعْمَلَ لَهُ عَمَلًا فِي خَطِطٍ أُخْرَى أَوْ يَحِطُّ لَهُ نَوْبًا
أَوْ يَسِيءُ لَهُ سَاءً أَوْ يَرْبِدُهُ عَسًا أَوْ عَرَضًا أَوْ مَعَهُ كَسْكِيٌّ أَوْ رَكُوبٌ أَوْ يَحْدُثُ ذَلِكَ

قَوْلُهُ [وَعِلْمُهُ] أَيْ عِلْمُ سَهٍ مَجْمُوعِ الْخَطِطِ وَسَرَطٌ فِي الْحَرْفِ الْمَاحُودِ
إِلَّا يَكُونُ مَحْلًا فَلَوْ كَانَ فِي الْخَطِطِ أَصَافٌ مِنَ الْبَصِيرِ وَسَرَطٌ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ
صَفِّ مِمَّا يَصِفُ مِنْ صَفِّ آخَرِ اللَّبِّ لَمْ يَحْرُ

قَوْلُهُ [فَسَدَتْ الْمَسَافَةُ] أَيْ وَهِيَ مَسَافَةُ الْمَلِ

قَوْلُهُ [كَسَّرَ طِ بَعْضُ] أَيْ فَإِنْ حَصَلَ هَذَا السَّرَطُ وَمِمَّ الْعَمَلُ عَلَيْهِ
كَانَ لِلْعَامِلِ مَسَافَةُ الْمَلِ أَنْصَابًا وَهَوَاجُ ذَلِكَ مِنْ عَرِ سَرَطٌ لَا بَصِيرَ كَمَا بَعْدَهُ السَّارِحُ
فِي آخَرِ الْعَارِهِ وَأَمَّا لَوْ سَرَطَ الْعَامِلُ عَلَى رَبِّهِ سَاءً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَلَا عَوْرَ أَنْصَابًا ،
فَإِنْ وَجَعَ وَبَرَلَ كَانَ لِلْعَامِلِ آخَرُ مِلَّةٍ وَالْبَصِيرُ لَرَبِّهِ وَحَصُولُ ذَلِكَ مِنْ عَرِ سَرَطٌ لَا بَصِيرَ

قَوْلُهُ [فَإِنْ سَرَطَ ذَلِكَ] أَيْ بَعْضُ مَتًى مِنْ ذَلِكَ

وَقَوْلُهُ [فَسَدَتْ] كَلَامٌ مَعْلُومٌ مِنْ سَائِلِ الْمَصْنُوعِ

قَوْلُهُ [فَسَدَتْ] هَذَا عَلِمْتُ أَنَّ الرِّبَادَةَ الْمُسَرَّطَةَ سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَى رَبِّ
الْخَطِطِ أَوْ عَلَى الْعَامِلِ كَانَ هِيَ مَسَافَةُ الْمَلِ ، وَمَحَلُّ الْمَسَادِ بِاسْتِطْرَاقِ ذَلِكَ الرِّبَادَةَ إِنْ
كَانَتْ لَهَا أَلٌ وَإِلَّا لَعَبَتْ كَمَا فِي (بِ) وَعَرَهُ

(أو) سوط (عَمَلٌ مَتَى) من العامل (يَسْمَى) في الحائط (بعد انقضاءها) أى المساه (كحَقَرٍ يَسِرُّ أو لِنَسَاءٍ سَحَرٍ) أو ماء حائط بها أو سونه ارض فإذا لم يسوط مساً من ذلك فلا يصر وعلته من المعروف • (وعلى العَامِلِ) وجوباً (جميعُ مَا يَسْمَرُ) الحائط (إله عُرُفا كَانِ) وهو يعلو طلع الذكر على الانثى من المحل (وسميته) لمافع السحر ويعلم للمحل وإزاله ما يصر بالسحر من باب وعيره (ودواب) وأحبال (وأحرام) أى حطمه ناحره (و) عليه (حلق) أى نكس (مَارَب) قال فيها وعلى العامل اقامه الادواب كالدلاء والمساحي والاحرام والدواب أى إذا لم يكن فيها ذلك أو بلى
(لا مَا مَاتَ أو مَرَضَ) من الحيوان العاقل أو غيره (مِمَّا كَانَ) في الحائط أولاً قبل العقد فليس عليه بدله
(ولا أحره نَكَل) ذلك (على ربه) أى الحائط بحلال مَارَب

قوله [وعلته من المعروف] أى مات عليه فاعله
قوله [وهو يعلو طلع الذكر] أى وكذا ما لمع على المذهب
قوله [لمافع السحر] أى يصفه الخصائص إلى حول السحر وأما يصفه
العين فهو على رب الحائط ويحور استراطها على العامل كما نأى في قوله
وكس عن - هكذا في الحاشية وعذره (ن) سوى في المتنونة بن يصفه العين -
أى كسها ويصفه مافع السحر - في إيهما على رب الحائط إلا أن يسوطهما على العامل
كما في فعل المواي
قوله [والمساحي] جمع مسحاه وهى العانس
قوله [فليس عليه بدله] طاهره ولو سوط رب الحائط عليه ذلك لمخالفه
السبه ولا مفهوم لما مات أو مريض بل مثله من عاب أو أى أو سرق
قوله [بل ذلك على ربه] أى يحدد الحيوان إلى وخطها العامل
الحائط على ربه إذا علم
قوله [بحلال مَارَب] إلح إنما كان الذى رب حطمه على العامل دون
العند والدواب ، لانه إنما دخل على انفاعه بها حتى يهلك اعنائها ، ويحدد ذلك

من الدلاء والحال ونحوها كالعوادس والمساحي ومانر الآلات كما يعلم
(يَحِلَّافُ نَهْ تَمِيهِم) أي إحرام النعمة على من في الحائط من عبد
واحرام ودواب (وَكَيْسِيهِم) فعل العامل ، كانوا لرب الحائط أو له
قال فيها ولم يره نعمة نفسه ونعمة دواب الحائط وروعه كانوا له أو لرب الحائط
(٨١)

• ثم ذكر ما هو كالمسبي من قوله «أو رباذه منىء لاحتبهما» بقوله
(وَحَارُ سِرْطُ مَا قَلَّ) من العمل على العامل (كاصلاح حيدار)
الحائط ، بخلاف اسراط مانه من اصله فإنه من رباذه العمل الذي له نال
(وَكَسَى عَسَى) أو سر للحائط (وَسَدَّ حَطِيرَهُ) من الخطر وهو المنع ،
والمراد بها الاعواد ذات السوك عالماً بحمل فوق الحائط لمنع من يتسور على
الحائط ، ومعنى سدها ربطها إذا وهب أو وقع منها شيء (وإصلاح صميره)
وهي جمع الماء الذي يرسل على الاسحار فان لم يسطر هذه الاربعه على العالي
فعل رباها إلا لعاده ، فالعاده كالسراط

(و) حار (مُساهاه سيسى) و عما ولو كرت (مالم يتكسر حيداً)
فان كرت حيداً (بلا حيد) مخصوص للكثرة بل المدار السيس التي لا يغير فيها
الاصول عادة - وذلك بخلاف الاصول وامكنها وعلتها وحدها - لم
يحر ، فللثالث العشرة ١ فقال لا ادرى عشره ولا عشرين ولا ثلاثين (٨١)
(و) ما (لم يحذيف الحُرء) في السيس ، فان احلف - بان كان في سه
مخالف عشره في أخرى - لم يحر

معلوم بالعاده والسان فيه الجمعه

قوله [فانه من رباذه العمل الذي له نال] أي فمعد باسراطه

قوله [وحار مساهه سيسى] أي أو سمورا

قوله [لم يحر] جواب السراط الذي هو قوله «فان كرت»

قوله [فللثالث] إلخ هذا سؤال عن الكثير حيداً الذي لم يحر

قوله [فقال لا ادرى] المقصود من جوابه عدم التحديد بعدد، وإما

المدار على غير الاصول وهو مختلف اختلاف الاسحار والامكنه

وكذا محور مسافاه على حوايط متعدده في عهد واحد إن اتفق الحرف ، وإلا لم يحرف ، وأما في عهد محور مع احلافه واتحاده سم إن المسافاه إن وقعت في سه أو أكثر فلا بد من بوضعها بوف سمي به الخلد سواء وقع بالخط الخلد أو سهر بمعنى ذلك ولا محور ان بوف برمان تريد على الخلد عادة لما فيه من الزيادة على العامل ، وهو بمعنى السداد

• (فان لم يوف) بوف (بالحداد) أى فانها وبها الحداد فادا كاتب الانواع لا يحلف كالمحل والزمان فظاهر (و) إذا كاتب يحلف وبمعنى النطق الأولى عن النانه (حَمِلَتْ عَلَى أَوَّلِ بَطْنٍ) إلا ان سطر دخول النانه فإذا كاتب بطونه لا سمر - كالس والحمر والنوب - حملت على آخر بطن

• (وسَطْرُ) صحبه مسافاه (الررع) زياده على ما علم (والمصت) الخلو بمعن الصاد المهملة (والصل والمصاه) بكسر المم وسكون المصاف وبها النادحان والفرع ثلاثة

الأولى (عجر ربه) عن الصام به

(و) الثانى (خوف هلاكيه) لو لم يعم شأنه من سقى وعمل

قوله [وكذا محور] سبه في قوله [وحر مسافاه سن] الح أى فلا فرق بين كوكب السن في حائط واحد أو حوايط بالسرطى اللبس ذكرهما المصنف

قوله [إن اتفق الحرف] أى وإن كاتب محمله في النوع والضمه ، وكلام السارج صادق بما إذا اتحاد العامل ورب الحائط أو بعد كل مهما أو اتحاد أحدهما وبعد الآخر ، وهو صحيح مطابق لما في ابي الحسن كما في الحرفى

قوله [سمي به الحداد] ملا ، إلا إذا كاتب المله ثلاث سن أو ثلاث سهر فلا بد ان يكون الانشاء سهرأ يكون به الحداد

قوله [عجر ربه] ومن العجر اسعاله عنه بالسفر كما في البوصح عن الباحى

قوله [خوف هلاكيه] أى ولا يلزم من عجر ربه خوف هلاكيه ، لانه قد يعجر ربه والبناء سمي الررع وكلام المتنوبه صريح في اسيراط هذا السرط كما

(و) الثالث (تُرُورُهُ) من أرضه لسانه السحر وأما إذا شرط ألا ينمو صلاحه ولا يكون ١٤ لا يحلف احترازاً عن نحو القصب بالصناد المعجمه والقرط معلوم مما تقدم فلا حاحه لربادتهما هنا

(و) إذا حلف هذه الشروط وحارب المساهه على الررع ونحوه وكان في الأرض سحر قليل معروف (دَحَلَّ) في المساهات (سَحَرٌ نَسَحَ رَرَعًا) بأن كانت همهه هنر تلك همه الررع فأقل ، فدخل السحر لزوماً على الحرمه المشرط في الررع ، ولا محور إلعاوه للعامل أو لربه ، وعكسه كذلك أي دخل لزوماً ، ولا محور إلعاوه لواحد منهما ررع سج سحر

• (وَحَارَ إِدْحَالٌ نَسَاصٍ حَرِّ) ناص (ررع) في عما المساهه ، والناص الأرض الخاليه من السحر أو الررع ، سمي ناصاً لأن أرضه سرهه بالهار

في تعل المواي مضط اعراض الساطي أن هذا الشرط ليس صريحاً في كلامهم قوله [تروره من أرضه] إن قل لا معنى لاسراط هذا الشرط إذ لا سمي ررعاً أو فصلاً أو بصلاً سلا إلا بذلك ، وقيل لا سمي بهذا الاسم حصه ١ والخواب أن هذا الاسم يطلق على الدر محاراً اعباراً ما بول ١٤ ، فاسراط الشرط المذكور لدفع يوم أن المراد الررع وما به ما سمل النار

قوله [وإذا وحلف هذه الشروط] أي الخمسه اللانه المذكوره هنا وعدم ينو الصلاح ، وعدم الحلف - المعلومان مما تقدم

قوله [وحارب المساهه] أي اسماه الشروط وانباهه المواي • نس هل الورد والنامس والعطن ونحوه من كل ما يحى عمره ونسبى أصله فسمره اخرى كالررع ١ فشرط هه الشروط الخمسه أو كالسحر و محور مساهاته بشرطه فقط ١ فولان في حليل ، وذكر أن رسد أن الورد والنامس كالسحر بلا خلاف ، وأن العطن وسله العصير فهما الخلاف والراجح انهما كالررع فشرط هه الشروط الخمسه

قوله [ررع] فاعل يدخل

نصوه الشمس والليل نصوه الكواكب ، فإذا استرب بالرياح أو السحر سميت
سواداً يعنى أن يناصر السحر أو يناصر الريح الذى يحور فيه المسافاه يحور
إدخاله فى مسافاه ما ذكر ، سرور بلاه
أسار لاوها بعوله

(ان وأقى الحره) فى الناصر الحره فى السحر او الريح فإن احلها
لم يحر وفسلف
ولباسها بعوله (وبندره العايل) من عمله فان دخل على أن يندره
على ربه لم يحر وفسلف

ولباسها بعوله (ودل) الناصر اى كان قليلا بالنسبه للسحر أو الريح
(كَسَلْب) فلول اى بأن يكون فيه اى أخره بالنسبه لعمه السمرة التلب
فأقل (وبعد إسمه اظ كُلمه السمرة) كما لو كان كراوه مفرداً مانه ، وفيه
السمرة بعد إسقاط ما يعنى عليها باسان ، فعلم ان كراوه تلب فإن كان أكبر من
التلب لم يحر وفسلف
(وألحي) الناصر المذكور للعامل (إن سرك) عند عهد المسافاه (عسه)

قوله [سميت سواداً] اى الخجب ما ذكر بهجه الاسراق وعبر ما يحه
سواداً

قوله [يحور إدخاله فى مسافاه ما ذكر] حاصله ان الناصر اره
أحوال الاولى إدخاله فى المسافاه ويحور بالسرور الثلاثه الباده ان سرطه
رب الحائط لنفسه ، وبيع إن قل وبعد العقد إن لم يكن معزلاً على حده
الثالثه ان سكباعه ، يعنى للعامل إن قل الراجعه ان سرطه العامل لنفسه ،
وهى حاربه انصاً إن قل

قوله [إن وأقى الحره] هذا هو المشهور ولم يسطر اصبح مواجه الحره وقد
حرى العرف عندنا ان الداص لا يعطى الا محر أكثر فله مسلف فلا يتوس على
الناس إدراك تذكر المشهور فانه المسارى (اه ن)
قوله [وبندره العامل س عمله] أى راسرط بندره عمله لان الكلام

فى صحه العما

بأن لم يدخل في المسافاة شروطه المفصلة ولم يجعل لربه، فيكون للعامل وحده
(أو استبرطه العايل) لنفسه فيكون له أيضاً (وإن لم يربطه ربه)
لنفسه (فستد) عهد المسافاة لسله من سبي العامل فيكون زياده استبرطها عليه
ولذا لو كان معلأ أو كان لا سبي عام الخاطب بأن كان معزلاً على حده لخار استبرطه
لنفسه

وهذا كله في الناصر السر كما هو الموضوع وأما الكبير الزائد فمعه
على التل فلا يجوز إلغاؤه للعامل ولا إدخاله في عهد المسافاة، بل يكون لربه
وإلى ذلك أشار بعزله

• (كاستبراط العاملين) أي بخاص (كسر) لنفسه أو إدخاله
في عهد المسافاة فإنه يعد العقد

• (ويُفسخ) المسافاة الفاسدة قبل العمل مطلقاً سواء وحسب
فيها أحره الممل أو وحسب مسافاة الممل
(أو) يفسخ (في أسانه) أي العمل (إن وحسب) فيها (أحره)

قوله [ولا إدخاله في عهد المسافاة] الحاصل أن الناصر إن كان كبيراً
بعض أن يكون لربه ولا يجوز استبراطه للعامل ولا إدخاله في عهد المسافاة ولا يلغى
للعامل عهد السكوت عنه، وإن كان فدلالة هذه الأحوال الأربعة المفصلة

قوله [بل يكون لربه] ظاهره كان معزلاً عن السحر أو لا إن قلب
إذا كان كبيراً، ولهم بعضه به لرب الخاطب يلزم عليه زياده على العامل في سبي
مألاً يعود عليه منه معناه إن كان غير معزلاً ونعلم أن شرط زياده لهما على
الآخر يعد العقد ٩ فليست بالحواش

قوله [فانه يعد به العقد] أي ورد العامل إن عمل إلى مسافاة ماله
في الخاطب وإلى أحره ماله في الأصل

قوله [ويعد المسافاة الفاسدة] إلح حاصله أن المسافاة إذا وقعت فاسدة
— لعقد شرط أو وجود مانع — فإذا أطلع عليها قبل العمل ففسخ ولا راجع لأحد، سواء
كان يحب فيها بعد التامد أحره الممل أو مسافاة الممل وإن أطلع عليها بعد العمل،
فإن يحب فيها أحره الممل ففسخ أيضاً وحسب العامل بأحره ما عمل وإن كان

المسافر) لا إن وحب مسافاه المل فلا يصح إن طلع عليها بعد السروع في العمل

ومسئل ما يحب فيه آخره المل بقوله

• (بأن حرجاً عنها) أي عن المسافاه إلى إحصاءه أو بيع فاسد كبيع الثمرة قبل نيل صلاحها وإنما مسح في أثناء العمل ، لأن للعامل فيها أجر ما عمل هل أو كثر فلا صرر عليه في المسح وإنما ما يحب فيه مسافاه المل وإنما يصح ما لم يعمل ، فإن عمل فقد فاق بالعمل وحب المادى فيها إلى تمام فيه أو أكثر ورد إلى مسافاه مثله للضرورة ، لأنه لا ينفع للعامل نفسه إلا من الثمرة ولو مسح في الأثناء لزم ألا يكون له شيء وهو صرر عليه فيما عمله ، ومسئل لما فيه آخره المل بالخروج عنها بقوله

(كاستراطيه ريباده عسى أو عرص) من أحدهما للآخر ، فوجب آخره المل لخروجهما عنها ، لأن الراباه إن كان من رب الحائط فقد حرجا عنها إلى الإحصاء الفاسد ، لأنه كأنه أساحره على أن يعدل له في حائط مما أعطاه من عسى أو عرص ونحوه من ثمره ، وذلك إحصاءه فاسد بوجوب الرد لآخره مثله ، وبحسب منها تلك الراباه ولا شيء له من الثمرة ولو بعد تمام العمل ، وإن كان الراباه من العامل فقد حرجا عنها إلى بيع الثمرة قبل نيل صلاحها ، لأنه كأنه أسرى الخمر المسمى مما دفعه لرب الحائط وناخره عمله فوجب له آخره مثله وباخذ ما دفعه ولا شيء له من الثمرة

الواحد فيها مسافاه المل لم يصح بعد السروع في العمل ، ويعنى لانهضاء أمدها ، لأن حق العامل في الثمرة ، ولو مسح العقد قبل طيبها لزم أن لا يكون للعامل شيء ، لأن المسافاه كالحقل لا يسحق إلا بنهاج العمل

بقوله [كاستراطيه ريباده عسى أو عرص] هذا إذا كان لا ضرورة فاداه كان ضروره - كالأمر بحد ثمره عاملاً إلا مع دفعه شيئاً رابداً على الخمر - فمحور كما ذكره ابن سراج - كذا في الخامسة

بقوله [فقد حرجا عنها] أي عن جميع المسافاه

بقوله [الخمر المسمى] أي المسمى له من الثمرة من ثلث أو ربع أو نصف

(وإلا) محرجا عنها ، بأن كان الفساد لصيرر أو لعمد شرط غير الزادة
 المتعلمة أو وجود مانع (متصّب) المسافاة بالعمل كلاً أو بعضاً (متساقفة
 الميل) وذكر لذلك ثمان مسائل فقال
 (كسافاه مع تمر أطعم) أى هذا صلاحه ولم يكن سقاً
 (أو) مع (أسيراط عمه كل رده) في الخاط (معه)
 (أو) مع اسيراط (دائه) ، (أو) مع اسيراط ، (علام) لرب الخاط
 يعمل معه فيها (وهو) أى الخاط (صغير) فإن اسيراط الدائه أو العلم وهو
 كثير حار وقد طعمه السبع في كلامه في الخراب

قوله [وإلا محرجا عنها] أى عن جمعها بل حصل إحلال شرط أو وجد
 مانع كما قال السارح والخمسة
 قوله [مسافاه المل] اعلم ان العامل متى وجب له مسافاه المل في الماسدة
 كان وجه في الخاط في الموت أو الفس علاى أخره المل فاتها في النعم فلا يكون
 العامل أى بها في موت ولا فلس وبطل عن (ح) ان العامل أى عما فيه أخره المل
 في الفس لا الموت في المسافاه وأما في الفراض فلس أى عما فيه أخره المل
 لا في فلس ولا موت انما

قوله [كسافاه مع تمر أطعم] أى والأحر لم طعم إذ لم يطلع
 على فساد هذه المسافاه إلا بعد العمل والعله في فسادها المسافاه أحيواها على رع
 تمر مجهول وهو الخمر - المسمى للعامل سقى - مجهول وهو العمل ولا مال - أصل
 المسافاه كذلك، لأنها تقول المسافاه خرجت عن أصل فاسد، ولا سائل حرجها هذا
 الفرع لخروجه عن سبه المسافاه من كونها قبل الاطعام معنى هذا الفرع على أصله
 قوله [أو مع اسيراط عمل ربه في الخاط] أى محرج أو حاناً
 قوله [أو مع اسيراط داه] الحج قال (ع) الطاهر في هذه المسالة
 وبأ بعدها الفساد ولو أسقط الشرط

قوله [وهو] أى والخاط صغير أى لأنه ربما كساه ذلك فصيرر كانه
 اسيراط جميع العمل على ربه
 قوله [حار] قال الحرصى معنى انه محرج ان سيرط العامل على رب الخاط

(أو) مسافاه (مع دَسَعٍ) لسلحه أى مسافاه محرم معلوم وناعه سلحه سم معلوم فى صفحه لان جميع النع والمسافاه مروج ومسل النع الاحاره والحاله والكاح والصرف والسرکه فیکون فاسده ومها مسافاه المل

(أو) مسافاه مع (احیالاف الحره) الذى للعامل (ى) مسافاه (میین) وقع العقد عليها صفحه ، وهى المسأله المعتمه والمراد بالجمع ما فوق الواحد ، فاذا عافده على مسافاه فاکر صفحه واحده واحلف الحره كأن یکون النصف ى سه واللب ى أخرى مثلا - کتاب فاسده كما نعام وبها بعد العمل مسافاه المل

(أو) مع احلاف الحر (فى حَوَاطِط) معتمده مسافاه عليها (ى صفحته) واحاه والمراد بالجمع ما فوق الواحد انصافاً ، فاذا مسافاه على حائطین او أكثر فى صفحه على ان له ى أحدهما اللب وفى الاخرى النصف مثلا صلب وریب بعد العمل لمسافاه المل

(أو) مع اسراط ان (نکمه) فهر بالنصب على المصدر المعتمه ،

دانه او علاماً فى الحائط الکبر ، وحس اسراط لم بحر إلا سراط الحلف حسب کان کل مهما معصاً

قوله [أى مسافاه محرم معلوم] إلح أى كأن يقول رب الحائط للأامل ساه بك حائطى وملك سلحه کذا بدار ولب الحره

قوله [ومسل النع الاحاره] إلح أى وصابطه ما ذكره بعضهم بقوله

نکاح سرکه صرف وفرص مسافاه فراض نبع جعل
وجمع اسن مها الخطر وه فکى فقطاً فان الحفظ سهل

قوله [کتاب فاسده كما نعام] أى للحرر-کذا قرر فى الحاسه

قوله [أو مع احلاف الحره حواطط] أى واما مع ايمان الحره بان وقع عهد المسافاه على حواطط محرم معنى صفحه واحده او فى صمعات او على حواطط محرم صمعات فى صمعات فحائر

قوله [على المصدر] معلن محذوف ، أى عطف على المصدر من عطف الفعل على الاسم الخالص لقول ابن مالک

أشئ عمل أى اذا شرط رب الخابط على العامل فى خابط غيره معلوم أن يكفه
 (مؤونه) خابط (آخر) بلا شئ فانه يفسد وجه بعد العمل مسافاه المبل
 . (و) كما وجب مسافاه المبل فى هذه المسائل - حسب اطلع عليه فى
 أنباء العمل ولما يعلم المسح - (وجبت) إذا عبر عليه (بحدّ الفراغ)
 منه (مُسافاهُ المبل) انصبا (فى هذا) أى المذكور بعد إلا فى المكان
 مسائل وهناك مسائل أخرى ، ذكر منها السح ما إذا شرط أحدهما على
 الآخر حمل نصه إلى مرله ، أى إذا كان فيه سعه ، وإلا فلا يفسد وجهه
 بالسبع مسأله ما إذا كانت صحيحه وأحدهما بعد العمل فى الجزء ولم يُسبِها ما

وان على اسم خالص فعل عطف نصه إن ناسأ او مسحط
 على حد قوله تعالى (او تُرْسِلَ رَسُولًا) عطف على (وحدّ)
 قوله [مؤونه خابط آخر] لا مفهوم لخابط بل من شرط عليه جنسه فى شئ
 آخر خابط أو غيره وإن باخره صندب المسافاه وكان فيها مسافاه المبل ، فالأولى
 للسارح أن يحمل آخر صفة لشيء لا لخابط كذا فى حاشيه الاصل
 قوله [وجه بعد العمل مسافاه المبل] أى فى الخابط الاصلى ، أما الخابط
 الآخر او الشئ الآخر فهو اخره المبل

قوله [وجب إذا عبر عليه بعد الفراغ] إلح أى فلا فرق فيما فيه مسافاه
 المبل من ان يطلع عليه فى الانباء أو بعد الفراغ من حسب إنه يلزم فيه تمام العمل
 وجهه مسافاه المبل وأما ما فيه اخره المبل فلا يسمم فيه العمل اذا اطلع عليه فى الانباء ،
 بل يسمى المسح من حيث الاطلاع وفى الماصى اخره المبل وأما إن اطلع على العاصد
 قبل السروع فى العمل فمعنى رده ولا شئ فيه لا فرق من ما يعصى باخره المبل
 أو مسافاه المبل

قوله [حمل نصه إلى مرله] وإعما مع لما فيه من الزيادة المسترطه على
 أحدهما فال فى الخاصه وسعى دفع اخره الحمل له مع مسافاه مبل الخابط (أه)
 وفى هذه المسائل مسافاه المبل مطلقاً كانت أكبر من الجزء الذى شرط للعامل
 أو أقل كما هو مذهب ابن القاسم خلافاً لمصطلح الحرسى
 قوله [وجه بالسبع] أى حبل

فرد العامل إلى مساهمة المثل ، فإن أسه أحدهما فالقول له نسبه ، فان أسه
معاً فالقول للعامل نسبه وإن أحدهما هل العمل مخالفاً وبها سخط ولا ينظر فيه
لنسيه ، ويكولهما كطعمهما ، ونصى الحالف على الناكل فلم يكن في هذا
كالقراض للروم عملها

(وأحرثه) أى المثل أى ووجب بعد الفراغ من العمل أحرقه مثله
(فى الأول) وهو ما قبله وإلا أى كما إذا وحب فيما إذا عبر عنه
فى أساء العمل وصحب وهذا زيادة فى الانصاح لأن الحكم قد يعلم بما تقدم
(والقول) عما أحلفهما فيما نصى الصحة والفساد (لمدعى الصحة)

أى لمن ادعى منهما ما نصى الصحة نسبه دون ما نصى دعواه الفساد ، كما لو
ادعى أحدهما أن الحرق كان معلوماً وادعى الآخر أنه كان مجهولاً ، أو ادعى
أحدهما وقوعها مع زياده عن أو عرص ، أو أنها وقعت بعد نيل صلاح الثمرة
وحالها الباقى ، فالقول للمدعى الصحة نسبه ما لم يعلب الفساد فان علب بن

قوله [فلم يكن فى هذا كالقراض] أى لأن العامل فى القراض برد المال
من غير مخالف حب وقع السارق هل العمل

قوله [أى كما إذا وحب] أى أحرقه المثل وقوله [وصحب] أى تحم مسحبها
من حين الصور وفى الماصى أحرقه المثل

قوله [للمدعى الصحة] أى كان السارق بعد العمل أو قبله كما حرم بذلك
اللقمى وابن رشد وفى السائل وصلّى مدعى الصحة إذا بارعاً بعد العمل والا
مخالفاً وصحب قال الأجهورى وهو غير معول عليه وأعرضه السجح أنوعلى المساوى
بان ما فى السائل هو الذى لاس القاسم فى العسه وابن تومس والنوسى وابن الحس
وابن عرفة وغير واحد ، فهما طرفان بوجدان من (ن) وأسعره قوله للمدعى الصحة
أيهما لو أحلفا هال رب الخائط لم ينفع لى الثمرة ، وقال العامل بل دفعها لك
صديق العامل لأنه آمن - ابن الموارى وخلف كان السارق هل جنداد الناس أو ووه -
كما فى حاشية الأصل

قوله [ما لم يعلب الفساد] أى مخالف القراض فان القول قول مدعى صحة
ولو علب الفساد على المشهور

الباس ووقعها فاسده فالقول لمدعى لسباده العرف له هذا هو المصعد فاساً على السبع خلافاً لمن قال القول لمدعى الصبحة مطلقاً ، بل الشأن في المسافاة بين الباس ووقعها فاسده أكثر من السبع لكبره سرورها ، والحاصل أن ابن رشد واللاحق ائتموا على أن القول لمدعى الصبحة مطلقاً والاكثر على خلافهما وهو الراجح ، والله اعلم

قوله [هذا هو المصعد] قال (بن) وهو الصواب ويعمل أن يوس المعام يرحج قول مدعى الصبحة بالعرف كالصحيح في ذلك أي فإذا انعكس العرف علل به أيضاً يرحج قول ما عى الفساد قال في المسطه فإذا ادعى أحدهما فساداً صدق مدعى الصبحة مع أنه إلا أن يكون العرف الفساد ويكون القول قول مدعى لسباده العرف له كما في الـوع (١٥)

قوله [وفساً على الرج] أي فانه بطرفه ، فان كاتب تلك الد اعاب بعل فيها الصبحة فالقول لمدعى ، وإن كاتب تلك الد اعاب بعل وبها الفساد — كالسلم والضرب والمادله — فالقول لمدعى الفساد

● سمه إن قصر عامل المسافاة فيما يلزمه من العمل الذي شرط عليه أو جرى به العرف حظ من نصبه بسبه فسطر في سمه ما عمل ح وجهه لا يرك فان كان وجهه ما ترك التلب ملاحظ من خبره المسترط له بلبه ، وأما إذا لم يقصر بان شرط عليه السعى سلاب راب فسعى مريد واعاء المطر أو السح عن الناله لم يحظ من حصه شيء وكان له خروجه التمام ابن رشد لاجتلاف قال بخلاف الاجاره بالدنانير او الدرهم على سعيه حابطه رضى السعى — وهو معلوم عند اهل المعرفة — فعاء ماء السماء فافام به حياً حظ من اجارته بقدر افامه الماء فيه والفرق ان الاجاره بسبه على المساحه بخلاف المسافاة كذا في شرح حذل

● حاتمه إذا قال شخص لآخر حذ هذه الارض فاعرسها نوعاً معيماً فإذا نلعت أو ان الامار كان السحر والارض نساء ، صح وكاتب معاوسه سرعه ، فان اعظم شرط من تلك الـروط اللاله التي هي بعض الارض ، والسحر ، وكوبها ملكاً لهما من وف الامار ، مح لا يحفل للعال عمراً يسفل به بعد الامار فسدت فان اطلع عليها قبل العمل فسحت وإلا مصبت بهما ، وعلى العايرين نصف سمه الارض يوم

ولما أنهى الكلام على السبع وما يتعلق به وما يناسبه انقل تكلم على الاحارة
كذلك

• وهو أول الربع الرابع من هذا الكتاب فقال

العرس براحاً وعلى رب الارض نصف وجه الارض يوم بلع وهو دجها على ما سطرنا ،
واما لو اعطاه ارضاً لعرس فيها سحرأ من عبده ، فاذا بلع حد الاعمار كات الحائط
دنه مسافاه من سهاها لهم يكون العرس بعد المده ملكأ لرب الارض ، فلا محور
ويصح انصأ ما لم يمر السحر فان اعرو عمل لم يفسح المسافاه ر يكون له فيما
نعلم [حاره مله وفي سنن المسافاه مسافاه مله قال فصل وله منه الاسجار
يوم عرسها - اه لمحصأ من الخرى

قوله [على السبع] اى على بعرته وأركانها وسروطه ومواضعه

وقوله [وما يتعلق به] أى من مسائله الصحاحه والخامسه ،

وقوله [وما يناسبه] اى من نافع الاواب الى احمى عليها ذلك الربع

فان جمعها دجها ومن السبع دجها

قوله [انقل تكلم على الاحارة كذلك] أى على بعرتها وأركانها

وسروطها ومواضعها وما يتعلق بها وما يناسبها

قوله [وهى اول الربع الرابع من هذا الكتاب] أى من هذا المثل كحلل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

م الجزء الثالث من كتاب

(المرح الصغير)

ويليه الجزء الرابع وأوله « باب الاحاره وأحكامها »

فهرس الموضوعات

للشرح الصغر وحاسه الصاوى

[الجزء الثالث]

باب

فى السروع وأحكامها

الصفحة

٥	(مقدم عام للمعاملات)
١٢	تعريف الدع
١٣	أركانها
١٧	سروط الأركان
١٧	سنة (للاصاوى) الفصل من الإعتبات والمصير
١٨	سروط لزومه
٢	ما يمنع من الدع
٢١	سنة (للاصاوى) إسلام العبد المسع فى زمن الحمار
٢٢	سروط المعقود عليه
٢٢	ما يمنع بعه وبخبره
٢٥	سنة (للاصاوى) إن لمك العاصب ما عصبه
٢٦	سنة (للاصاوى) فى مع المصيرى
٢٨	حوار مع أساء يوم الميع فيها
٣	دع الهواء
٣	دع المشهور
٣٣	دع الررع
٣٥	سنة (للاصاوى) مع الساء وأسساء بعضها

الصفحة

٣٥	بيع الخراف وسروطه
	بيع المسع العاتب (رويه بعض المولى، الصوان، التوامع، الرويه السابعة،
٤	على الأصغه، على الحمار)
٤	سبه (للاصاوى) بيع خرافان في صفقه واحده
٤٥	صمان المبيع العاتب
٤٥	فصص المبيع العاتب
٤٥	العقد في بيع المسع العاتب

فصل في الربا

٤٧	بحرم ربا الفصل
٤٨	بحرم ربا الساء
٤٨	الصرف
٤٩	ما يمنع من الصرف ما للدواع
٥٢	علم الله يدين في الصرف
٥٤	علم حوار الصرف أو الميع وعهد اخرى
٥٥	سبه (للاصاوى) من ناع سلعه ما سار إلا درهمين
٥٦	عام حوار إعطاء الصانع آخره وره
٥٦	علم حوار ردين المعصره
٥٧	سبه (للاصاوى) رد الرباه في الصرف
٥٧	العب في الصرف
٦	سوط صفقه بدل المعتب
٦	استحقاق أحد القدين
٦١	مع المولى الذهب
٦٤	المراطله
٦٥	سبه (للاصاوى) الافصله من السكه والصاعه
٦٦	فصاء العرص عما هو أفصل صفه ارافل

٦٩	دوران الفصل
٦٩	حكم بطلان المعاملة للربا
٧	المتعلق بما يعنى به الناس

	فصل في بيان علة ربا النساء وربا الفضل
	وبان أحاس ربا الفصل وما يتعلق بذلك
٧٢	عله ربا النساء
٧٣	عله ربا الفصل
٧٤	عد الربوات ودان أحاسها
٨١	ما يكون به الحسن الواحد وما لا يكون
٨٥	اعا المعاملة في المكمل والمورون
	الذوع الفاسد

٨٦	فساد العا المهي عنه
----	---------------------

٨٩	سبه (للاصاوى) مع أوصى الزواجه بالطعام
----	---------------------------------------

٩	انفعال الطعام
---	---------------

٩١	مع المجهول
----	------------

٩١	مع العود
----	----------

٩٢	مع المائدة والملامه
----	---------------------

٩٣	مع السبعين في معه
----	-------------------

٩٤	مع سلعين محلفين
----	-----------------

٩٥	مع الامه الحامل
----	-----------------

٩٦	مع الكالى بالكالى و اللس ممله
----	-------------------------------

٩٨	مع الالى بالعا
----	----------------

٩٩	مع (للاصاوى) إذا كان اللس مضموناً برهن أو حمل
----	---

١	مع العود
---	----------

١	مع مربي الام عن ولدتها في مع
---	------------------------------

الصفحة

١١	سنة (للصاوى) العرفه من الامه الحره وولدها
١٣	البيع أو الشرط الذى محل بالنس
١٥	الشرط المانع
١٥	شرط الرهن والحد ل والأجل والخيار
١٥	بيع الإحصه
١٦	بيع ما فى ظهور المحل
١٦	البيع بعد فناء الجمعه
١٦	الحصن فى البيع
١٦	بيع المراهله
١٧	بيع الخاصر سلعه عمودى
١٨	طلب السلع
١٩	القضمان
١١٢	ما عرفت من البيع فى القاسد

فصل فى بيان حكم بيع الآجال

١١٦	تعريفه
١١٧	ممنوع من البيع ما أدى إلى مبيع
١١٨	ما ممنوع ما محو من صور هذا الباب
١٢١	ما عرفت من المبيع للحاير ، والخوارق مع

فصل فى حكم بيع العنه

١٢٨	تعريف العنه
١٢٩	حكم بيع العنه

فصل فى الخيار وأقسامه وأحكامه

١٣٣	أقسامه
١٣٣	خيار التروى

١٣٥	مدنه
١٣٨	ما يقسده
١٤	مع القعد إذا نأحر القمص بعد أنام الحار
١٤٢	انقطاع الحار
١٤٥	انفعال الحار للوارث
١٤٦	ملك المسع رمن الحار وصمائه
١٤٩	سهاك (للمصاوى) لوعات النام والحار لعمره
١٤٩	إذا ادعى تلف الكل
١٥	احسار الباقي ولزوم النصف
١٥١	حار القمصه — أقسامه
١٥١	ما وجب لقعد شرط (حار الشرط)
١٥٢	ما وجب لقمص في المسع
١٥٦	سسه (للمصاوى) من العيوب في الرمن
١٥٧	العب الحق
١٥٧	القسمه عند التلف
١٥٨	العب القليل والكثير بالنار
١٦	العربر
١٦٣	الاعلام بالعب
١٦٤	سسه (للمصاوى) في عيوب الرمن
١٦٥	سسه (للمصاوى) روال العب بموت الروح وبعده
١٦٥	روال العب
١٦٧	سسه (للمصاوى) عاب النام عند الاطلاع على العب
١٦٨	قوات المدح
١٦٩	إذا تعلق حق للعرحق بالمدح
١٦٩	عرده المدح المعتب لمسيره
١٧	إذا خرج من يد المسرى بعض

الصفحة

١٧٤	حدوث لعب بالمسعى عند المسرى
١٧٨	سبه (للمسعى) في هلاكه عند المسرى
١٨	سبه (للمسعى) إن أفر بعض اللعب
١٨١	اللعب القديم ببعض المدح
١٨٦	عله المسعى اللعب
١٨٩	صمان التابع عند الرضا بالمسعى
١٨٩	الملط
١٩١	عهده الرد (مدحه)
١٩٥	انفعال الصمان
١٩٧	الصمان بالمسعى وعمره
١٩٩	صمان التلف
٢	سبه (للمسعى) لوفال كل لصاحبه لا أدفع حتى يدفع
٢ ١	إتلاف المسعى
٢ ٤	السعى قبل المسعى
٢ ٦	الفرص والصنعه والافاله قبل المسعى
٢ ٧	سبه (للمسعى) اسماء في المكانه
٢ ٩	الافاله ، حكمها
٢١	القولبه والسركه في الطعام
٢١٢	سبه (للمسعى) ما يدخل في صمان المولى والمسكر
٢١٣	المباحره - أنواعها
	فصل في بيان حكم مع المباحره
٢١٥	بغيرهها وحكمها
٢١٧	ما يحسب على المسرى
٢١٨	محل حوارها
٢٢	الخط في القواب

٢٢ منه (لصاوى) حكم السع على الوصعه
٢٢٠ مانع على النابع

فصل في المداحله ومع الثمار والعرايا وغيرها

٢٢٦ المداحله ما ينحل في المسع بلا شرط وبالا ينحل

٢٢٧ منه (لصاوى) في تحديد المسع

٢٢٣ منه (لصاوى) السعى إذا كان الاصل لاحدهما والتمرد للآخر

٢٣١ ما يلغى من الشرط

٢٣٢ ما يفسد السع وبالا يفسده

٢٣٣ سع النار

٢٣٥ منه (لصاوى) صمان التمره في السع القاسد

٢٣٦ بدو الصلاح

٢٣٧ النطرون

٢٣٨ سع العرايا

٢٣٨ شروطها

٢٤ بطلانها

٢٤١ أركانها

٢٤١ حكم الخواص

٢٤٢ منه (لصاوى) التمره المنفوعة حلقا

٢٤٢ محل وضعها عن المسرى

٢٤٣ تعريف الحاجه وبالا ينحل أو ينحل فيها

٢٤٦ ادبها وبها بالطلب

٢٤٦ الاحلاف فيها

٢٤٦ منه (لصاوى) في المسافاه

الصفحة

	فصل في احكام النكاح
٢٤٨	الاحكام في حسن النكاح
٢٤٩	نكاح (للصاوى) الاحكام في نكاح الجمل وغيره
٢٥٠	إذا غاب الزوج
٢٥١	الاحكام في النكاح
٢٥٢	الاحكام في الاحل
٢٥٢	الاحكام في فسخ النكاح
٢٥٦	الاحكام في البت والختار
٢٥٦	نكاح (للصاوى) الاحكام في الصحة والمعاد
٢٥٦	الاحكام في السلم وبيع العبد

ب

في بيان السلم وشروطه وما يتعلق به

٢٦١	معرفة
٢٦٢	شروط صحته
٢٦٢	الشرط الاول بمحل رأس المال
٢٦٤	ما يجوز به السلم
٢٦٥	نكاح (للصاوى) لو وقع السلم بمصلحة معصية
٢٦٦	الشرط الثانى ان لا يكونا طعامين ريبين ولا يفتن ولا أكبر
٢٦٧	ما يصح في احكام الخمس وانجازه
٢٧٣	الشرط الثالث ان يوحد بأجل معلوم
٢٧٥	نكاح (للصاوى) إذا حصل عاقبة
٢٧٥	الشرط الرابع أن يكون المسلم فيه في الذمة
٢٧٦	الشرط الخامس أن يصح السلم فيه بعادته

٢٧٦	سنة (لصاوى) الخلاف في معام المسلمين فيه
٢٧٧	سنة (لصاوى) فيما يجوز للمسلم فيه
٢٧٨	السرط السادس أن من الاوصاف نساً ساءاً
٢٨	السرط السابع أن يرحل المسلم فيه عند خطوله عالياً
٢٨	محررات بعض السروط
٢٨٣	مصرفات السلم
٢٨٥	النرام بالسلم والسلم
٢٨٦	السراء حمله من عامل دام (الورند)
٢٨٧	الاستصناع

باب

في بيان الفرض واحكامه

٢٩١	بعره وحكمه
٢٩٣	(للوردن) المنة للمعرض والمصاح ولدى الحاه
٢٩٥	فساده إذا حر نعتاً
٢٩٥	سنة (لصاوى) فرض الساء المسلوحه
٢٩٥	أثره على المصروع بالبعد وسلمه ورده
٢٩٦	حوار الرهن والحمل

فصل المخاصه

٢٩٧	بعرهها
٢٩٧	صورها وحكمها
٢٩٩	حرارها في طعام
٣	حوارها في عرض

الصفحة

اب

في الرهن

٣٠٣	بعرهه
٣٠٤	أركاناه
٣٠٥	ما محور رهه
٣٠٥	رهن ما النسن بعور
٣٠٧	رهن المساع
٣٠٧	سسه (للمساوي) في رهن احد السريكن
٣١١	رهن الشيء المسعار
٣١٢	من محور له الرهن
٣١٣	لرويه وعامه
٣١٣	احكامه
٣١٣	بطلانه — بشرط
٣١٤	بطلانه في البيع او العرض الفاسد
٣١٥	بطلانه في فرض جديد
٣١٥	سسه (للمساوي) إذا اعطى رهناً في حياته بحملها العاقله
٣١٦	بطلانه بمانع
٣١٦	بطلانه بالرأيه في الانعاع
٣١٨	بطلانه بالاغاره
٣١٨	عوده الرهن لراهه
٣١٩	وطء الامه المرهونه
٣٢٢	(للمردس) المسائل الى ساع منها أم الولد
٣٢٢	ما محور في الرهن وما لا محور

٣٢٤	ما ملوح في الرهن
٣٢٥	اسرار المرهن الانعاع بالرهن
٣٢٧	الاحلاف في حاره الرهن
٣٢٨	بيع الرهن
٣٣٣	سبه (لصاوى) إنباء الامن بالرهن
٣٣٤	رجوع المرهن بالنعمه
٣٣٦	صمان الرهن
٣٣٩	بقاء جميع الرهن إذا انقصى بعض النس (علم بحربه)
٣٤	احلاف المراهين

باب

في الفليس وأحكامه

٣٤٥	أحوال إحاطه النس
٣٤٦	معنى الفليس والفليس
٣٤٧	ما محوومع الفليس منه
٣٤٨	مالا منع منه
٣٤٩	الحكم بملع ماله لعمانه
٣٥٢	ما يرب على الحجر على الفليس
٣٥٣	فانده (لصاوى) ادعاؤه الانلاد
٣٥٤	سبه (لصاوى) في طول النون
٣٥٥	إمراز الفليس بالنس ويحوه
٣٥٧	بيع الحاكم اموال الفليس
٣٥٩	سبه (لصاوى) إذا احسن الفليس حساً
٣٥٩	مهر المرأة الفليه

الصفحة

٣٦	نقسم ما حصل على الناس
٣٦١	إذا حدث للمفسر مال بعد فك الحجر عليه أو استدان
٢٦٣	دخول الزوج في المحاصه
٣٦٤	ظهور دين على المفسر
٣٦٦	ترك النكاح الواجب للمفسر
٣٦٧	سبه (لصاوى) ما عله من معنى عله
٣٦٨	حسن المفسر إن لم تأب يحصل
٣٦٩	معلوم الملاء (المأطل)
٣٧٣	استرداد الناس عن ماله من العله سبه

باب

في بيان اسباب الحجر واحكامه

٣٨١	اسباب الحجر
٣٨٤	ما يحور لولى
٣٨٤	صبيان الصغير ما أسند
٣٨٥	نصرفات السقه والمجنون
٣٨٧	ونصرفات قبل الحجر
٣٨٨	الاولياء والاوصياء والحاكم
٣٩٣	السقه
٣٩٣	نصرفات الرلى
٣٩٥	لرقص — هو محجور عله
٣٩٦	العقد المأدون
٣٩٩	المريض
٤ ٢	الزوج
٤ ٤	حاجه (لصاوى) علامات اللوع

في أحكام الصلح وأقسامه

٤٥	بعره وحكمه
٤٦	حكمه - حواره إذا لم يود إلى حرام
٤٦	هو بيع أو إجارة أو هبة
٤٨	ما يحور الصلح عنه
٤١٠	مالا يحور عنه وعنه المبيع
٤١٥	صلح بعض الورثه عما يخصه
٤١٨	الصلح عن النعم
٤١٨	فرع (للقاوى) إن وقع الصلح على أن يربحل الضامن
٤٢١	سمة (للقاوى) إن صل جماعة وحلا

الحواله وأحكامها

٤٢٣	بعرها
٤٢٣	أركانها
٤٢٦	شرط صحتها
٤٢٧	أثرها

الصمان وأحكامه وشرطه

٤٢٩	بعره
٤٣	أنواعه (صمان الطلب وصمان الوجه)

الصفحة

٤٣	صمان الطلب
٤٣١	أركانه
٤٣٢	أثره
٤٣٣	صمان الصامس
٤٣٤	الصمان بعد إردن المصموم
٤٣٥	نسه (للاصاوى) صمان العايب
٤٣٦	ما يرجع به الصامس إذا عزم
٤٤١	نسه (للاصاوى) إن كان الصامس وكلا لرب الثمن
٤٤١	مطلبات الصمان
٤٤٢	الصمان محمل
٤٤٤	بعد الحملاء
	نسه (للاصاوى) مسأله في المدونه عن ذلك وحلول
٤٤٨	ل (سب) في ذلك
٤٥	صمان الزوجه
٤٥	أثره
٤٥٢	صمان الطلب
٤٥٤	نسه (للاصاوى) إن احلما صمان وجه أو مال

باب

الشركه وأحكامها وأقسامها

٤٥٥	تعريف شركه الحر وشركه الابدان
٤٥٧	أركانها
٤٦٢	الصمان في الشركه
٤٦٤	شركه المعاوضه

المصحة

- ٤٦٧ سسه (للاصاوى) لاجور لسرك الماوصه كتابه الصد
 ٤٧١ شركة العان
 ٤٧٢ سسه (للاصاوى) السركه فى الطنور
 ٤٧٤ شركة الاندان

فصل فى مان أشياء يقضى بها عد السارع من شركاء وشركهم

- ٤٧٨ الاحلاف على نعمم المال المسرك وكس المرحاص ويحو
 ٤٨١ الاحلاف على التراب والرحى والطرق وعبرها
 ٤٨٥ أصرار الحوار
 ٤٨٦ سسه (للاصاوى) إحداث العلوما سعه العله
 ٤٨٨ ما سلب للجار

فصل فى المزارعه وأحكامها

- ٤٩٢ معرفتها
 ٤٩٤ شروط صحتها
 ٤٩٨ فسادها

باب

فى الوكاله وأحكامها

- ٥ ١ معرفتها
 ٥ ١ أركانها
 ٥ ٢ ما يجوز وما لا يجوز فيه
 ٥ ٥ الوكيل فى الحصومه
 ٥ ٥ ما سعه له
 ٥ ٦ ما يجوز للوكيل وما يحب عله

الصفحة

٥١	البرام الوكيل إذا حالف
٥١٢	من لا يجوز بوكله
٥١٢	ما لا يجوز للوكيل
٥١٣	الوكالة من الماطن - معها
٥١٥	مع رضا الموكل بعمل الوكيل في أحوال
٥١٨	صمان الوكيل
٥٢	بعدد الوكلاء وبصرف الأصل مع الوكيل
٥٢٣	انعزال الوكيل
٥٢٣	حاجه (للمباوى) صمعه الوكالة بأحر

باب

في الافرار

٥٢٥	معرهه
٥٢٧	من يواحد بالافرار
٥٢٧	لإقرار المرص
٥٢٩	صمعه الافرار
٥٣	ما لا نسب به
٥٣٤	بمفسر الافرار

باب

في الاسلحاق وأحكامه

٥٤	معرهه
٥٤١	اسلحاق الرقبى
٥٤٤	إذا اسلحق عمناً أو ألقاً

٥٤٥	سسه (لصاوى) الامرار بالاعان
٥٤٦	سسه (لصاوى) إذا لم يمس أى أسانه من أمه ولله
٥٤٧	مسأله (لصاوى) إذا نسي اسم المعرله
٥٤٧	مسأله (لصاوى) إذا اسلحتم أنكر

باب

الودعه وأحكامها

٥٤٩	عريفها
٥٥	صماها والعريفها
٥٦٢	أحدها من الركة
٥٦٣	الاحلاف
٥٦٦	احره الخلل والأحد منها
٥٦٧	سسه (لصاوى) في السارح

باب

في الاعاره وأحكامها

٥٦٩	عريفها وأركانها
٥٧٣	صمان المسعر
٥٧٥	ماحور المسعر عمله
٥٧٧	لروها
٥٧٧	سسه (لصاوى) العنى بالارداق على النانه
٥٧٩	سسه (لصاوى) في الاحلاف

الصفحة

باب

في بيان العصب وأحكامه

٥٨١	العصب يعرفه
٥٨٣	بأدب العاصب
٥٨٣	بأدب العاصب وتدعى على صالح
٥٨٤	صماهه
٥٨٧	سبه (للاصاوى) صمان من برك باب النار مصححاً
٥٨٨	صمان الملى
٥٩	مع العاصب من المصروف
٥٩١	ماصوب به المصروف
٥٩٢	صمان المعلوم
٥٩٢	فرع (للاصاوى) حى الحيوان الحامل
٥٩٣	صمان الارض والمناى
٥٩٧	سبه (للاصاوى) كراء الارض المعصو
٥٩٨	يصمن المصوب
٦ ١	مراء العاصب للمصوب وده له
٦ ٤	علم رجوع العاصب على غيره
٧ ٦	العلوى يعرفه
٦ ٨	صماهه
	سبه (للاصاوى) من باع حرا

لفصل في الاستحقاق

٦١٣	يعرفه
٦١٣	حكمه

٧٤٩

الصفحة

٦١٤

اسحقاي الروح

٦١٨

رد الشبه في الاسحقاي

٦٢١

سبه (لصاوي) إذا كانت النار مسرحة

٦٢٤

اسحقاي أم الولد

٦٢٦

رجوع المسرى

٦٢٧

جامع (لصاوي) اسحقاي للسيد لما أوصى به عند أسير بالخرنه

باب

في السعة وأحكامها

٦٢٩

معرفة

٦٣١

أركانها

٦٣١

من له السعة

٦٣٤

المسروق فيه العمار

٦٣٦

النس

٦٣٦

سبه (لصاوي) مسائل بلحل في الباب

٦٣٧

العمرة

٦٣٩

مالا سعة فيه

٦٤١

سعرها

٦٤٥

وقها

٦٤٦

نفسها على الانصاء

٦٤٧

سبه (لصاوي) ما ألحقه المسرى من وقف ونحوه

٦٤٧

نزلها

٦٤٩

سبه (لصاوي) إن ائتمرت الصفقة وبعدها الحصص

٦٥٥

ربط السعفاء

٦٥٢

بعدد السع

الصفحة

٦٥٤	مرنان الاحاره على المسرى نالسمه
٦٥٦	الاحلاف
٦٥٦	حاته (لصابوى) اسحقاق النى والرد نمب

باب

فى القسمه وأقسامها وأحكامها

٦٥٩	بعر نهها
٦٥٩	أقسامها قسمه المهائأه
٦٦٢	قسمه المراضاه
٦٦٣	الخباز فى المراضاه
٦٦٤	قسمه الفرعه
٦٦٥	البيع عند بعلر القسمه
٦٧	ما يمنع فيه القسمه
٦٧٣	قسمه (لصابوى) خمس مخرج دار عند القسمه
٦٧	صفه الفرعه
٦٧٢	دعوى الخور والعلط فى القسمه
٦٧٨	لأجاز السر يك على البيع
٦٧٩	القسمه عن المحجور والعات

باب

فى القراض وأحكامه

٦٨١	بعر نهه
٦٨٣	مخبر راب العرف
٦٨٦	القراض القاسد
٦٨٧	ما يمنع من القراض وقاضه قراض المل

٦٩١	الترامات العامل
٦٩٢	صمان العامل ومخالفة
٦٩٦	سبه (للمصاوى) من أخذ مال للسمه بلا فراص
٦٩٩	حبر الحصاره واللف
٧ ١	سبه (للمصاوى) لا يحرب المال على الخلف
٧ ١	مسأله (للمصاوى) بعدد العامل
٧ ١	نفعه العامل
٧ ٥	مسح الفراض قبل السروع
٧ ٧	العامل أمس- والسارع في الفراض
٧ ٩	موت العامل
٧١	علم حوار سمه والبوله

باب

في المسافه

٧١١	المسافه
٧١٢	بعرىها
٧١٣	لرومها
٧١٣	سروط الصفحه
٧١٦	فسادها
٧١٧	ما على العامل
٧١٧	سروط في بعض مسافه بعض الزروع
٧٢	سبه (للمصاوى) مانعنى عمره وسقى أصله
٧٢٢	فسحها وماعب فيه أحر المل
٧٢٨	سبه (للمصاوى) إذا قصر العامل

م إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

مجموع رقم ٢٥٧٨ / ١٩٧٣

مطابع دار المعارف بمصر

سنة ١٩٧٣

